



مركز الدراسات السياسيّة
والاستراتيجيّة بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٨٦

القاهرة ١٩٨٧

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربى والاسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل في هذا الاطار :
 - التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .
 - المنافذات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .
 - المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .
 - الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .
 - يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .
 - يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية .
(ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .
 - تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والأطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .
- ادارة المركز : مبنى جريدة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة -
ت : ٧٥٥٦٥٠ ، ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣
تلكس : ٩٢٠٠١ - ٩٢٥٤٤

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
جميع الحقوق محفوظة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
القاهرة ١٩٨٧
يسمح بالاعتباس بعد الإشارة للمصدر

إهداء ٢٠١٦
هيئته الرقابية الادارية
جمهورية مصر العربية



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٨٦

المشرف ورئيس التحرير :

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة - ١٩٨٧

المشاركون في التقرير

المشرف ورئيس التحرير : السيد يسين

مستشارو التقرير :

د . علي الدين هلال

د . سامي منصور

د . سعد الدين إبراهيم

المنسق العام : د . عبد المنعم سعيد

مجموعة النظام الدولي :

مجموعة النظام العربي :

المقرر : د . عبد المنعم سعيد

المقرر : د . محمد السيد سعيد

الأعضاء : د . عبد المنعم المشاط

الأعضاء : وحيد عبد المجيد

صلاح أبو النجا

جمال عبد الجواد

فتحي أحمد عثمان

د . مصطفى كامل السيد

هالة مصطفى

مدحت الزاهد

خالد السرجاني

مجموعة جمهورية مصر العربية :

مجموعة البحوث الاقتصادية :

المقرر : د . أسامة الغزالي حرب

المقرر : د . طه عبد العليم

الأعضاء : د . أمانى قنديل

الأعضاء : مجدى صبحى

نبيل عبد الفتاح

محمد نور الدين

د . علاء الحديدى

حسن حجازى

حسن أبو طالب

صفاء جمال الدين

ألفت أغا

د . جهاد عودة

مجموعة البحوث العسكرية :

لواء أ . ح . متقاعد / طلعت أحمد مسلم

باحثون مساعدون :-

مجدى على عطية - عمرو هاشم - منار الشوربجى

المحتويات

المشاركون في التقرير	٣
مقدمة تحليلية :	٩
موجز التقرير :	١٧

النظام الدولي والاقليمي

القسم الأول : الشرق الأوسط في السياسة العالمية	٣٣
اولا : العلاقات السوفيتية الامريكية	٣٤
ثانيا : الشرق الأوسط في العلاقات السوفيتية الامريكية	٤٢
ثالثا : الولايات المتحدة والشرق الأوسط سياسيا وعسكريا	٤٧
رابعا : الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط سياسيا وعسكريا	٥٨
خامسا : الميزان العسكري السوفيتي - الأمريكي	٦٦

القسم الثاني : الاقتصاد العربي بين التبعية والاستقلال في حقبة النفط	٧٥
اولا : التبعية التجارية للعالم العربي	٧٩
ثانيا : التبعية الغذائية للعالم العربي	٨٧
ثالثا : الاستثمار المباشر ونشاط الشركات عابرة القومية في الوطن العربي	٩٣
رابعا : التبعية المالية للعالم العربي	١٠٢

القسم الثالث : الصراعات الاقليمية	١١١
اولا : الصراع العربي الاسرائيلي	١١٢
١ - جهود التسوية	١١٢

١٢١	٢ - الصراع المسلح العربى الاسرائيلى ١٩٨٦
١٣١	ثانيا : الصراع العراقى الايرانى
١٣٧	ثالثا : الصراع الليبى - التشادى

١٤٧	القسم الرابع : العرب ودول الجوار الجغرافى : السياسات العسكرية لايران وتركيا واثيوبيا ...
١٤٨	اولا : السياسة العسكرية - الايرانية
١٥٩	ثانيا : السياسة العسكرية التركية
١٧٢	ثالثا : السياسة العسكرية لاثيوبيا

النظام الاقليمى العربى ١٧٩

١٨١	القسم الأول : الهيكل السياسى للنظام العربى
١٨٣	اولا : القنوات الرسمية للتفاعلات العربية - العربية
٢٠١	ثانيا : القنوات غير الرسمية للتفاعلات العربية

٢٠٩	القسم الثانى : مؤسسات النظام العربى
٢١١	أولا : الاداء السياسى لجامعة الدول العربية
٢١٧	ثانيا : تجربة لجان تنقية الاجواء العربية

٢٢٣	القسم الثالث : التجمعات الاقليمية الفرعية
٢٢٥	اولا : مجلس التعاون الخليجى
٢٣٦	ثانيا : معضلة التكامل المصرى السودانى

٢٤٣	القسم الرابع : اتجاهات التطور الداخلى للاقطار العربية
٢٤٥	أولا : التغير فى الدولة العربية الراهنة
٢٧٤	ثانيا : دراسة حالة : بناء الديمقراطية فى السودان

٢٨٩	القسم الخامس : الفلسطينيون
٢٩١	اولا : العرب داخل الأرض المحتلة
٣٠٤	ثالثا : منظمة التحرير الفلسطينية

٣١٩	القسم السادس : اثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاديات العربية
٣٢١	اولا : الاتجاهات العامة
٣٣٦	ثانيا : الآثار على الدول العربية الفقيرة وعلى العلاقات العربية

٣٤٩	جمهورية مصر العربية
٣٥١	القسم الأول : الملامح العامة
٣٥٩	القسم الثاني : السياسة الداخلية
٣٦٠	أولا : سلطات الدولة
٣٦٩	ثانيا : الأحزاب السياسية
٣٨٠	ثالثا : جماعات المصالح
٣٨٩	رابعا : القوى المحجوبة عن الشرعية
٤٠٩	القسم الثالث : الأوضاع الاقتصادية
٤١٠	أولا : نتائج الخطة الخمسية
٤١٧	ثانيا : عجز موازنة الدولة
٤٢٢	ثالثا : أزمة ميزان المدفوعات
٤٢٨	رابعا : دور الجهاز المصرفي
٤٣٥	خامسا : اتجاهات السياسة الاقتصادية
٤٤٥	القسم الرابع : السياسة الخارجية
٤٤٦	أولا : مصر والوطن العربي
٤٥٩	ثانيا : مصر وإسرائيل
٤٦٣	ثالثا : مصر والعالم الغربي
٤٧٣	رابعا : مصر والاتحاد السوفييتي
٤٧٧	خامسا : مصر والعالم الثالث
٤٨١	سادسا : مجالات ومبادئ الدبلوماسية المصرية
٤٨٥	: الدفاع والقوة العسكرية :
٤٨٦	أولا : السياسة العسكرية المصرية
٤٩١	ثانيا : سياسة التسليح المصرية عام ١٩٨٦
٤٩٥	ثالثا : تدريب القوات المسلحة خلال عام ١٩٨٦
٤٩٦	رابعا : نشاط القوات المسلحة لصالح باقى أجهزة الدولة

مقدمة تحليلية

نحو صياغة خلاقة للعقل الاستراتيجي العربي

السيد يسين

لم تكن بعيدين عن الحقيقة حين قررنا في مقدمة التقرير الاستراتيجي العربي الأول لعام ١٩٨٥ ، أن صدوره « يمثل حدثا فكريا ينبغي أن نتوقف عنده قليلا لنتأمل دلالاته » . ويبدو مصداق ذلك في الترحيب الواسع المدى بصدوره في الدوائر العلمية والسياسية في مصر والعالم العربي ومراكز الأبحاث الدولية .

ولو تأملنا التحليلات والعروض التي نشرت في الصحافة المصرية والعربية ، لادررنا ان التقرير الاستراتيجي العربي قد لبي حاجة موضوعية لصناع القرار والسياسيين والباحثين والمثقفين والمهتمين بشكل عام . ذلك أننا نعيش في عالم يسوده صراع الايديولوجيات ، والتي ترسم في ضوئها استراتيجيات الدول . ونحن في الوطن العربي - ونتيجة لموقعه الاستراتيجي الفريد - نجد أنفسنا في مواجهة مستمرة وممتدة مع استراتيجيات الدول العظمى ، التي لها مصالح حيوية تسعى بكل الوسائل إلى الحفاظ عليها . والوطن العربي منذ استخلص نفسه من نير الاستعمار والاحتلال في الخمسينيات انغمس بعمق في خوض معارك متداخلة : معركة النهضة التي تهدف إلى تحقيق التنمية للجماهير والوصول إلى آفاق المعاصرة ، ومعركة التحرر واستقلال الإرادة التي تسعى إلى القضاء على كل صور الهيمنة الأجنبية ، ومواجهة الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي بكل ما يحمله من مخاطر على الأمن القومي العربي ، وأخيرا وقد يكون أولا معركة الوحدة العربية ضد كل المشاريع الأجنبية والخطط الإقليمية التي تقاوم حشد طاقات الأمة العربية وبرز العرب كقوة فاعلة على المستوى الدولي . وكل معركة من هذه المعارك المتداخلة تحتاج إلى تخطيط طويل المدى يضع في اعتباره عددا من المتغيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية .

أولا : معارك النهضة والتحرر والوحدة

١ - في معركة النهضة برزت اشكالية الاصاله والمعاصرة ، والتي تحاول أن تحسم موضوع الهوية العربية . وإثارة هذه المشكلة ليست من قبيل الترف الذهني ، بقدر ما هي مشكلة حقيقية دارت حولها الصراعات العنيفة في الوطن العربي بين انصار التقليد ، والذين يريدون الانطلاق اساسا من الاسلام باعتباره تراث الأمة ، وبين انصار الحداثة الذين يريدون صياغة مفهوم عصري علماني للدولة ، سواء اتخذ شكل المفهوم القومي العربي ، أو شكل النموذج الماركسي ، أو صورة النظام الليبرالي الغربي . وإذا كان التيار القومي العربي قد شهد الخمسينات والستينات ذروة مداه التاريخي ، فلاشك انه لاعتبارات شتى ، لعل أهمها على الإطلاق هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، قد انحسر ، لحساب تصاعد التيار الاسلامي الذي يطالب انصاره بشرعية الوجود السياسي في كل البلاد بلا استثناء .

ودارت بشكل سياسي صريح مناقشات شتى حول العروبة والاسلام من زاوية التكامل أو الاختلافات ، وتأثير ذلك على مفهوم الدولة ، ليس ذلك فحسب ، بل على استراتيجية النهضة ذاتها ، والمنازع الفكرية التي ستصاغ على هديها .

وفي خضم معركة النهضة العربية المعاصرة سقطت اوهام متعددة ، وبرزت حقائق صلبة . لم يعد هناك احد في الوطن العربي اليوم يقبل - كما قبلنا من قبل في الخمسينات والستينات - مقايضة التنمية لصالح الجماهير بالحرية وحقوق الانسان . لقد اختفت - ونرجو إلى الابد - تلك الصيحات التي كانت تحاول الزعم ان هناك تناقضا لا يمكن حله بين العدالة الاجتماعية والديمقراطية . وان علينا أن نختار بين عدالة اجتماعية بلا حرية ، أو حرية بلا عدالة اجتماعية .

ان التحدي الحقيقي المائل امام مشروع النهضة العربية ، بعد حسم موضوع الهوية العربية ووضع الاسلام كجزء فاعل من مكونات المشروع القومي ، هو إبداع الحلول التي تؤلف تاليفا خلاقا

بين تحقيق العدالة الاجتماعية للجماهير في اطار ديموقراطي يحترم حريات الافراد ، ولا يغتال أبدا حقوق الانسان .

وينبغي قبل ذلك حل مشكلة الفجوة بين النخبة والجماهير في الوطن العربي . ولم يعد مقبولا ان تنفرد نخبة محدودة العدد وصلت إلى القمة سواء بالوراثة أو بالصدفة التاريخية أو بالانجاز السياسي البارز أو بالابداع الفكري الحقيقي ، باتخاذ القرار في اهم شئون الشعب العربي من اول شن الحرب إلى طريقة استخدام الموارد وتوزيع الدخول ، في غيبة عن الجماهير . بل أن علينا ان نتصدى بالنقد المسئول للمحاولات التي تخطط لتغييب الجماهير عن الساحة ، وتحويلها إلى كائنات كل مهمتها في الحياة ان تتلقى توجيهات النخبة السياسية .

ان المناقشات التي ادارها المثقفون العرب بمسؤولية كاملة في السنوات الماضية حول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، وحقوق الانسان ، قد حاولت بأمانة ان تشخص المشكلة وأن تطرح الحلول . وأيا كانت صلابة الحواجز والقيود الراهنة ، والتي تحد من نشاط الجماهير وتقيد ابداعاتها ، فإن طرح المشكلة وممارسة النقد والنقد الذاتي علامة صحة في الفكر العربي المعاصر . لقد تخطينا مرحلة التبرير ، واخفاء الحقائق ، والتغنى بالايجابيات . ونعيش الآن مرحلة من النقد الذاتي الصارم ، مستخدمين المنهج العلمي في الرصد والتحليل والتفسير .

وهذا في حد ذاته يكشف عن زيف الأكاذيب الاستشراقية التي روجت لقصور العقل العربي وعجزه عن النقد وعن التأليف بين المتناقضات .

٢ - وإذا كانت معركة النهضة تدور داخل الوطن العربي اساسا ، وتهدف إلى استنهاض قواه ، وحشد موارده ، وتعبئة طاقاته لخوض اختبارات الحداثة والمعاصرة ، فإن معركة التحرر والاستقلال تدور في تفاعل مباشر مع النظام الدولي بكل تعقيداته ومشكلاته .

لقد جابهنا - في كل معاركنا ضد الهيمنة الاجنبية - والتي تعددت صورها وأشكالها العسكرية والسياسية والاقتصادية بل والثقافية ، أطماع الدول العظمى واستراتيجياتها التي تهدف إلى تحقيق مصالحها الحيوية ، ولو على حساب الوطن العربي .

وليس خافيا عنا ضراوة الصراع حول « الشرق الأوسط » بكل ما يمثله من موقع استراتيجي حاكم ، ومن ثروات طبيعية . وهاهو النظام العربي يقع في دائرة التهديد المباشر ، بعد كل الجهود القومية السابقة لاستخلاص إرادته السياسية الحرة . وهذا التهديد يتمثل اساسا في الخطر الاسرائيلي من ناحية ، وانعكاسات هذا الخطر على تفتيت وحدة لبنان ، وفي المخططات الايرانية العدوانية لتفتيت وحدة العراق .

ان الحرب الايرانية العراقية تحتاج في حد ذاتها إلى « دراسة حالة » متعمقة للكشف عن ممارسات « لعبة الأمم » وكيف حاولت اطراف دولية شتى ان تؤثر في مسار الحرب ، تحقيقا لمصالحها الاستراتيجية ، التي قد تتناقض من فترة لأخرى ، ولاضعاف القوة العربية .

وعلىنا ألا ننسى التآمر الدولي على السودان ، من خلال الدعم العسكري والسياسي لقوى التمرد ، والتي مهما كانت بعض مطالبها مشروعة الا أنها وقعت في قبضة اطراف دولية ليس من مصلحتها حل المشكلة في اطار وحدة الشعب السوداني .

وهكذا نجد انفسنا في الثمانينات نحاول تأكيد عدد من البديهيات . إن استقلال الارادة السياسية يفترض بالضرورة قدرة النظام السياسي على اشباع الحاجات الأساسية للجماهير ، بغير تبعية اقتصادية صارخة للخارج . ومن هنا تقع الدعوات التي اطلقتها النخبة الثقافية العربية لتحقيق التنمية المستقلة في صميم معركة التحرر .

والتنمية المستقلة يمكن ان تظل شعارا فارغا من المضمون ، لو لم تتوافر العناصر الاساسية للمشروع القومى الحضارى . ان اطلاق طاقات الابداع لدى الجماهير . وتبنى مفهوم انسانى للتنمية ، لا يركز على النزعات الاستهلاكية المدمرة التى تسود المجتمعات الصناعية ، ويركز على نوعية الحياة ، وفى اطار من العدالة الاجتماعية والديموقراطية ، هو الذى يسمح للجماهير ان تعمل وتنتج وتزيد من الانتاج .

ولا شك ان حضارة التصنيع التى سادت القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، قد اخذت تخطى مكانها لحضارة الثورة العلمية والتكنولوجية . لقد اصبح العلم هو العامل الحاسم فى العملية الانتاجية ، وعلى الذين يعيشون فى الوطن العربى بعقلية حضارة التصنيع أن يدركوا ان عليهم ان يتعلموا الأبجدية الجديدة ، وان يتقنوا حل الشفرات المستحدثة ، وأن يعوا الحقيقة البسيطة التى مؤادها اننا دخلنا فعلا فى غمار « الموجة الثالثة » لتطور المجتمع الانسانى ، لو استخدمنا عبارة توفلر المشهورة .

٣ - وتبدو اخيرا اهمية معركة الوحدة العربية ضد كل المشاريع الاجنبية والخطط الاقليمية العربية التى تحاربها . ليس سرا أن هناك خططا اجنبية ترمى إلى تفتيت التكامل الاقليمى للدول العربية . وهناك تصورات منشورة حول « بلقنة الوطن العربى » . وفى هذه التصورات تقسم لبنان إلى دويلات طائفية ، وكذلك سوريا ، ولم تغفل العراق من قبضة هذا التخطيط الجامح ، بل إن مصر نفسها - بكل تاريخها الراسخ فى الوحدة الوطنية - مستهدفة ايضا .

فإذا اضفنا إلى ذلك الدعوات الاقليمية التى تحاول اقامة التفرقة بين المشرق والمغرب من ناحية ، أو تحاول ابعاد دول الخليج عن باقى المصفوفة العربية ، أو حتى إذا التفتنا إلى قصور النظر القومى لدى بعض الانظمة العربية ، وانكبابها - بضيق أفق - على تحقيق ما تعتقد انه مصالحها المباشرة ، لأدركنا خطورة الوضع الذى نجابهه .

ومن المؤكد اننا تجاوزنا فى الوقت الراهن ، المرحلة التبشيرية للوحدة العربية التى سادت من الاربعينات حتى الستينات . ولقد استفدنا - على سبيل القطع - من محاولات واخفاقات مشاريع الوحدة العربية فى الماضى القريب . وأدركنا ان الوحدة العربية لا يمكن ان تقام على اساس العواطف القومية الجياشة ، كما أنها لا تدوم لو تجاهلت الخصوصيات الثقافية والسياسية والاجتماعية القطرية ، ولن يقدر لها النجاح لو لم تضع الجوانب الاقتصادية فى الاعتبار .

وقد أدى وضع كل هذه الجوانب فى الاعتبار ، إلى نشوء ما نطلق عليه « عقلانية عربية جديدة » فى التعامل مع موضوع الوحدة العربية ، وأصبحنا ندرك ان الوحدة العربية الشاملة لا تمثل سوى حلما نبيلًا تتبناه قوى سياسية متعددة فى الوطن العربى ، غير ان هذا الحلم - وهو ليس مستحيل التحقيق على أى حال - يحتاج إلى جهود تراكمية متعددة . إن ممارسة التنسيق السياسى بين الدول العربية حول قضية محددة كحل مشكلة الشعب الفلسطينى ، وحقه فى إقامة دولته المستقلة هو ممارسة وحدوية . وإقامة علاقات اقتصادية متكافئة بين البلاد العربية وبعضها البعض ممارسة وحدوية ، وتوحيد سياسات التعليم فى الوطن العربى ممارسة وحدوية ، بل ان تعريب التعليم فى الجزائر وغيرها من بلاد المغرب ممارسة وحدوية رفيعة المستوى .

وهكذا نحتاج إلى رسم استراتيجية لتحقيق الوحدة العربية ، تضع فى اعتبارها اهمية الاعتماد على النفس الطويل ، وضرورة التيقن ان الوحدة العربية الشاملة لن يحققها الجيل الحاضر ، وانما ستحققها الاجيال العربية القادمة . وإنما يبقى على جيلنا مسئولية تاريخية هو اعداد المسرح للتطور المقبل وتثبيت دعائمه بناء على تفكير علمى واعتماد على خيال سياسى يتسم برحابة النظرة والقدرة على استشراف المستقبل .

ان الجيل الماضى من الساسة والمثقفين العرب قد نجحوا فى ان يسلمونا وطننا عربيا مستقلا ، بعد ان

ضحوا بحياتهم ودمائهم في سبيل الحرية والاستقلال والديموقراطية . ويبقى على جيلنا أن نحافظ على الوطن ، وأن نحرر أجزاءه المنتزعة ، وأهم من ذلك أن نسعى إلى توحيده ، حتى يصبح قوة فاعلة في المحيط الدولي الذي لا يمكن فيه للكائنات - الشظايا ، أن تصارع العمالقة المسلحين بالقوة العسكرية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية .

* * *

وهكذا وفي ضوء عرضنا الوجيز للمعارك المتداخلة التي يخوضها الوطن العربي منذ الخمسينات ، والتي تتشابك فيها المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ، كان لابد ان يصدر تقرير استراتيجي عربى تكون مهمته القراءة النقدية الواعية للتطورات على صعيد الوطن العربي ، وعلى مستوى النظام الدولى .

ولقد كان لحرارة استقبال التقرير الاستراتيجي العربى ، والذي كشفت عنه المقالات والتحليلات والرسائل ، أثر بالغ العمق في تثبيت يقيننا في ان التقرير قد لبي بالفعل حاجة موضوعية في المحيط الفكرى العربى . وقد استفدنا من كافة الملاحظات النقدية التى وجهت للتقرير الاول وحاولنا ان نرفع مستوى الأداء في التقرير الاستراتيجي الثانى الذى نقدم له اليوم .

ومما هو جدير بالاشارة ان الدوائر الثقافية والعلمية الغربية لم يغب عنها أبدا الدلالة البالغة الأهمية لصدور أول تقرير استراتيجي عربى ، ويكشف عن ذلك على سبيل المثال اهتمام مجلة « مشرق - مغرب » الفرنسية المتخصصة في شئون العالم العربى بنشر ترجمة فرنسية كاملة لموجز التقرير الاستراتيجي العربى مع عرض مفصل لمحتوياته ، سبقتها مقدمة تحليلية عن الدلالة الفكرية والسياسية لصدور التقرير عام ١٩٨٦ في القاهرة .

غير ان الذى نريد ان نركز عليه في هذه المقدمة ان صدور التقرير الاستراتيجي العربى لم يكن سوى الخطوة الأولى من خطوات مشروع متكامل يتبناه مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، يهدف إلى صياغة خلاقة للعقل الاستراتيجي العربى ، بما يسمح للوطن العربى بمواجهة التحديات الكبرى الماثلة في الأفق امامنا مع قدوم القرن الحادى والعشرين .

ثانيا : المؤتمر الاستراتيجي العربى الأول

في بعض البلاد يتجمع الباحثون المتخصصون في موضوعات الأمن القومى في دوائر قد تكون رسمية مثل مراكز الابحاث المتخصصة أو الجمعيات العلمية ، أو غير رسمية مثل اجتماعهم الدورى في شكل ندوات أو مؤتمرات . وهؤلاء الباحثون قد يكونوا ضباطا في القوات المسلحة معنيين بموضوع الأمن القومى أو دبلوماسيين حاليين أو سابقين أو باحثين اكاديميين . ويطلق على هذه الروافد الثلاثة التى تصب في تيار واحد هو الدراسات الاستراتيجية « جماعة الأمن القومى » Defense Community . وأبرز الامثلة على هذه الجماعة في الولايات المتحدة الامريكية ، حيث ينتشر اعضاء هذه الجماعة ويتوزعون بين البنتاجون ومراكز الابحاث العسكرية ووزارة الخارجية ومراكز الابحاث الاستراتيجية في الجامعات . وهناك في اسرائيل جماعات مماثلة معنية عناية خاصة بموضوعات الامن القومى ، وتتكون من نفس العناصر الثلاثة أيضا ، ونعنى الضباط الحاليين والسابقين والدبلوماسيين والباحثين الاكاديميين .

واهم وظيفة تقوم بها هذه الجماعات المتخصصة ، هى رفع الوعى بأهمية موضوع الأمن القومى ووضعها في الصدارة من الاهتمامات ، والنقاش النقدي حول الاتجاهات المختلفة بصده ، ومحاولة التأثير على صانع القرار من ناحية ، وإبلاغ رسائل متعددة - عبر قنوات مختلفة - للرأى العام لصياغة

تفكيره وفق الخطوط التي يرسمها أى باحث أو مجموعة من الباحثين من أعضاء هذه الجماعة . ولا ينبغي أن يفهم من مفهوم الجماعة هنا ضرورة وحدة الفكر بين أعضائها . بل العكس هو الصحيح ، وقد يكون أنسب لو قلنا تجمعاً بدلاً من جماعة . ذلك أنه عادة ما تختلف الآراء بل وأخطر من ذلك كثيراً ما تتصارع الأيديولوجيات حول توجهات الأمن القومي في هذه التجمعات . ولو أخذنا على سبيل المثال جماعة الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية ، فإننا سنجد جناحاً يمينياً متطرفاً يتشدد لأقصى درجة فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية السوفيتية . وهو هذا الجناح الذي يضخم مما يطلقون عليه الخطر السوفيتي ، ويؤيد برنامج حرب النجوم ، ويدخل في معارك حامية مع التيار الآخر الذي يعارض البرنامج ، والذي يدعو إلى تدعيم سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتي .

ولكل تيار مجالاته الخاصة ونشراته ، فالتيار الأول يصدر « المجلة الاستراتيجية » وهي زاخرة بكل ضروب الفكر اليميني في مجال الدراسات الاستراتيجية والتيار الثاني له أيضاً مجالاته ومنابره .

ونجد نفس الظاهرة فيما يتعلق بجماعة الأمن القومي في إسرائيل . فهناك الجناح الذي يدعو إلى قبول فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة ، على أساس أن قبول هذا الاقتراح من شأنه تحقيق المصالح الاستراتيجية العليا لإسرائيل . وهناك جناح متطرف مازال يركز على أفكار مثل أهمية استخدام الردع مع العرب ، وضرورة نشر الاستيطان في الضفة الغربية وغزة ، وعدم التنازل عنها إطلاقاً لاعتبارات الأمن الإسرائيلي .

وهكذا يمكن القول أن هذه الجماعات أو التجمعات البحثية عادة ما تضم تيارات فكرية متصارعة . وليس هناك في الوطن العربي حتى الآن تجمع أو جماعة مماثلة لدراسات الأمن القومي .

وقد رأينا أن الخطوة الثانية والمنطقية بعد إصدار التقرير الاستراتيجي العربي هو السعي لخلق هذا التجمع العربي من الباحثين والمهتمين بالأمن القومي العربي ، ومن كل البلاد العربية بلا استثناء ، وبغض النظر عن الخلافات السياسية القائمة بين بعض البلاد العربية .

ومن خلال التعاون العلمي الوثيق بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ، طرحت فكرة عقد المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول ، والذي يدعو له كلا المركزين ، ولاقت الفكرة قبولا . وعلى ذلك تقرر عقد المؤتمر الأول في عمان في سبتمبر ١٩٨٧ على أن يعقد المؤتمر الثاني في القاهرة عام ١٩٨٨ وهكذا بالتبادل ، وقد ينعقد المؤتمر في أى عاصمة عربية تقبل استضافته .

وفي تقديرنا أن المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول سيكون له ما بعده . ذلك لأنه يعد في نظرنا أول محاولة واعية لخلق جماعة بحوث الأمن القومي العربي على أسس فكرية واضحة . والهدف محدد ، هو ببساطة صياغة العقل الاستراتيجي العربي بطريقة عصرية وخلقة ، مما يسمح بتكوين أجيال من المفكرين الاستراتيجيين العرب ، تكويناً يسمح لهم بالتعامل مع الواقع الدولي ، وبناء على فهم عميق للاستراتيجيات العالمية ، وفي ضوء متابعة دقيقة لأحدث الأدبيات الاستراتيجية في الشرق والغرب والعالم الثالث . وسيكون المؤتمر الاستراتيجي العربي الذي سيعقد سنوياً هو المنبر الذي سيطرحون فيه اجتهاداتهم وإبداعاتهم بل وخلافاتهم في الرؤية والاتجاه ، في إطار من الديمقراطية الفكرية والحوار العلمي المسئول .

وقد اختيرت ثلاثة موضوعات للمناقشة في المؤتمر الأول وهي :

- النظام الاقليمي العربي ، الوضع الراهن والتطورات المستقبلية .
- التغيرات والسياسات الاقتصادية العربية من منظور الأمن القومي .
- النظام العربي تحت التهديد .

وقد رأى ان تعد ثلاثة ابحاث حول كل موضوع يشترك كلا المركزين في اعدادها على التفصيل التالى :

البحث الأول : النظام الاقليمي العربى ، الوضع الراهن والتطورات المستقبلية :

يتعلق هذا البحث اساسا بالاشكالية السياسية للنظام العربى ، سواء من حيث آلياته وعلاقاته الداخلية ، أو من حيث موقعه فى النظام الدولى ، خاصة من منظور التطورات المستقبلية المحتملة .

وفى هذا الاطار يمكن القاء الضوء على هيكل توزيع القوة الحالى فى ذلك النظام ، وأنماط الصراعات والتحالفات الداخلية فيه ، والاطار التنظيمى والمؤسسى للنظام العربى (سواء على المستوى القومى ، جامعة الدول العربية) أو على المستوى الأقليمى (التجمعات الاقليمية مثل مجلس التعاون الخليجى ، والتكامل المصرى السودانى والمغرب العربى . . . الخ) كما يدرس البحث موضع هذا النظام فى اطار النظام الدولى الحالى ، وموقعه على وجه التحديد من التطورات المستقبلية فى مجريات الصراع الأمريكى السوفيتى ، وخاصة فى ضوء مبادرة الدفاع الاستراتيجية الأمريكية ، أو ما يعرف باسم حرب النجوم ، وردود الفعل السوفيتية لها ، القائمة والمحتملة كما تدرس علاقة هذه التأثيرات المحتملة على اقاليم العالم الاخرى والتغيرات المتصورة فى أوزانها ومواقعها الاستراتيجية على المستوى الدولى .

البحث الثانى : التغيرات والسياسات الاقتصادية العربية من منظور الامن القومى ،

يفترض ان يتناول هذا البحث اولا اثر انخفاض عائدات النفط على تطوير القدرات العسكرية العربية ، ومدفوعات الدعم العربى لدول المواجهة المقررة وفقا لمؤتمرات القمة والصمود العسكرى للعراق فى مواجهة العدوان الايرانى ، ودرجة الانكشاف والاختراق الاقتصادى الخارجى للدول العربية ، وأثار كل ذلك على النمو الاقتصادى والاستقرار الاجتماعى عموما . كما يفترض ان يدرس البحث ثانيا ، سياسات التقشف فى الأقطار العربية المصدرة للبترول ، وانعكاساتها على التعاون الاقتصادى العربى وعلى الأمن القومى ، خاصة من حيث الآثار المترتبة على التوسع فى توظيف غير العرب فى دول الخليج وعلى التحويلات من صناديق التنمية العربية وصندوق النقد العربى ، وعلى هجرة العمالة وتحويلات العاملين من ابناء الاقطار ذات فائض العمالة . كما يمكن ان يتناول البحث - ثالثا - حالة انكشاف الاقتصاد العربى وإمكانية تجاوزها من خلال دراسة عناصر مثل : التبعية الغذائية ، والتبعية المالية ، والتبعية التكنولوجية خاصة فى مجال السلاح .

البحث الثالث : النظام العربى تحت التهديد :

يركز هذا البحث على ما يواجهه النظام العربى حاليا من تعدد المخاطر المحدقة به فى آن واحد ، والآثار المستقبلية لتفاعل تلك المخاطر وتداخلها . وفى مقدمة هذه المخاطر :

- ١ - الحرب العراقية الايرانية ، التى لا يوجد حتى الآن حد أدنى من التصور الاستراتيجى العربى الواحد لمخاطرها على المنطقة ، بالرغم من طول أمدتها واحتمالات امتداد تأثيراتها إلى بلدان عربية اخرى .
- ٢ - الصراع العربى الاسرائيلى ، وخاصة فيما يتعلق ببروز التهديد النووى الاسرائيلى وعدم وضوح استراتيجية عربية حتى الآن فى مواجهته .

٣ - الحرب الاهلية اللبنانية التي طال أمدها ، والتي تعكس كافة الصراعات والأزمات التي يعانى منها النظام العربى . ذلك أن استمراريتها ستؤدى إلى آثار بعيدة المدى على المشرق العربى ، وعلى القضية الفلسطينية ، وعلى مصير الدولة اللبنانية نفسها .

* * *

وبعد ، إذا كان اصدار التقرير الاستراتيجى العربى هو الخطوة الأولى ، وإذا كان عقد المؤتمر الاستراتيجى العربى سنويا هو الخطوة الحاسمة الثانية نحو صياغة خلاقة للعقل الاستراتيجى العربى ، فإن الخطوة الثالثة ستكون توسيع قاعدة المشاركة العربية فى إعداد التقرير الاستراتيجى ، وذلك بتكوين لجنة استشارية عربية من كبار الباحثين المهتمين بدراسات الأمن القومى لكى تناقش خطة التقرير الاستراتيجى كل عام ، ولكل يعرض عليها التقرير فى صورته النهائية قبل الطبع ، بالإضافة إلى دعوة الباحثين العرب إلى الاسهام فى تحرير التقرير .

باتباع هذه الخطوات المنهجية نكون قد بدأنا - فى مجال الدراسات الاستراتيجية - ممارسة وحدوية رائدة ، تقوم على اساس الايمان القومى العميق بأننا وطن عربى واحد ، يجابه تحديات خطيرة .

ومن هنا أن الاوان - ونحن على اعتاب القرن الحادى والعشرين - ان نخوض غماره معا ليس كدول متفرقة ولكن كأمة واحدة .

والله ولى التوفيق

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة فى ١٩ مايو ١٩٨٧

موجز التقرير

أوضاعها الجيوبولتيكية والجيواستراتيجية والعسكرية ، وهى على وجه التحديد : تركيا وايران وأثيوبيا . وفى الجزء العربى فان التقرير يعطى اهتماما خاصا لبناء الدولة العربية القطرية ، باعتبار أن مشكلات هذا البناء تلقى بظلالها على النظام العربى ككل . وأخيرا فإن الجزء المصرى عمق من الرؤية الخاصة بمؤسسة الرئاسة فى مصر ، عارضا لبنائها المؤسسى ، كما تعمقت المعرفة بجماعات المصالح ، وأضيف اليه تقرير خاص عن القوى السياسية التى تقع خارج الشرعية فى النظام المصرى الحالى .

ولكن بناء التقرير - كما اسلفنا - ظل على حاله ، حتى يستطيع القارئ العربى ، عبر عدة سنوات من صدور التقرير أن يجد فيه تراكما من المعلومات والتحليل على المستويات الدولية والعربية والمصرية تسمح بعمل مؤشرات مستقبلية لكل منها . وهكذا فان اجزاء التقرير الرئيسية بقيت كما هى : النظام الدولى والاقليمى ، والنظام الاقليمى العربى ، والنظام المصرى . وفيما يلى موجز لمحتويات الاجزاء الثلاثة للتقرير .

يخطو التقرير الاستراتيجى العربى فى عامة الثانى عدة خطوات إلى الامام ، سواء فى جوانبه التحريرية أو الموضوعية . فرغم أن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام قد حافظ على البنيان الأساسى للتقرير وهو التقليد المتبع فى معظم التقارير الاستراتيجية فى العالم ، فان القارئ سوف يلحظ بسهولة القفزة النوعية فى التقرير الثانى . فمن ناحية فان عرض الجوانب التاريخية للقضايا المختلفة المتعلقة بالنظام الاقليمى العربى لم ترد فى التقرير الجديد بعد أن غطيت بالكامل فى التقرير الأول ، ومن ثم افسح المجال للتركيز على هذه القضايا فى إطار العام المنصرم . ومن ناحية أخرى فان الابعاد الاقتصادية للنظام خارجيا وداخليا تم التوسع فيها بشكل كبير ، فبعد أن اقتصر فى التقرير السابق على الجزء الخاص بمصر فقط ، فانها فى هذا التقرير شملت الجزئين الآخرين : النظام الدولى والاقليمى ، والنظام الاقليمى العربى . ومن ناحية ثالثة فان التقرير الحالى يتميز بعدد من الزوايا الجديدة التى لم يسبق التعرض لها . ففى الجزء الأول سوف يجد القارئ قسما جديدا خاصا بدول « الجوار الجغرافى » للنظام الاقليمى العربى من زاويتي

النظام الدولى والاقليمى

أنقسم التقرير فى هذا الجزء إلى أربعة أقسام رئيسية : الأول انصرف إلى وضع الشرق الأوسط فى السياسة العالمية . وقد استخدم تعبير « الشرق الأوسط » ليس دلالة على النظام الاقليمى العربى ، وانما لتوضيح المنظور الذى تتحرك منه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تجاه المنطقة . والثانى يتعلق بعلاقة الاقتصاد العربى بالاقتصاد العالمى أما الثالث فيعالج الصراعات التى تشترك فيها دولة عربية أو أكثر مع دولة مجاورة ، وتشمل الصراع العربى الاسرائيلى ، والصراع العراقى الايرانى ، والصراع الليبى التشادى . والقسم الرابع والأخير ، يطرح السياسات العسكرية لثلاث دول هامة للنظام الاقليمى العربى هى ايران وتركيا وأثيوبيا بحيث يمكن فهم الابعاد الاستراتيجية لوجود هذه الدول فى المحيط الاقليمى ، وموقع العالم العربى فى سياستها العسكرية . وبصفة عامة فإن عام ١٩٨٦ فى جانبه الدولى والاقليمى لم يكن مواتيا على الاطلاق لآى تطور ايجابى للوطن العربى ، ومن ثم فقد تعرض للضغوط عليه ، بالإضافة إلى الضغوط الداخلية النابعة منه ، مما جعله فى نهاية العام يصل إلى نقطة فاصلة : إما أن يستجمع قواه ويبحث عن سبل جديدة وعملية لمواجهة تدهوره العام ، أو أن يقبل باندثاره فى نظم اقليمية أخرى غير عربية ، وبالتبعية الاقتصادية والاستراتيجية للنظام العالمى .

فبالنسبة للسياسة العالمية شهد عام ١٩٨٦ زيادة فى التفاعلات الخاصة بالحرب الباردة الجديدة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة واحتدامها مقارنة بعام ١٩٨٥ . وقد توصل التقرير الاستراتيجية العربى لعام ١٩٨٥ إلى أن ذلك العام شهد تحسنا شكليا فى العلاقات الأمريكية - السوفيتية تمثل فى استئناف مباحثات الحد من التسلح بين الطرفين والتى كانت قد توقفت فى ديسمبر ١٩٨٣ ، وتخفيف حدة التوتر بينهما وزيادة التعاون بين البلدين فى عدد من المجالات غير الجوهريّة ، وكثافة اللقاءات الرسمية وغير الرسمية بينهما والذى توجه لقاء رونالد ريجان رئيس الولايات المتحدة وميخائيل جورباتشوف السكرتير العام للحزب

الشيوعى السوفيتى فى جنيف فى ١٩ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ . ولكن من الناحية الموضوعية ظلت العلاقات بين الطرفين تعكس نمط الحرب الباردة الجديدة الذى ظل يتحكم فى العلاقات بين الطرفين خلال الثمانينات . وقد ظهر ذلك من استمرار سباق التسلح بينهما ، كما عجزا سويا عن التقدم فى مباحثات الحد من التسلح ، واستمرت الاتهامات المتبادلة بينهما . وهكذا فإن عام ١٩٨٥ شهد ميلاد قوى جديدة لدى الطرفين تسعى إلى تجاوز مرحلة الحرب الباردة الجديدة ، ولكن هذه الأخيرة بما تمثله من تناقض سياسى واستراتيجى بين الطرفين كانت تحد من امكانيات هذا التجاوز . وتوصل التقرير الاستراتيجية العربى ١٩٨٥ إلى أن الطرفين سوف يحتاجان لبعض الوقت للاستقرار على نمط جديد للعلاقات والتفاعلات فيما بينهما .

ولقد عكس عام ١٩٨٦ هذه الحقيقة تماما ، وأن غلبت عليه كثافة التفاعلات الخاصة بالحرب الباردة أكثر من تلك التعاونية بين الطرفين . وقد جاء ذلك على عكس التوقعات التى سادت فى بداية العام والتى استندت إلى نتائج مؤتمر جنيف ، حيث كان متصورا أن هذا التحسن الشكلى بعد أكثر من عامين من التوتر الحاد بين البلدين يمكن أن يؤدى إلى تغيرات كيفية فى اتجاه التحسن ، خاصة أن زعيميهما اتفقا على ضرورة تواتر اللقاء ، واتفقا مبدئيا على أن يكون اللقاء التالى بينهما فى واشنطن خلال شهر يونيو ١٩٨٦ . ولكن ، ونتيجة استمرار وفاعلية قوى الحرب الباردة الجديدة لدى الطرفين ، فإنهما لم ينجحا فى تحقيق ذلك ، بل الأكثر من ذلك أهمية أن درجة التوتر بينهما تصاعدت إذا ما قورنت بتلك الخاصة بعام ١٩٨٥ ، وقد حدث هذا التوتر فى الوقت الذى بدا فيه أن محادثات الحد من التسلح بينهما قد بدأت تحرز تقدما فى عدد من النقاط الجوهرية ، وعاد ذلك بشكل رئيسى إلى مجموعة كبيرة من التنازلات أخذ الاتحاد السوفيتى يقدمها الواحدة تلو الأخرى ، ونتيجة هذا التقدم النسبى ، ولحالة احتواء التوتر المتصاعد بين الطرفين ، فقد اتفقا خلال شهر سبتمبر على عقد اجتماع تحضيرى لقادة البلدين فى ريكيافيك عاصمة ايسلندا خلال يومى ١١ ، ١٢ أكتوبر ١٩٨٦ ، يكون مقدمة للقاء فى واشنطن فى عام ١٩٨٧ . وقد اتفق على هدفين لهذا المؤتمر التحضيرى : أولهما وضع المبادئ العامة التى يمكن أن تسير عليها المفاوضات الخاصة بالحد من التسلح فى الأسلحة الاستراتيجية بعيدة المدى ، وتلك المتوسطة المدى فى

أوروبا . وفي هذه الحالة الأخيرة فقد كان مطروحا التوصل ليس فقط إلى مبادئ عامة ، وإنما لخطوط رئيسية لاتفاقية في هذا الصدد ، وثانيهما تحديد ميعاد الاجتماع المقبل بين الطرفين . وبعد أربع جلسات من المباحثات بين الزعيمين - كان الأخير منها ليس مقررا في جدول الأعمال - فاتهما أنفضا دون أن يتوصلا إلى تحقيق أى من هدفى اللقاء . وكان السبب الرئيسى وراء هذا الاخفاق الاصرار السوفيتى على وضع حدود على مبادرة الدفاع الخاصة - المعروفة اعلاميا باسم برنامج حرب الكواكب - للرئيس الأمريكى رونالد ريجان ، كمقابل للتنازلات السوفيتية في المجالات الأخرى الخاصة بالحد من التسليح . وبالمقابل فإن الجانب الأمريكى أصر على ضرورة مواصلة هذا البرنامج في كل مراحله عدا مرحلة التشغيل الفعلى . وهكذا فإن العلاقات بين البلدين عادت سيرتها الأولى ، فقد تبادلا الاتهامات بالمسؤولية عن عدم احراز المؤتمر للنتائج المطلوبة منه ، وعاد الاتفاق إلى نقطة الحرب الباردة التى هيمنت على علاقاتهما طوال العام وكان شهرا سبتمبر وأكتوبر بمثابة فترة هدنة مؤقتة ، لم يفلح في استغلالها نتيجة التناقضات الجوهرية فيما بينهما . وفوق ذلك كله فقد استمر طوال العام سباق التسليح بينهما .

لقد تميز عام ١٩٨٦ بتصاعد سباق التسليح بين القوتين العظميين وانهايار معاهدة « سولت - ٢ » للحد من الأسلحة الاستراتيجية في حين جرت محاولات مستميتة من الاتحاد السوفيتى لإيقاف سباق التسليح وتصفية الأسلحة النووية ، وإيقاف التجارب النووية . إلا أن القيود المالية وانفجار مكوك الفضاء الأمريكى « تشالنجر » في بداية العام ، وحادث المفاعل النووى السوفيتى ، والتزام الاتحاد السوفيتى بإيقاف التجارب النووية قد أدت إلى إبطاء هذا السباق وكانت أبرز مظاهر سباق التسليح بدء نشر الصاروخ الأمريكى الجديد « ام . أكس » بدلا من « تيتان - ٢ » وزيادة عدد الغواصات « أوهايو » الأمريكية واستكمال سحب القاذفات « ب - ١ » الاستراتيجية ، وتجاوز معاهدة سولت - ٢ بتحويل القاذفات الاستراتيجية ب - ٥٢ إلى حاملات لصواريخ كروز المجنحة في حين قام الاتحاد السوفيتى بتحديث ترسانته النووية الاستراتيجية في جميع المجالات ، مع الالتزام بقيود معاهدة سولت - ٢ بل أنه قد سحب بعض قاذفاته الاستراتيجية قبل أن يحل محلها قاذفات جديدة .

وفي مجال الصواريخ المتوسطة المدى استكملت الولايات المتحدة نشر صواريخ « برشينج - ٢ » . بينما استمر نشر صواريخ « كروز » في غرب أوروبا ، وزاد الاتحاد السوفيتى من عدد صواريخه متوسطة المدى ، وحدث بعضها ، وأعاد توزيعها .

واستمرت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى في تنمية قواتهما التقليدية كما ونوعا ، وأدخلا بعض التعديلات التنظيمية ، وكانت أهم التعديلات زيادة عدد الطائرات المقاتلة الأمريكية بحوالى ٤٠٠ طائرة . وحسنت الولايات المتحدة من أوضاعها في مجال الأسلحة التقليدية عموما ، وظلت متفوقة تفوقا طفيفا في مجال الأسلحة الاستراتيجية النووية .

ومن المتوقع أن يتباطأ معدل سباق التسليح خلال عام ١٩٨٧ نتيجة للقيود التى يضعها الكونجرس - بعد حصول الديمقراطيين على الأغلبية في مجلسيه - ولتصميم الاتحاد السوفيتى على تحقيق نتائج ملموسة في مجال نزع السلاح . إلا أنه من المتوقع خلال عام ١٩٨٧ أن يستمر نشر الصواريخ « ام أكس » بدلا من الصواريخ « تيتان - ٢ » الأمريكية ، والصواريخ « س س - ٢٥ » بدلا من الصواريخ « س س - ١١ » السوفيتية ، كما ينتظر أن يزيد الاتحاد السوفيتى عدد الصواريخ المطلقة من الغواصات « س س - ن - ٢٣ » على حساب الصواريخ « س س ن - ٦ » ، بإضافة غواصات إضافية من طراز « تانيون » و « دلتا » وسحب الغواصات I - Y بدلا منها وينتظر أن يستمر تسلم السرب الثانى من القاذفات الاستراتيجية الأمريكية ب - ١ خلال هذا العام . ورغم تجاوز الولايات المتحدة لحدود معاهدة (سولت - ٢) خلال عام ١٩٨٦ إلا أنها ستعود في الغالب إلى التقيد بها فيما يختص بالقاذفات « ب - ٥٢ » خلال عام ١٩٨٧ تحت ضغط الكونجرس - أما الاتحاد السوفيتى فينتظر أن يبدأ تدريجيا في إدخال القاذفة « تو - ٩٥ اتش » تدريجيا لتحل محل القاذفات المتقاعدة .

وفي مجال الصواريخ متوسطة المدى ينتظر أن يستمر نشر الصواريخ كروز في غرب أوروبا ، بينما يستمر إعادة تمركز الصواريخ السوفيتية « س س - ٢٠ » إلى أوروبا في مواجهتها وتعويض ذلك بمزيد من الإنتاج من نفس الصاروخ .

وفي مجال القوات التقليدية ستستمر الولايات المتحدة في إعادة تنظيم وتحديث تشكيلاتها ومعدات خاصة

الدبابات ومركبات قتال المشاة ووحدات الدفاع الجوى وقواتها البحرية بشكل عام ، وطائرات السيادة الجوية وقدرات النقل الجوى بشكل خاص . أما الاتحاد السوفيتى فسيستمر فى إعادة تنظيم قواته ، ولا ينتظر زيادة إضافية فى مجال قواته البرية ، بينما يستكمل إمدادها بالدبابات والمدفعية الحديثة والصواريخ التعبوية والهيليكوبتر المسلح . وكذا تنمية قواته البحرية كما ونوعا ، بينما ليس من المنتظر حدوث نمو ملحوظ فى القوة الجوية التقليدية .

وقد انعكس استمرار نمط الحرب الباردة الجديدة على سياسة القوتين العظميين فى منطقة الشرق الأوسط . فبالإضافة إلى إسقاطهما للقضية الفلسطينية من قائمة الأعمال الدولية ، فإنهما اندفعا لتدعيم مواقعهما فى المنطقة ، وبالذات بالنسبة للولايات المتحدة . فقد برز خلال عام ١٩٨٦ استخدام الولايات المتحدة لقواتها العسكرية مباشرة سواء للتهديد باستخدام القوة ، أو استخدامها فعلا ضد الجماهيرية العربية الليبية وفشلها فى تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية ، والتهديد العسكرى الأمريكى الإسرائيلى المشترك لسوريا دون التورط فى عمل عسكرى مباشر ، ثم كشف مبيعات الأسلحة الأمريكية الإسرائيلية لإيران مما أفقدها مصداقيتها لدى كثير من أصدقائها فى المنطقة ، فى حين فشلت الإدارة الأمريكية فى تمرير صفقات الأسلحة للأردن ، وصفقة الطائرات وصواريخ الدفاع الجوى للملكة العربية السعودية ، كما ظهر لأول مرة تدخل الولايات المتحدة فى الصراع الجارى فى شمال تشاد الذى حقق نجاحا جزئيا . ويمكن اعتبار عام ١٩٨٦ عاما للفشل الأمريكى ، ولضعف النفوذ والمصداقية فى الشرق الأوسط خاصة مع فشل المحادثات المصرية الأمريكية فى إيجاد حل لمشكلة الديون العسكرية حتى نهاية عام ١٩٨٦ .

وليس من المتوقع حدوث تغيير معين فى السلوك الأمريكى فى الشرق الأوسط خلال عام ١٩٨٧ حيث ستستمر فى التهديد باستخدام القوة ، أو استخدامها فعلا حينما تجد ذلك مناسبا . ومن المتوقع أن تزيد من مساعداتها لحكومة تشاد ضد القوات الليبية بدلا من الهجوم المباشر على ليبيا ، وأن تكرر محاولاتها لإثارة نزاع مسلح بين ليبيا وجيرانها وخاصة مصر مع احتمال استمرار الضغط عليها بإجراء مناورات قرب خليج سرت . وبالإضافة الى ذلك فستعمل على إثارة وتدعيم المعارضة داخل ليبيا ضد نظام الحكم والمستشارين

والخبراء العسكريين السوفيت هناك .

ومن المحتمل أن تزيد القوات الأمريكية تهديداتها لسوريا وخاصة فى لبنان ، وفى هذا المجال ستقوم القوات الأمريكية باستعراض للقوة أمام الساحل اللبنانى ، مع احتمال القيام بعمليات محدودة بغرض أو بحجة إنقاذ الرهائن أو مكافحة الإرهاب وقد يتم ذلك فى إطار عملية إسرائيلية شاملة أو محدودة بهدف إجهاض البناء العسكرى فى سوريا .

ورغم الضجة المثارة حول تزويد إيران بالأسلحة فمن المتوقع أن تسعى الولايات المتحدة إلى تزويد إيران بالأسلحة سرا عن طريق حلفائها فى غرب أوروبا ، أو إسرائيل بهدف استمرار الحرب بين إيران والعراق لإضعاف الجانبين ، وإيجاد مبرر قوى لزيادة وجودها العسكرى فى منطقة الخليج ، وتمهيدا لعودتها عسكريا إلى إيران ، وفى المقابل فقد تخفف الولايات المتحدة من قيودها على تصدير الأسلحة إلى بعض الدول العربية مثل دول الخليج الصغيرة « البحرين - قطر - الإمارات » ومصر .

وبالنسبة للاتحاد السوفيتى فقد واجه عدة تعقيدات فى علاقاته العسكرية بالشرق الأوسط بداية بالخلافات الداخلية بين أصدقائه فى اليمن الجنوبية ، وتآزم العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة ثم تعقيدات الحرب الإيرانية العراقية ، والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لسوريا . وقد قام بتحسين علاقاته العسكرية مع كل من الأردن والكويت والجزائر واليمن الشمالية . وقد اكتفى الاتحاد السوفيتى بأن يحافظ على وجود مناطق خالية من النفوذ الغربى ، والأمريكى بصفة خاصة ، دون الاهتمام بإيجاد ارتباط أو نفوذ مباشر مع دول المنطقة . وقد كانت وسيلته الرئيسية دعم القدرات العسكرية لحلفائه بحيث يمكنهم السعى إلى تحقيق أهدافهم بطرق سلمية من مركز قوى دون إغرائهم بمحاولة تحقيقها باستخدام القوة . وقد واجه تعقيدات العلاقات المتشابكة والمتعارضة فى نفس الوقت فى المنطقة ، بتنظيم العلاقة المباشرة بينه وبين الأطراف المحلية ، وترك لهذه الأطراف حرية التصرف فى علاقاتها الإقليمية ، وقد التزم الاتحاد السوفيتى خلال هذا العام بسياسته الثابتة فى تجنب ما يؤدى إلى اصطدام مباشر بينه وبين الولايات المتحدة ، أو التورط المباشر فى صراعات إقليمية ، محاولا تحقيق أقصى استفادة من أخطاء الولايات المتحدة .

ولا يتوقع أن يغير الاتحاد السوفيتي من سياسته العسكرية خلال عام ١٩٨٧ إلا في حالة تعرض سوريا لخطر مباشر يمكن أن يغير من موازين القوى في المنطقة بينما سيستمر في دعمه للدول التي ترتبط بعلاقات صداقة معه وخاصة العراق بحيث تتمكن من الدفاع عن كيائها وأراضيها ، وأن يؤكد من خلال مساعداته العسكرية أهمية اشتراكه في أى تسوية للصراع العربى الإسرائيلي .

وقد واكب تدهور موقف النظام الأقليمى العربى فى السياسة العالمية تدهور آخر فى النظام الاقتصادى العالمى نجم عن التدهور الضخم فى أسعار النفط العالمية . فقد بدأت حقبة النفط بخطوة هامة على طريق الاستقلال الاقتصادى العربى ، وذلك بإجراءات تأمين صناعة النفط العربى ، وفرض الحق العربى فى تحديد أسعار النفط . وقد نجم عن هذا تعاظم القدرات المالية العربية التى مثلت فرصة استثنائية وفريدة تاريخيا - من حيث الإمكانية - لتحقيق التنمية المستقلة وتصفية التبعية . بيد أن غياب إرادة التحرر الاقتصادى أثمر استمرار التناقض الذى ظهر بين امتلاك الموارد المالية الهائلة وغياب القدرات الصناعية التكنولوجية . وكان هذا يعنى استمرار الأسباب الموضوعية للتبعية الاقتصادية وعدم التكافؤ للاقتصاد العربى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وكان من شأن التحولات الليبرالية والضغط الخارجى والفرقة العربية أن تكرر هذه الأوضاع . وتحول العالم العربى من قوة سادسة فى العالم المعاصر - من حيث القدرات المحتملة - إلى كتلة مبعثرة ومنهوبة وخاضعة للمراكز الرأسمالية المتقدمة . وحين تراجعت أسعار النفط ، ظهر العرب كرهائن للنفط ، بعد أن بدا لهم أنهم قد امتلكوا زمام أمره . وتشابكت أوضاع التخلف الاقتصادى مع آثار الأزمات البنوية فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، لكى تحتمل أزمات الاقتصاد العربى عبر القنوات المتعددة للتبعية الاقتصادية .

وهنا ، يتناول التقرير بالتحليل المظاهر والأسباب المختلفة للتبعية التجارية والغذائية والتكنولوجية والمالية . ويبرز التقرير كيف أن ظاهر الاعتماد المتبادل بين الغرب والعرب ، كشف عن مضمون تبعية قاسية عانت أعباءها بالأساس البلدان العربية غير النفطية . وهكذا ، تدهورت شروط التبادل التجارى بين الصادرات والواردات العربية لصالح الأخيرة . وتزايد العجز فى الميزان التجارى أو تراجع الفائض مع تراجع

اعتماد الغرب على النفط العربى مع استمرار الاعتماد العربى على الواردات الصناعية الغربية . وهنا يعرض التقرير للتبادل التجارى العربى مع اليابان والسوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة ، فضلا عن هذا التبادل مع الاتحاد السوفيتى . وفى حقبة النفط زاد الانكشاف الغذائى العربى ، وتراجعت نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب ، وتزايد الاعتماد على واردات الغذاء من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، كما تزايد الاعتماد على المعونة الغذائية المشروطة لهذه البلدان . وإلى جانب هذه التبعية التجارية والغذائية تفاقمت مظاهر التبعية التكنولوجية العربية . وانعكس هذا ليس فقط فى زيادة الاعتماد على الواردات من السلع المصنعة ومن السلاح دون ارتباط بالاحتياجات التنموية والدفاعية الأساسية للعالم العربى ، وإنما فى تزايد الأرباح الهائلة والنشاط الواسع للشركات متعددة الجنسية فى العالم العربى . وأخيرا ، فإن الفوائض العربية الهائلة فى الغرب ، والمديونية الثقيلة المتزايدة للعديد من البلدان العربية ، جسدت أبعاد التبعية المالية العربية ، فى زمن الثراء العربى .

ولم يكن النظام الأقليمى أكثر مواتاة للنظام العربى من النظام الدولى ، ولم تتم أية محاولات ذات فعالية لحل الصراع العربى الإسرائيلى أو الصراع العراقى الإيرانى أو الصراع الليبى التشادى . فبالإضافة إلى اشتداد السياسة العدوانية لإسرائيل فى الأراضى العربية المحتلة ولبنان ، فإن الحرب العراقية الإيرانية شهدت العديد من التطورات السلبية على الأمن القومى العربى ، فقد نجحت إيران فى إحراز عدد من المكاسب التكتيكية أهمها الاستيلاء على ميناء الفاو العراقى ، والحصول على أسلحة من الولايات المتحدة بالإضافة إلى ما حصلت عليه من مصادر أخرى - أهمها الصين - مما حسن نسبيا من موقفها فى المعدات تجاه العراق بالإضافة إلى تفوقها البشرى ، وهو الأمر الذى شجعها فى النهاية على القيام بهجوم كثيف فى مطلع عام ١٩٨٧ . وفى جنوب الوطن العربى ، فإن مشكلة جنوب السودان استحكمت بتأثير من المساعدات الأثيوبية والإسرائيلية ، لحركة التمرد فى الجنوب مما وضع أثقالا كبرى على التجربة الديمقراطية الوليدة فى السودان . وأخيرا ، فإن الصراع الليبى - التشادى تفاقم خلال العام ، وأدى إلى مزيد من التورط الليبى فى ظل ظروف من اختلال توازن القوى فى غير صالح ليبيا . فمن جانب توحدت القوى الداخلية فى تشاد حول مناهضة النظام

الليبي بما فيها القوى التي كانت متحالفة معه من قبل ، ومن جانب آخر عادت فرنسا ومعها الولايات المتحدة إلى ساحة تشاد .

ومن الزاوية العسكرية والاستراتيجية البحتة فقد استمر دور الصراع المسلح هامشيا في الصراع العربي الإسرائيلي واقتصر على الأعمال الفدائية المحدودة من الجانب العربي ، والعمليات وأعمال القتال الإسرائيلية المحدودة . وقد عكس ذلك اختلال التوازن الاستراتيجي والعسكري بين الجانبين ، وتفكك الروابط العربية ، والتهديدات الخارجية والداخلية . ورغم زيادة الأعمال الفدائية داخل الأراضي العربية المحتلة إلا أنها كانت محدودة الفعالية نتيجة لضعف التخطيط والإعداد باستثناء الهجوم على مجموعة عسكرية إسرائيلية في القدس ، وإسقاط طائرة فانتوم في جنوب لبنان ، وعمدت سوريا إلى تقوية دفاعاتها ، وزيادة قواتها وتحديثها في جميع المجالات مع تفادي الاصطدام بالقوات الإسرائيلية .

ومن المتوقع أن يستمر دور الصراع المسلح بين إسرائيل والعرب خلال عام ١٩٨٧ محدودا ، مع تحسن محدود في أداء المقاومة ، وتحسن في الميزان العسكري لسوريا في مقابل إسرائيل وأن يؤدي ذلك إلى زيادة الأعمال المضادة الإسرائيلية مع زيادة احتمال تصادم عسكري على نطاق واسع بين إسرائيل وسوريا بمبادرة من إسرائيل لإجهاض القوة العسكرية السورية .

وتميز الصراع بين إيران والعراق في عام ١٩٨٦ بنجاح القوات الإيرانية في الاستيلاء على قطاع الفاو العراقي ، وتصاعد قصف العراق للمنشآت البترولية والصناعية وامتداده إلى أهداف لم يسبق قصفها من قبل ، كما ظهر تحسن واضح في إصابة الطائرات العراقية لأهدافها ، في حين فشلت هجمات إيرانية أخرى على مناطق عراقية ، وفشل العراق في الاحتفاظ بمدينة مهران التي استولى عليها في أول هجوم منذ عام ١٩٨٢ ، وأخيرا فشلت العمليات الهجومية الإيرانية على الأراضي العراقية في اتجاه البصرة مع نهاية عام ١٩٨٦ .

وفيما يتعلق بالصراع الليبي التشادي فقد تفككت قوات المعارضة التشادية خلال عام ١٩٨٦ في حين تصاعدت المساعدات الفرنسية ثم الأمريكية لحكومة نجامينا مما مكن قوات الحكومة من تحقيق أول نتائج ذات قيمة شمال خط العرض ١٦ . ويبدو التعاون الفرنسي الأمريكي في هذا المجال محاولة لاستكمال

الحصار حول ليبيا من ثلاثة اتجاهات .

من المتوقع خلال عام ١٩٨٧ ، احتدام الصراع في شمال تشاد نتيجة لاستعادة قوات المعارضة التشادية لبعض ما فقدته من وحدتها ، وتزايد المساعدات الفرنسية الأمريكية لحكومة نجامينا ، ولا ينتظر حسم الصراع لصالح أحد الجانبين خلال العام ، بينما تتزايد الجهود لتحقيق التصالح بين الجانبين .

وفيما يتعلق بدول الجوار الجغرافي وسياساتها العسكرية فقد استمرت تركيا في تحسين قواتها المسلحة ومحاولة بناء صناعة عسكرية ، ومواجهة التحديات الداخلية والتحدى اليوناني ومن الكتلة الشرقية مما دفعها إلى تحسين علاقاتها مع جيرانها من الدول العربية ، وحافظت على حيادها بالنسبة للحرب العراقية الإيرانية ، وأضحت أكثر اعتدالا بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي ، كما استفادت من الصراع الإيراني العراقي بسماع العراق لها بتعقب الثوار الأكراد داخل أراضيها . ولا يتوقع تغير ملموس في السياسة العسكرية التركية حيال هذه الصراعات في المستقبل القريب نظرا لخطورة التحديات التي تواجهها والتي تحتاج إلى زمن طويل نسبيا .

وعملت إيران على تدعيم قواتها العسكرية بالحصول على الأسلحة من جميع المصادر الممكنة ، وركزت جهودها الرئيسية في الصراع مع العراق ، والتهديد المحدود للملاحة لتأكيد نفوذها في الخليج وتثبيت نفوذها في لبنان . وينتظر أن تعمل على تدعيم قواتها خلال عام ١٩٨٧ وخاصة في مجال الدفاع الجوي والقوات الجوية ، وأن يظل حشد جهودها الرئيسية ضد العراق ، مع استمرار الضغط على دول الخليج ، ومد نفوذها داخل لبنان .

واهتمت أثيوبيا بصراعاتها الداخلية ضد حركات تحرير أريتريا والصومال الغربي ، وقامت بأعمال قتال محدودة داخل السودان والصومال . واستمرت في معاونة جيش تحرير شعب السودان كوسيلة للضغط على حكومة السودان لمنعها من مساعدة حركات التحرير الأريتيرية ، كما استفادت من الصراع داخل التنظيم الحاكم في جمهورية اليمن الديمقراطية لتدعيم موقفها داخل المنطقة . وينتظر خلال عام ١٩٨٧ أن تصل إلى تسوية مع السودان تمتنع به أثيوبيا عن معاونة جيش تحرير شعب السودان في مقابل أن تمتنع السودان عن مساعدة الحركات الأريتيرية ، وأن تتفرغ القوات الأثيوبية لتصفية حركات التمرد الداخلية .

النظام الاقليمي العربى

أما الجزء العربى من تقرير هذا العام فيشمل خمسة أقسام :

القسم الأول يعالج الهيكل السياسى للنظام الاقليمى العربى . وهو بدوره ينقسم إلى شقين ، يتناول الشق الأول التفاعلات العربية الرسمية ويتناول الشق الثانى التفاعلات غير الرسمية . وفى هذا الشق الأخير رأينا أن تلقى الضوء على عمل بعض المنظمات العربية الشعبية ، وهى اتحاد المحامين العرب واتحاد العمال العرب ، وكذلك على ظاهرة الازدهار الثقافى النسبى الذى عرفه الوطن العربى فى السنوات الأخيرة من خلال تطور الصحافة العربية ، وخاصة الصحافة العربية المهاجرة . وجاء اهتمامنا بدراسة الشق غير الرسمى - أو الشعبى - من التفاعلات العربية انطلاقا من سؤال رئيسى وهو هل يمكن أن تتطور التفاعلات والروابط الشعبية العربية اتساعا وعمقا وفعالية إلى الحد الذى يمكنها من تقديم بديل حقيقى للتفاعلات الرسمية العربية ، وإن لم يكن فهل يمكنها على الأقل أن تقدم ضمانة ضد المزيد من تدهور العلاقات بين النظم العربية الحاكمة وأن تجسد بالتالى ولو على نحو معنوى ورمزى تلك الدلالات الغنية التى مثلتها الفكرة القومية مع تطورها المستمر ؟ . والواقع اننا عكفنا على دراسة هذا الشق بدرجة معقولة من الامعان والتفصيل حتى أصبح أمامنا دراسة مطولة لم نملك إلا تلخيصها إلى أقصى حد ممكن فى هذا التقرير .

والنتيجة الرئيسية التى خرجنا بها مزدوجة ، فمن ناحية ، يمكن التأكيد على أن التفاعلات الشعبية العربية سواء من حيث بعدها التنظيمى أو من حيث درجة استقلاليتها الحقيقية عن المواقف الرسمية المتعارضة للنظم العربية السائدة أو من حيث نضجها الفكرى والسياسى ما زالت عند مرحلة مبكرة من النمو ، وانها لا تقدم بأى حال بديلا حقيقيا ولا حتى ضمانة جادة ضد تدهور العلاقات الرسمية العربية . ومع ذلك فإن هذه التفاعلات الشعبية ببعديها التنظيمى والفكرى قد أدت وظائف جوهرية يمكنها على نحو غير مباشر أن تؤثر على تكييف مجرى تطور النظام العربى فى مجمله . وأهم هذه الوظائف على الاطلاق هى المساهمة فى تشكيل مزاج وذهنية نخبة نشطة من العناصر الفاعلة فى المجالات

السياسية والثقافية والنقابية ، وهى مساهمة لا شك قد تقود إلى تخمير محاور للاجماع الفكرى حول قضايا ومهمات المستقبل العربى . وتعمل هذه النخبة على مستوى الأقطار بصورة أكثر فعالية منها على المستوى القومى وذلك باعتبارها على الأقل جماعات ضغط (أولوبى) عروبية على مستوى هذه الأقطار .

أما الشق الأول : أى التفاعلات الرسمية العربية فهو ينطوى على خريطة أكثر تعقيدا وعلى زخم من التطورات والأحداث قد لا يمكن الاحاطة بكافة مدلولاتها إلا عند مستوى مرتفع من التجريد . ولا شك أن أى تقرير من هذا النوع يواجه مأزق زاوية ومستوى المعالجة . أى أن السؤال هنا هو كيفية استيعاب مدلول التطورات والأحداث التى حفل بها عام ١٩٨٦ بحيث لا يصبح التقرير سردا مبسطا لهذه الأحداث ودون أن يقع فى الوقت ذاته فى مشكلة التجريد الأكاديمى . والواقع أنه لا يوجد حل وحيد أو ثابت لهذه المشكلة . ففى العام الماضى عالج هذا الجزء من التقرير تطورات السياسة العربية من خلال بعدين : تحولات عملية بناء الاجماع حول القضايا العربية الرئيسية ، ونمط توزيع موارد القوة وبالتالي هيكل وعلاقات القوة السائدة فى النظام العربى . أما فى تقرير هذا العام فقد تناولنا نفس التطورات من خلال مقرب آخر له زاويتان للرؤية . الزاوية الأولى تتمثل فى نمط العلاقات بين الدول العربية وبالتالي نمط النظام الاقليمى ككل . وقد ميزنا بالتالى بين أربعة أنماط من العلاقات والنظم الاقليمية وهى نمط القيادة ونمط المشاركة ونمط المساومة ونمط التهديد . ومعايير التمييز هى درجة توافق المصالح بين الدول ودرجة الفوارق فى القوة بينها . والمقولة الأساسية التى خرج بها هذا التقرير هى أن النظام العربى قد عرف حتى الآن ثلاث مراحل متتابعة بدأت بنظام قيادة قبل ١٩٦٧ وإنهار إلى نظام مشاركة فى الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٩/٧٧ ، ثم انهار أكثر إلى نظام مساومة منذ ١٩٧٩ حتى اللحظة الراهنة . ومع ذلك فإن الدلالة الرئيسية لأحداث عام ١٩٨٦ هى أن ثمة ضغوطا كبيرة فى اتجاه المزيد من انهيار النظام العربى إلى علاقات تهديد متبادل . وقد احتوى التقرير على تفاصيل هذه الضغوط ، وجوهرها هو تراكم وتزامن الضغوط الداخلية والخارجية التى أدت إلى تخلق ذهنية أمن محاصر لدى القيادات العربية فى أقطار عربية رئيسية جعلها تستجيب بدرجة من العنف لمواقف جيرانها العربيات بأكثر مما يبرره المدى الحقيقى لهذه الضغوط . والزاوية

الثانية لمعالجة نفس التطورات السياسية العربية هي دراسة نمط السياسات العربية للأقطار العربية الرئيسية . وقد ميز التقرير نظريا بين أربعة أنماط من السياسات الاقليمية للأقطار تبعا لدرجة الالتزام الذى تعكسه هذه السياسات بالقضايا والمصالح ذات الاتساع الاقليمى ، ودرجة الحاجة للتوصل إلى حلول وسط . وهذه الأنماط هي سياسات التكتيل ، وسياسات التصادم ، وسياسات الوساطة ، والسياسات الانسحابية . ومن هذا المنظور ، يمكن الكشف عن جوانب معينة من ضعف النظام العربى . الجانب الأول يتمثل فى الغلبة الواضحة لسياسات التصادم وللسياسات الانسحابية . فحيثما يكون ثمة التزام مرتفع بالقضايا والمصالح ذات الاتساع الاقليمى وخاصة القضية المركزية الممثلة فى التوصل إلى حل عادل للمسألة الفلسطينية لا نجد أدنى استعداد لقبول الحلول الوسط ، ومن ناحية أخرى هناك عدد كبير من الدول العربية ليس لديه التزام مرتفع بالمصالح والقضايا العربوية ، ولكنه لا يميل للحلول الوسط ، وبالتالي فانه يقوم فعليا بالانسحاب من التفاعلات العربية . أما جانب الضعف الثانى فى تكوين النظام العربى فيتمثل فى ضعف أداء وظيفة الوساطة فى هذا النظام بالرغم من وجود عدد من الدول المؤهلة للقيام بهذا الدور بحكم ميلها للحلول الوسط . وهكذا أصبحت السياسات التصادمية أو تكاد تنفرد بساحة التفاعلات الرسمية العربية . وليس من الضرورى أن تنطوى هذه السياسات على درجة عالية من العنف ، ولكن واقع الحال هو أن عام ١٩٨٦ قد شهد مستوى مرتفعا للغاية من العنف الموجه لداخل المجتمع وللدول العربية الأخرى من جانب عدد معين من القيادات القطرية . ويمكن فى هذا المجال التأكيد على أن سوريا وليبيا تتحملان مسئولية كبيرة لا فقط فى توليد حجم كبير من العنف فى النظام العربى وانما أيضا فى الحركة نحو المزيد من تدهور النظام إلى علاقات التهديد المتبادل . وفى المقابل ، فإن الجزء الأكبر من التفاعلات الرسمية العربية قد ارتبط فى الجوهر أو بصورة عارضة بردود فعل سلبية نحو السياسات التصادمية لهاتين الدولتين . ومن هذا يتضح أن فشل السياسة العربية لسوريا وليبيا يكتسب خطورة كبيرة نتيجة التصاعد الهائل للتهديدات الخارجية الموجهة ضدهما ، وضد القضايا والمصالح العربية عموما . أى أنه فى الوقت الذى كان يجب فيه على سوريا وليبيا أن تكتلا القوى العربية

الرسمية والشعبية لمواجهة مخاطر وتحديات أكبر ، فانهما على النقيض قد بددا عن عمد كافة الفرص الحقيقية المتاحة لهذا التكتيل . وهو الأمر الذى يفتح الباب على مصراعيه أمام احتمالات تبديل التحالفات العربية بصورة تؤدي إلى فرض عزلة تامة على سوريا وليبيا فى الوقت الذى تتزايد فيه مشاكلهما الداخلية والخارجية .

ويعالج القسم الثانى مؤسسات النظام العربى . ومن بين هذه المؤسسات اقتصر التقرير على تناول ومتابعة عمل جامعة الدول العربية بأجهزتها المختلفة ، وركز بصورة خاصة على دورات الانعقاد العادية والطارئة لمجلس الجامعة ، وعلى دراسة تجربة لجنة تنقية الأجواء العربية التى شكلت وفقا لقرارات مؤتمر القمة الأخير . وفى هذا القسم يدرس أداء الجامعة فى سياق التحولات الهامة فى تكوين النظام العربى مثل تغير الأولويات العربية ، وتقلص الاهتمام بمجرى الصراع العربى - الاسرائيلى والميل الشائع للانسحاب من المشاركة فى هموم الواقع العربى من قبل دول عديدة ، وسيولة التحالفات وحركيتها المستمرة وهبوط أهمية الاعتبارات الايديولوجية فى مقابل ارتفاع أهمية الاعتبارات العملية - التكتيكية فى تكوين هذه التحالفات ... الخ . وبذلك يمكننا فهم - وليس تبرير - فشل دورات الانعقاد الطارئة والعادية لمجلس الجامعة . كما أن سياق التحولات فى تكوين النظام العربى يفسر أيضا - إلى حد كبير - نتائج تجربة لجنة تنقية الأجواء العربية . ويقارن هذا الجزء بين عوامل نجاح الوساطة فى حالات معينة (مثل المصالحة الأردنية - السورية) وفشلها فى حالات أخرى (وخاصة فى اجراء المصالحة بين سوريا والعراق) .

ويدرس القسم الثالث التجمعات الاقليمية الفرعية ، وتحديدا مجلس التعاون الخليجى والتكامل المصرى - السودانى . ويتسم أسلوب التناول هنا بالتركيز على متابعة التطور مرورا بقمة المجلس الأخيرة فى أبوظبى وذلك من خلال موضوعات خمسة وهى الحرب العراقية - الايرانية وقضايا الدفاع المشترك والتكامل الاقتصادى وتنمية هيكل أساسى مشترك فى مجال الثقافة والاعلام وأخيرا الحل السلمى للنزاعات بين دول المجلس وخاصة قطر والبحرين . وفى هذا المجال لم ينتهج التقرير أسلوب التقييم ولكنه أشار ضمنا إلى العوامل التى قادت المجلس إلى تسجيل نجاحات فى قضايا معينة . وفى المقابل فإن دراسة التكامل المصرى

السودانى غلب عليها جانب التقييم بالرغم من الاهتمام أيضا بجانب المتابعة ، وذلك لسبب واضح وهو الأزمة التى تعرضت لها تجربة التكامل المصرى - السودانى . وفى هذا الصدد يشير التقرير إلى أن العضلة الأساسية لتجربة التكامل تتمثل فى التعارض بين التقييم السلبى لتجربة التكامل فى ظل حكم نميرى من جانب القوى السياسية التى شاركت فى الثورة السودانية من ناحية ، وحتمية هذا التكامل وضرورته بالنسبة للسودان ومصر على السواء . ففى ظل العلاقة الخاصة بين النظامين المصرى والسودانى (فى ظل نميرى) تراكمت خبرة سلبية ومشكلات عديدة فى العلاقات بين الدولتين لابد من حلها على نحو ايجابى . ويعرض التقرير لهذه المشكلات وللمسار المتعرج الذى اتخذته العلاقات المصرية - السودانية بعد ثورة ابريل ١٩٨٥ من هذا المنظور الايجابى .

القسم الرابع من هذا الجزء من التقرير هو أكثر أقسامه تفصيلا واستطرادا ويكاد يمكن اعتباره جوهر المساهمة التى نقدمها فى فهم دينامية الواقع العربى . وهو يتعرض لقوى التغيير والتحول التى تعترى هيكل ومضمون الدولة العربية المعاصرة . والتخطيط الأصلى لهذا القسم كان يضم دراسة عامة عن قوى التغيير والاتجاهات الأساسية التى اتخذها التحول فى شكل ومضمون الدولة العربية . وتستعين هذه الدراسة بالمعلومات المتاحة من غالبية الدول العربية . وكان هناك دراسة ثانية عن أربعة تجارب محددة للتحول وهى تجربة اليمن الجنوبى وتونس والكويت والمغرب . وأخيرا ثمة دراسة تفصيلية لحالة التحويل الثورى للدولة فى السودان . على أننا فى النهاية اضطررنا أسفين لحذف البند الثانى أى تغطية الحالات الأربعة التى يقدم كل منها نموذجا مستقلا للاستجابة لعوامل وضغوط التغيير وذلك بسبب قيود المساحة . وفى الدراسة العامة لاتجاهات التغيير فى شكل ومضمون الدولة العربية المعاصرة ثمة افتراض مبدئى وهو أن الدولة العربية أصبحت بؤرة لتغييرات هامة ليست كلها ظاهرة للعيان . وبالتالي يحتاج الأمر إلى تحليل أكثر عمقا للقوى الضاغطة من أجل التغيير وأنماط الاستجابة المتعددة لهذه الضغوط . ومن أجل الكشف عن هذه العوامل المتعارضة ميزت الدراسة من حيث الشكل بين نمط الدول التعددية ونمط الدولة الواحدية . ويقصد بهذا التعبير الأخير شكل للسلطة السياسية

يسعى لدمج المجتمع وهياكل السلطة فى كيان واحد ، وفرض التجانس الكامل على هياكل الدولة ذاتها وفقا لرؤية وتوجه (عادة أيديولوجية) لا تقبل التحدى أو تعدد المشاركة - لطبيعة المجتمع والدولة ووظائفهما ومسارهما المقبل . ويترتب على ذلك نزعة قوية لعدم التسامح مع الحقوق والحريات المدنية والسياسية الأساسية التى قد تفضى إلى التعدد المنظم لمراكز التأثير والتوجيه العام . وحيث أن غالبية الدول العربية هى من هذا النمط الواحدى فقد كان لابد من التمييز بينها . وتقترح الدراسة تمييزا بين ما تسميه الدولة الادارية ، والدولة الرسالية (التى قد تأخذ أما شكلا أصوليا تقليديا أو شكلا تبشيريا بالمستقبل) وأخيرا الدولة السلطوية . وتفصل الدراسة معايير هذا التمييز . وهذه الأنماط تنصرف إلى شكل الدولة لا مضمونها ، وبالتالي أقدمت الدراسة أيضا على التمييز بين أنماط الدول العربية تبعا لمضمون السياسات التى اتبعتها تقليديا . وهنا فإن ثنائية الدول المحافظة فى مقابل الدول الراديكالية ليست دقيقة ، ولكنها قد تفى بالغرض . وفى هذا الصدد تقدم الدراسة مقولتين رئيسيتين كالتالى :

(أ) إن هناك نزعة قوية نحو تحول الدولة العربية المعاصرة سواء من النمط الرسالى أو النمط السلطوى إلى نمط الدولة الادارية ، وإن هذه النزعة تنطوى على اتجاه نحو لامركزه السلطة داخل هياكل الدولة وتقليص سلطة الملك أو الرئيس لصالح نمط لاتخاذ القرارات يرتفع بتفاعل صراعى معقد بين عدد من مؤسسات الحكم . وهذه نتيجة تتناقض بقوة على الانطباع العام الذى يلخصه التعبير الشائع بأن الدول العربية ليست غير قبائل باعلام . على أن هذا الانطباع لا يجب أن يختلط بفكرة أن هناك نزعة هيكلية للتحول إلى نمط الدولة التعددية ، بالرغم من وجود سمة فى شكل الدولة من النمط الادارى وهى الانفتاح الأكبر على التعددية المحكومة .

(ب) إن هناك نزعة قوية للتحول على المدى المتوسط من نمط السياسات والتوجهات الاستراتيجية الراديكالية إلى نمط السياسات والتوجهات الراديكالية المحافظة ، مع تشوش التمييز نفسه بين المحافظة والراديكالية فى الوطن العربى نتيجة عملية مقارنة مؤسسية دائمة .

مثل هذه الاتجاهات العامة للتغيير في شكل ومضمون الدولة العربية تعكس قوة عوامل الضغط نحو التحول . وقد ميزت الدراسة بين الضغوط الداخلية والضغوط الخارجية . وتعتبر الدراسة أن أكثر عوامل الضغط الخارجية فعالية : مجرى الصراع العربى الاسرائيلى وهزيمة مشروع التحرر العربى هزيمة مؤقتة ولكن مريرة والانعكاسات المتعددة والمشوهة غالبا للحرب العراقية الايرانية . كما أن التحولات في النظام الاقتصادى الدولى وفي موازين القوى العالمية تعكس نفسها أيضا بقوة على الواقع السياسى العربى . غير أن التقرير لم يتناول هذا العامل الأخير بصورة مباشرة . أما الضغوط الداخلية فيتناولها التقرير في مجالات محددة وبصفة خاصة مجال التحولات الاقتصادية الليبرالية التى أسرع وتفاقت من واقع التمايز الاجتماعى الداخلى في غالبية المجتمعات العربية ، الأمر الذى أسفر عن وجود قاعدة اجتماعية خصبة للتعددية السياسية . وهناك مجال آخر للضغوط الداخلية يتناوله التقرير بقدر من التفصيل وهو التصاعد السريع لحركات الاعتراض الجماهيرى والسياسى وخاصة حركات الاعتراض المنطلقة من التفسيرات السياسية المتطرفة للإسلام .

وتنطلق دراسة الحالة الخاصة لبناء الديمقراطية في السودان من الاعتبارات العامة التى أشرنا إليها أنفا . على أن تركيز الدراسة هو على تلك الاعتبارات التى تعكس خصوصية المجتمع السياسى في السودان والتناقضات التى أفضت إلى سقوط نظام نميرى في ١٩٨٥ والتى لا يزال من مهام النظام الديموقراطى في السودان أن يقدم لها حلا مستقرا . ويعتبر التقرير أن نجاح عملية ادارة بناء الديمقراطية في السودان يتوقف على ثلاث مهام أساسية وهى حل الأزمة الاقتصادية المستفحلة ، وتقديم اطار مقبول ومناسب للتفاوض حول انتهاء التمرد المسلح في الجنوب كخطوة أولى نحو حل أزمة التكامل القومى ، وأخيرا مهمة تكوين تكتل سلطة مهيمن وقادر على فرض استقرار قواعد الديمقراطية . ويتعرض التقرير بالوصف والتحليل للتشكيلات السياسية الرئيسية في السياسة السودانية وهى الجبهة الاسلامية القومية ، وحزب الأمة ، والحزب الاتحادى الديموقراطى ، والحزب الشيوعى السودانى ، ومجموعة أحزاب الأقليات الثقافية . ويستهدف هذا التحليل تقدير احتمالات النجاح في تكوين تكتل سلطة مهيمن من بين هذه التشكيلات استرشادا بنتائج الانتخابات العامة

التى أجريت عام ١٩٨٦ .

والقسم الخامس يتناول مسألة الفلسطينيين كمسألة لها أهميتها واستقلالها النوعى النسبى في السياسة العربية . وهذا القسم له شقان . يدرس الشق الأول العرب داخل الأراضى العربية المحتلة وبالتحديد الضفة وقطاع غزة من حيث سياسات الاستيعاب والقمع الاسرائيلية ، ومن حيث تطور الكفاح الوطنى للشعب الفلسطينى ضد الاحتلال . ويعرض هذا الشق للتطورات التى شهدتها عام ١٩٨٦ على جانبى معادلة الموقف الاستعمارى : أى السياسات الاسرائيلية ، ورد الفعل الوطنى الفلسطينى . أما الشق الثانى فيركز على منظمة التحرير الفلسطينية . وقد رأينا أن نتناول هذا العام تحت هذا العنوان موضوعين رئيسيين وهما تطورات المصالحة الوطنية بين مختلف التشكيلات السياسية الفلسطينية ، والعلاقات المتغيرة بين منظمة التحرير والدول العربية . ويلاحظ التقرير أن الحركة نحو المصالحة قد أحرزت عام ١٩٨٦ قدرا من النجاح . ولكن هذا النجاح يعود إلى الانصهار الكفاحى على أرض المخيمات الفلسطينية التى تعرضت طوال العام للمطارق الوحشية لسوريا ومنظمة أمل أكثر مما يعود إلى جهود الوساطة التى بذلتها أطراف عربية (الجزائر واليمن الديموقراطى) ودولية (الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا ... الخ) . وبذلك يستمر التناقض في حركة المصالحة بين التنسيق في ساحة المعارك وفي المستويات الدنيا للعمل العسكرى من ناحية ، واستمرار الفجوة التنظيمية وفي البرامج السياسية على المستويات الفوقية . ويعتبر التقرير أن النجاح في حل هذا التناقض والتقدم المتواصل في اتجاه مصالحة وطنية مرتكز أساسى لنجاح الوطنية الفلسطينية في التعامل بفعالية مع النظم العربية .

وأخيرا فإن القسم السادس من الجزء العربى من التقرير خصص لدراسة التحولات الاقتصادية في الوطن العربى وخاصة أثر هبوط أسعار البترول على التنمية والعلاقات الاقتصادية العربية . ولهذا القسم أيضا شقان : الأول يقدم تشخيصا عاما لانعكاسات هبوط أسعار النفط على الجوانب المختلفة للاقتصاديات العربية على نحو اجمالى . وبالتحديد فان التركيز هنا على المفهوم الاستراتيجى للتنمية الاقتصادية ودور قاعدة الانتاج السلعى : الصناعى والزراعى فيها ، وعلى الانعكاسات المباشرة على الموازنات العربية وعلى

السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة في الدول العربية في بداية حقبة النفط الرخيص . ويلاحظ أن التقرير لا يشترك مع الانطباع العام السائد في الدول العربية في القلق حول التدفقات المالية بحد ذاتها بقدر ما يحذر بشدة من الأزمة المتفاقمة في مجال الانتاج السلعي وبصفة خاصة أزمة الزراعة العربية . أما الشق الثانى فيتناول تأثير هبوط أسعار البترول على العلاقات الاقتصادية العربية وتحديدا على العلاقات بين الدول العربية الغنية من ناحية والفقيرة من ناحية أخرى .

وهناك ثلاثة جوانب رئيسية لهذه العلاقات وهى تحويلات العمالة العربية المهاجرة ، والمساعدات المالية الثنائية والتجارة البينية العربية . وفى جميع هذه الجوانب ليس ثمة من شك أن الميل الانكماشى الذى بدأ مع هبوط أسعار صادرات البترول العربى وخاصة فى عام ١٩٨٦ سوف ينعكس سلبا على العلاقات الاقتصادية العربية وذلك بامتداد هذا الميل الانكماشى إلى اقتصاديات الدول الفقيرة أيضا . ومع ذلك فإن التقرير لا يرى أن هذه النتيجة كانت محتمة فى جميع الظروف وانما هى ترتعن إلى حد كبير بغياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية بين الدول العربية ، وبضعف الاعتبارات التخطيطية والنوعية التى كان من شأنها أن تستثمر هذا الظرف الخاص لتعديل الهياكل الاقتصادية بصورة تحقق درجة كبيرة من الاستقلال الذاتى عن السوق الرأسمالية العالمية ، ومن الاعتماد على الذات من خلال تكامل عربى حقيقى .

جمهورية مصر العربية

ينقسم الجزء الخاص بجمهورية مصر العربية إلى خمسة أقسام ، يورد القسم الأول منها - بإيجاز - أبرز الملامح العامة فى التطورات السياسية والاقتصادية ، وعلى الصعيد الخارجى عام ١٩٨٦ . ويتعلق القسم الثانى بالسياسة الداخلية ، والقسم الثالث بالأوضاع الاقتصادية ، والقسم الرابع بالسياسة الخارجية . أما القسم الخامس والأخير فيعالج قضايا الدفاع والقوة العسكرية .

يوضح القسم الأول حقيقة أن منتصف الثمانينات شهد مرور ما يقرب من عقد كامل على تبلور الملامح

الأساسية للنظام السياسى الراهن فى مصر ، وعلى أوضاعه الاقتصادية ، وسياساته الخارجية ، مما يسمح لنا - الآن - بتقييم موضوعى لتلك النظم والسياسات . وبالنسبة لعام ١٩٨٦ على وجه الخصوص ، خيم الاحساس بوطأة الديون الخارجية على الحياة العامة فى مصر ، مما أثار التساؤلات حول مسئولية السياسات الاقتصادية المتبعة عن ذلك التراكم فى الديون وكذلك حول الوسائل التى يمكن بمقتضاها رفع الطاقة الانتاجية للاقتصاد المصرى . وبالرغم من الجهود الواسعة التى بذلت على الصعيد الاقتصادى ، فإن المشكلات الأساسية للاقتصاد ما تزال قائمة . أما على الصعيد السياسى ، فقد شهد عام ١٩٨٦ ، تحديات خطيرة للتوجه الديمقراطى وللاستقرار السياسى ، كان أولها - وأبرزها - تمرد جنود الأمن المركزى . ثم تلاها عدد من أعمال الاحتجاج والعنف ، وألقت هذه الوقائع الضوء على مخاطر التفاوت الاجتماعى ، وضعف قنوات التعبير لدى بعض القوى السياسية ، على التطور الديمقراطى . ومع ذلك فقد شهد العام نفسه اتجاه القوى السياسية المختلفة إلى مزيد من التمايز والتبلور مما يمكن أن يحمل تأثيرات إيجابية على تطور النظام الديمقراطى - التعددى مستقبلا .

أما على الصعيد الخارجى ، فقد أشار القسم الأول إلى حقيقة بروز بعض التطورات التى يمكن أن تنبئ عن تهديدات محتملة - ولو فى المدى البعيد - للأمن المصرى ، ولمصالح قومية مصرية ، وذلك فيما يتعلق - بوجه خاص - بتطورات الحرب العراقية - الإيرانية ، واحتمالات حدوث تطورات إيجابية لصالح الطرف الإيرانى . ومع ذلك ، فقد شهد العام نفسه تطورات إيجابية على الصعيد الأفريقى والاسلامى بالنسبة لمصر ، كما سارت السياسة الخارجية المصرية نحو مزيد من التوازن فى علاقاتها مع القوتين العظميين . أما القسم الثانى فيعالج - تحت عنوان « السياسة الداخلية » - أربعة موضوعات محددة ، وهى : سلطات الدولة - الأحزاب السياسية - جماعات المصالح - ثم القوى المحجوبة عن الشرعية .

يشمل الحديث عن سلطات الدولة كلا من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية . وتنقسم السلطة التنفيذية بدورها إلى رئيس الجمهورية ، ومجلس الوزراء وقد عرض التقرير لتشكيل رئاسة الجمهورية « كمؤسسة سياسية » تشمل مكتب رئيس الجمهورية ، والأمانة العامة لرئاسة الجمهورية ، فضلا عن الحرس الجمهورى ، كما عرض التقرير بإيجاز لنشاط رئيس

الجمهورية في المجالين الداخلى والخارجى ، وارتكاز السياسة الداخلية للرئيس مبارك على تدعيم الديمقراطية ، واحترام سيادة القانون ودعم الاستقرار السياسى ، وكذلك ارتكاز السياسة الخارجية للرئيس على مبادئ تدعيم العلاقات المصرية - العربية ، واستعادة مكانة مصر على صعيد العالم الثالث ، وتأکید حيايد مصر بين القوى الكبرى .

أما بالنسبة للسلطة التشريعية ، والتي تنحصر في « مجلس الشعب » ، فقد ناقش التقرير بإيجاز نشاطه خلال عام ١٩٨٦ خاصة في ميدانى الرقابة على السلطة التنفيذية ، وإصدار اللوائح والقوانين ، وأهم السمات التي اتسمت بها الدورة السابقة للمجلس . كما أشار التقرير إلى الدور الذى لعبه مجلس الشورى عام ١٩٨٦ كمُنبر لمناقشة كثير من القضايا العامة .

واعتبر التقرير عام ١٩٨٦ أيضا عاما حاسما على طريق تأكيد استقلال السلطة القضائية ، وذلك بانعقاد المؤتمر الأول للعدالة الذى دعا إليه نادى القضاة ، كما نوه التقرير بالدور البارز الذى اضطلع به القضاء في حسم كثير من القضايا ذات الطابع السياسى الواضح . وقد كان عام ١٩٨٦ أيضا العام الذى شهد مرور عشر سنوات على الاعلان عن قيام الأحزاب السياسية في مصر ، وفي حين لم يشهد ذلك العام تطورات حاسمة بالنسبة لتلك الأحزاب ، إلا أنه بلا شك حمل إرهاصات بتغيرات يمكن أن تكون هامة بالنسبة لها في المستقبل المنظور . وبشكل عام ، لم تشهد الأحزاب تطورات هامة على طريق تبلورها « كمؤسسات » سياسية ، وهو الأمر الذى حاول التقرير قياسه من خلال أربعة معايير محددة ، وهى : قدرة الحزب على التكيف في مواجهة الظروف المتغيرة التى يمر بها ، ودرجة التشعب والتعدد التنظيمى للحزب ، ومدى الاستقلالية التى يتمتع بها الحزب في مواجهة المؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى ، ثم درجة تماسك الحزب خاصة في اللحظات الصعبة التى يمر بها . كذلك يتابع التقرير نشاط الأحزاب المصرية عام ١٩٨٦ من خلال ثلاث قنوات وهى مجلس الشعب ، والنشاط الجماهيرى ، ثم الصحافة الحزبية . وأخيرا ، يتابع التقرير قيام الأحزاب بوظائفها المتصورة منها في النظام السياسى وخاصة فيما يتعلق بإدارة الصراع السياسى في المجتمع ، وإقرار الكوادر السياسية ، وتمثيل مصالح القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة ، وبشكل عام يمكن القول أن عام ١٩٨٦ مهد الطريق لمزيد من التبلور

والتمايز للقوى السياسية المختلفة في مصر ، سواء تلك الموجودة في الأحزاب أو الموجودة خارجها ، وهو ما يحمل آثاره الايجابية على المدى الطويل .

وفي إطار الحديث عن « جماعات المصالح » يذكر التقرير أن عام ١٩٨٦ كان عاما هاما في تطور هذه الجماعات من زاوية بروز قدر أكبر من الفاعلية لها ، وحدثت تطورات هامة في علاقاتها بالحكومة أو ببعضها البعض ، أو بالأحزاب السياسية . وفي هذا السياق غطى التقرير نشاطات كل من جماعات رجال الأعمال ، والغرف التجارية ، ونقابات العمال ، والنقابات المهنية ، ثم نوادى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات . وخلص التقرير إلى حقيقة أن التطور الذى تمر به تلك الجماعات ، والحيوية التى أخذت تتسم بها إنما تحمل تطورات إيجابية ترتبط بالمناخ الديمقراطى - من ناحية ، وترتبط من ناحية أخرى - بدرجة عالية من الوعى بالمصالح والانتماءات .

أما القوى المحجوبة عن الشرعية التى يدرسها التقرير هذا العام - والتي يقصد بها تلك القوى الموجودة فعليا في الساحة السياسية ، والتي لا يسمح لها القانون بتشكيل تنظيمااتها المستقلة ، وعلى وجه التحديد أحزابها السياسية ، فتشمل كلا من : جماعات الاسلام السياسى ، والناصرين . وفي حين يتابع التقرير التجمعات الناصرية المختلفة وجهودها لبناء حزب خاص بها ، فإن جماعات الاسلام السياسى تشمل الأخوان المسلمين ، فضلا عن التجمعات الاسلامية - السياسية المتعددة التى شهدت الساحة السياسية مولدها منذ أوائل السبعينات ، وتحمل - بلا شك - تأثيرا هاما على مستقبل النظام السياسى في مصر . أما القسم الثالث فهو الخاص بالأوضاع الاقتصادية ، وقد كانت مشكلة نقص الموارد المالية الخارجية أهم مشكلات الاقتصاد المصرى في عام ١٩٨٦ . وارتبط هذا بنقص أسعار وعائدات البترول ، وما صاحبه من نقص لتحويلات العاملين المصريين في الخارج ، فضلا عن ضعف المتحصلات الأخرى من النقد الأجنبى . ولقد انعكس نقص المتحصلات الخارجية ، متضافرا مع قصور تعبئة المدخرات المحلية ، في العديد من الظواهر الانكماشية . وبوجه خاص فإن انخفاض الاستثمار القومى ، وتراجع معدلات التنفيذ للخطة الخمسية الجارية في أعوامها الأخيرة ، كان أهم هذه الظواهر . واشتد المغزى السلبي لهذا كله ، إذ انعكس بالأساس على قطاعات

الانتاج السلعى ، حيث لم تتحقق معدلات النمو المستهدفة لها مع قرب نهاية الخطة الجارية . وانطلاقا من الأهمية الاستثنائية لمشكلة تمويل التنمية الاقتصادية ، وتحديدًا بتنمية القطاعات الانتاجية ، فإن التقرير يتناول أهم التطورات الاقتصادية فى مصر خلال عام ١٩٨٦ من هذا المنظور وتشمل متابعة هذه التطورات تحليل نتائج الخطة الخمسية الجارية وعجز موازنة الدولة وعجز ميزان المدفوعات ، ودور الجهاز المصرفى . وفى معالجة التطورات فى السياسة الاقتصادية يتناول التقرير دور القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص والتطورات فى العلاقات الاقتصادية الخارجية .

ويولى التقرير اهتماما بتقييم أثر اتجاهات الإصلاح الاقتصادى وترشيد الأداء الاقتصادى على مجمل التطورات فى الأوضاع الانتاجية والمالية والتنظيمية للاقتصاد القومى خلال عام ١٩٨٦ مقارنة بالأعوام السابقة له .

وفى هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدد من الملاحظات التى تتعلق باتجاهات الإصلاح الاقتصادى والسياسة الاقتصادية ، والتى عولجت نتائجها الفعلية فى متن التقرير :

أولا : أن تصحيح الخلل الرئيسى فى هيكل الاقتصاد القومى بدا أهم ما أكدته الوثائق الرسمية فى عام ١٩٨٦ بشأن اتجاهات الإصلاح الاقتصادى حيث تم التأكيد على ضرورة رفع معدلات نمو قطاعات الانتاج . ونلاحظ أن خطاب الرئيس مبارك بتكليف وزارة الدكتور عاطف صدقى جعل هذه القضية فى قائمة الأولويات التى ينبغى أن تضعها السياسة الاقتصادية نصب أعينها . أضف إلى هذا ، أن الخطة الخمسية الجارية التى بدأت آخر سنواتها فى عام ١٩٨٦ ، قد تميزت بالمقارنة مع الخطط السابقة ، ليس فقط بأنها انتقلت بالفعل من مجال الوثائق إلى مجال التنفيذ ، وإنما أيضا - وربما هذا هو الأهم - بإعلانها خطورة الضعف المضطرب الذى اعترى الصناعة والزراعة ، أى أهم القطاعات السلعية ، مقارنة بالقطاعات غير الانتاجية وشبه الانتاجية .

ثانيا : إن الإصلاح المالى والنقدى أخذ اتجاهات ثلاثة فى عام ١٩٨٦ ، استهدفت مواجهة العجز فى موازنة الدولة وميزان المدفوعات والنقد الأجنبى . واتجهت محاولات الإصلاح إلى الحد من التمويل التضخمى ، ومواجهة نقص التمويل الخارجى ورفع كفاءة التمويل المصرفى . ويؤكد التقرير هنا منذ

البداية ، أن قصور الانتاج قد فاقم مشكلة التمويل . والعكس صحيح . بيد أن الحلقة الرئيسة لتجاوز هذه المشكلات ، تتمثل فى ضرورة تعبئة الفائض الاقتصادى القومى ، أو الموارد المالية التى تزيد عن حاجة الاستهلاك الضرورى - الانتاجى وغير الانتاجى ، الخاص والعام - وتوجيه هذه الموارد صوب هدف مضاعفة الاستثمار الانتاجى . وهنا بدا منطقيا أن يتناول التقرير بالتحليل ثلاثة اتجاهات فرعية للإصلاح المالى / النقدى ، هى اتجاهات : علاج عجز موازنة الدولة ، والحد من عجز ميزان المدفوعات ، وترشيد الدور التمويلي للجهاز المصرفى .

ومن منظور الاستجابة لمتطلبات التنمية يناقش التقرير ، من ناحية أولى ، أثر اتجاهات الإصلاح على النهوض بأعباء الاستثمار العام ، ومن ناحية ثانية ، أثر اتجاهات الإصلاح على زيادة القدرة على استيراد سلع الاستثمار الانتاجى .

ثم يناقش التقرير ثالثا أثر اتجاهات الإصلاح على زيادة التمويل المصرفى للتنمية .

ثالثا : إن السياسة الاقتصادية ، من منظور ركائز التنمية الاقتصادية القومية ، واتجاهات العلاقات الاقتصادية الخارجية ، قد شهدت تغيرات هامة فى عام ١٩٨٦ . ونقصد بشكل خاص دعم الدور الجديد للقطاع العام ، وترشيد وتشجيع نشاط القطاع الخاص ، فضلا عن بدء تطورات هامة بما فيها تنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية .

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية ، التى يتناولها القسم الرابع .

تدل أحداث عام ١٩٨٦ على أن الدبلوماسية المصرية حاولت أن تمد نشاطها لأكثر من اتجاه دولى وإقليمى ، وأن ذلك الجهد ارتبط بالأهداف الثلاثة المعلنة للدبلوماسية المصرية وهى الاستقرار والسلام والتنمية ، وقد أثمر هذا النشاط فى بعض نواحيه ، وبرزت المشكلات فى نواح أخرى .

وقد اتسم عام ١٩٨٦ بقدر ملحوظ من الحيوية فى علاقات مصر مع مجمل العالم العربى ، وجاءت الدلائل على ذلك كثيرة مثل تبادل الرسائل بين الرئيس مبارك وعدد من القادة العرب ، واستقبال القاهرة لعدد من المسؤولين العرب فى فترات عديدة من السنة ، وتناولت مباحثاتهم مع نظرائهم المصريين كيفية تطوير العلاقات المصرية مع هذا البلد العربى أو ذاك فى المجالات المختلفة ، كذلك فإن عددا من الدول العربية - خاصة

الخليجية - استقبل مسئولين مصريين ، كما أقيمت في مصر دورات عربية رياضية . وقد وصلت مثل هذه التفاعلات المصرية - العربية الايجابية إلى ذروتها في الشهور الثلاث الأخيرة من العام ، وخلالها أكدت مصر حرصها على أمن الدول الخليجية التي تواجه تحديات ومخاطر توسيع رقعة الحرب العراقية الايرانية وشمولها لعدد من الدول الخليجية الصغيرة .

وعلى صعيد العلاقات مع القوتين العظميين ، وعلى الرغم من العلاقات الخاصة التي تجمع بين مصر والولايات المتحدة ، فقد تضمن عام ١٩٨٦ بعض التوتر بينهما في أكثر من موقف ، وخلال هذا العام استقبلت واشنطن المشير عبد الحليم أبو غزالة مرتين ، وكذلك الوفد الاقتصادي المصري ، واحتلت المطالب المصرية بخفض فوائد الديون العسكرية المستحقة عليها الحيز الأكبر في كل هذه اللقاءات .

من ناحية أخرى ، شهد عام ١٩٨٦ نشاطا ملحوظا في العلاقات المصرية السوفيتية ، وقد وضح حرص البلدين على إعادة الدفء إلى علاقاتهما المشتركة وذلك من منطلق أن هناك مصالح متبادلة تجمع بينهما سياسيا واستراتيجيا ، وهو ما أكدته وفد مجلس السوفيت الأعلى الذي زار مصر في منتصف مارس ١٩٨٦ . وقد جرت خلال هذا العام عدة مباحثات اقتصادية استهدفت الوصول إلى اتفاقيات تجارية طويلة الأجل ، والعمل على زيادة حجم التبادل التجاري ، وزيادة الصادرات المصرية إلى الاتحاد السوفيتي .

أما بالنسبة للعلاقات المصرية الاسرائيلية ، فقد انحصرت إلى حد كبير خلال عام ١٩٨٦ بالمباحثات التي دارت عبر جولات عديدة في مصر وإسرائيل وتعلقت بتسوية مشكلة طابا ، وتركز الموقف المصري على التمسك باللجوء إلى التحكيم في حين حاول الجانب الاسرائيلي استغلال القضية وربطها بقضايا أخرى كالتطبيع والضغط على مصر للحصول على امتيازات في أمور عديدة أخرى ، وقد أمكن في سبتمبر التوصل إلى اتفاقية التحكيم التي جعلتها مصر شرطا لازما قبل لقاء مبارك - بيريز الذي تم في الاسكندرية بعد ساعات قليلة من التوصل إلى اتفاقية التحكيم .

وأخيرا ، جاءت أحداث عام ١٩٨٦ لتعبر عن تصاعد اهتمام مصر بدورها في نطاق المنظمات الاقليمية والتجمعات الدولية التي تضمها والدول الأفريقية والآسيوية على نحو أعاد التأكيد على دورها الرائد في العالم الثالث .

وعلى صعيد الدفاع والقوة العسكرية ، تميز عام ١٩٨٦ بالاعلان عن مهام القوات المسلحة المصرية ، وإثارة موضوع ترشيد الانفاق العسكري على نطاق واسع ، واستخدام القوات المسلحة للتغلب على حوادث الشغب ، والاعلان عن سياسة استبدال الكيف بالكم في مجال التسلح ، واستمرار إجراء المناورات المشتركة مع دول أخرى ، وتبلور إنشاء مدن عسكرية - كما تميز بحصول القوات المسلحة على معدات جديدة متطورة ، والتقدم خطوات في مجال التصنيع الحربي ، مع استمرار تدريب القوات المسلحة ، وأدائها لمهامها لصالح باقى أجهزة الدولة ، إلا أنه برز انخفاض ملموس في حجم المعلومات المتاحة سواء عن التدريب ، أو الخدمة المدنية .

وقد تميزت مهام القوات المسلحة بالتركيز على الدور الأفريقي والاهتمام بأمن منابع النيل والبحر الأحمر ، كما تأكدت فكرة الردع والقدرة على المحافظة على استقلال واستقرار الدولة .

وسعت القوات المسلحة إلى خفض الانفاق الدفاعي مع التركيز على استمرار توفير قوة مسلحة قوية في مواجهة الدعوة إلى خفض الانفاق العسكري . وقد حققت القوات المسلحة انخفاضا ملموسا في إنفاقها العسكري مع المحافظة على قدرة هذه القوات قدر الامكان .

كذلك حققت القوات المسلحة مهامها في مواجهة حوادث الشغب في فبراير ١٩٨٦ مما أحدث أثرا طيبا لدى نفوس المواطنين ومكن من عودتها بسرعة إلى تأدية مهامها الأصلية .

واستمرت القوات المسلحة في التدريب بنفس المعدلات السابقة دون الاعلان عنها مما يصعب من إمكان الحكم على نتائجه ، كما استمرت في تنفيذ مهام لصالح باقى أجهزة الدولة وبنفس الكفاءة المعهودة في القوات المسلحة ، واستمرارا لنشاطها السابق في هذا المجال .



النظام الدولي والإقليمي

يمثل النظام الدولى والأقليمى البيئة الخارجية المحيطة بالنظام الاقليمى العربى ، والتي لعبت طوال تاريخه القريب والبعيد دورا كبيرا فى تشكيله سواء خلال فترة التاريخ الاستعمارى ، أو تاريخ ما بعد استقلال الدول العربية . ولذا فان هذا الجزء من التقرير الاستراتيجى العربى يسعى إلى رصد وتلمس حركة هذا النظام خلال عام ١٩٨٦ حتى يمكن للمواطن وصانع القرار فى الوطن العربى ، أن يتعرف على الحدود الخارجية للحركة السياسية فى منطقتنا ، وخلال عام ١٩٨٦ فان كلا من النظام الدولى والأقليمى لم يكن موافيا على الإطلاق لتطور ايجابى للوطن العربى . فقد سقطت القضايا العربية - وفى مقدمتها الصراع العربى الاسرائيلى والحرب العراقية الايرانية - من قاعة الاهتمام الدولى عامة والقوتين العظميين - الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة - بصفة خاصة . وحدث انهيار ضخم فى أسعار النفط طوال العام وإن أخذت فى التحسن النسبى خلال الشهر الأخير منه . وبالإضافة الى إشتداد السياسة العدوانية لاسرائيل فى الاراضى العربية المحتلة ولبنان ، فان الحرب العراقية الايرانية حدثت فيها العديد من التطورات السلبية على الأمن القومى العربى ، فقد نجحت ايران فى إحراز عدد من المكاسب التكتيكية أهمها الاستيلاء على ميناء الفاو العراقى ، والحصول على أسلحة من الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى ماحصلت عليه من مصادر أخرى - أهمها الصين - مما حسن نسبيا من موقفها فى المعدات تجاه العراق إضافة إلى تفوقها البشرى ، وهو الأمر الذى شجعها فى النهاية على القيام بهجوم كثيف فى مطلع العام الحالى ١٩٨٧ . وفى جنوب الوطن العربى ، فان مشكلة جنوب السودان قد استحكمت بتأثير من المساعدات الاثيوبية - والاسرائيلية - لحركة التمرد فى الجنوب مما وضع أثقالا كبرى على التجربة الديمقراطية الوليدة فى السودان . وأخيرا ، فان الصراع الليبى - التشادى تفاقم خلال العام وأدى إلى مزيد من التورط الليبى فى ظل ظروف من إختلال فى توازن القوى فى غير صالح ليبيا . فمن جانب توحدت القوى الداخلية فى تشاد حول مناهضة النظام الليبى بما فيها القوى التى كانت متحالفة معه من قبل . ومن جانب آخر فقد عادت فرنسا ومعها الولايات المتحدة إلى ساحة تشاد .

وهكذا فان النظام الدولى والأقليمى شدد من ضغوطه على النظام الاقليمى العربى . وينصرف هذا الجزء من التقرير إلى فحص هذه الحقيقة ومتابعتها فينصرف القسم الأول الى وضع الشرق الأوسط فى السياسة العالمية ، بمعنى سياسة القوتين العظميين سياسيا وعسكريا . وقد استخدم تعبير الشرق الأوسط هنا ليس دلالة على النظام الاقليمى العربى ، وإنما لتوضيح المنظور التى تتحرك به كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تجاه المنطقة . أما القسم الثانى فيتعلق بعلاقة الاقتصاد العربى بالاقتصاد العالمى فى حقبة انهيار أسعار النفط وكيف أدى هذا الى استحكام تبعية العالم العربى للنظام الدولى الرأسمالى المهيمن على العلاقات الاقتصادية الدولية . وأما القسم الثالث فيعالج الصراعات التى تشترك فيها دولة عربية أو أكثر مع دول مجاورة فيتصل بالصراع العربى الاسرائيلى ، والصراع العراقى الايرانى ، والصراع الليبى التشادى . وفى القسم الرابع والأخير ، فان التقرير يطرح السياسات العسكرية لثلاث دول هامة للنظام الاقليمى العربى هى إيران وتركيا وأثيوبيا بحيث يمكن فهم الابعاد الاستراتيجية لوجود هذه الدول فى المحيط الاقليمى ، وموقع العالم العربى فى سياساتها العسكرية .



القسم الأول

الشرق الأوسط في السياسة العالمية

أولا - العلاقات السوفيتية - الأمريكية

١ - مقدمة :

ولقد عكس عام ١٩٨٦ هذه الحقيقة تماما ، وإن غلبت عليه كثافة التفاعلات الخاصة بالحرب الباردة أكثر من تلك التعاونية بين الطرفين . وقد جاء ذلك على عكس التوقعات التي سادت في بداية العام ، والتي استندت الى نتائج مؤتمر جنيف ، حيث كان متصورا أن هذا التحسن الشكلي بعد أكثر من عامين من التوتر الحاد بين البلدين ، يمكن أن يؤدي إلى تغيرات كيفية في اتجاه التحسن ، خاصة أن زعيميهما اتفقا على ضرورة تواتر اللقاء ، واتفقا مبدئيا على أن يكون اللقاء التالي بينهما في واشنطن خلال شهر يونيو ١٩٨٦ . ولكن ، ونتيجة استمرار فاعلية قوى الحرب الباردة الجديدة لدى الطرفين ، فانهما لم ينجحا في تحقيق ذلك ، بل والاكثر من ذلك أهمية أن درجة التوتر بينهما تصاعدت اذا ما قورنت بتلك الخاصة بعام ١٩٨٥ . وقد حدث هذا التوتر في الوقت الذي بدا فيه أن محادثات الحد من التسلح بينهما بدأت تحرز تقدما في عدد من النقاط الجوهرية ، وقد عاد ذلك بشكل رئيسي الى مجموعة من التنازلات أخذ الاتحاد السوفيتي يقدمها الواحدة تلو الاخرى . ونتيجة هذا التقدم النسبي ، ومحاولة احتواء التوتر المتصاعد بين الطرفين ، فقد اتفقا خلال شهر سبتمبر على عقد اجتماع تحضيرى لقادة البلدين في ريكيافيك عاصمة ايسلندا خلال يومى ١١ ، ١٢ أكتوبر ١٩٨٦ يكون مقدمة للقاء في واشنطن في عام ١٩٨٧ ، وقد اتفق على هدفين لهذا المؤتمر التحضيرى : أولهما وضع المبادئ العامة التي يمكن أن تسير عليها

توصل التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٥ الى أن ذلك العام شهد تحسنا شكليا فى العلاقات الأمريكية - السوفيتية ، تمثل فى استئناف مباحثات الحد من التسلح بين الطرفين والتي كانت قد توقفت فى ديسمبر ١٩٨٣ ، وتخفيف حدة التوتر بينهما وزيادة التعاون بين البلدين فى عدد من المجالات الجوهرية ، وتكثفت اللقاءات الرسمية وغير الرسمية بينهما ، والذي توجهها لقاء رونالد ريجان رئيس الولايات المتحدة وميخائيل جوربا تشيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى فى جنيف فى ١٩ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ . ولكن من الناحية الموضوعية فإن العلاقات بين الطرفين ظلت تعكس نمط الحرب الباردة الجديدة (فى شرح هذا المفهوم راجع التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ ص ص ١٥ - ١٦) الذى ظل يتحكم فى العلاقات بين الطرفين خلال الثمانينات . وقد ظهر ذلك من خلال استمرار سباق التسلح بينهما ، كما عجزا سويا عن التقدم فى مباحثات الحد من التسلح واستمرت الاتهامات المتبادلة بينهما . وهكذا فإن عام ١٩٨٥ شهد ميلاد قوى جديدة لدى الطرفين تسعى الى تجاوز مرحلة الحرب الباردة الجديدة ، ولكن هذه الاخيرة بما تمثله من تناقض سياسى واستراتيجى بين الطرفين ، كانت تحد من امكانيات هذا التجاوز ، وتوصل التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ الى أن الطرفين سوف يحتاجان لبعض الوقت للاستقرار على نمط جديد للعلاقات والتفاعلات فيما بينهما .

المفاوضات الخاصة بالحد من التسلح في الاسلحة الاستراتيجية بعيدة المدى ، وتلك المتوسطة المدى في أوروبا . وفي هذه الحالة الأخيرة فقد كان مطروحا التوصل ليس فقط الى مبادئ عامة ، وإنما في النقاط الرئيسية لاتفاقية في هذا الصدد . وثانيهما تحديد ميعاد الاجتماع المقبل بين الطرفين . وبعد اربع جلسات من المباحثات بين الزعيمين - كان الاخير منها ليس في جدول الاعمال - فانهما انفضا دون أن يتوصلا الى تحقيق أى من هدى اللقاء . وكان السبب الرئيسى وراء هذا الاخفاق اصرار السوفيت على وضع حدود على مبادرة الدفاع الخاصة - المعروفة اعلاميا باسم برنامج حرب الكواكب - للرئيس الامريكى رونالد ريجان ، كمقابل للتنازلات السوفيتية في المجالات الاخرى الخاصة بالحد من التسلح . وبالمقابل فان الجانب الامريكى أصر على ضرورة مواصلة هذا البرنامج في كل مراحله عدا مرحلة التشغيل الفعلى . وهكذا فان العلاقات بين البلدين عادت سيرتها الاولى ، فقد تبادل الاتهامات بالمسؤولية عن عدم احراز المؤتمر للنتائج المطلوبة منه ، وعاد الاتفاق الى نقطة الحرب الباردة التى هيمنت على علاقاتهما طوال العام وكان شهرا سبتمبر واكتوبر بمثابة هدنة مؤقتة فيهما ، لم يفلح في استغلالها نتيجة التناقضات الجوهرية فيما بينهما . ولذلك فان هذا الجزء من التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦ سوف يسعى للتعرض الى ثلاث نقاط جوهرية : أولها ملامح الحرب الباردة خلال العام ، وثانيها التقارب في محادثات الحد من التسلح من خلال قمة ريكيافيك وتحليل لأسباب اخفاقهما ، وثالثها مستقبل العلاقات السوفيتية الامريكية .

٢ - الحرب الباردة الجديدة ١٩٨٦ .

رغم جو التحسن النسبى - والشكى - في العلاقات السوفيتية - الامريكية خلال عام ١٩٨٥ والذى أدى إلى اجتماع القمة في جنيف ، فان الفترة التى تلت الاجتماع لم ترتفع الى مستوى التوقعات التى أثارها . فخلال العام فان التناقضات والتوترات في هذه العلاقات تفاقمت ، وعلى سبيل المثال :

أ - ثارت أزمة بين البلدين بسبب الهجوم الجوى الامريكى على ليبيا في شهر ابريل ، وهى الازمة التى أدت إلى تبادل الاتهامات بين البلدين حيث

أعتبر جوربا تشيف أن الهجوم يسعى لان يلحق العالم العربى درسا لاجباره على التخلّى عن كفاحه من اجل تسوية عادلة للنزاع في الشرق الأوسط ، إلا أنها (أى الولايات المتحدة) برهنت على افلاس سياستها . وقبل ذلك فان الولايات المتحدة حاولت وضع مسئولية غاراتها على عاتق الاتحاد السوفيتى ، حيث نوهت بان امداد السوفيتى لليبيا - رغم التحذير الامريكى - بصواريخ « سام - ٥ » قد شجع القذافى على مخاطر (منها تشجيع العمليات الارهابية) مما أجبر الولايات المتحدة على الرد . المهم أن هذه الازمة أدت الى الغاء اجتماع بين وزيرى خارجية البلدين ، كان مقررا عقده في مايو لبحث امكانية عقد اجتماع للقمة بين البلدين تبعا لمقرارات مؤتمر جنيف .

ب - تزامن مع التطورات السابقة حادث المفاعل النووى السوفيتى في شيرنوبيل ، والذى أدى إلى توتر بين البلدين حيث تبادل الجانبان الاتهامات بخصوص الحادثة ، حيث حاول الجانب الامريكى الحصول على مكاسب سياسية من الحادث مستغلا عدم كشف الاتحاد السوفيتى لكافة الحقائق حول الحادث خاصة في بداية الامر عن طريق التأكيد على سابق تحليلاتها بشأن الطبيعة الشمولية للاتحاد السوفيتى .

ج - ومن القضايا الهامة التى تنور من وقت لآخر ، وتلوث العلاقات بين الطرفين قضية التجسس ومايتبع كل حالة من هذه الحالات من ردود فعل انتقامية من جانب الطرف الآخر . ولقد كان عام ١٩٨٦ محملا بالعديد من هذه القضايا . ففي شهر يونيو طرد الاتحاد السوفيتى أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية الامريكية في موسكو واعقبه قيام الولايات المتحدة بطرد الملحق الجوى بالسفارة السوفيتية في واشنطن ، وفى كلا الحالتين كان سبب الطرد هو التجسس . أما أكثر قضايا التجسس والتى أثارت العديد من المشاكل وبلغت الازمة فيها أشدها ، فهى قيام موسكو باحتجاز الصحفى الامريكى نيكولاس دانييلوف بتهمة التجسس في موسكو فى أعقاب قيام واشنطن باعتقال جينادى زاخاروف الفيزيائى السوفيتى الذى يعمل بالامم المتحدة . لقد أدت هذه الاحداث الى اتهامات متبادلة والتأجيل المستمر

للنظر في اجتماع القمة بين الطرفين ، والأهم ، اتخاذ الولايات المتحدة لقرار بخفض عدد أعضاء البعثة السوفيتية في الأمم المتحدة من ٢٧٥ فردا الى ١٧٠ فردا حتى ابريل ١٩٨٨ .

د - اصرار الولايات المتحدة على الاستمرار في تجاربها النووية بالرغم من اعلان الاتحاد السوفيتي عن حظر هذه التجارب من جانب واحد حتى نهاية عام ١٩٨٦ ، وهو ما أدى الى تعاظم الشكوك السوفيتية حول جدية الولايات المتحدة في مباحثات الحد من التسليح .

هـ - ولعل أهم الازمات بين الطرفين قد تمحور حول قيام الولايات المتحدة في نهاية شهر مايو - على لسان رئيسها رونالد ريجان - باعلان عدم التزامها باتفاقية سالت الثانية (والتي لم يصدق عليها الكونجرس الامريكى ، ولكن جرى الالتزام بها) . هذا الاعلان وضع شكوكا قوية حول مدى قدرة الطرفين على التوصل الى اتفاقية أخرى للحد من التسليح والالتزام بها فيما بعد ، ولذا فان موسكو اعلنت بدورها أنها لن تتمسك بهذه الاتفاقيات حتى تتجنب الاخلال بالتكافؤ العسكرى بين الطرفين .

و - ويضاف الى ذلك كله - في النهاية - أن كافة قضايا الحرب الباردة الجديدة بين الطرفين لم يطرأ عليها تحسن يذكر ، بل أنها تفاقم ، خاصة ما يتعلق بسباق التسليح ، وافغانستان ، وامريكا الوسطى ، وجنوب شرق آسيا ، وافريقيا الجنوبية ، والشرق الأوسط .

٣ - محاولات التهدئة : قمة ريكيافيك

١١ - ١٢ أكتوبر ١٩٨٦ .

على الرغم من المناخ العام للحرب الباردة الذى هيمن على عام ١٩٨٦ ، فان العام لم يخل من محاولات للتحكم في هذا المناخ ، حتى لا يعود بالعلاقات بين الطرفين الى درجة التوتر التى كانت عليها منذ مطلع الثمانينات وحتى عام ١٩٨٥ . وقد جاءت هذه المحاولات من الجانبين ، فبالاضافة الى التنازلات الهامة في مجال الحد من التسليح - والتي سنتعرض لها بعد قليل - من الجانب السوفيتي ، فقد أعلن جورباتشيف عن حظر من جانب واحد

للتجارب النووية طوال العام . وعلى الجانب الامريكى ، ولو أنه استمر في اجراء تجاربه النووية ، فان الرئيس الامريكى رونالد ريجان أعلن في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢ سبتمبر عن مشروع متكامل للحد من الاسلحة ، ذكر أنه قدمه الى الجانب السوفيتي خلال الصيف ، وتضمن مايلي :

أ - أن الولايات المتحدة سوف تعمل على خفض الترسانات السوفيتية والامريكية ورؤوس الصواريخ البلاستيكية بنسبة ٥٠٪ ، وأنه في حالة تفضيل الاتحاد السوفيتي لنسبة أقل من الخفض ، فان واشنطن على استعداد للنظر في ذلك على أساس أن يمثل خطوة تمهيدية نحو الهدف المطلوب .

ب - أن الولايات المتحدة سوف تسعى الى الازالة الكاملة للصواريخ النووية متوسطة المدى على أساس كونى ، ولكنها في الوقت نفسه على استعداد للتوصل دون تأخير الى اتفاقية تمهيدية تقود الى ذلك الغرض .

ج - في اتجاه مواز للخفض الجذري للترسانات الهجومية ، فان الولايات المتحدة سوف تعمل على توفير تأكيدات اضافية بان الدفاعات الاستراتيجية (يقصد بها الاسلحة المضادة للصواريخ ABMS في الارض أو الفضاء) لن يمكن استخدامها لدعم استراتيجية الضربة الاولى .

د - أن الولايات المتحدة على استعداد لتوقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي حول بحوث وتنمية واختبار ونشر الدفاعات الاستراتيجية تقوم على :

١ - يتفق الطرفان على أن يقتصر حتى عام ١٩٩١ على البحوث والتنمية والاختبار المسموح بها في اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ ABM الموقعة بينهما عام ١٩٧٢ ، لكى يقرر ما إذا كانت النظم المتقدمة للدفاعات الاستراتيجية ممكنة من الناحية الفنية أم لا .

٢ - أن توقيع هذه المعاهدة الجديدة الان سوف يسمح بأنه بعد عام ١٩٩١ اذا ماقرر أى من الطرفين تشغيل مثل هذا النظام ، فانه يكون ملتزما بأن يقدم خطة للطرف الاخر للمشاركة في فوائد الدفاع الاستراتيجى وازالة الصواريخ

البلاستيكية الهجومية . هذه الخطة يتم التفاوض عليها خلال عامين .
٣ - إذا فشل الطرفان في التوصل الى اتفاق بعد عامين من المفاوضات ، فان كليهما يكون حرا في نشر اى نظام للدفاع الاستراتيجى المتقدم بعد اعلام الطرف الاخر بفترة ستة شهور .

هـ - فيما يتعلق بالتجارب النووية ، فان الولايات المتحدة اقترحت خطوات للحد من هذه التجارب في اتجاه الهدف النهائى وهو المنع الكلى لها . هذه الخطوات هي :

(١) بمجرد التوصل الى اتفاقية خاصة بتحسين اجراءات البرهنة Verio Fication (التفتيش) ، فان الولايات المتحدة على استعداد للسعى قدما نحو التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية ، ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية .

(٢) بمجرد التصديق على المعاهدتين فان الولايات المتحدة ستكون على استعداد لمناقشة الطرق المتعلقة بتطبيق برنامج للحد - ثم انهاء - التجارب النووية بالتوازن مع خفض - ثم ازالة - الاسلحة النووية .

و - أنه في الوقت الذى يسير فيه الطرفان نحو هدف ازالة الاسلحة ، فانه من الضرورى والحيوى أن يعمل على مواجهة الاختلالات الخطيرة في التوازن بينهما في الاسلحة التقليدية والكيماوية .

ورغم أن هذه المقترحات عبرت بشكل عام عن مواقف أمريكية تقليدية ، إلا أنها تجاوزت مع عدد من المطالب السوفيتية في ضرورة العمل على ازالة الصواريخ النووية ، وخفضها مؤقتا بنسبة ٥٠٪ ، كما فتحت الباب للنقاش حول الاسلحة الدفاعية الاستراتيجية والحد من التجارب النووية . ويبدو أنه خلال الصيف فان البلدين وجدا أن هناك قاعدة مقبولة تسمح بقاء بين قائديهما ، ومن ثم اتفقا في شهر سبتمبر على عقد اجتماع تمهيدى في ريكيافيك لمناقشة الهدفين المنوه عنهما سابقا ، وهو ما حدث بالفعل خلال يومى ١١ ، ١٢ أكتوبر ١٩٨٦ .

وحتى يمكن انجاز المهام الملقاة على عاتق اللقاء ، فان الطرفين اتفقا - بعد الجلسة الأولى الافتتاحية بين الزعيمين على تشكيل لجنتين من خبراء الطرفين ،

الاولى تختص بقضايا الحد من التسليح ، والثانية تختص بالنازعات الاقليمية . وكان واضحا منذ اللحظة الاولى أن اللجنة الاولى هي المحور الاساسى للمؤتمر وموضع اهتمامه . وفيها وبمباشرة من الزعيمين فقد أحرزت اللجنة تقدما في عديد من الموضوعات المطروحة عليها على الوجه التالى :

أ - بالنسبة للأسلحة النووية طويلة المدى :

وافق الطرفان على خفض اسلحتهما النووية طويلة المدى ، بمقدار النصف تدريجيا خلال خمس سنوات ، بحيث يبقى لدى الطرفين كحد أقصى ٦٠٠٠ رأس نووى ، و١٦٠٠ قاعدة اطلاق في البر والبحر والجو مع العمل بعد ذلك على ازالة هذه الصواريخ كلية خلال فترة قصيرة (حتى نهاية القرن الحالى) .

ب - بالنسبة للصواريخ متوسطة المدى فى أوروبا :

اتفق الطرفان على أن يسحبا صواريخهما الحالية من أوروبا ، أى صواريخ اس - اس - ٢٠ السوفيتية ، وصواريخ كروز وبيرشنج - ٢ - الامريكية . وفى الشرق الأقصى ، يقوم الاتحاد السوفيتى بخفض صواريخه متوسطة المدى من ٤٤٠ حاليا الى ١٠٠ صاروخ على أن يسمح للولايات المتحدة بوضع عدد مماثل من هذه الصواريخ موجهة الى نفس المنطقة .

ج - بالنسبة للصواريخ النووية قصيرة المدى :

وهى مرتبطة من الناحيتين العسكرية والاستراتيجية بالصواريخ متوسطة المدى ، وفى هذا الصدد لم يتوصل الطرفان الى اتفاق ، وأن تبادلنا عددا من المقترحات الهامة ، فقد اقترح الاتحاد السوفيتى ، تجميد الاوضاع الحالية على ماهى عليه دون زيادتها من جانب الطرفين ، وهو مايعطى الاتحاد السوفيتى ميزة فى هذا المجال حيث يتمتع بتفوق فيها . وقدم الجانب الامريكى اقتراحا مضادا يقوم على أن يكون عدد الصواريخ السوفيتية قصيرة المدى حاليا هى السقف العددي لعدد هذه الصواريخ ، وهو مايعنى اعطاء الولايات المتحدة الحق فى أن ترفع من عدد صواريخها قصيرة المدى الى المستوى السوفيتى فى أوروبا . كما اقترح الجانب الامريكى اختيارا آخر وهو خفض عدد الصواريخ السوفيتية الى ماكانت عليه فى يناير ١٩٨٢ .

د - بالنسبة للتجارب النووية :

فقد وافق الطرفان على استمرارها ولكن مع وضع حدود على عدد مرات التجارب حسب القوة التفجيرية للأسلحة .

هـ - التفتيش :

وفيه فان الطرفين أعربا عن رضائهما عن الوسائل الحالية للتفتيش على الأسلحة طويلة المدى والمتوسطة المدى والتي تقوم على وسائل الاستطلاع الالكترونية ومن خلال الاقمار الصناعية . وبالإضافة إلى ذلك فقد قبل الاتحاد السوفيتي بمبدأ دخول فرق تفتيش أمريكية إلى الأراضي السوفيتية لمراقبة مواقع التجارب النووية تحت الأرض سواء تلك التي يتم التبليغ عنها بواسطة السوفيت أو التي يشك فيها الأمريكيون .

وخلال هذه الموضوعات الخمسة ، فقد قدم الاتحاد السوفيتي عددا من التنازلات الهامة نجمها فيما يلي :

أ - أن يشمل الخفض في الصواريخ الاستراتيجية طويلة المدى صواريخ اس اس ١٨ ، والتي تتميز بالقدرة على الحركة والدقة الشديدة وحمل كل منها لعشرة رؤوس نووية والتي تمثل جوهر الفترة النووية السوفيتية ، وأحدى نقاط التفوق السوفيتي القليلة في ميزان القوى العسكري بين الطرفين .
ب - القبول بعدم احتساب الصواريخ النووية الفرنسية والبريطانية في ميزان الصواريخ متوسطة المدى بأوروبا ، نتيجة القبول بإزالة كافة الصواريخ السوفيتية متوسطة المدى في المسرح الأوربي ، وهي النقطة التي كان يصر عليها السوفيت من قبل .

ج - اعطاء الولايات المتحدة الحق في وضع صواريخ متوسطة المدى على مسرح الشرق الأقصى ، في وقت لا يوجد لهم فيه صواريخ على وجه الإطلاق مع القبول بتخفيض الصواريخ السوفيتية الموضوعة بالفعل إلى أقل من الربع .

د - القبول باستمرار التجارب النووية بعد فتره اصرار طويلة على ضرورة وقفها ، بل القيام بوقفها بالفعل من جانب واحد لفترات طويلة . وكان هذا التنازل استجابة لوجهة النظر الأمريكية التي كانت ترى ضرورة هذا الاستمرار ضمن حدود يتفق عليها - حتى يتم إزالة كافة الأسلحة النووية .

هـ - قبول التفتيش المباشر على الأراضي السوفيتية ، وهو الأمر الذي كان يعترض عليه الاتحاد السوفيتي دائما باعتباره ذريعة للتجسس . والاكثير من ذلك أهمية أن الاتحاد السوفيتي قبل من حيث المبدأ تبادل المعلومات الخاصة بالصواريخ النووية قصيرة المدى من حيث الاعداد والمواقع مع المراقبة المباشرة لمواقع تحطيم هذه الصواريخ - بعد الاتفاق على ذلك - مع الحق في مراقبة المصانع التي يمكن أن تنتج أنواعا جديدة منها .

وقد قدم الاتحاد السوفيتي كل هذه التنازلات مقابل أن تقتصر الولايات المتحدة في أسلحة مبادرة الدفاع الخاصة للرئيس الأمريكي ريجان على مرحلة البحوث العملية ، ولا تتعداها إلى الاختبار أو إنتاج النماذج ، أو الانتاج الفعلي للقوات المسلحة الأمريكية . ورغم أن الطرفين توصلا إلى حل وسط فيما يتعلق بمعاهدة الصواريخ الدفاعية ABM والموقعة بينهما عام ١٩٧٢ ، حيث اتفقا على مدتها عشرة سنوات (بعد أن كان جوربا تشيف يطالب بخمسة عشر عاما وريجان بخمس سنوات فقط) ، فانهما لم يتفقا على أن هذه المعاهدة تشمل أو لا تشمل أسلحة الفضاء . الاكثر من ذلك أهمية أن ريجان اصر على أن تستمر الولايات المتحدة في مبادرة الدفاع الخاصة عبر جميع مراحلها دون مرحلة التشغيل الفعلي . وازاء هذا الخلاف الجوهرى فقد انفض المؤتمر دون اتفاق نهائى في أى من المجالات السابق ذكرها ، أو تحديد ميعاد ومكان اللقاء التالى بينهما .

ورغم التقدم في مجالات عدة خلال مؤتمر ريكيافيك فان الطرفين فشلا في تحويل هذا التقدم إلى خطوات جادة في سبيل عقد اتفاقية - أو إتفاقيات جديدة - للحد من التسليح بينهما . وكان السبب الظاهر لهذا الفشل هو خلافهما حول مبادرة الدفاع الخاصة التي أعلنها الرئيس الأمريكي رونالد ريجان في ٢٣ مارس ١٩٨٣ ، والذي دعا فيها المجتمع العلمى الأمريكى إلى تكريس مواهبه في صنع اسلحة دفاعية جديدة تجعل الأسلحة النووية بلافائدة أو فاعلية . وتحتوى هذه المبادرة على ثلاثة أبعاد :

أ - اليات المقتل :

حيث يمكن إطلاق صواريخ محملة على أقمار صناعية لاعتراض الصواريخ المعادية العابرة للقارات ،

وتدميرها خارج الارض ، كما يمكن لهذا الاعتراض أن يتم بوسائل أخرى حيث تنطلق من هذه الاقمار أشعة الليزر ، أو الاشعة الجزيئية ، أو موجات كهرومغناطيسية تقوم بمهمة التدمير هذه .

ب - وسائل للمراقبة والتتبع :

فلكى يتم اعتراض الصواريخ البلاستيكية ، فلا بد أن تتوفر وسائل ناجحة لمراقبة وتتبع الصواريخ منذ لحظة اطلاقها . وهذه يمكن توفيرها من خلال رادارات فضائية ووسائل مراقبة مثبتة على أقمار صناعية .

ج - ادارة المعركة :

حيث تقام ترتيبات خاصة بالقيادة والتحكم والاتصالات والاستخبارات (C³I) للتعامل مع التدفق الكثيف للمعلومات خلال فترة قصيرة للغاية لاكتشاف الصواريخ البلاستيكية القادمة وتتبعها ، والاشتباك معها وتدميرها . هذه الترتيبات لابد لها وأن تستبعد بشكل كامل تقريبا قرارات العنصر البشرى ، ومن ثم لابد وأن تستند الى نظم فضائية متقدمة وبالغة التعقيد .

لقد كان الخلاف حول مبادرة الدفاع الخاصة السبب المباشر في عدم توصل قمة ريكيافيك الى نتائج محددة . فقد اعتبر جوربا تشيف أن عدم استجابة الولايات المتحدة للتنازلات السوفيتية - السالف الاشارة اليها - بقصر المبادرة على مرحلة البحوث العملية ولفترة زمنية قدرها عشر سنوات ، تعنى أن واشنطن قد جاءت الى المؤتمر « بيد فارغة » ، دون استعداد لتقديم تنازلات مقابلة . وبالمقابل فان ريجان اعتبر المطالب السوفيتية نوعا من الاصرار على توقيع اتفاقية تحرمه ورؤساء الولايات المتحدة في المستقبل ولدة عشر سنوات من حق تنمية واختيار وتشغيل دفاع ضد الصواريخ النووية التى تهاجم شعوب « العالم الحر » . وأضاف ريجان « أن هذا مالا يستطيع فعله ولن يفعله » . ولكن هذا السبب المباشر لا يكفى وحده لتفسير فشل المؤتمر . وفي هذا الصدد فان هناك نوعين من التفسيرات التى يقدمها المحللون لهذا الفشل :

التفسير الاول :

يقوم على أن كلا الطرفين لم يكن مستعدا لبرام اتفاقيات ذات معنى ، وأن هدفه من عقد المؤتمر هو الحصول على مكاسب دعائية أمام الرأى العام الغربى

عامة ، وفي اوربا الغربية خاصة . وقد جاء هذا التفسير كنتيجة للاتهامات المتبادلة بين الطرفين بعد انفضاض قمة ريكيافيك . فالبعض من المحللين الغربيين يرون أن هدف جوربا تشيف الاساسى ، كان وسيظل نزع تأييد الرأى العام الغربى لبرامج ريجان الدفاعية ، عن طريق تصويرها بمثابة العقبة الوحيدة أمام التوصل الى اتفاقيات جوهرية للحد من التسلح ، خاصة على ضوء الانتخابات المقبلة فى كل من بريطانيا والمانيا الغربية ، حيث يأمل جوربا تشيف فى أن تصل الى السلطة فى البلدين أحزاب (العمال فى بريطانيا ، والحزب الاشتراكى الديمقراطى ، الخضر فى المانيا الغربية) أقل تأييدا لبرامج ريجان . ويدلل أصحاب وجهة النظر هذه على سلامة تفسيرهم بسلوك الاتحاد السوفيتى اثناء انعقاد المؤتمر . فقد قام السوفيت - ومن خلال انفتاح اعلامى لم يحدث من قبل - وبتشريب اخبار متعددة توحى بتقدم كبير فى المباحثات ، وقرب التوصل الى اتفاق نتيجة التنازلات السوفيتية ، وهى تنازلات يمكن التراجع عنها تدريجيا عند تحويلها الى برامج واتفاقيات تنفيذية ، حتى يبدو وأن مبادرة الدفاع الخاصة ، التى يعلمون أن ريجان متمسك بها للغاية ، هى السبب فى انهيار المباحثات . خاصة وأن هذه المبادرة ذات طبيعة دفاعية وليست هجومية . وأنها كما ذكر جورج شولتز - وزير الخارجية الامريكية - تمثل ، حتى فى حالة نزع السلاح النووى ، وثيقة تامين ضد الغش وضد اى دولة (أخرى) تحصل على السلاح النووى . على الجانب المقابل ، فان ريجان لم يكن ينوى حقا المضى فى طريق التوصل الى اتفاقيات للحد من التسلح ، نتيجة وقوعه من جانب تحت تأثير الايديولوجية اليمينية المحافظة ، والتى ترغب فى تحقيق التفوق العسكرى على السوفيت ، ووقوعه تحت تأثير الجماعات اليمينية الامريكية من جانب آخر ، والتى شنت هجوما كاسحا على ريجان لقبوله الاجتماع مع جورباتشيف والتى حذرته من تقديم تنازلات يسعى بها للحصول على « مكانة فى التاريخ » كصانع للسلام . نتيجة هذين العاملين فان ريجان لم يذهب الى ريكيافيك الا لأهداف دعائية خاصة بالرأى العام فى أوربا الغربية وداخل الولايات المتحدة نفسها . وفى هذه الحالة الاخيرة فان اقتراب موعد انتخابات التجديد فى الكونجرس ، كان يضغط على ريجان لكى يبدو ساعيا لاتفاق من أجل الحد من التسلح بحيث لا يكون ذلك ورقة فى يد الحزب الديمقراطى يستخدمها فى الانتخابات ويجذب بها أصوات الليبراليين فى الولايات

٤ - مستقبل العلاقات السوفيتية - الأمريكية :

حتى يمكن النظر الى لقاء ريكيافيك في اطار العلاقات السوفيتية - الأمريكية ، فانه ينبغي النظر الى نوعين من القوى : الاولى تدفعهم في الغالب الى التنافس والتناقض والتوتر واثينا التعاون . والثانية تدفعهم الى اللقاء على مستوى القمة . وبالنسبة للنوع الاول فان الامر الجوهري فيه هو مقدار التوازن أو التكافؤ في عناصر القوة الشاملة بين الطرفين . فحينما كان هناك تفوق أمريكي واضح بعد الحرب العالمية الثانية ، لم يكن هناك بد من الحرب الباردة المعروفة في الخمسينات ، وحينما بدا خلال الستينات أن السوفيت قد نجحوا في تحقيق معدلات نمو متسارعة اقتصاديا ، وعبروا الفجوة بينهم وبين أمريكا في مجال الفضاء والاسلحة الاستراتيجية بات وفاق السبعينات ممكنا . واخيرا فان نهاية العقد الماضي شهدت اختلالا في الميزان بين الطرفين لصالح الغرب عامة وأمريكا خاصة نتيجة عوامل متعددة يقع في المقدمة منها علاقة الجانبين بما يسمى بالثورة الصناعية الثالثة أو المتعلقة بتكنولوجيا الالكترونيات ، والعقول الحاسوبية وأجهزة الاتصالات ، والتي قطع الغرب - وبالذات الولايات المتحدة واليابان شوطا كبيرا فيها ، بينما لايزال السوفيت يلهثون وراءهم . هذا الاختلال قاد في النهاية الى الحرب الباردة الثانية . فلم تكن هناك صدفة إذن من انفضاض قمة ريكيافيك بسبب مبادرة الدفاع الخاصة (حرب النجوم) والتي يتجسد فيها هذا الاختلال بين الطرفين ، ومن ثم فان الشرط الموضوعي للتقارب الفعلي بين الطرفين ، وهو التكافؤ - لايزال غائبا . ان هذا العامل يدفع باستمرار قوى داخلية لدى الطرفين لاتخاذ مواقف متشددة فهناك اليمين الأمريكي الذي يضغط على القيادة الأمريكية لاستغلال التفوق النسبي الأمريكي ، للحصول على تنازلات ضخمة من الاتحاد السوفيتي ، أو جره الى سباق التسلح تستنزف فيها قواه وتدفعه - ربما - الى الانهيار الداخلي . على الجانب الاخر ، فان هذا الاختلال يدفع القوى البيروقراطية - خاصة العسكرية - في الاتحاد السوفيتي إلى الضغط على قيادتها لعدم التوصل الى اتفاق خلال المرحلة الحالية ، لانه يعنى تقديم العديد من التنازلات على ضوء الاختلال المشار اليه ، هذا ما لم يكن شرط هذه الاتفاقيات تخلي

المتحدة وهكذا ووفقا لهذا التفسير - فان ريجان اراد تحقيق هدفين : منافسة الديمقراطيين ، والاحتفاظ باليمين الأمريكي في آن واحد ، بأن يذهب الى قمة ريكيافيك ثم يلقي بتبعة فشلها على السوفيت .

التفسير الثاني :

ويستند الى فكرة أن اللقاء لم تتوافر له الظروف الملائمة أو الاعداد الكافي الذي يكفل له النجاح . فمن ناحية فان هناك خطأ جوهريا في لقاءات القمة بين العملاقين حيث أصبحت تقتصر على الحد من التسلح وهو أمر يضع العربية أمام الحصان ، فالعالم لا يعيش حالة توتر وصراع بسبب سباق التسلح ولكنه يحمل السلاح - من القوس والسهم وحتى أسلحة الليزر - لان هناك قضايا للعداء والخصام ، ومن ثم فان القضايا الرئيسية بين البلدين تكف عن كونها سياسية وتقع في يد البيروقراطيين والتكنوقراط الذين يتبارون في عد الاسلحة والرؤوس النووية ، وينظرون بعين الشك والتوجس لكل خطوة يخطوها الطرف الاخر ، فيصبح غير مفهوم - الا كدليل على سوء النية - لدى الجانب الأمريكي ، الاصرار السوفيتي « على قتل برنامج حرب الكواكب ، رغم طبيعته الدفاعية » ، ويصبح غير مفهوم - الا كدليل على سوء النية أيضا - لدى الجانب السوفيتي أن يقيم الأمريكيون نظاما « دفاعيا » ضد اسلحة تسعى المفاوضات الى ازالتها . واذا أضيف الى ذلك أن السوفييت يرفضون بالفعل اعطاء الصبغة « الدفاعية » لبرنامج حرب الكواكب باعتباره سوف يعطى الجانب الأمريكي قدرة لتوجيه الضربة الأولى - بعد تحييد الصواريخ الاستراتيجية السوفيتية لذا فان الشكوك بين الجانبين تتعاظم وتتفاقم . هذه النظرة الفنية للمفاوضات تبعتها دائما عن مجالها الاساسي وهو تصفية النزاعات والتوترات والتناقضات بين الطرفين وتؤدي الى سباق التسلح بينهما . ويضاف الى ذلك أن كافة التطورات المعبرة عن الحرب الباردة بين الطرفين - والمشار اليها أنفا - قد خلقت مناخا غير موات من انعدام الثقة بين الطرفين . وهكذا طبقا للتفسير الثاني - فان أيا من الطرفين ، والظروف المحيطة بهما ، لم يكن مهيا لعقد مؤتمر ناجح ، وأنه رغم التقدم النسبي في كثير من الموضوعات . فلا بد أن تتغلب شكوك كلا الطرفين في النهاية ، وهو ما أدى الى عجز المؤتمر عن تحقيق أهدافه .

الولايات المتحدة عن أبرز مجالات تقدمها أى فى أسلحة الفضاء .

أما بالنسبة للنوع الثانى من القوى ، والذى يدفع الطرفين للقاء والبحث عن صور للاتفاق فيما بينهما ، فيعود أساسا للظروف الداخلية لدى الطرفين والتي تقف فى تناقض حاد مع الابعاد النفسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والايديولوجية ، التى تحكم التناقضات بينهما . هذه الظروف ظاهرة للعيان فى حالة الاتحاد السوفيتى . فمع المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى الذى انعقد فى فبراير الماضى بات واضحا أن موسكو تعيش - بفضل جوربا تشوف ومعاونيه - حالة مراجعة قاسية للذات ، تطالب باعادة البناء من القاعدة حتى القمة حتى يمكن المنافسة مع الغرب الرأسمالى خاصة فى مجال التكنولوجيا ، وجاءت كارثة شيرنوبل - وبعدها حادث الغواصة النووية - لى تعمق من ضرورة هذا العمل الذى لايفلح فيه النقاء والصفاء الايديولوجى وحدهما ، وانما تحتاج الى الكثير من العمل ، والاهم من الزمن ، ومن ثم فان هناك حاجة سوفيتية واضحة لا تخطئها عين لكسب الوقت ، وتجميد التقدم الأمريكى فى أسلحة الفضاء ، ولعل ذلك يبرر التنازلات الكبيرة التى بدأ السوفييت يتطوعون بها الواحدة تلو الاخرى بدءا من وقف التجارب النووية من جانب واحد سنة بعد الاخرى حتى القبول بمبدأ التفيتش ، وفى اجراءات بناء الثقة والقبول بالمظلة النووية الفرنسية والبريطانية بالاضافة الى عروض اخرى مغرية لخفض الاسلحة الاستراتيجية .

ولا يقل الامر وضوحا فى حالة الولايات المتحدة نتيجة العجز المستمر فى الموازنة العامة للدولة فان الكونجرس اصدر قرارا عرف بقرار جرام - رادمان ، يفرض على الادارة الأمريكية تحقيق التوازن فى الميزانية بحلول عام ١٩٩١ . ولما كان جانب النفقات فيها يذهب فى ثلاثة اتجاهات رئيسية هى الانفاق الحكومى ، والاجتماعى ، والدفاع ، وأن ريجان وقف دائما بجوار خفض الضرائب وحدث تراجع كبير فى الاتجاهين الاول والثانى خلال السنوات الست التى مضت من حكمه ، فانه لم يبق أمامه سوى الاتجاه الثالث ، وقد بدأ الكونجرس بالفعل فى قضم بعض النفقات الدفاعية فى ميزانية العام القادم . وخفض من عدد صواريخ أم أكس ، وبدأ الاستنزاف فى الاعتمادات المقررة لبرنامج حرب النجوم .

ويضاف إلى ذلك أن الديمقراطيين فى الكونجرس يضغطون باستمرار فى اتجاه العمل على تهدئة التوتر مع السوفييت ، من خلال مجال الحد من التسليح ، وهى ساحة تعطى الانطباع لدى الناخب الأمريكى بالسعى الى السلام وتجنبنا للحرب ، وهى ساحة لايرغب ريجان فى تركها للحزب الديمقراطى وحده ، خاصة بعد أن نجح هذا الحزب فى الحصول فى نوفمبر على الأغلبية فى مجلس الشيوخ بالاضافة إلى الأغلبية التى كان يتمتع بها فى مجلس النواب .

إن التناقض بين هذين النوعين من القوى الحاكمة فى العلاقات بين الطرفين ، هو الذى أدى من جانب الى عقد لقاء ريكيافيك (النوع الثانى من القوى) ، وهو أيضا الذى أدى إلى فشله (النوع الاول من القوى) . وسوف يظل هذا التناقض هو العنصر الحاسم فى مستقبل العلاقات بينهما ، ولكن فى النهاية يمكن اضافة عنصر آخر لا يقل أهمية - وهو عنصر الزمن . وتتمثل أهمية هذا العنصر فى أن استمرار عجز كليهما عن التوصل الى اتفاقيات تحسن جوهرى فى العلاقات بينهما فان عوامل أخرى - داخلية وخارجية - يمكن أن تقيد من القوى الدافعة للتعاون بينهما . فرغم الخطوات المتقدمة التى أحرزها جوربا تشيف فى الاصلاح الداخلى خلال عام ١٩٨٦ ، فان القوى الحزبية والبيروقراطية (المدنية والعسكرية) المعارضة لخطوات الاصلاح هذه ، يمكن أن تتخذ من تنازلاته سلاحا ضده وتعمل على تقييده أن لم يكن اسقاطه . هذه القوى من المتصور أن يبدأ تحركها فى العام القادم بعد أن تستوعب المدى الذى يمكن أن تصل اليه اصلاحات القيادة السوفيتية الجديدة . وعلى الجانب الأمريكى ، فان أزمة داخلية ، مثل تلك التى فجرتها صفقة الاسلحة الأمريكية لايران والتى تصاعدت خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٨٦ ، ومن المقدّر لها أن تستمر خلال الشهور الاولى من عام ١٩٨٧ لاشك أنها سوف تغل من يد الرئيس الأمريكى ، وقدرته على اتخاذ خطوات فى اتجاه تخفيف التوتر مع السوفيت . وإذا أخذ فى الاعتبار أن عام ١٩٨٨ سوف يشهد انتخابات الرئاسة الأمريكية ، وهو عام يصعب فيه على الرئيس الأمريكى - أيا كانت مكانته - أن يتخذ قرارات حاسمة ، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات السوفيتية الأمريكية ، وأن رونالد ريجان قد يقرر دخول التاريخ ليس من بوابة الوفاق واتفاقيات الحد من التسليح كما فعل نيكسون وفورد وكارتر من قبل ، ولكن

من بوابة تحقيق التفوق الأمريكى ، فانه سوف يميل فى هذه الحالة الى التشدد والضغط على الكونجرس لكى يجد وسائل أخرى لمواجهة عجز الميزانية وفى كل الأحوال فان ريجان سوف يصعب على خليفته جمهوريا كان أو ديمقراطيا - إمكانية تحقيق وفاق مع السوفيت ، لانه فى هذه الحالة سوف يبدو كما لو كان يتنازل عن انجازات ونقاط تفوق أحرزها سلفه .

وإذا أخذ فى الاعتبار أن التناقض بين الطرفين فى العالم الثالث يمكن أن يفجر أزمات غير متوقعة بينهما ، فان الفرص الحالية للتوصل الى اتفاق

بينهما خاصة فى مجال الاسلحة النووية أصبحت محدودة ، ويصبح العام القادم ١٩٨٧ عاما حاسما ، فاما أن يستغلا نقاط التقدم - المشار اليها من قبل - من أجل التوصل إلى اتفاق ، أو ينطوى العام دون تحقيق هذا الانجاز - وهو الامر المرجح على ضوء العوامل الداخلية والخارجية المشار اليها - ومن ثم يفتح الباب لكليهما لمواصلة سباق التسلح ، وتكريس نمط الحرب الباردة الجديدة فى التفاعلات فيما بينهما لفترة طويلة قد تمتد حتى نهاية القرن الحالى .

ثانيا - الشرق الأوسط فى العلاقات السوفيتية الأمريكية

١ - مقدمة :

المناوئة من اية مبادرات سلمية خاصة بالشرق الأوسط . وكان هذا هو اتجاه الولايات المتحدة .

أما الاتجاه السوفيتى فكان فى اطار تخفيف حدة التوتر فى المنطقة فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى ، مع استمرار الدعوة لعقد مؤتمر دولى تشارك فيه الاطراف المعنية كافة ، وطرح مبادرات للتهدئة فى افغانستان ، وذلك نظرا لان الهاجس الاستراتيجى للاتحاد السوفيتى لم يكن تحقيق تقدم فى الشرق الاوسط بقدر ما كان عدم السماح لاي تطور فى المنطقة أن يمضى على نحو معاكس لفسد الحسابات السوفيتية بخصوص تسوية القضية المركزية فى العلاقات بين القوتين العظميين وهى قضية التوازن الاستراتيجى ، وما يرتبط بها من سعى للحد من التسلح النووى على اختلاف مستوياته .

يمكن القول أن تفاعل المصالح الاستراتيجية للقوتين العظميين خلال عام ١٩٨٦ ، قد ترك الشرق الأوسط فى نفس الدائرة كما كان الحال فى الماضى ، الامر الذى يعنى أن شيئا جوهريا لم يطرأ على علاقات القوتين العظميين فيما يتعلق بالتعامل السياسى والعسكرى مع المنطقة ، وإنما كان مسار الاحداث مؤكدا للاتجاهات السابقة :

اتجاه يعمل بقوة على تثبيت ودعم الوضع الراهن لتحقيق الانفراد بالقوة والسيطرة على مسار الاحداث فى المنطقة ، وقد اتسم خلال العام بسخونة اجراء عسكرى مباشر ضد دولة عربية تحت لواء مكافحة الارهاب ، مع الاصرار على استبعاد القوة

٢ - استمرار اتجاهات الحرب الباردة الجديدة :

يؤدي احتدام التنافس بين القوتين العظميين الى أن يصبح البعد الدولى فى القضايا الاقليمية ذا حضور قوى بحيث أن علاج أية مشكلة اقليمية يرتبط بتعقيدات العلاقة بين هاتين القوتين اللتين لم تكملا محاولة الوفاق اليتيمة لتنظيم التنافس بينهما فى السبعينات الامر الذى أدى إلى نشوب حرب باردة جديدة بينهما ، ألقت بثقلها على الموقف فى الشرق منذ بداية الثمانينات على وجه التحديد ، مع اصرار الولايات المتحدة على انتهاز الفرصة التى اتاحت لها للانفراد بالمنطقة بشتى الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية .

وفى هذا الاطار الجديد للعلاقات بين القوتين ، ظل الشرق الاوسط على وضعه كأحدى المناطق الرمادية التى تتسم بالتنافس والصراع بينهما على نحو ما يبدو من اتجاهات سادت فى عام ١٩٨٦ .

أ - ففى هذا السياق ، يبدو وكأن الشرق الأوسط قد تراجعت أولويته على قائمة القضايا الساخنة ، رغم مابدا من اهتمام القوتين بتعزيز اوضاع كل منهما فى المنطقة ، واستمرار زيارات المسؤولين الامريكيين والسوفييت لدول المنطقة .

ومن هذه الزيارات ماكان يتعلق بقضايا العلاقات الثنائية بين أى من القوتين ودولة بعينها من دول المنطقة ، ومنها ما ينصرف مباشرة الى قضية الصراع العربى الاسرائيلى . وجاءت فى هذا الاطار زيارات مسئولين امريكيين على رأسهم جورج بوش نائب الرئيس الامريكى ، ووزير الخارجية جورج شولتز ، ومساعدة لشئون الشرق الأوسط ريتشارد ميرفى ، ومسئولين كبارا من الخارجية السوفيتية ، وبعض كبار القادة العسكريين . بل أنه كانت هناك مباحثات أمريكية سوفيتية على مستوى الخبراء تتناول القضايا الاقليمية من منظور العلاقة بين القوتين ، ومن بينها بالطبع أزمة الشرق الأوسط ، عقدت جولة منها فى فيينا فى فبراير وعقدت الاخرى فى يونيو باستوكهولم . غير أنه كان هناك حرص من جانب المسؤولين الامريكيين على توضيح أن هذه المباحثات ليست سوى مجرد تبادل لوجهات النظر ، وأن واشنطن لا تعتزم التفاوض على أى

اتفاقات ، ولا تتوقع اتخاذ اجراءات مشتركة خلال المباحثات .

ولم يختلف الامر على مستوى اجتماعات القمة ، فعلى حين اكتفت الدولتان العظميان ببحث موضوع الشرق الأوسط فى لقاء هامشى بين وزيرى خارجية البلدين على هامش أعمال مؤتمر جنيف فى نوفمبر ١٩٨٥ ، فإن الموضوع لم يطرح فى مؤتمر القمة الثانى بين ريجان وجورباتشوف فى ريكيافيك حيث كان محور المباحثات فى المؤتمر مسألة الحد من التسلح النووى .

وعلى هذا الاساس ، ومن منظور الصراع بين القوتين العظميين ، يستمر الشرق الاوسط منطقة للتنافس بينهما ، وان كانت الحالة الراهنة للاوضاع الاستراتيجية للقوتين تستبقيه عند درجة دنيا فى سلم الاولويات ، انتظارا لمتغيرات أخرى اقليمية أو عالمية قد تدفع به الى درجة أعلى .

ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن الشرق الاوسط من منظور السياسة الخارجية والامن القومى لكلتا القوتين قد تغيرت أهميته بأى حال من الاحوال . ومن نافلة القول هنا تكرار العوامل التى اكسبت الشرق الاوسط أهميته الفائقة بالنسبة للقوتين العظميين فى آن معا . ولاشك ، أن استبعاد الشرق من قائمة القضايا الساخنة فى العلاقات بين القوتين انما هو أمر يعود لأهميته وليس العكس .

ب - أن موقع موضوع الشرق الاوسط من العلاقات بين القوتين العظميين فى عام ١٩٨٦ ، يكشف بوضوح عن تطبيق مختلف من جانب كل منهما لمفهوم دبلوماسية الربط الذى يقوم على مبدأ المقايضة ، ووضع كل القضايا فى سياق العلاقة بين القوتين العظميين ، ولعل مثالا شهيرا لهذه الدبلوماسية يتضح فى محاولة الادارة الامريكية فى عهد الرئيس الامريكى السابق جيمى كارتر الربط بين التقدم فى مباحثات ضبط التسلح بين واشنطن وموسكو والتزام الأخيرة بمعايير ما تسميه واشنطن احترام حقوق الانسان . فالاتحاد السوفيتى من جانب ، وفى ضوء قيادة جوربا تشوف الديناميكية التى تستهدف تحقيق هدفين على قائمة اولوياتها هما :

التوصل إلى إتفاق مبكر حول الحد من التسلح النووى ، وتحقيق دفعة قوية فى مجال الاصلاح الادارى والاقتصادى فى الداخل ، يحرص على الا يسمح للقضايا

الاقليمية بأن تؤثر بصورة سلبية على العلاقات مع الولايات المتحدة ، ومن ضمن هذه القضايا بالطبع تأتي قضية الشرق الاوسط التي يكتفى فيها الاتحاد السوفيتى بتأكيد مبدئى على ضرورة عقد مؤتمر دولى يضم كافة الاطراف المعنية لتحقيق سلام شامل وعادل فى المنطقة .

بعبارة أخرى ، يمارس الاتحاد السوفيتى دبلوماسية الارتباط فى منطقة الشرق الاوسط فى هذه الاونة بمفهوم المخالفة ، أى الحرص على الا تؤدي سياسته فيها الى عرقلة التوصل الى اتفاق استراتيجى مع الولايات المتحدة ، بالطبع مع مراعاة التزاماته الاساسية كقوة عظمى ذات مصالح هامة فى المنطقة .

وفى أفغانستان ، قام الاتحاد السوفيتى فى أكتوبر عام ١٩٨٦ ، بسحب جزءا من قواته المرابطة هناك (ستة أفواج) فى اشارة منه الى أنه يسعى الى التعجيل بالتسوية السياسية حتى يتم الانسحاب النهائى للقوات السوفيتية من أفغانستان . وهذا بدوره يدور فى اطار سياسة جورباتشوف الرامية الى طرح الاتحاد السوفيتى عالميا كقوة سلمية ، لاجبار الولايات المتحدة على اتخاذ موقف رد الفعل ، وبذلك يتمكن من أن يلعب أوراقه ببراعة - رغم الاتهامات الامريكية - فى اتجاه التركيز على قضية بعينها تتعلق بالتسلح النووى أو إنهاء الحرب الباردة الجديدة . ومن ثم يمكن مرة أخرى وفى اطار مناخ دولى مختلف العودة لعلاج القضايا الاقليمية المعلقة . بالنسبة للولايات المتحدة ، فان استبعاد الاتحاد السوفيتى من أية تسوية فى المنطقة تبدو هدفا أساسيا للادارات الامريكية المتعاقبة ، وعلى وجه الخصوص ادارة ريجان الحالية . ومن ثم بقيت الممارسة الامريكية فى عام ١٩٨٦ كما هى من ناحية اقامة حاجز ضد الاتحاد السوفيتى ، واستخدام السلوك السوفيتى تجاه القضايا الاقليمية كمعيار للاستجابة ، وتحديد رد الفعل فيما يتعلق بمناخ العلاقات بين الدولتين بصفة عامة ، وقضية سباق التسلح بصفة خاصة .

ومن ثم ، فان من الواضح أنه فى اطار دبلوماسية الربط ، يستمر الطرفان فى احترام قواعد اللعبة بينهما فيما يتعلق بضرورة تجنب أية مواجهة عسكرية بينهما ، مع احترام منطقة النفوذ اللصيقة بالخصم (أوربا الشرقية بالنسبة للسوفييت وامريكا الوسطى بالنسبة للامريكيين) ، رغم كل أساليب الحرب المستمرة بين

الجانبيين ، وابقاء التنافس مفتوحا فيما يسمى بالمناطق الرمادية وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط . بعبارة أخرى ، يبدو الاتحاد السوفيتى هنا حريصا على ضبط النفس مع عدم الاستعداد للمجازفة بسمعته اذا لم تفهم الولايات المتحدة مغزى هذه اللفتة أو تتجاهلها ، وذلك على نحو ما بدا من رد فعل دبلوماسى شديد اللهجة من جانبه ازاء الغارة العسكرية الامريكية ضد ليبيا فى ابريل ١٩٨٦ .

بينما تحرص الولايات المتحدة على استغلال حاجة الاتحاد السوفيتى للتهدة لتعميق اتجاه الاحداث لصالح انفرادها بتسوية الاوضاع فى الشرق الأوسط .

ج - كان من النتائج العملية لسياسات القوتين العظميين ازاء الشرق الاوسط احباط المبادرات المحلية لتحريك عملية السلام فى المنطقة ، والحديث هنا ينصب على الاتفاق الاردنى الفلسطينى ، الذى تم توقيعه فى أوائل عام ١٩٨٥ لتنسيق المواقف بين طرفين أساسيين فى عملية السلام - أن أريد لها أن تتحقق - هما الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

فبالنسبة للولايات المتحدة ، استمرت فى اتباع نهجها التقليدى ازاء التسوية الذى صاغه هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى السابق وهو التصميم على عدم مكافأة الاتحاد السوفيتى وحلفائه فى المنطقة ، وانما على العكس من ذلك ، أن تثبت الولايات المتحدة لهم أن الراديكالية لا تؤدى لشيء . وعلى هذا الاساس ، فان جولات ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الامريكى فى المنطقة فى ذلك الوقت ، لم تنطرق الى لب الموضوع وهو : هل يمكن للولايات المتحدة أن تقبل صراحة وبلا موارد أن تدافع عن حق الفلسطينيين فى تقرير المصير ، وأن تقدم ضمانات بانسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة - الضفة الغربية وغزة - فى حالة بدء المفاوضات ، وذلك لقاء اعتراف من منظمة التحرير الفلسطينية بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، واقتصر الامر على التساؤل عن اتجاه الفلسطينيين الذين يسمح لهم بالاشتراك فى المفاوضات فى اطار وفد اردنى . وكان من الواضح أن الولايات المتحدة تحقق رغبة اسرائيلية فى هذا التوقف الطويل عند قائمة اسماء الفلسطينيين للتدليل على أنها لن تقبل إلا من تستطيع أن تتفاوض معه لتحقيق غايات مرسومة سلفا لعملية التفاوض . بل

بالمؤتمر الدولي دلالة على ثبات هذين الموقفين الى حين بروز تطورات جديدة .

وعلى هذا يمكن القول أن موقف القوتين العظميين من المبادرات السلمية على المستوى الثنائي - الاتفاق الفلسطيني الاردني - التي أدت ، ضمن عوامل أخرى الى تجميدها حققت ما تبتغيه واشنطن من دعم موقف اسرائيل الرفض لاي تمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات السلام، وما تبتغيه موسكو من دعم الموقف الرفض لاية عملية جزئية للسلام خارج اطار المؤتمر الدولي ، قبل رأب الصدع في العلاقات بين اصدقائها في الشرق الاوسط .

د - في اطار الحرب الباردة الجديدة بين القوتين العظميين قفزت قضية الارهاب الى المقدمة ، مع اصرار الولايات المتحدة على لى ذراع الدول العربية الراديكالية تحت راية الحرب ضد الارهاب ، بينما هى تسعى فى واقع الامر لتأكيد انفرادها بالنفوذ فى الشرق الأوسط . ومن ثم شهد عام ١٩٨٦ محاولات مستمرة لالصاق صفة الارهاب - وفق مفهومه الأمريكى بدول فى الشرق الاوسط - على وجه التحديد : ليبيا وسوريا - وصلت الى حد استخدام العمل العسكرى ضد ليبيا لاكثر من مرة على نحو ماسيتم تفصيله عند الحديث عن الولايات المتحدة والشرق الاوسط سياسيا وعسكريا .

ومايعنينا هنا هو استخدام الارهاب من جانب الولايات المتحدة كأداة اختبار فى سياق علاقتها بالاتحاد السوفيتى ، حيث أن حقل التطبيق هو الشرق الاوسط . وهنا نلاحظ أن السياسة الامريكية بصورة عامة لجأت الى كل ما من شأنه مقاومة العمل ضد تغيير الوضع الراهن باعتبارها قوة صاحبة مصلحة اكيدة فى استمرار هذا الوضع . ولم تكتف فى هذا الاطار بأن تتخذ موقفا مضادا من قبول منظمة التحرير الفلسطينية كطرف فى اية مفاوضات قادمة للسلام ، ورفض فكرة المؤتمر الدولي ، بل انها سعت الى تعويض ماخسرتة فى لبنان منذ سنوات على صعيد استرداد الهيبة فى المنطقة ، ومحاولة توحيد العالم الغربى ازاء قضية محددة فى وقت تصاعدت فيه الاقتراحات السوفيتية حول السلام ، وضبط التسليح على نحو اثار ردود افعال متباينة داخل التحالف الغربى . ومن ثم كان حرصها على أن تستصدر من قمة طوكيو للدول الصناعية فى مايو ١٩٨٦

أن واشنطن خضعت للمنطق الاسرائيلي القائل بأن عرفات ليس جادا فى الدخول الى مفاوضات ، وأنه ما أن يحصل على اعتراف امريكى ولو بطريقة غير مباشرة بحيث يسقط تعهد كيسنجر بضرورة عدم الاعتراف بمنظمة التحرير حتى تعترف باسرائيل وبقرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ما أن يحصل على هذا حتى يترك عملية المفاوضات .

كانت تلك - اذن - هى اللعبة التى أدت إلى افشال الاتفاق الاردني الفلسطيني . فواشنطن استمرت فى محاولة تجاهل منظمة التحرير مع الدعوة الى مفاوضات مباشرة بين الأردن واسرائيل ، ورفض كامل لفكرة عقد مؤتمر دولى يتناول قضايا التسوية .

الامر بالنسبة للاتحاد السوفيتى - لم يختلف من حيث النتيجة . فاتفاق فبراير ١٩٨٥ بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية كان ثمرة للخلاف بين حلفائه وعلى وجه التحديد سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، هذا الخلاف الذى أدى الى نتائج سلبية أخرى هى انشقاق عدة فصائل عن قيادة عرفات ، وقد اتخذ الاتحاد السوفيتى موقفا متحفظا من الاتفاق ادى كذلك الى خذلانه . وكان من رأى السوفيت أن اتفاق عمان ينبغي أن ينظم فى اطار وحدة الصفوف والمواقف العربية التى هى أهم العوامل للتسوية الشاملة والعادلة فى المنطقة . وأن هذه الوحدة يجب أن تبنى على أساس المبادئ التى جاءت بها المواثيق الدولية : الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضى العربية المحتلة - ضمان حق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة - ضمان حق دول المنطقة فى العيش فى أمان واستقرار وسلام . وكان اتفاق عمان - على ضوء هذه المبادئ ووفق مايراه السوفييت - لايساعد ولايساهم فى التقدم نحو التسوية السلمية فى المنطقة .

ومن ثم ، بدا الامر وكأن الاطراف المحلية غير قادرة على أن تدفع بمبادرة جديدة تمتلك مقومات النجاح مكثفة بالحديث عن ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط . وبدا الامر أيضا وكأنه احالة للقضية برمتها الى القوتين العظميين اللتين ساهمت تحركاتهما السياسية - على اختلاف الدوافع - فى التأكيد على بقاء الاوضاع فى المنطقة رهينة للعلاقات فيما بينهما . وبدا كذلك أن الامور لن تأخذ سبيلها للتحرك ما لم يتم الاتفاق بين واشنطن وموسكو . وفى هذا الخصوص اكتفى الطرفان بالتأكيد على موقف كل منهما فيما يتعلق

بيانا ينص على اتخاذ اجراءات ضد الدول التى يتضح أنها « ضالعة فى رعاية أو دعم الارهاب الدولى ولاسيما ليبيا » .

واشتمل البيان بالفعل على التدابير التالية التى اتفقت عليها الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وايطاليا ، والمانيا الاتحادية ، وبريطانيا ، واليابان ، والمجموعة الأوروبية .

- فرض حظر على شحن الاسلحة الى دول ترعى الارهاب أو تدعمه .

- فرض قيود أشد صرامة على دبلوماسيى مثل هذه الدول ومؤسساتها الرسمية .

- منع دخول كل الارهابيين المعروفين أو المشتبه بهم إلى البلد المعنى .

- تحسين إجراءات استرداد وتسليم المتهمين .

- فرض قيود أشد صرامة على الهجرة والتأشيرات .

- تعاون أوثق بين الشرطة وقوات الأمن .

بالإضافة الى هذا ، جاء هذا التصعيد الأمريكى لاختبار السلوك السوفيتى فى المنطقة محاولة لكسر ماسمى بهجوم السلام السوفيتى الذى قاده جورباتشوف منذ مجيئه الى السلطة ، غير أن رد الفعل السوفيتى اتسم على الصعيد الدبلوماسى بادانة شديدة

بلغت حد تأجيل اجتماع مقرر بين وزير الخارجية السوفيتى ادوارد شيفرد نادزه ووزير الخارجية الأمريكى جورج شولتز للتمهيد لاجتماع القمة الثانى بين ريجان وجورباتشوف وذلك عقب الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا فى ابريل ١٩٨٦ ، والتزم السوفييت فى الوقت نفسه بمبدأ تجنب الصراعات المسلحة مع الاستمرار فى امداد الدول الصديقة فى المنطقة بالسلاح .

أن مجمل هذه الممارسات فى عام ١٩٨٦ يشير الى استمرار علاقات الحرب الباردة الجديدة بين القوتين العظميين فيما يتعلق بالشرق الاوسط . ولاشك أن موقف القوتين من المنطقة أملتته اعتبارات استراتيجية فى المقام الاول ، وعوامل اقليمية جعلت الاتحاد السوفيتى يستخدم اسلوب الترقب مكتفيا من حين لآخر ، بطرح فكرة المؤتمر الدولى لتسوية النزاع حول الشرق الأوسط ، بينما استمرت الولايات المتحدة فى تأكيد نهجها السابق والخاص باستبعاد الاتحاد السوفيتى من الاسهام فى اية جهود للتسوية فى المنطقة ، بل أن جهودها اتخذت خطا تصاعديا وصل إلى التهديد بضرب دولة عربية والاعتداء المسلح على دولة عربية أخرى .



ثالثا - الولايات المتحدة والشرق الأوسط سياسيا وعسكريا

١ - مقدمة :

منذ ثلاثين عاما كتب جورج كينان أبرز الخبراء الامريكيين في الشؤون السوفيتية ، « أن الغرب ينبغي ألا يتوقع مجرد استمرار المصالح القومية السوفيتية على ما هي عليه فحسب ، وانما أن تتعزز على نحو قوى وأكد . ولقد جاءت ادارة ريجان الى الحكم مثقلة بأفكار ثلاثين عاما مضت ابان الحرب الباردة الاولى ، وطرحت نفسها أمام العالم على أنها مؤهلة لاستعادة الهيبة الامريكية القديمة ، كما كانت في أواخر الاربعينات والخمسينات ، عندما كان سحر القوة الجديدة - المنتصرة في الحرب العالمية الثانية لا يزال يأسر العالم .

ولقد كان الشرق الأوسط مجالا فسيحا لممارسة المفهوم الامريكى القديم ، الجديد في ظل اختراق للنظام العربى ، وبدت سياسات الخمسينات تعود من جديد وقد ارتدت ثوبا جديدا ، فبدلا من التعبير القديم عن سياسة الاحلاف ، صارت هناك صياغة جديدة تتمثل في سياسة الاجماع الاستراتيجى تركز الى تحالف استراتيجى مع اسرائيل في اطار اتفاقيات لم يسبق لادارة امريكية أن أبرمتها ، بل اعطاء الضوء الاخضر لها كى تقوم بعمليات عسكرية جديدة لترتيب الاوضاع في صالحها ، كما حدث في غزو لبنان عام ١٩٨٢ ، بل تعدى الامر هذا الى أن ورطت الولايات المتحدة نفسها عسكريا دون ادراك أن هناك اختلافا كبيرا بين التدخل فى عام ١٩٥٨ لمساندة شمعون والتدخل فيما بعد ذلك بما يقرب من ثلاثين عاما .

غير أن ادارة ريجان لم تتعلم شيئا من نكساتها في الشرق الأوسط وسقوط مبادرة ريجان لعام ١٩٨٢ ، واندفعت في ظل مفهوم التنافس المحموم مع الاتحاد السوفيتى في العالم الى تكريس الاوضاع في المنطقة لصالحها لتحقيق انفرادها بالقوة وسيطرتها على مسارات الاحداث .

وقد اعتمدت السياسة الامريكية بصفة خاصة على العلاقات العسكرية الخاصة التى تربطها باسرائيل على وجه التحديد في تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة ، بالاضافة الى وجودها العسكرى عن طريق الاسطول السادس الامريكى ، والقواعد العسكرية الامريكية فى البحر المتوسط وخاصة فى اليونان وايطاليا وصقلية والجزر القريبة من الشواطىء العربية .

وقد قامت هذه الاستراتيجية على الاطاحة بالقيادة الليبية عن طريق عمل عسكرى مباشر ، والتهديد باستخدام القوة ضد سوريا ، واستعراض القوة العسكرية فى البحر المتوسط ، وتأكيد التفوق العسكرى الاسرائيلى سواء عن طريق تدعيم القدرة العسكرية الاسرائيلية أو حرمان الدول العربية من الوسائل اللازمة لتدعيم قدراتها الدفاعية ، مع الاحتفاظ بمستوى من الود من العلاقات العسكرية مع الدول العربية المحافظة حتى لاتندفع الى التعاون مع الاتحاد السوفيتى .

٢ - الارهاب على رأس القائمة

استمرت السياسة الامريكية في عام ١٩٨٦ في اصرارها على استبعاد الاتحاد السوفيتي من الاسهام في أية عملية للتسوية في الشرق الاوسط مع رفض المبادرات السياسية المحلية .

فقد رأينا كيف لعبت واشنطن دورا كبيرا - بانحيازها التام لاسرائيل - في افساد العمليات التمهيدية لبلورة موقف اردنى فلسطينى موحد في اطار اتفاق فبراير ١٩٨٥ الاردنى الفلسطينى ، وباصرارها على اعتبار الفلسطينيين مجرد اداة تتلاعب بها إسرائيل وسوريا والاردن ، وعلى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من أية مفاوضات للتسوية .

واستمرت واشنطن كذلك في التلويح بشرط اعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي واسرائيل ، وتشجيع هجرة اليهود السوفييت لاسرائيل كمدخل يساعد على قبول اسرائيل لفكرة اشتراك الاتحاد السوفيتي في الجهود الدولية للتسوية . وفي الوقت ذاته تحفظت على نتائج اجتماع الاسكندرية بين الرئيس المصرى حسنى مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلى شمعون بيريز وبصفة خاصة ما يتعلق بعقد مؤتمر دولى للسلام يشارك فيه الاتحاد السوفيتي .

ولم تكن زيارات المسؤولين الامريكيين للمنطقة التى كان أبرزها زيارات ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الامريكى لشئون الشرق الاوسط ، وجورج شولتز وزير الخارجية ، وجورج بوش نائب الرئيس تخرج عن اطار تأكيد هذا الموقف الامريكى مع تجديد التزام واشنطن تجاه الدول العربية المعتدلة لاسيما مصر باعتبارها دعامة للاستقرار في الشرق الاوسط ، ومن ثم كان هدف بعض هذه الزيارات التباحث مع المسؤولين المصريين حول الصعوبات التى يواجهها الاقتصاد المصرى والمساعدات والديون الامريكية لمصر .

من ناحية أخرى ، واصلت واشنطن سياستها الدعائية المعادية فيما يتعلق بالموقف السوفيتي في أفغانستان ، التى وصلت الى ذروتها بوصف انسحاب ستة أفواج سوفيتية من هناك بأنه ليس الا تناوبا دوريا للقوات السوفيتية ولا يعبر عن التزام حقيقى من جانب موسكو بالانسحاب من أفغانستان ، ودعت الى ممارسة

ضغط عالمى لاجبار موسكو على تحديد جدول زمنى للانسحاب ، غير أن ذروة الاتجاه السياسى الامريكى في الشرق الاوسط كانت هى ما أعلنته الولايات المتحدة عن شن حرب شاملة ضد ما أسمته بالارهاب الدولى . فمئذ أواخر عام ١٩٨٥ وحوادثه المثيرة منذ ضرب منشآت منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، واختطاف السفينة الايطالية اكيلي لورو ، واعتراض طائرات امريكية لطائرة مصرية واقتيادها الى صقلية ، تصاعد التحرك السياسى والعسكرى الامريكى في المنطقة ضد الدول التى اعتبرتھا واشنطن متورطة في أعمال ارهابية وعلى وجه التحديد : ليبيا وسوريا وايران . وقامت واشنطن بالتركيز على ليبيا في اطار استراتيجية دعائية مكثفة تستهدف خلق مناخ سياسى يصبح العالم فيه مستعدا لتأييد اجراء عسكرى امريكى ضد ليبيا ، مع ممارسة ضغوط على الحلفاء الغربيين لتأييد الاجراءات الامريكية على نحو ما تجلى في بيان مؤتمر طوكيو الذى اعتبرته ليبيا أنه يصل إلى حد اعلان الحرب ضدها .

وقد قامت الولايات المتحدة باعتداء عسكرى على ليبيا مرتين ، وهددت بضرب سوريا وليبيا اذا ثبت تورطهما في الاعمال الارهابية . وأفلحت الولايات المتحدة في أن تربط لبعض الوقت بين مفهوم الارهاب والعرب والشرق الاوسط والاسلام ، وجاءت بعض أحداث العنف في أوروبا لاسيما في باريس لتؤكد هذا المعنى . وبالتالي فان الولايات المتحدة في هذه المرحلة شنت حملة تلاعب دعائى شاملة لم تستهدف ليبيا فحسب بل استهدفت الشرق الاوسط بصفة عامة للزام أية قوى معارضة موقف الدفاع عن تهمة باتت مقبولة عالميا .

وفي واقع الامر ، يأتى التحرك الامريكى في هذا الاطار ليلقى الضوء على استخدام العنف السياسى كأداة من أدوات الصراع الدولى الى جانب الادوات الاخرى كالدبلوماسية والحروب ووسائل الضغط الاقتصادى والدعاية .

ونقطة البداية هنا هى أن المفهوم الامريكى للارهاب الذى ينصب على حركات التحرير الوطنى المعادية للاستعمار والقوى المطالبة بالحقوق الديمقراطية في عديد من بلدان العالم ، منطلق من حقيقة الصراع الدولى مع الاتحاد السوفيتي ، حيث يعتبر القوة الاولى المحركة لعمليات الارهاب الدولى على المستوى الايديولوجى ، وبالتالي فان حرب الارهاب هى في أحد

جوانبها الأكثر أهمية تعبير عن طبيعة العلاقة بين القوتين العظميين في إطار الحرب الباردة الجديدة . والهدف بالطبع التأثير على السلوك السياسى لدول المنطقة في إطار التزام ادارة ريجان بالسياسة القائمة على اعطاء أولوية أولى لقضية المواجهة مع النفوذ السوفيتى في العالم ، ولعل هذا بالتحديد مايكشف عن أن النظرة الامريكية الى الشرق الاوسط أصبحت أكثر من ذى قبل مرتبطة بالتنافس مع الاتحاد السوفيتى ، رغم كل تصريحات المسؤولين الامريكيين عن ضرورة تسوية نزاع الشرق الأوسط بين الفرقاء المعنيين في المنطقة وبصورة مباشرة .

وفي هذا الاطار يمكن فهم تصعيد العداء الامريكى لدولة مثل ليبيا حتى بلغ مرتبة العمل العسكرى المباشر في أول سابقة من نوعها في المنطقة العربية ، الامر الذى كان يحمل رسالة واضحة بان الولايات المتحدة تريد ارساء سلامها الخاص في المنطقة ، وهى رسالة موجهة بالدرجة الاولى الى الاتحاد السوفيتى تتضمن عدة دلالات منها أن واشنطن لن تسمح لاية علاقة تحالف بين الاتحاد السوفيتى ودولة من دول البحر المتوسط أن تهدد المصالح الامريكية في منطقة الجناح الجنوبى لحلف الاطلنطى ، ومنها أن الولايات المتحدة ليست على استعداد لتغيير الاوضاع في المنطقة على نحو يسمح ب بروز اتجاهات راديكالية لانها لم تكتف بالدور الاسرائيلى في هذا السياق ، وانما تدخلت بصورة مباشرة .

وإذا ما تركنا جانبا كل ما يمكن أن يقال عن تحليل الارهاب السياسى من حيث أهدافه وميادينه وحاولنا تحليل الفعل الامريكى من منظور الصراع الدولى ، فانه يمكن أن نورد بعض الملاحظات :

أ - أن العنف السياسى تحول إلى ظاهرة عامة تتعدى حركات المقاومة المسلحة وما تقوم به جماعات محترفة نذرت نفسها لأعمال العنف المنظم مثل الالوية الحمراء وبادرماينهوف والعمل المباشر والجهاد . . الخ . فقد نما العنف بشكل سرطانى . ولم يعد له وسائل أو أهداف تقليدية ، ولم تقتصر على جماعات ذات اتجاه سياسى بعينه حتى أنه أصبح يدعو للتساؤل : أى قوى خفية تقف وراء تغذية العنف وتصعيده ؟ لأننا أصبحنا أمام عنف يمثل مرحلة جديدة في العلاقات الدولية تشير إلى أن النظام الدولى الراهن يبتدع وسائل جديدة قد تكون

بديلة للحروب . وما فعلته الولايات المتحدة بضربها لليبيا يقدم إجابة قد لا تكون شاملة ، الا أنها تلقى الضوء على طبيعة الظاهرة . فقد قامت الولايات المتحدة وبصورة سافرة بعمل عسكرى محدود للضغط على الخصم مستهدفة من هذا العمل أن يؤدي الى تداعيات لصالحها وفقا لتقدير مؤاده أن هذا العمل يكفى من حيث التأثير بديلا عن حرب تقليدية ، أى أنها قامت بعمل من أعمال العنف الذى تمارسه الدولة الحديثه في صور متعددة ضد الدول الاخرى والجماعات والافراد .

ب - أن العنف السياسى بصورته المعاصرة يعود في أغلب الامر إلى تخطيط من جانب دولة . فالمواجهات العسكرية قد تصاعدت تكلفتها الى أفاق ترهق اقتصاديات كثير من دول العالم ، لاسيما العالم الثالث . وهذا أمر يتضح من مراجعة تكلفة اكبر حربين وقعتا في السبعينات ، هما الحرب بين الهند وباكستان وحرب اكتوبر ١٩٧٣ ، بل أن اسرائيل مازالت تعاني من مغامرتها العسكرية الفاشلة في لبنان . وقد ورطت الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية في حروب في العالم الثالث : فرنسا ثم الولايات المتحدة في الهند الصينية - فرنسا وبريطانيا في حرب السويس - الاتحاد السوفيتى في أفغانستان ، مما دفع الدول الكبرى - لاسيما الولايات المتحدة - الى اسلوب الاقتراب غير المباشر من الازمات الاقليمية بالاستعانة بوكلاء محليين وخاصة بعد التجربة الامريكية في فيتنام ومن ثم ، بات الباب مفتوحا أمام ممارسة الصراع الدولى بصورة أخرى تختلف عن الحروب التقليدية .

ج - أن هناك حالات كثيرة في إطار العلاقات الدولية المعاصرة لاتستطيع الدولة فيها أن تكتفى بالمواجهة السياسية الحادة ولاتستطيع أن تصعد الازمة الى درجة المواجهة العسكرية ، وهنا يكون اللجوء لأعمال العنف وسيلة مأمونة لتوجيه رسالة أو ممارسة ضغط . والعالم السرى لمنظمات العنف السياسى وارتباطاتها الخفية أو المكشوفة ببعض الدول وما تقوم به من عمليات متنوعة في استخدام مستويات العنف بتنوع الاهداف ، حافل بنماذج عديدة تقدم صورة لممارسة العلاقات الدولية من الابواب الخلفية . والسرية هنا يقصد بها التمويه على الاهداف وسهولة

بمعلومات عسكرية عن ايران من جانب ثالث ، واخيرا وليس آخرا ، الدور الاسرائيلي المحورى في هذه السياسة التى استخدمت كافة الوسائل لتثبيت الاوضاع لصالحها في المنطقة حتى لو اقتضى ذلك خرق قواعد خاصة بكيفية عمل النظام الامريكى نفسه داخل الولايات المتحدة .

ومثل هذا الامر يمكن توضيحه بصورة تفصيلية باستعراض اتجاهات السياسة العسكرية الامريكية في ١٩٨٦ .

٣ - السياسة العسكرية الأمريكية عام ١٩٨٥ :

بدأت مظاهر السياسة العسكرية للولايات المتحدة الامريكية خلال عام ١٩٨٦ ، مع اقتراب عام ١٩٨٥ من نهايته وخاصة منذ حادث السفينة « أكيلي لاورو » بعد قصف اسرائيل لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، والتى ايدتها ودعمتها القيادة السياسية والعسكرية الامريكية ، والتى توحى باشتراك الاسطول السادس الامريكى والوجود العسكرى الامريكى في البحر المتوسط بشكل غير مباشر فيها . الا أن الولايات المتحدة الامريكية قد تدخلت بشكل مباشر على اثر تدخل مصر لانقاذ السفينة ، ومحاولة ارسال المختطفين بطائرة مدنية مصرية الى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، اذ اعترضت مسارها طائرتان من الاسطول السادس الامريكى من طراز ف - ١٤ واجبرتها على الهبوط في القاعدة الامريكية في « سيجونلا » في جزيرة صقلية ، ومحاولة ترحيل المختطفين الى الولايات الامريكية لمحاكمتهم ، الامر الذى أوقفه اعتراض ايطاليا على ذلك .

برز في أوائل نوفمبر عام ١٩٨٥ تصديق الرئيس الامريكى ريجان على مخطط مقترح من وكالة المخابرات المركزية الامريكية للاطاحة بالقيادة الليبية ، يشتمل على برنامج سياسى ودبلوماسى وعسكرى واقتصادى عريض يشتمل على محاولة دفع إحدى الدول العربية المجاورة لليبيا للاصطدام المسلح بها ، الامر الذى رفضته الجزائر كما رفضته مصر ثلاث مرات خلال عام ١٩٨٥ . وبنهاية نوفمبر ١٩٨٥ واثر اختطاف طائرة

التنصل من المسئولية والقاء التبعة على تلك المنظمات التى تتكاثر بسرعة كبيرة وتطلق على نفسها شتى المسميات ولعل حادث تفجير عملاء فرنسيين لسفينة جماعة السلام الاخضر في ميناء اوكلاند بنيوزيلاندا ، يقدم حالة نموذجية لهذا التحليل ، حيث قامت دولة - فرنسا - بممارسة عمل عنيف لاجهاض سياسة محاربة التجارب النووية في جنوب المحيط الهادى ، مع استخدام عمليات التمويه الضرورية التى فشلت في نهاية الامر .

د - أن تعاضم عمليات العنف السياسى واستخدامها لاساليب متطورة واعتمادها على أسلحة باهظة الثمن يثير بالضرورة تساؤلا حول قضايا التمويل والتدريب . فمن أين يأتى المال لشراء السلاح ومكافأة الافراد ؟ واين هو المكان الذى يتم فيه التدريب بعيدا عن سمع الدولة وبصرها ؟ وكيف يتم الحصول على معلومات دقيقة عن شخص ما أو مؤسسة ما في دولة أجنبية لتدبير إحدى عمليات العنف بواسطة أشخاص من مواطنيها أو من خارجها ؟ كلها أسئلة لايمكن الاجابة عنها بالاحالة فقط الى منظمات أو مؤسسات حتى لو كانت متعددة الجنسيات ، فلا يمكن هنا استبعاد دور الدولة .

ومن ثم يمكن القول أن العنف السياسى ، الذى تمثل الضربة الامريكية ضد ليبيا إحدى حالاته ، هو تعبير عن اتجاه الصراع الدولى الى قنوات جديدة بدلا من اللجوء الى الحروب الضخمة المعقدة كثيرة التكاليف ويشهد خطره نظرا لتعدد الصراعات لاسيما في العالم الثالث .

ومن ثم ، فان مافعلته الولايات المتحدة ليس الا الجزء الظاهر من جبل الجليد ، خاصة مع ما أبدته من استعدادات للتدخل عسكريا في الخليج وتهديدها بضرب دول اخرى ، بل وما فعلته قبل ذلك منذ عامين من عملية غزو محدودة مأمونة النتائج لجرينادا إحدى الجزر الكاريبى . غير أن عام ١٩٨٦ لم ينته الا بالكشف عن مفارقة ظاهرة في السلوك الامريكى ازاء الشرق الأوسط وذلك بافتضاح أمر صفقة الاسلحة الامريكية لايران من جانب ، وتمويل المتمردين المناهضين لحكومة نيكاراجوا بأموال الصفقة من جانب ثان ، وامداد المخابرات المركزية الامريكية للعراق

ركاب مصرية متجهة الى اثينا واجبارها على الهبوط في مطار « فالتا » بجزيرة مالطة ، سارعت القيادة العسكرية الامريكية لتقديم مستشارين للقوات المصرية ، كما شرعت في نقل قوة من طراز « دلتا » الى المنطقة ، ولكن القوة المصرية بدأت اقتحامها للطائرة قبل وصول القوة الامريكية .

٤ - المواجهة الامريكية الليبية :

اتخذت السياسة العسكرية الامريكية من بعض حوادث العنف السياسى التى حدثت في نهاية عام ١٩٨٥ واهمها حادث تفجير قنبلة في ملهى ببرلين الغربية كان به بعض الجنود الامريكيين وحادث الهجوم على مكاتب شركة « العال » الاسرائيلية وركابها في مطار فيينا وروما في ليلة عيد الميلاد مبررا للضغط العسكرى على ليبيا تحت زعم أن القيادة الليبية مسئولة عن الحوادث السابقة . وقد شرعت منذ أول السنة باجراء مناورات بحرية بصفة شبه مستمرة أمام الساحل الليبى قريبا من المنطقة التى أعلنت ليبيا أنها ضمن مياهها الاقليمية في خليج سرت ، وقد زاد من أهمية العمل الامريكى أن ليبيا كانت قد بدأت في نهاية شهر ديسمبر في تسلم حوالى خمس كتائب من صواريخ الدفاع الجوى طراز (سام ٥) .

لم تنقطع المناورات الامريكية في مواجهة الساحل الليبى ، وخاصة أمام خليج سرت منذ بداية عام ١٩٨٦ تقريبا بحيث كانت المناورة التالية تبدأ بعد نهاية المناورة السابقة مباشرة أو بعدها بأيام قليلة ، كما كانت احيانا منفردة أو مشتركة مع قوات لحلف شمال الاطلنطى أو مع القوات البحرية المصرية ، واستخدمت فيها من مجموعة حاملة طائرات واحدة الى ثلاث مجموعات حاملات طائرات هى الحاملات « ساراتوجا » ، و « امريكا » ، و « كورال سى » وكان الهدف من هذه المناورات يشتمل على استعراض القوة ، والتهديد باستخدامها ، وجر دول حلف شمال الاطلنطى ومصر معها في الصراع مع ليبيا ، وتشجيع القوى المضادة للحكم في ليبيا ، بالإضافة للقيام بأعمال الاستطلاع المختلفة تمهيدا لتوجيه ضربات الى القوة الليبية .

اشتملت الضربات العسكرية الامريكية ضد ليبيا على اشتباكات محدودة ، وعملية جوية وقد تركزت

الاشتباكات المحدودة يوم ٢٤/٣/١٩٨٦ بعد أن قامت الطائرات الامريكية التى تعمل من فوق حاملات الطائرات باختراق الخط الذى حددته ليبيا عدة مرات حتى ذلك اليوم حيث اطلقت قاعدة الصواريخ « سام - ٥ » الليبية الموجوده قرب مدينة « سرت » عدة صواريخ وقد استخدمت القوات الامريكية وسائل الاعاقة الالكترونية لتضليل الصواريخ ، كما استخدمت المناورة لتفادى الاصابة وردت عليها باطلاق صواريخ « هارم HARM » من بعد ١٠ - ١٢ ميلا على محطات الرادار بواسطة الطائرات « أ - ٧ - ٧ A-7 » ومن الواضح أن الصواريخ أخطأت اهدافها وأن أحد هذه الصواريخ على الاقل لم ينفجر ، وقد تكرر الاشتباك عصر نفس اليوم ، وليس هناك دليل على أن النتيجة قد تغيرت ، الا أن الطائرات الامريكية من طراز « أ - ٦ A-6 » قد هاجمت ٣ ثلاث زوارق بحرية ليبية بصواريخ من طراز « هاربون Harpoon » من ارتفاع منخفض ثم قذفتها بقنابل عنقودية من طراز « روكاى Rockeye » واصابتها اصابات مباشرة . وقد تم ذلك في حراسة طائرات من طراز « ف - ١٤ ، وف - ١٨ » . وبالرغم من التفوق العسكرى الواضح للولايات المتحدة الامريكية ، وعدم ملائمة الصواريخ « سام - ٥ » الليبية للاشتباك مع الطائرات العالية السرعة والقادرة على المناورة الشديدة الا أن الغارة الامريكية لاتعتبر أنها حققت أهدافها العسكرية وخاصة في تدمير رادار الصواريخ « سام - ٥ » كما أنها لم تحقق الهدف السياسى باثبات ان منطقة « خليج سرت » مياها دولية حيث لم تتراجع ليبيا عن ادعاءاتها في حقوقها الاقليمية في خليج سرت » كما أنه لم تحذ دول اخرى حذوها في اختراق هذه المنطقة .

استمرت الولايات المتحدة الامريكية في تنفيذ سياستها ضد ليبيا باستمرار المناورات امام السواحل الليبية ، كما حاولت اعادة دفع مصر لمهاجمة ليبيا بأن تحتل مصر جزءا من الاراضى الليبية ثم تطلب بعد ذلك مساعدة عسكرية امريكية ، وفي الوقت نفسه كانت تعد لعملية استراتيجية جوية محدودة ضد ليبيا ، وعملت على الحصول على تأييد حلفائها في شمال الاطلنطى ، إلا أنها فشلت في ذلك فيما عدا بريطانيا التى سمحت للولايات المتحدة الامريكية باستخدام قاعدتها الجوية Lakenheath في جنوب انجلترا لانطلاق جزء من الطائرات التى قامت بنقلها من القارة الامريكية .

٥ - العملية الجوية « الدورادو »

صدق الرئيس الأمريكى على خطة الهجوم على ليبيا فى ١٣ ابريل ، رغم أن الهدف السياسى العسكرى من العملية لم يعلن الا أنه يمكن تصويره بأنه « القضاء على القيادة الليبية الحالية ممثلة فى قائدها معمر القذافى ، وتدمير العناصر المسلحة الرئيسية التى تدعمه » وأن الهدف الاستراتيجى للعملية « تدمير مراكز القيادة الرئيسية لليبيا وقواعدها الجوية وخاصة ما تستفيد منه القوات السوفيتية ومراكز التدريب » . وقد حددت أهداف العملية بتدمير مركز القيادة الرئيسى فى باب العزيزية بطرابلس ، ومركز القيادة التبادلى فى ميناء بنغازى ، وتدمير القاعدة الجوية فى طرابلس ، وقاعدة بنيينه الجوية ، ومركز تدريب ميناء سيدى بلال . خصصت للعملية حوالى ٦٠ طائرة منها : ٢٨ طائرة تموين وقود بالجو من « طراز KC-135, KC-10 » و ٢٤ طائرة «F-111» قاذفة مقاتلة ، خمس طائرات حرب الكترونية «EF-111» و ٦ طائرات «F-18» و ١٢ طائرة «A-7» ، و ٦ طائرات «A-6» ، ١٤ طائرة «EA-6B» حرب الكترونية و ٢ طائرة قيادة وسيطرة «E-2C» ومجموعة حراسة من طائرات F-14 و F-18 وقد خصصت هذه القوات اساسا من حاملات الطائرات « كورال سى » ، « وامريكا » من الاسطول السادس الأمريكى عدا طائرات «F-111» التى عملت من قاعدتها فى ليكن هيث «Lakenheath» فى بريطانيا والطائرات «EF-111» من السرب ٤٢ من قاعدة « ابرهيفورد » فى بريطانيا أيضا ، وطائرات التموين بالوقود فى الجو التى اعيد تمركزها قبل العملية من الولايات المتحدة واسبانيا الى قاعدتى « مايلدن هول » و « فيرفورد » فى بريطانيا .

من الحاملة « اميركا » و «F-18» من الحاملة « كورال سى » وتحت ستر المقاتلات «F-14» و «F-18» من حاملات الطائرات تهاجم مجموعة الهجوم من الطائرات «F-111» مطار طرابلس ، ومعسكر باب العزيزية وميناء سيدى بلال بينما تهاجم مجموعة طائرات «A-6» من الحاملة « كورال سى » معسكر الجماهيرية فى بنى غازى وقاعدة بنيينه الجوية باستخدام قنابل «CBU-10» زنة ٢٠٠٠ و ٥٠٠ رطل من الطائرات « ف - ١١١ » وقنابل « سنيك أى - ٨٢ » وروك أى - ٢٠ من الطائرات «A-6» ثم العودة من نفس طريق الذهاب على ارتفاع متوسط ومع اعادة التموين بالوقود من الجو . واشتمل تشكيل العملية على مجموعتين للهجوم اشتملت كل منهما على مجموعة اقتحام واسكات ومجموعة حرب الكترونية ، ثم مجموعة حراسة ، ومجموعة تموين بالوقود فى الجو ومجموعة قيادة وسيطرة .

نفذت العملية مساء ١٤ ابريل ، وصباح ١٥ منه حسب التخطيط ، ولم تواجه اعتراضا من طائرات ليبية وأن كانت قوبلت بنشاط كثيف من نيران صواريخ الدفاع الجوى الليبية فى طرابلس وبنغازى بعد بدء هجومها بدقائق ، لم تتمكن سبع طائرات من مجموعة الاقتحام من تنفيذ مهامها ، وأخطأ بعضها اصابة اهدافها ، وسقطت قنابلها فوق اهداف مدنية منها سفارات أجنبية ، كما لم تنفجر بعض القنابل التى اسقطت ، وخسرت مجموعتا الهجوم طائرتى «F-111» على الاقل سقطت أحدهما فى البحر ، واضطرت الاخرى للهبوط فى اسبانيا ، فى حين اصيبت الاهداف الليبية مما أدى الى تدمير بعض مبانى المعسكرات وبعض طائرات الاستطلاع فى مطار طرابلس وطائرات قتال وعمودية فى قاعدة بنيينه الجوية .

رغم أن العملية الجوية تعتبر أول عملية جوية ليلية بعيدة المدى ، ورغم اشتراك عناصر متقدمة جدا من القوات الجوية الامريكية والتسليح المتقدم لها ، ورغم أن القوات الليبية لم تكن على درجة استعداد قتالى كافية ، ورغم اصابة اغلب الاهداف الليبية الا أن العملية تعتبر فشلا سياسيا وعسكريا للولايات المتحدة الامريكية ، اذ أنها لم تحقق الهدف منها بالاطاحة بالقيادة الليبية ، كما لم تضعف القوة العسكرية الليبية ، كما فشل اكثر من ٢٠٪ من طائرات الاقتحام فى تحقيق مهمته وكل مجموعات اسكات الدفاع الجوى . ومن الواضح أن هناك جماعات ليبية محدودة حاولت

اشتملت فكرة العملية على اقتراب ليل على ارتفاع منخفض للطائرات « ف - ١١١ » من قاعدة ليكن هيث تحت ستر طائرات الحرب الالكترونية «EF-111» من قاعدة ابرهيفورد مع تأمينها بالوقود اربع مرات اثناء الاقتراب وتحت ستر مجموعة الحراسة من حاملات الطائرات « كورال سى » و « اميركا » مع تجنب الاقتراب عبر الاجواء الاقليمية للدول والكشف الرادارى بوسائل الكترونية وتحت سترها يجرى اسكات وسائل الدفاع الجوى فى كل من طرابلس وبنغازى بالطائرات «A-7»

الاستفادة من العملية سواء داخل ليبيا أو خارجها
الا أنها أيضا فشلت في تحقيق أهدافها .

٧ - تهديد سوريا :

لم تكتمل العملية الجوية الأمريكية ضد ليبيا في شهر أبريل ، حتى بدأت تصريحات المسؤولين الأمريكيين حول الحوادث التي كانت حجة للهجوم على ليبيا . ومع بداية شهر مايو اتخذت هذه التصريحات اتجاها الى توجيه نفس الاتهام الى سوريا بانها هي التي دربت الذين قاموا بهذه العمليات ، وانها على صلة بحوادث القنابل في مطارى روما وفيينا في اشارة واضحة الى احتمال توجيه ضربات مماثلة الى سوريا ، وفي نفس الوقت تصاعدت تصريحات اسرائيلية بان سوريا تخطط للقيام باعمال هجومية ضد اسرائيل ، وعن تنامي القوة العسكرية السورية على أثر انباء عن تسليم الاتحاد السوفيتى لسوريا بطائرات « ميج - ٢٩ » ، وصواريخ أرض / أرض « س س - ٢٢ » . ورغم أن هذه الانباء توحى بان التسليم سيتم خلال عام ١٩٨٧ ، فقد استمر التوتر الناتج عن هذه الازمة حتى النصف الاول من شهر يونيو . ومن الواضح أن الولايات المتحدة رغبة منها في حشد جهودها ضد ليبيا ، تعتمد على اسرائيل حليفها الاستراتيجي في استعراض القوة العسكرية والتهديد بها ضد سوريا .

٨ - المبيعات العسكرية :

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مبيعات الاسلحة كوسيلة للضغط السياسى والمحافظة على تفوق اسرائيل ازاء الدول العربية . وقد تمثل ذلك في تجميد صفقة الاسلحة التي كانت مقترحة لصالح الاردن ، وحذف صواريخ الدفاع الجوى من طراز « ستنجر » من صفقة الاسلحة المقترحة الى السعودية ، وتأكيذ القيود المتفق عليها على استخدام حرب الكترونية حديثة . ومن الواضح أن الولايات المتحدة سبق أن رفضت بيع مزيد من طائرات « F-15 » الى السعودية مما يعنى تراجعاً في سياستها نحوها إذ أن لدى السعودية عددا من هذه الطائرات ، ومن صواريخ « ستنجر » التي اضطرت السعودية الى سحب طلبها لتسهيل تمرير الصفقة .

اشتملت المبيعات العسكرية الأمريكية الى دول الشرق الاوسط خلال هذا العام (جدول ١) على

بعد تنفيذ العملية الجوية ضد ليبيا اقترح الاتحاد السوفيتى سحب اساطيل الدول العظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) من البحر المتوسط كخطوة نحو جعل المنطقة في حوض هذا البحر منطقة سلام ، إلا أن الولايات المتحدة رفضت الاقتراح بحجة قرب الاتحاد السوفيتى من البحر على عكس الوضع بالنسبة لها مما عكس رغبة الولايات المتحدة في تأكيد سيطرتها خاصة وأن انسحاب الاسطول السادس من البحر المتوسط ليعنى بالضرورة عودته الى الولايات المتحدة ، ويمكن الاستفادة من قواعده في اسبانيا والبرتغال على المحيط الاطلنطى ، كما أن أساطيل دول حلف شمال الاطلنطى المطلة على البحر المتوسط واسطول اسرائيل لاتقابلها اساطيل مماثلة لدول لها علاقة قوية بالاتحاد السوفيتى أو أعضاء في حلف وارسو . ولقد تعرضت احدى التسهيلات العسكرية الأمريكية الموجودة في جزيرة « لامبيدوسا » التابعة لاييطاليا والقريبة من الساحل الليبى لاطلاق صواريخ عليها ألا أنها لم تصب ولم تتكرر المحاولة .

٦ - استمرار التهديد العسكرى لليبيا :

لم يتوقف التهديد العسكرى لليبيا بعد العملية الجوية يوم ١٤ / ٤ وانما استمرت المناورات العسكرية البحرية أمام الساحل الليبى ، وكان أبرزها المناورة البحرية « رياح البحر » التي أجريت في نهاية شهر أغسطس بالاشتراك مع الاسطول المصرى ، والتي أعلنت الولايات المتحدة خلالها أنها تجمعت لديها معلومات عن أن ليبيا تخطط للقيام بسلسلة اعمال ارهابية جديدة مما أوحى بان الولايات المتحدة تخطط لتوجيه ضربة عسكرية اخرى الى ليبيا ، وقد عمدت الولايات المتحدة إلى ذلك كمحاولة لتوريط مصر في الصراع مع ليبيا . كما أعلن في شهر سبتمبر عن اجراء مناورة بحرية لحلف شمال الاطلنطى في البحر المتوسط كمحاولة لدفع دول حلف الاطلنطى الى التورط في الصراع مع ليبيا .

خدمات فنية ، وتدريبية ، وصيانة ، واصلاح ، واجراء
عمرات باضافة صواريخ جو - جو ، وجو سطح ،
وخزانات وقود للطائرات ، وجرات ، وقاطرات ،
وعربات اسعاف ، ومعدات اختبار ، وقطع غيار ، ولم
تشتمل من المعدات الرئيسية إلا على طائرات « أوكس »
للسعودية ، كما أعلن عن أن مصر ستتسلم الدفعة
الثانية من طائرات « أف - ١٦ » التي طلبتها عام
١٩٨٢ (٤٠ طائرة) خلال الفترة من أكتوبر حتى نهاية
عام ١٩٨٦ . بينما اشتملت مبيعاتها لاسرائيل على
معدات اعاقا الكترونية ، وطائرات عمودية فرنسية تباع
عن طريق الولايات المتحدة .

١٠ - المناورات العسكرية :

لم يكن مخططا لعام ١٩٨٦ اجراء حلقة من سلسلة
مناورات « النجم الساطع » « Bright Star » حيث
تجرى مرة كل سنتين ، في حين كان مخططا اجراء
مناورة من سلسلة المناورات البحرية المعروفة باسم
رياح البحر « Sea Wind » وكان قد تردد في أعقاب
حادث اختطاف الطائرة المدنية المصرية أن مصر
ستتوقف عن الاشتراك في مناورات مشتركة مع الولايات
المتحدة ، إلا أن المناورات اجريت في نهاية أغسطس
واشتملت على تدريب لطائرات الاسطول السادس
الامريكي على القتال الجوى ، وعلى مهاجمة القواعد
الجوية المصرية من ساحل البحر المتوسط شمالا حتى
بنى سويف جنوبا .

١١ - أزمات واجهت السياسة العسكرية الامريكية :

رغم أن السياسة العسكرية الامريكية تمتلك كثيرا
من الوسائل لتحقيق أهدافها وتأمين مصالحها في
الشرق الاوسط وانها تعتمد بدرجة كبيرة على كل من
اسرائيل ومصر ، إلا أنها واجهت بعض المصاعب منهما
بشكل خاص .

تركزت الازمات مع اسرائيل حول كشف أعمال
التجسس الاسرائيلية على الولايات المتحدة حيث
اكتشفت الولايات المتحدة ضابطا في البحرية الامريكية
هو « جوناثان بولارد » يقوم بتزويد مسئول في السفارة

٩ - المساعدات الأمنية الأمريكية :

عكست اقتراحات الحكومة الامريكية للمساعدات
الامنية عن عام ١٩٨٧ (جدول رقم ٢) اتجاهات
السياسة العسكرية الامريكية في الشرق الاوسط ، إذ
اشتملت على ١٣ دولة عربية منها ٦ دول مبيعات
عسكرية تتصدرها مصر ، واقلها اليمن الشمالية ، بينما
يشتمل برنامج المعونة العسكرية على ست دول تسعى
الولايات المتحدة الى الاحتفاظ بعلاقاتها العسكرية بها
عن طريق تمويل ادوات وخدمات دفاعية ، وشملت
مساعدات التعليم والتدريب العسكرى جميع الدول
الثلاث عشرة مما يعكس أهمية التدريب العسكرى
كاداة للعلاقات العسكرية للولايات المتحدة . ويشمل
صندوق الدعم الاقتصادى تسع دول عربية ويلاحظ هنا
ربط الدعم الاقتصادى بالمصالح الامنية للولايات
المتحدة وأن حجم الدعم لا يرتبط كثيرا بعدد السكان
أو الموقف الاقتصادى للدولة ، أو حتى علاقة الدولة
بالولايات المتحدة إذ أن مقترحات الدعم للسودان تأتي
في المرتبة الثانية ، رغم أن علاقتها بالولايات المتحدة قد
ضعفت كثيرا بعد سقوط حكم الرئيس السابق نميرى .
ويشير الجدول الى أنه رغم ذلك فان المساعدات الامنية
العسكرية لاسرائيل أكبر من مجموع المساعدات نفسها
للدول العربية سواء في اجمالها أو في المبيعات
العسكرية أو الدعم الاقتصادى . ويمثل البرنامج قدرة
الولايات المتحدة على استخدام لخدمة سياستها
العسكرية ويظهر ذلك في أعلى درجاته في كل من مصر
والسودان والاردن والمغرب وتونس بينما تظهر في أقل
صورها في الجزائر وموريتانيا .

الاسرائيلية بمعلومات الولايات المتحدة وخاصة عن الجيوش العربية ، وقد حاولت اسرائيل التخلص من الحرج بنقل المسئول عنها على وجه السرعة الى اسرائيل ، إلا أن الولايات المتحدة اصررت على اجراء تحقيق معه ، وانتقلت لجنة التحقيق الى اسرائيل . وظهرت الازمة الثانية باكتشاف احدى شركات صناعة الاسلحة اثناء زيارة ضباط اسرائيليين لها أنهم قاموا بالحصول على المخططات الخاصة ببعض الاجهزة البصرية التي تصنعها الشركة وتعتبرها من اسرارها . وتتعلق الازمة الثالثة الرئيسية بانتاج الطائرة « لافي » التي ترى الولايات المتحدة انها شديدة التكلفة وتضع قيودا على التمويل الامريكى لانتاجها ، في حين تصر اسرائيل على الاستمرار في انتاجها ، وتسير خطوات في هذا السبيل بينما تطالب الولايات المتحدة بالتمويل .

واذا كانت الازمة الاولى مع مصر كانت على اثر اعتراض طائرات الاسطول السادس للطائرة المدنية

المصرية فانها لم تؤثر حقيقة على السياسة العسكرية الامريكية ، فان الازمة التي حدثت في شهر يوليو وبعد فشل مفاوضات استمرت لمدة اسبوعين بين مصر والولايات المتحدة حول عبور السفن النووية لقناة السويس أثرت على السياسة العسكرية الامريكية اذ اضطرت حاملة الطائرات الامريكية « انتربرايز » وسفينتان تعملان بالطاقة النووية الى الابعار حول افريقيا بدلا من عبور القناة . وكانت مجموعة الحاملة نفسها قد عبرت القناة بعد الهجوم الامريكى على ليبيا في ابريل وصاحبته حملة دعائية . وتشير بعض التقارير بأن مصر قد طالبت بزيادة في رسوم المرور وأن الولايات المتحدة قد دفعت مقابل عبورها في إبريل حوالى ربع مليون دولار . ويؤثر الالتفاف حول افريقيا على القدرة على المناورة بمجموعات حاملات الطائرات النووية بزيادة الزمن اللازم للمناورة بفترة تقدر بحوالى ١٥ الى ٢٠ يوما .

جدول (١) - صفقات الأسلحة الأمريكية للشرق الأوسط حتى نهاية ١٩٨٦

الدولة	نوع الصفقة	مشمئلاتها	الكمية	القيمة مليون دولار	تاريخ العرض على الكونجرس	التصرف
الأردن	دفاع جوى عربات مدرع	طائرة قتال «ف - ١٦»، ف ٢٠ صاروخ جو/ جو «سايدويندر» مركز قيادة فصيلة صواريخ أرض/ جو «هوك» محسن رادارات وحدة إطلاق صواريخ أرض جو «هوك» محسن صاروخ «هوك» مركبة دعم صاروخ «ستينجر أرض/ جو» حاملة جنود «برادلي م - ٢» نظام «AN/TSQ-13 Missile Minder»	غير معروف ٣٠٠ ١٤ غير معروف ١٢ ٢٢٤١ ٢٢٤ ٧٢ ٣٢ ٢	١٨٨٠	أكتوبر ٨٥	أجلت إلى مارس ١٩٨٦ ثم جمدت في فبراير ١٩٨٦
الإمارات المتحدة أبو ظبي	اتصالات مركبات	أنظمة لاسلكية «ANTRC/170» وقطع غيار مركبات متعددة الأغراض «M-998»	٨ ٣	٤ غير معروف	سبتمبر ٨٦	تعاقد في أكتوبر ١٩٨٦
البحرين	متنوعة	دبابات «م ٦٠ - ١ - ٢» قطع غيار ومعدات اتصال وامدادات وذخيرة	٤٥	٩٠	نوفمبر ٨٥	لم يعلن عن الموافقة
تونس	متنوعة	هاوتزرات ١٥٥مم، جرارات ٥ طن ٥ طن، قطع غيار، ذخيرة، جرارات	٣ / ٧٥ / ٧٥	٦٠	يوليو ٨٦	
الجزائر	مركبات	عربات جيب، جرارات	غير معروف	٥		تعاقد في سبتمبر ٨٦
السعودية	دعم دعم صواريخ	خدمات فنية لطائرات «ف - ١٥» أفراد تشغيل وصيانة وتدريب طائرات «اف ١٦» صواريخ «سايدويندر» جو/ جو AIM-9L صواريخ سايدويندر «AIM-9p4»	٥٥٩ ٩٩٥ ٦٧١	٥٠٠ ٢٧ ٣٥٤	ديسمبر ١٩٨٥	لم يعلن عن الموافقة تقرير في مارس ١٩٨٦ خفضت في مايو ١٩٨٦ وحدات إطلاق ستنجر واعاده ملئها - ولم يعلن عن اتمام الصفقة وخفض ثمنها إلى ٢٦٥ مليون دولار ذكر التعاقد في يوليو ١٩٨٦ سلمت في يوليو ٨٦ طائرة من خمسة فبراير ١٩٨٦ ابريل ١٩٨٦
	دعم طائرات صيانة اجزاء طائرات مركبات	وحدات إطلاق «ستنجر» واعادة ملء صواريخ جو سطح «هاربون» خدمات وتدريب وتكنولوجيا صواريخ هوك أواكس «E-3A AWACS» صيانة «AFE-3A» «KE-3A» طائرات مساحة خزان وقود إضافي للطائرات جرارات - قاطرات - إسعاف قطع غيار - دعم	٦٠٠ / ٢٠٠ ١٠٠ غير معروف ١ غير معروف ١٠٠ ١٣٨٩ / ٢٢٦٣	٥١٨ غير معروف ٢٠٧ ٣٠,٩	ابريل ٨٦ يوليو ٨٦	
	اتصالات	معدات معالجة المعلومات وصيانة	٣٥	٩,٢		تعاقد سبتمبر ١٩٨٦
السودان	دعم دعم	اجزاء عمرة لطائرات نقل «DHC-5D» اصلاح واعادة تجديد أنظمة رادار	٣ غير معروف	٥,٢ ٥١	غير معروف	أعلن في يناير ١٩٨٦ أعلن في ابريل ١٩٨٦
الكويت	مركبات	جرارات ٥ طن، دعم، معدات اختبار وتشخيص، قطع غيار	٦٨٥	٧٠	يونيو ١٩٨٦	لم يعلن بعد

الدولة	نوع الصفقة	مشمئلاتها	الكمية	القيمة مليون دولار	تاريخ العرض على الكونجرس	التصرف
مصر	صواريخ رادار	صواريخ جو / جو سايدويندر AIM-9L انظمة رادار مزودة باجهزة معارضة ومساندة طراز AN/TPQ-37	٥٦٠	٤٢	مايو ١٩٨٦	
	مدرعات	دبابات م . ٦٠ - ١ - ٢ - ورشاشات ودعم	٢	٢٤	نوفمبر ٨٥	
	طائرات	« ف - ١٦ سى / دى »	٢ من ٤٠	٦٨	ديسمبر ١٩٨٥	الغيت ديسمبر ١٩٨٥
	دعم	صيانة وتشغيل ٥ قواعد جوية	غير معروف	١٢,٩	تعاقد في ديسمبر ١٩٨٦	استلام اكتوبر ١٩٨٧
اسرائيل	اجراءات اليكترونية	معدات اعاقا اليكترونية ، قطع غيار ومعدات اختبار ودعم وتدريب	٢٠	٢٨	يونيو ٨٦	أعلن عن التفكير فيها في ابريل ١٩٨٦ وهي صفقة فرنسية عن طريق الولايات المتحدة
	طائرات	هليكوبتر Douphin « HH-6HA »	١٢ - ٢٠	غير معروف		
	طائرات	هليكوبتر « كوبرا »	٢٥	منحة		مقترح تسليمها مجانا
ايران	متنوعة	صواريخ تاو - قطع غيار صواريخ هوك محسنة	٢٠٠ / ٢٠٠٨	غير معروف		تسليم في فبراير واغسطس واكتوبر ١٩٨٦

جدول (٢) المساعدات الامنية الامريكية المقترحة للدول العربية عن عام ١٩٨٧^(١)

الدولة	مبيعات عسكرية (٢)	برنامج المعونة العسكرية (٤)	تعليم وتدريب عسكرى (٥)	صندوق الدعم الاقتصادى (٦)	المجموع
الأردن	١١٥* (٣)		٢	١٨	١٣٥
تونس	٢٧*	٤٠	١,٨	٢٠	٨٨,٨
الجزائر			٠,١٥		٠,١٥
جيبوتى		٣	٠,١٥	٥	٨,١٥
السودان		٥٠	١,٧٥	٩٠	١٤١,٧٥
الصومال		٣٥	١,٥٥	٣٠	٦٩,٥٥
عمان	٤٠		٠,٢٠٥	١٨,٨	٥٩,٠٠٥
لبنان			٨	٢	٢,٨
مصر	١٣٠٠*		٢,٠	٨١٥	٢١١٧
المغرب	١٠	٦٠	١,٨٥٠	٢٠	٩١,٨٥
موريتانيا			٠,٧٥		٠,٧٥
اليمن الشمالية	٣*	٥	١,٥٥		٩,٥٥
مجموع الدول العربية	١٤٩٥	١٩٣	١٣,٨٨	١٠١٨,٨	٢٧٢٠,٦٨
اسرائيل	١٨٠٠*			١٢٠٠	٣٠٠٠

- ١ - هذه هي الصور المختلفة التى اقترحتها حكومة الولايات المتحدة من المساعدات الامنية للعام المالى ١٩٨٧ وفقا لمجلة ديفنس أند فورن افيرز ويكل فى عددها رقم ١٧٠ عن الفترة من ١٧ - ٢٣ فبراير ١٩٨٦ .
- ٢ - المبالغ المذكورة قروض إما بمعدلات سماح معلمة (*) أو مقايضة وبغض النظر عن الدفع من اسرائيل ومصر.
- ٣ - الأردن ٦٥ مليون دولار فقط بمعدلات سماح.
- ٤ - منحة تمويل لادوات وخدمات دفاعية
- ٥ - منح تعليم وتدريب دولى للتدريب العسكرى الحرفى .
- ٦ - معرفة إقتصادية على هيئة منح أو قروض لدول منتجة للمصالح الامنية الخاصة للولايات المتحدة بها .

رابعاً - الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط سياسيا وعسكريا

١ - مقدمة :

التي توفر دعامة أساسية فكما أنها تقوى النفوذ السوفيتي في أوربا الشرقية فهي تشكل أساسا لسياسة تضمن المصالح القومية السوفيتية . وثالثها الحاجة الى درجة ما من درجات التعاون مع الغرب وقد دعا الى هذا عاملان هما : ضرورة تفادي وقوع كارثة نووية مما يجعل هناك مصلحة في التعايش السلمي الدولي وضرورة التغلب على المشكلات الاقتصادية بالاستفادة من التعامل الاقتصادي والتجاري مع الدول الصناعية المتقدمة .

ولعل هذا العامل الاخير يكون هو المحرك لهجوم السلام السوفيتي على جهات عديدة ابرزها جبهة التسليح النووي ومن بينها الموقف في منطقة الشرق الاوسط . وقد أعلن جورباتشوف أن على بلاده أن تواجه واشنطن في الشرق الأوسط باستراتيجية تتميز بمرونة كبيرة ، وهذا يعنى التخلي عن سياسة المواجهة دون اسقاط المبادئ الأساسية للسلوك السياسي السوفيتي في المنطقة .

والتحليل الشائع في هذا المجال للموقف السوفيتي يقوم على أن جورباتشوف أمام هدف أساسي ومحدد هو : تنفيذ برنامج عمل طموح لتعجيل التطور الاجتماعي الاقتصادي في بلاده على نحو ما حدده في خطاب هام القاه في مدينة فلاديفستك

تتسم السياسة الخارجية السوفيتية بسمات الديناميكية والمبادأة منذ تولى الزعيم السوفيتي جوربا تشوف السلطة في أوائل عام ١٩٨٥ . وربما لم تتعرض الولايات المتحدة والعالم الغربي لسيل جارف من المقترحات حول قضايا التسليح النووي وتنظيم العلاقات بين الشرق والغرب كالتى تعرض لها في العامين الآخرين . ويبدو واضحا أن هناك نزعة عملية للإصلاح ، تسيطر على توجهات القيادة السوفيتية لاتعنى بطبيعة الحال تراجع الباعث الايديولوجي بقدر ماتعنى توجيه أهمية كبيرة للتعاون مع الغرب .

ويقرر بعض المحللين الغربيين أن هناك ثلاثة عوامل تتحكم في السياسة لدى السوفيت لايمكن أن تمحى من ذاكرتهم تتعلق بتكرار الغزوات من الغرب التى كان أبرزها غزوات نابليون وهتلر والغزو الغربى للاتحاد السوفيتي بعد قيام الثورة البلشفية أدت الى استخلاص نتيجة قوامها ان طرق اقتراب للجيش الغربى من قلب الاراضى الروسية ينبغى أن تكون منيعة ولاتسمح بنجاح أى اعتداء ، وأن طوقا من الدول الصديقة ينبغى أن يحيط بالبلاد لضمان حماية خطوطها الامامية ، ويعنى هذا انشاء منطقة تكون فيها السيادة العليا للاتحاد السوفيتي لتأمين أراضيه . وثانيها الايديولوجية الشيوعية

في يوليو ١٩٨٦ . وترتيباً على هذا ، فإنه يجد نفسه في حاجة الى كبح جماح سباق التسلح مع الولايات المتحدة التي تستهدف « استنزاف قوى الاتحاد السوفيتي اقتصاديا واحباط عملية رفع المستوى المعيشي للشعب السوفيتي » .

يرتبط بهذا ، أنه أصبح هناك حرص سوفيتي على ألا تؤثر أية قضايا إقليمية على هذا الهدف ، ويشير بعض الخبراء الى أن الشرق الأوسط كمثال بارز ، على هذا لم يرد ذكره في خطاب جورباتشوف الذي ألقاه أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب ، وإن كانت القيادة السوفيتية قد حرصت على أن تؤكد على أهمية قضية المؤتمر الدولي في مناسبات متعددة مع التأكيد على ضرورة تحقيق تسوية عادلة باشتراك جميع الاطراف المعنية لاسيما سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية . وقد جاءت السياسة السوفيتية المتعلقة بتهدة الصراعات الإقليمية امتدادا للسياسة السابقة .

وبهذا ، فإن الاهتمام السوفيتي بالمنطقة ظل في اطار مستوى تدعيم العلاقات بالاصدقاء والاستمرار في طرح المقترحات السلمية مع ابراز عدة اشارات على التهدة منها ما يتعلق بالموقف في أفغانستان أو ما يتعلق باجراء اتصالات مع اسرائيل .

٢ - اتجاهات للتهدة :

أ - استمرت سياسة الاتحاد السوفيتي في الدعم النشط للدول الصديقة في المنطقة مثل العراق وسوريا وليبيا واليمن الديمقراطية لتقوية قدراتهم الدفاعية . وكذلك في الدول المتحالفة معها مثل أفغانستان واثيوبيا . وإن واجه السوفييت بعض الصعوبات نتيجة استمرار الخلافات بين سوريا وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة في ياسر عرفات ، وهى الخلافات التى تصاعدت بنشوب حرب شاملة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين حول بيروت وفي جنوب لبنان ، وكذلك في اليمن الديمقراطية بسبب أحداث الصراع على السلطة في يناير ٨٦ . وقد وقفت موسكو مؤيدة لعلى ناصر محمد في بداية الامر ثم انحازت للقيادة الجديدة لتأييد مصالحها الاستراتيجية في عدن التى زارها بالفعل في سبتمبر الماضى ادميرال الاسطول السوفيتي حيث أجرى مباحثات لترتيب أوضاع عسكرية .

أما بالنسبة لما حدث في ليبيا اثر الهجوم العسكرى الأمريكى ضدها ، فقد حرصت موسكو على أن تدينه بصورة جادة باعتبار أنه يمثل انتهاكا حازما لميثاق هيئة الامم المتحدة والاحكام المرعية للقانون الدولى . وصرح ادوارد شيفرد نادره وزير خارجية الاتحاد السوفيتي بأن سياسة الارهاب الرسمى هذه يمكن أن تقود الى عواقب وخيمة تتجاوز بعيدا حدود منطقة البحر الابيض المتوسط .

وفي الوقت ذاته واصلت موسكو تعزيز مكاسبها في منطقة الخليج ، حيث لم تصبح الكويت الدولة الوحيدة في مجلس التعاون الخليجي التى تقيم معها علاقات دبلوماسية وذلك بعد انضمام سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة اليها . ومع استمرار تدعيم التعاون الاقتصادي السوفيتي - الكويتي حيث دارت مباحثات حول اقامة مشروعات مشتركة وتفكير الكويت في استثمار اموالها في الكتلة الشرقية ، تبدو هناك احتمالات لقيام بعض الدول الخليجية بشراء السلاح من موسكو في اطار سياسة تنويع مصادر السلاح . ورغم أن الاتحاد السوفيتي لم ينجح حتى الان في إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية الا أن نوعا من الدبلوماسية الرياضية بدأت تمارسه الدولتان .

وفي نفس الوقت شهد عام ١٩٨٦ عدة اتصالات مصرية سوفيتية تمثلت في تبادل الزيارات بين مسئولين على مستوى عال من الدولتين مع اجراء مباحثات اقتصادية لتوقيع اتفاقات تعاون جديدة وتسوية قضية الديون العسكرية .

ب - في اطار طرح الاتحاد السوفيتي لعدة مبادرات سلمية ، أكد على أهمية عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط يبدأ مجلس الامن الدولى الاعداد له . وكان الاتحاد السوفيتي قد دعا الى اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية ، ومنطقة سلام في الشرق الاوسط والمحيط الهندي . ففي رسالة بعث بها وزير الخارجية السوفيتي الى السكرتير العام للأمم المتحدة ، دعا الى تحويل البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلام مستقرة وتعاون ، مع اتخاذ تدابير يتفق عليها تتعلق بتقليص القوات المسلحة وسحب السفن الحاملة للسلاح النووى من البحر الابيض . وقد جاءت هذه الرسالة تعزيزا لاقتراح سوفيتي سابق بسحب الاسطولين الأمريكى والسوفيتي من البحر الابيض المتوسط . يرتبط بهذا توقيع الاتحاد السوفيتي على اتفاقية تقضى بانشاء

منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب المحيط الهادى . وهذا الامر يعكس بالطبع اهتمام الاتحاد السوفيتى بإنشاء منطقة عازلة - لاسيما في البحر المتوسط - حوله ، حتى يبعد عن حدوده احتمال نشر صواريخ متوسطة المدى يمكنها توجيه ضربة نووية الى قلب اراضية في زمن قصير جدا لايسمح له بتوجيه ضربة انتقامية مضادة ، بل أن جورباتشوف اقترح عقد مؤتمر للمحيط الهادى على غرار مؤتمر هلسنكى بمشاركة كافة البلدان المتاخمة للمحيط ، على أن تكون هيروشيما هي « هلسنكى آسيا والمحيط الهادى » . وفي هذا السياق أعلن أن حل المشكلة الافغانية سياسيا أصبح قريبا ، الامر الذى سيمكن لموسكو من سحب قواتها من افغانستان ، وقد أكد جوربا تشوف في أكثر من مناسبة ابرزها استقبله في موسكو للرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران أن هدف الدبلوماسية العصرية ينبغي أن يكون الانفراج وان الانفراج المتين والناضج مكسب للجميع .

ومن ثم يأتى تكرار الاقتراح السوفيتى بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط لحل الازمة طبيعيا في سياق هذا الهجوم السلامى لموسكو على مستوى العالم ، وإشارة إلى أن الاتحاد السوفيتى لم يقصر جهوده على ناحية سلبية هي مقاومة أية مشروعات للتسوية تتجاهل جوهر أزمة الشرق الأوسط ، وإنما هو يقترح البديل في اطار مناخ من التهدة والرغبة في التوافق .

جـ - وقد خطا الاتحاد السوفيتى خطوة أبعد في هذا الاطار . ففي أفغانستان أكد جورباتشوف أنه بعد تقييم الاوضاع هناك من شتى النواحي ، وبعد اجراء مشاورات مع الحكومة الافغانية ، فقد اتخذت القيادة السوفيتية قرارا أعلن رسميا في يوليو ١٩٨٦ باعادة ستة أفواج من قواتها في أفغانستان قبل نهاية ١٩٨٦ - وهو ماحدث بالفعل - وهذه الأفواج هي فوج للدبابات ، وفوجان للمشاة ، وثلاثة أفواج من المدفعية المضادة للطائرات مع معداتها واسلحتها وذلك الى مناطق تمركزها في الاتحاد السوفيتى .

وأكد جوربا تشوف كذلك دعم مهمة الوسيط الدولى ديجو كوردوفيز في المباحثات التى تجرى للتوصل الى تسوية سياسية بشرط أن تؤيد باكستان والولايات المتحدة مثل هذه التسوية ، وقال أن موسكو لاتفكر في اية مشروعات توسعية في أفغانستان أو اقامة قاعدة لها

فيها ، وترى بقاء افغانستان كدولة غير منحازة .

د - من ناحية أخرى برز في أحداث عام ١٩٨٦ تطور قد لا يكون جديدا بالنسبة للسياسة السوفيتية في الشرق الاوسط خاصا باجراء اتصالات مع اسرائيل . ففي أوائل ١٩٨٦ التقى سفيرا اسرائيل والاتحاد السوفيتى في فرنسا . وفي أغسطس التقى وفدان اسرائيلى وسوفيتى في هلسنكى لمناقشة قضايا معلقة بين البلدين غير ذات طبيعة سياسية تتعلق بعقارات ووسائل قنصلية ، وفي سبتمبر ابان الاحتفال بالعيد الاربعيني لإنشاء الامم المتحدة عقد اجتماع في نيويورك بين وزير الخارجية السوفيتى ادوارد شيفرد نادره وشمعون بيريز رئيس وزراء اسرائيل بحث خلاله الجانبان مسائل تتعلق بالعلاقات الثنائية وبقضية الشرق الأوسط . وتثير هذه الاتصالات مسألتين :

الاولى : تتعلق بهجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل ، وهى مسألة يعتبرها الاتحاد السوفيتى ترتبط بقوانينه الداخلية ، وليس بمطالب تمليها دولة أخرى . قال مسئولون سوفيتى أن ما تحاوله اسرائيل في هذا الصدد هو نوع من التدخل في الشؤون الداخلية لدولة اخرى في محاولة لتجاوز مايمليه العرف وسيادة كل دولة في مراعاة قوانينها . بينما يرى بعض المحللين أن السوفييت يدركون أن موقفهم المتشدد إزاء هجرة اليهود السوفيت - الى جانب غياب العلاقة الدبلوماسية بينهم وبين اسرائيل - يضر بقدرتهم تجاه جهود تسوية ازمة الشرق الاوسط .

الثانية : تتعلق باعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتى واسرائيل ، وهنا يشترط الاتحاد السوفيتى لاتمام هذا أن تكف اسرائيل عن سياساتها العدوانية ضد جيرانها العرب وذلك بدلا من اشتراط انسحابها من كل الاراضى التى احتلتها في حرب ١٩٦٧ كما كان يحدث من قبل .

وبرغم أن موسكو تحاول الان أن تقلل من رفض اللوبى اليهودى في الولايات المتحدة لاي وفاق بين واشنطن وبينها ، وبرغم أن السوفييت سمحوا بخروج بعض اليهود السوفييت ، فانهم يدركون أن اسرائيل غير جادة في بحث مسألة انسحابها من الاراضى العربية المحتلة ، بما يعرقل كل عملية اعادة العلاقات بين الجانبين بصورة رسمية على مستوى السفارة . وربما لو أسفرت الاتصالات عن تبادل التمثيل القنصلى ، فان

اسرائيل ستضغط للسماح بهجرة اعداد كبيرة من اليهود السوفييت الى اسرائيل . مهما يكن من أمر ، فإن الاحتمالات مفتوحة في هذه المسألة التي يعي الاتحاد السوفيتي أنه ينبغي أن يتصرف حيالها بحذر لضمان عدم اهتزاز علاقاته مع أصدقائه العرب .

هـ - على صعيد السياسة العسكرية ، كانت هناك أيضا استمرارية لعلاقات السوفييت مع دول الاسبقية الاولى ، مع دعم أصدقائه لمواجهة التحديات استنادا الى قدرة دفاعية مناسبة . ولم يرقم الاتحاد السوفيتي خلال هذه السنة باعمال عسكرية مباشرة بقواته الا في افغانستان حيث قامت القوات الافغانية بمعاونة سوفيتية بشن عدة هجمات ضد مناطق تجمع الثوار الافغان .

٣ - المصاعب التي واجهتها السياسة العسكرية السوفيتية :

واجه الاتحاد السوفيتي عدة مصاعب في علاقاته العسكرية مع دول الشرق الاوسط نظرا لطبيعة الصراعات التي تسود المنطقة ، وتشابك المصالح وتناقضها بين الدول التي تحتفظ بعلاقات طيبة معه ، وكذا المشاكل الداخلية في النظم الصديقة له ، بالإضافة الى حساسية المنطقة بالنسبة له . وتعتبر الحرب العراقية الايرانية احدى هذه المشاكل الرئيسية حيث يجد الاتحاد السوفيتي ان كلا من سوريا وليبيا الدولتين الرئيسيتين اللتين تربطهما به علاقات عسكرية قوية تؤيدان إيران وتساعدانها احيانا بأسلحة سوفيتية ضد العراق التي تربطها أيضا علاقات عسكرية قوية بالاتحاد السوفيتي ، في حين أن إيران تتخذ موقفا متشددا ازاء الاتحاد السوفيتي ولكنها تمثل بالنسبة له موقفا حساسا ، والسياسة العسكرية السوفيتية لا ترضى بخسارة العراق عموما ، ودون أن تكسب إيران على الاقل ، خاصة وأن العراق هي الدولة الرئيسية التي تربطها علاقات عسكرية قوية بالاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج .

كانت المشكلة الثانية هي الخلاف بين سوريا وهي أقوى علاقات عسكرية مع الاتحاد السوفيتي في المنطقة ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تربطها أيضا علاقات قوية به . وبذا أصبح السلاح السوفيتي يستخدم في

الصراع بين القوتين وان كانت منظمة أمل في لبنان تقوم بذلك الدور بسلاح من سوريا وقد برز ذلك خلال العام اثناء ماسمى بحرب المخيمات في لبنان .

واجه الاتحاد السوفيتي في اول عام ١٩٨٦ مشكلة أخرى مع أصدقائه في اليمن الديمقراطية الشعبية حينما نشب صراع مسلح بين جناحين في الحزب الحاكم الذي تربطه علاقات قوية عسكرية مع الاتحاد السوفيتي ومرة أخرى واجه السلاح السوفيتي الصنع سلاحا سوفيتي الصنع بايدي جماعتين صديقتين للاتحاد السوفيتي .

وعلى مدار عام ١٩٨٦ واجهت السياسة العسكرية السوفيتية مأزقا ناتجا عن التهديدات العسكرية الامريكية ثم الاعتداءات العسكرية الامريكية على ليبيا ذات العلاقات العسكرية القوية مع الاتحاد السوفيتي ، إذ وضع الموقف السياسة السوفيتية أمام خيارين : الاول أن يتدخل الاتحاد السوفيتي مباشرة لحماية ليبيا بما يعرضه والعالم من بعده لمواجهة بين القوى الاعظم . والثاني أن يكتفى بالدعم العسكري لليبيا بالاسلحة والفنيين وبشكل غير مباشر مما يضعف موقفه أمام الدول الاخرى التي تربطها به علاقات عسكرية قوية وتحليل السياسة العسكرية السوفيتية في الشرق الاوسط نستطيع أن نستنتج المبادئ التي قامت عليها الاستراتيجية العسكرية السوفيتية خلال عام ١٩٨٦ .

٤ - الاستراتيجية العسكرية السوفيتية :

استندت الاستراتيجية العسكرية السوفيتية على عدة مبادئ مثلت اتجاهات للعمل لتحقيق اهداف السياسة العسكرية السوفيتية عموما وفي الشرق الاوسط بصورة أوضح .

أ - تدعيم القدرة الدفاعية للقوى الصديقة دون التورط في صراعاتهم :

وقد برز هذا الاتجاه في تدعيم القدرة الدفاعية لكل من العراق وسوريا وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية رغم الصراعات بينهم . فنجد أن الاتحاد السوفيتي يدعم سوريا بدبابات وسفن وطائرات وصواريخ أرض أرض وغواصات وسفن سطح مختلفة من أحدث الاسلحة السوفيتية ، ودعم القدرات العسكرية العراقية

بمقاتلات وصواريخ ومركبات ودبابات ومدفعية ومقاتلات قاذفة وصواريخ دفاع جوى حديثه ، كما زود ليبيا بوحدة اطلاق صواريخ دفاع جوى « سام - ٥ » ، وهكذا نجد أن الاتحاد السوفيتى لم ينحز الى أحد اطراف الصراع الاقليمى بين اصدقائه ولم يتورط فى الصراع بينهم . وتشير بعض المعلومات الى أن الاتحاد السوفيتى يحتفظ بقواته فى أفغانستان كاحتياطى للقوات الافغانية دون التورط فى قتال الثوار ، إلا أنه يصعب التأكد من هذه البيانات خاصة وأن أغلب مصادر المعلومات المتيسرة أما غربية أو عربية متعاطفة مع الثوار .

ب - ايجاد علاقات مع الدول ذات الصلة بالمعسكر الغربى وغير الصديقة :

انتهاز الاتحاد السوفيتى كل فرصة ممكنة لاجاد علاقات افضل مع الدول التى ترتبط بعلاقات عسكرية مع المعسكر الغربى ، وكان أبرز هذه المحاولات بيع الاتحاد السوفيتى لصواريخ دفاع جوى من طراز « سام - ١٣ » الى الاردن بعد أن جمدت الولايات المتحدة الصفقة التى كانت مقترحة للاردن ، كما يبدو أن الاتحاد السوفيتى ابدى استعداداه لمعاونة السودان عسكريا اثناء زيارة رئيس الوزراء السودانى لموسكو . وبالإضافة الى ذلك فإن الاتحاد السوفيتى سعى الى إيجاد حلول لمشاكله مع كل من مصر وايران عن طريق ادارة مباحثات مدنية مع مصر ، واستقبال مسئولين رسميين من ايران . وبالرغم من الطابع المدنى للمباحثات الا أنها بلاشك تسعى إلى إتخاذ البلدين موقفا معتدلا إزاء الاتحاد السوفيتى قد لايسمح بمهاجمة الاتحاد السوفيتى عن طريقهما ، واخيرا فقد زار مسئولون عسكريون سوفيت الكويت للحفاظ على العلاقات العسكرية الطيبة معها رغم علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية .

ج - تجنب الصراعات المسلحة والمواجهات العسكرية :

تمثل هذا المبدأ فى موازنة القوة العسكرية للدول ذات العلاقات العسكرية الايجابية بالاتحاد السوفيتى مع

التهديدات التى تواجهها بحيث لا تغريها بحل الصراع عسكريا . وينعكس ذلك بصورة واضحة فى نوعيات الاسلحة التى سلمها الاتحاد السوفيتى أو ينتظر أن يسلمها لاصدقائه فى المنطقة اذ يسلمح اليمن الديمقراطية مثلا بدبابات ت - ٦٢ وبعدد محدود بينما يعطى دبابات ت - ٥٥ لاثيوبيا وتختلف الدبابات والطائرات المسلمة لكل من العراق وسوريا عن تلك المسلمة لاثيوبيا . وهكذا يسعى الاتحاد السوفيتى الى تقوية القدرة الدفاعية للدول التى ترتبط به عسكريا دون تشجيعها على الدخول فى صراعات مسلحة . ولاشك أنه يؤثر فى ذلك أيضا عن طريق الامداد بقطع الغيار والذخيرة وغيرها الامر الذى يظهر فى اتجاه بعض اصدقائه الى الحصول على معدات عسكرية من دول أخرى . الا أن المظهر الاساسى لتجنب الصراعات المسلحة كان الموقف السوفيتى من الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية وليبيا اذ ابتعدت السفن السوفيتية عن السواحل الليبية واكتفت بتتبع الاسطول السادس الامريكى ، ولم تتدخل بشكل مباشر لمساعدة ليبيا ، كما أنعكس هذا المبدأ فى دعوة السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى الى سحب اساطيل القوتين الاعظم من البحر المتوسط مما يؤكد المبدأ السوفيتى فى تجنب الصراع .

د - عدم اقامة تحالفات عسكرية جديدة :

لم يسع الاتحاد السوفيتى الى إقامة علاقات عسكرية جديدة عموما ، وفى الشرق الاوسط بصفة خاصة ، ولم يكن ذلك ناتجا عن عدم توافر الظروف المناسبة بل عن اقتناع سوفيتى بان اقامة تحالفات جديدة تؤدى بالضرورة الى إقامة تحالفات مضادة وتقوية الروابط العسكرية فى التحالفات السابقة ، وقد ظهر ذلك واضحا فى الشرق الأوسط على أثر تصريحات القيادة الليبية التى تهدد بالانضمام الى حلف وارسو ، أو إقامة علاقات عسكرية تحالفية مع الاتحاد السوفيتى ، ولم تظهر أى إستجابة شفهية أو عملية لذلك من الاتحاد السوفيتى رغم أن ليبيا هى الدولة الوحيدة التى لها علاقات عسكرية قوية مع الاتحاد السوفيتى ، ولكنها لاترتبط معه بمعاهدة صداقة وتعاون عسكري أو أى نوع من العلاقات العسكرية المقننة .

٥ - تطبيقات الاستراتيجية العسكرية السوفيتية في الشرق الاوسط عام ١٩٨٦ :

أ - الموقف السوفيتي من الاعتداءات العسكرية الامريكية على ليبيا :

يعتبر هذا الموقف نمطا مثاليا للاستراتيجية العسكرية السوفيتية من الصراعات المسلحة والمحدودة اذ أن الاتحاد السوفيتي قد سلح ليبيا باقصى مايمكن ان تتحمله من أسلحة متقدمة ، الامر الذي انعكس على تعليقات المعلقين والمسؤولين الغربيين عن الاسلحة الليبية والنشاط الالكتروني في ليبيا رغم أنهم عمدوا الى التقليل من قيمة الاداء الليبي والقدرة الليبية على استخدام الاسلحة المتقدمة ، وقد تطلب ذلك من الولايات المتحدة فترة طويلة من الاستطلاع والاعداد للاعتداء على ليبيا ، لكن الاتحاد السوفيتي اكتفى عمليا بذلك . وساند ليبيا سياسيا ، ولم يشترك في المواجهة العسكرية بل سحب اسطوله من أمام المياه الليبية ، كما أنه عوض ليبيا عن خسائرها ، واتخذ اجراءات سياسية متشددة ضد الولايات المتحدة خاصة تأجيل التمهيد لمؤتمر القمة الذي كان مقررا عقده في منتصف العام .

ب - الموقف العسكري السوفيتي من الصراع الداخلي في اليمن الديمقراطية :

لم يتدخل الاتحاد السوفيتي في الصراع الداخلي وغادر اغلب المستشارين العسكريين السوفييت اراضي الدولة لحين استقرار الامور داخل الدولة وعادوا الى التعاون مع النظام الجديد ، وهكذا ظل الصراع المسلح محليا دون تدخل سوفيتي ، وحافظ الاتحاد السوفيتي على علاقته العسكرية بالدولة دون النظر الى قيادتها ، خاصة وأن الاتجاهات العامة بين القيادة السابقة والحالية لاختلف كثيرا عن بعضها .

٦ - المبيعات العسكرية :

يشير جدول صفقات الاسلحة السوفيتية للدول العربية المرفق الى أن سوريا قد ظفرت باكثر واردات السلاح السوفيتية الى المنطقة وحدثها لمواجهة القوة العسكرية الاسرائيلية ، خاصة وأنها اشتملت على صواريخ أرض أرض « س س - ٢٣ » الذي هو من أحدث الصواريخ السوفيتية من هذا النوع ، إذ تم نشره لأول مره عام ٧٩ / ٨٠ ويصل مداه الى حوالي ٥٠٠ كم ويمتاز بدقة أكبر من أغلب الصواريخ السوفيتية التكتيكية الاخرى ، والطائرة « ميج ٢٩ » التي يتوقع تسليمها عام ١٩٨٧ والتي تتمتع بقدرات عالية على المناورة في القتال الجوي وعلى قدرات عالية لكشف واصابة الاهداف من زوايا هجوم كبيرة وتصل سرعتها الى ٢,٣ ماخ كما في الطائرة ميج - ٢٣ وتتساوى معها في المدى (١١٥٠ كم) وتسليحها (٦ صاروخ جو جو) . وهو مايعكس تدعيم القدرة الدفاعية السورية في مواجهه التفوق الجوي الاسرائيلي ، خاصة وان القوات الجوية السورية ما زال بها ٨٥ طائرة طراز ميج ١٧ التي تقادمت ، وأن القوات الجوية الاسرائيلية تتفوق عدديا على نظيرتها السورية بحوالي ١٨٤ طائرة ، مما يفسر العدد الكبير من الصواريخ أرض أرض الموردة الى سوريا .

كذلك يتضح من دراسة الجدول تدعيم القوة البحرية السورية بغواصتين . وتعتبر أول غواصات لسوريا ولدى اسرائيل ثلاثة ، وقرويطات حديثة ، ولم يكن لدى سوريا من سفن السطح الكبيرة عدا فرقاطتين من طراز قديم (بيتا - ١) في حين أن لدى إسرائيل ٦ قرويطات حديثة ، كما سلحتها بزوارق سريعة وزوارق مرور لتضييق الفجوة بين البحرية السورية والاسرائيلية ، اذ كانت سوريا تملك ٢٢ زورق صواريخ منها ٦ من الطرازات من الجيل الاول و٨ زوارق طوربيد ، في حين أن لدى اسرائيل ٢٤ زورق صواريخ حديثا ، كما أن سوريا كان لديها ٧ زوارق مرور فقط مقابل ٤٥ لدى اسرائيل ، ويغطي الاتحاد السوفيتي الفاصل الباقي للتفوق الاسرائيلي البحري بصواريخ ساحلية حديثة طراز سيبال التي يصل مداها الى ٤٥٠ كم . وتغطي

جدول (٣) صفقات الاسلحة السوفيتية للدول العربية حتى اواخر عام ١٩٨٦

الدولة	نوع الصفقة	مشمئلاتها	الكمية	قيمة الصفقة مليون دولار	معلومات عن الصفقة
الأردن	صواريخ	صواريخ دفاع جوى « سام ١٣ » صواريخ « سام ٨ » إضافية	غير معروف ٢٠	غير معروف غير معروف	تقرير في يناير ١٩٨٦ تسليم سبتمبر ١٩٨٦
سوريا	سفن	زوارق سريعة	غير معروف	غير معروف	تقرير في ديسمبر ١٩٨٥
	سفن	غواصات طراز رويو	٢	غير معروف	تقرير في ديسمبر ١٩٨٥
	صواريخ	صواريخ كروز سطح / سطح طراز « سيباك »	غير معروف	غير معروف	تقرير في مارس ١٩٨٦
	سفن	قرويطات طراز « نانو شكا » مزودة بطراز جديد من صواريخ سيتكس	غير معروف	٤	تقرير في مارس ١٩٨٦
	متنوعة	صواريخ سام ٥ ، زوارق مرور ، صواريخ سيتكس وسيبال (بحرية) دبابات ت ٧٢ غواصات هجومية طائرات « ميغ - ٢٩ »	غير معروفة	غير معروفة	عدا طائرات ميغ ٢٩ يتوقع تسليمها عام ٨٧
	صواريخ	صواريخ أرض / أرض س س - ٣	٥٠٠	غير معروف	سلمت في مايو ١٩٨٦
العراق	متنوعة صواريخ	مقاتلات وصواريخ ومركبات ودبابات ومدفعية مقاتلات قاذفة « سوخوى ٢٥ » وصواريخ دفاع جوى « سام - ١٣ »	غير معروف غير معروف	منحة غير معروف	تقرير في يناير ٨٦ تقرير عن أنها سلمت في مارس ١٩٨٦
ليبيا	صواريخ	وحدات إطلاق صواريخ دفاع « جوى سام ٥ » ١٢	١٢	غير معروف	تقرير في ديسمبر ١٩٨٥
اليمن الجنوبية	مدرعات	دبابات « ت - ٦٢ »	١٦	غير معروف	تقرير عن التسليم في مارس ١٩٨٦

الدفاعية لليبيا ضد احتمالات عمليات محدودة تقوم بها الولايات المتحدة ضد ليبيا وحدها أو بالتعاون مع أحد جيرانها .

تمثل صفقة الصواريخ « سام ١٣ » للدفاع الجوى للأردن سعى الاتحاد السوفيتى لايجاد علاقات مع الدول ذات الصلة بالمعسكر الغربى وغير الصديقة خاصة وان الولايات المتحدة جمدت مطالب الاردن من السلاح ، وقد اقتضت واردات السلاح الى الاردن من الاتحاد السوفيتى على الصواريخ « سام - ١٣ » للدفاع الجوى وهو من أحدث صواريخ الدفاع الجوى السوفيتى ، وإن كانت المعلومات المتيسرة عنه غير كافية الا أنه يمتاز بصغر حجمه ويقل مداه (٨ كم) عن مدى الصاروخ « سام - ٨ » الذى سبق أن حصل عليه الاردن من الاتحاد السوفيتى ويعمل على الارتفاعات المنخفضة .

تبرز صفقة الاسلحة الى اليمن الديمقراطية محاولة الاتحاد السوفيتى الاستجابة الى مطالب الدول ذات العلاقة العسكرية به وبجيرانها والعمل على تهدئة

الدبابات ت - ٧٢ تقادم بعض الدبابات ت - ٥٤ .

يأتى العراق فى المرتبة الثانية بعد سوريا ورغم أن حجم الصفقات غير معروف شأن أغلب صفقات السلاح السوفيتية الا أنه يلاحظ ظروف الحرب العراقية الايرانية ، إنها لم تشتمل على بعض الاسلحة التى قدمت الى سوريا بما يعكس رغبة الاتحاد السوفيتى فى المحافظة على التفوق النسبى للعراق دون تحويله الى تفوق مطلق ، يمكن أن يقطع عليه الطريق للاحتفاظ بعلاقة ما مع إيران ، كما أن سعى العراق الى الحصول على اسلحة وذخيرة اخرى من جهات مثل مصر وفرنسا يؤكد هذا المعنى ، وربما يكون الاتحاد السوفيتى يضبط سير الصراع فى تحديد كميات الذخيرة وقطع الغيار .

انخفضت واردات السلاح السوفيتية الى ليبيا بدرجة ملحوظة واقتصرت على الصواريخ « سام - ٥ » ويعكس ذلك حقيقة أن ليبيا تشبعت بالاسلحة ، والى حرص الاتحاد السوفيتى على الا يغرى ليبيا باستخدام القوة العسكرية فى حل النزاعات الاقليمية ، والتحكم فى قدرتها على معاونة ايران ضد العراق مع تدعيم القدرة

٩ - الآثار السلبية للسياسة العسكرية السوفيتية في الشرق الاوسط :

رغم أن الاتحاد السوفيتي قد حقق نجاحا في اتجاه اهدافه العسكرية اذ استطاعت الدول التي لها علاقات عسكرية قوية به سواء في منطقة الشرق الاوسط أو على اطرافها في المحافظة على قدرتها الدفاعية ، كما تمكن السوفييت من تحسين علاقاتهم بكل من الاردن ومصر وايران والسودان نسبيا ، وتدعيم علاقاته العسكرية مع الكويت ، وعلاقاته السياسية بعمان والامارات العربية المتحدة ، وبذا يوفر مناخا لاقامة علاقات مع باقى دول مجلس التعاون الخليجي ، فقد كان للسياسة العسكرية السوفيتية اثارها السلبية وخاصة على تلك الدول التي لها علاقات عسكرية قوية بالاتحاد السوفيتي ، وقد برز ذلك أساسا في اتجاه بعض هذه الدول الى الحصول على أسلحة من مصادر أخرى غير الاتحاد السوفيتي ، إذ لجأ العراق الى الحصول على أسلحة من كل من فرنسا والارجنتين والبرازيل ومصر ، كما اشارت بعض التقارير الى محاولة ليبيا الحصول على اسلحة من البرازيل وليس هناك مايدل على نجاحها في ذلك .

وقد سعى الاتحاد السوفيتي الى التغلب على بعض هذه السلبيات وخاصة مع ليبيا على اثر التهديدات الامريكية في أواخر اغسطس حينما ارسل « بيوتر ديمتشيف » النائب الاول لرئيس مجلس السوفيت الاعلى والعضو المناوب في المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتي على رأس وفد كبير لحضور احتفالات ليبيا بذكرى ثورة الفاتح من سبتمبر ضم قائد القوات الجوية السوفيتية . كما أعلن المسئولون السوفييت تأييدهم لليبيا في الدفاع عن سيادتها الوطنية ضد أى اعتداء ، ودعمها المباشر والوقوف الى جانب ليبيا ، الا أنهم لم يحددوا حدود المساعدة أو نوعيتها الا أنه يلاحظ أن التهديدات الامريكية قد خفت بعد ذلك .

الصراعات الاقليمية اذ أمدها بعدد محدود من الدبابات ت - ٦٢ التى سبق أن حصلت على عدد منها وتنافس الدبابة م - ٣٢٦٠ التى حصلت عليها جمهورية اليمن العربية (الشمالية) دون ان يتغير ميزان القوى مع كل من عمان واليمن الشمالية حتى لاتغرى القيادة اليمنية (الجنوبية) باستخدام القوة لتحقيق اهداف سياسية مع احتفاظها بقوة كافية تماما للدفاع عن مصالحها .

تؤكد صفقة الاسلحة الى اثيوبيا نفس الاتجاه ويبرز ذلك في أن الدبابات التى حصلت عليها اقدم في طرازها عن كل ماسبق (ت - ٥٥) وهو العنصر الغالب في القوات المسلحة السودانية والصومالية ، وإذا كانت شحنات الاسلحة الى اثيوبيا اشتملت على طائرات ميج - ٢٣ التى تسبق جميع طائرات الدول المجاورة لها من السودان والصومال وجيبوتى وكينيا فان هذا غالبا يرجع الى وجود سرب فرنسى من طائرات ميراج (Mirage IIIC) من طراز متقدم في جيبوتى .

٧ - الوجود العسكرى والقواعد والتسهيلات العسكرية :

لم يثبت خلال السنة أن سعى الاتحاد السوفيتي الى زيادة وجوده العسكرى في الشرق الاوسط بل على العكس ابدى استعدادة لتخفيف وجوده سواء عن طريق الاستعداد لسحب اسطوله (سرب البحر المتوسط) ، وإعلانه عن تخفيف قواته في أفغانستان ، كما لم يحدث ان سعى الى الحصول على قواعد أو تسهيلات عسكرية جديدة ، وقد نفت حكومة اليمن الديمقراطية وجود قاعدة سوفيتية في جزيرة سوقطرة ، وتقول انها نظمت رحلة للدبلوماسيين الاجانب اليها ليتأكدوا من عدم وجود قواعد أو تسهيلات سوفيتية بها .

٨ - المناورات العسكرية المشتركة :

يشير كتاب القوة العسكرية السوفيتية ١٩٨٦ الصادر من وزارة الدفاع الامريكية الى أن اسطول (سرب) البحر المتوسط السوفيتي قام بتدريبات مشتركة مع كل من سوريا وليبيا . وقد نشرت أنباء عن قيام البحرية السورية والسوفيتية بتدريب مشترك في أواخر سبتمبر ١٩٨٦ .

خامسا - الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى

بسحب حوالى ١٨ مقذوفا ، بحيث يبقى حوالى ثمانية فقط ينتظر رفعها تماما فى نوفمبر ١٩٨٧ . وتخطط الولايات المتحدة للمبادرة بتطوير شامل لصواريخ صغيرة بالسستىكية عابرة للقارات (SICBM) «ميدجتمان» وقد طلبت تمويلها فى الميزانية الحالية ، ولكن هناك خلافات حول وزن المقذوفات ، وبدائل القواعد ، وعدد الرؤوس الحربية التى يجب نشرها مما قد يؤدى الى تأخيرها .

حافظ الاتحاد السوفيتى على عدد قواعد اطلاق الصواريخ البالسيتىكية عابرة القارات (١٣٩٨) ، ولكنه استبدل ٧٢ (اثنين وسبعين) من قواعد الصاروخ س س - ١١ من الطرازات الأقدم باخرى للصاروخ س س - ٢٥ ، الذى يجرى نشره فى وحدات مكونة من ٩ قواعد فى مواقع الصواريخ س س - ٧ القديمة ، وتقل القدرة التدميرية للصاروخ س س - ٢٥ (٥٥٠ ك طن) عن مثيلتها فى الصاروخ س س - ١١ (٩٥٠ ك طن) ويعتقد بأن فارق الدقة بينهما (٢٠٠ م بدلا من ١٤٠٠ م) يعوض الفارق فى القدرة التدميرية . ويستخدم الصاروخ س س - ٢٥ وقودا جافا يقلل من زمن الاطلاق ويتمتع بالقدرة على التحرك على الطرق .

٢ - الصواريخ البالسيتىكية البحرية

زادت الولايات المتحدة عدد الغواصات النووية من طراز «أوهايو» من ٦ الى ٨ ، مما أدى الى زيادة عدد الصواريخ طراز «ترايدنت - ١» بمقدار ٤٨ سحب فى

تميز عام ١٩٨٦ بتصاعد سباق التسلح بين القوتين العظميين ، وانهيار معاهدة سولت - ٢ ، للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فى حين جرت محاولات مستميتة من الاتحاد السوفيتى لايقاف سباق التسلح وتصفية الاسلحة النووية ، وقد كانت هذه الجهود على وشك الوصول الى نتيجة فى إجتماع قمة ريكيافيك إلا أنها فشلت لرفض الولايات المتحدة وضع قيود على برنامج ابحاث مبادرة الدفاع الاستراتيجى (حرب النجوم) .

١ - الميزان العسكرى النووى (الصواريخ العابرة للقارات)

بدأت الولايات المتحدة فى نهاية عام ١٩٨٦ نشر الصاروخ ذى الرؤوس العشر «ل . ج . م - ١١٨ م . اكس» من المتوقع أن يوضع منه مقذوفان فى صوامع معدلة للصاروخ «مينتمان - ٣» فى شهر سبتمبر . وبحيث يصبح الجناح الاول من هذه الصواريخ عاملا فى شهر ديسمبر . وقد صدق الكونجرس الأمريكى على نشر خمسين مقذوفا منها يتوقع أن تكتمل فى عام ١٩٨٨ ، وقد مول الكونجرس فعلا ثلاثة وثلاثين مقذوفا بما فيها صواريخ التجارب والاحتياط . وفى نفس الوقت استمرت الولايات المتحدة فى تنفيذ خطة الاستغناء عن الصاروخ ذى الرأس الحربية الواحدة «تيتان - ٢» العابر للقارات ، وقد قامت حتى نهاية عام ١٩٨٦

مقابلها ٤٨ صاروخا من طراز « بوسيدون » ، بحيث
بقى عددها في حدود اتفاقية سولت - ٢ . ولا ينتظر أن
يجرى تطور قريب في هذا الاتجاه حيث ستسعى
الولايات المتحدة الى تمويل وبدء التعاقد على ٢١
صاروخا « ترايدنت ٢ » خلال عام ١٩٨٧ ، وأن يبدأ
نشرها في نهاية العقد الحالي .

أدخل الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٨٥ الصاروخ
البالستيكي البحري « س س - ن - ٢٣ » ، وقد زاد
تقدير الاعداد المنشورة خلال عام ١٩٨٦ من ١٦ الى ٣٢
بزيادة ١٦ وبحيث تحل تدريجيا محل الصواريخ
س س - ٦ . ويتميز الصاروخ الجديد ذو الوقود السائل
بمدى حوالى ٨٣٠٠ كم (بدلا من ٣٠٠٠ كم) وبدقة أكبر
(احتمال الخطأ ٩٠٠ م بدلا من ١٣٠٠) وبعبارة
رؤوس حربية (بدلا من ١ - ٢) بقوة ٢٠٠ ك طن ،
كما أدخل الاتحاد السوفيتي غواصة اضافية من طراز
« تايفون » (بها ٢٠ صاروخا س س - ن - ٢٠)
وأخرى من طراز « دلتا ٤ » (بها ١٦ صاروخا
س س ن ٢٣) وسحب غواصتين من طراز Y-I كل
منها بها ١٦ صاروخا س س - ن - ٦ وبذا يظل عدد
الغواصات ثابتا بينما يزيد عدد المقذوفات أربعة
ويلاحظ أن الصاروخ س س - ن - ٢٣ برؤوسه
الحربية لديه القدرة على الاشتباك بحوالى عشرة أمثال
عدد الاهداف التى كان يمكن لسابقه الاشتباك بها ،
وعلى مدى يساوى حوالى ٢,٧٥ مثله .

٣ - القوة الجوية النووية الاستراتيجية :

استكملت الولايات المتحدة استعداد السرب الاول
من القاذفات الاستراتيجية طراز « ب - ١ ب » في
سبتمبر ١٩٨٦ ، وكان قد بدأ تسلمه في أول يوليو
١٩٨٥ . ويشمل السرب ١٩ طائرة بينما يبدأ تسلم
السرب الثانى في يناير ١٩٨٧ ، وقد سبق التصديق على
تمويل ١٠٠ طائرة من هذا الطراز . ولا تخطط الولايات
المتحدة للحصول على قاذفات اخرى بينما يتوقع أن يبدأ
نشر الطائرة ATB « ستيلث » في التسعينات . وقد
استمرت الولايات المتحدة بتعديل القاذفات
الاستراتيجية ب - ٥٢ الى حاملات للصواريخ كروز
(المجنحه) ALCM بحيث اصبحت الدفعة الاولى
منها (١٣١ طائرة) معدلة في نهاية عام ١٩٨٦
مما أدى إلى تجاوز الولايات المتحدة لحدود معاهدة

« سولت - ٢ » من حيث المقذوفات المجهزة برؤوس
حربية متعددة والقاذفات المجهزة بصواريخ مجنحة
(كروز) .

خفض الاتحاد السوفيتي عدد القاذفات
الاستراتيجية بمقدار ٢٥ قاذفة « ميا - ٤ » ، ولم يظهر
حتى الان الاستخدام البديل لهذه الطائرات . ويجرى
الان انتاج حوالى ٤٠ قاذفة « تو - ٩٥ بير » موديل
« H » ويعتقد بأن الواحدة منها مجهزة بستة صواريخ
مجنحه (كروز) « أس - ١٥ » الذى له رأس حربية
واحدة ، ويصل مداه الى ١٨٠٠ كم وتقدر سرعته
القصوى بـ ٠,٦ ماخ .

٤ - صواريخ الكشف والانذار المبكر :

استمرت الولايات المتحدة في تحسين نظم الكشف
والانذار ، وقد قاربت عملية تحسين رادار نظام الانذار
المبكر للصواريخ البالستيكية BMEWS في « ثول » و
« جرينلاند » الاكتمال ، بينما لاتزال مستمرة في
« فيلجديلز » ، وانجلترا « وينتظر اكتمالها عام ١٩٩٠ .
ويتوقع ان يكتمل بناء رادار كشف الصواريخ
البالستيكية البحرية « Pave Paws » الرابع في تكساس
خلال عام ١٩٨٧ ، بينما تستمر عملية تحويل خط
الانذار المبكر البعيد الى « نظام انذار الشمال » بما في
ذلك من نظم آلية لايشغلها افراد .

أدت كارثة مكوك الفضاء « تشالينجر » وفشل اطلاق
مرحلتى اطلاقه بدون أفراد الى تأخير اطلاق عدد من
نظم الاقمار الصناعية لاغراض عسكرية واستطلاعية ،
بينما يصعب تقدير مدى تأثير ذلك على برامج وقدرات
الولايات المتحدة ، وقد اطلق في شهر ديسمبر قمرا
صناعيا عسكريا .

تستمر الادارة الامريكية في وضع ابحاث الدفاع
الاستراتيجى في اسبقية عالية ، وقد تضاعف حجم
تمويلها في العام الاخير تقريبا ، اذ وصل الى ٢,٧ بليون
دولار بدلا من ١,٤ بليون في العام السابق .

وقد أعلن الاتحاد السوفيتي في نهاية العام عن
إجراءاته للتغلب على نظام الدفاع الاستراتيجى
الأمريكى دون وضع أسلحة ضاربة في الفضاء
وبتكاليف أقل ، مما يؤكد استمرار سباق التسلح
الفضائى بين القوتين .

٥ - الصواريخ الباليستكية المتوسطة المدى :

استكملت الولايات المتحدة احوال الصواريخ طراز « بيرشنج - ١١ » بطراز « بيرشنج - ٢ » مع نشر ١٠٨ مقذوف في المانيا الغربية ، مع توافر ٤٢ قاعدة اطلاق وكتيبة تدريب في الولايات المتحدة كنظم محتملة للاحلال ، أو الدعم بينما يستمر نشر الصواريخ المجهزة (كروز) في غرب أوروبا ، حيث قدر عددها بمائة وثمانية وعشرين .

اجرى الاتحاد السوفيتى تعديلا في صواريخه المتوسطة ، إذ يعتقد أنه خفض الصواريخ من طراز « س س - ٤ » من ١٢٠ الى ١١٢ ، بينما زاد صواريخه من طراز « س س - ٢٠ » الى ٤٤١ بدم من ٤٢٣ بزيادة ١٨ ، وتشير بعض التقارير الى إعادة تمركز حوالى ٣٦ منها بالاضافة الى الزيادة الجديدة - من وسط آسيا الى أوروبا ليصل عددها في أوروبا إلى ٢٧١ مقذوفا ، مقابل ١٧١ في آسيا ، منها ١٦٢ في الشرق الاقصى ، ٩ في وسط آسيا .

٦ - القوات التقليدية :

استمرت الولايات المتحدة في اختبار وتجربة تنظيم وتسليح الفرقة المشاة واستمرار إعادة تنظيم فرق الاقتحام الجوى والمحمولة جوا ، كما استمرت برامج تحديث المعدات وقد استمر احوال الدبابات « م - ١ » محل الدبابات « م - ٦٠ » و « م - ٤٨ » ، بحيث وصلت نسبتها في أول يوليو ١٩٨٦ الى ٣٢٪ من مجموع دبابات القتال الرئيسية ، بدلا من ٢١٪ في السنة السابقة ، كما زادت عدد مركبات قتال المشاة « برادلى » م - ٢ ، وم - ٣ في نفس السنة .

أجرى الاتحاد السوفيتى تعديلا في قواته البرية ، بحيث أضاف فرقة مشاة ميكانيكية ، و٢ لواء إقتحام جوى ، كما أنضمت جميع الطائرات العمودية (هليكوبتر) المستخدمة في معاونة القوات البرية الى الجيش . وقد زاد عدد الدبابات ت - ٨٠ في الخدمة ، ومن المحتمل أن يتجه إلى قطع من المدفعية الحديثة على حساب الطرازات القديمة ، ولكن لا تتوافر ارقام مناسبة عن ذلك . وقد لاحظت بعض التقارير اختلافات خارجية محدودة بين نوعية من الصواريخ التكتيكية التعبوية

س س - ١٢ والتي كانت قد أطلقت عليها اسم س س - ٢٢ ، كما أنه لا تتوافر معلومات مناسبة عن الصاروخ « س س - اكس - ٤ » المجهز . وقد بدأ الاتحاد السوفيتى احوال صاروخ الدفاع الجوى « سام - ١٤ » محل الصاروخ « سام - ٧ » ، « سام اكس ١٢ » بدلا من « سام - ٤ » .

تطورت قوات الدفاع الجوى السوفيتيه (لاتقابلها قوات مشابهة في الولايات المتحدة) بزيادة محدودة في عدد الطائرات ميج ٢٩ ، وميج ٣١ ، بينما يستمر احوال الصواريخ « سام - ١٠ » بدلا من الصواريخ « سام - ١ » إذ زاد عدد الصواريخ « سام ١٠ » بمقدار النصف تقريبا .

وفي مجال إعادة التنظيم فقد فصلت القوات الجوية للمناطق العسكرية من جملة قوة الطائرات ، كما فصلت معدات سلاح النقل إلى السيطرة المباشرة للقيادات الاستراتيجية ، وقيادات جوية اخرى .

٧ - القوات البحرية التقليدية :

زادت القوات البحرية الامريكية الغواصات بست من طراز « لوس انجيلس » ، بينما زاد عدد الطرادات بمقدار اثنين من طراز « تاكونديروجا » ، وخمسة فرقاطات صاروخية من طراز « بيرى » . واستمر نشر الصواريخ المجهزة (كروز) البحرية على البوارج (٣ تحمل ٣٢ صاروخ « توماهوك ») ، والغواصات « لوس انجيلس » (خمس منها تحمل كل منها ١٢) ، وتجرى تعديلات لتركيب الصاروخ على الطرادات « تاكونديروجا » .

جرى احوال « قوة التمرکز المسبق للمدى القريب » من سفن الامداد لمعاونة نشر قوات « المارينز » (مشاه الاسطول) خارج الولايات المتحدة بثلاثة اسراب « سفن التمرکز المسبق البحرية » ، وقد تم نشر السرب الثالث في الفلبين في النصف الثاني من عام ١٩٨٦ .

برزت زيادة واضحة في قوة طائرات قتال البحرية باضافة حوالى ١٨٠ طائرة ف / أ - ١٨ ، كما تستمر قوات مشاه البحرية في تحديث مركباتها بتسلم مركبات LAV ، و LAV في حين سحبت الهاوتزرات ١٠٥ مم الخفيفة ، وتسلمت بدلا منها ١٥٥ مم . وقد زادت

طائرات مشاة البحرية من طراز AV-8A/C « هاريز » بدخول ٣٠ طائرة هجومية طراز « AV-8BV/STOL » .

قام الاتحاد السوفيتي بتجربة تزوج الغواصة من طراز « يانكي » والصاروخ « س س - ن اكس - ٢٤ » المجنح « SLCM » ، وليس هناك دليل على دخول الصاروخ الخدمة ، وتشير تقارير الى تجربة الصاروخ « س س - ن اكس - ٢١ » ايضا ، والى أن أدائه مشابه لأداء الصاروخ الامريكى « توماهوك » وقد زاد عدد الغواصات من طراز « أوسكار » بوحدة ليصبح ثلاثة بينما نقص عدد الغواصات من طراز « تشارلى » ، و « أكو » ، و « جولييت » ، و « و - لونغ بين » و « فوكس تروت » بواقع واحدة من كل طراز ، وينتظر أن يحل الانتاج من طراز « كيلو » محل بعض منها على الاقل . ومازالت حاملة الطائرات الرابعة من طراز « كييف » محل التجربة ، بينما بدأ الطراد الثانى من طراز « سلافا » العمل . وأضيفت الى المدمرات السوفيتية مدمرتان من طراز « سوفرمنى » ، و « اودالوى » لمكافحة الغواصات بينما يبدو أن بعض المدمرات من طراز « كانين » و « كوتلين » قد سحبت من الخدمة . وقد زادت عدد طائرات الاسطول بحوالى ٢٠ « تو ٢٢م باكفير » ، واكثر من طراز « تو - ١٦ » بادجر » كما أنه جارى الحصول على عدد من السفن البرمائية .

٨ - القوات الجوية التقليدية :

كانت أكبر زيادة فى القوة الجوية للولايات المتحدة اكثر من ٤٠٠ طائرة « ف ١٦ » ، بحيث وصل مجموعها الى ٩٧٧ من هذا الطراز وقد حصل كل من الحرس الوطنى الجوى واحتياطى القوات الجوية على بعض هذه الطائرات ، ويستمر اقتناء « ف - ١٥ » وقد أعيد تجهيز سرب « ف - ٤ » للدفاع الجوى فى ايسلندا بـ ١٨ طائرة من هذا الطراز . وقد بدأ إحلال الطائرات « ف - ١٥ » ، وف - ١٦ « محل الطائرات ف - ١٠٦ » فى الحرس الوطنى العادى والجوى . وجارى تحسين الطائرة « ف - ١٥ » ووضعت خطة لادخال الطرازات الاخيره « E » مزدوجة الاستخدام (سيطرة جوية ، وتنظيف المجال الجوى) وسحب الطرازات الاولى من القوات العاملة . ويستمر برنامج تحسين النقل الجوى مزدوج الجوانب باستكمال تنظيم الطائرات « C-5A » فى اجنحة ، والانتشار المبدئى للطائرات C-5B والتطوير

الهندسى الشامل للطائرات « C-17 » للنقل داخل المسرح وبين المسارح وينتظر استكمالها عام ١٩٨٧ .

ولا يظهر تطور واضح فى القوة الجوية السوفيتية رغم الاعتقاد بادخال نظم اسلحة اكثر تطورا .

٩ - مقارنة القوات :

يختلف جدول مقارنة القوات عام ١٩٨٦ فى أنه اسقط اعتبارات معاهدة سولت - ٢ باعتبار أن الولايات المتحدة الامريكية قد تجاوزتها ، وهكذا أخذ فى الاعتبار المدى الحقيقى للقاذفات الاستراتيجية والمتوسطة ، وكذا الصواريخ قدر الامكان ، وهكذا فإن الميزان العسكرى السوفيتى الامريكى يختلف عن الميزان فى الاعوام السابقة .

يبدو من مقارنة القوات أن الولايات المتحدة الامريكية قد حسنت من أوضاعها فى مجال الاسلحة التقليدية ، وظلت متفوقة تفوقا طفيفا فى مجال الاسلحة الاستراتيجية النووية من حيث العدد . الا أن الولايات المتحدة ترى أن تفوق الاتحاد السوفيتى فى مجال الصواريخ عابرة القارات من قواعد أرضية تتميز بدقة أكبر ، وأن تفوقها فى مجال القاذفات والصواريخ المطلقة من الجو يقابله نظام دفاع جوى ومضاد للصواريخ سوفيتى ، بالاضافة الى تجهيزات هندسية وقائية ، مما يقلل فرصها ويحقق تفوقا سوفيتيا . اما الاتحاد السوفيتى فيركز على أن الصواريخ المتوسطة توفر فرصة اكبر ان يصعب اطلاق ضربة انتقامية ثانية قبل وصولها الى أهدافها فى قلب الاتحاد السوفيتى ، وفى حين أنه ليست لديه أسلحة مماثلة تصل الى قلب الولايات المتحدة ، وأن هذا يوفر للولايات المتحدة فرصة توجيه ضربة أولى مانعة ضد القوة المضادة ، وتزداد هذه الفرصة بتطوير اسلحة مبادرة الدفاع الاستراتيجية .

اما مجال القوات التقليدية فان حساب القوة السوفيتية فى مواجهة القوة الامريكية غير مناسب لاقتربها بقوات حلف الاطلنطى وحلف وارسو ، وعادة مايغفل حلف الاطلنطى حساب القوة التقليدية (والنووية) الفرنسية - لكونها اخرجت قواتها من تحت قيادة الحلف رغم استمرار عضويتها - والقوات الاسبانية والبرتغالية وهما عضوان فى حلف الاطلنطى وهكذا يبدو تفوق قوات حلف وارسو التقليدى .

جدول رقم (٤)
الميزان النووى السوفيتى الأمريكى (حتى أول يوليو ١٩٨٦)
(١) الاستراتيجى

الاتحاد السوفيتى				الولايات المتحدة			
النظم	العدد	الرؤوس الحربية للقاذفات	اجمالى الرؤوس الحربية	النظم	العدد	الرؤوس الحربية للقاذفات	اجمالى الرؤوس الحربية
الصواريخ الباليستكية العابرة القارات				الصواريخ الباليستكية العابرة القارات			
س س - ١١	٤٤٨	١	٤٤٨	مينتمان	٤٥٠	١	٤٥٠
س س - ١٣	٦٠	١	٦٠		٥٥٠	٣	١٦٥٠
س س - ١٧	١٥٠	٤	٦٠٠		١٠	١	١٠
س س - ١٨	٣٠٨	١٠	٣٠٨٠				
س س - ١٩	٣٦٠	٦	٢١٦٠				
س س - ٢٥	٧٢	١	٧٢				
اجمالى فرعى	١٣٩٨		٦٤٢٠		١٠١٠		٢١١٠
صواريخ بحرية بالستكية				صواريخ بحرية بالستكية			
س س - ن - ٦	٣٠٤	١	٣٠٤	بوسيدون سى - ٣	٢٥٦	١٤	٣٥٨٤
س س - ن - ٨	٢٩٢	١	٢٩٢	ترايدنت سى - ٤	٣٨٤	٨	٣٠٧٢
س س - ن - ١٧	١٢	١	١٢				
س س - ن - ١٨	٢٢٤	٧	١٥٦٨				
س س - ن - ٢٠	٨٠	٩	٧٢٠				
س س - ن - ٢٣	٣٢	١٠	٣٢٠				
اجمالى الصواريخ البحرية	٩٤٤		٣٢١٦	إجمالى الصواريخ البحرية	٦٤٠		٦٦٥٦
إجمالى الصواريخ العابرة القارات والبحرية				إجمالى الصواريخ العابرة القارات والبحرية			
	٢٣٤٢		٩٦٣٦		١٦٥٠		٨٧٦٦
قاذفات استراتيجية				قاذفات استراتيجية			
بير تو - ٩٥ (صواريخ مجنحة)	٤٠	٢٠	٨٠٠	ب - ٥٢ ج / اتس (بدون صواريخ مجنحة)	١٢١	١٢	١٤٥٢
بير تو - ٩٥ (بدون صواريخ مجنحة)	١٠٠	٢	٢٠٠		١٢٠	٢٠	٢٤٠٠
بيسون	٢٠	٤	٨٠		١٩	١٢	٢٢٨
إجمالى القاذفات	١٦٠		١٠٨٠		٢٦٠		٤٠٨٠
الاجمالى العام	٢٥٠٢		١٠٧١٦		١٩١٠		١٢٨٤٦

(ب) الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى النووى التكتيكى

بيانات عامة	الاتحاد السوفيتى	النسبة	الولايات المتحدة	ملاحظات
اسلحة نووية من قواعد أرضية :				
قذائف بالستكية قصيرة المدى SRBM	١٥٦٥	١:١٠,٨	١٤٤	
قذائف كروز تطلق من الأرض GLCM	١٠٠	١:٠,٧	١٢٨	
قذائف بالستكية متوسطة المدى M/IRBM	٥٥٣	١:٣,٦	١٥٠	

تابع (ب) الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي النووي التكتيكي

بيانات عامة	الاتحاد السوفيتي	النسبة	الولايات المتحدة	ملاحظات
مدفعية وهاونات مزدوجة الاستخدام	١٠٠٠٠	١:٢,٤	٤١٤٦	
اسلحة نووية من قواعد بحرية:				
قذائف كروز تطلق من البحر	٧٧٤	١:٢,٧	٢٨٠	
قذائف مقاومة الغواصات	٩٩٢	١: ,٧	١٤٣٦	
اسلحة نووية تطلق من الجو				
طائرات مزدوجة الاستخدام من قواعد أرضية	٢٦٢٥	١:٢,٢	١١٨٢	
طائرات مزدوجة الاستخدام من حاملات الطائرات	—	صفر:١	٦٦٦	
مجموعة الطائرات مزدوجة الاستخدام	٢٦٢٥	١:١,٤	١٨٤٨	
طائرات مقاومة غواصات مزدوجة الاستخدام	٢٠٥	١: ,٦	٣٢٢	
قذائف كروز تطلق من الجو ALCM	١٧٢٠	١:١,٢٥	١٣٨٠	
قذائف قصيرة المدى تطلق من الجو SRAM	—	صفر:١	١١٧٠	
مجموع القذائف من قواعد أرضية	٢٢١٨	١.٥,٢٦	٤٢٢	
مجموع القذائف من قواعد بحرية	١٧٦٦	١:١,٠٢	١٧١٦	
مجموع القذائف التي تطلق من الجو	١٧٢٠	١:٠,٦٧	٢٥٥٠	
اسلحة دفاع جوي يمكن ان تطلق اسلحة نووية	٩٣٠٠	١:٣١	٣٠٠	
مدفعية مزدوجة الاستخدام	١٠٠٠٠	١:٢,٤	٤١٤٦	
طائرات مزدوجة الاستخدام	٢٨٣٠	١:١,٣	٢١٧٠	
الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي				
التعداد بالمليون	٢٧٩,٥	١:١,١٦	٢٤٠,٩	
اجمالي القوات المسلحة بالالف	٥١٣٠	١:٢,٣	٢١٤٣	
اجمالي الاحتياطي بالالف	٦٢٦٥		٢٣٩٠	
الناتج القومي عام ٨٥ بليون دولار	١٥٢٠ - ٢٠١٠	١:٠,٥٢	٢٨٣٩	
معدل التضخم عام ٨٥	٪١,٦	١:٠,٤	٪٣,٦	
معدل نمو الانتاج القومي عام ٨٥	٪٣	١:١,٣	٪٢,٢	
الديون ١٩٨٥ بليون دولار	٢٧	١:٠,٠٦	٤١٠	
القوات الاستراتيجية النووية :				
(أ) مقذوفات بحرية بالستيكية	٩٨٣ (٦٢٨)	١:١,٥	٦٤٠	الرقم بين قوسين أكثر من ٤٠٠٠ كم
غواصة نووية	٥٨		٩٣	
(ب) قواعد أرضية عابرة للقارات بالستيكية	١٣٩٨ (١٣١٠)	١:١,٣٨	١٠١٠	الرقم بين قوسين أكثر من ١٠ آلاف كم.
(ج) قاذفات بعيدة المدى	١٦٠ (٤٢٠)	١:٠,٦	٢٦٠	الرقم بين قوسين قاذفات مدى ١١ ألف كم .
قاذفات متوسطة المدى	٩٠٥ (٦٤٥)	١:١٦,٥	٥٥ (٣٣٥)	الارقام تشمل الطائرات ذات مدى من ٤٧٠٠ الى ٦٢٠٠ كم
مقذوفات كروز تطلق من الجو	١٧٢٠	١:١,٢	١٣٨٠	يقل مدى الصواريخ السوفيتية .
(د) مقذوفات قواعد أرضية متوسطة المدى	٤٤١	١:٣,٦	٢٧٨	
(هـ) قواذف مضادة للصواريخ الجيش:	١٠٠	مطلق	—	
فرقة مدرعة	٥١	١:١٢,٧	٤ ١/٢	
فرقة مشاه ميكانيكية	١٤٢	١:٢٣,٦	٦ ١/٢	
فرقة مشاه	—	١:—	٢ ١/٢	
فرقة محمولة جوا	٧	١:٧	١	
فرقة اقتحام جوي	(١٠ لواء)		١	
فرقة مشاه خفيفة	—	صفر:١	٤	
لواء فرسان جوي	—	صفر:١	١	
فوج فرسان مدرع	—	صفر:١	٣	
لواء قوات خاصة	١٦ + (٣ ألواء)	١:٢	٨ فوج	
إجمالي فرق ومايعادلها	٢٠٩	١:٩,٥	٢٦	
دبابه قتال رئيسية	٥٣٠٠٠	١:٣,٧	١٤٢٩٦	

(ب) الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى

بيانات عامة	الاتحاد السوفيتى	النسبة	الولايات المتحدة	ملاحظات
عربة قتال مدرعة	٦٣٠٠٠	١:٢,٦	٢٣٧٧٢	
مدفع وهاوتزر	١١٠٠٠	١.٢	٥٤٥٠	
هاون ومدفع عديم الارتداد	١١١٠٠	١:١,٤٨	٧٤٠٠	
عربة صواريخ متعددة القواذف	٦٧٥٠	١:٢٠	٣٣٧	
سلاح موجه مضاد للدبابات	غير معروف	١:-	١٦٦٠٠	
مدفع مضاد للطائرات	٢١٠٠٠	١.٣٥	٦٠٠	
صاروخ دفاع جوى	٤٣٠٠	١:٨,٧	المعروف منها ٤٩٣	
قاذف صاروخ أرض/ أرض	١٥٧٠	١:٥,٣	٢٩٤	
تعبوى/ تكتيكى				
طائرة عمودية للجيش	٤٤٠٠	١:٠,٤	٨,٩٧٠	
طائرة للجيش	غير معروف	١:-	٥٢٦	
القوات البحرية :				
غواصة كروز	٦٣	١:١٠,٥	٦	
غواصة هجوم قوة نووية	٧٠	١:٠,٨	٨٧	
غواصة هجوم قوة ديزل	١٣٠	١:٣٢,٥	٤	
اجمالى الغواصة الهجومية	٢٠٠	١:٢,١٩	٩١	
حاملة طائرات	٥	١:٠,٣٥	١٤	
بارجة	-	صفر : ١	٣	
طراد صاروخى قوة نووية	٢	١:٠,٢	٩	
طراد صاروخى	٢٤	١:١,٥	٢٢	
مدمرة صاروخية	١٢	١:٠,٣	٣٨	
مدمرة مدفعية (مقاومة للغواصات)	٤٩	١:١,٦	٣٠	
فرقاطة صاروخية	٣٢	١:٠,٦	٥٣	
فرقاطة مدفعية	١٤٣	١:٢,٧	٥٣	
سفينة سطح صغيرة	٧٦٢	١:٨,٦	٨٩	
سفينة انزال برمائية	٧٧	١:١,٣	٦٠	
نورق انزال	٤٦	١:٠,٨٥	٥٤	
سفينة معاونة	٢٩٨	١:٣,٥	٨٤	
سفينة مؤجرة	٧٠٠	١:٢٠,٥	٣٤	
طائرات قتال الاسطول	٩١٥	١:٠,٥٢	١٧٤٦	
طائرة عمودية مسلحة بالاسطول	٣٠٠	١:١,٠٤	٢٨٦	
كاسحة الغام محيطية	١٢٧	١:٣١,٨	٤	
مشاه الاسطول:				
فرقة مشاه الاسطول				
دبابة قتال رئيسية	٢٠٠	١:٠,٣	٧١٦	
طائرة قتال	غير معروف		٦٣٩	
طائرة عمودية مسلحة	غير معروف		١٠٤	
القوات الجوية				
طائرة قتال	٥١٥٠	١:١,١٨	٤٨٥٠	
طائرة عمودية مسلحة	٢٦٥٠	١:٧١,٦	٣٧	
قوات دفاع جوى				
طائرة اعتراضية	١٣٠٠			ليس للولايات المتحدة
قاذف صواريخ دفاع جوى	٩٣٠٠			قوات خاصة للدفاع الجوى
اجماليات تقليدية				
فرقة ومايعادلها	٢٠٩	١:٩,٥	٢٦	
دبابة قتال رئيسية	٥٣٢٠٠	١:٣,٥	١٥١١٢	
طائرة قتال	٧٣٦٥	١:١,٥	٤٨٨٤	
طائرة عمودية مسلحة	٧٣٥٠	١:٠,٨	٩١١١	

بيانات عامة	الاتحاد السوفيتي	النسبة	الولايات المتحدة	ملاحظات
مقارنة القوات التقليدية للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في الشرق الأوسط				
مقارنة القوة البشرية لكلتا الدولتين :				
القوة البشرية في الخدمة	٥,١٣٠,٠٠٠	١:٢,٤	٢,١٤٣,٨٠٠	
الاحتياطي (كل القوات المسلحة)	٦,٢٦٥,٠٠٠	١:٢,٦	٢,٣٩٠,٠٠٠	
اجمالي القوات البرية	١,٩٩١,٠٠٠	١:٢,٦	٧٧٠,٩٠٤	
اجمالي احتياطي القوة البرية	٣,٥٠٠,٠٠٠	١:٤,٨	٧٣٦,١٠٠	
القوات الموجودة فعلا على المسرح				
فرقة مشاة ميكانيكية	٣,٥	١:٣٥	١/٨٠	
فرقة محمولة جوا	١	مطلق		
لواء اقتحام جوى	١	مطلق		
طائرات قتال	١٤٧	مطلق		
هليكوبتر مسلح	٢٧٠	مطلق		
خبراء مستشارون	٨١٠٠	١:٤,٨	١٦٩٠	
اسطول الجانبين في الشرق الأوسط والمحيط الهندي:				
غواصات هجومية	١٠	١:١,٦	٦	
حاملة طائرات	١	١:٠,٢	٦	
سفن سطح قتالية رئيسية	١٠	١:٠,٤	٢٤	
سفن برمائية	٢	١:٠,٢	١٠	
سفن مساعدة رئيسية	٢٩	١:١,٠٣	٢٨	
قاذفات	١٠٠	مطلق		
طائرات قتال	١٦٠	١:٠,٣	حتى ٥١٦	
هليكوبتر مسلح	٤٠	١:١,١	حتى ٣٦	
لواء مشاة بحرية	١	١:١	١	
قوات يمكن استخدامها فور بدء العملية العسكرية				
(إضافة ١) الموجودة فعلا بالمسرح :				
فرقة مشاة ميكانيكية	١٨	مطلق	—	
طائرات قتال	٤٠٥	مطلق	—	
هليكوبتر مسلح	٦٠	مطلق	—	
قوات تدفع الى المنطقة بعد بدء الاعمال العسكرية :				
فرقة مشاة ميكانيكية	حتى ٤	١:٢	٢ (-)	
فرقة محمولة جوا	—	صفر: ١	١	
فرقة اقتحام جوى	—	صفر: ١	١	
لواء فرسان جو	—	صفر: ١	١	
حاملة طائرات	—	صفر: ١	٣	
سفن سطح قتالية	—	صفر: ١	٨	
فرقة برمائية	—	صفر: ١	١	
قاذفات	٦٠	١:٢	٣٠	
قاذفات مقاتلة	١٨٠	مطلق		
مقاتلات	٢٠٠	١:١,١	١٨٠	
طائرات انذار وسيطرة	٤	صفر	٩	
طائرات استطلاع	٢٤	١:١	٢٤	
هليكوبتر مسلح	حتى ١٦٠	١:٠,١٢	حتى ١٣٠٠	
المجموع النهائي				
فرقة مشاة ميكانيكية	٢٥,٥	١:١٢,٨	٢	
فرق أخرى وما يعادلها	—	١: —	٢,٧	
حاملات طائرات	١	١:١	٩	
قاذفات	١٦٠	١:٥,٣	٣٠	
طائرات قتال	٣٦٠	١:٠,٥	٦٩٦	
دبابات	حتى ٦٩٠٠	١:١٣,٥	حتى ٥١٠	
هليكوبتر مسلح	حتى ٤٣٠	١:٠,٣	١٣٣٦	

القسم الثانى
الاقتصاد العربى بين التبعية
والاستقلال فى حقبة النفط

في بداية الحقبة النفطية - منذ بداية السبعينات - حقق العالم العربي إنجازا تاريخيا تمثل في الاتجاه صوب تصفية الاشكال التقليدية للسيطرة الاستعمارية على الاقتصاد العربي ، ونقصد بهذا الانجاز الهام خطوتين :

استرداد السيطرة القومية على موارد الثروة النفطية ، وفرض الارادة القومية على شروط تصريف النفط . وقد تحقق هذا ، من ناحية أولى ، بفضل إجراءات التأميم الشامل للنفط العربي ، جزئيا بواسطة علاقات المشاركة متفاوتة الشروط . وفي الحاليين جرى هذا بتصفية حقوق الامتياز التي تمتعت بها الاحتكارات البترولية الغربية ، وأفادت على أساسها البلدان الصناعية الغربية من الطاقة الرخيصة . ومن ناحية ثانية ، نتيجة المساومة الجماعية للبلدان المصدرة للبترول ، مستفيدة من ظروف الحظر الجزئي للبترول ابان حرب أكتوبر ، الامر الذي مكن مصدري النفط - وفي مقدمتهم - العرب ، من تحقيق طفرة واسعة نحو نيل نصيب اكبر من عائدات هذا النفط بانتزاع حق رفع اسعاره .

وهكذا ، تمكنت البلدان العربية المصدرة للنفط ، من رفع أسعاره من ٣ إلى ١٢ دولارا للبرميل بين أكتوبر وديسمبر ١٩٧٣ ، ثم إلى ٣٤ دولارا في عام ١٩٨١ . ومع زيادة انتاج النفط العربي من ١٦,٥ الى ٢٢ مليون برميل يوميا بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٩ ، إرتفعت أنصبة البلدان العربية من النفط المستخرج على حساب أنصبة الشركات الأجنبية . وإرتفعت الحصص التي نالتها البلدان العربية المصدرة للبترول من هذا النفط ، وتراوحت بين ٦٤٪ (الامارات) و ١٠٠٪ (العراق) ، وذلك في عام ١٩٨٠ .

ولقد أدى هذا كله الى ارتفاع عائدات البلدان العربية المصدرة للنفط ، من حصيلة صادراته ، إلى نحو ٢١٢ مليار دولار في عام ١٩٨٠ مقابل ٩ مليارات دولار في عام ١٩٧٢ ، أو حوالى ٢٣,٦ مرة . كما ارتفعت الفوائض النفطية العربية ، الى نحو ٨٦,٥ مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، مقابل ٥ مليارات في عام ١٩٧٣ ، أو حوالى

١٧,٣ مرة . ولقد مثل هذا « الفائض الريعى » فرصة استثنائية ، وفريدة تاريخيا في العالم الثالث ، من أجل تصفية مجمل علاقات التبعية وعدم التكافؤ التي يقع تحت وطأتها الاقتصاد العربى في إطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى . لكن البلدان العربية النفطية تحولت - من حيث الاساس - إلى دول ريعية ، ونتيجة آليات تدوير عائداتها وفوائضها لصالح المراكز الرأسمالية العالمية عجزت عن تجاوز التبعية الاقتصادية وتصفية عدم التكافؤ .

والواقع أن سيطرة البلدان العربية النفطية ، ظاهريا ، على هذه الثروة النقدية للنفط كشفت عن سيطرة البلدان الصناعية الغربية فعليا على هذه الثروة . وكان أن استفادت البلدان الأخيرة وتمكنت المراكز الصناعية الرأسمالية المتقدمة الى حد بعيد من تصحيح مابداً استثناء تاريخيا ، أى عدم التطابق في الاقتصاد الرأسمالى العالمى بين امتلاك القدرة المالية وامتلاك القدرة الصناعية (والعلمية التكنولوجية) . وهكذا ، باشكال مباشرة وغير مباشرة ، سيطر الغرب على عوائد وفوائض النفط العربى ، وتمكن من استردادها وتدويرها وتوظيفها عبر القنوات التي حققت مصالحه بالدرجة الأولى . والأهم ، أن هذا كله جرى بالاشكال التي عمقت التبعية الاقتصادية للعالم العربى ، وكرسست وضعه اللامتكافؤ في إطار السوق الرأسمالى العالمى ، سواء بواسطة الادوات القديمة أو بأساليب جديدة .

وتمكن الغرب من استغلال التناقضات بين صفوف البلدان المصدرة للنفط - العربية وغير العربية - مستفيدا من الدور « الانشقاقي » للاطراف الاشد ارتباطا بالغرب والاكثر اندماجا في الاقتصاد الرأسمالى العالمى . ومع سعيه لشق صفوف « الأوبك » واضعاف قدرتها على المساومة الجماعية ، تمكن الغرب من تنظيم صفوفه وحشد قواه وتوحيد سياساته ، من أجل دفع أسعار النفط نحو الانخفاض وتمكن من فرض معدلات استخراج للنفط العربى تهدد بنضوبه السريع ، وتعجل بانتهاء أمد القدرة المالية العربية .

فقد تعاظم الاستيراد غير الرشيد من قبل البلدان العربية المصدرة للنفط سواء لاغراض الاستهلاك ، أو الاستثمار الذى لا يؤمن تقليص وتصفية التبعية . وتزايدت واردات السلاح العربى دون ارتباط بالاحتياجات الفعلية للأمن القومى العربى . وتعاضمت أرباح الشركات متعددة الجنسيه وعابرة القومية -

بما فيها الاحتكارات البترولية - سواء من خلال الاستثمار المباشر، أو بالاساس عبر «نقل التكنولوجيا» و «تنفيذ المقاولات» الخ . وبهذا كله ، وغيره ، تمكنت البلدان الصناعية الغربية المستوردة للنفط العربى من إسترداد غالب العائدات . وأما فوائض الاموال النفطية ، فقد استنزف جانب منها في أوجه الانفاق السابقة ، واما ما تبقى فقد اعيد تدويره لصالح الغرب ايضا بصورة رئيسية . لقد بقيت مدفوعات النفط في معظمها «قيودا دفترية» في البنوك الغربية ، ورغم الخسائر الفادحة (نتيجة التضخم والمضاربة بالعملة) تعاظمت التوظيفات العربية في الغرب في صورة ودائع مصرفية قصيرة الأجل . وبينما استخدمت البنوك الغربية هذه الودائع في الأقراض متوسط وطويل الأجل لتمويل استثمارات المؤسسات الصناعية وغير الصناعية الغربية ، فقد صدرت التشريعات التى قيدت تحول المال العربى إلى مثل هذا الاستثمار وما يماثله من أوجه التوظيف الثابت . ومثل انتشار فروع البنوك الغربية العملاقة في المنطقة العربية اداة إضافية لتحويل المال النفطى العربى ، وغيره من المال المتراكم في حقبة النفط ، الى الغرب ، الأمر الذى أدى إلى الحيلولة دون قيام سوق نقدية مالية مستقلة داخلية التوجه في العالم العربى . وإلى جانب القروض المباشرة التى عقدتها حكومات البلدان الصناعية المتقدمة ، عملت هذه البلدان على توجيه جانب من الفوائض المالية العربية الى المؤسسات المالية الدولية التى تسيطر عليها . وفضلا عن هذا فان تطابق مصالح القسم من رأس المال العربى (المندمج في حركة رأس المال الدولى الخاضع لقوانينه) قد دفعته . إلى إقراض البلدان النامية - من حيث الاساس - بالشروط والاتجاهات - حتى في الاطر التى توخاها الغرب نفسه . و حال غياب صلة التمويل المباشر العربى مع بلدان العالم الثالث الأخرى ، دون تعظيم افادة العالم العربى من نصيبه المتزايد في القروض المقدمة لهذه البلدان ، واضعف من جبهة البلدان المتخلفة في مجموعها ، وحقق للغرب الكثير من مأربه .

وفوق هذا كله ، فان البلدان الصناعية المتقدمة وضعت ، منذ البداية ، برامج متنوعة المدى غايتها تقليص «الاعتماد على» النفط العربى بزيادة المخزون والحد من الاستهلاك وزيادة الاستخراج وتطوير البدائل الخ . . . وفى المقابل تبنت البلدان النفطية العربية ، سياسات للتنمية الاقتصادية كرسست استمرار

اعتماد اقتصادياتها على المراكز الصناعية الغربية ، سواء لاستمرار الاستهلاك النهائى والانتاج الجارى ، أو لضمان الاستهلاك الانتاجى والنمو الاقتصادى . وعجزت البلدان العربية النفطية وغير النفطية ، رغم تعاظم التمويل المتاح ، عن انجاز بناء صناعة متكاملة واقتصاد مترابط ، أساسه الاتجاه نحو التصنيع المستقل ، الذى وفرت ثروة النفط إمكانية تصفية أهم العقبات امامه ، أى التمويل . وهكذا ، كان منطقيا ، أن كشف ظاهر الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات المتخلفة العربية والاقتصادية الصناعية الغربية ، عن مضمون تبعية شاملة للعالم العربى تجاه العالم الرأسمالى . وهكذا على سبيل المثال ، زادت الواردات العربية المتراكمة الى الصادرات النفطية المتراكمة من ٤٧ إلى ٧٥,٥٪ ، وارتفعت قيمه الواردات من السلع والخدمات الى قيمة صادرات النفط العربية من ٣٢,١ الى ٩٩,٦٪ ، وهبطت نسبة الفوائض المالية النفطية الى الصادرات النفطية من ٦٥,٦ الى ١٣٪ بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٨ . لقد أصبح عرب النفط رهائن لنفط العرب حين بدأ لهم أنهم قد ملكوا زمام أمره ، وكان أن احتدمت الأزمات والمشكلات الاقتصادية مع هبوط أسعار و انتاج وعائدات النفط . وجاء هذا الهبوط تحت ضغط البلدان الرأسمالية المتقدمة ، حيث تراجع الطلب على النفط العربى بسبب سياسات تقليص الاعتماد على النفط العربى ، فضلا عن النجاح في تفجير التناقضات القائمة أو المفتعلة بين أعضاء الأوبك . أضف الى هذا ، أن ما أدت اليه حقبة النفط من تعاظم انخراط الاقتصاديات العربية في السوق الرأسمالى العالمى ، جعلها اشد عرضة للتأثر بازمان التضخم العالمى والنقد الدولى وتزايد الحمائية ، وتقاسى بوجه خاص من أزمة الركود التى إنطلقت من المراكز الرأسمالية المتقدمة . وكان على الاقتصاد العربى أن يتحمل نصيبا كبيرا من هذه الازمات .

وتحت تأثير انخفاض الطلب على النفط العربى انخفض سعر البرميل من النفط العربى إلى أقل من عشرة دولارات في مطلع عام ١٩٨٦ ، أو إلى أقل من ثلث أعلى سعروصل اليه ، وانخفض انتاج النفط العربى الى نحو عشرة ملايين برميل يوميا في عام ١٩٨٣ ، أو أقل من نصف أعلى إنتاج بلغه ، وهبطت عائدات تصدير النفط العربى بنحو ١٠٩ مليار دولار بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٣ .

المباشر، خاصة في حقول النفط العربية، لكنه عبر سيطرة احتكاراته على العديد من حلقات الصناعة النفطية ضاعف أرباحه. ويشير إلى هذا بشكل غير مباشر أن تحويلات شركات البترول الأمريكية إلى الولايات المتحدة بلغت حوالي ٦٠ مليار دولار بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢، وهو ما فاق التحويلات المماثلة خلال نصف القرن السابق لارتفاع أسعار النفط وأن أربع دول عربية مصدرة للنفط نالت ٨٢,٣٪ من إجمالي الاستثمار الغربي المباشر في العالم العربي. واتجه نشاط الشركات الغربية العملاقة إلى تقديم خدمات المقاولات والاستشارات، والسيطرة على عمليات الإدارة والتسويق إلى جانب التحكم في المصارف العلمية والتكنولوجية. وكانت البلدان العربية النفطية ومصر أكثر الدول العربية انخراطا في التعامل مع الشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية، وهو ما يدل عليه نصيبها من عدد وقيمه العقود - معروفة القيمة فقط - والموقعة بين الطرفين، والتي وصلت بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٣ إلى ٩٩٧٥ عقدا قيمتها ٣٠٣ مليار دولار، (نالت بلدان مجلس التعاون الخليجي نحو ٤٧٪ منها). ويرتفع تقدير إجمالي قيمة العقود إلى ٤٠٣ مليار دولار باضافة العقود غير المعروفة القيمة.

وأما التبعية المالية، التي جاءت تعبيرا عن نتائج التبعية الغذائية والتكنولوجية وغيرها من ألوان التبعية البنيوية - الانتاجية، فقد أخذت، من ناحية، شكل زيادة المديونية الخارجية العربي - وبالذات للبلدان العربية غير النفطية، وهكذا زادت هذه المديونية من ٥٨ إلى ١٣٦ مليار دولار بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤. بيد أن ما يبدو جديدا في التبعية المالية للعالم العربي ازاء الغرب هو تعاظم مديونية بعض بلدانه، في وقت زادت فيه بشكل عاصف دائنيه بعضها الآخر. وفي الحاليين، استنزف الغرب الأرباح الطائلة، بتحويل الودائع العربية قصيرة الأجل إلى قروض للعرب متوسطة وطويلة الأجل. ولقد استوعب الغرب، في ظل مزاعم محدودية الطاقة الاستيعابية للبلدان العربية المصدرة للنفط - وخاصة الخليجية - القسم الأعظم من الاستثمارات العربية في الخارج. وفي بداية الثمانينات قدرت التوظيفات العربية في الولايات المتحدة بنحو ٢٠٠ مليار دولار كما قدرت استثمارات السعودية والكويت والإمارات وحدها بنحو ٣٠٠ مليار دولار في الغرب. وأخذت هذه الاستثمارات بالأساس شكل الودائع المصرفية، ولم تتعد نسبة الاستثمار المباشر ٥,٣٪

ومع الكساد النفطي في النصف الأول من الثمانينات، قبل أن يأخذ مداه الأخير في مطلع عام ١٩٨٦، كان أن تفاقمت مظاهر أزمات التبعية الاقتصادية العربية: التجارية والغذائية والتكنولوجية والمالية الخ... تجاه البلدان الصناعية الرأسمالية المتقدمة، وبرزت مخاطر الانكشاف المتزايد للاقتصاد العربي على العالم الخارجي، وهكذا، على سبيل المثال ظهرت التبعية التجارية في ارتفاع نسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي إلى حوالي ٨٥٪ في أوائل الثمانينات وزيادة العجز التجاري للبلدان العربية غير النفطية مع هبوط الفائض للبلدان النفطية بنحو ٣ مرات بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣. وهبطت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٤، من ٣١٨ إلى ١٤١٪ للبلدان النفطية العربية، ومن ٥٨٪ إلى ٤٧٪ للبلدان العربية النفطية. وانعكست التبعية الغذائية في زيادة الواردات من الحبوب بمتوسط سنوي بلغ نحو ١٠٪ مع تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من ٦٠ إلى ٤٩٪ بين النصف الثاني من السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، وشملت هذه الاتجاهات غالب السلع الغذائية الرئيسية في نفس الفترة.

وأما التبعية التكنولوجية، فقد ظهرت في أحد تجلياتها، في زيادة واردات ثلاث عشرة دولة عربية من السلع الهندسية من ١٢ إلى ٢٥٪ من إجمالي واردات العالم الثالث بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠، وفي أن السلع المصنعة (عدا الغذائية) بلغت نحو ٧٣٪ من الواردات ولم تتعد ٢٪ من الصادرات العربية عام ١٩٨٢. أضف إلى هذا، أن هذه التبعية قد تعمقت في أخطر المجالات التي تهدد الأمن القومي العربي مباشرة، أي واردات السلاح، الذي وصلت مشترياته العربية إلى حوالي ٥٠٪ من إجمالي تجارة السلاح للعالم الثالث خلال السنوات العشر بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٤، ونالت ثلاث دول عربية ٤٢٪ من هذا الإجمالي، وتزايد خطورة مثل هذه التبعية في شكلها الأخير، طالما أن تقديم السلاح يرتفع باستخدامه في اتجاهات لاتتعارض مع - أو تنسجم مع - مصالح موردي هذا السلاح بغض النظر على المصالح القومية العربية.

وفي حقبة النفط تعاظمت استباحة المنطقة العربية للنشاط المكثف المتزايد للشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية. لقد تراجع اهتمام الغرب بالاستثمار

منها . ومثل هذا قيذا إضافيا على اصحاب الاموال العربية اذا محاولوا استخدام القدرات المالية والنفطية ، دفاعا عن الحقوق العربية الاقتصادية (أو غير الاقتصادية) . أضف إلى هذا ، أن الخسائر المتراكمة ، نتيجة إعادة تقدير قيمة التوظيفات المالية العربية في الغرب ، تراوحت تقديراتها بين ١٨١ و ٣٠٣ مليار دولار في آخر عام ١٩٨٥ .

ونتناول أدناه دراسة لبعض مظاهر التبعية التي

يعانى منها الاقتصاد العربى ، وذلك من خلال تحليل أوضاع الاقتصاد العربى بين التبعية والاستقلال فى حقبة النفط . ويشمل التحليل بعض جوانب القضايا التالية :

أولا : التبعية التجارية ، ثانيا : التبعية الغذائية ، ثالثا : الاستثمار الغربى المباشر ونشاط الشركات عابرة القوميه فى العالم العربى ، رابعا : التبعية المالية للعالم العربى .

أولا - التبعية التجارية للعالم العربى

تتعدد مؤشرات التبعية التجارية التى يتسم بها الاقتصاد العربى فى إطار الاقتصاد الرأسمالى . ونلاحظ ، من ناحية أولى ، ارتفاع نسبة التبادل التجارى الخارجى للعالم العربى الى الناتج المحلى الاجمالى العربى ، حيث زادت من نحو ٧٩ إلى ٨٧٪ بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٢ . ومن ناحية ثانية ، تذبذبت هذه النسبة ، الامر الذى انعكس فى هبوطها إلى ٧٧٪ فى عام ١٩٨٤ ، بعد ارتفاعها المشار اليه . ومن ناحية ثالثة ، الضالة النسبية لمساهمة التجارة الخارجية العربية فى التجارة العالمية ، إذ لم تتعد صادراته ١٠٪ و وارداته ٦٪ من اجمالى الصادرات والواردات العالمية فى متوسط السنوات من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٤ .

ويرجع هذا كله ، إلى ترابط قطاعات الاقتصاد العربى مع قطاعات الاقتصاد فى البلدان الصناعية المتقدمة - الرأسمالية بالأساس - بدرجة أشد من تكاملها مع بعضها البعض . الامر الذى يجعل تأمين تصريف المنتجات (النفط اساسا) واشباع حاجات

الاستهلاك (النهائى والوسيط) ، وتغطية متطلبات الاستثمار ، يرتهن أساسا بالتصدير أو الاستيراد . أضف إلى هذا ، ان ضعف الطاقات الانتاجية العربية ، خارج قطاع النفط ، لم يكن له أن يرفع من نصيب التجارة الخارجية العربية فى التجارة العالمية ، وهو ما يظهر بوضوح أشد فى حال استبعاد النفط من حساب هذا النصيب ، ومن تراجع الأخير وتذبذبه مع انخفاض وتغير أسعار النفط ، الأمر الذى يجعل تغطية حاجات الاستهلاك والاستثمار رهنا بعائدات التصدير والقدرة على الاستيراد . فضلا عن هذا كله ، فان تذبذب وهبوط نسبة التبادل التجارى الخارجى العربى ، ارتبط بدرجة كبيرة بحالات الركود والانتعاش فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، التى يتم معها القسم الاعظم من هذا التبادل ، كما سنرى ، الأمر الذى عكس عجز الاقتصاديات العربية عن تأمين النمو الذاتى المتواصل .

للاحتياجات ، وعدم قدرتها على استمرار الاستيراد بالمعدلات المتنامية السابقة . وفي كل الأحوال ، فإن هذا الاتجاه العام لتذبذب الصادرات والواردات يجد تفسيره في التبعية التجارية ، ذات الأسباب البنيوية ، أى التى ترتبط بالبنية المتخلفة المشوهة للاقتصاد والصناعة فى العالم العربى .

إن التركيب السلعى للتجارة الخارجية العربية ، قد عكس هذا التخلف الاقتصادى والصناعى ، الذى مثل بدوره الأساس الموضوعى للتبعية الاقتصادية - التجارية العربية . وهكذا ، على سبيل المثال ، فى عام ١٩٨٢ ، مثلت المواد الخام (النفط اساسا ٩٧٪ من إجمالى الصادرات ، ولم يتجاوز نصيب الصادرات من السلع المصنعة (منتجات كيمياوية وآلات ومعدات وغيرها) حوالى ٢٪ من نفس الاجمالى . وفى العام المشار اليه ، بلغ نصيب الواردات من السلع المصنعة المشار اليها ٧٢,٦٪ من إجمالى الواردات العربية ، كما ظهر ضعف تطور صناعة استخراج الخامات المعدنية ، وضعف الانتاج الزراعى ، فى أن نصيب الخامات الزراعية والمعدنية لم يتجاوز ١٤,٤ و ١٢,٦٪ على الترتيب من إجمالى الواردات فى نفس العام .

وأما التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية العربية ، فقد عكس منطقيا الترابط التاريخى للاقتصاديات العربية المتخلفة مع الاقتصاديات الصناعية المتقدمة ، فى اطار الاقتصاد الرأسمالى . وهكذا فى عام ١٩٨٣ ، بلغت الواردات من البلدان الرأسمالية المتقدمة ٦٤,٤٪ من إجمالى الواردات العربية . وفى المقابل لم تتجاوز الواردات من البلدان الاشتراكية ١,٨٪ والواردات العربية البنيوية ٨,٢٪ من نفس الاجمالى . وأما الصادرات العربية فقد اتجه ٥٣,٩٪ منها الى البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وربما يرجع هذا بدرجة كبيرة إلى سياسات التمييز والحماية التى تتخذها هذه البلدان ضد صادرات البلدان النامية عربية وغير عربية . ولم تنل الدول الاشتراكية الا ٠,٩٪ من الصادرات العربية . وأما النصيب المرتفع نسبيا للتبادل التجارى العربى مع الدول النامية غير العربية ، فإنه يعزى إلى تصدير النفط ، وإلى الاستيراد من المراكز الصناعية الجديدة فضلا عن البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية .

ولقد زادت قيمة الصادرات العربية بمعدل نمو سنوى مركب قدره ٦٪ بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٤ . إلا أنه يمكن التمييز بين مرحلتين فى هذه الفترة : الأولى ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، حيث ارتفعت قيمة الصادرات بنحو ٢٦٪ سنويا ، وهو ما يرجع الى نمو حصيلة صادرات البلدان العربية النفطية بنحو ٢٧٪ سنويا (مع ارتفاع اسعار النفط) ، مقابل ١٥٪ للبلدان العربية غير النفطية . والثانية ، ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ، حيث اتجهت قيمة الصادرات للانخفاض بمعدل سنوى ١٤٪ وهو ما يفسره أيضا هبوط حصيلة صادرات البلدان العربية النفطية بنحو ١٦٪ سنويا (مع تراجع اسعار النفط) حيث اتسمت هذه الحصيلة بالثبات للبلدان العربية غير النفطية . وأما قيمة الواردات العربية ، فقد نمت بمعدل سنوى مركب بلغ ١٣٪ . وهنا أيضا ، أخذت الواردات اتجاها صاعدا ثم هابطا فى مرحلتين متميزتين للفترة بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٤ . وهكذا ، فى المرحلة الاولى ، وصل معدل النمو الى ٢٢٪ بين ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، نتيجة ارتفاع واردات الدول العربية النفطية بنحو ٢٥٪ (مع ارتفاع عائدات النفط) مقابل ١٦٪ للدول العربية غير النفطية ، وأما بين عامى ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ، فإن معدل نمو الواردات العربية الاجمالية لم يتعد ٣٪ سنويا ، الأمر الذى يعزى هنا الى تراجع قيمة واردات المجموعة الاولى من البلدان بنحو ١٪ سنويا (مع تراجع عائدات النفط) وان هبطت هذه القيمة للمجموعة الثانية بنحو ٥٪ .

ويبدو هاما أن نلاحظ ، أن تذبذب المتحصلات من التصدير والمدفوعات عن الاستيراد ، ارتبط بالاساس بتذبذب أسعار النفط فى السوق العالمية . بيد أن ما يبدو ملفتا للانتباه ، أن معدل نمو الواردات العربية بلغ نحو ضعف معدل نمو الصادرات العربيه طوال الفترة ، وأن الواردات العربية الضرورية لضمان الانتاج الجارى والموسع فضلا عن الاستهلاك بما فى ذلك الضرورى كان رهنا بالاسعار الحقيقية ، والمعلنه للخامات العربية المصدرة (للنفط اساسا) . ونلاحظ أيضا ، أن هبوط معدل نمو الواردات فى النصف الاول من الثمانينات (١٪) بقى أقل بكثير من معدل هبوط الصادرات (١٦٪) ، الأمر الذى قد يفسره بدرجة هامة استنزاف الاحتياجات أو الاتجاه للاقتراض . اما فى البلدان غير النفطية ، فقد تراجعت الواردات بمعدل أشد ، رغم النمو الملموس فى قيمتها المطلقة ، وهو ما قد يفسره ضيق منافذ الاقتراض أمامها فضلا عن افتقادها

نحو ٣٨٪ من اجمالي الصادرات العربية الى السوق خلال الفترة المذكورة .

وعلى الرغم من كبر النصيب النسبي للسوق الأوروبية المشتركة من اجمالي الصادرات العربية والذي بلغ نحو ٣٣٪ في المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، فان الصادرات العربية الى السوق (واردات السوق من الدول العربية) لا تتجاوز نحو ٨,٦٪ من اجمالي واردات السوق الأوروبية في المتوسط خلال نفس الفترة .

وعلى الرغم من اتجاه النصيب النسبي للسوق الأوروبية المشتركة في اجمالي الواردات العربية للانخفاض من نحو ٤٣٪ عام ١٩٧٥ الى نمو ٣٨٪ عام ١٩٨٤ فان قيمة هذه الواردات قد تضاعف بنحو ٣ أضعاف فيما بين عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ليرتفع الى نحو ٤٦,١ مليار دولار مقابل نحو ١٧,١ مليار ولبيلغ نحو ٤٥,١ مليار دولار عام ١٩٨٤ .

وتعد الدول البترولية أهم المستوردين من السوق الأوروبية أيضا خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ حيث بلغ نصيبها من اجمالي واردات الوطن العربي من السوق أكثر من ضعف نصيب الدول غير البترولية في المتوسط خلال الفترة المذكورة (٦٨٪ مقابل ٣٢٪) .

وقد استوعبت السعودية نحو ٢١٪ من اجمالي الواردات من السوق في المتوسط خلال السنوات محل الدراسة تليها الجزائر بنصيب ١٥٪ ثم العراق بنصيب نحو ١١٪ تقريبا .

وعلى الرغم من الاعتماد الكبير للوطن العربي على الواردات من دول السوق الأوروبية المشتركة والتي بلغت نحو ٤١٪ من اجمالي الواردات خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ فان هذه الواردات تشكل نسبة محدودة من اجمالي صادرات السوق الى العالم الخارجي فهي لا تتعدى نحو ٧,٣٪ في المتوسط خلال نفس الفترة .

ولقد حقق الميزان التجاري العربي مع السوق الأوروبية فائضا لصالح الوطن العربي انقلب الى عجز . ومن حيث الاساس يرجع ذلك الى أن الميزان التجاري للدول البترولية بعد أن كان يحقق فائضا كبيرا مع السوق خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٢ ، انقلب الى حالة عجز في العامين التاليين . وقد كان هذا الفائض يتجاوز قيمة عجز الميزان التجاري للدول غير البترولية مع السوق ، الا أن استمرار عجز الميزان التجاري للدول

إن تحليل تطور التجارة الخارجية العربية مع البلدان الصناعية المتقدمة يكتسب أهمية من الوزن الكبير لهذه التجارة في مجمل التبادل التجاري الخارجي العربي . ويتركز هذا التبادل بالاساس مع البلدان الرأسمالية المتقدمة كما أشرنا . وبينها يبدو هاما أن نتتبع تطور هذا التبادل مع المراكز الرأسمالية الرئيسية الثلاث ، أي الولايات المتحدة الأمريكية ، والسوق الأوروبية المشتركة ، واليابان . كما يبدو هاما للمقارنة مع البلدان الاشتراكية المتقدمة ، أن نتتبع - على سبيل المثال - تطور التبادل التجاري العربي مع الاتحاد السوفيتي .

١ - العلاقات التجارية بين العالم العربي والسوق الأوروبية المشتركة :

تستوعب السوق الأوروبية المشتركة نحو ٣٣٪ من اجمالي الصادرات العربية في المتوسط خلال السنوات من ١٩٧٥ الى ١٩٨٤ ويأتي منها نحو ٤١٪ من اجمالي الواردات العربية في المتوسط خلال نفس السنوات .

وعلى الرغم من اتجاه النصيب النسبي للسوق الأوروبية المشتركة من اجمالي الصادرات العربية للانخفاض خلال السنوات محل الدراسة ، من نحو ٣٩٪ عام ١٩٧٥ ، الى نحو ٢٩٪ عام ١٩٨٤ ، فان هذه الصادرات قد نمت بمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ نحو ٢٣٪ في المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، لتبلغ عام ١٩٨٠ نحو ثلاثة أضعاف ، ما كانت عليه عام ١٩٧٥ (٨٠,٣ مليار دولار مقابل ٢٩,١ مليار) ، الا أنه مع اتجاه أسعار البترول العالمية للانخفاض واتجاه الطلب العالمي على البترول للانخفاض فقد انخفضت قيمه هذه الصادرات بشدة لتصل الى نحو ٣٦,٤ مليار دولار عام ١٩٨٤ ، بمعدل انخفاض بلغ نحو ١٨٪ سنويا في المتوسط خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٤ .

وتعد الدول البترولية أهم الدول العربية المصدرة للسوق الأوروبية حيث بلغ نصيبها من اجمالي الصادرات العربية الى السوق نحو ٨٨٪ في المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ ، على حين اقتصر نصيب الدول غير البترولية على حوالي ١٢٪ فقط في المتوسط خلال نفس الفترة . وتعد السعودية من أهم المصدرين العرب للسوق الأوروبية حيث بلغت صادراتها

غير البترولية وتلاشى الفائض في الميزان التجاري للدول البترولية مع السوق ، ترتب عليه انقلاب حالة الميزان التجاري العربى مع السوق الأوروبية الى حالة العجز بعد أن كان يحقق فائضا .

٢ - العلاقات بين العالم العربى واليابان :

ولقد شهدت السنوات محل الدراسة تصاعد دور اليابان في التجارة الخارجية للوطن العربى ، من نحو ١٢٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ١٧٪ عام ١٩٨٤ نتيجة لاتجاه نصيبها النسبى من اجمالى الصادرات العربية للتزايد من نحو ١٢٪ إلى ١٥٪ ، ومن اجمالى الواردات العربية من نحو ٦٪ الى نحو ١٢٪ خلال العامين المذكورين على التوالى .

وتمثل الصادرات العربية الى اليابان نحو ١٧٪ في المتوسط من اجمالى الصادرات العربية . وقد ارتفع حجم هذه الصادرات من ١١,١ بليون دولار عام ١٩٧٥ الى نحو ٣٨,١ بليون عام ١٩٨٠ ، بمعدل نمو سنوى مركب بلغ نحو ٢٨٪ تقريبا . الا أن قيمة هذه الصادرات قد انخفضت بنحو ٨٪ سنويا في الأعوام التالية لتقتصر على نحو ٢٧,٣ بليون دولار عام ١٩٨٤ .

وتعد الدول البترولية المصدر الرئيسى لليابان حيث ساهمت بنحو ٩١٪ في المتوسط من اجمالى الصادرات العربية لليابان خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ وتشكل المملكة العربية السعودية أهم دولة عربية مصدرة لليابان حيث ساهمت وحدها بنحو ٥٢٪ في المتوسط من اجمالى الصادرات العربية الى اليابان خلال نفس الفترة .

وبالاضافة الى أن صادرات الدول العربية لليابان تشكل نحو ١٧٪ من اجمالى الصادرات العربية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ ، فانها تشكل نسبة مرتفعة من اجمالى الواردات اليابانية من العالم الخارجى حيث بلغت نسبة واردات اليابان من الوطن العربى (صادرات الوطن العربى الى اليابان) . الى اجمالى واردات اليابان نحو ٢٢٪ في المتوسط خلال نفس الفترة .

ولقد بلغت الواردات العربية من اليابان نحو ١١٪

من اجمالى الواردات العربية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ كما بلغت قيمتها نحو ٢,٢ بليون دولار عام ١٩٧٥ ارتفعت أكثر من ٦ أضعاف لتصل الى نحو ١٣,٨ بليون عام ١٩٨٠ . ثم تتزايد الى نحو ١٨,٥ بليون دولار عام ١٩٨٢ ثم لتخف فى العامين التاليين بنسبة ١٢٪ سنويا لتقتصر على ١٤,٢ بليون دولار عام ١٩٨٤ .

وبالاضافة الى احتلال الدول البترولية المركز الرئيسى في مجال التصدير لليابان فانها أيضا المستوعب الرئيسى للسلع اليابانية حيث امتصت نحو ٨٣٪ في المتوسط من اجمالى واردات الوطن العربى من اليابان مقابل نحو ١٧٪ فقط للدول البترولية وذلك في المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ . وبالاضافة الى كون السعودية المصدر العربى الرئيسى لليابان فانها أيضا المستورد العربى الرئيسى منها حيث استوعبت وحدها نحو ٣٤٪ في المتوسط من اجمالى الواردات اليابانية للوطن العربى خلال السنوات المذكورة ، مع تزايد هذه النسبة من نحو ٤٪ من اجمالى الواردات العربية عام ١٩٧٥ الى نحو ٤٣٪ عام ١٩٨٤ .

ومع تزايد الأهمية النسبية لعلاقات الوطن العربى التجارية مع اليابان فقد أصبح الوطن العربى مستوعبا هاما للصادرات اليابانية فقد بلغت نسبة صادرات اليابان الى الوطن العربى (واردات الوطن العربى من اليابان) ، الى اجمالى الصادرات اليابانية للعام الخارجى نحو ٩,٢٪ في المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ .

ولقد حقق الميزان التجارى العربى مع اليابان فائضا لصالح الوطن العربى خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ ، ويعود ذلك بصفة أساسية للفائض المحقق في الميزان التجارى للدولة العربية البترولية ، والذي عوض العجز الدائم في الميزان التجارى للدول غير البترولية مع اليابان خلال الفترة المذكورة .

٣ - العلاقات التجارية بين العالم العربى والولايات المتحدة الأمريكية :

وتستوعب الولايات المتحدة الأمريكية نحو ١١٪ من اجمالى التجارة الخارجية للوطن العربى في المتوسط ، خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ .

أنها اتجهت للانخفاض من نحو ٥,١٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٢,٧٪ فقط عام ١٩٨٤ .

وبلغ حجم واردات الوطن العربى من الولايات الولايات المتحدة الأمريكية ٤,٧ بليون دولار عام ١٩٧٥ ثم اتجهت للتزايد حتى بلغت نحو ١٧,٠ بليون دولار عام ١٩٨٢ بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٢٠٪ فى المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٢، الا انها اتجهت للانخفاض حتى بلغت نحو ١٤,٤ بليون دولار عام ١٩٨٤ . وقد بلغت نسبة الواردات من الولايات المتحدة الى اجمالى الواردات العربية نحو ١٢٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ .

وتستوعب الدول البترولية نحو ٧٣٪ من الواردات الأمريكية . وتعد السعودية أهم المستوردين العرب من الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ نصيبها نحو ٤١٪ من اجمالى الواردات العربية من الولايات المتحدة الأمريكية ، يليها مصر التى تستوعب نحو ١٣٪ فى المتوسط من اجمالى واردات الوطن العربى من الولايات المتحدة الأمريكية .

وتجدر الاشارة الى أن نسبة صادرات الولايات المتحدة الى الوطن العربى (واردات الوطن العربى من الولايات المتحدة) الى اجمالى صادرات الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٦,٢٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ .

وأما عن وضع الميزان التجارى مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان يحقق فائضا لصالح الوطن العربى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨١ باستثناء عام ١٩٧٦ ، ثم انقلب الميزان الى حالة العجز فى الأعوام الثلاثة التالية . ويرجع ذلك الى تحول الميزان التجارى للدول البترولية الى حالة العجز اعتبارا من عام ١٩٨٢ بعد أن كان يحقق فائضا يكفى لتعويض العجز الدائم فى الميزان التجارى للدول غير البترولية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ .

ولقد استوعب الاتحاد السوفيتى نحو ٠,٧٪ فى المتوسط ، من اجمالى التجارة الخارجية للوطن العربى خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ . وقد اتجهت هذه النسبة للانخفاض من نحو ١,٤٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٠,٥٪ عام ١٩٨٤ .

وبلغ حجم الصادرات العربية الى الاتحاد السوفيتى نحو ٨٨٤,٢ مليون دولار عام ١٩٧٥ ثم انخفضت حتى

وبلغ حجم الصادرات العربية الى الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٥,٥ بليون دولار عام ١٩٧٥ ، ارتفعت الى نحو ٣٤,٠ بليون عام ١٩٨٠ ، بمعدل نمو سنوى مركب بلغ حوالى ٤٤٪ فى المتوسط خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، الا أن قيمة هذه الصادرات قد اتجهت للانخفاض فى الأعوام الأربعة التالية حتى وصلت الى حوالى ٩,٢ بليون دولار عام ١٩٨٤ بنسبة انخفاض بلغت نحو ٧٠٪ سنويا فى المتوسط خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٤ . وقد انعكس هذا التطور على نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من اجمالى الصادرات العربية ، حيث اتجه التزايد من نحو ٧٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ١٥٪ عام ١٩٨٠ ، ثم انخفض الى نحو ٧٪ عام ١٩٨٤ . ولتقتصر فى المتوسط على نحو ١٢٪ منها خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ .

وتعد الدول البترولية المصدر الرئيسى للولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت صادراتها الى الولايات المتحدة نحو ٩٣٪ فى المتوسط من اجمالى الصادرات العربية اليها خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ ، وتأتى السعودية فى المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث التصدير للولايات المتحدة فقد بلغت صادراتها نحو ٤٠٪ فى المتوسط من اجمالى الصادرات العربية للولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة وقد اتجهت هذه النسبة للتزايد من ٢٢٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٥٩٪ عام ١٩٨٢ ثم انخفضت الى نحو ٣٨٪ عام ١٩٨٤ . وتأتى الجزائر فى المرتبة الثانية بعد السعودية ، حيث بلغت نسبة صادراتها نحو ٢٤٪ فى المتوسط من اجمالى الصادرات العربية الى الولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة مع اتجاه نصيبها للتزايد المستمر من نحو ٢٣٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٣٧٪ عام ١٩٨٤ . أما فى المرتبة الثالثة فتأتى الجماهيرية الليبية حيث مثلت صادراتها للولايات المتحدة نحو ١٧٪ من اجمالى الصادرات اليها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ إلا أن هذه الصادرات قد اتجهت للانخفاض الشديد من نحو ٢٥٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٠,١٪ عام ١٩٨٤ .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تستوعب نحو ١٢٪ فى المتوسط من اجمالى الصادرات العربية خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ فان نسبة وارداتها من الوطن العربى (صادرات الوطن الى الولايات المتحدة) الى اجمالى واردات الولايات المتحدة من العالم الخارجى قد بلغت نحو ٧,٣٪ فى المتوسط خلال الفترة المذكورة كما

بلغت نحو ٤٣١,٨ مليوناً عام ١٩٨٤ واتجه نصيبها النسبي في اجمالي الصادرات العربية الى الانخفاض من نحو ١,٢٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٠,٣٪ عام ١٩٨٤ بمتوسط قدره ٠,٥٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ .

وتعتبر مصر وسوريا من أكبر المصدرين الى الاتحاد السوفيتي . وعلى حين اتجهت قيمة الصادرات المصرية الى الاتحاد السوفيتي للانخفاض من نحو ٦٠٦,٢ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى حوالي ١٣٥,٥ مليوناً عام ١٩٨٤ ، اتجهت قيمة الصادرات السورية الى الاتحاد السوفيتي للارتفاع من نحو ٥٥ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى نحو ٢٠٣,٠ مليون دولار عام ١٩٨٤ ، كما أن الجزائر تعد الدولة البترولية الوحيدة التي تصدر الى الاتحاد السوفيتي وأن كانت قيمة صادراتها قد اتجهت للانخفاض من ٩٦,٦ مليون دولار عام ١٩٧٥ ، الى نحو ١٥ مليوناً عام ١٩٨٤ .

وعلى الرغم من ضآلة نصيب الاتحاد السوفيتي في اجمالي الصادرات العربية فان نسبه واردات الاتحاد السوفيتي من العالم العربي (صادرات الوطن العربي الى الاتحاد السوفيتي) تبلغ نحو ٤,٧٪ من اجمالي واردات الاتحاد السوفيتي من العالم الخارجي وأن كانت هذه النسبة رغم ضآلتها أيضاً تتجه للانخفاض من نحو ٣,٥٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ١,٩٪ عام ١٩٨٤ .

بلغ النصيب النسبي للواردات من الاتحاد السوفيتي الى اجمالي الواردات العربية نحو ١٪ في المتوسط ، خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ . وان كان قد اتجهت للانخفاض من نحو ٢٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٠,٦٪ عام ١٩٨٤ .

وعلى العكس من الصادرات فقد اتجهت قيمة الواردات من الاتحاد السوفيتي للتزايد من نحو ٧٠١,٨٣ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى نحو ٧٢٦,٠٣ مليون عام ١٩٨٤ .

وبالإضافة الى كون مصر وسوريا من أهم المصدرين العرب الى الاتحاد السوفيتي فانهما أيضاً أهم المستوردين العرب منه وعلى حين اتجهت قيمة الواردات المصرية منه للانخفاض من نحو ٢٣٢,٩ مليون دولار عام ١٩٧٥ ، الى نحو ١٧٥,٧ مليوناً عام ١٩٨٤ فقد اتجهت قيمة الواردات السورية منه للتزايد من نحو ٥٢,٤ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى نحو ١٣٩,٧ مليون عام ١٩٨٤ .

وعلى الرغم من أن قيمة الواردات العربية من الاتحاد السوفيتي تشكل نسبة ضئيلة من اجمالي الواردات العربية (نحو ١٪ في المتوسط) ، فان قيمة الصادرات السوفيتية الى الوطن العربي (واردات الوطن العربي من الاتحاد السوفيتي) الى اجمالي الصادرات السوفيتية بلغت نحو ٥,٣٪ في المتوسط ، خلال الفترة ١٩٧٥ / ١٩٨٤ .

ولقد حقق الميزان التجاري العربي مع الاتحاد السوفيتي فائضاً لصالح الوطن العربي خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ . ويرجع ذلك الفائض الى الفائض الذي يحققه الميزان التجاري للدول البترولية مع الاتحاد السوفيتي والذي يعوض العجز الدائم في الميزان التجاري للدول غير البترولية مع الاتحاد السوفيتي .

ولقد اتسم الميزان التجاري العربي خلال الفترة محل الدراسة بتحقيق فائض كما تشير بذلك نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية حيث لم تقل هذه النسبة عن ١٠٠٪ بأي حال من الأحوال خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ . الا أن هذه النسبة قد اتجهت للانخفاض على المستوى الاجمالي للوطن العربي من نحو ١٨٩٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ١٠٧٪ عام ١٩٨٤ .

وبتحليل هذا الميزان بالنسبة للدول البترولية من ناحية والدول غير البترولية من ناحية أخرى ، يتضح مايلي :-

أ - ان الميزان التجاري للدول البترولية قد حقق فائضاً ضخماً على الدوام خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ وأن كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات قد اتجهت للانخفاض من نحو ٢٧٤٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ١٤١٪ عام ١٩٨٤ .

ب - حقق الميزان التجاري للدول غير البترولية عجزاً دائماً خلال السنوات المذكورة حيث انخفضت نسبة تغطية الصادرات / الواردات من نحو ٦٠٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٤٧٪ فقط عام ١٩٨٤ .



(القيمة بالملليون دولار امريكي والنسبة %)

جدول (٥) قيمة الصادرات والواردات والتوزيع الجغرافي لتجارة الوطن العربي مع العالم الخارجي

	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
إجمالي الصادرات منها	١٢٧,٢٩٢,٠٥	١٣٤,٠٥٥,٣٥	١٦٣,٥٩٠,٨٢	٢١٨,٦٤٧,٠٤	٢٣٥,٠٢٢,٩٥	١٥٤,٩٥٧,١٥	٩٨,٤٤٨,٢٥	١٠٢,٣٠٦,٧٧	٩١,٣٨٢,٦٥	٧٤,٢٨٣,٥٦	
دولة بترولية	١٠٧,٤٨٩,٥	١٣,٦٩٧,١	١٤٣,٣٧٠,٠	١٩٦,٥٨١,٢	٢١٥,٢٩٢,٩	١٤٠,٥٧٦,٠	٨٧,٨٩٣,٠	٩١,٧١٩,٤	٨١,٧٠٦,١	٦٤,٤٩٧,٣	
دول غير بترولية	١٩,٨٠٢,٥٥	٢٠,٣٥٨,٢٥	٢٠,٢٢٠,٨٢	٢٢,٠٦٥,٨٤	١٩,٧٣٠,٠٥	١٤,٣٨١,١٥	١٠,٥٥٥,٢٥	١٠,٥٣٧,٢٧	٩,٦٧٦,٥٥	٩,٧٨٦,٢٦	
التوزيع النسبي للصادرات											
السوق الأوروبية المشتركة	٢٢	٢٩	٣٠	٢٢	٢٤	٢٦	٣١	٣٠	٣٥	٣٩	
الولايات المتحدة	١٢	٧	٦	١٣	١٥	١٦	١٦	١٤	١٠	٧	
اليابان	١٧	٢٢	٢٠	١٩	١٦	١٥	١٥	١٥	١٦	١٥	
الاتحاد السوفيتي	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٦	٠,٧	٠,٧	١,٢	
إجمالي الواردات منها	١١٨,٤٨٠,٨٣	١٣٨,٢٥٤,٥٩	١٤٠,١٠٧,٩	١٣٤,٩٢٧,٠٢	١٠٦,٩٩٠,٤٥	٨٧,٥٠٥,٤٧	٧٣,٠٦٥,٤	٦٣,١٩١,٣٣	٤٢,٣٧٣,٠٢	٣٩,٨٨٤,٨٩	
دولة بترولية	٧٦,١٦٣,٨	٨٥,٤٩٦,٧	١١,٤٢٦,١	٩٣,٥٩٧,٨	٧٢,٨٠٨,٨	٦١,٤٣٣,٢	٤٩,٠١٨,٩	٤١,٢٩٣,٤	٢٥,٧٢١,٠	٢٣,٥٢٥,٢	
دول غير بترولية	٤٢,٣١٧,٠٣	٤٢,٧٥٧,٧٩	٢٨,٦٨١,٨	٤١,٣٢٩,٢٣	٣٤,١٨١,٦٥	٢٦,٠٧٢,٢٧	٢٤,٠٤٦,٥	٢١,٨٩٧,٩٣	١٦,٦٥٢,٠٢	١٦,٣٥٩,٦٩	
التوزيع النسبي للواردات											
السوق الأوروبية المشتركة	٤١	٣٨	٣٩	٣٩	٤٣	٤٣	٤٣	٤٠	٤٤	٤٣	
الولايات المتحدة	١٢	١٢	١٣	١٣	١٢	١١	١٢	١١	١٣	١٢	
اليابان	١١	١٢	١٣	١٣	١٣	١٢	١٢	١١	١٠	٦	
الاتحاد السوفيتي	١	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٨	١	١,٤	١,٦	٢	
التوزيع النسبي الاجمالي											
التجارة الخارجية											
السوق الأوروبية	٣٦	٣٣	٣٤	٣٥	٣٧	٣٨	٣٦	٣٤	٣٨	٤١	
الولايات المتحدة	١١	١٠	٩	١٢	١٤	١٤	١٤	١٢	٩	٩	
اليابان	١٦	١٧	١٧	١٦	١٥	١٤	١٤	١٤	١٤	١٢	
الاتحاد السوفيتي	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٧	٠,٩	١	١,٤	

المصدر : تم حساب وتركيب الجدول من بيانات : اتجاهات احصاءات التجارة ، الكتاب السنوي ، ١٩٧٥ - ١٩٨٥ .

جدول (٦) التجارة الخارجية للوطن العربي مقسمة بين دول بترولية ودول غير بترولية

(%)

البيان/السنوات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المتوسط
الصادرات العربية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
دول بترولية	٨٩	٨٩	٩٠	٨٦	٩١	٩٢	٩٠	٨٨	٨٥	٨٤	
دول غير بترولية	١١	١١	١٠	١٠	٩	٨	١٠	١٢	١٥	١٦	
الواردات العربية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
دول بترولية	٥٩	٦١	٦٥	٦٦	٧٠	٦٨	٦٩	٧٢	٦٧	٦٤	
دول غير بترولية	٥١	٣٩	٣٥	٣٤	٣٠	٣٢	٣١	٢٨	٢٣	٢٦	
اجمالي الصادرات العربية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
للسوق الاوربية	٨٩	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩١	٩٠	٨٨	٨٤	٨٢	
من الدول البترولية	١١	١٠	١٠	١٠	١٠	٩	١٠	١٢	١٦	١٨	
من الدول غير البترولية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
اجمالي الواردات العربية	٦٢	٦٦	٦٠	٦٨	٧١	٧٢	٧٢	٧٤	٦٩	٦٧	
من السوق الاوربية	٣٨	٣٤	٤٠	٣٣	٢٩	٢٨	٢٨	٢٦	٢١	٢٣	
دول بترولية											
دول غير بترولية											

البيان / السنوات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المتوسط
اجمالي الصادرات العربية لليابان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بترولية	٩٣	٩٢	٩٢	٩١	٩٣	٩٤	٨٣	٩٣	٩٠	٨٩	٩١
دول غير بترولية	٧	٨	٨	٩	٨	٦	١٧	٧	١٠	١١	٩
اجمالي الواردات العربية لليابان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بترولية	٦٩	٧٩	٨٠	٨٥	٨٨	٨٦	٨٧	٨٧	٨٠	٨٧	٨٣
دول غير بترولية	٣١	٢١	٢٠	١٥	١٤	١٤	١٣	١٣	٢٠	١٣	١٧
اجمالي الصادرات العربية للولايات المتحدة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بترولية	٩١	٩٣	٩٦	٩٦	٩٧	٩٧	٩٤	٨٩	٨٦	٩٢	٩٣
دول غير بترولية	٩	٧	٤	٤	٣	٣	٦	١١	١٤	٨	٧
اجمالي الواردات العربية من الولايات المتحدة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بترولية	٦٤	٧٣	٧٤	٧٦	٧٩	٧٩	٧٥	٧٧	٦٧	٦٤	٧٣
دول غير بترولية	٣٦	٢٧	٢٦	٢٤	٢١	٢١	٢٥	٢٣	٣٣	٣٦	٢٧
اجمالي الصادرات العربية للاتحاد السوفيتي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بترولية	١١	١٣	٨	١٥	١٥	٢٠	٢٣	١٣	٤	٣	٩
دول غير بترولية	٨٩	٨٧	٩٣	٨٥	٨٥	٨٠	٧٧	٨٧	٦٦	٩٧	٩١
اجمالي الواردات العربية من الاتحاد السوفيتي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دول بترولية	٣٠	١٦	٣٣	٤٣	٥٥	٥٥	٣٦	٣٩	٣١	٣١	٣١
دول غير بترولية	٧٠	٦٤	٦٧	٥٨	٤٥	٤٥	٦٤	٦١	٦٩	٦٩	٦٩

المصدر: تم حساب وتركيب الجدول من نفس مصدر الجدول (١)

جدول (٧) الاهمية النسبية لتجارة الوطن العربي مع العالم الخارجي (%)

البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المتوسط
نسبة صادرات الوطن العربي / الصادرات العالمية %	٩,٢	١٠	١٠	٨,٢	١٠,٢	١٣,٥	١١,٩	٩,٦	٨,٠	٧,٢	٩,٧
نسبة واردات الوطن العربي / الواردات العالمية %	٤,٨	٤,٦	٥,٦	٥,٩	٥,٦	٥,٥	٧,١	٧,٨	٧,٤	٦,٤	٦,١
نسبة صادرات السوق الازدية المشتركة للوطن العربي / اجمالي صادرات السوق	٥,٦	٥,٦	٦,٦	٦,٨	٦,٥	٦,٩	٨,٧	٩,٥	٨,٨	٧,٧	٧,٣
نسبة واردات السوق من الوطن العربي / اجمالي واردات السوق	٩,٥	٩,٣	٧,٧	٦,٦	٩,١	١١,٠	١١,٢	٨,٤	٦,٧	٦,١	٨,٦
نسبة صادرات اليابان للوطن العربي / اجمالي الصادرات اليابانية	٣,٩	٥,٩	٨,٤	٨,٩	٩,٩	١٠,٦	١١,١	١٣,٣	١١,٢	٨,٣	٩,٢
نسبة واردات اليابان من الوطن العربي / اجمالي الواردات اليابانية	١٩,٢	٢١,٩	٢١,٧	١٩,٠	٢٠,٦	٢٧,٠	٢٦,١	٢٣,٠	٢١,٦	٢٠,١	٢٢,٠
نسبة صادرات الولايات المتحدة للوطن العربي / اجمالي الصادرات الامريكية	٣,٤	٨,٤	٥,٥	٦,٣	٥,٥	٥,٩	٤,١	٨,٠	٨,٣	٦,٦	٦,٢
نسبة واردات الولايات المتحدة للوطن العربي / اجمالي الواردات الامريكية	٥,١	٦,٦	٨,٩	٨,٢	١٠,٩	١٣,٥	٩,٩	٣,٩	٢,٩	٢,٧	٧,٣
نسبة صادرات الاتحاد السوفيتي للوطن العربي / اجمالي الصادرات السوفيتية	٥,٣	٤,٨	٥,١	٣,٥	٢,٧	٢,٢	٢,٧	٢,٧	٢,٤	٢,١	٣,٤
نسبة واردات الاتحاد السوفيتي من الوطن العربي / اجمالي الواردات السوفيتية	٤,٧	٣,٥	٣,٤	٢,٣	١,٣	١,٣	١,٢	١,٢	١,٠	١,٠	١,٩

المصدر: تم حساب وتركيب الجدول من نفس مصدر الجدول (١)

ثانيا - التبعية الغذائية للعالم العربى

العالمية للارز فى عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ نتيجة لندرة المعروض فى الأسواق أدى الى زيادة الطلب على محاصيل الحبوب الأخرى ، كما أن القرار الذى اتخذته الولايات المتحدة فى سنة الانتخاب ١٩٧٢ بعدم زرع مساحة كبيرة من الأرض الزراعية اضافة الى سوء المحصول أدى الى نقص المعروض فى الاسواق العالمية فانتاج الولايات المتحدة انخفض فى عام ١٩٧٢ الى ١٤٣ مليون طن من الحبوب بعد أن كان ١٨٣ مليون طن فى العام الاسبق ، كما قدر أن المحصول الذى يعادل الأرض المتعطلة قد ارتفع الى ٧٨ مليون طن بعد أن كان ٤٦ مليون طن فقط .

ونتيجة للعوامل السابقة انخفض مخزون القمح فى الدول المصدرة له الى أدنى مستوى منذ عشرين عاما ، وارتفعت أسعار الحبوب الرئيسية ارتفاعا مذهلا فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٤ ، فأسعار القمح ارتفعت بمقدار ضعفين ونصف بين ١٩٧١ وفبراير ١٩٧٤ ، وارتفعت أسعار الارز بحوالى أربعة أضعاف ، أما أسعار الذرة فقد ارتفعت بحوالى مرة ونصف . ونتيجة لهذا الارتفاع فى الاسعار زادت قيمة الواردات الغذائية للبلدان المتخلفة فى عام ١٩٧٣/١٩٧٤ الى ١٠ مليارات دولار بينما كانت فى ١٩٧١/١٩٧٢ حوالى ثلاثة مليارات فقط ، واطافة لذلك فان أسعار المخصبات الكيماوية ارتفعت باكثر من تسعة أضعاف حيث زاد سعر الطن من ٤٠ دولارا فى عام ١٩٧١ الى ٣٦٠ دولارا عام ١٩٧٤ وكان لهذا التصاعد فى قيمة الواردات الغذائية ومستلزمات الانتاج الزراعية لبلدان العالم المتخلف ، أثارا وخيمة حيث أصبحت هذه الدول مهددة فى أمنها

وقع العالم فجأة فى أسر أزمة عالمية للغذاء فى أواسط السبعينات ، وتقريبا فى نفس فترة ارتفاع أسعار النفط ، وقد تمثلت هذه الأزمة بصورة أساسية فى عدم كفاية الحبوب الغذائية ، ولذا فان الوصف الأدق لها كان « أزمة الحبوب » ، ولم تكن تلك الأزمة وليدة لعامل وحيد ، بل نتيجة لتضافر عدد من العوامل المختلفة الطبيعية والمناخية والاقتصادية والسياسية . وكان العامل المناخى هو السبب الاكثر اتصالا بتلك الأزمة ، فقد كان الانخفاض الحاد فى المنتجات الزراعية فى العديد من دول العالم الثالث نتيجة للأحوال الجوية السيئة على امتداد الأعوام ١٩٧٢ - ١٩٧٤ . ولم يكن العالم العربى استثناء من هذا الاتجاه فنتيجة لتردى الأحوال الجوية فى شتاء ١٩٧٢ ، انخفض الإنتاج فى أهم البلدان العربية انتاجا للحبوب - ١٢ بلدا - هى التى تتوافر عنها الاحصاءات - من ٢٦,٨ مليون طن عام ١٩٧١ الى ١٨,٦ مليون طن عام ١٩٧٢ بنسبة انخفاض قدرها ٣٠,٦ ٪ . والنتيجة النهائية هى أن انتاج المواد الغذائية على أساس الفرد من السكان فى العالم الثالث فى عام ١٩٧٤ قد انخفضت بمقدار ٤ ٪ مقارنة بأواسط الستينات ولذا فقد حلت بالبلدان النامية أزمة غذائية لا سابق لقوتها وانتشارها .

وفى نهد الوقت فان المحصول السيء الذى شهدته الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٧٢ عمل على تفاقم هذه الأزمة بتحويله الى دولة مستوردة عقب دخوله الاسواق كمشتري لعشرين مليون طن من القمح وعشرة ملايين طن من الحبوب الأخرى . وتعرض جانب العرض فى التجارة الدولية للانخفاض ، فالاختناق الذى حدث فى التجارة

الغذائي لاعتمادها على صادرات الدول القليلة المنتجة للحبوب وعلى كميات المخزون التي تمتلكها كما أن العبء الثقيل الذي تمثله قيمة الواردات شكل استنزافا لموارد النقد الأجنبي لهذه الدول وهى قليلة اصلا ، مما شكل عائقا لعملية التنمية لانخفاض حجم الاستثمار المقدم للقطاعات الاقتصادية الاخرى ، بل وبدأت مديونية هذه البلدان فى التصاعد تحت وقع هذه الأزمة الغذائية .

١ - تقسيم العمل الدولى الجديد فى مجال انتاج السلع الغذائية :

لم تكن الأزمة العالمية للغذاء حدثا عارضا ، وانما فقط يمكن اعتبارها نقطة ذروة ضمن اتجاه عام فى تقسيم العمل الدولى الجديد فى مجال انتاج الغذاء فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وهو الاتجاه الذى تأكد فى السبعينات ويتميز هذا النمط من تقسيم العمل الدولى فى مجال الغذاء بسيطرة البلدان الرأسمالية المتقدمة ، على إنتاج وتصدير السلع الغذائية الأساسية كالحبوب والألبان ومنتجاتهما واللحوم إضافة الى عدد آخر من السلع ، هذا بينما يتخصص العالم الثالث فى تصدير بعض السلع الغذائية التى تجد سوقها الأساسى فى البلدان الرأسمالية المتقدمة وأهمها الفواكه والخضروات الطازجة والمحفوظة هذا الى جانب إستمراره فى تصدير المنتجات الغذائية الاستوائية كالبن والشاي والكاكاو - وبذلك فإن النمط الحالى لتقسيم العمل فى مجال الغذاء يعد حصيلة للتضافر ما بين التخصص فى الفترة الاستعمارية ومن الملامح الهامة التى تشكلت فى السبعينات .

٢ - تبعية العالم العربى الغذائية :

شهدت الحقبة النفطية زيادة فى الانكشاف الغذائى للعالم العربى ، وإعتماده المتزايد على العالم الخارجى فى الحصول على حاجاته من المواد الغذائية المختلفة ، إذ تدهور الانتاج الغذائى أو لم يتطور بنسبة تماثل أو تقترب من معدل نمو الطلب . ويمكن إستخلاص عدد من النتائج التى شهدتها إنتاج الغذاء خلال الفترة

١٩٧٥ - ١٩٨٤ ، أهمها أن إنتاج الحبوب الغذائية يتميز بالتقلب الشديد من عام لآخر نتيجة لأن أغلبية الأراضي المزروعة بالحبوب تعتمد على مياه الأمطار ، هذا إضافة إلى أن معدل نمو الانتاج السنوى للحبوب فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ مقارنة بالفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ لم يتجاوز ١٪ وهو ما يقل كثيرا عن معدل نمو الطلب ، بينما على العكس كانت أهم زيادة فى متوسط الانتاج فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ مقارنة بالفترة جاءت فى مجال إنتاج الفواكه والخضروات واللحوم الحمراء والبيضاء والسكر والبيض .

٣ - الاكتفاء الذاتى العربى من السلع الغذائية

يقدم الجدول (٨) صورة للاكتفاء الذاتى العربى من السلع الغذائية فى الفترة ١٩٧٥ و ١٩٨٤ ويتضح من هذا الجدول مايلى :

أولا : إن نسبة الاكتفاء الذاتى قد انخفضت فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ مقارنة بالفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ فى جميع المنتجات الغذائية بدون استثناء .

ثانيا : إن أقل درجات الاكتفاء الذاتى هى فى مجموعة البن والشاي والتبغ (١٤٪) وهو أمر طبيعى ، إذ أن هذه المنتجات لاتعد منتجات تقليدية للمنطقة ، ويقتصر انتاجها على بعض المناطق والمساحات الزراعية الصغيرة فى الوطن العربى ، فالبن يقتصر انتاجه على اليمن والسعودية والسودان ، والشاي يزرع فى مساحات ضئيلة بالسودان ، أما انتاج العالم العربى من التبغ فيتركز فى لبنان وسوريا والعراق والمغرب ، وعلى أى الأحوال فهذه المنتجات جميعها ليست منتجات غذائية أساسية وهى أقل المنتجات من حيث متوسط النمو السنوى لصافى الواردات منها .

ثالثا : إن أقل درجات الاكتفاء الذاتى فى المنتجات الغذائية الأساسية هو فى درجة الاكتفاء الذاتى من السكر (٣٠٪) ثم فى مجموعة الحبوب التى انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى منها الى ٤٩٪ فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ بعد أن كانت ٦٠٪ فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ ، وتعد نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح هى أقل النسب المحققة بمجموعة الحبوب ، حيث هبطت هذه النسبة الى ٣٤٪ فقط بعد أن كانت ٤٣٪ .

رابعا : إن أعلى درجات الاكتفاء الذاتى هى تلك المحققة فى مجال الخضر والفواكه (٩٥ ٪) فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ثم اللبن ٩٣٪ ثم البطاطس ٩٠٪ ، على الرغم من أن هذه النسب هى أقل من تلك المحققة فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ ويرجع ارتفاع نسبة الاكتفاء من هذه المواد الى أن بلدان الخليج العربى عامة وهى بلاد فقيرة زراعيًا ، توجه معظم أراضيها لزراعة الخضر والفاكهة بحيث أنها لم تحقق اكتفاء ذاتيا بدرجة ملموسة فى أى من المواد الغذائية طوال النصف الثانى من السبعينات سوى فى هذه المنتجات .

كما أن ارتفاع نسب الاكتفاء الذاتى فى هذه المواد يعود الى زيادة المساحة المزروعة بالخضروات والفواكه فى بعض البلدان الزراعية الهامة كمصر مثلا التى زادت المساحة المحصولية من الخضر والفواكه فيها من ١,٠٨٤ مليون فدان عام ١٩٧٧ الى ١,٢٧٤ مليون فدان عام ١٩٨٢ أى أن المساحة المحصولية قد زادت بنسبة تقدر بحوالى ١٧٪ .

خامسا : إن نسبة الاكتفاء الذاتى من اللحوم ٦٤٪ والدواجن والبيض ٦٦٪ فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ هى أقل بصورة واضحة عن النسب المحققة فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ حيث كانت ٨١٪ ، ٧٥٪ على التوالى .

ويعود هذا الهبوط فى نسب الاكتفاء الذاتى من هذه المواد الى ارتفاع متوسط نمو الطلب على هذه المنتجات أساسا ، فعلى الرغم من أن معدلات النمو السنوى فى الانتاج كانت مرتفعة الا أن متوسط نمو الطلب كان أكثر ارتفاعا مما عمل بالتالى على ارتفاع متوسط نمو صافى الواردات وتنطبق تلك الملاحظة تقريبا أيضا على مجموعة المنتجات الخضر والفواكه واللبن ، ويفسر نمو الطلب بزيادة المستهلك فى البلدان النفطية الغنية لهذه المنتجات خاصة اللحوم والدواجن والبيض واللبن والسكر ، كما أن نسب الاكتفاء الذاتى فى هذه المواد يعكس واقع انخفاض المستهلك فى العديد من أرجاء الوطن العربى لاسيما ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثال مصر والمغرب والسودان ، فنسب الاكتفاء الذاتى مقاسة الى قدرة الطلب الفعال المدعوم بقوة شرائية لا الى الحاجات الغذائية المعيارية للفرد ، مما يجعل نسب الاكتفاء الذاتى وفى هذه المواد شكلية أكثر منها حقيقية .

ونلاحظ أن البلدان العربية عامة ترتفع فيها نسب استهلاك الحبوب عن تلك المسجلة فى الولايات المتحدة ، بينما نجد أن العكس صحيح فى حالة اللحوم والفواكه ، ويمكن أن تكون الكميات المستهلكة متقاربة فى كل من الولايات المتحدة ومجموعة البلدان النفطية الغنية (الكويت - الامارات - قطر) فى كل من الدواجن والبيض والسكر . . بما يعنى أن استهلاك الوطن العربى الغذائى فى اجماله هو أدنى بكثير من ذلك المسجل فى الولايات المتحدة فى مجموعة المنتجات الغذائية الفاخرة . .

وعند التعرض لنمط الاستهلاك فى البلدان العربية ذاتها . . يتضح ان نسب الاستهلاك من المواد المختلفة عموما هى أكثر ارتفاعا فى البلدان النفطية الغنية التى تتميز بخفة السكان (الكويت - الامارات - قطر) خاصة فى المواد البروتينية أى الدواجن والبيض واللحوم الحمراء وكذلك الأمر فى حالة السكر والجبن والزبد .

أما البلدان العربية غير النفطية فإن نمط الاستهلاك فيها لايتفوق أو يقارن بالبلدان النفطية ضئيلة السكان سوى فى مواد منفردة والتى تتمتع فيها كل دولة بانتاج مرتفع ويتضح هذا فى حالة القمح فى كل ن سوريا وتونس ولبنان والمغرب والأردن والارز فى مصر ، والسودان فى اللحوم ، والخضر والفواكه فى مصر وتونس والمغرب وسوريا ولبنان والأردن .

٤ - التجارة العربية الخارجية فى السلع الغذائية :

ينعكس واقع تدهور الانتاج العربى ، ونسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية بشكل واضح فى التجارة الخارجية فى هذه المنتجات فاستمرار انخفاض نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية يعد نتيجة بارزة لقصور الانتاج العربى عن النمو بمعدل يوازى معدل نمو الطلب وهو ما دفع الى الاعتماد العربى المتزايد على العالم الخارجى فى تغطية حاجاته من هذه السلع .

والتعرض لتطور كل من الصادرات والواردات العربية من السلع الغذائية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ يمكن من الخروج بالملاحظات الآتية :

أولا : أن نسبة تغطية الصادرات الزراعية عامة للواردات منها قد انخفض طوال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣

فبعد ان كانت النسبة ٣٠,٢٪ عام ١٩٧٥ بل و ٣٩,٦٪ عام ١٩٧٦ انخفضت باستمرار طوال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٣ حتى وصلت الى ١٤,٩٪ فقط عام ١٩٨٣ وذلك لنمو الواردات العربية نموا كبيرا بينما كان نمو الصادرات محدودا واذا ما علمنا أن نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات منها كانت تبلغ ٨٨٪ عام ١٩٧٠ ادركنا حجم القصور الذي انتاب القطاع الزراعى العربى خلال الحقبة النفطية .

ثانيا : أن نسبة الصادرات من السلع الغذائية الى اجمالى الصادرات الزراعية العربية لا يكاد يتجاوز ١٢٪ فى المتوسط فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ ، بينما نسبة الواردات من السلع الغذائية الى اجمالى الواردات يبلغ متوسطا مرتفعا يقدر بحوالى ٥٨,٥٪ خلال نفس الفترة .

ثالثا : أن قيمة الواردات من الحبوب الى اجمالى الواردات من السلع الغذائية قد بلغت فى المتوسط ٤٥,٧٪ خلال الفترة نفسها - وان كانت قد اتجهت الى التقلب - فهذا يفسر أساسا بتقلب الانتاج ثم الى ارتفاع قيمة الواردات الغذائية من السلع الأخرى كالسكر واللحوم الحمراء والدواجن والحليب والبيض والزبد والجبن .

وتعد أهم الصادرات الزراعية العربية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ هى الالياف الطبيعية والخضر والفاكهة وتكاد تشكلان المجموعتين الوحيدتين التى يصدر العالم العربى منهما أكثر مما يستورد فكانت قيمة الواردات من الخضر والفاكهة فى عام ١٩٧٦ حوالى ٤٪ من اجمالى قيمة الواردات الزراعية الكلية العربية ، بينما مثلت الصادرات منها ٣٦٪ من مجموع قيمة الصادرات الزراعية الكلية . وتعد الصادرات من الخضر والفاكهة أهم الصادرات الغذائية العربية على الاطلاق فقد بلغت قيمة الصادرات منها الى اجمالى الصادرات الغذائية العربية حوالى ٤٢,٧٪ عام ١٩٨١ وحوالى ٤٩,٣٪ عام ١٩٨٢ .

ونخلص من الاستعراض السابق لكل من الإنتاج والاكتفاء الذاتى العربى وحركة التجارة الخارجية للمسلع الغذائية ، الى أن العالم العربى يعتمد على العالم الخارجى اعتمادا كبيرا فى الحصول على حاجته من السلع الغذائية خاصة من الحبوب والقمح كما أنه أكثر استقلالا فى مجال الخضر والفاكهة حيث تعد نسب الاكتفاء الذاتى

والصادرات من هذه المنتجات هى الأكثر ارتفاعا وهو الأمر الذى يدمج العالم العربى فى نمط تقسيم العمل الدولى الراهن فى مجال الزراعة كما سبق الإشارة اليه ، إذ أن العالم العربى مازال يدور فى اطار التخصص الناتج عن الاندماج ما بين مراحل التخلص فى الفترة الاستعمارية (صادرات الالياف الطبيعية وخاصة القطن) اضافة الى الملامح الخاصة بزيادة صادراته من الخضر والفاكهة والتى تشكل اطارا للتخصص الراهن على الصعيد الدولى . مال العالم العربى اذن فى مجال الغذاء الى التخصص فى انتاج (وتحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتى) وتصدير المنتجات التى تتوزع على العالم الثالث كله . بينما زاد اعتماده على العالم الخارجى فى الحصول على الحبوب وخاصة القمح واللحوم والدواجن والبيض وهى سلع كما سبق الإشارة كان المصدر الاساسى لها هو البلدان الرأسمالية المتقدمة .

٥ - المعونة الغذائية والتبعية للخارج :

تبقى الازمة الحقيقية والمباشرة متركزة فى مجموعة البلدان ذات العجز فى موازين مدفوعاتها ، وكثيفة السكان مصر - الاردن - سوريا - تونس والمغرب وعلى الرغم من انها اهم البلدان الزراعية العربية الا أن نسبة الاكتفاء الذاتى فى هذه البلدان قد انخفضت بشدة ، وكذا مجموعة البلدان العربية الاقل نموا : السودان ، الصومال ، موريتانيا ، جيبوتى ، اليمنين وان كانت هذه البلدان يتسم هيكلها الاقتصادى بسيادة قطاع الزراعة حيث يشكل الوزن الأكبر فى الناتج المحلى الاجمالى الا ان مصاعب الانتاج الزراعى وعدم توافر الامكانيات المالية للنهوض به قد انعكس فى صورة التزايد فى الفجوة الغذائية الى حد مرور سكان هذه البلدان بمجاعة غذائية - الصومال ، السودان - فى اوائل الثمانينات فى اعقاب الجفاف الذى الم بقارة افريقيا . يمكن اذن توضيح ان مجموعة البلدان العربية على المدى القصير والمباشر ليست فى نفس السلة وربما كانت اخطار التبعية الغذائية للخارج بشكل مباشر حاليا تتركز فى مجموعة البلدان العربية كثيفة السكان وخاصة تلك المتلقية للمعونة الغذائية .

٦ - برامج المعونة الغذائية :

نشأ أول برنامج للمعونة الغذائية في الولايات المتحدة في عام ١٩٥٤ بعد أن واجهت الولايات المتحدة فائضا زراعيا كبيرا بلغ ما قيمته ٦ بليون دولار يفيض عن الاحتياجات المحلية واحتياجات العالم بالاسعار الجارية ولذلك فقد صدر قانون تنمية التجارة في السلع الزراعية سنة ١٩٥٢ والمعروف بالقانون العام ٤٨٠ - PL 480 لغرض مزدوج هو تصريف الفائض وفي نفس الوقت التوسع في السياسة الخارجية الامريكية ، وفي تنفيذ القانون تراعى بصفة خاصة اقامة وتنمية الطلب المستمر على السلع الزراعية الامريكية من الخارج وبخاصة البلدان المتخلفة . ومع تحقيق بلدان اخرى لفائض زراعى فقد اتجهت ايضا الى منح معونات غذائية للمساعدة على تصريف هذا الفائض كبلدان السوق الاوربية المشتركة وكندا ويوضح الجدول رقم (١٠) اهم البلدان المانحة للمعونة والنصيب النسبى لها في اجمالى المعونات الغذائية الدولية .

إن اغلب المعونات الغذائية تقدمها البلدان الغربية المتقدمة وهو امر طبيعى لاعتبار ان هذه البلدان صاحبة اكبر الفوائض الغذائية وليس بامر خاف ان هذا التركيز يزد من اعباء التبعية الغذائية على البلدان التى تعتمد على هذه المعونة لما يكتنفها من شروط وللتغير المفاجئ الذى يمكن ان يصيب حجمها خاصة في وقت الازمات الغذائية العالمية فخلال الازمة الغذائية العالمية في اعوام ١٩٧٢ - ١٩٧٤ جرى تقليص المساعدة الغذائية الامريكية تقليصا حادا وفقا للقانون ٤٨٠ ففى حين كانت الولايات المتحدة الامريكية في النصف الأول من الستينات تقدم سنويا الى البلدان النامية في المتوسط نحو ١٥,٦ مليون طن من المواد الغذائية فقد انخفض مقدار هذه المساعدة عند اواسط السبعينات حتى ٣,٥ مليون طن واصبح قسم كبير منها يقدم على أساس قروض .

وتتركز اخطار الاعتماد على المعونة الغذائية في البلدان المتلقية في تنامى التبعية الاقتصادية والسياسية تجاه البلدان المانحة للمعونة فكلما تدفقت الحبوب الرخيصة عبر المعونة يجعل ذلك توسع الانتاج المحلى من مزروعات الحبوب امرا غير ذى فائدة وهو الامر المشاهد في البلدان العربية المتلقية للمعونة وخاصة مصر

في اعقاب تسلم كميات هامة من القمح والدقيق الأمريكى .

كما أن المعونة الغذائية تخلق نمطا استهلاكيا يصعب التراجع عنه فاستهلاك القمح على سبيل المثال يصعب العودة لتعويضه بالمحاصيل التقليدية التى تزرع محليا خاصة مع تزايد النمو والتوسع في المناطق الحضرية . وهو ما لوحظ في حضر اليمن والسودان الذى تحول من السرجوم والذرة الى دقيق القمح ولا يخفى ما نحو المعونة الأغراض السياسية لها فالتقرير الذى أعدته لجنة مجلس الشيوخ الأمريكية والذى نوقش في أعقاب حرب أكتوبر بعدة أسابيع أعلن بصراحة (نحن نوزع فائض الغذاء لا على أساس الحاجات الأكثر إلحاحا وإنما على أساس الاعتبارات التى تملئها السياسة الخارجية) . وتزيد أهمية هذا الاعتبار في المنطقة العربية فطوال النصف الثانى من السبعينات وأوائل الثمانينات كانت أهم الدول العربية المتلقية للمعونة الأمريكية هى أربع دول فقط مصر والمغرب وتونس والسودان وقد ارتبطت المساعدات التى تم تقديمها إلى هذه الدول بالعديد من الشروط ففى المجال الاقتصادى ارتبطت تلك المساعدات بالعديد من البرامج والاصلاحات التى طلبها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وكانت تقوم على أساس تشجيع سياسات الانفتاح الاقتصادى . وتشجيع القطاع الخاص وكذلك ارتبطت المعونة بعدد من الأهداف السياسية .

ويشير هذا الاعتماد - من جانب البلدان العربية وخاصة مصر - على المعونة الغذائية الأمريكية الكثير من المخاطر ، وخاصة لتأثيره على الاستقلال الاقتصادى والسياسى بالضغط بوقف هذه المساعدات .

ونتيجة للانكشاف الغذائى العربى ، والاعتماد المتزايد على العالم الخارجى وخاصة البلدان الرأسمالية المتقدمة ، ومع ادراك المخاطر التى يمكن ان تنتج عن هذا الاعتماد والتى تتمثل في امكانية تعرض العالم العربى لاستخدام سلاح الغذاء ضده ، وهو ما هددت به الولايات المتحدة الأمريكية فعلا في أعقاب حظر النفط العربى عنها في عام ١٩٧٣ ، لذا فقد راج في ظل الحقبة النفطية الحديث عن ضرورة تحقيق الأمن الغذائى العربى بالاعتماد على الذات وخصوصا مع توافر الامكانيات . . . والحق ان الأفكار التى عبرت عن ضرورة تحقيق هذا الأمن

اغرقت في التفاؤل واعتمدت منهجا تبسيطيا يركز على أن مجرد توافر الامكانيات العربية الزراعية من اراضي صالحة للزراعة ومياه وقوى عاملة وخبرات فنية وأموال هو كاف بحد ذاته لتحقيق الأمن الغذائي بل وان تتحول المنطقة الى تصدير الغذاء

بدلا من استيراده . ورغم ان الامكانيات العربية بالفعل كبيرة الا انه لم يتم اى عمل عربى مشترك ينتج اى قدر ولو ضئيل من تقليل الفجوة الغذائية بل بالعكس فانها قد اتسعت خلال الحقبة النفطية على نحو ما رأينا .

جدول (٨) الاكتفاء الذاتى العربى من السلع الغذائية الرئيسية

(الف طن)

مقوسط صافي الواردات*	الانتاج	إجمالي الطلب**	نسبة الاكتفاء الذاتى %	متوسط النمو السنوى %	صافي الواردات للانتاج للطلب
١٩٨٤/٨٠	١٩٧٩/٧٥	١٩٨٤/٨٠	١٩٧٩/٧٥	١٩٨٤/٨٠	١٩٧٩/٧٥
١٥٥٨٨	٢٥٠٧١	٢٣٥٧٢	٢٤٦٣٠	٣٩١٦٠	٤٩٧٠١
١١٨٠٧	١٧٤٤٨	٨٧٣٢	٩٢٣٦	٢٠٥٢٩	٣٦٦٨٤
٨٢٢	١٤٥٦	٢٥٧١	٢٥٢٩	٣٣٩٢	٣٩٨٥
٧١٤	٣٠٣٩	٤٤٢٤	٤٦١١	٤٩٣٨	٧٦٥٠
١٤٨	٣٧٧	٢٣٦٣	٣٣٥٨	٢٥١١	٣٧٣٥
٢٤٤٩	٣٦٣٢	١١٩٧	١٥٦٩	٣٦٤٦	٥٢٠١
٩٥٠	١٥٤٠	٢٦٥٨٨	٣١٤٧٢	٢٥٦٣٨	٣٣٠١٢
٣٥٢	١٠٢٥	١٤٧٧	١٨٠٠	١٨٢٩	٢٨٣٥
٢٦٤	٦٩٣	٧٩١	١٣٦٠	١٠٥٥	٢٠٥٣
٣٢١	٤٠٥	٥٣	٦٥	٣٧٤	٤٧٠
٤٣٥	٧٢٨	٨٠٢٥	٩٢٩٥	٨٤٥٠	١٠٠٢٣

* الواردات مطروحا منها الصادرات

** صافي الواردات مضافا اليها الانتاج

ملاحظة : حسب الانتاج للمحاصيل على اساس متوسط الفترتين ١٩٧٥ - ١٩٧٩ و ١٩٨٠ - ١٩٨٤ .

حسب صافي الواردات على اساس متوسط نفس الفترتين .

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٥ .

ثالثا - الاستثمار المباشر ونشاط الشركات عابرة القومية في الوطن العربي

الفترة السابقة التي وضعت فيها أساس تبعية هذه الاقتصاديات . فالأشكال السائدة لعمل الشركات عابرة القومية في العالم العربي تستجيب للتحويلات في موازين القوى بين الدول العربية وهذه الشركات حيث تميزت هذه الأشكال بأن موقع السيطرة المباشرة على المشروعات الناتجة عن عمل الشركات كانت في أيد عربية . على أن هذه السيطرة العربية القانونية لم تنف أن علاقة العرب بالنظام الاقتصادي الدولي ظلت علاقة خضوع . فرغم الأشكال الجديدة للعلاقات والروابط مع السوق الرأسمالية العالمية ، فإن القومية الاقتصادية الجزئية التي شهدتها بعض الدول العربية في أوائل السبعينات لم تقدم على تحدى هيكل النظام الدولي ، وبصفة خاصة احتكار المراكز الرأسمالية المتقدمة للقدرة على توزيع الأدوار في تقسيم العمل الدولي وتحديد فرص النمو والتنمية للأمم المنخرطة في هذا التقسيم .

١ - الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي .

اختلفت خصائص عمل الشركات عابرة القومية بين حقبتين تاريخيتين ، الحقبة الأولى هي التي شملت فترة الاستعمار ، واستمرت بعد الاستقلال السياسى وحتى

تعددت أشكال ظهور الشركات عابرة القومية في الوطن العربي ، فالى جانب الشكل التقليدى الذى يتفق مع المعنى الضيق للشركات عابرة القومية وهو الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر وما ينشأ عنه من ملكية لأصول ثابتة ، أو ينشأ حوله من أنشطة أخرى كعقود المقاولات من الباطن وتجارة التكنولوجيا . ظهر شكل مستحدث كان هو الطاغى فى أثناء الحقبة النفطية وهو أشكال عمل تلك الشركات التى لاترتبط بملكية مباشرة لأصول ثابتة . وقد شمل الشكل الأخير عددا كبيرا من الأنشطة كعقود الإدارة والترخيصات والاستشارات الهندسية والدراسات وكان أهم هذه الأشكال عقود تسليم المفتاح . الى جانب ذلك فإن هناك أشكالا أخرى لاتعتبر استثمارة من النوع التقليدى ، وإنما تستمد أهميتها من أدائها لوظائف حيوية فى مجال الانتاج الدولى وأهم هذه الأشكال هو التدويل المصرفى ، حيث توسع فى انشاء المصارف التابعة والمنتسبة (المشتركة) لبنوك عملاقة . أو الأشكال الأخرى كفتح المنافذ التجارية ، وتكوين شبكات من الوكلاء التجاريين المحليين للشركات متعددة القوميات .

وقد اكتسبت عملية تدويل الاقتصاديات العربية بعد عام ١٩٧٤ سمات مميزة ، ومن أهم السمات أن طبيعة العلاقات التى نشأت فى سياقها اختلفت عن

أوائل السبعينيات ، وقد ساد في هذه الحقبة الاستثمار المباشر المتمركز في قطاعات الخدمات والمرافق والمال والتجارة والاستخراج وخاصة البترول وذلك من خلال عقود الامتياز التي منحت للشركات الاحتكارية ، وما شكله ذلك من نفوذ هائل على اقتصاديات البلدان العربية الأساسية المنتجة والمصدرة للنفط .

أما الحقبة الثانية فقد بدأت مع الثورة في أسعار وعوائد صادرات النفط في عام ١٩٧٣ . والسمة الأساسية التي يبينها هيكل نشاط الشركات عابرة القومية في الوطن العربي هو عزوفها المستمر عن الاهتمام بالوطن العربي كموطن للاستثمار المباشر مقابل الحرص الشديد على الدخول في السوق العربية من خلال الأبواب الجديدة والأشكال المستحدثة ، وذلك على الرغم من تحول سياسات البلدان العربية تجاه الاستثمارات الأجنبية من سياسات راديكالية متشددة في الستينات إلى سياسات الانفتاح وتقديم قوانين جديدة تشجع على هذا الاستثمار .

يكشف التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة في ١٦ بلدا عربيا خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧١ أن السمة الأساسية للاستثمارات الأجنبية في الوطن العربي هو الانخفاض الشديد لحجمها المطلق سواء قبل أو بعد موجة تأميمات النفط . وبشكل عام فقد اتجه نصيب الوطن العربي من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم الثالث إلى التدهور ، فقد ظفرت أمريكا اللاتينية بنحو نصف هذا الإجمالي وحافظت على هذه النسبة مع زيادة طفيفة طوال عقد السبعينيات ، على حين زاد نصيب دول شرق وجنوب آسيا من الخمس عام ١٩٧١ إلى الربع في نهاية العقد ، وتدهور نصيب أفريقيا ودول غرب آسيا (ومن بينها البلاد العربية) من ٢٠٪ و ٦٪ إلى ١٢,٥٪ و ٣٪ على التوالي .

والسمة الثانية هي تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد محدود من البلاد العربية . فالشركات عابرة القومية لا تكاد توجه أى اهتمام للدول العربية غير المصدرة للبترول . فعلى حين حازت الدول السبع المصدرة الكبرى للبترول (الدول العربية النفطية أعضاء الأوبك) على نسبة ٨٣,٩٪ من هذه الاستثمارات في عام ١٩٧١ زاد نصيبها عام ١٩٧٨ إلى نحو ٨٧,٩٪ ، وحصلت أربع دول فقط هي ليبيا والكويت والسعودية والجزائر على ٨٢,٣٪ من الإجمالي عام ١٩٧٨ ، بل هناك دولة واحدة هي الجزائر حصلت

على ٤٤,٢٪ من رصيد الاستثمار الأجنبي عام ١٩٧١ ، زادت إلى ٥٦,٣٪ عام ١٩٧٨ .

أما السمة الثالثة للاستثمار الأجنبي في الوطن العربي فهي تذبذبه عبر الزمن فقد شهدت فترة السبعينيات انسحابا للاستثمارات خاصة في السنوات (١٩٧٤ - ١٩٧٦) ، على أن المدهش هي السرعة التي عادت بها إلى مستواها السابق ويمكن تفسير ذلك بعدد من الأسباب فالشركات تعيد تقويم الأصول المملوكة لها عاما بعد عام مما يرفع من قيمتها النقدية دون زيادة حقيقية . والسبب الثاني هو تعذر تأميم كافة أصول الشركات البترولية وما يتم عادة في هذه الحال هو إعادة تسجيل هذه الأصول كاستثمار أجنبي في العام التالي مباشرة . ولكن في قطاع أو فرع صناعي أو خدمي دون أن يتدفق فعلا رأس مال جديد . أما السبب الأكثر أهمية فهو أن الحكومات العربية المصدرة للبترول قد دخلت في مرحلة حاولت فيها توطين الحلقات الأمامية من الصناعة البترولية عن طريق استثمارات في صناعة التكرير والبتروكيماويات . وقد تم ذلك في أحيان كثيرة عن طريق مشروعات مشتركة مع الشركات عابرة القومية ، مما يؤدي إلى طفرة في حجم الاستثمار المباشر بعد موجة معينة من هذه المشروعات . والسبب الأخير يرجع إلى طوفان الأشكال غير التقليدية لعمل الوطن العربي منذ عام ١٩٧٥ وخاصة مقاولات تسليم المفتاح .

والسمة الهامة الأخرى التي تظهر هي عدم التوازن بين حجم رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ، والعائد المحول مقابل هذا الاستثمار فحجم هذه المدفوعات مقوما بالدولار لاحدى عشرة دولة عربية فقط . يتضح منه التذبذب الشديد لمدفوعات عوائد الاستثمار ، ويرجع ذلك إلى عدم تسجيل هذه المدفوعات في عدد من البلاد العربية ، وكذلك موجة التأميمات البترولية التي دعت الشركات إلى تسجيل تحويلاتها في باب مقابل استثمار مباشر في بعض السنوات ، وفي أبواب أخرى في سنوات أخرى ، خاصة أن بعض التحويلات قد أصبح يرتبط باتفاقات مشاركة في المنتج من البترول ، وعلى الرغم من التذبذب فالحقيقة الواضحة هي أن مدفوعات عائد الاستثمار الأجنبي قد حافظت على مستوى شديد الارتفاع بالمقارنة بالأصول ، بل وتكاد لا تحمل أى علاقة مع حجم الأصول المملوكة للشركات الأجنبية ، وربما يفسر ذلك بضخامة حجم تحويلات هذه الشركات من السعودية وبصفة خاصة نتيجة اتفاقيتها

النظام ، خاصة في الدول ذات الوضع البترولي الضعيف مثل مصر . ومن هذه الثغرات نظام الحصص ، أو المشاركة في المنتج الذي يبالغ في مكافأة الشركة ، وعدم وجود نظام فعال للعلاوات المدفوعة للحكومات على الأرباح غير العادية التي تحققها هذه الشركات وميوعة الشروط الموضوعية لضمان جدية الاستكشاف وسهولة التهرب معها ، وضعف تمثيل العناصر الموضوعية ، وضعف النظام المحاسبي المحلي الضروري لضبط التلاعبات المحاسبية للشركات ويتسم كذلك هذا النظام بالمبالغة الشديدة في تقدير النفقات بعد التوصل إلى مرحلة الانتاج ومن هنا فإنه يميل إلى الإهدار الشديد لموارد المجتمع ، ولا تقتصر عقود الخدمات على مجال البترول بل تمتد كذلك إلى مجال استخراج المعادن عموما .

يمكن القول إجمالاً بأن عقود الخدمة قد أتت بشروط أفضل كثيراً للمصالح المحلية العربية في مجال الملكية والسيطرة العليا على المشروع في المجال البترولي ، وإمكانات التطور نحو الحلقات التصنيعية القائمة على الاستخراج والتعدين . ولذلك فإن الشركة الضخمة ذات المركز الاحتكاري لا تقف من هذا النظام موقفاً واضحاً . فالعديد منها يرفض المشاركة في هذا النظام . كما تطلب الأمر مفاوضات صعبة وقفت الحكومات العربية فيها موقفاً متفاوتاً من حيث التشدد والتساهل في تحديد شروط العمل . ولذلك فقد حدث نوع من إعادة توزيع نشاطات الشركات البترولية والحلقات الأمامية في الصناعة البترولي على البلاد العربية تبعاً لدرجة جذرية التجديد الذي أتت به عقود الخدمات التي تربط الدول العربية مع الشركات البترولية عابرة القومية .

ب - عقود الإدارة :

وتتم هذه العقود بين مالك محلي لمشروع وشركة أجنبية لتوفير الخدمات الفنية اللازمة لتشغيل المشروع في مجال الإدارة . وعادة ما تشمل هذه العقود في العالم العربي توكيل المالك المحلي للشركة الأجنبية في حق اتخاذ القرارات في مجال الإدارة الكلية والتخطيط وبناء التنظيم ، والاستخدام والإدارة الفنية والموازنة والمحاسبة وإدارة الانتاج بما فيها الصيانة والرقابة على النوعية والمشتريات والتسويق . ونتيجة لهذه التفويضات الواسعة في اتخاذ القرارات فإن النتائج الفعلية تكشف عن سيطرة الشركات الأجنبية على عدد

الفريدة مع شركة أرامكو . وقد تحملت الدول البترولية عبء معظم التحويلات العكسية إلى خارج الدول النامية عموماً وليس العالم العربي فقط ، ففي الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٠) تدفق إلى الدول النامية نحو ربع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ، ولكن الشركات عابرة القومية حققت نحو نصف إجمالي عائداتها المحولة إلى بلادها الأم من هذه البلدان النامية . وتحقق نحو ثلثي هذه العائدات في الدول المصدرة للبترول ، وتحملت الدول العربية المصدرة للبترول الجزء الأساسي من عبء هذه المدفوعات . ورغم أنه ليس هناك بيانات تسمح بمقارنة التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر ، فإن ما يبدو هو أن هذه الاستثمارات قد تغيرت جذرياً ، وتحولت من التركيز على قطاع الاستخراج إلى التركيز على الصناعة التحويلية المرتبطة بالبترول والخدمات .

٢ - الأنشطة غير التقليدية لرأس المال الأجنبي في العالم العربي :

توزعت الأشكال الرئيسية للأنشطة غير التقليدية للشركات عابرة القومية في العالم العربي على النحو التالي :

أ - عقود الخدمات في مجال البترول والتعدين :

شهد العالم العربي في أوائل السبعينات تجديداً في تنظيم علاقته مع الاحتكارات البترولية تمثلت في إنهاء عقود الامتيازات التقليدية وبروز شكل عقود الخدمة والإدارة بدلاً منها . فبعد تآكل تدريجي في هذه العقود انهارت دفعة واحدة في النصف الأول من السبعينات ، وقد تبلورت أشكال جديدة طبقت من خلال مؤسسات البترول التابعة للدولة وخاصة عقود الخدمات . ووفقاً لهذه العقود تقوم الشركة الأجنبية بدور المنفذ والمقاول لمهام الاستكشاف والتنفيذ الفني للانتاج وإدارة كل أو بعض العمليات المتصلة به ، وذلك لصالح وباسم هذه المؤسسات الوطنية التي تستمر في التمتع بمزايا الملكية والإدارة العليا . وبالرغم من أن عقود الخدمات تمثل تقدماً هاماً بالنسبة لعقود الامتياز التقليدية في المجالين البترولي والتعديني إلا أن هناك ثغرات عديدة في هذا

التكنولوجى . إضافة إلى أن التراخيص تصطبغ عادة بأحد أوجه النشاطات الأخرى مثل عقود الإدارة والرقابة على النوعية ، واتفاقات المساعدة الفنية .

واستطاعت الشركات عابرة القومية مد نطاق عملياتها إلى العالم العربى من خلال استخدام شكل خاص من نقل التكنولوجيا ، وهو الاستشارات الهندسية ودراسات الجدوى . وقد يكون اللجوء إلى الاستشارات الهندسية جزء لا يتجزأ من عقود تسليم المفتاح ، إلا أن الشركات والهيئات المحلية التى تقوم بمشروعات محلية فى البلاد العربية تفرط بدورها فى الاستعانة بالشركات عابرة القومية والمكاتب الاستشارية ذات النشاط الدولى ، ويترتب على ذلك زيادة أعباء وموازين المدفوعات العربية والمبالغة فى تكاليف المشروعات المقامة فى المنطقة وعلى سبيل المثال يقدر أن الانفاق المحلى على مجال التصميم الهندسى بلغ فى المغرب نسبة ١٠٪ من مجموع الاستثمارات التى تمت فى الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٦) وذلك باستثناء مدفوعات الاستشارات والدراسات والتصميمات المتضمنة فى عقود تسليم المفتاح . وبلغت حصة الشركات الدولية من هذا الانفاق نحو ٧٠٪ . ويقدر أن تكاليف استيراد التكنولوجيا إجمالاً فى الجزائر - خالصة من أثمان المعدات والآلات - قد مثلت أكثر قليلاً من ١٠٪ من إيرادات صادرات السلع والخدمات فى الجزائر عام ١٩٧٣ . وتتوقع الخطة الرباعية الثانية زيادة هذه المدفوعات بنسبة ١٤٪ تقريباً ويتجه جزء كبير من مدفوعات استيراد التكنولوجيا إلى بند الدراسات والاستشارات الهندسية .

د - عقود تسليم المفتاح :

مثلت عقود تسليم المفتاح الأسلوب الأساسى الذى عمدت من خلاله الدول العربية البترولية إلى تحديث هياكلها التحتية والانتاجية وأدى إفراط الدول العربية فى اللجوء لهذه الصيغة للعلاقات مع الشركات الأجنبية إلى نمو نوع خاص من الشركات يتخصص فى إنشاء المشروعات لصالح حكومات وهيئات وشركات العالم الثالث بصفة خاصة .

وتفضل الشركات عابرة القومية صيغة تسليم المفتاح لمزاياها المتعددة ومنها عدم المخاطرة برأس مال كبير ، كما أن عقود تسليم المفتاح وسيلة أساسية للتخلص من الطاقة الفائضة خاصة فى وقت الأزمات الانكماشية ، أو حينما يواجه فرع معين للصناعة قيوداً كبيرة على

كبير من المشروعات فى العالم العربى ويشيع استخدام هذا الشكل للأعمال الدولية فى بلاد عربية كثيرة وخاصة فى بلاد الخليج العربى ، كما أن هناك فروعاً معينة تكثرت من استخدامها ، فإلى جانب البترول والتعدين فإن هذا الشكل يتركز أيضاً فى مجال السياحة والفندقة ، كما أن هناك بلاداً عربية أخذت فى السنوات الأخيرة فى استخدام عقود الإدارة مع الشركات الأجنبية حتى فى مجال المرافق العامة والخدمات المتخصصة مثل الصحة وتحقق الشركات مزايا غير مباشرة أهم كثيراً من العائد المالى المباشر ، وذلك مثل دعم صادراتها إلى الدول المتعاقدة معها وتعظيم منافع احتكارها التكنولوجى ولذلك يتم الترحيب بعقود الإدارة بحماس من قبل الشركات عابرة القومية .

ج - التراخيص والاستشارات الهندسية :

يعنى الترخيص منح حق استخدام ابتكار تكنولوجى مسجل أو علامة تجارية أو غيرها من صفوف الاحتكار التكنولوجى من قبل المالك الأصل لهذا الحق إلى مشتر معين مقابل ريع نقدى محدد . وينتشر اللجوء للتراخيص فى الوطن العربى فى كافة المجالات ، ولكنها تميل للتركيز على الصناعة التحويلية وخاصة صناعة الدواء ، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والصناعة الهندسية والكهربية وهى جميعها صناعات تجميعية . هذا إلى جانب قطاع الخدمات الحديثة وخاصة معالجة البيانات ، ولذلك فإن اللجوء لهذا الأسلوب كإجراء منفصل عن بقية أنشطة الشركات عابرة القومية يكاد يقتصر على البلاد التى تطورت فيها هذه الصناعات على أساس الجهود والملكية المحلية الكاملة للمشروعات مثل مصر . أما دول الخليج العربى فإنها لا تلجأ لاستخدام التراخيص كأسلوب مستقل ، وإنما كجزء من الخدمة التكنولوجية المرتبطة إما بالمشروعات المشتركة أو مشروعات تسليم المفتاح ويحقق نظام الترخيص مزايا هائلة للشركات عابرة القومية . ومن هذه المزايا حماية النظام الاحتكارى فى مجال التكنولوجيا من التصدع نتيجة الشيوخ والتقدم والتقليد وحماية أسواق الصادرات ، خاصة إذا كان الترخيص مرتبطاً بتجميع المنتج محلياً كما هى العادة فى الصناعات الهندسية ، كما تحقق تجارة التكنولوجيا عائداً مالياً كبيراً يساعد الشركة على نشر نفقات التجديد

التوسع في البلاد الأم ، كما هو الحال في الصناعات الملوثة للبيئة والخطرة على الحياة والصحة العامة (كمشروعات البتروكيماويات) كما أن عقود تسليم المفتاح تعتبر مدخلا جيدا للاستثمار المباشر بدون تحمل تكلفة حقيقية لهذا الاستثمار .

ومن هنا فالأساس الموضوعي للنمو الكبير لهذا الشكل من أشكال النشاط الدولي للشركات الكبرى عامة وعابرة القومية خاصة قد تمثل في تراكم الثروة البترولية وكذلك التوسع الرهيب في الاقتراض من المصارف العملاقة عابرة القومية أيضا من قبل بلدان العالم الثالث ومن بينها بعض الدول العربية . ومن هنا فإن أسلوب عقود تسليم المفتاح يعد أسلوبا مريحا للغاية للشركات الكبرى ، ويؤدي في الوقت ذاته الوظيفة الهامة الخاصة بتدويل الاقتصاديات العربية وادماجها في السوق الرأسمالية العالمية على المدى البعيد .

ومن أجل التعرف على خريطة الأنشطة غير التقليدية عامة ، وأنشطة تسليم المفتاح بصفة خاصة للشركات الأجنبية في الوطن العربي . فقد تم الاعتماد على المادة المنشورة بمجلة MEED طوال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٣) بالنسبة لـ ١٨ قطرا عربيا . وينبغي قبل التعرض لهذه البيانات ذكر تحفظ أساسي وهو أن هذا البيانات تفتقر للحصر والشمول ، كما يعيبها قدر من عدم التجانس وعدم كفاية المعلومات المسجلة عن العقود ، وكثرة العقود مجهولة القيمة ، ومع ذلك فإن هذه البيانات تمثل المصدر الوحيد المتاح لأكبر عدد من العقود العربية الموقعة مع الشركات الأجنبية . وبذلك يمكن اعتبار هذه البيانات كمؤشرات تعبر عن الاتجاه العام أكثر مما هي أساس للتقدير الدقيق الحصري لعدد وقيمة العقود .

ومن مراجعة العدد الكلي للعقود موزعة حسب الدول العربية وفرع النشاط للسنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٣) يتضح عدد من النتائج الهامة :

١ - ان عدد العقود التي أبرمتها ١٦ دولة عربية مع شركات أجنبية خلال الفترة محل الدراسة بلغت ١٠٢٤٨ منها ٢٠٨٣ عقدا مجهول القيمة أي بنسبة ٢٠,٣٪ وتعد أكثر الدول العربية انخراطا في التعامل مع الشركات الأجنبية هي السعودية ، قطر ، الامارات ، العراق ، ليبيا ، مصر ، الكويت ، وعمان . ويصل نصيب الدول العربية الخليجية الستة أعضاء مجلس التعاون الخليجي نحو ٤٦,٩٪ من اجمالي هذه العقود . ويأتى

هذا الترتيب نتيجة لعوامل متعددة منها الميل للانخراط في السوق الرأسمالي العالمي والقوة المالية ، اضافة الى النقص الواضح في تغطية العقود الأجنبية في أقطار عربية معينة .

٢ - تتوزع العقود بصورة غير متساوية على القطاعات المختلفة ، اذ يمكن ترتيب القطاعات حسب نصيبها من العقود كالتالى : المرافق العامة الصحة والتعليم والخدمات (غير المسجلة في بنود مستقلة) ، الصناعة التحويلية ، الزراعة والرى ، البترول والتعدين ، والاسكان ، النقل والتخزين ، ثم السياحة والفنادق . ويعكس هذا الترتيب درجة الاهتمام النسبى بالقطاعات في السياسات الاقتصادية العربية خلال الفترة موضع الدراسة ، كما يعكس طبيعة متطلبات القطاع ذاته . وتظهر فروق ثانوية بين البلاد العربية من حيث ترتيب الأنشطة والقطاعات ومن حيث التعامل مع الشركات الأجنبية . فالصناعة في مصر تحظى بأكبر نسبة من العقود مع الشركات الأجنبية بالمقارنة بغيرها من البلاد العربية .

ولا يعد عدد العقود مؤشرا دقيقا لدرجة انغماس الدول العربية في الارتباط بعالم الشركات الأجنبية وعابرة القومية ولا بد أن يقرن ذلك بوزن الدولة وقوتها الاقتصادية من ناحية ، ومن ناحية ثانية فإن قيمة العقود أكثر أهمية بكثير من عددها في الدلالة على درجة الانغماس ، ومن ناحية ثالثة فإن الجدول السابق لا يوضح طبيعة الخدمة المطلوبة من الشركة الأجنبية . ولذلك تم تصنيف طبيعة الخدمة التي تؤديها الشركات الأجنبية وفقا للعقود مع الدول العربية الى الآتى :

(أ) موردون :

ويقصد بذلك قيام الشركة الأجنبية بمجرد استيراد وجلب السلع والخدمات للطرف المتعاقد معها .

(ب) مقاولون :

وتتضمن تلك الخدمة قيام الطرف الأجنبي بتنفيذ أعمال على طريقة تسليم المفتاح بأنواعها المختلفة أى تقديم الخدمة الكاملة اللازمة لتأسيس وبدء تشغيل مشروع لصالح المالك العربى بما فى ذلك من توريدات وتصميمات وتركيب وتشغيل حتى مرحلة الانتاج أو الاستخدام النهائى ، بغض النظر عن القطاع الذى تصنف اليه المشروعات المنشأة .

(ج) استشاريون :

ويستخدم هذا المصطلح هنا للدلالة على كافة أشكال الخدمات التكنولوجية غير المرخصة وغير المسجلة التي يشتريها طرف وطني من شركة أجنبية بصدد مشروع معين انتاجي أو خدمي . وتشمل تلك الفئة أيضا الخدمات التكنولوجية وعمليات المسح والاستكشاف في قطاع البترول والتعدين وذلك اذا تمت لصالح مؤسسة عربية محلية وبمسورة منفصلة عن الانتاج الفعلي . بحيث لا يترتب عليها التزام ثابت في صورة عقد امتياز من جانب الدولة .

ويصور الجدول (٩) نتائج هذا التصنيف بالنسبة لاجمالي قيمة العقود المبرمة بين دول عربية وشركات أجنبية ويظهر النتائج الآتية :

(١) إن القيمة الاجمالية للعقود معروفة القيمة بلغت نحو ٣٠٠ بليون دولار . وهذه القيمة رغم ضخامتها ليست إلا جزءا من القيمة الكلية للعقود فعلا مع شركات أجنبية . ويمكن تقدير القيمة الحقيقية لكل العقود المبرمة وليس المعروفة القيمة فقط ، أما بحساب متوسطات قيمة العقد بالنسبة للدولة وتكون بالتالي تقديرات مدفوعات الدول العربية للشركات الأجنبية مقابل اعمال في كافة القطاعات حوالي ٣٤٠٣٧١ مليون دولار ، أما اذا حسبت المتوسطات على أساس قيمة العقد الواحد في القطاع فان الدول العربية تكون قد دفعت ما يقدر بنحو ٤٠٣٤٠٩ مليون دولار . أي أن المدفوعات الاجمالية المقدرة لاجمالي العقود تتراوح بين ٣٧١ بليون دولار و ٤٠٣ بليون تقريبا . وأكثر الدول العربية انغماسا في الأعمال الدولية للشركات عابرة القومية هي على الترتيب : السعودية ، العراق ، الجزائر ، الكويت ، ومصر ، وتكون أكثر القطاعات انخراطا في هذه الأعمال بالنسبة لمجمل الدول العربية هي على الترتيب المرافق العامة ، الصناعة التحويلية ، الصحة والتعليم ، والخدمات الأخرى ، والاسكان ، الزراعة والري ، البترول والتعدين ، والنقل والتخزين . وما يظهر بوضوح هو أن قطاع الخدمات العامة (المرافق) وخدمات الصحة والتعليم والخدمات الأخرى قد أصبحت تابعة الى حد بعيد للتكنولوجيا الأجنبية ومنغمسة بقوة في عملية تدويل الاقتصاديات العربية .

(٢) بالطبع فان كل العقود ليست من نوع تسليم المفتاح ، فالى جانب هذه العقود تنشط الشركات الدولية

ايضا في مجال التوريد والخدمات التكنولوجية المحددة بمشروعات . ولكن قطاع المقاولات من نوع تسليم المفتاح يستحوذ بالفعل على معظم قيمة العقود الموقعة بين الشركات عابرة القومية والدول العربية اذ يبلغ نصيبه نحو ٦٥,٥٪ من اجمالي قيمة العقود مع الأقطار العربية . ويتوزع الباقي على التوريد والخدمات التكنولوجية .

(٣) تمثل جنسية الشركات المنفذة مؤشرا بالغ الدلالة على طبيعة تدويل الاقتصاديات العربية من خلال الأنماط غير التقليدية لنشاط هذه الشركات فتوزيع العقود معروفة الهوية بين الدول العربية والشركات الأجنبية تبعا لجنسية الشركة في الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٣) يظهر أن أكثر الشركات نشاطا في الوطن العربي هي الشركات البريطانية تتلوها الشركات الأمريكية . والسمة الجديدة التي يبينها الجدول هو أن الشركات الآتية من العالم الثالث والدول الاشتراكية قد أصبحت تستحوذ على نسبة كبيرة من العقود في العالم العربي . وتعطينا قائمة مجلة MEED للشركات المائة الضخمة من حيث نصيبها في القيمة الاجمالية لعقود المقاولات مع أطراف في الشرق الأوسط لعام ١٩٨٢ مؤشرا تقريبا لنفس الظاهرة . فاذا وزعنا هذه الشركات حسب الجنسية برزت حقيقة أن شركات بلدان العالم الثالث قد حصلت على ٣٦,٧٪ من اجمالي قيمة العقود في هذا العام مع الدول العربية ، منها ١٩٪ للشركات الكورية وحدها ، فاذا أضفنا شركات الدول الاشتراكية وصلت النسبة الى ٤٠,٢٪ من الاجمالي . وتؤكد هذه الظاهرة على أن غالبية عقود الانشاءات ومقاولات تسليم المفتاح في الوطن العربي هي من النوع النمطي تكنولوجيا . وفي هذا النوع يكون العنصر الحاسم هو تكلفة العمل وانتظام الأداء : أخيرا فان رصد الاتجاه العام لتوسع الأنشطة غير التقليدية للشركات عابرة القومية في الوطن العربي لا يخلو أيضا من دلالات هامة . إن تتوقف هذه الأنشطة على قدرة الدول المضيفة على التمويل . وبالتالي فان من السهل أن تتوقع أن تنمو هذه الأنشطة بالقدر الذي تتعاضد فيه احتمالات فوائض مالية (بترولية) كبيرة ، وأن تنحسر بانحسارها فقد أخذت هذه الأنشطة في التوسع التدريجي حتى بلغت قممتها عام ١٩٨٠ بعد التعديل الثاني الكبير لأسعار صادرات البترول ثم أخذت في الانحسار بعد ذلك . ويقودنا ذلك إلى نتيجة أن هذه الأشكال من نشاط

الشركات عابرة القومية في الوطن العربي هي بالأساس أشكال انتقالية الى حد بعيد ، وأن هدفها الأساسي كان هو الامتصاص السريع للفوائض البترولية العربية ، وهي من ثم في طريقها الى الاضمحلال مع تلاشي هذه الفوائض .

٣ - نشاط الشركات عابرة القومية وتحولات السياسات الاقتصادية العربية :

مع منتصف السبعينات اجتمعت الظروف والسياسات الرسمية على الانتقال بالنظام العربي ككل الى توجهات استراتيجية يتمثل جوهرها في هدف تحقيق اندماج أقوى مع السوق الرأسمالي العالمي . وتظهر سمات عديدة مشتركة في السياسات الاقتصادية التي ترجمت هذا التوجه في مختلف الأقطار العربية . ومن هذه السمات الحرص على اجتذاب وتشجيع الاستثمارات الاجنبية . ونقل التكنولوجيا عن طريق الشركات عابرة القومية الى الوطن العربي .

وإذا كانت هذه السمات جزءا من الموقف التقليدي لأكثر دول الخليج العربي التي اعتمدت على سياسات ليبرالية في مجال التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي . فقد كان لتراكم الفوائض البترولية وما أدت اليه من توسع مذهل في الواردات السلعية والتكنولوجية هي التي اكسبت سياسات الانفتاح التقليدية على السوق العالمية أبعادا كيفية جديدة . وكان التوجه العام لعدد من الأقطار العربية قليلة السكان وفقيرة الموارد مثل لبنان والأردن واليمن يتسم كذلك بدرجة كبيرة من الانفتاح . إلا أن الافتقار إلى التمويل اللازم لتغطية متطلبات هذا الانفتاح مع عدم حماس الشركات عابرة القومية للاستثمار الموسع في هذه البلاد ، عمل على حصر مظاهر الانفتاح في الحدود التي تعينها مستويات المساعدة المالية العربية والاقتراض الخارجي . وهناك فئة ثالثة من الأقطار العربية اتبعت تقليديا سياسات الانفتاح على الخارج مع وجود قاعدة اقتصادية داخلية أكثر تنوعا أو أوفر في عرض العمل مثل تونس والمغرب والسودان ، ولم تغير هذه الأقطار من واقع توجهاتها الخارجية العامة . على أن الفقر النسبي لهذه البلاد قد ساهم في ربط هذا التوجه بسياسات تصنيع محلي تقوم على السوق الداخلية من خلال احلال الواردات . ويبدو أن الانتقال الى الاندماج الأقوى مع السوق العالمي كان مرهونا بالتحولات التي حدثت في مجموعة البلاد العربية

الأكثر ثقلا من النواحي السكانية والسياسية والعسكرية والصناعية أي مصر وسوريا والجزائر والعراق . ففي سياق هذه التحولات صدرت قوانين سخية للاستثمار الأجنبي في مصر عام ١٩٧٤ وسوريا عام ١٩٧٤ ، والعراق من خلال قانون الاستثمارات الصناعية ، والجزائر حيث قننت التعديلات التي حدثت في الميثاق الوطني عام ١٩٨٥ هذا التوجه الليبرالي الجديد . إن رصد هذا التوجه نحو الاندماج القطري في السوق الرأسمالية العالمية يمثل خصما من مضمون التوجه الاقتصادي الوحدوي . وقد واجهت مجموعة البلدان الأخيرة ، فشلا واضحا في سياستها الاقتصادية وربما تعود الأسباب الأكثر عمومية للفشل في استقطاب استثمارات الشركات عابرة القومية ، ودفعها نحو المساهمة بجدية في تصنيع هذه البلاد . فالاتجاه نحو الليبرالية في التعامل مع الشركات عابرة القومية ترافق مع سياسات أشد ليبرالية في مجال التجارة الخارجية وواردات التكنولوجيا . وقد أزالته هذه السياسة أحد الأسباب الجوهرية لحرص الشركات على الاستثمار المباشر في البلاد النامية (أي حرصها على المحافظة على أسواق التصدير) ، وذلك بتخطي الحواجز الجمركية وغير الجمركية بإنشاء مشروعات إنتاجية في السوق المحلية ونتيجة لهذه العوامل لم تثمر توجهات الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي كثيرا في تغيير موقع هذه الفئة من الأقطار العربية من تقسيم العمل الدولي . على أن هذه التوجهات الليبرالية الاقتصادية في الداخل والخارج قد أسفرت عن نتائج سلبية خطيرة . فالتوسع الرهيب في الواردات قد أثر سلبا على موازين المدفوعات ، ولم يكن بالإمكان تمويل فجوة الواردات الا عبر الاقتراض الخارجي مما أدى إلى الاغراق في المديونية كما أن الانغماس في عمليات تسليم المفتاح قد حرم هذه الاقطار من مجال رئيسي لتوسع رأس المال المحلي في الصناعة ، وعمل على نزع الطابع القومي لقطاع رأسمالية الدولة .

أما في مجموعة البلاد العربية الغنية في الخليج العربي ، فإن مجمل السياسات الاقتصادية في هذه الدول خلال فترة الأزهار البترولي يمثل نموذجا فريدا من التبريد بين الخسارة الفادحة « لتوطين » وتوظيف الفوائض المالية في البلاد الرأسمالية المتقدمة والاسراف في مشروعات استثمار داخلي لا تقوم على تقديرين اقتصادي واجتماعي سليمين . فالتوسع في البنية الأساسية قد تم تمويله عن طريق الثروة النفطية ، وتم تأسيسه عن طريق أعمال مقاولات قامت بها شركات

أجنبية ، وأستأجرت من أجلها قوة عمل مهاجرة . أى أن الهيكل الأساسى قد تم تشييده بأموال تدفقت من خارج دولاب الانتاج المستند على قوة عمل محلية ، ووظفت من أجل تدعيم الانتاج البترولى للتصدير والخدمات الخاصة العامة . وكانت هذه العملية تحتل تضمينها بامكانات للتكامل الاقتصادى الوجدوى . ولكن فانت هذه الفرصة نتيجة للأغراق فى الاستعانة بالشركات الأجنبية ، حتى تلك التى لا تتطلب معارف تكنولوجية معقدة ففى عام ١٩٨٣ تبين أن أعمال التشييد البسيطة والنمطية والتى يتوافر لها بدائل محلية أو عربية تمثل ٧٩٪ من اجمالى مناقصات المقاولات المتكاملة .

يتمثل الاتجاه الثانى فى دول الخليج فى نمو الصناعة التحويلية بدعم من الشركات عابرة القومية . وقد تركزت عمليات الصناعة التحويلية فى هذه الأقطار فى كونها صناعات موجهة للتصدير قائمة على مواد خام رخيصه متوافره محليا مثل صناعات البتروكيماويات ، أو مقطوعة الصلة بعرض الخامات المحلية (مثل مجمعات الحديد والصلب فى السعودية) وتشترك جميع هذه الصناعات فى سمات هامة :

(أ) هى أنها تجعل هذه البلاد فى حاجة ماسة لأسواق التصدير الأساسية فى البلاد الرأسمالية المتقدمة .

(ب) صممت هذه المشروعات على أساس خلق فائض فى المنتجات المصنعة .

(ج) أن المستوى التكنولوجى لهذه المشروعات فائقة الحداثة ، ومن المحتم لذلك أن تظل على علاقة وثيقة بالشركات عابرة القومية فى مجال الادارة والعمليات الفنية والتكنولوجية .

(د) انها تمتص جزءا ضخما من الموارد والفوائض المالية العربية لصالح هذه الشركات .

(هـ) ولأن معظم هذه المشروعات مملوكة للدولة ، لذلك فان تقلب أسواق التصدير والارتفاع النسبى للتكاليف يجعل تبعية الخسائر التى قد تنجم عنها تقع على عاتق الدولة التى تواجه بالتالى بصعوبة أكبر فى ترشيد الانتاج البترولى لصالح الأجيال المقبلة .

إن سياسات الاستثمار قد صممت إذن خلال الحقبة النفطية على أساس ادماج فعال وانفرادى وغير متناسق للأقطار العربية فى السوق الرأسمالى العالمى ، وتم تنفيذها بمشاركة اساسية من قبل الشركات عابرة القومية من خلال الأنشطة غير التقليدية ، وخاصة أعمال المقاولات المتكاملة أو تسليم المفتاح ، وقد نشأ عن هذا النمط هيكل أساسى وقاعدة انتاجية فى مجال الاستخراج والصناعة التحويلية لايسهل فك ارتباطها بالسوق الرأسمالى فالى جانب التبعية المرتبطة بصناعات التصدير (مع صادرات النفط الخام كذلك) على هذه السوق ، فان مستلزمات الصيانة والتجديد والتوسع فى بقية الفروع الانتاجية وفى الهيكل الاساسى تفرض روابط طويلة المدى مع هذه الشركات ودولها الأم ، سواء فى مجال استمرار نقل التكنولوجيا أو الواردات اللازمة من السلع الوسيطة والرأسمالية وقطع الغيار ومحطات الصيانة ومجرد المحافظة على المنشآت الخدمية والانتاجية التى نتجت عن هذا النمط وتحسين عائدها يفرض بحد ذاته استمرار ضمان ماتستلزمه من موارد مالية ضخمة سوف يصبح توفيرها أكثر صعوبة مع اطراد اضمحلال الفوائض المالية المتاحة من صادرات البترول . فعندما كانت الفوائض المالية تتراكم لم تكن التكاليف المرتفعة لنمط الاستثمار المتحقق - أو لنزيف الثروة والتحويلات العكسية الضخمة للقيم خارج الوطن العربى عبر قنوات اعمال المقاولات والتوريد ونقل التكنولوجيا محسوسة بشدة - أما مع اضمحلال الفوائض المالية المتاحة من صادرات البترول . فعندما كانت الفوائض المالية تتراكم لم تكن التكاليف المرتفعة لنمط الاستثمار المتحقق - أو لنزيف الثروة والتحويلات العكسية الضخمة للقيم خارج الوطن العربى عبر قنوات أعمال المقاولات والتوريد ونقل التكنولوجيا محسوسة بشدة - أما اضمحلال الفوائض واستمرار تاكلها فان الأعباء المالية لنمط الاستثمار الراهن سوف تصبح باهظة الى درجة كبيرة على موازين المدفوعات والموازنات العامة فى الاقطار العربية وبالتالي قد يصبح النمو الاقتصادى فى الاقطار العربية تحت رحمة الدول الرأسمالية المتقدمة وشركاتها العملاقة .

	مصر	المغرب	الجزائر	تونس	الاردن	سوريا	العراق	السعودية	قطر الإمارات	الكويت	عمان والبحرين	ليبيا	لبنان	إجمالي
١ - الزراعة والري	١٠٣,٥ ١٥٦,٧ ٨٢,٦ إجمالي	٢٠,٤ ١٨٧ ١ ٢٤٢,٨	٢٢٠,٣ ٩٦٧,٢ ٣ ١١٨٧,٨	٧٦,٩ ١٥٢,٤ ٤,٨ ٢٣٤,١	٤٦٢,٦ ١٠٤,٥ ٢١,٤ ٥٨٨,٥	٢٤,٦ ٢٠,٤ ٣١,٣ ٧٦,٣	٥٤٦,٩ ٥١٤١,٢ ١١٠,٩ ٥٧٩٩	٩٧٤,٩ ٧١٧١,٨ ٢٨٣,٨ ٨٤٣٠,٥	٢٥٦,١ ٤٤٦,٦ ٤٩,٩ ٨٥٢,٦	٤١٤,٥ ٢١٠,١ — ٦٢٤,٦	٢١٢,٨ ٢٤٨,٨ ٢,٢ ٤٦٤,٨	٤١٧,١ ١٠٣٨,٧ ٣٣٤,٨ ١٧٩٠,٦	٥,١ ١٤٨,٩ ٤,٧ ١٥٨,٧	٢٨٣٦,٧ ٥٩٩٤,٣ ٩٢٧,٧ ٢٠٧٥٨,٧
٢ - الصناعة التحويلية	١١٠,٣ ٩٩٠,٣ ٦٩,٩ إجمالي	٦١٠,٣ ١٠٢٧ ٣٣,٢ ١٧٢٠,٥	١١٦٩ ٦٨٧٦,٦ ٢٨٨,٨ ٨٤٣٤,٤	١٧٢,٤ ١٠٠,٨ ٥٦,٤ ٣٢٩,٦	٥٣,٩ ١٠٤,١ ٧٧ ٦٨٥	٥١,٨ ٨٣٧,٨ ١٠,٣ ٨٩٩,٩	٨٤٤,٥ ٥٣١٤,٨ ٤٣٩,٧ ٦٥١٩	٦٢٧,٧ ١٨٢٢,٢ ١٠٦٩٦,٣ ٢٤٧٢١,٣	٦٢٧,٧ ٤١٩٨,١ ١٧٦,٧ ٥٠٠٢,٥	٧٣٥,٨ ٣١٧٣,٨ ٦,٢ ٢٩١٥,٨	١٣٧,١ ٢٥٠,٤ ٣١,٨ ٥٠٩,٣	٦٤٠,٨ ٣٣٢٧ ٧٣,٤ ٤٠٥١,٤	١١٤,٣ ٩,٥ ١,٩ ١٢٥,٧	٧٥٤٠,٦ ٣٨٥٩٢,٤ ١٢٠٦١,٦ ٥٨١٩٤,٦
٣ - البترول والتعدين	٥١,٣ ٢٢٤,٨ ٤٥ إجمالي	٥ ٢٢٤,٨ ٤٥ إجمالي	١٩٨,٩ ٢٠٨٩,٩ ٤٩,٨ ٢٣٣٨,٦	٢٣٨٣,٩ ٥٠١,٣ ٢,٢ ٢٨٨٨,٤	٤,٤ ١٣,١ ٢١,٥ ٢٥	١٣٦,٦ ١٥٦,٨ — ٢٨٣,٤	٤٣٨,٢ ٣٢٠,٩ ١٨,٩ ٣٦٦,٦	٥٦٤,٤ ٦١٥٣,٧ ٥٢٧,٢ ٧٢٤٥,٣	٤٧٣,١ ١٤٨٤,٩ ٢٣٠,٩ ٢١٨٨,٩	٣١٧,٥ ١٥٢٦,٢ ٥٧,٨ ١٨٥١,٥	٨,٢ ٦٢٤,٤ ١٦,٥ ٦٤٩,١	١٣٢,٩ ٤٧٩,٤ ٢٩٠,٧ ٩٠٣	٠,٧ ٦,٢ — ٦,٩	٤٦٥١,١ ١٧٦٥٩,٧ ١٢٦١,٥ ٢٣٥٧٣,٣
٤ - النقل والتخزين	١١٣٠,٩ ٩٨,٥ ٤٦,٩ إجمالي	١٧١ ١٠٤ — ١٢٧٦,٢	٢٠٥,٦ ٥٨٠,٨ — ٨٨٦,٤	٨٥,٩ ٩١,٧ — ١٧٧,٦	٣ ٥٢,٢ — ٥٢,٥	٤٣٦,٧ ٧ — ٤٤٢,٧	١٨٢٧,٩ ١٢٥١,٤ ١,٦ ٢٠٨٠,٩	١٢٩٢,٦ ٦٨٢,٤ ٥١٠,٢ ٢٤٨٥,٢	١٣٨,٥ ١٨٠,٣ ٧,٦ ٢٢٦,٤	٦٠٧,٩ ٣٣٦,٣ ٣,١ ٩٤٧,٣	٥٤ ٤١,٤ ٩ ١٤٦,٣	١٣٦,٣ ١٩٨,٢ ٨ ٢٣٥,٢	٣٥٩ ٢,٦ — ٢٦١,٦	٦٥٤٦,٦ ٣٦٧٧,٨ ٥٧١,١ ١٠٧٩٥,٥
٥ - المرافق الصحة	٣٦٩٥,٥ ١٨١٨,١ ٢٨٧,١ إجمالي	١٠٨٨,٤ ١٢٨٤,١ ٦,٢ ٥٨٠٠,٧	١٤٥٠,٧ ١٧٢٤,٩ ٨٩,٥ ٣٢٦٥,١	٢٠٧,٢ ٣٤٢,٨ ٢٣,٩ ٦٨٦	٥٤٤,٢ ٣٥٤,٤ ٢١٩,٥ ١٦٨٩,٢	٢٥٦,٨ ٣٩٧,٤ ٢٨,٨ ٤٨٣	٦٥٣٤,٢ ١٢١٢٠,٥ ٤٢٠,٥ ٢٠٧٥,٣	١٠٥٦١,٢ ٧٧١٦,١ ٤٢٦٢,٧ ١٤٢٠,٤	١٨٢٥ ٨٧٥,٧ ٨٧٥,٧ ٧٤٠٤,٩	٢٨٦١,٨ ٤٣٩٦,٦ ١٥٢ ٧٤١٠,٤	١١٤٣,٨ ٣٦١٦,٨ ١٩١,٣ ٤٩٤٨,٨	١٤٤١,٥ ٧٠٥٤,١ ١٣٢٤,٩ ٩٨٢٠,٥	٢٣٧,٥ ١١٦٨,٩ ٥٨,٩ ١٥٠٥,٢	٣١٩٦٥,١ ٦٥٣٣٤,٨ ٨٩٨١,١ ١٠٦٢٨١
٦ - السياحة والفنادق	١,٨ ٥٥٢,٥ ٥٢,٥ إجمالي	— — — —	— ٣٥ — ٣٥	— ٨ — ٨	١٧,٥ ٢,٣ — ٢٠,٨	١ ٢٥ — ٢٥,١	٨,٦ ٦٠٨,٧ ١,٢ ٦١٨,٥	٦,٩ ٩٥٦,١ ١٧,٥ ٩٨٠,٥	١٩,٨ ٤٢٥,١ ٢ ٤٤٧,٩	٢,٩ ١٤٤ — ١٤٦,٩	٣١,٩ ٧٤,٣ ١٦,٤ ١٢٢,٦	١٠٠,٦ ٥٨٠,٩ ٣٦,٨ ٧١٨,٣	— ٥٧,٨ ١,١ ٥٨,٩	١٩٠,١ ٣٤٨١,٧ ١٢٩,٣ ٢٨٠١,١
٧ - الإسكان	١٣٤,١ ٨٨,٣ ١,٢ إجمالي	٣ ٢,٤ — ٢٢٢,٦	١٥٤,٥ ٥٤٩٤,٧ ١,٨ ٥٦٥١	— — — —	٨,٢ ١٩٢ ١,٧ ٢٠١,٩	١,٢ — ٦ ١,٨	٢٤٤,٢ ٢٥٥٢,٦ ١٦,٤ ٢٣١٢,٢	٤٥٦,٥ ١٦٠٦٢,٦ ٨٩,٨ ١٦٦٠٩,٩	٧,٢ ٢٣٧٨,١ ٣,١ ٢٣٨٨,٤	٨,١ ٨٢٥,٤ ٥٧,٢ ٩٠,٧	٦ ١٠٤٩,٧ ٢,٥ ١٠٥٢,٨	٢٨ ٢٤٤٠,٥ ١,٧ ٢٤٧٠,٢	٩ ٦٧,١ ٢٠ ١٦,١	١١٥٤,٦ ٣٢٥٦٥,٤ ١٩٦ ٢٣٩١٦
٨ - الصحة والتعليم والخدمات	٦٤٧,٩ ٢٢١٤,٨ ١١٧,٦ إجمالي	٢٦٦,٩ ٣١,١ ١,٩ ٢٩٨٠,٣	١٤٩,٤ ١٣٢١,١ ٣٢,٤ ١٤٩٢,٩	٢١٦,٣ ٣١,١ ٢٥,٤ ٢٨٢,٨	٧٠,٨ ٨٦٤,٤ ١١٢,٤ ٢٨٢,٨	١٦١,٧ ٣٢,٨ ٨ ١٩٦,٣	١٣٣٨,٩ ٢٦٠٤,٤ ٢٢٥,٥ ٨٦٨,٨	٥٩٠٦,١ ١٦٧١٩,١ ٩٨٨,٥ ٢٢٦١٣,٧	٩٧٥,٨ ١٠١٧,٧ ١٥٤,٩ ٣١٤٨,٤	٣٢٢,٥ ٢٣٢,٨ ٩٩,٥ ٢١٤٦,٤	٨٤,٧ ١٠٥٥,١ ٦,٦ ٢٠٠٢,١	٤٨٠,٢ ٢٤٦١,٩ ٢٠,٩ ٢٢١,٢	٢٠٢,٥ ٨٧,٤ ٣ ٢٩١,٢	٢٩٩٤١٣,٤ ٢٦٠٤,٤ ٢٤٠٩٢,٢ ٩٠٤٠,٣

رابعاً - التبعية المالية للعالم العربى

كانت تقوم باقراض اموالها الى البلدان التى تعتقد أنها تمتلك قدرة على السداد أو ما يسمى بالجدارة الائتمانية ، ولذا فان معظم القروض قد ذهبت الى مجموعة البلاد متوسطة الدخل فى العالم الثالث وخاصة البلدان حديثة التصنيع كالبرازيل وكوريا الجنوبية والمكسيك والهند . وكذلك إلى بلدان أخرى كالبلدان النفطية مثل أندونيسيا وفنزويلا وعدد من البلدان المتوسطة الدخل الأخرى ، ومع تضخم حجم القروض التى منحتها البنوك فانها سعت لتأمين نفسها ضد مخاطر التقلب فى أسعار الفائدة وارتفاع معدلات التضخم فبدأت بأسعار فائدة معومة ترتبط على نحو تلقائى بأسعار الفائدة السائدة فى الاسواق الدولية . ولأن السياسات المتبعة فى البلدان المتقدمة - السياسات النقدية والمالية والتجارية - تحدد البيئة الاقتصادية للنظام الرأسمالى الدولى وخاصة لأجزائه المتخلفة ، ولذا فان التحول فى هذه السياسات فى خضم أزمة مراكز النظام الرأسمالى ، خاصة فى أعقاب صعود اليمين المحافظ الى الحكم فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، كان له أثر كبير على تفجر مشكلة الديون . فقد تأثرت حصيلة صادرات البلدان المتخلفة بكل من انخفاض معدل النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة وبتصاعد سياسات الحماية التجارية التى أتبعها هذه الدول وبانخفاض أسعار الصادرات الأساسية . كما أجهت أسعار الفائدة وسعر صرف الدولار الأمريكى إلى الارتفاع منذ عام ١٩٨٠ ، وهو ما كان له

شهد النصف الثانى من السبعينات وأوائل الثمانينات نموا انفجاريا فى ديون العالم الثالث ، إذ قفزت هذه المديونية من ١٣٥ بليون دولار عام ١٩٧٤ حتى وصلت ٩٠٠ بليون دولار فى عام ١٩٨٤ ، أى أنها زادت بمقدار ست مرات وبمتوسط معدل نمو مستوى مركب بلغ ٩,٢٠٪ . وقد تميزت هذه الديون بارتفاع النصيب النسبى للديون من المصادر الخاصة ، وانخفاض الديون من المصادر الرسمية ، وكان لهذا التغير فى هيكل الديون أثر كبير على تفاقم مشكلة المديونية الخارجية ، حيث تعد القروض من المصادر الرسمية بصفة عامة ، قروضا أسهل من حيث الشروط والتكلفة اذا ما قورنت بالقروض من المصادر الخاصة ، وكان التطور الأسرع فى قروض المصادر الخاصة هو ازدياد قروض البنوك التجارية وذلك إثر الإفراط الشديد فى السيولة الدولية الذى حدث مع تراكم الفوائض البترولية منذ عام ١٩٧٤ فى هذه البنوك حيث يقدر أن احتياطي البنوك الدولية قد تضاعف بمقدار أحدى عشرة مرة خلال عقد السبعينات وحده . وقد نجحت البنوك فى تدوير هذه الفوائض تجاه اقراض العالم الثالث ، وذلك لأن الطلب على الاقتراض فى البلدان الغربية ذاتها كان ضعيفا لانخفاض معدل الاستثمار متأثرا فى ذلك بازمة الركود التضخمى التى سيطرت على هذه البلدان منذ منتصف السبعينات تقريبا .

وقد تميزت ديون العالم الثالث كذلك بتوزيعها توزيعا غير متوازن بين بلدان العالم الثالث لأن أغلب البنوك

أثرة الملموس على أعباء خدمة ديون العالم الثالث ومع كل هذه التطورات والارتفاع الضخم لحجم المديونية بدأت مشكلة الديون في التفجير في بلدان العالم الثالث بلدا تلو الآخر، وخاصة في عام ١٩٨٢ حينما أعلنت المكسيك في صيف هذا العام عن عدم قدرتها على الوفاء بديونها وهو ما كان جرس الإنذار للبنوك الكبرى فخضت من القروض الجديدة التي تمنحها لبلدان العالم الثالث مما ضاعف من أزمة المديونية لتصبح المشكلة ذات الأولوية في بلدان العالم الثالث وليصبح استخدام هذه الأزمة مدخلا هاما في يد البلدان الغربية لاعادة تكييف الهياكل الاقتصادية في العالم المتخلف .

ولم يكن وضع العالم العربي بعيدا عن كل هذه التطورات السابقة ، إذ بمقدورنا القول أن العالم العربي يحتوى على عينه مماثلة الى حد كبير لكل ماحدث في المديونية العالمية والاستثناء هو احتواء العالم العربي على عدد قليل من البلدان النفطية التي تراكت فوائضها المالية في السوق العالمية . وكانت مصدرا لتزايد مديونية بلدان العالم الثالث الأخرى . وتضم بلدان الفوائض الامارات والكويت والسعودية وقطر وليبيا والعراق - مع التحفظ حول موقف العراق حيث تحولت من بلد فائض مالى إلى بلد مدين منذ نشوب الحرب مع ايران في أواخر عام ١٩٨٠ - بينما بقية العالم العربي وقع في أسر مديونية خارجية قاسية من حيث الأعباء والآثار .

١ - حجم وهيكل الديون العربية :

قبل التعرض لحجم الديون العربية وهيكلها خلال فترة الدراسة ، فانه لابد من ادراج تحفظ أساسى حول حجم هذه الديون وبالتالي هيكلها إذ أنه لاعتبار اتساق التحليل وبغرض الدقة العلمية فقد تم الاستعانة ببيانات البنك الدولى التى تصدر تحت عنوان « جداول المديونية العالمية » وهى تقدم بيانات عن مديونية البلدان العربية العامة والمضمونات من السلطات العامة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣ ، وتم استكمال هذه الجداول بتقديرات من مصادر أخرى لعامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ . ولا تشمل أرقام المديونية تلك على الديون القصيرة الأجل . كما تشتمل على أرقام الديون العسكرية أو الديون الخاصة غير المضمونة ، أو الديون الواجبة السداد بالعملة المحلية . أو الديون لصندوق النقد الدولى وبذلك فان أرقام المديونية التى سنتعرض لها تحدد مجرد تصور عام لهذه الديون وتطورها عبر الزمن ، كما أن

التقرير لايتعرض لمديونية العراق ، اذا انها نشأت في ظروف خاصة - الحرب مع ايران - ولم تبدأ سوى منذ عام ١٩٨١ فقط ، إذ كان العراق قبل ذلك من البلدان ذات الفائض في موازين مدفوعاتها . ولذا فانه بغرض الحفاظ على وحدة التحليل من حيث الفترة الزمنية . أو أسباب نمو المديونية أهملت مديونية العراق (بلغت مديونية العراق ١٠,٣٠٠ بليون دولار عام ١٩٨١ ثم وصلت الى ٣٥ بليون دولار عام ١٩٨٥ بما يجعلها على الأغلب أكبر مدين عربى في العام الأخير) . ويقدم الجدول (١٠) عرضا لتطور حجم الديون القائمة العامة والمضمونة من قبل السلطات العامة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥ وقد تم تقسيم البلدان العربية إلى مجموعتين رئيسيتين هما البلدان العربية المدينة متوسطة النمو والدخل والبلدان العربية المدينة الأقل نموا أو دخلا ، ويمكن استخلاص النقاط الهامة الاتية حول حجم الديون العربية .

(أ) ارتفعت المديونية العربية من ١٠,٨٤٦ بليون دولار عام ١٩٧٤ الى ٧٩,٦٩٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ ، أى أنها قد زادت بأكثر من سبعة أضعاف خلال هذه الفترة وبمتوسط معدل نمو سنوى مركب بلغ حوالى ١٨٪ . ويلاحظ أن معدل نمو المديونية العربية قد بدأ في التراجع بشكل ملحوظ مع بداية عقد الثمانينات بعد النمو الانفجارى الذى تحقق في النصف الثانى من عقد السبعينات ، فبينما كان متوسط معدل النمو السنوى المركب لهذه الديون ٢٤,٥٪ في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ فانه انخفض الى ٨٪ فقط خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ وهو وضع يناظر تقريبا ماحدث في مديونية العالم الثالث كله ، حيث أن تفجر مشكلة الديون ودخول العديد من البلدان في أزمات سيولة وعدم القدرة على السداد عمل على الحد من تدفقات القروض اليها وخاصة من البنوك دولية النشاط التى أدركت أنها قد عرضت نفسها للخطر مع نمو دائنياتها لهذه البلدان .

(ب) تتركز المديونية العربية في البلدان متوسطة الدخل إذ أن نصيب هذه البلدان في إجمالى المديونية العربية كان حوالى ٨٥٪ و ٧٨٪ في عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٥ على الترتيب ، بينما كانت مديونية البلدان الأقل نموا ١٥٪ ، ٢٢٪ في نفس العامين وبالإضافة الى ذلك فان المديونية العربية تتركز في عدد محدود من البلدان ، إذ أن مديونية البلدان العربية الأكثر مديونية وهى مصر والجزائر والمغرب وتونس والسودان كانت حوالى ٨٤٪ ،

٨٠,٥٪ من إجمالي الديون العربية في عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٥ . وجميع البلدان الأكثر مديونية فيما عدا السودان ، هي بلدان عربية متوسطة الدخل . ومن جديد فإن العالم العربي هنا يناظر ما حدث في مديونية العالم الثالث حيث تركزت هذه المديونية في عدد محدود من البلدان متوسطة الدخل .

ج - محدودية مديونية البلدان العربية الأقل نمواً من الحجم الإجمالي لديون الدول العربية ، برغم ارتفاع نصيبها من المديونية في عام ١٩٨٥ عن عام ١٩٧٤ وذلك لأن معدل النمو السنوي لديون هذه البلدان كان أعلى من ذلك المتحقق في البلدان متوسطة الدخل ، وتتركز مديونية هذه البلدان المحدودة الغمو بشكل كبير في السودان ، وحيث كان نصيبه أكثر قليلاً من نصف إجمالي ديون بلاد هذه المجموعة في بداية الفترة ونهايتها على السواء . وجدير بالذكر أن جميع بلدان هذه المجموعة تصنف في عداد أفقر ٣٦ بلداً في العالم .

د - إن الجزائر تكاد تكون هي البلد العربي الوحيد الذي استطاع تخفيض حجم مديونته الخارجية . فمن نمو سريع جداً لهذه المديونية طوال النصف الثاني من السبعينات حتى وصلت المديونية إلى ١٦,٣٣٤ بليون دولار عام ١٩٨٠ ، انخفضت هذه المديونية إلى ١٣,٤٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ ، ويلاحظ أن الانخفاض كان أكبر في عام ١٩٨٣ حيث كان حجم المديونية ١٢,٩ بليون دولار ولكن مديونية الجزائر عادت للارتفاع مرة أخرى في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ (تقديرات) وإن كان بشكل محدود .

هـ - تتربع مصر على قمة أكبر البلدان العربية المدينة في عام ١٩٨٥ . وفي داخل مجموعة البلدان المتوسطة الدخل فإن أعلى معدل نمو سنوي للديون كان الذي تحقق في المغرب تليها الأردن وعمان فمصر خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥ ، بينما كان متوسط معدل النمو السنوي للديون الجزائرية هو أقلها من بين تلك البلدان ، وذلك لنجاح الجزائر في تخفيض حجم الديون في الثمانينات كما سبق الإشارة . فبينما كان متوسط معدل النمو السنوي المركب للدين الجزائري حوالى ٢٥,٦٪ في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ وهو أعلى بشكل واضح من ذلك المتوسط الإجمالي للمجموعة خلال نفس الفترة ، فإن هذا المتوسط كان بالسالب - ٢,٣٪ خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

و - كان اليمن الجنوبي من بين البلدان الأقل نمواً هو الذي سجل أعلى متوسط معدل سنوي للديون يليه في ذلك الصومال فاليمن الشمالى فالسودان فموريتانيا .

ز - إن أقل البلدان العربية مديونية هي لبنان من بين البلدان المتوسطة الدخل ، وجيبوتي في البلدان الأقل نمواً ورغم أن تقديرات مديونية البلدين لا تتوافران عن عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، فإنه من المعتقد أنهما قد ظلا أقل البلدان العربية مديونية .

وإذا انتقلنا من هذا الاستعراض لحجم الديون العربية وتطورها خلال الحقبة النفطية إلى استعراض هيكل هذا الدين فسنلاحظ الآتى :

أ - ارتفعت الديون من المصادر الخاصة عن الديون من المصادر الرسمية في إجمالي مديونية البلدان متوسطة الدخل فيما عدا مصر وسوريا ويغلب الدين الخاص على مديونية كل من الجزائر وعمان وحيث تبلغ نسبته ٧٨,٥٪ في الجزائر و ٧٥,٩٪ في عمان من إجمالي مديونتهما عام ١٩٨٣ . كما تشكل الديون من المصادر الخاصة نسبة مرتفعة في مديونية كل من المغرب ولبنان وتونس .

ب - فيما يتعلق بالبلدان الأقل نمواً يتميز السودان بارتفاع النصيب النسبي لديونه من المصادر الخاصة وإن كانت قد انخفضت في عام ١٩٨٣ عنها في عام ١٩٧٤ . وبشكل عام فإن بقية دول المجموعة تنخفض فيها نسبة الديون من المصادر الخاصة لأجمالى ديونها وخاصة اليمنيين ، وهو أمر طبيعي في ضوء التطور الذي حدث في مديونية العالم الثالث كله ، فنمو هذه المديونية كان أساساً عبر المصادر الخاصة وبوجه خاص من البنوك العملاقة الدولية النشاط . وقد وجهت هذه البنوك قروضها للبلدان التي تمتلك القدرة على السداد . وهو ما جعل من توجه القروض بعيداً عن البلدان الأقل نمواً ولصالح البلدان المتوسطة الدخل أمراً ليس بالغريب . وتطور هيكل مديونية البلدان العربية بنفس الطريقة تقريباً ، فالبلدان العربية متوسطة الدخل زادت فيها جميعاً وماعداً مصر وسوريا - وعلى نحو كبير المديونية من الأسواق المالية الدولية في عام ١٩٨٣ بالمقارنة بعام ١٩٧٤ ، وكان أكبر نصيب نسبى للديون من هذا المصدر هو الذي تحقق في عمان إذ ارتفعت ديونه من الأسواق المالية من ٣٤,١٪ من إجمالي ديونه عام ١٩٧٤ إلى ٧٣,٢٪ في عام ١٩٨٣ أى أن هذه النسبة زادت بأكثر من الضعف . وكذلك الجزائر التي ارتفع النصيب

النسبى للديون من هذا المصدر من ٣٩٪ الى ٥٦,٤٪ بين نفس العامين . ثم المغرب الذى ارتفع فيها من ١٨,٤٪ الى ٣٥,٦٪ أى زاد فيها النصيب النسبى لهذا المصدر بحوالى الضعف بين العامين المذكورين ، وكانت الزيادة ملحوظة ايضا فى مديونية لبنان حيث ارتفعت من ٢,٨٪ عام ١٩٧٤ الى ٢٩,٥٪ فى عام ١٩٨٣ . إضافة إلى تونس والأردن . وكما سبق الذكر فإن النصيب النسبى للديون من هذا المصدر لم تنخفض فى بلدان هذه المجموعة سوى فى مصر وسوريا ، ويعد النصيب النسبى للديون من الاسواق المالية الدولية منخفضا جدا فى مديونية سوريا .

أما البلدان العربية الأقل نمواً ، فإنه فيما عدا السودان فإن بقية بلدان المجموعة تعد نسبة الديون من الأسواق المالية لاجمالى ديونها محدودة جدا ، حيث لا تشكل مصدر جذب للبنوك الدولية ، ويلاحظ أنه فى عام ١٩٨٣ انخفضت نسبة الديون من هذا المصدر فى بلدان هذه المجموعة فيما عدا الصومال وذلك مقارنة بعام ١٩٧٤ .

والأمر الجدير بالتأكيد عليه ، هو أن نسبة كبيرة من حجم الديون العربية التى تم الحصول عليها من الأسواق المالية الدولية كان يعود الى مقرضين عرب ، وفى الوقت الذى تراكمت فيه فوائض مالية كبيرة بالعملات الأجنبية لبعض البلدان العربية النفطية وتم استثمارها مالياً فى الأسواق الدولية ، فقد اضطرت البلاد العربية ذات العجز فى موازين مدفوعاتها الى اللجوء لهذه الأسواق للاقتراض منها ، وخاصة من سوق العملات الأوروبية التى كانت قد نجحت فى اجتذاب نسبة كبيرة من الفوائض العربية اليها ، الأمر الذى يعنى أن جانبا كبيرا من القروض العربية من هذه الأسواق كان مصدره اموالا عربية . وتشير الاحصائيات الى أن البنوك العربية التى تعمل فى الأسواق المالية والدولية قامت خلال الفترة ما بين ١٩٧٦ والربع الأول من عام ١٩٨١ بقيادة عدد من القروض يصل مجموعها الى ٤٨٥ قرضا مصرفيا . بقيمة اجمالية بلغت ١٢,١ بليون دولار لمقترضين ينتمون الى مختلف بلاد العالم . وكان نصيب المقترضين العرب من هذه القيمة حوالى ٥,٦ بليون دولار أى ما نسبته ٤٦٪ من اجمالى عمليات البنوك العربية . كما أنه خلال الفترة ما بين ١٩٨١ والربع الأول من عام ١٩٨٢ استطاع المقترضون العرب أن يحصلوا على موارد أجنبية (قروض مصرفية ، اصدارات سندات عامة ، قروض

خاصة) من الأسواق المالية بما يعادل ٦٣ بليون دولار ، ومن هذا المبلغ قام المقرضون العرب بتدبير مامقدارة ٣٤ بليون دولار ، أى حوالى ٥٤٪ من حجم الاقتراض العربى فى تلك الفترة . وهكذا فإن درجة التكامل والترابط بين الأسواق المالية والعربية والأسواق المالية الدولية هى أكبر بكثير من درجة التكامل والترابط بين الأسواق المالية العربية وبعضها البعض . وهو ما اتضح مع تزايد حركة الاقتراض العربى - العربى عبر الاسواق الدولية .

٢ - اعباء الديون فى البلدان العربية :

مع النمو الانفجارى فى حجم ديون البلدان العربية خلال الحقبة النفطية واتجاه شروط الاقتراض الى الأسوأ ، تزايدت أعباء هذه الديون ، ويقدم الجدول (١١) عرضا لتطور اجمالى مدفوعات خدمة الديون فى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣ .

ونلاحظ أن مدفوعات خدمة الدين فى البلدان العربية قد ارتفعت من حوالى ١,٧ مليار دولار فقط عام ١٩٧٤ إلى حوالى ١٠,٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٣ ، أى قد زادت بحوالى ستة أضعاف وبمعدل نمو سنوى مركب بلغ ١٩,٧٪ ، ومن الطبيعى أن مدفوعات خدمة الدين تعد أكثر ارتفاعا فى البلاد متوسطة الدخل عنها فى البلاد الأقل نمواً ، وذلك لارتفاع حجم المديونية وتعقد شروط الاقتراض فى بلدان المجموعة الأولى عنها فى بلدان المجموعة الثانية فقد زادت مدفوعات خدمة الدين فى البلاد متوسطة الدخل بحوالى ستة أضعاف خلال الفترة محل الدراسة وبمتوسط معدل نمو سنوى قدرة ٢٠٪ بينما لم تزد هذه المدفوعات سوى أقل من ثلاثة أضعاف فى البلدان الأقل نمواً وبمعدل نمو سنوى بلغ ١٢,٩٪ خلال نفس الفترة ، وكانت مدفوعات خدمة الدين مرتفعة على نحو ملحوظ فى البلدان العربية الأكثر مديونية وهى مصر والجزائر والمغرب وتونس ، بينما كان متوسط معدل النمو السنوى لمدفوعات خدمة الدين أكثر ارتفاعا فى الأردن وعمان ، تليهما الجزائر وتونس والمغرب ثم مصر فلبنان فسوريا ، ويعود ذلك الى متوسط معدل نمو المديونية والى طبيعة شروط الاقتراض .

أما البلدان الأقل نمواً ، فإن مدفوعات خدمة الدين كانت أكثر ارتفاعا فى السودان لضخامة حجم ديونها تليها اليمن الجنوبى ، فاليمن الشمالى ، فموريتانيا

فالصومال فجيبوتي ، أما متوسط معدل النمو السنوي لمدفوعات خدمة الدين فقد كانت مرتفعة على نحو بالغ في اليمن الجنوبي بلغ ٤٦,٣٪ وسجلت في ذلك أعلى متوسط معدل نمو في ديونه الخارجية في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣ ، وقد تلا اليمن الجنوبي في متوسط معدل النمو السنوي الصومال ، فموريتانيا ، فالسودان .

كما يتبين ارتفاع معدل خدمة الدين (مدفوعات خدمة الدين قياسا الى حصيلة صادرات السلع والخدمات) في البلدان متوسطة الدخل عنه في البلدان الأقل نموا ، ففي البلدان متوسطة الدخل شهدت هذه النسبة ارتفاعا كبيرا في عام ١٩٨٣ عنها في عام ١٩٧٤ ، ويلاحظ أن معدل خدمة الدين أكثر ارتفاعا في كل من المغرب والجزائر ومصر حيث تزيد عن ثلث اجمالي حصيلة صادرات السلع والخدمات في البلاد الثلاثة تليهما تونس التي تشكل مدفوعات خدمة الدين فيها مايقرب من ربع حصيلة صادراتها وهي البلدان الأكثر مديونية . ثم تلي هذه البلدان كل من سوريا والأردن بمعدل خدمة للدين معتدل ، ويبقى هذا المعدل منخفضا جدا في عمان . أما البلدان الأقل نموا فيأتي اليمن الجنوبي على رأس القائمة فيه بمعدل خدمة دين بلغ حوالي ٢٥٪ في عام ١٩٨٣ يليه السودان ومع استخدام مؤشر آخر لقياس عبء الديون وهو نسبة خدمة الدين الى الناتج القومي الاجمالي ، فيلاحظ أن هذه النسبة قد ارتفعت بصورة هائلة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٣ فقد زادت بحوالي خمسة أضعاف في كل من تونس والأردن وعمان وبحوالي الضعف في الجزائر ، وبحوالي ٣٠٪ في مصر و ١٨٪ في سوريا . وتعد نسبة خدمة الدين الى الناتج القومي الاجمالي مرتفعة في الجزائر والمغرب وتونس ومصر ، وهي أكثر البلدان مديونية تليها الأردن وتأتي في المؤخرة عمان وسوريا حيث نسبة خدمة الدين الى الناتج القومي الاجمالي تبلغ حوالي ٢٪ فقط .

وفي البلدان الأقل نموا كان المعدل أكثر ارتفاعا في موريتانيا واليمن الجنوبي ، وكان الارتفاع في عام ١٩٨٣ بالمقارنة بعان ١٩٧٤ ملحوظا في اليمن الجنوبي والصومال ، بينما تعد اليمن الشمالي هي البلد العربي الوحيد الذي انخفض فيه كل من معدل خدمة ديونه ونسبة خدمة ديونه الى الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع عام ١٩٧٤ .

ورغم أن معدل خدمة الدين يعد مؤشرا هاما لعبء

المديونية ، حيث تقاس مدفوعات خدمة الدين كنسبة من حصيلة الصادرات ، وهي المصدر الأساسي للوفاء بالديون ، الا أن هذا المعدل لا يقدم دلالة حول العوامل المحددة لتياري مدفوعات خدمة الدين وحصيلة النقد الأجنبي من الصادرات . ولذلك فإن العبء الحقيقي لديون البلاد العربية يتضح من دراسة التطور الاقتصادي لهذه البلدان أثناء الحقبة النفطية .

وأولى الحقائق التي يعكسها الهيكل الاقتصادي العربي ، هي الخلل الواضح في تركيب هذا الهيكل والذي يهم في تركيب هذا الهيكل فيما يختص بوضع المديونية هو آثار هذا الهيكل وتأثره بأوضاع التجارة الخارجية العربية فالتجارة الخارجية العربية تتميز عامة بغلبة الصادرات من المواد الأولية وبصفة خاصة النفط وقد ترتب على ذلك حساسية البلاد العربية للتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية ، ليس على الميزان التجاري فحسب ، وانما على الاقتصاد القومي كله ، حيث أن قطاع الصادرات يمثل وزنا هاما في توليد الدخل القومي ، ولذا فتعرض حصيلة الصادرات للهزات يؤدي الى العبث بالاستقرار الاقتصادي في هذه الدول ، وإلى أحداث اضطرابات في علاقاتها الاقتصادية الدولية حيث تصبح قدرتها على سداد ديونها وتمويل صادراتها معرضة للتقلب طبقا للارتفاع أو الهبوط في حصيلة الصادرات . وقد كان للأوضاع الدولية مع تفجر أزمة الركود التضخمي في البلدان المتخلفة ومن بينها البلاد العربية . حيث تعرض أسعار صادرات المواد الأولية لانخفاض شديد ولاسيما النفط الذي بدأ مسيرة منتظمة من تدهور الأسعار منذ عام ١٩٨٢ ليصل الى الانهيار الكبير في أسعاره في عام ١٩٨٦ حيث انخفضت تلك الأسعار لأقل من نصف ماكانت عليه في عام ١٩٨٥ .

وفي جانب الواردات فان فجوة الموارد المحلية التي اتسعت في البلاد العربية المدينة وقابلها اتساع في الواردات من الخارج لم تحدث بسبب تزايد استيراد مستلزمات التنمية فقط ، ولكنها تزايدت كذلك بسبب ازدياد سلع الاستهلاك المختلفة ومن بينها سلع الاستهلاك الترفي ، فقد تطورت معدلات الاستهلاك الكلي في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، فبلغت في الجزائر ٢١,٥٪ وتراوح معدل النمو في الاستهلاك بين ١٠,٧٪ في مصر و ٢٢,٩٪ في الاردن وذلك في مجموعة الدول المدينة المتوسطة الدخل والتي تشمل الأردن وتونس وسوريا وعمان ومصر والمغرب ، وفي مجموعة البلدان المدينة

المتوسطة الدخل والتي تشمل الأردن وتونس وسوريا وعمان ومصر والمغرب ، وفي مجموعة البلدان المدينة الأقل نموا فقد تراوح معدل النمو الاستهلاكي في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ بين ١٠٪ في موريتانيا و ٢٨,١٪ في اليمن الشمالي وفي الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، نما الاستهلاك لغالبية الدول المدينة ، وكان معدل النمو سلبيا فقط في تونس والمغرب والسودان . وكان للخلل في الأداء الاقتصادي اثره الواضح على الميزان التجاري ، حيث أن ضعف القطاع الزراعي وارتفاع الغذاء ترتب عليه زيادة الواردات الغذائية مما جعل العالم العربي أكثر مناطق العالم اعتمادا على مصادر الغذاء الأجنبية (راجع تقرير التبعية الغذائية للعالم العربي) ، ولذا فقد اقترن تضخم المديونية بمظاهر عدة لتبديد الفائض الاقتصادي وشيوع الاستهلاك الكمال وتراجع الادخار المحلي ، كما اقترنت المديونية بارتفاع تكاليف التنمية باقامة العديد من المشروعات بأحجام وكثافات رأسمالية لم تتأكد ملاءمتها لظروف الاقتصاد العربي وامكانيات التشغيل ، وشاعت لذلك ظاهرة القطاعات الانتاجية العاطلة .

وكان لهذا الهيكل الاقتصادي العربي المختل وانعكاساته في هيكل الواردات ، وتركيبها السلعي قد ساهم مع زيادة مدفوعات الفائدة على الديون في ارتفاع عجز الحساب التجاري وقد أدت الزيادة في عجز الميزان التجاري وتزايد نسبة مدفوعات الفائدة لخدمة الديون الى زيادة نسبة التحويلات الى الخارج قياسا الى التدفقات الى الداخل ، وساهمت على نحو أخص في انخفاض الاحتياطيات الدولية للبلدان المدينة ، وتقليص مقدرتها الذاتية على الاستيراد ، الأمر الذي يتسبب في الحد من الاستثمار ويؤثر على التنمية العربية بشكل خطير فنسبة تغطيه الاحتياطيات للواردات قد اتجهت الى الانخفاض طوال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ في جميع البلدان العربية ماعدا عمان التي ارتفعت فيها النسبة في عام ١٩٨٤ عن عام ١٩٨٠ ، ونلاحظ أن هذه النسبة منخفضة جدا في جميع البلدان المدينة ، إذ أن أقصاها في عمان بمستوى احتياطي يغطي أربعة أشهر استيراد ، ووصلت هذه النسبة الى حدود بالغة الانخفاض في جميع البلدان المدينة خاصة في بلدان المغرب والسودان ، ويعتبران من أكبر البلدان العربية المدينة عالية الخطورة ، ويوضح هذا الانخفاض في المقدرة الذاتية على الاستيراد من أزمة السيولة التي باتت تعاني منها البلدان العربية المدينة والتي وصلت في

السودان والمغرب الى حالة عدم القدرة على الوفاء بالديون .

ومع تزايد مدفوعات خدمة الدين اشتد العجز في موازين مدفوعات البلدان العربية المدينة ، حيث يصبح نمو مدفوعات خدمة الدين ذاتها أحد أهم أسباب هذا العجز ، مما يؤدي الى زيادة الاقتراض وتدخل البلد المدين في حلقة مفرغة للديون . وتسقط في شبكة التبعية المالية للبلدان والمؤسسات المقرضة .

ومن المؤكد أن ظروف خدمة الديون العربية في السنوات القادمة ستكون أصعب كثيرا من السابق ، حيث أن انهيار أسعار النفط وانخفاض حجم صادراته سيؤثر ليس فقط على البلدان التي تشكل صادرات النفط النسبة الأكبر من أجمالي صادراتها كالجائر وعمان ومصر وتونس وسوريا ، واليمن الجنوبي (المنتجات المكره) ، بل على جميع البلدان العربية وذلك لتوقع اتجاه المعونة المقدمة من البلدان النفطية للانخفاض ، وكذا لانخفاض تحويلات العاملين في البلدان النفطية الغنية وهو ماسيؤثر على عديد من البلدان كمصر والسودان والأردن وسوريا واليمنين .

وتشتد مصاعب خدمة الدين بالطبع في البلدان العربية الأكثر مديونية كمصر والمغرب وتونس والجائر والسودان ، وينتظر أن التطورات التي حملها عام ١٩٨٦ ستمارس تأثيرات أكثر قسوة على اقتصاديات هذه البلدان .

فالمغرب تأثرت بضغط الحماية في السوق الأوروبية المشتركة وخاصة بعد انضمام كل من أسبانيا والبرتغال اليها فتقلصت صادرات المغرب من الموالح ، كما أن اتجاه أسعار الفوسفات للانخفاض في السوق العالمية ، عكس أثاره على عائدات الصادرات المغربية ، اضافة لذلك فإن تحويلات العاملين في بلدان المغرب العربي - تونس والجائر والمغرب - قد تأثرت بالركود الاقتصادي في أوروبا اضافة الى توقع انخفاضها أكثر بتزايد النزعة العنصرية ضد العمال العرب وعلى الأخص في فرنسا . وقد دخلت المغرب في عملية اعادة جدولة لديونها في سبتمبر ١٩٨٣ ، مما نقل الموقف المتفجر لخدمة الديون من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩٠ ، ورغم أن عام ١٩٨٦ حمل بعض النتائج الطيبة عن الاقتصاد المغربي وذلك نتيجة لانتفاء موجه الجفاف التي استمرت لمدة أربع سنوات واثرت بشدة على الانتاج الزراعي المغربي

المعتمد على مياه الأمطار ، وكذا لانخفاض قيمة الواردات بسبب انخفاض أسعار النفط أهم الواردات المغربية ، الا أنه يعتقد أن هذا الانخفاض لن يوازن الأثر الحادث في تقلص حصيلة النقد الأجنبي في المغرب بسبب انخفاض عائدات الصادرات وتحويلات العاملين . وينتظر أن يشهد الجزائر وضعاً أسوأ بكثير من الأعوام الماضية ، إذ أن انخفاض أسعار النفط في عام ١٩٨٦ الى نحو نصف ما كانت عليه عام ١٩٨٥ سيحد بشكل مؤثر من عائدات الصادرات الجزائرية التي يقدم النفط والغاز النسبة الأكبر منها .

وفي السودان فإن عام ١٩٨٦ حمل له العديد من المصاعب ، فمع بداية العام أعلن صندوق النقد الدولي في فبراير عدم أهلية السودان لتلقى المزيد من القروض ، وذلك في أعقاب فشل السودان في تسديد ٣٠٠ مليون دولار مستحقة للصندوق وطبيعى أن لهذا الاعلان أثره على جميع المقرضين عن الامتناع عن إقراض السودان ، وتحاول الحكومة السودانية الجديدة جاهدة اقناع بعض دائنيها بتخفيف عبء الديون السودانية وكذلك تحاول الحصول على معونات خارجية تمكنها من مواجهة الأزمة الاقتصادية الخانقة ، وقد نجحت الحكومة في الحصول على مساعدات من كل من ليبيا والسعودية والسوق الأوروبية المشتركة ، كما استؤنفت المعونة الأمريكية لها بعد أن كانت قد توقفت في أعقاب الغارة الأمريكية على ليبيا في ابريل ، كما حصلت الحكومة على وعد من الاتحاد السوفيتي بزيادة التعاون الاقتصادي بين البلدين ، وعلى قروض ميسرة من كل من المملكة المتحدة وإيطاليا ورغم كل ذلك فانه من المنتظر أن يعاني السودان بشدة ما لم يتم التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي يتيح للسودان إعادة جدولة ديونه الخارجية ، حيث أن الاستمرار في خدمة هذه الديون أصبح مستحيلاً إذ وصل معدل خدمة الدين في عام ١٩٨٦ الى ٩٣٠ مليون دولار وهو ما يفوق بكثير اجمالى عائدات الصادرات السودانية من السلع والخدمات ، خاصة في أعقاب الانخفاض المتوالى في أسعار الصادرات ، فالإيرادات الاجمالية من الصادرات الزراعية انخفضت بحوالى ٣٣٪ ما بين عامى ١٩٨٣/١٩٨٤ و ١٩٨٤/١٩٨٥ ، نتيجة لانخفاض عائدات القطن بحوالى ٢٥٪ ، والصمغ ٣٦٪ والسهمس بحوالى ٣٩٪ وهى من أهم الصادرات السلعية السودانية حينما باعتها السودان بأسعار تقل كثيراً عما كان مقدراً ، فبينما كان البنك الدولي يقدر أن المحصول يمكن أن يباع بحوالى ٩٠ دولار للرطل ، بيعت الأقطان

السودانية بحوالى نصف هذا الثمن تقريباً . وعانت مصر أيضاً في عام ١٩٨٦ من زيادة عبء الديون الخارجية في نفس الوقت الذى تقلصت فيه بشدة حصيلة النقد الأجنبي فقد قدر أن عائدات صادرات النفط انخفضت في التسعة أشهر الأولى من العام بحوالى ١,٢ مليار دولار ، كما انخفضت تحويلات العاملين في الخارج وإيرادات السياحة وقدر أن اجمالى النقص في الحصيلة من المصادر الثلاث السابقة بلغت في التسعة الأولى من العام بحوالى ٣,٧ مليار دولار ، وفى تقرير صدر عن صندوق النقد الدولي ، أعلن أن خدمة ديون مصر بلغت في منتصف عام ١٩٨٦ ٤,٣ مليار دولار بعد أن كانت حوالى ٨٠٠ مليون دولار فقط في منتصف عام ١٩٨٢ ، وذلك بعد أن حل أجل سداد عدد من القروض ويقدر أن مدفوعات الفوائد تبلغ ٦٠٪ من اجمالى خدمة الدين . وقد أعلن محافظ البنك المركزى المصرى أن مصاعب خدمة الدين ستستمر لثلاث سنوات هى الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٨٨ . ونتيجة لتأزم أوضاع الاقتصاد المصرى في عام ١٩٨٦ ، وبخاصة مع تصاعد أعباء الديون ، فإن مصر قد دخلت في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للاتفاق على قرض قيمته مليار دولار ، مع محاولات دؤوبه من القيادة المصرية لإعادة جدولة الديون مع كبار الدول الدائنة وهى بالأساس الولايات المتحدة وخاصة بخفض أسعار الفائدة على الديون العسكرية المصرية من ١٦٪ الى مستوى سعر الفائدة السائد حالياً والمقدر بـ ٧٪ ، كما أن مصر تحاول الحصول على ٥٠٠ مليون دولار من أموال المعونة الأمريكية في صورة نقدية .

ان السياسات الاقتصادية المحلية إذن هى التى اسهمت في خلق دواعى الاعتماد الكبير على الاستدانه الخارجية ، وذلك من خلال ما أشاعته من أسباب تزايد الاستهلاك وتبديد الثروة وتقلص الادخار المحلى وزيادة الاعتماد على الاستيراد ، وعدم العناية الكافية بقوى الإنتاج المحلية وقصور التطور العلمى والتكنولوجى . وقد انعكست هذه السياسات في صورة التراخى عن حشد الموارد المحلية وتوجيهها لعملية التنمية التى تهدف لمعالجة الخلل الهيكلى الذى يبدو في نقص الإنتاج السلعى وبخاصة الصناعى منه ، وفى تراجع انتاج الغذاء والحاجات الأساسية الأخرى ، وبالا اعتماد على تصدير عدد محدود من المواد الأولية الخام أو نصف المصنعة في توفير النقد الأجنبي ، والاعتماد على القدرات الفنية والتكنولوجية الأجنبية في تنفيذ

من السودان والمغرب ومصر - ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الى آخر هذه السياسات المعهودة بل هناك ايضا شرط يقضى بضرورة تشجيع القطاع الخاص وتهيئة المناخ الاقصادى امامه للعمل وهجر الملكية العامة وتفكك وبيع القطاع العام لصالح القطاع الخاص فى البلدان المدينة ، لأنه فى عرف هذه الدول والهيئات ان هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق معدلات أداء اقصادى مرتفعة ، والارتفاع بحجم الصادرات مما يؤدى لحل مشكلة الديون ، وهكذا فقد تحولت سياسات البلدان الدائنة ومؤسساتها المالية من مجرد أدعاء ضرورة اتباع سياسات اقتصادية معينة خضوعا للاعتبارات التى تحكم الاقتصاد المدين الى الدعوة الصريحة لتبنى نمط اقتصادى / اجتماعى محدد باعتباره النموذج المنشود والوحيد القادر على تقديم مخرج من الأزمات . وتحول البلدان المدينة من مجرد بلدان تابعة يفرض عليها سياسات اقتصادية محددة الى بلدان يملئ عليها خيارا وحيدا للنمو . أى أنها تتحول الى بلدان تعد تبعيتها المالية بمثابة الوسيلة الأساسية لأحكام بقائها ضمن اطار التبعية الاقتصادية والسياسات الشاملة للبلدان الرأسمالية المتقدمة .

ونظرا لهذا الخلل الهيكلى والاعتماد الكبير على الخارج تجاريا وماليا ، فان السياسات التجارية اضافة لطبيعة ومعدلات الأداء الاقصادى فى البلاد المتقدمة هى التى تحدد الى حد كبير مقدار حصيلة النقد الأجنبى الآتى من الصادرات العربية وهى التى اتجهت بوضوح نحو الانخفاض خاصة منذ اوائل الثمانينات ، كما أن أعباء خدمة الدين هى الى حد كبير رهن السياسات والتطورات النقدية والائتمانية فى البلدان المتقدمة ، اضافة لذلك وفى التحليل النهائى فان المديونية تصبح هى المصيدة التى يمكن بواسطتها توجيه وتكييف اقتصاديات البلدان العربية المدينة ، تبعا لمتطلبات المراكز الرأسمالية الكبرى ، وهو ما اتضح مع الحل المطروح دوليا والمعروف بخطة بيكر لأزمة المديونية العالمية ، إذ اصبحت السياسات التى يطالب بها كل من البلدان الدائنة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى تقتصر على العوامل التى تحدد صلاحية بلد ما للحصول على مزيد من القروض أو لجدولة ديونه على تطبيق جملة من السياسات الاقتصادية المعروفة كتخفيض قيمة العملة المحلية - وهو ما حدث فى كل

جدول (١٠) الدين العام الخارجى للبلدان العربية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥

متوسط معدل النمو السوى المركب	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	بليون دولار ١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	١٩٧٤	
٪١٨,٩	٢٢,٨٠٠	٢١,٠٠٠	١٥,٥٣١	١٥,٤٦٨	١٤,٢٧١	١٢,٧٨٦	١١,٤٦٢	٩,٩٤٣	٥,٧٧٥	٢,٨٥١	مصر
٪١٢,٤	١٢,٤٠٠	١٢,٣٠٠	١٢,٩١٦	١٢,٨٩٨	١٥,٣٥٩	١٦,٣٣٤	١٦,١٢٨	١٣,٤٢٧	٥,٩٣٤	٢,٣٠٥	الجزائر
٪٢٢,٣	١٥,٠٠٠	١٢,٥٠٠	٩,٤٤٥	٩,٠٥٤	٧,٩٨٣	٧,١٠٩	٦,٢٠٤	٥,١٤٤	٢,٣٣٧	١,٢٢٠	المغرب
٪١٣	٤,٠٠٠	٣,٥٠٠	٣,٤٢٧	٣,٤٧٢	٣,٢٨٢	٣,٣٢٩	٣,٠٢٤	٢,٤٥٧	١,١٨٥	٩٢٣	تونس
٪١٤,٦	٢,٦٠٠	٢,٣٠٠	٢,٦٦١	٢,٦١٦	٢,٥١٢	٢,٤٠٦	٢,٢٨٦	١,٩٧٩	١,٠٠١	٥٠٦	سوريا
٪٢١,٩	٢,٩٠٠	٢,٣٠٠	١,٩٤٠	١,٦٨٥	١,٤٧٩	١,٢٦٥	١,٠٤٨	٨٤١	٤١٠	٢٦٩	الأردن
٪٢١,٧	١,٨٥٠	١,٤٠٠	١,١٢٥	٧٣٠	٥٤٣	٤٥١	٦٠٣	٥٥٤	٤٣٥	١٧٦	عمان
٪١٤			١,٨٣	١,٩٩	٢,٣٢	١,٨٥	١,٠٩٣	١,٠٤٧	١,٠٣٩	١,٠٤٩	لبنان
٪١٧,٢	٦٢,٥٥٠	٥٧,٣٠٠	٤٧,٢٢٧	٤٧,١٢٢	٤٥,٦٦١	٤٣,٧٦٥	٤٠,٨٤٨	٣٤,٣٩٢	١٧,١١٦	٩,٢٩٩	إجمالي
٪٢١,٢	٩,٠٠٠	٨,٠٠٠	٥,٦٦٥	٥,٢١٨	٤,٦٠٢	٣,٨٨٩	٣,٢٩٣	٢,٣٣٠	١,٦٣٣	٨٩٥	السودان
٪٢١,٩	١,٩٠٠	١,٦٠٠	١,١٤٩	١,٠٧٩	٩٧٢	٧١٤	٥٩٧	٥٢٥	٢٨٧	١٧٧	الصومال
٪٢٠,٧	١,٦١٠	١,٣٠٠	١,١٧١	١,٠٢٩	٨٤٨	٧٣١	٦٣١	٥٩٣	٣٩٣	١٦٩	موريتانيا
٪١٠,٩			١,٠٣٩	١,٠٤٠	١,٠٢٠	١,٠٢٦	١,٠٢١	١,٠٢١	-	-	جيبوتى
٪٢١,٨	٢,٤٥٠	٢,٠٠٠	١,٥٧٤	١,٣١٢	١,١١٧	٩٠٠	٤٨٩	٤٧٠	٢٦٩	٢٣٠	اليمن الشمال
٪٢٢,٣	٢,١١٠	١,٦١٩	١,٢٦٣	٩٩٥	٧٦٦	٤٩٩	٤٠٣	٣٣٠	١٣٩	١٠٧٦	اليمن الجنوبي
٪٢٢,٢	١٧,١٤٠	١٤,٥١٩	١٠,٨٦١	٩,٦٧٣	٨,٣٥٢	٦,٧٥٩	٥,٤٣٤	٤,٢٦٩	٢,٧٢١	١,٥٤٧	إجمالي
٪١٨,١	٧٩,٦٩٠	٧١,٨١٩	٥٨,٠٨٨	٥٦,٧٩٥	٥٤,٠١٣	٥٠,٥٢٤	٤٦,٢٨٢	٣٨,٦٦١	١٩,٨٣٧	١٠,٨٤٦	الاجمالى العام للدول العربية

جدول (١١) إجمالي مدفوعات خدمة الدين (أقساط + فوائد) من الدول العربية ١٩٧٤ - ١٩٨٣ (بليون دولار)

	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	متوسط معدل النمو السنوي ١٩٧٣ - ١٩٨٣
مصر	,٥١٧	,٦٧٨	,٢١٥	,١٠٥٤	,٤١١	,٩٠٤	,٨٧٨	,٤٦٦	٪١٦,٩
الجزائر	,٧١٠	,٧٧٤	,٤٨٩	,٢٧٩٢	,٨٤٩	,٨١٨	,٢٦١	,٩٤٥	٪٢١,٤
المغرب	,١٧٤	,١٦٣	,٥٤٩	,٨٠١	,١٩٣	,٢٦٦	,٣٣٤	,١٢٠	٪٢٠,٥
تونس	,٠٩١	,٠٩١	,٢١٥	,٣١٦	,٤٣١	,٥١٨	,٤٨٦	,٥٩٨	٪٢٠,٧
سوريا	,٠٧٣	,١٠٨	,٢٥٨	,٣٥٠	,٣٧٤	,٣٦٢	,٣٧٣	,٣٦٩	٪١٧,٦
الأردن	,٠١٤	,٠٢٨	,٠٥٨	,٠٩٦	,١٣٤	,٢٠١	,١٩٣	,٢١٣	٪٢١,٣
عمان	,٠١٠	,٠٤٠	,١٤١	,٢٠٩	,١٩٧	,١٢٠	,١١٨	,١٤٣	٪٣٠,٤
لبنان	,٠١٢	,٠٠٨	,٠٠٨	,٠٠٩	,٠١٢	,٠٤٩	,٠٥٩	,٠٥٠	٪١٥,٣
إجمالي المجموعة ١	١,٦٠١	١,٨٩٠	٣,٩٣٣	٥,٦٢٧	٧,٦٠١	٨,٢٣٨	٨,٧٠٢	٩,٨٩٥	٪٢٠
السودان	,٠٥٨	,١٠٣	,١٠١	,٠٧٣	,٠٩٦	,١٤٢	,١١٩	,١٤٤	٪٩,٥
الصومال	,٠٠٤	,٠٠٣	,٠٠٥	,٠٠٤	,٠٠٩	,٠٤٧	,٠٢٠	,٠٢٢	٪١٨,٦
موريتانيا	,٠١٤	,٠٧٧	,٠٢٦	,٠٦٦	,٠٣٠	,٠٥٤	,٠٤٠	,٠٣٧	٪١٠,٢
جيبوتي			,٠٠٢	,٠٠٢	,٠٠٣	,٠٠٤	,٠٠٣	,٠٠٤	٪٧,٢
اليمن الشمالية	,٠١٠	,٠٠٧	,٠١٠	,٠١٣	,٠٢١	,٠٦٣	,٠٥٥	,٠٤٢	٪٩,١
اليمن الجنوبي	,٠٠١	,٠٠١	,٠٠٢	,٠٠٧	,٠١٤	,٠٣٧	,٠٣٥	,٠٤٥	٪٤٦,٣
إجمالي المجموعة	,٠٨٧	,١٩١	,١٤٦	,١٦٩	,١٧٣	,٣٤٧	,٢٧٢	,٢٩٤	٪١٢,٩
الإجمالي العام للدول العربية	١,٦٨٨	٢,٠٨١	٤,٠٧٩	٥,٧٩٦	٧,٧٧٤	٨,٥٨٥	٨,٩٧٤	١٠,١٨٩	٪١٩,٧

القسم الثالث
الصراعات الإقليمية

أولا - الصراع العربي الاسرائيلي

١ - جهود التسوية

لم يكن توقيع الاتفاق الأردني الفلسطيني في ١١ فبراير ١٩٨٥ هو نهاية المطاف في رحلة التسوية . اذ لم يمض عام على هذا التوقيع حتى بدأت عوامل الخلاف الظاهرة والكامنة في العلاقات الأردنية الفلسطينية تطفو على السطح ، لتمر بعدها الأحداث سريعة متلاحقة فيعلن ، الملك حسين - من جانب واحد - عن وقف التنسيق السياسي مع منظمة التحرير . وينتهي الأمر باغلاق مكاتب فتح في عمان . هكذا بدأ كل طرف يللم أوراقه ويعيد رسم خريطة محالفاته ، وظهرت ملامح رحلة جديدة اختلفت فيها مبررات وأهداف الأطراف المعنية بالتسوية ، ولكنها اجتمعت تقريبا حول صيغة واحدة هي مؤتمر دولي للسلام .

أ - قصة الخلاف

لاشك أن الخطى السريعة التي مضى بها ملك الأردن في طريق التسوية ، لم تكن لتتفق مع سياسة كسب الوقت التي اتبعتها قيادة منظمة التحرير ، واعتبرتها الضمان اللازم للحفاظ على توازنات عديدة تؤمن دخولها عملية التسوية دون أى تنازل عن ثوابتها المعروفة ، وأهمها الأقرار بحق تقرير المصير للفلسطينيين . وليس جديدا الحديث عن الأسباب التي دعت الأردن للدخول في سباق مع الزمن للوصول الى مائدة المفاوضات قبل أن يأتى الليكود الاسرائيلي الى الحكم ، وتضيق معه كل فرص التفاوض حول الأرض المحتلة ، وهي الفرص التي يراها ممكنة مع التجمع العمالي .

وفي هذا الاطار كان طبيعيا أن تختلف الرؤى حول قضايا عديدة أولها ، الموقف من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي اعتبره الأردن من صميم العلاقات الثنائية بين الطرفين ، والذي يأتى النقاش حوله بعد الاسترداد الفعلي للأرض ، ولذا لم يكن غريبا وفق هذا المنطق أن يطالب الأردن المنظمة بإبداء قدر من المرونة اللازمة للعمل السياسي بما فيها اعلان الموافقة على قرار ٢٤٢ الذي وضعته الولايات المتحدة ومعها اسرائيل شرطا أساسيا لبدء أية مفاوضات سلام . أما القيادة الفلسطينية فقد ربطت بين استعادة الأرض والأقرار بحق تقرير المصير ، ولذا رفضت التوضيح بأهم أرسدها السياسية - وهي الاعتراف بقرار ٢٤٢ ، وبالتالي الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود قبل الحصول على ضمانات واضحة للأقرار بحق الفلسطينيين في تقرير المصير . وهذا يعنى أنها أرادت أن تحتفظ بقدرتها على المساومة في حالة الدخول في أية تسوية مقترحة ولم ينته الخلاف عند هذا الحد وانما امتد ليشمل مسألة التمثيل الفلسطيني في الوفد المشترك المقترح تشكيله عند عقد مباحثات سلام . والمعروف أن الجانب الأردني يقترح اختيار اعضاء الوفد الفلسطيني من خارج منظمة التحرير مع اعطائها الحق في الاشتراك في تسمية الأعضاء . وأصررت القيادة الفلسطينية على ألا تتجاوزها عملية التمثيل الفلسطيني في أية مباحثات رسمية .

ب - البحث عن قيادة بديلة :

لم يخف الملك حسين رغبته في ايجاد نوع من التمثيل الفلسطيني يتجاوز ومتطلبات العمل السياسي كما يراها . وعزز هذه الرغبة الانتقاد الواضح الذي وجهه

الملك لقيادة المنظمة في خطابه الذي أعلن فيه عن وقف تنسيقه السياسى معها في فبراير ١٩٨٦ . الى جانب الترتيبات الأخرى التى أتخذها على مدار هذا العام لزيادة نسبة التمثيل الفلسطينى في مجلس النواب الأردنى ، وهى ترتيبات أظهرت بشكل أو بآخر أن القيادة الأردنية تمهد لإعلان النواب الفلسطينيين ممثلين شرعيين للشعب الفلسطينى بدلا من منظمة التحرير . وزاد من هذا الاحتمال ماسبق من احتضان الأردن للحركة المنشقة التى قام بها أحد المسؤولين الفلسطينيين السابقين في حركة فتح وهو (ابو الزعيم) . وكان قد أعلن عن نفسه قيادة بديلة عن المنظمة في ١١ ابريل ١٩٨٦ . وقد لا يصح هذا الرأى على اطلاقه ، ولكن دلالة السياسية تبقى في تأكيده على حقيقتين أساسيتين :

الأولى : تتمثل في الضغط الأردنى المستمر على القيادة الفلسطينية لدفعها لحسم قراراتها والقبول ببعض الشروط الأردنية التى يراها الملك حسين لازمة لدفع عجلة التسوية .

الثانية : تؤكد وجود رغبة أردنية ملحة لضمان الحصول على شرعية فلسطينية تعطى للأردن مصداقية في التحرك .

فلا يخفى أن مايجرى بين الملك حسين وياسر عرفات هو نوع من الصراع السياسى يملك فيه الأول بعض الأوراق الهامة التى تخولها له علاقات الأردن الجغرافية والتاريخية والمصلحية مع الأرض المحتلة ، الى جانب دعم أمريكى وأوروبى واضح للدور الأردنى الأساسى في التسوية وبعض القبول العربى لهذا الدور . ولكنه رغم ذلك يفتقد الى ورقة هامة ضرورية تملكها منظمة التحرير الى الآن وهى ورقة الشرعية العربية (بموجب قرار مؤتمر الرباط في ١٩٧٤) ، والفلسطينية التى يعكسها ولاء شعب الضفة الغربية لها . وحول هذه الورقة يدور الصراع .

ان رد الفعل السلبي غير المتوقع الذى تلقاه الملك حسين عشية اعلانه عن وقف التنسيق مع المنظمة . من أهالى وقيادات الضفة الغربية ، وما أعقبه من حادث اغتيال ظافر المصرى عمدة بلدية نابلس في ٢ مارس ١٩٨٦ (وهو المعروف بصلاته القوية مع الأردن) وتحولت جنازته الى مظاهرة تأييد للمنظمة ، قد ساهم الى حد كبير في احتواء الخلاف مع منظمة التحرير بعد ذلك ولو الى حين . ففى أول استطلاع للرأى من نوعه

أجرته صحيفة الفجر بالاشتراك مع شبكة التلفزيون الاسترالية في الأرض المحتلة في أغسطس الماضى ، أظهرت النتائج ، الثقل الضخم الذى مازالت تتمتع به منظمة التحرير في الضفة الغربية حيث حصلت على ٩٣,٥٪ من الأصوات . وفى المقابل أظهر الاستطلاع انه من أصل ٥,١٪ لايجدون في المنظمة ممثلهم الشرعى والوحيد يجب ١٤,٥٪ ، أن الأردن يمثل الشعب الفلسطينى ، و ٢,١٪ يرى أن سوريا هى المعنية ، ويعنى هذان الرقمان أن ٧,٧٪ و ٠,١٪ من مجموع الأصوات المستفتين تجد في عمان أو دمشق على التوالى الجهة الصالحة لتمثيلهم . وفيما يختص بمسألة القيادة تشير النتائج الى حصول ياسر عرفات على نسبة ٧١,١٪ من الأصوات مقابل ٣,٤٪ للملك حسين في حين يمتنع ١٧,٥٪ عن ابداء رأيهم .

وهذا يعكس ولاشك حجم نفوذ المنظمة وقيادتها داخل الضفة الغربية وغزة المحتلتين . وتفسر الى حد كبير احجام الأردن الى الآن عن اتخاذ أية خطوة للتحرك المنفرد ، كى يفسر سياسته في التصعيد مع منظمة التحرير حيناً ومهادنتها حيناً آخر ، كما حدث في خطاب الملك حسين أمام مجلس الأمة الأردنى ، الذى القاه في أول نوفمبر ١٩٨٦ ، وأعلن فيه صراحة أن الأردن ليس بديلا عن المنظمة ولن يكون . وأن كانت هذه السياسة لاتنفى العمل الأردنى المستمر على تعميق الروابط بين الأردن وفلسطينى الضفة خاصة فيما يتعلق بنسبة المصالح الاقتصادية المشتركة التى تؤدى على المدى الطويل الى خلق روابط قوية بينهما تدعم نفوذ الأردن هناك .

وفى هذا الاطار جاء اعلان الملك حسين في وقت سابق ، وبالتحديد في أغسطس ١٩٨٦ عن خطته الخمسية الأولى (١٩٨٦ - ١٩٩٠) لتطوير وتعمير المناطق المحتلة ، ورصد لها مايقرب من ١,٢٧ مليار دولار تقدم على صورة مساعدات خارجية . وكانت الولايات المتحدة واليابان على رأس الدول التى دعاها الملك لتمويل الخطة . واذا نجحت الخطة وتم تنفيذها فالمرجح أن تكون من أهم الخطوات التى أتخذها الأردن لتدعيم نفوذه في الضفة المحتلة . والتى ستكون في النهاية على حساب منظمة التحرير . خاصة اذا أخذ في الاعتبار ماستؤدى اليه من رفع المعاناة الشديدة التى يعيشها السكان هناك بسبب سياسة التهجير التى تتبعها اسرائيل معهم لتفريغ المنطقة من سكانها .

ج - الأردن يبدل تحالفاته :

لم يكن البحث عن الشرعية الفلسطينية ، وتعميق الروابط بين الأردن والضفة الغربية هو محط الاهتمام الوحيد للسياسة الأردنية طوال هذا العام . ففي إطار إعادة ترتيب أوراقه قام الأردن بعدة تحركات هامة على الصعيد العربي أهمها عودته الى سوريا أشد الأطراف العربية عداء لمنظمة التحرير والتي سبق أن رفضت اتفاق عمان جملة وتفصيلا ، وطالبت بأسقاطه باعتباره مشروعا أمريكيا خالصا . وهذا العامل نفسه هو المدخل الذي راهن عليه الملك حسين لتحسين علاقاته المجمدة مع دمشق ، الطرف العربي الذي يملك حق (الفيتو) على الأحداث . فالفتور الذي أصاب العلاقات الأردنية الفلسطينية قابله من الناحية الأخرى عودة محسوبة للعلاقات الأردنية السورية بعد انقطاع دام حوالى ثمانى سنوات . وهى عودة ليست بعيدة عن الجهود المكثفة التى بذلها الأردن للحفاظ على ادارته لعملية التسوية .

فالواضح أن القيادة الأردنية لم ترد في الظروف الراهنة أن تخسر هذا الجار القوى سواء بسبب حساباته مع الجانب الفلسطينى ، أو لظروف المواجهة التى قد تفرضها عليه اسرائيل يوما . ومن هذا المنطلق أقرب الأردن من سوريا على اختلاف توجهاتهما وتحالفاتهما الدولية والاقليمية ، واقترن ذلك بتحويلات أخرى حول شكل التسوية المقترحة ، فلم يعد الحديث قاصرا على الأردن وانما أصبح مركزا حول ايجاد صيغة اشمل تضم سوريا بقضيتها المزمنة في الجولان . وتبنت القيادة الأردنية ومعها قيادات عربية أخرى أولهم سوريا فكرة عقد مؤتمر دولى لحل النزاع العربى الاسرائيلى ، وان اختلفت الرؤى والمبررات ودوافع الدعوة الى مثل هذا المؤتمر عند الأطراف المختلفة ، ولم يكن غريبا أن يوقع كل من الجانبين السورى والأردنى على بيان عمل مشترك يدور حول صيغه للمؤتمر الدولى . وقد كان لكل من الجانبين اسبابه في هذا التقارب . اذ على الرغم من أن الأردن هو النجم المرشح لايه تسوية قادمة ، الا أن دخوله الفعلى الى دائرة المفاوضات كانت تحيط به كثير من المحاذير يأتى في مقدمتها عاملان أساسيان :

الأول : هو خشيته من تكرار تجارب الاتفاقيات المنفردة مع اسرائيل خاصة وأن مسألة الضغط الأمريكى عليها ليست مضمونة . وفي هذا الإطار جاءت محاولته لاعادة التوازن في علاقته مع السوفيت ودعوته

الى عقد مؤتمر دولى للسلام ، والتي تضمنت بالضرورة اعترافا صريحا بالدور السورى في التسوية .

الثانى : أن تحركة الثنائى مع الجانب الفلسطينى بموجب اتفاق عمان قد وصل الى طريق شبه مسدود . فالمنظمة مرفوضة تماما أمريكيا واسرائيليا الا اذا اعترفت بقرار ٢٤٢ ، وبحق اسرائيل في الوجود وهو ما ترفضه قيادتها حتى الآن . كما أن الاتفاق الأردنى الفلسطينى نفسه لم يحظ على الجانب الآخر بأى قبول سوفيتى وهو ما دعا الأردن في النهاية الى مراجعة تحالفاته ، والحث على صيغة جديدة للتسوية تتحدث عن حل دولى وليس ثنائيا وتقربه من سوريا .

اما القيادة السورية التى رفضت اتفاق عمان ، فلم تجد حرجا في التصالح مع النظام الأردنى . اذ تدخل هذه الخطوة ضمن حسابات أخرى تتعلق بعلاقاتها بقيادة منظمة التحرير من ناحية وبأسلوب تعاملها مع القضية الفلسطينية من ناحية أخرى . ويضاف الى ذلك مساعيها المعروفة في لبنان - مرتكز نفوذها الاقليمى - وسعيها الدائم للحصول على أكثر من دعم وتأييد عربى لدورها هناك . الى جانب خشيتها من العزلة التى قد يفرضها عليها موقفها حيال حرب الخليج وانحيازها للطرف غير العربى منه . فكان طرح صيغة مشتركة للتسوية عبر إطار دولى هو ملتقى الطرفين .

د - اسرائيل والموقف من المؤتمر الدولى :

لم يعن الاتفاق على فكرة المؤتمر الدولى تطابق وجهتى النظر السورية والأردنية حول تفاصيله ومضمونه . فأغلب الظن أن سوريا تفهم المؤتمر الدولى على أنه مشاركة متوازنة للقوتين العظميين أى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الى جانب الأطراف المعنية على غرار مؤتمر جنيف للسلام الذى بدأت أعماله في ديسمبر ١٩٧٣ ، في حين يطرح الأردن تمثيل الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن في المؤتمر وهو الأمر الذى يبدى كل من الجانبين السورى والسوفيتى تحفظهما عليه . ولعل ذلك يرجع الى أن مشاركة الدول الكبرى سيحدث اختلالا في مواقفها تجاه كل من العرب واسرائيل . لأن الموقف الأوروبى أقرب لمثيله الأمريكى أن لم يكن متماثلا معه في النهاية ، كما أن النزاع بين الصين والسوفيت كفيل بأن يجعل الموقف السوفيتى شبه معزول . بالاضافة الى ذلك فان المسألة الخاصة بالتمثيل الفلسطينى ولوضع منظمة التحرير في إطار مثل هذا المؤتمر على افتراض عقده ، ستظل نقطة خلاف بين كل

من سوريا والأردن . فالأخير يطرح مسألة التمثيل الفلسطيني في إطار وفد مشترك معه . والخلاف مع المنظمة هو فقط حول أسماء الممثلين الفلسطينيين فيه التي يرغب الأردن أن يتم اختيارها من خارج منظمة التحرير حتى تحظى بالقبول لدى الأطراف الأخرى وعلى رأسها واشنطن . وليس من المؤكد أن هذا ماستوافق عليه سوريا التي تعلن عن رغبتها في اشتراك الفلسطينيين بصورة مستقلة ولكن بعيدة تماما عن قيادة المنظمة والأردن معا حتى تضمن عدم الهيمنة الأردنية على الورقة الفلسطينية .

وإذا كان هذا هو الحال بين الجارين المتناقضين ، فإن الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - وهما الطرفان الدوليان الفاعلان - حول صيغة المؤتمر الدولي ليست أقل تعقيدا . فواشنطن لا تبحث من خلاله إلا عن إطار لأجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والعرب دون أن يعنى ذلك تحولا جذريا في سياستها تجاه أى من عناصر التسوية ، بمعنى اشتراك محدود أو شكلي للسوفيت مقابل تحييد سوريا واستبعاد منظمة التحرير وأجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف وأن أخذت في البداية إطارا دوليا . والواضح أن ما ارادته الدولتان العظميان لم يكن أكثر من انعكاس لرغبتها في ضبط النزاع في المنطقة للالتفات الى قضايا أكبر تدخل ضمن حساباتهما العالمية . فحتى موسكو لا ترى أن الوضع العربى معد للدخول في تسوية شاملة من هذا النوع . وقد بذلت عدة محاولات سوفيتية خلال هذا العام لتحقيق نوع من الوفاق السورى العراقى ، والسورى الفلسطينى ، والفلسطينى الفلسطينى .

أما إذا انتقلنا الى الموقف الاسرائيلى من المؤتمر الدولى فسنجد أن الأمر لم يتعد حدود المزايدة السياسية ولأكثر من سبب أولها أنها لن تقبل اشتراك سوريا فى أى مفاوضات للتسوية ليس فقط لأن التفاوض حول الجولان مازال من القضايا المؤجلة ولكن لأنها لا ترضى عما تعلنه القيادة السورية من أن التسوية يجب أن تبني على وجود توازن استراتيجى للقوة بينهما . ولاشك أن تنامي القدرة العسكرية لسوريا كان أحد مصادر القلق الاسرائيلى المستمر . فسوريا وفقا لمعظم التقديرات تملك كما من السلاح والمعدات الحربية السوفيتية لاتملكة أية دولة عربية أخرى وهذا يعنى ، من وجهة نظر إسرائيل ، أنها الدولة الوحيدة في المنطقة القادرة على شن الحرب . وبالتالي يصبح الهدف الأساسى والمصوب نحو سوريا هو اجهاض قوتها

وضربها ، ومن ثم اضعاف القدرة العربية على المواجهة لعدة سنوات في الوقت الذى تحجم فيه سوريا سياسيا . ومن هنا كان افتعالها في مايو ١٩٨٦ لأزمة الصواريخ السورية . بعد ما تردد عن حصول سوريا على صواريخ سوفيتية حديثة من طراز اس اس ٢٣ ، وقبلها حصولها على ٢٨ صاروخا من طراز اس اس ٢١ ، في محاولة لردع دمشق . ويضاف الى ذلك ان اسرائيل لن تسمح بالحوار السورى الأردنى الذى تم تحت مظلة دعوة المؤتمر الدولى للتسوية أن يصل الى مرحلة التحالف بما يعنيه ذلك من وجهة نظرها ، من امكانية احياء الجبهة الشرقية (الأردن - سوريا - لبنان) فضلا عن تكريسه للنفوذ السورى في لبنان وفي جميع الأحداث الجارية في المنطقة . ولذا حين طرح رئيس الوزراء الاسرائيلى شيمون بيريز اسماء الدول المعنية بحضور مثل هذا المؤتمر لم يذكر سوى مصر والأردن واستبعد أى تمثيل لمنظمة التحرير كما تجاهل سوريا تماما . ومن ناحية أخرى فقد وضعت اسرائيل قيودا على اشتراك السوفيت من بينها اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما ، والسماح بتدفق الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي ، أى أن المؤتمر الدولى كان أحد أوراقها للمساومة على هذين المطلبين . ولاشك أن استمراها في الاصرار عليهما بعد فشل مباحثات هلسنكى التي جرت بين اسرائيل والسوفيت في ١٨ أغسطس ، والتي لم تستمر أكثر من يوم ، له مغزى خاص لاستبعاد هذا الطرف .

والواضح أن الرغبة الاسرائيلية في الغاء التمثيل السورى والسوفيتي من المؤتمر الدولى ، لم تكن الا انعكاسا لاهدافها في افراغ هذا المؤتمر من أى محتوى حقيقى ليظل شكلا بلا مضمون . ولم تتردد أى من القيادات الاسرائيلية العمالية في التأكيد على أن الحديث عن عقد مؤتمر دولى للسلام ، لن يكون بديلا عن المفاوضات المباشرة التي تطالب بها اسرائيل وأن مهد لها . ولن تكون له بطبيعة الحال سلطة فرض الحلول أو إلغاء الاتفاقات التي يتم التوصل اليها بشكل ثنائى بمعنى واضح لن تكون له أى صفة الزامية . لذا لم يكن جديدا أن يعلن رئيس الوزراء الاسرائيلى شيمون بيريز ، اثناء أول لقاء يجمعه بالقيادة المصرية والذي تم في الاسكندرية عن موافقته على فكرة المؤتمر الدولى شفاهة ، بعد أن وضع لها جميع الشروط الاسرائيلية . فقد اراد الجانب المصرى أن يتضمن البيان المشترك الذى صدر عن اللقاء بندين أساسيين هما :

١ - اضافة عبارة (حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في اطار اتحاد فيدرالى اردنى - فلسطينى) .
٢ - النص على ضرورة اجراء مفاوضات السلام في اطار مؤتمر دولى تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وكذلك الأطراف المعنية بالنزاع .

ولكن بيريز رفض ذلك وتجنب الالتزام بأى شروط يطرحها الجانب العربى خلال هذه المحادثات . وبالتالى فقد صدر البيان المصرى الاسرائيلى المشترك خاليا من أية إشارة الى المؤتمر الدولى ، ولم يخض فى أية تفاصيل خاصة بحل القضية الفلسطينية اذ اكتفى البيان بالقول (ان الطرفين يعلنان عام ١٩٨٧ عام مفاوضات من أجل السلام ، ويدعوان كل الأطراف المعنية لتكريس هذا العام لبذل جهود مكثفة لتحقيق الهدف المشترك نحو سلام دائم وشامل وعادل) .

وما أسفر عنه هذا اللقاء لم يتعد حدود الاتفاق غير المكتوب على تأليف (لجنة تحضيرية) لعقد مؤتمر سلام دولى لحل النزاع العربى الاسرائيلى دون الاعلان عن سيشارك فى هذه اللجنة التحضيرية ، أو تحديد مهامها الأساسية أو موعد انعقادها . وفى المقابل كان رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق واضحا فى عروض الشروط الاسرائيلية التى يتم فى اطارها القبول بالمؤتمر الدولى وهى :

- ان يكون المؤتمر مجرد اطار أو مظلة لمفاوضات مباشرة عربية - اسرائيلية ثنائية .

- ألا يتدخل المؤتمر فى مجرى هذه المفاوضات ولا يحق له فرض شروط على المتفاوضين أو الغاء أى اتفاق يتم توقيعه بين الأطراف المعنية .

- الحصول على موافقة الأطراف بشأن هوية المشاركين فى المؤتمر الدولى .

- الاتحاد السوفيتى لن يشارك فى هذا المؤتمر قبل ان يعيد علاقاته الدبلوماسية باسرائيل .

هـ - التسوية بين العمل والليكود :

هذه هى ملامح المؤتمر الدولى كما عرضها شيمون بيريز زعيم التجمع العمالى ، والتى يراهن عليها أكثر من طرف عربى . ولا شك أن تغيير قيادة رئاسة الوزراء فى أكتوبر ١٩٨٦ ، طبقا لاتفاق الحكومة الائتلافية فى اسرائيل التى تشكلت فى أواخر سبتمبر ١٩٨٤ . قد أثار مخاوف عديدة حول احتمالات تراجع زعيم التكتل الليكودى الذى تسلم رئاسة الوزراء خلفا للزعيم العمالى ، عما وافق عليه سلفه فيما يتعلق بقضية

التسوية . وسر هذه المخاوف يرجع الى ما حاول أن يظهره بيريز من مرونة سياسية خلال فترة حكمه الصقت به صفة الاعتدال ، فى مقابل المواقف المتشددة التى عرفت عن حكام الليكود . وإذا كان الأول استطاع بمهارته السياسية المعروفة أن يوحى باختلافه التام عن زعماء الليكود ، الا أن التحليل الدقيق لما عرضه بيريز فى مجال التسوية السياسية يؤكد أن الخلاف لا يتعدى التفاصيل . فإذا كان اسحق شامير قد أعلن صراحة رفضه لفكرة المؤتمر الدولى وطالب بمفاوضات مباشرة بين اسرائيل وكل الأطراف العربية المعنية على حدة ، فان بيريز لا يرى فى هذا المؤتمر سوى غطاء لنفس الهدف لا يخرج عن الأطار الشكلى . أما جوهر التسوية ومضمونها فأغلب الظن انها لن تختلف كثيرا بينهما فهناك قواسم ثابتة لموقفيهما منها وهى : لا انسحاب الى حدود ١٩٦٧ ، لا عودة للاجئين الفلسطينيين ، ولا اعتراف بمنظمة التحرير ، ولا بالدولة الفلسطينية المستقلة ، واخيرا لا للتنازل عن القدس عاصمة موحدة أبدية لاسرائيل . أما الهامش الذى بادر به التجمع العمالى فيدور حول الانسحاب من بعض المناطق الكثيفة السكان مثل نابلس والخليل والبيرة ومنح سكانها نوعا من الحكم الذاتى ، وفى أفضل الأحوال يكون الحل باضافة الأرض التى سستتنازل عنها اسرائيل الى الأردن ضمن اتحاد كونفدرالى .

ويبدو أن الاقتراح الذى عرضه شيمون بيريز فى منتصف مارس ١٩٨٦ ، والقاضى بالبداية فى تطبيق الحكم الذاتى فى قطاع غزة فى ظل اشراف مصرى اسرائيلى مشترك كان أحد بالونات الاختبار التى اطلقها لقياس امكانية تعميم فكرته على بعض مناطق الضفة الغربية . فالمعروف أن غزة من أكثر المناطق كثافة سكانية ويعانى أهلها من ظروف اجتماعية شديدة القسوة ، كما أنها تشكل مصدرا دائما للقلق الاسرائيلى لاحتمالات التمرد الكامنة فيها . ولذا فان فصل القطاع وعزله عن بقية الأرض المحتلة سيضعف من حركة المقاومة الوطنية ، كما سيعيد سابقة نحو تجزئه الحل الخاصة بأرض الضفة وغزة يمكن لاسرائيل أن تعمل على تعميمها بعد ذلك . وعلى هذا الضوء لم يكن غريبا أن يقابل هذا العرض برفض مصرى .

وإذا انتقلنا الى حيز السياسات الفعلية ، فهناك العديد من الوقائع التى حدثت هذه العام تقرب بيريز من منافسه شامير ، اذ تم اقامة اربع مستوطنات يهودية فى الأرض المحتلة خلال فترة تولى شيمون بيريز لمنصبه ،

بل وتم توزيع ما لا يقل عن ١٧ ألف يهودى على حوالى ١٥٠ مستوطنة . وهذا ليس مستغربا . فحزب العمل هو الذى بدأ ببناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة على امتداد نهر الأردن لفصل الضفة الغربية عن الدولة الأردنية وتهويدها . ولم يكن بيريز أقل لجوءا الى سياسة القبضة الحديدية فى التعامل مع الشعب الفلسطينى . إذ أن قمع الوطنيين واعتقالهم والتضييق على السكان لتهجيرهم ، واغلاق المؤسسات الصحفية والتعليمية كانت كلها من السياسات المعتادة فى عهده .

والمتتبع لسياسة العمل الاسرائيلى فى لبنان ، لن يجدها أحسن حالا من سياسته فى الضفة ، إذ لم تتوقف الغارات الاسرائيلية خلال توليه الوزارة ، ولم تتوان اسرائيل بين الحين والآخر فى الاعتداء على المدنيين ، كما عملت على تضيق الخناق على عمل قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة . والمعروف أن هذه القوة انشئت بموجب قرارى مجلس الأمن رقمى ٤٢٥ و ٤٢٦ على أثر الغزو الاسرائيلى الأول لجنوب لبنان فى مارس ١٩٧٨ . وتحددت مهمتها فى متابعة انسحاب القوات الاسرائيلية ، ومساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سيادتها على المنطقة . واستمر مجلس الأمن فى تجديد تفويضها بعد غزو اسرائيل الموسع للبنان فى ١٩٨٢ دون أى تعديل فى المهام الموكلة اليها . ولذا لم يكن غريبا على القيادات الاسرائيلية التى ماطلت فى الانسحاب ورفضته أن تقف فى وجه القوات الدولية وتطالب بخروجها من لبنان ، خاصة وأن لهذه القوات دور فى منع أعمال العنف التى تستخدمها اسرائيل ضد السكان والممتلكات . وقد اتخذت الحكومة الاسرائيلية فى أواخر عهد بيريز من السياسات الفعلية ما يقلص من اختصاصات قوات الطوارئ حيث منعتها من الانتشار على طول الحدود الجنوبية وهى الأماكن التى حددها لها مجلس الأمن . بل وقامت القوات الاسرائيلية باقتحام مناطق عملها والقيام بأعمال تفتيش وتطويق لهذه المناطق حتى وصلت الى عمق لا يتجاوز ١٥ كيلو مترا مما عرض افراد القوات الدولية للقتل والاصابة وحتى الخطف على أيدي قوات جيش جنوب لبنان العميل لاسرائيل . ولم تنج أيضا من الإجراءات الانتقامية التى اتخذتها المقاومة الوطنية اللبنانية ضد القوات الاسرائيلية هناك . والتى تسببت فى أزمة نشبت بين قوات الأمم المتحدة والمقاومة اللبنانية على أثر اصابة بعض جنود من الكتيبة الفرنسية وهى أكبر الكتائب عددا فى هذه القوة ، اثناء اشتباك وقع بين

الميليشيات الوطنية اللبنانية وجيش انطوان لحد التابع لاسرائيل فى الجنوب . وتراهن اسرائيل على اضطرار الأمم المتحدة فى النهاية الى سحب هذه القوات نتيجة للوضع الصعب الذى تعيش فيه وللاعتداءات المستمرة التى تتعرض لها

هكذا انقضت فترة بيريز دون أن يلتزم بوعده الذى قطعه عند بداية توليه الحكم والقاضى بانسحاب اسرائيل من لبنان بل ولم تختلف ممارساته هناك عن ممارسات حكام الليكود . وأغلب الظن أنه كان يعد لاجراج قوات الأمم المتحدة أو لشل عملها فعليا لاستبعاد أى طرف خارجى وتسهيل المساومة على حل مشكلة الجنوب على أساس التفاوض المباشر مع الأطراف اللبنانية لايجاد ترتيبات أمنية هناك شبيهة بتلك التى وردت فى اتفاق ١٧ مايو القديم والذى الغته القوى الوطنية . والشروط الاسرائيلية ليست خافية . فالصيغة الأمنية التى تسعى للتوصل اليها مع الحكومة اللبنانية تعنى تثبيت الوجود الاسرائيلى فى لبنان بما يضمن لها السيطرة الفعلية على الجنوب ، وخاصة بعد عودة الفدائيين الفلسطينيين اليه ، وباعداد غير قليلة . وقد يتم ذلك من خلال بقاء بعض قواتها مباشرة ، أو من خلال قوات جيش جنوب لبنان عميلها الأول فى المنطقة . وأحد الشروط الاسرائيلية الحاسمة التى طرحت أكثر من مرة تنص على ضرورة انتشار جيش لحد على طول المنطقة الحدودية المحاذية للحدود الاسرائيلية ولاشك أن اسرائيل تعد بهذه الترتيبات الأمنية لأن تكون مدخلا الى اتفاق سياسى لاحق مع لبنان مع ما يستتبعه ذلك من عمليات تطبيع وفتح حدود وغيرها .

هذه السياسات وأن دلت على شيء فانما تدل على أن هناك ثوابت وأهدافا استراتيجية لا يحيد عنها حكام اسرائيل حتى وأن اختلف أسلوب تنفيذها من اتجاه حزبى لآخر .

ورغم ذلك فقد استطاع بيريز أن يسجل نجاحا دبلوماسيا فى الدائرة العربية بعد نجاحه فى عقد لقاءى قمة عربيين هامين خلال فترة حكمه .

و - لقاء إقران والاسكندرية :

فى ٢٣ يوليو من عام ١٩٨٦ . التقى شيمون بيريز فى المدينة المغربية إقران بالملك الحسن الثانى ملك المغرب فى أول لقاء قمة عربى رسمى له . ولم يأت ترتيب هذا اللقاء بمحض الصدفة بالطبع وإنما كانت له دلالات

عديدة ترتبط بمجمل الاسرائيلية على صعيد التسوية السياسية في المنطقة . لعل أولها أن المغرب الذي شهد مولد أهم القرارات العربية على صعيد القضية الفلسطينية في عام ١٩٧٤ ، باعتبار منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين كان هو نفسه البلد الذي التقى فيه العاهل المغربي برئيس الوزراء الاسرائيلي . وبغض النظر عن الجوانب الأخرى التي يثيرها اللقاء فان المقارنة السابقة تضعف ولاشك من (الفيتو) الذي وضعته منظمة التحرير على فكرة المفاوضات المباشرة مع اسرائيل . فرغم ادراك بيريز لمحدودية الدور المغربي في عملية التسوية - ان تظل الأولوية للدول الأخرى المجاورة لاسرائيل - الا انه رأى في هذا اللقاء خطوة هامة تفتح الطريق امام تعميم اسلوب الحوار العربي الاسرائيلي المباشر ، خاصة وان المغرب معروف بسياسته طويلة النفس التي يمكن من خلالها اقتناع بعض الأطراف العربية الأخرى للقبول بالتفاوض . وليس خافيا الدور الذي لعبه المغرب في الاتصالات الدولية التي تمت بين مصر واسرائيل وفي الاتصالات السرية الفلسطينية الأمريكية سواء في مراحلها الأولى في مطلع السبعينات أو في فترات لاحقه . وكلها مؤشرات تعطي أبعادا خاصة لهذا اللقاء . ولذا لم يكن غريبا أن رفض شيمون بيريز الاستجابة لأي من المقترحات التي عرضها عليه الملك الحسن ومنها الاعتراف بمنظمة التحرير ، والانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة ، وقيام دولة فلسطينية وفق مشروع فاس العربي الذي قدم في ١٩٨١ ، وكلها أمور تضعها اسرائيل في خانة التنازلات السياسية التي ترفض الانزلاق اليها - فلم يكن ذلك هو هدف اللقاء - فمن وجهة النظر الاسرائيلية ، والذي لم يقدم بيريز خلاله ما يخرج عن متطلبات الدعاية السياسية اذ أعلن عن مشروع اسرائيلي للسلام من عشر نقاط لا تتعدى كلها شروط اسرائيل المعروفه للتسوية . ويبدو أن لقاء الزعيم العمالي بعاهل المغرب كان مقصودا في حد ذاته لخدمة اغراض سياسة خاصة بحسابات بيريز وحده سواء داخليا أو اقليميا .

ثم يأتي اللقاء الأهم بعد ذلك بأقل من شهرين في التاسع من سبتمبر حيث تم عقد القمة المصرية الاسرائيلية بالاسكندرية ، والتي تعد من أهم المكاسب السياسية التي حققها بيريز في نهاية مدة حكمه . فبعد أربع سنوات من المفاوضات ومن الشد والجذب تم التوصل الى اتفاق حول احالة مشكلة طابا - وهي عقدة

العلاقات المصرية الاسرائيلية الى التحكيم الدولي كما تمت أيضا مقابلة الرئيس المصري حسنى مبارك ولأول مرة منذ توليه السلطة في ١٩٨١ وهو مايضيف الى الرصيد الدبلوماسي لشيمون بيريز . والواضح أنه كان لمصر أسبابها الخاصة - الى جانب الرغبة في ايجاد حل لمشكلة طابا - في اتمام هذا اللقاء ايضا . فليس سرا أن إعادة العلاقات مع اسرائيل ومسألة استقبال رئيس وزرائها في مصر كانت من الموضوعات التي طرحت بشدة أثناء زيارة جورج بوش نائب الرئيس الأمريكى للقاهرة في الشهر السابق لمجيئ شيمون بيريز اليها . حيث أبدى بوش تفهما للطلبات التي عرضتها مصر . ووعد بنقلها الى الادارة الأمريكية مع تقديم نصيحته الخاصة بضرورة اتمام اللقاء المصرى الاسرائيلي الذي اعتبره من الخطوات الاساسية لدفع عملية السلام وضمنان تفهم بلاده للمطالب المصرية ، وهى بالتحديد ، تلخص في :

تدعيم ادارة ريجان لموقف مصر في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي ، وأن توافق على خفض قيمة الفوائد التي تدفعها مصر عن ديونها العسكرية للولايات المتحدة وأخيرا زيادة حجم السيولة النقدية في المساعدات الاقتصادية السنوية التي تقدمها لمصر . ولذا لم يكن غريبا أن يشارك الأمريكيون في مباحثات الاسكندرية وأن يوقع الوفدان المصرى والاسرائيلي - بحضور ومشاركة الوفد الأمريكى في ١١ سبتمبر ١٩٨٦ على اتفاق مشاركة التحكيم حول طابا .

والواضح أن هناك عقبة ستظل تحتل مكانا واسعا من المفاوضات المقبلة وهى الخاصة بتحديد علامات الحدود وخاصة العلامة ٩١ المتعلقة بطابا فالخلاف بين الطرفين مازال كبيرا ، حيث ترغب مصر في الاعتماد على الخرائط التاريخية أكثر من الاعتماد على المسح الجغرافى الراهن الذى تصر عليه اسرائيل ، وتقترح بأن يحدد كل من الطرفين مكانين يحتمل أن تكون العلامة في أى منهما بينما ترغب مصر ان يتم تحديد مكان واحد فقط .

والمعروف أن طابا المتنازع عليها تقع على بعد عشرة كيلومترات من ميناء ايلات الاسرائيلي بالقرب من نهاية خليج العقبة ويبدأ منها خط الحدود الممتد حتى مدينة رفح على ساحل البحر المتوسط . وقد نصت المادة الأولى من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التي وقعت في مارس ١٩٧٩ . على أن « تسحب اسرائيل كافة قواتها

المسلحة والمدنيين من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب . ثم أكدت ذلك المادة الثانية من نفس المعاهدة بقولها « ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة .

ولكن عقب ابرام معاهدة السلام ، قامت اسرائيل بتوسيع الاقليم الذى يحيط بميناء ايلات وقررت بناء فندق سياحى فى وادى طابا دون ابلاغ الحكومة المصرية .

وخلال ترتيبات الانسحاب النهائى من سيناء وفى اكتوبر ١٩٨١ ، تم الاتفاق على وضع كل العلامات على الحدود ماعدا عدد من العلامات منها العلامة رقم ٩١ الخاصة بطابا فوق وقع الخلاف بين الجانبين المصرى والاسرائيلى . وتستند مصر الى ما توضحه اتفاقية ١٩٠٦ بخصوص مسألة طابا حيث تؤكد على أنها مصرية . وقد أوضحت مصر موقفها منذ ذلك التاريخ من أسلوب حل هذا الخلاف التى رأت أنه يجب أن يتم وفقا لما جاء فى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى مادتها السابعة - التى تنص على :

١ - تحل الخلافات بشأن تطبيق او تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة .

٢ - اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة تحل بالتوفيق أو تحال الى التحكيم .

وأبدت مصر رغبتها فى أن تتم تسوية الخلاف من خلال التحكيم وأن تكون قراراته ملزمة بينما طالبت اسرائيل باتباع أسلوب المفاوضة حتى تستنفد أغراضه فتحال القضية الى التوفيق على أن يكون غير ملزم . وفى حالة رفض أحد الطرفين أو كليهما لقرار لجنة التوفيق . يأتى دور التحكيم بموافقة طرفى النزاع . وقبل الانسحاب الاسرائيلى النهائى من سيناء وصل وفدان أمريكى واسرائيلى الى القاهرة ليوقع كل من الجانبين المصرى والاسرائيلى على اتفاق حول أسلوب وأسس تسوية الخلاف . حول نهاية خط الحدود فى منطقة رأس طابا على خليج العقبة وفقا للأسس التالية :

١ - ان تنسحب اسرائيل الى ما وراء الخط الدولى الذى تراه مصر .

٢ - أن تتواجد قوات متعددة الجنسيات ومراقبون فى المنطقة المختلف عليها حتى يتم الاتفاق بشكل نهائى على الحدود .

٣ - عدم قيام اسرائيل بأية منشآت جديدة فى المنطقة حتى يتم التوصل الى حل نهائى للخلاف بالتوفيق أو التحكيم .

٤ - تبدأ الاجتماعات لبحث أسلوب تطبيق المادة السابعة من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .

٥ - تشترك الولايات المتحدة فى هذه الاجتماعات بناء على رغبة الطرفين .

وتم التوقيع على هذه الاتفاقية فى ٢٦ ابريل ١٩٨٢ وانتقلت وحدة للقوات المتعددة الجنسيات لحفظ السلام لتنتشر فى مساحة تقدر بحوالى كيلو مترين تحيط بمنطقة الفندق كما اقيم مركزان مؤقتان للحدود . المصرى يعرف باسم شجرة الدوم . والاسرائيلى باسم رافى نيلسون . وتفصل بينهما مساحة ٩٠٠ متر تم اعتبارها منطقة مشتركة الى أن يتم حل المشكلة . كما تم الأخذ فى الاعتبار أن المركز الاسرائيلى قد أقيم خارج حدود مصر الدولية عند النقطة ٩١ محل الخلاف .

وبالتالى فان الاتفاق على احالة المشكلة الى التحكيم كما تقرر فى لقاء الاسكندرية بين مصر واسرائيل لم يكن أكثر من اتفاق حول أسلوب الحل وليس مضمونه ولذا لم يتعرض البيان الذى صدر عن اللقاء لأى من تفاصيل الخلاف وفى كل الأحوال فقد جاء هذا الاتفاق وفق التسلسل الزمنى الطبيعى الذى حددته اسرائيل منذ أربع سنوات بأن لا لجوء الى التحكيم الا بعد استنفاد اسلوبى المفاوضة والتوفيق وهذا ما يفسر انقضاء السنوات الأربع الماضية دون أن تلجأ اسرائيل الى التحكيم . وبالتالى فلن يستطيع أحد أن يزعم بأن بيريز قد قدم ايه تنازلات وأن كان على العكس قد حقق مكسبا سياسيا هاما .

وانطلاقا من ذلك ، واعتمادا على الأوراق التى جمعها بيريز فى يده ، فقد يقدم فى فترة لاحقة على الدعوة لاجراء انتخابات مبكرة لن يقدم فيها الوسيلة بفض الحكومة الائتلافية ويعزز من هذا الاحتمال ما تشير اليه استطلاعات الرأى العام التى جرت فى اسرائيل والتى أظهرت ارتفاع شعبية بيريز بين الاسرائيليين الذين يقدرون له ولاشك جهوده فى مجال تحسين الاقتصاد الاسرائيلى .

ويبدو أن هذا العامل بالذات هو ماراهن عليه أكثر من طرف عربى أولهم الأردن الذى لا يرى ايه امكانية للتسوية الا فى ظل الحكم العمالى . ولذا فان جميع المؤشرات الخاصة بالتحرك الأردنى تجاه الأرض

المحتلة ، وموقفه من تعيين رؤساء بلدياتها بل وسياسته المتقلبة تجاه منظمة التحرير ، واقترابه من سوريا تؤكد أن الملك حسين مازال في مرحلة اعادة ترتيب أوراقه ترقبا لتسوية قد تتم في وجود العمل الاسرائيلي في السلطة أو على أقل تقدير وجوده في الحكم ضمن حكومة ائتلافية .

ولهذه السياسة منطقها الأردني . إذ لا يخفى الملك حسين خشيته من التوجه الليكودي المتطرف من عملية التسوية فقيادات الليكود تعتبر الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين ومن ثم فلا تنازل عن أى جزء من الضفة الغربية المحتلة بل تصبح الضفة الشرقية هي المستهدفة وفقا لهذا التوجه .

ان التصور الليكودي عن التسوية يستبعد تماما أى أرجاع للأراضى المحتلة حتى تلك ذات الكثافة الفلسطينية العالية . وفي هذا الاطار جاءت فكرته عن الحكم الذاتى كمنهج لاستيعاب فلسطينى الضفة الغربية . ومعروف أن فكرة الحكم الذاتى قد طرحت عقب ١٩٦٧ وإن اتخذت مسميات مختلفة مثل « الادارة الذاتية » والحكم المحلى و الادارة المدنية . ولكن منذ مجيء الليكود الى الحكم فى ١٩٧٧ . أصبح مشروع الحكم الذاتى سياسة رسمية له طرحت كأساس لأى مفاوضات حول مستقبل الأرض المحتلة وتبلور هذا المشروع حول عدد من النقاط الأساسية هي :

- تخويل هيئة الحكم الذاتى صلاحيات ادارية وليست سياسية

- يتولى ادارة الحكم الذاتى ممثلون فلسطينيون عن السكان فى الأرض المحتلة دون ممثلى أو مؤيدى منظمة التحرير .

- أن يكون الحكم الذاتى وضعاً نهائياً وليس انتقالياً .

والفقرة الأخيرة تفسر الخلاف الذى ثار بين كل من الجانبين المصرى والاسرائيلى عند تفسير اتفاقية كامب ديفيد المتعلقة بالحكم الذاتى إذ اعتبرت مصر أن الحكم الذاتى مرحلة انتقالية (لمدة خمس سنوات) يتقرر بعدها المصير النهائى للأراضى المحتلة .

وهذا يختلف بعض الشيء عما يطرحه تجمع المعراخ وحزب العمل الذى يتبنى مفهوما آخر للحكم الذاتى يقوم على التنازل النسبى عن بعض الأراضى فى الضفة المحتلة للأردن وليس لمنظمة التحرير مقابل السلام الكامل مع العرب .

وبالتالى لم يكن غريباً أن يبدأ اسحق شامير الزعيم

الليكودى دورة ولايته لرئاسة الوزراء بالاعلان عن رغبته فى تنشيط حملة الاستيطان اليهودى فى الضفة الغربية وأن يرفض طلب اسحق رابين (العمالى) بالاحتفاظ بمنصب وزير الدفاع الى جانب اشرافه على برامج الاستيطان وأن يضع بدلا منه « شفيلىر » رئيس مجلس الاستيطان الحالى مستشارا خاصا لشئون الضفة وغزة . وهناك توجه آخر لهذه السياسة الاستيطانية كما أعلن عنها شامير وتعلق بأماكن توزيع المستوطنات حيث يتجه الى المدن ذات الكثافة الفلسطينية العالية مثل نابلس والخليل . ولاشك أنه بهذا الاتجاه يعمل على خلق عوائق مادية حقيقية وصعوبات سياسية لاتعنى سوى عدم الانسحاب الاسرائيلى من الضفة .

وفي ظل هذه السياسة ، فقد تزداد احتمالات التوجه العسكرى لاسرائيل تجاه الدول العربية اما لخلق واقع جديد او لمحاولة التحييد فى الحالة الأولى يكون الأردن مستهدفاً وفى الأخرى يتركز الحديث حول سوريا التى أعلن شامير أكثر من مرة بأنها تشكل خطراً على (أمن اسرائيل) لتعاظم امكانياتها العسكرية . ويعزز من الاحتمال الاخير ما قامت به اسرائيل بالفعل فى الفترة الأخيرة من حكم شيمون بيريز من تحرشات سياسية وحشد لقواتها العسكرية على طول الحدود مع كل من لبنان وسوريا . واستتبع ذلك نوع من الحرب الكلامية حاولت اسرائيل من خلالها ردع النظام السورى بتخويله من امكانية ضرب مواقع وجوده العسكرى فى منطقة البقاع اللبنانى . وأغلب الظن أن السياسة الاسرائيلية ترمى من وراء ذلك الى تحقيق هدفين :

الأول : هو انهاء الوجود العسكرى لسوريا فى لبنان أو على أقل تقدير تقليص حكم نفوذها فيه والحصول منها على اعتراف صريح بالمصالح الاسرائيلية (الاستراتيجية) فى لبنان . ولاشك أن مدخل اسرائيل لفرض نوع الحل السياسى الذى تريده على الأراضى اللبنانية سيكون بالتفاهم مع سوريا من وجهة النظر الاسرائيلية .

الثانى : ان توجيه ضربة عسكرية لسوريا سيكون من شأنها التقليل من أهمية الدور السورى على مستوى المنطقة ككل ومنها مايتعلق بعمليات التسوية السياسية التى ستتم بها .

٢ - الصراع المسلح العربى الاسرائيلى عام ١٩٨٦

استمر دور الصراع المسلح دورا ثانويا فى الصراع العربى الاسرائيلى خلال عام ١٩٨٦ وكان دوره هامشيا بحيث أنه حتى لم يستطع أن يساند الصراع السياسى والدبلوماسى بشكل مناسب ، كما أن طبيعته اقتصر على الدرجات الدنيا منه ، وكانت أساليبه قريبة جدا من أساليبه فى السنين السابقة وخاصة بعد الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ .

١ - العوامل الرئيسية التى حكمت الصراع

■ استمرار رجحان التوازن العسكرى بين اسرائيل ودول المواجهة لصالح اسرائيل كل على حدة وبفارق واضح .

■ تفكك الروابط بين الدول العربية وخاصة قوى المواجهة بحيث يصعب تجميعها .

■ تعرض دول الدعم العربية لتهديدات داخلية وخارجية تؤثر مباشرة على امنها وتعطيها اسبقية اعلى من مساهمتها فى الصراع العربى الاسرائيلى .

ودون الدخول فى تفصيلات التوازن العسكرى العربى الاسرائيلى الذى يظهر فى قسم منفصل ، فإن دراسة هذا التوازن توضح ان القوة العسكرية الاسرائيلية ما زالت تتفوق عدديا على كل دولة عربية على حدة فى مجال القوات الجوية من حيث عدد الطائرات المقاتلة وبفارق كبير ، كما انها تتفوق عدديا فى اعداد دبابت القتال الرئيسية على كل دولة عربية على حده باستثناء القوات السورية من دول المواجهة ، والقوات العراقية من دول الدعم ، اما النوعية فمن الواضح ان القوات الاسرائيلية ما زالت تتمتع بتفوق فى المعدات المتقدمة ، وفى مجال تكامل القوات ومجال الاستطلاع والقيادة والسيطرة والمواصلات . ولم يحدث خلال عام ١٩٨٦ ما يمكن ان يعتبر محكا لتدريب القوات أو روحها المعنوية لكلا الطرفين ، كما أن اسرائيل تحتفظ بتفوقها فى مجال الأسلحة النووية ، والتى أكدها التحقيق الذى نشرته « صحيفة صنداي تايمز » البريطانية ، والذى وإن كان قد أثار ضجة لم تنته مع اقتراب عام ١٩٨٦ من نهايته - لم يأت بجديد بالنسبة لمعلومات الدول العربية سواء من حيث وجودها ، أو اعدادها ، ونوعيتها .

استمر تفكك الروابط بين الدول العربية فى عام ١٩٨٦ ، بحيث يكاد يقتصر التعاون العسكرى العربى خلال هذا العام على التعاون العسكرى بين دول مجلس التعاون الخليجى برغم أن هذا التعاون لم يختبر عمليا - وما أشيع عن تعاون محتمل بين العراق والكويت . الا ان مجالات التعاون السابقة تخرج عن نطاق الصراع العربى الاسرائيلى كما شابت هذا التعاون شائبه الصراع المحدود بين قطر والبحرين حول « فشت الدبل » أما بين دول المواجهة فمازال التعاون مفقودا بشكل عام بين مصر وسوريا ، والتعاون العسكرى بينهما بشكل خاص ، ورغم تحسن العلاقات الأردنية السورية فإنه من الواضح أن هذا التحسن لم يصل الى حد التعاون العسكرى . كما أن العلاقات العسكرية المصرية الأردنية لا يبدو أنها تصل الى درجة التعاون الدفاعى ، وخاصة فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى ، ويصعب القول بأن هناك تعاونا عسكريا بين سوريا ولبنان لصعوبة تحديد القوة العسكرية اللبنانية التى يمكن التعاون معها . وقد زاد تفكك الروابط بين الدول العربية نتيجة لتفكك الوحدة بين ليبيا والمغرب ، وفشل الدول العربية فى اتخاذ موقف موحد فى مواجهة العدوان الأمريكى على ليبيا ، وفى حصر الخلاف بين العراق من جهة وكل من سوريا وليبيا من جهة أخرى . وفى وادى النيل زاد تفكك الروابط العسكرية بين مصر والسودان نتيجة لظروف السودان ، وأخيرا فقد استمر الخلاف بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ذات القدرات المحدودة . وقد انعكس هذا الوضع على النظام الدفاعى العربى المرتبط بالنظام العربى العام المتمثل فى جامعة الدول العربية . وهكذا لم يحدث خلال العام أى نشاط مؤثر للتنظيمات الفرعية المتعلقة بالدفاع فى النظام العربى .

استمر تعرض دول الدعم العربية للتهديدات الخارجية والداخلية منذ عام ١٩٨٥ ، وزادت حدة هذه التهديدات منذ نهاية عام ١٩٨٥ بحيث أصبحت هذه الدول مشغولة بأمنها المباشر عن مشاركتها فى الصراع العربى الاسرائيلى ويمكن تلخيص هذه التهديدات فى الآتى :

التهديدات الخارجية

١ - الحرب العراقية الايرانية وقد زادت حدة التهديد بالهجوم الايرانى فى منطقة الفاو بحيث أصبحت تهدد دول الخليج بدرجة أكبر .

- ٢ - الاعتداء الاسرائيلي على تونس في أكتوبر عام ١٩٨٥ ، وقصف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .
- ٣ - الهجمات الأمريكية على ليبيا في مارس وابريل ١٩٨٦ ، والتهديد الأمريكى لليبيا في أغسطس من نفس السنة تحت ستار مكافحة الإرهاب .
- ٤ - التهديدات الأمريكية ضد سوريا في مايو وفي أكتوبر ١٩٨٦ تحت ستار مكافحة الإرهاب .

التهديدات الداخلية

- ١ - امتداد الحرب الأهلية اللبنانية للسنة الحادية عشرة ، واستمرار حدة الانقسامات الطائفية في لبنان ، رغم مابدا في نهاية عام ١٩٨٥ من امكان الوصول الى اتفاق .
- ٢ - الصراع الداخلى في اليمن الديمقراطي بين أجنحه الحزب الحاكم .
- ٣ - الحرب في جنوب السودان بين قوات الحكومة وقوات جيش تحرير شعب السودان (الذى يحصل على دعم من أثيوبيا) .
- ٤ - استمرار الصراع حول الصحراء المغربية بما يشغل قوات المغرب ، وقوات الجزائر جزئيا وقوات شعب الصحراء .
- ٥ - انشغال القوات المصرية جزئيا ولفترة محدودة - في مواجهة تمرد بعض قوات الأمن .

انعكست هذه الأوضاع على طبيعة الصراع المسلح العربى الاسرائيلي في عام ١٩٨٦ ، بحيث انحصر دوره في المحافظة على مؤشرات استمرار الصراع ، وبحيث يمكن تصور أن أهداف الأطراف العربية من الصراع هى « ارباك الحياة المدنية الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، وارهاق النظام الدفاعى الاسرائيلي لحين توفر ظروف مناسبة لتحقيق أهداف حاسمة » وانحصرت طبيعة الصراع المسلح من جهة الأطراف العربية في الدفاع النشط عن الخطوط الدفاعية الحالية مع القيام بأعمال قتال محدودة داخل فلسطين وجنوب لبنان . وهكذا اتخذت الأطراف العربية استراتيجية دفاعية ، اشتملت على أعمال تعرضية محدودة بمجموعات صغيرة .

توضح دراسة الأعمال العسكرية الاسرائيلية في الصراع خلال الفترة من أكتوبر ١٩٨٥ ، وحتى نهاية عام ١٩٨٦ ، أن هدفها السياسى العسكرى هو « اقناع القوى العربية عمليا وبالقوة المسلحة بعدم جدوى المواجهة العسكرية مع اسرائيل حاليا وفى المستقبل » وأن هدفها الاستراتيجى يشتمل على « تأمين الأوضاع

القائمة ، وتدمير مراكز وقيادات المقاومة الفلسطينية واللبنانية أينما كانت ، وردع دول المواجهة العربية عن مهاجمة اسرائيل ، وعزل القوات السورية عن أى احتمالات للتعاون مع قوات عربية أخرى » وهكذا اتخذت طبيعة الصراع المسلح صورة العمليات العسكرية المحدودة ضد مراكز وقيادات المقاومة ، واشتملت الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية على مزيج من الردع الاستراتيجى ، والقهر والاجبار واكتساب المكانة الدولية .

انحصرت الاستراتيجيات الدفاعية العربية في تعزيز وتحسين النطاقات والخطوط الدفاعية لكل دولة دون التنسيق العريض بينها ، وفى الأعمال الفدائية للمقاومة الفلسطينية فى فلسطين المحتلة ، وفى جنوب لبنان ، وبتركز تحسين النطاقات الدفاعية فى سوريا بينما استمرت كل من سوريا والأردن ومصر فى مراجعة خططها الدفاعية وتحسينها والمحافظة على الاستعداد القتالى للقوات لتنفيذها . كما اشتملت على دعم دول المواجهة لقدراتها العسكرية وخاصة فى مجال الردع الاستراتيجى .

من جهة أخرى اشتملت الاستراتيجية الاسرائيلية على القيام بعملية جوية محدودة وخاصة لتدمير قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس وتهدف الى تحقيق مكانة دولية باثبات القدرة على مد مجال عملها العسكرى الى مدى كبير ، وعلى القيام بعمليات عسكرية وأعمال قتال برية وجوية ضد قوات المقاومة اللبنانية والفلسطينية فى لبنان تهدف الى اجهاض المقاومة العربية وردع القوات السورية ، كما اشتملت على تهديدات موجهة الى سوريا بالقيام بمشروعات عسكرية فى المنطقة الشمالية قرب الحدود ، وأخيرا فان تسرب الأنباء عن القدرات النووية الاسرائيلية يمثل محاولة لتحقيق الردع الاستراتيجى لكل القوى العربية .

ب - أعمال المقاومة الفلسطينية فى فلسطين المحتلة :

قامت المقاومة الفلسطينية بأعمال فدائية فى فلسطين المحتلة اختلفت سواء فى معدلاتها أو مكانها أو أهدافها ، أو نوعيتها ، أو اسلحتها ، أو نتائجها من يوم إلى يوم ، ومن شهر الى شهر . ولاشك أن أكثر أعمالها نجاحا هو الهجوم الفدائى على عسكريين اسرائيليين كانوا يقسمون اليمين عند حائط المبكى بالقدس العربية بعد

انتهاء دورة تدريبية في شهر أكتوبر ١٩٨٦ ، حيث بلغت خسائر القوات الاسرائيلية قتيلا واحدا وما لا يقل عن خمسين جريحا . ويتميز هذا العمل بالاختيار الجيد للهدف لتوجيهه ضد القوى العسكرية الاسرائيلية وللمكان لأهميته الدينية لدى اسرائيل ولقربه من القيادة السياسية والعسكرية الاسرائيلية ، كما يتميز بالتخطيط الجيد الذي تدل عليه خسائر العدو ، وافلات القائمين بالهجوم .

يبين الجدول المرفق أهم الأعمال الفدائية المحققة داخل فلسطين المحتلة خلال عام ١٩٨٦ ، والتي أمكن تحقيقها بالعودة الى مراجع منشورة داخل فلسطين المحتلة . ويمكن بمراجعتها أن تخرج بعده نتائج تحليلية .

فمن حيث العدد يمكن الخروج بأن متوسط معدل الأعمال الفدائية هو عمل فدائي واحد كل يومين تقريبا . وأن هذه الأعمال قد فاقت في شهر يناير باقى الشهور من حيث عددها ، وأن أكثر كثافة للأعمال الفدائية وصلت يوم ٤ مايو حيث وصل عددها الى أربعة في يوم واحد قبل ذكرى انشاء اسرائيل ، أما بالنسبة للمكان فقد اشتملت الأعمال الفدائية على حوالى ٤٠ مكانا تركز أكثر من نصفها في خمسة أماكن . وأن أكثر الأماكن تعرضا للأعمال الفدائية كان في القدس ، ثم غزة ، ثم نابلس ، ثم تل ابيب ، ثم جباليا (قرب غزة) ، والعفولة وحيفا .

بدراسة أهداف الأعمال الفدائية في فلسطين المحتلة نجد أن سيارات نقل الركاب (الباصات) تمثل أعلى نسبة منها ، ثم الأماكن العامة ، وتليها السيارات العسكرية ولكن بمعدل يقل عن نصفها ثم المستوطنات ثم الداوريات والشاحنات العسكرية ثم القيادات العسكرية وأن الأهداف العسكرية البحتة تمثل حوالى ثلث أهداف هذه الأعمال ، ولا تمثل المستوطنات والمستودعات نسبة ذات قيمة في هذه الأهداف .

انقسمت انواع الأعمال الفدائية من حيث نوعيتها وحسب الترتيب الى هجمات ، وأعمال تفجير ، ورشق بالحجارة وأشعال حرائق ، وبث الغام بالاضافة الى الطعن ، والتسلل والاشتباك ، وتمثل الهجمات حوالى نصف الأعمال الفدائية وأعمال التفجير أكثر قليلا من ثلثها .

استخدمت الزجاجات الحارقة على أوسع نطاق في الأعمال الفدائية بحيث شكلت حوالى ثلث الأسلحة

الرئيسية للأعمال الفدائية ، تساويها العبوات الناسفة ثم القنابل والحجارة ثم الخناجر والأسلحة الخفيفة وتأتى اللغام في ذيل القائمة .

لم تحقق الأعمال الفدائية خسائر كثيرة في الأرواح وخاصة في مجال القتلى اذ يصل معدلها الى حوالى أربعة عشر قتيلا كل مائة عملية بينما يقترب عدد الجرحى من عدد الأعمال الفدائية بما يعنى جريحا اسرائيليا لكل عمل فدائي ، ووقعت بعض الاضرار المادية المحدودة التى يصعب تقديرها . من جهة أخرى يلاحظ اكتشاف نسبة من العبوات الناسفة التى زرعتها المقاومة قبل انفجارها ، وكذا عدم انفجار نسبة من القنابل اليدوية التى ألقيت .

ويوضح الحصر السابق أنه رغم الزيادة العامة في الأعمال الفدائية الا أن فعاليتها مازالت محدودة سواء لأخطاء في التحضير او التدريب أو لأعمال العدو المضادة ، أو لضعف في التخطيط ، وأنها تفتقر الى الحشد بشكل عام سواء من حيث الهدف أو المكان ، وأن امكانياتها محدودة للغاية حيث تعتمد على وسائل بدائية مصنوعة محليا ، أو أسلحة قديمة من مخلفات الحروب السابقة ، أو أسلحة مسروقة من الجيش الاسرائيلي ، وأخيرا فان جميع هذه الأعمال لم تصحبها أى أعمال للخداع . ويدل ذلك أيضا على أن أغلب الأعمال الفدائية تتم بمبادرة فردية وخارج تخطيط منظمة التحرير الفلسطينية . وبالرغم من ذلك فقد واجهت السلطات الاسرائيلية هذه الأعمال بأسلوب « القبض الحديدي » لما لها من تأثيرات مادية ومعنوية في الحاضر والمستقبل ، وقد بدأت السلطات الاسرائيلية تطبيق تدابير أمنية جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت أقرب ما تكون الى احتلال ثان لهما . وقد اشتملت هذه التدابير على نقل قوات إسرائيلية الى الضفة والقطاع وتكثيف الداوريات فيهما ، والقيام بحملات مكثفة من الاعتقالات الادارية ، وأوامر طرد المواطنين الفلسطينيين ، وفرض الإقامة الجبرية على آخرين ، وهدم المنازل ، ومصادرة الأراضي .

ج - المقاومة في لبنان

اثر الصراع الداخلى في لبنان وموقف جيش جنوب لبنان العميل على فعالية المقاومة الوطنية والعربية في جنوب لبنان ، كما تأثر بأعمال ميليشيات « حزب الله » الموالى لايران . وقد استمرت اسرائيل فى الاعتماد على قوات جيش جنوب لبنان واتباع سياسة « القبض

الحديدية » في اسكات المقاومة في جنوب لبنان ، ومن الواضح انها تمكنت من تجنيد عناصر موالية لها داخل منطقة أعمال المقاومة ، وقد برز ذلك بشكل واضح سواء في تعرفها بدقة على مراكز المقاومة وقيادتها ، كما أن هناك شكوكا كثيرة حول تنسيق بينها وبين عناصر من ميليشيات « حزب الله » في افتعال أحداث تبرر تدخلها العسكري ، وقد برز ذلك في بعض الأحداث وخاصة في شهر فبراير اذ تدخلت القوات الاسرائيلية بقوات كبيرة (لواءين تقريبا) بعد حوالي نصف ساعة من اصابة جنديين اسرائيليين في جنوب لبنان .

تابعت اسرائيل قصف مراكز المقاومة في لبنان شمالا وجنوبا وفي منطقة البقاع بالطائرات ، وان تركز القصف في منطقة الجنوب بحيث قاربت عدد مرات القصف ١٥ مرة بمعدل أكثر من غارة في الشهر ، كما قامت بالتحليق على ارتفاعات منخفضة وبسرعة أكبر من سرعة الصوت عدة مرات فوق بيروت ، ومن جهة أخرى قامت بأعمال مهاجمة القرى وتفتيشها والقبض على الشبان واقتيادهم وهدم المنازل خارج المنطقة التي يسيطر عليها جيش جنوب لبنان والمسماه بالحزام الأمني . وفي أغلب الأحوال عادت الطائرات والقوات القائمة بتنفيذ هذه المهام دون خسائر باستثناء اسقاط طائرة فانتوم « ف - ٤ » في منتصف اكتوبر .

اشتملت أعمال المقاومة على اطلاق الصواريخ على مستعمرات اسرائيل في الشمال ، وعلى الأعمال الفدائية مما يسمى « بالعربات المفخخة » مهاجمة نقاط التفتيش ، بالإضافة الى أعمال الدفاع الجوى ضد الطائرات . ويلاحظ أن الخسائر الناتجة عن هذه الأعمال كانت محدودة من حيث تأثيرها المادى ، وان حافظت على حالة التوتر الاسرائيلى في منطقة الجليل وجنوب لبنان . كما لوحظ نجاح القوات الجوية الاسرائيلية في التغلب على وسائل الدفاع الجوى وخاصة الصواريخ المحمولة ، وأن الطائرة التى أسقطت قد سقطت - على عكس مانشر - بنيران الرشاشات المضادة للطائرات . ويرجع افلات الطائرات الاسرائيلية اساسا الى القيام بالهجوم على ارتفاعات أكبر من مدى أسلحة المقاومة واستخدامها لمشاعل حرارية لتضليل الصواريخ الموجهة نحو عادم الطائرة .

يبرز من أعمال المقاومة في لبنان قصورها عن استغلال التحركات الاسرائيلية لتنفيذ أعمال « القبض الحديدية » بنصب الكمائن ومهاجمة الأرتال

الاسرائيلية سواء اثناء اقترابها أو في منطقة أهداف عملها أو انسحابها ، واذا كان ذلك يرجع الى تنظيم أعمال الحراسة والوقاية للتحركات الاسرائيلية ، فهو دليل على عدم قدرة قيادات المقاومة - في حالة وجودها - على اكتشاف نقاط الضعف فيها واستغلالها .

د - سياسة « التوازن الاستراتيجى » السورية

تبنت سوريا سياسة « التوازن الاستراتيجى » بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية بأن تكون سوريا مستعدة للصراع المسلح بمفردها مع اسرائيل . وتشير المعلومات الى أن الحرب في لبنان قد بلورت هذا المفهوم السورى وأعطت حافزا على تحقيقه ، وقد تركزت في التغلب على نقاط الضعف في الجيش السورى ، وخلق وضع يمكن سوريا من تحقيق انجازات عسكرية ، وتحقيق موقف تفاوضى قوى ، وتعبئة المساعدة العربية السياسية والاقتصادية . وقد استكملت سوريا خلال عام ١٩٨٦ انشاء ثلاث فرق جديدة بدأت في تشكيلها منذ عام ١٩٨٢ بمعدل فرقة مدرعة وفرقة ميكانيكية وفرقة قوات خاصة ، وتخطط لاضافة فرقتين أخريين يمكن القول بأن أغلب معداتها قد وصلت فعلا . وقد أنشأت نظاما دفاعيا قويا من النقاط القوية المتعاونة فيما بينهما والتي تشتمل على مواقع للدبابات والعربات المدرعة وتتألى هذه الشبكة من هذه النقاط من هضبة الجولان الى دمشق في ثلاثة خطوط رئيسية ويمكن استغلالها أيضا كقاعدة انطلاق للهجوم عند الضرورة . كما أقامت سوريا قرى محصنة على طول حدود المنطقة العازلة ليست في قوة النقاط القوية السابقة ، وغير محتلة حاليا ، ولكن يمكن أن تحتل بالقوات . ويبدو أن القيادة السورية ترى أنه يجب استغلال التفوق العددي لا أحداث خسائر بالقوات الاسرائيلية حتى وان تكبدت خسائر أكبر نظرا لحساسية اسرائيل بالنسبة للخسائر البشرية .

استمرت سوريا في تطوير قواتها المسلحة أيضا سواء من حيث التسليح أو التنظيم وأولت تنظيم القيادة والسيطرة عناية خاصة ، اذ أنشأت مركزين للقيادة أحدهما لهضبة الجولان والآخر للبنان .

اشتمل تسليح القوات السورية في الفترة الأخيرة على زيادة في أعداد الدبابات الحديثة من طراز ت - ٧٢ (هناك رواية عن ٢٠٠ دبابة ت - ٨٠ لا نميل الى ترجيحها) وزيادة كبيرة في عدد مركبات قتال المشاة « ب م ب » ، وصواريخ حديثة مضادة للدبابات ،

وحوالى مائة طائرة هليكوبتر مسلحة من طراز « جازل » الفرنسية ، و « مى - ٢٤ » السوفيتية ، وطائرات ميج - ٢٥ . كما دعمت قوات الدفاع الجوى بصواريخ « سام - ٥ » وصواريخ محمولة على الكتف من طرازات جوية سام « ٩ ، ١٣ ، ١٤ » . كما ينتظر أن تحصل على صواريخ من طراز « سام - ١١ » لتحل محل الصواريخ من طراز « سام ١ ، ٢ ، ٣ » وقد قامت القوات السورية بتنظيم الدفاع الجوى عن الأهداف الاستراتيجية بما يزيد عن ١٥٠ كتيبة صواريخ . كما طورت من أجهزة الإنذار والقيادة والسيطرة ، ووسائل الحرب الالكترونية . وفى مجال القوات الجوية سعت سوريا خلال هذا العام الى الحصول على طائرات ميج - ٢٩ لتواجه الطائرات الاسرائيلية من طراز ف - ١٦ ، وأن تحصل على صواريخ جو - جو من أحدث ما بالترسانة السوفيتية ويبدو أن سوريا قد اقتنعت بأنه مازال لديها زمن طويل نسبيا لسد الفجوة بينها وبين اسرائيل فى مجال القوات الجوية فسعت الى تعويضها عن طريق تقوية وسائل الدفاع الجوى من جهة ، والاستعاضة عن المقاتلات القاذفة بالصواريخ أرض / أرض من جهة أخرى . فبالإضافة الى ما حصلت عليه من صواريخ من الطراز المعروف باسم « فروج - ٧ » ، و « سكود - ب » ، و « س س - ٢١ » تشير التقارير الى اتفاقها على الحصول على صواريخ جديدة من طراز « س س - ٢٣ » بأعداد كبيرة ، وتتميز هذه الصواريخ بطول مداها (حوالى ٥٠٠ كم) ، وزيادة دقتها . ويمكن القول أنه اذا حصلت سوريا على الاعداد الواردة بالتقارير (٥٠٠) فانها تكون قد حصلت على وسيلة لتحقيق الردع الاستراتيجى التقليدى ، أو فوق التقليدى (فى حالة تزويدها برؤوس اشعاعية أو كيميائية أو بيولوجية) حيث يصعب على اسرائيل ضمان اعتراض أو تدمير كل هذا العدد كرد على تهديد اسرائيل . إلا أن الحصول على الوسيلة فى حد ذاته لا يحقق الردع ، وانما القدرة السياسية والعسكرية على استخدامه ومصادقيتها هى التى يمكن أن تحققه .

سعت سوريا الى تقوية قواتها البحرية ودفاعاتها الساحلية مؤخرا ، بإضافة غواصات أو سفن سطح ، وزوارق صواريخ متطورة نسبيا الا أن بعض هذه المعدات مازال من طراز قديم نسبيا ، كما أن الفجوة العددية بين القوة البحرية الاسرائيلية والسورية مازالت كبيرة . وتعتمد سوريا حاليا على تدعيم دفاعاتها الساحلية خلال عام ١٩٨٦ - على الصواريخ الساحلية

السوفيتية من طراز سيبال - وهى صواريخ متطورة نوعا وتتميز بالمدى الطويل الذى يمكن أن يحقق دفاعا مناسباً عن السواحل السورية .

اشتمل تطوير التنظيم فى القوات السورية على زيادة الاعتماد على المشاه الميكانيكية بعد النجاح الذى حققته فى لبنان عام ١٩٨٢ ، وعلى القوات الخاصة التى ينتظر أن تعتمد عليها فى ارباك القوات الاسرائيلية ، كما لجأت الى تنظيم بعض التشكيلات فى منظومة رباعية بحيث لا يختل توازن التشكيل أو الوحدة نتيجة لتحمله لخسائر كبيرة أثناء القتال . وقد اشتمل التنظيم - بالإضافة الى زيادة عدد التشكيلات - الى استكمال الوحدات العاملة من التخصصات المختلفة ولو باستدعاء أفراد من الاحتياطى ، والى تدريب القوات الاحتياطية كما بذلت جهدا كبيرا فى تحسين مستوى وقدرات الضباط وتأهيلهم والتركيز على أهداف الضبط .

سعت سوريا الى رفع كفاءة القوات وقدراتها على القيام بأعمال القتال المشتركة والمتعاونة ، واجتازت القوات السورية خلال عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ نظاما تدريبيا ومشروعات تدريبية وصفت بأنها قاسية وأساسية ولا يمكن الحكم على نتائج التدريب ولكنها ولاشك تؤدى الى تحسين كفاءة القوات المنفذة .

ورغم كل ما سبق فمن الواضح أن القوات السورية لم تصل حتى نهاية عام ١٩٨٦ الى الدرجة المطلوبة فى تكامل امكانياتها وخاصة فى مجال الانذار ، والقيادة والسيطرة ، والتدريب مما يجعلها تتفادى الاشتباك فى قتال مع القوات الاسرائيلية فى المناطق التى تتواجد بها سواء فى لبنان ، أو فى مناطق الحدود السورية خوفا من أن تستدرج الى معركة لم تستعد لها بدرجة كافية .

هـ - تلخيص الصراع العربى الاسرائيلى فى نهاية عام ١٩٨٦

استمر الصراع المسلح الايجابى خلال عام ١٩٨٦ فى فلسطين المحتلة ولبنان فقط بينما سادت السلبية باقى الجبهات . ورغم تأثر اسرائيل بنتائج هذا الصراع الا أنه لم يكن فعالا لدرجة تثير المخاوف الاسرائيلية ، فى حين أن الاستعداد السورى الصامت يثيرها أكثر من غيره وقد تصاعدت التهديدات الاسرائيلية سواء من تصريحات المسؤولين الاسرائيليين أو الأمريكيين خلال عام ١٩٨٦ وخاصة فى شهرى مايو ونوفمبر مما يوحى باحتمال تحول الصراع الى اشتباك مسلح خلال عام

١٩٨٧ ، وكذا باجراء تدريبات قرب الحدود السورية ويعتبر تزود سوريا بالصواريخ أرض / أرض س س - ٢٣ المنتظر خلال عام ١٩٨٧ نقطة تحول هامة في الصراع ، اذ يمكن أن تصبح المدن والمستوطنات الاسرائيلية مهددة بالصواريخ أرض / أرض ، ولذا فقد تلجأ اسرائيل خلال عام ١٩٨٧ للقيام بتوجيه ضربة اجهاضية ضد القوات السورية قبل أن تستوعب هذه الصواريخ وتنشرها خاصة وأنها تتميز بخفة حركة عالية نسبيا تصعب من فرص تدميرها في مواقعها وتتوقف النتيجة في هذه الحالة على درجة كفاءة القوات السورية ، ودرجة استعدادها القتالي لمواجهة وقدرتها على تحقيق التكامل والتنسيق بين عناصر القوات المختلفة .

أما القوات السورية فاحتمال مبادرتها بهجوم على اسرائيل خلال عام ١٩٨٧ محدود وضعيف ، بل يتوقع

أن تستمر في تجنب الاشتباك بالقوات الاسرائيلية خلال العام قدر الامكان ، وأن تسعى الى زيادة رفع الكفاءة القتالية لقواتها والتغلب على نقاط الضعف الموجودة بها .

رغم ضعف احتمال اشتراك قوات مسلحة عربية أخرى لمعاونة القوات السورية في حالة نشوب الصراع المسلح بين سوريا واسرائيل نتيجة للموقف السياسى العربى ، ولانعدام التنسيق العسكرى ، وظروف الحرب العراقية الايرانية وتأثيرها على منطقة الخليج والأردن ، فان اشتراك أى قوات عربية أخرى - وخاصة من اتجاه مصر - يمكن أن يقلق اسرائيل ويمنعها من الاشتباك مع سوريا ، كما أن تنظيم المقاومة داخل فلسطين المحتلة ، وفي لبنان يمكن أن يشل القوات الاسرائيلية بدرجة كبيرة .



جدول (١٢) تحليل الأعمال الفدائية في فلسطين المحتلة من أول يناير الى أول أكتوبر عام ١٩٨٦ وفقا للمكان والهدف والسلاح

م	الاهداف	العدد
١	باصات	٥١
٢	اماكن عامة	٢٣
٣	سيارة عسكرية	١٧
٤	مستوطنات	٩
٥	دورية عسكرية	٧
٦	شاحنة عسكرية	٧
٧	مقر قيادة	٥
٨	جنود	٥
٩	اشخاص	٤
١٠	مطارات	٢
١١	موقع للجيش	١
	الاجمالي	١٤١

م	السلاح المستعمل	العدد	عمليات مكتشفة حجم الخسائر
١	عبوة ناسفة	٤٨	مقتل عشرين
٢	زجاجة حارقة	٤٢	شخصا ١٠
٣	قنابل يدوية	٢٠	واصابة
٤	حجارة	١٨	مائتين
٥	مدية	٥	
٦	اسلحة خفيفة	٤	
٧	لغم	٢	
٨	اصطدام	٢	

الاجمالي ١٤١ المتوسط ١٤,١ اليومي ٥ الشهرى

م	المكان	العدد	م	المكان	العدد
١	القدس	٢٤	٢٣	اشدود	٢
٢	غزة	١٨	٢٤	عكا	٢
٣	نابلس	١٠	٢٥	مشارف كفار	٢
٤	تل ابيب	٦	٢٦	بيتح تكفا	١
٥	العفولة	٥	٢٧	مطار روما	١
٦	حيفا	٥	٢٨	مطار فيينا	١
٧	جباليا	٥	٢٩	بيت لحم	١
٨	رامان جان	٤	٣٠	قرية الطيبة	١
٩	البيرة	٤	٣١	رامان ابيب	١
١٠	الامعري	٤	٣٢	كفار سابا	١
١١	عناتا	٣	٣٣	زراعت وشتولا	١
١٢	مدينة أريحا	٣	٣٤	الخليل	١
١٣	بيت شيمش	٣	٣٥	غور الاردن	١
١٤	حاحول	٣	٣٦	خان يونس	١
١٥	عسقلان	٣	٣٧	مخيم الشجاعية	١
١٦	مخيم قلنديا	٢	٣٨	أسطنبول	١
١٧	بيت شاحور	٢	٣٩	نتانيا	١
١٨	ضواحي اللد	٢	٤٠	نتانيا	١
١٩	حنين	٢	٤١	بيت الما	١
٢٠	مخيم بلاطة	٢	٤٢	جنوب لبنان	١
٢١	الضفة الغربية	٢	٤٣	بيسان	١
٢٢	رام الله	٢	٤٤	غوش قطيف	١
			٤٥	مخيم الشريعة	١
			الاجمالي		١٤١

م	نوع العمليات	العدد
١	هجوم	٦١
٢	تفجير	٥٠
٣	رشق	١٧
٤	طعن	٥
٥	حريق	٣
٦	الاصطدام بلغم	٢
٧	تسلل	٢
٨	اشتباك	١
	الاجمالي	١٤١

جدول (١٣) الميزان العسكري العربي

الدولة	التعداد	المساحة	القوات المسلحة	الناتج القومي	الانفاق الدفاعي	دبابات رئيسية	مدفعية	صواريخ سطح/ سطح	طائرات قتال	سفن قتال	غواصات صواريخ	زوارق صواريخ	هليكوبتر
	بالمليون	كم ^٢	الفا جندى	بليون دولار	بليون دولار	دبابة	قطعة	قاعدة	طائرة	سفينة	غواصة	رؤوف	-
عمان	١,٦	٣٠٠ ٠٠٠	٢١,٥	٩,٨٤٤	٢,٠٧٦	٣٩	١١٧	٥٢	٥٢	-	-	٤	-
الامارات المتحدة	١,٣	٧٣٠٠٠	٤٣	٢٥,٧٤٢	*١,٨٨٠	١٣٦	٨٨	-	٤٣	-	-	٦	٢
قطر	,٣	١١,٤٣٧	٦	*٣,٠٥٠	,١٦٥	٢٤	١٤	-	٢٣	-	-	٣	-
البحرين	,٤	,٦٧٨	٢,٨	٤,٤٦٨	*١٣٤	-	١٤	-	٦	-	-	٢	-
السعودية	٨	٢٢٤٠ ٠٠٠	٦٧,٥	٩٣,٦٥٣	١٧,٦٥٣	٣٠٠	١٠٠٠	-	٢١٦	٨	-	٩	٢٠
الكويت	١,٧	١٧٨١٨	٢١	٣١,٤٧٤	١,٨٢٧	٢٤٠	٣٨	٤	٨٠	-	-	٦	٢٣
العراق	١٥,٤	٤٣٨,٣١٧	٨٤٥	٢٢,٥١٥	١٢,٨٦٦	٤٥٠٠	٥٥٠٠	٥٠	٥٠٠	٨	-	١٠	١٥٠
مجموع دول الخليج	٦٦,٧	-	١٠٠٦,٨	١٨٠,٧٤٦	٣٦,٦٤١	٥٢٣٩	٦٧٧١	٥٤	٩٢٠	١٦	-	٤٠	١٩٥
لبنان	٢,٧	١٠,٤٥٢	١٥	١١,٢٥	,٣٣٨	,٩٠	٢٥٤	-	٧	-	-	-	٤
سوريا	١١,٣	١٨٤,٠٥٠	٣٩٢,٥	*١٩,١٤٠	٣,٤٨٣	٤٢٠٠	٣٨٠٠	٤٨	٤٨٣	٤	٢	٢٤	١٠٠
الأردن	٢,٧	٩٧,٧٤٠	٧٠,٢	٤,٣	,٥٢٣	٧٩٠	٦٢٧	-	١١٩	-	-	-	٢٤
مصر	٤٩,٥	٩٩٧,١٣٩	٤٤٥	٤٣,٥٧٨	٥,٢	٢٢٥٠	٢٥٠٠	٢١	٤٤٣	٩	١٢	٣٢	٥٣
منظمة التحرير الفلسطينية	-	-	١٧,٧	-	-	-	١٣٠	-	٢٤	-	-	-	-
مجموع دول المواجهة	٦٦,٢	-	٩٤٠,٤	٧٨,٢٦٨	٩,٥٤٤	٧٣٣٠	٦٩٣١	,٦٩	١٠٧٦	١٣	١٤	٥٦	١٨١
السودان	٢٤,١	٢٥٠٥٠٠٠	٥٦,٨	٧,٢٩٩	,١٣٤	١٤٠	٢٦٩	-	٣٥	-	-	-	-
ليبيا	٣,٨	١٧٧٥٥٠٠	٧١,٥	١٩,٩	,٧٠٩	٢٣٦٠	١٣٠٠	١١٨	٤٨٩	٩	٦	٢٤	٦٠
تونس	٧,٣	١٦٣٦١٠	٤٠,٣	٨,٣٢٠	,٤١٦	٦٨	٨٣	-	٢٩	١	-	٦	-
الجزائر	٢٢,٨	٢٣٨١٧٤١	١٦٩	٤٩,٧	,٩٥٣	٨٩٠	١٠٠٠	-	٢٦٣	٧	٢	١٢	٣٥
المغرب	٢٣	٤٥٨٧٣٠	٢٠٥	١٢,٣	,٥٢٢	١١٠	٦٧٤	-	١١٩	١	-	٤	٢٥
موريتانيا	١,٩	٣٩٧٧٥٠	٨,٤	,٨٤٧	,٤٨	-	٨	-	٩	-	-	-	-
مجموع دول افريقيا	٨٢,٩	-	٥٥١	٩٨,٣٦٦	٢,٣٦١	٣٥٦٨	٣٣٣٤	١١٨	١٠٤٤	١٨	٨	٤٦	١٢٠
اليمن الشمالي	٩,٣	٢٠٠٠ ٠٠٠	٣٦,٥	,٣٦٢	,٥٩٨	٦٥٩	٤٩٥	-	٩٥	-	-	-	-
اليمن الجنوبي	٢,٣	٣٣٦٨٩٠	٢٧,٥	,١٠٩٥	,١٩٤	٤٩٠	٣٥٠	١٨	١١٣	-	-	٦	١٥
الصومال	٦,٧	٦٣٧٦٥٧	٤٢,٧	,١٤٩	,١٣٠	٢١١	١٠٠	-	٦٣	-	-	٣	-
جيبوتي	,٤	٢١٧٨٣	٤,٥	,٣٣٢	,٢٧	-	١٦	-	-	-	-	-	-
مجموع دول القرن الافريقي	١٨,٧	-	١١١,٢	٥,٩٣٨	١,١٩٢	١٣٦٠	٩٦١	١٨	٢٧١	-	-	٩	١٥
مجموع دول العرب	٢٣٤,٥	-	٢٦٠٩,٤	٣٦٣,٢١٩	٤٩,٦٣٨	١٧٤٩٧	١٧٩٩٧	٢٥٩	٢٣١١	٤٧	٢٢	١٥١	٥١١
اسرائيل	٤,٤	-	٧٠٣	٢٥,٩	٤,٣	٣٦٦٠	١١٩٣	٣٦	٦٢٩	٦	٣	٢٣	٥٨
مقارنة العرب باسرائيل	٥٣,٣	-	٢,٧	١٤,٠٢	١١,٥	٤,٨	١٥,٠٨	٧,٢	٥,٢	٧,٨	٧,٢	٦,٦	٨,٨

المراجع الاساسي : The Military Balance 1986-1987, IISS, London, 1986, PP 89 - 112, 122 - 129, 133-134

* النسب غير مئوية تشير الى مقارنة بين ارقام مطلقة .

جدول (١٤) مقارنة الميزان العسكرى العربى بالتهديدات المحتملة* .

الدولة	التعداد	المساحة	القوات المسلحة	الناتج القومى	الاتفاق الدفاعى	دبابات رئيسية	مدفعية -	صواريخ سطح / سطح	طائرات قتال	سفن قتال	غواصات -	زوارق صواريخ	هليكوبتر مسلح
مجموع الدول العربية	بالمليون	كم ^٢	الف جندي	مليون دولار	بليون دولار	دبابة	قطعة	قاعدة	طائرة	سفينة	غواصة	زندق	-
٢٢٤,٥	-	-	٢٥٩١,٧	٢٦٢,٢١٩	٤٩,٦٣٨	١٧٤٩٧	١٩٠٤٢	٢٤٩	٢٢٨٧	٤٧	٢٢	١٥١	٥١١
إسرائيل	٤,٤	٢١٥٠١	٧٠٣	٢٥,٩	٤,٣	٣٦٦٠	١١٩٣	٢٦	٦٢٩	٦	٢	٢٢	٥٨
إيران	٤٥,٢	١,٦٤٨,٠٠٠	٧٠٤,٥	١٦٣,٥٤٤	٥,٨٩٤	١٠٠٠	٦٠٠	٢	٦٨	٩	-	٨	١٢
اثيوبيا	٣٦,٩	١٢٢٣٦٠٠	٢٢٧	٤,٧٨٣	٤,٤٤٦	١٠٠٠	٧٠٠	-	١٤٥	٢	-	٤	٣٠
تركيا	٥١,٤	-	٦٥٤,٤	٥٢,٢٦٦	١,٨٩٥	٣٧٠٠	٢٠٠٠	١٨	٤٤٨	١٧	١٧	١٥	٦
العرب لاسرائيل	٥٣,٣	-	٣,٧	١٤,٢	١١,٥	٤,٧	١٥,٩	٦,٧	٥,٢	٧,٨	٧,٣	٦,٦	٨,٨
مجموع التهديدات	١٣٧,٩	-	٢٢٨٨,٩	٢٤٦,٤٩٣	١٢,٥٣٥	٩٦٦٠	٤٤٩٣	٥٤	١٢٩٠	٣٤	٢٠	٥٠	١٠٦
مقارنة العرب بالتهديدات	١,٧	-	١,١	١,٥	٣,٩٥	١,٩	٤,٢٣	٤,٤٦	٢,٥٤	١,٣٨	١,١	٢,٠٢	٤,٨

The Military Balance 1986 - 1987 pp 78 - 79, 89-112, 122-123, 129,133,134.

المراجع الاساسى

* النسبة غير مئوية تشير الى مقارنة بين ارقام مطلقة .

جدول (١٥) - الميزان العسكرى لدول المواجهة العربية واسرائيل مقارنة اهم العناصر الرئيسية

البيان	التعداد	القوات المسلحة	دبابات رئيسية	صواريخ سطح - سطح	طائرات قتال	زوارق صواريخ	هليكوبتر مسلح
سوريا	بالمليون	بالالف	دبابة	قاعدة	طائرة	زندق	١٠٠
١١,٣	٣٩٢,٥	٤٢٠٠	٤٨	٤٨٣	٢٤	٢٢	٥٨
إسرائيل	٤,٤	٧٠٣	٣٦٦٠	٢٦	٦٢٩	٢٢	٥٨
نسبة سوريا الى إسرائيل	٢,٦	٠,٦	١,١٤	١,٣	٠,٨	١,٠٤	١,٧
الأردن	٢,٧	٧٠,٢	٧٩٠	-	١١٩	-	٢٤
نسبة الأردن إلى إسرائيل	٠,٦١	٠,٠٩	٠,٢١	صفر	٠,١٨	صفر	٠,٤
مصر	٤٩,٥	٤٤٥	٢٢٥٠	٢١	٤٤٣	٣٢	٥٣
نسبة مصر إلى إسرائيل	١١,٢٥	٠,٦٢	٠,٦١	٠,٥٨	٠,٧	١,٣٩	٠,٩
مجموع سوريا والأردن	١٤	٤٦٢,٧	٤٩٩٠	٤٨	٦٠٢	٢٤	١٢٤
نسبة سوريا والأردن إلى إسرائيل	٣,١٨	٠,٦٥	١,٣	١,٣	٠,٩٥	١,٠٤	٢,١
مجموع سوريا ومصر	٦٠,٨	٨٣٧٥	٦٤٥٠	٦٩	٩٢٦	٥٦	١٥٢
نسبة سوريا ومصر إلى إسرائيل	١٣,٨	١,١٩	١,٧	١,٩	١,٤٧	٢,٤	٢,٦
مجموع الأردن ومصر	٥٢,٢	٥١٥,٢	٣٠٤٠	٢١	٥٦٢	٣٢	٧٧
نسبة الأردن ومصر إلى إسرائيل	١١,٨	٠,٧	٠,٨٣	٠,٥٨	٠,٨٩	١,٣٩	١,٣
مجموع سوريا والأردن ومصر	٦٣,٥	٩٠٧,٧	٧٢٤٠	٦٩	١٠٤٥	٥٦	١٧٧
نسبة مجموع سوريا والأردن ومصر إلى إسرائيل	١٤,٤	١,٣	١,٩٧	١,٩	١,٦	٢,٤	٣

* النسب غير مئوية تشير الى مقارنة بين ارقام مطلقة .

جدول (١٦) الميزان العسكري السوري - الاسرائيلي

البيانات	التعداد	قوات مسلحة عام	احتياطي فرق مدرعة	فرق ميكانيكية	لواءات مدرعة	لواءات ميكانيكية	لواء مشاة مستقل	لواءات قوات خاصة	عربات مدرعة	مدفعية	صواريخ سطح/سطح	زورق طورييد	زورق مرور
	بالمليون	بالآلاف	بالآلاف	فرقة	فرقة	لواء	لواء	لواء	لواء	قطعة	قاعدة	زورق	زورق
سوريا	١١,٢٥	٣٩٢	١٧٢	٥	٣	٢	٢	٩	٢٢٠٠	٣٤٠٠	٤٨	٨	٧
اسرائيل	٤,٤	١٤٩	٥٥٤	١١	-	-	٩	٣	٣٦٦٠	٦٣٠٠	٣٦	-	٤١
مقارنة	٢,٦	٢,٦	١,٣	٠,٤٥	مطلق	مطلق	٠,٢	٠,٧	٣	١,١٤	١,٥	٣,١٨	١,٣

البيانات	سفينة انزال	زورق انزال	سفن قتال	غواصات	طائرات قتال	طائرات استطلاع	طائرات اذار مبكر	طائرات حرب اليكترونية	طائرة نقل	طائرات إتصال	طائرات تدريب	هليكوبتر مسلح	هليكوبتر نقل	هليكوبتر مقاومة الغواصة
	سفينة	زورق	سفينة	غواصة	طائرة	طائرة	طائرة	طائرة	طائرة	طائرة	طائرة	طائرة	طائرة	✈
سوريا	٢	-	٤	٢	٤٨٢	١٠	-	-	١٥	صفر	٢٠٠	١٠٠	١٤٠	٢٣
اسرائيل	٣	٩	٦	٣	٦٢٩	١٣	٤	٤	٤٧	٧٥	١٥٥	٥٨	١٢	-
مقارنة	٠,٦	صفر	٠,٦	٠,٦	٠,٨	٠,٧٦	صفر	صفر	٠,٣	صفر	١,٢٩	١,٧	١١,٦	مطلق

المراجع الاساسي :

The Military Balance 1986 - 1987, IISS, London, 1986,
PP. 98 - 100, 108 - 109

* النسب غير مئوية تشير الى مقارنة بين ارقام مطلقة .

ثانيا - الصراع العراقي - الايراني

دخل الصراع المسلح في منطقة الخليج مرحلة جديدة خلال عام ١٩٨٦ ، بعد أن أتم عامه الخامس في سبتمبر من العام السابق ، اذ تميز خلال هذا العام بعدة خصائص جديدة تشتمل على نجاح القوات الايرانية في الاستيلاء على قطاع هام من الأرض العراقية والتشبث به لفترة طويلة نسبيا حتى الآن ، وبقيام العراق لأول مرة منذ يونيو ١٩٨٢ بهجوم داخل الأراضي الايرانية ، وبالتركيز على قصف المنشآت النفطية لدى الجانبين وخاصة قصف ميناء تصدير النفط الرئيسى في ايران في جزيرة « خرج » ، ثم قصف أرصفة التصدير في جزيرة « سيرى » ومجمع الضخ في « كنوه » لأول مرة منذ بداية الحرب ، وفي الوقت نفسه استمر قصف الناقلات البترولية بما عرف بحرب الناقلات ، وضرب الأهداف الصناعية والاقتصادية وأحيانا المراكز السكانية بما سمي « حرب المدن » . كما تكرر استخدام الأسلحة الكيميائية في الصراع .

١ - الميزان العسكرى

سعى الجانبان إلى تحسين الميزان العسكرى لكل منهما ، وخلال عام ١٩٨٦ لم يحدث تغيير جوهري في التوازن بين العراق وايران ، اذ ما زال العراق يتفوق بنسبة كبيرة على ايران في مجال الأسلحة والمعدات . بينما تتفوق ايران على العراق في القوة البشرية ، وإذا كانت التغييرات التى حدثت في الميزان العسكرى للجانبين طفيفة ، فان تأثير هذا يبدو أكثر وضوحا لصالح ايران نظرا للفارق الكبير في المعدات الذى كان يفصل بينها وبين العراق .

اعتمدت ايران في تحسين ميزانها العسكرى على كسر نطاق الحظر الدولى المفروض على تصدير الأسلحة ، عن طريق تهريب قطع غيار لمعداته الأمريكية الصنع من الولايات المتحدة ، وخاصة للطائرات ف - ١٤ تومكات حيث أصبح لديها حوالى ٢٤ منها صالحة للعمل ، كما حصلت على مدفعية عيار ١٥٥ مم نمساوية الصنع ذات مدى يصل إلى ٤٤ كم ، وعلى قطع غيار للدبابات تشفتين البريطانية الصنع ، وتشير بعض التقارير إلى حصولها على صواريخ دفاع جوى من طراز صينى HQ-2 ، وستة أنظمة دفاع جوى متحركة من طراز صينى . وإذا كانت الصين قد نفت أنها قدمت أسلحة لايران فمن المحتمل أن تكون ايران قد حصلت عليها من كوريا الشمالية ، خاصة وأن هناك أنباء عن اشتراك فريق من كوريا الشمالية مع ايران في هجومها الأخير ، كما شاركت بعض التقارير إلى تهريب أسلحة من فرنسا إلى ايران ، وعن تقديم أسلحة من اسرائيل اليها . كما تعتمد ايران على ما يصل اليها من امداد من ليبيا ، حيث تأكدت مساعدتها العسكرية لها ، وربما من سوريا وقد أبرزت العمليات العسكرية التى دارت خلال عام ١٩٨٦ ، أن هناك تحسنا في موقف القوات الجوية الايرانية ، كما ظهر الاستخدام الايرانى لطائرات عمودية مسلحة . وقد سبق أن أشار أحد المصادر إلى أن ايران قد طلبت من السويد عشرة مواقع صواريخ دفاع جوى « رأى رايدر » فى ابريل ١٩٨٥ ، وانها تسلمت فى يونيو ١٩٨٥ ، سفينة انزال بريطانية سبق التعاقد عليها أيام الشاه .

من جهة أخرى سعى العراق إلى المحافظة على تفوقه وخاصة في مجال القوات الجوية ، بأن سعى فى سبتمبر ١٩٨٥ ، إلى الحصول على ٢٤ طائرة ميراج ف - ١ مسلحة

بصواريخ اكسوسيت من فرنسا ، وكان قد سبق طلب الحصول على طائرات ميغ ٢٩ من الاتحاد السوفيتي في شهر أغسطس ١٩٨٤ ، وقد نشر في يناير ١٩٨٦ عن صفقة متنوعة تشمل طائرات قتال ، ودبابات ، ومدفعية ، ووسائل دفاع جوي ، ومركبات مدرعة من الاتحاد السوفيتي لصالح العراق . وبالإضافة إلى ذلك تأكد في نوفمبر ١٩٨٥ حصول العراق على ٢٠ طائرة هجوم خفيفة أرجنتينية من طراز بوكارا ، كما بدا أن العراق تفاوض مع فرنسا في يونيو ١٩٨٦ للحصول على ذخيرة مدفعية وهاونات وربما طائرات عمودية ، كما حصل في مايو ١٩٨٦ على كمية من الأسلحة الصغيرة والذخيرة والهاونات وقطع غيار دبابات من مصر ، كما جاءت تقارير عن شراء العراق لمدفعية من عيار ١٥٥ مم (هاوتزرات) من النمسا ، كما اشترى العراق ٢٥٠ عربة برازيلية من طراز كاسكافيل من البرازيل .

وهكذا ظل الميزان العسكري العراقي متفوقا في المعدات رغم المحاولات الايرانية لتصحيح الخل بينما استمرت القوة البشرية الايرانية متفوقة عن مثيلتها في العراق ، مما يحرم الجانبين القدرة على احراز نصر حاسم نتيجة للتفوق العددي ، ويبقى المجال الرئيسي للتفوق هو أسلوب ادارة الصراع المسلح .

٢ - ادارة الصراع المسلح

عملت ايران دائما على انتزاع المبادرة الاستراتيجية بالأعداد لعمليات هجومية استراتيجية ، في حين يعتمد العراق أسلوبا دفاعيا نشيطا لادارة الصراع ، بحيث كان العمل الهجومي الرئيسي له خلال عام ١٩٨٦ هو مجرد تعديل في الأوضاع الدفاعية ، وليس عملا هجوميا بمعنى الكلمة .

ما زال الهدف السياسي العسكري الايراني هو « هزيمة النظام الحاكم في العراق عسكريا تمهيدا لقيام نظام موال لايران » ، في حين كان الهدف الاستراتيجي للعمليات العسكرية للقوات المسلحة الايرانية هو « هزيمة القوات العراقية في منطقة شبه جزيرة الفاو وجنوب الأهواز ، وعزل العراق عن المنفذ البحري على الخليج ، والاستيلاء على منطقة منابع البترول قرب السليمانية » . واعتمدت الاستراتيجية الايرانية على عدة مبادئ رئيسية :

- ١ - استغلال التفوق البشري الايراني وحرمان العراق من استغلال تفوقه في المعدات .
- ٢ - أضعاف طاقة المنشآت البترولية العراقية لاضعاف قدرة العراق على استمرار القتال .
- ٣ - اعتراض خطوط المواصلات البحرية للعراق ، وناقلات النفط القائمة بالتصدير من دول الخليج العربية لمنعها من مساعدة العراق ، والضغط على العراق حتى لا يهاجم منشآت تصدير النفط الايراني .
- ٤ - التأثير على الروح المعنوية للشعب العراقي .

يبدو أن الهدف السياسي العسكري العراقي هو « الدفاع عن أراضي الدولة ، وهزيمة القوات المهاجمة ، وحرمان ايران من مصادر الثروة النفطية لاجبارها على القبول بتسوية سلمية » في حين يمكن تصور الهدف الاستراتيجي للقوات المسلحة على أنه ، « تدمير القدرات الاقتصادية الايرانية وخاصة النفطية ، وهزيمة القوات المهاجمة بأقل خسائر ممكنة » . وقد اعتمدت الاستراتيجية العراقية المبادئ التالية :

- ١ - استغلال التفوق العراقي في المعدات في حرمان ايران من القدرة على تصدير النفط ، واضعاف قدرتها الاقتصادية على مواصلة الصراع المسلح .
 - ٢ - الاعتماد على مواقع دفاعية محصنة لتقليل الخسائر بدرجة كبيرة .
 - ٣ - استغلال القوة النيرانية في احداث أكبر خسائر ممكنة في القوات المهاجمة وعزلها بالنيران .
 - ٤ - القيام بهجمات مضادة محدودة ومضمونة .
- انعكست الاستراتيجية الايرانية أساسا في العملية الهجومية الاستراتيجية « الفجر - ٨ » ، وكذا في معركة محدودة لاسترداد مدينة مهران ، أو القيام بتفتيش بعض السفن في الخليج ، وتوجيه ضربات جوية إلى منشآت نفطية في العراق ، وإلى ناقلات بترول قريبة من السواحل العربية في الخليج .

٣ - العملية « الفجر - ٨ »

خططت هذه العملية على أساس القيام بضربتين منفصلتين متتاليتين . الضربة الرئيسية والأولى في اتجاه الفاو ، « أم قصر » بهدف : عزل العراق عن الخليج ، وتدمير القوات العراقية في المنطقة جنوب

الأهواز بما فيها مدينة البصرة ، والضربة الأخرى والتالية في اتجاه : بنجوين - جوارته - السليمانية » بهدف تهديد منشآت البترول في المنطقة والاستيلاء على منطقة « ماوت - السليمانية - سيد صادق » . وقد تصورت القيادة الإيرانية أن الضربة الأولى ستستهلك الاحتياطات العراقية بحيث يسهل تحقيق الضربة الثانية ، أو أن تحريك الاحتياطات في اتجاه الضربة الثانية سيسهل تحقيق مهام الضربة الرئيسية .

كان اختيار اتجاه ضربات جيداً حيث يحقق - في حالة تحقيقه - الهدف الاستراتيجي الإيراني ، ويحقق المبادئ المحددة لها حيث أن منطقة الفاو لا تمكن العراق من استغلال تفوقه في القوات الجوية والمدركات ، كما أن اتجاه الضربة الثانية يؤثر على طاقة المنشآت البترولية العراقية بالإضافة إلى ما يحققه ذلك من تأثير معنوي على الشعب .

حشدت إيران قوات كافية لتحقيق الهجوم ، وقد قدرت بعض المصادر أن إيران قد حشدت ٣٠ فرقة بينما قدرتها مصادر أخرى بأكثر من ١٠ فرق (للضربة الرئيسية) كما أشارت بعض المصادر إلى أن إيران قامت بتعبئة تلاميذ المدارس وموظفي الحكومة .

خططت القيادة الإيرانية لتحقيق المفاجأة رغم توقع العراق للهجوم ، وقد اعتمدت في ذلك أسناساً على إخفاء اتجاه الهجوم ، واستندت في ذلك على توقع العراق للهجوم في اتجاه أهوار الحويضة كالمرات السابقة ، وقد سعت إلى تأكيد هذا المعنى بأن حشدت الجزء الأكبر من القوات بين الأهواز ، وديزفول شرق الأهواز ، كما قامت المدفعية الإيرانية خلال شهر يناير ١٩٨٦ بقصف مدن الفاو في الجنوب ، ومنذلى ، وقصبة وبيارة في الشمال . وكان أكثر معدلات القصف على منذلى ، كما قامت القوات الإيرانية بقصف قلعة دزه في الشمال وخارج اتجاه الضربة المتوقعة ، كما قامت بهجمتين بريتين محدودتين خلال شهر يناير في القطاع الأوسط بعيداً عن اتجاه الضربة الرئيسية ، وبذلك أبعدت القيادة الإيرانية أنظار القيادة العراقية عن اتجاه الهجوم .

سعت القيادة الإيرانية أيضاً إلى إخفاء وقت الهجوم ، فرغم توقع القيادة العراقية له إلا أن تحديد وقت الهجوم له أثر على استعداد القوات ، فalcوات العراقية تتوقع الهجوم الإيراني منذ نهاية شهر ديسمبر ١٩٨٥ ، ولا يمكن المحافظة على درجة عالية من الاستعداد القتالي لفترة طويلة ، كما أن سوء الأحوال

الجوية في هذا الفصل من السنة له تأثير على الاستعداد القتالي ، واختيار توقيت الهجوم ليلاً يزيد من احتمالات المفاجأة ، كما أن بدء الهجوم كان قبيل الاحتفال بعيد الثورة الإيرانية وهو ما قد يدعو إلى التفكير في استبعاد قيام القوات الإيرانية بالهجوم في ذلك الوقت بالذات .

اعتمدت الخطة الدفاعية العراقية على الجانب المقابل على إحباط التحضيرات الإيرانية للهجوم ، بتوجيه ضربات جوية استراتيجية إلى المراكز الاقتصادية ، ومناطق تجمع القوات الإيرانية ، وقد برز في ذلك قصف مصب تصدير النفط الرئيسي في جزيرة « خرج » ، وعلى مجمع ضخ النفط في « كنة » ، وإلى الأرضية العائمة على سواحل « جزيرة خرج » ، وإلى المصببات العائمة الكبيرة التي تقترب من منشآت إيران البترولية ، وإلى الناقلات المكوكة الصغيرة التي كانت تعمل بين جزيرتي « خرج » و « سيري » ، وإلى ناقلات النفط الكبيرة عند جزيرة خرج ، مع تصعيد الهجمات الجوية بعيدة المدى فقامت بغارات جوية على مجمع للصلب قرب الأهواز في غرب إيران . وعلى مناطق تجمع القوات الإيرانية في معسكرات « خانة » ، و « موسك » ، و « بسوة » ، « حلبيان » ، و « سقر » ، و « بانه » ، و « زعيف » و « حميد » ، و « رباط » ، و « زرادشت » ، و « مريوان » ، وقصف القوات الإيرانية المواجهة في قطاع شرق « البصرة » ، والقيام بهجمات محدودة في قطاع شرق البصرة وفي حقل « مجنون » الجنوبي .

كما اعتمدت الخطة العراقية على تحصين المواقع الدفاعية وخاصة المنعزلة في منطقة الفاو والأهواز ، وعلى تمهيد ميدان المراقبة والنيران بما سمي « ملحمة القصب البردي » . واعتمدت الخطة على توفير احتياطات منقولة جواً إلى المنطقة المنعزلة .

٤ - سير العمليات

نجحت القوات الإيرانية في تحقيق المفاجأة في هجومها الليلي يوم ٩ فبراير ١٩٨٦ ، واستطاعت أن تستولى على الجزء الأكبر من شبه جزيرة الفاو ، لكنها فشلت في الاستيلاء على ميناء « أم قصر » حيث القاعدة البحرية العراقية ، كما فشلت في تطوير هجومها شمالاً للاستيلاء على البصرة نتيجة للمقاومة العراقية

الشديدة ، وللمناورة ببعض القوات العراقية بما فيها فرقة الحرس الجمهوري العراقية ، حيث عمدت القوات الايرانية إلى تعزيز مواقعها المكتسبة ، وصد الهجمات المضادة العراقية ، مع القيام بهجمات مضادة لاستعادة المواقع المفقودة .

أدارت القيادة العراقية العملية الدفاعية بالمناورة بالقوات حول منطقة الهجوم لايقاف تقدم القوات ، وخاصة في اتجاه « الفاو - أم قصر » واتجاه الفاو البصرة ، قامت بهجوم مضاد ناجح لاستعادة جزيرة « أم الرصاص » في شط العرب بقوات محمولة جوا ، كما وجهت ثلاث مجموعات قتال قوية للقيام بالضربة المضادة بهدف استعادة شبه جزيرة الفاو وقد اعتمدت القوات العراقية بدرجة كبيرة على قوة النيران مستخدمة في ذلك نيران المدفعية ، والصواريخ أرض / أرض ، والطائرات العمودية المسلحة ، والقوات الجوية بدرجة أقل نتيجة لانتشار غابات النخيل ، وقد نجحت القوات العراقية في استعادة بعض المواقع . الا أن الهجوم توقف تقريبا في منطقة الملاحات حيث تضطر القوات للتحرك عبر طرق محددة ، وقد بدا أن القيادة العراقية لا تميل إلى المخاطرة خوفا من تزايد الخسائر البشرية ، مما أفقدها القدرة على الاستفادة من قوة النيران الكبيرة المستخدمة . كما قامت بتوجيه ضربات جوية وبحرية إلى خطوط الامداد الايرانية وتدمير بعض الجسور المقامة على شط العرب .

العملية « الفجر - ٩ »

أطلق على الضربة الأخرى في اتجاه « بنجوين السليمانية » اسم العملية « الفجر - ٩ » ، وقد بدأت يوم ٢٥ فبراير ١٩٨٦ ، حيث قامت القوات الايرانية بهجوم أعلنت على أثره أنها استولت على ٣٧ قرية عراقية في المنطقة الجبلية في منطقة الأكراد ، كما أعلنت أنها تهدف إلى تهديد حقول النفط . ويبدو أن القوات الايرانية نجحت في الاستيلاء على مناطق من قطاع السليمانية . واعتمد العراق على قوات الفيلق الأول في القطاع الشمالي لاسترداد المناطق التي فقدتها ، ومن الواضح أنه استطاع استعادة الجزء الأكبر من المواقع التي فقدتها في هذا القطاع ، علما بأن المنطقة الجبلية في القطاع الشمالي من المناطق التي يصعب على أي من الطرفين الادعاء بالسيطرة عليها لوعورتها ، ولكن من الواضح أن القوات العراقية قد استطاعت استعادة جزء

كبير منها ، بل واستعادت بعض المواقع التي كانت القوات الايرانية قد احتلتها في فترة سابقة . ومن المهم هنا الإشارة إلى أن الضربة الأخرى والمسماه « بالفجر - ٩ » لم تؤد إلى سحب قوات عراقية من اتجاه « الفاو » ، كما أنها لم تسهل الموقف بالنسبة للقوات التي تقاتل هناك ، ويمكن القول أن أعمال القتال قد اتخذت طابع الثبات منذ منتصف مارس ١٩٨٦ ، رغم بعض الهجمات المحدودة لكلا الجانبين .

القتال بعد ثبات الأوضاع في شهر مارس

عادت أعمال القتال إلى التراشق بالنيران وضربات القوات الجوية والطائرات العمودية ، حيث استأنف العراق قصف منشآت جزيرة « خرج » ، ومجمع التحويل في « كنوة » ، وناقلات البترول ، كما استأنفت القوات الجوية ضرب الأهداف الصناعية وخاصة مدينة « خورمشهر » ، ومحطة لتوليد الكهرباء « نارمين » شمال شرق « الأهواز » ، وجسر قطار شمال شرق « ديزفول » يصلها بمدينة قم وطهران ، بالإضافة إلى قصف مناطق تجمعات القوات الايرانية في معسكرات « الحسينية » و « حرس » و « حميد » (قرب الأهواز) ، كما قصفت إحدى القواعد الجوية الايرانية (قاعدة وزارية الجوية) ، وبعض الوحدات الادارية (٧ وحدات بحرية و ٩ سفن انزال) ، كما وجهت ضربات إلى خطوط امداد القوات الايرانية وخاصة الجسور المقامة على « شط العرب » شمال شرق « المحمرة » . كما قامت القوات البحرية بتوجيه ضربات إلى جسور ايرانية « في عبدان » . أما ايران فقد استأنفت قصف مدن « أم القصر » (القاعدة البحرية) ، و « البصرة » ، و « ماكنارو » و « مندلي » و « وخورمال » ، و « خانقين » ، و « دربندخان » ، ووجهت ضربة جوية إلى « قلعة صالح » شمال أهوار الحويزة في حين قامت القوات البحرية بمهاجمة زوارق مرور في منطقة خور عبد الله . هذا بالإضافة إلى مساندة أعمال قتال القوات البرية .

استعادة العراق للمبادأة النسبية

اعتبارا من شهر ابريل استعاد العراق المبادأة نسبيا بأن كثف من هجماته المحدودة في قطاعات الفاو للفيلق السابع ، وشرق ميسان الفيلق الرابع في منطقة هور الحويزة ، وقطاع شرق دجلة للفيلق السادس ، والقطاع

الأوسط الفيلق الثاني ، والقطاع الشمالى الفيلق الأول ، وهاجم حقل مجنون الجنوبى ، كما تمكن من سحب بعض الجسور العائمة الايرانية فى قطاع شرق دجلة ، بينما استأنفت القوات الجوية قصف منشآت النفط فى جزيرة « خرج » ، وناقلات البترول الغربية منها بما يعادل حوالى خمس ناقلات ، ومحطتين لضخ البترول فى « أمام حسن » ، و « بوناز » وقصفت جسرين هاميين للسكة الحديدية : أحدهما شمال شرق « دزفول » ويصلها بمدن ايران ، والآخر غرب بحرقزوين ، وتمربه السكة الحديدية التى تصل إيران بكل من تركيا والاتحاد السوفيتى ، هذا بالإضافة الى قصف الجسور الايرانية فى شط العرب إذ قصفت أربعة منها وقامت المدفعية بقصف المنطقة شرق البصرة .

انكشفت اعمال القتال الايرانية لتعتمد على هجمات برية محدودة فى قطاع الفيلق السابع العراقى فى منطقة الفاو ، مع هجمات أقل فى قطاعات شرق ميسان ، وشرق دجلة ، والقطاع الشمالى ، كما نشطت المدفعية الايرانية فى قصف المدن العراقية القريبة من الحدود فى « خانقين » ، و « بياره » ، « وخرمال » ، و « مندلى » ، و « العزيز » « وأبو الخصيب » « وطويلة » والمجمع السكنى « كفارو » وكانت « خانقين » أكثر المدن العراقية تعرضا للقصف .

الهجوم العراقى على مدينة مهران وأعمال القتال شهرى مايو ويونيو

بدا واضحا من خلال عمليات شهر ابريل أن العراق يسعى إلى استرداد المبادأة ، وقد استمر خلال شهرى مايو ويونيو فى قصف المنشآت البترولية الايرانية فى حقول المنطقة فى الأهواز ، ومصفاة تكرير البترول فى طهران ، بالإضافة إلى باقى الأهداف البترولية الأخرى ، وقام بهجمات مضادة فى المنطقة الجبلية الشمالية كانت قد استولت عليها قوات ايرانية . كما استمرت ايران فى قصف مدينة « خانقين » بالمدفعية ، مع القيام بعمليات تعرضية محدودة فى قطاع عمليات شرق ميسان ، والقطاع الجنوبى ، وفى ١٧ ابريل هاجمت القوات العراقية لأول مرة منذ يونيو ١٩٨٢ الأراضى الايرانية فى المنطقة حول مدينة « مهران » القريبة من الحدود العراقية الايرانية ، وقد استولت القوات العراقية على المدينة وضواحيها ولم يكن بها كثير من السكان كما كانت دفاعاتها ضعيفة وقد قامت القوات

العراقية بتعزيز دفاعاتها بعد الاستيلاء على المدينة وبدا أن العراق يحاول أن يجعل نجاحه فى مهران مقابلا للنجاح الايرانى فى الفاو ، أو يحاول أن يستدرج القوات الايرانية إلى معركة غير مستعدة لها ، ولم ينجح العراق فى تحقيق أى من الهدفين سواء كان لصغر المساحة التى احتلها أو لقلّة قيمتها الاستراتيجية خاصة عند مقارنتها بمنطقة الفاو ، كما أن القوات الايرانية لم تستدرج إلى المعركة على عجل ، وفضلت القيادة الايرانية أن تنتظر إلى بداية شهر يوليو لتقوم بهجوم تسترد به منطقة « مهران » وتنتهى كل ما تعلق بها . ويعيب العملية العراقية أنها رغم انها كانت لديها المبادأة الا أنها لم تستغلها استغلالا كافيا لوضع القوات الايرانية تحت ضغط مستمر ، وأن تحقق بها هزيمة لجزء ملموس من القوات الايرانية ، كما أنها تخلت عن المبادأة بمجرد الاستيلاء على المنطقة المحددة ، ثم أنها فى النهاية اضطرت إلى التخلّى عنها ، وربما كان الأفضل أن تحتفظ لنفسها بالمبادأة بالقيام بعملية كبيرة ، أو أن تتبع أسلوبا شديدا المرونة بتوجيه ضربات متتالية فى أماكن مختلفة تحقق بها أهدافا ملموسة ضد القوات الايرانية .

استعادة مدينة مهران واستعادة ايران للمبادأة

قامت القوات الايرانية فى الثانى من يوليو بهجوم مضاد استعادت به مدينة مهران ، واستعاد الصراع صورة حرب الاستنزاف التى يركز فيها العراق على قصف المنشآت البترولية وخاصة محطة الضخ الرئيسية فى جزيرة « خرج » والناقلات البترولية ، بينما تقوم ايران بقصف مدن العراق الحدودية . وقد تميز شهر سبتمبر بقيام العراق بغارة جوية على جزيرة « سيرى » على مدخل مضيق هرمز حيث كانت ايران تحول البترول اليه فى رحلات مكوكية من المضب الرئيسى فى جزيرة « خرج » ، وكانت تتصور أنه خارج مدى عمل القوات الجوية العراقية ، وقد اتبعت القوات الجوية العراقية بقصف باقى المنشآت وأرصعة الشحن البترولية وخاصة فى جزر « لراك » ، و « لافان » ، و « فارس » مما أثر بدرجة ملموسة على قدرة ايران على تصدير النفط .

وابتداء من أول سبتمبر برز استعادة ايران للمبادأة بالهجوم البرى ، إذ قامت فى أول سبتمبر بعملية هجومية بحوالى ثلاث فرق فى القطاع الشمالى من الجبهة

وخاصة في جزيرة أم الرصاص في مجرى شط العرب . ولكن القوات العراقية صدت الهجوم بكفاءة ثم قامت بضربة مضادة قوية ناجحة تمكنت بها من تدمير الجزء الأكبر من القوات المهاجمة ، واستعادت المناطق التي تمكنت القوات الإيرانية من احتلالها وتشير المعلومات المتيسرة عن الهجوم الإيراني بأنه متوسط في حجم قواته بحيث يقل عن الهجوم الكبير الذي تحدثت عنه القيادة الإيرانية . وأنه كان يفتقر إلى الحشد كما فشل في تحقيق أى مفاجأة للجانب العراقي . أما الجانب العراقي فقد أظهر درجة عالية من الاستعداد القتالي ، والتخطيط الجيد للضربة المضادة ، والسرعة والحسم في تنفيذ الضربة .

٥ - التعاون التسليحي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية

أثير في شهر نوفمبر وجود اتصالات بين الولايات المتحدة وإيران حول تزويد الولايات المتحدة الأمريكية لإيران بقطع الغيار وبعض الأسلحة مما أكد المعلومات التي سبق أن ذكرت في تقرير عام ١٩٨٥ عما قيل عن تهريب بعض الأسلحة وقطع الغيار من الولايات المتحدة . الا أن ما كشف عنه يوحى باحتمالات تعاون عسكري أمريكي - إيراني في المستقبل القريب رغم الضجة التي اثيرت حول هذه القضية سواء في الكونجرس الأمريكي أو في الإدارة الأمريكية نفسها . وقد اشتملت المعلومات عن الصفقة على صواريخ مضادة للدبابات وللدفاع الجوي وقطع غيار للطائرات « ف - ١٤ » . ورغم خطورة دلالات الصفقة إلا أنها لا تغير كثيرا في الميزان العسكري للدولتين ، خاصة وأن الأسلحة وصلت وتصل في ظروف التفوق العراقي الذي يمكنه إحباط مفعولها . والأثر الرئيسى الحالى للصفقة هو زيادة قدرة إيران على الاستمرار في الحرب ، وهو ما يخدم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ، أكثر من أهداف إيران .

٦ - الخلاصة

تميز الصراع المسلح في الخليج هذا العام عن الأعوام السابقة بأن إيران حققت أول نجاح محدود

استهدفت به الاستيلاء على مرتفعات منطقة حاج عمران ، و « ممر (جلى) على بك » الذى يؤدي إلى مدن « اربيل » ، و « صلاح الدين » ، وحوض « راوندوز » ، وتقدمت نحو قمة « كرمند » الاستراتيجية ، وفي الثانى من سبتمبر قامت إيران بإبرار بحرى جوى للاستيلاء على محطة « العميق » لضخ البترول الواقعة في عرض البحر وعلى بعد ٣٠ كم جنوب الساحل العراقي في أقصى شمال الخليج أمام ميناء « رأس البليشه » العراقي ، وقد شمل الهجوم ميناء « البكر » المجاور ، وقيل أن المنطقة - رغم توقف ضخ البترول منها - الا أنه كان بها منشآت عسكرية لتيسير العمليات الجوية والبحرية العراقية إلى ميناء « أم قصر » جنوب الفاو الذى يمثل المنفذ الوحيد الذى لا يزال تحت السيطرة العراقية . وتدل الشواهد على أن العراق قد قام بهجمات مضادة استعاد محطة ضخ العميق . وجدير بالذكر أن الهجوم الذى شنته إيران وقع في فترة عقد مؤتمر قمة « هراى » لدول عدم الانحياز وكان الهدف قطع الطريق على أى محاولات ليقاف الحرب العراقية الإيرانية .

استمرت التهديدات الإيرانية بهجوم كبير على العراق مع القيام بهجمات محدودة في اتجاه المنشآت البترولية في كركوك على هيئة غارات ، بينما استؤنف قصف المدن بين الدولتين خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ، وتبادل الجانبان اتهام الطرف الآخر بقصف أهداف مدنية . الا أنه من الملاحظ أن العراق ركز قصفه على الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية مثل المنشآت البترولية ، والمراكز الصناعية ووسائل المواصلات ، بينما كانت الأعمال الإيرانية تعتمد أساسا على القصف المدفعى والصاروخى لمدن الحدود ومدينة بغداد العاصمة وقد اشتمل شهرا أكتوبر ونوفمبر على قصف مدينة بغداد الصاروخية أرض أرض ثلاث مرات مما يوحى بندرة ما تملكه إيران من هذه الصواريخ بعكس ما اشارت اليه مراجع دولية من حصولها على حوالى ثمانين صاروخ سكود - ب من سوريا .

العملية « كربلاء »

بدأت إيران عملية هجومية جديدة في نهاية شهر ديسمبر من السنة بتوجيه ضربة ذات ثلاث شعب في القطاع الجنوبى من الجبهة في الاتجاهات البصرة ، وجزيرة أم الرصاص ، والبصرة استخدمت فيها نفس الأسلوب السابق بالاعتماد على موجات بشرية كبيرة من الشباب صغار السن حققت فيها نجاحا محدودا مؤقتا ،

لها منذ معركة المحمرة « خورمشهر » عام ١٩٨٢ في هجومها في شبه جزيرة « الفاو » . وبانتقال المبادأة جزئيا إلى العراق في شهرى مايو ويونيو ، ثم استعادة ايران لها بعد ذلك ، كما تميزت بنجاح عراقى تأكد في شل القدرات التصديرية لبتترول ايران ومرافقها الاقتصادية ، الا أن التعاون التسليحي بين ايران وكل من الولايات المتحدة واسرائيل يوحى باحتمال تحسن موقف ايران من حيث القوات الجوية في مواجهة التفوق الجوى العراقى في العام القادم والأعمال التالية .

وإذا كانت العملية الايرانية في الهجوم على « الفاو » قد نجحت من وجهة النظر التعبوية وإدارة العملية ، فإنها هي وأعمال القتال التالية كشفت عن مناطق ضعف واضحة في القيادة الاستراتيجية الايرانية ، فرغم أنها تحتفظ بالمبادأة

في أغلب فترات الصراع ، الا أنها تسعى استخدام قواتها بشكل عام وتبدد جهودها العسكرية وعلى الجانب الآخر فقد اتصفت أعمال القتال والعمليات العراقية بالحذر الشديد والالتزام بالدفاع في أغلب الأوقات حتى في الفترة التي استعادت فيها المبادأة ، وقد أكد قيامها بالتركيز على تدريب الشعب خلال النصف الثانى من السنة التزامها بالدفاع في الفترة المقبلة . ورغم نجاح العراق - في أغلب الأوقات - في إدارة - عملياته الدفاعية ، الا أن هذا يجعل انتصاره عسكريا أمرا غير وارد طالما تمسك بالدفاع ، ويزيد من احتمال نجاح ايران في احدى هجماته الكبيرة ، ومن الطبيعى أن العراق يأمل بسياسته العسكرية الحالية أن يزيد من فرص تحقيق السلام والوصول إلى تسوية سلمية للصراع .

ثالثا - الصراع الليبي - التشادى

يمثل الصراع الليبي التشادى نموذجا لسعى ليبيا إلى تصحيح التفاوت الذى تشعر به بين ثقلها الاقليمى والعالمى المحدود بإمكاناتها البشرية من جهة وبين ثرائها البترولى من جهة أخرى . وتتمثل المحاولة الليبية لتصحيح هذا التفاوت في السعى إلى توسيع دائرة التأثير السياسى المباشر على محيط الحوار بدرجة مكثفة ثم على محيطات أوسع بدرجات متفاوتة وذلك من خلال صيغ مختلفة مثل صيغة الوحدة السياسية (مصر والسودان وتونس ومالطة والمغرب) ، ثم محاولة الضغط السياسى والاقتصادى في حالة فشل المحاولات الوجدوية

(مصر والسودان وتونس ومالطة) ، ثم محاولة الضغط العسكرى وهو ما يتضح من التدخل الليبي عسكريا في تشاد ، والتردد في الانسحاب منها مع استمرار التمسك بأحقية ليبيا في شمال تشاد .

ومثلما أشارت اتجاهات العام ١٩٨٥ إلى استمرار هذا التوجه الليبي مع استمرار مقاومته من جانب القوى المحلية التشادية وقوى إقليمية دولية ، فإن اتجاهات العام ١٩٨٦ تشير إلى استمرار ليبيا في هذه الاستراتيجيات وإن تقلصت تعبيراتها السلوكية نتيجة تراجع عائداتها البترولية بشكل حاد ، فضلا عن ازدياد سخونة الصراع الأمريكى - الليبي في

البحر المتوسط ، الأمر الذى وضع قيودا قوية على الامكانيات الليبية وأعطى القوى المحلية والاقليمية والدولية قدرة أكبر على مناوأة التواجد الليبى فى تشاد سعيا إلى إجباره على التراجع .

ومن جهة أخرى فقد جاءت الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٦ بتغير فاصل فى توجهات أطراف الصراع وذلك بتحول عبد القادر كاموجى - أحد اقّطاب المعارضة - ثم « جوكونى عويضى » - القّطب الرئيسى للمعارضة - ، إلى التّصالح مع حكومة الرئيس حبرى ومناهضة الوجود الليبى ، مما عزز من تآكل العناصر المؤيدة لليبيا فى شمال تشاد ، وتعزز مركز حكومة الرئيس حبرى ، ونقل الصراع تقريبا من حرب أهلية فى تشاد مستقطبة استقطابا إقليميا ودوليا إلى حرب محدودة بين ليبيا وتشاد تمثل فيها فرنسا والولايات المتحدة السند المادى المؤثر لصالح تشاد ، وذلك على ضوء عودة قوة ردع فرنسية إلى تشاد منذ فبراير ١٩٨٦ تحت اسم عملية « صقر » والمساعدات العسكرية الامريكية لتشاد

وتعلق طرابلس على تشاد أهمية قصوى لتدعيم نفوذها وهيمنتها أن لم يكن بضم تشاد فعلى الأقل ايجاد نظام حكم موال لها فى نجامينا . . كما تهتم طرابلس بضمان الحصول على موارد بديلة لمواردها النفطية التى يقدر لها أن تنضب خلال فترة خمسين عاما أو أقل من ذلك ، ومن ثم يمثل اليورانيوم الموجود فى أراضى تشاد والنيجر جاذبية قوية لامكانية الاستفادة منه فى مفاعلات نووية . وهذا يفسر اعلان ليبيا ضمها لقطاع أوزو المستقطع من شمال تشاد فى عام ١٩٧٣ .

كذلك يطرح النقص فى القوة البشرية فى ليبيا (٣ مليون نسمة) وما يفرزه من انعكاس سلبى على امكانية زيادة حجم القوة العسكرية الليبية (حوالى ٥٥ ألف جندى) يطرح ضرورة جلب قوة بشرية من الدول المجاورة لتجنيدها ، الأمر الذى سيصبح أكثر سهولة إذا فرضت ليبيا هيمنتها على دولة مثل تشاد .

٢ - الميزان العسكرى للاطراف التشادية قبل تحول جوكونى عويضى إلى المصالحة :

يمكن تصور ذلك الوضع العسكرى بأنه يتسم بالقطبية الثنائية فهناك محوران رئيسيان يتمركز الصدام العسكرى فيما بينهما وهما : تحالف قوات حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وتضم بالإساس : القوات المسلحة الشعبية ، والاتحاد الديمقراطى الوطنى بقيادة ناشو بالعام ، واللجنة الدائمة بقيادة كاموجى ، والجيش الأول بقيادة محمد ابا سيد ، والاتحاد الديمقراطى الثورى بقيادة راخيس ماناتى ، والقوات المسلحة الغربية بقيادة موسى ميديلا ، وتحالف القوات الحكومية بقيادة حسين حبرى التى تعد بمثابة الجيش النظامى لدولة تشاد فى الوقت الراهن ويعرف باسم الجيش الوطنى التشادى . الذى حل محل القوات المسلحة الشمالية ، وهذا التصور لطبيعة الموقف الصراعى وعلى الرغم من بساطته يعبر إلى حد كبير عن الواقع التشادى الذى تموج فيه تشكيلات عسكرية وأخرى محدودة الاهمية ، فالعملية السياسية تتمركز فى الاساس بين ايدى جوكونى عويضى و « حسين حبرى » اللذان يبرزان على قمة المسرح السياسى التشادى .

١ - ثوابت التوجه الليبى نحو تشاد :

تتعامل ليبيا مع الدائرة الافريقية على مستويين :

١ - كمجال حيوى للحركة ، وكمنطقة جذب للنفوذ الليبى بسبب فراغ القوة الناشء فيها عن ضعف دولها وقابليتها للاختراق .

٢ - التعويض عن الاحباط الذى أصاب ليبيا فى مجال حركتها العربية بابداء الاهتمام بهذه المنطقة .

ومن ثم تتبع ليبيا فى الدائرة الافريقية سياسة القوة ، وتوسيع مجالات النفوذ فى المجالات التى ترى فيها نوعا من فراغ القوة يتيح لها فرصة زيادة نفوذها أو تحقيق مكاسب اقليمية معينة ، وهو ما تبين من السياسة الليبية تجاه تشاد على نحو خاص .

فقد إرتبطت تشاد على مر العصور بمراكز السيطرة والنفوذ فى ليبيا ، فالقسم الاوسط من تشاد والذى يضم المراكز الرئيسية والنقاط العسكرية القوية ، يضم على الاقل نصف مليون من السكان ذوى الاصل العربى أو الهوية العربية ، وهو ما يشكل حوالى ١٢٪ من اجمالى سكان تشاد .

وسنركز على مؤشرات درجة التماسك والتمك ، وتنظيم القوات ، والتسليح ، وتعداد القوات ، وذلك في المقارنة بين قوة الاطراف التشادية . بالنسبة للمؤشر الأول : درجة التملك والتماسك .

يلاحظ في هذا الصدد اتجاه « حسين حبرى » لتوسيع قاعدته العسكرية بضم اطراف تشادية معارضة له ، وأصفائه الطابع القومى على تنظيمه العسكرى .

وفي نفس الاتجاه عمل « حسين حبرى » على المصالحة مع المعارضة الجنوبية بتوجيه نداء في مارس ١٩٨٥ من مدينة (صرح) يدعو فيه المعارضة التشادية إلى الانضمام إلى صفوفه . وأحدث ذلك أثرا ايجابيا في الجنوبيين خاصة بعد اعدام « حبرى » عددا كبيرا من الأشخاص لتجاوزاتهم في معاملة الجنوبيين . مما برهن على جدية الرئيس حبرى .

فبعد ذلك بثلاثة أشهر بدأ توقيع اتفاقات لوقف اطلاق النار بين « الكودوس » و « نجامينا » ، ووافق الكولونيل « الفونس كوتيجا » في ليبرفيل في فبراير ١٩٨٦ على وقف حركة تمرد « الكودوس » ، أعقب ذلك تدفق الالاف من الجنود والطلاب والموظفين السابقين على مدينة « صرح » في منطقة « شارى الأوسط » من أجل استيعابهم وقد انضموا جميعا إلى واحدة من مجموعات الكودوس المتعددة أو ساندوها ، وجاب الكولونيل « كوتيجا » منطقة « موندولاي » والحدود بين - تشاد ودولة افريقية الوسطى في محاولة لاقتناع « الكودوس » التابعين لمجموعة « الامل » التى يرأسها لاوبى بالموافقة على الولاء « لنجامينا » .

وتثير مسألة استيعاب الكودوس في المجتمع التشادى مشكلة امام السلطات - التشادية ، لان ذلك يتطلب نفقات كبيرة . ويبدو أن الامور تسير سيرا حسنا ، فقد أعلن بالفعل رسميا في ابريل ١٩٨٦ استيعاب جميع (الكودوس) وصار جنود الجنوب يتواجدون مع جنود الشمال في نفس المعسكرات . على الوجه المقابل نجد أن التحالف المكون لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية يواجه عملية تحلل وانشقاق بين فصائله . فالصدامات المسلحة بدت أمرا اعتياديا بين فرق « الجونت » ووصلت في أغسطس ١٩٨٥ إلى مستوى لا مثيل له . وترجع تلك الانقسامات والخلافات إلى عدم الاتفاق في وجهات النظر حول فائدة الارتباط بلبيبا . وأتضح ذلك في انشقاق الشيخ « ابن عمر » قائد المجلس الديمقراطي

الثورى وهو أهم المجموعات المكونة لتحالف القوات المعارضة بقيادة « جوكونى عويضى » . وبذلك انقسم المجلس الثورى الديمقراطى وهو أحد الفرق المكونة لتحالف « الجانت » إلى تيارين : احدهما موال لحكومة « الجانت » ، والاخر معارض بقيادة الشيخ ابن عمر . وهذا يدفعنا إلى القول أن القوات المعارضة بقيادة جوكونى عويضى تشهد عملية تملك وانقسام لم يسبق لها مثيل من قبل التيارين المتحالفين مع القوات المسلحة الشعبية التى يرأسها « جوكونى » ، وهما : اللجنة الدائمة برئاسة (كاموجى) ويواجهان حركات تمرد وانشقاقات وهو ما يضعف قدرتهما العسكرية . ونخلص من التعرض لدرجة التماسك والتمك للقوات العسكرية التابعة لقطبى الصراع في نجامينا . بأن القوات الحكومية تحرز تفوقا في درجة تماسكها ، وتوسيع نطاق قاعدتها ، على حين بدأت قوات « جوكونى عويضى » في التمرد والانشقاق .

المؤشر الثانى تنظيم القوات :

بدأت قوات حسين حبرى تأخذ شكل الجيش الوطنى النظامى الموحد ، حيث يضم ٦ كتائب مشاة ، وكتيبة مدرعات ، وسريتين للمظلات ، وبطارتين للمدفعية ووحدرة نقل . على الوجه المقابل نجد أن قوات حكومة الوحدة الوطنية تفتقر إلى التنظيم الدقيق . حيث يعمل كل فريق داخل التحالف بصورة منفردة . فقيادة الوحدات الموالية لحكومة « الجانت » يرفضون ادماج قواتهم في جيش واحد خشية فقدانهم القاعدة التى يستمدون منها ثقلهم وتأثيرهم .

المؤشر الثالث التسليح :

نظرا لعدم توافر المعلومات الدقيقة عن حجم وطبيعة تسليح القوات المعارضة بقيادة جوكونى عويضى ، والمعلومات المتاحة في هذا الصدد تلك التى يوفرها لنا كتاب الميزان العسكرى لعام ١٩٨٦ الذى يصدره المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن ، عن تسليح جيش « حسين حبرى » . وهو مزود بـ ٣٠ عربة استطلاع ، و ١٢ مدفع منها ٦ مدافع عيار ٧٦ مم ، و ٦ مدافع عيار ١٠٥ مم ، وهاونات ، علاوة على امتلاك قوات حسين حبرى سلاحا جويا محدودا يضم ١٤ طائرة هليكوبتر غير مسلحة ، وطائرتى نقل ٥ س ٧ . الا أنه من ملاحظة سير المعارك الاخيرة يتبين لنا تشابه طبيعة التسليح بين المحورين المتصارعين . فقوات

جوكوني عويضى تمتلك عربات « لاندروفر » ، ونقل ، وعربات مزودة بأسلحة ثقيلة ، صواريخ أرض / أرض ، ومصفحات من طراز « كسكافيل » ، بالإضافة إلى حصولها على أول سرب من طائرات مساندة الأرضية من طراز « مارشيني » بفضل مساعدة ليبيا التي منحها هذه الطائرات التي يقودها طيارون تشاديون . وعلى الرغم من طبيعة تسليح قوات جوكوني عويضى إلا أن المصادر الغربية في نجامينا تجمع على أن الجنود التابعين لحكومة « الجانت » ليس لديهم أى خبرة عسكرية ولا يعرفون شيئا من فنون الحرب . ومن ثم فإن كفاءتهم العسكرية ضعيفة أمام القوات الحكومية . ونستطيع أن نخلص إلى القول بأن الميزان العسكرى فى تشاد يميل إلى صالح القوات الحكومية .

٣ - تطور الصراع العسكرى حتى تحول جوكوني عويضى إلى المصالحة :

فى فبراير ١٩٨٦ تجددت الحرب الأهلية ، حيث بدأت المعارك بإعلان نجامينا هجوم القوات المتمردة على مواقع الجيش التشادى فى كولا اولانجو على بعد ٥٠٠ كم شمال نجامينا . وأعلنت فى الوقت ذاته حكومة الوحدة - الوطنية الانتقالية برئاسة جوكوني عويضى استيلاءها على بلدتى زيجى فى غرب البلاد على بعد ٣٠٠ كم شمال نجامينا ، وبلدتين جنوب أم شالوبا شرقى تشاد . وفى بيان آخر ذكرت نجامينا أن ليبيا قد فتحت جبهة ثانية فى القتال ، وذلك بمهاجمة أم شالوبا . وتعد معارك أم شالوبا من أكبر المعارك التى دارت فى المنطقة الواقعة على خط عرض ١٦ منذ استئناف القتال بين - القوات الحكومية والمعارضة .

يمكن أن نعزى السبب الحقيقى الذى من أجله شنت المعارضة هجومها على المواقع الحكومية وهو التخلص من حالة الجمود ، وتحريك الموقف ، فاستمرار وضع الاسترخاء العسكرى ليس فى صالح القوات المعارضة ، حيث تتوالى حركة الانشقاقات لاحتساس المقاتلين بخيبة الامل . فى نفس الوقت ليست حركة المعارضة بالقوة الكافية التى تمكنها من الجلوس على طاولة المفاوضات ، حيث أن ناتج المفاوضات لها بدأ يعكس ضعف موقفها العسكرى . ولذلك كان هدف المعارضة من هجومها هو ليس الوصول إلى نجامينا للاطاحة بحبرى بقدر ما هو

الحصول على بعض المزايا لتدعيم موقفها العسكرى ، وهو ما يطرح نفسه بالضرورة على مائدة المفاوضات . أما بالنسبة لليبيا فيبدو أن سيناريو المواجهة لم يكن بمخيلة القيادة - الليبية ، فالقيادة الليبية ربما كان هدفها الاساسى هو انتهاز مناخ الانتخابات الفرنسية التشريعية للحصول على مزيد من المزايا فى تشاد ، ايماننا منها أن عملية صنع القرار السياسى الفرنسى تكون إلى حد كبير مشلولة . حيث يكون الرئيس حساسا لاتجاهات الرأى العام الفرنسى ، الذى قد يرفض عملية تدخل عسكرى فرنسى مكثف . وهو ما يتيح للقيادة الليبية احراز بعض المزايا . غير أن رد الفعل الفرنسى لم يسر على هذا المنحنى .

فرنسا قد تدخلت بأن زودت القوات الحكومية بعربات ايه . أم ال ٩٠ بانهارد ، وعربات أخرى « لاندروفر » ، وصواريخ ، وذخائر ، ووسائل اتصال . وأرسلت ايضا إلى نجامينا صواريخ هوك التى يبلغ مداها ٤٠ كم وأقصى ارتفاع لها ١٦ ألف متر بواسطة الطائرات العملاقة « جالاكسى سى أه » التى أستأجرتها فرنسا من سلاح الجو الأمريكى لعدم امكانية نقله بوسائل فرنسية ، مثل طائرات « دى سى - ١٦ ترانسال » أو طائرات « دى سى ٨ » التابعة للسلاح الجوى الفرنسى . كما ان طائرات البوينج ٧٤٧ لم تكن كافية لاداء هذه المهمة .

واتخذ النزاع التشادى بعدا جديدا بالهجوم الذى شنته الطائرات الفرنسية على مدرج « وادى الدوم » مركز تعزيز الهجوم الاخير للقوات المناوئة . وقد اضطرت الطائرات « الجاجوار » التى قامت بعملية الهجوم والقادمة من بانجى من جمهورية افريقيا الوسطى ، إلى التزود بالوقود على الأقل مرة خلال طيرانها . فمنطقة « أم الدوم » تقع على بعد ١٦٠٠ كم تقريبا من بانجى . ويصل مدى « الجاجوار » إلى ١٤٠٠ كم ، وقامت طائرتا استطلاع من طراز « بريجيت اتلانتيك » تابعتين لطيران البحرية الفرنسية ومتمركزتين فى « ليرفيل » بطلعات استطلاعية مستمرة فوق المناطق التى تدور فيها المعارك .

ومن ثم يبدو ان فرنسا حينما اتخذت قرارا بالقيام بهذا الهجوم ، تبنت فكرة نجامينا بأن الهجوم الذى تعرضت له المراكز الحكومية فى « اولانجو » ، و « أم شالوبه » ، و « زيجى » الواقعة على التوالى بعد ٥٥٠

و ٧٥٠ و ٣٠٠ كم شمال شرقى وشمال العاصمة « نجامينا » عززته - ان لم تكن اشتركت فيه - القوات الليبية المتمركزة في شمال تشاد .

وكان للتدخل الفرنسى المكثف إلى جانب القوات الحكومية اثره في اعادة الاوضاع إلى ما كانت عليه ، باجبار قوات المعارضة وعناصر المساندة الليبية على التقهقر شمال خط عرض ١٦° . وأكدت مصادر مطلعة في باريس ان المعارك الدامية التى اسفرت عن اكثر من ستمائة قتيل انتصرت فيها القوات الحكومية في النهاية بفضل الهجوم المضاد الذى شنته ، وشارت تقارير رسمية اذيعت في نجامينا ان القوات المسلحة الوطنية التشادية استولت على اكثر من ٢٠٠ عربية « لاندروفر » ونقل ، وعربات مزودة بأسلحة ثقيلة ، و ٨٠ عربية مزودة برشاشات ثقيلة ، وصواريخ ، و ٦ مصفحات من طراز « كاسكافيل » .

وتشير المحصلة الرئيسية لنتائج هذه المعارك إلى الآتى :

(١) تمتع جيش حسين حبرى بطاقة عسكرية كبيرة بفضل المساعدة الفرنسية والامريكية (التى وصلت قيمتها ١٠ ملايين دولار) .

(٢) عودة حالة الاسترخاء العسكرى والجمود بتقهقر القوات المعارضة إلى ما وراء خط عرض ١٦° شمالا .

(٣) عودة الوجود العسكرى الفرنسى المكثف إلى الأراضى التشادية وذلك بعد خمسة عشر شهرا من تنفيذ اتفاق الانسحاب المتزامن للقوات الليبية والفرنسية في ١٦ سبتمبر ١٩٨٤ .

(٤) تأكيد فرنسا لليبيا والقوات المتمردة انه غير مسموح لهم باجتياز الخط الاحمر الذى يفصل بين القوات المتمردة والحكومية .

عودة قوة الردع الفرنسية إلى تشاد (العملية « صقر »)

بعد ساعات من قصف ليبيا لمطار نجامينا بواسطة طائرة قاذفة من طراز « توبوليف - ٢٢ » انتقاما منها لقصف مطار « وادى الدوم » . اعلن وزير الدفاع الفرنسى ان باريس قررت ارسال قوة ردع فرنسية إلى تشاد ، لمساعدة حكومة حسين حبرى .

وتعتمد عملية الردع هذه المعروفة باسم « صقر »

بصفة خاصة على تشكيل جوى يضم : ١٢ طائرة مقاتلة من طراز « جاجوار » وميراج ف - ١ ، وطائرة امداد بالوقود فى الجو من طراز ك سى - ١٣٥ ، كما تعتمد القوة الفرنسية على بطاريات الصواريخ الفرنسية ارض - جو من طراز « كروتال » ، والامريكية من طراز « هوك » التى يتزود بها الجيش الفرنسى ، وخلال الأيام الأولى من شهر مارس انتشرت القوة الفرنسية التى تمركزت فى بادىء الامر حول مطار « نجامينا » بعد اقامة رادار فى « موسورو » الواقعة على مسافة ٢٥٠ كم شمال شرق العاصمة نجامينا ، وقد زاد هذا الرادار الذى تقوم على حمايته سرية تضم ١٥٠ رجلا تقريبا من فرقة المظليين التابعة لمشاة الاسطول من قدرة الرصد لدى القوة الفرنسية لتصل إلى مسافة ٧٠٠ كم شمال « نجامينا » . وفى ٢٢ فبراير ١٩٨٦ اكد مصدر عسكرى فرنسى فى « نجامينا » ان نشر القوة العسكرية الفرنسية فى تشاد فى اطار عملية « صقر » انتهت من الناحية الفعلية ، وانه تم نشر طائرات هيلوكوبتر طراز « بوما » وتم تقوية شبكة رادار « نجامينا » باحضرار ثلاث رادارات جديدة .

ويمكن ان نعزى قيام فرنسا بالعملية « صقر » إلى الاعتبارات الآتية : -

أولا : يبدو ان القيادة الفرنسية ارادت استثمار المناخ المعادى للجماهيرية الليبية ، واتهامها بالارهاب الدولى ، للتأثير على مجريات العملية الانتخابية الفرنسية لظهور الحزب الاشتراكى الحاكم وقيادته بمظهر القادر على كبح جماح القيادة الليبية والراعى لتصرفاتها . ومن ثم كانت عملية « صقر » فرصة للرئيس ميثران لتدعيم رصيده لدى الرأى العام الفرنسى .

ثانيا : ارضاء القيادة الامريكية التى طالما انتقدت فرنسا متهمة اياها بتهاونها مع ليبيا . وتدهورت العلاقات بينهما لرفض فرنسا عبور القاذفات الامريكية المجال الجوى الفرنسى للهجوم على ليبيا ، وارتأت فرنسا فى عملية صقر فرصة لافهام القيادة الامريكية ان فرنسا ضالعة بمسئولياتها فى الحفاظ على المصالح الغربية فى القارة الأفريقية .

ثالثا : تعزيز مصداقية فرنسا بين دول الفرنكفون التى طالما اتهمت فرنسا باتباعها سياسة متساهلة مع ليبيا وانها تعمل على تقسيم تشاد : جزء شمالى يتبع ليبيا وجزء جنوبى يخضع لنفوذه .

رابعاً : افهام ليبيا ان الخط الاحمر الفاصل بين القوات المتمردة والحكومية يحظر اجتيازه .

يلاحظ ان تشكيل قوة الردع « صقر » تختلف عن سابقتها « قوة ماننا » من حيث تركيزها على السلاح الجوي من خلال الاعتماد بصفة رئيسية على الطائرات المقاتلة والعمودية والاستطلاع ، والاجهزة الرادارية وانظمة الدفاع الجوي المتطورة ، وبذلك تتيح هذه القوة لفرنسا قدرة عسكرية كبيرة على الحركة السريعة سواء في تشاد ، أو خارجها وهو ما يمكنها من دعم القوات الحكومية في « نجامينا » ، وفي الوقت نفسه دعم الانظمة الموالية لها في غرب افريقيا ويسجل ذلك تطوراً كبيراً في طبيعة الصراع العسكري في تشاد باستقدام انواع من الاسلحة الأكثر تطوراً وهو الوضع الذي يمكن ان يدفع ليبيا - في حالة شعورها بأن وجودها في شمال تشاد مهدد من جراء تواجد القوة العسكرية الفرنسية - إلى الزج بأنظمتها المتطورة من الطائرات ، وانظمة الدفاع الجوي . الامر الذي يمكن ان يؤدي إلى اندلاع مواجهة عسكرية طاحنة بين البلدين على الاراضي التشادية ، وربما كان هذا السبب في اسراع ميثران إلى الاعلان بأن الجنود الفرنسيين لن يتجاوزوا خط عرض ١٦° ولن يعملوا على استعادة الاقليم الشمالي .

كذلك اوضحت عملية « صقر » ان فرنسا كانت على استعداد مسبق لمواجهة مثل هذه المستجدات ، وان توقيعها لاتفاق الانسحاب المتزامن مع ليبيا في ١٦ سبتمبر ١٩٨٤ لم يكن يعنى تخلي فرنسا المطلق عن تشاد عن كثب ، وعندما تسوء الأمور ، تجد فرنسا من ذرائع القوة ما يؤهلها إلى تحويل الوضع مرة أخرى لصالحها ، ولذلك احتفظت فرنسا حتى بعد انسحابها من تشاد بحوالي ١٠٠ خبير عسكري ، فضلاً عن ٣٠٠٠ عسكري فرنسي في جمهورية افريقيا الوسطى ، وكان عدد القوات البرية الفرنسية المتمركزة في القارة في جمهورية افريقيا الوسطى يتراوح ما بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ رجل ، زيد عددهم بنحو ١٥٠٠ رجل ، على اثر انسحاب قوة « ماننا » من تشاد . علاوة على تواجد عناصر دعم هندسية ودعم لوجستي ووحدات مضادة للطائرات ، وأخرى مزودة بالصواريخ مضادة للدبابات ، وقد تم تركيز هذه القوة في قاعدة « بوار » بالقرب من الحدود مع تشاد . في حين ركزت مقاتلات « الجاجوار » في مطار العاصمة « بانجي » إلى جانب الاحتفاظ بتشكيل من مقاتلات « الجاجوار » وعدد من طائرات

النقل والهيليكوبتر في السنغال . وفي التقييم الاخير لقوة ردع « صقر » ان هذه القوة تمثل تعزيزاً للوجود العسكري الفرنسي في افريقيا .

٤ - تأثير الغارة الامريكية على ليبيا على مسار الصراع خلال عام ١٩٨٦ :

ومن الممكن ان نستنتج بمصادقية معقولة ان انشغال ليبيا بتهديد الولايات المتحدة لها ، حد بدرجة كبيرة من تركيزها على دعم قوات جوكوني عويضي خلال الفترة من عام ١٩٨٦ السابقة على تحول « عويضي » إلى المصالحة مع الرئيس حبري .

يؤيد ذلك ان الغارة الامريكية على ليبيا ، اقترنت بتكامل امريكي - فرنسي في التدابير المتخذة ضد ليبيا وقت وقوع الغارة الامريكية عليها .

ففي ٢١ ابريل ١٩٨٦ ، اشارت بعض الصحف الامريكية إلى ان الرئيس الفرنسي ميثران سيساند أي هجوم امريكي يكون الهدف منه الاطاحة بالعقيد القذافي ، وانه اعترض على الغارة الامريكية على ليبيا لقصورها عن تحقيق ذلك الهدف .

في ٥ اغسطس ١٩٨٦ ، ذكرت مصادر تجارية في باريس ان شركات البترول الفرنسية وشركات البترول الاجنبية التي تتخذ من فرنسا مقراً لها ، اوقفت شراء البترول الخام من ليبيا بناء على تعليمات من الحكومة الفرنسية . وذكرت ان حكومة فرنسا طلبت ذلك من هذه الشركات عقب الغارة الامريكية على ليبيا في ابريل الماضي ، لدعم الحظر الامريكي على ليبيا .

ومن جهة أخرى تتمثل مصلحة واشنطن في تشاد في مجالين :

- المجال السياسي : وينطلق من نظرة ادارة الرئيس ريجان إلى طبيعة الازمة في تشاد في اطار التنافس بين الشرق والغرب ، حيث ترى ان النظام في ليبيا عميل للاتحاد السوفييتي ، ومن ثم فان انتصاره يعنى نجاح للنفوذ السوفييتي ، ومن ثم فلا بد من تدعيم جناح حسين حبري المعارض لنظام القذافي والاتحاد السوفييتي .

- المجال الاقتصادي : ويتمثل في قيام شركة النفط الامريكية « كوتكو » بالتنقيب عن البترول في الاراضي التشادية .

هذا الاهتمام يفسر مبادرة الولايات المتحدة برصد معونات عسكرية لتشاد خلال عام ١٩٨٦ قيمتها ٦ ملايين دولار ، بهدف التكامل مع المساعدات العسكرية الفرنسية لتشاد .

٥ - تحليل السلوك الفرنسي تجاه الصراع خلال عام ١٩٨٦ :

تحكم السياسة الفرنسية تجاه تشاد مصالح بعيدة المدى ، فمعظم صادرات تشاد وبصفة خاصة القطن - المحصول الرئيسى - يورد إلى فرنسا ، كذلك احتفظت فرنسا بقاعدة عسكرية فى يوركي وايندى بعد الاستقلال . كما تعمل فرنسا على توفير الحماية للنظم الموالية لها بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية . وعندما وصل جاك شيراك إلى رئاسة الحكومة فى فرنسا ، أعلنت حكومته انها ستنتهج سياسة ديجولية فى تعاملها مع دول افريقيا ، وستعطى اولوية لمستعمرات فرنسا فى القارة الافريقية .

واعمالا لهذه السياسة :

قام وزير الدفاع الفرنسى اندريه جيرو « بزيارة لتشاد فى ٧ ابريل ١٩٨٦ ، لتفقد مواقع القوات الفرنسية فى تشاد . . وقد اكد اثناء تلك الزيارة استمرار الدعم العسكرى الفرنسى لتشاد فى مواجهة القوات المتمردة ، وعلن ان القوات الفرنسية ستبقى فى تشاد طالما كانت هناك حاجة لبقائها ، وطالما ان سيادة الدولة التشادية تتعرض لتهديدات خارجية .

فى ٥ نوفمبر ، عقد ميشيل اوريال وزير التعاون الفرنسى اجتماعا فى العاصمة التشادية نجامينا مع الرئيس حسين حبرى ، صرح بعده بأن فرنسا ستحتفظ بقواتها العسكرية فى تشاد ، بل وستعززها بحيث تستطيع اداء المهمة الموكلة اليها ، وذلك تلبية لرغبة الرئيس التشادى حسين حبرى ، كما ان فرنسا ليست محايدة فى هذه القضية التى تشكل مجابهة عسكرية بين تشاد وليبيا .

استمرار اهمية الرباط الفرنسى لدى حبرى :

تدل النداءات المتكررة التى اعلنها حبرى خلال عام ١٩٨٦ لفرنسا - دون غيرها - بالتدخل عسكريا لتحرير الاراضى التى تحتلها القوات الليبية فى شمال تشاد ،

وذلك باستخدام قوة الردع الفرنسية « صقر » الموجودة فى تشاد ، تدل على استمرار اهمية الرباط الفرنسى لدى حبرى ، والذى يمكن تصنيفه بأنه تحالف مباشر ، يستخدم فى الضغط على ليبيا للانسحاب من شمال تشاد . ومن جهة أخرى تدل هذه النداءات على أن الرئيس حبرى عدل عن لهجة السلام التى اتسمت بها تصريحاته فى اوائل العام ، والتى كانت تتلخص فى ان الصراع الليبى التشادى لا يمكن حله الا بالوسائل السلمية ، وعن طريق التفاوض .

ولكن رغم هذه التصريحات فان فرنسا التزمت بعد تدخلها المباشر فى فبراير إلى جانب قوات الرئيس حبرى بألا تتخطى وجودها الرادع فى تشاد ، والمتمثل فى تمركز قوة الردع الفرنسية « صقر » فى تشاد ، ربما لاقتناع ليبيا بأن تحجم عن الخط الاحمر وهو خط عرض ١٦ ° . يعزز ذلك انه رغم الهجوم الليبى فى ١٢ ديسمبر ، على قوات جوكونى عويضى فى شمال شرقى تشاد - والذى تردد استخدام النابالم والغازات السامة فيه - فقد استمرت فرنسا متمسكة بأنها لن تتدخل فى شمال تشاد .

٦ - تحول جوكونى عويضى إلى المصالحة وآثاره على مسار الصراع ومستقبله :

شهد الصراع تحولا خطيرا فى أواخر اكتوبر ١٩٨٦ حيث توصلت حركة جوكونى عويضى إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع حكومة الرئيسى حبرى ، وذلك بعد قيام القوات الليبية بغارات على شمال تشاد اسفرت عن خسائر كبيرة فى ارواح التشاديين ، ثم قيام ليبيا باعتقال عدد كبير من قادة « عويضى » ففى ١٧ اكتوبر ، اعلن جوكونى عويضى من مقر اقامته فى طرابلس ان السلطات الليبية حددت اقامته فى منزلة بطرابلس ، كما منع جميع المؤيدين له من مغادرة الاراضى الليبية . وأكد انه ليس لديه شروط لعقد مباحثات سلام مع الرئيس التشادى حسين حبرى ، وانه حتى إذا لم يتمكن من مغادرة ليبيا فان معاونيه فى تشاد يمكنهم اتخاذ القرارات المناسبة نيابة عنه .

وقد جاء تحديد اقامة « عويضى » فى ليبيا بعد يوم واحد من اعلان حكومته الانتقالية استعدادها للتفاوض مع حكومة نجامينا فورا . وقد سبق هذا ببضعة اشهر

لجوء الكولونيل عبد القادر كاموجي إلى صفوف حبري في يونيو ١٩٨٦ ، فتحوّلت بذلك قاعدة تأييده الملموسة في جنوب تشاد لصالح الرئيس حبري .

وتتمثل أهمية هذا التحول في أنه يدخل تغييرا على طابع الصراع حيث يوشك أن يحوله من صراع داخلي مستقطب خارجيا ، الى صراع تشادي خارجي ، وهو ما سيؤدي إلى زيادة عبء الاستمرار في هذا الصراع على ليبيا ، إذا كانت تعتزم مواصلة احتلالها لشمال تشاد اعتمادا على الخيار العسكري . كذلك تتمثل أهمية هذا التحول في أنه حسم قضية شرعية النظام في تشاد لصالح حكومة الرئيس حبري . ولا يبقى من عناصر مؤثرة مناوئة تعتمد عليها ليبيا في مواجهتها لحبري سوى الشيخ ابن عمر رئيس منظمة المجلس الديمقراطي الثوري .

ومن جهة أخرى فإن بمقدور الرئيس حبري الآن أن يقترح اقرار السلام في تشاد ، في اطار مصالحة وطنية ، ويدعم ذلك ان موقفه الان من قوات « عويضي » أصبح يتمثل في انها قوات وطنية تشادية تحارب الوجود العسكري الليبي ، ومن ثم فهو يدعم هذه القوات .

وقد تكررت خلال الفترة اللاحقة على تحول جوكوني عويضي إلى المصالحة مع الرئيس حبري ، وبدء القوات الليبية سلسلة عمليات عسكرية ضد انصاره في شمال وشمال شرق تشاد ، وحتى آخر العام ، تكررت اتهامات نجامينا للقوات الليبية بارتكاب مجازر ضد سكان شمال تشاد دون تمييز بين من يحملون السلاح وبين السكان العزل .

كما شهد نوفمبر قتالا بين انصار جوكوني عويضي وبين القوات الليبية ، اسقط خلاله انصار جوكوني عويضي مقاتلة ليبية خلال هجوم شنه الليبيون على قوات عويضي قرب منطقة النخيل شمال تشاد .

تجدد الصراع المسلح في تشاد في نهاية عام ١٩٨٦ ، على إثر امداد كل من الولايات المتحدة وفرنسا للقوات الحكومية بامدادات عسكرية جديدة ، وقد سبق التمهيد للصراع بانفصال جوكوني عويضي رئيس حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والقوات الموالية له عن القوات المعارضة لحكومة نجامينا ، وقد أدى هذا إلى ضعف قوات المعارضة في شمال تشاد والتي تدعمها الحكومة الليبية . وقد قامت الحكومة الليبية بالتعاون مع باقى قوات المعارضة بعزل جوكوني عويضي وتعيين الشيخ

ابن عمر محله رئيسا لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية .

استغلت الحكومة التشادية برئاسة حسين حبري الأوضاع الجديدة وسمحت لبعض قواتها بعبور خط عرض ١٦ الفاصل بين الجانبين ، كما حاولت ضم العناصر الموالية لجوكوني عويضي إليها ، في حين تقاتل قوات الحكومة الانتقالية بدعم من ليبيا وبقيادة الشيخ ابن عمر في محاولة للاحتفاظ بما سبق أن حققته من مكاسب .

اشتد الصراع المسلح بين القوتين حول مدينتي « أور » و « براداي » « وواحه » « زوار » ومنطقة مرتفعات تبستي وحتى نهاية عام ١٩٨٦ لم يكن الصراع قد حسم ، الا أن كلا القوتين تلاقيان مقاومة عنيفة ، وصعوبة شديدة في تحقيق أهدافها .

تمثل الحلقة الأخيرة من الصراع حلقة جديدة منه حيث تتدخل الولايات المتحدة لأول مرة فيه ، ويبدو أنها قد اقتنعت بخطأ تدخلها العسكري المباشر ضد ليبيا ، ولجأت إلى « فتنمة الحرب » باستغلال العناصر المحلية ممثلة في حكومة تشاد لاضعاف الحكم في ليبيا ، كما تتدخل فرنسا شمال خط عرض ١٦ لأول مرة منذ توقيع الاتفاق مع ليبيا مما يؤكد تقارب أهدافها في إعادة السيطرة على مستعمراتها السابقة بأسلوب جديد ، مع أهداف الولايات المتحدة السابق ذكرها ، أما الحكومة التشادية فتري فيها مرحلة تنقل فيها الصراع إلى المنطقة الشمالية ، وتعتبر هذه المرحلة أول اختبار عملي لقيادة الشيخ ابن عمر لقوات المعارضة التشادية ، ولفاعلية الدعم الليبي له ، واخيرا فإن هذه المرحلة من الصراع تتسم بأنها جزء من الصراع بين الكتلتين العالميتين المتصارعتين أكثر منها صراعا محليا بين أطراف متنازعة .

ومن القرائن القوية على ان ليبيا ستنتجه إلى اعتماد الخيار العسكري بصورة متزايدة في تعاملها مع تشاد ، قيامها في ١٢ ديسمبر ، بشن هجمات برية وجوية مكثفة ضد مواقع انصار جوكوني عويضي حليفها السابق ، وقد اتهمت نجامينا ليبيا باستخدام النابالم والغازات السامة في تلك الهجمات ، وتوقعت ان تكون تلك العمليات مقدمة لهجوم شامل تعتزم ليبيا شنه على شمال تشاد بأكمله . وقد صدت القوات التشادية الهجوم الليبي ووقفه عند مدينة بارادى شرقى تشاد .

جهود المنظمة للتوصل إلى تسوية وبعد تدخل عدد من الوفود الافريقية في المناقشة ، حسم رئيس زيمبابوي الموقف بالمطالبة بتكليف الرئيس الجديد للمنظمة بمواصلة جهوده لاقرار المصالحة الوطنية ، بمعونة الرئيس عبده ضيوف ، والرئيس عمر بونجو رئيس الجابون .

وقد تضمنت قرارات المؤتمر قرارا بشأن قضية تشاد . نص على مد اجل ولاية لجنة التوفيق الخاصة بتشاد والتي يرأسها الرئيس ساسونجيسو .

وقد تمثل رد فعل الرئيس التشادى حسين حبرى ، الذى لم يحضر المؤتمر ، فى الشكوى من ذلك القرار والتصريح بأن تشاد لن تسمح لمنظمة الوحدة الافريقية ولا لاي رئيس دولة ، ايا كان بالتدخل فى شئونها الداخلية . فقد طلبت تشاد مساعدة المنظمة حينما رأت لذلك ضرورة ، ولكنها وعت ذلك الدرس ، وهى ترى الآن ان حل مشكلتها امر يخصها وحدها ، دون ان تستبعد فى ذلك امكانية طلب المساعدة من اى رئيس دولة افريقية .

وقد دعت نيجيريا امام مؤتمر القمة الثانى والعشرين إلى انسحاب جميع العناصر العسكرية « غير التشادية » التى لم تستطع القيام بدورها فى عملية التوفيق السلمى لمشكلات تشاد ، وانها ترحب باستضافة مؤتمر للتوفيق بين التشاديين .

ب - القضية امام مؤتمر قمة الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية :

شهد مؤتمر القمة الافريقية الفرنسية فى لومى فى نوفمبر ١٩٨٦ ، ضغوطا متزايدة من جانب الدول الافريقية على الرئيس الفرنسى ميتران لحثه على تقديم المساعدة لحكومة حسين حبرى لانهاء الاحتلال الليبى لشمال تشاد .

حيث طلبت زائير دفع القوات الفرنسية الموجودة فى تشاد (١٢٠٠ جندي) إلى الشمال ، لمساعدة القوات الحكومية فى صد القوات الليبية . ولكن فرنسا تمسكت بساسية عدم التدخل المباشر فى تشاد .

٧ - الوضع السياسى لقوى المعارضة بعد تحول « عويضى » إلى المصالحة :

فى ١٨ نوفمبر ، اختار ائتلاف احزاب المعارضة السبعة المكونة لحكومة الوحدة الانتقالية المعارضة للحكومة الشرعية التشادية فى نجامينا ، الشيخ ابن عمر زعيم المجلس الديمقراطى الثورى ، ليكون رئيسا لهذه الحكومة خلفا لجوكونى عويضى وذلك فى ختام اجتماع عقدته هذه الاحزاب التى تساندها ليبيا فى كوتونو عاصمة بنين .

كما ان هناك تنظيما جديدا شكلته ليبيا فى اغسطس ١٩٨٦ ، تحت اسم « المجلس الاسلامى الثورى » ، يقاتل فى شمال تشاد لصالح القوات الليبية ضد فصائل المعارضة التى تخرج على الولاء لليبيا .

٨ - تطور جهود الحل فى المحافل الدولية :

أ - القضية امام مؤتمر القمة الأفريقى الثانى والعشرين :

اثناء انعقاد مؤتمر القمة الافريقى الثانى والعشرين فى اديس ابابا (يوليو ١٩٨٦) ، اتهم « جوارا لاسو » وزير الخارجية التشادى ليبيا بمواصلة احتلالها لاجزاء كبيرة من بلاده ، وطالب مؤتمر القمة باصدار قرار يطالب الليبيين بالانسحاب من بلاده .

وقد رد وزير الخارجية الليبى ، باتهام حكومة تشاد بمحاولة الزج بليبيا فى قضايا لم تحدث ، ونفى ان هناك اية قوات لليبيا فى تشاد ، وقال ان الفرنسيين هم فقط الذين يحتفظون بقوات لهم هناك .

كما قدم ساسو نيجيسو رئيس الكونغو والرئيس الجديد للمنظمة ، تقريرا عن جهوده لاقرار المصالحة الوطنية فى تشاد ، استعرض فيه العقبات التى واجهته نتيجة لتخلف جوكونى عويضى - زعيم المتمردين على حكومة حبرى - عن حضور الاجتماع الذى دعيت اليه الفصائل التشادية وحكومة حسين حبرى الشرعية ، وأشار إلى أن الازمة لاتزال معقدة ، وطالب بحشد كل

٩ - موقف مصر من الصراع خلال عام ١٩٨٦ :

مصر :

يرتبط الاهتمام المصرى بتشاد بعاملين :
الاهتمام بالدائرة الافريقية عموما ، واهمية تشاد
للامن القومى السودانى الوثيق الصلة بالامن
القومى المصرى .

ويمكن بلورة الموقف المصرى من الوضع فى
تشاد - والذى سبق ان اعلنته مصر امام اجتماعات
القمة الافريقية التاسعة عشرة فى اديس ابابا
(يونيو ١٩٨٣) - فى النقاط التالية :

- * انسحاب كافة القوات الاجنبية من اراضى تشاد .
- * تأييد مبدأ الحوار والتفاوض بين الاطراف
التشادية المتصارعة دون اى وصاية خارجية .
- * دعم وتأييد الحكومة الشرعية فى تشاد بزعامة
حسين حبرى ، وهى الحكومة التى حظيت
بتأييد منظمة الوحدة الأفريقية .

وفى اطار هذا الموقف ، يأتى تبادل الزيارات بين
مسؤولين مصريين وتشاديين (زيارة احمد كروم وزير
الدولة التشادى للشئون الخارجية لمصر فى مايو ١٩٨٦ ،
ثم زيارة الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون
الخارجية لتشاد فى اغسطس ١٩٨٦) كما تأتى مساندة
مصر لحكومة حسين حبرى باعتبارها الحكومة الشرعية
وذلك فى المحافل الدولية والاقليمية التى ناقشت قضية
تشاد ، وبصفة خاصة جهود مصر لانجاح مؤتمر الامم
المتحدة لمساعدة تشاد الذى عقد فى جنيف هذا العام .

وعندما وقع الهجوم الليبى فى ١٢ ديسمبر على قوات
جوكونى عويضى فى شمال شرقى تشاد - والذى تردد
استخدام النابالم والغازات السامة فيه ، اعلن الرئيس
مبارك اثناء زيارته لفرنسا رفضه لهذا العمل من جانب
دولة ضد دولة اخرى تنتميان معا إلى منظمة واحدة
(هى منظمة الوحدة الافريقية) .



القسم الرابع :

العرب ودول الجوار الجغرافي :

السياسات العسكرية لايران وتركيا وأثيوبيا

أولا - السياسة العسكرية الإيرانية

الإيرانية إذ أصبح الدين الإسلامي وسيلة رئيسية لتحقيق الوحدة الوطنية في إيران ، وتحديد الأهداف السياسية والعسكرية لها .

٢ - المشاكل الاستراتيجية

أ - صراعات الحدود

(١) الحدود مع الاتحاد السوفيتي :

ظل الصراع على الحدود بين روسيا ثم الاتحاد السوفيتي مع إيران لعدة قرون متقطعا بشكل أدى إلى دفع الحدود بينهما جنوبا على كلا جانبي بحر قزوين على حساب إيران . وقد أدى هذا إلى تحديد الأوضاع الحالية للحدود بين الدولتين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لتدخل كل من الأمم المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية . وتمتد الحدود بين الدولتين لمسافة ١١٠٠ ميل (حوالي ١٧٦٠ كم) .

(٢) الحدود مع العراق :

يرجع صراع الحدود بين إيران والعراق إلى ازمان بعيدة حتى من قبل الفتح الإسلامي لبلاد فارس ، وقد أدى ذلك إلى حروب بين البلدين مرة بين الامبراطورية الفارسية والدولة العثمانية في القرن السادس عشر ادت إلى احتلال فارس للعراق مرتين خلال هذا القرن ، ومرة خلال القرن السابع عشر رغم توقيع معاهدة بينهما وقد

١ - تأثير البيئة الداخلية والاقليمية والدولية .

تتأثر السياسة العسكرية الإيرانية بموقعها الجغرافي الذي يمتد على طول الخليج ، وتقاطع الطرق البرية والبحرية التي تصل اسيا واوربا وافريقيا . ويعتبر معبرا بريا بين شرق اسيا والعالم العربي ، وبين الاتحاد السوفيتي والمياه الدافئة في المحيط الهندي . إلا أنها تتميز بأن حدودها يسهل الدفاع عنها بإستنادها إلى موانع طبيعية اذ يحدها من الشمال سلسلة جبال البروس وبحر قزوين والسفوح الجنوبية لجبال القوقاز ، ومجموعة من الجبال الصغيرة شرقا ، وسلسلة جبال زاجروس والخليج غربا ، وخليج عمان جنوبا .

تؤثر البيئة الاقليمية والدولية على السياسة العسكرية الإيرانية نتيجة لاشراف إيران على منطقة الخليج الغنية بالبترو ، والصلات التاريخية مع رئاسات دول الخليج وشعوبها واختلاف القوميات وتداخلها مع القوميات المجاورة وخاصة مع العالم العربي ، والاتحاد السوفيتي مع كونها جزءا من العالم الإسلامي الذي يحيط بها .

تشتمل إيران على عدة قوميات أكبرها العنصر الفارسي الشيعي (٦٠٪) يليهم البلوش (١٠٪) والاكرا (١٠٪) والتركمان (١٠٪) والعرب (٥٪) وتتميز القوميات الثلاث الاخيرة بانتمائهم للمذهب السني وقد اثر هذا التركيب السكاني على السياسة العسكرية

الصراع حول جزر الخليج ، كما ان صراع القوميات له طابع سياسى ، وتأخذ المشاكل الاقتصادية طابعا عسكريا واقتصاديا .

هـ - ادراك التهديدات :

يختلف ادراك القيادة الايرانية الحالية للتهديدات عنه ايام الشاه ان تضع التهديد العراقى للحدود وصراع الوحدة الاسلامية مقابل القومية العربية فى الاسبقية الاولى وتدرک التهديد السوفيتى لحدودها ، والمشاكل الاقتصادية ومشاكل القوميات الداخلية بدرجة أقل .

و - الانكشاف والحصانة :

بقدر ما تتمتع ايران بحصانة طبيعية ضد التهديدات العسكرية الخارجية الا أنها معرضة للاختراق نتيجة اعتمادها بدرجة كبيرة على مصادر خارجية فى الحصول على الاسلحة وكذا اعتمادها بدرجة كبيرة على عائدات البترول ، كما ان مقارنة قوتها العسكرية مع الاتحاد السوفيتى الملاصق لها والوجود السوفيتى فى افغانستان تجعلها مكشوفة تماما للتهديد السوفيتى .

٣ - دور الدولة وفرصها داخل النظام العالمى :

احتلت ايران مركزا متميزا ولعبت دورا رئيسيا فى النظام العالمى فى التاريخ القديم ، وقد تضاعف هذا الدور بعد الفتح الاسلامى ، ولكنها عادت لتلعب دورا هاما بعد سقوط الدولة العباسية والفتح العثمانى . وقد لعبت ايران بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٩ دور « الدولة الحارس » للمصالح الغربية فى منطقة الشرق الأوسط . وعمدت الولايات المتحدة إلى تشكيل قوة اقليمية عظمى من ايران فى تناسب مع كل من تركيا واسرائيل واثيوبيا .

منذ عام ١٩٧٩ تحاول ايران ان تلعب دورا مختلفا يضعها على رأس نظام اسلامى يقود ثورة اسلامية وتكوين امبراطورية اسلامية . ويبدو ذلك فى اتجاهها المناهض لاتجاه القومية العربية وإذا

تفجر الصراع مرة اخرى خلال القرن ١٩ مما ادى إلى تدخل الدول العظمى لحل الصراع ، ثم تجدد الصراع بعد انهيار الدولة العثمانية ، وبعد الانسحاب البريطانى من العراق ثم الخليج . وقد انحصرت الصراعات بين ايران والعراق على الحدود حول النقاط التالية :

(أ) الحدود عند شط العرب باعتباره مجرى ملاحيا يوصل إلى موانئ ايرانية وعراقية .

(ب) الصراع حول عربستان

(جـ) صراعات الحدود الناجمة عن المسألة الكردية وتشجيع ايران للتمرد الكردى فى العراق .

(د) الصراع الناتج عن احتلال ايران لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وابوموسى فى مدخل مضيق هرمز بالخليج وتأثير ذلك على المنفذ البحرى الوحيد للعراق .

ب - صراع القوميات :

(١) ترى ايران فى الفكر القومى العربى تهديدا لها ، وقد ظهر ذلك سواء اثناء حكم الشاه أو بعد الثورة الايرانية ، ويرجع ذلك إلى ان وجود وحدة عربية على الحدود الغربية لايران يحقق قوة سياسية وعسكرية يصعب على ايران مجابهتها ، ويقلل من مكانتها الدولية ، ويمكن ان يشجع القوميات غير الفارسية فى ايران على الانفصال ويضعف الوحدة الوطنية داخل ايران .

(٢) ادى انتشار توطن ايرانيين فى دول الخليج العربى إلى احساس ايران بأحقيتها فى تبعية بعض هذه الدول وخاصة البحرين التى تتواجد بها نسبة كبيرة من السكان الذين ينتمون إلى اصول ايرانية .

(٣) ادى وجود عدة قوميات داخل ايران إلى سعى بعض هذه القوميات إلى تحقيق الحكم الذاتى والثورة على الحكم الايرانى ، وقد ظهر ذلك بعد الثورة الايرانية حيث ثار كل من الاكراد ، والتركمان .

جـ - المشاكل الاقتصادية :

يؤدى اعتماد الاقتصاد الايرانى على عائدات البترول بدرجة كبيرة إلى تأثر الناتج القومى العام سواء بانخفاض عائدات البترول او بتعطيل منشآت التصدير .

د - طبيعة التهديدات :

يغلب على التهديدات الطابع العسكرى عدا أن صراع الحدود حول شط العرب له طابع اقتصادى وكذا

قدر لايران ان تنجح في ذلك فانها قد تسعى خلال الفترة الباقية من الثمانينات لتحقيق اهدافها في منطقة الجزيرة العربية ولبنان .

أ - الروابط العسكرية :

كانت ايران ترتبط بحلف بغداد إلى ان تم حله ، ولا ترتبط ايران حاليا بروابط عسكرية رسمية سوى معاهدة وقعت مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢١ يحتفظ بموجبها الاتحاد السوفيتي بحق التدخل في شئون ايران الداخلية إذا هددت دولة ثالثة بالهجوم عليه من الاراضي الايرانية وقد الغت ايران الفقرات التي تنص على ذلك في نوفمبر ١٩٧٩ بشكل منفرد ورفض الاتحاد السوفيتي هذا الالغاء . الا انه اعلن في يونيو ١٩٨٥ ان ليبيا وايران قد وقعتا اتفاقا استراتيجيا لم يعرف شيء عن تفاصيله ولا يمكن اعتبار هذا الاتفاق نوعا من الاعتماد أو الاعتماد المتبادل لكلا الجانبين . وتؤيد سوريا ايران في الصراع مع العراق ولم يقنن هذا التأييد في معاهدات أو اتفاقات موثقة الا انه يلاحظ نوع من التعاون الامني بين سوريا والميليشيا البعثية المؤيدة لايران في لبنان .

عمدت اسرائيل إلى التعاون مع ايران لمساعدة الحركات الانفصالية الكردية في العراق واستنزافه وتشكلت علاقة رسمية ثلاثية من الموساد الاسرائيلي وجهات الامن القومي بتركيا والمنظمة القومية والمخابرات في ايران (السافاك) في اواخر ١٩٥٨ . انقطعت روابط التعاون بين ايران واسرائيل - الا ان اسرائيل في سعيها إلى عدم انتصار العراق على ايران لم تتورع من استغلال حاجة ايران إلى السلاح نتيجة للحظر المفروض عليها بتقديم السلاح اليها باعتبار انه سداد لقرض سبق منحه الشاه لها كما أن القيادة الايرانية لم تمتنع عن تلقي هذه الاسلحة ، وبذا اصبحت هناك روابط عسكرية ايرانية اسرائيلية تربطها موازين قوى الصراع بحيث لا تسمح لايران بهزيمة العراق أو العكس وفقا للحسابات الاسرائيلية .

ب - أزمة الامن الايراني وعلاقتها بالاهداف القومية :

تتلخص أزمة الامن (الدفاع) الايراني والتي يمكن استنتاجها نظرا لندرة المراجع عن الامن الايراني أو المصادر الايرانية الرسمية التي تعالج ذلك في ان ايران رغم ما تتمتع به من حصانة طبيعية نسبية ورغم وفرة عدد سكانها نسبيا ومواردها الطبيعية وخاصة البترولية

الا ان قوتها بالنسبة للكتل الديموجرافية والسياسية والعسكرية المحيطة بها تجعلها في موقف ضعيف نسبيا إذ يصل تعداد باكستان في الشرق إلى أكثر من ضعف عدد سكانها وتصبح المقارنة إذا اضيفت اليها الكتلة الهندية (٧٥٩ مليون) ، وفي الشمال الاتحاد السوفيتي سواء ككتلة ديموجرافية (٢٧٦ مليون) ، أو كقوة عسكرية عظمى ، أو الامة العربية في الغرب (١٨٣ مليون تقريبا) . فاذا اضيف إلى ذلك ان ايران ظلت وستظل دائما مطمعا لروسيا ثم الاتحاد السوفيتي للوصول عن طريقها إلى البحر وخاصة المياه الدافئة (الخليج والمحيط الهندي) ، وكذا ضعف القومية الفارسية بالنسبة لتعداد السكان حيث لا تزيد عن ٦٠٪ تقريبا فان ايران سواء في الماضي أو في الحاضر أو المستقبل تستطيع ان تستنج الاتي :

١ - انها لا تستطيع ان تدافع منفردة عن نفسها في مواجهة الكتل الديموجرافية والعسكرية المحيطة بها .

٢ - ان النعرة القومية الفارسية أو حتى الوحدة الوطنية ليست كافية لتحقيق الأمن سواء ضد الاخطار الخارجية أو ضد اخطار الانشطار الداخلي ، وان الدعوة القومية بالذات تزيد من احتمالات التفتت الداخلي .

٣ - ان الموقع الجغرافي ووفرة الموارد يصبحان دوافع للتهديد في حالة العجز عن توفير موارد القوة اللازمة لها .

ونتيجة لتلك الحقائق فإن القيادة السياسية الايرانية (الفارسية) على مدى العصور قد وجدت ان حل أزمة الامن الايراني يمكن تحقيقه عبر عدة اتجاهات متوازية هي :

(١) اعتماد سياسة مناهضة للقوميات بشكل عام واستبدالها بسياسة عابرة للقومية تستند في اغلب فترات التاريخ إلى الدين (المجوسية قبل الاسلام ، ثم الاسلام) ، أو الانتماء لنظام غير قومي (الاحلاف العسكرية) .

(٢) تنمية وامتلاك القوة عن طريق :

(أ) امتلاك قوة عسكرية ذاتية كبيرة قدر الامكان

(ب) الانخراط في نظام دفاعي يحقق الاعتماد المتبادل

(ج) ضم مصادر جديدة للقوة بالتوسع على

حساب الكتل الديموغرافية المجاورة وضمها اليها .

(٣) زيادة العمق الدفاعي بضم مساحات جديدة إلى الأراضي الإيرانية .

(٤) عقد شبكة من التحالفات مع الكتل المضادة لمصادر التهديد الرئيسية والمحتلة ضدها .

وهكذا فإننا إذا تصورنا ان اهداف الامن القومي الإيراني هي : « الحفاظ على الأراضي والثروات الإيرانية ، وتحقيق التكامل داخل الدولة » . فإن الاستراتيجية القومية هي اعتماد الدين (الاسلامي) كوسيلة لامتلاك القوة ، وانشاء نظام دفاعي يرتبط بالشعوب الاسلامية ويتوسع على حسابها ، والتحالف مع القوى المضادة لمصادر التهديد الرئيسية .

وقد ظهرت هذه الاستراتيجية في فترة الشاه السابق على هيئة تنمية القوة العسكرية الإيرانية بحيث تصبح قوة اقليمية عظمى في النظام الاقليمي الغربي والانخراط في حلف عسكري يستند إلى الاسلام بشكل أو بآخر (حلف بغداد : تركيا وباكستان) أو اقامة حلف اسلامي حاولت الولايات المتحدة انشاءه في منتصف الستينيات وكانت ايران محوره ، والتوسع على حساب الاراضي العربية (شط العرب - المنطقة الكردية في العراق - احتلال الجزر العربية في الخليج - تشجيع الهجرة الإيرانية إلى بلدان الخليج) ، ثم التحالف أو ايجاد روابط قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية (ضد التهديد السوفيتي) ، وباكستان (في مواجهة القوة الهندية) ، وبريطانيا واسرائيل واثيوبيا وتركيا في مواجهة الشعب العربي . ويلاحظ ان التوسع في اتجاه العالم العربي وليس في باقي الاتجاهات ناتج عن الضعف النسبي للكتلة الديموغرافية العربية بالمقارنة بالقوة السوفيتية أو الهندية كما ان افتقار الاقليم العربي إلى خطوط دفاعية استراتيجية طبيعية من اتجاه ايران ، وكذا ضعف الكثافة السكانية العربية في الجزيرة العربية وفي العراق بدرجة اقل جعل احتمالات نجاح التوسع في هذا الاتجاه اكبر من غيرها وقد برز ذلك تاريخيا منذ عصر الفتح الفارسي وفي التوسعات الإيرانية على حساب الدولة العثمانية ، ثم اخيرا اثناء الاستعمار البريطاني وبعد انحساره .

الا أن طموحات الثورة الإيرانية اكبر من طموحات الشاه إذ انها لا تكتفي بان تكون ايران قوة

اقليمية عظمى تابعة لنظام كوني أجنبي بل تسعى إلى أن تكون دولة عظمى داخل النظام العالمي بان تكون مركزا لامبراطورية تضم جميع البلاد الاسلامية ، وبدلا من الاعتماد على هذه البلاد داخل حلف ، فانها تضمها اليها لتصبح جزءا من نظامها وأحد مصادر قوتها ، واستمرار التوسع على حساب العالم العربي تحت دعوى الاسلام ، وايجاد روابط قوية مع الصين بدلا من الولايات المتحدة لمواجهة القوة السوفيتية . وتدل المؤشرات عن الاستجابة الشعبية داخل ايران بانها كبيرة وان هذا الهدف يلقي قبولا شعبيا ايرانيا كبيرا نسبيا ، وانه رغم وجود اتجاهات شعبية رافضة للسياسة الإيرانية الحالية فان هذه المعارضة تتركز عادة على التكتيك أو الاستراتيجية ولا تنصب على الاهداف حيث انها لا تقدم اهدافا الا ما يتعلق بالحزب الشيوعي . ويقضح مما سبق ومن مجرى الاحداث سواء قبل الثورة الإيرانية أو بعدها ان الهدف القومي الإيراني ذو طبيعة خارجية يهتم بوضع الدولة في النظام العالمي على حساب الشئون المحلية الوطنية وان هذه الاهداف تعتمد بالدرجة الأولى على الايديولوجية والدين أكثر منها على القدرات ، وانها متمشية مع الخبرة القومية ودروس التاريخ المستوعبة .

إذا تطرقت الدراسة إلى قدرة ايران على تحقيق اهداف الامن القومي السابقة بانه يمكن الخروج باستنتاج بان القدرات الإيرانية في الوقت الحالي تمكنها من تحقيق مرحلة محدودة من هذه الاهداف . وتتلخص في بسط نفوذها أو التوسع في منطقة الخليج والجزيرة العربية ، وخاصة مع استمرار مسار الحرب في الاتجاه الحالي بالتزام العراق باستراتيجية دفاعية ، والنمو التدريجي في القوة العسكرية الإيرانية الموضحة بجدول (١٧) بالقدرات العسكرية لدول الخليج والعراق ان تلاحظ ان ايران تتفوق على كل من العراق ودول الخليج مجتمعين في بعض العناصر وانها تتفوق على دول الخليج مجتمعة في اغلب العناصر ، وان التفوق العراقي على ايران حاليا يرجع بالدرجة الأولى إلى نجاح العراق في كسر الحظر المفروض على تصدير الاسلحة اليه ، بينما يستمر الحظر على ايران وخاصة من الدول العظمى . وان نظرة إلى الامكانيات العسكرية التي كانت لدى ايران عام ١٩٨٠ وإلى ما كانت قد طلبته من الاسلحة توضح القدرات العسكرية المحتملة حقيقة لايران .

(جدول ١٨) ، مما يمكن ان يوضح أن القدرات العسكرية الممكنة لايران تمكنها من التفوق على كل دول الخليج والعراق مالم يكن هناك نظام دفاعى عربى قادر على تحويل التوازن الاستراتيجى ضدها . الا أن هذا يعنى فى نفس الوقت ان هذه القدرات العسكرية لاتستطيع ان تتوسع على حساب الاقليم العربى كاملة وانها تحتاج إلى فترة زمنية لا ستيعاب ما تحققه قبل ان تتحول للتوسع مرة اخرى .

تشير المؤشرات الاقتصادية إلى ان القدرات الاقتصادية الايرانية كبيرة ، وان تقديرات الناتج القومى العام لها أكبر من تقديراتها لاي دولة عربية أخرى حتى عام ١٩٨٣ (لاتتوافر بيانات بعد ذلك) ، وان أى انخفاض تالى غالبا يرجع إلى اوضاع الحرب الحالية وتأثيرها على مصادر الثروة الايرانية ، ورغم غياب كثير من المؤشرات الاقتصادية عن ايران فى السنين الأخيرة الا أن المؤشرات السابقة تشير إلى ان ارتفاع متوسط معدل النمو السنوى بالنسبة للناتج المحلى بالنسبة للزراعة والصناعة والتحويلية والخدمات ، وانخفاض نسبة صادرات السلع والخدمات غير الانتاجية ، وارتفاع القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية . وهكذا فان المؤشرات الاقتصادية تشير إلى قدرات ايرانية مرتفعة توفر لها تفوقا محدودا على الدول العربية المجاورة لكنها لا تسمح لها بتحقيق هدفها دفعة واحدة .

حققت القدرات السياسية الايرانية نجاحا ملموسا اثناء حكم الشاه تناسبت مع الهدف القومى المحدد الا ان القدرات السياسية الايرانية فى بداية عهد الجمهورية الاسلامية قد تضاعلت بدرجة كبيرة وان كانت استطاعت ان تحقق نجاحا ملموسا داخل العالم العربى الا انها فقدت جزءا من هذا النجاح وحسنت من قدراتها الخارجية بدرجة كبيرة فقد استطاعت حتى الان ان تبقى دول الخليج خارج الصراع مع العراق (يساعدها فى ذلك وجود نسبة ملموسة من السكان من اصل ايرانى أو ايرانى الجنسية) ، وان تحصل على تأييد كل من سوريا وليبيا ، وان يكون لها نفوذ سياسى فى لبنان ، وان تتعاطف معها عناصر من التيار الاسلامى فى باقى الدول العربية ، كما انها تحصل على تأييد محدود من الشيعة فى البلاد العربية وفى المقابل فقد استطاعت ان تحسن من علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى وفرنسا وان تبقى على روابطها مع باكستان وان تحصل على معونة

عسكرية من الصين الشعبية وكوريا الديمقراطية وان تحصل على أسلحة من اسرائيل . الا ان هذه القدرة السياسية ما زالت عاجزة عن فك الحظر المفروض على تصدير السلاح اليها من مصادر السلاح الرئيسية فى الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية ، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية وغرب اوروبا . الا ان المرونة التى ابدتها القدرات السياسية الايرانية فى عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ تشير إلى احتمالات اكبر فى المستقبل رغم انه من المشكوك فيه ان تزيد كثيرا فى ظل الجمهورية الاسلامية الحالية نظرا لرفض كل من الكتلتين الشرقية والغربية لفكرة الثورة الاسلامية والاتجاه الاسلامى الاصولى (السلفى) بشكل عام . ويمكن ان تزداد هذه القدرات بدرجة كبيرة فى حالة تراجع الحكم الايرانى عن هذا الاتجاه .

تحقق العوامل النفسية النابعة من كل مبادئ المذهب الشيعى ، وتاريخ ايران (فارس) قدرات عالية نسبيا على تحقيق اهداف تصدير الثورة الاسلامية بما يحقق التوسع على حساب الاقليم والشعب العربى الا انها لاتستطيع ان تحقق الهدف بشكل مطلق فى مواجهة الاحساس القومى العربى ، وخاصة فى المناطق التى ينتشر فيها المذهب السنى فى العراق وشمال الجزيرة وفى اليمن ومصر والمغرب العربى .

٤ - الاستراتيجية الايرانية لتحقيق الهدف القومى :

اعتمدت الاستراتيجية الايرانية - وقبلها الفارسية - بدرجة كبيرة على استخدام القوة العسكرية بالدرجة الاولى لتحقيق اهدافها . وقد برز ذلك فى زمن الشاه فى تدعيم وحماية التمرد الكردى فى شمال العراق والمعاونة العسكرية بالقوات لسلطنة عمان ضد المتمردين فى ظفار ، والاستيلاء على الجزر العربية فى الخليج ، واستمرار الاحتلال الايرانى لأرض عراقية فى منطقة شط العرب . وتدعم القوة العسكرية الايديولوجية الدينية ، وكلاهما يدعم الدبلوماسية الايرانية . وتستخدم الاستراتيجية الايرانية قوتها الاقتصادية بشكل محدود فى تحقيق اهدافها . وفى ظل الجمهورية الاسلامية ظلت القوة العسكرية - مرتدية لباسا اسلاميا متطرفا - هى

الوسيلة الرئيسية لتحقيق الاهداف القومية ولم يقتصر استخدام القوة العسكرية على الصراع العراقي الايرانى الا انه امتد إلى التدخل في الصراع في لبنان والاستفادة به في تحقيق اهداف سياسة لدى دول اخرى في اوربا وخاصة فرنسا .

ولا شك ان القوة العسكرية الايرانية كانت سندا للدبلوماسية الايرانية في المفاوضات مع دول الخليج لابقائها خارج الصراع العراقي الايرانى ، والحد من دعمها المادى للعراق .

وتلقى الاستراتيجية الايرانية قبولا من الاغلبية الايرانية ، ويبرز ذلك في الاقبال الشعبى على الانتخابات التى اجريت في ايران في اغسطس عام ١٩٨٥ ، وهذا لا يمنع من وجود فئات وتنظيمات معارضة قوية خارج السلطة غالبا وداخلها بدرجة اقل . الا ان السلطة الدينية للقيادة السياسية وخاصة في الجمهورية الاسلامية لها تأثير جارف على الرأى العام .

أ - العقيدة القتالية :

لا تتوفر مراجع كافية عن العقيدة القتالية الايرانية الا انه يمكن استنتاجها من بناء القوة العسكرية الايرانية ، واسلوب استخدامها ، سواء قبل الثورة الاسلامية او بعدها . وتدل هذه المؤشرات على ان ايران تسعى إلى الاعتماد على وجود قوة عسكرية تقليدية ضخمة ، مع محاولة امتلاك رادع نووى . وقد سعت إلى امتلاك قوة جوية ضخمة كان من المتوقع ان تصل إلى حوالى الف طائرة قتال ، وبحيث تستطيع ان تعمل على مسافات بعيدة بتزويدها بالوقود في الجو وقدرة عالية على النقل الجوى والابرار الجوى . أما القوات البرية فتستند - بالاضافة إلى الجيش العامل - على تنظيمات شبه عسكرية من المتطوعين كثيرا ما تستخدم كراس حربة للقوات النظامية كما تشتمل القوات البحرية على قدرات على العمل في المياه الزرقاء وقدرات محدودة على الابرار البحرى تتناسب مع العمل عبر الخليج . وقد اعتمدت ايران منذ زمن طويل من قبل الجمهورية الاسلامية على القوات شبه النظامية « قوات المقاومة » والجندرية ، ايام الشاه وقوات « حرس الثورة » و « جيش التعبئة الشعبية » و « المستضعفين » والحرس الوطنى « حزب الله » بالاضافة إلى ميليشيا قبائل الحدود . وقد سعت حكومة الشاه إلى الحصول على اسلحة نووية بانشاء مفاعل ٢ نووى قوة ٦٠٠ ميجاوات

في بوشهر واستمرت الجمهورية الاسلامية في العمل فيها ولكن يبدو ان القصف الجوى العراقى قد اوقف العمل في انشاء هذه المفاعلات .

اعتمدت حكومة الشاه في استخداماتها للقوة على تحقيق رادع جوى لحين توفر الرادع النووى ، وعلى استخدام التفوق البحرى والجوى في الاستيلاء على الجزر العربية ، وعلى سير اعمال القوات النظامية بميليشيات القبائل المتمردة في المنطقة الكردية . اما حكومة الجمهورية الاسلامية فنظرا لانها فقدت الرادع الجوى فقد اعتمدت بالدرجة الأولى على التفوق البشرى بالقيام بهجمات كاسحة بالقوات شبه النظامية للتمهيد لاعمال القوات العاملة ، وعلى القوات البحرية وخاصة في المناطق البعيدة عن مدى عمل القوات الجوية العراقية ، كما تستعاض عن القصف الجوى احيانا بضربات الصواريخ ونيران المدفعية بعيدة المدى وعلى المدن القريبة من الحدود ، مع محاولة الاستفادة من تعاطف السكان من الشيعة ، وتشجيع التمرد في مناطق الاكراد .

وتختار القيادة الايرانية الهجوم البرى كوسيلة رئيسية لتحقيق اهدافها الاستراتيجية مع اختيار اتجاهات وتوقيتات الهجوم لتحقيق اكبر استفادة من التفوق البشرى والحد من الاثار الناتجة عن قلة المعدات فنجد ان اتجاهات الهجوم توجه اساسا إلى المناطق الوعرة أو المستنقعات (الملاحات) وغابات النخيل كما ان توقيتات الهجوم الرئيسية تكون عادة في اوائل أو اواخر الشتاء والاستفادة من الليل وحالات الرؤية الرديئة وتسعى ايران لتحقيق المفاجأة عن طريق اخفاء اتجاهات وتوقيتات الهجوم ، والقيام بالهجوم من الحركة بتحريك القوات من العمق ، وعادة مالا تخفى ايران نية الهجوم أو حتى تحاول ذلك لتحقيق اكبر تأثير معنوى ممكن ، كما ان اتجاهات الهجوم توجه لتحقيق تأثير قوى يغير من التوازن الاستراتيجى في الحرب إما بالتأثير على الوضع الجيوبوليتكى للخصم ، أو بالاستيلاء على أو تهديد هدف له قيمة معنوية هامة ، أو قيمة اقتصادية كبيرة .

وتسعى إيران إلى تحييد القوى الأخرى المحيطة بها في غير الاتجاه الاستراتيجى المنتخب الذى هو عادة ما يكون الاتجاه الاستراتيجى الغربى ، كما تسعى لمواجهة القوة العربية في هذا الاتجاه كل على حده بحيث لا تتكتل في مواجهتها ، وهى تستخدم في ذلك القوة

المسلحة عن طريق الاجبار أو الردع ، كما تستخدمها بالوجود العسكرى الفعلى داخل هذه الدول ، أو قريبا منها ، وكذا بالمعونة العسكرية .

ج- أهم الموضوعات المؤثرة على القرار العسكرى

(١) الحصول على الاسلحة

تلاقى ايران بعض الصعوبة فى الحصول على احتياجاتها من الاسلحة نتيجة للاتفاق على عدم تصدير الاسلحة إلى مناطق الصراع ، وان كان هذا الاتفاق يسرى على ايران اكثر مما يسرى على غيرها . وقد كانت الولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة والغرب عموما هم المصدر الرئيسى للأسلحة لايران قبل الثورة الاسلامية ، كما كانت هناك بعض الاسلحة التى حصلت عليها من الاتحاد السوفيتى الا أن كلتا الدولتين العظميين قد توقفتا عن تصدير الاسلحة إلى ايران ، مما دعاها إلى البحث عن مصادر اخرى ، وقد امكن الحصول على اسلحة من اكثر ١٥ دولة هى كوريا الشمالية والجنوبية واسرائيل وبريطانيا وفرنسا واسبانيا والنمسا وسويسرا وايطاليا والصين الشعبية وتايوان وباكستان وشيلي والارجنتين والبرازيل وبولندا والسويد وتركيا والمانيا الديمقراطية ، بالاضافة إلى الحصول على بعض قطع غيار امريكية كما اتجهت كل من سوريا وليبيا إلى مساعدتها عسكريا . الا ان بعض هذه الامدادات كان استكمالا لصفقة سابقة ايام الشاه وقد توقف بعد ذلك وقد افادت بريطانيا بانها لم تسمح بتصدير قطع الغيار الخاصة باسلحة التدمير ، كما اوقفت سويسرا نقل طائرات التدريب اليها ، كما ان كثيرا من الصادرات تتم عن طريق التهريب أو بطريقة خفية كما حدث بالنسبة لقطع الغيار الأمريكية وبالنسبة للأسلحة الاسرائيلية ، كما ان الاتحاد السوفيتى يعارض انتقال الاسلحة السوفيتية الصنع من كل من سوريا وليبيا إلى ايران ، وتحاول ايران ان تغطى بعض النقص من احتياجاتها من الاسلحة و قطع الغيار بانتاجها محليا .

يشتمل الانتاج العسكرى الايرانى على بنادق ورشاشات مشتقة من اخرى المانية واسرائيلية وهاونات عيار ٦٠ مم ، ١٢٠ مم ، ومدافع عيار ١٠٦ مم ، وتطور طائرة مروحية خفيفة ذات مقعدين ، كما تحاول انتاج قطع غيار للمقاتلات الامريكية الصنع ، وتصنيع طائرة بدون طيار ، وتطوير اجهزة حاسبة الكترونية لادارة

ب - اتخاذ القرار العسكرى

تتخذ عملية اتخاذ القرار العسكرى فى ايران صورة شديدة الخصوصية بما نص عليه الدستور الذى بدأ العمل به منذ ديسمبر ١٩٧٩ والذى ينص على ولاية « الفقيه » (نائب الامام) ويحمله عبء القيادة . وتنص المادة ٥٧ من الدستور على ان الفقيه هو القائد الاعلى للقوات المسلحة ، وانه يعين رؤساء الاركان المشتركة ، ورئيس الحرس الثورى ، كما انه يعين اربعة من عدد اعضاء « مجلس الدفاع الوطنى » ويعين القادة على المستويات الاقل بناء على توصياتهم . ويمنح الدستور الفقيه سلطة اعلان الحرب وعقد الصلح بناء على توصيات مجلس الدفاع الوطنى . وهكذا فان سلطة الفقيه التى يتولاها الآن الامام الخمينى تعتبر مطلقة فى قرار الدفاع واستخدام القوة العسكرية ، بما يندر وجوده فى مكان اخر .

وهكذا فان درجة تركيز القوة فى اتخاذ القرار تصل إلى اعلى درجة لها بتركيز اكثر من ٥٧٪ من سلطة القرار فى يد شخص واحد هو نائب الامام وتتوزع باقى السلطة فى ايدى اعضاء مجلس الدفاع الوطنى ورئيس الجمهورية (القائد العام للقوات المسلحة) ورئيس الوزراء ، ووزير الدفاع ، ورؤساء الاركان المشتركة ، ومن السلطة التنفيذية مجلس الوزراء ، ومن السلطة التشريعية « المجلس » (الجمعية الاستشارية الاسلامية) . ومجلس حماية الدستور ، ويترجم ذلك عمليا إلى تركيز السلطة بدرجة اكبر فى يد « نائب الامام » مع عدم اغفال رأى رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ورؤساء الاركان المشتركة فيما يتعلق بالامكانيات على الأقل . ويؤثر ذلك على القرار العسكرى بغلبة الطابع السياسى عليه بحيث انه كثيرا ما يصير تجاهل قواعد فن الحرب واساليب استخدام القوات لتحقيق اهداف سياسية هامشية ، كما انه يؤثر بدرجة اشد على فاعلية الانتاج فى المجال الاقتصادى ، ويؤدى إلى اثار اجتماعية خطيرة تزداد اهميتها فى المستقبل .

نيران المدفعية ، كما تطور وحدات ومنشآت الاصلاح . ويوضح الجدول رقم (١٩) اهم اتفاقات الاسلحة التي امكن الكشف عنها مع ايران في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ ، ويوضح الجدول (٢٠) مراحل انتاج الاسلحة في ايران عام ١٩٨٤ وسعة ، واحتمال انتاج الاسلحة في ايران ، وترتيبها بين اول ٢٧ دولة في العالم الثالث في نفس العام .

(٢) تأثير القرار العسكري على الاقتصاد القومي :

إن اعتماد العقيدة العسكرية الايرانية على التفوق البشري يدفعها إلى تعبئة نسبة عالية من الطاقة البشرية لاعمال القتال مما يحرم الاقتصاد القومي سواء فيما يتعلق بالانتاج أو الخدمات من هذه الطاقات ، ولذا فان القرار العسكري لابد وان يضع في الاعتبار الاعداد والخبرات الضرورية لاستمرار الانتاج والخدمات الضرورية بتحقيق الحد الأدنى على الأقل ،

كما ان القرار العسكري يضع في اعتباره ضرورة الدفاع عن الاهداف الاقتصادية الهامة حسب اولوية اهميتها ، والتي تتربع المنشآت البترولية على قمتها .

(٣) تأثير القرار العسكري على مواقف الدول خارج الصراع :

رغم التهديدات الايرانية الكثيرة باغلاق مضيق هرمز في حالة عدم قدرتها على تصدير بترولها ، الا انه من الواضح انها لاتنوى ذلك . إذ أن متخذ القرار يضع في الاعتبار الآثار التي يمكن أن تنتج عن ذلك القرار سواء من دول الخليج التي يمكن أن تنضم سفارة إلى العراق ، أو من الدول الغربية التي قد تتدخل إذا تعرضت حرية الملاحة في الخليج للخطر ، ولذا فان التدخل العسكري الايراني ضد الملاحة في الخليج عادة ما يكون رمزيا ولا يسعى إلى ايقاف الملاحة بالخليج بشكل حاسم .

جدول رقم (١٧)
مقارنة اهم عناصر القوة الايرانية بدول الخليج العربي*

الدولة	الامارات المتحدة	قطر	البحرين	السعودية	الكويت	مجموع دول الخليج العربي ايران	البيسان
عمان	١,٤	٠,٢٩	٠,٤	١٢	١,٨	١٧,٤٩	٤٢
المساحة كم (١)٢	٧٧٧٠٠	١١٤٣٧	٦٧٨	٢٢٤٠٠٠٥	١٧٨١٨	٢٦٥٩٠٧٠	١٦٤٨٠٠٠
القوات المسلحة (الف جندي) (٢)	٤٢	٦	٢,٨	٦٢,٥	١٢	١٤٧,٨	٦٢٥
الناتج المحلي عام ١٩٨٣ (بالبليون دولار)	٢٧,٥٩٥	٦,٤٢١	٥,٠٩٠	١١٩,٥٩٧	٢١,٢٦٥	١٨٧,٥٣٣	١٢٢,٦٨٧
انفاق دفاعي عام ١٩٨٤ (بالبليون دولار) (٣)	١٨٦٧	١٦٦	٢٣٢	٢٢٦٨٧	١٤٣٠	٢٨٤٤٢	١٧١٩٦
دبابات قتال رئيسية	٢٣	١٣٦	٢٤	٤٥٠	٢٤٠	٨٨٣	١٨٥٠
مدفعية ميدان (قطعة)	١٠٥	٧٠	١٤	٤٦٣	٢٨	٧١٠	٤٢٠٠
قواعد صواريخ ارض ارض	—	—	—	—	٤	٤	٩
طائرات قتال	٥٢	٤٢	١٧	٢٠٥	٧٦	٣٩٢	٨٠
هليكوبتر مسلح	—	—	٢	٣٤	٢٣	٤٩	٩
سفن سطح رئيسية	—	—	—	٨	—	٨	٨
ذواريخ صواريخ	٧	٦	٢	٩	٦	٣٥	٧

* المرجع الاساسي :

* IISS, The Military Balance, 1985 - 1986, London, 1985 pp 72 - 73, 74 - 75 , 78 - 79 , 82 - 84 , 86 - 87

(١) المرجع في تحديد المساحة

“The Europa Year Book 1984, A World Survey”, Volume I, II Europa Publications Limited, London, England, 1984, pp 1136, 1733, 1895, 2185, 2292, 2325, 2558.

(٢) القوات النظامية فقط . تشمل قوات عمان والسعودية والامارات اجانب .

(٣) المساعدات من والى مجلس التعاون الخليجي مستبعدة .

جدول (١٨)

الامكانيات العسكرية لإيران عام ١٩٨٠

عدد السكان ٣٥٨٠٨٠٠٠

اجمالي القوات المسلحة العاملة ٣٢٢٠٠٠ (٩٪ من مجموع السكان)

الناتج القومي الاجمالي : ٧٥,٩ بليون دولار (٢١٧٠ دولارا للفرد)
الانفاق العسكري السنوي : ٧,٨٢ بليون دولار (١٠,٣٢٪ من الناتج القومي الاجمالي)

انتاج الطاقة

الفحم : ١,١٥ مليون طن متري

زيت خام : ٢٩٥,٥ مليون طن متري

منتجات بترولية مكررة : ٣٤,٦٥ مليون طن متري

غاز طبيعي : ٢١,٨ بليون متر مكعب

قوة كهربائية : ٧ بليون كيلو وات ساعة

الاسطول التجاري (سفن الف طن فاكثر) ٥٩ سفينة ، ١,١ مليون طن

الاسطول الجوي المدني : ٢٥ طائرة نقل كبيرة

الجيش :

الأفراد : ٢٠٠ ألف

التنظيم :

٣ فيلق (قياداتها في كرمنشاه شمال غرب طهران وشمال شرق شيراز في الجنوب)

٣ فرقة مشاه

٤ لواء مستقل (٢ مشاه ، ١ قوات خاصة ، ١ محمول جوا)

٥ مجموعة مدفعية فرقة

١ كتيبة طيران

١ كتيبة صواريخ دفاع جوى

المعدات الرئيسية :

٨٠٠ دبابة ثقيلة (تشيفيتن)

٩٢٠ دبابة متوسطة (م - ٤٧ ، م - ١٦٠ - ١ ، م - ٤٨ ، م ، ٤)

٢٥٠ دبابة خفيفة (م - ٢٤ ، م - ٤١ ، سكوربيون)

٢٠٠ عربة مدرعة (م - ٨ ، م - ٢٠)

٢٠٠٠ ناقلة جنود مدرعة (م - ١١٣ ، ب ت ر - ٥٠ ، ب ت ر - ٦٠)

مدفعية مضادة للطائرات (ز أ و - ٥٧,٢٣ مم و ٨٥ مم سوفيتية وبوفور ٤٠ مم)

٧٠٠ مدافع وهاوتزرات (١٣٠ مم ، و ١٥٥ مم ، و ١٧٥ مم مدفع ، و

١٠٥ مم و ٢٠٣ مم ذاتى الحركة ومجرور)

اسلحة عديمة الارتداد مضادة للدبابات (٥٧ مم ، و ٧٥ مم ، و

١٠٦ مم)

مقذوفات موجهة مضادة للدبابات (دراجون - تو)

صواريخ دفاع جوى (هوك ورايبير سام - ٧ ، سام - ٩)

صواريخ ارض ارض (س س - ١١ ، س س - ١٢ ، تو)

طائرات خفيفة (ال - ١٨ ، يو - ١٧ أو - ٢ وبيجل يب)

٢٩٥ هليكوبتر (٥ آتش ٤٣٠ ، و ١٤ سي آتش ٤٧ ، و ٥٢ آيه بي

٢٠٥ ، و ٢٤ آيه بي ٢٠٦ ، ١٠٠ آيه آتش ١ ، و ١٠٠ بل ٢١٤)

الاحتياطي :

الأفراد : ٢٢ ألف

التنظيم : ٣ اسطول : المحيط الهندي ، وبحر قزوين ، والخليج ليس

هناك طيران اسطول ولا فيالق بحرية . هناك كتيبة مشاة بحرية تستخدم

اساسا لحراسة المنشآت الساحلية .

الوحدات الرئيسية :

٢ غواصة (اس اس طراز تانج)

٣ مدمرة (كلها لها صواريخ دفاع جوى نمطية والصواريخ دفاع جوى قصيرة المدى سيكات ، طراز باتل و ٢ طراز سمندر .

٤ فرقاطة وطراز سام مسلحة الصواريخ سطح سطح سي كيلر ، وسيكات للدفاع الجوى وكنيهما قصير المدى)

٤ زورق حراسة (بي جي ، وبى اف - ١٠٣ مسلحة بمدفع ٣ بوصة)

٦ زورق هجوم بالصواريخ (بي تي جي ، طراز كامان ، وصواريخ هاربون سطح سطح)

٧ زورق داوريه

٣ كاسحة الغام شاطئية

٢ كاسحة الغام عميقة

٢ سفينة انزال دبابات

١ زورق انزال عام

١٤ هوفركرافت

٧ سفينة مساعدة (وقود جرار امداد الخ)

١٠ زورق خدمة

١٥ هليكوبتر (٧ آيه - بي - ٢١٢ و ٨ اس آتش - ٣)

٢ طائرة داورية بحرية (بي - ٣)

٤ طائرة نقل (اف - ٢٧)

٤ طائرة قيادة عسكرية

الصواريخ : دفاع جوى ستاندرد سيكات سطح / مسطح ، سي كيلر ، هاربون

القواعد البحرية : خرمشهر (القاعدة الرئيسية) بندر يهلوى ، بوشير ، جزيرة خرج ، بندر عباس وشاه بحر (خدمة ثلاثية)

القوات الجوية :

الأفراد : ١٠٠ ألف

التنظيم :

٣ سرب مقاتلات اعتراضية (اف - ١٤)

١٠ سرب قاذفة مقاتلة (اف - ٥)

١٠ سرب قاذفة مقاتلة (اعتراضية (اف - ٤)

٢ سرب مقاتلة / استطلاع (آر / اف - ٤ و آر اف - ٥)

٨ سرب نقل (سي - ١٣٠ ، بوينج ٧٠٧ ، اف - ٢٧ ايروكوماندوز)

اهم طرازات الطائرات :

٤٤٩ طائرة قتال

٧٧ مقاتلة اعتراضية (اف - ١٤)

١٩٠ مقاتلة قاذفة / اعتراضية (اف - ١٤ ، الاعتراضية تحمل صواريخ جو - جو سيدوانيدر ، وسبارو ، القاذفة المقاتلة :

مافريك جو ارض)

١٦٦ قاذفة مقاتلة (اف - ٥)

١٦ مقاتلة / استطلاع (آر - اف - ٥)

١٨٦ طائرة اخرى

٦ طائرة تموين (بوينج ٧٠٧)

١٠٠ نقل (٥٧ سي - ١٣٠ ، و ٦ بوينج ٧٤٧ ، و ١٤ اف - ٢٧ ، و ١٠

سي - ٤٧ ، ٩ ايروكاماندز و ٤ فالكون)

١٤٢ تدريب (ت - ٦ و ت - ٤١ و ت - ٣٣ و اف - ٣٣)

٩٥ خدمة عامة (او - ٢ و يو - ١٧ و ال - ١٨)

٣٨ هليكوبتر (١٠ ايه بى - ٢٠٦ ، و ٦ ايه بى - ٢١٢ ، و ٢ سى
 اتش - ٤٧ ، و ٤ اتش - ٤٧ ، و ٤ اتش - ٤٣ ، و ١٦ سوبر
 فريلون)
 صواريخ . ٢٥٠٠ مافريك جو - جو ، و ١٩٠٠ سيدواندرايه اى
 ام - ٩ .

معدات متعاقد عليها :

٢٥٠ ف - ١٨

٤٠ اف - ١٤ بصواريخ جو - جو فونيكس

١١٠ اف - ٥ تايجر مقاتلات

١٤٠ اف - ١٦ مقاتلات

القواعد الجوية .

ظهران ، همدان ، دزفول ، دوشن تايه ، مهرباد ، جاله مرغى ،
 زاهيدان ، مشهد ، شيراز ، الاهواز ، اصفهان ، تبريز ، فهران ، شاه
 بحر .

جدول (١٩)

اهم اتفاقات الاسلحة مع ايران فى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦

المصدر	الكمية	الاسلح	نوع السلاح	سنة		الكمية	ملاحظات
				الطلب	التسليم	المسلمة	
الصين الشعبية	١٠٠	ف - ٦	مقاتلة	(٨١)	(٨٢)	(٢٠)	جزء من صفقة تشمل دبابات ت - ٥٩ ، ومدفعية . تقدر القيمة ١,٢ بليون دولار .
					(٨٢)	(٢٠)	
					(٨٤)	(٢٠)	
					(٨٥)	(٢٠)	
					(٨٦)	(٢٠)	
	١٢	ف - ٦	مقاتلة	٨٥	٨٦	(٢٠)	
	١٠٠	ت - ٥٩	دبابة قتال رئيسية	٨١	٨٢	١٠٠	
					٨٣	١٠٠	جزء من صفقة اكبر - تقارير بان ايران سمحت للصين بفحص الاسلحة السوفيتية المستولى عليها من العراق .
					٨٤	١٠٠	
	٢٠٠	ت - ٥٩	دبابة قتال رئيسية	٨٥			جزء من صفقة اشتملت على مقاتلات ف - ٦ وعربات مدرعة وعربات صواريخ وصواريخ ومدفعية وصواريخ دفاع جوى وذخيرة تقدر قيمتها ١,٦ بليون دولار .
	٣٠٠	١٣٠ ١/٥٩	ممدفع مجرور	٨١	٨٢	١٠٠	
					٨٣	١٠٠	
					٨٤	١٠٠	
سويسرا	٨٠	بى سى - ٧	طائرة تدريب	٨٣	٨٣	٦	أوقف التسليم بعد ٤١ طائرة - شكلت لجنة تحقيق .
المملكة المتحدة	٢	هناجم	سفينة انزال	٧٧	٨٤	٢	سفينة دعم غير مسلحة الاذاحة ٢٥٠٠ طن الطلب الاصلى ٤
	١	طراز خرج	سفينة دعم	٧٤	٨٤	١	
	٢	لافان وطنب	سفينة انزال	٧٧	٨٥	٢	
السويد	١٠	صاروخ دجو		٨٥	٠٠	٠٠	مقايضة =
الارجنتين	١٠٠	دبابة قتال		٨٥	٠٠	٠٠	*

المرجع : SIPRI YEAR Book 1985

* The Military Balance 1985-1986, IISS.

= Defence and Foreign Affairs Weekly, August 12-18, 1985

جدول (٢٠)
مراحل انتاج الاسلحة في ايران واحتمال توسعه انتاجيتها وترتيبها من الدول

نوع السلاح	مرحلة انتاجه	سعة الانتاج
المقاتلات والمقاتلات الخفيفة وطائرات التدريب الثقاة	لا يوجد	
الطائرات الخفيفة وطائرات النقل	غير معروف	
الهليكوبترات	لا يوجد	
الصواريخ الموجهة	غير معروف	
سفن القتال الرئيسية وزوارق الهجوم السريعة	لا يوجد	
سفن القتال الصغيرة	لا يوجد	
الغواصات	لا يوجد	
دبابات القتال الرئيسية	لا يوجد	
المدفعية	لا يوجد	
الدبابات الخفيفة وناقلات الجنود المدرعة	غير معروف	
الاسلحة الصغيرة	انتاج بترخيص مع استيراد الاجزاء المتقدمة	انتاج محدود

ترتيب ايران بين اول ٢٧ بلداً من بلاد العالم الثالث في انتاج الاسلحة الحالى والمحتمل هو : رقم ٢٠
المرجع : SIPRI Year Book 1985, pp. 332, 340

ثانيا - السياسة العسكرية التركية

١ - البيئة الدولية

يؤثر هيكل النظام العالمى ثنائى القطبية وأولوياته الاستراتيجية فى المجالين السياسى والعسكرى ، والدور المركزى لأوروبا ، والوضع الحساس للشرق الأوسط وأهميته فى افراز أنماط للسلوك السياسى والعسكرى والايديولوجى لدى الدول المحيطة بتركيا ولدى الدول العظمى ، مما يؤدى إلى تقاطع هذه الأنماط حول تركيا .

وداخل النظام العالمى نجد أن تركيا تقع ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض منفصلة فى ذلك عن الدول الصناعية المتقدمة أو الدول الاشتراكية ، كما أنها ليست من دول العالم الثالث وليست من الدول البترولية ، وبالتالي فإن قدرتها على احتلال موقع متقدم فى النظام العالمى محدودة للغاية . وقد أدى كل من الموقع الجغرافى والخبرة التاريخية إلى احاطة تركيا بالعديد من التهديدات التى تؤثر على أمنها .

٢ - التهديدات

أ - العلاقة مع الاتحاد السوفيتى

تؤدى سيطرة تركيا على آسيا الصغرى والمضائق اللذين يمثلان حلقة اتصال الاتحاد السوفيتى (وروسيا سابقا) بالبحر المتوسط والعالم إلى وجود مصلحة

سوفيتية فى تركيا . ويواجه الاتحاد السوفيتى تركيا على حدود مشتركة يصل طولها إلى ٦١٠ كم ، كما يواجهها عبر البحر الأسود ، وقد ظلت المضائق لفترة طويلة قلب العلاقة السوفيتية التركية . إذ ترجع أهمية المضائق إلى علاقة الأمن السوفيتى بقوى التهديد الخارجية وغير التركية . وقد طلب الاتحاد السوفيتى فى خلال الأربعينات اغلاق المضائق فى وجه السفن الحربية للدول التى لا تطل على البحر المتوسط ، كما أنه بعد دعمه لأسطول البحر الأسود اعتبر نفسه دولة بحر متوسطية نتيجة لوجوده على البحر الأسود ، وكلف الأسطول بتوفير أقصى خط دفاعى متقدم ضد التهديدات من الجنوب الغربى مما يثير سؤالا عن كيفية أن يحقق أسطول البحر الأسود هذه المهمة فى حالة رغبة تركيا فى اغلاق المضائق خوفا من التهديد وفقا لمعاهدة مونترو .

لا تقتصر العلاقة مع الاتحاد السوفيتى على المضائق ، وانما تعترض تركيا طرق الملاحة الجوية التى تربط الاتحاد السوفيتى بالمناطق التى يهتم بها فى الشرق الأوسط والقرن الأفريقى والبحر المتوسط ، مما يحد من قدرة الاتحاد السوفيتى على نشر قواته أو تقديم المساعدة العسكرية إلى دول فى هذه المنطقة .

ومن الطبيعى أن التهديد السوفيتى لتركيا - رغم أنه يسعى إلى وجود جيران محايدى أو أصدقاء يرتبط بالتفاوت الكبير فى القدرات بين الدولتين سواء فى تعداد السكان ، أو القوة الاقتصادية أو العسكرية .

ب - اختلال التوازن فى تراكيا

لتراكيا (الجزء الأوروبى من تركيا) أهمية خاصة إذ أنها أكثر المناطق كثافة وتطورا ، الا أنها من

أكثر المناطق تعرضا وذلك نتيجة لطول حدودها مع كل من بلغاريا (٢٦٩ كم) ، واليونان (٢١٢ كم) في حين أنها تفتقر إلى العمق والموانع الطبيعية بوجود المضائق خلفها . ويزيد من خطورة المنطقة ما سار العلاقات التركية البلغارية من توتر نتيجة للضغط البلغاري على مواطنيها من أصل تركي لتغيير أسمائهم التركية ، كما أن بلغاريا ينظر إليها أساسا باعتبارها عضوا في حلف وارسو . وفي حين أن اليونان زميل لتركيا في حلف شمال الأطلسي إلا أن توتر العلاقات بينهما حول عديد من القضايا ينعكس بالضرورة على الوضع في تركيا .

ج - العلاقات التركية اليونانية :

اتصفت العلاقات التركية اليونانية بالتوتر لفترة تاريخية طويلة بحيث أصبحت تمثل صراعا بين حضارتين مختلفتين . وقد اشتمل التاريخ على صراعات مريرة ، وعداوات وحروب بينهما ، وقد اتخذت هذه الصراعات حتى عام ١٩١٩ - ١٩٢٢ صورة سلسلة من التفهقر والهزيمة التركية . وقد أثار الصراع حول قبرص عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ شكوك العداوة التركية لليونان وذكرى مساعدات الدول الكبرى لليونان في المواجهات السابقة بينهما . وكانت معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ بين تركيا واليونان والقوى الغربية قد أقامت توازنا بينهما بتحديد الحدود للسيادة الإقليمية بحيث لا يحصل أى منهما على التفوق في بحر ايجه وأعطيت جزر الدوديكانيز في جنوب شرق ايجه إلى إيطاليا ، التي فقدتها بدورها وتركها لليونان بعد الحرب العالمية الثانية ، وكنتيجة لمعاهدة باريس عام ١٩٤٧ . وقد نظمت كلتا المعاهدتين نزع سلاح ومنع تحصين الجزر على طول الساحل التركي . وهناك حاليا أربعة صراعات بين تركيا واليونان هي السيطرة على الفضاء الجوي في بحر ايجه ، وتحديد حدود الجرف القاري ، وحدود المياه الإقليمية ، والصراع في قبرص ، بالإضافة إلى مشكلة عسكرية الجزر .

(١) السيطرة على الفضاء الجوي

في أعقاب قبول كل من تركيا واليونان في حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ ، كان قد ترك أمر السيطرة على الفضاء الجوي لبحر ايجه للمسئولية الفنية لليونان وفقا لاتفاق ثنائى بينهما . وادعت تركيا بأن هذه المسئولية الفنية قد استخدمت كما لو كانت قد قررت سيادة اليونان على الفضاء الجوي في بحر ايجه . وقد

أعقب التدخل العسكري التركي في قبرص عام ١٩٧٤ ، أن أعلنت تركيا « منطقة أمن » غرب خط منطقة مراقبة الطيران المتفق عليه في مايو ١٩٥٢ ، وقد أدى ذلك إلى تنصيف الفضاء الجوي لبحر ايجه تقريبا . وكان رد فعل اليونان أن أعلن البحر « منطقة خطرة » أدت إلى اغلاق الفضاء الجوي لبحر ايجه أمام جميع التحركات العسكرية والمدنية لغير اليونان . وقد سحب تركيا اعلانها السابق في فبراير عام ١٩٨٠ ، ومطالبها للسيطرة على كل الحركة الجوية فوق شرق ايجه ، كما استجابت اليونان بسحب ملحوظة الطيران المدني في عام ١٩٧٤ التي أعلنت بحر ايجه « منطقة خطرة » لكل الحركة الجوية الغير يونانية . إلا أن انتهاء النزاع يحتمل تجددته .

(٢) الجرف القاري

يتعلق هذا النزاع أساسا بارتفاع اسعار البترول ، وقد برز ذلك حينما قدم اليونان مذكرة احتجاج في عام ١٩٧٤ على ضمان تركيا لحق التنقيب عن البترول في مناطق في بحر ايجه لشركة بترول تركيا . وأشار اليونان إلى أن مشروعات البحث عن البترول المشابهة في بحر ايجه تنتهك الجرف القاري للجزر اليونانية . ويستند الموقف اليوناني على الأسس القانونية والمواد من اتفاقية جنيف ١٩٥٨ التي تمنح الجزر جرفا قاريا ، إلا أن تطبيق هذه المواد على بحر ايجه يؤدي إلى حرمان تركيا تقريبا من أى حقوق للجرف القاري ، ويحول بحر ايجه واقعا إلى بحيرة يونانية على أساس وجود حوالي ٣٠٥٠ جزيرة يونانية مبعثرة خلاله ، وقرب بعضهم من الأراضي التركية الرئيسية . وتدعى تركيا من جانبها بأن بحر ايجه له خصائص خاصة تتطلب حلا خاصا ، وتركيا ليست طرفا في اتفاقية جنيف عام ١٩٥٨ ، ولا توافق على موادها على ضوء التطورات الحديثة التي تجرى في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحر ، وتقترح البحث عن حل سياسى لموضوع تحديد الجرف القاري على أساس من العدل والمساواة . وقد قدمت اليونان الموضوع إلى محكمة العدل الدولية في أغسطس عام ١٩٧٦ التي حكمت بعدم اختصاصها ، وقد اجريت مفاوضات بين البلدين بدون نتيجة ملموسة وقد اقترحت تركيا البحث والاستغلال المشترك لموارد قاع بحر ايجه التي يمكن أن تؤدي إلى تأسيس كونسورتيوم بترولي دولي ، إلا أن اليونان لم يقبل الاقتراح . ويبقى الصراع منبعا كامنا للصراع بين البلدين .

(٣) المياه الاقليمية

حددت معاهدة لوزان المياه الاقليمية بأنها ٣ أميال بحرية ، وقد مدت مياهها الاقليمية في عام ١٩٣٦ إلى ٦ أميال وتبعتها تركيا في عام ١٩٦٤ الا أن اتجاه مؤتمر الأمم المتحدة للسماح بحد ١٢ ميلا الذي يؤدي - في حالة تطبيقه على بحر ايجه - إلى حل مشكلة الجرف القارى يقلص المياه الدولية القابلة للملاحة إلى أقل من النصف . وقد اعتبرت تركيا أن تطبيق اليونان لحد الاثنى عشر ميلا في بحر ايجه سيكون بمثابة اعلان حرب ، اذ أن مثل هذا الاعلان - مهما كان قدر تمشييه مع مشروع الاتفاقية الدولية التى يعدها مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحر - سيؤدى إلى تقييد اتصالات تركيا من وإلى البحر المتوسط بدرجة غير محتملة بما في ذلك من نتائج خطيرة على كفاءة دفاعها واقتصادها وتجارتها . ومن جهة أخرى فان اليونان تقرر أنها ليست لديها نوايا لتبنى حد ١٢ ميلا حاليا . ولكن هذا يوحى بأنها قد تتجه إلى ذلك .

(٤) قبرص

يعتبر الاهتمام التركى بالأوضاع في قبرص في جوهره انعكاسا للوضع في بحر ايجه إذ أن امتداد السيادة اليونانية الى قبرص يضخم بدرجة ملموسة المنطقة البحرية التى تحت السيطرة اليونانية كما أن حجم قبرص وقربها من الأراضى التركية يجعلها هامه للأمن التركى . كما أن الجزيرة تقع في مدخل خليج الاسكندرونه - الركن الشمالى الشرقى للبحر المتوسط - كما أنها كافية - بالنسبة لأى قوة معادية - لنشر قوات عسكرية كافية للقيام بعمليات جويه أو بحرية أو برمائية ضد تركيا ، كما أن قربها من تركيا يمكن أى عدو فيها من القيام بهجوم مفاجئ بخلاف أى هجوم بحرى من أى منطقة أخرى قريبة في البحر المتوسط .

(٥) احتلال جزر بحر ايجه

احتلت اليونان في نوفمبر ١٩٨٤ جزيرة ليمنوس بلواء جيش وسربى مقاتلات ، وترى تركيا ذلك مخالفا لمعاهدة لوزان ١٩٢٣ ، بينما ترى اليونان أن اتفاقية موننترو ١٩٣٦ رفعت هذه القيود .

د - التهديد من الحدود الجنوبية

تشتمل الحدود الجنوبية لتركيا على حدود مشتركة مع كل من سوريا (٨٧٧ كم) والعراق (٣٣١ كم) .

وقد سادت هذه الحدود توترات خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحتى بداية الستينات ، حيث سادتها درجة من الثقة المتبادلة بين كل من سوريا والعراق من جهة ، وتركيا من جهة أخرى . الا أن هناك عدة مصادر كافية للتهديد .

(١) مع سوريا (أ) الاسكندرونه

يعتبر المصدر الأول للتوتر في الحدود الجنوبية نتيجة لعدم رضا سوريا عن ضم تركيا للواء الاسكندرونه ، وقد سبق أن شنت سوريا حملة في الخمسينات للمطالبة باللواء السليب ، وإذا كانت هذه الحملة قد هدأت بعد ذلك فليس هناك ما يؤكد أن سوريا قد تنازلت عن مطالبها ، وقد يكون هو السبب في بعض المشاكل الأمنية الأخرى مع سوريا ، أو بعضها .

(ب) الوجود العسكرى السوفيتى في سوريا

أدى الصراع العربى الاسرائيلى وتداعياته ، والانحياز الأمريكى الكامل إلى اسرائيل إلى اضطراب سوريا إلى الاستعانة بقوات ومعدات عسكرية سوفيتية . ويرى بعض الباحثين أن هذا يمكن الاتحاد السوفيتى في حالات التوتر - من نقل افراده إلى سوريا وتشكيل وحدات سوفيتية في سوريا تهاجم تركيا من الجنوب ، ورغم أن هذا الاحتمال بالغ الضعف الا أن نشاط تركيا كعضو في حلف شمال الاطلنطى يزيده .

(ج) تسلل العناصر المعارضة والمتمردة

تشير بعض المصادر التركية والغربية إلى أن سوريا تدعم الإرهابيين الأتراك والأرمن والأكراد وتسمح لهم بالتهريب عبر الحدود ، وقد حذر رئيس وزراء تركيا سوريا لكن سوريا قد نفت ذلك ، وتنصلت من المسئولية .

(٢) مع العراق

تنحصر بؤر التوتر مع العراق في قمع العراق للمتكلمين بالتركية ، والسلوك المضاد لتركيا في حالة نشاطها كعضو في حلف شمال الاطلنطى ، واحتمال بناء تركيا منشآت مائية على أنهار دجلة والفرات ، وأخيرا تسلل المتمردين الأكراد عبر الحدود العراقية للقيام بأعمال عسكرية داخل الأراضى التركية . وقد سمحت العراق خلال عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ لقوات تركية

بمطاردة هذه العناصر داخل الأراضي العراقية الا أن هذا يمكن أن يتغير مع تغير الظروف الدولية .

(٣) احتمال اتحاد سوريا والعراق

يرى بعض الباحثين الأتراك والغربيين أن مثل هذا الاتحاد رغم استبعاد حدوثه في المستقبل القريب يدخل عاملا أمنيا جديدا رغم أنه لن يوجه غالبا ضد تركيا ، ويزيد من أهمية احتمال ارتباطه بعلاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي . ويرتبط ذلك بدرجة كبيرة بتطورات الصراع العربي الاسرائيلي ، وتطور العلاقات الأمريكية التركية .

(٤) أثر الثورة الايرانية

كانت الحدود التركية الايرانية عادة خالية من التوترات ، الا أن الثورة الايرانية لها آثار سياسية واجتماعية على الأمن الداخلي في تركيا للأسباب الآتية :

(أ) احتمالات الثورة الكردية

يرى البعض أن قيام الثورة في ايران قد أرسى نمودجا ديناميكية لجميع الراغبين في التحرر من السلطة المركزية ، وأن محاولات الأكراد في ايران لتحقيق الحكم الذاتي يمكن أن تؤدي إلى تطبيق مشابه في تركيا . وقد تصاعدت في السنوات الأخيرة ، وفي خلال عام ١٩٨٦ - أعمال المتمردين الأكراد في تركيا عبر الحدود الايرانية ، وقد رفضت الحكومة الايرانية السماح للقوات التركية بمطاردة المتمردين أثناء وبعد انسحابهم إلى قواعدهم داخل الأراضي الايرانية .

(ب) انعزال تركيا في المنطقة

أدت الثورة الايرانية إلى أن تركيا أصبحت الدولة الوحيدة في شمال الشرق الأوسط التي ارتبطت بنظم دفاعية مع الغرب مما يزيد من انكشافها وتعرضها أمام أي تهديد سوفيتي .

(ج) تشجيع العناصر الإسلامية السياسية

أدى نشوء الدولة الاسلامية في ايران إلى تشجيع حزب الانقاذ الوطني الذي يشير إلى الاتجاه الاسلامي من قبل قيام الثورة ، ويشجعه - مرحليا - اليسار الشيوعي والماوي ، مما لا بد أن يؤثر على السياسة الأمنية لتركيا ويعقد جذريا من المعادلة الأمنية الداخلية .

هـ - الاستقطاب السياسي والايديولوجي

رغم حدوث تقدم كبير في التحول الداخلي ، فقد أدى ذلك إلى ظهور مطالب جديدة ، وجماعات ضغط جديدة ، ومجالات جديدة للخلاف ، وأسباب جديدة للتوتر ، وقد صاحب ذلك تكثيف للاستقطاب السياسي والايديولوجي مما أدى إلى تصاعد استخدام الإرهاب لأغراض سياسية إلى مستويات خطيرة .

و - الاعتماد على الواردات البترولية

أدت الرغبة في تنمية الصناعة إلى الحاجة إلى التصدير لتمويلها ، الأمر الذي أدى إلى نمو الحاجة إلى البترول ، مما جعل الاقتصاد التركي شديد الاعتماد على البترول ، ومعرضا للخطر في حالة انقطاعه . وهذا يستلزم تأمين موارد نفطية وقد أدت الحرب العراقية الايرانية ، وانخفاض اسعار البترول إلى أن أصبحت موارد الطاقة مؤمنة في الفترة الحالية ، الا أنها لا تغير من احتمالات المستقبل ، خاصة مع توقعات نزوب احتياطات النفط لدى بعض الدول التي تعتمد عليها تركيا حاليا .

٣ - الروابط والاعتماد المتبادل

أ - حلف شمال الاطلسي

(١) انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في فبراير

١٩٥٢ ، وقد سمحت في ديسمبر ١٩٥٧ باقامة

صواريخ جوبتر الباليستكية المتوسطة المدى على

أرضها ، ولكنها سحبت في عام ١٩٦٣ في مقابل

سحب الصواريخ السوفيتية من كوبا .

(٢) تدخل الأراضي والأجواء والمياه التركية تحت

قيادة قائد عام قوات الحلفاء جنوب أوروبا الذي

تتمركز قيادته في نابولي . وهناك قيادتان فرعيتان

للحلف تعمل في « أزمير » في تركيا هي القيادة

البرية الجنوبية الشرقية ، وقيادة القوة الجوية

التكتيكية السادسة . ويتبع القائد البري

مباشرة قائد عام الجنوب ، والقائد الجوي لقائد

جو الجنوب التابع لقائد عام الجنوب .

(٣) قام الحلف بتطوير البنية الأساسية العسكرية

التركية .

(٤) هناك ١٤ موقع انذار مبكر تابع لنظام « نادج NADGE » (للدفاع الجوى عن البيئة الأرضية لشمال الأطلنطى) منتشرة عبر تركيا وهناك احتمال لتطوير نظام الانذار المبكر .

(٥) تعمل القواعد الأمريكية في تركيا في تنسيق مع حلف الأطلنطى الا أنها لا تدخل مباشرة ضمن قواعد الحلف عدا قاعدة انسيرليك Incirlik الجوية .

(٦) تعرضت علاقة تركيا بالحلف للاختبار بأزمة قبرص مرتين الأولى في عام ١٩٦٤ والثانية في عام ١٩٧٤ ، أثر « خطاب جونسون » في يونيو ١٩٦٤ ، وقرار الكونجرس الأمريكى بحظر تصدير الأسلحة إلى تركيا في عام ١٩٧٤ . اذ أظهرت الحالتان الأثر التراكمى لانكشاف القدرة الدفاعية التركية أمام الخطر الخارجى مما جعل تركيا لاتثق في الاعتماد على الحلفاء في تأمين نفسها .

(٧) أدى النزاع بين تركيا واليونان حول وجود لواء يونانى في جزيرة ليمونس إلى الغاء كثير من المشروعات التدريبية للحلف خلال عام ١٩٨٦ وقد أبدى مسئولو حلف شمال الأطلنطى مخاوفهم من أن الفشل في حل الخلاف سيكون له نتائج مؤثرة على جهود الحلف من أجل تأمين الجناح الجنوبى له . وعموما فان النزاع يلقى بظلال كثيفة من الشك حول امكانية التعاون العسكرى بينهما :

ب - اتفاق التعاون الدفاعى الأمريكى التركى

(١) غلب طابع العلاقة الثنائية بين أمريكا وتركيا على روابط حلف شمال الأطلنطى ، مما عنى السماح للولايات المتحدة الأمريكية بوجود قواعد وتسهيلات عسكرية على الأراضى التركية ، وتحسين القدرات الدفاعية للقوات المسلحة التركية بمساعدة أمريكية . وتقدر المعونة الأمريكية لتركيا في عام ١٩٨٣ بحوالى ٣٢٠ مليون دولار ، وفي عام ١٩٨٤ بحوالى ٦٣٥ مليون دولار ، واشتمل مشروع المعونة الأمنية الأجنبية لعام ١٩٨٦ على ٩٣٩ مليون دولار ، وعام ١٩٨٧ على ٥١٩ مليون دولار بالاضافة إلى مبيعات

أسلحة كقروض ميسرة بحوالى ٤٥٥ مليون دولار .

(٢) اعتمد الوجود والنشاط الأمريكى في مراحلہ الأولى على اتفاقات ثنائية تستند إلى المادة ٣ من معاهدة حلف شمال الأطلنطى ، واتفاق الحلف على تمركز القوات في عام ١٩٥١ . الا أن عدم وجود تنظيم محدد للبناء العسكرى الأمريكى في تركيا جعل من الصعب على تركيا أن يكون لديها المام شامل وقدرة على السيطرة على النشاط الأمريكى .

(٣) نظم الوجود الأمريكى في تركيا وفقا لاتفاق التعاون الدفاعى الأمريكى التركى المشترك في ٣ يوليو ١٩٦٩ الذى ظل سارى المفعول حتى ٢٥ يوليو ١٩٧٥ حينما أعلنت الحكومة التركية أن الاتفاق قد فقد صلاحيته القانونية نتيجة للحظر الأمريكى على الأسلحة ، وطلبت من الولايات المتحدة أن تعلق أعمالها في كل المنشآت الأمريكية (عدا قاعدة انسيرليك لحلف شمال الأطلنطى) . وقد وقع اتفاق جديد في ١٦ مارس ١٩٧٦ لتنظيم وضع التسهيلات ، وتأكيد تدفق المساعدة العسكرية لأربع سنوات تالية ، الا أن الحظر الناتج عن الفشل في تسوية الأزمة القبرصية سيطر على العلاقات حتى أكتوبر ١٩٧٨ بعد رفع الحظر على نقل الأسلحة إلى تركيا ، حيث أعيد العمل في كثير من التسهيلات الأمريكية على أساس مؤقت لمدة عام .

(٤) عقد اتفاق دفاعى جديد في ٣ مارس ١٩٨٠ ظلت بموجبه ١٢ منشأة تحت السيطرة الأمريكية تشتمل على القاعدة الجوية الرئيسية في انسيرليك ، وموقعى رادار لجمع المعلومات على البحر الأسود ، ومحطة سيزميه بالقرب من أنقره بالاضافة إلى تسهيلات ادارية وملاحية .

(٥) ترتبط المنشآت في سينوب على البحر الأسود وكاراموسيل على الشاطئ الجنوبى الشرقى لبحر مرمرة مع نشاطات الاستطلاع الالكترونى :

(أ) سينوب . موقع مراقبة رادارية واتصالات لجمع المعلومات عن النشاط البحرى والجوى السوفيتى في البحر الأسود ، وعن تجارب الصواريخ في البحر الأسود ، وداخل الاتحاد السوفيتى . ويرصد اطلاق الصواريخ السوفيتية

للتدخل الأمريكي خارج نطاق حلف شمال الأطلسي .

ج - منظمة الحلف المركزي

(١) أدى انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي إلى تحول تركيا إلى مروج لفكرة أمن الشرق الأوسط .
(٢) روجت لحلف بغداد الذي وقع في عام ١٩٥٥ بين تركيا وباكستان وإيران والعراق وبريطانيا ، بينما ظلت الولايات المتحدة كمراقب حتى انضمت كعضو منتسب في الحلف الذي خلفه الذي سمي بمنظمة الحلف المركزي ، بعد انسحاب العراق من حلف بغداد .

(٣) تفككت المنظمة عام ١٩٧٩ بعد الانسحاب الرسمي لباكستان ثم إيران ثم تركيا .
(٤) كانت فاعلية الحلف ضعيفة منذ بداية تكوينه .
(٥) احتفظت تركيا بعلاقاتها بباكستان في حين تأثرت العلاقات العسكرية بإيران مما يضعف أهمية الاعتماد المتبادل مع باكستان .

٤ - الاستراتيجية القومية

أ - نظرا لظروف الأمن القومي التركي ، والتهديدات الداخلية والخارجية ، والمصاعب التي واجهتها مع شركائها الدفاعيين فقد اتخذت الأهداف التركية طابعا يرتبط بالشئون المحلية الوطنية أكثر من البحث لها عن مكان أو دور داخل النظام العالمي . كما عمدت إلى التقليل من الاعتماد على القوة العسكرية في تحقيق أهدافها ، والاعتماد بشكل أكبر على باقي القدرات ، وهكذا فإنها تعتمد على القدرة السياسية والدبلوماسية على تخفيض حدة التوتر مع الاتحاد السوفيتي ، وعلى العلاقات الثقافية مع العالم الإسلامي ، وعلى قدراتها الاقتصادية مع دول العالم الثالث مع الاحتفاظ بروابط قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلسي ، ويكاد يتوقف استخدام القدرات العسكرية على أزمة العلاقات التركية اليونانية حول جزيرة قبرص ، وبشكل محدود ، وعلى مكافحة أعمال العنف السياسي والعصابات .

ب - يوضح الجدول رقم (٢١) أهم القدرات العسكرية والاقتصادية لتركيا .

من ميادين تجارب مختلفة ، ويرصد النشاطات العسكرية السوفيتية المختلفة الأخرى .

(ب) بلباس : قاعدة الكشف السيزمي قرب أنقرة لرصد التجارب السوفيتية النووية .
(ج) أنسيرليك :

قاعدة جوية لتمرکز طائرات الولايات المتحدة قرب أضنه . تنتشر فيها الطائرات دوريا من قاعدة توريجون في أسبانيا (زاراجوزا) ، وأفياتو في إيطاليا ، حيث تمثل أكثر انتشار للطائرات الأمريكية التي تعمل من قواعد برية تقدا حتى شرق البحر المتوسط ، وتوفر قدرة على شن ضربه نووية تكتيكية ضد الاتحاد السوفياتي .

(د) الاسكندرونه ويومورتاليك : أهم مراكز الامداد والوقود والمستودعات للقوات العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .

(هـ) كاراموسيل : محطة جوية على الشاطئ الجنوبي الشرقي لبحر مرمرة لمتابعة نشاط البحرية السوفيتية غرب البحر الأسود ، والمناطق المتاخمة لمضيقي البوسفور والدرديل .
(و) دياربكر : محطة جوية شرق تركيا الوسطى تشمل رادارا بعيد المدى لجمع المعلومات .

(ز) أنقره : محطة جوية . مقر القيادة الادارية الأمريكية في تركيا .

(ح) أزمير : قاعدة مساندة للقوات الجوية الأمريكية ، مقر قيادته الجنوبية الشرقية للقوات البرية لحلف شمال الأطلسي . مقر قيادة القوة الجوية التكتيكية السادسة للحلفاء .

(ط) بيرينكليك : موقع رادار كشف FPS-17 ، ورادار متابعة FPS-79 تابع لنظام القوة الجوية الأمريكية 496L لمتابعة الفضاء داخل نظام أقمار الإنذار بالصواريخ الباليستكية عابرة القارات والمطلقة من الغواصات ، ضمن قوات قيادة الفضاء (القوات النووية الاستراتيجية الدفاعية)

(ي) سمسون : موقع رادارات قرب البحر الأسود لمتابعة التجارب الصاروخية

(٦) أعلنت تركيا في أكتوبر ١٩٨٥ أنها لن تسمح باستخدام القواعد الأمريكية على أراضيها

٥ - العقيدة العسكرية

أ - تعتمد العقيدة العسكرية التركية على الاعتماد في الظروف الحالية على استخدام أغلب قواتها من المشاة في صد هجوم حلف وارسو من اتجاه بلغاريا في اتجاه مضيق البوسفور وبحر مرمرة وذلك بقوة الجيش الأول التركي الذى يشتمل على حوالى ١٢ فرقة مشاة وفرقة مدرعة ، بينما تستفيد من صعوبة الأرض عند الحدود السوفيتية التركية وظروفها المناخية في صد الهجوم المحتمل من هذا الاتجاه على أنسب خط (٢٠٠ كم داخل الحدود) بقوات الجيش الثالث التركى بسبع فرق من المشاة ، مع ستر الحدود الجنوبية بقوات الجيش الثانى التركى بما يعادل فرقتين (تشتمل على الجندرية) في قتال جبلى ، مع الاحتفاظ بقوات محدودة من مجموعات التدريب التى لها مهام عمليات للعمل في بحر ايجيه وجزره بما فيها قبرص . وتسعى تركيا لتحديث اسلحتها وخاصة قواتها الجوية لتدعيم أعمال قتال قواتها .

ب - يتضح مما سبق أن العقيدة العسكرية التركية وأن كانت تسعى إلى الاعتماد على نفسها الا أنها تظل في النهاية معتمدة - بل ومحتاجة - إلى معونه من حلفائها في حلف شمال الأطلسي وخاصة الولايات المتحدة في حالة هجوم دول حلف وارسو عليها .

ج - كما تحتاج مهام القوات المسلحة التركية في بحر ايجيه إلى أسطول قوى نسبيا مما يبرر اعتماد تركيا في هذا المجال ، على قوه بحرية كبيرة نسبيا .

د - لا تحظى هذه العقيدة العسكرية برضى عام نظرا للاعتماد على الولايات المتحدة وما يعقبها من علاقات غير متكافئة ، ويميل جزء من رأى العام التركى إلى اتباع سياسه عدم الانحياز وتحقيق درجة أعلى من الاعتماد على الذات .

٦ - اتخاذ القرار العسكرى الدفاعى

١ - تتحكم العوامل الخارجية بدرجة أكبر في عملية اتخاذ القرار العسكرى نظرا لشدة تعرض الدولة للأخطار الخارجية ، بينما تؤثر العوامل الداخلية الخاصة بالأمن الداخلى فيما يختص بالعنف

السياسى ، والرأى العام فيما يختص بدرجة الاعتماد على الخارج ، والقوى السياسية الداخلية والقوة الاقتصادية فيما يتعلق بالأعمال العسكرية على نطاق محدود .

٢ - تلعب المؤسسة العسكرية التركية دورا مؤثرا في عملية اتخاذ القرار نظرا لتدخل القوات المسلحة في الادارة السياسية إلا أنها تشكل أحد الفواعل الرئيسية في اتخاذ القرار دون الانفراد به ، ويشترك البرلمان والأحزاب السياسية والأجهزة البيروقراطية والحكومة في عملية صنع القرار بينما تقوم مؤسسة الرئاسة بحل الصراعات بين كافة القوى المؤثرة على اتخاذ القرار ، ويلعب رئيس الجمهورية دورا رئيسيا في العملية دون حجب أدوار باقى الأجهزة .

٣ - هناك قيود شديدة على صانع القرار الدفاعى تحدد من مساحة الحركة والبدائل التى يمكن الاختيار بينهما ، وأهم هذه القيود هى :
أ - تعدد التهديدات بحيث يمكن لأحدها استغلال القرار لصالحه .

ب - معارضة الدول الأخرى - وخاصة دول حلف شمال الاطلسي وعلى رأسها الولايات المتحدة - علاقة تركيا بالدول المجاورة ، ومنظمة المؤتمر الاسلامى ومدى انعكاس القرار عليها .
ج - الحدود الاقتصادية للميزانية نظرا لانخفاض مستوى الدخل والاعتماد على واردات البترول .

د - النقص الشديد في التكنولوجيا والمعدات العسكرية عموما وخاصة في العناصر التالية :
(١) الافتقار الكامل إلى مهمات الوقاية من أسلحة التدمير الشامل (النووية والبيولوجية والكيميائية) .
(٢) نقص شديد في الأسلحة الموجهة المضادة للدبابات .

(٣) تقادم المدفعية وافتقارها إلى كل من المدى وخفة الحركة .

(٤) الافتقار الشديد إلى خفة الحركة .
(٥) النقص الشديد في أجهزة الرؤية الليلية والتدريب الليلي .

(٦) ضعف نظام السيطرة والقيادة والاتصالات والمخابرات وبصفة خاصة المستشعرات الميدانية .

الوطني الديمقراطي الذي يرأسه الجنرال «تورجوت سنلاب» .

ب - الحصول على الأسلحة

تحاول تركيا تحديث قواتها المسلحة . وقد قررت في فبراير ١٩٨٦ اعتماد مبلغ ٣٠٠ مليون ليرة تركية (حوالى ٥١٣ مليون دولار) لتطوير نظم دفاعاتها خارج ميزانية وزارة الدفاع ، وما زالت تركيا تعتمد بدرجة كبيرة على مشترواتها من الأسلحة بالإضافة إلى جهودها لتطوير صناعة عسكرية متقدمة .

(١) مشتريات الأسلحة (جدول (٢٢))

يتضح من دراسة الجدول أن تركيا شديدة الاهتمام بتحديث قواتها الجوية بحيث اشتملت محاولات مشترياتها على حوالى ٣٥٤ طائرة قتال ، وأن جزءا من هذه المشتريات لم يتأكد ، وأن بعض هذه المشتريات مستعمل ، وحوالى ٥٢ طائرة نقل ، وحوالى مائة طائرة هليكوبتر منها ٦ مسلحين ، وعلى حوالى ٢٠ طائرة مكافحة غواصات ، بالإضافة إلى قطع غيار لطائرات القتال والنقل ، كما تشتمل على تحديث المدرعات التركية بادخال مجموعات على الدبابات القديمة بدلا من شراء جديدة ، أو شراء دبابات مستعملة . وتحديث نظم الدفاع الجوى بادخال نظم حديثه . وتقوية السلاح البحرى باضافة خمس فرقاطات إلى فرقاطتين كانتا فى الخدمة ويتبين من دراسة المشتريات اهتمام تركيا بالحصول على ترخيص انتاج لجزء من الصفقة قدر الامكان .

(٢) انتاج الأسلحة (جدول (٢٣))

تحاول تركيا أن تؤسس قدرات وطنية لانتاج الأسلحة . وفى يناير ١٩٨٥ كانت تركيا تفاوض كلا من ايطاليا وأسبانيا لشراء ٥٠ طائرة نقل لتبنيها بموجب ترخيص فى تركيا ، كما طلبت تراخيص لانتاج الهليكوبتر من ايطاليا ، والفرقاطات من ألمانيا الاتحادية ، وصواريخ الدفاع الجوى رابيير من المملكة المتحدة ، وكذا صواريخ جو/سفينة «سى سكوا» .

والانتاج العسكرى فى تركيا حاليا مملوك فى غالبيته للدولة والعناصر الحديثة منه تعتبر منافسة

(٧) ضعف أسلحة الدفاع الجوى رغم تحسينها .

(٨) الافتقار إلى تطوير عقيدة قتالية وتختلف الهيكل التنظيمى والقيادى عن متطلبات الحرب الحديثة .

هـ - الاعتماد الشديد على الخارج رغم تقدم نسبى فى الصناعة العسكرية .

٧ - موضوعات متداولة

أ - العلاقات العسكرية المدنية

لعبت العسكرية دورا هاما ومؤثرا فى السياسة التركية منذ حكم أتاتورك الذى أصبحت صلاحياته جزءا عضويا فى الحياة الاجتماعية فى تركيا . لكن أتاتورك نفسه تحول من الجندي إلى الحياة المدنية وعمل على فصل الجيش عن السياسة . مما أدى إلى ابتعاد النخبة العسكرية عن القيام بدور متحكم فى الحياة السياسية .

بالرغم من ذلك فقد تدخلت المؤسسة العسكرية فى الحكم فى أعوام ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، وفى عام ١٩٧١ ثم فى عام ١٩٨٠ ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لولاء القوات المسلحة لذكرى أتاتورك واصلاحياته مما يجعلهم يتصورون أحقيتهم بالتدخل فى السياسة عندما تتعرض مبادئ «الكمالية» للخطر .

أكد التدخل العسكرى فى ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ الولاء التركى لحلف شمال الأطلسى . وأيد الاصلاحات الاقتصادية ووعده باصلاح دستورى ، وتعهد بالعودة السريعة إلى الحكم المدنى وقد اشتمل الدستور الذى أجرى عليه استفتاء فى نوفمبر ١٩٨٢ على تقييد النشاط السياسى وامتداد الحكم العسكرى لمدة سبع سنوات . ويجرى رفع الأحكام العرفية تدريجيا عن المقاطعات التركية بحيث اقتصر فى مارس ١٩٨٦ على خمس مقاطعات فقط ، ويتضاءل الدور العسكرى فى الحياة السياسية تدريجيا وخاصة بعد فوز حزب «تورجوت أوزال» فى الانتخابات النيابية عام ١٩٨٣ على الرغم من تأييد العسكريين للحزب

على المستوى الدولى فى حقل الاتصالات عن بعد .
وتنتج مصانع تركية مختلفة فى أنحاء تركيا كل
أنواع أسلحة المشاة الخفيفة من رشاشات
وهاونات ، وقنابل يدوية ، والألغام ، وأنواع مختلفة
من الذخيرة . وتدير مؤسسة القوات البرية عدة
مصانع للإلكترونيات لإنتاج جميع أنماط معدات
الاتصالات للمشاة والمدفعية ، وأجهزة وبرامج
هياكل الأمن المسيطر عليها بالعقول الإلكترونية ،
وأجهزة التليفون واللاسلكى من الطراز الخلوى
وللاتصالات الرقمية المخفية والصوتية الآمنة . كما
تبنى وزارة الدفاع فى أحواض بناء السفن التى
تملكها غواصات وفرقاطات وزوارق مرور حديثة
لل قوات البحرية التركية .

وخلال عام ١٩٨٦ عملت أكثر من ١٢ مؤسسة
تركية كبيرة ، ومؤسسات أمريكية وغربية فى ميدان
الدفاع بنشاط لتأسيس مشروعات مشتركة لإنتاج
أسلحة حديثة فى تركيا . وقد عقدت ندوة الإنتاج
الصناعى المشترك فى تركيا فى الفترة من ١٩ - ٢٢
مايو ١٩٨٦ حيث أشترك فيها ممثلون لخمس
وخمسين شركة أمريكية . ووفقا للنظرية الأمريكية
فان تقدم الصناعات الدفاعية الحديثة والمنافسة
يحتاج إلى ثلاث دعائم حيوية هى :
١ - قدرة وأصول القطاع الخاص الصناعى
التركى .

٢ - مساهمة التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية .
٣ - الدور الحكومى النشط فى وضع أولويات مكملة
وخطط و ضمانات شراء وظروف مناسبة لنمو
هذه الصناعة .

ووفقا لذلك فقد صدق البرلمان التركى فى نوفمبر عام
١٩٨٥ على قانون تأسيس « إدارة تطوير وتدعيم
الصناعة الدفاعية » التى ستدير « صندوق دعم
الصناعات الدفاعية » الذى يهدف إلى تحقيق عائد
يساوى حوالى ٥٠٠ مليون دولار من الضرائب على
الخمور والدخان واليانصيب ، وألعاب الصدفة
الأخرى . تصل بالإضافة إلى مشتريات السلاح إلى
١,٥ بليون دولار سنويا . وينتظر أن تكون أولويات
مشروعات الإدارة كالتالى :

- ١ - الرادارات من جميع الأنواع أرضية وبحرية
ومحمولة جوا .
- ٢ - نظم الاجراءات الإلكترونية المضادة .

- ٣ - نظم القيادة والسيطرة والاتصالات .
 - ٤ - نظم الترددات العالية ذات الحيز الجانبى المفرد .
 - ٥ - المركبات التكتيكية ذات العجل .
 - ٦ - تحديث المدفعية .
 - ٧ - نظم الدفاع الجوى على الارتفاعات المنخفضة
والمتوسطة .
 - ٨ - نظم ادارة النيران للمدفعية المضادة للطائرات .
 - ٩ - السفن البحرية .
 - ١٠ - صواريخ الدفاع الجوى .
 - ١١ - وسائل النقل العسكرى للحمولات المتوسطة .
- وينتظر البدء بالمشروعات التسعة الأولى حيث يقدر
اجمالى تكاليفها بحوالى ١١ بليون دولار خلال العشر
سنوات القادمة .

(٣) استخدام القوة العسكرية

تستخدم تركيا القوة العسكرية للقيام بدور ايجابى
محدود ، اذ أن قوتها العسكرية الحالية أقل من القدرة
على تحقيق الردع بالنسبة للأخطار التى تحيط بها ، كما
أنها لا تكفى لإدارة قتال ايجابى مع عناصر التهديد
الرئيسية . ولذلك فان القوات التركية تستخدم قوتها
العسكرية فى مجالين أساسيين :

- ١ - دعم الطائفة التركية فى قبرص (الجمهورية التركية
فى شمال قبرص) فى مواجهة الحرس الوطنى
القبرصى .
- ٢ - مطاردة حركات التمرد الكردية فى منطقة الحدود
الشرقية والجنوبية . وتبقى القوة العسكرية
التركية ملتزمة باستراتيجية الدفاع فى مواجهة
الاتحاد السوفيتى ، وحلف وارسو ، وكذا اليونان
نظرا للتوازنات السياسية والعسكرية القائمة .

جدول (٢١)
مؤشرات القوة العسكرية
عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦

المساحة الكلية . ٧٧٩٤٥٢ كم^٢

السكان : ٤٩٥٠٠٠٠٠

الذكور من ١٨ - ٣٠ : ٥,٩٥٧ ألف . من ٣١ - ٤٥ : ٤,٠١٠ ألف .

الاناث من ١٨ - ٣٠ : ٥,٦٥٦ ألف . من ٣١ - ٤٥ : ٣,٨٠٣ ألف .

مجموع تعداد القوات المسلحة :

قوات عاملة : ٦٣٠٠٠٠ (منهم ٥٥٢٠٠٠ مجند) .

مدة التجنيد : ١٨ شهرا .

القوات الاحتياطية : ٩٣٦٠٠٠ حتى سنة ٤٦ سنة - منهم .

٨٠٠٠٠٠ جيش .

٧٠٠٠٠ أسطول .

٦٦٠٠٠ قوات جوية .

الجيش : ٥٢٠ ألف (منهم ٤٧٥٠٠٠ مجند) .

٤ قيادة جيش

(١٠ قيادة فيلق)

١ فرقة مدرعة

٢ فرقة ميكانيكية

١٤ فرقة مشاة

٦ لواء مدرع

٤ لواء ميكانيكى

١١ لواء مشاة

١ لواء مظلى

١ لواء كومانندو

٤ كتيبة صواريخ أرض/أرض

١ بطارية صواريخ دفاع جوى

(تحت التشكيل)

الدبابات : ٢٩٢٢ منها ٧٠٠ م - ٤٧ ، ٢٥٧٥ م

٤٨ - ١ .

٢٠٠ م ٤٨ - ١ - ٥ ، ٧٧ ليوبارد ١ - ١ - ٣ .

عربات مدرعة : ٢٠٠٠ م - ١١٣ .

مدفعية ٢٢٢٥

صواريخ أرض/أرض ١٨ أونست جون .

أسلحة مضادة للدبابات : حوالى ٣٦٠٠ مدفع .

عديم الارتداد ٨٥٥ سلاح .

سلاح موجه مضاد للدبابات كوبرا ، س س TOW

ميلان .

دفاع جوى : حوالى ١٢٠٠ مدفع .

- حوالى ٤ قواعد رابيير ، رداى .

طيران جيش : حوالى ١٧٥ طائرة ، ١٦٠ هليكوبتر .

احتياطي مخزن : ٢٠٠ دبابة م - ٤٧ ، ١٠٠ دبابة

خفيفة ، ١١٥٠ ناقلة جنود مدرعة ، ٣٢٤ هاوتز ١٠٥ مم ،

١٤٤ هاوتز ، ١١٥ مم مجرود) .

وحدات الفيلق : ١٠ كتيبة دبابات ، ٣٠ كتيبة مدفعية ثقيلة /متوسطة ،

٢٠ كتيبة مدفعية دفاع جوى ، افواج دفاع غابات

مستقلة .

الاسطول : ٥٥ ألف بما فى ذلك مشاه البحرية .

غواصات : ١٦ (منها ٢ فى الاحتياط) زوارق هجوم سريعة : ٩

صاروخية ، و ٤ طوربيد .

مدمرات : ١٢ زوارق مرور : ٢٩ (٢٥ كبير ، و ٤ ساحلى) .

فرقاطات : ٦ (منها ٣ لكل هليكوبتر) .

سفن مكافحة الغام : ٣٣ منها ٧ سفن بث الغام منها ست ساحلية ،

و ١٦ كاسحة .

سفن برمائية : ٦ سفن ابرار دبابات (تعمل ثلاث منها ثنائية الاغراض

فى بث الغام) .

٢٩ زورق انزال دبابات ، ١٣ زورق انزال عام ، ٢٠ زورق

انزال متوسط .

سفن مساعدة : ٥٦ منها لمستودع مدمرات أمريكى ، ٢ سفينة مستودع

المانية غربية ، ٩ مستودع وقود .

طيران اسطول : ٢٠ طائرة قتال ، ٧ هليكوبتر .

مكافحة غواصات : السرب به ٢٠ طائرة اس - ٢ ، ٧ هليكوبتر

مكافحة غواصات ايه بى - ٢٠٤ - بى ، وايه

بى - ٢١٢ .

مشاة الاسطول : ١ لواء (٤٠٠٠ فرد) قيادة ، و ٣ كتائب مشاه بحرية

وكتيبة مدفعية (١٨ مدفع ، وحدات معاونة) .

القوات الجوية : ٥٥ ألف (منهم ٣٥ ألف مجند) .

٢ قيادة تكتيكية ، ١ قيادة نقل ، ١ قيادة تدريب

جوية .

مقاتلة هجوم أرضى : ١٧ سرب : ٢ ف - ١٥ /ب ، ٣ ف - ١٠٠ د ، ٥

ف - ٤ اى ٧ ف - ١٠٤ ح/ت/ف - ١٤٠ .

مقاتلات : ٢ سرب ف - ١٠٤ اس/ت ف - ١٠٤ ج -

استطلاع : ٢ سرب : ١ رف - ١٥ ، ١ رف - ٥ اى .

نقل : ٥ سرب : ١ سى - ١٣٠ ، ١ سى - ١٦٠ ، ٣ سى - ٤٧ ، وبيتشى

١٨ ، وفيسكونت ٧٩٤ (شخصيات هامة) ، ويو اتش - ١ -

اتش هليكوبتر .

اتصال : ٣ اسطول : سى - ٤٧ ، أ ت - ١١ ، ت - ٣٣ ، يو اتش - ١ -

اتش هليكوبتر .

١٠ اسطول قاعدة سى - ٤٧ ، ت - ٣٣ ، أ ت - ١١ ، يو اتش -

١ - اتش ، ويو اتش - ١١ - ب هليكوبتر .

وحدات تحويل : ٥ سرب : ٣ ف - ٥ ، وف - ١٠٤ ، ت - ٣٣ ،

٣٨ ، أ ت ٣٧ سى .

تدريب : ٣ سرب : ت - ٣٣ ، ت - ٣٤ ، ت - ٤١ ، مدارس تدريب س

٤٧ ، يو اتش - ١ - اتش هليكوبتر .

صواريخ دفاع جوى : ٨ سرب نيك هيركيوليز ، ٢ سرب رابيير تحت

التشكيل .

المعدات : ف - ٥ : ٩١ منها ٢١ استطلاع ، ٢٤ تدريب ت - ٣٣ : ٨٢ .

ف - ١٠٠ د : ٨٢ ت - ٣٧ : ٣٥ .

ف - ٤ اى : ٦٧ منها ٧ استطلاع ت - ٣٤ : ١٥ .

ف - ١٠٤ : ١٣٨ ت - ٤١ : ٣٠ .

سى - ١٣٠ : ٧ (نقل) هليكوبتر يو اتش - ١ - اتش : ١٥ (+) .

سى - ١٦٠ : ٢٠ (نقل) يو اتش ١٩٠ ب : ٥ .

فيسكونت : ٣ (شخصيات هامه) صواريخ دفاع جوى : ٧٢ نيك هير

كيوليز .

سى - ٤٧ : ٤٤ (+) قوات بالخارج . فيلق من ٢ فرقه ، ١٥٠ دبابة .

بيتش ١٨ : ٢ قوات شبه عسكرية :

جندرمة ١٢٥ ألف (منها ٣ لواء محمل على ناقلات)

حدود : ١١٠٠ .

المؤشرات الرئيسية
للقدرة الاقتصادية التركية

نسبة الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي عام ٨٣	٤٨٪	نصيب الفرد من الناتج القومي عام ١٩٨٣	١٤٤٠ دولار
معدل النمو السنوي للاستهلاك العام	٨٣ - ٧٣	معدل النمو السنوي ٨٣ - ٦٥	٣٪
التعليم الابتدائي في المجموعة العمرية	١٠٢٪	المعدل السنوي للتضخم ٧٣ - ٦٥	١٠,٥٪
التعليم الثانوي في مجموعة عمرية	٢٩٪	٨٣ - ٧٣	٤٢٪
التعليم العالي في مجموعة عمرية	٦٪	العمر المتوقع عند المولد عام ٨٣	٦٣ سنة
معدل النمو السنوي للاستهلاك الخاص	٨٣ - ٧٣	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	٧٣ - ٦٥
معدل النمو السنوي للاستثمار المحلي	٨٣ عام	٨٣ - ٧٣	٦,٥٪
متوسط النمو السنوي للسكان عام ٨٣	٢٠٠٠ - ٨٣	معدل نمو الزراعة ٨٣ - ٧٣	٤,١٪
التعداد المتوقع للسكان عام ١٩٩٠	٥٥ مليون	معدل نمو الصناعة ٨٣ - ٧٣	٢,٤٪
التعداد المتوقع للسكان عام ٢٠٠٠	٦٥ مليون	معدل نمو الصناعة التحويلية ٨٣ - ٧٣	٤,٢٪
الحجم الافتراضي لثبات السكان	١١١ مليون	الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٣	٣,٧٪
سنة بلوغ حصول التكاثر	سنة ٢٠١٠	نسبة الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي عام ٨٣	٤٧٨٤٠ مليون دولار
معدل المواليد في الالف عام ٨٣	٢١	نسبة الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي عام ٨٣	١٩٪
معدل الوفيات في الالف عام ٨٣	٩	نسبة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي عام ٨٣	٣٣٪
معدل الخصوبة الكلي في عام ٨٣	٤,١	الاجمالي عام ٨٣	٢٤٪
معدل الخصوبة الكلي عام ٢٠٠٠	٢,٧		
المتوسط السنوي لنمو القوى العاملة	٢,١٪		

جدول (٢٢)
اهم مشتريات تركيا من الاسلحة في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦

م	جهة التصدير	العدد المطلوب	الاسم	النوع	سنة	لعدد تسليم	ملاحظات
					التعاقد	التوريد	
١	كندا	(٥٠)	CF-104	مقاتلة قاذفة	(١٩٨٤)	(١٩٨٦)	
٢	الدنمارك	١٢	F-104G	مقاتلة قاذفة	(١٩٨٤)		
٣	مصر	٣٥	F-4E	مقاتلة قاذفة	(١٩٨٤)		المفاوضات حتى فبراير ١٩٨٦ - النتائج غير واضحة .
٤	ألمانيا الغربية	٢٥٠٠	ميلان	مقذوف مضاد للدبابات	١٩٨١	(١٩٨١)	
					(١٩٨٢)	(١٩٨٢)	
					(١٩٨٣)	(١٩٨٣)	
					(١٩٨٤)	(١٩٨٤)	
					(١٩٨٥)	(١٩٨٥)	
		٢٠٠ - ١٥٠	ليوبارد	دبابة قتال رئيسية	(١٩٨٥)	(١٩٨٥)	مستعملة ^(١)
		٣	طراز كولن	فرقاطة	(١٩٨٢)	١٩٨٣	مساعدة من حلف شمال الأطلسي
		٢	طراز ميكرو ٢٠٠	فرقاطة	١٩٨٣	(١٩٨٥)	يشمل علي حق تصنيع التسليح
٥	إيطاليا	٤٠	AB.205-A-1	هليكوبتر	١٩٨٣	(١٩٨٤)	
		٢	G-222	طائرة نقل	١٩٨٤	(١٩٨٥)	طائرة عينة تمهيدا لانتاج ٥٠
		٠٠	Aspide	صواريخ جوجو-دفاع جو	(١٩٨٥)		مفاوضات لتسليم الفرقاطة ميكرو ٢٠٠
٦	هولندا	٢٠	F-104G	مقاتلة	١٩٨٢	(١٩٨٣)	بالاضافة إلى ٢٥ سبق استلامهم
٧	النرويج	١٦	F-5A	مقاتلة	(١٩٨٤)	(١٩٨٥)	
٨	إسبانيا	٥٢	CN-235	طائرة نقل	(١٩٨٥)	(١٩٨٥)	مفاوضات لشراء ٣ و انتاج ٤٩ - النتائج غير واضحة

تابع جدول (٢٢)
اهم مشتريات تركيا من الأسلحة في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨١

م	جهة التصدير المطلوب	الاسم	النوع	سنة		لعدد تسليم تسليم	ملاحظات
				التعاقد	التوريد		
٩	المملكة المتحدة	٤٢٢	صاروخ دفاع جوى محمول	١٩٨٣	١٩٨٣	(١٢)	القيمة الاجمالية ٢٢٥ مليون دولار ، تشمل
						(١٨٠)	٣٦ قاذف و ١٨ رادار بلند فاير
						(٢٤٠)	
		٠٠	صاروخ جو بحر	(١٩٨٤)	(١٩٨٤)	٣٦	لتسليح ١٢ هليكوبتر AB-212 لمكافحة الغواصات
		٤٦	طائرة قتال متعددة الأغراض	(١٩٨٦)	٠٠	٠٠	عن طريق بان افيا (انتاج الماني - ايطاليا - المملكة المتحدة) قيمة العقد ١,٦ بليون دولار ^(١)
	الولايات المتحدة الأمريكية	٢	طائرة نقل	١٩٨٣			
		١٦٠	مقاتلة قاذفة	١٩٨٣	١٩٨٤	٨	٨ بمقعد مزدوج للتدريب سلمت فوراً - ٢٢ - جمعوا
					(١٩٨٥)	(١٦)	في تركيا ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - انتاج بترخيص ٢٤ تدريب و ٩٦ مقاتلة ابتداء من عام ١٩٨٨
		(١٥)	مقاتلة	١٩٨٤	(١٩٨٦)	(١٦)	قيمة اجمالية ٧٠ مليون دولار - من فائض الولايات المتحدة ، تجدد قبل التسليم
		٢٥	هليكوبتر	١٩٨٢	١٩٨٤	(١٢)	
					(١٩٨٥)	(١٣)	
		١٥	هليكوبتر	١٩٨٣			للتجمع في تركيا - اجمالي القيمة ١٧ مليون دولار
		١٥	هليكوبتر	١٩٨٥			خطاب عرض يونيو ١٩٨٥ ^(١)
		٦	هل كوبرا AH.1S	١٩٨٣			القيمة الاجمالية ٥٠ مليون دولار.
		٠٠	قطع غيار طائرات قطع غيار	١٩٨٦	٠٠	٠٠	للطائرات F-100-RF-5A, RF-4E, C-130 T-33, T-37B, T-38 TF/F-104.
		٢٠ - ١٨	طائرة مكافحة غواصات	١٩٨٥			مفاوضات في مايو ١٩٨٥ ^(١)
		٥٠٠	طاقم تحويل دبابات	١٩٨٥			لتحويل دبابات م - ٤٨ - ١ - ١ إلى م - ٤٨ - ١ - ٥
		٧٦٠	طاقم تحويل دبابات	١٩٨٦			القيمة الاجمالية ٧١ مليون دولار
			طاقم تحويل دبابات				لتحويل الدبابات إلى م - ٤٨ - ١ - ٥ - القيمة ٢٠٦ مليون دولار ^(١)
		٧٥٠	صاروخ جو جو	١٩٨٢	١٩٨٣	(٢٥٠)	ثلاث طرازات
					١٩٨٤	(٢٥٠)	
					١٩٨٥	(٢٥٠)	
		٤٨	صاروخ مضاد للدبابات	(١٩٨٣)			لتسليح ٦ هليكوبتر ٢٠٩
		٠٠	صاروخ دفاع جوى محمول	(١٩٨٣)			يستكمل يستنجر حلف الاطلنطى - لم يؤكد
		٤٨	صاروخ سفينة - سفينة	١٩٨٣			لتسليح ٤ فرقاطة ميكو
		٥٩٥	صاروخ دفاع جوى متحرك	١٩٨٥			للدفاع عن القواعد الامريكية والتركية لم يؤكد

جدول (٢٣)
انتاج تركيا من الأسلحة
١ - اهم تراخيص الانتاج التى حصلت عليها حتى عام ١٩٨٤

م	جهة التصدير المطلوب	الاسم	النوع	سنة		ملاحظات
				التعاقد	التوريد	
١	المانيا الاتحادية	٠٠	كوبرا - ٢٠٠٠ صاروخ مضاد للدبابات	١٩٨٠	١٩٨١	لديها ٨٥ نظام في الاستخدام - الحالة الحالية
					١٩٨٢	لبرنامج الانتاج غير واضحة
					١٩٨٣	
		٢	ميكو - ٢٠٠ فرقاطة	١٩٨٢	١٩٨٤	١٠٠ مسلح غالبا بصواريخ هاربون ٢ × ٤ - سفينة - سفينة ، وأسبيل دفاع جوى سفن باستخدام قاذف ١ × ٨ سبارو - محمول جزئيا ببرنامج المعونة العسكرية بالاضافة الى الانتاج سلمت المانيا ٢ - خطة الانتاج سفينة / عام (١)
٢	ايطاليا	(٥٠)	طائرة نقل	١٩٨٤		تبدأ بالتجميع من المجموعات ثم تتقدم إلى الانتاج المحلى الكامل ، ممول جزئيا ببرنامج المعونة العسكرية الأمريكى - قد يلغى لصالح انتاج طائرة اسبانية .

ثالثا - السياسة العسكرية لأثيوبيا

والتي يمكن القول ان لديها قدرة عسكرية شبه اقليمية .
فان قدرات اثيوبيا على تحسين وضعها داخل النظام
العالمى محدودة .

٢ - التهديدات :

كانت أهم التهديدات كما سبق هو التهديد الداخلى
الناتج عن الثورة الارتيرية والوضع الاقتصادى
والسياسى داخل البلاد ، فى حين يظل التهديد الخارجى
محدودا أو محتملا سواء من اتجاه الصومال أو
السودان .

أ - الثورة الارتيرية :

حاول ثوار ارتيريا توحيد صفوفهم - تحت رعاية
الصومال - فى منظمة موحدة سميت « جبهة تحرير
ارتيريا / المنظمة الموحدة » فى أواخر شهر نوفمبر ١٩٨٥
إلا ان المحاولة فشلت فى ضم « الجبهة الشعبية لتحرير
ارتيريا » (الماركسية) . ويبدو أن أهم أعمال القتال
التي قام بها الثوار خلال عام ١٩٨٦ قامت بها الجبهة
الشعبية لتحرير ارتيريا . فى حين لم تتأكد بيانات جبهة
تحرير ارتيريا عن اعمالها ، وبدا التفكك داخلها بحيث
اعفى ستة من كبار مسئوليتها واغلقت مكاتب الحركات
السياسية الارتيرية فى السودان .

كان أهم أعمال الثوار خلال هذا العام هجوم قامت به
الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا فى ١٦ يناير ١٩٨٦ على
مطار اسمرة العسكرى بعملية فدائية استهدفت
الطائرات المقاتلة القاذفة ومستودعات الذخيرة والوقود

ظلت السياسة العسكرية لأثيوبيا عام ١٩٨٦
امتدادا لسياستها خلال الثمانينات نابعة عن
مشاكلها الداخلية وأغلبها متصل بالشرعية
السياسية وحق تقرير المصير ، وبذا وجهت جهودها
العسكرية الرئيسية للاحتفاظ بقومياتها المختلفة
تحت سيطرة الحكومة المركزية بحيث ظلت قواتها
الرئيسية تواجه حركات الثورة الارتيرية ، مع
تخفيف التوتر على حدود الصومال ، مع استمرار
توتر مع السودان نتيجة لمساعداتها غير المباشرة
لجيش تحرير شعب السودان . ولم تحدث تفاعلات
عسكرية رئيسية بينها وبين باقى الدول سواء
ايجابية أو سلبية .

١ - البيئة الدولية :

رغم التحسن النسبى فى ظروف الجفاف خلال عام
١٩٨٦ فان هذا لم يغير كثيرا من وضع اثيوبيا النسبى
داخل النظام العالمى ، فهي مازالت احدى الدول
المنخفضة الدخل ورغم انها احدى خمس دول الأولى فى
افريقيا من حيث قدرتها العسكرية والتي يمكن القول ان
لديها قدرة عسكرية تقليدية شاملة عند مقارنتها بالدول
غير الأفريقية ، ومن الدول الافريقية التي تتواجد بها
التشكيلات المدرعة الرئيسية الوحيدة بالقارة ، والقوات
الجوية الوحيدة التي لديها طائرات قتال يمكن مقارنتها
بتلك التي فى الخدمة مع القوات الجوية للدول
الصناعية ، والقوات البحرية الوحيدة للمياه الزرقاء ،

ب - صراع الحدود مع الصومال :

خفت حدة صراع الحدود بين اثيوبيا والصومال خلال عام ١٩٨٦ . وكان قادة الصومال يرون ان اثيوبيا حصلت على منطقة « اوجادين » خلال القرن التاسع عشر من اتفاق مع بريطانيا وفرنسا وايطاليا ، وكانت الصومال تطالب بان يمارس الصوماليون في « اوجادين » حقهم في تقرير المصير . وقد ادى ذلك إلى توقيع كل من اثيوبيا وكينيا معاهدة دفاع مشترك في عام ١٩٦٣ ، ثم معاهدة صداقة وتعاون في يناير ١٩٧٩ حصلت اثيوبيا بعدها على مساعدة مادية كينية وطالبت الدولتان الصومال بالتخلي رسميا وبدون شروط عن كل مطالبها في اراضي اثيوبيا وكينيا وجيبوتي .

كان الصراع قد تصاعد نسبيا في اكتوبر ١٩٨٥ حينما أعلن الصومال أن قواته صدت هجمات اثيوبية على قريتين صومالييتين وانها شنت سلسلة من الغارات الجوية على المنطقة المركزية « لجلجود » شمال « مقديشيو » العاصمة وثلاثة مواقع شمال غرب الصومال ، كما طالب الصومال اثيوبيا بسحب قواتها من قریتی « بالامبال » ، « وجالدوجو » على الحدود وسط الصومال ثم اعلان الصومال ان القوات الاثيوبية هاجمت قریتی « بالي خدار » ، و « بالي الشمالية » في شمال غرب الصومال . تزيد حدة الصراع نتيجة لنزوح كثير من اللاجئين من اثيوبيا إلى الصومال نتيجة للظروف الاقتصادية ، وخطة اعادة التوطين التي تنفذها الحكومة الاثيوبية ، والحرب التي تشنها القوات الاثيوبية ضد السكان الذين هم من أصل صومالي في اقليم « اوجادين » ، مما يجعل الصراع يتخذ بعدا قوميا واجتماعيا واقتصاديا .

ج - صراع القوميات الداخلية :

ادى التكوين الديموغرافي لاثيوبيا ، وقيام الثورة ، وسعى السلطة الجديدة إلى تكوين دولة اثيوبية اشتراكية ماركسية لينينية ينص مشروع الدستور على أنها « تواجه صراعات مع كنيسة مسيحية والاسلام الرجعي » في شعب لا يتقبل الايديولوجية ، ويتمسك بعقيدته وزراعى بطبيعته ، كل هذا أدى إلى تصاعد النزعات الطائفية والقومية وقد ظهر ذلك في كثرة الجبهات المعارضة والتي وصلت خلال عام ١٩٨٥ إلى سبع جبهات هي :

حيث اشتعلت النيران في قاعدة أسمره الجوية (مطار يوهانس الرابع) ودارت معارك داخلها ، وقد ادعت الجبهة انها دمرت ٤٠ طائرة ، و ٢٠٪ من مستودعات الوقود والذخيرة كما ادعت أن مقاتليها أوقفوا ربع طائرات قتال القوات الجوية الاثيوبية (١٥٠) وثلاثي قدرات عمليات قوات اثيوبيا في ارتيريا (١٤ فرقة) ، الا انه لم يتأكد سوى تدمير سبع طائرات ميج وبعض طائرات هليكوبتر وفي شهر مارس لم يبد أى اثر للهجوم .

وفي شهر مارس واثناء الهجوم الرئيسى للجيش الاثيوبى (ثامن هجوم مشابه خلال ٧ أعوام) اعلنت جبهة تحرير ارتيريا انها تشن هجماتها على القوات الاثيوبية في منطقة القاش غرب ارتيريا أو أنها نصبت كمائن لها في مدينة « كلسكس » على الطريق إلى مدينة قولش .

تقلصت المناطق التي تسيطر عليها قوات الثوار بعد الهجوم الرئيسى واضطروا رجال « الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا » إلى الانسحاب في اوائل ابريل ولم يعودوا يسيطرون سوى على شريط طوله ١٢٠ كم وعرضه أقل من ٧٠ كم من عند مدينة « نكفا في اقصى شمال اثيوبيا عند حدودها مع السودان ، وقد دمرت المدينة تقريبا واصبحت المحاور الرئيسية تحت سيطرة الحكومة المركزية ، وتخلت الجبهة عن « تسينى » جنوب غرب ارتيريا قرب الحدود مع السودان والتي احتلتها وادارتها لمدة عامين « وبازنتو » التي احتلتها لمدة ثمانية اسابيع . ورغم توقع استئناف نشاط الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا في موسم الامطار - نظرا لشل نشاط القوات الجوية الا ان النشاط ظل محدودا ، اذ قامت في ١٢ مايو بمهاجمة خزانين كبيرين للكبروسين في ميناء مصوع ، وهاجمت شاحنات صهاريج على الطريق بين « مصوع » و « اسمره » وقد تأكد تدمير مستودع واحد وشاحنتين نتيجة لهجوم بالهاونات . وادعت « جبهة تحرير ارتيريا / منظمة موحدة » في ٩ / ٥ أنها حررت أكثر من ٨٠٪ من أراضي ارتيريا ، الا انه لم يتأكد شيء من ذلك . وارتبط تهديد الثورة الارتيرية باستخدام الاراضى السودانية في منطقة « شالوب » على الحدود السودانية .

- ١ - جبهة تحرير اريتريا
- ٢ - جبهة تحرير اريتريا - قوات التحرير الشعبية
- ٣ - حرس الثورة لجبهة التحرير الشعبية
- ٤ - جبهة تحرير شعب اريتريا
- ٥ - جبهة تحرير أورومو
- ٦ - جبهة تحرير شعب تيجرى
- ٧ - جبهة تحرير غرب الصومال

وإذا كانت الجبهات الاريتيرية حاولت الاندماج في جبهة واحدة فان باقى الجبهات تعمل كل في اتجاهها وقد ظهر ذلك خلال عام ١٩٨٦ في هرب بعض السكان والعسكريين إلى الدول المجاورة وكان منهم طيار اثيوبى لجأ إلى السودان ، وآلاف من الصوماليين إلى الصومال ، نتيجة للحرب التى شنتها القوات الاثيوبية ضدهم ، وقيام حركة مضادة لجبهة تحرير غرب الصومال اتهمت الصومال بتجنيد اللاجئين بالقوة .

٣ - الروابط والاعتماد المتبادل :

أ - الاتحاد السوفيتى :

نتيجة للوضع الحرج لاثيوبيا فى الداخل وارتباط أغلب التهديدات الداخلية بعناصر من الخارج فما زالت اثيوبيا تعتمد بدرجة كبيرة على الاتحاد السوفيتى الذى وقع معاهدة صداقة وتعاون لمدة ٢٠ عاما فى نوفمبر ١٩٧٨ ، ويستمر فى استخدام التسهيلات العسكرية الاثيوبية فى جزر « دهلك » وبعض التسهيلات الجوية وتمكنه من تتبع حركة القوات الامريكية ودفع قوته بتأثير اكبر فى منطقة المحيط الهندى ، ويقدم الاتحاد السوفيتى مساعدات عسكرية على هيئة مستشارين عسكريين ، واشترك فى التخطيط ، وأسلحة وقد برز فى نهاية عام ١٩٨٥ تدعيم الاتحاد السوفيتى للبحرية الاثيوبية بفرقاطتين ، والمدركات الاثيوبية بعدد من الدبابات وناقلات الجنود المدرعة ، والقوات الجوية الاثيوبية بطائرات مقاتلة قاذفة حديثة وتقدر الولايات المتحدة الامريكية قيمة الاسلحة السوفيتية التى قدمت إلى اثيوبيا بحوالى ٤ بليون دولار امريكى .

ب - كوبا :

تعتبر كوبا هى الدولة الثانية التى لها علاقات عسكرية مع اثيوبيا ويتمثل هذا فى وجود حوالى خمسة آلاف جندى كوبي فى اثيوبيا ومستشارون كوبيون .

وتتشكل القوات الكوبية من وحدات من المشاة الميكانيكية والمدفعية الا ان مستوى استكمالها من بعض الاحتياجات غير مناسب ، وتتمركز القوات الكوبية فى المنطقة الشرقية ، ولا تشترك القوات الكوبية فى القتال . ورغم ما قيل عن مغادرة القوة الكوبية لاثيوبيا قرب نهاية عام ١٩٨٤ ، الا أن القوة المذكورة سابقا قد استمرت وجودها فى اثيوبيا ، ولم يظهر خلال عام ١٩٨٦ ما يدل على قرب مغادرتها .

ج - كينيا :

وقعت كل من اثيوبيا وكينيا اتفاقا دفاعيا مع اثيوبيا فى نوفمبر عام ١٩٦٣ ، ورغم قيام الثورة الاثيوبية واختلاف النظم السياسية فى البلدين الا ان كينيا وقعت معاهدة صداقة وتعاون مع اثيوبيا فى يناير ١٩٧٩ ، وترى كينيا أن التهديد الصومالى أكثر خطورة من الاشتراكية الاثيوبية ، والنقوذ السوفيتى ، وقد قدمت إلى اثيوبيا مساعدات مادية ووعدت بزيادتها . وتستفيد كينيا من المعاهدة فى امكان مساعدة اثيوبيا لها أمام أى تهديد صومالى ، وبنفس القدر بالنسبة لاثيوبيا رغم اختلاف قوتها العسكرية ، وهى تعنى فى نفس الوقت الا تحاول الصومال مهاجمة اثيوبيا بمساعدة من الولايات المتحدة الامريكية حليفة كينيا .

د - ليبيا واليمن الجنوبية :

ما زالت معاهدة الصداقة التى وقعت مع كل من الجماهيرية العربية الليبية واليمن الديمقراطية عام ١٩٨١ سارية المفعول . وتستفيد اثيوبيا من المعاهدة ايجابيا عن طريق المساعدات الليبية فى شراء الاسلحة ونقلها ، وكذا بايقاف المساعدات الليبية لحركات التمرد الداخلية (الاريترية) فى اثيوبيا . كما تستفيد بعلاقاتها مع اليمن الديمقراطية ببقاء مصالحها فى البحر الأحمر ، واكتساب مكانة دولية فى القرن الأفريقى . ومن جهة أخرى فان ارتباط كل من ليبيا واليمن الديمقراطية باثيوبيا يمكنهما من التأثير فى الأحداث فى السودان والبحر الأحمر ، وايجاد نوع من التعاون بين الدول ذات الاتجاهات الاشتراكية فى مواجهة الدول ذات الاتجاهات المحافظة والمعتدلة . وقد تعرضت هذه العلاقات خلال عام ١٩٨٦ إلى ظروف دولية جديدة نتيجة لرغبة ليبيا فى معاونة حكومة السودان الجديدة فى مواجهة حركة تحرير شعب السودان فى الجنوب بما يتعارض مع معاونة اثيوبيا

تحقيقه . وحتى نهاية عام ١٩٨٦ استطاعت القدرات الاثيوبية مجتمعة على تحقيق الوحدة الوطنية ، لكن من الصعب توقع استمرار هذه القدرات ، ما لم تطور الحكومة الاثيوبية من قدراتها على تحقيق الوحدة الوطنية .

٥ - الاستراتيجية القومية :

يحدد نمط النظام السياسى الماركسى والنظام الاقتصادى الاشتراكى فى تعارضه مع القيم الموروثة فى اثيوبيا ، وطبيعة جغرافية اثيوبيا التى تتميز بالمنفذ المحدود على البحر ، والذى تقع فيه أهم القوميات المتمردة الاستراتيجية القومية لاثيوبيا . اذ تسعى اثيوبيا لتحقيق الهدف القومى داخليا باستخدام القوة العسكرية فى حين تسعى إلى تجميد الصراعات مع الدول الاخرى وحلها بالوسائل الدبلوماسية وعقد التحالفات مع الدول المجاورة والكتلة الاشتراكية ، وقد تقدمت الاستراتيجية القومية الاثيوبية خلال عام ١٩٨٦ بعقد عدة لقاءات مع الصومال باعتبارها أقوى الدول المجاورة عسكريا ، مع جهود لتحسين العلاقات مع السودان يصاحبها استخدام قوات جيش تحرير شعب السودان كوسيلة للضغط على الحكومة السودانية لقطع أى مساعدات تصل للثوار فى اثيوبيا عن طريق السودان .

٦ - العقيدة القتالية :

استمرت العقيدة القتالية الاثيوبية منذ نجاحها فى السيطرة على منطقة « أوجادين » وحتى عام ١٩٨٦ توجه جهودها الرئيسية ضد قوات الثوار فى الشمال فى « أرتيريا وتيجرى » وتوجه مجهودها الثانوى فى اتجاه الصومال ، مع الاكتفاء بتقديم المعونة لقوات جيش تحرير شعب السودان ، وتعتمد العقيدة القتالية الاثيوبية على الاستخدام المكثف للقوات الجوية من مقاتلات قاذفة وطائرات هليكوبتر مسلحة ضد الثوار مع القيام بعملية هجومية رئيسية للسيطرة على مناطق الثوار تسبق موسم الأمطار كل عام ، مع ضرب مراكز الثوار وتجمعاتهم خارج الحدود الاثيوبية ومطاردة مجموعاتهم عبر الحدود .

لها ، وكذا نتيجة للتغيرات داخل السلطة الحاكمة فى اليمن الديمقراطية والتى أدت إلى لجوء الرئيس السابق على ناصر محمد وبعض القطع البحرية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إلى اثيوبيا . ورغم ان هذه الاحداث تلقى ظلالها على التعاون بين اطراف المعاهدة ، الا انها وفرت لاثيوبيا مكانة أكبر من خلال قدرتها على التأثير على جيرانها وأطراف المعاهدة . وقد عملت ليبيا على الوساطة لدى اثيوبيا لايقاف مساعدتها إلى قوات جيش تحرير شعب السودان ولم تبد لهذه الوساطة نتيجة ، كما عادت القطع البحرية اليمنية فى ١٣ / ٦ بعد حوالى خمسة اشهر قضتها فى اثيوبيا .

هـ - المجر :

وقعت اثيوبيا معاهدة صداقة وتعاون مع المجر فى سبتمبر ١٩٨٠ ورغم ذلك فانه لاتبدو مؤشرات عن مدى استفادة كلتا الدولتين من المعاهدة ، ولا يمكن النظر اليها منفصلة الا فى اطار علاقات اثيوبيا بالكتلة الاشتراكية عموما والاتحاد السوفيتى بصفة خاصة . ولم يظهر خلال عام ١٩٨٦ أى دليل على نشاط فى التعاون العسكرى بين الدولتين .

٤ - اهداف الامن القومى :

نص مشروع الدستور الاثيوبى على تكوين « دولة اثيوبية اشتراكية ماركسية لينينية تواجه صراعات مع الكنيسة المسيحية والاسلام الرجعى » بما يوضح أن هدف الامن القومى الاثيوبى ذو طبيعة داخلية تتلخص فى « تحقيق الوحدة الوطنية تحت قيادة مركزية ، وبناء المجتمع الاشتراكى ، مع الحفاظ على وحدة الاراضى الاثيوبية » . ومن الواضح أن هذا الهدف لا يلقى قبولا مناسباً داخل المجتمع الاثيوبى خلال هذه المرحلة ، ويؤكد ذلك هروب اعداد كبيرة إلى مناطق مجاورة فى الصومال والسودان ولجوء طيار اثيوبى إلى السودان ولجوء لاعبين اثيوبيين إلى القاهرة واخيرا لجوء وزير خارجية اثيوبيا . ويعتبر البعد الخارجى لهدف الامن القومى انعكاسا للبعد الداخلى .

من الواضح ان قدرات اثيوبيا على تحقيق أهداف الامن القومى محدودة ومقصورة على القدرة العسكرية والقدرات السياسية فى حين لا تساعد القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والنفسية الاجتماعية على

انعكست العقيدة القتالية على توزيع وتمركز القوات الاثيوبية حيث يعمل الجيش الثانى الثورى ، والذي يتكون من ١٤ فرقة مشاة فى الشمال ، بينما يعمل الجيش الاول المكون من ثمانى فرق فى المنطقة العسكرية الشرقية فى مواجهة الصومال ، بينما تحتفظ القيادة العامة بحوالى فرقتى مشاة وفرقة مظلات كاحتياطى قرب « اديس ابابا » ولا تحتفظ اثيوبيا بقوات على الحدود مع السودان . كما تركزت أعمال القوات الجوية الاثيوبية فى مساعدة اعمال قتال الجيش الثانى وخاصة اثناء هجومه فى نهاية شهر مارس ١٩٨٦ .

وقد قام الجيش الاول الثورى بعمليات منفصلة ضد جبهة تحرير الصومال الغربى وقد اشتملت أعمال القتال على هجمات على قريتين صومالييتين وغارات جوية على اربع مواقع صومالية وغارات جوية على حوالى اربعة مواقع فى نهاية عام ١٩٨٥ ، كما طارت مقاتلتين ارتيريين إلى داخل الحدود السودانية فى منطقة شالوب .

توجد فى اثيوبيا قوات جيش تحرير شعب السودان حيث يوجد المعسكر الرئيسى له فى « ايتانج » فى اثيوبيا وقيادته فى ميدان « بالسكانو » وتدريبه فى « جامبلا » وتمده بالاسلحة والذخيرة التى يحصل عليها على طريق عصب « اديس ابابا - جامبلا » ، اما باقى احتياجاته فيحصل عليها من اثيوبيا . ويرجع ذلك أساسا إلى تداخل القبائل فى مناطق الحدود .

٧ - عملية اتخاذ القرار العسكرى :

ما زالت عملية اتخاذ القرار العسكرى تتصف بالتركيز الشديد ، ان تتركز السلطة السياسية فى المجلس الادارى العسكرى المؤقت (الدرجو) ولجنته الدائمة ، والسلطة التنفيذية فى مجلس الوزراء . ويرأس رئيس « الدرجو » مجلس الوزراء وهو القائد العام للقوات المسلحة . وهكذا تتركز القوة داخليا ، ان يشترك كثير من اعضاء اللجنة الدائمة فى مجلس الوزراء بالإضافة إلى رئاسة رئيس المجلس لجميع الاجهزة ، الامر الذى يشل الفواعل الداخلية فى اتخاذ القرار .

٨ - القيود الرئيسية على صانع القرار :

تعتبر العوامل الداخلية هى القيود الرئيسية حيث يصعب توفير القوة البشرية والاحتياجات اللازمة

للصراع نتيجة لحركات التمرد ، وهرب اللاجئين إلى الدول الاخرى ، وبالتالي صعوبة تمويل الصراع نتيجة للضعف الاقتصادى ، وهكذا يؤثر تأييد الدول الحليفة والكبرى وهو العامل الايجابى الوحيد فى صنع القرار العسكرى .

تلقى حركات التمرد والثورة الارتيرية بالذات دعما من دول كثيرة اسلامية بصفة خاصة منها سوريا وكثير من دول الخليج ، بينما تتوقف القدرة العسكرية الاثيوبية بقدر كبير على الامداد السوفيتى والكوبى واللىبى .

لا تدخل مدفوعات واردات المعدات العسكرية والاسلحة ، ولا تجنب القروض العسكرية فى حسابات الانفاق الدفاعى ، وقد زادت قيمة الواردات فى بعض السنين عن قيمة الموازنة العسكرية الرسمية نفسها . وقد تحولت قيمة الاسلحة فى اثيوبيا إلى قروض طويلة الاجل من الاتحاد السوفيتى قد لا تدفع ابدا الا انه يلاحظ ان واردات السلاح الرئيسية إلى اثيوبيا قد انخفضت منذ عام ٧٩ تقريبا إلى حوالى ٧٠ مليون دولار سنويا وتقدر ديون اثيوبيا عام ١٩٨٤ بحوالى ١,٩ بليون دولار امريكى مع استبعاد المنح والمساعدات العسكرية من الاتحاد السوفيتى وشرق اوربا بما يقدر قيمته بحوالى ٢,٥ بليون دولار .

٩ - القدرات العسكرية الاثيوبية عام ١٩٨٥/١٩٨٦ (جدول ٢٤)

يلاحظ من الجدول ان القوات المسلحة الاثيوبية صغيرة الحجم نسبيا عند المقارنة بتعداد السكان ، ونقص التكنولوجيا المتقدمة باستثناء بعض طائرات القتال . ويرجع صغر الحجم إلى صعوبة تنفيذ نظام التجنيد مما ادى إلى ربط نظام التجنيد ببطاقات الغذاء ، وان نقص التكنولوجيا يرجع إلى انخفاض مستوى التعليم ، وانخفاض مستوى التكنولوجيا لدى مصادر التهديد الداخلية والخارجية .

١٠ - الحصول على الاسلحة :

تعتمد اثيوبيا كليا على الامداد الخارجى تقريبا وتحصل عليها من الاتحاد السوفيتى أساسا ودول حلف وارسو (تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ، وبعض دول عدم الانحياز مثل ليبيا والهند ، ومن ايطاليا) . الجدول (٢٥) يوضح أهم امدادات الاسلحة التى حصلت عليها اثيوبيا فى الثمانينات وعام ١٩٨٦ بشكل خاص .

جدول (٢٤)
القدرات العسكرية الاثيوبية عام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦

عام ١٩٨٦	عام ١٩٨٥	البيان	عام ١٩٨٦	عام ١٩٨٥	البيان
١٩٨٧	١٩٨٦		١٩٨٧	١٩٨٦	
٦	١٢	١٥٥ مم - م - ١٠٩ ذاتى الحركة	٤٧٨٣	٤٨٥٧	الناتج المحلى الاجمالى/عام
٩	٩	هاونات ٨٢ ، ٨١ ، ٦٠ مم	٨٥	٨٤	بليون دولار
١٠٥	١٠٠	هاونات ١٢٠ مم		٨٤	
١٠٠	١٠٠	هاونات ٤,٢ بوصة		٨٤	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى/ عام .
		عربة صواريخ متعددة			
٩	٩	القواذف ب م - ٢١	٤٤٧	٥٠٤	ميزانية الدفاع/عام
٩	٩	مدفع ١٠٠ مم مضاد للدبابات	٨٥	٨٤	بليون دولار
		سلاح موجه مضاد للدبابات			
٩	٩	ساجر	٣٧	٤٢	ملليون
		مدافع مضادة للطائرات	٤	٤	ملليون
٩	٩	٢٣ مم و ٣٧ مم مجرور	٢,٨	٢,٨	ملليون
		مدافع ٢٣ مم رباعى ، و ٢٣ مم	٢,٨	٤	اناث ١٨ - ٣٠
		٥٧ مم ثنائى ذاتى الحركة	٢,٧	٢,٨	٣١ - ٤٥
٩	٩	مضاد للطائرات	٢٢٧	٢١٧	الاجمالى القوات المسلحة العاملة
١٨	١٨	صواريخ دفاع جوى سام - ٢	٢٢٥	٢١٧	الجيش (بما فيه ميليشيا الشعب)
١٨	١٨	صواريخ دفاع جوى سام ٣,٠	٢٢	٢٢	فرق مشاة
٩	٩	هليكوبتر تشيتاك (الويت ٣)	٣	٣	منها ميكانيكية
١٦٩	١٦٠ ألف	قوات شبه عسكرية	٤	٤	جبلية
٩	٩	حرس حدود	٣	٣	خفيفة
٩٠٠٠	٩٠٠٠	قوة بوليس طوارئ خفيفة	٤	٤	لواء مظلي/كومانندو
	٣٠٠٠	الاسطول			
٢	٢	فرقاطات بتيا	٩	٢٠	كتائب دبابات حوالى
٧	٧	زورق مرور كبير	٤٥	٥٠	كتائب مدفعية
٧	٧	زورق مرور ساحلى	٢٨	٢٥	كتائب دفاع جوى (منها ٣ كتائب صواريخ)
٤	٤	زورق صواريخ اوسا - ٢	١٠٠٠	٩٣٥	دبابات قتال رئيسية
٢	١	زورق طوربيد مول			
٢	٢	سفينة ابرار متوسطة	٦٥	٦٥	منها م ٤٧
٦	٤	زورق ابرار افراد وعربات ت - ٤	٤٠	٤٥	ت ٣٤
١	١	سفينة تدريب (امريكية الصنع)	٨٥٠	٨٠٠	ت ٥٤/٥٥
٤٠٠٠	٤٠٠٠	القوات الجوية	٥٠	٣٠	دبابه قتال رئيسية ت - ٦٢
١٤٥	١٥٠	اجمالى طائرات قتال			
٣٠	٣٠	اجمالى هليكوبتر مسلح	١٥	٢٠	دبابه خفيفة م - ٤١
١٠	١٠	مقاتلة هجوم ارضى ميچ - ١٧			
١٠٠	١٠٠	مقاتلة هجوم ارضى ميچ - ٢١	١٦٥	١٥٠	عربة استطلاع مدرعة ب ر د م ٢/١
٣٥	٣٥	مقاتلة هجوم ارضى ميچ - ٢٣			
—	١٦	مقاتلة هجوم ارضى ف - ١٥ / اى / ب	٤٠	٤٠	مركبة قتال مشاة ب م ب - ١
١٢	١٠	طائرة نقل انطونوف - ١٢	٦٠٠	٦٣٠	ناقلات جنود مدرعة
٩	٩	طائرة تدريب ميچ - ٢١ يو			م ١١٣ / ب ت ر ٤٠ / ٦٠ / ١٥٢
١٠	١٠	طائرة تدريب ل - ٣٩ الباتروس	٧٠٠	٧٠٠	مدافع وهاتزرات
١٠	٤	طائرة تدريب س ف - ٢٦٠ ت ب	٤٥	٤٠	منها ١٠٥ مم - ١ - ١
٣٢	٣٢	هليكوبتر مى - ٨ (بعضها مسلح)	٣٧٠	٣٥٠	١٢٢ مم ، ١٣٠ مم ، ١٥٢ مم
٢٤	٢٤	هليكوبتر مى - ٢٤	٩	١٢	١٥٥ مم م - ١٠٩ مجرور

عام ١٩٨٦	عام ١٩٨٥	البيان	عام ١٩٨٦	عام ١٩٨٥	البيان
١٩٨٧	١٩٨٦		١٩٨٧	١٩٨٦	
١٣٠٠٠	٢٥٠٠٠	الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا	٦٥٠٠	٦٥٠٠	قوات المعارضة
٦٠٠	٦٠٠	جبهة تحرير أورومو (١٢ مجموعة)	٥٠٠٠	٥٠٠٠	جبهة تحرير ارتيريا (١٤ لواء)
٥٠٠٠	٥٠٠٠	جبهة تحرير شعب تيجرى			جبهة تحرير ارتيريا قوات التحرير الشعبية
٩	٩	جبهة تحرير الصومال الغربى	٥٠٠٠	٥٠٠٠	جبهة التحرير الشعبية الحرس الثورى

جدول (٢٥)
اهم امدادات الاسلحة إلى اثيوبيا في الثمانينات (١)

العدد	سنة	العدد	الاسم	النوع	جبهة الامداد
ملاحظات	التسليم	التعاقد			
١٠	١٩٨٤	(١٩٨٣)	ل - ٣٩ الباتروس	طائرة تدريب	تشيكوسلوفاكيا
١٠	(١٩٨٥)	(١٩٨٤)	س ١ - ٣١٦ تشيتاك	هليكوبتر	الهند
١٠	(١٩٨٥)	(١٩٨٤)	س ١ - ٣١٦ تشيتاك	هليكوبتر	
(٩٠)	١٩٨٤	(١٩٨٣)	ت - ٥٥	دبابة قتال رئيسية	ليبيا
غير مؤكد	(١٩٨٤)	(١٩٨٤)	س ١ - ٣١٦ ب	هليكوبتر	رومانيا
لواجبات مكافحة الغواصات	٢	١٩٨٤	مى - ١٤ هيز	هليكوبتر	الاتحاد السوفيتى
تقرير بالتسليم	(٦)	(١٩٨٤)	ميج - ٢٥	مقاتلة اعتراضية	
	١	(١٩٨٤)	ياك - ٤	طائرة نقل	

اهم امدادات الاسلحة إلى اثيوبيا منذ منتصف ١٩٨٥ حتى نهاية ١٩٨٦ (٢)

١٩٨٥	٢	١٩٨٥	١٩٨٥	فرقاطه	بيتا ٢	٢	الاتحاد السوفيتى
تسليم يونيو ١٩٨٥							
١٩٨٦	٠٠	١٩٨٦	(١٩٨٥)	٠٠٠	ناقلات مدرعه	٠٠	
تسليم مارس ١٩٨٦							
١٩٨٦	٠٠	١٩٨٦	(١٩٨٥)	دبابات قتال رئيسية	دبابات ت - ٥٥		
تسليم مارس ١٩٨٦							
١٩٨٦		١٩٨٦	(١٩٨٥)	مقاتلة قاذفة	ميج - ٢٣		
تسليم مارس ١٩٨٦							

النظام الاقليمي العربي

القسم الأول
الهيكل السياسي للنظام العربي

أوضحنا في التقرير الاستراتيجي العربي الأول أننا نستخدم مصطلح النظام العربي بمعنى مجموعة العلاقات المترابطة بين الوحدات المكونة لهذا النظام والتي تجعله عملاً موحدًا من حيث قوانين واتجاهات الحركة . والوحدات المكونة لهذا النظام هي أساسا الدول ، ولكن هناك أيضا حركات تمثل وتعبر عن شعب ليس له بعد دولة مستقلة وبالذات منظمة التحرير الفلسطينية .

ومن هنا فإن النظام العربي يمكن دراسته وتشخيصه ومراقبة حركته واتجاهاته من خلال فحص نمط العلاقات السائدة بين الدول العربية . على أن النظام العربي يشتمل أيضا على علاقات شعبية من أنماط مختلفة . وذلك أن هذا النظام يقوم في منطقة تتسم بروابط عميقة حضارية وسياسية واقتصادية ذات أرضية شعبية ومجتمعية أيضا . وبالتالي فإن دراسة وتشخيص النظام العربي التي تقتصر على وصف العلاقات بين السلطات الحاكمة هي ناقصة ، وغالبا ما تؤدي إلى نتائج خاطئة . إذ لابد أن يشتمل التشخيص والتحليل أيضا على الروابط والتفاعلات الشعبية أو غير الرسمية .

ولذلك فقد انقسم هذا القسم إلى جزئين : الأول يعالج القنوات الرسمية للتفاعلات العربية ، والثاني يعالج القنوات غير الرسمية لهذه التفاعلات .

وبطبيعة الحال فإن التحليل يركز على تلك التفاعلات التي لها مغزى سياسي مباشر . على حين أن هناك وقائع وروابط تاريخية لا تترجم نفسها في أحداث لها أهمية سياسية مباشرة في الأمد المنظور . ولذلك فمهما كانت استنتاجاتنا الخاصة باتجاهات التفاعل العربي الرسمي ، وغير الرسمي ، والمتعلقة بالجانب السياسي دقيقة ، فإنه لا ينبغي أن نغفل الخصوصية الفريدة لواقع الترابط التاريخي في المصير وفي الرؤية والثقافة العربية التي تشكل الوجدان العربي ، والتي مهما كانت مفتقدة للمغزى السياسي في الأمد القصير فهي « واقع وضمانة » وجود حقيقة العروبة .

أولا - القنوات الرسمية للتفاعلات العربية - العربية

١ - مقدمة :

على عدد كبير من الدول العربية التي تتبع موقف السعودية إلى حد بعيد .

إن اختلاف بل واحتمالات تناقض المواقف لا يشكل بحد ذاته سببا كافيا لتدهور وانحيار النظام الاقليمي ، لولا أنه ترافق مع سبب آخر يتمثل في الهيكل المحدد لعلاقات القوة بين الدول العربية . فقد أصبح النظام العربى بصورة متزايدة من أوائل السبعينات ، بعيد الشبه عن هيكل القوة الذى ساد في الخمسينات والستينات . فقد كان هيكل القوة مركزا إلى حد بعيد بدرجة جعلت مصر مركزا لا يضارع لهذا النظام ، من حيث قدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ومن حيث وظائف القيادة الاقليمية التي قامت بها بنشاط . أما منذ أوائل السبعينات فقد اتسم هيكل القوة في النظام العربى بالانتشار وتعدد مصادر القوة وعدم توافقها معا . فالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة المعنوية - الايديولوجية لم تعد متلازمة في قطر واحد ، فأصبح لكل قطر ميزة نسبية في أحد مصادر هذه القوة دون أن تكون له القدرة على جمعها معا .

والمغزى الأساسى لهذا التحول هو أن النظام العربى لم يعد نظام قيادة Command System ، وأن أفكار ونظريات الدولة القائدة لم تعد تصلح كمنطلق لبناء نظام إقليمي عربى جديد يقوم على درجة كبيرة من الوحدة . وبتعبير آخر فإن العلاقات بين طائفة الدول العربية الأقوى تتميز بأمرين :

الأمير الأول ، هو أنه لا توجد دولة تستطيع أن تفرض مواقفها على الآخرين

في التقرير الاستراتيجى العربى الأول (لعام ١٩٨٥) أكدنا أن النظام الاقليمي العربى يمتاز عن غيره من النظم الاقليمية بكونه يستند على خلفية من الروابط القومية بين الشعوب العربية ، وهى روابط لم يكن بوسع الدول القطرية القائمة أن تتجاهلها ، ومع ذلك فإن هذا النظام قد تدهور منذ ١٩٧٩ إلى حالة من الشلل والعجز الشامل عن مواجهة التحديات والضغوط الخارجية والداخلية التي مزقت الباقي من ضمانات أمنه الجماعى ، وأجهضت حركته نحو المشاركة في تحمل مسئوليات تعزيز حق الشعوب العربية في تقرير مصيرها السياسى والاقتصادى .

وقد عزونا هذا الفشل إلى سببين مباشرين ، الأول يتمثل في انهيار الاجماع حول القضايا الأساسية للنظام العربى ، وعلى رأسها قضية الصراع العربى - الاسرائيلى . وقد ميزنا بين ثلاثة مستويات للاجماع وهى : الاجماع الاستراتيجى ، والاجماع الاجرائى والاجماع الدعائى . ففي الستينات ساد نوع من الاجماع الدعائى أعقبه منذ مؤتمر الخرطوم في ١٩٦٨ إجماعا موضوعيا إجرائيا . ثم انهار الاجماع كلية وبدأ النظام العربى منذ ١٩٧٩ يشهد انشقاقا استراتيجيا بين ثلاثة مجموعات من الدول العربية ، تتميز كل منها بموقف محدد من الصراع العربى الاسرائيلى . وقلب المجموعة الأولى يتمثل في مصر ، وقد أحاط بها كل من عمان والسودان في أوقات مختلفة . أما المجموعة الثانية فتشمل جبهة الصمود والتصدى وخاصة سوريا وليبيا . أما المجموعة الثالثة فهي تشمل

والأمر الثانى ، أنه لا توجد دولة تستطيع إجهاض أو منع جوهر السياسة الخارجية للدول الأخرى ، ومعنى ذلك هو أن التوصل إلى أى مستوى من الاجماع العربى يتوقف حقا على المساومة والتنازلات المتبادلة بين هذه الطائفة من الدول العربية .

ومع ذلك فإنه نتيجة لتعدد مراكز القوة وعدم تلازم المصادر المختلفة للقوة فى النظام العربى ، فإنه يمكن نظريا أن تؤدى تحالفات معينة إلى تطويق ومحاصرة دولة معينة وإظهارها بمظهر الخارج عن الاجماع العربى . كما يمكن أن تؤدى مثل هذه التحالفات إلى فرض تكلفة عالية على الدول الخارجية عن الاجماع أو المنشقة على النظام . وفى نفس الوقت فإن مثل هذا التحالف عليه أن يتحمل تكلفة هو ذاته ، نتيجة لخسارة الامكانيات والقدرات المميزة لهذه الدولة .

وقد كان هذا هو ما حدث بالذات فى مؤتمر وزراء الخارجية والمال العرب فى بغداد عام ١٩٧٩ . إذ حزمت السعودية أمرها فى النهاية وقررت التحالف مع العراق ومع جبهة الصمود والتصدى ضد مصر بمناسبة عقدها لاتفاقية كامب ديفيد . ونجح هذا التحالف فى عزل مصر وتطويقها وتصويرها باعتبارها الدولة المنشقة على الاجماع العربى . ولا شك أن هذا العزل كانت له تكلفة عالية بالنسبة لمصر سياسيا واقتصاديا على الأقل . على أنه مما لا شك فيه أيضا أن التحالف الذى فرض عزل مصر قد شارك أيضا فى تحمل التكلفة - وذلك بتأكيد خسارة قدرات مصر العسكرية والسياسية من مجموع الرصيد العربى من القوة . على أن هذا التحالف سريعا ما تعرض لتصدعات كبيرة نتيجة لدخول عديد من العوامل والمتغيرات الجديدة . وفيما يلى نستعرض بإيجاز أهم هذه المتغيرات .

١ - وربما يكون أكثر هذه المتغيرات أهمية هو انفجار الحرب العراقية الايرانية ، وعدد من الصراعات العربية الأخرى مع أطراف على حدود النظام العربى . فقد أدت هذه الصراعات إلى بروز محور أو محاور جديدة للاستقطاب بين الدول العربية . إذ تباينت مواقف الدول العربية تباينا كبيرا من هذه الصراعات ، بل ووقفت بعض الدول على طرفى نقيض منها . فسوريا وليبيا عارضتا بشدة استجابة العراق للاستقرازمات الايرانية بغزو إيران فى ١٩٨١ ، وسريعا ما انهارت كل الصلات بين سوريا والعراق التى كادت تقترب من استكشاف

إمكانيات الوحدة بينهما عام ١٩٨٠ . وفى الوقت نفسه اتخذت السعودية ودول الخليج موقفا محايدا من الناحية الرسمية إلا أنه كان من الواضح أنها تتعاطف مع العراق .

وأخذت السعودية ودول الخليج العربى الأخرى فى الاستجابة بقلق أكبر إزاء تحالف سوريا وليبيا مع إيران نتيجة شعورها بالتهديد الخطير الذى تشكله إيران لها . وهكذا أدت الحرب العراقية الايرانية إلى فصم عربى التحالف بين جبهة الصمود والتصدى من ناحية ، والعراق والسعودية ودول الخليج العربية من ناحية أخرى . وفى نفس الوقت شكلت هذه الحرب وخاصة مع انقلاب موازينها العسكرية وازعا لهذه المجموعة الأخيرة من الدول للتقارب مع مصر .

وأدى تفجر الصراعات الأخرى إلى نتائج مشابهة ، ولكن على نطاق أضيق . فالصراع فى تشاد الذى ظل لفترة طويلة حربا أهلية محلية صرفة ، قد تحول فى الفترة التى تلت التدخل العسكرى الليبى فى ١٩٨٠ إلى موضوع للصراعات العربية . إذ مثلت تشاد بالنسبة لليبيا قاعدة لاختراق السودان وإسقاط نظام الحكم فيها قبل أبريل ١٩٨٥ .

وأدت الصراعات المتوالية بين السودان وأثيوبيا منذ ١٩٧٦ إلى نفس النتيجة . إذ تحالفت ليبيا مع أثيوبيا وعملت كلتاهما على تشجيع التمرد والحرب الأهلية فى جنوب السودان ، والتى انفجرت فعلا فى ١٩٨٣ . وأضافت هذه العوامل إلى شدة النزاع والتناقض بين مصر والسودان من ناحية ، وليبيا من ناحية أخرى . ومثلما أدى الصراع العراقى - الايرانى إلى دفع السعودية ودول الخليج للتقارب مع مصر ، وأدى الصراع بين ليبيا والسودان (تحت حكم نميرى) إلى تقريب السودان بصورة أوثق من مصر ، فإن الحرب الأهلية فى لبنان وسلوك سوريا إزاء منظمة التحرير الفلسطينية قد دفع هذه الأخيرة إلى مد جسورها مع مصر ، منذ الغزو الاسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ .

وهكذا أدت مواقف جبهة الصمود والتصدى إلى تصدع التحالف العربى الذى حقق عزل مصر رسميا منذ ١٩٧٩ .

٢ - ويتمثل المتغير الثانى فى تصدع جبهة الصمود والتصدى ذاتها . ولقد كان من الواضح منذ البداية أن مصادر التصدع فى هذه الجبهة عديدة . على أن أهم

هذه المصادر قد تمثل في التناقض بين أرضية الممارسة التكتيكية التي وقفت عليها الأطراف المشتبكة مباشرة مع إسرائيل : أى سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية من ناحية ، وأرضية الدعوة التحررية التي وقفت عليها الدول البعيدة نسبيا عن ساحة الصراع مع إسرائيل ، أى بالتحديد ليبيا والجزائر . فالقيادة الليبية طرحت منذ البداية تصورا عن النضال من أجل تحرير كل فلسطين ، يقوم على مفاهيم مقاربة لنظرية الثورة الدائمة التي تشن الهجوم في كل وقت ، ومن كل مكان ، وفي كل ساحة على العدو . وفي سياق ذلك بل وتمهيدا لذلك ، لابد من إعلان الوحدة فورا بين كل القوى والأقطار العربية . أما سوريا فلم يكن لديها مثل هذه الدوافع ، وتمسكت بصيغة حرب التحرير التي تقودها دولة مسئولة - لا شعب مسلح - وحيث أن مثل هذه الصيغة مرهونة بتوازنات القوى التي تحكم الانتصار والهزيمة ، فإن سوريا لم يكن لديها مانع من الانتظار جيلين أو ثلاثة ، حتى تتمكن الدولة العربية من التجهيز لمعركة فاصلة . وحتى ذلك الوقت فإن الضرورات اليومية تفرض عليها اتباع تكتيكات شتى قد يكون بعضها مخالفا في الاتجاه لآمال حرب التحرير . ولقد كانت هذه التكتيكات على وجه التحديد هي مصدر التناقض الهام بين منظمة التحرير من ناحية وسوريا من ناحية أخرى . فالقيادة الفلسطينية كانت أكثر وعيا بالمخاطر الداهية المتمثلة في إمكانية جعل الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة واقعا قائما من خلال سياسات الاستيطان والاقتلاع . وبالتالي فقد كان من الطبيعي أن يكون مرماها المباشر هو قطع الطريق على عملية الاستيعاب الاحتلالي - الاستيطاني للأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ . وفرض هذا بالتالي ضرورة عدم انقطاع المعارك والنضالات اليومية ضد العدو الاسرائيلي . وحيث أن القاعدة الأرضية لانطلاق الهجمات الفلسطينية هي لبنان ، فإن ترتيب التوازنات اللبنانية بصورة تضمن تأمين واستمرار هذه القاعدة الأرضية الثمينة مثلت أولوية مباشرة للقيادة الفلسطينية - وعلى العكس رأت سوريا إعادة الاستقرار إلى لبنان ومنع تحوله إلى قاعدة للثورة القومية العربية ضد إسرائيل والاستعمار بالصورة التي تفجر حربا نظامية مع إسرائيل قد تخسرهما سوريا . ومثل هذا التناقض كان سببا كافيا للقطيعة بين سوريا والقيادة الرسمية لمنظمة التحرير . كما شكل منطلقا لكثير من الصراعات المسلحة التي سال فيها الكثير من الدم

الفلسطيني والعربي ، وآخرها حروب المخيمات التي امتدت طوال النصف الثاني من ١٩٨٥ وطوال عام ١٩٨٦ . ومن ناحية ثانية فإن التناقض في الرأي حول الموقف من التوازنات اللبنانية كان أيضا حائلا دون تمتين العلاقات الليبية - السورية ، وشكل دافعا لكثير من الاحتكاكات بين الدولتين . ومن ناحية ثالثة فإن مفاهيم الوحدة الفورية للقيادة الليبية والتي قادتها إلى ممارسة ضغوط قوية على ساحة المغرب العربي كانت كافية تماما لقيام الجفوة بين ليبيا والجزائر ، خاصة مع القلب المستمر للقيادة الليبية بين المنافسين التقليديين للجزائر ، ممثلين في تونس والمغرب .

٣ - وهناك متغير ثالث يدفع نحو تغيير صورة العلاقات ، ويتمثل في ظهور جيل جديد من القضايا والمشكلات التي أخذت في صرف نظر الدول العربية بعيدا عن الصراع المركزي والمهمة المركزية للنظام العربي ، أى إيجاد حل عادل ودائم للصراع العربي - الاسرائيلي . ويمكن تلخيص هذه المشكلات في واقع أن الدولة العربية المعاصرة في مختلف الأقطار ، قد أخذت في فقدان هيمنتها الشاملة على المجتمع ، نتيجة لتفجر تناقضات داخلية تجعلها أكثر انكشافا أمام الضغوط والتهديدات الخارجية والداخلية .

والواقع أن ما حدث هو أن تفكك النظام العربي قد تصاحب مع - وشجع - انصراف كل دولة إلى الاهتمام بالتحديات والتهديدات المباشرة لها . فانفجار الصراعات العراقية والطائفية والدينية ، وتحدى الحركات الدينية الأصولية الجذرية وتصاعد أزمة الدولة المالية والأزمات الاقتصادية بصورة عامة ، قد أصبحت تستغرق الجزء الأكبر من اهتمام الدولة العربية . وهذا يفرض بحد ذاته صياغة التوجهات الخارجية عامة ، والتوجه نحو العلاقات العربية خاصة بالصورة التي تواكب وتعزز هذا الاهتمام . وإذا صح هذا الرأي ، فإن العديد من الافتراضات التي استند إليها التحليل التقليدي لأوضاع السياسة العربية يثبت خطأها الآن . ومن هذه الافتراضات القول بأن تعمق هياكل الدولة القطرية على حساب الدعوة لتعميق الوحدة العربية ، أملت ضرورات بناء الأمة والاندماج والصحراء الاجتماعية للأقليات . إذ يثبت الآن أن تفجر مشكلات الأقليات والصراعات الطائفية والدينية ، يقل مع اتجاه النظام العربي نحو التماسك ، ويزيد مع تدهور هذا

النظام . إن بعض الحركات الطائفية والعرقية يضغط في اتجاه إبعاد أقطار عربية عن النظام العربى ، ولكن بعض الحركات الدينية قد بدأ يكتسب دون قصد ، هيكلا فوق قطرى ، بالرغم من تعمق القطرية كأيدولوجية للسياسة الرسمية (مثل حركات الأخوان المسلمين ، وتنظيم الجهاد ، والحركات الشيعية) .

ولكن ماذا حمل إلينا عام ١٩٨٦ من تطورات بالنسبة للهيكل السياسى للنظام العربى ؟ الواقع أن فهم تطورات عام ١٩٨٦ يقتضى وضعها في سياق الاحتمالات طويلة المدى نسبيا لتحول النظام الاقليمى العربى . فبدون هذا السياق تصبح متابعة التطورات سردا بسيطا للأحداث لا يسعفنا في إدراك مغزاها ولا انعكاساتها ولا ما تحمله من تنبؤات بالنسبة للتطور المقبل .

ولا شك أن تحولات النظام العربى تنشأ من منابع شتى . فما نراه مباشرة في الواقع العيانى الملموس ، هو تلك المتغيرات المرتبطة بإدراك الدولة العربية في مختلف الأقطار لأنماط التهديد الداخلية والخارجية وصياغتها لسياساتها في مجال أمن الدولة ولسياساتها في المجال الخارجى المنطلقة من اعتبارات هذا الأمن ، ومن اعتبارات التكوين الاجتماعى - الاقتصادى لهذه الدولة وولاءاتها الأيدولوجية . . الخ . على أننا نرى أن المحتوى الأساسى لهذه التحولات يمكن إدراكه فقط من منظور الخصائص النظامية العامة للاقليم العربى .

وإذا عمدنا إلى تشخيص العلاقات العربية من زاوية التحولات النظامية ، لأدركنا أن الوطن العربى قد أصبح في مفترق الطرق بين احتمالات متعددة لتطور النظام الاقليمى . وفي مثل هذه الأحوال تصبح أنماط الممارسة السياسية وتلاقى أو تنافر الاختيارات التى تطرحها طائفة الدول الأكثر قوة في النظام هى العامل الحاسم في تحديد اتجاه التطور .

٢ - التغيرات في تكوين النظام العربى :

قدمنا أنه يمكن تعريف وتشخيص أى نظام إقليمى من خلال تعيين طبيعة القضايا والموضوعات المطروحة في هذا النظام من ناحية ، وتكييف طبيعة علاقات القوة بين الدول الأساسية المشاركة فيه من ناحية أخرى .

ففى كل نظام إقليمى (أو دولى) هناك قائمة معينة من الموضوعات Agenda والقضايا التى تستقطب اهتمام الدول المشاركة في هذا النظام في حقبة معينة من تطوره . وتكشف هذه الموضوعات والقضايا عن المهام التى يجب على النظام إنجازها ، من خلال تضافر جهود الدول والقوى السياسية الفاعلة . على أن النظم الاقليمية تتمايز وتختلف تبعا لدرجة التوافق في تشخيص هذه المهام والقضايا التى تنطوى عليها ودرجة التضامن في تحمل مسئوليات هذه المهام . ولا نعنى بالتضامن هنا مجرد الموافقة على مشروعية أهداف عامة معينة ، مثل التكامل الاقتصادى أو التحرر السياسى أو النضال في ساحة ما للصراع دفاعا عن أمن دولة ما ، أو الأمن الجماعى لمجموعة من الدول . بل نعنى به أيضا حجم الاستثمار السياسى الذى تقوم به دول النظام الاقليمى في موضوع أو مهمة ما . وهذا الاستثمار يقتضى بدوره تعبئة للموارد والقدرات وتضحيات وتكاليف كبيرة بهذه الدرجة أو تلك ، وتكييفها للهيكل الاجتماعى والاقتصادى الداخلى للدول من أجل أداء المهمة أو المشاركة في تحمل تبعات هذه المهمة . ومن هذا المنظور يمكن تصنيف النظم الاقليمية وفقا لما تكشفه من مشاركة وتضامن في تحمل مسئوليات المهمات المطروحة عليها في حقبة معينة إلى نظم تضامنية ، ونظم غير تضامنية .

وتمثل علاقات أو هياكل القوة داخل النظام الاقليمى بعدا آخر لآى تصنيف . وكما لاحظنا من قبل ، فقد يتسم هيكل القوة بدرجة عالية من التركيز ، بمعنى أن موارد القوة تتوطن في دولة واحدة ، أو دولتين على الأكثر .

على أن النظام الاقليمى قد يتسم بدرجة عالية من انتشار القوة . بمعنى أن موارد القوة تتوطن في عدد كبير نسبيا من الدول . وسواء كان النظام الاقليمى يقوم على هيكل قوة مركز (حالة عدم التوازن في علاقات القوة) ، أو انتشارى (حالة التوازن النسبى عادة - في علاقات القوة) ، فإن النظام قد يكون تضامنيا أو غير تضامنى . ذلك أنه حتى في حالة احتكار موارد القوة بواسطة دولة واحدة ، قد يكون لدى الدول الأخرى اهتمامات ومصالح مغايرة أو مناقضة . وهكذا يمكننا ملاحظة أن النظم الاقليمية تنقسم إلى أربعة أنماط أو أشكال ، وهى نمط القيادة ، نمط المشاركة ، نمط المساومة ، ونمط التهديد .

والمقولة الأساسية هنا هي أن النظام العربى هو فى اللحظة الراهنة عند مفترق الطرق بين أنماط المشاركة والمساومة والتهديد . وفى نفس الوقت فإن هذا النظام قد مال إلى التضعف الذى يظهر من تدهور أهمية التفاعلات الإقليمية العامة لصالح تعاضم أهمية التفاعلات تحت الإقليمية أو المناطقية ، مما أبرز عددا من دوائر العلاقات التى ينتمى كل منها إلى أحد هذه الأنماط .

ويمكن الحديث عن هذه الأنماط من العلاقات الإقليمية وتحت الإقليمية كما يلى :

أ - علاقات المشاركة والقيادة :

يمكن وصف النظام الإقليمى العربى إجمالاً بأنه نظام مشاركة من حيث الإمكانية والضرورة أكثر منه من حيث الواقع . ونعنى بالضرورة هنا الوجود المعنوى غير الظاهر لقوانين سياسية تدفع للتضامن أى أن الطابع غير الظاهر لهذه القوانين ليس دليلاً على عدم وجودها أو عدم فعاليتها .

وتستمد هذه القوانين الحاكمة للنظام العربى من روابط معنوية أصيلة بين الموضوعات المطروحة على جدول أعمال النظام العربى بأقطاره ودوله المختلفة ، كما تستمد من الروابط المعنوية الأصيلة بين هذه الأقطار .

وتنشأ الروابط الأصيلة بين الموضوعات والقضايا المطروحة على النظام العربى من صفات جوهرية فى هذه الموضوعات . وأهم هذه الصفات هو طبيعتها الكلية غير القابلة للتجزئة بين الأقطار أو التخصيص لحالة قطر أو أقطار معينة دون أخرى .

فالتهديد المركزى والتهديدات الفرعية للنظام العربى ليست قاصرة على قطر دون آخر أو موضوع دون آخر . ونعنى بالتهديد المركزى ذلك المتمثل فى التوسعية العسكرية الإسرائيلية وميلها الموضوعى لفرض الهيمنة الإسرائيلية - الأمريكية على الوطن العربى . وهذا الطابع الشامل لجغرافية التهديد للوطن العربى كان كامناً منذ اللحظة الأولى لتفجر الصراع العربى - الإسرائيلى ، ولكنه أخذ يسفر عن ذاته بوضوح تدريجياً خاصة بعد الغزو الإسرائيلى للبنان فى يونيو ١٩٨٢ ، فالثقة العسكرية التى اكتسبتها هذه الحرب لإسرائيل والمستوى الأعلى من التحالف العسكرى مع الولايات المتحدة الذى أنطوت عليه هذه

الحرب ، وما أعقبها من توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجى ، ومذكرة التفاهم الخاصة بانضمام إسرائيل لبرنامج حرب النجوم ، قد حفز إسرائيل على إعلان شمول نواياها العدوانية من خلال نظرية الأمن غير المحدودة جغرافياً . وقد ترجمت إسرائيل هذه النوايا بالفعل بقيامها بشن هجمات عسكرية على أقطار عربية لم تمتد إليها عسكرياً من قبل مثل العراق (عندما قصفت المفاعل النووى العراقى فى ١٩٨١) ، وتونس (عندما قصفت مقر منظمة التحرير فى أكتوبر ١٩٨٥) . كما أن نطاق تهديداتها بشن عمليات عسكرية قد امتد ليشمل اليمن الشمالى والسودان . كما أن المعارك السياسية المحمومة التى خاضتها إسرائيل وأنصارها ضد مبيعات السلاح الأمريكى للسعودية والأردن فى الكونجرس الأمريكى منذ عام ١٩٨٢ ، والتى وصلت فى عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ إلى مستوى الفيتو الدائم ، يوضح إصرار إسرائيل على تعميق الانكشاف العسكرى للسعودية والأردن ودول الخليج لأعمالها وحملاتها الإجهاضية والتأديبية المحتملة ضد هذه الأقطار العربية . ويأتى اهتمام إسرائيل بإطالة أمد الحرب العراقية - الإيرانية وقيامها بتزويد إيران بالأسلحة والذخيرة من ترسانتها مباشرة ومن الترسانة الأمريكية عندما لعبت دور الوسيط - كما ظهر من فضيحة صفقات الأسلحة الأمريكية لإيران التى تفجرت فى أكتوبر ١٩٨٦ - كشاهد إضافى على أهداف إسرائيل فى فرض تفوقها وهيمنتها العسكرية على الشرق العربى كله .

إن هذا الشمول الجغرافى للتهديد الإسرائيلى يتوافق مع شمول موضوع هذا التهديد . فالقدرة على التهديد العسكرى الناجح للأقطار العربية لا يقصد بها فقط تحقيق التوسع الاحتلالى الاستيطانى على النحو الذى تحقق فى حالة الضفة الغربية وقطاع غزة ، بل يقصد به فوق ذلك استخدامه كأداة إجهاض وهزيمة للمشاعر القومية العربية ، وتفريغها من محتواها التنموى والتحريرى المستقل ، حيثما تترجم هذه المشاعر إلى مشروع سياسى فى أى قطر عربى ، أو فيما بين أية مجموعة من الأقطار العربية ، وفى أى مجال نوعى ، سواء كان ثقافياً أو اقتصادياً أو سياسياً .

وبطبيعة الحال ، فإن هناك إدراك واضح من قبل الدول العربية للطبيعة الشاملة لهذا التهديد . غير

أن هناك فارقاً بين الشعور المباشر للدولة بالتهديد الإسرائيلي ، والتهديدات الأخرى المرتبطة به من ناحية ، وبين ممارسة التضامن مع أقطار عربية أخرى لدرء وردع هذا التهديد من ناحية أخرى . والواقع أن ما يحول دون ممارسة هذا التضامن ، وبالتالي تخليق نظام مشاركة وتضامن إقليمي على الأقل في المجال الدفاعي ، هو اعتقاد بعض الدول العربية إما أنها لا تزال بعيدة عن متناول العسكرية الإسرائيلية ، أو أنها تملك على نحو أو آخر ضمانات للأمن من قبل الولايات المتحدة وبعض دول غرب أوروبا . فالدول العربية في شمال أفريقيا تتمتع بذهنية للأمن القومي تستبعد إلى حد بعيد التهديد العسكري الإسرائيلي الجاد لتكاملها أو لأمن النظم بها . لقد اهتزت هذه الذهنية بعد الغارة الإسرائيلية على تونس في العام الماضي ، وبعد الغارات الأمريكية على ليبيا هذا العام ، ومع ذلك فهي لم تتوار بعد . أما دول مجلس التعاون حيث لا تشكل الجغرافيا عاملاً حاجزاً ضد فعالية التهديد الإسرائيلي ، فإنها تشعر أن لديها ضمانات للأمن القومي من جانب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ضد مثل هذا التهديد . ومع ذلك فإن التقدير الموضوعي يمكنه بسهولة أن يكشف عن أنه في حالة تواجد التزامات معينة ، فإن جديتها ليست فوق المسألة والشك بأي حال من الأحوال .

ومن هنا فإن ذهنية الأمن القومي في منطقة الخليج العربي لا تستبعد هذا التهديد ، ولكنها لا تعطيه أولوية أو إلحاحاً . ويتأكد ذلك منذ انفجار الحرب العراقية - الإيرانية التي تعطيها دول مجلس التعاون الخليجي أولوية قاطعة على ما عداها من صور التهديد الخارجي . وهكذا يظل التضامن في تحمل مسئوليات ردع التهديد المركزي (الإسرائيلي) للأمن القومي العربي والأمن القطري للبلدان العربية ، في نطاق الضرورة ، لا في نطاق الممارسة .

أما التهديدات الفرعية الأخرى فيمكن تصنيفها بين نمط تهديد للأمن العربي وللنظام الإقليمي العربي بمجمله ، ونمط آخر تختص به أقطار معينة من الوطن العربي . على أن هناك سمة جوهرية ميزت مشكلة التهديدات الأمنية للوطن العربي ، وتتمثل في تزامن هذه التهديدات .

ومن الناحية النظرية ، كان من المتوقع أن تدفع هذه السمة - أي تزامن عدد من التهديدات للأمن القومي

العربي ، ولأمن أقطار عربية بعينها - إلى التضامن الاستراتيجي العربي . إذ أن مهمات الدفاع في نطاق جغرافي عربي واسع يحقق عدداً من المزايا . وأهم هذه المزايا هي العمق الاستراتيجي ، وتضافر موارد القوة المختلفة في حزمة واحدة ، مما يتيح تعويض أحادية موارد القوة في كل قطر عربي على حدة ، وإمكانية زيادة ثقل الردع التكتيكي والاستراتيجي . وأهم من ذلك أن وجود مثل ذلك التضامن العربي في المجال الدفاعي ، كان من شأنه الحيلولة دون بروز تهديدات معينة .

وعلى النقيض ، فإن غياب التضامن العربي يجعل مجرد تزامن التهديدات للأمن العربي نوعاً من الحصار المقصود . فإذا أخذنا المصدرين الرئيسيين للتهديد ، وهما إسرائيل وإيران . فإن المشرق العربي كله يبدو وكأنه واقع بين المطرقة الإيرانية والسندان الإسرائيلي . كما أن هذا التزامن قد حفز لا على التضامن ، بل على مزيد من التفقت العربي . ذلك أن صياغات ومدرجات الأمن الإقليمي لكل منطقة أو قطر عربي قد أقيمت على الانشغال بمصدر واحد للتهديد على حساب الاهتمام بالمصادر الأخرى .

ومع هذا كله ، فلا يمكننا أن نستنتج أن علاقات المشاركة غائبة غياباً تاماً في النظام العربي . فنتيجة لعدم وجود ضمانات خارجية للأمن القطري ، فإن توقعات المساعدة المتبادلة بين أقطار عربية مختلفة في أوقات الخطر ، تشكل أحد مكونات السياسات الدفاعية في العديد من الأقطار . ويشكل الوطن العربي حتى في حالته الراهنة نوعاً من الرصيد الاحتياطي للدعم العسكري وقت الخطر بالنسبة للأقطار العربية الصغيرة أو الضعيفة نسبياً . كما أن علاقات التضامن تظهر في النظام العربي أحياناً بصورة سلبية ، بمعنى وضع حدود على المدى الذي يمكن أن تذهب إليه المنافسات والتناقضات والصراعات بين الدول العربية ، وخاصة في أوقات الخطر الداهم .

ومن الأمثلة الواضحة لذلك رفض الدولة في مصر المشاركة في الأعمال العسكرية العدوانية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد ليبيا في أبريل من هذا العام . ويمكن تقدير هذا الموقف السلبي إذا وضعناه في سياق الضغوط الشديدة التي تعرضت لها مصر لتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية أو المساهمة في الجهد العسكري الأمريكي ضد ليبيا ، أو التنسيق مع القيادة

العسكرية الأمريكية في تخطيط وتنفيذ عدوانها الغاشم على ليبيا . وقد كان يمكن لهذه الضغوط أن تأتي بنتائج أخرى في حالات أو مواقف مشابهة ، خاصة وأن مصر مكشوفة إلى حد بعيد للضغوط الاقتصادية للولايات المتحدة .

إن مجمل الموقف العربى من الغارات الأمريكية - الليبية لم يعكس بأى حال تضامنا إيجابيا مع ليبيا ، إلا على صعيد القرارات الشفهية التى أصدرها مجلس الجامعة العربية ، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية أثر الاعتداء الأمريكى . بل أن هذه القرارات لم تصدر عن مؤتمر قمة . وفشلت الدعوة لعقد مؤتمر للقمة يدين العدوان الأمريكى أو يتخذ حياله إجراءات رادعة . ومع ذلك كله ، فإن الموقف العربى لم يكن متضامنا مع الولايات المتحدة في هذا العدوان . وهو الأمر الذى أغضب المسئولين الأمريكيين .

وقد لا يكون لهذا الموقف أية قيمة من وجهة نظر غالبية المؤمنين بوحدة المصير العربى . غير أنه ليس خاليا من القيمة لدى الدارسين العارفين بأحوال النظم الإقليمية الأخرى أو الخاضعة للضغوط الأمريكية ، مثل النظام الإقليمى لأمريكا الوسطى ، أو لجنوب شرق آسيا .

كما أن علاقات المشاركة تظهر أيضا على نحو سلبي إلى حد ما في الموقف العربى من التهديد الإسرائيلى ومن القضية الفلسطينية . فلا تزال خطة فاس التى أقرها مؤتمر القمة العربى في ١٩٨٢ هى محل إجماع الأقطار العربية حول مضمون الحل الذى يراه العرب للصراع العربى - الإسرائيلى .

وتظهر علاقات المشاركة أخيرا في نمط العلاقات الاقتصادية الذى تطور في السنوات العشر الأخيرة بين الأقطار والمجتمعات العربية . والمشاركة في هذا المجال أيضا ليست قريبة من المستوى الذى كان يمكنها أن تصله ، إذا أخذنا في الاعتبار عدم قابلية قضية الإنماء العربى للتجزؤ . ذلك أن كل قطر عربى لا يستطيع أن ينمو على حدة . وهناك رأى قوى يؤكد أن العمل الاقتصادى العربى المشترك قد أنتكس مع الانتكاسة العامة للنظام العربى في السنوات العشر الأخيرة . غير أن ما أنتكس في واقع الأمر هو الوعى والعقلانية التى مثلت شرطا لا غنى عنه لنموذج إنماء عربى شامل . أما الروابط والتفاعلات الاقتصادية العربية العضوية فلا شك أنها قد قطعت أشواطا بعيدة إلى الأمام .

أ - وإلى جانب هذه التعبيرات العامة والسلبية غالبا للتضامن في النظام العربى ، فإن هناك قطاعات من علاقات التضامن بين مجموعات من الأقطار العربية . وربما كان أهم تعبير عن علامات التضامن هذه المساندة التى تلقاها العراق في حربه ضد إيران من دول مجلس التعاون الخليجى ومن الأردن ومصر ، هذا إلى جانب العلاقات الثنائية التى تكشف عن وفاق أو تعاون أو تحالف بين عدد كبير من الأقطار العربية ، وخاصة بين السودان ومصر ، وبين الجزائر وتونس ، وبين سوريا وليبيا .

وعلى الرغم من أن المساندة التى تلقاها العراق من العالم العربى ليست إجماعية ، وعلى الرغم من المראה التى تتضح من تصريحات كبار المسئولين العراقيين نتيجة لانخفاض مستوى هذه المساندة عن توقعاتهم ، فإنها لا تبدو هينة إطلاقا ، كما أنها كانت ضرورية لدعم صمود العراق .

ويتلقى العراق أشكالا مختلفة من الدعم العربى . وربما كانت أهم أشكال الدعم على الإطلاق هو الدعم المالى والاقتصادى الذى تقدمه أساسا المملكة السعودية والكويت وبقية دول مجلس التعاون الخليجى . وربما يكون التقدير الذى وصل بحجم المساعدة المالية من دول مجلس التعاون إلى العراق إلى نحو خمسين بليوناً من الدولارات منذ انفجار الحرب قريبا من الدقة . وتخصص السعودية حصة من مبيعاتها النفطية لحساب العراق . كما تقدم الأردن والسعودية والكويت مساندة لوجستكية ، إذ يتم نقل الاحتياجات المدنية من الواردات العراقية عبر الموانئ السعودية على البحر الأحمر . على حين أن الواردات العسكرية يتم نقلها عبر ميناء العقبة الأردنى . كما ينقل جزء من صادرات النفط العراقية عبر الأراضى السعودية . كما تقدم مصر والأردن مساندة عسكرية غير مباشرة بتزويد العراق بالأسلحة والذخائر من المصانع العسكرية المصرية ، ومن وارداتهما من الأسلحة منذ بداية الحرب تقريبا . وتقدم دول مجلس التعاون الخليجى والأردن ومصر وبلدان عربية أخرى مساندة سياسية للعراق ، وذلك منذ انتقال إيران من الدفاع إلى الهجوم ، بتأييد الموقف العراقى الأساسى من التسوية السلمية للصراع مع إيران . وقد عبرت هذه المساندة السياسية عن ذاتها بصور مباشرة وغير مباشرة . ومن بين الصور المباشرة قرارات مجلس الجامعة العربية ، ومجلس الأمن الدولى

التي عكست ثقل السعودية على وجه خاص . أما من ناحية المساندة السياسية غير المباشرة ، فلا شك أن الأهمية الدولية للسعودية ومصر وبقية البلدان العربية ، كانت وراء تسهيل حصول العراق على الأسلحة من مصادر غربية مختلفة . كما كان الثقل العربى وراء المساعى الحميدة التى قامت بها حركة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامى لمحاولة تحريك تسوية سلمية للصراع بين الدولتين .

ب - وهناك مثال آخر لعلاقات التضامن والمشاركة هو ذلك الممثل فيما بقى من جبهة الصمود والتصدى ، وبالتحديد علاقة التحالف بين سوريا وليبيا . ولقد تخلقت هذه الجبهة حول مشروع سياسى قوامه مقاومة الحل الأمريكى للصراع العربى الإسرائيلى على حساب المصالح العربية (انظر تقرير العام الماضى) . غير أن هذه الجبهة سريعا ما تصدعت نتيجة الخلافات الثنائية بين أطرافها حول الموقف من الأوضاع العربية .

ونتيجة لرغبة ليبيا فى اتباع سياسة ثورية نحو الأوضاع العربية تشتمل على جهود للاطاحة بعدد من النظم العربية ، فى الوقت الذى رأت فيه بقية أطراف الجبهة ضرورة لمتتين الوفاق مع دول عربية معينة وخاصة السعودية . وعبر هذا التصدع عن نفسه فى خلافات علنية وحملات اعلامية متبادلة بين ليبيا والجزائر ، وبين ليبيا ومنظمة التحرير . وبقى من هذه الجبهة فقط العلاقة المتميزة بين سوريا وليبيا . وعلى الرغم من محاولات احياء هذه الجبهة مع تحسين العلاقات بين ليبيا والجزائر ، خاصة أثر العدوان الأمريكى على ليبيا هذا العام ، وتبادل الزيارات بين الرئيسين الليبى والجزائرى ، ومع محاولات قليلة للمصالحة بين منظمة التحرير وليبيا ، إلا أن العلاقات السورية - الليبية فقط هى التى صمدت أمام عواصف التغيرات السياسية العربية . وقد شهدت هذه العلاقة نوعا من الاحياء عام ١٩٨٦ وقد كان المحرك الأساسى وراء هذا الاحياء هو العدوان الأمريكى على ليبيا اقتصاديا وعسكريا ، وتعاضم حاجة سوريا للدعم المالى الليبى نتيجة تقليص هذا الدعم من جانب دول مجلس التعاون الخليجى ، خاصة الكويت ، وتفاقم الصعوبات الاقتصادية لسوريا . فقامت سوريا بدور نشط فى حث البلدان العربية على مقاومة الاجراءات الأمريكية الاقتصادية ضد سوريا ، فى الاجتماع الطارىء الذى عقده وزراء خارجية الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية فى شهر فبراير من هذا العام . كما قامت بدور

كبير فى استصدار قرارات وزراء الخارجية العرب فى اجتماعهم فى نهاية ابريل ، وأثر الغارات الأمريكية على ليبيا برغم فشلها فى تحقيق الاجماع حول عقد مؤتمر قمة عربى يخصص لاتخاذ اجراءات عقابية محددة ضد المعتدى الأمريكى . وشهدت العلاقات بين الدولتين دفعة جديدة مع زيارة الرئيس السورى حافظ الأسد لليبيا فى نهاية أغسطس من هذا العام . وقد ناقش الطرفان امكانية زيادة الدعم المالى الليبى لسوريا هذا العام والعام المقبل . كما تناولت محادثتهما بعض جوانب المشكلة اللبنانية . وقد تميزت تطورات العلاقة بين سوريا وليبيا هذا العام بمحاولة احياء الصلات مع الجزائر بعد نحو أربعة أعوام من التوتر والانقطاع فى علاقات هذه الأخيرة مع ليبيا بصفة خاصة .

ومع أن احياء العلاقات الليبية الجزائرية يعتبر علامة لاستمرار الاطار العريض لجبهة الصمود والتصدى على نحو ما ، فانها تعتبر أيضا علامة على المروحة الدائمة فى علاقات مجموعة دول المغرب العربى الكبير بين التنافس والتضامن . فقد بحث المكتب السياسى لجبهة التحرير الجزائرية نتائج لقاء القذافى وبن جديد ، وأكد أن جميع المشكلات يمكن أن تجد حولا عبر الحوار ، وركز على وجهة النظر الجزائرية التى تقوم على الحاجة إلى منهج تجريبى وتدرجى للوصول إلى سياق مناسب للوحدة فى المغرب العربى على المدى الطويل ، وذلك فى بيان له فى أوائل فبراير من هذا العام . وفى زيارة رئيس الوزراء الجزائرى لليبيا فى نهاية شهر مارس ، تم بالفعل بحث عدد من البرامج والمشروعات المشتركة مما يعنى أن وجهة النظر الجزائرية قد تغلبت فى النهاية ، ثم جاءت زيارة الرئيس بن جديد لليبيا فى أوائل ديسمبر هذا العام ، لتأكيد الطابع السياسى للصلات المجددة بين البلدين ، إذ تم فيها بحث تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية ، وجهود وقف حرب المخيمات بين أمل الشيعية والفلسطينيين ، وامكانية احياء التحالف بين حركة المقاومة الفلسطينية وليبيا ، وذلك من أجل تعظيم الضغوط على سوريا لتعديل موقفها من المنظمة ، ومن الوجود العسكرى الفلسطينى فى لبنان . كما تناولت المباحثات الليبية الجزائرية طوال هذا العام تصحيح العلاقات بين ليبيا وتونس ، وقيام الجزائر بالوساطة بينهما ، وذلك بعد أن وصلت الخلافات إلى حد تقديم تونس لشكوى أمام مجلس الأمن فى ابريل ، تطالب فيها ببحث التهديدات والاعتداءات الليبية ضدها . وفى نفس

الوقت ظهر احياء العلاقات الليبية - الجزائرية وكأنه موجه إلى المغرب التي زادت عزلتها في المغرب العربي الكبير ، بعد قيام الملك الحسن بالغاء معاهدة الاتحاد العربي الأفريقي في شهر أغسطس إثر الحملات الاعلامية المتبادلة بين الدولتين نتيجة استقبال الملك لرئيس الوزراء الاسرائيلي .

ج - وهناك مثل ثالث لرابطة التضامن العربي تعكس نمط القيادة في العلاقات العربية ، وهي مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي . وتتسم هذه المجموعة بتجانسها الشديد ، وبتشابه هياكلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالثقل المادي الكبير للسعودية بينها . ويعود إلى الدور القيادي للسعودية داخل هذه المجموعة اتسام هيكل المجلس بالتركيز على قضايا الأمن الداخلي والخارجي بالمعنى الرقابي والعسكري ، وبالتالي تركيز وسائله وقضاياه على الايديولوجية المحافظة التي تسعى لمنع التعبير الظاهر عن التغير ، أكثر منها التأقلم الايجابي والخلق مع هذا التغير في البناء المجتمعي الداخلي ، وفي العلاقات الدولية لهذا التكتل الاقليمي الفرعي . وأخيرا فإن السياسات الاقليمية والدولية لهذا التكتل تعكس أيضا الوسط السعودي الذهبي بين التنويعات في المواقف من القضايا المثارة عربيا ودوليا بين الدول الأعضاء .

ب - علاقات التنافس والتهديد :

تمثل علاقات التنافس والتهديد الجزء الظاهر من التفاعلات الرسمية في النظام العربي . وهي لذلك تحتل المقام الأول في الاهتمام العام - حتى لدى المتخصصين والمثقفين .

(١) وتنبع المنافسات في النظام العربي من مصادر مختلفة . فهناك أولا التنافس بين الاستراتيجيات المختلفة أو المتناقضة لمواجهة التهديد المركزي للنظام العربي أي التوسعية العسكرية الاسرائيلية . وقد شرحنا في تقرير العام الماضي هذا الجانب بالتفصيل . ويكفي الآن أن نتابع تطورات ، وكيف انعكست هذه التطورات على العلاقات العربية . وقد شهد هذا العام ثلاثة تطورات بارزة في ساحة الصراع مع اسرائيل . يتمثل التطور الأول في انهيار الاتفاق الأردني - الفلسطيني . فأعلن الملك حسين في شهر فبراير - هذا العام وقف التنسيق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ورغم أن الأردن قد ظلت تصرح بأنها لن تعمل كبديل لمنظمة التحرير وانها ما زالت

ملتزمة بقرارات قمة الرباط الخاصة بالمنظمة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، إلا أنها كانت تدفع في اتجاه افراز بدائل للمنظمة من الناحية الفعلية . وصرح الملك حسين بأن على الفلسطينيين أن يقرروا من يجب عليه قيادتهم سواء في اطار المنظمة « أو أية هيئة أخرى » . وفي نفس الوقت ، فعلى الرغم من الحرص الظاهر لقيادة المنظمة على رأب الصدع مع الأردن ، إلا أنها قد قاومت بعناد الموقف الأردني الهادف لافراز قيادة بديلة . وتطورت الأحداث بسرعة ، فأعلن في شهر ابريل عن انشقاق عن المنظمة في الأردن ، وأغلقت مقار المنظمة في عمان ، وجمد نشاطها ، وأعلن شيمون بيريز عن تجدد الاتصالات بين اسرائيل والأردن من خلال قنوات أمريكية في شهر مايو . وفي نفس الوقت فصلت العناصر المنشقة في الأردن ، وسريعا ما ظهر فشلها في تشكيل بديل للقيادة الرسمية ونشطت محاولات المصالحة بين القيادة الرسمية للمنظمة والجبهات المنشقة عليها .

وقد مثل هذا الانهيار السريع للمبادرة الأردنية - الفلسطينية نكسة خطيرة لاستراتيجية الحل السلمي للصراع العربي - الاسرائيلي والدبلوماسية المصرية التي استهدفت جعل هذه المبادرة نقطة انطلاق لا فقط لتحريك هذا الحل ، وانما أيضا لاعادة الاندماج في المؤسسات الرسمية للنظام العربي ومحاصرة دول الصمود والتصدى في الساحة العربية ، وبالتالي بذلت الدبلوماسية المصرية محاولات مضنية لاعادة الوفاق والاتفاق الأردني الفلسطيني طوال العام ، وعلى أعلى مستوى من خلال اللقاءات المتكررة بين الرئيس مبارك والملك حسين ، أو الرئيس مبارك وياسر عرفات وعدد من القادة الفلسطينيين . على أن هذه المحاولات لم تسفر عن أكثر من تخفيف الحملات الدعائية وروح الخصومة الظاهرة بين الطرفين الأردني والفلسطيني .

أما التطور الثاني فيتمثل في زيارة شيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق للمملكة المغربية ، قرب نهاية شهر يوليو من العام الحالي . وكان الملك الحسن الثاني قد مهد لهذه الزيارة بعقد العديد من الاجتماعات غير المعلنة مع مسئولين اسرائيليين ، وبالإعلان المفاجيء الذي طالب فيه بعقد لقاء قمة بين زعيم عربي ورئيس وزراء اسرائيل في شهر مارس . وبرر هذه الدعوى بالحاجة لشرح مقررات قمة مؤتمر فاس ، الخاصة باقتراحات تسوية الصراع العربي -

الدولى كأسلوب لتحريك التسوية السلمية . ولم يواجه هذا اللقاء ادانة عربية بنفس الدرجة من الحدة والاتساع التى لاقاها لقاء ايفران بين الملك الحسن وشيمون بيريز ، ولكن عدم الراحة نحوه كانت أعمق . ذلك أن الرأى العام العربى والعديد من الحكومات العربية كانت تأمل أن تتعمق القطيعة بين مصر واسرائيل إلى الدرجة التى تسهل مهمة اعادة ادماج مصر بسرعة فى المؤسسات الرسمية للنظام العربى . وجاء لقاء القمة المصرى - الاسرائيلى لكى يزيد من صعوبة هذه المهمة .

وعلى الجانب الآخر من الصورة أى من زاوية استراتيجية الصمود والتصدى ، فلم تكن هناك تطورات كبيرة على الجانب العربى فى صلب هذه الاستراتيجية فقد كانت سوريا قد طورت مبدأها الخاص بالتوازن الاستراتيجى المباشر مع اسرائيل . وعلى الرغم من أن سوريا قد قامت بجهد كبير هذا العام للاضافة إلى قدراتها العسكرية ، إلا أن ذلك قد استمر فى دائرة تكوين قدرتها على الردع والدفاع الاستراتيجى ، دون أن يتطور إلى تملك القدرة على الهجوم الفعال والردع المرن (والذى يرتهن أساسا بتطوير أنظمة الرقابة والتوجيه والتحكم الاليكترونى وترقية تكنولوجيا ومهارات القتال للسلاح الجوى) . ولا يبدو أن سوريا ترى الوقت مناسباً للتمهيد السياسى المناسب لعمليات هجومية ضد اسرائيل .

وبالتالى فإن التطورات الخاصة باستراتيجية الصمود والتصدى تنحصر فى تلك التى تمس الدول والحركات المدافعة عن هذه الاستراتيجية وبالتحديد سوريا وليبيا والمنظمات الفلسطينية المرتبطة بهما . ويمكن تلخيص هذه التطورات اجمالا فى تحول هذه الدول والمنظمات الفلسطينية من موقع الهجوم السياسى إلى موقع الدفاع السياسى فى كل من الدائرتين العربية والدولية . ويتضح ذلك من خلال ثلاثة تطورات كبرى .

الأول يتمثل فى التهديدات الاسرائيلية التى بدت جادة إلى حد بعيد فى الربع الأول من العام بتوجيه ضربة اجهاضية لسوريا . ومن زاوية الحسابات الاسرائيلية ، فإن مهمة هذه الضربة العسكرية هى تصفية الترسانة السورية من صواريخ (اس - اس ٢٠ و ٢١) بعيدة المدى والتى يمكنها تدمير المطارات ومراكز القيادة وأجزاء كبيرة من المدن

الاسرائيلى . ثم أقدم الملك على دعوة شيمون بيريز لزيارة المغرب ، واضطر لاعلانها بعد قيام الاسرائيليين بالدعاية على نطاق واسع لهذه الزيارة . وقد أعلن الملك بعد ذلك فشل هذه الزيارة ، حيث أنها لم تؤد إلى اقناع رئيس الوزراء الاسرائيلى بالقيام بأى تنازل فيما يتصل بالأراضى العربية المحتلة وخاصة القدس أو الاعتراف والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية . غير أن الاسرائيليين رأوا أن الزيارة قد نجحت لأن هدفها لم يكن التفاوض حول أى شىء محدد وإنما الحوار المباشر نفسه . وفى الواقع فإن وجهة النظر الاسرائيلية تعتبر أقرب إلى الصواب . إذ لم يكن أحد ليتصور أن عقد مثل هذا اللقاء كان كافيا لدفع الاسرائيليين للقيام بأية تنازلات . ومن المؤكد أن أحدا لم يقبل التبرير المغربى لهذه الزيارة التى استندت على الزعم بأن الاسرائيليين لم يدركوا كفاية كنه مقررات قمة فاس وأن مجرد شرحها مباشرة لرئيس الوزراء الاسرائيلى سوف يعزز فرص التسوية السلمية . وإنما كان الدافع الرئيسى وراء هذه الزيارة هو زيادة أسهم المغرب لدى الغرب بصدد مطالبها بزيادة المعونة الاقتصادية والتخفيف من أعباء ديونها التى فشلت المغرب فى تدبير دفع قسطين منها ، حتى وقت الاعلان عن هذه الزيارة ، وبالتالى لم تفض هذه الزيارة إلى دفع مساعى التسوية السلمية ، ولكنها بالتأكيد قد ساهمت فى التخفيف من الحصار السياسى العربى لاسرائيل . وعلى الرغم من أن لقاء ايفران بين الملك الحسن ورئيس الوزراء الاسرائيلى قد أضاف بلدا عربيا جديدا إلى قائمة المتعاملين مع اسرائيل والمنادين بتسوية سلمية معها ، فلا ينبغى المبالغة فى أهمية ذلك . فتأثير المغرب على مجرى الصراع العربى - الاسرائيلى محدود إلى حد كبير . كما أن أقدام الملك على هذه الخطوة لم يخط إلى النتيجة المنطقية ، وهى اعلان تحالف بين المغرب ومصر . بل أن المغرب للغربة لم ترحب بلقاء مبارك - بيريز فى الاسكندرية .

أما التطور الثالث البارز فى مجال الصراع العربى - الاسرائيلى فيتمثل فى لقاء مبارك - بيريز فى قرب نهاية أغسطس هذا العام . لقد سبق هذا اللقاء محادثات مصرية - اسرائيلية مكثفة طوال العام حول مشكلة طابا ، ولكن اللقاء تناول قضايا أوسع وخاصة قضية التطبيع وتحريك التسوية السلمية . وقد نتج عن اللقاء اتفاق حول مشاركة التحكيم حول مشكلة طابا مرض لمصر . كما أسفر أيضا عن وعود غامضة وغير كافية من الطرفين بصدد التطبيع وقبول اسرائيل لفكرة المؤتمر

الاسرائيلية وبالتالي تصفية قدرات الردع السورية تجاه اسرائيل . ومن المؤكد أن التخطيط العسكرى لمثل هذه الضربة كان جاهزا منذ أكثر من عام ونصف ، ولكن الظروف لم تكن مناسبة للاخراج السياسى لهذه الضربة . ولهذا فإن اسرائيل قد لا توجه هذه الضربة العسكرية لسوريا قبل استكمال الحصار السياسى لها فى العالم العربى وفى العالم ككل . أما التطور الثانى فيتمثل فى الغارات الأمريكية على ليبيا فى شهرى مارس وابريل من هذا العام ، واستمرار التهديد بتوالى هذه الغارات . وهناك تفسيرات ، كثيرة لهذا العدوان العسكرى . غير أن من المؤكد تقريبا أن الهدف الرئيسى منه لم يكن عسكريا ، وإنما كان الحث على ، وتسهيل الانقلاب السياسى أو العسكرى على القيادة الليبية الراهنة . ويتوافق مع هذين التطورين ، تطور ثالث يتمثل فى احكام الحصار السياسى الغربى على كل من سوريا وليبيا ، وتصعيد احتمالات عدوان عسكرى على سوريا وربما يكون جوهر هذا التطور هو مشاركة أوروبا الغربية فى الجهد السياسى الأمريكى الذى يقود الحملة لاحكام هذا الحصار . وفى هذا الاطار تأتى قرارات الجماعة الاقتصادية الأوروبية فى نوفمبر بفرض عدد من الاجراءات العقوبية التى امتدت إلى تقليص المعونة الاقتصادية ومنع صادرات السلاح لسوريا وتخفيض مستوى التفاعل السياسى والدبلوماسى معها .

وما يهمنا من أمر هذه التطورات هو انعكاساتها العربية . فقد ضاعفت هذه التطورات من ضعف النداء للصمود والمقاومة السياسية والعسكرية لاسرائيل وللغرب وخاصة الولايات المتحدة داخل الوطن العربى . على أن هذه لم تكن بالضرورة نتيجة حتمية . ذلك أن السبب الرئيسى وراء هذا الضعف ولما أدت إليه هذه التطورات من تعاظم عزله سوريا وليبيا هو فشل الدولتين فى استثمار هذه التطورات باعادة صياغة علاقاتهما العربية من جديد . وقد بدا هذا الأمر واضحا بالتحديد فى حالة ليبيا . فقبيل الغارات الأمريكية ضد ليبيا فى مارس ظهر أن وزارة الخارجية الليبية تقود اتجاهها لتحسين موقف ليبيا عربيا . وصرح وزير الخارجية السابق ، أن تهديدات أمريكا لليبيا حثت أقطارا عربية على نسيان خلافاتها وتحسين العلاقات الليبية - العربية ، ووعدها باعادة العلاقات مع تونس والبدء فى حملة لتسوية المشكلات مع بقية البلدان العربية . وكان ذلك الاتجاه وراء دعوة ليبيا فى يناير لعقد قمة عربية طارئة للخروج بموقف عربى موحد من

العقوبات الاقتصادية والتهديدات العسكرية - الأمريكية ضد ليبيا . على أن القيادة الليبية سريريا ما عادت إلى حملات الهجوم على عدد من الدول الكبرى ، فوجه الرئيس القذافى تهديدات مباشرة لمصر وحملها نتائج المواجهة الليبية - الأمريكية فى خليج سرت فى نهاية مارس . واتهمت تونس رسميا بالسماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها ومجالها الجوى فى العدوان على الأراضى الليبية (وهو اتهام غير صحيح) فى منتصف شهر ابريل . وفى بداية شهر مايو اتهمت ليبيا المملكة السعودية بصورة غير مباشرة بمساندة العدوان الأمريكى ضد ليبيا . وأعادت ليبيا تهديد مصر فى شهر مايو بالهجوم العسكرى عليها على الطريقة الأمريكية « إذا شعرت بعمل مضاد من جانبها » . وسريعا ما وسعت ليبيا من دائرة هجومها على الدول العربية الأخرى وتعميق الخصومة معها على النحو الذى تكرر فى مؤتمر عدم الانحياز فى هرارى واجتماع مجلس وزراء خارجية المؤتمر الاسلامى فى نيويورك وفى اجتماعات مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية . وهكذا أخذت ليبيا فى تعميق أسباب عزلتها وزيادة انكشافها أمام الاعتداء الأمريكى السياسى والاقتصادى والعسكرى ضدها .

ولا تختلف ادارة سوريا لعلاقاتها العربية عن الادارة الليبية إلا فى التقنيات والأساليب .

(٢) أما المصدر الثانى لعلاقات التنافس والتهديد بين الأقطار العربية فيتمثل فى ظهور قوائم اهتمام اقليمية جديدة إلى جانب قضية الصراع العربى - الاسرائيلى . وأبرز هذه القوائم هو ما يتصل بمواجهة الحرب العراقية - الايرانية واحتمالات توسعها لتشمل الدول العربية الصغيرة فى الخليج .

والواقع أن مجمل الاهتمام العربى بالتهديد الاسرائيلى ، وبمشكلات الصراع العربى - الاسرائيلى قد تقلص كثيرا تحت تأثير تقدم التهديد الايرانى . والاعتقاد الشائع لدى صانعى السياسة والخبراء فى الشرق العربى أن انتصار ايران ، لو حدث ، سوف يؤدى إلى تفكك العراق وتحويله إلى عدد من الدويلات الطائفية والعرقية ، وإلى أحداث انقلاب جذرى فى الهياكل السياسية لدول الخليج فى ظل هيمنة ايرانية كاملة .

ومن ناحية أخرى ، فإن تجميد الاستراتيجيات

العربية في مواجهة اسرائيل قد دفع في نفس الاتجاه :
أى التركيز على التهديد الايرانى على حساب مقتضيات
المواجهة مع التهديد الاسرائيلى .

أن هذا التجميد نفسه يفسر تطورات المسألة
اللبنانية . فقد لعبت سوريا في لبنان - منذ البداية -
تكتيكا دفاعيا . وقصد بهذا التكتيك منع استخدام
اسرائيل لأراضى لبنان كمحطة انطلاق إلى العاصمة
السورية وتهديد الأمن السورى . وقد اقتضى ذلك
التكتيك اسقاط اتفاق ١٧ مايو بين الحكومة اللبنانية
واسرائيل ، والذي قنن الوجود الاسرائيلى في لبنان ،
وأملى هذا الهدف بدوره اطلاق المقاومة اللبنانية
للاحتلال الاسرائيلى ودعمها مما مثل شرطا مواتيا
للتحالف الوطنى اللبنانى لفترة امتدت نحو عامين . على
أنه ما أن نجحت سوريا في اسقاط هذا الاتفاق وفى
اجبار اسرائيل بالتالى على الانسحاب إلى الشريط
الحدودى بجنوب لبنان ، وإخلاء البقاع الغربى حتى
انتقلت سوريا إلى محاولة تأمين هذا المكسب دون
تطويره . وقد أملى هذا الهدف الأخير محاولة عقد
المصالحة الوطنية في لبنان وإنهاء الحرب الأهلية وإعادة
احياء هياكل ومؤسسات الدول اللبنانية الموحدة . وقد
كان من الواضح أنه طوال الفترة من مايو ١٩٨٣ حتى
مايو ١٩٨٥ ، لم يكن للقوة الفلسطينية أثر ملموس على
معادلات القوة في لبنان ، وأن الفلسطينيين لم يكن لديهم
النية أو القدرة على التأثير الفعال على مجرى المصالحة
اللبنانية .

على أنه ما أن عادت المسألة اللبنانية إلى نطاقها
الضيق ووضعت في سياق جهود إنهاء الحرب الأهلية
وإعادة الحياة إلى هياكل ومؤسسات الدولة المركزية ،
حتى أنهار الموقف اللبنانى برمته إلى علاقات وموازنات
طائفية صرفة . وبالتحديد فقد أنهار التحالف الوطنى في
لبنان لحساب النضال الطائفى المعمم حول أنصبه
الطوائف المختلفة في هياكل ومؤسسات دولة ما بعد
الحرب الأهلية .

فقد كان من الطبيعى أن تعكس عملية المصالحة
الوطنية موازين القوى الجديدة في الساحة اللبنانية .
ولهذا فقد سعى كل طرف لتعزيز قوته وسيطرته قبيل
الدخول في مفاوضات الصلح في نهاية عام ١٩٨٥ وطوال
النصف الأخير من عام ١٩٨٥ ، كانت موازين القوى
تميل بسرعة لصالح حركة أمل الشيعية التى سعت بكل
قوتها لفرض هيمنتها على المنطقة الممتدة من بيروت إلى

الهامش الحدودى مع اسرائيل ، وذلك بدفع الدروز إلى
منطقة الجبل وتصفية القوة العسكرية لطائفة السنة ،
واستئصال الوجود العسكرى الفلسطينى في الجنوب
وحول بيروت الغربية ، كتمهيد لتصفية معسكرات
اللاجئين الفلسطينيين والتجمعات السكانية الفلسطينية
خاصة في الجنوب .

ويرجع قرار سوريا بمساندة مساعى أمل - وهو
القرار الذى يمثل جزءاً من عملية تبديل التحالفات
السورية في لبنان تبعا للمتغيرات الواقعية - إلى العديد
من العوامل والأسباب وأهم هذه الأسباب على الاطلاق
هو حرص سوريا على انجاح سيناريو إنهاء الحرب
الأهلية بين الطوائف الاسلامية والطوائف المسيحية
وهو ما يجبرها على التوافق مع كبرى المنظمات
الاسلامية ممثلة في حركة أمل . ويضاعف من أهمية
هذا العامل أن سوريا لا يمكنها التصادم العلنى مع أمل
دون احداث شرخ كبير في تحالفها مع ايران . أما
العامل الثانى فيتمثل في فشل المشروع السورى في جعل
جبهة الانقاذ الوطنى الفلسطينى بديلة وعمله لسوريا
وفى الحيلولة دون تحريك عملية المصالحة الوطنية
الفلسطينية . بل أن الممارسة العملية قد أوضحت
للقادة السورية أنه لا يمكن تصفية الوجود المادى
لمنظمة التحرير دون تهيش الوجود السكانى
الفلسطينى أجمالا وتهيش الوجود العسكرى للجبهات
الفلسطينية المعارضة للقيادة الرسمية للمنظمة . ذلك أن
الوجود الفلسطينى هو ما يفرض موضوعا للتضامن
المباشر بين الفصائل الفلسطينية . أما اصرار سوريا
على استبعاد منظمة التحرير فيعود بصورة أساسية إلى
العامل الشخصى الذى ينطوى على خطأ جوهري في
الحسابات . أما العامل الثالث فيتمثل في حرص سوريا
على تفادى ضربات الانتقام الاسرائيلية في الجنوب وفى
بيروت والتى لا يمكن أن يحكم مداها وثقلها ، وبالتالي
ما قد تجره من آثار على المعادلات السياسية اللبنانية
وعلى احتمالات المجابهة بين اسرائيل وسوريا .

على أن سوريا لم تواجه في لبنان مشكلة استراتيجية
أمل الطائفية ، بل وأيضا رفض القيادات المارونية لخطه
المصالحة الوطنية التى تمس بعض أساسيات
الامتيازات المارونية في الهيكل السياسى الموحد لدولة
لبنان . وقد نص الاتفاق الذى وقعه قادة الميليشيات
الثلاثة الشيعية والدرزية والمارونية في دمشق يوم ٢٨ /
١٢ / ١٩٨٥ على تقليص سلطات رئيس الجمهورية
(المارونى) وأحالاته إلى رمز للدولة وجردته من معظم

الوظائف . كما انطوى هذا الاتفاق على مساواة عدد وزراء الدولة المنتمين لكل من الطوائف الست ، ولكن نصوصا كثيرة نقلت مركز التأثير الحقيقي في النظام السياسى الانتقالى والدائم إلى يد الشيعة من الناحية الفعلية . وكان ذلك كافيا لرفض رئيس الجمهورية (المارونى) القائم هذا الاتفاق ، ونجاحه فى استقطاب ولاء الميليشيات الكتائبية ضد رئيسها الذى أطيح به . وهنا واجهت سوريا مأزقا خطيرا . فهى لا تستطيع تمرير الاتفاق الا برضى القادة السياسيين للطائفة المارونية وميليشيا الكتائب . فلكى تفرض سوريا اتفاقا من هذا النوع على القادة الموارنة لابد وأن تسحق قوتهم العسكرية . ولكى تفعل سوريا ذلك فان عليها أن تخوض نضالا عسكريا متواصلا ليس فقط ضد الميليشيات الكتائبية ، وانما ضد التدخلات المحتملة من الغرب ومن اسرائيل ، اللذين أعلننا عن اقدامهما على منح الزعماء الموارنة ضمانات بالتدخل لوقف أى محاولة للقوات السورية للتقدم داخل مناطق الموارنة فى لبنان لفرض اتفاق المصالحة ، (كما كشف رئيس اللجنة التنفيذية للقوات اللبنانية فى نهاية شهر يناير من هذا العام) . وقد حاولت سوريا التغلب على هذه المشكلة باحداث انقلاب مارونى على القيادات السياسية والعسكرية المارونية فى نهاية شهر سبتمبر من هذا العام . على أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل بعد هزيمة المتمردين عسكرياً .

وفى سياق الفترة من توقيع الاتفاق الثلاثى فى دمشق حتى فشل محاولة التمرد العسكرى فى بيروت الشرقية بدأ واضحا أن هناك توافقا فى المصلحة بين الطوائف اللبنانية الرئيسية على وضع حد للهيمنة العسكرية لمنظمة أمل الشيعية . ومن جديد بدأت المراهنة على القوة العسكرية الفلسطينية التى سهلت لها القيادات الطائفية المارونية والدرزية والسنية التسلل من جديد إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين حول بيروت وفى الجنوب . وبدأت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى تنفيذ مشروع كبير لتحدى الارادة السورية وبالتالى بات من المحتم أن ينفجر صراع الارادات والمصالح فى حرب المخيمات التى انفجرت من جديد فى شهر مايو . وما لبثت أن انحسرت قرب نهاية يونيو حتى عادت للتفجر بشكل أعنف فى شهر أكتوبر . وأسدل الستار على العام ١٩٨٦ دون أن تبدو من نهاية واضحة لهذه الحرب نتيجة التوازن النسبى للقوى العسكرية بين الطرفين الفلسطينى والشيعى .

(٣) ويضاف إلى ما سبق ، عامل ثالث للتنافس بين الأنظمة السياسية الحاكمة فى عدد من الأقطار العربية . وتشترك هذه المنافسات من مصادر متعددة بعضها عقائدى والآخر يعود إلى نمط التحالفات الدولية المتغيرة لهذه الأنظمة ، والباقي يعود إلى المطالب المتبادلة حول مناطق حدود متنازع عليها وإلى مطامع السيطرة الاقليمية أو التنازع على الادوار القيادية الفرعية للوطن العربى ، أو فى الاقليم العربى ككل .

ويعتبر هذا العامل هو المصدر التقليدى للمنافسات بين الدول العربية منذ نشأة النظام الاقليمى العربى أثر نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومنذ حصول الدول العربية على الاستقلال السياسى ، فهناك منافسة تقليدية بين الدول فى العراق وسوريا حول الأدوار الاقليمية والاستراتيجيات السياسية . ومنافسة تقليدية بين مصر والسعودية حول الزعامة الاقليمية والايدولوجيات السياسية والتحالفات الدولية ، وبين الجزائر والمغرب حول الأدوار الاقليمية الفرعية والمطالب الحدودية . وقد أضيف إلى هذه القائمة فى سياق تطور النظام العربى - التنافس بين مصر وليبيا والتنافس بين الجزائر وليبيا . وتنطوى هذه المنافسات الأخيرة على كل أسباب المنافسات العربية من تناقضات عقائدية وتحالفات دولية متعارضة ونزاعات حول مناطق حدودية وتباين المواقف من استراتيجيات حل الصراع العربى الاسرائيلى وتصادم سياسات الأمن فى عدد من المناطق العربية والافريقية .

على أن الجديد فى أمر هذه المنافسات هو انزلاقها إلى التبلور فى صورة علاقات تهديد . وقم تم هذا الانزلاق تحت تأثير التحولات فى موازين القوة وأنماط التحالفات الاقليمية وتحت تأثير انفجار المناطق الساخنة للصراعات الدائرة على هامش الوطن العربى أو فى بعض أقطاره ، وتعاضم الميل لقيام الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية بشن هجمات عسكرية على عدد من الدول العربية .

وفى هذا السياق يمكن القول بأن التطور الأساسى فى علاقات التنافس العربية هو تكون أو تعمق ذهنية أمن متميزة تتفق مع بعض علامات سلوك المحاصر لدى قيادات عدد من الأقطار العربية .

وتحكم هذه الذهنية نظرة هذه القيادات إلى علاقاتها العربية . ويمكن الحديث حصرا على تولد هذه الذهنية لدى القيادات السياسية للعراق وسوريا وليبيا ومنظمة

التحرير الفلسطينية ، وإلى حد ما الكويت .

ويعنى بذهنية المحاصر جعل الأمن المباشر البعد الحاكم للسلوك السياسى وللقرارات الأساسية للدولة فى سلوكها الداخلى والخارجى نتيجة شعور مرتفع للغاية بالتهديد الذى يبرره تواتر وتصاحب أحداث أو توقعات لأعمال عنف موجهة ضد الدولة من خارجها ومن داخلها مع تعاظم سريع لندرة الموارد اللازمة لمواجهة هذه الأعمال . وتصبح ذهنية الأمن هذه عاملا مستقلا فى دفع الدولة والقادة الأساسيين إلى اتخاذ قرارات تحمل درجة من العنف الموجهة ضد الآخرين أعلى مما يمكن تبريره بهذه الأحداث ذاتها . ويمكن فهمه فقط بالاحالة إلى انعدام أو تصدع الثقة بالآخرين عامة .

وبالنسبة للعراق ، فإن الشعور المرتفع بالتهديد له ما يبرره منذ نهاية ١٩٨٢ فى المحاولات المتكررة لايران لغزو العراق . كما يتفاقم هذا الشعور بالتهديد نتيجة لتمرد الاكراد بقيادة حزب اتحاد كردستان وعدم الثقة الكاملة بالأغلبية الشيعية فى الجنوب ، إلى جانب التمرد المسلح للحزب الشيعى العراقى وعدد آخر من الأحزاب الصغيرة ، التى عانت من بطش نظام الرئيس صدام حسين فى نهاية السبعينات . ويتحول هذا الشعور المرتفع بالتهديد إلى حالة الحصار مع الموقف السورى واللىبى المؤيد والمتحالف مع ايران . إذ تبدو العراق وكأنها واقعة فى كماشة بين الهجوم العسكرى الايرانى المتواصل والخصومة التى لا تلين لسوريا .

وقد تضاعفت حالة الحصار بالنسبة للعراق هذا العام نتيجة عدد من التطورات فى الساحة العربية . التطور الأول يتمثل فى تعاظم خطر التمرد الكردى المسلح . إذ نجح تحالف العصابات الكردية العراقية وقوات الحرس الثورى الايرانى فى شهر أكتوبر من هذا العام فى الهجوم على كركوك ، أغنى حقول البترول العراقية وأحداث تفجيرات فيه . كما أن هذا التحالف نفسه كان قد سهل للقوات الايرانية السيطرة لبعض الوقت على مرتفعات السليمانية وحوض نهر درويج فى شهر أبريل من العام الحالى . أما التطور الثانى فيتمثل فى انهيار جهود الوساطة والمصالحة بين العراق وسوريا . وكانت هذه الجهود قد بدأت بوساطة سوفيتية فى مارس من العام الماضى ، ثم قامت اللجنة الثانية لتنقية الاجواء العربية باستئنافها فى بداية هذا العام عندما أعرب الرئيس صدام حسين عن استعدادة لفتح صفحة جديدة فى العلاقات مع سوريا فى شهر فبراير ،

وساهمت الأردن والملك حسين شخصيا فى جهود المصالحة هذه مما أسهم فى تبلور خطة اللقاء بين وزيرى خارجية البلدين فى شهر يونيو . على أن المقاومة الايرانية الضارية لهذه الجهود اسفرت فى النهاية عن انهيارها . فأعلن عن تأجيل الاجتماع إلى أجل غير مسمى . وعلى النقيض من هذه المساعى فمن الثابت أن ليبيا قد نقلت إلى ايران عن طريق سوريا عددا كبيرا من الصواريخ التقليدية بعيدة المدى من طراز سكود والتى استخدمها الايرانيون فى ضرب بغداد والبصرة هذا العام . ودفع ذلك كله الرئيس صدام فى خطابه فى شهر يوليو إلى تكثيف الهجوم على سوريا وليبيا ، معربا عن اعتقاده فى وجود مؤامرة دولية واقليمية بقيادة سوريا تستهدف هزيمة العراق وتفتته . ودعا وزير الخارجية العراقى فى نهاية شهر مايو إلى عقد مؤتمر قمة عربية غير اجماعية للنظر فى دور سوريا فى محاولات الغزو العسكرى للعراق وفى تفتيت العالم العربى . أما التطور الثالث فهو ما كشفت عنه تحقيقات الكونجرس الأمريكى ولجنة التحقيق المستقلة التى شكلها للتحقيق فى فضيحة تزويد الولايات المتحدة لايران بالأسلحة عن طريق اسرائيل . وقد انطوت بعض تفاصيل هذه التحقيقات على ما يؤدى إلى تصدع ثقة العراق فى صلابة موقف السعودية من الحرب العراقية - الايرانية . إذ ثارت التساؤلات ليس فقط حول دور تاجر السلاح السعودى عدنان خاشوقى فى صفقات السلاح الأمريكية لايران ، وانما أيضا حول احتمال قيام السعودية بتمويل جزء من هذه الصفقات من خلال ما تتيحه لتصرف المخابرات المركزية الأمريكية من أموال مودعة لحسابها فى بنك سويسرى لتغطية نفقات العمليات السرية الموجهة ضد النظم الشيوعية فى أفغانستان وانجولا ونيكاراجوا . ومهما كان من صدق مثل هذه الاحتمالات ، فلا شك أن القادة العراقيين سوف يساورهم القلق بشأنها ، وبشأن ما تنطوى عليه من أسباب عدم الثقة فى قوة الموقف السعودى ، وخاصة أن هذا الموقف يأتى فى اعقابه ما اعلنه تجار وخبراء البترول من قيام السعودية فى شهر نوفمبر من العام ١٩٨٦ بشحن كميات كبيرة من البترول المكرر فى السعودية إلى ايران . وتقوم حكومات خليجية أخرى بتقديم أنواع مختلفة من المعونات والتسهيلات لايران . أن ما تثيره هذه الدبلوماسية السرية العربية مع ايران ، قد يدفع العراقيين لاستنتاج أن فكرة انهيار الدفاعات العراقية أمام الغزو الايرانى ربما قد أصبحت

غير مستبعدة ليس فقط من وجهة نظر الغرب وانما أيضا من وجهة نظر بعض العرب الذين يعدون أنفسهم عمليا لهذا الاحتمال .

أما بالنسبة لسوريا . فإن ذهنية الأمن المحاصر كانت كامنة في صميم صياغات الأمن السورية منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية . إذ توقع السوريون أن الخطوة التالية في الهجوم « الامبريالى - الصهيونى » سوف تكون هى الهجوم على دمشق أو الضغط عليها وابتزازها لانهاء مقاومتها للحل الأمريكى - الصهيونى . وقد عمق الغزو الاسرائيلى للبنان من عقدة الحصار السورية ، إذ أنه كشف مدى عدم مناعة الدفاعات السورية أمام هجوم إسرائيلى مباشر ، وقبيل هذا الغزو كانت الدولة فى سوريا تعاني من مشكلات سياسية كبيرة تمثلت فى التصاعد الحاد للمد الدينى الذى انتهى بالصدام المروع بين الاخوان المسلمين وقوات الأمن فى حماة ، وهو الأمر الذى صور للقيادة السورية على أنه حلقة من سلسلة عمليات الحصار والهجوم الامبريالى على سوريا . ومثلت لبنان فى السياق نفسه مصدرا هائلا للتهديد بالنسبة لسوريا . وهكذا انطبعت ذهنية الأمن السورية باستنتاج أن المؤامرة الامبريالية الصهيونية لها مخالب عربية يشارك كل منها بدور مرسوم فى استكمال حصار سوريا . وفى هذا العام جرت تطورات عديدة أدت إلى تعميق عقدة الحصار ، وربما كان أهم هذه التطورات هو التهديد المتواصل من جانب إسرائيل والولايات المتحدة وغرب أوروبا بتوجيه ضربات عسكرية لسوريا . وقد بدأت هذه التهديدات بتصعيد مقصود من جانب إسرائيل لحملة الأخبار والمضاربات المدسوسة فى الصحافة ووسائل الاعلام الغربية وتصريحات المسؤولين الاسرائيليين باحتمال انفجار الحرب بين إسرائيل وسوريا . وخلال الشهور الأربعة الأولى من العام ، زادت توقعات الهجوم الاسرائيلى المنتظر باطراد . وفسر هذا الهجوم المحتمل على أنه ضربة إجهاضية يقصد بها تصفية ترسانة الصواريخ بعيدة المدى التى تسلمتها سوريا فى العامين قبل الماضى والماضى (حوالى ٢٠ منصة صواريخ إس - إس) . أما فى الشهور الثلاثة الأخيرة من العام فقد تصاعدت الحملة الأوربية الغربية ضد سوريا ، والتى اشتملت على تهديدات أمريكية مباشرة بتوجيه ضربات عسكرية لسوريا ، على حين لم يستبعد الأوربيون تماما مثل هذا الاحتمال . ففى أعقاب قرار الحكومة

البريطانية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا ، قامت الجماعة الاقتصادية الأوربية بفرض عقوبات اقتصادية تشمل منع القروض والتسهيلات الائتمانية والمعونات الغذائية وحظر بيع الأسلحة لسوريا . وصرح القائد الأمريكى لقوات حلف الأطلنطى بأنه لا يستبعد توجيه ضربات عسكرية لسوريا . « إذا وجدت الأصابع السورية فى هجوم إرهابى كثيف على الأمريكيين » . أما التطور الثانى فيتمثل فى التفاقم السريع للأزمة الاقتصادية الداخلية فى سوريا ، وتنامى مزاج المعارضة الداخلية الذى يعبر عن نفسه أحيانا فى شكل أعمال إرهابية . وقد تفاقمت المشكلات الاقتصادية لسوريا هذا العام نتيجة تقلص معونات الدعم العربية من ١,٦ بليون دولار عام ١٩٨١ إلى ما لا يزيد كثيرا عن ٥٠٠ مليون هذا العام تدفعها السعودية أساسا ، بعد إعلان الكويت عن إنهاء التزامها بهذا الدعم المقرر وفقا لمؤتمر قمة بغداد فى ١٩٧٨ . ونتيجة لما سببه ذلك من أزمة مالية فإن القيود الشديدة على الواردات ، قد أدت إلى ارتفاع الأسعار واختفاء السلع وبطالة جزء هام من الصناعة .

وقد حفل هذا العام بأعمال الارهاب فى سوريا . فشهدت دمشق تفجيرات فى شهور مارس ومايو وأكتوبر وديسمبر ، سقط فيها ضحايا عديدون . وتنسب دمشق أعمال التخريب هذه إلى أجهزة الأمن العراقية . إلا أنها تبدو قد نفذت فى الحقيقة بواسطة جماعات معارضة داخلية . وتعبر هذه المعارضة عن نفسها بأشكال شتى شاملة محاولات انقلابية داخل الجيش أعلن عنها فى شهرى سبتمبر وأكتوبر .

أما التطور الثالث بالنسبة لسوريا فهو يتمثل فى التحدى الكبير الذى قامت به القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفتح للارادة الرسمية لسوريا ، وذلك بإعادة عدد كبير من المقاتلين الفلسطينيين إلى المخيمات فى الجنوب اللبنانى وبيروت ، منذ شهر مايو على الأقل . وكانت القيادة السورية قد أعلنت مرارا عن عزمها على تصفية الوجود العسكرى الموالى للقيادة الشرعية للمنظمة فى جميع أنحاء لبنان مستخدمة قوات منظمة أمل فى الجنوب وبيروت ، وقواتها الخاصة فى طرابلس وقد بدا للقيادة السورية بأن هذا التحدى قد أصبح ممكنا ، نتيجة ما تتوقع القيادة الفلسطينية أن تلقاه من تأييد عربى ضد أعمال العدوان التى قد تقوم بها سوريا ومنظمة أمل ضد المخيمات ، ونتيجة لفشل سوريا فى فرض اتفاق المصالحة فى لبنان . ونتيجة لهذه

الانطباعات السورية فإن سوريا لم تتورع عن تحمل مسؤولية إشعال حرب المخيمات من جديد في الربع الأخير من هذا العام . وعن تحدى الاجماع العربى فى الاجتماعين الطارئين لمجلس وزراء الخارجية للجامعة العربية .

أما بالنسبة لليبيا فإن عقدة الحصار لم تنشأ سوى فى العامين الأخيرين ، ويمكن القول بأن القيادة الليبية قد أصبحت تشعر بضرورة الانتقال من الهجوم واسع المدى على الأوضاع السياسية العربية الراهنة إلى الدفاع عن ذاتها . وقد أدت تطورات عديدة هذا العام إلى خلق هذا الانطباع ، وبدون شك فإن أهم هذه التطورات هى العدوان العسكرى الأمريكى على ليبيا فى شهرى مارس وأبريل والذى يأتى فى أعقاب العقوبات الاقتصادية التى أعلنتها الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية ضد ليبيا فى يناير . وتلت هذه الغارات حملة مدبرة لتخويف ليبيا عبر تسريب أنباء عن غارات أخرى مقبلة عليها ، إما انتقاما من أعمال إرهاب أو « إجهاضا » لها كما عقت دول أوربا الغربية على هذه الاجراءات بإعلان إجراءات مختلفة تتراوح بين تخفيض التمثيل الدبلوماسى وفرض عقوبات اقتصادية لا تشمل الامتناع عن شراء البترول الليبى كما رغبت الولايات المتحدة . وأعلنت بعض المصادر الصحفية الأمريكية عن خطط ومهام المخابرات المركزية للاطاحة بالقذافى ونظام حكمه من خلال دعم المعارضة للنظام وخلق هوة بين القادة السياسيين والعسكريين . وفيما يبدو أن هوة قد أخذت فى الاتساع بالفعل وأن عددا من أحداث التمرد العسكرى قد وقعت فى ليبيا إبان الغارات الأمريكية فى أبريل ، وفى شهر يونيو . على أن هذه الهوة لم تكن نتيجة لأعمال المخابرات المركزية الأمريكية بالضرورة بقدر ما هى تعبير طبيعى عن الظروف الاقتصادية التى أخذت فى التدهور مع انخفاض أسعار البترول ونتيجة لأخطاء القيادة السياسية فى مجال إدارة العلاقات الخارجية عامة والعربية خاصة ، ونتيجة للمغامرات العسكرية المتقلبة فى تشاد وللعزلة العربية التى تعاني منها ليبيا فى السنوات الأخيرة .

إن تصميم الولايات المتحدة على الاطاحة بالنظام السياسى القائم فى ليبيا بشتى وسائل العدوان الخارجى قد أدى أيضا إلى إثارة شكوك القيادة الليبية حول وجود مساهمات وأدوار عربية فى المخطط الأمريكى . ففى

شهر أغسطس عندما كان النظام الليبى يعاني من مشكلات متزامنة ومتعددة ، بدأت المناورات العسكرية المصرية الأمريكية فى الجو والبحر ، وهى الأولى بعد انقطاع دام خمسة عشر شهرا . وقد فسرت ليبيا هذه المناورات على أنها إعداد لغزو ليبيا أو على الأقل إرهابها . كما أن الاعلان فى القاهرة عن استئناف مناورات النجم الساطع فى شهر فبراير من عام ١٩٨٧ قد يفسر فى ليبيا بنفس الطريقة - بالرغم من إعلان القاهرة المتكرر عن رفضها المساهمة فى أى مشروع أمريكى للعدوان على ليبيا .

أما منظمة التحرير الفلسطينية فهى فى واقع الأمر تكافح ظروف حصار ماضى وموضوعى فرض عليها منذ الخروج من بيروت عام ١٩٨٢ إثر الغزو الاسرائيلى للبنان . فبالاضافة إلى ضراوة العداء الذى أظهرته سوريا للقيادة الشرعية للمنظمة ، فإن تونس قد عبرت عن رغبتها - أثر الغارة الاسرائيلية على مقار منظمة التحرير فيها فى العام الماضى - فى نقل القوات الفلسطينية من أراضيها تفاديا لاحتمال تكرار الغارات الاسرائيلية وأعلنت المنظمة عن خططها فى هذا الصدد فى شهر مايو . كما أعلنت عن إغلاق معسكراتها فى عدن والخرطوم تمهيدا لنقل المقاتلين إلى الأراضى المحتلة وجنوب لبنان . وشهد هذا العام أيضا تأزم الموقف المالى للمنظمة (الصندوق الوطنى الفلسطينى) نتيجة توقف الكويت عن دفع حصة الدعم المالى للمنظمة والمقررة وفقا لمؤتمر بغداد ١٩٧٨ . وأعلنت مصادر المنظمة فى نهاية شهر مايو أن السعودية هى الدولة الوحيدة التى تمد المنظمة بالمساعدات بصورة منتظمة وأن دولة الامارات قد دفعت جزءا من الحصة المقررة . وشهد هذا العام أيضا نكسة سياسية للقيادة الشرعية للمنظمة عندما أعلنت الأردن وقف العمل بالمبادرة الأردنية - الفلسطينية بعد ضغوط هائلة لاجبار المنظمة على الاعتراف بالقرار ٢٤٢ لمجلس الأمن . كما أن الموقف العسكرى للمنظمة قد تعرض لضغوط رهيبية نتيجة حرب المخيمات التى تقوم بها منظمة أمل الشيعية بدعم سورى والتى دارت رحاها طوال العام تقريبا بشكل متقطع وتكثفت بحدة ، منقطعة النظير فى الربع الأخير من العام . واستغلت إسرائيل هذا كله لدفع الشعب الفلسطينى إلى اليأس التام برفع منسوب العنف فى الأراضى المحتلة . باستخدام المستوطنين والمنظمات الصهيونية شديدة التطرف وباستخدام الوسائل الادارية والعسكرية الحكومية .

والحق أن قطاعات كبيرة من الرأى العام الفلسطيني تشعر بصورة متزايدة بواقع الحصار المضروب على الشعب الفلسطيني في وطنه العربى وتحمل النظم العربية الحاكمة مسئولية الجرائم المتوالية والخسائر الرهيبة التى تقع على كاهل الشعب الفلسطيني

٣ - خلاصة :

اتجاهات تطور النظام العربى :

ونخلص من العرض السابق بثلاثة نتائج أساسية :

١ - إن الهيكل العام للنظام الاقليمى العربى يقترب بسرعة من نمط علاقات التهديد المتبادل . (يعزز هذا الاتجاه ذهنية حصار لدى عدد من الدول العربية الأساسية نتيجة لتفاقم التهديدات الخارجية والداخلية للنظم الحاكمة) .

٢ - إن انكشاف الوطن العربى للاختراقات الخارجية واستعداده للانقسام الى تحالفات داخلية - خارجية متصادمة يتعاظم نتيجة ميل عام لدى كثرة من الأقطار العربية لانتهاج سلوك سياسى انسحابى من الساحة العربية إجمالاً ومن ساحة الصراع العربى - الاسرائيلى بوجه خاص . وفى ضوء غياب وظيفة وسياسات التكتيل تصبح الغلبة فى هذه الساحة لسياسات التصادم .

٣ - ومع ذلك فإن رصد خريطة التفاعلات العربية التى نجمت عن تداعيات الأحداث حتى نهاية هذا العام تكشف عن اتجاه مكثف لتعاظم عزلة سوريا وليبيا مع تعاظم مشكلاتهما الداخلية والخارجية : الأمنية والسياسية والاقتصادية فى الاطار الأوسع لتدهور القدرات العربية .

ولكن ماذا يعنى ذلك بالنسبة لاتجاهات تطور النظام العربى خلال السنوات القليلة المقبلة ؟

لقد سبق أن أكدنا فى « التقرير الاستراتيجى العربى العام ١٩٨٥ » أن النظام الاقليمى العربى قد أصبح محكوماً بمسار تطور العلاقات بين ثلاث دول أساسية فيه فى اللحظة الراهنة وهى سوريا ومصر والسعودية .

وقد استنتجنا فى التقرير المشار إليه إلى أن هناك ثلاثة سيناريوهات لمسار العلاقة بين هذه الدول الثلاث .

فهناك أولاً سيناريو بقاء الحال على ما هو عليه : أى استمرار « الوفاق » السعودى - السورى الذى مثل أساساً للاحتفاظ بدرجة من النظامية فى الساحة العربية ، وثانياً هناك سيناريو انقلاب العلاقات بحيث يعود الوفاق بين مصر والسعودية وينفك الوفاق السعودى - السورى . أما السيناريو الثالث فيتمثل فى تكتيل الدول الثلاث معاً كقيادة جماعية للنظام العربى . وهذا السيناريو الأخير مرهون بالتوصل إلى برنامج حل وسط لمواجهة مقتضيات الصراع العربى الاسرائيلى يكون جوهره هو سياسة دفاعية فعالة .

وفى واقع الأمر لا تكشف أحداث هذا العام عن تحولات جوهرية فى العلاقات بين الدول الثلاث . فهناك شواهد كثيرة على حرص السعودية على استمرار وفاقها مع سوريا ربما يكون أهمها استمرارها فى دفع جزء كبير من مخصصات دعمها لسوريا وفقاً لقرارات قمة بغداد . ومع ذلك فهناك متغيرات تستحق الانتباه .

المتغير الأول هو حرص السعودية على تدفئة علاقاتها مع مصر تدريجياً . ومن العلامات العامة فى هذا المجال قرار الملك فهد بتقديم « هدية » لمصر فى حدود ٢٠٠ ألف طن من القمح وإرساله برقية بذلك للرئيس حسنى مبارك فى شهر يوليو . كما أن هناك عدداً من الزيارات العلنية التى قام بها أمراء من الأسرة السعودية الحاكمة لمصر . وعدد من أحداث المشاورات بين الدولتين التى لم يعلن عنها . أما المتغير الثانى فيتمثل فى ظهور إمكانية كبيرة للضغط السعودى على سوريا أو عزلها مع ليبيا ذلك أن سوريا لا تستطيع أن تتحمل أعباء برنامج الدفاع والأمن الكبير الذى تطبقه مع إشباع الحاجات الأساسية للجماهير السورية وتحقيق مستوى معقول من النمو الاقتصادى بدون الحصول على دعم عربى . ولا شك أن احتمال وقف الدعم السعودى سوف تكون له نتائج سلبية على احتدام الأزمة الاقتصادية القائمة بالفعل . كما أن فشل سوريا فى لبنان ومصادماتها المتكررة مع منظمة التحرير والشعب الفلسطينى فى المخيمات فى لبنان ، قد أكسبها سمعة سيئة حتى لدى اليسار العربى - وهو القوة السياسية الوحيدة التى تناصر سوريا خارج حدودها فى الوطن العربى ، وخاصة أن حثها على تفجير حرب المخيمات ، أو عزلها عن وقفها ، لم يجد أية تغطية فلسطينية من أى نوع هذا العام نتيجة لوقوف كل الفصائل الفلسطينية معاً دفاعاً عن المخيمات . وفوق ذلك فإن تعدد خصوم سوريا بين

قامت به سوريا هو إعلانها عن الامتناع عن التعاون مع اللجنة التي شكلها المؤتمر الطارئ الثالث للمجلس الوزاري للجامعة العربية لبحث وقف إطلاق النار بين منظمة أمل والفصائل الفلسطينية ، واعتبارها عمل هذه اللجنة نوعا من التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية والسورية . وبالتأكيد فإن مثل هذا الاجراء هو طعن مباشر في السعودية ، واصطدام ليس بالهين مع توجهاتها .

ومع ذلك فإنه لم تصدر أية علامات من السعودية هذا العام تنبئ عن استعدادها للقطيعة مع سوريا . وعلى النقيض فإنه يمكن القول بأن السعودية لم تبذل ضغوطا جدية لدفع سوريا لتغيير بعض توجهاتها التي تصادف استنكارا عربيا عاما مثل توجهها نحو الحرب العراقية - الايرانية ونحو منظمة التحرير الفلسطينية . على أنه يمكن القول أن الظروف الموضوعية والنفسية في العالم العربي ناضجة لخصومة سعودية - سورية حتى إذا أخذنا في الاعتبار الحذر التقليدي للسعودية .

إن مثل هذا الاحتمال لا يعد بحال أمرا في صالح تطور إيجابي للنظام العربي ، إلا إذا كان يحمل مضمونا يجعله جزءا من برنامج جديد للعلاقات العربية . فعزل سوريا وليبيا في الساحة العربية يمكن أن يكون إما عاملا إضافيا للمزيد من التفتت العربي ، وإما أن يكون تكتيكا للضغط عليهما من أجل التسليم بحل وسط يحافظ على الحد الأدنى من المصالح العربية ويرأب الصدع في النظام العربي في نفس الوقت . والواقع أنه لا يبدو أن الأطراف الأساسية في الساحة العربية على استعداد الآن للالتقاء حول برنامج حد أدنى جاد للدفاع العربي المشترك ضد التهديدات الكبرى للأمن العربي .

الدول العربية يجعلها في موقف عزلة تامة إذا ساءت علاقاتها مع السعودية . ذلك أن السعودية تمسك أيضا بمفتاح السياسة الخارجية لعدد أكبر من الأقطار العربية . وإضافة لذلك كله ، فإن عزل سوريا في الساحة العربية - في حالة قطيعة أو خصومة مع السعودية - يمثل الفرصة التي تنتظرها إسرائيل والولايات المتحدة للانقضاض على سوريا عسكريا . وهو أمر غير مستبعد على الإطلاق خلال العام المقبل .

إن فشل السياسة السورية الذي اتضح في سلوكها السياسي في الساحة العربية هذا العام يستدعي دعوات معينة لعزلها . ويحث البعض على ذلك من خلال الدعوة لعقد مؤتمر قمة غير جماعي (أى لا يشمل كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية) لبحث التهديدات الخارجية للأمن العربي (اقترح العراق) ، أو من خلال تغيير قاعدة الاجماع في نظام التصويت في جامعة الدول العربية (اقترح الأردن) . ومع ذلك فإنه لا يبدو أن ذلك قد أثر على السياسة السورية التي لم تصدر عنها أى علامات تعبر عن جهود حقيقية لتفادي هذا الاحتمال . وقد يكون ذلك تعبيرا عن درجة من عدم كفاءة آليات صنع القرارات في مجال السياسة الخارجية والعربية لسوريا . كما قد يكون نتيجة لأن سوريا تتبع عن وعى ما يمكن تسميته سياسة حافة الهاوية ، بمعنى أنها راغبة في دفع سياساتها العربية حتى قبيل اللحظة التي قد تنفجر فيها هذه السياسة في شكل نزاعات كبيرة ، وليست راغبة في تبني إجراءات أو سياسات بديلة قبل أن تتلقى ضمانات تحقق لها أقصى مكافأة ممكنة لتبني هذه البدائل ، ومهما كان من أمر ، فإن عام ١٩٨٦ أسدل ستاره دون أن تبدو من سوريا علامات لتغيير هام في مواقفها بحيث تتفادي احتمالات قطيعة مع السعودية وعزلة أكبر في العالم العربي . فأخر إجراء

ثانيا : القنوات غير الرسمية للتفاعلات العربية :

على حين تدهورت العلاقات الرسمية بين الدول العربية ، أخذت التفاعلات بين الشعوب العربية في الأطراد في النمو ، كما أخذت تفتح لذاتها قنوات جديدة خلال عقد الثمانينات .

ولا شك أن هذه التفاعلات الشعبية ، وتلك التي تتم بين فئات مختلفة عبر قنوات غير رسمية هي تجسيد حقيقي لمحتوى القارة القومية العربية . ذلك أن ما تبرزه هذه الفكرة هو وجود عوامل للتضامن والتجانس بين الشعوب العربية بغض النظر عن تذبذب العلاقات الرسمية بين الحكومات . غير أن الأمر الذي يستحق البحث والدراسة هو تأكيد بعض المفكرين العرب أن التفاعلات بين الشعوب العربية تشكل مخرجا من أزمة النظام السياسى العربى سواء في اتجاه تثوير الأوضاع العربية أو في اتجاه تمكين الشعوب من الضغط على حكوماتها لصالح حل الأزمة العربية .

وتفترض وجهة النظر هذه أن الحركات الشعبية في الأقطار قد وصلت ، أو أنها يمكنها أن تصل في الأمد المنظور إلى مستوى مرتفع من النمو ، وأن تلاقى هذه الحركات معا عبر الأقطار العربية يمكنه أن يصل إلى صياغة رؤية وبرامج مشتركة مستقلة عن الحكومات العربية ، وأن هذه الرؤى والبرامج يمكنها بالفعل أن تضغط على الحكومات أو تجد منافذ للتعبير عن قوتها السياسية غير خاضعة لسلطة هذه الحكومات .

والواقع أن التفاعلات الشعبية العربية قد أنضجت عناصر عديدة لتكون إرادة شعبية عبر قطرية في المستقبل . غير أن هذه العناصر مفككة وغير متضافرة معا . فهناك أولا ظاهرة انتقال جماهيرى واسع النطاق

عبر الأقطار من خلال هجرة العمالة . وهناك ثانيا عدد كبير من المنظمات النقابية والمهنية التي تكونت على الصعيد العربى في أوقات متفاوتة . وهناك ثالثا عوامل الالتقاء الفكرى بين المثقفين العرب ومنابر ووسائل للاتصال والإعلام الجماهيرى التي تشكله من خلال الصحافة العربية المهاجرة ووسائل الإعلام الأخرى ذات التوجه العربى . وهناك رابعا حوارات متواصلة بين المثقفين العرب بغرض التوصل إلى رؤية وتحليل مشترك للواقع العربى وكيفية تجاوزه أزمتة الراهنة . وفي حالات معينة تطورت تلك الحوارات إلى روابط تنظيمية وسياسية على النحو الذى تشهده في قطاع الحركات السياسية الدينية مثل حركة الإخوان المسلمين وتنظيم الجهاد وبعض المنظمات الشيعية ، التي اكتسبت هيكلا فوق أو عبر قطرى .

أن تشكل عناصر لروابط غير رسمية فوق قطرية في العالم العربى يكشف عن أثر التجانس القومى العربى النسبى الذى لم يكن مع ذلك بعيدا عن الرقابة الرسمية للحكومات . ولكن عدم تضافر هذه العناصر معا يؤدي إلى الفشل في إنضاج عملية تحول الروابط التي تتشكل بها إلى روابط ذات مغزى سياسى حقيقى . فهجرة العمالة الجماهيرية واسعة النطاق منذ منتصف السبعينات قد أفضى إلى تفاعل سكانى ، وإلى تأثير متبادل للمزاجات والثقافات الفرعية للجماهير في الأقطار العربية ، ولكنه لم يؤد إلى انصهار اجتماعى ، كما حرصت حكومات الدول المستقبلية على الحيلولة دون اكتساب هذه الظاهرة أى مغزى سياسى . وبالتالي لم تنضج ظاهرة هجرة العمالة أى ميل حقيقى لإنتاج تيار سياسى عربى .

أما المنظمات النقابية والمهنية فوق القطرية فقد كانت إلى حد بعيد روابط فوقية ليس لها أهلية تكوين إرادة فوق قطرية مستقلة عن المنظمات النقابية والمهنية القطرية ومستقلة حقا عن النظم السياسية والحكومات . وبالتالي فقد ظلت هذه المنظمات خاضعة لتقلبات العلاقات الرسمية بين الحكومات العربية أكثر منها فاعلا مستقلا يؤثر على تكييف هذه العلاقات . أما التفاعل والحوار الفكرى ومنابر الإعلام الجماهيرى التى هربت بنفسها بعيدا عن الرقابة الحكومية المباشرة فى الأقطار العربية فقد اتسمت عامة بضعف تأثيرها السياسى بالمقارنة بوسائل الإعلام الجماهيرى الخاضعة للسيطرة الحكومية . ولم تقدم مخرجا لأزمة المثقف العربى المعزول نسبيا عن التأثير فى المزاج والرأى العام الجماهيرى .

ومع ذلك فإنه لا يمكن القول أن التفاعلات غير الرسمية فى العالم العربى هى ظاهرة خالية تماما من الجدوى والفاعلية السياسية . فالاتساع الجماهيرى والتنوع والغنى ، اللذين اتسمت بهما هذه التفاعلات ، قد أديا إلى ترسيب عوامل هامة فى المجرى المستقبلى للحركة القومية العربية . وهى ليست عوامل كافية ولكنها ضرورية لتشكيل إرادة قومية ذات استقلال نسبي عن نظم الحكم والحكومات القطرية .

ومن ناحية أخرى ، فقد تكيف سياق التفاعلات غير الرسمية على الصعيد العربى تبعا للظروف السياسية والاقتصادية التى تغيرت من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات . ويمكننا هنا أن نرصد بإيجاز حركة هذا التكيف فيما يتصل ببعض الهياكل التنظيمية النقابية والمهنية فوق القطرية ، وفيما يتصل ببعض المظاهر البارزة للحوار الفكرى والمنابر الثقافية والإعلامية فوق القطرية .

١ - التفاعل من خلال المنظمات النقابية :

ربما يكون المحور الأساسى لدراسة التفاعل من خلال المنظمات النقابية العربية هو درجة الاستقلال النسبى الذى تتمتع به هذه المنظمات عن الحكومات القطرية فى الوطن العربى . وبطبيعة الحال فهناك عوامل عديدة : قطرية وقومية تحكم هذا الاستقلال النسبى بعضها يدفع لتعظيمه والآخر يقلص منه .

وربما يكون أهم هذه العوامل هى درجة الاستقلال الفعلى للمنظمات النقابية والمهنية داخل أقطارها ذاتها ، وهو ما ينعكس على معنوية حركتها المستقلة على المستوى فوق القطرى وهذا الاستقلال القطرى هو بدوره نتيجة لمستوى التطور الذى حققه الكفاح الديمقراطى داخل الأقطار العربية المختلفة وطبيعة النظام السياسى الحاكم فى هذه الأقطار ومدى تسامحه مع الاستقلال النسبى للتنظيمات النقابية والسياسية .

أما العامل الثانى فيتصل بدرجة النمو فى الوعى الثقافى والسياسى لفئات اجتماعية متباينة . فهناك بطبيعة الحال تباينات هامة بين القطاعات الاجتماعية المختلفة من حيث مستوى حركتها التنظيمية ووعيتها السياسى وطموحاتها فى مجال الدور الذى تلعبه فى السياسة العربية . وبصورة عامة يمكن القول أن المثقفين أكثر استقلالية عن غيرهم وأنه كلما تزايدت درجة ثقافة القطاع الاجتماعى الذى تمثله المنظمات النقابية والمهنية ودرجة احتكاك هذا القطاع بالأوضاع والترتيبات السياسية والاقتصادية كلما اكتسبت هذه التنظيمات درجة أعلى من الاستقلالية والنزعة للعمل على الصعيد العربى . أن مصلحة هذا القطاع الجماهيرى فى العمل على الصعيد العربى يحكم أيضا إلى حد ما طبيعة هذه الحركية ومستوى الاستقلالية ومضمون التوجهات السياسية للمنظمات المعبرة عنه .

وهناك عامل ثالث يتمثل فى وزن وطبيعة القيادة المتاحة فى مجال العمل النقابى والمهنى على الصعيد العربى . وتتفاوت العناصر القيادية لا فقط من حيث وزنها السياسى والنقابى داخل القطاعات الاجتماعية وفى السياسة القطرية والعربية وإنما أيضا من حيث ملكاتها الإدارية وبراعتها الدبلوماسية وقدرتها على بناء مؤسسات حقيقية .

ويمكن المقارنة هنا بين تطور منطمتين نقابيتين على الصعيد فوق القطرى هما اتحاد المحامين العرب والاتحاد الدولى للعمال العرب .

أ - اتحاد المحامين العرب :

لا شك أن اتحاد المحامين العرب هو أهم الروابط المهنية العربية إذ أنه أقدمها وأوفرها نشاطا وأقواها ارتباطا بقضايا التحرر العربى . كما أن هذا الاتحاد كان أقل تأثرا بالعاصفة السياسية التى هبت على العالم العربى أثر زيارة السادات للقدس . إذ توقف نشاط بعض الاتحادات أودب الانقسام فيها نتيجة خروج

أو تجميد عضوية النقابات المصرية . ففي حالة اتحاد المحامين العرب كان موقف نقابة المحامين المصريين الرافض لسياسات السادات نحو الصراع العربى الإسرائيلى ولمعاهدة كامب دافيد أساسا للمحافظة على الوحدة .

وقد نشأ اتحاد المحامين العرب فى المؤتمر الثانى لنقابات المحامين العربية فى القاهرة عام ١٩٥٦ . وهو يضم فى الوقت الحاضر نقابات من أربعة عشر بلدا عربيا فقط حيث لا توجد نقابات للمحامين فى السعودية وعمان وقطر والإمارات المتحدة واليمن . كما ألقى التنظيم النقابى المستقل للمحامين فى ليبيا وأدمجت شعبة المحاماة فى المؤتمر الشعبى ، ويتكون الهيكل التنظيمى للاتحاد من مؤتمره العام وهو مفتوح العضوية لكل المحامين العرب المسجلين ، ومكتب دائم تشترك فيه كل النقابات الأعضاء ، وأمانة عامة تعمل فى مقر الاتحاد بالقاهرة . وقد التقى مؤتمر اتحاد المحامين العرب خمس عشرة مرة منذ إنشائه : ثلاث مرات فى القاهرة ، ومثلها فى دمشق وبغداد ، ومرتان فى تونس ، ومرة فى كل من القدس وبيروت والجزائر والمغرب . وتنعقد دورة المؤتمر السادس عشر فى الكويت فى أبريل ١٩٨٧ ، كذلك عقد المكتب الدائم للاتحاد خمسا وثلاثين دورة فى الفترة ٦٠ - ١٩٨٠ . عقد منها ثمانى فى القاهرة وسبعاً فى دمشق وأربعاً فى بغداد . وهو ما يوضح ثقل نقابات المحامين فى مصر وسوريا والعراق فى هذا الاتحاد منذ نشأته . وقد تناوب منصب الأمين العام سورياً ، هما شكرى القوتلى (٥٨ - ١٩٦١) وزهير الميدانى (١٩٧٩ - ١٩٨٣) وأردنى هو السيد شفيق رشيدات (٦٤ - ١٩٨٣) وسودانى هو فاروق أبو عيسى (١٩٨٣ -) وقد انعقد المؤتمر الخامس عشر فى تونس فى نوفمبر ١٩٨٤ تحت شعار « الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمانة أساسية لتحقيق التحرر والتقدم والوحدة » ، وغطت القرارات التى أصدرها المؤتمر ستة مجالات ، هى قضايا الوطن العربى مثل الوحدة ، وأحداث لبنان ، والحرب العراقية - الإيرانية ، والقضية الفلسطينية ، والاقتصاد العربى ، ومكافحة الاستعمار والإمبرالية والصهيونية ، والتمييز العنصرى ، وأوضاع المرأة العربية ، وقضية تنظيم مهنة المحاماة ، واستقلال القضاء . وسوف ينقسم المؤتمر السادس عشر الذى تقرر عقده بالكويت إلى ثمانى لجان تعالج الموضوعات السابقة على نحو مستفيض . ويقوم المكتب الدائم

للاتحاد بمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر فى الفترات ما بين انعقاده . وفى عام ١٩٨٦ عقد هذا المكتب دورتين الأولى فى الفترة ٥ - ٨ مايو بدمشق وكانت أهم القرارات على الإطلاق هى دعوة الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب إلى المبادرة باتخاذ الخطوات التنفيذية لتحقيق قيام الجبهة الشعبية العربية الواحدة فى إطار الالتزام بنقاط هذا البرنامج التركيز على مواجهة أخطار التحالف الأمريكى الصهيونى والدفاع عن الديمقراطية والحريات الأساسية والنقابية وحقوق الإنسان العربى . وأن تركز الأمانة العامة إطار حركتها فى البداية على المنظمات والنقابات والاتحادات المهنية والشعبية وذلك لإعادة الحيوية للحركة الشعبية العربية . أما فى الدورة الثانية فى ديسمبر بالخرطوم فقد ركزت على العمل من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان العربى وتكليف النقابات القطرية بتقديم تقارير دورية عن مدى تطبيق حقوق الإنسان فى أقطارها .

لقد تميز تاريخ اتحاد المحامين العرب بفترات من النشاط الوافر فى العمل السياسى العربى ، ومن التماسك النسبى لتنظيم فوق قطرى . كما أنه قد قطع شوطا فى اتجاه تكوين إرادة فوق قطرية ، فى السنوات الأخيرة . ويتضح ذلك من الدور الكبير الذى لعبه هذا الاتحاد فى الدفاع عن الحريات العامة وسيادة القانون فى الوطن العربى من خلال المعونة القضائية للمواطنين الذين يتعرضون للاضطهاد بسبب كفاحهم ضد الاستعمار والصهيونية والدكتاتورية السياسية ، ومن خلال مداخلاته مع الحكومات العربية بقصد تخفيف إجراءاتها ضد معارضيه ، وتنظيم صور مختلفة من الاحتجاج الذى تمارسه النقابات القطرية ، واستخدام صلاته على الصعيد العربى والدولى ومساهمته فى تكوين منظمات لحقوق الإنسان ، والخطاب المباشر للرأى العام العربى . وقد مكنه من ذلك تحقيق درجة معقولة من الاستقلال لدى نقابات المحامين فى أقطار معينة وخاصة مصر وسوريا والسودان والمغرب . وفى سياق دفاعها عن هذا الاستقلال تعرضت نقابات المحامين فى مصر وسوريا وليبيا لإجراءات قمعية شديدة .

وفى مقابل هذا النجاح النسبى هناك عوامل سلبية تؤثر على قدرة الاتحاد على التحول إلى تنظيم نقابى فوق قطرى حقا . ومن أهم هذه العوامل صعوبة تحقيق استقلال ذاتى للنقابات فى أقطار معينة وخاصة العراق وسوريا ، وعدم السماح بها أصلا فى أكثرية أقطار الخليج العربى والسعودية . وقد ترتب على ذلك أن مالت

نقابات قطرية معينة للتعبير عن وجهة نظر حكوماتها أكثر من التعبير عن وجهة نظر أعضائها . وبالتالي كثيرا ما تفجرت خلافات موازية للمنازعات بين الحكومات داخل الاتحاد . ووصل الأمر في المؤتمر الخامس عشر إلى صراع مدو ، وإلى التشابك بالأيدى . كما أن تقارير بعض النقابات القطرية حول أمور معينة مثل حقوق الإنسان في الأقطار العربية لا تعبر عن واقع الحال فيها ، وإلى جانب ذلك تشير مصادر الاتحاد إلى وجود مشكلات في تكوين الاتحاد ذاته مثل ضعف ارتباطه بقاعدة المحامين الجماهيرية في الأقطار العربية المختلفة ومحدودية الإعلام عن نشاط الاتحاد ، وضمور نشاطه في المجالات المهنية والاقتصادية التي تخاطب المصلحة المباشرة للمحامين ، وأخيرا ضعف الهيكل الإدارى للأمانة العامة بالرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت لتصحيح هذا الوضع في السنوات الأخيرة .

ب - الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب :

تأسس هذا الاتحاد في مؤتمره الأول بدمشق في مارس ١٩٥٦ . ومنذ ذلك الوقت ساعد على تكوين عشر اتحادات عمالية قطاعية هي : الاتحاد العربى لعمال البترول (١٩٦١) ، الاتحاد العربى لعمال النقل (١٩٦٦) ، الاتحاد العربى لعمال البريد والبرق والهاتف ، والاتحاد العربى لعمال الصناعات الغذائية ، والاتحاد العربى لعمال الزراعة ، والاتحاد العربى لعمال الغزل والنسيج (وتأسست جميعها في ١٩٦٩) والاتحاد العربى لعمال البناء والخشب ، والاتحاد العربى لعمال التجارة ، والاتحاد العربى لعمال البنوك والتأمينات (١٩٧٢) ، وأخيرا الاتحاد العربى لعمال الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية (١٩٧٠) .

وينقسم الهيكل التنظيمى للاتحاد الدولى إلى ثلاثة مستويات . فهناك المؤتمر العام والذى يفترض أن ينعقد مرة كل ثلاث سنوات . ثم هناك المجلس المركزى والذى ينعقد مرتين في العام ثم الأمانة العامة . وقد كانت مقاومة الوجود الاستعماري والصهيونى في الوطن العربى هي المحور الأساسى الذى دار حوله نشاط هذا الاتحاد منذ نشأته . وهويشترك في ذلك مع اتحاد المحامين العرب . على أن الاختلاف الحاسم بينها هو مسألة الاستقلال النسبى للنقابات العمالية عن الحكومات في أكثرية الأقطار العربية . ومالت معظم هذه النقابات إلى التعبير عن سياسات هذه الحكومات . ويفسر ذلك إلى حد كبير الأزمة التى تعرض لها الاتحاد

الدولى للعمال العرب . فعلى حين كان موقف نقابة المحامين المصرية قد صان الوحدة في اتحاد المحامين العرب ، فإن موقف أغلب النقابات المصرية التى أيدت اتفاقية كامب دافيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية قد أدى إلى تمزق الاتحاد الدولى للعمال العرب . ففي سلسلة المؤتمرات الاستثنائية أعوام ٧٧ و ١٩٧٨ واجتماعات المجلس المركزى للاتحاد ، أسقطت العضوية عن القيادات النقابية المصرية التى أيدت زيارة القدس وتجميد عضوية النقابات التى تواجدت على رأسها هذه القيادات . ونقلت مقار هذه الاتحادات من القاهرة إلى دمشق وبغداد وطرابلس . ولم تشكل هذه القرارات خسارة مادية وبشرية للاتحادات العمالية فحسب ، بعد أن خسرت مقارها ووثائقها وأغلب كوادرها المدربة والتى بقيت في القاهرة ، ولكنها كانت أيضا مقدمة لمزيد من الخلافات والانقسامات داخل الحركة العمالية العربية . وفي ضوء هذه الظروف كان من الطبيعى أن يغيب الاتحاد العام والاتحادات القطاعية عن مسرح الأحداث العربية منذ أواخر السبعينات بالرغم من خطورة هذه الأحداث ومن توطد وشائج القربى بين العمال العرب من خلال ظاهرة هجرة العمالة .

على أن عام ١٩٨٦ قد شهد بداية المساعى من أجل توطيد الحركة العمالية العربية من جديد . إذ اتضح أن النقابات المصرية تقوم بجهد دعوى في مقاومة التطبيع وفي مناصرة نضال الشعب الفلسطينى . كما اتضح للقيادات النقابية العربية مدى خطورة الانقسام ، وعادت الصلات بين كثير من النقابات القطرية العربية من ناحية والنقابات المصرية المماثلة . على أن الضعف السياسى والتنظيمى للنقابات القطرية في معظم الأقطار العربية يجعل هذه النقابات عرضة لضغوط حكوماتها ، وبالتالي فإن مصير المشاركات التى تمت هذا العام لاستئناف نشاط الاتحاد العام والاتحادات القطاعية سوف تتوقف على السياسة الحكومية لكثير من الأقطار . وحتى إذا عاد الاتحاد العام للنشاط من خلال عودة النقابة المصرية مع النقابات الأخرى المنسحبة فإن ذلك قد لا يعنى تحقيق استقلال حقيقى عن الحكومات العربية . ولكنه وبالتأكيد أمر ينطوى على الاعتراف بضرورة المحافظة على الحد الأدنى من الوشائج والصلات بين المنظمات الشعبية العربية .

والهياكل أهمية الصحافة القومية . ولذلك فسوف نتحدث بإيجاز عن تطور الصحافة القومية . كما نتناول في عجلة ما أدى إليه الحوار الفكرى من نتائج ومرتكزات إجماع جوهريّة .

١ - الصحافة القومية :

عرفت السنوات العشر الماضية إزدهارا غير عادى لنوع خاص من الصحافة العربية ، وهو ذلك الذى يوجه إلى القراء العرب باختلاف أقطارهم ، ويوزع داخل الوطن العربى وخارجه . كما يمتد الطابع القومى لهذه الصحافة إلى نوع الاهتمامات وتكوين هيئات التحرير . ومن العوامل التى دعمت هذا الطابع صدور هذه الصحف فى مختلف بلدان أوروبا الغربية . وقد أصبحت هذه الصحافة القومية تمثل نافذة هامة للمعرفة والتعبير داخل الوطن العربى وخارجه . إذ يجد فيها القارئ العربى داخل وخارج الوطن تغطية أفضل وتنوعا أكبر فى الآراء . أن نجاح بعض الصحف عربية التوجه فى البقاء لمدة تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات ، يشير إلى أن هذه الظاهرة قد أصبحت سمة دائمة فى الحياة النقابية والسياسية العربية . وتشير دراسة أجراها د . فاروق أبوزيد عن الصحافة العربية خارج الوطن العربى إلى أن عدد هذه الصحف والمجلات بلغ حتى عام ١٩٨٥ ستة وعشرين ، تضم صحيفتين يوميتين هما الشرق الأوسط والعرب (إلى جانب الطباعات الدولية للصحف الصادرة فى أقطار عربية وخاصة مصر ولبنان والكويت) والباقي هو فى أغلبه مجلات أسبوعية أو نصف شهرية وشهرية . ومعظم هذه الصحف تملك وتدار بواسطة لبنانيين وفلسطينيين وسعوديين . ويتلوهم فى ذلك المصريون والعراقيون والليبيون والكويتيون .

وتكشف دراسة د . أبوزيد أيضا عن ثلاثة دوافع متميزة وراء إزدهار الصحافة القومية وخاصة المهاجرة ، وهى القيود على حرية الصحافة فى البلاد العربية . وهذا الدافع يؤثر خاصة على الصحافة اللبنانية نتيجة للدور السورى فى لبنان ، والدعوة لوجهة نظر أحد الأنظمة العربية بصورة صريحة أو ضمنية ورغبة هذه الأنظمة فى الإنفاق على الإعلام والدعاية لها فى الساحة العربية ، وأخيرا الاعتبارات والدوافع التجارية البحتة التى تمثلت فى وجود تجمعات عربية كبيرة فى أوروبا الغربية وارتفاع تكاليف النشر والطباعة فى الأقطار العربية . وقد فرض صدور هذه الصحف

٢ - المنابر الإعلامية والحوار الفكرى :

ربما كان الازدهار غير العادى للتفاعل بين المثقفين العرب هو أهم سمة على الإطلاق فى مجال العلاقات العربية ، وخاصة مجال التفاعلات غير الرسمية خلال السنوات العشر الأخيرة . فلم يحدث من قبل أن اكتسبت التفاعلات بين المثقفين العرب بعدا جماهيرا مباشرا مثلما حدث فى هذه الفترة . وعادة ما يتجاهل المراقبون أهمية هذه الظاهرة نتيجة لأن هذه التفاعلات الفكرية لم تتبلور فى شكل منظم وسياسى الطابع ، ومن ناحية أخرى ، فإن هذا التفاعل المكثف ، والذى اتسع نطاقه ليشمل كافة أقطار الوطن العربى تقريبا ، لم يسفر عن إجماع إجرائى حول سبل تجاوز المأزق العربى ومناهج دفع التجارب الوطنية والقومية العربية سياسيا واقتصاديا وثقافيا .

ويمثل هذا التجاهل خطأ جوهريا فى التحليل السياسى للأوضاع العربية . ذلك أن هذا التفاعل الثقافى قد أفرز مرتكزات للإجماع بين المثقفين العرب حول قضايا أساسية مثل ضرورة إنجاز قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادى والمحافظة على حقوق الإنسان العربى ومقاومة الصهيونية والهيمنة الغربية . ومن ناحية ثانية فإن هذا التفاعل قد أنتج مزاجا مشتركا ومناظرات حية حول كثير من القضايا العربية لابد أن ينعكس آجلا على الاختيارات القطرية والقومية . ومن ناحية ثالثة فإن الإنجاز الثقافى الكبير الذى تحقق من خلال هذا التفاعل يعتبر جوهريا بحد ذاته باعتبار أنه تأسس على بنية أساسية للثقافة العربية المعاصرة أكثر اتساعا وعمقا بكثير من ذى قبل ، وباعتبار أنه وصل بالإنتاج الثقافى إلى مرحلة الانطلاق التى تعد بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتى فى مجال الإنتاج الثقافى والعلمى .

وعندما نتحدث عن البنية الأساسية للإنتاج الثقافى والعلمى ، فإن من الضرورى أن ننظر إلى هياكل ومؤسسات عديدة مثل مؤسسات التعليم والبحث العلمى ، والمؤسسات المتخصصة فى تمويل هذا البحث ، ومنابر النشر سواء الأكاديمية أو الصحفية ، إلى جانب المنتديات واللقاءات والمؤتمرات وحلقات الدراسة .. الخ . ومن بين أكثر هذه المؤسسات

خارج الوطن العربى وسعيها إلى التوزيع داخل البلاد العربية توجهها قوميا واسعا .

ومع أن الاهتمام بالشئون العربية العامة كان طابعا مميزا لكل هذه الصحف إلا أنه تفاوت ضيقا واتساعا . ففي بعض الصحف اللبنانية والفلسطينية نلاحظ تركيزا على الأوضاع اللبنانية والفلسطينية . على حين امتد الاهتمام في بعضها إلى شئون المسلمين جميعا كما هو الحال مع الصحف السعودية ومجلة الدعوة المصرية التى يصدرها فى النمسا التنظيم الدولى للاخوان المسلمين .

وقد حفز منظور الصحافة القومية على تطور مجال أوسع من صور النشر القومية وخاصة المجالات الشهرية مثل العربى ، والمستقبل العربى ، والمنار ، وفكر ، وشئون عربية ، والتى يتوجه أغلبها إلى النخبة المثقفة فى الوطن العربى ، وكذلك الصحف التى تصدر فى بلدان المهجر البعيد ، مثل الولايات المتحدة واستراليا والتى تتوجه للجاليات العربية .

وبالرغم من الانجاز الكبير المتمثل فى ظاهرة الصحافة القومية إلا أنها تعاني من مشاكل جمة . فالهجرة إلى أوروبا الغربية لم تكن دوما تأمينا كافيا لهذه الصحف من الاضطهاد والمطاردة الحكومية التى تأخذ أحيانا أشكال ارهاب عنيف (مثل اغتيال صلاح البيطار أو سليم اللوزى) أو حظر التوزيع فى عدد من الأقطار العربية وتقييد حرية الصحف فى تناول شئون بلدان معينة . ومن هذه المشكلات أيضا الأزمة المالية التى تعانيها الدول المصدرة للنفط ، والتى أدت إلى وقف الاعانات الحكومية لصحف ومجلات عديدة . كما أن أطراد الهجرة المعاكسة للعرب من أوروبا إلى أوطانهم نتيجة التضييق الاقتصادى والسياسى قد أثر أيضا على حجم توزيع العديد من هذه الصحف والمجلات .

ومع ذلك كله فليس من المتوقع أن تؤدى هذه القيود المالية والسياسية إلى اختفاء هذا النوع من الصحف العربية . فكثير من الصحف قد أصبح يمتلك مقومات النجاح الصحفى الدائم من احترام القراء والتكوين الاقتصادى المستقل . وأهم من ذلك أن حاجة المثقفين العرب لخلق منابر مستقلة نسبيا لحوارهم مع الرأى العام ومع بعضهم البعض سوف يستمر باعتباره أحد أهم العوامل التى أدت إلى هذه الظاهرة .

ب - الحوار القومى (على صفحات الأهرام)

واستجابة لحاجة المثقفين للحوار ، بل ولعمق شعور النخبة الحاكمة أيضا بالأزمة ، فإن الصحافة القطرية ، قد أخذت تعكس أيضا الرغبة فى صور للالتقاء بين العقول العربية لبحث هموم مشتركة . ويعتبر الحوار الذى جرى على صفحات الأهرام هو أكثر هذه الالتقاءات عقلانية ، لأنه تم التخطيط له واتاحة أكبر قدر من الحرية للتعبير فيه .

وقد بدأ هذا الحوار بطرح ورقة عمل له فى صفحة جريدة الأهرام الذى ظهرت منذ ٢٠ فبراير ١٩٨٥ . وقد شارك فى الكتابة لهذه الصفحة ٦٥ شخصية من المفكرين وقادة الأحزاب والمستقلين من أربعة عشر بلدا عربية ، بالإضافة إلى ٢٢ مقالا من بين القراء و ١٤ مقالا من محرر الصفحة . وقد كتب إلى المحرر ٤٥ قارئاً مصرياً وعربياً بالإضافة إلى ندوتين استهدفت الأولى بلورة رؤية مصرية « للمأزق العربى » واستهدفت الثانية بلورة « رؤية عربية » لهذا المأزق .

وقد جاء معظم من شاركوا فى الحوار من مصر (٥٥,٤ ٪) والباقي من أقطار عربية مختلفة . واشتمل هؤلاء الأخيرون على عدد من كبار المسئولين العرب السابقين والحاليين . ومعظم من شاركوا ممن لا ينتمون إلى تيار ايديولوجى محدد (٣٣,٩ ٪) يليهم عناصر من اليسار عامة (٢٤,٦ ٪) ثم من التيار القومى (١٨,٥) ثم المستقلون (١٢,٣ ٪) . بينما لم تشكل الاتجاهات المعروفة باليمينية سوى (١٠,٨ ٪) من المشاركين .

وفيما يتعلق بالموضوعين الأساسيين فى الحوار وهما أسباب المأزق العربى الراهن ، وكيفية الخروج منه ، يلاحظ أن كثيرا من المشاركين لم يتناولوا بالتحليل تشخيص الأزمة وانتقلوا للحلول مباشرة . وقد مال هؤلاء الذين تناولوا أسباب الأزمة إلى ترجيح العوامل الخارجية تحت مسميات مختلفة . فحوالى ثلث التحليلات ترجع الأزمة إلى الاستعمار والصهيونية ، وإلى غياب الدور العربى التى جاءت فى ربع الاجابات تقريبا . أما الذين أرجعوا الأزمة إلى أسباب داخلية ، فقد اختلفوا فى تحديد ماهيتها . فجاء ذكر للأسباب الداخلية فى ٤٠,٣ ٪ من الاجابات فنسبت ١٤ ٪ من الاجابات هذه الأزمة إلى قوى اجتماعية داخلية مرتبطة بالامبريالية ، على حين أن ٧ ٪ من الاجابات أرجعت الأزمة إلى سيادة المصالح الشخصية ، ولم يأت ذكر الديمقراطية أو غيابها كمصدر للأزمة الا فى ٧ ٪

أخرى ، وذكرت نسبة مساوية من الاجابات أن الأزمة تعود إلى الاخفاق في مواجهة القضايا الأساسية أو إلى عجز النظم العربية دون أن تحدد أسباب ذلك .

ويوضح ذلك أنه على الرغم من وجود مزاج وطنى وقومى قوى الا أن العقل العربى لازال يعانى من اختلاط وغموض عميقين عندما يتقدم لشرح أسباب النكبة العربية الراهنة ، وذلك بالمقارنة بالوضوح والقطع اللذين اتسم بهما الفكر العربى فى مراحل سابقة

وخاصة الثلاثينات والخمسينات .

أما بالنسبة لسبل الخروج من الأزمة فقد كان ثمة درجة عالية من الاتفاق حول ست قضايا ومطالب رئيسية تمثل مجالات للخلاص القومى وهى بحسب أهميتها : عودة مصر للصف العربى ، اقامة أوضاع سياسية أكثر ديمقراطية ، حل القضية الفلسطينية ، مواجهة العدوان الأمريكى الاسرائيلى ، وقف الحرب العراقية - الايرانية وتسوية الخلافات العربية .



القسم الثاني
مؤسسات النظام العربي

يضم هذا القسم ثلاثة تقارير تناقش أداء مؤسسات النظام العربى فى العام ١٩٨٦ . وبينما لم تقدم هذه التقارير مراجعة شاملة لنشاط المؤسسات العربية ، فانها قدمت ما يمكن اعتباره جوهرى فيها خلال هذا العام . وفى الواقع فانه يمكن اعتبار أداء مؤسسات النظام العربى خلال الفترة التى يغطيها هذا التقرير محصلة واستمراراً لواقع الأزمة المستمرة فى النظام العربى على الأقل منذ الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ ، ولا يقدم عام ١٩٨٦ جديداً جوهرى فى هذا المجال سوى بعض التبدلات المحدودة والمؤقتة فى مواقف بعض الأطراف .

ويرصد هذا القسم بناء على ذلك أن المؤسسات السياسية للنظام العربى هى أكثر مؤسساته تعرضاً للشلل الناتج عن الأزمة والمعبر عنها وهو الذى انعكس فى أداء مجلس الجامعة العربية خلال العام ، وفى استمرار تعطيل مؤسسة القمة عن الأداء ، فى نفس الوقت الذى تمثل فيه مؤسسات النظام السياسية ، خاصة مجلس الجامعة ساحة مهمة للتفاعلات العربية ، ومجالاً لعقد الصفقات والمبادلات السياسية المحدودة التى لم تنجح فى تجاوز حدود الأزمة الحالية للنظام العربى .

وترصد التقارير الواردة فى هذا القسم بعض الظواهر الجديدة على النظام العربى ، وخاصة ظاهرة

تبدل أولويات الأقطار العربية ، وهو الذى فرض نفسه على أداء مؤسسات النظام العربى السياسية . فقد صعدت الحرب العراقية الايرانية لتحل مكانة متقدمة على جدول الأولويات العربى ، ناهيك عن الأهمية المتزايدة التى يعطيها كل قطر عربى لشئونه الداخلية على حساب اهتماماته العربية . ويمثل ذلك بالتالى تراجعاً لأولوية القضية الفلسطينية ، برغم دورها المركزى فى تطور النظام العربى ، غير أن التحول فى أولويات الأقطار منفردة لا ينعكس مباشرة ، وب نفس القدر على أداء مؤسسات النظام العربى فالموقع الذى تحتله القضية الفلسطينية فى قلب منطلقات المؤسسات العربية وفى قلب الأيديولوجية العربية يتيح لها أن تحتل مكانة أفضل على جدول أعمال مؤسسات النظام منها على جدول أولويات كل قطر على حده .

وفى المقابل يلاحظ هذا القسم من خلال متابعته لنشاط المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى أن أداء المؤسسات غير السياسية فى النظام العربى أفضل حالا من مثيلاتها السياسية ، وأنها لا تزال أكثر أصراراً على التمسك بالأهداف الأصلية للنظام بحكم عدم وقوع نشاطها فى تعارض واضح مع اختيارات الأقطار المختلفة ، وربما أيضاً بحكم السلطات المحدودة المخولة لها .

أولا : الأداء السياسى لجامعة الدول العربية

لقد انتجت ظاهرة تغير الأولويات هذه ظاهرة أخرى شديدة الأهمية وهى تلك المتعلقة بتغير نمط التحالفات العربية ، فقد أصبحت التحالفات العربية أكثر سيولة ، كما كفت المحاور العربية وسياساتها عن أن تكون متوازنة ، بل تقاطعت عند نقاط كثيرة . وبالتالي ، فإن شقة الخلاف بينها قد اتسعت تجاه قضايا أخرى ، ويختلف هذا النمط من التحالفات عن ذلك الذى عرفه النظام العربى على الأقل حتى منتصف الستينات فقد أصبحت التحالفات فى الثمانينات أقل تمسكا بالمقولات الايديولوجية ، وبالتالي فإن تباينات واضحة تسود بين أطراف الحلف الواحد . كما أصبحت قضية الطبيعة الداخلية الاجتماعية السياسية للنظم العربية لا تسبب الا قدرا محدودا من الخلاف بين النظم العربية . ولم يصبح استمرار النظم الاجتماعية مهددا من بعضها البعض ، ويقدر ما يعكس هذا اتجاهها لاحترام الاختيارات الخاصة بكل قطر عربى فيما يتعلق بنظامه الاجتماعى والسياسى ، واستعدادا أكبر للتعايش بين نظم متباينة ، فانه يعكس أيضا اتجاه النظم العربية نحو مزيد من الانسحابية والحد من الاهتمام بقضايا النظام العربى ومستقبله ، وتقوقع كل نظام داخل حدوده الا بالقدر الذى يراه ملائما لمصالحه دون كبير اعتبار للاعتبارات الايديولوجية والاستراتيجية .

وقد انعكس هذا الوضع على الجامعة العربية باعتبارها أهم مؤسسات النظام العربى ، والتى يتحدد أدائها النهائى بمحصلة أداء النظام العربى بمجمله ، وأن ظلت الجامعة كمؤسسة ذات قدر مهم من الاستقلال الذاتى عن أى قطر عربى على حده ، كما ظلت حاملة لعدد من المنطلقات والأفكار الأساسية التى

ربما كان التغير الأساسى فى النظام العربى فى الثمانينات لا يتعلق بنمط التحالفات ، وإنما بتحديد قائمة الأولويات . فبالنسبة للغالبية العظمى من النظم السياسية العربية تكاد قضية الصراع العربى الاسرائيلى تكون قد خسرت أولويتها القاطعة . برغم استمرار مركزيتها فى تطور النظام العربى ككل . وفى المقابل تعاظم الاهتمام بالمشكلات الداخلية لكل دولة على حساب السياسة العربية . كما تضخمت أهمية المشكلات المباشرة والتى ترتبط عادة بعلاقات الجوار الجغرافى لمختلف الدول العربية . ومع ذلك ، فإن حدة التغيرات تختلف من دولة لأخرى ، فإذا اقتصرنا على كوكبة الدول العربية الأقوى فى النظام العربى يمكن ملاحظة المتغيرات التالية :

١ - تقلص الاهتمام بمجرى الصراع العربى الاسرائيلى بالنسبة للعراق التى تراجعت عن كثير من مواقفها الدولية والعربية التى لا تخدم مجهودها الحربى ضد ايران .

٢ - تحولت كل من مصر والجزائر منذ أوائل الثمانينات بصورة شبه حاسمة عن الاهتمام بالقضايا العربية والسياسة الخارجية بصورة عامة بالمقارنة بالسياسة والمشكلات الداخلية .

٣ - انتج الاحباط العربى العام نتيجة للفشل فى مواجهة اسرائيل فى لبنان عام ١٩٨٢ وسلسلة الانتكاسات العربية التى أعقبت هذا الغزو مناخا عاما من العزوف عن المشاركة الجادة فى شئون النظام العربى وتحمل تبعات ومسئوليات انتشاره من أزمته لدى العديد من الدول العربية الأقل قوة وخاصة تلك التى تعاني من مشكلات داخلية متفجرة .

أفرزتها حركة النظام في فترة صعوده وحيويته . ويحتم ذلك الاصطدام بين قيم المؤسسة التي هي نفسها - تقريبا - المنطلقات الأساسية للنظام ، مع القيم الجديدة للنظم العربية ، ويجبر الأقطار العربية على التخفيف من حدة تطرفها في تجاهل المصلحة العربية العامة ولوجبارها على استخدام نظام مختلف للمفردات والمصطلحات ، وأساليب صياغة خطاباتها السياسية .

وإذا كان الجانب الأهم من الأداء والدور الإيجابي للجامعة العربية يجرى في منظماتها المتخصصة بحكم بعدها النسبي عن الاصطدام باختيارات الأعضاء ، وبالوضع الراهن للنظام العربى ، فإن الأجهزة السياسية للمنظمة تعكس بدرجة أكبر من الدقة الأزمة الحالية للنظام العربى وقد عقد مجلس الجامعة - الجهاز السياسى للجامعة دورتى اجتماع عاديتين ، وثلاث دورات طارئة لبحث بعض القضايا الملحة .

فقد انعقدت دورة الانعقاد الطارئة الأولى يومى الرابع والخامس من يناير ١٩٨٦ بطلب من كل من سوريا وليبيا . وكانت الدورة مخصصة أصلا لمناقشة قضية العلاقات العربية الأفريقية بعد نجاح إسرائيل في استعادة العلاقات الدبلوماسية مع بعض الدول الأفريقية ، وكانت استعادة العلاقات بين إسرائيل وساحل العاج هى مناسبة الدعوة لعقد هذا الاجتماع ، كما أرادت سوريا أن يكون هذا الاجتماع بمثابة اجتماع تحضيرى من الجانب العربى للدورة الثامنة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقى التى عقدت في دمشق في منتصف يناير . أما ليبيا فقد طلبت إدراج قضية التحرشات والتهديدات الأمريكية والاسرائيلية لليبيا بدعوى مسئولية الأخيرة عن الاعتداءات التى حدثت على مطارى روما وفيينا في ديسمبر السابق ، ولا يبدو أن هذه القضايا كانت تمثل أولوية مهمة لدى أغلب الأقطار العربية ، إذ لم يحضر الاجتماع سوى ثلاثة من وزراء الخارجية العرب هم وزراء خارجية كل من الدولتين الداعيتين للاجتماع سوريا وليبيا ، والدولة المضيفة تونس . أما بقية الدول فقد تم تمثيلها على مستوى المندوبين الدائمين لدى الجامعة . وانعكس هذا على أعمال الدورة وقراراتها ، إذ مرت الدورة بفتور وسلام ، ولم تخرج سوى بتوصيات عامة تؤكد على المنطلقات والمواقف العامة للأقطار العربية ، والتى لا تلزم أى منها بتكلفة معينة . كذلك كلف المجلس وفدا عربيا برئاسة الشاذلى القليبي أمين عام الجامعة العربية بزيارة

مديرى لابلأغ المسئولين الأسباب بالموقف العربى من اتجاه أسبانيا لاقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل . غير أن هذا لم يؤثر في السلوك الأسبانى ، إذ أعلنت الدولتان - إسرائيل وأسبانيا - إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في ١٧ يناير . ولعل أهم ما شهدته هذه الدورة هو ما جرى على هامشها من محاولة لانتهاء النزاع التونسى الليبى ، إذ بذلت سوريا جهدا في هذا المجال مستغلة ، فرصة وجود وزير الخارجية الليبى في تونس ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى يزور فيها مسئول ليبى تونس منذ الأزمة التى وقعت بين البلدين في أغسطس الماضى . غير أن هذه المحاولة للوساطة لم يحالفها النجاح .

أما الدورة الطارئة الثانية فقد عقدت يومى ٣٠ ، ٣١ يناير ، أى بعد انعقاد الدورة السابقة بأقل من ثلاثة أسابيع ، وقد انعقدت هذه الدورة بناء على طلب ليبيا ، لبحث العقوبات التى فرضتها الولايات المتحدة ضد ليبيا . وقد تأجل عقد هذا الاجتماع ثلاث مرات ، ولم ينعقد سوى في المرة الرابعة ، فقد كان من المقرر أن ينعقد في أحد المواعيد الثلاثة ١٣ ، ٢٢ ، ٢٧ يناير وكان لهذا التأجيل المتتالى أسبابه . فقد كانت بعض الأقطار العربية تفضل انتظار انتهاء اجتماعات المجلس الوزارى للمجموعة الأوروبية والذى كان عليه أن يتخذ قرارا أوربيا بشأن الطلب الذى توجهت به الولايات المتحدة لحلفائها الأوربيين لاتباع العقوبات الأمريكية ضد ليبيا . فقد فضلت بعض الأقطار العربية ألا تجيء قراراتها متعارضة تماما مع القرارات الأوروبية مما قد يعطى انطباعا بالتعارض التام والتصادم بين الأقطار العربية والحلفاء الغربيين . أى أن الدول العربية فضلت أن تضبط إيقاعها على الإيقاع الأوروبى ، ولم تجرب أن تمارس الضغط على الأوربيين عبر استباق الأحداث واتخاذ مواقف متشددة تجبر الأوربيين على أخذ الموقف العربى في الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم .

أيضا فقد كان تأجيل الاجتماع ضروريا لحل بعض الخلافات التى كان يجب الاتفاق على حل وسط بشأنها قبل الدخول إلى الاجتماع . فقد تقدمت ليبيا بمذكرة حملها مندوبون ليبيون إلى الأقطار العربية المختلفة قبل الاجتماع ، وطالبت باتخاذ ثلاثة أنواع من العقوبات المضادة ضد الولايات المتحدة ، وهى سحب الأرصدة العربية من البنوك الأمريكية ، ومقاطعة الولايات المتحدة في مجال الصادرات البترولية ، ومقاطعة البنوك

والمؤسسات الصناعية وشركات الخطوط الجوية والبحرية وشركات البترول الأمريكية التي تشارك في تنفيذ العقوبات ضد ليبيا وطالبت المذكرة الليبية ، بتقديم تعويضات وقروض مالية عربية لليبيا لتخفيف الآثار الاقتصادية الناجمة عن تجميد الأموال الليبية الموجودة في البنوك الأمريكية . غير أن بعض الأقطار العربية وفي مقدمتها ، المملكة العربية السعودية قرنت حضورها الاجتماع بسحب الطلب الليبي بتوقيع عقوبات عربية ضد الولايات المتحدة كما طلبت ليبيا دعوة وزراء المالية والاقتصاد العرب لحضور الدورة لبحث الامكانيات العملية لتنفيذ المطالب الليبية ، وهو ما رفضته أغلب الأقطار العربية كذلك .

ويبدو أن التسوية النهائية لهذا الخلاف أخذت شكل عدم إصرار ليبيا على مطالبها في محاضر الاجتماعات ، مقابل أن يتم حشد عدد كبير من وزراء الخارجية العرب لحضور الاجتماع ليبدو كما لو كان مظهرة تأييد عربية على مستوى عال لليبيا . وبالفعل حضر الاجتماع ثمانية من وزراء الخارجية العرب في مقدمتهم وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل ، بالإضافة إلى وزراء خارجية الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا وليبيا ، وجيبوتي - أي أن خمسة من الوزراء الثمانية جاءوا من دول المغرب العربي الذي تنتمي إليه ليبيا ، والذي تربط بين أطرافه علاقات خاصة متنوعة تتميز عن العلاقات بين أطراف النظام العربي بصورة عامة ، وفي نهاية اجتماعاته أصدر المجلس قرارا يعلن تضامن الحاضرين مع ليبيا وإدانته للأجراءات الأمريكية ضدها . في الوقت الذي رفضت فيه الدول الأعضاء فرض عقوبات ضد الولايات المتحدة ، باستثناء سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية . أما تونس فإنها وجدت الطلب الليبي بالرد على قرار الولايات المتحدة بتجميد الارصدة الليبية في البنوك الأمريكية مناسبة للنثار من ليبيا ، فرفضت التعاطف مع مطلبها ، لأن ليبيا قامت بإجراء مماثل ضد تونس عندما قامت بتجميد حوالى ١٠ ملايين دولار كانت مستحقة لتونس لدى ليبيا . كذلك رفض القرار تقديم المساعدات التي طلبتها ليبيا - واكتفى بدلا من ذلك بالتعهد بتقديم المعونات الفنية اللازمة لعدم تعطيل إنتاج النفط الليبي كنتيجة للقرارات الأمريكية بمنع شركات النفط الأمريكية من العمل في ليبيا ، ويذكر أن المجلس رفض أيضا اقتراحا ليبيا بدعوة مجلس الأمن للانعقاد لبحث القرارات الأمريكية ضد ليبيا . كما أصدر المجلس في هذه الدورة قرارا

بإدانة الانحياز الأمريكي لاسرائيل والمتمثل في استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو في مجلس الأمن لوقف قرار بإدانة إسرائيل بسبب انتهاك أعضاء من الكنيست الاسرائيلي للمسجد الأقصى ، وربما كان هذا النوع من القرارات هو الوحيد الذي تستطيع الدول العربية المجتمعة في مجلس الجامعة إصداره بدون خلافات تذكر . كذلك بحث المجتمعون مسألة إقامة العلاقات الدبلوماسية بين أسبانيا وإسرائيل ولكنه رفض الطلب السوري بتوقيع عقوبات ضد أسبانيا تتمثل في الحد من التبادل التجارى بين أسبانيا والعالم العربى . وأعطى قرار المجلس الحق لكل دولة عربية في أن تتخذ ما تراه مناسبا لحماية مصالحها . وهى صيغة تحصيل الحاصل لأن المجلس لم يكن يستطيع أصلا حرمان أى دولة من اتخاذ ما تراه مناسبا ، وهى صيغة مخففة لاعلان فشل المجلس في وضع تصور واضح ومحدد عن الرد اللازم على الخطوة الأسبانية .

أما في دورته العادية رقم ٨٥ والتي عقدت في الفترة ٢٤ - ٢٧ مارس ١٩٨٦ ، فقد شارك في أعمال الدورة ١٨ وزيرا عربيا ممثلين لبلادهم ، من بينهم ١٦ وزيرا للخارجية وهو ما يعكس حرص الأقطار العربية على المشاركة في أعمال دورات الانعقاد العادية لمجلس الجامعة ، ويعكس أيضا وجود درجة من الحرص على استمرار الجامعة برغم الانجاز المحدود الذي تحققه كأداة لتحقيق الأهداف العربية ، لأن هذه الأهداف ذاتها أصبحت موضوعا للخلاف . وقد ناقشت هذه الدورة جدول أعمال طويل ضم ١٢ موضوعا إلا أن أهم الموضوعات التي تناولتها هذه الدورة كانت هى الموقف من الحرب العراقية الايرانية ، ومن التحرش الأمريكى بليبيا . ويذكر أن الاجتماع التحضيرى لهذه الدورة والذي كان مكلفا بوضع جدول الأعمال رفض إدراج العدوان الأمريكى على ليبيا على جدول الاجتماع ، وهو الطلب الذي تقدمت به ليبيا . غير أن المجلس عند انعقاده عاد وعدل هذا القرار ووافق على إدراج الطلب الليبي ضمن جدول الأعمال ، كما اختار المجلس لجنة سباعية من ممثلى كل من السعودية والكويت والأردن والعراق وتونس وسوريا والجزائر لاعداد جدول الأعمال بصورته النهائية . ولا يعكس هذا الموقف تراجع الأطراف عن مواقفها ولا سوء التنسيق والتحضير للاجتماع ، بقدر ما يعكس طبيعة العلاقات داخل المؤسسات السياسية للجامعة حيث تدخل الأطراف في مساومات قاسية تتناول موضوعات تبدأ بإدراج القضايا

على جدول الأعمال وتنتهى بالصياغة النهائية لقرارات الاجتماع ، ناهيك عن أن الموافقة على عقد اجتماعات المجلس ذاتها في حالة الدورات الطارئة ، الاجتماعات غير الدورية تكون موضوعا للمساومة بين الاطراف المختلفة .

وفيما يتعلق بالحرب العراقية الايرانية ، كانت الكويت التزاما بخطها السياسى الثابت أكثر الأطراف العربية تحمسا لتأييد العراق ، وطالب وزير الخارجية الكويتى باتخاذ إجراءات محددة لدعم العراق ، كما طالب بتحويل جلسات المجلس الى جلسات مغلقة بغرض إتاحة الفرصة للأطراف للتحدث بصراحة ودون الحساسية التى يسببها وجود وسائل الاعلام بغرض تسهيل التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المختلفة وقد وافق الحاضرون على هذا الاقتراح . إلا أن جدواه في تحقيق الغرض منه كانت محدودة . ومن الواضح أن محاولة الكويت دفع الأقطار العربية لمساندة العراق يمثل من ناحية عاملا مساعدا على الحد من أخطار انتشار حرب الخليج التى ستكون الكويت أول ضحاياه ، كما يتيح للكويت من ناحية أخرى الفرصة ، للتخفيف من أعباء تمويل الدفاعات العراقية ، وهى العملية التى أصبحت تثقل كاهلها بأعباء كبيرة في ظل تراجع عائدات النفط . أما المندوب العراقى فقد ركز على واقعة احتلال إيران لجزء من الأراضى العراقية وذكر الأعضاء بميثاق الجامعة بمعاهدة الدفاع العربى المشترك ، كما ذكر بموقف العراق من العدوان الاسرائيلى على لبنان ، والعدوان الأمريكى على ليبيا محاولا مقايضته بمواقف مؤيدة له من المعسكر الآخر . غير أن هذا لم يؤت النتائج التى أمل فيها الجانب العراقى ، فقد ميز المندوب السورى بين حرب الخليج من ناحية ، وكل من العدوان الاسرائيلى على لبنان ، والعدوان الأمريكى على ليبيا من ناحية أخرى - وطالب بالعمل على التوصل لحل سلمى لهذه الحرب ، محذرا من مخاطر تحول الحرب إلى صراع فارسى - عربى - وقد أيدته في هذا الاتجاه مندوبا ليبيا واليمن الديمقراطى .

وعند مناقشة قضية التحرش الأمريكى بليبيا ، كانت عمان هى الطرف الوحيد الذى وضع عدة تحفظات على الصياغة الليبية للمشكلة وللمطالب الليبية تجاهها . وقد حاول مندوب العراق أن يستفيد مجددا من هذا المناخ مطالبا بتوحيد المقاييس واللغة السياسية عند النظر

لقضية حرب الخليج وقضية الاعتداء الأمريكى على ليبيا باعتبارهما معا قضية عدوان على أرض عربية واحتلال أجزاء منها . وكان من الواضح أن الدورة تتجه نحو الفشل في اتخاذ قرارات عملية مهمة تتجاوز التضامن اللفظى والشجب والادانة ، لذلك طالب مندوب الكويت بعقد قمة عربية وهو الاقتراح الذى تحفظت عليه كل من سوريا وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية والعربية السعودية ، بحجة أن اجتماع القمة ، في هذه الظروف لن يسفر إلا عن مزيد من المشاكل ، فلا بد أن يسبق القمة تحضير جيد يضمن نجاحها بنسبة مائة بالمائة على حد قول وزير الخارجية السعودى .

وقد أصدر المجلس بيانه النهائى متضمنا صياغته التقليدية تجاه الحرب العراقية الايرانية ، والاعتداء الأمريكى على ليبيا . كما طلب المجلس من الأمين العام للجامعة العربية الاتصال بالدول الأعضاء لبحث إمكانية عقد قمة طارئة . وقد بذل الشاذلى القليلى جهودا في هذا الشأن وتحدد شهر مايو موعدا لعقد مؤتمر للوزراء الخارجية العرب في المغرب لوضع جدول أعمال القمة . ولكن تأجل بسبب إصرار ليبيا على أن يكون الاعتداء الأمريكى على ليبيا - الذى وقع في أبريل هو النقطة الوحيدة على جدول الأعمال وألغى الاجتماع الوزارى الذى كان مقررا أن ينعقد يوم ٢٣ يونيو لنفس الغرض بدعوى إتاحة الفرص لمزيد من المشاورات بين الأعضاء .

كذلك كلف المجلس الشاذلى القليلى الأمين العام للجامعة العربية بالبدء فورا في إجراء مشاورات لعقد مؤتمر قمة أفريقى عربى على أن ينعقد في عام ١٩٨٧ في الذكرى السنوية العاشرة لاتعداد القمة العربية الافريقية الأولى ، على أن يسبقه اجتماع تحضيرى على المستوى الوزارى يعقد قبل نهاية عام ٨٦ ، وهو الاجتماع الذى لم يتم ، مما قد يشير إلى مصير القمة الافريقية العربية المقترحة .

أما الدورة ٨٦ العادية لمجلس الجامعة ، والذى كان مقررا لها أن تنعقد يوم ١٧ سبتمبر ولمدة ثلاثة أيام ، فقد تم افتتاحها واستمرت منعقدة لمدة يومين جرى بعدها تعليق أعمالها حتى ١٨ أكتوبر بسبب تغيب جميع وزراء الخارجية العرب تقريبا عن الاجتماع لمشاركتهم في حضور اجتماعات الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة . ويعد هذا سلوكا غريبا لأن هذه لم تكن المرة الأولى التى يتزامن فيها اجتماع مجلس الجامعة

العربية مع اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة ولم يكن من المعتاد تأجيل اجتماع مجلس الجامعة لهذا السبب . غير أنه عند استكمال الدورة في ١٨ و ١٩ أكتوبر كان لهذه الدورة ملامح متميزة عن الدورة السابقة ، بل وعن عدة دورات سابقة ، فقد مرت الاجتماعات في جو من الهدوء وتجنب المشاحنات غير معهود . وكان جدول أعمال هذه الدورة مدرجا باثنى عشر موضوعا أهمها حرب الخليج وقمة إفران بين الملك المغربي الحسن الثانى ، وشيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلى ، والأزمة المالية للجامعة العربية . وعند مناقشة حرب الخليج بدا العراق وأنصاره أقل تحمسا من الدورة السابقة للفوز بموقف صلب وعمل من المجتمعين ، وفي نفس الوقت فإن خصوم العراق خاصة سوريا وليبيا لم يعودوا لتكرار مواقفهم التقليدية عن مسئولية العراق عن بدء الحرب ، وعن الفارق بين هذه الحرب والأخطار الأخرى التى تهدد الجامعة العربية . وتجنبنا للخلاف بين المحافظين والراдикаليين العرب اتفق المجتمعون على إحالة هذه القضية إلى القمة العربية المقبلة . وكان هذا القرار هو الشرط الذى قبلت بمقتضاه الدول المعتدلة إدراج الموضوع على جدول أعمال المجلس . إذ كانت كل من سوريا وليبيا تطالب بفصل المغرب من الجامعة العربية . أيضا ناقش المجلس قضية الأزمة المالية للجامعة التى تعاني من عجز يبلغ ٧٠٪ من ميزانيتها الاجمالية ومجموعها ٣٠ مليون دولار ، ويرجع هذا إلى عدم أداء أغلب الدول الأعضاء لالتزاماتها ، إلا أن السعودية والكويت وسوريا واليمن الشمالى وجيبوتى فقط قد دفعت التزاماتها كاملة . بينما لم يسدد كل من لبنان والأردن واليمن الديمقراطى والصومال أى جزء من التزاماته . وبعد تبادل الاتهامات بين الدول الأعضاء عن درجة مسئولية كل منهم عن هذا الوضع ، أعلن الجميع استعدادهم للسداد ، ووافقوا على توصية للقمة بتخفيض نفقات الجامعة وإلغاء بعض الأجهزة غير الأساسية فيها . ومن اللافت للنظر أن المجتمعين طالبوا بالاجتماع وبلا تحفظات بعقد القمة العربية ، وكفوا الأمين العام بالتعاون مع وزير خارجية الجزائر بصفته رئيس الدورة الحالية ، بإجراء المشاورات الضرورية لهذا الغرض . ويبدو أن الأداء في هذه الدورة ، خاصة مطالبتها بعقد القمة العربية كان محصلة لمشاورات ومساومات غير معلنة وواسعة النطاق بين الأطراف ، خاصة في علاقتها بحرب الخليج ، والتحديات التى

تزايدت في ذلك الوقت عن احتمالات انتشارها إلى أقطار خليجية أخرى في علاقة ذلك بالتهديدات الإيرانية المتزايدة لدول الخليج خاصة الكويت .

ولعل من أهم انجازات تلك الدورة القرار الذى اتخذته بقطع العلاقات مع ساحل العاج بسبب نقلها سفارتها إلى القدس ، مما دفع ساحل العاج إلى الاستجابة السريعة فأعلنت يوم ٢١ أكتوبر إعادة سفارتها في إسرائيل إلى تل أبيب .

وقبل نهاية عام ١٩٨٦ بقليل عقد مجلس الجامعة العربية دورته الطارئة الثالثة بناء على طلب من منظمة التحرير الفلسطينية لبحث القضية المعروفة بحرب المخيمات . وقد بدأت أعمال هذه الدورة في ١٨ ديسمبر ، وتمثل فيها عدد محدود من الأقطار العربية على المستوى الوزارى ، بينما رفضت كل من لبنان وسوريا من حيث المبدأ هذا الاجتماع لأنه يناقش شأننا لبنانيا في غياب لبنان . وقد تقدمت منظمة التحرير بمشروع إلى المجلس طالبت فيه بعدد من المطالب أهمها وقف إطلاق النار ورفع الحصار عن المخيمات ، وإمدادها بالتموين والسماح بإخلاء الجرحى ، وتشكيل قوة عربية ولجنة عربية دائمة لضمان أمن وحماية المخيمات ، ومناشدة لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية العمل على تنظيم العلاقات بينها ، وتنظيم الشئون المتعلقة بالوجود الفلسطينى في لبنان وسلامته وطالب المشروع الفلسطينى بتحريك وزراء الخارجية العرب جميعهم كوفد يمثل الأمة العربية إلى بيروت ودمشق لبحث الاجراءات الفورية اللازمة لتنفيذ هذه القرارات ، كما طالب بتعيين مراقبين من الدول العربية لمراقبة وقف إطلاق النار ، وتشكيل قوة عربية دائمة لمتابعة التطورات ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس . وقد تجاهل المجلس المشروع الفلسطينى وأبدى ميله إلى قرار يعلن عميق أسفه لما يجرى حول المخيمات ويدعو لفك الحصار عنها ، ويشكل لجنة من الوزراء مهمتها الاتصال بكافة الجهات المعنية بهدف إعادة جسور التفاهم والثقة بين الأخوة ، اللبنانيين والفلسطينيين ، وإيجاد حلول دائمة لوضع المخيمات في نطاق احترام سيادة لبنان إلا أن هذا القرار قد تحطم فور صدوره بسبب رفض المنظمة له لعدم كفايته ، وساندتها العراق في ذلك ورفضت السعودية الاشتراك في اللجنة المقترحة بسبب عدم ثقتها في إمكانية تحقيق شيء إيجابى من ورائها ، لذلك اكتفى المجلس بإصدار قرار فضفاض يطالب بوقف النار ورفع

الحصار عن المخيمات . وبعد ثلاثة أيام من الاجتماع ، تأجل الاجتماع ليوم ١٥ / ١٢ / ١٩٨٦ ، إلا أنه عاد وتأجل مرة أخرى بسبب تعذر التوصل لشئ هام ، ثم تابع المجلس دورته الطارئة ، وتوصل لاصدار قرار بالمعنى السابق بعد أن أضاف إليه فقرة تتضمن تشكيل قوة مراقبة عربية لمراقبة التزام الأطراف بوقف النار . ومن الناحية العملية فإن هذا القرار محدود القيمة بسبب تعقيدات الوضع اللبناني ، ولأن الطرف الذى يحارب الفلسطينيون ضده فى لبنان هو منظمة سياسية محلية لا علاقة لها بالجامعة العربية على الاطلاق . ولكن من وجهة النظر الفلسطينية يعد هذا القرار إنجازا ملائما يمثل نجاحا - ولو جزئيا - لمحاولات المنظمة تخفيف القبضة السورية على لبنان بإتاحة الفرصة لأقطار عربية أخرى لممارسة دور هناك وهى الفكرة الأساسية التى تم عليها بناء المشروع الفلسطينى بكامله .

المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى

بدأت فى تونس فى ٢٦ فبراير ٨٦ اجتماعات المجلس الاقتصادى - الاجتماعى العربى على مستوى معاونى الوزراء والمندوبين الدائمين والخبراء تمهيدا لعقد الدورة الأربعين للمجلس بحضور عبد الحسنى زلزلة الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية .

وتضمن جدول أعمال هذه الدورة بحث عدة قضايا تتعلق بشكل خاص بورقة العمل التى أعدتها الأمانة العامة للجامعة العربية حول التصور الشمولى لتوظيف العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجى لخدمة القضايا القومية وبحث أنشطة المنظمات العربية المتخصصة ومشروع النظام المالى الموحد لهذه المنظمات .

وبدأت الدورة أعمالها فى ٢٧ فبراير حيث ألقى الشاذلى القليبي الأمين العام للجامعة كلمة افتتاحية أشاد فيها بقرارات قمة عمان الاقتصادية عام ١٩٨٠ وطالب فيها بوقف الحرب العراقية - الإيرانية مؤكدا على أن الأمن العربى لا يتجزأ .

وقد استمرت أعمال الدورة يومين ، قرر المجلس بعدها تشكيل لجنة ثلاثية من بين أعضائه تضم المغرب والجزائر والسعودية لاجراء اتصالات مع السلطات السورية لاعادة فتح الحدود بين العراق وسوريا تنفيذا لقرارات المجلس بدورته السابعة وترسيخا للعمل العربى المشترك .

كما قرر المجلس تأليف لجنة سباعية تضم العراق والمغرب والجزائر والسعودية والسودان والامارات العربية وتونس لاعداد دراسة تقييمية لعمل المنظمات العربية واتخاذ عدد من الاجراءات التنفيذية للتوصيات المتعلقة بالأوضاع العربية كما أتخذ المجلس جملة قرارات بشأن التطور الاستراتيجى الشمولى وكيفية توظيف العلاقات الاقتصادية العربية مع دول العالم .

وحدد المجلس دوراته المقبلة لمناقشة الأمن الغذائى العربى بحضور وزراء المالية والاقتصاد والزراعة العرب .. وقرر فى هذا السياق عقد الدورة الحادية والأربعين فى السادس من سبتمبر فى العاصمة التونسية .

وفى الفترة من ٨ - ١٠ سبتمبر ٨٦ عقد المجلس دورته الحادية والأربعين فى عمان عاصمة الأردن بحضور وزراء المالية والاقتصاد والزراعة للدول الأعضاء . وقد خصصت الدورة لدراسة الأمن الغذائى العربى . وفى ختامها قرر الحاضرون فتح الأسواق العربية أمام منتجات الأراضى المحتلة الزراعية وفق قوانين وأنظمة المقاطعة العربية مع السعى لايجاد الوسائل المناسبة لتحقيق ذلك .. وانشاء مركز لتسويق منتجات الأراضى المحتلة يكون مقره عمان تحت اشراف اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة .

وقرر المجلس اعطاء الأولوية للمشروعات والبرامج الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائى العربى ، وتكثيف الجهود القطرية والقومية لتشجيع البحث العلمى الزراعى المتطور ، والعمل على إتاحة مناخ استثمارى أكثر ملاءمة لتشجيع الاستثمار الزراعى من خلال الاستقرار التشريعى والضمانات والحوافز والتسهيلات وضبط اجراءات الاستثمار .

ودعا المجلس إلى التعاون مع الحكومة السودانية لتقويم التجارب الغربية الاستثمارية وتعزيز دور الشركات الاستثمارية القائمة وانشاء المزيد من الشركات العربية المشتركة .

وطالب المجلس بتنشيط التجارة بين الأقطار العربية وأكد على أهمية الأمن الغذائى العربى .. كما طالب الأقطار التى ترغب فى استضافة مشروعات الأمن الغذائى العربى ابداء رغبتها لصناديق ومؤسسات التمويل العربى لاقراضها والمساهمة فى تشييد هذه المشاريع .

ثانيا : تجربة لجان تنقية الأجواء العربية

- لم تلعب الجامعة أى دور فى تسوية أهم نزاعين تفجرا خلال الخمسينيات ، وهما النزاع المصرى - السودانى ، والنزاع المصرى - اللبنانى . فقد سعت الحكومتان السودانية واللبنانية إلى نقل النزاعين إلى المستوى الدولى ، فى إطار مجلس الأمن ، بشكل مباشر ويبدو أن وجود مصر كطرف فى النزاعين لم يشجع الطرف الآخر فى الحاليتين على اللجوء للجامعة العربية ربما خشية من نفوذ مصر فيها . كما لم تقم الجامعة بمبادرة منها ، بدور ملموس فى النزاعين .

- وفى الستينيات كان دور الجامعة العربية محدودا فى تسوية نزاعات العالم العربى . فجاء دورها فى تسوية النزاع العراقى - الكويتى ، الذى تفجر فى سبتمبر ١٩٦١ متأخرا بعد أن طلبت الكويت حماية القوات البريطانية لأراضيها وعقد مجلس الأمن الدولى . والطريف أن بريطانيا كانت هى التى طلبت تدخل الجامعة العربية لتسوية هذا النزاع . وقامت الجامعة بإيفاد قوة عسكرية عربية مشتركة لأول مرة فى تاريخها إلى منطقة النزاع ، ولكن بعد أن كان النزاع قد هدأ إلى حد كبير مع قبول العراق للأمر الواقع .

- وعجزت الجامعة العربية عن القيام بأى دور فى تسوية النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا عام ١٩٦٢ عندما شنت حكومة الانفصال السورية حملة عدائية ضد القاهرة وقدمت شكوى لمجلس الجامعة العربية تتهم المصريين بالتدخل فى الشؤون الداخلية لسوريا . وهددت القاهرة بالانسحاب من الجامعة ما لم يقم مجلسها بالنظر صراحة فى الأكاذيب السورية . ولم تنجح الجامعة إلا فى اقناع القاهرة بعدم الانسحاب بينما ظل النزاع قائما حتى حسمه الانقلاب

ظل مجال الوساطة بين الأقطار العربية المتنازعة أحد المجالات التى سجلت جامعة الدول العربية اتفاقا ملحوظا فيها ، رغم الاهتمام الذى منحه ميثاقها لفكرة الوساطة حيث نصت مادته الخامسة على أنه : « لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة . فإذا نشب خلاف بينهما لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ، ولجأ المتنازعون إلى مجلس الجامعة لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما . وفى هذه الحالة يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته ، ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى من وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء » .

وتطبيقا لهذا التصور حاول مجلس الجامعة انشاء جهاز قضائى لتسوية المنازعات العربية وذلك باقامة لجنة فى ابريل ١٩٥٠ لوضع مشروع لاقامة محكمة عدل فعلية عربية . وقد تم تعديل تكوين هذه اللجنة مرارا دون جدوى . ولم يصدر أى مشروع يهدف إلى تعديل ميثاق الجامعة إلا ويتضمن فى الغالب الإشارة إلى ضرورة اقامة محكمة عدل دولية عربية . ومع ذلك لم تنشأ هذه المحكمة إلى اليوم . فظلت القنوات الدبلوماسية والمفاوضات السياسية هى الأسلوب المتبع فى تسوية النزاعات العربية .

وإذا تتبعنا أهم هذه النزاعات التى تفجرت خلال العقود الثلاثة الماضية ، يمكن أن نخلص إلى الملاحظات التالية :

الذى أطاح بالحكومة الانفصالية في دمشق في ٨ مارس ١٩٦٣ وأدان موقفها تجاه القاهرة .

- كما سجلت الجامعة العربية فشلا آخر في تسوية أزمة اليمن التى بدأت عام ١٩٦٢ وظلت مستمرة رغم أنها أصبحت بندا ثابتا على جدول أعمال مؤتمرات القمة العربية التى بدأت في يناير ١٩٦٤ . ولم تجد أزمة اليمن حلا إلا بعد حدوث تغير جوهري في الموقف السعودى من الحرب الأهلية اليمنية ، وأقدام الرياض على إنهاء مساعداتها بالكامل للملكية في اليمن عقب حرب ١٩٦٧ .

وظهر اخفاق الجامعة العربية في مجال تسوية النزاعات بين الأقطار العربية عندما تصدت منظمة الوحدة الأفريقية ، وهى من مهدها ، لتسوية النزاع الجزائرى - المغربى الذى تفجر بشكل مسلح في سبتمبر ١٩٨٤ .

- الملاحظ أيضا أن أهم التسويات ، التى نجحت بشكل مؤقت ، تمت خارج اطار الجامعة العربية ، وأهمها :

* تسوية النزاع الأردنى - الفلسطينى في سبتمبر ١٩٧٠ بجهد مصرى في الأساس مع غطاء عربى ، وتوقيع اتفاقيتى القاهرة وعمان اللتين وضعتا أساسا لتسوية النزاع قبل أن يتفجر بسرعة مرة أخرى عقب رحيل الزعيم جمال عبد الناصر .

* اتفاق القاهرة في ٣ نوفمبر ١٩٦٩ بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية لتنظيم الوجود الفدائى في لبنان ، والذى صمد في وجه العديد من الأعاصير حتى تفجرت الحرب الأهلية اللبنانية في ابريل ١٩٧٥ لتدفع في اتجاه تغيير كل موازين القوى على الخريطة اللبنانية .

* الوساطة السعودية - الكويتية المشتركة بين مصر وسوريا ، وبين منظمة التحرير وسوريا في مؤتمر الرياض السداسى في أكتوبر ١٩٧٦ ، والذى مهد لعقد القمة العربية الموسعة بالقاهرة من نفس الشهر .

والملاحظ أن هذه الوساطات المنفردة كانت أنجح من الوساطات التى قامت بها جامعة الدول العربية . لكن هذا لا يعنى أن الوساطات المنفردة أفضل على اطلاقها حيث فشلت العديد من هذه الوساطات أيضا ، ومنها على سبيل المثال الوساطة المصرية بين المغرب والجزائر في مارس ١٩٧٦ ، والوساطة السعودية بين نفس

القطرين في نوفمبر ١٩٧٦ . لكن الوساطات المنفردة التى حققت نجاحا مؤقتا تميزت بشمولها لأهم مقومات الوساطة ، وهى :

أ - أنها تحرك ذو وظيفة ايجابية يتجاوز حدود المساعى الحميدة التوفيقية وتطبيب الخواطر والدعوة إلى التسامح واعتماد الأساليب البلاغية لغة للوساطة ، كما هو شائع في معظم الوساطات العربية .

ب - أنها تنطوى على موقف محدد ، لأنه لا يوجد وسيط فعال يمكن أن يكون محايدا أو فوق الخلافات والصراعات القائمة في نظام اقليمى هو جزء لا يتجزأ منه .

والواضح أن الوساطات العربية الأخيرة التى شهدتها عام ١٩٨٦ ، كانت مفتقدة إلى هذين العنصرين ، اللذين تزداد أهميتهما في ظل التعقيد الشديد للخريطة العربية الآن ، وبالذات بعد تفجر الحرب العراقية الايرانية والتحالفات الجديدة التى اقترنت بها ، ومع مضاعفات كامب ديفيد ، ثم تزايد التعقيد في الوضع اللبنانى بعد الغزو الاسرائيلى صيف ١٩٨٢ . فضلا عن ذلك فقد تكرست نزاعات عربية وتراكمت فيها العداءات حتى صارت مزمنة ، إلى حد تحولها إلى تناقضات رئيسية لا ثانوية من حيث تعرضها إلى قائمة أولويات النظم العربية المتضمنة فيها ، كما هو الحال الآن بالنسبة للنزاع السورى العراقى الممتد منذ ١٩٦٩ والنزاع بين سوريا وقيادة منظمة التحرير والممتد منذ ١٩٧٦ ، وهو ما يقتضى وساطة ايجابية مشاركة تعمل على تحييد جوانب النزاع ما أمكن ، والبحث عن حل وحتى مهما كان ضئيلا لكن يمكن البناء عليه . ويبدو أن هذا هو ما افتقدته لجان تنقية الأجواء العربية هذا العام ، والتى لم تنجح سوى في أسهل حلقات النزاع التى تعاملت معها : النزاع السورى - الأردنى الذى ساهمت ظروف موضوعية نضجت في تحقيق المصالحة ، وهى ظروف لم يكن للجنة دخل في نضوجها .

والملاحظ من تركيب اللجنتين ، اللتين قررت القمة العربية الطارئة بالدار البيضاء تشكيلهما في ١٩ أكتوبر ١٩٨٥ ، أنهما لا تضمَان أقطارا فاعلة حقا على الخريطة العربية وباستثناء تونس التى أصبحت مقر جامعة الدول العربية منذ نقلها من مصر عام ١٩٧٩ ، فليس للمغرب أو موريتانيا دور عربى بارز . أما السعودية والامارات فهى من الأقطار التى ارتبط

صعود دورها العربى بثروتها النفطية ، وبالذات السعودية التى نجحت فى استثمار قدراتها المالية فى دعم دورها الاقليمى إلى حد أن أسماه بعض المراقبين « دبلوماسية البترودولار » . ولذلك كان من السهل توقع اخفاق محاولة تنقية الأجواء بين سوريا والعراق وبين العراق وليبيا ، وكذلك بين منظمة التحرير وليبيا ، رغم التحسن الذى طرأ على علاقات ليبيا بالمنظمة خلال هذا العام والذى لم تستطع لجنة تنقية الأجواء استثماره .

والملاحظ أيضا أن قرار تكوين لجنتي تنقية الأجواء استبعد بعض النزاعات الهامة على الخريطة العربية دون مبرر ، وبالذات النزاع بين سوريا ومنظمة التحرير والذى يمكن اعتباره أكثر أهمية وخطورة من نزاع ليبيا ومنظمة التحرير ، وكذلك استبعاد النزاع الجزائرى - المغربى ، والنزاع التونسى الليبى .

ولنتابع بعد ذلك نشاط لجنتي تنقية الأجواء : اللجنة الأولى (السعودية - وتونس) التى اختصت بالوساطة بين سوريا والأردن ، وبين سوريا والعراق ، واللجنة الثانية (المغرب والامارات وموريتانيا) التى اختصت بالوساطة بين ليبيا والعراق ، وبين ليبيا ومنظمة التحرير .

١ - نشاط اللجنة الأولى :

١- فى مجال المصالحة السورية - الأردنية :

بدأت اللجنة أعمالها فى ١٠ سبتمبر ١٩٨٥ بوصول الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولى العهد السعودى ونائب رئيس الوزراء إلى دمشق فى زيارة رسمية لاجراء مباحثات مع الرئيس حافظ الأسد وكبار المسؤولين . وكان قد سبقه إلى دمشق محمد مزالى رئيس الوزراء التونسى والشاذلى القليبي أمين عام الجامعة العربية .

وواصلت لجنة الوساطة الثلاثية اتصالاتها مع الدول العربية المكلفة بالاتصال بها من أجل تنقية الأجواء بينها ، وأعلن فى ١٣ سبتمبر ١٩٨٥ موافقة كل من سوريا والأردن والعراق على عقد اجتماع فى مدينة جدة ، برعاية المملكة العربية السعودية ، تجاوبا مع دعوة لجنة الوساطة ، بهدف بحث الخلافات التى تسود العلاقات بينهما وتحول دون تطبيعها .

ثم عقد فى جدة فى ١٨ سبتمبر ١٩٨٥ اجتماعا بين عبد الرؤوف الكسم رئيس الوزراء السورى وزيد

الرفاعى رئيس وزراء الأردن شارك فيه الأمير عبد الله بن عبد العزيز والشاذلى القليبي . الحبيب السحبى ممثلا لتونس .. وبعد الاجتماع صرح الأمير عبد الله الفيصلى وزير الخارجية السعودى بأن الاجتماع اتسم بالصراحة والأخوية والوضوح وأعرب عن تفاؤله والاستبشار بحسن النوايا وصدقها .. كذلك أعلن الأمير عبد الله بن عبد العزيز بأن سوريا والأردن اتفقتا خلال مباحثات المصالحة على خطوات لتحسين علاقاتهما بعد توتر دام ٧ سنوات ، وأن الجانبين سيستأنفان الحوار بينهما فى المملكة العربية السعودية خلال الشهر المقبل .

وأعلن بعد ذلك فى الرياض فى ٢٣ أكتوبر ٨٥ أن سوريا والأردن اتفقتا على تأكيد الالتزام بقرارات مؤتمرات القمة العربية والتمسك بمشروع السلام العربى الصادر عن قمة فاس عام ١٩٨٢ لتحقيق السلام العادل والشامل فى اطار مؤتمر دولى ، وأن الطرفين أكدا على رفض التسويات الجزئية المنفردة وقررا استئناف المفاوضات فى كل من دمشق وعمان لافساح المجال أمام المزيد من التعاون بينهما .

وقام زيد الرفاعى رئيس الوزراء الأردنى بزيارة إلى دمشق صدر بعدها بيان رسمى فى كل من دمشق وعمان فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ أكد فيه الجانبان على ضرورة تعزيز العمل العربى المشترك من أجل تحقيق السلام العادل والشامل لمواجهة العدوان الاسرائيلى ، وأن قضية فلسطين هى قضية العرب الأولى .

وكان التقارب الأردنى - السورى قد تعزز قبل ذلك عندما اعترف الملك حسين فى رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء الرفاعى ، بأن جماعة الاخوان المسلمين كانت تقوم بعملياتها العسكرية ضد سوريا انطلاقا من الاراضى الأردنية ، وتعهد بوقف هذه العمليات .

وقد تفاعلت عدة عوامل لتسهيل امكانية المصالحة الأردنية السورية أهمها :

١ - اتفاق الطرفين على ضرورة استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من جهود تسوية الصراع العربى الاسرائيلى . وكان القرار الأردنى بتجميد التنسيق السياسى مع منظمة التحرير فى ١٩ فبراير ١٩٨٦ عاملا مساعدا فى اتجاه الأردن وسوريا على موقف محدد ، استبعاد منظمة التحرير بغض النظر عن أهداف كل من الطرفين . وأصبح بإمكان سوريا ، على ضوء هذا التطور أن تتعامل مع طرفى اتفاق

عمان كل على حدة .

ب - الدور الذى قام به ولى العهد السعودى الأمير عبد الله بن عبد العزيز وصلاته القوية بالمسؤولين السوريين فضلا عن وفد دول الخليج باعطاء مساعدات مالية لسوريا قبل اجتماع الكسم والرفاعى .

ج - الدور الخاص والتميز لزيد الرفاعى وصلاته مع القيادات السورية فى المصالحة . وكان الرفاعى هو الذى أجرى قبل ذلك المصالحة الأردنية - السورية عام ١٩٧٣ والواضح أن المصالحة السورية الأردنية تحققت على مستوى التكتيك وليس على مستوى الاستراتيجية حيث ظلت العديد من القضايا التى تسبب فى تدهور العلاقات بين الطرفين دون تسوية على النحو التالى :

* تمسك الأردن - من الناحية الرسمية - باتفاق عمان كأساس للتحرك السياسى المشترك مع المنظمة كخطوة على طريقة الحل الشامل فى حين أن سوريا كانت تؤكد على موت هذا الاتفاق .

* مطالبة الملك حسين للمنظمة بمواقف تتناقض بشكل صريح مع السياسة الرسمية السورية ، حيث دعا المنظمة إلى اعلان قبولها لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ٣٣٨ وتخليها عن العمل العسكرى . كما اختلف موقف الطرفان من اعلان القاهرة . فقد رحب به الملك حسين وطالب باتخاذ خطوات أخرى ، أما سوريا فقد اعتبرت اعلان القاهرة خطوة للوراء .

* أعادت الأردن العلاقات الدبلوماسية مع مصر وواصلت تنسيق سياستها ومواقفها مع السياسة المصرية فى الوقت الذى وقفت فيه سوريا أمام إعادة مصر إلى الصف العربى ، دون تخليها عن اتفاقيات كامب ديفيد .

* ما زال الأردن عند موقفه المؤيد للعراق فى حربه ضد ايران ، فى حين أن سوريا ما زالت تقف إلى جانب ايران فى حربها ضد العراق .

ب - نشاط اللجنة فى مجال المصالحة العراقية السورية :

فى اطار جهودها الاولى للمصالحة العربية ، وصلت لجنة تنقية الأجواء العربية إلى بغداد فى ١٣ سبتمبر ١٩٨٥ وأصرت مباحثات مع الرئيس صدام حسين

الذى أكد دعم بلاده للجنة ، واستعداده للتعاون معها لتحقيق الوفاق العربى ... إلا أن اللجنة سارت فى طريق المصالحة الأردنية - السورية وتوقفت عن المصالحة العراقية - السورية ، مما يؤكد فشل مباحثات اللجنة لحل الخلافات المعلقة بين البلدين .

وعقب المصالحة الأردنية - السورية قامت الأردن بمحاولات للمصالحة بين سوريا والعراق . وأمكن عن قرب عقد اجتماع بين مسئولين على مستوى عال فى البلدين فى منطقة أبو الشامات على الحدود بين البلدين ، لكن الموقف من الحرب العراقية الايرانية نسف جهود العاهل الأردنى ، فقد أصرت العراق على بحث موضوع النزاع مع ايران وموقف سوريا من هذا النزاع كنقطة أولى ومركزية على جدول أعمال اللقاء ، فرفضت سوريا الطلب العراقى وأصرت على البحث بشكل شامل وموسع فى العلاقات القائمة بين البلدين حيث أنها ترى أنه لا علاقة بين مواقفها المساندة لايران والنزاع العراقى - الايرانى القائم حاليا .

ثم تجددت المساعى بشكل مكثف عقب الهجوم الايرانى الكبير فى شهر يناير ١٩٨٦ وما رافقه من تطورات خطيرة فى الحرب العراقية الايرانية حيث احتلت ايران أراض عراقية فى منطقة الفاو . فقام الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى بزيارة بغداد بعد أن قام بزيارة لدمشق ، والتقى خلال الزيارتين بكل من الرئيسين السورى والعراقى ، إلا أن هذه المساعى قد باءت بالفشل هى الأخرى .

وتجددت المساعى السعودية - فى اطار لجنة تنقية الأجواء - مرة أخرى فى أكتوبر الماضى حيث قام الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولى العهد السعودى بزيارة كل من العراق وسوريا فى ١٦ أكتوبر ٨٦ . وأجرى خلالها محادثات مع الرئيسين السورى والعراقى تركزت حول مشروع مصالحة يبدأ باجتماعات عمل تعقد بين مسئولين من البلدين لمناقشة أسباب الخلاف ، ومحاولة التمهيد للقاء قمة بين زعمى البلدين تتحقق فيه المصالحة ويكون مدخلا إلى عقد قمة عربية ، رغم استمرار تأييد الملك حسين والأمير عبد الله بن عبد العزيز لجهود الوساطة بين سوريا والعراق ، إلا أن هذه الوساطة لم تسفر عن نتائج ملموسة حتى الآن .

والواضح أن الصراع العراقى - السورى أكثر تعقيدا من الصراع الأردنى - السورى - قبل اجراء

المصالحة ، الأمر الذى يصعب عملية اجراء المصالحة ، بين البلدين خاصة وأنه صراع ذو ملامح استراتيجية . فالصراع الحاد بين جناحي حرب البعث الحاكمين في سوريا والعراق من ناحية ، والمنافسة الحادة بين الدولتين على تولى مهام القيادة الاقليمية من ناحية أخرى قد أدت إلى تأجيج حدة الخلاف بين الدولتين . وبالرغم من المصالحة السورية - العراقية القصيرة التى جرت فى أعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، والتى جاءت كرد فعل لها ولحاصرة الآثار الناجمة عنها ، فإن الانهيار السريع لهذه المصالحة أثبت أن عمق الخلاف بين النظامين السوري والعراقي أكبر من أن يتم تجاوزه تحت ضغط الخطر الصهيونى .. بل ويبدو أن الظرف الذى جرت فيه المصالحة بالذات كان أقل الظروف مناسبة لاتمامها حيث أدى انسحاب مصر من محيطها العربى إلى تشجيع الطموحات العراقية والسورية للحلول محلها ، كل منهما على حساب الآخر ، فكانت المهمة المطروحة على كل منهما فى هذا السياق هى اضعاف فرصة الطرف الآخر فى تحقيق طموحه وليس التعاون معه . وفى هذا الاطار يمكن النظر إلى الموقف السوري من الحرب العراقية الايرانية ضمن السياق القائم لسعيها لاضعاف العراق وشغله عن الاهتمام بالعالم العربى .

ومما يزيد من صعوبة المصالحة السورية - العراقية صعوبة أن سوريا مدينة لايران بأكثر من ثلاثة آلاف مليون دولار ثمنا للنفط الايرانى ، وهو من الأمور التى تؤثر بشكل أو بآخر على الموقف السوري من الحرب العراقية - الايرانية .

٢ - نشاط اللجنة الثانية :

١ - فى مجال المصالحة العراقية - الليبية :

بدأت اللجنة الثانية لتنقية الأجواء العربية جهودها لتحقيق المصالحة بين العراق وليبيا من جانب ومنظمة التحرير الفلسطينية من جانب آخر باجتماعاتها التى جرت فى الرباط فى الفترة من ١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٨٥ والتى ترأسها الملك الحسن الثانى عاهل المغرب ، وشارك فيها زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ، والرئيس الموريتانى معاوية سيد أحمد ولد طابع والشاذلى القليبي أمين عام جامعة الدول العربية .

وقد عقدت اللجنة خلال تلك الفترة أربعة لقاءات شارك فيها طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى وطارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى والرائد الخويلدى الحميدى عضو مجلس قيادة الثورة الليبى والدكتور على عبد السلام التريكى وزير الخارجية الليبى ومحمود عباس (أبو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، وبشكل مفاجئ فاروق قدومى (أبو اللطف) رئيس الدائرة السياسية فى منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد ركز الوفد العراقى خلال اجتماعات اللجنة على مسألة تزويد ليبيا لايران بالصواريخ التى استخدمتها بعد ذلك فى ضرب المدن العراقية ، بينما ركز الوفد الليبى على احتضان العراق للجماعات المعارضة لنظام الحكم الليبى .

وكانت النتيجة الإيجابية الوحيدة التى توصل إليها الطرفان خلال الاجتماعات هى استعدادهما لإيقاف الحملات الإعلامية وعدم إثارة أى مشكلات جديدة تعرقل عمل اللجنة .

وفى نهاية الاجتماعات أصدرت اللجنة بياناً أكدت فيه على أنه ، وبعد الاستماع لكلا الوفدين ، لمست حسن النية وصدق الاستعداد لدى الوفدين لبناء علاقات نابعة من المبادئ التى تحكم علاقات الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية .

ولاستكمال المباحثات قررت مواصلة بذل مساعيها وإرسال وفد عنها إلى كل من العقيد معمر القذافى ، والرئيس صدام حسين على أن تستأنف اللجنة أعمالها بعد بضعة أسابيع .

وقد قام بالفعل وفد مكون من عبد اللطيف الفيلالى وزير خارجية المغرب وأحمد رضا أغدير مستشار الملك الحسن والشاذلى القليبي أمين عام جامعة الدول العربية بزيارة طرابلس وبغداد فى ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ فى إطار المهمة المذكورة إلا أن هذه الزيارة لم تسفر عن نتائج إيجابية .

ويمكن إرجاع الفشل الذى أصاب أعمال اللجنة إلى التحركات الايرانية المضادة الهادفة إلى تطويق أية نتائج إيجابية قد تتوصل إليها هذه اللجنة .. فقد تزامنت نهاية أعمال اللجنة مع قيام على أكبر ولاياتى وزير خارجية إيران بزيارة إلى طرابلس حاملاً رسالة من الرئيس الايرانى على خامينى إلى العقيد معمر القذافى ..

وذلك بعد أن أجرى ولاياتى مباحثات فى دمشق مع الرئيس حافظ الأسد . وكان الرائد عبد السلام الجلود الرجل الثانى فى القيادة الليبية متواجدا فى دمشق فى هذه الفترة .

ب - نشاط اللجنة فى المصالحة الليبية الفلسطينية :

لم تبحث اللجنة خلال اجتماعاتها بالرباط مسألة تطبيع العلاقات بين الجماهيرية الليبية ومنظمة التحرير الفلسطينية لعدة اعتبارات أهمها ما أبداه الوفد الليبى من تحفظات بسبب عدم إخطاره مسبقا ببحث الخلاف الفلسطينى الليبى ، ضمن أعمال لجنة تنقية الأجواء العربية فى اجتماعاتها بالرباط .. وأن جوهر الاعتراض الليبى على التفاوض مع الوفد الفلسطينى يكمن فى ضرورة إجراء مصالحة بين الفصائل الفلسطينية قبل البحث فى صيغة أخرى .

وخلال فترة الاجتماعات أعلن الرائد الخويلدى الحميدى أن « ترطيب » العلاقات الليبية مع منظمة التحرير قد وقع بالفعل بعد قرار ليبيا بأن المنظمة هى الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى ، وأن الاتجاه نحو هذا « الترطيب » قد أكدته المحادثات التى جرت فى طرابلس بين العقيد القذافى وفاروق قدومى رئيس البنية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

كما أعلن على التريكى أنه ليست هناك مشكلات مع المنظمة وأن بلاده لا تزال تعترف بمنظمة التحرير ممثلا وحيدا للشعب الفلسطينى وأن ليبيا مستعدة لاستقبال

أى مسئول فلسطينى بما فى ذلك ياسر عرفات لوضع خطة تحرير كامل التراب الفلسطينى .

ولقد تأكدت المصالحة الليبية - الفلسطينية باجتماع العقيد القذافى بياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على هامش أعمال المؤتمر الثامن لدول عدم الانحياز الذى عقد فى هرارى فى شهر سبتمبر الماضى . وإن كانت هذه المصالحة لم تأخذ شكلا رسميا حتى الآن .

ما هو الموقف الآن إذن ؟

تشير التوقعات التى جرت فيها جهود إجراء المصالحة العربية إلى أن الساعين إلى تحقيق هذا التضامن العربى ينتهجون تكتيكا جديدا لتحقيق هذا التضامن بمعزل عن تحقيق تسوية نهائية للخلافات العربية الرئيسية .. وهذا يعنى أن التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة باتت تحتم فى الوقت الراهن الوصول إلى حد معين من التضامن العربى عبر القفز على الخلافات العربية الرئيسية حيث أصبح هذا التضامن هدفا فى حد ذاته ويعنى أن المصالحات الناتجة عن انتهاج هذا الأسلوب هى مصالحات مؤقتة قد تعود بعد فترة وجيزة . لتتكرر مرة أخرى فى الجسد العربى لأن أسبابها الأصلية لم يتم تجاوزها بعد .. ولأنه لم يتم التوصل إلى برنامج حد أدنى للعمل العربى المشترك تتفق عليه سائر الدول العربية يمكن من خلاله تحديد تصور مشترك لحل كافة القضايا الدولية والإقليمية وبالتالي التعامل مع المشكلات الإقليمية تعاملًا مشتركًا .



القسم الثالث
التجمعات الإقليمية الفرعية

المحنا في تقرير العام الماضى وفي القسم الأول من تقرير هذا العام إلى أن تدهور قوة وفعالية النظام العربى ككل قد أخذ أشكالا عديدة من بينها زيادة كثافة التفاعلات على مستوى أقاليم فرعية من الوطن العربى على حساب التفاعلات الكلية فى الوطن العربى ككل . ويتناول هذا القسم تحليلا لمجرى وسياق التفاعلات فى إقليمين فرعيين وهما إقليم الخليج العربى وإقليم وادى النيل . وسندرس مجلس التعاون الخليجى ، ثم أزمة التكامل المصرى السودانى والتطورات التى اعتدت مشروعات وأفكار التكامل بعد الثورة السودانية .

ولدى دراستنا للتفاعلات العربية على مستوى الأقاليم ينبغى أن نأخذ فى الحسبان عددا من الأمور . أولا أن دراسة التجمعات الإقليمية الفرعية لا تقتصر على حالات الأقاليم الفرعية التى نجحت فى بناء مؤسسات جامعة مناظرة مثلا لمجلس التعاون الخليجى . فشبكة العلاقات المميزة فى المغرب العربى الكبير ليس لها مثل هذه المؤسسة ومع ذلك فإن هذه العلاقات تستحق الدراسة على أنها تؤلف تجمعا إقليميا بالنظر إلى كثافة التفاعلات بين الأقطار فيه بالمقارنة بتفاعلاتهم مع بقية أطراف النظام العربى . ولذلك فنحن

ننظر باهتمام على للأقاليم الفرعية على أنها محور للتجمع العربى مثلما أن التوافق السياسى والأيدىولوجى هو محور آخر ومثلما أن الترابط فى المصلحة هو محور ثالث . وثانيا : أن التفاعلات الإقليمية الفرعية لا تعنى بالضرورة التحالف ، ذلك أن الصراع هو قطب آخر للتفاعل . وحتى فى حالة الأقاليم الفرعية التى تنطوى تحت مؤسسة معينة مثل مجلس التعاون الخليجى ، فإن الصراع لا يختفى ، ولكن يتم تكييفه بما يخدم المصالح الأساسية فى التجمع العربى الفرعى . فمثلا فى نطاق مجلس التعاون الخليجى انفجرت الحرب بين قطر والبحرين ، كما أن صراعا هاما حول مفهوم الأمن كان دائما له أثر هام على تحديد سياق التفاعلات . وثالثا أن هذا القسم لا يتناول الخلاف النظرى حول تقييم أثر التجمعات الإقليمية الفرعية على مستقبل النظام العربى . فبعض المراقبين يرون أن هذه التجمعات تضر بوحدة النظام العربى ، على حين أن بعضهم الآخر يرى أنها أمر مفيد لهذا النظام . فالدراسة هنا تنظر للموضوع من حيث مضمونه ونتساءل عن نوع المصالح والارتباطات التى يتم خدمتها فى هذه التجمعات : أهى حقا مصالح عربية كلية أو مصالح فرعية يجرى خدمتها فى توافق حقيقى مع المصالح العربية الكلية أم لا ؟

أولاً : مجلس التعاون الخليجي

وقد تركز اهتمام مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨٦ على القضايا التالية :

- ١ - الحرب العراقية الايرانية .
- ٢ - قضايا الدفاع المشترك على المستويين الخارجى والداخلى .

- ٣ - القضايا الاقتصادية .
- ٤ - القضايا المشتركة في مجال الإعلام / الثقافة
- ٥ - النزاع بين قطر والبحرين .

١ - الحرب العراقية الإيرانية :

مما لا شك فيه أن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية منذ سبتمبر ١٩٨٠ كان عاملاً حاسماً في أن أصبح مجلس التعاون الخليجي كتنظيم أقليمى في المنطقة العربية حقيقة واقعة ، فاندلاع الحرب العراقية الإيرانية واستمرارها حتى الآن تهدد أول ما تهدد منطقة الخليج منذ نجاح الثورة الإيرانية ضد الشاه عام ١٩٧٩ . لذلك فإن قضية الحرب العراقية الإيرانية وإفرازاتها وتطوراتها هي أهم القضايا التي تطرح دائماً على اجتماعات المجلس المختلفة كما أن القضايا الأخرى التي تطرح عليها أيضاً نجد أنها مرتبطة ومتعلقة بتلك الإفرازات والتطورات هذا وإن كانت تضع أسساً للتعاون المشترك يمكن أن تستمر في فترة ما بعد الحرب .

ومنذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وبعد إنشاء مجلس التعاون الخليجي دعا المجلس مراراً إلى ضرورة وضع نهاية لتلك الحرب وكانت لها مبررات سياسية في

بمرور عام ١٩٨٦ يكون قد طال عمر مجلس التعاون الخليجي كتجمع أقليمى في المنطقة العربية إلى نحو ست سنوات . وبإنعقاد القمة الأخيرة في أبوظبي يكون قد عقد سبع قمم على مستوى قادة دول المجلس . فقد انعقدت القمة الأولى في أبوظبي - الإمارات في ٢٥ و ٢٦ مايو ١٩٨١ ثم أعقبتها الدورة الثانية في ١٠ و ١١ نوفمبر ١٩٨١ و انعقدت الدورة الثالثة في المنامة - البحرين من ٩ حتى ١١ نوفمبر ١٩٨٢ . ثم انعقدت الدورة الرابعة في الدوحة - قطر في الفترة من ٧ حتى ٩ نوفمبر ١٩٨٣ كما انعقدت الدورة الخامسة في الكويت في الفترة من ٢٧ حتى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٤ و انعقدت الدورة السادسة وقبل الأخيرة في مسقط عمان في الفترة من ٣ حتى ٦ نوفمبر . هذا إلى جانب الاجتماعات الوزارية المختلفة سواء العادية منها أو الطارئة .

وفي الواقع أن هناك حرصاً من قبل دول مجلس التعاون الخليجي الست هي السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، الإمارات وعمان على معالجة كافة القضايا الخليجية ذات الطابع المشترك والتي تساهم في تدعيم مسيرة المجلس ويتضح ذلك من خلال الاجتماعات الوزارية المختلفة وأهمها الاجتماعات على مستوى وزراء خارجية دول المجلس ووزراء الدفاع . هناك تطورات هامة في مسيرة مجلس التعاون الخليجي خلال عام ١٩٨٦ إلا وهي اجتماع وزراء إعلام دول المجلس لأول مرة وكذلك وزراء الثقافة ويجيء ذلك دليلاً على حرص تلك الدول على توثيق الروابط والعلاقات فيما بينها بما يؤدي إلى زيادة فاعلياتها من أجل مواجهة التحديات الخارجية والداخلية .

هذا الصدد مع تسوية النزاع بالطرق السلمية . ولكن موقف دول المجلس لم يكن حاسما بالقدر الكافي نحو وقف تلك الحرب ، وهذا يرجع إما إلى عدم الرغبة الصادقة في وقف الحرب قبل فترة تكون قد استنزفت فيها موارد الدولتين لأنهما كلا على حدة تمثلان تهديدا لدول الخليج ، أو إلى إدراكها إلى أن عملية وقف الحرب أو وضع نهاية لها تتحكم فيها مجموعة من التوازنات على المستويين الإقليمي والدولي أكبر من قدرة دول المجلس على التحكم فيها والسيطرة عليها . وأخيرا قد تخشى دول الخليج من الدخول طرفا في الحرب الآن الذي يجعلها عرضة لعمليات عسكرية مباشرة من قبل إيران قد تهدد تلك الدول خاصة في ظل ضعف القوى العسكرية والدفاعية لتلك الدول . وحقيقة أن موقف دول المجلس يعبر عن توازن دقيق ، وهذا يشكل جوهر موقفها من الحرب .

هذا وتركزت جهود دول المجلس على دعوة إيران لوقف إطلاق النار والتوصل مع العراق إلى تسوية سلمية ولكن إيران كانت دائما تهاجم دول مجلس التعاون وتتهمها بمساعدة العراق ، بل وكانت تهدد وتتوعد تلك الدول حالة اشتراكها فعليا مع العراق في الحرب .

ولكن الحرب العراقية الإيرانية أخذت أشكالا على درجة عالية من الخطورة خلال هذا العام تمثلت في احتلال شبه جزيرة الفاو العراقية ، وكذلك استمرار ضرب الناقلات البترولية في مياه الخليج ، ولم يعد الطيران الإيراني يتردد في مهاجمة السفن في المياه الإقليمية العربية .

وتزداد خطورة تلك التطورات في حالة اختلال التوازن العسكري لصالح إيران ويجعل دول الخليج ذاتها مهددة في سيادتها الإقليمية ووحدة أراضيها بل واستقلالها ، كما أن الاستمرار في ضرب الناقلات البترولية يمثل خطرا بالغ الحدة لأنه سيؤدي إلى عرقلة الملاحة أو توقفها في الخليج وبالتالي سيؤثر على تصدير تلك الدول للبترول والذي يمثل عنصر الثروة الوطنية الرئيسى ، خاصة مع تدهور أسعار البترول وعدم استقرار سوق النفط .

لذلك نجد أن دول المجلس قد زادت قلقا من تطورات الحرب هذه - ولذلك أعلن المجلس الوزارى في دورته الثانية عشرة في بيانه الختامى ١٩٨٦/٣/٣ الذى ضم وزراء خارجية دول المجلس شجبه احتلال إيران جزءا من الأراضى العراقية ووصف المجلس هذا

الاحتلال بأنه يمثل خرقا للمواثيق الدولية وأصول حسن الجوار وتعد على سيادة العراق ووحدة أراضيه ، كما دعا المجلس إيران إلى سحب قواتها فوراً إلى الحدود الدولية ، والكف عن تهديداتها التى تسهم فى زعزعة أمن واستقرار المنطقة . وقد تم عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية فى المنامة بالبحرين مع استمرار ضرب الناقلات البترولية وقد دعا المجلس فى ذلك الاجتماع الدولتين المتحاربتين العراق وإيران إلى وقف القتال استجابة لنداءات السلام . هذا وقد تأكد ذلك الموقف أيضا فى الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوزارى لوزراء خارجية دول المجلس الذى عقد فى الطائف فى الفترة من ٢٧ حتى ٣٠ يونيو ١٩٧٦ حيث أكد المجلس تصميمه لدعم الجهود للجانبين وتكون قائمة على أسس حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام سيادة وأمن كل طرف فى المنطقة كما تم التأكيد على قرارى مجلس الأمن رقم ٥٩٠ لعام ١٩٧٢ و ٥٥٢ لعام ١٩٨٤ اللذين عبرا عن موقف المجتمع الدولى من حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية ومن حرية مرور السفن التجارية من وإلى دول مجلس التعاون .

هذا وقد جاء تطور هام ، وإن كان شكليا فى اجتماع الدورة العشرين لمجلس وزراء خارجية دول المجلس فى « أبها » بالسعودية الذى اختتم أعماله مساء يوم ٢٧/٨/١٩٨٦ . فقد أكد المجلس الوزارى تصميمه على دعم كافة الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل سلمى سريع للحرب يحافظ على الحقوق المشروعة للمتحاربين المسلمين ، وقائم على أسس حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام سيادة وأمن جميع دول المنطقة ، كما رحب المجلس بالموقف الإيجابى للعراق بطرحه مقترحات سلمية لتسوية النزاع ، كما أعرب المجلس عن أسفه لتصاعد التهديدات الإيرانية الموجهة ضد أمن وسيادة بعض الدول الأعضاء كما أكد على دعمه الجماعى لأية دولة من الدول الأعضاء قد تتعرض للتهديدات لأن ذلك يمثل تهديدا لكافة دول المجلس باعتبار أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ . كما أكد المجلس إدراكه لمسئوليته فى دفاعه عن حقوق الدول الأعضاء فى تأمين حرية الملاحة مرتكزا على قرارات مجلس الأمن .

وقد وضح من ذلك أن هناك موقفا علنيا أعلن لأول مرة وهو الإشادة بموقف العراق من الاستجابة للتسوية السلمية للحرب والاستعداد للدفاع عن أمن وسيادة أية

دولة من دول المجلس في حالة تهديدها ، وكذلك مسئوليتها في الدفاع عن حرية الملاحة في الخليج . ويعتبر ذلك موقفا أكثر وضوحا عن المواقف السابقة ، وإن كان يظل موقفا لفظيا فقط دون أن يرتبط ذلك بموقف حازم من إيران على الرغم من أنها هي المسئولية أولا عن استمرار الحرب .

هذا وجاءت قمة أبوظبى الأخيرة لتؤكد ذلك الموقف ، فالحرب العراقية الإيرانية جاءت على أساس جدول الأعمال للقمة ، ولذلك فإنه قد تم بحث الموضوعات التى تتعلق بالحرب ، فقد جرى استعراض شامل للاتصالات التى أجرتها دول المجلس إقليميا وعربيا ودوليا والاتفاق خلال قمة مسقط في العام الماضى على تكثيف التحرك السياسى بشكل أكبر دوليا وعربيا وعالميا . فقد جرى استعراض نتائج التحرك الخليجى خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة والنجاح الذى تحقق في إطار دفع المنظمة الدولية إلى عقد جلسة خاصة عن الحرب وإمكانية دفع المجتمع الدولى للقيام بدور أكبر ، كما تم بحث نتائج الاتصالات التى جرت في إطار التحرك العربى وعلى الأخص الاتصالات التى جرت مع سوريا لكى تعمل على الانضمام إلى الجهود المبذولة لإنهاء الحرب . كما تم بحث نتائج الاتصالات التى أجرتها خلال الشهرين الماضيين اللجنة السباعية التى انبثقت عن الاجتماع الوزارى الطارىء للجامعة العربية ، والذي عقد في مايو (أيار) عام ١٩٨٤ . وكان آخر هذه الاتصالات قد تم في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر بين السفراء العرب الممثلين للدول الأعضاء في اللجنة وبين رئيس الوزراء الفرنسى جاك شيراك . هذا كما تم استعراض الاتصالات التى تمت على الصعيد الثنائى بين دول المجلس والدول الأخرى بالإضافة إلى وضع لجنة المساعى الحميدة التى يرأسها جاوارا ومساعى حركة عدم الانحياز .

ومع ذلك فلم تعد دول مجلس التعاون الخليجى فيما بعد تعلق الآمال على قرب إنهاء الحرب بسبب موقف إيران التى أعلنت عن الإعداد لهجوم نهائى على العراق . لذلك اختلفت مهمة قادة دول الخليج الست في أبوظبى عن مهمتهم خلال قمة مسقط في العام الماضى . وكان الأمر يتعلق في القمم السابقة بمد جسور الحوار مع طهران . وحينما امتنعت الدول الست عن الإشادة بموقف العراق مراعاة لجانب السلطات الإيرانية .. وفشل مشروع الحوار مع إيران بعد أن رفضت الموافقة

على قيام مجلس التعاون بإيفاد ممثل عنه إلى طهران . وأخذ الموقف يتدهور منذ هذه القمة مع احتلال إيران للمنفذ البحرى الوحيد للعراق ومضاعفة التهديدات الإيرانية ضد دول الخليج . وقد طالبت دول الخليج علانية بسحب القوات الإيرانية من شبه جزيرة الفاو - العراقية / الواقعة على بعد أقل من ٣٠ كم من الأراضى الكويتية ، ووقف التهديدات الإيرانية . ولكن طهران صمت الأذان مما حمل دول المجلس أثناء الإعداد لمؤتمر قمة أبوظبى على النظر بعدم وجود بارقة أمل تبشر بانتهاء الحرب .

ولا يعنى ذلك أن دول الخليج ستجرى تعديلا جذريا على سياستها تجاه الحرب ومعالجة إفرازاتها . فهى حريصة على البقاء بعيدا عن الدخول طرفا فيها ، والعمل في نفس الوقت على دعم محاولات وقفها . ولذلك فإنها لم تطرح مبادرة دولية جديدة . وقد يفسر ذلك على أن المبادرة قد تستدعى الإسهام الإيجابى في عمليات الإنشاء والتعمير ، وقد تتطرق إلى التعويضات الأمر الذى ترغب الدول في تجنبه ، خاصة في ظل الظروف المالية الحرجة بسبب سوء أحوال سوق النفط المضطربة .

ولكن الشيء الذى سيسطر على التوجه الخليجى في المستقبل هو التعامل بشكل جدى وحاسم مع افرازات الحرب التى غدت تمس مصالح دول المنطقة ومنها تعرض السفن المارة في الخليج لاعتداءات تتنافى وقواعد القانون الدولى ، وذلك عن طريق احتجازها ، بالإضافة إلى الاستمرار في مهاجمة الناقلات البترولية الوطنية لبعض دول المجلس .

هذا وجاء البيان الختامى للقمة يحدد الموقف من الحرب وتطوراتها كالاتى . . (وقد تدارس المجلس الحرب العراقية الإيرانية ، وما آتت به من دمار على الشعبين المسلمين ، ومخاطرها على أمن المنطقة واستقرارها . . ويعرب عن أسفه لاستمرار هذه الحرب وعن قلقه الشديد للتصعيد الخطير والمستمر والتطورات التى تضر بمصالح الشعبين المسلمين . وأكد تمسكه بقرارى مجلس الأمن رقم ٥٨٢ ورقم ٥٨٨ لعام ١٩٨٦ م اللذين يدعوان إلى وقف فورى لاطلاق النار وسحب القوات إلى الحدود الدولية والسعى للتوصل إلى حل للنزاع بين البلدين بالوسائل السلمية .

وأعرب المجلس عن أمله بأن تستجيب ايران لهذه الارادة الدولية وأعرب المجلس عن تقديره لتجاوب

العراق الشقيق مع الجهود التي تبذل من أجل وضع حد لهذه الحرب المدمرة بالوسائل السلمية .

وجدد المجلس عزمه على الاستمرار في بذل كافة الجهود والمساعى وتأييده للمبادرات والجهود الدولية الهادفة لايقاف هذه الحرب والوصول إلى حل سلمى لها ، وأكد المجلس تمسكه بقرارى مجلس الأمن رقم ٥٤٠ لعام ١٩٨٣ ميلادية ورقم ٥٥٢ لعام ١٩٨٤ الذين عبرا عن موقف المجتمع الدولى من حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية وحرية مرور السفن التجارية من وإلى موانئ دول مجلس التعاون ، وأعرب عن أمله في أن تستجيب ايران لهذه الارادة الدولية التى عبر عنها هذان القراران ، وأكد المجلس تصميمه على الحفاظ على حرية الملاحة من وإلى موانئ دول الخليج .

وفي الواقع أن موقف دول المجلس لم يحدث فيها تغيير جوهري تجاه الحرب ، فالجديد في الموقف هو الاشادة بموقف العراق / الشقيق من استعداد للتسوية السلمية للحرب . فدول المجلس حريصة كل الحرص على عدم التورط كطرف في الحرب والابتعاد عن ذلك بكل السبل وسهولة ايقاف الحرب ، ولكن التحدى الكبير هو ماذا سيكون موقفها في حالة عدم تحقيق نصر حاسم على ايران ، أو استمرار التوازن العسكرى بين العراق وايران أى في حالة احراز تفوق عسكرى حاسم ايرانى على العراق ؟ . . أن ذلك سوف يكون التحدى الرئيسى لتلك الدول ويمتد إلى مدى فاعليتها في درء التهديدات الموجهة اليها ، بل وفي حالة أخرى وهى حالة غلق مضيق هرمز وتوقف حركة الملاحة في الخليج ، هذا وأن كانت دول الخليج أقل قلقا بالنسبة للحالة الأخيرة حيث أنها ستعتمد في حالة الخطر على الدول الكبرى التى ستحول دون توقف الملاحة في الخليج وأن موقفها سوف يكون هو التنبيه إلى ذلك وقد تردد ذلك في قمة أبوظبى الأخيرة .

ولكن الخطر الحقيقى هو في الحالة الأولى أى احراز ايران نصرا عسكريا حاسما على العراق ، فهل تكون تلك الدول قادرة على درء الخطر الايرانى أم أنها ستستعيز بقوى خارجية الأمر الذى يشكل خطرا حقيقيا على استقلالها إذ يتيح للقوى الأجنبية التدخل العسكرى في تلك المنطقة ، مما يزيد من خطورة الصراع الدولى بها ، وهو أمر بالغ الخطورة ويهدد أيضا استقلال وسيادة تلك الدول .

لذلك يبدو أن حالة التوازن الدقيق بين الدولتين في

الحرب هو في مصلحة معظم الدول ومنها دول المجلس (في حالة عدم قدرتها على وضع نهاية سلمية لتلك الحرب) ، والذي هو في صالح معظم الدول الكبرى وكذلك القوى الاقليمية وقد برز ذلك في ظل العلاقات والاتصالات العلنية وغير العلنية بأطراف الحرب ، والمثل الصارخ الدال على ذلك هو صفقات السلاح الأمريكية الأخيرة لايران والتي فضحت بشدة الموقف الأمريكى الانتهازى من الحرب .

٢ - قضايا الدفاع المشترك :

تعد قضايا الدفاع المشترك من أهم القضايا الناتجة عن والمرتبطة بتطورات الحرب العراقية الايرانية . ويقصد بها مجموعة التحديات الناجمة عن الحرب وتطوراتها ، الأمر الذى يستتبع ضرورة اتخاذ دول المجلس مجموعة التدابير التى تجعلها قادرة على الدفاع عن وحدة وسلامة أراضيها وضمان مصالحها في الخليج خاصة ما يتعلق بحرية الملاحة عامة من آثار كبيرة على امكانية تصدير بترولها وبالتالي تأثيرها على اقتصاديات تلك الدول .

هذا كما أن قضايا الدفاع المشترك لها بعد داخلى وهو البعد الأمنى الخاص بحماية الجبهة الداخلية والحفاظ على استقرار الأوضاع الداخلية بما لايسمح باضطرابات أو قلاقل داخلية في كل أو احدى هذه الدول مما يكون له أثر سلبي على استقرارها .

فبالنسبة لقضية الدفاع المشترك على المستوى الخارجى نجد أن دول مجلس التعاون الخليجى قد توصلت على المستوى الشكلى أساسا إلى تنظيمات محددة بهدف دعم عملية الدفاع هذه . ففي قمة الدوحة ، نوفمبر ١٩٨٣ تم الاتفاق على انشاء صناعة سلاح خليجية ، وفي قمة الكويت ١٩٨٤ تم الاتفاق على انشاء قوة خليجية موحدة تحمل اسم « درع الجزيرة » وتقوم بدور قوة الانتشار السريع ، هذا وتوالت الاجتماعات الوزارية لوزراء دفاع دول المجلس وقد اجتمع وزراء الدفاع خمس مرات كان الاجتماع الأول قد عقد في الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ يناير ١٩٨٢ بالرياض وأنعقد الاجتماع الثانى في الرياض في الفترة من ١٠ إلى ١١ أكتوبر ١٩٨٢ وانهقد الاجتماع الثالث لوزراء الدفاع في الدوحة يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٨٤ كما انعقد اجتماعا مشتركا بين وزراء الدفاع ووزراء الخارجية في

الفترة من ١١ إلى ١٩ سبتمبر ١٩٨٤ في أبها بالمملكة العربية السعودية . وقد انعقد الاجتماع الرابع لوزراء الدفاع في الكويت في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٨٥ وقد انعقد الاجتماع الخامس لوزراء الدفاع في مسقط في الأسبوع الأول من أكتوبر خلال هذا العام . هذا وقد حاولت الاجتماعات المتتالية لوزراء الدفاع وكذلك الاجتماعات المشتركة مع وزراء الخارجية وأيضا مؤتمرات القمة وضع استراتيجية دفاعية لدول المجلس ، وفي الواقع أن تلك الاستراتيجية تتكون من عنصرين أساسيين تحاول دول المجلس تحقيق تقدم فيهما وهما :

(أ) تشكيل قوة خليجية موحدة .

(ب) صناعة سلاح خاصة بدول الخليج .

١ - تشكيل قوة خليجية موحدة :

لقد استبعد المجلس فكرة تكوين جيش خليجي موحد ، الا أنه وافق على تشكيل قوة التدخل السريع وتحمل اسم « درع الجزيرة » وهي قوات من كل جيوش دول المجلس تقوم بأجراء مناورات وتدريبات مشتركة في أماكن مختلفة من أراضى تلك الدول . ولكن هناك عقبات تحول دون وجود درجة عالية من الفعالية لتلك القوة أهمها :

١ - نقص القوة العسكرية قياسا بأجمالى عدد سكان دول الخليج الست ١٦ مليون نسمة (تعداد ١٩٨٤) يبلغ عدد السعودية ١٠,٨٢٤,٠٠٠ هذا في حين وصل عدد القوات المسلحة مجتمعة نحو ١٩٠,٠٠٠ جندي وهذا يعتبر عددا قليلا قياسا على دول المجلس التى تبلغ نحو ٢,٦٤,٦١٧ كم^٢ .

٢ - أن هناك عناصر قيادية في تلك الجيوش من خارج دول المجلس والأمن الذى يمثل مشكلة لقادة تلك الدول ومحاولة خلق قيادات وطنية محلية تقود تلك الجيوش .

٣ - بالنسبة للعتاد العسكرى ، فهناك خليط من الأسلحة التى تتسلح بها تلك الجيوش من الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، وألمانيا الغربية . وأن كان ذلك قد يكون مفيدا حيث أن التنوع يزيد من درجة الاستقلالية ولكنه يخلق مشاكل التبعية للدول بصدد التسلح ، وكذلك مشكلة مدى التنسيق بين الجيوش المختلفة حيث المصطلحات العسكرية مختلفة .

ب - اقامة صناعة سلاح خليجية :

لقد تم تخصيص ١٤٠ مليون دولار لاقامة صناعة

سلاح خاصة بدول الخليج وتهدف دول الخليج من ذلك إلى :

١ - تحقيق درجة عالية من الاستقلالية في تسليح جيوشها .

٢ - خلق سلاح خليجي موحد لجيوش تلك الدول يساعد على التعاون والتنسيق فيما بينها .

هذا ولكن هناك عقبات تحول دون ذلك وهى :

١ - أن دول المجلس ليس لديها القاعدة الصناعية المطلوبة .

٢ - عدم توافر مصادر المياه اللازمة .

٣ - نقص الكوادر الوطنية القادرة على ايجاد صناعة سلاح ذات فاعلية .

وفي الواقع أن تلك كانت دائما هى الأهداف التى سعت اجتماعات المجلس المختلفة على المستوى الدفاعي إلى تحقيقها ، ولكن دول المجلس لم تستطع حتى الآن أن تتوصل إلى تحقيق تقدم ذى شأن في هذا المجال ، وكل ما تم تحقيقه هو تدريبات ومناورات مشتركة لقوة درع الجزيرة . وقد تكون دول المجلس حريصة على علاج الخلافات وأوجه النقص الناتجة عن تلك المناورات والتدريبات ، ولكنه يبدو أن تلك القوة تظل قوة شكلية أكثر منها قوة قادرة على الردع ضد المخاطر الخارجية .

ولذلك فإن دول المجلس احتمت بعنصر آخر أكثر فعالية في هذا الصدد وهو امكانية الاعتماد بصفة رئيسية على عنصر الدفاع الجوى والطيران والبحرية . فدولة مثل السعودية تملك طائرات الانذار المبكر وطائرات استطلاعية . وهناك شبكات رادارية لدى الكويت تستطيع من خلالها أن تمارس دورها بدرجة عالية من الفعالية ، كما أن هناك دوريات بحرية تجوب الخليج لمتابعة حركة الملاحة خاصة في مضيق هرمز . هذا وقد برز التركيز على هذا العنصر الجوى ، البحرى في اجتماع وزراء الدفاع الخامس الأخير الذى عقد في مسقط في أكتوبر من هذا العام . وقد كان الشكل الأول في هذا الاجتماع هو مسألة الملاحة في الخليج بسبب استمرار ضرب الناقلات البترولية واحتمالات غلق مضيق هرمز .

ومع أن دول المجلس مع تركيزها أصلا على العنصرين الجوى والبحرى في استراتيجيتها الدفاعية ، فإنها تعمل على دعم التعاون والتنسيق في عناصر الاستراتيجية الدفاعية ولكن تبقى العقبات والموضوعات التى سبق الحديث عنها . وحقيقة أن كل ذلك يضع

حدودا على حرية حركة تلك الدول في هذا الاتجاه ، لأنه حتى في حالة وجود دفاع جوى على درجة عالية من الاستطلاع والفعالية في مجال الاستطلاع ، ووجود قوة بحرية تتابع حركة الملاحة في الخليج ، فما هو الموقف في حالة وقوع خطر حقيقى فعلى ، هنا تبقى الكلمة لقوة الردع العسكرية وهى في الواقع غير متوافرة لدى دول المجلس .

ولذلك أكد مسئولون خليجيون خلال قمة أبو ظبى الأخيرة أن ضمان حرية الملاحة في الخليج هى مسئولية المجتمع الدولى ككل ويأتى دور تلك الدول في التنبيه إلى ذلك ، هذا مع احتفاظ تلك الدول بحقها في الدفاع الشرعى عن سلامة استقلالها ومصالحها في الخليج .

ويبدو أن الاحتمال الأخير في حالة وقوع تحد خطير يهدد سيادة استقلال تلك الدول هو الاستعانة بقوات أجنبية وهذا يمثل خطرا أشد أن ذلك يعتبر بمثابة نقص وقيد على سيادة واستقلال تلك الدول ، لذلك نجد أن طابع الحرص والحذر هو السمة المميزة لتحرك دول المجلس تجاه تطورات الحرب العراقية الإيرانية وكذلك في محاولتها لبقاء قوة دفاع عسكرية خليجية .

أما عن قضايا الدفاع المشترك على المستوى الداخلى أى قضية الأمن الداخلى . فنجد أن درجة الاتفاق أقل من وجه الاتفاق على قضية الدفاع المشترك على المستوى الخارجى ، وذلك يرجع إلى :

- عدم تعرض دول المجلس ككل أو احتمال تعرضها بدرجة واحدة للقلق والاضطرابات والعمليات التخريبية في الداخل .

- وجود درجة عالية من الاختلاف بين دول المجلس بالنسبة لوجود قوات أجنبية على أراضيها .

- وجود اختلاف في وجهات النظر بين تلك الدول حول مسألة الصحافة والديمقراطية وكذلك حول العلاقات بين الشرق والغرب .

• لذلك لم يتم التوصل إلى اتفاقية أمنية خليجية حتى الآن .

ومع ذلك فهناك جهود مستمرة بين دول المجلس من أجل التنسيق والتعاون فيما بينها فيما يتعلق بالنواحي الأمنية وفيما يتعلق بالمخدرات والمروء والضبط الجنائى والدفاع والجوازات والجمارك . هذا وقد عقد المسئولون عن تلك المجالات اجتماعات خلال عام ١٩٨٦ استهدفت تحقيق التعاون والتنسيق بين دول المجلس .

وعلى الرغم من انعقاد اجتماع وزراء داخلية دول المجلس في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر خلال هذا العام وذلك من أجل وضع المبادئ الرئيسية لتلك الاتفاقية الأمنية ، فإنها لم تكن معروضة على جدول أعمال قمة أبو ظبى . وقد جاء في البيان الختامى عن تلك القضية ما يأتى . . « وأعرب المجلس عن ارتياحه لما وصل اليه التعاون والتنسيق في مجال الأمن ومبادئ الاتصالات المكثفة بين الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء ومن أجل تعزيز وضمان الأمن والاستقرار في دول المجلس . » .

وجدير بالذكر أن دول المجلس أعلنت من خلال مؤتمرها لوزراء خارجية دول المجلس في دورته التاسعة عشرة التى عقدت في مدينة الطائف في الفترة من ٢٨ حتى ٣٠ يونيو ١٩٧٦ أدانتها لعمليات الانفجار التى تعرضت لها دولة الكويت . هذا وأعلن المجلس تضامنا دول المجلس مع دول الخليج ومؤازرتها لها وتصميمها على مواجهة مثل تلك العمليات بشكل جماعى .

٣ - القضايا الاقتصادية :

يبدو أن هناك رغبة صادقة من دول مجلس التعاون على بلوغ درجات متفوقة من التعاون والتنسيق في المجال الاقتصادى . فقد توصل المجلس إلى اتفاقية اقتصادية موحدة في قمة الرياض من نوفمبر ١٩٨١ . وقد دخلت مرحلة التنفيذ ابتداء من أول مارس ١٩٨٣ .

هذا وقد حاولت الدول الخليجية في الفترة الأخيرة ونتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية في البلدان الخليجية والذي نتج عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط ، فقد بدأت دول المجلس تتجه إلى تنويع اقتصاداتها لزيادة حصة القطاعات الاقتصادية غير النمطية في الناتج المحلى .

لذلك بدأت دول المجلس تتجه نحو اعطاء دور وثقل اكبر للقطاع الخاص في دفع عملية التنمية . ولذلك ركزت الدراسات التى أجرتها غرف التجارة والصناعة والزراعة الخليجية على أهمية أن يكون للقطاع الخاص ممثلون ينقلون لأجهزة مجلس التعاون آراءه ومقترحاته حتى يمكن أن يكون للقطاع الخاص دور كبير في تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، هذا وأعربت الغرف الخليجية عن استعدادها للتعاون مع القطاع الحكومى في إتاحة الأجهزة الفنية وتأسيس الشركات المساهمة

المشتركة في عمليات الاستيراد والتصدير . كما أن اتحاد الغرف هذا قد ذكر في تقرير له أن هناك ١٧٩ شركة مساهمة في دول المجلس ما بين وطنية وعربية وأجنبية . ودعا إلى تمويل المشاريع الصناعية الحكومية إلى شركات وهمية وطرح أسهمها للمواطنين كما دعا إلى إنشاء أسواق مالية حديثة .

ولذلك نجد أن القضايا الاقتصادية التي تناولتها اجتماعات مجلس التعاون المختلفة قد تركزت على الأوضاع المتدهورة لأسواق النفط وتأثيرها على اقتصاديات تلك الدول وغالبا ما كان وزراء بترول تلك الدول يجتمعون على هامش تلك الاجتماعات كما كان في قمة أبوظبي الأخيرة . وكانت مسألة برمجة التعاون الاقتصادي في إطار الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس من الموضوعات التي تم بحثها خلال الاجتماعات الوزارية المختلفة للمجلس خلال العام لوضعها على قمة أبوظبي . هذا بالإضافة إلى عملية الاتصالات وتكثيف التعاون مع المجموعات الاقتصادية الخارجية خاصة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

وجاءت قمة أبوظبي الأخيرة لتبين حصاد العام في المجال الاقتصادي . لقد جاء التركيز في القمة الأخيرة على تحقيق المواطن في الأنشطة التجارية والاقتصادية مما يهدف إلى دعم التعاون الاقتصادي وتسهيل مركز رأس المال بين دول المجلس ولذلك فقد قررت القمة ما يلي :

١ - السماح للمستثمرين من مواطني المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الأعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطني من حيث الأهلية وفقا لضوابط محددة اعتبارا من أول مارس ١٩٨٧ .

٢ - السماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة والجملة في أية دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة وفقا لضوابط محددة اعتبارا من أول مارس ١٩٨٧ بالنسبة لتجارة التجزئة وأول مارس ١٩٩٠ بالنسبة لتجارة الجملة .

هذا كما وافق المجلس الأعلى على القواعد الموجودة بإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني .

هذا بالنسبة للتعاون الاقتصادي ، أما عن أوضاع النقد وعن ضرورة وجود مؤسسات نقدية حديثة فكان ذلك موضع بحث ، ولكن لم يتم التوصل إلى نتيجة ايجابية في هذا الصدد . فقد تم التوصل في النهاية إلى ضرورة التنسيق بين ما هو موجود بين المؤسسات النقدية والبورصات الموجودة بدول الخليج ، كما تردد أنه لا يوجد تفكير الآن في إنشاء بورصة خليجية مشتركة .

هذا وكان التعاون الاقتصادي الخارجي موضع بحث على كافة الاجتماعات الوزارية وتمت مناقشة نتائج الاتصالات والتعاون مع المجموعات الاقتصادية الخارجية في كل اجتماع ولا زالت تلك الاتصالات مستمرة . وجاءت قمة أبوظبي لتعلق موقفها مع تلك الاتصالات حيث أعلنت موافقتها على استمرار تلك الاتصالات مع المجموعات الاقتصادية الدولية وفوضت القمة المجلس الوزاري باقرار أهداف وسياسات التعاون الذي تهدف اليه هذه الاتصالات وكلفته بمتابعة تنفيذها .

ويبدو من ذلك أن طابع الحذر والبطء والحرص هو السمة الأساسية لتحرك دول مجلس التعاون حتى في المجال الاقتصادي وهذا يرجع إلى عدة عوامل موضوعية أهمها :

- أن اقتصاديات دول الخليج متناقضة وليست متكاملة في قطاعاتها المختلفة .

- هناك مشاكل خاصة بالعمالة الأجنبية ونقص الكوادر الوطنية .

- هناك مشاكل خاصة بالتعليم وأخرى خاصة بالمشاكل الاجتماعية .

- كذلك هناك اختلافات على مستوى التعامل النقدي .

هذا بالإضافة إلى قدرات وامكانيات النمو الاقتصادي لاقتصاديات تلك الدول وهي محدودة لأن تلك الدول اتبعت نمط التنمية قصير الأجل ذا الطابع الاستهلاكي .

كل ذلك يضع قيودا موضوعية على حدود التكامل الاقتصادي والاجتماعي الذي تسعى اليه دول الخليج .

٤ - القضايا المشتركة في مجال الاعلام والثقافة :

لقد حدث تطور هام في مسيرة مجلس التعاون الخليجي خلال عام ١٩٨٦ وهو انعقاد وزراء اعلام دول المجلس لأول مرة في جدة في أول يونيو بجدة بالسعودية من هذا العام . وقد توصل وزراء الاعلام إلى خطة اعلامية وتمت الموافقة عليها وعلى الخطوات التنفيذية لأجهزة الاعلام المختلفة .

وجاء الاهتمام بالاعلام في مسيرة الخليج متأخرا لأن الاعلام يلعب دورا في اختصار المسافات وتهيئة الرأي العام وقيادته نحو الأهداف الموجودة . ولكن هناك مجموعة من التطورات أدت إلى الاهتمام أكثر بدور الاعلام إلى درجة انعقاد الاجتماع الأول لوزراء اعلام دول المجلس خلال يونيو من هذا العام وتلك التطورات تمثلت في :

- التطورات المتمثلة في التصعيد المستمر للحرب العراقية الايرانية .

- الحملة الأوروبية الأمريكية ضد الدول العربية ومحاولاتها تشويه الصورة العربية والصاق تهمة الارهاب بالعرب إضافة ما طرأ على أسعار البترول من تدهور حاد في أسواق النفط العالمية ودأبت رسائل اعلام تلك الدول بتوجيه الاتهامات لدول مجلس التعاون وأنها المسئولة عن التدهور المستمر في أسعار النفط .

هذا وقد توصل الوزراء إلى خطة اعلامية وخطوات تنفيذية لأجهزة الاعلام المختلفة وهي كالآتي :

١- في المجال الإذاعي :

يتم تحقيق التعاون الإذاعي من خلال الربط الإذاعي المشترك بهدف خلق صوت خليجي موحد ، اتضحت معاه مع صوت مجلس التعاون وانتاج وتبادل برامج متنوعة تركز على الجوانب الاخبارية والتقارير التحليلية لمسيرة المجلس وذلك من أجل تشجيع التداخل والتلاحم بين الأسرة الإذاعية بجوانبها المتعددة . لذا فانه يعين مخرجين ، ومعدنين فنيين من خلال التعادل المستمر لهذه المجالات واعداد الدورات المشتركة التي تجمع بين العناصر المتمثلة لخلق التواصل بين كافة العاملين في الأجهزة الإذاعية والارتقاء بمستوى الانتاجية .

ب - وفي المجال التلفازي :

تحت الخطة الدول الأعضاء على ربط أو تقوية البث التلفازي المشترك وامكانية وصول البث إلى معظم قري ومدن الدول الأعضاء من خلال الأقمار الصناعية وخاصة مع وجود القمر العربي (عربسات) وشبكات الميكرويف أو الكابلات المحورية .

وتؤكد الخطة على دعم المسيرة التليفزيونية القائمة بين دول المجلس من خلال تأثير مسيرة التبادل الاخباري التلفزي ودعم مركز التجمع الاخباري وحث المسئولين بأجهزة التلفزة بأهمية بث أخبار الدول الأعضاء والتركيز على الأخبار ذات الصلة بالتعاون المشتركة بين الدول الأعضاء .

وتدعو الخطة إلى تشجيع وتبادل الانتاج التلفازي المحلي والمشارك لينتقل من خلاله واقع مجتمعات دول المجلس إلى الجهد التليفزيوني عامة والخليجي خاصة وتكثيف الاهتمام ، بالبرامج الموجهة للمقيمين من غير العرب تشرح واقع التعاون بين دول المجلس وأهداف هذا الواقع وسبل تحقيقه والاهتمام بالتدريب وتنمية العناصر الوطنية الفنية في مجال التلفاز وتشجيع حركة التمثيل والتأليف والاعداد والايخراج .

ج - وفي مجال الصحافة والمطبوعات :

فقد دعت الخطة إلى وضع ضوابط الالتزام بالخط الوطني المتمشي مع كفالة حرية الرأي للجميع وعقد الندوات والاجتماعات المستمرة لمناقشة هموم ورسالة المؤسسات الصحفية في مجال مراكز المعلومات وضرورة التخطيط لايجاد مركز معلومات بوجه يخدم صحافة دول المجلس وتفهم وتذليل صعوبة التوزيع الصحفي والكتاب الخليجي بصفة عامة . كما تدعو الخطة إلى العمل على تخفيض اجراءات النقل الجوي للصحف والمطبوعات ومعاملتها معاملة خاصة تساعد على سرعة وصولها وانتشارها بأقل تكلفة ومحاولة تسهيل اجراءات الرقابة الاعلامية وتطوير وتشجيع القلم الوطني من خلال ايجاد فرص الدورات التدريبية المتخصصة بالتعاون مع بيوت الخبرة في هذا المجال وداخل المؤسسات الصحفية في الدول الأعضاء .

وتحت الخطة على وضع برامج للتواصل الصحفي بين الصحفيين الخليجيين من خلال الزيارات المتبادلة لاكتساب المعارف والتواد والحصول على مزيد من المعرفة في مجال العمل . والاستفادة ما أمكن من بعض

الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحفية لمنتسبيها في هذا الشأن .

وفيما يتعلق بالصحافة الرياضية أكدت الخطة على ضرورة توعية القائمين على الملاحق الصحفية الرياضية الثابتة بأهمية إبراز الرياضة بأهدافها السامية كقنوات اعلامية يجب أن تستغل لتعكس روح التلاحم والانصهار بين شباب الخليج ، والتأكيد على تواجد العنصر الوطني الخليجي في هذا المجال ، وابعاد بعض العناصر غير الخليجية التي قد تساهم في غرس روح التباعد والتباغض والتشتت بين شباب الخليج .

هذا وقد جاءت قمة أبوظبي لتقر فقط وثيقتي ميثاق الشرف الاعلامي الخارجي وضوابط العمل الاعلامي الخارجي . والوثيقتان تستهدفان تحقيق التنسيق والتعاون الكامل بين دول المجلس في السياسة الاعلامية الخارجية .

فالوثيقة الأولى تدور حول وضع سياسة رقابية موحدة تشمل الأشخاص الذين يلجأون إلى تلفيق المعلومات والتشهير . كما تطالب الوثيقة بالاهتمام بالإعلام المحلي ومصادقيته في الوصول إلى العالم بمعلومات دقيقة وتقنية حديثة والتدفق الإعلامي للمعلومات والبيانات الواردة فيه .

أما الوثيقة الثانية فتدور حول المبادئ التي تركز عليها التعاون الخليجي في مجال الإعلام وهي إعطاء الحرية في إطار الموضوعية والطرح بأسلوب علمي صريح والتزام الصدق والدقة في أنواع النشر والرفض المطلق لكل ما يحض على إثارة الفتنة بين أبناء المجتمع الواحد وتجنب كل ما من شأنه النيل من الهوية العربية الخليجية .

يتضح لنا أن ما أقرته قمة الخليج في مجال الإعلام هو مجرد ميثاق شرف للتعاون الإعلامي ، ولكنه يعتبر خطوة هامة في مجال تدعيم مسيرة المجلس وإن جاءت متأخرة كثيرا .

أما عن مجال الثقافة فقد حدث تطور هام أيضا ، وهو اجتماع وزراء ثقافة دول المجلس لأول مرة بمسقط/ عمان في سبتمبر ١٩٨١ . وقد وافق الوزراء المسؤولون عن الثقافة في دول المجلس على خطة للتنمية الثقافية لدول مجلس التعاون .

وتهدف تلك الخطة إلى :

— إغناء شخصية المواطن في دول الخليج وبناء تكاملها عن طريق الوعي المتزايد لعقيده وتراثه وانتمائه وقدرته على مواكبة التطور الإنساني .

— تطور البنى الثقافية باعتبارها من أركان البناء الحضاري وأساسا من أسس تماسك الأمة .

— التشبع بالهوية الحضارية العربية الإسلامية بوصف الثقافة مستودع الأصالة والكنز الواسع من الخبرات اللازمة .

— تحويل واقع التجزئة الثقافية الراهن لدول مجلس التعاون إلى وحدة ثقافية متكاملة ترسي أسسها التوجيهات التي تتفق عليها دول المجلس .

— تنمية العطاء الحضاري قويا وإنسانيا بوصف الثقافة عنصر التآخي ضمن الأقليم الواحد ، وعنصر التقارب والتعاون والتصدي لمحاولات الاستلاب الثقافي .

— توطين المضمون القومي والإسلامي توطينا ثقافيا وتنمويا شاملا للأطفال والناشئة والشباب من خلال قطاعات التربية والتعليم والإعداد والإنتاج الثقافي بمختلف أشكاله .

هذا وقد وضعت الخطة مبادئ عمل لتحقيق هذه الأهداف وهي :

١ - الإلتزام باللغة العربية الفصحى بوصفها وعاء الثقافة وأداة التواصل والعمل على الحد من ظاهرة انتشار اللهجات العامية في وسائل الثقافة والإعلام والمؤسسات التعليمية .

٢ - ضرورة استيعاب العصر أي التحديث في الاتجاهين : الأول اتجاه التراث ... والثاني اتجاه العصر العلمي والتقني كشرطين لازمين لتكوين الثقافة الأصلية المبدعة .

٣ - الحوار مع الثقافات الأخرى والسعى معها لإقرار القيم الإنسانية .

هذا وتعد تلك خطوة هامة في مجال التعاون والتنسيق بين دول المجلس وإن جاء البيان الختامي لقمة أبوظبي دون الإشارة إلى ذلك التطور المهم .

٥ - النزاع بين قطر والبحرين :

لقد مثل النزاع الحدودي الذي نشب بين قطر والبحرين في أبريل من هذا العام تحدياً جديداً يضمن إلى التحديات التي يواجهها مجلس التعاون الخليجي . فقد نشب في وقت تزايدت فيه مخاوف الدول أعضاء المجلس من احتمالات تصعيد الحرب العراقية الإيرانية لتمتد إلى دول خليجية أخرى . وفي وقت تصاعد فيه قلقها بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط . هذا بالإضافة إلى أن ذلك النزاع يمكن أن يثير نزاعات حدودية أخرى بين دول المجلس .

لذلك كان الاهتمام الخليجي بهذا النزاع قد عكس الإحساس بخطورة الموقف ، فكان التحرك السعودي

العاجل وإيفاد الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء إلى كل من قطر والبحرين . كما أوفد السلطان قابوس بن سعيد موفداً آخر للدولتين . ولم تهدف هذه الجهود إلى تبيان المخطيء أو المصيب من جراء الحادث بل هدفت في المقام الأول إلى إظهار خطورة الحادث على الوضع في المنطقة . وهنا لعبت السعودية الدور الكبير في احتواء النزاع وكان موقف مجلس التعاون كتنظيم أقليمي خليجي ، كما جاء في البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول المجلس التاسع عشر ليشكر جهود الملك فهد ملك السعودية وكذلك جهود المملكة العربية السعودية على مواصلة الجهود لحل الموضوع نهائياً بما يتفق والمبادئ التي يقوم عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون .

والنظام الأساسي للمجلس ينص على ضرورة قيام

جدول رقم (١) اجتماعات مجلس التعاون الخليجي خلال عام ١٩٨٦

اسم المؤتمر	تاريخ الإنعقاد	مكان الإنعقاد	أهم القضايا التي نوقشت
- مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي دورته الثامنة عشرة	الفترة من ١ مارس حتى ٣ مارس ١٩٨٦	الرياض « السعودية »	تطورات الحرب العراقية الإيرانية مع احتلال إيران لشبه جزيرة الفار العراقية قضايا الدفاع المشترك خاصة ما يتعلق بقوات درع الجزيرة . - إمكانية انعقاد قمة عربية .
- مؤتمر وزراء الإعلام الاول	في الفترة من ٢١ إلى ١٩٨٦/٦/٢٣	جدة « السعودية »	كانت قضايا التعاون والتنسيق في المجال الإعلامي والتوصل إلى خطة إعلامية خليجية في المجال الإذاعي ، التلفازي ، وفي مجال الصحافة والمطبوعات هي محور تلك المناقشات . وتم التوصل بالفعل إلى خطة إعلامية على أن تعرض على قمة أبوظبي .
- مؤتمر وزراء خارجية دول المجلس في دورته التاسعة عشرة	الفترة ٢٨ - ١٩٨٦/٦/٣٠	الطائف « السعودية »	الحرب العراقية الإيرانية - أعمال التخريب في الكويت وقضايا الأمن الداخلي ، النزاع بين قطر والبحرين ، إمكانية عقد قمة عربية ، قضايا التعاون العسكري ، القضايا الاقتصادية الخارجية خاصة مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية .
- مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون في دورته العشرين	الفترة ٢٦ - ١٩٨٦/٨/٢٧	أبها « السعودية »	- الحرب العراقية الإيرانية ، قضايا الدفاع والتعاون العسكري ، القضايا الاقتصادية خاصة على المستوى الخارجي وبالذات العلاقات الاقتصادية مع المجموعة الأوروبية . - شارك في بعض هذه الاجتماعات وزراء النفط لدول مجلس التعاون .
- مؤتمر وزراء الثقافة الاول لدول مجلس التعاون الخليجي	الفترة من ٨ حتى ٩ سبتمبر ١٩٨٦	مسقط « عُمان »	كانت قضية التوصل إلى خطة للتنمية الثقافية للمواطن الخليجي هي محور المناقشات في ذلك المؤتمر ، وبالفعل قد تم التوصل إلى خطة تنمية ثقافية تقوم على أساس خلق ثقافة مشتركة ومتجانسة بعيداً عن التجزئة الثقافية لدول المجلس . وذلك على أن تعرض على قمة أبوظبي .
- مؤتمر وزراء دفاع مجلس	الفترة من ٤	مسقط	كانت قضية الاستراتيجية العسكرية والعمل على تعزيز وتوسيع

لجنة بحل الخلافات الإقليمية من حدود برية ومياه إقليمية قبل رفعها إلى القمة . هذا وطالب المجلس الطرفين بالالتزام بتجميد الوضع وعدم اتخاذ ما يسبب تصعيد الخلافات وتكليف السعودية باستئناف المساعي الحميدة من أجل حل النزاع .

هذا وقد حدث تطور هام في الوساطة السعودية لحل ذلك النزاع حيث قد تم لقاء بين الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد ووزير الدفاع القطري والشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد ووزير دفاع البحرين في مقر إقامة الأخير في مسقط على هامش الاجتماع الخامس لوزراء دفاع دول المجلس الذي عقد في مسقط في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر الماضي حيث تم بحث كيفية حل النزاع بين البلدين . وأعقب هذا اللقاء لقاء آخر تم بحضور الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران

والمفتش العام السعودي وكل من معالي محمد بن راشد وزير الدفاع بدولة الإمارات العربية المتحدة والشيخ سالم الصباح وزير الدفاع الكويتي .

وبعد انتهاء اجتماع وزراء الدفاع استقبل الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد وقائد قوة الدفاع من دولة البحرين وكان يرافقه الأخير في زيارته لقطر الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام من المملكة السعودية .

ويتضح لنا أن السعودية تلعب الدور الرئيسي في تلك الوساطة ، وأن المجلس كتنظيم إقليمي اكتفى بذلك ومباركة مساعي السعودية في هذا الصدد . وكذلك نجد أن البيان الختامي لقمة أبوظبي الأخيرة لم يشر إلى النزاع بين قطر والبحرين ، هذا في الوقت الذي لم يتم

تابع جدول رقم (١) اجتماعات مجلس التعاون الخليجي خلال عام ١٩٨٦

اسم المؤتمر	تاريخ الإنعقاد	مكان الإنعقاد	اهم القضايا التي نوقشت
التعاون الخليجي « الخامس » حتى ٥ أكتوبر ١٩٨٦	« عُمان »		مجال التعاون العسكري في مقدمة أولويات ذلك المؤتمر . كما كانت قضية الملاحة وحريتها في الخليج تمثل أهمية خاصة في الاجتماع خاصة مع استمرار ضرب المقاتلات ولذلك فإنه قد تم التركيز على العنصر البحري والدفاعي الجوي والطيران في المناقشات التي دارت فيما يتعلق بالاستراتيجية العسكرية حيث أنها لها الأولوية في تلك الاستراتيجية .
- مؤتمر وزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي حتى ١٩٨٦/١٠/٢٢	الفترة من ٢١	الرياض « السعودية »	كانت الاستراتيجية الأمنية الموحدة ومكافحة أعمال التخريب والعنف ، هذا بالإضافة إلى مكافحة المخدرات والجواز الخليجي للسفر والإجراءات الجنائية والحربية كانت هي القضايا التي تمت مناقشتها خلال هذا الاجتماع ، وذلك على أن تعرض على قمة أبوظبي .
- مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في دورته الحادية والعشرين حتى ١٩٨٦/١٠/٢٨	الفترة من ٢٦	أبوظبي « دولة الإمارات العربية المتحدة »	كان ذلك المؤتمر بهدف الإعداد لجدول أعمال قمة أبوظبي الخليجية السابعة .
- قمة أبوظبي الخليجية السابعة حتى ١٩٨٦/١١/٥ م	الفترة من ٢	أبوظبي « الإمارات العربية المتحدة »	<ul style="list-style-type: none"> - قضايا الحرب العراقية الإيرانية . - إمكانية عقد القمة العربية . - القضية الفلسطينية - لبنان - قطع العلاقات السورية البريطانية . - قضايا التعاون العسكري وخاصة « قوات دفاع درع الجزيرة » . - إستكمال الإجراءات الخاصة بتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقضايا التعاون الاقتصادي الدولي . - إقرار وثيقتي ميثاق الشرف الإعلامي لدول مجلس التعاون . - وجدير بالذكر أن الاستراتيجية الأمنية الموحدة لم تطرح على قمة أبوظبي ، وكذلك موضوع النزاع بين قطر والبحرين وتطوراته .

(*) هذا بالإضافة إلى اجتماعات ثانوية لوزراء الصناعة والمالية والتربية لم تسفر عنها نتائج ذات شأن .

التقدم الذى حدث على مستوى التعاون الإعلامى والثقافى .

ولكن فى الواقع أن معالجة مجلس التعاون الخليجى لمختلف القضايا المشتركة ينتج أساسا من تطورات وإفرازا الحرب العراقية الإيرانية ، وهى غير كافية لإيجاد تكامل اقتصادى ، واجتماعى - سياسى خليجى يمكن أن يستمر فى فترة ما بعد الحرب لذلك سوف يكون المحك العملى لفاعلية مجلس التعاون كتنظيم أقليمى بعد انتهاء الحرب وزوال أو ضعف أو انتهاء المخاطر الخارجية الناتجة عنها .

ويمكن القول أنه إذا لم تدعم دول المجلس مسيرة المجلس بشكل أكبر يدعم موقفه كتنظيم أقليمى متميز حتى فى فترة ما بعد الحرب ، فإن الخلافات المختلفة بين دول المجلس سوف تكون أكبر من حجم الاتفاق مما قد يضع نهاية لذلك المجلس .

فيه التوصل إلى تسوية نهائية لذلك النزاع . ويبدو أن هناك حدودا موضوعية لقدرة المجلس على حل مثل تلك النزاعات ، لأن ما أكثرها بين دول المجلس الأمر الذى قد يؤثر على وجوده ككيان أقليمى فى حالة تفاقمها ، لذلك فهو حريص على الجهود السلمية لإحتواء النزاع وعدم تصعيده . ولكن على المجلس أن يتوصل إلى قواعد محددة وسياسات واضحة لعلاج مثل تلك الحالات ، وبقدرة المجلس على ذلك يكون نجاحه كتنظيم أقليمى . يتضح لنا من خلال استعراض إنجازات مجلس التعاون الخليجى خلال عام ١٩٨٦ أنه قد حدث تطور وتقدم ولكنه حذر ويتسم بالبطء والحرص ، ولم يصل إلى درجة عالية من الفعالية فى معالجة القضايا المشتركة وإفرازاتها . ويتضح ذلك من خلال مواقفه من تطورات الحرب العراقية الإيرانية ، والنزاع بين قطر والبحرين . هذا وإن كان قد حدثت تطورات مهمة فى مسيرة المجلس على مستوى دعم التعاون الاقتصادى وكذلك

ثانيا : معضلة التكامل المصرى السودانى

كثافة العلاقات بين البلدين بحكم العوامل الجغرافية والتاريخية والاستراتيجية ، وهى العوامل التى تجعل من الصعب على أى من الطرفين تجاهل الطرف الآخر بغض النظر عن الموقف الذى تتبناه النخبة الحاكمة تجاه بعضها وتجاه البلد الآخر .

لقد بادرت مصر بتجميد مؤسسات التكامل فى يوليو ١٩٨٥ بعد اسقاط حكم الرئيس نميرى بحوالى ثلاثة شهور . وحتى الآن فإن دوافع القرار المصرى ليست واضحة . فهى قد تكون تعبيرا عن استياء القيادة المصرية من الانتقادات العنيفة التى راحت القوى السياسية السودانية بعد الانتفاضة توجهها لتجربة

بعد أن تم وقف العمل باتفاقيات التكامل المصرى السودانى من جانب طرفيه وأن بصيغ مختلفة ، فإنه يبدو من غير المناسب الاستمرار فى تناول العلاقات المصرية السودانية تحت عنوان التكامل . فالعلاقات بين البلدين أصبحت تجرى خارج اطار المؤسسات التى تم بناؤها وفقا للاتفاقيات المعطلة . أيضا فإن أجندة العلاقات أصبحت تضم موضوعات متنوعة جدا ، كثير منها أولى إلى درجة كان من المفترض لدى القائمين على تجربة التكامل أنه قد تم تجاوزها . غير أنه من المهم أن نلاحظ أن اتساع قائمة الموضوعات والقضايا المدرجة على جدول أعمال العلاقات المصرية السودانية يرجع إلى

التكامل ، وسياسة مصر تجاه السودان في الحقبة السابقة ، كما أنها قد تكون محاولة مصرية لبدء حسن النوايا تجاه السودان بعد الانتفاضة ، وتعبيراً منها عن استعدادها للتعامل مع السودان وفقاً لما تراه النخبة السودانية مناسباً لها ، دون التمسك بالاتفاقات التي تم عقدها مع النظام السابق .

وبرغم أن مراجعة اتفاقيات التكامل كان مطلباً أساسياً للقوى السياسية السودانية منذ ما قبل إسقاط نميري ، إلا أن قراراً سودانياً بتعطيل الاتفاقيات لم يصدر إلا متأخراً ، فقد أصدرت الحكومة الانتقالية عشية انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في إبريل ١٩٨٦ قراراً بإلغاء اتفاقيات التكامل والمؤسسات المترتبة عليها . ويعكس هذا التأخير وعياً سودانياً عميقاً ، بأنه برغم الشوائب التي قد تكون علقّت بالعلاقات بين البلدين في حقبة معينة ، فإنه لا يجب الاندفاع لاتخاذ قرارات قد تفوت فرصة استعادة العلاقات المصرية السودانية إلى الطريق القويم .

وفي الواقع ، فإن الظروف التي تعطلت فيها مؤسسات التكامل عن العمل قد حددت إلى حد كبير المناخ الحالي السائد في العلاقات المصرية السودانية . فقد تعطل التكامل نتيجة للتغيرات العميقة في النظام السياسي السوداني بعد الإطاحة بنميري واستعادة الحياة الديمقراطية ، وكان التخلص من اتفاقيات التكامل هو جزء من عملية كنس بقايا النظام السابق . ساعد على هذا الظروف السياسية التي أحاطت بتوقيع اتفاقات التكامل ، وكذلك عزم التوازن الشديد الذي شاب مسيرته حيث وقع تحيز ضد الأهداف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للتكامل لصالح الأهداف السياسية التي استثمرها نميري لتأمين استمرار حكمه ، بينما استثمرتها القاهرة للتخفيف من أثر العزلة العربية التي فرضت عليها بعد توقيعها لاتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية . وكلا الأمرين مرفوض من القوى السياسية السودانية .

ويعكس هذا حقيقة القصور الجوهرى الذي شاب عملية التكامل المصرى السودانى ، حيث استثمر الطرفان الميراث التاريخى الإيجابى فى العلاقات المصرية السودانية ، ووظفا عدداً من الشعارات المهمة التى قد لا يقع بشأنها خلاف كبير بين الأطراف أوداخلها ، والتى تمثل بصورة عامة استراتيجية مقبولة لمستقبل العلاقات المصرية السودانية ، جرى

توظيف كل هذه العناصر لصالح تحقيق بعض الأهداف المحدودة والموقوتة باستمرار النخبة الحاكمة فى هذا البلد أو ذلك مع تجاهل تام للمصالح الوطنية العليا والمستمرة للطرفين . وهو الذى أساء للتجربة ، وربما أدى إلى فقدان شعاراتها الأساسية للمصداقية بما قد يضع العراقيل أمام محاولة تكرار التجربة فى الحقبة الحالية ، أو فى حقبة لاحقة . وبالرغم من هذا ، فإنه لا يمكن القول أن الأطر التنظيمية التى أسفرت عنها تجربة التكامل المصرى السودانى قد جرى التخلص منها نهائياً . فاتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين البلدين فى ١٥ يوليو ١٩٧٦ ما زالت قائمة وذلك بالرغم من أن هذه الاتفاقية بالذات كانت أكثر النقاط التى اهتمت القوى السياسية السودانية المعارضة لنميري ، والتى يتولى بعضها حكم السودان الآن - بتوجيه النقد الحاد إليها ، فبينما اتهمت اتفاقيات التكامل الموقعة فى أكتوبر ١٩٨٢ بالشكلى وعدم الفعالية وتبديد موارد البلدين ، فقد جرى النظر لاتفاقية الدفاع المشترك باعتبارها الجانب الوحيد الفعال فى العلاقات بين السودان نميري ومصر ، حيث جرى توظيف الاتفاق لصالح الدفاع عن نظام نميري ضد خصومه من السودانيين ، وبالرغم من أن اتفاقية الدفاع المشترك ليست جزءاً من اتفاقيات التكامل ، إلا أنه قد جرى التعامل معها عادة من جانب كل الأطراف باعتبارها ركناً أساسياً من التجربة ، ومع هذا ، فإنه لا الحكومة الانتقالية ولا الحكومة الحالية فى السودان قد أقدمت على إلغاء هذه الاتفاقية . ويعكس ذلك فى المقام الأول الحقائق الاستراتيجية الأساسية القائمة فى المنطقة ، والتى تفرض ضرورة وجود علاقات قوية للتعاون الأمنى - بالمعنى القومى ، وليس بمعنى أمن النظم الحاكمة - بين مصر والسودان . ويبدو أن هذه النقطة بالتحديد هى التى سيتم على أساسها إعادة بناء العلاقات المصرية السودانية على أسس جديدة .

جدول أعمال العلاقات المصرية السودانية الراهن :

أدى تراكم السلبيات فى العلاقات المصرية السودانية فى الحقبة الماضية . بالإضافة إلى عمق التغيير الذى شهده النظام السياسى السودانى منذ الانتفاضة ، أدى إلى إعادة فتح ملف العلاقات المصرية السودانية بكامله ، وعدم الاقتصار على نقد تجربة التكامل بين البلدين ، ومن الطبيعى أن تتم عملية فتح الملف من

الجانب السوداني باعتباره الطرف الذى وقع عليه أغلب الضرر من النمط السابق للعلاقة . ويشارك فى هذه العملية بعض فئات المعارضة المصرية التى وجهت النقد للتجربة منذ بدايتها غير أن حتى هذه الفئات تحاول أن تحاصر الآثار السلبية للتجربة ومنعها من أن تؤدي إلى انهيار العلاقات بين البلدين ، وذلك انطلاقاً من الوعى بالاهمية الحيوية لاستمرار العلاقات المصرية السودانية على الأقل من وجهة نظر المصالح المصرية ، وحتى بالنسبة لهؤلاء ، فانهم يشاركون الأطراف السودانية المختلفة فى انتهاء الأداء المصرى تجاه السودان ، باعتبار مصر هى الشريك الأقوى فى هذه العلاقة .

ويتضمن ملف العلاقات المصرية السودانية المفتوح حالياً عدداً من الموضوعات أهمها :

١ - قضية مياه النيل : وتثير هذه القضية فئات من النخبة السودانية ، بما فيها أشخاص بارزون فى التحالف الحاكم خاصة من حزب الأمة . وإن كانت أى من الجهات الرسمية السودانية لم تشر إلى هذه المسألة بشكل مهم . ويرى المنتقدون أن التوزيع الحالى لمياه النيل ، كما تنظمه الاتفاقية المعقودة بين البلدين عام ١٩٥٩ يتضمن ظلماً للجانب السودانى ، إذ تتيح الاتفاقية للسودان الحصول على ١٨,٥ مليار متر مكعب من المياه ، بينما تحصل مصر على ٥٥,٥ مليار متر مكعب . ويعنى هذا أن نصيب البلدين قد ازداد بعد الاتفاق ، وبأثر إقامة السد العالى الذى أتاح فرصة إضافة ١٤ مليار متر مكعب لنصيب السودان كما حددته اتفاقية عام ١٩٢٩ ، بينما زاد نصيب مصر بمقدار ٧,٥ مليار متر مكعب . ويرى المعارضون على هذا التوزيع من الجانب السودانى أن اتفاق عام ١٩٥٩ ، يكاد يكون معدوم الشرعية لأنها عقدت مع نظام عسكرى غير ممثل للشعب السودانى .

وفى الحقيقة فإن هذه الاعتراضات هى انعكاس للتراكمات النفسية السلبية تجاه مصر لدى قطاع مهم من النخبة السودانية ، بينما لا يساوى مرورها الواقعى إلا قليلاً ، فكمية المياه التى يحصل عليها السودان فى الوقت الحالى تكفى بحاجته ، وذلك برغم الجفاف الذى يضر بمناطق شاسعة من السودان . فالمناطق المتضررة من الجفاف هى تلك المعتمدة على مياه المطر ، وغير المرتبطة بشبكة الرى فى السودان . يضاف إلى هذا أن برنامج حكومة الصادق المهدى يقوم على الحد من التوسع فى استزراع أراض جديدة ، والتركيز على رفع

إنتاجية الأراضى المزروعة حالياً ، والتى يراها كافية لتحقيق أهداف السودان فى سد احتياجاتها الغذائية ، وفى التنمية الاقتصادية فى المرحلة الراهنة . بما يعنى أن مشكلة مياه النيل هى فى الواقع مشكلة مؤجلة مما يجعل التنازع حولها الآن أمراً غير مبرر . أما الحكومة السودانية فانها من جانبها تتجنب إثارة القضية على هذا النحو ، ربما لادراكها بالابعد الواقعية لها ، ولوعيتها بمدى حساسيتها بالنسبة لمصر ، وفى المقابل فانها تطالب بإعادة تنظيم الأوضاع الحالية فى مجال مياه النيل عن طريق التوصل لاتفاق شامل بين كل الدول الواقعة فى حوض النيل ، وتتلاقى معها مصر فى هذه الرغبة ، كما تتلاقى الحكومتان المصرية والسودانية أيضاً فى نظر كل منهما إلى نفسها باعتبارها دولة مصب وهو ما يجعل للدولتين مصالح مشتركة تجاه دول المنبع . وعلى أى الأحوال ، فانه يظل الحل الأمثل لهذه المشكلة هو فى التعامل معها فى إطار استراتيجية للتنمية المشتركة . وهى الاستراتيجية التى كان من المفترض أن يجرى الالتزام بها فى سياق عملية التكامل . وإن كانت الفرصة لم تضع بعد .

٢ - وتثير نفس الفئات الاعتراض على الواقع الحالى للحدود المصرية السودانية عند منطقة حلايب التى يرى بعض السودانين أن مصر تسيطر عليها بغير وجه حق ، وهى مشكلة مثارة منذ عام ١٩٥٨ ، بالرغم من الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية المحدودة لهذه المنطقة ، وبرغم امتلاك البلدين لمصادر مهمة للثروات لم ينجح أى منهما فى استثمارها ، ومن الغريب أنه حتى طوال فترة حكم نميرى التى يرى السودانيون أن العلاقات المصرية السودانية خلالها تميزت بعدم التكافؤ على حساب السودان ، حتى طوال هذه الفترة لم تتم أى تسوية نهائية لمشكلة الحدود بين البلدين .

ومرة أخرى ، فان الحكومة السودانية الحالية لم تتعمد إثارة هذه القضية رسمياً بأى شكل ، على العكس من ذلك فانه عندما نشرت بعض الصحف السودانية فى أكتوبر ١٩٨٦ خبراً عن توغل قوات مصرية داخل الأراضى السودانية وحاولت أن تثير قضية الحدود القديمة بهذه المناسبة ، قام الدكتور عمر نور الدايم وزير الزراعة ، وزعيم الأغلبية فى الجمعية التأسيسية ، قام بنفى علمه بأى شئ من هذا القبيل ، ويعكس هذا من جانب الحكومة السودانية رغبتها فى عدم إثارة هذه القضية . وأيضاً فإنه بغض النظر عن التسوية النهائية لهذه القضية ، فإن إخضاع المناطق الحدودية لتنظيمات

التنمية المشتركة يمثل الحل الأمثل لهذه المشكلة في سياق ترتيب نهائى ايجابى للعلاقات المصرية السودانية .

٣ - وتوجد بعض المشكلات الاقتصادية والتجارية المهمة بين البلدين ، وهى مشكلات تعكس الخلل في مؤسسات التكامل ، والأساس الذى قامت عليه عملية التكامل كلها من الأساس . ففي الوقت الذى كان من المفترض أن تؤدي هذه العملية فيه إلى تنمية التبادل التجارى بين البلدين ، وتنمية الاعتماد المتبادل بينهما ، فإن تطبيقها على العكس ارتبط بتراجع التبادل التجارى بين البلدين . ويرجع ذلك إلى أنواع متعددة من أوجه القصور ، غير أن أهمها القصور في الفلسفة التى قامت عليها عملية التكامل ذاتها ، والتى لم تكتشف التناقض بين دخول البلدين في مشروع تكامل ، في الوقت الذى تنخرط فيه كل منهما بشكل متزايد في السوق الرأسمالى العالمى ، وضمن نظام تقسيم العمل الدولى الذى يضعف من امكانية تطوير العلاقات بين دول الجنوب . فبرغم وجود اتفاقات التبادل التجارى المتكافئ بين البلدين ، إلا أن نصيب كل منهما في التجارة مع الآخر قد تراجع بالنسبة لمجموع قيمة التجارة الخارجية لكل منهما ، وبسبب عدم الاتفاق على حل مشكلة سعر صرف العملاتين المصرية والسودانية ، اختل الالتزام بتنفيذ الاتفاقات المعقودة ، فبينما نفذ السودان حوالى ٨٥ بالمائة من حجم صادراته المقررة إلى مصر ، لم تنفذ مصر سوى ٥ بالمائة من حجم التزاماتها التصديرية تجاه السودان ، مما جعل الميزان التجارى بين البلدين يميل لصالح السودان أكثر من ١٢٠ مليون دولار حسابى ، مما دفع الحكومة السودانية إلى وقف صادراتها إلى مصر منذ شهر أغسطس ١٩٨٦ ، ويعد هذا عمليا تجميد للبروتوكول التجارى المصرى السودانى . وتمثل قضية العلاقات الثقافية والعلمية بين مصر والسودان موضوعا آخر للخلافات بينهما . وتتمثل هذه العلاقة في المؤسسات التعليمية المصرية في السودان والتى تأخذ شكل مدارس البعثة التعليمية المصرية ، وفرع الخرطوم لجامعة القاهرة ، بالإضافة إلى آلاف الطلاب السودانيين الذين يدرسون في الجامعات المصرية ، والذين يقدر عددهم بحوالى ٢٤ ألف طالب . وتوجه فئات واسعة من النخبة السودانية انتقادات عنيفة إلى الدور التعليمى المصرى في السودان من زاويتين ، الأولى ، هى انخفاض مستوى التعليم الذى تقدمه مؤسسات التعليم المصرية خاصة جامعة القاهرة - فرع

الخرطوم . وعدم ملاءمتها لاحتياجات التنمية في السودان ، بسبب تركيز الجامعة المصرية على الدراسات الانسانية كالتجارة والآداب والحقوق . أما الزاوية الثانية فتتعلق بأثر الدور المصرى الكبير في توفير التعليم للطلاب السودانيين بأعداد كبيرة ، والتى يرى بعض المثقفين السودانيين أنها تؤدي إلى هيمنة مصرية على العقل والثقافة السودانيين وحسب تقديرات بعض النقاد فإن الطلاب الجامعيين السودانيين الذين يدرسون وفقا للمناهج المصرية هم ضعف هؤلاء الذين يدرسون وفقا للمناهج السودانية . وأيضا فإن الحكومة السودانية لا تبدو ميالة إلى اثاره هذه القضية ، حتى وإن شارك بعض أعضائها في التقييم السلبى للدور الثقافى المصرى في السودان . ومن المحتمل أن يكون هذا الموقف من جانب الحكومة السودانية راجعا إلى عوامل براجماتية تتعلق بأن أيا كان التقدير للدور المصرى في هذا المجال ، فإنه يوفر السلطات السودانية النفقات الضرورية للحلول محل المصريين . أيضا فإن الاعداد الكبيرة من المتعلمين في مؤسسات التعليم المصرية التى تحمل الثقافة العربية الاسلامية ، يمثلون اضافة مهمة للثقافة العربية الاسلامية في السودان التى يرى قطاع مهم من النخبة السودانية ، بما فيها أفراد التحالف الحاكم أنها داخلية في مواجهة عنيفة مع الثقافات الافريقية غير العربية الاسلامية المتمركزة في جنوب السودان . ولم يحدث حتى الآن أن وجهت الحكومة السودانية أى انتقادات علنية أو رسمية للدور التعليمى المصرى في السودان . على العكس فهناك بعض البادرات الايجابية في هذا المجال .

٤ - وتعد مسألة تسليم الرئيس السابق جعفر نميرى والموجود في مصر منذ الاطاحة به ، إلى السلطات السودانية ، تعد أكثر قضايا العلاقات المصرية السودانية اثارا للجدل بسبب الموقف الموحد الذى تتخذه الأغلبية الساحقة من السودانيين - سواء داخل النخبة أو خارجها - من هذه القضية ، حيث يطالب أغلب السودانيين باستعادة نميرى ومحاكمته كجزء من عملية محاكمة العهد السابق وازالة آثاره . غير أن لهذه القضية بعض الملاحظات التى تجعلها معقدة بعض الشيء . فقد وقع الانقلاب ضد نميرى أثناء وجوده في القاهرة . وقامت السلطات المصرية بمنعه من السفر إلى الخرطوم ، واستبقته في القاهرة بناء على طلب من الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى.الحاكم الذى اتصل بالرئيس مبارك ، وطلب منه

عدم السماح للنميرى بالعودة للسودان تجنباً لمصادمات عنيفة قد تغرق السودان في بحار من الدماء . إلا أن بقاء نميرى في القاهرة لم يلق قبولا من القطاعات الأوسع في النخبة والجماهير السودانية ، فخرجت مظاهرات عديدة مطالبة بتسليم نميرى ، ومتجمعة أمام السفارة المصرية بالخرطوم . وقد رفضت مصر من ناحيتها الاستجابة لهذا المطلب استنادا إلى أن حق اللجوء السياسى في مصر مكفول ، وأن هذا تقليد ثابت يصعب الإخلال به . وقد تجنبت الحكومة السودانية سواء الانتقالية أو الحالية تقديم طلب رسمى بتسليم نميرى ، ولجأت بدلا من ذلك إلى القضاء المصرى . ويبدو هذا سبيلا مأمونا لحسم القضية ، فقد أعلن الطرفان المصرى والسودانى قبولهما المسبق لحكم القضاء أيا كان . ويوفر هذا عليهما تحويل القضية إلى موضوع للنزاع السياسى ، ويحولها إلى نزاع قانونى ، وإن ظلت أبعاده السياسية واضحة وأساسية . وبالرغم من هذا ، فإن الطرف المصرى لا يبدى ارتياحا كاملا لهذا المخرج . وقد ظهر ذلك في احتجاج مصر على حضور سفير السودان في القاهرة لجلسات المحكمة ، أيضا فقد رفضت السلطات المصرية اتباع قواعد البروتوكول المعهودة لاستقبال وزير العدل والنائب العام السودانى عند وصوله إلى القاهرة لحضور المحاكمة .

لقد مرت العلاقات المصرية السودانية منذ سقوط نميرى بمسار شديد التعرج ، فبينما كانت العلاقات قد بدأت في التحسن بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت ضد الحكومة الانتقالية في سبتمبر ١٩٨٥ ، واستمرت كذلك حتى قرب نهاية الفترة الانتقالية عندما قامت الحكومة الانتقالية عشية انتخابات الجمعية التأسيسية بإلغاء اتفاقات التكامل . وكان فوز حزب الأمة الأغلبية البرلمانية ، وتولى الصادق المهدي رئاسة الحكومة مبررا لاثارة الحذر التقليدى المتبادل بين مصر وحزب الأمة . ساعد على ذلك أن حكومة الصادق المهدي لم تبد الاهتمام الكافى بتطوير العلاقات مع مصر سواء عبر صيغة التكامل أو غيرها من الصيغ ، ففى برنامج الحكومة الذى قدمه رئيس وزراء السودان للجمعية التأسيسية ، وضعت العلاقات السودانية المصرية تحت عنوان « للسودان علاقات متميزة مع بعض جاراته » . وقد شمل هذا القسم إلى جانب مصر كلا من المملكة السعودية وليبيا ودول حوض النيل وتشاد ونيجيريا ، وبشأن العلاقات مع مصر لم يقل البرنامج أكثر من « أن

العلاقة الخاصة بين السودان ومصر سوف تصاغ في شكل جديد يخدم مصلحة الشعبين » . وهى صياغة برغم ما فيها من عدم تجاهل لخصوصية العلاقات المصرية السودانية ، فإن فيها أيضا قدر من عدم الحماس . وبالرغم من قيام رئيس الوزراء السودانى بجولات واسعة عربية ودولية ، فإنه لم يقم بزيارة مصر حتى قبل نهاية عام ١٩٨٦ بقليل ، وإن كان الصادق المهدي قد التقى بالرئيس مبارك في قمة منظمة الوحدة الإفريقية في شهر أغسطس ١٩٨٦ . وهو اللقاء الذى لم يسفر عن شئ ايجابى هام بسبب سوء الاعداد له - حسب بعض المصادر الدبلوماسية - بالرغم من هذا فإن الاتصالات بين البلدين لم تنقطع أبدا ، إلا أنه لفترة ليست قصيرة بعد اختيار الصادق المهدي رئيسا للوزراء اقتضت الاتصالات من الجانب السودانى على تلك الاتصالات التى قام بها مسئولون رسميون ينتمون إلى الحزب الاتحادى الديمقراطى ، وربما كان ذلك استمرارا للعلاقات التاريخية بين مصر والاتحاديين ، وربما كان نوعا من تقسيم العمل داخل الائتلاف الحاكم في السودان ، إلا أن بعض المصادر تشير إلى أن الحزب الاتحادى قد نجح في تقريب الشقة بين مصر وحزب الأمة ، ساعد على ذلك التطورات التى لحقت بالوضع في الجنوب بعد حادث اسقاط الطائرة المدنية من جانب المتمردين الجنوبيين في أغسطس الماضى ، وهى الحادثة التى أدت إلى زيادة نصيب الخيار العسكرى في حل مشكلة الجنوب . ويبدو أن السودان بعد البحث في قائمة حلفائه المحتملين في مواجهة عسكرية محتملة في الجنوب ، فإن أسهم مصر قد زادت لما يمكن أن تقدمه من مساهمة في هذا المجال ، خاصة وأن مصر من دون كل حلفاء السودان المحتملين في هذا المجال ، لم تتورط إطلاقا في تقديم أى مساعدة للثوار الجنوبيين ، حتى أنها قد ترفض أحيانا استقبال ممثلى المتمردين الجنوبيين مراعاة لجانب الحكومة السودانية ، كما حدث في أغسطس الماضى عندما رفضت الحكومة المصرية استقبال وفد جنوبى وصل بدون موعد مسبق إلى مطار القاهرة حتى تم ترحيله إلى خارج البلاد بعد أن ترك رسالة مكتوبة إلى السلطات المصرية لدى السلطات في المطار وبرغم ما قد يكون في هذا السلوك من خطأ في إدارة العلاقات المصرية مع السودان حيث يجب على مصر الانفتاح على القوى السودانية دون أن يعنى ذلك بالضرورة تورطها في مساندة هذا الطرف أو ذاك ، إلا وفقا لما تقتضيه المصلحة المشتركة المصرية

السودانية والتي تتجاوز المصالح الأمنية ، ومصالح هذه الفئة أو تلك .

وقد اعترضت مسيرة التحسن التدريجى للعلاقات المصرية السودانية منذ حادث اسقاط الطائرة المدنية السودانية فترة قصيرة من التوتر فى شهر أكتوبر عندما رفضت السلطات المصرية اعطاء تصريح بالعمل للدكتور محمد بشير حامد ، الذى كان قد تعاقد مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة للعمل كأستاذ بها ، وذلك بسبب ما اعتبرته مصر مواقف عدائية تجاهها اتخذها الدكتور بشير حامد عندما كان يشغل منصب وزير الاعلام فى الحكومة الانتقالية ، وبسبب ذلك التوتر تعثرت مسيرة الاتصالات المصرية السودانية قليلا ، إذ تم تأجيل زيارة كان من المقرر أن يقوم بها وزير الداخلية السودانى للقاهرة ، وزيارة أخرى كان من المقرر أن يقوم بها وزير الاقتصاد المصرى للسودان . غير أن هذا لم يستمر طويلا واستعادت مسيرة تحسين العلاقات بين البلدين حيويتها مرة أخرى .

وفى هذه الفترة صدرت عن المسئولين السودانين خاصة من أعضاء حزب الأمة تصريحات عديدة تؤكد على الجوانب الايجابية فى العلاقات المصرية السودانية ، وعلى طموح السودان وسعيه لاستعادة العلاقات الطيبة مع مصر ، ففى ٢١ سبتمبر صرح السيد حسن تاج الدين عضو مجلس السيادة السودانى ، والعضو القيادى فى حزب الأمة أنه « يجب تنشيط العلاقات المصرية السودانية مع هذه السياسة السودانية الجديدة ، وعن ضرورة التكامل السياسى والاقتصادى من خلال المؤسسات الدستورية ، وأضاف أن السودان يتخذ موقفا مرنا تجاه التكامل ، وفى ١٨ أكتوبر صرح الصادق المهدي بأن حكومته حريصة على العلاقة مع مصر ، وعلى عدم السماح لمشكلة نميرى بالتأثير على العلاقات بين البلدين . كما صرح الدكتور عمر نور الدايم وزير الزراعة السودانى ، والأمين العام لحزب الأمة ، أن التوجه الموجود الآن لدى حزب الأمة والحكومة السودانية هو تقوية العلاقات مع مصر على المستويين الرسمى والشعبى ، وأنه رغم الخلاف فى وجهات النظر حول قضية نميرى ، فإن هذا لن يؤثر على العلاقات بين مصر والسودان خاصة وأن السودان أعطى لمصر فى سياسته الخارجية البعد الحقيقى للعلاقات معها ، مع التأكيد على خصوصيتها وضرورة تنميتها وتطويرها ... وأكد « أن الحساسية التى يتصورها البعض بين الجانبين قد انتهت منذ الاستقلال

حين أعلنت مصر حق تقرير المصير للسودان عام ١٩٥٣ ، وأنه منذ استقلال السودان والعلاقات ممتازة للغاية مع مصر » وتختلف الفقرة الأخيرة من تصريح المسئول السودانى بشكل واضح عن الموقف التقليدى لمؤرخى وكتاب حزب الأمة ، والذين لم يلاحظ فى كتاباتهم قبل ذلك تقييم ايجابى هام لدور مصر فى استقلال السودان . غير أن أحدث وأهم المؤشرات على اتجاه الحكومة السودانية بقيادة حزب الأمة لتطوير العلاقات مع مصر ، قد وردت على لسان الصادق المهدي فى الكلمة التى ألقاها فى حفل تخريج دفعة من طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم فى ١٩ نوفمبر ، قال الصادق : « إن مشاركة مصر فى العروبة والاسلام وأفريقيا ، والمصاهرة وصلة الرحم هى معان تجسد خصوصية العلاقات المصرية السودانية التى نأمل أن تزداد رسوخا فى المستقبل ، وأن تنقى من الشوائب التى علقت بها فى الماضى ... أن جامعة القاهرة فرع الخرطوم تقوم بدور هام فى التعليم بالسودان ، وهو دور نقديره لمصر كدولة شقيقة ، وأن هذه الجامعة ليست مؤسسة ضيفة ، ولكنها مؤسسة صاحبة حق كسائر المؤسسات التعليمية الأخرى فى السودان » . وبقدر ما فى هذا التصريح من نوايا طيبة تجاه مصر ، فانه يمثل حسما للجدل الدائر حول دور المؤسسات التعليمية المصرية فى السودان . وقد توافق ذلك مع توصل السيد محمد عبد الله ياسين عضو مجلس رأس الدولة عن الحزب الاتحادى الديمقراطى أثناء لقائه فى القاهرة بالرئيس حسنى مبارك يوم ٢٠ نوفمبر ، إلى اتفاق يقضى باعفاء الطلاب السودانين فى مصر من بعض الرسوم الدراسية المفروضة على الطلاب الأجانب . وكانت الزيارة الناجحة التى قام بها الدكتور حلمى الحديدي الأمين العام المساعد للحزب الوطنى الحاكم فى مصر للسودان فى الأسبوع الأخير من نوفمبر ، هى أهم المؤشرات على تقدم العلاقات المصرية السودانية . ففى هذه الزيارة التقى الدكتور الحديدي باعتباره ممثلا شخصيا للرئيس مبارك بكافة الأحزاب والقوى السياسية فى السودان ، وهو تحول مهم فى السلوك المصرى تجاه السودان ، إذ يشير إلى اتجاه مصر نحو كسر الحلقة الضيقة التى تقصر علاقاتها بالسودان عليها ، والتقوى المبعوث المصرى بالصادق المهدي ، كما أتيح له التحدث فى اجتماع جماهيرى كبير نظمته أنصار حزب الأمة . وهى المرة الأولى التى تتاح فيها لمسئول مصرى هذه الفرصة . وكانت أهم النتائج التى أسفرت عنها هذه

الزيارة هي اتفاق حزبي الأمة والاتحاد الديمقراطي على تكوين لجنة مشتركة تتولى دراسة العلاقات المصرية السودانية وتقييم التجربة السابقة فيها ، بهدف التوصل إلى رؤية موحدة بين الحزبين من ناحية ، وبين السودان ومصر من ناحية أخرى . وقد أعلن عن تشكيل هذه اللجنة أثناء وجود المبعوث المصرى فى السودان ، مما يشير إلى أن مصر أصبحت حريصة على بلورة حالة من الاجماع الوطنى بين القوى السياسية السودانية المهمة بشأن العلاقات المصرية السودانية ، كما أصبحت الأحزاب السودانية نفسها حريصة على ذلك ، بما ينهى حالة احتكار قوة سياسية سودانية واحدة لقناة الاتصال الايجابية المفتوحة مع مصر ، ويصفى تدريجيا الشك المتبادل بين مصر وقوى سودانية أخرى ، وبحيث يمكن فى النهاية التوصل لصياغة جديدة للعلاقات المصرية السودانية لا تكون عرضة للتقلبات بتغير موازين القوى السياسية فى السودان .

وحتى الآن فانه من غير الواضح ، ما إذا كانت العملية التى بدأت لاعادة بناء العلاقات المصرية السودانية سوف تسفر عن اعادة بناء مؤسسات التكامل وصياغته موثيقه من جديد ولو تحت مسميات أخرى . وفى الواقع فإن الجانب الايجابى الوحيد فى تجربة التكامل السابقة يتعلق بالطموحات الكبيرة التى تبنتها اتفاقية التكامل ، وكذلك فى القنوات المتنوعة التى أتاحتها للاتصال بين النظامين الحاكمين فى مصر والسودان ، أما على صعيد الانجاز الفعلى فقد كان مردود هذه الاتفاقيات محدودا للغاية . وعلى هذا فإن عددا من الاتفاقات الجزئية التى تنظم العلاقات بين البلدين فى مجالات محددة ، وكذلك بناء هياكل وآليات واضحة لتسيير العلاقات بين البلدين ، يمكن أن تدفع العلاقات المصرية السودانية إلى الامام بدرجة مناسبة .

وتعد اتفاقية الدفاع المشترك من أهم ما تبقى من تجربة التكامل المصرى السودانى ، وتبدى الحكومة السودانية رغبة واضحة فى الحفاظ على هذه الاتفاقية ، وذلك لعلاقتها بالأزمة فى الجنوب ، ولتوتر علاقاتها مع بعض جيرانها الجنوبيين خاصة أثيوبيا ، وبدرجة أقل أوغندا ، وعلى هذا فإن مدخل التعاون الأمنى يمكن أن يكون المبرر لتنمية العلاقات المصرية السودانية فى مجالات أخرى ، غير أن التركيز على هذا الجانب له خطورته ، ذلك أن جانبا مهما من اتفاقية الدفاع المشترك قد يكون موجها ضد التمرد فى جنوب السودان أى ضد قوة سياسية سودانية لها وزنها ، وهو ما يهدد

بتكرار أخطاء التجربة السابقة بما يكسب مصر عداء بعض القوى السياسية فى السودان ، فى نفس الوقت فإن مصر لا يمكنها أن تتجاهل مشكلة جنوب السودان باعتبارها أهم مشكلة تهدد التكامل الوطنى للسودان ووحدته أراضيه ، وخاصة أن الحكومة السودانية قد تعلق آمالا كبيرة على الدور المصرى فى هذا المجال ، ويفرض هذا على مصر أن تسعى بكل طاقتها للمساعدة على انهاء مشكلة الجنوب بطريقة سلمية ، حتى لا تكون مضطرة للتورط فى صراعات السودان الداخلية ، أو اصابة أصدقائها فى السودان بخيبة الأمل الناتجة عن احجامها عن مساعدتها . أى أنه على مصر أن تختار الطريقة التى يمكنها بها مساعدة السودان ، وهو الدرس الأساسى الذى يمكن الخروج به من التجربة السابقة . بشرط أن يكون مبدأ مساعدة السودان بحد ذاته ليس موضعاً للشك .

من ناحية أخرى فانه توجد بعض القيود على تجربة جديدة للتكامل المصرى السودانى ، خاصة إذا أخذت شكل التجربة السابقة ، أو شكلا آخر شبيها بها ، فهناك بناء مهم من عدم الثقة قد تكون بين مصر والقوى المحاربة فى جنوب السودان التى تشترط انهاء معاهدة الدفاع المشترك كأحد شروط المصالحة الوطنية فى السودان ، وهذه القوى لها مخاوف قديمة تجاه تحسين العلاقات مع مصر . أيضا فان هناك بعض القوى الاقليمية المهمة التى يسعى السودان لتطبيع العلاقات معها ، والتى لا تنظر بارتياح إلى تجاوز العلاقات المصرية السودانية لمستوى معين ، وفى ظل أولويات الحكومة السودانية الحالية ، وكذلك فى ظل المصالح الوطنية للسودان ، فإن الأهداف الخاصة بتطبيع علاقات السودان مع جيرانه وحل مشكلة الجنوب ، واعادة بناء العلاقات المصرية السودانية ، كلها أهداف لها درجات متقاربة من الأهمية بل ومرتبطة ، بحيث يصعب التحيز لاحدها على حساب الأخرى دون انقلاب فى معادلة التوازنات الحالية فى السودان ، ويفرض هذا ضرورة أن يكون التقدم باتجاه اعادة بناء العلاقات المصرية السودانية على طريق التكامل ، تقدما بطيئا وحذرا بحيث يكون التقدم فى العلاقات مرتبطا ببناء الثقة لدى الأطراف المهمة جميعها ، ومرتبطا أيضا بتعظيم العائد الملموس المتحقق من علاقات متطورة بين البلدين ، وتوزيع هذا العائد بقدر مناسب من الانتشار بما يكسب أنصارا جددا لقضية التكامل المصرى السودانى .

القسم الرابع

اتجاهات التطور الداخلي للأقطار العربية التغير في الدولة العربية الراهنة

السياسية . فهو يهتم بشكل خاص ببيان ورصد أنواع الضغوط المختلفة التي تتعرض لها الدولة في العالم العربى ، والتي تدفعها نحو التغير الذى يختلف مداه في كل حالة على حدة . ويميز في هذا السياق بين الضغوط الخارجية التي تعد المواجهة العسكرية مع أقطار أخرى - غالبا من خارج النظام العربى - أهم أشكالها ، وذلك بغض النظر عما إذا كان القطر العربى المعين يتورط في هذه المواجهة بشكل مباشر أو غير مباشر . وفي هذا السياق يعطى التقرير للصراع العربى الاسرائيلى وللصراع العراقى الايرانى أهمية متميزة كعوامل للضغط على الدولة العربية . أما في مجال الضغوط الداخلية ، فيعطى هذا التقرير أهمية واضحة للضغوط الناتجة عن عوامل اقتصادية ، والتي يتفرع عنها بدورها عدد أضافى من الضغوط أهمها الأشكال المختلفة لحركات الاعتراض الاجتماعى والسياسى .

ويتضمن هذا القسم دراسة حالة للدولة في السودان تحت عنوان « بناء الديمقراطية في السودان » ، منظورا إليها من زاوية عملية الانتقال من دولة واحدة إلى دولة تعددية ، ومن زاوية الضغوط التي تتعرض لها محاولة بناء الديمقراطية ، والاستراتيجيات الممكنة للتغلب على هذه الضغوط .

عوضا عن تناول اتجاهات التطور الداخلى في كل قطر عربى على حدة يقدم هذا القسم صورة اجمالية للدولة العربية الراهنة ، باعتبارها أهم المؤسسات في المجتمع العربى الراهن . ومنظورا إليها باعتبارها « مجال مؤسسات السلطة في المجتمع » التي تشمل إلى جانب مؤسسات التشريع والتنفيذ والرقابة مؤسسات وسيطة أخرى مساندة اجتماعيا وسياسيا لجماعة الحكم وللنظام الاجتماعى القائم بصورة عامة .

ويقترح هذا القسم تصنيفا للدولة العربية الراهنة بين فئتين أساسيتين : الدولة المفتوحة على التعددية والدولة الواحدة التي يقسمها بدورها إلى عدد آخر من الفئات الفرعية بالنظر إلى أنها تشمل العدد الأكبر من الحالات ، وإلى التنوع الكبير بين أفرادها . وقد حاول هذا القسم أن يتجنب الطبيعة الشكلية - أى التي تنصرف إلى شكل الحكم - في محاولات علم السياسة الغربى لتصنيف الدول ، وذلك بأخذ ظروف حصول الأقطار العربية المختلفة على استقلالها ، وبالتالي الظروف التي تشكلت فيها الدول في كل حالة ، وأيضا بالأخذ في الاعتبار طبيعة الخيارات الاجتماعية التي ميزت الحالات المختلفة .

ويحاول هذا التقرير أن يتجاوز الطابع الاستاتيكي الذى يميز أغلب محاولات تصنيف الدول والنظم

أولا - اتجاهات التطور الداخلى للأقطار العربية التغير فى الدولة العربية الراهنة

القصر المصحوبة أحيانا بحرب أهلية ، مثلما حدث فى اليمن الجنوبى فى يناير ١٩٨٦ ، أو طريق التعديل المحكوم بطبيعة علاقة الدولة بالمجتمع مثلما حدث فى مصر منذ بداية تجربة التعددية السياسية المقيدة فى ١٩٧٦ أو أى طريق آخر .

فقد تكشف عوامل التغير هذه عن قوتها وفعاليتها من خلال مؤسسات الدولة القائمة أكثر مما تكشف عنه عبر تحويل أو تغيير هذه المؤسسات . وقد تواجه مؤسسات الدولة القائمة عوامل التغير العميقة الحادثة فى تركيب المجتمعات العربية ، إما بالتأقلم التدريجى ومحاولة استيعاب العناصر الجديدة أو ببدء مقاومة ضارية وعنيفة مما يعظم من حدة التوتر السياسى والاجتماعى . وعلى كل الأحوال فإن استمرار الدولة العربية بأنماطها وهياكلها القائمة على ما هى عليه منذ مدة طويلة لا يقلل إطلاقا من شأن الضغوط التى تجتاحها من كل اتجاه . ولكن حقيقة الاستمرار هذه تعنى أن هناك نوعا من التوازن غير المستقر بين عوامل التغير وعوامل الاستمرارية وفى حالات قليلة تغلبت عوامل التغير إلى حد معين مما أسفر عن تحويل شكل الحكم بدرجة أو أخرى من الجذرية والشمول . أما فى غالبية الحالات فإن استمرار النمط الجوهري القائم قد تم إما عن طريق التكيف والتحويل التدريجى للسياسات أو لجماعة السلطة للتحالف الاجتماعى الأوسع الذى تستند عليه . وفى حالات معينة كان هذا الاستمرار على حساب الانزلاق إلى مستوى من العنف السياسى والاجتماعى غير مسبوق .

الدولة العربية الراهنة قد أصبحت بؤرة لتغيرات هامة فى الشكل والمضمون على أن هذه التغيرات ليست ظاهرة للعيان فى كل الأحوال . وبالتالي فإن مظاهر التغير كما تسفر عن نفسها فى تعديل أشكال الحكم أقل أهمية من التوترات التى تنتاب دوريا مراكز الحكم والسلطة والتى تكشف بصورة أفضل عن العمليات غير المرئية للتغير فى مضمون السياسة العامة للدول العربية ، وأحيانا فى مراكز السلطة .

وهذا الحكم لا يعنى أن مظاهر التغير فى شكل الحكم غير هامة . ذلك أن التغير فى شكل الحكم ينطوى على حسم للتناقضات التى تعمل فى قلب تكوينات ومؤسسات الدولة والمجتمع . وعندما يتغير شكل الحكم أو على الأقل عندما تحدث تحويلات هامة فى تكوين الجماعات القائمة على الحكم (جماعة السلطة) ، يستدعى ذلك إعادة صياغة كبرى ليس فقط لمجموعة السياسات الهامة للدولة ، وإنما أيضا لطبيعة علاقة الدولة العربية بالمجتمع الذى تحكمه « كما حدث بالفعل فى السودان مؤخرا » .

وإنما يعنى الاستنتاج السابق أنه لا يكفى لادراك قوة عوامل التغير أن نتوقف عند المظاهر الشائعة والملموسة للتغير . فإذا حكمنا على الأمر بدرجة جذرية التحولات الظاهرة فى شكل الحكم ، لكان هذا الحكم على قوة عوامل التغير فى الدولة العربية الراهنة أقل كثيرا من حقيقته ، سواء اتخذت التحولات طريق الثورة مثلما حدث فى السودان فى أبريل ١٩٨٥ أو طريق انقلابات

للدولة وسياساتها العامة تبعا لموازن القوى داخل هياكل الدولة ومؤسساتها .

أن رصدنا لعوامل الضغط والتغير لابد وأن ينسب إلى أنماط محددة للدولة العربية القائمة ، ومن هنا فسوف يعالج القسم الأول من هذا التقرير طبيعة الظروف التي ولدت الأنماط الراهنة للدولة العربية . ويتلوه ذلك في قسم ثان تحديد وتشخيص عوامل الضغط الداخلية والخارجية على هذه الانماط ، وأخيرا فإن التقرير سوف يقدم في قسم ثالث رسدا لبعض المظاهر السافرة للتغير في الآونة الأخيرة لعدد من الأقطار العربية .

١ - الأنماط الأساسية للدولة في الوطن العربي ظروف النشأة وعوامل التمايز القطري :

هناك تعريفات كثيرة جدا للدولة . على أننا سوف نعتمد هنا على تعريف بسيط للدولة باعتبارها مجال مؤسسات السلطة في المجتمع . وبهذا المعنى فهي أوسع قليلا من مفهوم نظام الحكم . فيمكن النظر إليها على أنها مركب من مؤسسات الحكم بالمعنى الضيق للكلمة : أما تلك التي تقوم على التشريع والتنفيذ والرقابة ، ومؤسسات وسيطة أخرى مساندة اجتماعيا وسياسيا لجماعة الحكم وللنظام الاجتماعي القائم بصورة عامة .

ومن هذا المنطلق هناك تصنيفات متعددة جدا لانماط الدولة . ومن أكثر هذه التصنيفات شيوعا ، تلك التي تقسم الدول إلى نمط ديمقراطي ، ونمط شمولي ونمط سلطوي . وأساس هذا التصنيف هو طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع من حيث المشروعية السياسية وأنماط التجنيد لجماعة الحكم وأساليب صنع القرارات والرقابة على ممارسة السلطة . على أن هذا التصنيف ينطوي على تحيز غربي . كما أنه لم يعد ينطوي على دلالة كبيرة في عصرنا ، وبصورة خاصة في العالم الثالث . فالدولة في العالم الثالث هي أجمالا قوية بالمقارنة بما يسمى بالمجتمع المدني . ومن ثم فنحن بحاجة إلى تصنيف لانماط الدول يمكننا من الكشف عن الكيانات ذات المغزى الهام فيما بين الأغلبية الساحقة من دول العالم الكائنة في العالم الثالث ، ودون الحاجة إلى أن ننسب هذه الانماط إلى نموذج مثالي غربي .

أن أهمية هذا الاستنتاج تنطلق من افتراض أساسي وهو أن غالبية الاقطار العربية قد تمتعت بدرجة عالية نسبيا من الاستقرار السياسي النسبي لنظم الحكم التي انتهت إليها الصراع الداخلي بعد الاستقلال . وفي جوهر ظاهرة الاستقرار هذه يمكننا ملاحظة تكوين نمط أو انماط جوهرية للدول العربية .

كان تشكل هذا النمط أو هذه الأنماط قد تبلور بعد فترة من النضال والتغير العاصف الذي شغل عقد الخمسينات والنصف الأول من عقد الستينات (بل وامتد في حالات أقل إلى آخر الستينات أو أوائل السبعينات) وما أن استتب الأمر لهذه الانماط الأساسية حتى فرضت نفسها بقوة لفترة طويلة من الزمن على واقع الحياة السياسية والاجتماعية في الاقطار العربية . وما يمكننا أن نؤكد مبدئيا هو أن الوطن العربي بغالبية أقطاره قد أخذ يشق طريقه إلى مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي . أي أن مرحلة الاستقرار النسبي قد أزفت على النهاية .

ومهمة هذا التقرير في نظرنا هي رصد ومراقبة عوامل التغير السياسي وكيفية تأثيرها على طبيعة وتوجهات الدولة ، أو على تكوينها ونمطها أصلا ، في السياق الأوسع للتكوين السياسي للمجتمعات العربية . ومن المهم أن نخلص من هذا الرصد بتشخيص سليم لخصائص التغير وبالتالي إلى تقدير احتمالات التحول في هياكل ومؤسسات الدولة العربية .

أن مجمل هذه العوامل يمكن رصدها في الوقت الحالي عبر محور أساسي وهو عملية الشد والجذب الدائم بين الواحدية والتعددية السياسية . فالاتجاه الأساسي لعوامل التغير الجديدة يبدو أنه في اتجاه التعددية السياسية التي قد تسمح بها الدولة القائمة وتقننها على نحو أو آخر ، أو قد لا تسمح بها فينتهي الأمر إلى ظهور ثلاثة اتجاهات بديلة للتحول السياسي ، وهي :

- التغيير العسكري لشكل الدولة وجماعة السلطة .
- سعى الدولة لمقاومة الضغوط نحو التعددية السياسية بوسائل العنف والاجبار فيرتفع بصورة بارزة منسوب التوتر والقهر في المجتمع ، أو عن طريق تثوير الدولة من داخلها بتخليق صيغة اجتماعية - سياسية جديدة للاجماع الوطني .

- نفاذ عوامل التعددية إلى قلب التشكيلات الواحدية للدولة مما يفقدها تجانسها النسبي القديم ويفتح الباب أمام تحولات تدريجية وأن هامة في التوجهات الأساسية

فمن حيث شكل علاقة الدولة بالمجتمع يمكن التمييز بين نمط الدولة المفتوحة على التعددية (دون أن تقدم هي ذاتها على التعددية بالضرورة) والدولة الواحدة .

والدولة المفتوحة على التعددية هي التي يسمح تشكيلها أو النظام الأساسي الذي يحكمها بدرجة ما من تعدد مراكز التأثير على صنع القرار وعلى تشكيل الساحة السياسية في مجتمع ما . والمقصود بالساحة السياسية هنا هو توزيع قوى سياسية متميزة أو في طريقها إلى التمايز على مجموعة معينة من المواقف ازاء القضايا الجوهرية في المجتمع وذات الدلالة السياسية . ويحتم ذلك أيضا درجة ما من التسامح مع الحريات المدنية والسياسية الأساسية مثل حق التعبير والتجمع والتنظيم . أما الدولة الواحدة فهو نمط يسعى لتوحيد المجتمع والدولة في كيان واحد ، ولغرض التجانس على هياكل الدولة ذاتها تبعا لرؤية وتوجه - لا يقبل التحدى و تعدد المشاركة - لطبيعة المجتمع والدولة ووظائفهما ومسارهما المستقبلي . ويترتب على ذلك عدم التسامح مع الحريات المدنية والسياسية الأساسية التي قد تفضي إلى التعدد المنظم لمراكز التأثير والتوجيه العام .

وحيث أن الغالبية الكبرى من دول العالم الثالث هي بصورة أو بأخرى دول واحدة ، فإن هناك حاجة لتمييز أنماط فرعية من هذه الدول ، بحيث يكون التصنيف ملائما لحالة الوطن العربى . وفي

رأينا فإن المصدر الأساسى للواحدة يعتبر معيارا مناسباً للتصنيف . فقد يكون هذا المصدر إما القهر ذاته ، أو الايديولوجية أو الصياغة الادارية . وبطبيعة الحال فإن الواحدة تشتق من جميع هذه المصادر وإن بنسب مختلفة ولكن ما يدعم بروز مصدر أو آخر هو الأولوية في ممارسة مهام السلطة لأحدى مجموعات المؤسسات أو الأجهزة الثلاثة في نظام الدولة . أى مؤسسات القهر ، والمؤسسات الايديولوجية للدولة ، والمؤسسات الوظيفية للدولة . فعندما تنعقد السيادة لمؤسسات القهر ويصبح القهر هو الناظم الأساسى لعلاقة الدولة بالمجتمع ، فنحن أمام دولة سلطوية . وعندما تنعقد السيادة للمؤسسات الايديولوجية (مثل الاحزاب والمؤسسات الدينية أو ذات الوظيفة الدينية ووسائل الاتصال والاعلام وغيرها) فنحن أمام ما يمكن تسميته دولة رسالية أى لها رسالة تعتبر المحدد الأساسى للتوجيه داخل تشكيلات الدولة وفى مجال علاقة الدولة بالمجتمع . وقد تأخذ هذه الدول الرسالية إحدى صورتين . فتكون الدولة رسالية اصولية عندما تسعى للمحافظة على استعادة نموذج من المؤسسات والممارسة السياسية والقيمية تتفق مع أصول وثوابت موروثة (غالبا ذات محتوى دينى) . وتكون الدولة رسالية تبشيرية ، عندما يتعلق المثل الأعلى الايديولوجى بصياغة جديدة للمجتمع والدولة القوميين فى المستقبل وفقا لقيم سامية جديدة وتقتضى تحويرا هيكليا لانجاز اهداف محددة (مثل التحديث أو المجد القومى)

جدول رقم (٢) الفروق بين أنماط الدول الواحدة

معايير التمييز	الدولة الإدارية	الدولة الرسالية	الدولة السلطوية
١ النظرة إلى وظيفة الدولة	التسيير الوظيفى لمصالح الكفاية	التحوير والرقابة لمصالح مهمة	الضبط والتحوير لمصالح الاستقرار
٢ درجة التسامح مع التعددية	مراقبة التوازن الاجتماعى	الميل لاستيعاب التعدد داخليا	الميل للاستبعاد العنيف والتصفية
٣ معيار التجنيد لجماعة السلطة	الترقى الوظيفى من كل مؤسسات الدولة	الاخلاص الايديولوجى والرصيد السياسى	الاخلاص الشخصى والكفاءة الامنية
٤ ميكانيزمات صنع القرار	توازن القوى بين المؤسسات	مسئولية الشخصيات القائدة	مسئولية قادة أجهزة
٥ أنماط القرارات	القرارات تدريجية متحفظة وقابلة للمراجعة والسحب	القرارات مفاجئة راديكالية وقابلة للسحب أحيانا بتدخل الزعيم	القرارات مفاجئة متحفظة وغير قابلة للمراجعة والسحب .
٦ العلاقات الداخلية بين مؤسسات الدولة	الفصل والتوازن النسبيين والزعيم قليل الاممية	الدمج وتفوق الأجهزة الايديولوجية وقدسية الزعيم	الاخضاع لمصالح مؤسسات القهر .
٧ الرقابة والمشاركة	تبادلية الرقابة . تسامح مع المشاركة	تقنين وظيفة الرقابة واهتمام شكلى غالبا بالمشاركة	الزعيم هام كوظيفة ضعف شديد للرقابة وعداء لمفهوم المشاركة
٨ درجة تركيز جماعة الحكم	تركز منخفض	تركز متوسط	تركز مرتفع

وأخيرا هناك نمط ثالث للدولة يمكن تسميته الدولة الادارية وفيها تنعقد السيادة داخل تشكيلات الدولة وفي مجال تكييف علاقتها بالمجتمع لأجهزة الدولة الوظيفية .

ويسجل الجدول رقم (٢) بعض الفروق بين هذه الأنماط .

هذه الفروق تنصرف الى شكل الدولة أكثر مما تصف مضمونها ، أى طبيعة السياسات العامة التى اتبعتها الدولة من حيث ما وصفناه بالتوزيع الملزم للأدوار الاجتماعية وهيكل توزيع القيم المعنوية والمادية بين الطبقات والفئات والأفراد وطبيعة العلاقة بين الدولة والعالم الخارجى وخاصة الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولى . على أن تصنيف الدول وفقا لمضمونها يقتضى تحليلا نوعيا لحالات محددة .

وفى حالة الوطن العربى ، فإن تشخيص طبيعة الدولة العربية الحديثة يثير إشكالات عديدة ، فرغم وجود سمات مشتركة بين فئات من هذه الأقطار ، فإن الدولة العربية تنفرد فى كل قطر بخصوصيات لا تنبع فقط من التراث الثقافى والحضارى ومستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى ، بل وأيضا من تفاوت كثافة الضغوط الخارجية وطبيعة التوازن الاجتماعى الداخلى ، بل والعوامل الموروثة والطبيعية التى حكمت تشكيل المجتمع نفسه . ومن الصعوبة بمكان أخذ هذه السمة أو تلك لتعميمها على الجميع وتصنيف الدول العربية على أساسها .

على أن ظروف الحصول على الاستقلال قد تفاوتت بين مجموعات من الأقطار العربية . فالدول العربية التى نشأت بعد الموجة الاستقلالية التى غمرت المنطقة فى الأربعينات والخمسينات قد عاشت مستويات مختلفة من نضج الحركة الوطنية وقدرتها على بلورة أنماط جديدة للقيم السياسية . فبعض الأقطار حصلت على استقلالها بعملية ولادة قيصرية فى ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية . وبعضها الآخر شهدت عملية تحول بطيء ، وكان الاستقلال يتجه لنوع من المساومة مع السلطة الاستعمارية فى محاولة من هذه الأخيرة للإبقاء على بقايا النفوذ الاستعمارى من جهة ، وقطع الطريق على عملية أطول وأعمق من تطور الحركة الوطنية من جهة أخرى . وتتنمى مصر وسوريا والعراق والجزائر والمغرب واليمن الجنوبى إلى النمط الأول ، أما دول

الخليج ولبنان وتونس والسودان فتتنمى إلى النمط الثانى (ويمكن أن نضع فى هذه الدائرة أيضا السعودية التى لم تستعمر من الغرب رسميا) . وفى داخل كل من هذين النمطين نجد تباينات كبيرة إلى الحد الذى يجعل من التصنيف نفسه ممارسة تعسفية إلى حد ما .

أ - النمط الأول :

إن معيار التفرقة الأساسى الذى نتبناه هنا مع ذلك هو مضمون السياسات والتوجهات الاستراتيجية للدولة . ففى النمط الأول ناضلت الدولة للخروج من دائرة النفوذ الغربى ، وأخذت تسعى لإنجاز عملية التوحيد القومى العربى ، وإنجاز تحديث الاقتصاد والثقافة والمجتمع . كما حرصت الدولة على تطبيق عدد من التحويلات الاقتصادية - الاجتماعية التى استهدفت تقريب الفوارق بين الطبقات وضمان حد أدنى مناسب من مستويات المعيشة والحاجات الأساسية للطبقات الدنيا وتكوين طبقة جديدة صناعية ترتبط بمشروع كامل لبناء رأسمالية دولة حديثة . أما فى النمط الثانى فقد حرصت الدولة على استمرار الاندماج فى دائرة النفوذ الغربى والمحافظة على هياكل المجتمع القديم والاعتماد على العلاقات الاجتماعية والسياسية التقليدية ومناهضة المشروع القومى العربى . إن آليات التطور الكامنة فى النمط الأول قد قادت الدولة إلى التدخل المتزايد فى الحياة الاقتصادية وإلى تعاظم دورها فى صياغة مشروع اقتصادى - اجتماعى متكامل نسبيا ، حتى أصبح لقطاع الدولة دوره الأهم والمسيطر أيضا ضمن عملية تحديث أكثر شمولاً استوعبت قطاع التعليم والثقافة والخدمات إجمالا . وقد أفضى ذلك إلى تبلور تدريجى لقوى اجتماعية جديدة شكلت الأساس الاجتماعى للدولة وتم اشتقاقها من الفئات العليا من بيروقراطية الدولة والتكنوقراطيين والعسكريين .

ويمثل هذا الدور معيارا آخر للتمييز بين أنماط الدول العربية فى مرحلة ماضية . فقد تميزت مصر والجزائر وسوريا بدور بارز لقطاع الدولة فى الستينات وتعاظم هذا الدور بالنسبة لكل من العراق وليبيا فى السبعينات بعد قرارات تأميم الثروة البترولية . على حين شهد النصف الثانى من عقد السبعينات والنصف الأول من عقد الثمانينات تراجعا ملموسا لدور قطاع الدولة وتخليه عن الهيمنة لاستجابة جزئية من نوع خاص للضغوط نحو التغيير .

وما يعنينا هنا هو أن مشروع بناء الدولة الحديثة في أقطار النمط الأول قد اصطدم بالتكوين السياسى والنفسى والطابع المحافظ للقوى الاجتماعية التقليدية . كما أن آليات هذه الدولة ، قد قادت في مرحلة كاملة بعد الاستقلال إلى سلسلة من الصدمات مع المصالح الغربية والقوى الاستعمارية ، الأمر الذى تكثف في حالة مصر وسوريا نتيجة الاشتباك العسكرى وشبه العسكرى المباشر مع شرطى المصالح الغربية في المنطقة أى إسرائيل . وقد أدى هذا الصدام إلى توسع الجيش الوطنى وتطويره وإزدياد معدلات تسليحه . وقد أتاح ذلك مع تصاعد حدة المسألة الوطنية إلى تعاظم غير عادى لدور المؤسسة العسكرية في بناء الدولة القومية الجديدة . كل هذه العوامل أبرزت شكلا جديدا للدولة في هذا النمط وهو ما يمكن أن نطلق عليه الدولة التبشيرية . فقد تمتعت هذه الدولة باستقلال نسبى عن القوى الاجتماعية القائمة وكان شعورها بضرورة التحديث والاستقلال أقرب إلى الدعوة إلى رسالة تاريخية . وباتت هذه الطبيعة أساسا لبناء دولة واحدة من حيث علاقتها بالتيارات السياسية الأخرى في المجتمع . وقد عزز من هذه الطبيعة فشل التيارات السياسية التقليدية في الاستجابة للضرورات القومية الملحة ، بل وفشلها في إعطاء سمة المجتمع القوميين في ظروف كان الإلحاح القومى على هذه الضرورات مرتفعا . كما أن قوى اليسار الأكثر راديكالية كانت مشتتة ومنعزلة إلى حد كبير .

ومع ذلك فإن الوضع الكلى المترابط والشامل الذى صاحب صعود الدولة العربية ذات الخاصية التبشيرية في أقطار هذا النمط لم يجعل من الدولة متحدا كليا مثاليا أو حالة سكنونية ، بل ظلت كيانا ماديا راح يبلور الطموح نحو مشروع تحديث يقوم على رأسمالية دولة في ظل علاقات اجتماعية لا تتسم فقط بتفاوت ملموس في الفرص الاجتماعية لترقى الطبقات والفئات المختلفة ، بل وفي ظل ظروف تخلف اقتصادى وثقافى ومؤسسى بالغ . وقد حرمت ظروف المعارك الداخلية والخارجية المتواترة دول هذا النمط من فرصة تطوير هياكلها المؤسسية ، وبالتالي فإن نظام الدولة نفسه كان يكشف بوضوح عن تشوهات وعوامل اهتراء بالغة الخطورة . ومن ناحية ثانية ، فإن تكاليف المعارك الداخلية والخارجية كانت باهظة وقد تأصلت هذه التكلفة المرتفعة نسبيا في البناء الاقتصادى لنظام هذه الدولة . فقد كان

من الضرورى لتحقيق طموحات هذه الدولة استيعاب الفئات الوسطى والمالكين الصغار ، وإلى حد أقل الطبقة العاملة وفقراء المدن والريف في التحالف الاجتماعى الأوسع المساند للدولة عن طريق الخدمات شبه المجانية والصناعات الاجتماعية . وهكذا تجمع على كاهل الدولة تكاليف نظام الضمان الاجتماعى ، وتكاليف مشروع التحديث والتنمية ، وأضيف لذلك التكاليف الهائلة للنضال العسكرى ضد إسرائيل والنفوذ الاستعمارى الغربى . وقد مثلت هذه التكاليف الضخمة عبئا يكاد لا يطاق على اقتصاد متخلف وضعيف البنیان ، وبالتالي كانت اقتصاديات مجمل مشروع الدولة الوطنية ذات الطبيعة التبشيرية هى مركز التناقضات في هذا النمط من الدولة وخاصة في حالة أقطار المواجهة مع العدو الإسرائيلى . كان من الممكن أن يدار هذا التناقض وأن يتم حله على المدى الطويل نسبيا لو كانت هذه الدولة تتمتع بهيكل مؤسسى فعال وقادر على إدارة الاقتصاد والنضال العسكرى في ظروف تقشف ، غير أن ذلك لم يكن حاصلا .

والمهم أن امتداد الدولة التبشيرية لكى تشمل بتحالفاتها الاجتماعية قطاعات شعبية واسعة من الفئات الوسيطة وفقراء المدن والطبقة العاملة قد ترجم إلى السعى لاستيعاب التيارات السياسية التى تزدهر في أوساط هذه الفئات . وشيئا فشيئا تبلورت أركان الدولة الواحدة التبشيرية ذات القدرة على استيعاب المجتمع في إطار التوجه الرسمى للأنظمة . وبشكل عام فإن الميول الأعمق التى شكلت النمط الأساسى لهذه الدولة تتمثل في محاولة تحقيق سلطة شاملة لحزب واحد من المؤيدين لبرنامج الدولة الوطنى ومن أهل الثقة الذين التفوا حول هذا البرنامج . ومع ذلك فقد تفاوت وزن التنظيم أو الحزب السياسى الواحد من بلد لآخر ، وكذلك دور المؤسسة العسكرية . ففي مصر لم تؤد النهاية الحاسمة للتعددية السياسية في ١٩٥٤ إلى نفوذ مستقل للتنظيمات السياسية لدولة الثورة ، أى جبهة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى . على حين تمتع حزب البعث في سوريا والعراق بنفوذ نسبى . ولكن استمرت هوامش التعددية السياسية بسبب الرصيد السياسى القديم لحركات القوميين العرب والناصرين الذين لم ينجح النظام في تصفيتهم ، ووجد أن من المحتم أن يستوعبهم في جبهات « وطنية » أو « ديموقراطية » . وفي الجزائر سعت « جبهة التحرير » إلى استيعاب جميع الفرقاء مما أعطى أساسا

عملية صناعة القرار في الدولة . فالقمة المسيطرة على جهاز الدولة لم تكن كتلا صماء موحدة خلف زعيم مطلق الصلاحيات . إذ انتشرت صلاحيات صناعة القرار في دائرة القضايا والموضوعات غير الاستراتيجية بين مساعدين للرئيس شكلوا نوعا من جماعة حكم أو سلطة ، وكان تكوينهم ذاته يعكس نفوذا متضاربا لعدد من المؤسسات إلى الحد الذي تبلور معه ميل دائم لتكون وتحطم مراكز للقوى ، كما أصبحت تسمى تلك الظاهرة في الآداب الصحفية لهذه المجموعة من الأقطار العربية .

وفوق ذلك فإن هناك تباينا بين هذه الأقطار من حيث أولوية مجموعات مؤسسات الدولة الثلاث في سلم السلطة والنفوذ . بل وتراوحت هذه الأولوية بين وقت وآخر في نفس هيكل الدولة في كل قطر على حدة بحيث يمكن أن نتحدث عن حالات لنظام الدولة أكثر منها أنماط متبلورة على نحو ثابت . ونحن نشير هنا بطبيعة الحال إلى التقسيم الذي اقترحناه بين الدولة الإدارية والدولة السلطوية والدولة الأيديولوجية فإن فورات التغيير الاجتماعي والوطني تبرز « حالة الدولة الواحدة كحالة تبشيرية » على حين يفسح المجال لحالة الدولة الواحدة السلطوية ، مع تصاعد موجات معارضة منظمة أو شبه منظمة لسلطة الدولة القائمة . وفي حالات كثيرة يبدو أن الاهتمام الذي انصرف إلى التحديث والتنمية قد أبرز الصفة أو الحالة الإدارية للدولة الواحدة وهكذا . إلا أن الصفة التبشيرية قد طغت طالما استمر الزعيم الذي تمتع برصيد سياسي هائل على مسرح الأحداث .

ب - النمط الثاني :

في هذا النمط استمرت الدولة بعد الاستقلال في قيادة حركة اندماج أقوى في دوائر النفوذ الاقتصادي والسياسي للغرب . كما سعت لتوسيع قاعدة النظام الاجتماعي - الاقتصادي القديم وفي إغداق الامتيازات على الطبقات والفئات العليا في المجتمع دون اهتمام كاف بضمان حدود دنيا لمستويات المعيشة وفرص الارتقاء الثقافي والاقتصادي للفئات والطبقات الدنيا . ولم تعدم الدول في هذا النمط نوعا من مشروعات التحديث في مجالات التعليم والخدمات العامة . على أن هذه المشروعات افتقرت إلى الانتظام في رؤية منسجمة وشاملة ، وظلت بالتالي مجموعا حسابيا لمشروعات مجزأة في قطاعات غير مربوطة معا ، كما استمر الهيكل

لنوع غير متبلور من التعددية داخل الحزب الواحد نفسه . وانفردت اليمن الجنوبي منذ الاستقلال بمحاولة بناء مجتمع اشتراكي على قاعدة اجتماعية - اقتصادية قبلية شديدة التخلف والفقر . وقد قام النظام السياسي على الحزب الواحد (الحزب الاشتراكي اليمني) إلا أن هذا الحزب قد نشأ عن عملية توحيد وصهر لعدد من الأحزاب الصغيرة ذات الأيديولوجيات الراديكالية والقومية بقيادة الجبهة القومية (التي كانت هي ذاتها بوتقة لعدد من التيارات الفرعية) . وأتاحت الجبهة بذلك للأحزاب الصغيرة الأخرى فرصة المشاركة في الحكم . على أن هذه التجربة المتميزة قد عانت بشدة من قاعدة مادية غير موائمة مما أسفر عن كثرة من الصراعات الانقلابية والمشوّهة ، والحروب الأهلية ، أما في ليبيا فقد ظهر بعد ثورة سبتمبر ١٩٦٩ نمط دولة تبشيرية ذات توجه شعبي اعتمد على كثير من سمات النمط الأساسي للدولة الواحدة العربية . على أن التعبير الجماهيري الشعبي ظل مقصورا على إظهار الولاء والتأييد للدولة . وتجاهلت الزعامة التي خرجت من صفوف الجيش عملية بناء مؤسسات قومية رسمية ، بل أنها قد نبذت هذه العملية وأخذت في تحطيم مؤسسات المجتمع الموروثة دون أن تحل محلها مؤسسات حقيقية جديدة حتى باسم الدولة .

إن الواحدة هي العلامة المميزة لهذه التجارب كلها . فلم يسمح لأي تيار سياسي بالتعبير المستقل عن ذاته في الساحة السياسية . ولم يكن البرلمان الذي سمحت بعض هذه التجارب بوجوده تعبيرا عن تعددية حقيقية سياسية أو حزبية بقدر ما كان أقرب إلى ناد سياسي لأهل الثقة . ولم يملك هذا البرلمان سلطات حقيقية ، وعادة ما أجاز الدستور حل هذا البرلمان من قبل رئيس الجمهورية ، وهو ما تواتر حدوثه على حين منح الدستور لرئيس الجمهورية سلطات شبه مطلقة ووضعه فعليا فوق المسألة الدستورية والقانونية وأصبح تجسيدا لفلسفة « الكل في واحد » وتجسيدا لروح الأمة ورمزا لكل قواها مهما كانت متعارضة .

لقد اعتمد هذا النمط أيضا على الصياغة الأيديولوجية الرسالية التبشيرية . ولذلك فقد كان من المحتم أن تحتكر الدولة السيطرة على وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والثقافية والدينية . ولعب الخطاب السياسي للزعيم ورئيس الدولة الدور الأساسي في صياغة توجهات الدولة واستيعاب الرأي العام .

على أن ذلك لم ينطو على احتكار الرئيس والزعيم لكل

المؤسسى للدولة والمجتمع فى حالة تخلف مزرية . وقد انطوت آليات الحكم فى هذا النمط من الدول على توسع هائل فى قطاع الدولة الاقتصادى غير أن هذا التوسع لم يكن اختيارا إراديا ، بل جاء استجابة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى أملت وقوع الجانب الأساسى من الثروة المتولدة فى الداخل والخارج (مثل المعونة والقروض) فى يد الدولة . وفى نفس الوقت لم يتمتع قطاع الدولة الاقتصادى بأية درجة من الاستقلال عن مؤسسة الحكم أو بالتحديد جماعة السلطة التى استخدمته لا لغرض عام ووفقا لمبادئ وقواعد عقلانية للإدارة الذاتية وإنما كاحدى وسائل دعم سلطتها المباشرة على المجتمع وذلك بتسليمه للعناصر والأقسام الهامة من جماعة السلطة ، والتى هى غالبا أسرة مالكة واسعة القاعدة نسبيا .

هذا المضمون الجوهرى للسياسات العامة المميزة لهذا النمط من الدولة قد تواكب مع فروق هامة فى شكل الدولة . فقد اتبعت هذه السياسات (على الأقل لفترات طويلة من الزمن) بواسطة دول من أقطار عربية ذات تكوين اجتماعى وثقافى واقتصادى متباعد جذريا . ويمكن هنا التمييز بحدة واضحة بين أقطار منطقة الخليج العربى التى برزت باعتبارها منتجا ومصدرا أساسيا للبترول من ناحية ، ومجموعة أخرى من الأقطار العربية المتفرقة جغرافيا وذات التكوين الاقتصادى - الاجتماعى الأعقد ، وخاصة المغرب والسودان وتونس ولبنان واليمن الشمالى (والأردن إلى حد ما) .

فقد تأسست فى أقطار الخليج العربى : السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعمان دولا واحدية من نمط فريد ، حيث الدولة والعائلة المالكة هما كيان واحد لا ينفصل ولونسبيا . وقد شيدت هذه العائلات مشروعية دولها على قاعدة ولاء دينى وقبلى وعلى أيديولوجية رسالية ذات طابع أصولى شديد المحافظة . ولم تقم الدولة بصياغة شكل واحد للسلوك الاجتماعى المدنى والسياسى فقط ، بل اعتبرت أن الرقابة على السلوك والحياة الشخصية للأفراد والجماعات وظيفة سياسية سامية مشتقة من التعاليم والمشروعية الدينية . ولم يكن ثمة من تناقض مبدئى ظاهر فى هذا التكوين للدولة - العائلة عندما فرضت ظروف المجتمع والاقتصاد حالة تقشف نسبية معمرة . على أن الثروة البترولية الهائلة التى أخذت فى التراكم بيد الدولة العائلة قد فجرت التناقض بين الأيديولوجية الأصولية القهرية التى هى قاعدة مشروعية هذه الدولة وبين الاستيلاء

العائلى الخاص على الثروة التى من المفترض أن تنتمى للمجتمع كله . فإذا كانت الثروة قومية وعامة كان من الضرورى أن تدار بواسطة دولة لها مؤسساتها المستقلة عن الأشخاص ولصالح المجتمع بهذه الدرجة أو تلك تبعا لقواعد مميزة ومستقرة مؤسسية ومعروفة سلفا . إن التناقض بين العائلية والدولة قد تجاوز بكثير مشكلة الاستيلاء الخاص على الثروة القومية وعلى الحق الكامل فى التصرف فيها حيث ليس ثمة من فرق جوهري بين الميزانية العائلية وميزانية الدولة . وقد سعت الدولة - العائلة إلى حل هذا التناقض من خلال عدد من الأساليب أهمها على الإطلاق ما يعرف فى الأدبيات الغربية باسم علاقات السيد - العميل ، ولكن فى الثقافة العربية هناك صفة أفضل لتشخيص هذه العلاقة وهى صفة المولى - الموالى . فممارسة سلطة الحكم واشتقاق التأييد والمناصرة السياسية يتمان من خلال نمط للتجنيد يقوم على الولاء الشخصى المباشر بين المولى والإتباع وهؤلاء الأخيرون يتم ربطهم عن طريق الإغداق من المناصب السياسية والإدارية والمزايا المادية . وبهذه الطريقة نجحت العائلة - الدولة فى تشكيل هالة من التأييد السياسى والاجتماعى أوسع من القاعدة البشرية للعائلة المالكة - الحاكمة .

لقد أفضت سيادة هذا النمط الجوهري للدولة إلى تأخير التطور المؤسسى لهياكل الدولة والمجتمع لمدة طويلة وفى نفس الوقت أدى الاعتماد على الخارج فى توفير ضرورات الأمن القومى إلى تأخير نمو جيش حديث من حيث هياكله الوظيفية والمهنية . وقد انتهجت الدولة - العائلة طوال الخمسينات والستينات وبصفة خاصة فى السعودية سياسات مناهضة للمشروع القومى العربى الذى قادته مصر والأقطار الأساسية من النمط الأول من الدولة ، وذلك فى ارتباط وثيق مع المصالح الغربية . وبذلك ارتبط التطور السياسى الداخلى لأقطار الخليج عموما وللسعودية بوجه خاص بمسار الصراع بين المصالح الغربية والرؤية الأصولية العائلية من ناحية والمشروع القومى العربى من ناحية أخرى . فالمعارك القومية التحررية الكبرى التى خاضتها الدول العربية من النمط الأول كان لها صدى داخل التكوين الاجتماعى فى الأقطار الخليجية . ومن ثم فقد نمت فى نهاية الخمسينات حركة معارضة فى ظروف بالغة الصعوبة . وقد تطورت هذه المعارضة فى سياق الصدام بين المشروع الأصولى المربوط عنوة بالغرب عن طريق الدول العائلية الأصولية من ناحية والمشروع البشرى

العامة ، وخاصة خدمات الاتصال مما أدى إلى دفع عملية تخلق مجتمع قومي دفعة هامة إلى الأمام بين الغالبية السكانية من العرب .

ونتيجة لذلك بدأ التناقض بين عائلية الدولة وضرورات تسيير الهياكل المادية الحديثة ومجتمع قومي أخذ في الخروج من إसार الاقليمية والروح القبلية الضيقة والعزلة الاتصالية عن المحيط الخارجى . لم يكن لهذا التناقض ترجمة سياسية في ساحة قوى اجتماعية وأيديولوجية وسياسية متعارضة ، ولكنه مع ذلك قد كشف عن نفسه في تكوين العائلات المالكة ذاتها . ففي بعض الحالات سمح رصيد أكبر من الرقى الثقافى والمواهب الادارية للعائلة المالكة بالتأقلم مبكرا مع ضرورات بناء دولة حديثة إلى حد معين ، مثلما حدث في الكويت والبحرين . وفي حالات أخرى انعكست التناقضات النامية تدريجيا في خلق ظلال من التعددية داخل العائلة المالكة ذاتها : وفي هذه الحالات الأخيرة كان الموقف من القضايا الصراعية العربية ، وخاصة الصراع العربى - الاسرائيلى (وبعد ذلك الحرب العراقية - الايرانية) حافزا على تشكيل توجهات سياسية نحو النظام الاقليمى تختلف على نحو هام مع التوجهات التقليدية . غير أنه في معظم الحالات دارت الصراعات داخل العائلة المالكة حول قضايا مثل أنماط احتكار الثروة القومية وإنفاقها ، والممارسات الأخلاقية لرجال الاسرة الحاكمة التى لوثت الصورة المعبرة عن الأصولية الاسلامية والتى استمرت ذات أهمية بالغة في اشتقاق شرعية النظام وتجديد هذه الشرعية . وعبرت هذه الصراعات عن نفسها في عدد من الأشكال أهمها انقلابات القصور التى استخدم فيها العزل مثلما حدث مع الملك سعود في ٩ سبتمبر ١٩٦٢ بالسعودية ، ومع السلطان سعيد في عمان في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ، ومع الشيخ شخبوط في أبوظبي في عام ١٩٦٨ ، كما استخدم أسلوب الاغتيال السياسى الذى تعرض له الملك فيصل في ٢٥ مارس ١٩٧٥ .

ومن الظواهر الأخرى الهامة لظلال التعددية السياسية داخل العائلة الدولة في الخليج تكوين تحالفات فرعية داخل أروقة الاسرة المالكة وتبلور أجنحة على درجات مختلفة من التبلور لا تقوم فقط حول تجهيزات الخلافة السياسية وإنما أيضا على الموقف من القضايا العربية والتحالفات الدولية واتجاهات التطور الداخلى . وبطبيعة الحال فإن هذه الظلال من التعددية لا ترقى إلى

بالتححر العربى والوحدة والتنمية الشاملة التى قادتها الدول الراديكالية وخاصة مصر من ناحية أخرى حتى ١٩٦٧ ، بل وتجرات في مناسبات قليلة على السفور والدخول في معارك مكشوفة نسبيا . على أن حركة المعارضة هذه سرعان ما أصابها التصدع بعد المصالحة بين الأقطار الخليجية والأقطار الراديكالية في الشمال وشمال الغرب من منطقة الخليج في مؤتمر قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ .

ثم جاء التراكم السريع للثروة البترولية لكى يبعثر احتمالات نمو المعارضة عن طريق سياسات ضم الفئات الوسيطة البازغة في الأقطار الخليجية إلى الهالة الاجتماعية المحيطة بالتحالفات العائلية - القبلية التى شكلت القلب الاجتماعى لهذا النمط من الدولة - وبذلك لم توفر الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والخصائص المميزة للتاريخ السياسى لهذه المجتمعات أرضا مناسبة للتعددية السياسية إلا على سبيل الاستثناء ونجحت الدولة العائلية في الخليج في المحافظة على طبيعتها الواحدة دون مساس من خارجها .

على أنه بالرغم من انكسار حركة المعارضة الجينية في أقطار الخليج في أعقاب المصالحة العربية العامة منذ هزيمة المشروع التحررى العربى في ١٩٦٧ ، فإن الدولة العائلة كانت قد بدأت في التأقلم التدريجى مع ضرورات معينة للتغيير . لقد اعتمدت هذه الدولة على الغرب في مبادلاتها الاقتصادية وفي ضمانات أمنها الخارجى وإلى حد ما في أمنها الداخلى أيضا . على أنه في سياق إندماجها هذا مع الغرب جاهدت الدولة العائلية - الأصولية في الخليج لتحقيق فصم الجانب المادى من هذه العلاقات عن الجانب الثقافى منه . وبتعبير آخر فقد سعت هذه الدول إلى عزل المجتمع المحلى عن المؤثرات الثقافية التى تتضمن حتما المبادلات الاقتصادية على وجه الخصوص . ولم يكن من الممكن لها أن تنجح تماما في نزع هذا التأثير . ومن ناحية أخرى فإنه لم يعد من الممكن منذ هزيمة العرب أجمعين في ١٩٦٧ أن يتم تصريف أمور الدولة والمجتمع وفقا لآلية هذا النمط من الدولة منفردا . ذلك أن قائمة الاهتمامات والموضوعات السياسية التى فرضت عليها من البيئة الخارجية وخاصة بيئة الصراعات الاقليمية كان من المحتم أن تنفذ إلى الداخل وأن تهز المجتمع الخليجى هزات معنوية عميقة إلى هذا الحد أو ذاك . وأهم من ذلك كله أن تراكم الثروة البترولية قبل ١٩٧٤ وبعده قد سمح بتوسيع جهاز التعليم والخدمات

خدش التركيب الواحدى للدولة العائلية أو سماته الأساسية وخاصة أولوية الاهتمامات الأمنية على ما عداها من الاهتمامات النظامية ، ولكن هذه التعددية مكنت الدولة العائلة من التكيف الأفضل مع الظروف الداخلية والخارجية المتغيرة بسرعة في عقد السبعينات والنصف الأول من الثمانينات كما أنها دفعت إلى إحداث إضافات هامة إلى شكل الدولة العائلة في الخليج .

وأول هذه التجديدات يتمثل في تحقيق انتشار أكبر لأهلية صنع القرار داخل العائلة (التى هى في هذه الحالة جماعة سلطة متماسكة إزاء الخارج) . فلم يعد الملك أو السلطان يحتكر كل السلطة إلا باعتباره صاحب الحق النهائى الذى قد يحسم النزاع بين أطراف ومواقف سياسية متباينة .

ويرتبط بذلك تجديد هام تم أيضا كاستجابة لبرنامج التحديث المادى الذى سمحت به الثروة البترولية الكبيرة بعد ١٩٧٣ ، ويتمثل في دفع التطور المؤسسى على الأقل في مجال هياكل الدولة الحكومية . وقد كان ذلك التطور يبدو مجرد انصياح لضرورة التقسيم الفنى والوظيفى للعمل مع اتساع وظائف الدولة ولكنه لم يظل خاليا من المضمون الاجتماعى والسياسى .

فمن الناحية السياسية أدى التطور المؤسسى إلى ظهور دائرة كبيرة من عمليات صنع القرار التى أصبحت أكثر تخصصا ، وفي نطاق أهلية ، موظفين عموميين أقل شأنًا من كبار رجالات العائلة المالكة أو من فروعها البعيدة عن قلب السلطة المباشر . ومن الناحية الاجتماعية كان التوسع الهائل في التوظيف العام إحدى وسائل ضم الفئات الوسطى التى أخذت في التضخم بسرعة شديدة مع تزايد أعداد خريجي المدارس العليا والجامعات المحلية والأجنبية . ولا يعنى ذلك أن بيروقراطية ذات استقلال ذاتى نسبي عن السلطة العائلية قد تبلورت بالفعل لكى تماثل بلدان النمط الأول من الدولة . ولكنه يعنى بالتأكيد أن جميع الظروف المادية قد نضجت لتبلور هذه البيروقراطية ونتيجة لهذه العوامل ، وللهبوط المتواصل في الهيبة الدينية وفي الحماسة الأصولية للعائلات المالكة فقد أصبحت الدولة العائلة في الخليج العربى في نهاية السبعينات والنصف الأول من الثمانينات أقرب إلى حالة الواحدية الادارية منها إلى حالة الدولة الرسالية الأصولية . وهناك طائفة ثالثة من الأقطار العربية المتفرقة جغرافيا تشمل لبنان والأردن والسودان وتونس والمغرب ، وتشترك هذه

الأقطار مع الدول العربية من النمط الثانى بأن الدولة قد اتبعت تقليديا لغالبية السنوات التى تلت الاستقلال توجهها استراتيجيا يقوم على الارتباط مع الغرب والاندماج الاقتصادى في سوقه الرأسمالية العالمية والتحالف معه وفي ظل دائرة نفوذه السياسى والعسكرى على روابط سياسية متينة . كما أن هذه الدول لم تشهد إلا على نحو استثنائى تطورات راديكالية في توجهاتها الاجتماعية الداخلية ، وظلت بذلك تحمى مستوى مرتفعا من الفوارق بين الطبقات والفئات والأقاليم في مستويات التطور والرقى الثقافى والسياسى والاقتصادى . وباستثناء لبنان فقد اتسمت هذه الدول في تكوينها الرسمى بطابع واحد قوى مع اختلاف في طبيعة المصدر الأساسى للواحدية فيها .

ومع ذلك فقد أقيم الطابع الواحدى لتكوين الدولة على قاعدة اجتماعية وثقافية وسياسية تتسم بالتعددية وبالفعلية البالغة لمصادر التعددية . ويمكن التمييز في هذه المصادر بين المصادر المرتبطة بالهوية وتلك النابعة عن الرصيد التاريخى للثقافة السياسية والممارسة الوطنية والظروف المميزة للصراع الاجتماعى الداخلى . ونتيجة لهذه المصادر الفعالة للتعددية فقد ظلت تشكيلات الدولة الواحدية ضعيفة إلى حد كبير وكانت في أوقات كثيرة معرضة للتهافت تحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية .

وينفرد نموذج لبنان حتى عشية الحرب الأهلية بكونه نموذجا للدولة التعددية من النمط الغربى التقليدى ذى التقاليد البرلمانية القوية ، على الرغم من كونه دستوريا يتبع مفاهيم الدولة الرئاسية . ويقوم النموذج اللبنانى على دور الوسيط بين الاقتصاد الرأسمالى العالمى والمؤسسات المالية الغربية من ناحية والعالم العربى من ناحية أخرى ، فضلا عن أهمية النشاط السياحى والخدمى . فهذا النموذج لم يتح الفرصة لنمو قاعدة صناعية تؤدى إلى الدمج الاقتصادى وإلى تطوير الحراك الاجتماعى الأفقى الذى يقضى على التجزؤ الطائفى . وبذلك صادفت التوازنات الطائفية الدقيقة والثنائىة التى ينطوى عليها كل الوضع اللبنانى في تاريخه الحديث بين التعريب والتغريب قاعدة اقتصادية مؤائمة . ولقد عزز من هذه الثنائىة ، ومن الميل الطائفية التى تعمل على الساحة اللبنانية وضع الجغرافيا السياسية للبنان في بؤرة الصراع بين المشروع القومى التحررى العربى ، والمشروع

الاستعماري القائم على فرض دور إسرائيلي مهيمن على الخريطة العربية . وبذلك اتفقت الانقسامات الطائفية حتى عشية الغزو الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢ مع الحدود الفاصلة في الصراع العربي - الاستعماري الإسرائيلي . أما الشكل السياسي التعددي الليبرالي في الصيغة اللبنانية فقد كان محتما بضرورات التعايش والتوازن بين الطوائف في دولة واحدة . وفي لحظات الانفجار كانت هذه الصيغة أولى ضحايا الصراع ، وفي نفس الوقت أتاحت الصيغة الطائفية للدولة في لبنان للقيادات الطائفية والبيوتات البرجوازية الكبيرة الفرصة للهيمنة على الدولة والبناء السياسي الأعم فيما عرف بظاهرة « الاقطاع السياسي » حيث تتوارث البيوتات زعامة الأحزاب ، وهو ما دعم الطبيعة شبه الاقطاعية لهذه البيوتات وللتركيب الاجتماعي كله برغم التحلل التام للاقطاع التقليدي في الاقتصاد اللبناني ما قبل الحرب الأهلية .

وتشترك الأردن مع المغرب في أن الدولة قد قامت على أساس عائلة مالكة تنتسب إلى رصيد ديني مقدس . على أن هذه القدسية الدينية لم تكن كافية تماما لاضفاء سمة الدولة الأصولية وبالتالي ظلت السلطة الحقيقية كامنة في حقيقة سيطرة الملك على جيش يحتفظ له بولاء شخصي نتيجة الاستخدام المكثف لعلاقة المولى . المولى . وإلى جانب ذلك اعتمد نظام الدولة على اشتقاق التأييد والمساندة عن طريق التلاعب بثنائية الحضر والبادية (وفي حالة المغرب الحضر والجبل) . فقد كانت المدن الكبرى مركزا لنشاط سياسي مكثف ضم فئات معارضة راديكالية وقومية عديدة .

ولم تكن الطبقات العليا من ملاك الأرض في المغرب ومن بيروقراطية الدولة والجيش في حالة الأردن بكافية لتحقيق هيمنة حقيقية للدولة وفرض نمط واحد مستقر . ولذلك تهتم بالاعتماد على تأييد ولاء البدو في حالة الأردن والبربر في حالة المغرب في مواجهة التيارات السياسية المتعددة ذات الصبغة المعارضة . وقد قامت المعارضة المدتية في حالة الأردن على قاعدة من الفلسطينيين من صفوف الطبقة الوسطى التي كانت قد انصهرت في بوتقة الكفاح الوطني الفلسطيني بكافة تياراته وخاصة الراديكالية منها . أما في المغرب قامت المعارضة على قاعدة سياسية بين الفئات الوسطى والطبقة العاملة في المدن .

على أن سياسات التوسع الاقتصادي التي طبقتها الدولة في كل من المغرب والأردن ، والبراعة الادارية والاقتصادية الفائقة التي تحققت في الأردن على وجه التحديد ، قد نجحت في فرض السلبية على الشرائح الأعلى من الفئات الوسيطة . واتبعت الدولة عامة سياسة مقصودة لضم هذه الفئات إلى القاعدة الاجتماعية للسلطة مما أعطاها رسوخا لم تكن تتمتع به . وفي نفس الوقت فقد عاش القطران فترات طواريء طويلة نتيجة للصراع بين البيت الحاكم ومنظمة التحرير الفلسطينية في حالة الأردن ، وبين جبهة البوليساريو في حالة المغرب . وقد أدت ظروف الطواريء المطولة هذه إلى تدعيم سلطة الملك في الحالتين مما زاد من العمق السياسي والاجتماعي لسلطته .

إن إضافة الشرائح العليا من الطبقة الوسطى قد أدى إلى نفس التطور في هياكل الدولة الذي رأيناه في أقطار الخليج . فقد اتسعت وتعمقت القاعدة المؤسسية للدولة ، وتحولت الدولة بحسب في الحالتين من واحدة رسالية أصولية إلى واحدة إدارية جعلت الدولة لا تتضرر أحيانا من إتاحة الفرصة لظلال من التعددية لتجد تعبيراً لها في هياكل الحكم بصورة أو أخرى .

وتشترك تونس مع عديد من السمات سالفة الذكر . فقد أقيم بناؤها الاقتصادي على شبكة واسعة من العلاقات مع الغرب . كما أن إنجاز الاستقلال السياسي و ضمانات الأمن الخارجى قد اعتمدا على صيغة الرئيس بورقيبة : أى الاستقلال في نطاق العلاقات الخاصة مع الغرب إجمالاً وفرنسا والولايات المتحدة على نحو خاص . على أن الدولة في حالة تونس لم تزعم لنفسها مطلقاً أى رسالة أصولية أو تبشيرية وإنما روجت لنموذج غربى يقوم على العلمانية والكفاءة الادارية وغرس وإشاعة نمط وأسلوب حياة غربى . ولقد تمتعت الدولة بقدرة كبيرة على الهيمنة دفعت إلى الهامش لفترة طويلة منابع التعددية الكثيرة في المجتمع نتيجة لخاصية فريدة بين الدول العربية وهى أن حزب الاستقلال كان يملك منظمة نقابية قوية . وقد فتحت هذه الخاصية ليس فقط عمقا مؤسسيا للدولة الواحدة ، وإنما أيضا تحالفا اجتماعيا مقننا ومن نوع فريد بين قمم الادارة والمال من ناحية والطبقة العاملة المنظمة من ناحية أخرى . وقد غطت المنظمة النقابية « اتحاد الشغل » مهن الفئات الوسيطة الدنيا التي كانت القوة النقابية المحركة والتي لم تكن على رضا دائم بسياسات جماعة السلطة المكونة

العراقية الايرانية . أما الضغوط الداخلية فأهم مصادرها هي التطورات البارزة في الأوضاع والسياسات الاقتصادية ، ونمو حركات المعارضة السياسية وخاصة ذات المنبع الدينى . وسوف نتناول بإيجاز اتجاهات تأثير هذه الضغوط .

أ - الضغوط الخارجية :

لايكاد يوجد قطر عربى لا يتعرض لضغوط خارجية مكثفة . وأكثر هذه الضغوط تأثيرا على المجتمع ونظام الدولة في هذه الأقطار هي الضغوط الأمنية الناشئة عن الصراعات الاقليمية ، على أن هناك مصادر أخرى للضغوط الخارجية مثل التغيرات الهائلة في الاقتصاد العالمى ، وتغير الموازين السياسية والعسكرية الدولية . على أننا سوف نقصر هنا على الضغوط النابعة من الصراعات الاقليمية ، وخاصة الصراع العربى الاسرائيلى والحرب العراقية - الايرانية .

(١) الصراع العربى - الاسرائيلى :

كان الصراع العربى - الاسرائيلى هو القضية المركزية في النظام العربى منذ نشأة اسرائيل حتى عهد قريب من حيث أثره على ترتيب شبكة العلاقات الاقليمية والدولية للأقطار العربية المختلفة . ويستمر هذا الصراع باعتباره المصدر الرئيسى للضغوط الخارجية على طائفة من الدول العربية تشمل سوريا ومصر ولبنان والأردن (وليبيا إلى حد ما) .

ويمكن القول بأن تطور الموقف من الصراع العربى - الاسرائيلى من جانب الأقطار العربية المختلفة قد حكم عملية الفرز والاستقطاب داخل النظام العربى . فعندما تحققت المصالحة العربية في مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧ تمتع النظام بدرجة كبيرة من التماسك والاجماع . وعندما تبلورت خطط التسوية السلمية لهذا الصراع لدى الرئيس السادات أنشق الاجماع العربى ، وأخذت عمليات التفتت في الأطراف مما أدى بالنظام العربى اجمالا إلى حالة لا مثيل لها من التضعف منذ فجر الاستقلال .

أما من ناحية التأثير المحلى للصراع العربى - الاسرائيلى على بنية وتوجهات الدول العربية ، فإنه أيضا قد تبع تطور الموقف من هذا الصراع ، والموقف من مجمل التحالفات الدولية لكل قطر أو دولة عربية ، فرفض سلطة يوليو في مصر للتصالح مع اسرائيل قبيل

من برجوازية الادارة والمال . ولذلك فقد تسترت التعددية التى كان من المفترض أن تعبر عن ذاتها في مجال السياسة والمجتمع في السلطة المزدوجة للنقابة والادارة وظلت التعددية داخل هياكل الدولة الواحدة مصدرا دائما لعدم الاستقرار الذى اجتاحت حكومة بعد أخرى بالرغم من استمرار الرئيس لا باعتباره رمزا للدولة فقط وإنما أيضا المرجع النهائى الحقيقى في عملية صنع القرار .

أما السودان فإنه يقدم نموذجا خاصا داخل الاطار العام لهذا النمط من الدولة . فباستثناء السنوات الأولى لدولة انقلاب مايو ١٩٦٩ فقد انتهجت الدولة استراتيجية الاندماج الاقتصادى والولاء السياسى للغرب . على أن السودان هي الدولة العربية الوحيدة التى راوحت باستمرار بين نموذج الدولة الواحدة ونموذج الدولة التعددية . وكانت في غالبية الأوقات منفتحة بصورة جزئية على تعددية مقننة أو شبه مقننة . فتعرضت السودان لعدة انقلابات عسكرية في الفترة ٥٨ - ١٩٦٤ و ٦٩ - ١٩٨٤ أى نحو ٢١ عاما منذ الاستقلال ، وحصلت على نظم ليبرالية في الفترات ٥٤ - ١٩٥٨ و ٦٤ - ١٩٦٩ و ٨٤ حتى وقت كتابة هذا التقرير ، وسوف يجد القارئ وصفا مفصلا لتجربة نظم الدولة في السودان في نهاية هذا القسم من التقرير الاستراتيجى العربى .

٢ - الضغوط نحو التغيير في نظام الدولة العربية الراهنة :

ما سبق عرضه يمثل تصورا للنظام الأساسى للأنماط السائدة من الدولة في الوطن العربى . على أن هذا النظام قد تعرض لضغوط من داخل التكوين الاجتماعى السياسى للأقطار العربية المختلفة ومن خارج هذه الأقطار . وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن أن نحصر هنا جميع الضغوط التى تتعرض لها الدولة العربية الراهنة . كما أن هذه الضغوط تتوزع توزيعا غير متكافئ على الدول والأقطار العربية . كما أن اتجاه تأثير هذه الضغوط على التغيير السياسى يختلف من حالة لأخرى ومن أهم مصادر الضغوط الخارجية على الدول العربية الراهنة الصراع العربى الاسرائيلى ، والحرب

حرب السويس كان نقطة الافتراق الأهم بين الدولة في مصر والولايات المتحدة الأمريكية . كما أن العدوان الاسرائيلي على مصر قد حتم على هذه الدولة صياغة معادلات الأمن القومى بصورة ابتعدت بها تدريجيا عن الغرب اجمالا . وفى واقع الأمر فإن مسار المواجهة المصرية - الاسرائيلية هو الذى مكن من حسم توجهات الدولة في مصر وتركيبها العضوى والاتجاهات السائدة داخل السلطة وطبيعة علاقاتها بالقوى السياسية التقليدية . فقد أضفت هذه المواجهة نوعا من التجانس والانسجام على التكوين السياسى لأجهزة ومؤسسات الحكم حتى عام ١٩٦٧ . ومع أن هزيمة ١٩٦٧ قد وجهت ضربة قاسية للمشروع القومى التحررى الا أن نتائج الهزيمة لم تكن واحدة فى كل الحالات . ففى البداية أبدت الدولة فى مصر صلابة ، ورفضت عروض المصالحة التى تضمنت شروط التسليم من الناحية الفعلية لدور اسرائيل القيادى فى المنطقة العربية . وقد كانت هذه الصلابة شرطا ضروريا لحماية شرعية الدولة التى نشأت منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ من السقوط . وكان هذا العامل أيضا وراء الانخراط فى حرب أكتوبر (رمضان) ١٩٨٣ . الا أن ذلك لم يمنع بزوغ انشقاق هام فى الاجماع الوطنى منذ ١٩٦٧ . لقد كانت المستويات الوسيطة من بيروقراطية الدولة ومؤسساتها مركزا لعملية مراجعة واسعة النطاق لمجمل الموقف المصرى من الصراع العربى - الاسرائيلى ومن التحالفات الدولية التى انتهى اليها الموقف المصرى قبيل وبعد الهزيمة . وجاءت نتيجة هذه المراجعة باستنتاج أن أصل المشكلة يعود إلى راديكالية المشروع القومى التحررى ولا واقعيته . وقد أخذ هذا الانشقاق فى الاجماع الوطنى فى التوسع حتى قامت الحركة الانقلابية فى مايو ١٩٧١ عندما أصبحت القراءة المراجعة لمسار الصراع هى الموقف الرسمى . وقد انطلقت أثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ مجموعة من السياسات الجديدة التى نشأت من هذه القراءة المراجعة ، وأدت هذه السياسات فى النهاية إلى أحداث انقلاب جذرى فى الموقف المصرى من الصراع الاسرائيلى ودور مصر فيه كما تجسد فى اتفاقيات كامب دافيد ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية فى ١٩٧٩ - فقد أعلنت هذه الاتفاقيات انسحاب مصر التام من المجابهة العسكرية لاسرائيل وتبنيها لخط التسوية السلمية التى لم يكن يتوقع لها منذ البداية أن تسفر عن حل عادل لهذا الصراع .

ولا شك أن هذا التحول فى الموقف المصرى من الصراع العربى الاسرائيلى قد أفضى إلى انخفاض نفوذ وهيبة الدولة فى مصر وإلى تبلور الانشقاقات فى الاجماع الوطنى وانتكاسة نموذج الدولة الواحدة التبشيرية وضعف قدرتها على الهيمنة . وأدى ذلك بدوره إلى بروز التعددية السياسية فى الواقع الفعلى ومحاولات تقنينها مقيدا بالسماح بوجود منابر فى الاتحاد الاشتراكى عام ١٩٧٦ ثم إلى عدد محدد من الأحزاب فى إطار إعادة صياغة شاملة لتوجهات الدولة الاجتماعية والاقتصادية فى الداخل . ومثلما أدى التغير فى طبيعة الدولة إلى تحالفات دولية مغايرة فقد تم أيضا أحياء القوى التقليدية ممثلة فى الوفد والايوان المسلمين والجماعات الدينية الأخرى .

ان استمرار مصر فى شبكة التأثير والتأثر بالأوضاع العربية والدولية الناشئة عن استمرار السياسة العدوانية والتوسعية الاسرائيلية لم ينطو فقط على الشعور العميق داخل مصر بفشل استراتيجية الحل السلمى فى ضوء ظروف التوازنات الراهنة - بل أنه يمثل أيضا أحد الدوافع وراء الضغوط المضادة للعودة إلى صياغة واحدة للدولة فى مصر . فمثلما أن هناك ضغوطا متعددة للدفع نحو التعددية ، فإن ضغوطا مماثلة فى القوة تدفع فى الاتجاه المعاكس . ويمكن القول بأن عوامل الواحدة ما زالت كامنة بقوة فى تركيب المجتمع والدولة . أما فى سوريا فقد أفرز مسار الصراع مع اسرائيل مؤثرات من نوع مختلف الاتجاه . فالدولة الواحدة التى بشرت بالوحدة العربية والتحرر الشامل لم تقو على التسليم للشروط الاسرائيلية - الامريكية لحل الصراع العربى الاسرائيلى . ومن ثم فقد أخذت فى تطوير صمودها بتعزيز علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى . على أنها لم تكن أيضا قادرة على شن الحرب ضد اسرائيل ، وخاصة بعد خروج مصر من مجال التوازنات العسكرية المحيطة بالصراع . فقد رفعت سوريا شعار التوازن الاستراتيجى المباشر بينها وبين اسرائيل منذ ١٩٧٧ ولكنها أخذت تدرك أن تحقيق مثل هذا التوازن قد يستغرق حقا طويلة نسبيا من الزمن . وبالتالي فقد تعرضت الدولة وتعرض المجتمع للمؤثرات المتناقضة الكامنة فى وضع اللا سلم واللا حرب . وقد قدرت سوريا أن المرحلة التى أعقبت توقيع اتفاقية كامب ديفيد ، ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية سوف تأتى بمحاولات ضارية لتصفية الصمود السورى والدولة السورية ذاتها ليس فقط بالوسائل العسكرية وانما

بالوسائل السياسية والدعائية أيضا . ولذلك فإن الدولة
الواحدية التي وجدت دعما اجتماعيا كبيرا حتى ١٩٧٧
قد وجدت نفسها مضطرة للدفاع عن بقائها عن طريق
تكثيف استخدام وسائل العنف والقمع ضد المعارضة
الداخلية . وفي نفس الوقت فإن عدم قدرة الدولة في
سوريا على المبادرة بالحرب من أجل تحرير الأراضي
المحتلة وفرض حل عادل للصراع العربي الاسرائيلي ،
قد بدد لدى قطاع كبير من الرأي العام مبررات التأييد
والاجماع حول رموز هذه الدولة . ولم يستغرق الأمر
وقتا طويلا حتى تورطت السياسة السورية في أنماط من
السلوك السياسي الداخلي والخارجي الذي كان مصدرا
هائلا لتوسيع الشقاق والانشقاق في الاجماع الوطني .
فالسياسة السورية في لبنان كانت مأزومة نتيجة ذات
وضع اللا سلم واللا حرب . فشعار سوريا في لبنان وهو
صلح وطني على أساس قاعدة لا غالب ولا مغلوب برهن
على استحالة عمليا . وقد أملى هذا الشعار منع
التحالف الوطني من الانتصار في الحرب الأهلية في لبنان
قبل الغزو الاسرائيلي في ١٩٨٢ . كما أملى التحالف مع
منظمة أمل الشيعية في تصفية الوجود الفلسطيني في
جنوب لبنان . وقد اقتضى ذلك بدوره الصدام العسكري
مع أطراف التحالف الوطني الواحد تلو الآخر وجميعهم
مجتمعين في ١٩٧٦ وبعد ذلك تركز الصدام السوري في
لبنان في واقع الأمر مع الطرف الفلسطيني الذي نالته
المطرقة السورية في لبنان بأكثر مما نال أى طرف آخر .
ولم يكن من شأن هذا الواقع ومن واقع الفشل العام في
وضع أسس لحل وإنهاء الحرب الأهلية وما قاد اليه هذا
الفشل من تورط أعمق وأقل جاذبية دوما لسوريا الا أن
يخضع من شرعية الدولة داخل وخارج سوريا . وقد
أدى الموقف الذي اتخذته الدولة بمناصرة ايران ضد
العراق إلى نفس النتيجة ، وقد تركز السخط داخل
جماعات السنة التي وجدت نفسها في وضع أقلية
سياسية بالرغم من كونها الأغلبية العديدة . لقد أدى
التهميش المتزايد لدور حزب البعث في بناء الدولة إلى
هبوط الطبيعة الرسالية التبشيرية للدولة في مقابل
تصاعد الطابع البوليسي السلطوي لها . ومع تعاظم دور
مؤسسات العنف (الجيش والأمن الداخلي) في
تشكيلات الدولة وصناعة القرار تفاقمت التناقضات
السياسية والاجتماعية لوضع اللا سلم واللا حرب .
كما أن الأزمة الاقتصادية التي لم تكن المساعدات
العربية كافية لتبديدها من الأساس قد أفضت إلى نفس
النتيجة وخاصة مع هبوط حجم هذه المساعدات وتزايد

أعباء تمويل الجهود الدفاعية والأمنية للدولة .
كل هذه العوامل إذ بددت من الطبيعة التبشيرية
للدولة ومن قدرتها على الاقناع والاستيعاب الايديولوجي
للمجتمع عادت بالقطر السوري إلى وضع مشابه لفترة
ما قبل ١٩٦٧ إلى حد كبير حيث مصادر التعددية
السياسية والاجتماعية عديدة وقوية . فالمواقف التي
يمكن تفسيرها على أسس طائفية للدولة السورية
المناصرة لايران وللمنظمة أمل الشيعية في جنوب لبنان قد
أحيت الحساسية التقليدية للغالبية السنية تجاه الطابع
العلوي للجيش والدولة . وقد شكل التجمع التجاري
بين السنة في سوريا قاعدة قوية لجماعات الاخوان
المسلمين التي مثلت أقوى حركات المعارضة السياسية .
كما أن اليسار السوري قد أنشق أيضا على أساس
الموقف من تأييد ومعارضة الدولة القائمة على شرعية
بعثية . فالحزب الشيوعي السوري الذي التحق بجهة
وطنية مع حزب البعث قد شهد انشقاقا كبيرا عرف
باسم « المكتب السياسي » . وفي نفس الوقت تعاظم وزن
منظمة ، العمل الشيوعي السوري ، التي رفضت
الانضمام للجهة وميزت بين دعم السياسة الوطنية
ومعارضة نهج الدولة نحو قضايا الديمقراطية والعدل
الاجتماعي . وقد تواترت الأنباء في نهاية أكتوبر عن عدد
من المحاولات الانقلابية العسكرية من داخل الجيش
وسلاح الطيران لها ميول يسارية . ونتيجة لهذا كله
ازدهرت قاعدة التعددية داخل السياسة السورية اجمالا
ووجدت لها تعبيرا مميذا حتى داخل قمم تشكيلات
الدولة نتيجة تأزم مشكلة الخلافة السياسية والخلافات
حول القضايا الساخنة في السياسة الداخلية
والخارجية .

وهكذا نجد أن سوريا تمثل حالة للدولة مناقضة
لحالة الدولة في مصر . ففي مصر تمكنت الدولة من
التأقلم السريع مع ضغوط التعددية دون أن تغير من
طبيعة تشكيلاتها الواحدية دون عنف جماهيري كبير .
وقد أمكنها ذلك نتيجة انسحاب الدولة من ساحة
الصراع العسكري مع اسرائيل . أما في سوريا فقد
تطلبت المحافظة على التشكيل الواحدى للدولة قدرا كبيرا
من العنف ، وفي الحالتين فقدت الدولة بريقها
الايديولوجي الخاطف ولكنها في مصر تحولت إلى دولة
ذات طبيعة ادارية ، على حين تحولت الدولة في سوريا
لكي تكتسب ملامح أقوى للسلطوية . وبطبيعة الحال
فإن الانعطاف إلى درجة كبيرة من عنف الدولة في
الداخل ليس ترجمة مباشرة ولا نتيجة لعامل وحيد

يتمثل في ظروف الصراع العربى - الاسرائيلى . ولكن تلك الظروف لا شك قد لعبت دورا هاما في توليد الضغوط التى تعاني منها الدولة فى الحالتين .

أما فى لبنان ، فقد التقى الاستقطاب على أساس الموقف من الصراع العربى الاسرائيلى مع الاستقطاب الطائفى نتيجة تحول لبنان تدريجيا إلى قلعة للصمود الفلسطينى ، حتى ١٩٨٢ . ولم يؤد الاستقطاب القومى بين العربيين والمتحالفين مع الغرب واسرائيل إلى تذويب الهياكل والهويات الطائفية ، بل على النقيض فإنه قد يكون قد أنعشها . ولم يكن الوجود الفلسطينى باعثا لحياء الطائفية إطلاقا . ولكن الطوائف الاسلامية وخاصة القيادات الدرزية قبل ١٩٨٢ ، نجحوا فى التلاعب ببراعة بالوجود الفلسطينى من أجل دعم حساباتهم الطائفية بصورة أساسية . وقاومت منظمة التحرير الفلسطينية باستماتة مخططات توريطها فى الحرب الأهلية اللبنانية ولكن الموقف المارونى لم يساعدها مطلقا بل دفع بقوة فى نفس الاتجاه . ومن هنا فإن النظرية التى تقول أن الحرب الأهلية فى لبنان تعود إلى مشكلة ازدواج السلطة نتيجة اتفاقية القاهرة والوجود الفلسطينى المسلح فى لبنان هى فى الجوهر خاطئة . فعلى النقيض أعطى الوجود الفلسطينى فى لبنان قبل ١٩٨٢ مسحة من النظام والانتظام لخريطة طائفية وصراعية ما لبثت أن انفجرت تماما وتحولت إلى حرب الكل ضد الكل بعد مغادرة القوات الفلسطينية للبنان فى ١٩٨٢ . ومن ناحية أخرى فلم يكن الصراع العربى - الاسرائيلى بحد ذاته هو الباعث وراء انفجار واستمرار الحرب الأهلية فى لبنان وإنما على النقيض ، فإن جمود هذا الصراع واستطالة حالة اللاسلم واللاحرب كانت هى بالتحديد الوسط المثالى لانفجار واستمرار هذه الحرب . فإذا راقبنا الصراع بين الدولة اللبنانية ، والطائفة المارونية من ناحية والطوائف الاسلامية والقوى الفلسطينية من ناحية أخرى لوجدنا أن لحظات تفجره وقمم العنف فيه تتفق تماما مع الأوقات التى بدا فيها أحداث تطور ايجابى فى الصراع العربى - الاسرائيلى لصالح العرب أمرا مؤجلا ومشكوكا فيه .

والأمر الهام هو أن استمرار الحرب الأهلية فى لبنان وارتباطها مع الاستقطابات الدولية والاقليمية كان يتخذ قبل ١٩٨٢ صورة ازدواج السلطة مع تدهور وتحلل مؤسسات الدولة اللبنانية . أما بعد ١٩٨٢ فقد اتخذت هذه الحرب صورة تعدد السلطات (الطائفية) والفوضى

والتقسيم الفعلى لعدد كبير من الوحدات الجغرافية والعسكرية ويعود ذلك إلى حقيقة أن جذور هذا الصراع وأرضية استمراره الموضوعية تتمثل فى التغيرات الاجتماعية والسياسية الداخلية . إذ لم تؤد هذه التغيرات فقط إلى ايقاظ الشعور الطائفى المتبادل بالظلم والتهديد وإنما مكنت أيضا من الوصول بالساحة اللبنانية إلى حالة من التوازن العسكرى المضمون جزئيا بأطراف خارجية وقوى دولية . وهكذا أصبح لبنان عمليا ساحة صراع لكل الاطراف المحلية والاقليمية حيث تتوزع بين الميليشيات متعددة الولاءات دون أن يظهر فى الأفق حل قريب ودون أن تنهار الدولة الطائفية تماما ودون أن تتمكن القوى المحلية من بناء دولة على طراز جديد . وعلى هذه الصخرة الطائفية القائمة على التوازن العسكرى تحطم اتفاق المصالحة الأخير الذى عرف باسم الاتفاق الثلاثى . أى أن الدرس الأساسى هو أن احدى الطوائف الكبرى فى لبنان لا تستطيع أن تفرض برنامجها بالكامل على الاطراف الأخرى ولكن صيغة المساومة المقبولة من الجميع لم تظهر ، بل وقد لا نتوقع لها الظهور إلا إذا مال التوازن لصالح أحد الاطراف الخارجية الضامنة للتوازن الداخلى : أى سوريا من جهة واسرائيل والغرب اجمالا من جهة أخرى .

أما أهم التطورات فى الأردن فهى تتعلق بعمليات توسيع وتضييق التمثيل الفلسطينى فى المناصب الوزارية وفى مجلس النواب تبعا للأهداف المباشرة للدولة فى مجال تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى وبشكل عام كلما بدأ احتمال أقوى للتسوية السلمية مع اسرائيل لجأت الدول إلى توسيع التمثيل الفلسطينى فى مؤسسات الدولة وتنشيط روابطها مع القيادات الموالية للعائلة المالكة الأردنية فى الضفة الغربية المحتلة . وكلما ووجهت العائلة المالكة بطرق مسدودة للتسوية أوبإضافة جديدة لقوة ونفوذ منظمة التحرير الفلسطينية تراجعت إلى الصيغة الأردنية . وبعد أن تمكنت الدولة العائلة فى الأردن من تصفية الوجود العسكرى الفلسطينى فى جغرافية القطر أثر مذابح ٧٠ - ١٩٧١ أصبحت فى وضع يمكنها من فك ارتباط الساحة السياسية الداخلية مع التطورات الجارية على ساحة الصراع العربى - الاسرائيلى إلى حد بعيد . وقد أدى ذلك إلى تقوية الدولة داخل الساحة الاجتماعية والسياسية الداخلية إلى حد لم تشهده من قبل فى أى وقت من الأوقات . وقد أضافت إلى هذه القوة سياسات التوسع الاقتصادى والمؤسسى التى أدت إلى ولاء

ومع أن أحداث الثورة الإيرانية في حد ذاتها ، أحييت لدى شيعة بلدان الخليج الأمل في القيام بثورة إسلامية على الطراز الخميني تنقل إليهم السلطة السياسية ، وتجعلهم في موقع الصدارة منها ، إلا أن اندلاع حرب الخليج ، وسياسة النظام الإيراني المعلنة لتصدير الثورة زكت هذه الآمال ، فبدأ الشيعة ينتظمون في جماعات دينية ذات طابع سياسي ، وهي جماعات محظورة قانونا في معظم هذه البلدان ، كما بدأت أنظمة الحكم في التخلي إلى حد ما ، عن درجة التسامح الديني الذي كانت تتبعه فيما سبق كما سوف نرى فيما بعد عند مناقشة ضغوط الداخل ، وجماعات الاعتراض الديني والأيديولوجي في النظام السياسي العربي . . غير أنه من الضروري هنا الإشارة إلى ثلاثة أمور :

أولا : إن نجاح القوات الإيرانية في احتلال مثلث الفاو في العام الماضي جعل قواتها في مواقع قريبة من جزيرة بوبيان الكويتية ، الأمر الذي يمثل ضغطا خاصا على الكويت بالذات .

ثانيا : إن عمليات التفجيرات الأخيرة التي شهدتها الكويت في العامين الماضيين ، فضلا عن محاولات اغتيال أميرها ورئيس تحرير السياسة الكويتية - بعد ذلك لا تنفصل عن أحداث حرب الخليج ، ومحاولات إيران وقف المساعدات العسكرية التي تصل إلى العراق من أطراف دولية عن طريق الكويت .

ويأتى في هذا السياق نفسه تركيز العسكرية الإيرانية على محاولة احتلال مدينة البصرة العراقية لقطع طريق الامدادات بين الكويت والعراق ، فالكويت تتميز بوضع خاص بين دول الخليج الأخرى ، وهي أنها الدولة التي تربطها حدود مشتركة مع العراق ، وهو وضع يمكنها من تقديم مساعدات فعالة للنظام العراقي .

ثالثا : إن أحد أسباب تراجع الكويت عن صيغة التعددية السياسية ، وحل البرلمان ، وفرض شكل من أشكال الرقابة على الصحف وتقييد حرية العمل النقابي يعود إلى تأثيرات حرب الخليج ، وزيادة نفوذ جماعات الاعتراض ، وبعض أشكال النشاط الارهابي ، ومحاولة ضبط احتمالات تطور الصدام بين النظام السياسي للدولة والطموح الديني والسياسي للشيعة تدعمهم إيران .

وهكذا يمكن القول بأن النتيجة الأولى لضغوط الحرب

أو سلبية الجزء الأكبر من الفئات الوسيطة ذات الأصل الفلسطيني وأدت إلى نفس النتيجة أيضا ظروف الاضطهاد الذي يعانيه الفلسطينيون في لبنان وداخل الأراضي المحتلة . كما أن السياسة الأردنية التي حرصت على اقامة علاقات متوازنة مع كل الاطراف العربية عبر الجسور مع كل من بغداد والرياض ودمشق والقاهرة ودعوتها المستمرة لمصالحة عربية شاملة قد أضافت هيبة جديدة للدولة في الأردن . وساعد على هذه النتيجة أيضا أن الأردن قد برزت باعتبارها واحة الاستقرار الأساسية في المشرق العربي بعد انخراط العراق في الحرب مع ايران وبزوغ التناقضات السياسية في سوريا واشتباك الدولة في سوريا في مناوشات ممتدة مع الفلسطينيين اجمالا ومنظمة التحرير الفلسطينية والقوات الموالية لها على وجه الخصوص . ومع ذلك كله فإن السياسات الاجتماعية للدولة لم تفض الا إلى استرضاء قمم الطبقة الوسطى وتركت هامشا كبيرا للسخط الاجتماعي يمكنه أن يتفجر على نحو أكبر مما شهدته الأردن في أحداث جامعة اليرموك في أغسطس الماضي .

(٢) حرب الخليج :

وتمثل حرب الخليج أهم الضغوط الخارجية الأخرى على النظام السياسي للدول العربية وعلى الأخص لدول الخليج .

ولا مجال هنا لمناقشة آثار هذه الحرب على فتح صراع فرعى في العالم العربي يتيح لاسرائيل مركزا ممتازا بتفجير العالم العربي من الداخل واستنزاف قواه في صراعات فرعية ، وإنما يعنينا بالأساس ما تؤدي إليه هذه الحرب من ضغوط على البناء السياسي للدولة العربية ، فقد كانت هذه الحرب فرصة لانعاش التمايزات الطائفية في دول الخليج وعرقلة عملية تشكل الأمة من عناصرها المختلفة في بلدان عرفت من قبل أشكالا من التوزع الطائفي الحاد ارتبط بالتأثير التاريخي لايران في منطقة الخليج ، وموجات الهجرة الإيرانية إلى بلدان الخليج وعلى الأخص بعد اكتشاف النفط ، الأمر الذي أدى إلى تزايد عدد السكان من الشيعة . ولقد برزت بالفعل إمكانية لتذويب هذه التمايزات الطائفية في إطار الازدهار النسبي الذي شهدته بلدان المنطقة بعد ظهور الثورة النفطية ، فضلا عن درجة معقولة من التسامح الديني ، مع أن السلطة السياسية استمرت في أيدي السنة في كل هذه البلدان .

هى أن أنظمة الخليج التى لم تنجح فى تحقيق صيغة ديمقراطية تقطع الطريق على أى محاولة من الخارج لتنشيط التمايز الطائفى ، بل لجأت بشكل عام إلى إجراءات استثنائية حيث تسجل تقارير منظمة حقوق الانسان العربية ولجنة العفو الدولية ارتفاعا ملحوظا فى نسبة المعتقلين السياسيين ، ويرتبط بهذا ، الوجه الآخر للظاهرة ، أى تنشيط حركات الاعتراض فى مجتمعات الخليج .

كما حملت حرب الخليج تأثيرات أخرى على طبيعة بناء الدولة حيث عمدت كل دول الخليج إلى تطوير قدراتها العسكرية تحسبا لامتداد القتال إلى أراضيها ، فزاد عدد الجيوش ، ونوعية السلاح وكميته ، ووزن المؤسسة العسكرية ، كما زاد بالطبع اعتمادها على دول الغرب المورد الرئيسى للسلاح ، وقطع الغيار ، والذى يتولى تدريب هذه الجيوش على استخدامه .

وقد أحسن الغرب استثمار هذه الفرصة فى محاولة خلق آليات للتبعية ، ونجح فى ذلك إلى حد كبير ، إذا استثنينا محاولة حكومة الكويت لتنويع مصادر السلاح وتطبيعها العلاقات مع الاتحاد السوفيتى لموازنة النفوذ الغربى المتزايد فى المنطقة . لقد استنزفت هذه الحرب أيضا موارد دول الخليج ، التى كان عليها أن تقدم دعما كبيرا لحكومة العراق التى تعتبر الآن بمثابة خط الدفاع الأول عن هذه العواصم فراحت تمول صفقات سلاحها حيث ينطوى احتمال خسارة العراق للحرب على أخطار تهدد النظام السياسى فى كل دول المنطقة .

وينطوى هذا التمويل المتعاظم للجهود الدفاعية ، سواء للعراق ، أو لكل دولة على حدة ، على إمكانيات انكماش دور الدولة فى بعض مجالات التنمية ، وعلى الأخص صيانة تحالف الفئات الحاكمة مع القوى الوسطى ، وهو اتجاه يتزايد أثره مع التدهور المتزايد لأسعار النفط الذى يشكل المصدر الرئيسى ، وربما الوحيد ، للدخل القومى فى هذه البلدان .

ومن بين آثار حرب الخليج يمكن أن نلاحظ أيضا تغيير طبيعة نشاط دول مجلس التعاون الخليجى ، فبعد أن كانت مواجهة احتمالات النفوذ العراقى فى الخليج ، إحدى خلفيات سعى هذه الدول للتنسيق بينها ، أصبحت مواجهة الخطر الايرانى هى شغله الشاغل . يتصل بذلك أيضا تركيز دول المجلس على التعاون فى المجال العسكرى ومحاولة تنسيق نوع من الجهد المشترك إذا ما تعرضت أحد بلدانه لحالة غزو .

إن الاهتمام بالجانب الأمنى ، سواء تعلق الأمر بتبادل المعلومات ، أو تطوير كفاءة أجهزة الأمن الداخلى قد تزايد أثره أيضا فى اجتماعات مجلس التعاون بسبب الظروف الناشئة عن الحرب ، وعلى الأخص بعد عمليات التفجير فى الكويت .

وإذا ما انتقلنا إلى العراق نفسها ساحة الحرب وميدانها فإن حرب الخليج تمثل بالنسبة لها ضاغطا يتزايد أثره على كل بلدان الخليج الأخرى .

ولا شك أن القاعدة الاقتصادية والتكوين السياسى والاجتماعى ، الأكثر تطورا فى العراق ، منه فى بلدان الخليج الأخرى قد عطل احتمالات تفجير طائفى بسبب ظروف الحرب ، خصوصا وأن شيعة العراق خلافا لشريحة البلدان الخليجية الأخرى يجدون أنفسهم فى وضع أكثر حساسية لكونهم مواطنى دولة تخوض الحرب ، بصورة لا تسمح ببعث النزاعات الطائفية .

غير أنه ليس بوسع أى مراقب أن يقدم صورة متكاملة لما يمكن أن يحدث فى العراق فى حالة هزيمته فى الحرب ، وفى حالة تحقيق انتصار يقف بالقوات الايرانية على أبواب البصرة ، أو أبواب بغداد .

وبعبارة أخرى فإن احتمالات الانصهار أو التفكك التاريخى بين الكتل السكانية المتميزة دينيا فى العراق ، يتعلق بنتائج الحرب .

إن البناء السياسى فى العراق لا يتعرض فقط لاحتمالات أخطار مستقبلية نتيجة ضغوط حرب الخليج ، بل أنه قد تعرض بالفعل لنوع من الهزة بعد استقلال الأقلية الكردية (وهى أقلية قومية) بمنطقة كردستان ، لظروف انشغال الجيش العراقى فى الحرب ضد إيران لكى يحاولوا تحقيق طموحهم القديم فى بناء دولة مستقلة تجسد عناصر تجانسهم القومى ، بعد أن فشلت صيغ الحكم الذاتى .

ومع أن الظروف قد لا تسمح فى المستقبل بثبات مشروع الاستقلال الكردى بسبب المصلحة المشتركة للدولة فى كل من إيران والعراق وتركيا فى قمع مثل هذه المحاولة للأخطار التى ينطوى عليها النجاح فى أى بلد ، على وضع الأقلية الكردية فى باقى البلدان ، إلا أنه يمكن ، على الأقل ، رصد التفكك الذى أصاب الصيغة السياسية فى العراق ، وهو تفكك يحتمل استمراره ، كلما استمرت الحرب ، خصوصا وأن الحزب الشيوعى العراقى أيضا قد دعم محاولة الأكراد بعد انقضا

حزب البعث على الشيوعيين في العراق . وبصرف النظر عن احتمالات المستقبل بالنسبة للمشروع الكردي ، بعد انتهاء الحرب إلا أن الأمر المؤكد أن العلاقات بين الأكراد والحكومة العراقية سوف تشهد توترا حادا ، قد يستمر لفترة طويلة ، ما لم يستجب النظام السياسي في العراق بصيغة ديمقراطية ، لعناصر التجانس في وضع الأكراد كأقلية قومية ، لا يمكن معالجة أى ميول انفصالية بين بعض تياراتها ، ببعض الحملات العسكرية .

وإذا ما انتقلنا من طبيعة تأثير الحرب على التوزع الطائفي والقومي وقضية التجانس السياسي بين فئات السكان إلى مجال تأثير الحرب على العلاقة بين أجهزة الدولة فقد يكون من السابق لأوانه الآن التأكيد على احتمال أن تؤدي الحرب إلى زيادة جديدة في نفوذ المؤسسة العسكرية ، إذ يتعلق هذا الاحتمال بقدرة العراق على كسب الحرب .

وبالقياس إلى اعتبارات كثيرة منها الوزن الاستراتيجي لايران في الاستراتيجية الغربية ، ومنها العمق الديموجرافي والتفوق السكاني وبقايا شعارات وأحلام الثورة على الجانب الإيراني ، فإن التنبؤ باحتمال كسب العراق لهذه الحرب عسكريا يبدو أمرا مستبعدا .

وقد لا تنتهي الحرب بالضرورة بالنتيجة العكسية ، أى هزيمة العراق ، ولكن يبقى مع ذلك أن غياب احتمالات انتصار عراقى يضاعف من احتمالات زيادة نفوذ المؤسسة العسكرية ، التى لن يتحول قاداتها إلى أبطال فاتحين في نظر الشعب ، وينسحب هذا الأمر أيضا على نفوذ حزب البعث العراقي الذى يشهد انكماشاً بسبب أوضاع الاستنزاف الطويل لطاقت وقوى العراق في حرب لا يمكنها كسبها ، ولا تمثل في أعين الشعب نفس البريق الذى كان لقرارات تأميم النفط .

ويتصل بذلك ضعف قدرة البعث على إحياء جبهة وطنية تدعمه سياسيا ، بعد أن وصلت علاقاته بالحزب الشيوعى العراقى إلى نقطة اللارجعة ، فحتى بالنسبة لأكثر عناصر هذا الحزب اعتدالا يبدو احتمال تغيير بعثى من الداخل هو الشرط الوحيد لمعاودة علاقة التعاون . أما دور أجهزة الأمن فقد يتجه إلى المزيد من تأكيد سطوتها في ظرف سياسى يحاول فيه الأكراد الظفر بدولة ، ويشن فيه الحزب الشيوعى تكتيك الكفاح

المسلح ، ولا يعلم غير الله ما يختلج في نفوس الشيعة . وتتأكد فرصة كل هذه التقديرات المحتملة مع هبوط عائدات العراق من النفط ، وهبوط مساعدة الدول الخليجية وعملية الدمار التى لحقت بالعديد من مشاريع الدولة ومؤسساتها ، فضلا عن ابتلاع المجهود الحربى ، ثم الديون وأقساط الديون لجزء كبير من موارد الدولة .

إن هذه التداعيات كلها تقود أيضا إلى احتمال أن يتراجع الوزن الكبير لدور رئيس الدولة ، مطلق الصلاحيات ، في صناعة القرار السياسى سواء في دوائر البعث ، أو في أجهزة الدولة .

ومع أن الأثر المباشر للحرب مكن حزب البعث من محاصرة نشاط المعارضة في الداخل على أساس وقوف الأمة صفا واحدا في المعركة ، إلا أن نشاط قوى المعارضة في الخارج قد تزايد بصورة كبيرة .

وعلى كل فإن الاحتمالات المختلفة لانتهاء الحرب سوف تحدد جملة من التطورات المحتملة على طبيعة النظام السياسى في العراق ، وهى احتمالات لا يمكن استبعاد تحقيق تسوية بين طرفي النزاع على أساس صيغة « لا غالب ولا مغلوب » كنتيجة ممكنة لتزايد نفوذ معارضة الخومينى في إيران نفسها ، وإن كان مثل هذا الوضع لن يلغى كل احتمالات التصدع الداخلى في العراق .

ولقد أسفرت حرب الخليج عن تداعيات أخرى خاصة بالنظام السياسى العربى العام ونمط التحالفات بين البلدان العربية ، فبالنسبة لمصر مدت هذه الحرب جسرا أمام الحكومة المصرية لمحاولات العودة إلى الصف العربى ، عبر دعمها السياسى والأدبى والمعنوى والعسكرى للجانب العراقى ، الأمر الذى أتاح لها بعض الفرص لكسر عزلتها مع الكتلة الأعظم من الدول العربية ، وعلى الأخص الخليجية التى انحازت إلى صف العراق ، كما منحت هذه الحرب فرصة للنظام المصرى لمحاولات فرض العزلة ، وشن الحملات الاعلامية ضد سوريا وليبيا اللتين انحازتا إلى جانب إيران .

كما تفكك الاجماع العربى السابق على اشتعال هذه الحرب ، بعد أن شهد أول تصدع له في أعقاب اتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية ، ثم تواصلت عملية التصدع بعد انحياز الأطراف العربية سائلة الذكر إلى جانب الطرف الايرانى ، انطلاقا من تقديرات لديها حول

دورا جوهريا في تأسيس والمحافظة على نمط الدولة الواحدة في العالم العربي قد تمثل في التجانس النسبي للفئات الاجتماعية الوسيطة من حيث مستويات المعيشة وفرص الترقى الاقتصادي ، والمنزلة الاجتماعية ودرجة المشاركة والتأثير على المؤسسات السياسية والاجتماعية شاملة مؤسسات الدولة .

وعلى النقيض فإن ثمة أقطارا عربية يتسم تكوينها الاجتماعي بدرجة كبيرة من عدم المساواة نتيجة استمرار امتيازات الطبقات المالكة القديمة (المغرب) أو احتكار فئات جديدة لكل من السلطة والثروة في المجتمع وخاصة في نموذج الدولة - العائلة في الخليج العربي . على أن التكوين الاجتماعي لم يكن قد شهد تبلور فئات وسيطة كبيرة الحجم . وبالتالي فقد كان يبدو يسيرا في البداية استيعاب النوبات الأولى لهذه الفئات اجتماعيا في هياكل الدولة ونظام الانتاج ، طوال الستينات . ومع ذلك فلم يكن النظام الاجتماعي مستقرا تماما وشكلت الفئات الوسيطة البازغة أساس المعارضة في هذه الأقطار ونجحت أحيانا في التحالف مع قطاع نشيط من الطبقة العاملة (مثل حالي المغرب وتونس) على أن الفترة التي أعقبت التراكم السريع للثروة البترولية ، أي بالتقريب السنوات من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٢ قد شهدت تضافر ثلاثة عوامل أساسية للتغير في التكوين الاجتماعي وهي : التحديث ، وسياسات التوسع الاقتصادي والانعطاف نحو الليبرالية الاقتصادية في سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية .

(أ) التحديث : فجميع الأقطار العربية تقريبا شهدت توسعا هائلا في قطاع الخدمات الحديث ، وبصورة خاصة في التعليم ووسائل الاعلام الجماهيري والهيكل الأساسي وخاصة النقل والمواصلات والاتصالات ، وبالتالي فقد تضخمت مؤسسات الدولة التي تقوم على أداء هذه الخدمات . وأضاف توسع قطاع الدفاع في العديد من الأقطار العربية بعدا جديدا إلى عمليات التحديث في قطاع الخدمات . فقد عرف قطاع التعليم طفرة حاسمة في العقدين الماضيين في جميع الأقطار العربية . « وقد بلغ عدد التلاميذ في السنة الدراسية ١٩٨٢/٨١ قرابة ٣٠ مليون تلميذ في مختلف مراحل التعليم الحكومي في الوطن العربي ، أي ما يناهز ١٧٪ من مجموع السكان » (انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٥) . ومع ذلك فيبدو أن الانفاق على التعليم قد تراجع كنسبة من الانفاق

اتجاه العراق للخروج من المعركة الأصلية (الصراع العربي / الاسرائيلي) ببدء أعمال القتال في مواجهة دولة كانت تتأهب لأن تصبح أحد أطراف هذه المواجهة حيث شهدت العلاقات الاسرائيلية الايرانية تصدعا كبيرا بعد الثورة الايرانية وتم تصفية كل مظاهر الوجود الاسرائيلي في العاصمة طهران ، كما توثقت في بداية الثورة علاقات التحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية ، رغم السياق المعاكس الذي حملته التطورات اللاحقة .

ولم يكن غريبا بعد ذلك أن تفشل جامعة الدول العربية في عقد دورات مؤتمرات القمة ، فضلا عما كان يحدث في المؤتمرات التي انعقدت بالفعل من زاوية احتمالات تفجيرها من الداخل نتيجة النزاع حول قضايا الصراع العربي الاسرائيلي وحرب الخليج .

ونتيجة كل ذلك أن الحرب قد غذت النزعات الاقليمية في توجهات النظام السياسي للدول العربية ، ولم تعد الأهداف القومية العامة تضغط على توجهات الدول العربية ، على نحو ما عرفت المنطقة في حقبتى الستينات والسبعينات .

ب - الضغوط الداخلية على الدولة العربية :

لم تتعرض الدولة العربية في الثمانينات للضغوط الخارجية وحدها ، بل تعرضت أيضا لضغوط داخلية كثيفة . وقد تولد بعض هذه الضغوط عن التغيرات الاقتصادية - الاجتماعية التي كانت الدولة ذاتها محركا أساسيا لها من خلال سياساتها الاقتصادية . والبعض الآخر من هذه الضغوط تولد عن بزوغ حركات الاعتراض الفكرى والسياسى والدينى والطائفى التي اختمرت وقويت شوكتها نتيجة تراخى هيمنة الدولة على المجتمع وتصدع التوازنات السياسية والاجتماعية التي شكلت قاعدة الدولة الواحدة بأشكالها المختلفة في الوطن العربى .

وفيما يلي شرح موجز لهذه النوعين من الضغوط :

(١) الاقتصاد وتسريع التمايز الاجتماعى :

في غالبية الأقطار العربية تمثل الأساس الاجتماعى للدولة الواحدة في نمط من التكوين الاجتماعى لم تكن التمايزات بين الفئات والطبقات قد ذهبت فيه شوطا بعيدا نتيجة لبساطة نظام الانتاج أو قامت الدولة ذاتها فيه بدور أساسى في إعادة التوازن بتقليص درجة عدم المساواة . ويمكن القول بأن المتغير الأساسى الذى لعب

الحكومي في أكثرية الدول العربية بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ (تراجع في ١٢ قطرا عربيا بالمقارنة بتقدمه في ٤ أقطار عربية فقط) ، على حين تحسن هذا الانفاق كنسبة من الناتج القومي الاجمالي (تحسنت النسبة في ٩ أقطار عربية مقابل تراجع في ٥ أقطار فقط) . ويعود ذلك جزئيا إلى الدور المتزايد للقطاع الخاص في حقل التعليم .

وربما كانت مستويات التطور في البنية الأساسية هي أكثر التطورات ثورية في تكوين المجتمعات العربية فقد وصلت شبكات الطرق في البلاد العربية إلى ما يقدر بنحو ١٨,٥ ألف كيلو متر منها ٤٥٪ طرق مسفلتة . ووصلت كثافة الطرق المسفلتة إلى المساحة الكلية لمجموع الأقطار العربية نحو ١٣,٥٪ ، وتحقق أبرز هذا التطور في دول المغرب العربي خلال العقد الأخير مما جعلها تالية من حيث كثافة الطرق الكلية إلى المساحة الاجمالية لأقطار المشرق العربي (نسبة ٣٣,٧٪ مقابل ٦٢,٧٪) كما تزايدت أعداد المركبات الخاصة والعامة بصورة مذهلة مما جعل الأقطار العربية من أعلى المعدلات العالمية في نسبة المركبات إلى عدد السكان . وتطورت كذلك الاذاعة الصوتية والمرئية في جميع الدول العربية خلال العقد الأخير لتقترب بها كثيرا من المستويات العالمية من حيث عدد أجهزة الاستقبال لكل ١٠٠٠ من السكان ومن حيث معدلات النمو السنوي لأجهزة الاستقبال والارسال . وربما كان التطور في قطاع المواصلات السلوكية واللاسلكية هو أبرز الانجازات في مضمار التطور الهام للهيكل الأساسية (انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد : القسم الخامس) . أما التطور الانفجاري في الاعلام المطبوع فيندر أن نجد له مثيلا في العالم خلال العقد المنصرم .

ولكن لماذا نهتم بهذه الجوانب لدى الحديث عن التغيير الاجتماعي ؟ والواقع أن مفاد وجوه هذا التطور يتمثل في أن الأقطار العربية قد شهدت مع ثورة الهياكل الأساسية وخاصة في قطاع المواصلات والاتصالات والاعلام الجماهيري تحولا كلفيا في المستويات المحققة للاندماج الاجتماعي للسكان ، أو بتعبير آخر تحقق للأقطار العربية انجاز في العجلة التي تم بها وضع أسس بناء الأمة والمجتمع ما لم يتحقق لها خلال قرون مضت .

على أن عملية بناء الأمة أو الاندماج الاجتماعي للسكان في حدود قطر معين تنطوي على نوع خاص من التناقض فتطور هذه العملية يتضمن انهاء لعزلة

وانفصال المجتمعات والتجمعات شبه المستقلة والمكتفية ذاتيا على الصعيد الثقافي مثلما على الصعيد الاقتصادي ويأتي بها إلى بوتقة الانصهار القومي . على أنه من ناحية أخرى فإن التفاعل في مراحله الأولى بين تجمعات منفصلة نسبيا وخاصة لو كانت متميزة ثقافيا أو دينيا أو طائفيا قد يفضي أيضا إلى اشعال التنافس ويزيد من درجة سوء التفاهم وقد يقوى من التطورات النمطية السيئة لدى كل تجمع أو قسم عن التجمعات أو الأقسام الأخرى . إن حركة الشد والجذب بين الانصهار والتنافس الصراعى تؤدي حتما إلى توترات كبيرة في المراحل الأولى لعمليات بناء الأمة - وتتأكد عملية بناء الأمة وتكتسب رسوخا عندما تتغير جوهرها طبيعة الصراع الاجتماعي . ففي حالة ما قبل الاندماج قد تثور الصراعات بين أقسام اجتماعية كل منها مدمج داخليا ومنفصل نسبيا عن غيره . أما ما بعد الاندماج ورسوخ عملية بناء الأمة فإن الصراع يتم بين تحالفات اجتماعية ينتمى كل منها إلى عدد من الأقسام الثقافية أو العرقية أو الطائفية .. الخ . وعندما تصل عملية بناء الأمة إلى أعلى مراحلها تتبلور هذه التحالفات إلى تكوينات طبقية نتيجة وجود لمحة قومية بين الجماعات الطبقية من مختلف الأقسام الاجتماعية المنعزلة سابقا . وتعطى هذه التكوينات الطبقية أساسا متينا لتعددية حقيقية في الهيكل الاجتماعي وبالتالي في الساحة السياسية .

أما التعليم فيجلب متغيرات متميزة نوعيا عن العملية العامة للتحديث . فالتعليم هو المنبع الأساسى لتكون الفئات الوسطى الحديثة . وفي البداية ، عندما كان خريجو النظام التعليمى محدودى العدد ومرتفعى النوعية والتكوين المهارى كان من السهل نسبيا للدول الحديثة في الأقطار العربية استيعابهم في مؤسساتها وضمان مستوى مرتفع من الدخول والمنزلة الاجتماعية لهم . على أنه سريعا ما تصل الدولة بعد مرحلة معينة من التوسع في نظام التعليم إلى حالة من التشبع في تشغيل الفئات المهنية والعلمية والفنية . وتتوقف درجة التشبع هذه والسرعة التي تصل بها الدولة إلى هذه الحالة على الموقف التحويلي للدولة . فعندما يستديم ويتراكم عجز الميزانية يصبح استمرار التشغيل لهذه الفئات عبئا اما غير مرغوب أو غير ممكن تحمله . وحتى عندما يكون من قبيل المخاطرة السياسية الواضحة قيام الدولة بالتدخل من التزامها بتشغيل هذه الفئات فإن النتيجة الحتمية هي أن استمرار هذا الالتزام ينطوى

على ميل طويل المدى للهبوط في مستويات الأجور والمرتبات والانخفاض المستمر في المنزلة الاجتماعية لهذه الفئات . ومع وصول الدولة إلى حالة التشبع هذه تصبح احتمالات التوظيف رهنا بديناميكية واتساع قاعدة نمو القطاع الخاص ، وخاصة القطاع الخاص الصناعي . ولكن في هذه الحالة يكون من المتوقع أن يتسم توظيف الفئات الوسيطة من مهنين وعلميين وفنيين وإداريين بدرجة عالية من عدم المساواة حيث تتفاوت بشدة مستويات الدخل والمنزلة الاجتماعية في نفس مستويات المهارة .

وينتهى هذا الموقف بإطراد اتجاه مزدوج نحو تدهور دخول ومنزلة الفئات الوسيطة مع اتساع فجوة عدم المساواة فيما بينها . ويؤدي ذلك بدوره إلى نمو المزاج المعارض بين هذه الفئات وتضارب اتجاهاتها وميولها السياسية .

(ب) التوسع الاقتصادي : وقد ارتبط نمو قطاع الخدمات والهياكل الأساسية بسياسة اقتصادية توسعية بارزة طوال فترة السبعينات وحتى عام ١٩٨٢ في غالبية الاقطار العربية . وقد ارتكزت هذه السياسات على تعزيز الجهود الاستثمارية فحققت نسبة الاستثمار المحلي من الناتج المحلي الاجمالي قفزات ضخمة . ففيما بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٨٤ قفزت هذه النسبة من ٧٪ إلى ٢١٪ في اليمن ومن ١٠٪ إلى ٢٣٪ في المغرب ومن ١٨٪ إلى ٢٥٪ في مصر ومن ١٠٪ إلى ٢٤٪ في سوريا ومن ٢٢٪ إلى ٣٨٪ في الجزائر ومن ١٤٪ إلى ٣٥٪ في السعودية ومن ١٦٪ إلى ٢١٪ في الكويت ووصلت هذه النسبة عام ١٩٨٤ في اليمن الجنوبي إلى ٢١٪ وفي الامارات إلى ٢٧٪ (انظر البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٦ جدول رقم ٥ ص ٢٢٢ - ٢٢٣) . وقد نتجت هذه الزيادة عن تعاظم معدل النمو السنوي للاستثمار المحلي الاجمالي في الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٢ . في غالبية الاقطار العربية . ففي مصر مثلاً قفز هذا المعدل من ١,٥٪ في الفترة ٦٥ - ١٩٧٣ إلى ١٠,٣٪ في الفترة من ٧٣ - ١٩٨٤ وفي سوريا قفز نفس المعدل من ٧,٢٪ إلى ١٠٪ بين الفترتين (انظر المرجع السابق رقم ٤ ص ٢٢٠ - ٢٢١) .

وقد نجم عن سياسات التوسع الاقتصادي الهائلة هذه نمو كبير في فرص التوظيف في جميع الاقطار العربية . وتحقق جل هذا النمو في قطاع الخدمات حيث تتركز الفئات الوسيطة الحديثة أيضاً . ومع ذلك فإن نمو فرص التوظيف كانت عموماً أقل كثيراً من معدلات النمو

في الاستثمار المحلي . فجزء كبير من الاستثمارات قد أهدر في الاستيراد الذي لم ينطو بالطبع على فرص توظيف كبيرة . ومن ناحية ثانية لابد أن نميز بين مجموعات الاقطار العربية تبعا للطرق التي تم بها تمويل القفزة الهائلة في الاستثمار ووفقا كذلك لحجم السكان وقوة العمل المتاحة لها . ففي مجموعة الاقطار العربية الأعضاء في الأوبك كانت سياسات التوسع الاقتصادي استجابة طبيعية لتراكم الفوائض المالية طوال الفترة ٧٤ - ١٩٨١ . أما في بقية الاقطار العربية فقد تم تمويل هذه السياسات عن طريق تحويلات العاملين في الخارج والقروض والمساعدات الأجنبية بصورة أساسية . ونتيجة لهذا الفارق فقد كانت فرص توظيف الفئات الوسيطة في هياكل ومؤسسات الدولة أعلى في المجموعة الأولى من الاقطار عنها في المجموعة الثانية التي نمت فيها هذه الفرص في القطاع الخاص بمعدل أعلى من القطاع العام ومؤسسات الدولة . كما أن هذا الفارق يظهر حقيقة أن مجموع الاقطار الثانية لم تنجح في حل الأزمة المالية للدولة وظلت أكثريتها تعاني من تراكم عجز الموازنة العامة التي انعكست بصورة أساسية على معدلات نمو دخول العاملين في مؤسسات الدولة بالمقارنة بمعدلات التضخم . إذ قفزت هذه الأخيرة بمعدلات أعلى من معدلات نمو الاستثمار والتوظيف والدخل أما من ناحية طبيعة سوق العمل ، فلا شك أن أقطار المجموعة الأولى تعاني من نقص شديد في العمالة المحلية مما أدى بها إلى استيراد العمالة من مجموعة الاقطار الثانية . وقد انطوت ظاهرة هجرة العمالة على ظاهرة خطيرة ، إذ تم شق نفس الفئات المهنية والطبقية إلى قطاعين وفقا للفرص المتاحة للعمل في الاقطار العربية الأعضاء في الأوبك وبهذا أضافت ظاهرة الهجرة بعدا كفيلا جديدا لازدياد الفوارق في الثروة والدخل بين الفئات الوسطى ، خاصة في الاقطار العربية غير الأعضاء في الأوبك والتي هي المصدر الأساسي للهجرة . وهكذا أفضت سياسات التوسع الاقتصادي في الاقطار العربية اجمالا في الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨١ إلى النتائج التالية :

أ - توسع هائل في فرص توظيف الفئات الوسيطة بين الفئات الاجتماعية الأخرى على أن هذا التوسع كان أقل من معدل نمو نسبة هذه الفئات إلى اجمالي قوة العمل والتي قفزت من ٧,٧٪ عام ١٩٧٥ إلى ١٠,٢٪ عام ١٩٨٠ (انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٥ . ص ١٢٩) .

ب - تعاظم الفوارق وعدم المساواة في الثروة والدخل بين قطاعات هذه الفئات الوسيطة ، وخاصة في الدول العربية غير الأعضاء في الأوبك والمصدرة للعمالة .

ج - تعاظم تركيز الثروة . فنشأت أو توسعت طبقات أو فئات اجتماعية عليا . وشملت هذه الفئات أحيانا قطاعا من المسؤولين الحكوميين ومديرى القطاع العام والمرافق العامة نتيجة فتح القنوات بين القطاعين .

ونتيجة لذلك كله شكلت سياسات التوسع الاقتصادي في الوطن العربى في السبعينات مصدرا هاما للتعددية الاجتماعية وبالتالي للتعددية السياسية في المجتمعات العربية .

على أن انقلاب سياسات التوسع إلى سياسات انكماشية قد جلب متغيرات أخرى إلى الوضع الاجتماعى عامة ووضع الفئات الوسيطة بصورة خاصة - وقد بدأ التحول إلى سياسات انكماشية في عام ١٩٨٣ على حين بدأ الانكماش فعليا منذ ١٩٨٠ في غالبية الاقطار العربية . فتدهور اجمالى الناتج المحلى الحقيقى للأقطار العربية بنسبة ٣,٢٪ في المتوسط بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٣ وذلك بالمقارنة بمعدل نمو سنوى حقيقى بلغ ٥,٥٪ خلال النصف الثانى من السبعينيات (التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٥) مما اضطر غالبية الدول العربية إلى اتباع سياسات تقشفية وانكماشية . وحيث أن السبب الرئيسى وراء هذا الهبوط هو انحسار العائدات من صادرات البترول ، فقد كانت الأقطار العربية الأعضاء في الأوبك هى أكثر الدول تأثرا نتيجة ضمان مسئولية قطاع الاستخراج عن الناتج المحلى . على أنه مثلما انتقل الرواج من هذه الأقطار إلى بقية الأقطار العربية خلال النصف الثانى من السبعينات ، فإن التيار الانكماشى قد انتقل في هذا الاتجاه نفسه في النصف الأول من الثمانينات . ويمكننا أن نلاحظ بسهولة اطراد انخفاض معدل تكوين رأس المال المحلى الاجمالى ، ومعدلات التوسع في السيولة النقدية المحلية خلال النصف الأول من الثمانينات في جميع الأقطار العربية تقريبا .

وما يهمننا في هذا الاتجاه الانكماشى هو طبيعة تأثيره على الميول والتوجهات السياسية السائدة وخاصة بين أبناء الفئات الوسيطة . ويمكن ايجاز هذا التأثير في :

أ - هبوط معدلات خلق فرص التوظيف أمام خريجي المدارس والجامعات وبالتحديد في البلدان العربية

المصدرة للعمالة مع ركود سوق الهجرة العربية وانحسار فرص التشغيل في اقطار الأوبك بالنسبة لأبناء الأقطار العربية الأخرى .

ب - ومع تعاظم عجز الميزانيات العامة في أكثرية الأقطار العربية وتزايد صعوبة الاقتراض الخارجى تزداد الفجوة بين معدلات نمو المرتبات والأجور للعاملين عموما والفئات الوسيطة خاصة في القطاع الحكومى والعام من ناحية ومعدلات التضخم من ناحية أخرى . ومن المؤكد أن الأعوام الأربعة السابقة قد شهدت تدهورا في مستويات معيشة الجزء الأكبر من هذه الفئات . ويؤدى ذلك إلى انتاج ما يسمى بأثر الحرمان النسبى أى الاحباط الناشئ عن هبوط مفاجئ في مستويات المعيشة بعد فترة طويلة نسبيا من التحسن المنتظم .

ج - بروز عدم المساواة والفوارق والانشقاقات بين قطاعات وفروع الفئات الوسيطة خلال السنوات الأربع الماضية عن ذى قبل . ويعود ذلك إلى التحيز ضد القادمين الجدد لسوق العمل من أبناء هذه الفئات ، والتحيز لصالح العاملين منهم في القطاع الخاص ضد العاملين في مؤسسات الدولة والتحيز الثالث لصالح المهاجرين للعمل ضد المقيمين طول المدة (أى الذين لم يحصلوا على فرصة للعمل في الأقطار العربية الغنية) . ومن المتوقع أن تزيد هذه الآثار كلها من منسوب السخط لدى الفئات الوسيطة مع تعاظم التباين في مضمون توجهاتهم وأمزجتهم السياسية والايديولوجية مما يتيح المزيد من موارد التعددية الاجتماعية والسياسية .

(ج) الانعطاف إلى الليبرالية الاقتصادية :

في جميع الأقطار العربية لعبت الدولة دورا بارزا في المجال الاقتصادى منذ الاستقلال . فهى المصدر الرئيسى للاستثمار والتمويل ، والقطاع المملوك لها عادة ما يتمتع بدور مسيطر في القطاعات الاقتصادية الحديثة وخاصة الاستخراج والصناعة التحويلية كما أنها تستطيع التدخل في تحديد مجرى السلوك الاقتصادى الخاص والعلاقات الاجتماعية التى تنشأ وتتبلور حول الروابط الاقتصادية . على أن هذا الدور الاقتصادى البارز للدولة قد ترافق منذ مقتبل الستينات مع سياسات اقتصادية راديكالية قومية في عدد من الأقطار العربية وخاصة مصر وسوريا والجزائر والعراق واليمن الجنوبي وليبيا . على حين أن هذا الدور قد ترافق منذ البداية مع سياسات اقتصادية ليبرالية في بقية الدول العربية

وخاصة الأقطار الأعضاء في الأوبك .

وقد اشتملت السياسات الراديكالية القومية للدولة في الأقطار الأولى على مجموعة من الإجراءات التي نقلت إلى الدولة ملكية المشروعات الاقتصادية الكبيرة ، والسيطرة على التجارة الخارجية مع ميل قوى نحو تقييدها وقيام الدولة بالتحكم في المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل الادخار والاستثمار والأسعار والأجور والسيولة النقدية ، مع بناء قاعدة واسعة نسبيا لمؤسسات رفاهية تضمن حدا أدنى لمستويات المعيشة والخدمات والحاجات الأساسية والتي امتدت في حالات معينة إلى ضمان حق التوظيف .

وتغلقت مجمل هذه السياسات بفلسفة تعمل على التحديث السريع للاقتصاد بالتركيز على الصناعة التحويلية الثقيلة والاعتماد إلى أقصى حد ممكن على الذات دون فك الروابط الاقتصادية مع الخارج وخاصة المراكز الأساسية للنظام الرأسمالي العالمي . على أن هذه الفلسفة قد همشت إلى حد بعيد من نطاق وفعالية السوق بمعناها ومضمونها التقليدي الشائع في النظم الرأسمالية الليبرالية .

وقد كانت هذه الفلسفة بالتحديد هي موضع التغير الحاسم في توجهات السياسة الاقتصادية في مجموعة الأقطار التي انتهجتها في الستينات . فمع سياسات التوسع الاقتصادي التي تم تمويلها بعائدات النفط الكبيرة في حالة الدول الأعضاء في الأوبك ومن تحويلات العاملين في الخارج والقروض والمساعدات الأجنبية بدأ تغير هام في السبعينات نحو تخفيف أوفك سيطرة الدولة على الاقتصاد وتقليص دورها ومحاولة تعزيز الدور الذي يلعبه القطاع الخاص والأجنبي والدفع نحو توسع مذهب في الروابط الاقتصادية الخارجية مع المراكز الرأسمالية العالمية سواء في مجال التجارة أو الاستثمار المباشر وأعمال مقاولات تسليم المفتاح ونقل التكنولوجيا والارتباط مع المصارف العملاقة عابرة القومية . وما يهمنا في هذا الانعطاف نحو الليبرالية الاقتصادية هو انعكاساته على التكوين الاجتماعي . ويمكن حصر هذه الانعكاسات في ثلاثة عناصر أساسية وهي :

أ - التبلور السريع لطبقات عليا جديدة في الأقطار العربية ، وخاصة في حالة الأقطار التي اتبعت في فترة سياسات راديكالية قومية . وتتكون هذه الطبقات من مركب معقد من الفئات الرأسمالية المجددة التي أتى بعضها من كبار رجال المال وتجارة الاستيراد والتجارة

الداخلية ، وبعضها الآخر من القمم العليا للفئات الوسيطة ، وبعضها الثالث من داخل بيروقراطية الدولة ورجال السياسة الكبار .

ب - توسيع قاعدة اللامساواة في المجتمع . واحد مظاهر ذلك هو انفصام جزء من الفئات الوسيطة وضمها للطبقات العليا الجديدة . كما أن من مظاهر عدم المساواة المتزايد تعاظم الضغوط التضخمية التي تعاني منها الجماهير الشعبية والشرائح الدنيا من الفئات الوسيطة . فقد شهدت مستويات التضخم قفزة هائلة من ٦٥ - ١٩٧٣ و ١٩٧٣ - ١٩٨٤ في السودان من ٧,٢٪ إلى ١٩,٣٪ وفي المغرب من ٢٪ إلى ٨,٣٪ وفي مصر من ٢,٦٪ إلى ١٣,١٪ وفي سوريا من ٣,١٪ إلى ١١,٩٪ وفي الجزائر من ٣,٨٪ إلى ١٢,١٪ وفي السعودية من ٥,١٪ إلى ١٤,١٪ ومع تعاظم الضغوط التضخمية أخذت ظاهرة الفساد الإداري في الانتشار بصورة مذهلة مما فاقم من مشكلة عدم المساواة اجمالا ، وداخل الفئات الوسيطة بصورة متميزة .

ج - تآكل المعادلات الاجتماعية - القومية للدولة الراديكالية في أكثرية الأقطار التي وضعت هذه المعادلات في الستينات . وقد تبلورت هذه المعادلات حول الأمن القومي في الاستقلال والدفاع الوطني ، وفي التحديث والتصنيع والنمو وفي ضمان حد أدنى من الرفاهة الاجتماعية . لقد اتسم العقد الماضي باحباط وخيبة أمل قومية شديدة الوطأة في الأمن الوطني . ومع ذلك فقد تعاظم العبء الدفاعي على الموازنات العامة العربية اجمالا باطراد ، في الوقت الذي انتهجت فيه الدول سياسات توسعية في الاستثمار ، وتعاظم أيضا عبء مدفوعات وتحويلات الرخاء من الموازنات العامة نتيجة التوسع في استيراد الغذاء والارتفاع الباهظ في أسعار الواردات عموما ونتيجة للتضخم المحلي وهبوط مستويات الانتاجية الأمر الذي أسفر عن تحقيق معدلات لنمو الناتج أقل كثيرا من معدلات نمو التكوين المحلي لرأس المال ، وفي ظروف تراخى قبضة الدولة على الاقتصاد المحلي اجمالا نتيجة الانعطاف نحو سياسات الليبرالية الاقتصادية وعدم نمو إيرادات الدولة بمعدلات مواكبة لمعدلات النمو في الناتج القومي أصبح من الصعب بصورة متزايدة المحافظة على المعادلات السابقة . للدولة الراديكالية القومية وبات من المحتم أمامها تخفيف أعباء مدفوعات الرفاه على موازناتها العامة . وقد تمكنت الدولة في الدول العربية غير الأعضاء في الأوبك من تحقيق ذلك إلى حد ما بوسائل

غير مباشرة وخاصة الوسائل التضخمية . إذ انخفضت الأعباء الحقيقية لدعم الدولة للسلع الأساسية ولفرص التوظيف والضمان الاجتماعى . على أن المخاطر السياسية المترتبة على التحلل القانونى من هذه الأعباء كانت كبيرة إلى الحد الذى ألزم الدول والقادة العرب بمحاولة الالتفاف بوسائل غير مباشرة حول هذه الضمانات . ومع ذلك فإن العاميين المنصرمين والأعوام المقبلة سوف تشهد مزيجا من الوسائل الانكماشية : تخفيض مستويات الاستثمار الحقيقى ومعدلات تكوين رأس المال المحلى ، والوسائل التقشفية التى تستند على تقليل المدفوعات والتحويلات الحقيقية الخاصة ببرامج الرفاه .

ونتيجة لجميع هذه العوامل أصبحت مصادر التعددية السياسية كثيرة داخل التكوين الاجتماعى للأقطار العربية ، وهو أمر لا مناص من تحوله تدريجيا إلى مصادر للضغوط السياسية على الدولة من خلال عدد من تيارات الاعتراض السياسى والايديولوجى والطائفى والدينى .

٢ - حركات الاعتراض الجماهيرى والسياسى :

قادت العوامل السابق شرحها إلى افراز حركات اعتراض ظاهرة أو كامنة ولكنها فى كل الأحوال غير خفية لسبب حجمها وتأثيرها السياسى . ومن الملاحظ أن حركات الرفض والاعتراض فى الوطن العربى قد توزعت بين قوى أمكنها العمل فى حدود الشرعية ضمن ضوابط وقيود معينة تحكم التعبير الحر كما فى مصر وتونس والمغرب ، ومثل الأحزاب التى قبلت الانضمام فى جبهة جنبا إلى جنب مع حزب البعث الحاكم فى كل من سوريا والعراق ، ومثل التجمعات التى ظهرت فى الكويت والبحرين والتى تمارس الكثير من وظائف الحزب السياسى بالرغم من عدم سماح قانون هذه البلاد بالأحزاب . وإلى جانب هذا التمييز بين المعارضة المقننة وغير المقننة فهناك تمييز آخر بين حركات الرفض والاعتراض المنظمة وتلك غير المنظمة أو التلقائية . وإلى جانب ذلك يجب أيضا التمييز بين حركات الاعتراض والرفض الجذرية والتى تنحو منحى ثوريا ، وتلك الأقل جذرية والتى يمكنها التأقلم مع الوضع القائم والتفاعل

معه من أجل تغييره من الداخل على نحو أو آخر . وتمثل حركات الاعتراض الجذرية أو الثورية مقياسا مناسباً لشدة المعارضة وكثافة التحدى الذى تواجهه الدولة العربية المعاصرة .

وبالتالى فسوف نعرض بإيجاز لحركات الاعتراض المقننة ، وحركات الاعتراض التلقائية . وبعد ذلك نعرض لأهم تيارات المعارضة الثورية وهى الحركات الاسلامية واليسار الماركسى .

(أ) حركات الاعتراض المقننة :

ارتبطت شرعية وجود هذه الحركات بدرجة من التسامح السياسى لعدد من الدول العربية . وهذا التسامح يكشف من ناحية استئثار هذه الدول لواقع هبوط قدرتها على الهيمنة ونمو مزاج التوتر والسخط . ومن ناحية أخرى فهو يكشف عن مرونة اختيار البدائل المناسبة لمواجهة هذا الواقع . فقد اعتبرت الدولة أن السماح بهامش من الحريات فى حدود بعض الضوابط الحاسمة يمكن أن يساعد فى امتصاص السخط الكامن داخل قنوات شرعية ، وبحيث يؤدى تعدد التيارات المقننة إلى نوع من التنافس والتوازن الذى يدعم الاستقرار السياسى للدولة . على أن هذه المرونة لها حدود فعالة . فالدولة لا تسمح بشرعية التعبير المنظم لكل التيارات السياسية والايديولوجية وهى لا تستبعد فقط ما قد تعتبره معارضة ثورية أو منافسة لشرعية الدولة ، ولكنها تخضع التيارات المشروعة أيضا لعدد من الاعتبارات التى تمس صميم برامجها وأفكارها والتى تعتبر الدولة أنها جوهرية لضمان الاجتماع القومى والاستقرار السياسى . وفوق ذلك فإنه من الملاحظ أيضا أنه كلما تصاعد مناخ السخط والتوتر ، وكلما حاولت الأحزاب أو التكتلات الشرعية استثمار هذا المناخ لتحقيق مكاسب سياسية قامت الدولة ببعض الاجراءات التى تقيد أكثر من حرية نشاط المعارضة الشرعية أو تلغيها جزئيا أو كليا .

ومع هذا فإنه لا يجوز القول بأن الأحزاب التى يجيزها القانون فى عدد من الأقطار العربية تلعب دور الديكور فى نظام سياسى استبدادى . وقادة وأعضاء تلك الأحزاب كثيرا ما لا يقبلون المساومة والدخول إلى الحكومات الائتلافية التى يعرضها قادة الدولة بين الحين والآخر . فهذه الأحزاب تسعى لممارسة درجة أكبر من التأثير الجماهيرى والضغط السياسى .

إن القيود التى تحيط بحرية تكوين الأحزاب فى مصر

وتونس والمغرب تجعل أحزاب المعارضة أقرب إلى الجبهات منها إلى الأحزاب السياسية بالمعنى الضيق للكلمة . فالضغط نحو ضم التيارات المتقاربة في تشكيل سياسى واحد تمليه القيود على عدد الأحزاب وضرورة الانصياع والموافقة على سياسات معينة للدولة تعتبر موضوعات للاحتكار السياسى . كما يملئ هذا الوضع نفسه وجود أجنحة حكومية أو تضغط داخل هذه الأحزاب للتنسيق مع الدولة ، خاصة في وقت الأزمات . وبشكل عام يمكن القول بأن حركات الاعتراض المقننة ما زالت ضعيفة وهشة في الأقطار العربية التي تسمح بها وهو الأمر الذي يسمح بنجاح اتجاهات بعض قوى الضغط في الدولة لمحاربة وتقييد نشاطها بدون معارضة جماهيرية كما حدث في تونس والكويت في العام الحالى ، ومع ذلك فانه من الملحوظ أيضا أن أحزاب أو تكتلات المعارضة المقننة قد اكتسبت خلال العامى الماضى والحالى درجة أكبر من الراديكالية والحرية واتسمت معارضتها بالحدة .

(ب) حركات الاعتراض التلقائية :

تواترت أحداث العنف الجماهيرى التلقائية وغير الموجهة بسياسات أو برامج أو أحزاب محددة خلال الأعوام القليلة الماضية في عدد من الأقطار العربية . وترتبط هذه الانفجارات الجماهيرية بالاحتجاج على حادث مباشر يتعلق على الأغلب بإجراءات اقتصادية تمس القوت اليومى للجماهير ، وسريعا ما تنكسر أو تنحسر هذه الانفجارات بعد سحب هذه الإجراءات بواسطة الزعيم الذى يظهر في نهاية المطاف كحكم بين الحكومة القائمة والشعب . ومن الأمور اللافتة للنظر أن هذه الأحداث تنفجر في الحالات التي لا تسمح فيها الدولة بهامش من التعبير الحزبى المقنن مثلما تنفجر في الحالات التي تسمح فيها الدولة بهذا التعبير . ومن الأمثلة الهامة على الحالة الأولى انفجار ثورة أبريل ١٩٨٥ في السودان أثر تصعيد إرهاب الدولة ضد كل تيارات المعارضة غير المقننة وإجراءات رفع أسعار السلع الأساسية . ونجد نفس سيناريو الانفجار الشعبى في الأحداث الطلابية في الجزائر في نوفمبر ١٩٨٦ . وعلى النقيض نجد أن الدولة قد واجهت أحداث الانفجارات الطلابية في كل من السودان في أكتوبر ١٩٨٦ وفي الأردن في مايو ١٩٨٦ بأسلوب القمع مع تفاوت شدته . وفي أحداث انتفاضات الخبز الشعبية

في مصر عام ١٩٧٧ وفي تونس عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٤ وفي المغرب عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ طبق أسلوب الرفع الفجائى لأسعار السلع والصدام الموسع بين الشعب والبوليس الذى تلاه سحب قرارات رفع الأسعار . وفي حالات أخرى نجد انفجارات مباغته من قبل فئة من الفئات نتيجة ظروف أو قرارات تمسها بصورة مباشرة دون أن تجد تعاطفا جماهيريا مثلما حدث في أحداث تمرد قوات الأمن المركزى في مصر في ٢٥ و ٢٦ فبراير ١٩٨٦ . وتتميز حركات الاعتراض التلقائية بكونها لا تعبر عن مزاج وذهنية النخب السياسية بل عن مزاج وذهنية الجماهير الفقيرة أو قسم منها ، وبكونها أوسع تأثيرا وأكثر مباغته وأقل تقيدا بكل قيود وأطر الشرعية . وإذا ما ربطنا هذه الظاهرة بحقيقة العزوف والانسحاب الجماهيرى عن المشاركة في النشاط السياسى اليومى المقنن (والمنظم عامة) لأمكننا أن نستنتج أن هذا الطابع الانفجارى هو الشكل النوعى الذى تسمح به الظروف الانتقالية الحالية في الأقطار العربية لمشاركة الجماهير في العمل السياسى . وهو أمر لا شك في خطورته ليس فقط على استقرار الدولة بل أيضا على عملية بناء المجتمع والأمة ذاتها فيما لو استمر وتواتر على النحو الذى شهدناه في السنوات الثلاث الماضية .

وبصورة عامة فإن الملاحظ أن الدولة تستجيب لهذه الأحداث الانفجارية الشعبية ولزيادة حدة المعارضة المنظمة بتضييق هامش الحريات الديمقراطية . ويمكن القول بأن الساحة السياسية في أكثرية الأقطار العربية سواء تلك التي تسمح بمعارضة منظمة أو تلك التي لا تسمح بها قد شهدت درجة أقل من تسامح الدولة السياسى ودرجة أكبر من تركيز السلطة وعنف الدولة بالمقارنة بالأعوام القليلة الماضية باستثناء الحالة الفريدة للسودان . فبعد تصفية تجربة الحياة النيابية في البحرين عام ١٩٧٥ تم حل برلمان الكويت وتعطيل الدستور هذا العام . وفي تونس حوصر الاتحاد التونسى للشغل واعتقل رئيسه وأوقفت بعض الصحف لمدة تصل إلى العام . وشهدت اليمن الديمقراطية صراعا داميا على السلطة في يناير راح ضحيته آلاف المواطنين وقدم الرئيس السابق للمحاكمة غيابيا في ديسمبر مع أكثر من ستين من رفاقه ، ولم يتردد أى من طرفى الحرب الأهلية في التكتيل بخصمه وتدبير الاغتيالات لرفاق الأمس . واستمرت حملات الاعتقال في الجزائر والمغرب وسوريا وغيرهما . وتستمر حالة الطوارئ المعلنة في سوريا منذ

عام ١٩٦٣ وفي الأردن منذ عام ١٩٦٧ وفي مصر منذ عام ١٩٨١ . كما استمرت حالات التعذيب البدني والنفسى للمعتقلين السياسيين في جميع هذه الأقطار وإن كانت مصر قد سجلت تقدما كبيرا بالقرار الذي أعلنه النائب العام في ١١ سبتمبر الماضى بإحالة ٤٥ ضابطا وصف ضابط اتهموا بالتعذيب إلى المحاكمة . وبشكل عام فقد عالجت الحكومات العربية حالات التوتر الاجتماعى مهما كانت محدودة كنوع من الشغب وبأسلوب أمنى .

(ج) حركات الاعتراض المنظمة والجذرية : الإسلام السياسى :

لا شك أن حركات الإسلام السياسى تمثل المعارضة الأكثر قوة وفعالية في كثير من الأقطار العربية ، وهى أيضا ذلك الجناح من المعارضة الذى يطرح تحديا جديا في الأمد المباشر للدولة العربية القائمة خلال عقد الثمانينات . لقد انحسر هذا الاتجاه في الخمسينات والستينات تحت ضغط نهوض المشروع القومى التحررى الذى اجتاحت المجتمعات العربية في هذين العقدين . إذ استطاعت الحركة القومية أن تعبئ القوى الحية للأمة خلف أهداف إيجابية ارتبط بها نظام قيم سياسية كانت الانتماءات الوطنية والقومية مقوما أساسيا فيه ، كما كانت الثقافة القومية إحدى علاماته البارزة . ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ لتقدم لحركات الإسلام السياسى فرصة نادرة لمعاودة النهوض من جديد .

لقد أدت هزيمة ١٩٦٧ إلى إضعاف نفوذ وهيبة الدولة القومية في أقطار المواجهة في الصراع العربى الصهيونى بالرغم من استمرار القيادات التاريخية في الدفاع عن مواقعها السابقة لفترة تلت . إلا أن هذا الضعف قد أدى إلى تمرير تحولات عميقة وشاملة في البناء الاجتماعى - السياسى تكونت في أعقابها ذهنية أقليمية وإنعزالية ومحافظة سريعا ما أحالت موقف الهزيمة - الذى كان من الممكن تاريخيا تجاوزه جذريا - إلى يأس وإحباط شامل . وكان هذا المناخ مواتيا تماما لازدهار التفسيرات الدينية للهزيمة باعتبارها نتيجة للانحراف عن مبادئ الشريعة ، وثمره مريرة للانحراف الأخلاقى في المجتمع العربى ككل . وما أن دلف الوطن العربى إلى عصر البترول ، وما تصاحب معه من تحولات هامة في السياسات الاقتصادية والتوجهات الاجتماعية للدولة حتى بات من الممكن أن يتخلق جيش حقيقى يقبل أفكار الحركات الدينية الأكثر جذرية . وقد

تمثل هذا الجيش في الفئات الوسيطة الدنيا التى أفقرت نسبيا وجرفت منزلتها الاجتماعية والثقافية في سياق التحولات التى أفرزها عصر البترول .

وبالطبع فإن المسار الخاص والسياق المحدد لصعود الحركات الدينية الجذرية يختلفان من قطر عربى لآخر . إلا أن هزيمة المشروع القومى مثلت إطارا عاما لهذا الصعود . ويجب التنبيه إلى الدور الخطير الذى لعبته الحركات الدينية في مصر من حيث آثارها على صعود هذه الحركات في بقية الأقطار العربية . ويمكن القول بأن انبعاث حركة الإخوان المسلمين في مصر من جديد منذ مقتل السبعينات قد أبرز الإمكانيات الكامنة لصعود تيارات دينية مماثلة في العديد من الأقطار العربية وكيفت إلى حد ما خصائص ذهنية وممارسات هذه الأخيرة .

وفي مصر لعبت الدولة ذاتها دورا هاما في تمهيد المسرح لصعود حركات الإسلام السياسى الأكثر جذرية بانتقالها من أيديولوجية قومية مستقيمة إلى إحياء عناصر من التراث السلفى في محاولة لتقديم عزاء دينى عن الهزيمة من جهة ، ولكبح التوترات الاجتماعية التى طفت على السطح مبكرا من جهة أخرى ، ولوقف التقدم الذى أحرزته قوى اليسار في السنوات الأولى من السبعينات من جهة ثالثة . ومن المؤكد تقريبا أن كثيرا من أجهزة الدولة والشخصيات المسئولة والقريبة من الرئيس السادات قد تحالفت مع الجماعات الدينية ، وخاصة الجديدة منها بصفة خاصة منذ عام ١٩٧٥ وربما قبل ذلك بكثير ، أى منذ تولى الرئيس السادات لحكم البلاد . ومع ذلك فلم تكن هذه التحالفات تعبيرا عن نزعات شخصية بل أنها مثلت تكتيكا يقوم على الاستغلال السياسى الواعى للمشاعر الدينية العميقة لدى الأمة . وهذا التكتيك فرضه ظرف الضعف النسبى وتآكل قدرة الدولة على الهيمنة على الساحة السياسية . على أن منطق وآلية هذا التحالف والاستغلال السياسى للمشاعر الدينية الذى انطوى عليه كان ولا بد أن ينال الدولة ذاتها بآثاره الوخيمة كما كشف حادث المنصة في مصر في أكتوبر ١٩٨١ ، وكما أظهرت المواجهة الساخنة بين الرئيس السابق نميرى وحركة الإخوان المسلمين قبل شهور قليلة من الثورة الشعبية التى أودت بعهده . إذ كلما استشعرت الحركات الدينية قوة جديدة كلما سعت لانتزاع سلطة الدولة لحسابها الخاص .

ويختلف الحال في سوريا عنه في مصر والسودان من

الكبرى الوحيدة وهى حادث التمرد فى الحرم الشريف عام ١٩٧٩ فقد صدر عن جماعات سنية أصولها متطرفة . ولم يجر هذا الحادث أعمال عنف أخرى ربما نتيجة لإحكام الوضع الأمنى بصورة أكبر من ذى قبل . على أن من المؤكد أيضا أن ثمة نشاطات لجمعية دينية سرية على نطاق ضيق نسبيا . ولا شك أن تراجع حقة النفط والسياسة الاقتصادية التقشفية فى السعودية وأقطار الخليج الأخرى قد تخلق جمهورا متعاطفا مع الدعاية السياسية الدينية الجذرية خاصة مع تعاظم عدم المساواة التوزيعية واستمرار مظاهر الفساد .

وقد سجلت حركة الإخوان المسلمين فى الجزائر نموا متزايدا فى السنوات الأولى من الثمانينات . فلم تعد جبهة التحرير الجزائرية تتمتع بنفس القدرة على الاستيعاب الاجتماعى والهيمنة السياسية السابقة . وقد اتسم تقدم الحركة السياسية الدينية فى الجزائر باللجوء المباشر للعنف وتكتيكات حروب العصابات ، وإن ترجمت فى عمليات مبعثرة ومتفرقة . وفى تونس أصبح للحركة السياسية الدينية الجذرية مرتكزات قوية فى الجامعات والأحياء الفقيرة فى المدن الكبيرة . فكان قادة هذه الحركة على رأس المظاهرات الشعبية الصاخبة والواسعة النطاق التى انفجرت عدة مرات احتجاجا على رفع أسعار السلع الغذائية . ومن هنا فإن التكتيك المعتمد لدى هذه الحركة فى تونس هو الانتفاضات الجماهيرية أكثر منه العمل المسلح .

وعلى العموم فقد اتسمت الحركات الإسلامية الأصولية سواء السنية أو الشيعية فى الوطن العربى بالنزعة نحو الصدام وتكفير الدولة والمجتمعات العربية .

لقد اتسم التيار الايديولوجى الإسلامى بالتوزع بين رافدى الدعوة والجهاد أو الموعظة والإكراه . إلا أن الجديد الآن فى الوطن العربى أن نفوذ أكثر تيارات الجهاد جذرية ومفكريهم من أمثال أبى الأعلى المودودى وسيد قطب قد بدأ يكسب مواقع جديدة وبصفة خاصة بين الجيل الشاب . ولم يفض استخدام الدولة فى الأقطار العربية لتيار الدعوة إلى وقف تقدم تيار الجهاد بل اتضح فى الممارسة العملية أن التكامل بين التيارين أقوى وأكثر بروزا من التنافس والتناقض بينهما . ومن الملامح الجديدة أيضا أن تيار الدعوة قد أخذ ينشئ لذاته قاعدة اقتصادية قوية تتمثل فى شبكة من المؤسسات المالية وشركات توظيف الأموال ومشروعات .

هذه الناحية . إذ لم يصدر عن الدولة فى سوريا اتجاه رسمى لدفع وتشجيع الحركات الدينية . على أن هذه الأخيرة قد أفادت من ضعف هيبة الدولة فى سوريا ومن الاحباطات الناشئة عن فشل الدولة المتتالى وسوء توجيه سياساتها فى لبنان منذ عام ١٩٧٦ . إذ يتميز صعود الإسلام السياسى فى سوريا بتضافر الحركات الدينية مع التركيب الطائفى للمجتمع ، فالإسلام السياسى ، وخاصة حركة الإخوان المسلمين فى سوريا - هو إسلام سنى ويجد دعمه من الفئة التجارية السنية النشطة تقليديا فى هذا القطر .

ولا شك أيضا أن انتصار الثورة الإسلامية فى إيران ، ثم اندلاع حرب الخليج كانا من العناصر التى مهدت المسرح لتطويع نشاط تيارات الإسلام السياسى الطائفى ، وبالذات فى بلدان الخليج . فقد أُنْعِشت الثورة الإيرانية آمال الشيعة فى الهيمنة وأطلقت طاقة العنف الكامنة لدى تيارات الإسلام الشيعى السياسية والتى تنطلق موضوعيا من الذاكرة السياسية الجماعية ووضع الاضطهاد الاقتصادى والسياسى النسبى الذى لاقاه الشيعة فى عدد من الأقطار العربية .

ويدعم من هذا الواقع نجاح النظام الإسلامى فى إيران فى إنشاء صلات تنظيمية مع الحركات السياسية والتنظيمات العسكرية الملحقة بها والتى تعمل أساسا بين الشيعة فى العراق والخليج ولبنان . وقد مكنت هذه الصلات منظمات الشيعة العسكرية والسياسية من إدارة عمليات العنف المنظم ضد عدد من الدول العربية على نحو ما ظهر فى مسلسل التفجيرات فى الكويت هذا العام والعامين السابقين . غير أنه من الضرورى ملاحظة أن اندلاع أعمال العنف فى الكويت بالذات لا يعنى أن تأثير الإسلام السياسى فى باقى بلدان الخليج أقل قوة . فالكويت بالذات كانت مستهدفة بالعنف والإرهاب المنظم بسبب حدودها المشتركة مع العراق والتى أتاحت لها تقديم الدعم المباشر والتسهيلات البرية والبحرية فى دفاعاتها ضد الهجوم الإيرانى المتواتر الأمر الذى يجعل حصار وإرهاب الدولة فى الكويت بالنسبة لحكام إيران حلقة هامة من حلقات الحرب العراقية - الإيرانية .

ومع أن السعودية لم تشهد أعمال عنف شيعية ، إلا أن المؤكد تقريبا أن هناك تيارا ومزاجا قويا للإحياء الشيعى بين الأقلية الشيعية هناك . أما عملية العنف

خدمية وصناعية في مختلف الفروع إلى جانب شبكة أوسع من المؤسسات الخيرية العاملة في قطاعات التعليم والخدمات الصحية .

وقد مالت الدولة في مختلف الأقطار العربية إلى تبني منهج أمني إلى حد كبير في مواجهة تحدى المنظمات والحركات السياسية الدينية الجذرية . إذ عمدت الحكومات إلى محاولة حصار تقدم هذه الحركات بالإجراءات البوليسية وحملات الاعتقال والتعذيب وتشكيل المحاكم الأمنية لقيادات هذه الحركات . كما عمدت أحيانا إلى تسديد ضربات إجهاض واسعة لمنع تشكل منظمات دينية جديدة أو تفادي قيام المنظمات القائمة بنشاط سياسي أو عسكري . ومثل هذا المنهج قد عجز عن حصار الظاهرة لسبب رئيسي وهو أنها في الجوهر ليست ظاهرة أمنية وإنما ظاهرة اجتماعية وسياسية لها جذورها الموضوعية في أزمات الهوية والانتماء وأزمات الحريات والمشاركة والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات العربية في اللحظة الراهنة . أما الطابع العنيف وشبه العسكري الذي وسم هذه الحركات فلم يكن فقط نتيجة لصعود تفسير محدد للإسلام وإنما بصورة أساسية نتيجة لعدم وجود منافذ مشروعة وفعالة للتعبير الإيجابي عن مناخ السخط وعن القيم الثقافية والأيدولوجية الاجتماعية التي تنطوى عليها تلك الحركات ، وهو ما يدفعها إلى البديل الصدامي . فلا يخلو من دلالة أن تحمل التنظيمات الدينية السياسية الكبرى الجديدة أسماء عسكرية مثل الجهاد في مصر والطليلة الإسلامية المقاتلة في سوريا وحزب التحرير في تونس . وهذه المنظمات تفتقر إلى الدرجة السياسية والخبرة في العمل الدعائي بين الجماهير التي كونتها المنظمات السياسية الدينية الأقدم والأكثر اعتدالا وبصفة خاصة تنظيمات الإخوان المسلمين في مصر وسوريا والسودان . ومن هنا فإن حرمان الحركات الدينية بكل تياراتها من حريات التعبير والتنظيم لا يفضي إلا إلى التعظيم المصطنع لقوة المنظمات ذات المنهج الصدامي العسكري والتي تنال عملياتها درجة أكبر من الدعاية ، وهو الأمر الذي يدفع دفعا قطاعات من التيارات الدينية المعتدلة إلى الانعطاف إلى المنهج الصدامي العسكري .

اليسار الماركسي :

والاتجاه الآخر الذي ازدادت راديكاليته خلال حقبة

الثمانينات ، من بين أكثر حركات الاعتراض جذرية هو اليسار الماركسي .

ولم يكن التطور النسبي لراديكالية هذا الاتجاه شاملا لكل الأقطار العربية ، بل كان هذا التطور مقصورا على البلدان ذات الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تطورا .

فما يميز الوضع الجديد لهذا التيار هو ظهور قوى جديدة في حركة اليسار تعبر عن مواقف أكثر جذرية في رفض الدولة العربية الراهنة ، وكذلك أيضا في انتقال بعض قوى اليسار التقليدي إلى مواقع أكثر انفصالا عن هذه الدولة .

وفي واقع الأمر فإن هذه الظاهرة الجديدة تخص بالذات الدول التي تبنت مشروعا أكثر جرأة لتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي في الستينات وهو المشروع الذي قادها إلى صدام واسع مع المصالح الاستعمارية القديمة والجديدة ومع الطبقات التقليدية في مجتمعاتها ، كما قادها إلى توسيع علاقات الصداقة والتعاون والتحالف مع دول المنظومة الاشتراكية . فقد كان لهذا التوجه آثاره على حركة اليسار الماركسي حيث لم يكن أكثر حركات الاعتراض جذرية بل على العكس فإن قوى اليسار التقليدية في تلك البلدان ارتبطت بعلاقات التحالف مع الأنظمة الحاكمة ، ولم يكن من الممكن اعتبارها قوى رافضة فقد اعتبرت أن التناقض الرئيسي هو التناقض مع المصالح الاستعمارية والقوى الطبقية التقليدية . وقدمت هذه الفصائل تحليلا لطبيعة السلطة كانت المنطلق السياسي والفكري لمواقفها الجبهوية من الأنظمة الحاكمة التي تراوحت لدى فصائل اليسار الماركسي بين أنظمة اشتراكية ، أو تنتهج طريق التطور اللارأسمالي ، أو تحتل فيها مجموعة اشتراكية مواقع مؤثرة داخل أجهزة الحكم .

وتبعا لذلك ركز التيار اليساري الماركسي على أهمية علاقات التحالف مع هذه الأنظمة التي يمكن أن تنتقل تدريجيا إلى مواقع الاشتراكية عبر توسيع نطاق صدامها مع الاستعمار ، والقوى الاجتماعية التقليدية ، وتوسيع قاعدة قطاع الدولة في الصناعة والزراعة ، وتطوير علاقات التحالف مع دول المنظومة الاشتراكية ، الأمر الذي بدا لها منسجما مع حقائق تتصل بطبيعة العصر والمتغيرات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية . وقد أسفرت هذه الرؤية بالفعل عن علاقات تحالف واسعة النطاق بين تنظيمات اليسار الماركسي في كل من

مصر وسوريا والعراق والجزائر والسودان وبين الأنظمة الحاكمة في تلك البلدان ، في فترات مختلفة .

وكان هذا السياق الذى طبع حركة اليسار الماركسى في فترات مختلفة في الأقطار العربية تمتد من منتصف الخمسينات إلى نهاية السبعينات هو سياق علاقات تعاون وتحالف وليس علاقات رفض واعتراض وانفصال عن الدولة العربية الحديثة المستقلة .

ومع أن حركة اليسار قد شهدت بعض التصدعات الثانوية التى اعترضت على نمط توجه اليسار من أنظمة الحكم في هذه البلدان ، إلا أنها لم تنجح في تشكيل ظاهرة معاكسة للتوجه الرسمى العام لفصائل التيار الماركسى .

ولكن جملة المتغيرات التى شملت الوطن العربى ، وهذه الأقطار على وجه الخصوص خلال عقد السبعينات أسفرت عن ظهور قوى جديدة من اليسار راجعت توجهات القوى التقليدية للحركة الشيوعية في العالم العربى ، وكونت توجهات اعتراض ورفض لنمط الدولة العربية ، على الأخص فيما يتعلق بطبيعتها الاجتماعية ، وموقفها من قضية الحريات ، وأزمة هياكلها الاقتصادية التى فتحت الباب فيما بعد لاحتتمالات الردة فيما ترى هذه القوى .

وقد رفضت قوى اليسار الجديدة التحليلات التى قدمت عن اشتراكية الدولة العربية الحديثة أو انتهاجها لطريق التطور اللارأسمالى فى النمو ووجود وزن مؤثر لمجموعة اشتراكية فى السلطة واعتبرت قطاع الدولة نواة لتشكيل فئات رأسمالية جديدة ، كما رفضت التنظيم السياسى للمجتمع الجديد الذى فرض قيودا شديدة على الحريات السياسية والنقابية للجماهير واعتبرت أن الاستبداد السياسى لهذه الأنظمة يؤدى إلى ثغرات خطيرة فى قدرتها على مواصلة المعركة الوطنية ، خصوصا وأن الجسور لم تكن قد انقطعت تماما مع السوق الرأسمالية العالمية رغم توجيه ضربات قوية للمراكز الاحتكارية الاستعمارية فى الاقتصاد القومى .

واعتبرت هذه القوى أن مهمتها هى التحضير لمجتمع اشتراكى جديد ، لأن الديمقراطية ليست قدرا معلقا فى عنق البرجوازية ، وأن مهمة هذا التحضير تتعلق بالتحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين .

وكما هو واضح فإن نشأة هذه القوى ارتبطت بخلافات عميقة حول المنطلقات السياسية والفكرية لليسار التقليدى فشملت الخلافات طبيعة الأنظمة وقضايا الجبهة والشعارات التكتيكية المباشرة والأبعد مدى .

وفى واقع الأمر فإن انتقال اليسار الماركسى إلى مواقع المعارضة الجذرية لم يقتصر على نشأة قوى جديدة لليسار فى العالم العربى فتحت ضغط أزمة المشروع القومى وعلى الأخص بعد هزيمة يونيو ٦٧ ، وتحت ضغوط الأزمات التى تعرضت لها خطط التنمية فى هذه البلدان ، وانتصار اتجاهات داخل السلطة تدعو إلى سياسات مختلفة ، فتحت ضغط هذه الوقائع نفسها انتقلت قوى عديدة من فصائل اليسار التقليدى إلى مواقع أكثر انفصالا عن الدولة العربية .

وكما هو واضح فإن حركة اليسار شهدت انقسامات لم يعد يتسم بما كان يميز المنازعات الحلقية السابقة ، بل أصبح يدور أساسا حول التوجه السياسى والفكرى فى عدد من البلدان .

لقد انعكس هذا الخلاف فى النشأة المستقلة لمنظمة العمل الشيوعى فى سوريا من كوادى لم يكن لمعظمهم روابط سابقة مع الحزب الشيوعى السورى ، الذى تعرض للانشقاق الذى عرف بانشقاق المكتب السياسى فيما يواصل الحزب انضمامه إلى حزب البعث فى الجبهة التقدمية .

كما تعرض الحزب الشيوعى العراقى للانشقاق الذى عرف بانشقاق اللجنة المركزية ثم عرف بعض الانشقات الفرعية الأخرى بينما كان الحزب عضوا فى الجبهة الوطنية مع حزب البعث الحاكم .

كما تشير تقارير أجهزة الأمن إلى وجود أكثر من تنظيم يسارى فى مصر مثل الحزب الشيوعى وحزب العمال ومنظمة ٨ يناير والمؤتمر .

وعلى ما يبدو فإن الظاهرة قد شملت السودان أيضا حيث تشير التقارير عن المعركة الانتخابية البرلمانية التى جرت فى العام الماضى إلى تمايز مواقف من فصائل اليسار الماركسى عن مواقف الحزب الشيوعى السودانى .

وعرفت الجزائر عملية تمايز داخل جبهة التحرير عمل فيها الشيوعيون على اتخاذ مواقف أكثر

استقلالية ، كما تشير تقارير لأجهزة الأمن الجزائرية عن نشاط لحلقات ماركسية تتخذ مواقف أكثر جذرية من النظام الحاكم . أى أن الاتجاه العام لحركة اليسار كان اتجاه الانفصال عن أنظمة الحكم وهو اتجاه لم يشمل قوى اليسار الجديد فحسب ، بل شمل فئات عديدة من قوى اليسار التقليدي فقد خرج الحزب الشيوعي العراقي من الجبهة مع حزب البعث بعد سلسلة من الضربات الموجعة ، وبدأت مجموعات متزايدة من الشيوعيين الجزائريين تفض ارتباطها مع النظام تحت وطأة ما تعتبره تحولات في اتجاه اليمين ، ولم تعد فكرة الجبهة تحظى بنفس القبول الذي كان لها في مصر في الخمسينات والستينات كما طرأت تغيرات كبيرة على الموقف الذي اتخذته الحزب الشيوعي من السلطة في السودان فيما بعد ثورة مايو ٦٩ وانقلاب هاشم العطا في عام ٧١ ، وأصبح الخلاف بين تيارات اليسار الماركسي يدور في الأساس حول بعض قضايا التكتيك رغم ما لها من صلة بقضايا الاستراتيجية .

وفي باقى أنحاء العالم العربى فإن حركة اليسار لم تشهد مثل هذا الانقسام فطبيعة النظام السياسى فى هذه البلدان ، لم يثر نفس الاشكالات التى أثارها فى البلدان الأخرى .

وفي بلدان الخليج فإن هزيمة ثورة ظفار حالت دون وجود قاعدة أخرى تضاف إلى اليمن الديمقراطى ، توفر فرصة تطور محتمل لنفوذ اليسار فى الخليج الذى يفتقر على أية حال إلى قاعدة اجتماعية يمكن أن تمثل رافعة لزيادة نفوذه . كما أن الوضع فى ليبيا التى تحاول أن تكرر طبعة أخرى من التجربة الناصرية فى مصر ، ولكن فى شروط مختلفة ، لم يوفر فرصة كافية لظهور حركة اعتراض يسارية ، بينما حافظت قوى اليسار فى تونس والمغرب على مواقعها التقليدية . غير أن الظاهرة الجديدة بالانتباه هى أن نمو الاتجاهات الجديدة ، الأكثر جذرية فى حركة اليسار ، تتم فى صفوف الشباب ، على نحو ما لاحظنا بالنسبة لنمو تيارات التفكير فى الحركة الإسلامية ، فقد كانت الجامعات هى المراكز الأكثر تأثيراً لنفوذ هذا التيار ، كما كانت ساحة صراع يتسابق على النفوذ فيها قطبا حركة الرفض فى المجتمع العربى ، فقد شهدت الجامعة فى تونس أحداثاً دامية طوال العامين الماضيين وكذلك أيضاً جامعة اليرموك فى الأردن هذا العام .

غير أنه من الضرورى الإشارة هنا إلى نقطة تمايز خطيرة بين قطبى حركة الاعتراض فتنظيمات اليسار الماركسى لا تتبنى العنف ولا تدعو إلى الارهاب لتحقيق التغير الاجتماعى المنشود ، بل تعتبر مثل هذه الممارسة نوعاً من نفاق الصبر تفتح الأبواب أمام توسيع نطاق العنف الرسمى للدولة وتضييق فرص النشاط السياسى ، وإذا ما استثنينا الحزب الشيوعى العراقى الذى انتقل تحت ضغوط حملات التصفية العنيفة التى شملت أعضائه وكوادره إلى طرح أسلوب الكفاح المسلح مستفيداً من ظروف وجود منطقة غير خاضعة لسلطة الدولة فى كردستان ، وانشغال الجيش العراقى فى حرب الخليج ، فلم يطرح أى حزب شيوعى آخر احتمال العمل المسلح ضد السلطة القائمة .

فاذا ما انتقلنا إلى الوزن النسبى لحركة اليسار الماركسى فقد تجدر الملاحظة أن الحركة الشيوعية العربية قد مرت بنوع من الأزمة تحت ضغط التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التى تمت بوتائر متسارعة ، وهى تحولات اعتبرتها الحركة الشيوعية رجعية على طول الخط ، ولكن هذه التحولات لم تسهم فى بلورة « حالة ثورية » فلم تكن لهذه الحالة أن تتكون تلقائياً نتيجة لهذه التحولات .

كما أن نشاط اليسار الماركسى بكل تياراته لم يؤد إلى التحاقه مع الطبقات التى اعتبرها قاعدته الاجتماعية فكان أكثر فعالية فى صفوف المثقفين والمتعلمين بشكل عام فقد ساعدت المتغيرات المرتبطة بالثروة النفطية فى تشكيل متنفس واسع لقوى عريضة مما يعتبرها قاعدته الاجتماعية ، أما بصورة مباشرة ، أو بسبب انتظارها لدورها فى الطابور .

ومع هذا فليس من المستبعد أن نشهد فى السنوات الباقية من حقبة الثمانينات درجات من تصاعد نفوذ اليسار وهو أمر وثيق الارتباط بمستوى التوتر الجديد للحركات الاحتجاجية التلقائية من جهة ، ولتراجع حقبة النفط وانكماش سوق العمل العربية بكل ما ينطوى عليه ذلك من آثار اجتماعية . أما الموقف الرسمى للدولة العربية من اليسار الماركسى فقد استمر على نفس ما كان عليه من تأييد نشاطه وحرمانه من امكانيات الوجود المستقل وأن تنبهت بعض الدول إلى أهمية استغلال نفوذه فى موازنة نفوذ التيار الدينى ، مع تركيز الضربات على التيار الأشد خطراً ، وفقاً لعلاقات القوى المتغيرة ،

فالوزن المعاكس لكل تيار يسهم في الواقع في خلق حالة من التوازن ، ذلك أن الاستقرار النسبي للدولة العربية الراهنة لم يعد يتعلق بقدرة الدولة العربية على تحقيق الاجماع القومى ، بقدر ما يتعلق بتحقيق نوع من توازن القوى ، أو توازن الضعف بين مختلف قوى الاعتراض المتناحرة .

ويتصل بذلك أيضا توجه يرى أن السماح بهامش من الحريات لقوى الاعتراض التى تذكر أساليب العنف يمكن أن يساعد في امتصاص مظاهر السخط الجاهز والكامن وقطع الطريق على احتمالات تبلورها في اتجاهات للعنف ، قد تشكل حركة اعتراض أقوى أثرا من كل حركات الاعتراض القائمة .

ثانيا - دراسة حالة بناء الديمقراطية

في السودان

دخل السودان منذ اسقاط حكم الرئيس السابق جعفر نميرى في تجربة جديدة لبناء الديمقراطية تضاف إلى تجربتيه السابقتين في الفترتين يناير ١٩٥٦ - نوفمبر ١٩٥٨ ، أكتوبر ١٩٦٤ - مايو ١٩٦٩ . فقد انهارت التجربتان الديمقراطية الأولى والثانية على يد العسكريين ، كما تم استعادة الديمقراطية في كل مرة عبر انتفاضة ديمقراطية أسقطت الحكم العسكرى ، وربما يشير هذا المشهد مزدوج المراحل : الانقلاب العسكرى على الديمقراطية ، ثم الانتفاضة ضد العسكريين ، ربما يشير إلى وجود بعض العوامل التى تكاد تكون ثابتة في الواقع الاجتماعى والسياسى السودانى . هذه العوامل التى أعاقحت حتى الآن نجاح السودان في بناء ديمقراطية مستقرة ، كما ساعدت القوى المدنية على النجاح في التخلص من الحكم العسكرى . وتثير هذه الظواهر التساؤل حول امكانية نجاح السودان في بناء نظام ديمقراطى ، بل وربما حول امكانية بناء نظام سياسى مستقر في ظل قيود وخصائص اجتماعية وسياسية لا تمثل البيئة الأكثر ملاءمة لتحقيق هذه الامكانية .

فمن اللافت للنظر أن تتعرض الديمقراطية التعددية في السودان للتصفية مرتين على يد العسكريين ، في

الوقت الذى لم يصل النفوذ السياسى للمؤسسة العسكرية السودانية إلى المستوى الذى بلغه في كثير من النظم السياسية التى تعرف ظاهرة التدخل المكثف للعسكريين في العملية السياسية ، والمقارنة بين دور المؤسسة العسكرية السودانية ، ودور المؤسسة العسكرية في أغلب أقطار أمريكا اللاتينية يوضح الفرق الذى نقصده .

وإجمالاً ، فإنه يمكن الحديث عن نموذجين لتدخل العسكريين في السياسة . النموذج الأول ، وأشهر الحالات التى تمثله هى حالة المؤسسة العسكرية في أغلب أقطار أمريكا اللاتينية ، حيث يشارك العسكريون في السياسة من منطلق وصفهم كمؤسسة لها مصالحها وارتباطاتها وتصوراتها الخاصة بمستقبل الأمة ودورها فيه ، وأن كان هذا لا ينفى أن مصالح وتصورات المؤسسة العسكرية تتلاقى مع مصالح وتصورات فئات اجتماعية مدنية . أما في النموذج الآخر وهو الأكثر شيوعاً في مجتمعات الشرق الأوسط فإن تدخل العسكريين في السياسة يأتى ليس من منطلق وجودهم كمؤسسة مستقلة ، وإنما كضباط لهم علاقاتهم وارتباطاتهم بالتكوينات الاجتماعية والمؤسسات السياسية المدنية . ويتفرع هذا النموذج إلى نموذجين

فرعيين ، فنجاح الجيش - من خلال ممارسة السلطة - في بلورة مصالح وتصورات مستقلة تميزه كمؤسسة كما هو الحال في مصر وسوريا ، وإلى حد ما في الجزائر . يختلف عن نموذج آخر يفشل فيه العسكريون في تحقيق ذلك ، مثلما هو الحال في السودان . وفي هذه الحالة فإن نجاح القوى السياسية المدنية في ازالة العسكريين عن الحكم ، وفي فرض السيطرة المدنية على الجيش بمساعدة قطاع من داخل القوات المسلحة نفسها وهو أمر وارد ، وهو الذي يفسر تكرار مشهد تبادل الحكم بين المدنيين والعسكريين مرتين في التاريخ القصير للسودان المستقل .

ولتأمين بناء واستقرار النظام الديمقراطي في السودان ، فإن الحكومة المدنية القائمة عليها أن تحرز تقدما مناسباً في حل بعض المشكلات المتفجرة التي يشكل استمرارها تهديداً للسودان الديمقراطي ، والمشكلة هي أن السودان يواجه أزمات متزامنة ومتشابكة إلى حد يمنع وضعها على سلم الأولويات يسمح بتناول بعضها قبل الآخر . وتمثل كل من الأزمة الاقتصادية ، والحرب الأهلية في الجنوب كأحد وجوه مشكلة التكامل القومي الناتجة عن التنوع الثقافي والاجتماعي الشديد في السودان ، تمثل هاتان المشكلتان معا أخطر ما يواجه السودان ونظامه الديمقراطي .

١ - الأزمة الاقتصادية وبناء الديمقراطية :

تتشابه ملامح الأزمة الاقتصادية في السودان معها في غيرها من الأقطار الأفريقية : ضعف الهياكل الانتاجية ، انخفاض الانتاجية ، عدم كفاية البنية الأساسية ، نقص رأس المال ، اتباع سياسات اقتصادية غير مناسبة تتسم بعدم الرشادة عادة ، ويترتب على هذه السمات عدد من الأزمات التي تعد مظهراً للأزمة الاقتصادية في السودان مثل المجاعة ، والديون الخارجية الهائلة التي وصلت بالسودان إلى مستوى العجز عن سداد النقص في مواد أساسية لازمة للاستهلاك والانتاج ، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة . وطبقاً لبعض البيانات التي وردت في برنامج الحكومة السودانية الذي قدمه رئيس الوزراء /الصادق المهدي في شهر يوليو من هذا العام ، فإن الناتج القومي

السوداني نما في الأعوام الثلاثة الماضية نمواً سالباً بمقدار ٣,٥٪ سنوياً ، كما أنه في السنوات العشر ١٩٧٥ - ١٩٨٥ كان نمو إيرادات الدولة بمعدل ١٤,٨٪ سنوياً بينما نمت مصروفاتها بمعدل ٣٥٪ في السنة ، مما خلق حالة من العجز المستمر للميزانية تمت مواجهته بزيادة الاقتراض من النظام المصرفي المحلي ، ومن الجهات الدولية . وقد بلغت ديون الحكومة السودانية المستحقة لصالح الجهاز المصرفي ٨,٩ مليار جنيه سوداني ، كما بلغ دينها تجاه العالم الخارجي ١٣,٣ مليار دولار .

وتمثل الأزمة الاقتصادية عاملاً سلبياً في التأثير على الديمقراطية السودانية من زاوية أثرها المتمثل في الحد من الطاقة الاستيعابية للنظامين الاجتماعي والسياسي وما يترتب عليها من مستوى عال من التوتر الاجتماعي والسياسي الذي يفوت على النظام فرصة الاستقرار شديد الأهمية لنظام ديمقراطي ناشئ يحتاج إلى بعض الوقت لتثبيت مؤسساته وآلياته . في هذا السياق فإنه يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الأحداث التي أدت إلى إسقاط النظام السابق قد اندلعت في أعقاب إصدار عدد من القرارات المتعلقة برفع أسعار بعض المواد الأساسية . ويشير هذا ضمناً إلى أن جانباً من شرعية النظام السياسي الذي أسفرت عنه الانتفاضة الديمقراطية في مارس - أبريل ١٩٨٥ ، هي شرعية مشروطة بنجاحه في الحد من وطأة الأزمة الاقتصادية خاصة في مجال ارتفاع الأسعار والبطالة .

وقد شهدت الفترة التالية لسقوط نظام الرئيس نميري عشرات من الصراعات التي خاضتها فئات اجتماعية أو تنظيمات نقابية من أجل تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية التي تمكنها من مواجهة الوطأة المتزايدة للأزمة . فقد أضرب أو هدد بالأضراب العديد من قطاعات الموظفين في جهاز الخدمة المدنية مثل موظفي الإدارات الصحية ، وعمال وفنيي المراقبة الجوية ، والمدرسين ، وطياري الخطوط الجوية السودانية ، كما أضربت فئات أخرى مثل الجزائريين ، كما شارك الصحفيون العاملون في جهات حكومية في أنشطة احتجاجية متنوعة معترضين على بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة تجاههم . ومع الاعتراف بعدالة مطالب أغلب هذه الفئات بالنظر إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهونها : إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن هذه المطالب المتزايدة قد تؤدي إلى أضعاف قدرة الحكومة على معالجة الأزمة

الاقتصادية ، حيث أنها تتعارض مع قدرة الحكومة على الالتزام بسياسات التقشف اللازمة لمواجهة الأزمة . وفي حديث للسيد محمد الحسن عبد الله عضو مجلس رأس الدولة السوداني اعترف بأن « الغلاء وصعوبة المعيشة تأخذ بتلابيب الناس » بمالا يكاد يختلف عما كان سائدا في العهد السابق . ولكنه يطالب الشعب بربط الاحزمة كطريق وحيد للخروج من الأزمة . فالصراعات النقابية تستهدف إعادة توزيع الثروة الوطنية بشكل أكثر عدلا ، لكن المشكلة الكبرى التي تواجه السودان هي ضيق نطاق الثروة الوطنية ذاتها ، بحيث أن محاولات إعادة توزيعها لن تؤدي إلى تحسين وضع الفئات المختلفة بدرجة ملموسة . في نفس الوقت فإن التفتت الشديد اجتماعيا وسياسيا الذي يشهده السودان يجعل من الصعوبة بمكان تعبئة الجماهير السودانية لدفعها للمشاركة النشيطة في عملية التنمية . يضاف إلى هذا أن الطبيعة الايديولوجية للحكومة السودانية سواء في المرحلة الانتقالية أو في المرحلة الحالية ، حيث لا تتبنى الحكومة ايديولوجية تعبوية ، لا تساعد على تحقيق الهدف المقصود .

ويلاحظ أن أغلب الأعمال الاحتجاجية التي شهدتها السودان منذ الاطاحة بنميري قامت بها فئات من المدنيين العاملين في جهاز الدولة ، بينما لم تشارك فيها فئات غير مدنية . أيضا فإن مشاركة العاملين في المؤسسات الاقتصادية الخاصة كانت محدودة للغاية ، كما كانت مشاركة العمال في القطاعات الاستراتيجية مثل السكك الحديدية ، التي لها تراث نضالي كبير ، كانت تنقسم بنفس الدرجة من المحدودية . وتعكس هذه الظاهرة صعود الدور السياسي للطبقة الوسطى التي تنامت منذ الاستقلال بمعدلات سريعة بسبب التوسع في التعليم ، فقد ارتفعت نسب الاستيعاب في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي في السودان بين عامي ١٩٦٠ ، ١٩٨٠ من ٢٥٪ ، ٣٪ ، وحوالي صفر على الترتيب إلى ٥١٪ ، ١٦٪ ، ٢٪ وذلك كنسبة من الشريحة العمرية في سن الالتحاق ، وتعكس هذه الظاهرة أيضا ضعف جهاز الدولة السودانية بسبب امتداد الاضطرابات إلى داخله باعتباره أهم معاقل تجمع الطبقة الوسطى الصاعدة ، ويؤثر هذا بالتأكيد على قدرة الحكومة على بسط سلطتها في أنماء البلاد ، وقدرتها على الالتزام بتنفيذ برامجها المختلفة .

من ناحية أخرى ، فإن الأزمة الاقتصادية بما تسببه من زيادة درجة تبعية السودان للعالم الخارجي الذي تحصل منه على جانب مهم من احتياجاتها المالية والسلعية ، يترتب عليها اتاحة الفرصة للقوى الأجنبية لممارسة نفوذ متزايد على السودان . ومنذ الاطاحة بنميري يعتمد السودان على ثلاثة مصادر خارجية أساسية هي الولايات المتحدة والعربية السعودية وليبيا في توفير جانب مهم من احتياجاته . ولا تخلو مصالح ورغبات هذه الأطراف ذات النفوذ المهم في السودان من التعارض الذي قد يكون له بعض التأثير على استقرار التجربة الديمقراطية ، كما أنه قد يكون لبعض هذه الأطراف تفضيلات بشأن النظام السياسي السوداني تختلف عن الخيار الديمقراطي وذلك بحكم مصالحها وانتماءاتها الايديولوجية ، وبقدر ما يتزايد اعتماد السودان على هذه الأطراف تتزايد قدرتها على التأثير على تقرير مستقبل نظامه السياسي .

غير أن أخطر ما تمثله الأزمة الاقتصادية بالنسبة لقضية بناء الديمقراطية في السودان يرتبط بأثرها على التكامل القومي للسودان ووحدته أراضيه . ذلك أن جانبا هاما من قضية توزيع الثروة في السودان يتعلق بالتمييز ضد الجماعات الاثنية غير العربية المسلمة ، وضد الاقاليم البعيدة عن وسط وشمال السودان ، ويظهر ذلك على توزيع ميزانيات التنمية والخدمات على الاقاليم ، والذي يؤدي بدوره إلى انتقال النشاط الاقتصادي الخاص للتركز في الاقاليم المميزة خاصة في العاصمة . وحتى إذا جاز استبعاد أثر العوامل الايديولوجية في التأثير على سياسة التمييز هذه ، فإن الأزمة الاقتصادية وضيق نطاق الثروة الوطنية يقلل من فرص العمل لتمكين الاقاليم المحرومة من تجاوز وضعها الحالي . وقد أبدت الجماعات الاثنية المحرومة استياءها من هذا الحال ، وكانت الجماعة الاثنية في جنوب السودان أسبقها في هذا المجال حيث استمرت الحرب الأهلية في الجنوب لمدة تسعة عشر عاما من أصل ثلاثين عاما هي عمر السودان المستقل .

٢ - أزمة التكامل القومى وبناء الديمقراطية :

استند انقلابا عبود ١٩٥٨ ، ونميرى ١٩٦٩ إلى الحرب الأهلية فى الجنوب كأحد مبررات قيامهما بالانقلاب ، بدعوى فشل النظم التعددية فى حلها . ويعد هذا أحد الأمثلة الواضحة التى يمكن التدليل بها على الخطر الذى يمكن أن تمثله هذه المشكلة على مستقبل الديمقراطية فى السودان ، فتوريط الجيش فى حرب أهلية طاحنة عجز النظام السياسى عن حلها ، يضع الجيش فى قلب الأزمة ويطلق لدى بعض عناصره وهما بأنهم ربما يكونون أقدر من غيرهم على التعامل مع الأزمة ، على الأقل لأنهم أكثر فئات المجتمع تحملا لتكلفتها . ومن ناحية أخرى ، فإن الحرب الأهلية فى الجنوب ، وما أدت إليه من تعطيل أجراء انتخابات اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية فى ٣٧ دائرة من أصل دوائر الجنوب الثمانية والستين ، وهو الذى يشكك فى شرعية الجمعية باعتبارها ليست ممثلة لكل فئات الشعب السودانى . من ناحية ثالثة فإن وجود أزمة للتكامل القومى يعنى أن اتفاقا بين القوى الأساسية فى المجتمع على هوية الشعب لم يتم بعد ، فالخلاف بين القوى السياسية السودانية حول ما إذا كان السودان ذا هوية عربية ، أو أفريقية ، أو اسلامية ، أو سودانية ، أو خليطا من هذه الهويات المحتملة ، كلها أو بعضها ، ما زال قائما . ويمكن القول أن الاتفاق حول هذه القضية هو أمر ضرورى وسابق على النجاح فى بناء نظام ديمقراطى ، ذلك أن الديمقراطية لا تتمثل فقط فى بعض المؤسسات وقواعد العمل ، ولكنها أيضا تتضمن جانبا قيميا يوفر الأساس المعنوى الذى يدفع القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة للقبول بالتعايش معا فى نظام ديمقراطى يعتمد فى المقام الأول على قبول أطرافه بتبادل تقديم التنازلات حرصا على صيغة التعايش . ولا تعنى ضرورة حسم الخلاف حول مسألة هوية المجتمع ضرورة انتصار أنصار أحد الاتجاهات على خصومهم ، وإنما يكفى - وهذا الأكثر احتمالا أن تعترف الأطراف بحقيقة التعددية فى المجتمع على أساس قاعدة المساواة بين القوميات والجماعات الأثنية المختلفة ، وتطوير النظام السياسى الذى يسمح بالتعايش وتحقيق المساواة الفعلية بين الجماعات المختلفة .

ويؤدى استمرار عدم الاتفاق على تصور نهائى مقبول لهذه القضية ، واستمرار سيادة السياسات والايديولوجيات التى تنكر المساواة بين الجماعات المختلفة ، يؤدى هذا إلى رفع درجة التفكك فى المجتمع السياسى عبر ظهور الاحزاب والقوى السياسية المعبرة عن الجماعات المختلفة ، وقد ظهر هذا واضحا فى الانتخابات السودانية الأخيرة حيث وصل إلى مقاعد الجمعية التشريعية أحد عشر حزبا ، سبعة منهم يمثلون بعض الجماعات والاقاليم التى تعاني من التمييز ضدها ، وهى أحزاب القومى السودانى ، ومؤتمر البجا ، وحزب الشعب التقدمى ، والتجمع السياسى لجنوب السودان ، ومنظمة مؤتمر الشعب السودانى الأفريقى ، ومؤتمر السودان الأفريقى ، والحزب الفيدرالى الشعبى السودانى . ناهيك عن أن الاحزاب الأربعة الباقية تتصارع على نفس القضية ، وأن انتمت فى المقام الأول لشمال السودان العربى المسلم وهى أحزاب الأمة والاتحادى الديمقراطى والجبهة الاسلامية القومية والحزب الشيوعى ، والحزبان الأولان منهما تلقى عليهما الطائفية بظلال كثيفة ، بينما تتشدد الجبهة الاسلامية فى التأكيد على الهوية الاسلامية للسودان ، ويظل الحزب الشيوعى متفردا فى أنه الحزب الشمالى الوحيد الذى يتبنى بصدق موقف الدفاع عن المساواة بين الجماعات السكانية المختلفة فى السودان .

٣ - مشكلة بناء تكتل سلطة فى السودان :

عقدة بناء الديمقراطية فى السودان هى قضية بناء تكتل سلطة يفوز بتأييد القطاع الغالب من الأمة ، وقادر على ممارسة السلطة بصورة مشروعة وفقا للقواعد المستقرة فى النظم الديمقراطية ، وقادر فى نفس الوقت على فرض هيمنته على أغلب قطاعات الأمة والهيمنة المقصودة هنا هى الهيمنة الايديولوجية التى تدفع أغلب الفئات الاجتماعية للقبول بالسلطة الحاكمة طواعية ، ودون حاجة ملحة لاستخدام وسائل عنيفة لفرض الاستقرار .

وقد تحطمت تجربتا الحكم الديمقراطى السابقتان فى السودان عند اصطدامها بهذه الصخرة - صخرة غياب تكتل السلطة - والتى قادت البلاد إلى الدخول فى حالة

من عدم الاستقرار السياسى وفرت مناخا ملائما لاستيلاء العسكريين على السلطة ، وقد أخذت ظاهرة غياب تكتل سلطة في المرحلتين السابقتين شكل ظاهرة عدم استقرار الحياة الحزبية التى دخلت في عملية متسارعة من انقسام الاحزاب واعادة توحيدها ، مما أدى إلى تغيير موقع الأغلبية البرلمانية بشكل متسارع قاد إلى تتابع عدة حكومات على السودان خلال فترة قصيرة ، وتعطل تنفيذ برامج وخطط التنمية . وتنقسم النخبة السودانية على عدة أسس تعكس خطوط التقسيم المختلفة في الواقع الاجتماعى السودانى . وأهم الاحزاب السياسية السودانية تبعا لهذه الانقسامات هى :

أ - الجبهة الاسلامية القومية :

وهى التيار الأساسى في حركة الاسلام السياسى في السودان ، تأسست بشكلها الحالى في المؤتمر التأسيسى الذى عقدته بالخرطوم بعد انتفاضة مارس - أبريل بشهر واحد . وتعد الجبهة امتدادا لحركة الاخوان المسلمين التى ظهرت في السودان منذ عام ١٩٥٤ ، والتى اتخذت بعد ذلك مسميات مختلفة أشهرها اسم جبهة الميثاق الاسلامى ، وهو الاسم الذى عرفت به زمن الديمقراطية الثانية ١٩٦٤ - ١٩٦٩ . وتهدف الجبهة من عدم استخدام لفظ الحزب في تسمية نفسها إلى تمييز نفسها عن الاحزاب السياسية الأخرى ، وإتاحة الفرصة أمامها لاستخدام التراث والمصطلحات الاسلامية المعادية للحزبية والتحزب . يقول البيان الختامى للمؤتمر التأسيسى للجبهة : « اعتبارا بمصائر تجربتى الديمقراطية منذ الاستقلال ، وحتى لا تتبدد طاقات الشعب الواحد في شعاب الحزبية الضيقة ، أو تزيغ به الأهواء الذاتية والمصالح الشخصية ، أو تؤدى به مكائد الشر ، وتتكالب عليه المطامع الدولية فيرتد إلى حكم استبدادى جديد ، فان مجموعة من العاملين في حقل الدعوة الاسلامية قد تبادت ورفعت الصوت عاليا بضرورة توحيد الصف الاسلامى ، وجمع كلمته في جبهة اسلامية قومية تتسع لكل أبناء السودان شماله وجنوبه ، رجالا ونساء ، وشيوخا وشبابا مهما كانت ولاءاتهم التاريخية أو أوضاعهم الفئوية اعلاء لقيم الفضيلة والاستقامة والطهر والعدل والشورى » . وواضح ما في المناداة بنبذ الحزبية واستهجانها من تعارض مع قواعد النظام التعددى الذى تشارك فيه الجبهة ، وتطالب باحترام قواعده . أيضا فان إطلاق

صفة « القومية » على الجبهة لأول مرة هو محاولة منها لنفى ما عرف عنها من انحياز لمسلمى السودان ضد أبناء الديانات الأخرى ، ويعكس هذا - على الأقل - أن الجبهة قد بدأت في الاعتراف بواقع التعددية الدينية والعرقية المعروف في المجتمع السودانى ، وأن كان لايعنى بالضرورة أنها قد بدأت في انتهاج سياسة ملائمة تجاهه ، ومن اللافت للنظر أن اللائحة الداخلية للجبهة في المادة رقم ٥٣ تعطى الحق في عضوية الجبهة لغير المسلمين . ويركز برنامج الجبهة الاسلامية على صبغ المجتمع السودانى ، وكافة مجالات الحياة والنشاط فيه بالصبغة الاسلامية كما تفهمها الجبهة والمستمدة من المصادر الأصلية للاسلام بعد اسقاط كافة المتغيرات والمعتقدات المستجدة التى طرأت عليه خلال القرون الأربعة عشر الماضية .

ومن الناحية الدستورية فإن الجبهة لم تنص في برنامجها على التزامها الدقيق بالنظام السياسى الديمقراطى بصيغته الليبرالية المطبقة في السودان . واكتفت بالاشارة إلى ثلاثة مبادئ :

١ - ألا تتركز السلطة السياسية وذلك منعا للاستبداد ونشدانا للاستقامة والاستقرار ، وأن تتوخى أهلية أصحاب السلطة أمانة وكفاية ، وتتأكد مسئوليتهم عن كسبهم الشخصى والرسمى مسئولية دينية وسياسية وقضائية .

٢ - تسعى الجبهة لاشاعة العدل في علاقات الناس ، وتوفير المساواة أمام القانون ، وضمان استقلال القضاة ونزاهتهم .

٣ - ترسيخ النظام اللامركزى في حكم البلاد حتى تدار أطرافها المتزامية بفعالية وحرية وشورى مبسوبة . أى أن الجبهة الاسلامية لم تلزم نفسها في برنامجها بالحريات المدنية بمعناها الشامل من حقوق التنظيم النقابى والحزبى ، وحقوق التعبير ، وتحديد السلطات بدقة ، والفصل فيما بينها . وينسجم هذا مع غياب التأكيد على هذه الجوانب المهمة لنظام سياسى ديمقراطى في الفكر السياسى الاسلامى الحديث بشكل عام ، كما ينسجم مع ما عرف عن الجماعة وقادتها من قدرة عالية على المناورة السياسية في المسائل المتعلقة بالتحالفات السياسية طالما رأت أن ذلك يفيد قضيتها المركزية ، أى قضية بناء نظام اسلامى في السودان . وتتميز الجبهة الاسلامية القومية في السودان عن بعض المنظمات المشابهة في أقطار عربية وإسلامية أخرى ،

خاصة عن جماعة الاخوان المسلمين في مصر ، وفروعها المنتشرة في بلدان أخرى ، تختلف عنهم في أنها تطرح قضية السلطة السياسية بشكل مباشر ، وتعلن عن سعيها لتولي الحكم كأداة لتمكينها من تطبيق برنامجها ، فتنص المادة ٣٢ من دستور الجبهة على « تتوكل الجبهة بولاية السلطة السياسية والاشتراك في مؤسسات الحكم التشريعية والتنفيذية ترشيحا وانتخابا » وقد اعتبر برنامج الجبهة هذه الوسيلة أهم أدواتها لتحقيق برنامجها .

وفي المجال الاقتصادي فإن دستور الجبهة لا يقدم إلا عددا محدودا من الأفكار المحددة أهمها اثنان هما إعادة صياغة النظام المالي بما يكفل القضاء على الربا . وولاية الدولة على الثروات العامة والمشروعات الاستراتيجية والمرافق الحيوية . وبخلاف ذلك فإن دستور الجبهة لا يتحدث سوى عن تشجيع النشاط الانتاجي بشكل عام ، وتأكيد بعض القيم الأخلاقية العامة . فالجبهة في الاجمال لا تقدم تصورا واضحا لنظام اقتصادي بديل للنظام الاقتصادي السوداني الحالي . فالجبهة إذن لا تبدى فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي في السودان نفس القدر من الراديكالية الذي تبديه بالنسبة للنظام الحضاري والثقافي . وينسجم هذا مع كون الجبهة ترتبط بشكل وثيق بعدد من مراكز القوة في النظام الاقتصادي السوداني الراهن خاصة المؤسسات الاقتصادية الاسلامية التي تكاد تكون أهم المؤسسات الاقتصادية الخاصة في السودان .

أما بشأن قضية الجنوب فقد نص دستور الجبهة على عدد من المبادئ العامة . لا إكراه في الدين ، صيانة حقوق الكيانات الدينية غير المسلمة والمساواة في الحقوق السياسية والمدنية ، وحرية الاعتقاد والعبادة واستقلال نظم الأحوال الشخصية والتعليم الديني . وذلك في المادتين الرابعة والعاشرة من دستور الجبهة ، كما تنص المادة ١٧ على العمل على تحقيق التنمية العادلة بين الأقاليم المختلفة في السودان غير أن الجبهة تعود في المادة ٢٩ من دستورها إلى بيان حدود استعدادها للتسامح مع الجماعات غير الاسلامية فتقول أنها تهدف إلى جعل اللغة العربية لغة التعليم في كل مراحلها ، ولغة الخطاب في كل البلاد ، كما تنص المادة ٣٦ على أن الجبهة تباشر الدعوة إلى ملة المسلمين وتحث المسلمين على تبليغها والتبشير بها إخراجا للناس من الظلمات إلى النور . وهذان الموقفان هما من أكثر

المواقف التي أثارت وتثير حساسية الجنوبيين وغيرهم من أبناء الأقليات غير العربية الاسلامية ، وهو ما يشير إلى أن الجبهة ما زالت تقف بعيدا عن تمثل مواقف ومصالح الجنوبيين . وفي ورقة منفصلة قدمتها الجبهة حددت فيها رؤيتها لمشكلة الجنوب ، أبدت الجبهة استعدادها للقبول بنوع من الحكم اللامركزي قد يصل إلى حد الأخذ بالنظام الفيدرالي « بعد التمهيد اللازم » . ولكنها في نفس الوقت أكدت على ضرورة أن يجرى ذلك في إطار « نظام قانوني عام مؤسس على الشريعة الاسلامية » وذلك بغض النظر عن الاختلافات الدينية بين أبناء السودان .

وفي الانتخابات التي جرت في أبريل ١٩٨٦ لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية استطاعت الجبهة الاسلامية الفوز بواحد وخمسين مقعدا لتصبح القوة الثالثة في الجمعية التأسيسية ، ويمثل هذا الفوز تقدما كبيرا بالنسبة لما حصلت عليه الجبهة في آخر انتخابات خاضتها عام ١٩٦٨ ، إذ فازت فيها بثلاثة مقاعد فقط . ومن بين ما فازت به الجبهة ، فقد حصلت على ٢٤ مقعدا من مجموع ٢٨ مقعدا للقوى الحديثة جرى الاقتراع عليها ، وبهذا تكون الجبهة قد كرست نفسها باعتبارها التيار المعبر عن الطبقة الوسطى الحديثة السودانية ، والتي فاز الحزب الشيوعي بتمثيلها في الانتخابات التي جرت في الستينات ، ويعكس هذا التحول الذي طرأ على مزاج الطبقة الوسطى السودانية . ويذكر أن الجبهة قد فازت ببعض مقاعد القوى الحديثة المخصصة لدوائر الأقاليم الجنوبية . ويرجع ذلك إلى أن الجبهة قد دفعت أنصارها لتسجيل أنفسهم كناخبين في هذه الدوائر حيث لا يشترط قانون الانتخابات ربط ناخبى القوى الحديثة بمحل إقامتهم ، واستهدفت الجبهة من ذلك إلى جانب إعطاء الانطباع عن نفسها كقوة سياسية قومية تستمد تأييدها من كل أقاليم البلاد ، فإنها استهدفت أيضا اختراق الجنوب في محاولة لبناء قاعدة تأييد لها هناك . وتظل إلى جانب ذلك حقيقة أن الجبهة قد تمكنت من الفوز بالمقاعد المخصصة لثمانية وعشرين دائرة جغرافية كان أغلبها مؤيدا تقليديا للاتحاديين ، فقد تمكنت الجبهة من الفوز بتأييد بعض القوى التقليدية المهمة التي كانت مؤيدة في السابق للاتحاديين عبر تحالفها مع الختمية مثل الطريقة التيجانية ، والسمانية والقادرية والسادة الادارسة العركيين وسلطين الفونج وبحر الغزال ، وبعض أنصار الطريقة البرهانية . ويعد نجاح الجبهة

في الجمع بين القوى الحديثة والقوى التقليدية في موقف تأييد لها ، علامة بارزة على مسرح السياسة السودانية . ويرجع نجاح الجبهة في ذلك في جانب منه إلى التسامح الشديد الذي أصبحت تبديه تجاه الأشكال المختلفة من الاسلام الشعبى - الصوفى غالبا - ففى مقابل التشدد السياسى للجبهة فيما يتعلق بقضية بناء نظام إسلامى ، فإنها تبدى تسامحا كبيرا تجاه المعتقدات التقليدية فى السودان . إذ تنص المادة ٥٣ من دستور الجبهة على أنه « لا يشترط للحصول على عضوية الجبهة أن يتخلى الفرد أو الجماعة طالبة العضوية عن أى مناهج تربوية أو آداب فى السلوك أو الذكر أو الولاء الخاص ما دام ذلك يوافق الكتاب والسنة ويندرج فى الولاء العام لحركة الاسلام فى الجبهة » .

ب - حزب الأمة :

وهو واحد من أعرق الأحزاب السودانية ، وقد آلت زعامته بعد صراع طويل داخل بيت المهدي إلى الصادق أحد أحفاد المهدي الكبير . وبعد عودته للظهور العلنى فى أعقاب الاطاحة بحكم الرئيس نميرى ، وبسبب النزاع الذى قام بين الصادق واثنين من أبناء عمه الهادى الذى اغتيل عام ١٩٧٠ ، عقد حزب الأمة مؤتمره العام فى فبراير ١٩٨٦ تحت اسم حزب الأمة القومى ، وهى تسمية حاول بها الصادق أن يؤكد على الطابع القومى للحزب فى محاولة منه لتكثيف الحزب ليصبح قادرا على القيام بدور حزب كل السودانين .

وتاريخيا ، فقد تبنى حزب الأمة أيديولوجية ذات طابع إسلامى ، وذلك بسبب العلاقة التى تربط الحزب بطائفة الأنصار ، وريثه التراث الإسلامى للإمام المهدي . إلا أن الفكر السياسى الإسلامى لدى الحزب لم يبدأ فى التبلور بشكل واضح إلا فى الستينات عندما أصبحت قضية طبيعة الدستور السودانى مطروحة على جداول أعمال الأحزاب السودانية فى فترة الليبرالية الثانية . ويرجع اهتمام الحزب ببلورة تصور إسلامى للدولة السودانية فى تلك الفترة إلى الضغوط التى مارستها حركو الاخوان المسلمين على القيادة السياسية السودانية فى ذلك الوقت . ولقد استطاع الصادق المهدي فى فترة الغياب الطويل عن العمل السياسى الرسمى ، الذى فرضه عليه نظام نميرى ، استطاع أن يبلور تصورا متميزا للدولة الاسلامية كما يتصورها ، ويتميز هذا التصور بدرجة عالية من الانفتاح على الفكر

السياسى الحديث فى الغرب خاصة رافده الليبرالى . فقد أثرت الثقافة الغربية التى تعرض لها الصادق المهدي أثناء دراسته للقانون فى جامعة أكسفورد ، إذ ساعدته على التخلص من كثير من الجمود الذى يميز الأصوليين المتشددين . وقد انعكس هذا على البرنامج الذى خاض به حزب الأمة انتخابات الجمعية التأسيسية ، فعلى عكس برنامج الجبهة الاسلامية القومية الذى لم يرد فيه ذكر مصطلح الديمقراطية ولا مرة واحدة . فقد حاول برنامج حزب الأمة أن يؤسس تصورا نظريا وعمليا واضحا لها انطلاقا من أحكام الشريعة وإعمال العقل . فتبعاً لبرنامج حزب الأمة « أساس الشرعية الأفضل والذى التقى عليه نص الوحي وتطور العقل هو شرعية التراضى الاختيارى ، شرعية الشورى ، شرعية الديمقراطية » . ووضح البرنامج الحدود للديموقراطية السودانية « لا يجوز أن تتعدى الأغلبية الديمقراطية على الشرعية الالهية التى نزل بها الوحي ، ولا أن تتعدى على الشرعية الانسانية ، ولا على الشرعية الطبيعية . هذه الأصول تضع مبادئ يجب أن ترعاها الأغليات الديمقراطية » . وعلى العكس من موقف الجبهة الاسلامية من الأحزاب والحزبية يقول برنامج حزب الأمة « إننا نربأ بالحزبية أن تكون أداة للعصبية والمحسوبية ونحرص أن تقوم الحزبية بوظيفتها المشروعة الصحية : أنها وسيلة لتنظيم المشاركة والتنافس وتحديد الخيارات ، ووسيلة للتعاون على تحديد النهج القومى الذى يضع بعض المبادئ الهامة فوق ساحة الصراع الحزبى » . وقد حدد البرنامج أسس فهمه للطريقة التى يمكن أن يشارك بها الفكر الإسلامى فى صياغة نظام السودان السياسى على النحو التالى :

أولا : الاسلام لم يضع نظاما معيناً للحكم والاقتصاد بل وضع مبادئ عامة وأحكاما ، وكل نظام سياسى أو اقتصادى يلزم بتلك المبادئ ويطبق تلك الأحكام هو نظام إسلامى .

ثانيا : تطبيق الأحكام الاسلامية لا يعنى بالضرورة تطبيق الأحكام المذهبية الحالية . فأحكام المذاهب هى استنباطات وافية بأغراض زمانها البعيد ، ولكنها بعيدة عن ظروفنا المعاصرة ، لذلك فإن التشريع الإسلامى فى زماننا يقوم على النصوص الثابتة فى الكتاب والسنة ، وعلى اجتهاد جديد مؤهل مستنير باجتهادات السلف ومتجاوز لها .

جدول رقم (٣) نتائج انتخابات ابريل ١٩٨٦

الامة	الاتحادى	الجبهة الاسلامية	القومى السودانى	الشيوعى	مؤتمر البلجا	حزب الشعب التقدمى	التجمع السياسى للجنوب	سابكو	السودان الافريقى	الفيدرالى	مستقلون
الخرطوم	٦	٩	١٣	١	-	-	-	-	-	-	-
الشرقى	٧	١٧	١	-	١	-	-	-	-	-	١
الشمالى	٢	١١	٤	-	-	-	-	-	-	-	١
الاولى	٢٩	١٥	٤	-	-	-	-	-	-	-	٢
كوردفان	٢٠	٩	٣	٧	-	-	-	-	-	-	-
دارفور	٣٤	٢	٢	-	-	-	-	-	-	-	١
اعالى النيل	١	-	-	-	-	-	٢	-	١	١	-
بحر الغزال	١	-	-	-	-	-	٢	-	-	-	-
الاستوائية	-	-	-	-	-	٨	٢	٧	-	-	-
الخريجون	-	-	٢٤	١	-	٢	١	-	١	-	-
	١٠٠	٦٣	٥١	٨	٢	١٠	٧	٧	٢	١	٥

جدول رقم (٤) نتائج دوائر القوى الحديثة

الجبهة الاسلامية	الشيوعى	الشعب التقدمى	التجمع السياسى لجنوب السودان	السودان الافريقى
الشمالى	٢١	-	-	-
اعالى النيل	٢	-	-	١
بحر الغزال	١	١	١	-
الاستوائية	-	٢	-	-
	٢٤	١	٢	١

ثالثا : الاستنباط الاجتهادى للأحكام لا يصبح قانونا ملزما إلا عن طريق أداة تشريع صحيحة النياية عن الشعب .

وفى تصوره لنظام الحكم السودانى يطالب البرنامج باتباع نظام التمثيل النسبى عن طريق القوائم فى تكوين المؤسسة التشريعية كما يطالب بتخصيص نسبة من المقاعد للقوى الحديثة التى يعترف بدورها المهم فى الحياة السياسية السودانية والذى يتجاوز وزنها العددي . كما يطالب البرنامج بالأخذ بالنظام الرئاسى بدلا من النظام البرلمانى ، وذلك تمكينا للبلاد من امتلاك سلطة تنفيذية قوية .

أما فى مجال النظام الاقتصادى والتنمية ، فإن برنامج حزب الأمة لجأ إلى تفصيل تصوره للقضايا

المختلفة بدرجة تشير إلى تمتع قيادة الحزب بمعرفة علمية مناسبة بالقضايا الاقتصادية كما يشير ذلك أيضا إلى طبيعة الفئات الاجتماعية التى يحاول البرنامج أن يكسب ثقتها . وبرغم أن التصور الاقتصادى لحزب الأمة كما ورد فى برنامجه يظل يدور فى إطار البناء العام لاقتصاد رأسمالى ، إلا أنه قد تميز بسعيه لترشيد النظام الاقتصادى ، وإرغامه على اتباع قواعد العقلانية التى تليق ببلد فقير من العالم الثالث . فهو يدعو للأخذ بالتخطيط الشامل فى ظل نظام اقتصادى مختلط يتكون قوامه - حسب نص البرنامج من : قطاع عام يقود الخطة الاقتصادية ويبرر وجوده أن الملكية أصلا جماعية ، وأن تأمين معيشة الناس مسئولية اجتماعية وقطاع خاص يبرر وجوده أن الملكية الخاصة يمكن أن تكتسب عن طريق العمل العقلى والفنى والعضلى ، وأن

تتوارث وراثته شرعية ، ويتولى هذا القطاع أنشطة اقتصادية يحددها القانون مبرأ من الاستغلال والأنشطة الطفيلية . قطاع تعاونى . قطاع استثمار أجنبى ، قطاع مختلط بين القطاعات المذكورة . وفى تصوره لتنظيم القطاع المصرفى الذى لعب دورا مهما فى تخريب الاقتصاد السودانى فى الحقبة الماضية دعا البرنامج إلى اقتصار تمويل التجارة والتأمين على بنوك القطاع العام ، كما وجه نقدا لاذعا لتجربة البنوك الإسلامية التى ساهمت بنصيب كبير فى الفوضى التى ميزت السنوات الأخيرة من عمر الاقتصاد السودانى ، ويعكس هذا النقد فى الوقت نفسه الصراع السياسى الدائر بين حزب الأمة من جانب والجبهة الإسلامية من جانب آخر حيث اعتمدت الأخيرة على البنوك الإسلامية بدرجة كبيرة كأحد أدوات بناء النفوذ والقوة .

جـ - الحزب الاتحادى الديمقراطى :

مثله مثل حزب الأمة ، يعتبر الحزب الاتحادى الديمقراطى واحدا من أكثر الأحزاب السودانية عراقا . فهو امتداد للحزب الوطنى الاتحادى الذى تأسس عام ١٩٥٣ ، والذى كان بدوره امتدادا لحزب الأشقاء الذى أسسه السيد إسماعيل الأزهري فى الأربعينات . وتاريخ الحزب الاتحادى هو تاريخ للانشقاقات والانقسامات وإعادة التوحيد من جديد . وقد استقر الحزب على اسمه الحالى منذ عام ١٩٦٨ عندما توحد جناحاه الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى . وترجع التوترات الداخلية التى يعانى منها الحزب إلى وجود جناحين قويين بداخله هما الجناح التقليدى الذى تمثله الطائفة الختمية بزعامتها الروحية المتوارثة ، والجناح الحديث الممثل لفئات من الطبقة الوسطى ، وتاريخيا وخاصة تحت قيادة السيد إسماعيل الأزهري كان الحزب هو الممثل السياسى لتيار الوسط بين القوى الحديثة فى السودان ، إلا أن هذا الوضع قد تغير الآن كما بينت الأحداث التى تعرض لها الحزب فى أعقاب الإطاحة بنميرى والتى ربما بدأت قبل ذلك ، إلا أن عودة الحزب للعمل العلنى قد أتاح للمراقبين التعرف عليها بصورة جيدة . فقد انفرد الجناح التقليدى بقيادة الحزب بشكل ملحوظ حيث راح الزعيم الروحى للطائفة الختمية السيد محمد عثمان الميرغنى يلعب دورا أكبر فى توجيه شئون الحزب من موقعه كراع له ، كما تولى الشريف زين العابدين الهندى منصب الأمين العام للحزب ، والذى كان تاريخيا يتولاه زعيم الجناح الحديث فى الحزب ، كما رشح الحزب السيد أحمد

وفىما يتعلق بقضية الجنوب بتبنى الحزب الدعوة لتطبيق نظام لا مركزى ، على أن يتولى الجنوبيون بأنفسهم تحديد ما إذا كان الجنوب سىأخذ شكل الاقليم الواحد أم الأقاليم الثلاثة ، والاتفاق بين ممثلى الأقاليم والجماعات المختلفة على استراتيجية للتنمية يكون جزءا منها مبدأ التوازن الجوهري الذى يراعى ظروف المناطق المتخلفة ، وإتاحة الفرصة للجنوبيين للمشاركة فى مجالات الحياة العامة . ورفع الظلم الواقع على الجنوبيين فى هذا المجال . والتوفيق بين تطلعات المسلمين وحقوق المواطنة الكاملة لغير المسلمين . ومراعاة حقوق الأقاليم فى الثروة الطبيعية الموجودة فى مناطقها ، والحفاظ على الطابع القومى للقوات المسلحة بتمثيل أبناء الشعب السودانى فيها تمثيلا صحيحا . ويذكر أن برنامج حزب الأمة لم يأت على ذكر حق الجماعات الثقافية غير العربية الإسلامية فى تنمية ثقافتها الخاصة بشكل صريح لا يقبل اللبس . وإن كان الصادق المهدي قد صرح فى حديث له أنه يقبل بأن يكون لكل إقليم فى البلاد حقه فى تبنى تشريعاته المستقلة التى تناسب التكوين الثقافى لأغلب سكانه . وبهذا البرنامج ، فإن حزب الأمة كما عبر عن ذلك الصادق فى إحدى المقابلات يحاول أن يحتل موقع الوسط المعتدل فى الساحة السياسية ، وأن يصبح كالمظلة التى تجتذب الحلفاء من القوى الاتحادية ، ومن القوى الإقليمية مثل البجا والنوبا والجنوب ، وحتى من خصوم الجبهة الإسلامية فى اليمين الدينى . وقد تمكن حزب الأمة فى انتخابات أبريل ١٩٨٦ من تحقيق نصر كبير لم يحققه

الميرغنى شقيق الزعيم الروحي للختمية لتولى منصب رئيس مجلس رأس الدولة . وقد انعكس ذلك على العلاقات التنظيمية داخل الحزب ، إذ أنشق عنه فريق من القادة السياسيين غير التقليديين بزعامة السيد محمود حسنين مكونا ما سمي بالقيادة السياسية تمييزا لها عن القيادة الطائفية للحزب . غير أن هذا الجناح لم يستطع أن يحقق أى نفوذ جماهيرى ، ويعبر ذلك عن انحسار قوة الجناح الحديث فى الحزب بما يعنى أن الحزب الاتحادى لم يعد المفضل لدى اتجاه الوسط فى القوى الحديثة السودانية ، وهو الذى أدى إلى اختلال علاقات القوى بين الفريقين داخل الحزب . وانعكس ذلك فى اتجاه الحزب بقوة فى الفترة الأخيرة لتبنى أيديولوجية دينية أكثر تشددا مما كان عنده قبل اختفائه قسرا فى عهد نميرى . ويتضح هذا من وقوف الحزب فى موقع متوسط بين حزبي الأمة والجبهة الإسلامية بشأن الموقف من قوانين الشريعة التى طبقها نميرى فى سبتمبر ١٩٨٣ ، إذ أنه يعارض بشدة إلغاء هذه القوانين ، وإن قبل بإدخال بعض التعديلات عليها ، ويعبر عن ذلك بصياغات تبدو أكثر تمسكا بالقوالب الدينية . ويبدو أن ضعف أثر الثقافة الحديثة على الزعامة الحالية للحزب يجعلها أكثر قابلية للتأثر بالضغوط التى تمارسها الجبهة الإسلامية على رأى العام السودانى ، كما أن خصومتهم القديمة مع حزب الأمة تجعلهم ميالين للتقارب مع خصومه الذين تمثل الجبهة الإسلامية أهمهم فى الوقت الراهن ، ولم يقدم الحزب الاتحادى الديمقراطى برنامجا انتخابيا مفصلا ، ذلك أنه يكاد يكون الحزب السودانى الوحيد الذى لم يعقد مؤتمره العام بعد الانتفاضة ، ويعكس ذلك الأزمة التنظيمية التى يعانىها الحزب والتى تعود إلى الصراعات داخله ، وكذلك إلى غياب الكوادر السياسية المهمة والمدربة التى قادت الحزب فى الفترة السابقة على انقلاب مايو ١٩٦٩ .

ولا يطرح الحزب الاتحادى فى مواقفه التى أمكن التعرف عليها أى تصور مغاير للأوضاع الاقتصادية السائدة فى الحقبة السابقة ، اللهم إلا مطالبته بإدخال قدر من الترشيح عليها . وربما يرجع ذلك إلى أن جانبا مهما من أنصار الحزب قد شاركوا فى التجربة الاقتصادية لنميرى ، كما شارك بعضهم فى المؤسسات السياسية فى العهد السابق . كما أن الحزب بشأن قضية الجنوب يتبنى الدعوة إلى اللامركزية ، وإلى ضمان حرية العبادة والقوانين الشخصية لغير

المسلمين بالإضافة لبعض المبادئ العامة الداعية إلى المساواة وإلى التنمية العادلة بين الأقاليم .

وفى انتخابات الجمعية التأسيسية كان الحزب الاتحادى هو أهم الخاسرين برغم احتلاله الموقع الثانى بين الفائزين بعد حزب الأمة إذ حصل على ٦٣ مقعدا ، ذلك أن الحزب الاتحادى فاز بأغلب المقاعد فى الانتخابات التى خاضها موحدا قبل انقلاب ١٩٦٩ فقد استطاعت الجبهة الإسلامية أن تسحب من الحزب تأييد بعض القطاعات التقليدية المؤيدة له فى أقاليم الشمال والأوسط وكردفان ودارفور . كما أن الخلل التنظيمى فى الحزب كان عاملا آخر فى نفس الاتجاه ، إذ خاض الحزب الانتخابات فى أكثر من دائرة بأكثر من مرشح مما أعطى فرصة الفوز لمنافسيه .

د - الحزب الشيوعى :

من أهم الأحزاب الشيوعية فى المنطقة العربية ، ومن الأحزاب العريقة فى السودان إذ تأسس منذ الأربعينات تحت اسم الحركة السودانية لتحرير الوطنى ، ويقوده أحد أفراد الرعيل الأول وهو محمد إبراهيم نقد . ويتبنى الحزب برغم كونه شيوعيا برنامجا إصلاحيا معتدلا ضمن ما يسميه بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، ويظهر ذلك من التقدير الذى يبديه الحزب تجاه حزب الأمة وزعيمه الصادق المهدي . وفى عدم مطالبته باتخاذ إجراءات راديكالية لإصلاح الوضع الاقتصادى وتحقيق العدالة الاجتماعية . فقد أيد الحزب البرنامج الإصلاحي الذى تقدمت به حكومة الصادق المهدي فى يوليو الماضى ، باستثناء تمسكه بقضية العلمانية والتأكيد على حق التعدد الثقافى والمساواة الكاملة بين الجماعات الأثنية والأقاليم المختلفة فى السودان .

وقد كان الحزب من الخاسرين المهمين فى الانتخابات الأخيرة ، إذ لم يفز سوى بثلاثة مقاعد بينما تنبأ له المراقبون بالفوز بأكثر من ذلك قياسا على أدائه فى الانتخابات السابقة على انقلاب نميرى ، كما أن الحزب لم يفز سوى بمقعد واحد من مقاعد الخريجين فى إحدى دوائر الجنوب . ويعكس هذا ضعف نفوذ الحزب فى أوساط الطبقة الوسطى السودانية التى كانت مؤيدة له قبل ذلك ، كما يرجع فى جانب آخر منه إلى بعض الأخطاء ، التكتيكية عندما رشح بعض أعضائه ذوى النفوذ الكبير فى دوائرهم فى دوائر أخرى متصورا أن ذلك يتيح له فرصة الفوز بعدد أكبر من المقاعد . ومن

ذلك أن الحزب قد رشح التيجانى الطيب رئيس تحرير جريدة الحزب « الميدان » فى أم درمان وهى الدائرة التى تتمتع فيها فاطمة إبراهيم عضو المكتب السياسى للحزب بشعبية كبيرة والتى سبق لها أن فازت بها قبل انقلاب نميرى ، بينما ترشحت فاطمة إبراهيم فى دائرة « بورى » التى لم يسبق لها العمل فيها فكانت النتيجة هزيمة المرشحين معا .

هـ - مجموعة أحزاب الأقليات الإثنية :

وتضم هذه المجموعة سبعة أحزاب نجحت فى الوصول بمرشحيها إلى مقاعد الجمعية التأسيسية ، بخلاف عدد آخر منها لم يتمكن من تحقيق أى فوز انتخابى مثل حزب « سانو » الذى يمكن أن يظهر مرة أخرى فى الهيئة التشريعية السودانية عند إجراء الانتخابات فى باقى الدوائر .

والأحزاب السبعة هى : الحزب القومى السودانى ، وهو حزب قديم يتزعمه الأب فليب عباس غبوش ، وهو سياسى مقاتل وعنيد شارك فى الحرب الأهلية إلى جانب المتمردين الجنوبيين فى الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٢ ، ولكنه رفض القبول باتفاقية أديس أبابا لأنه انتقد اقتصارها على الاستجابة لمطالب الأقاليم الجنوبية دون غيرها من الأقاليم والفئات المضطهدة الأخرى ، وظل فى المنفى حتى عاد إلى البلاد بعد المصالحة التى توصل إليها مع قوى المعارضة عام ١٩٧٨ ، وقد عارض الأب غبوش فرض قوانين سبتمبر ١٩٨٣ على البلاد ، ونظم محاولة انقلاب فاشلة فى أكتوبر ١٩٨٤ معتمدا على الوجود الكثيف لأبناء النوبا - التى ينتمى إليها - بين جنود الجيش . ويطالب برنامج الحزب القومى السودانى بوحدة السودان فى ظل نظام ديمقراطى علمانى فيدرالى ومراعاة العدالة فى توزيع موارد البلاد على الأقاليم المختلفة ، وضمان تمثيل الأقاليم المحرومة فى الفروع المختلفة للحكومة المركزية . ويطالب البرنامج بالعودة إلى دستور ١٩٥٦ وليس إلى مشروع دستور ١٩٦٨ ذى الطابع الإسلامى .

ويعتبر الحزب القومى السودانى المعبر عن الجماعة الإثنية فى جبال النوبا بغرب السودان . وقد فاز الحزب فى الانتخابات الماضية بثمانية مقاعد ، سبعة منها فى منطقة جبال النوبا ، والثامن فاز به الأب غبوش فى الخرطوم اعتمادا على المهاجرين النوبيين فى بعض الأحياء الفقيرة المحيطة بالعاصمة .

مؤتمر البجا : وهو حزب أقليمى يمثل الجماعة الإثنية لقبائل البجا فى شرق السودان ، وهى قبائل من المسلمين الذين يتحدثون لغة خاصة بهم غير العربية ، لذلك يركز الحزب على حق الأقليات المحرومة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية ، وعلى حقها فى تنمية ثقافتها المحلية ، ولكنه لا يبدى موقفا واضحا من تطبيق الشريعة الإسلامية ، مما قد يشير إلى أنه لا يعارض الاستمرار فى الأخذ بالشريعة ، حتى وإن طالب بإدخال بعض التعديلات على قوانين سبتمبر ١٩٨٣ . وقد فاز الحزب بمقعد واحد فى الانتخابات الأخيرة ، وهو ما يمثل تراجعا عما حققه فى آخر انتخابات قبل انقلاب ١٩٦٩ ، إذ فاز الحزب بثمانية مقاعد فى انتخابات ١٩٦٨ ، ويرجع ذلك إلى نجاح الحزب الاتحادى فى الفوز بتأييد القيادات التقليدية للبجا .

أما فى الجنوب فإنه يمكن تقسيم مجموعة الأحزاب الجنوبية إلى فئتين رئيسيتين : الأولى منهما هى فئة أحزاب المديرية الاستوائية وتتكون من حزب الشعب التقدمى ، ومنظمة مؤتمر شعب السودان الأفريقى . ويجرى التمييز بين الحزبين على أساس الانتماءات القبلية التى يتوزعان بينها . وكذلك على أساس الخبرة السياسية لكل منهما . فقد شاركت منظمة شعب السودان الأفريقى فى الحكومة الإقليمية التى حكمت الأقليم فى الفترة ٨٣ - أبريل ١٩٨٥ . بينما كان حزب الشعب التقدمى وثيق الصلة بالحكومة الانتقالية ، ويطالب الحزبان بالإبقاء على الاستوائية خارج إطار أى وحدة إدارية للجنوب ، كما يطالبان بإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية ، وبنصيب عادل للأقليم فى الثروة الوطنية ، وب عقد مؤتمر دستورى يضع دستور البلاد سواء بمشاركة حركة تحرير الشعب السودانى أو بدونها . ويوجهان نقدا للحركة باعتبارها حركة ماركسية طامعة فى السلطة ، وخاضعة للسيطرة الأثيوبية .

أما الفئة الثانية من الأحزاب فهى تلك التى تنشط فى أقليمى بحر الغزال وأعالى النيل ، وتضم أحزاب التجمع السياسى لجنوب السودان ، ومؤتمر السودان الأفريقى ، والحزب الفيدرالى الشعبى السودانى . وقد تأسس التجمع السياسى لجنوب السودان فى أبريل ١٩٨٥ مطالبا بإعادة توحيد الجنوب على أساس اتفاقية أديس أبابا وإلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ ، وإعلان دستور علمانى . أما مؤتمر السودان الأفريقى

فهو أيضا حديث التكوين وتقوده جماعة من المثقفين السودانيين المقيمين بالخرطوم ويطالب بإعادة بناء هيكل السلطة في العاصمة ، وبالتأكيد على الهوية الأفريقية للسودان ، وهو وثيق الصلة بحركة تحرير الشعب السودانى . أما الحزب الفيدرالى فهو وثيق الصلة بحركة أنيانيا ٢ المعارضة لحركة جون قرنق . ويطالب بإلغاء قوانين الشريعة ، وبناء نظام فيدرالى . وهو يبدى قدرا أكبر من التعاون مع الحكومة بسبب اشتراكها في خصومة حركة تحرير الشعب السودانى .

انتخابات أبريل ١٩٨٦ :

جسدت انتخابات الجمعية التأسيسية التى جرت فى أبريل الماضى ، والنتائج التى أسفرت عنها ، مشكلة بناء تكتل سلطة فى السودان فكما قلنا فإن الساحة السودانية تشهد تنوعا حزبيا هائلا ، بالإضافة إلى التنافر الحاد بين أطروحات بعض الأحزاب . وقد أضافت نتائج الانتخابات إلى هذا الواقع مشكلة جديدة عندما حالت دون ظهور حزب برلمانى كبير قادر على حكم البلاد بمفرده مكونا نواة لتكتل سلطة . ويبين الجدول رقم ٣ أن أكثر من ١٢ طرفا سياسيا قد اقتسمت بينها ٢٢٨ مقعدا من مقاعد الجمعية التأسيسية . وما زال هناك ٣٧ مقعدا من مقاعد الجنوب الثمانية والستين لم يجر الاقتراع عليها بسبب ظروف الحرب الأهلية فى الجنوب ، وهى الانتخابات التى إذا كانت قد جرت فإنها كانت ستدفع بعدد إضافي من الأحزاب السياسية إلى الجمعية التأسيسية .

وتبين النتائج أن الأحزاب الشمالية الثلاثة الكبيرة تسيطر على أكثر من ٨٢٪ من مقاعد الجمعية التأسيسية ، فى نفس الوقت الذى لا تستطيع أى منها منفردة أن تشكل حكومة . ومن الناحية النظرية فإن حزب الأمة يمكنه بالتحالف مع الأحزاب الصغيرة أن يضمن أغلبية ضعيفة فى الجمعية التأسيسية ، ولكن من الناحية العملية ، فإن هذا لا يعد بديلا مقبولا بسبب التفاوت المهم بين وجهات نظر وبرامج الأحزاب الصغيرة ، مما يجعل من الصعب الاعتماد عليها فى تشكيل حكومة . أيضا فإن القدرة العالية على الابتزاز التى ستجتمع للأحزاب الصغيرة فى هذه الحالة قد تؤدى عمليا إلى شلل الأداة الحكومية غير أن الأهم من ذلك أن الجانب الأهم من العملية السياسية فى السودان يجرى بين القوى السياسية والأحزاب الشمالية ، لذلك فإن أى حكومة مستقرة فى السودان يلزمها أن تضمن

تأييد أغلبية شمالية واضحة ، وإلا عجزت عن إحكام قبضتها على مركز الحياة السياسية فى السودان ، وعلى هذا فإن حزب الأمة لا يمكنه بأى حال تجاهل وجود الحزب الاتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية ، وعليه أن يضمن على الأقل تأييد أحدهما له فى الحكم غير أن ذلك لا يضمن بالضرورة تحقيق الاستقرار الكافى للحكم . بسبب الثقل المهم للقوى الموجودة فى المعارضة كما تبين التجربة الحالية ، إذ تمكنت الجبهة الإسلامية عدة مرات من إثارة المتاعب أمام الحكومة ، ويرجع ذلك فى جانب منه إلى الطابع الايديولوجى الصارم للجبهة ، وإلى تنظيمها المحكم ، وهى ظاهرة لا تقتصر على الجبهة وإنما تعرفها بهذه الدرجة أو تلك أغلب الأحزاب السودانية المهمة مما يعطيها وزنا سياسيا يفوق حجم التأييد الذى تلقاه بين الشعب السودانى . فعلاقات الولاء بين أنصار الحزب وقيادته فى بعض الأحزاب السودانية تتميز بدرجة عالية من الاستمرارية دون أن تكون رهنا ببرنامج سياسى معين إلا فى حدود ضيقة . ويرجع ذلك إما إلى اعتماد الأحزاب السودانية على أيديولوجيات محددة بدقة كالايديولوجيات الإسلامية أو الشيوعية ، أو لاعتمادها على علاقات الولاء التقليدى فى بناء علاقات الولاء السياسى .

وفى أفضل الأحوال فإن وجود بعض القوى السياسية التى لها قدر مناسب من التأييد الجماهيرى فى موقع المعارضة هو أمر طبيعى ، بل وربما كان ضروريا للحفاظ على حيوية النظام الديمقراطى . غير أن الإجابة على التساؤل حول ما إذا كان ذلك الوضع مفيدا للديمقراطية أم ضارا بها ، يعتمد على حجم الفريق المعارض من ناحية ، وعلى مساحة الالتقاء بينه وبين النظام الاجتماعى والسياسى من ناحية ثانية . وفى كل الأحوال فإنه يمكن القول أنه توجد ثلاثة استراتيجيات محتملة لبناء تكتل سلطة فى السودان على النحو التالى :

(١) تحول أحد الأحزاب إلى حزب قومى يمكنه اجتذاب التأييد من عدد متنوع من الفئات والقوى الاجتماعية العابرة للأقاليم والجماعات التقليدية بأشكالها المختلفة . وفى هذا الوضع فإن حزب الأمة القومى هو أكثر الأحزاب السودانية تمتعا بتأييد منتشر فى أقاليم البلاد إذ تمكن الحزب فى الانتخابات الماضية من الفوز بدوائر جغرافية موزعة على ثمانية من أقاليم السودان التسعة . صحيح أن اختراق الحزب لاقليمى أعالي النيل وبحر الغزال كان هامشيا ، إلا أنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن الانتخابات فى هذين

الأقليميين لم تجر إلا في عدد محدود من الدوائر ، فقد تأجلت الانتخابات في ٢٤ دائرة في بحر الغزال ، ١٢ دائرة في أعالي النيل . أيضا فإنه يجب أن نأخذ في اعتبارنا أنه لفترة طويلة قادمة سيظل اختراق الأحزاب الشمالية لدوائر الأقاليم الجنوبية على نطاق واسع أمرا شديدا الصعوبة بسبب التراث الطويل من عدم الثقة في العلاقات بين الشمال والجنوب . لهذا فإن قدرة حزب الأمة على التحول إلى حزب قومي بحق تعنى فيما يتعلق بالجنوب أن يصبح الحزب قادرا على تبني الآمال المشروعة للجنوبيين برغم أن قوى سياسية أخرى ستظل - على الأرجح - تمثل الجنوب في مؤسسات الحكم . وفي الوقت الحاضر فإنه برغم الانتقادات التي يوجهها الساسة الجنوبيون للحكومة التي يقودها حزب الأمة ، إلا أن الثقة لا تبدو مفقودة بين الجانبين ، على العكس فإن حزب الأمة ربما يكون موضع ثقة الجنوبيين بدرجة أكبر من الحزب الاتحادي أو الجبهة الإسلامية على الأقل بسبب موقفه المتميز من قوانين سبتمبر ١٩٨٣ ، وفهمه المستنير لدور الإسلام السياسي . وأيضا بسبب عدم تورطه في التعاون مع حكم الرئيس السابق .

السودانية الحالية أن الائتلاف الحاكم يقوم بين الحزبين بكامل هيئتيهما . إلا أنه يبدو أيضا أن أكثر اللحظات ملائمة لبناء الائتلاف المطلوب بينهما قد تم تجاوزها ببعض الوقت فبينما كان الحزب الاتحادي أكثر انفتاحا على القوى والتيارات الفكرية الحديثة حتى ما قبل انقلاب نميري ، كان حزب الأمة أكثر تمسكا بالأصولية الإسلامية التقليدية . أما اليوم فقد تبادل الحزبان موقعيهما . وهو ما قد يشير إلى أنه ربما كانت هناك لحظة ما قبل اليوم أكثر ملائمة لبناء هذا الائتلاف . ولكن على أي الأحوال فإن فرصة بناء تحالف بين هذين الحزبين لا تزال قائمة ، إذ ما زالا معا يحتلان موقع الوسط بين القوى السياسية السودانية . وإن كان كل منهما ينافس الآخر على جدارته بهذا الموقع . وينطبق على هذه الاستراتيجية ما ينطبق على الاستراتيجية السابقة بشأن الجنوب ، ذلك أن على برنامج الائتلاف أن يتمثل مطامح الجنوب والمناطق المحرومة الأخرى مما يتيح فرصة توسيع التكتل الحاكم بضم بعض أحزاب الأقليات إليه . وتضم الحكومة الحالية وزراء من عدد من الأحزاب الجنوبية هي الحزب الفيدرالي ، وحزب الشعب التقدمي ، ومؤتمر السودان الأفريقي . والتجمع السياسي لجنوب السودان .

(٢) القالف على أساس برنامجي ، ويبدو هذا البديل الأكثر احتمالا من الناحية النظرية - في مجتمع منقسم سياسيا واجتماعيا كالسودان . والتاريخ السوداني حافل بالحكومات الائتلافية بين قوى سياسية عادة ما كانت تبدو متعارضة ، إلا أن هذا النوع من الائتلافات لا يصلح أن يكون أساسا لبناء تكتل سلطة لأنه عادة ما يكون قصير العمر ، ومحكوما بالمناورات محدودة الأفق التي تخوضها الأحزاب في نظام سياسي تعددي غير ناضج . فبناء تكتل سلطة عبر الائتلاف الحزبي يتطلب بناء تحالف برنامجي مبني على أسس غير مؤقتة ، ويمكنه الاستمرار لفترة طويلة يمكن خلالها إرساء قواعد نظام سياسي ديمقراطي ، وحل المشكلات الملحة التي تواجه المجتمع وتمثل خطرا على استمرار الديمقراطية فيه . وتاريخيا في السودان كان الائتلاف بين حزبي الأمة والاتحادي ، أو بين أجنحة منهما ، هو أهم الائتلافات السياسية وأقواها . ومن العناصر الإيجابية في التجربة

(٣) توسيع نطاق التعددية . والمهم في هذه الاستراتيجية أن تحقيقها لا يرتهن بتعديل موقف حزب أو قوى سياسية معينة ، وإنما تتحقق عبر إدخال التعديل على النظام السياسي نفسه . وبالقطع فإن تعديل بعض اختيارات الأحزاب - خاصة الأحزاب الرئيسية - تجاه النظام السياسي هو شرط للنجاح في إدخال تعديل على قواعد النظام باتجاه توسيع نطاق التعددية ، ولكنه يتيح في نفس الوقت الفرصة للحزب للتمسك بجانب مهم من اختياراته الحالية . والمطلوب في الحالة السودانية هو توسيع نطاق التعددية على محاور ثلاثة دستورية واجتماعية وثقافية ، بحيث يتاح للقوى السياسية والاجتماعية المتعارضة التعبير عن ذاتها والعمل على تحقيق مصالحها في إطار من القواعد التي تضمن استمرار تمتع الآخرين بنفس الحق . وبالنظر إلى حقيقة تركيز القوى المتعارضة المهمة في أقاليم جغرافية مختلفة ، وإلى أن الخلاف الجوهرى بينها يدور

حول قضية الهوية والهيمنة الثقافية ، بحيث يصبح موضوع النزاع الأهم هو ما إذا كان سيتاح لثقافات جماعات الأقلية أن تنمو دون ضغوط من الجماعات الثقافية القوية ؟ أو بعبارة أخرى ما إذا كانت الثقافة العربية الإسلامية ستستمر في محاولة فرض هيمنتها على الثقافات الأخرى ؟ وعلى هذا فإن الحل الفيدرالى يمكن أن يكون مخرجا مناسباً وبشرط أن يتيح للأقاليم فرصة تطبيق النظام القانونى الذى ترتضيه . وقد أصبح هذا الحل مقبولا لدى حزب الأمة وبدرجة أقل لدى الحزب الاتحادى ، وهو ما تطالب به أغلب القوى الجنوبية . ويمكن أن يجرى إلى جانب ذلك إنشاء مجلس تمثيلى آخر تتمثل فيه الأقاليم على قدم المساواة بحيث يقتسم هذا المجلس السلطة مع المجلس النيابى ، على أن تجرى عملية إقرار القوانين فى المجلس المقترح طبقاً لأغلبية عددية أكبر من تلك اللازمة لإقرارها فى المجلس النيابى ، وذلك ضماناً لتحقيق مصلحة أكبر عدد ممكن من الأقاليم وجماعات الأقليات فى السودان .

وبالقطع فإن التأليف بين عناصر أساسية جوهرية فى هذه الاستراتيجيات الثلاث لبناء استراتيجية عملية هو أمر إيجابى . غير أنه فى النهاية يجب الإشارة إلى أن أخذ المتغيرات الواقعية بعين الاعتبار هو شرط النجاح لأى استراتيجية يقع عليها الاختيار . وقد بينت الانتخابات الأخيرة فى السودان أن الأحزاب التقليدية والمحافظات تكتسب نفوذا متزايدا فى المجتمع السودانى ، بينما يتراجع نفوذ الأحزاب الراديكالية . . ويعكس هذا المزاج المحافظ للناخب السودانى الذى هو جزء من ظاهرة سيادة المزاج المحافظ فى المجتمعات العربية بشكل عام ، ولا يبدو أن هذا المزاج سيتعدل فى المستقبل القريب ، مما يحتم على القوى التى تأمل بصدق فى تجاوز النظام السياسى السودانى لأزمته الحالية أن تكيف أهدافها وأساليبها مع هذا المزاج ، ومع حقيقة أن القوى السياسية المحافظة مقدر لها أن تلعب الدور الأهم فى هذه المرحلة من تاريخ السودان .



القسم الخامس :

الفلسطينيون

يضم هذا القسم استعراضا وتحليلا لأوضاع الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة في الضفة والقطاع ، ولجانب من أوضاع الفلسطينيين في الشتات العربى ، وكذلك للتطورات السياسية على الساحة الفلسطينية خاصة فيما يتعلق منها بالعلاقات بين منظمات المقاومة الفلسطينية .

ويعرض هذا القسم للمناهج المختلفة التى تطرحها الأحزاب السياسية الإسرائيلية للتعامل مع سكان الضفة والقطاع ، والجدل الدائر بينها حول هذه السياسات ، كما يعرض للسياسة التى تلتزم حكومة الاتحاد الوطنى الإسرائيلية بتنفيذها تجاه سكان الأرض المحتلة ، والتميزات المختلفة بين حكومتى بيريز وشامير فى هذا المجال .

وفى مقابل ذلك يستعرض هذا القسم تطور الكفاح الوطنى فى الأرض المحتلة ، فيرصد عودة نشاط المقاومة المسلحة للتصاعد ، كما يقدم رسدا لمظاهر الكفاح السياسى المختلفة مستعرضا الأزمة الحالية للكفاح الوطنى الفلسطينى سواء بسبب الإخفاق القديم فى بناء قواعد للمقاومة المسلحة فى الأرض المحتلة ، أو بسبب

التطورات السلبية فيما يتعلق بقواعد المقاومة فى بلاد الطوق العربية ، ويعرض لوجهات النظر المختلفة التى طرحها الفلسطينيون كتطورات لمخرج من هذه الأزمة . وتلخص الأزمة داخل منظمة التحرير الفلسطينية المأزق الحالى للكفاح الوطنى الفلسطينى ، فقد ظلت قضية المصالحة الوطنية الفلسطينية بلا تقدم مهم باستثناء المناخ المتفائل الذى تبدد بعد فترة قصيرة من بداية العام ، وحالة التعاون الفعلى بين المقاتلين الفلسطينيين من الفصائل المختلفة للدفاع عن المخيمات ضد عدوان ميليشيات حركة أمل عليها .

ويعد البعد العربى لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية أحد أهم جوانب هذه الأزمة سواء كأحد أسباب الكفاح الوطنى الفلسطينى إجمالا ، أو بسبب الدور الذى تلعبه كثير من الأنظمة العربية فى تغذية الصراعات الفلسطينية فى محاولة منها لدفع المنظمة لأخذ جانبها فى مجال قضية التسوية النهائية للصراع العربى الإسرائيلى ، وتعد حرب المخيمات أهم معالم التطور فى هذا المجال فى عام ١٩٨٦ .

أولا : العرب داخل الأرض المحتلة

١ - السياسات الإسرائيلية تجاه العرب في الأرض المحتلة

انتهت الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٦٧ بسقوط بقية الأرض الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) تحت الاحتلال الإسرائيلي ، وبتصاعد أهمية المنطقتين بشكل غير مسبوق في كل تاريخهما ، حيث أصبحت الضفة والقطاع محور الصراع العربى الإسرائيلى ومحاولات تسويته طوال الفترة الماضية . وغدت هناك علاقة طردية بين تزايد الاتجاه نحو التسوية السلمية للصراع وبين تصاعد أهمية المنطقتين .. والضفة الغربية بصفة خاصة . وفى هذا الإطار بلغ الاهتمام الإسرائيلى بأوضاع الضفة والقطاع - أرضا وشعبا - ذروة جديدة عام ١٩٨٦ ، الذى شهد الشهور التسعة والنصف الأخيرة ، من ولاية بيريز زعيم حزب العمل ، قبل انتقال رئاسة الحكومة الإسرائيلية إلى اسحق شامير زعيم تكتل ليكود وفقا لاتفاق التناوب الموقع بينهما عند تشكيل « الاتحاد الوطنى » فى سبتمبر ١٩٨٤ . فقد تصاعد الجدل الإسرائيلى حول أساليب ومناهج التعامل مع الضفة والقطاع بشكل واضح ، بعد القرار الأردنى فى ١٩ فبراير ١٩٨٦ بتجميع التنسيق السياسى مع قيادة منظمة التحرير وفقا لاتفاق عمان الموقع فى ١١ فبراير ١٩٨٥ ، ليكشف عن وجود ستة مناهج إسرائيلية تجاه التعامل مع الضفة والقطاع على النحو التالى :

١ - منهج الضغط الاقتصادى ، الذى تتبناه قيادة حزب العمل وقطاع كبير من ليكود ومعظم الأحزاب والقوى الدينية . وقوامه أن تدهور المستوى المعيشى

لسكان الضفة والقطاع هو السبيل الأفضل لإخضاعهم سياسيا . لكن تقترن تصورات أنصار هذا المنهج حول دلالة الإخضاع السياسى . فالتيار العمالى يترجمه إلى قبول سكان الضفة والقطاع « بالحل الوسط الاقليمى » الذى يتبناه فى إطار حكم ذاتى يشمل الشئون الاجتماعية والتعليم والصحة والتجارة الداخلية والسياحة ، مع سحب القوات الإسرائيلىة خارج مناطق الكثافات السكانية غير ذات الأهمية الاستراتيجية .. وهى أربع على وجه الحصر : نابلس والخليل والبيرة ورام الله . بينما يرى ليكود أن إخضاع أهل الضفة والقطاع يعنى قبولهم بالحكم الذاتى الإدارى دون سحب القوات الإسرائيلىة من أية منطقة ، لكن لأن هذا الخلاف مؤجل حتى الآن ، كانت هناك مساحة واسعة من الاتفاق على مضاعفة الضغوط الاقتصادية المفروضة على الضفة والقطاع فى عهد حكومة الرأسين (بيريز شامير) لتحقيق المزيد من تدهور المستوى المعيشى . ويشهد على ذلك الوضع الراهن للأرض المحتلة التى تواجه أخطر أزمة اقتصادية منذ ١٩٦٧ .

ب - منهج تحسين الأوضاع فى الضفة والقطاع أو تحسين نوعية معيشة الفلسطينيين ، أى إتخاذ سياسة مرنة تجاه ١,٣ مليون فلسطينى تقريبا عن طريق توفير فرص النمو الاقتصادى ، وإشراكهم فى الشئون الإدارية بشكل متزايد ، وإعطاء قدر واسع نسبيا من الصلاحيات إلى هيئات محلية فلسطينية فى الضفة والقطاع بشرط أن تكون خارجة عن تأثير منظمة التحرير ، مع

إبقاء المهمات العسكرية والأمنية والاستراتيجية في يد الجيش الإسرائيلي ، والمنطق الذي يستند إليه هذا المنهج أنه قد يتيح إمكانية لإرتباط قطاعات من أهل الضفة والقطاع بالإدارة الإسرائيلية والثقة فيها تدريجيا . وهو جزء من موقف لا يتعجل إنجاز التسوية ، ويفضل الانتظار أملا في انضمام منظمة التحرير إلى (العملية) إذا أمكن حصارها عربيا وفك ارتباط شعب الداخل معها ، مع استمرار التلويح الأمريكى بالاعتراف بها مقابل تغيير منهجها الثورى والاعتراف بإسرائيل ونبذ الكفاح المسلح ، وصولا إلى القبول بالحكم الذاتى فى الضفة والقطاع . فإذا لم يتحقق ذلك ، فقد يؤدى تحسين المعيشة إلى تغيير الوضع السياسى فى الضفة والقطاع بحيث يصبح مهيا لتجاوز منظمة التحرير . ويتبنى هذا المنهج أحزاب ما بام وشينوى وراتس فضلا عن مجموعة « الحمائم » داخل حزب العمل بزعامة حاييم رامون .

ج - منهج اقتلاع العرب من الضفة والقطاع على قدر الإمكان ، وتشديد دور الجيش الإسرائيلى ، والاعتماد المتزايد على شخصيات أو هيئات تابعة مباشرة للسلطات الإسرائيلية وتحارب منظمة التحرير علنا . وينطلق هذا المنهج من فكرة مؤداها أنه كلما ازداد اختلاط الإسرائيليين - جيشا وكادرات وإدارات - بالعرب فى الضفة والقطاع ، كلما ازداد الخطر على إسرائيل ونقائها اليهودى . ويتبنى هذا المنهج جناح مهم من ليكود يدعو إلى تهويد بعض المناطق فى الضفة والتفاوض مع الأردن بشأن المناطق الأخرى ، دون أن يصل ذلك إلى تبني فكرة « الحل الوسط الاقليمى » الذى يتبناه حزب العمل . كما يتبنى الحزب الدينى الوطنى (مفدال) هذا المنهج بنظرة أكثر إجازة للتوسع ، حيث يدافع عن ضرورة الاحتفاظ بكامل الأرض المحتلة انطلاقا من « الحق التاريخى لشعب إسرائيل فى أرض أجداده » ، لكن دون ضمها رسميا .

د - منهج ضم الضفة وغزة الذى تتبناه قوى اليمين الإسرائيلى المتطرف ، وأهمها هاتيجاه وجويش أيمونيم . ويرفض هذا المنهج فكرة التخوف من آثار هذا الضم على نقاء « الدولة » اليهودية ، ويرى أن المليونى فلسطينى الذين يعيشون فى « إسرائيل

الكاملة » بعد ضم الضفة والقطاع « سيفضلون الحياة فى ظل الحكم الإسرائيلى على الصراعات الدموية العربية » .

هـ - منهج ضم الضفة والقطاع مع العمل على اقتلاع السكان العرب ، أى طردهم ليس فقط من الضفة والقطاع ، ولكن أيضا من إسرائيل باعتباره الوسيلة الوحيدة لحل الصراع العربى الإسرائيلى . وتتبنى هذا المنهج حركة « كاخ » وقطاع من جويش أيمونيم ، وبعض الحركات الدينية الصغيرة المشابهة التى يقوم منطقتها على الأسس التالية :

- إن إسرائيل لا تستطيع الحفاظ على سيادة دائمة فى الضفة والقطاع بعدد سكانها العرب البالغ ١,٣ مليون ، وتظل فى نفس الوقت دولة يهودية وديمقراطية على النمط الغربى .

- إن إعادة مناطق الضفة للأردن لن تؤدى إلى تقليل الخطر الذى يهدد « أمن إسرائيل » بل زيادته .

- إن حل مشكلة الضفة والقطاع فقط لا يساعد على الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية نقية ، طالما أن العرب الذين يعيشون فى إسرائيل يمثلون ١٧٪ من سكانها .. وهى نسبة تنمو بشكل متسارع .

و - منهج الكيان الفلسطينى سواء المستقل أو المرتبط بالأردن أو بإسرائيل - باتحاد فيدرالى أو كونفدرالى . وهو منهج تتبناه جبهة حداث (تحالف ركاح ، والفهود السود) والقائمة التقدمية للسلام وحركة « هناك حدود »^(١) وبعض المثقفين الإسرائيليين . لكن الفكر الغالب لدى أنصار هذا المنهج ، وخاصة من المثقفين ، ينتهى بهم إلى نتيجة لا تختلف جوهريا فى محصلتها النهائية عن إطار تيار الحكم الذاتى الواسع النطاق . ففى كتابات رعان فاتيس ومائير بعيل ورافى رونين وجوزيف بن داك ومارك ميلر ، يوجد اتفاق على مبادئ أساسية رغم تنوع السيناريوهات التى يقدمونها . وأهم هذه المبادئ أن يكون الكيان الفلسطينى بلا جيش ، أى منزوع السلاح ، وألا تمتد سيطرته على كل

(١) تشكلت هذه الحركة عقب الغزو الإسرائيلى للبنان ١٩٨٢ وتدعوا إلى الانسحاب من الضفة والقطاع وعدم تأدية المجندين الإسرائيليين فترة احتياط فى المنطقتين .

الضفة الغربية بسبب متطلبات « الأمن الإسرائيلي » التي تفترض إعادة تعيين الحدود ، وأن يرتبط باتفاقات مسبقة مع إسرائيل أو الأردن أو كليهما .

٢ - سياسات حكومة « الاتحاد الوطني »

وفي هذا الإطار كان المنهج الأول هو الموجه لسياسات ومواقف حكومة الائتلاف عبر أربعة محاور على النحو التالي :

١ - السياسات الاقتصادية :

فقد مثلت هذه السياسات خلال العام ١٩٨٦ استمرارا للسعى إلى تكريس الضفة والقطاع كأسواق للمنتجات الإسرائيلية على حساب البنية الاقتصادية المحلية ، الأمر الذي انعكس في تزايد العجز التجاري بين إسرائيل والمناطق المحتلة من عام إلى آخر ليصل إلى حوالي ٤٢٥ مليون دولارا في بداية عام ١٩٨٦ .

وقد شهد هذا العام المزيد من القيود على تصدير منتجات الضفة والقطاع إلى إسرائيل ، فضلا عن حظر التصدير إلى الأردن أحيانا كنوع من العقوبة على عمليات المقاومة ضد الاحتلال . واقترن ذلك بفرض المزيد من ضرائب الدخل والأموال والمعاملات الحكومية والجسور والقيمة المضافة وغيرها ، مع إجراء تخفيضات في رواتب العاملين العرب . وواكب ذلك استمرار تحديد مساحة الأرض المزروعة ، ومنع زراعة أية شجرة بدون إذن سلطات الاحتلال وحرمان الأرض من المياه ، ورفع معدلات الضرائب على النشاط التجاري والصناعي ... الأمر الذي انعكس في حالة كساد حادة وأزمة اقتصادية خانقة ، وارتفاع نسبة البطالة بين سكان الضفة والقطاع ، وتدهور الزراعة وانخفاض الناتج الزراعي ، وضعف الصناعة المتخلفة بطبيعتها لعدم وجود أية صناعة رئيسية أو متقدمة تكنولوجيا .

وكان نصيب قطاع غزة من هذا التدهور أكبر بسبب فقر قاعدة موارده الطبيعية في مساحة ضيقة (٣٥٠ ألف دونم أي ٦٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية) رغم كثافة سكانه (٥٥٠ ألف نسمة أي حوالي ١٥٪ من سكانها) . وهذا الوضع الديمجرافي جعل مشكلات اقتصاد القطاع أكثر حدة من مشكلات الضفة . فالكثافة السكانية في القطاع تقترب من عشرة

أمثال الكثافة في الضفة وبسبب ضالة مساحة القطاع ، فقد تأثر من الضفة باستقطاع مساحة واسعة من أراضي لبناء المستوطنات ومراكز الشرطة والجيش وبقية أجهزة الاحتلال . كما يعاني القطاع من ازدياد درجة انعزاله عن العالم العربي وعن الضفة أيضا . فالعلاقات الاقتصادية بين القطاع والضفة ضعيفة للغاية . فصادرات القطاع للضفة لا تتعدى ١٠٪ من مجموع صادراته ، ووارداته منها لا تتجاوز ٣ - ٥٪ من إجمالي واردته . كما لا يرتبط بالأردن عبر الجسور المفتوحة . ولذلك ازداد ارتباط القطاع بالاقتصاد الإسرائيلي . ومن أبرز ملامح هذا الارتباط أن ٣٥ ألف مواطن من غزة يعملون في إسرائيل بنسبة ٤٠٪ من جملة طاقة العمل في القطاع ، في حين تنخفض نسبة أبناء الضفة العاملين في إسرائيل إلى ٢٢٪ من جملة طاقة العمل هناك . ورغم ذلك كانت ردود الفعل الشعبية العربية للإجراءات الاقتصادية الإسرائيلية في الضفة أوضح منها في القطاع ، مع بقاء ردود الفعل في المنطقتين دون المستوى المطلوب . فقد ندرت خلال العام ١٩٨٦ التحركات الشعبية المنظمة ضد الإجراءات الاقتصادية الإسرائيلية لغلبة منهج الحلول الفردية التي تعتمد على البحث عن عمل داخل إسرائيل أو الهجرة إلى أقطار النفط العربية . وحتى الاحتجاجات الشعبية الجماعية في الضفة افتقدت عنصر التنظيم وروح النضال الاقتصادي . وكان أبرزها احتجاج سائقي الشاحنات في رام الله والبيرة على الضرائب الإسرائيلية العشوائية التي لا تعتمد على معيار ثابت ، وتصل إلى مبالغ خيالية رغم حالة الكساد الشديد في سوق الضفة .

وقد حظيت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في الأرض المحتلة بنوع من الاهتمام الدولي هذا العام ، حيث ناقش مجلس التجارة والتنمية الذي انعقد بجنيف هذه الأوضاع ضمن تقرير أكد أن الضفة والقطاع (تعاني من أزمة اقتصادية خطيرة أكثر من أي وقت مضى منذ عام ١٩٦٧) . ووصف الوضع التجاري في المنطقتين بأنه (مشوه وغير متكافئ) وفي هذا الإطار أصبح شعار « تحسين مستوى المعيشة » في الضفة والقطاع ، الذي أعلنه بيريز غداة توليه رئاسة الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٨٤ ، يعنى تحسين معيشة ورفاهية بعض الأشخاص أو الجماعات التي تقبل التعامل مع سلطات الاحتلال مع التقييد القسري للتنمية المجتمعية . وهنا ترتبط السياسات الاقتصادية بسياسات الاحتواء الإسرائيلية .

ب - سياسات الاحتواء :

أصبحت هذه السياسات تركز على محاولة توسيع نطاق التعاون العربى مع سلطات الاحتلال ، وإيجاد المناخ الملائم لخلق بديل محلى لمنظمة التحرير ، أى قيادة بديلة تقبل الاعتراف بالكيان الإسرائيلى ، وبالمفاوضات المباشرة على قاعدة الحكم الذاتى وليس حق تقرير المصير . وفى هذا الإطار شهد العام ١٩٨٦ تبلور مشروع حزب العمل للحكم الذاتى ، الذى وضع أسسه جاد يعقوبى وزير الاقتصاد والتخطيط فى حكومة بيريز ، وأبا إيبان رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بالكنيست الحالى ، وتبناه شيمون بيريز وفقا لصيغة مؤداهها تمكين العرب من الحصول على السلطة الكاملة فى مختلف المؤسسات الإدارية وسحب القوات الإسرائيلىة من مناطق الكثافات السكانية الأربع إلى خارجها ، مع استمرار السيطرة الإسرائيلىة على شؤون الدفاع والأمن والقانون والاقتصاد والسياسة الخارجية . ويتضمن هذا المشروع أيضا إلغاء القوانين العسكرية الإسرائيلىة ، وتخفيض الرقابة على الصحافة الفلسطينية ، ووضع خطط لتنشيط الاقتصاد فى الضفة والقطاع وخلق فرص عمل جديدة ، وإنشاء بنك عربى فى الضفة الغربية .

وكان واضحا أن هذا المشروع ، الذى أطلق عليه اسم « خطة نقل السلطة » يهدف إلى جذب بعض العناصر العربية فى الضفة والقطاع للتعاون ومنحها هذه المسئولية الإدارية فضلا عن السعى إلى تقليص التأييد الذى تتمتع به منظمة التحرير بين سكان الضفة والقطاع عبر إبعاد رموز الاحتلال الذين يديرون البلديات ويثيرون استفزاز السكان العرب يوميا .

ورغم ذلك فقد قوبل هذا المشروع فى البداية برفض من أحزاب وحركات اليمين المتطرف الدينية والعلمانية ، وبتحفظ من ليكود وبعض قيادات حزب العمل نفسه مثل اسحق رابين . وفسر رابين موقفه المتحفظ بأنه (لا يوجد حكم ذاتى من جانب واحد . يوجد فقط انسحاب من جانب واحد . وأنا أعارضه) .

لكن تحفظ ليكود وصقور حزب العمل تقلص بوضوح عندما أكد بيريز أن خطته لا تنطوى على سحب جندي إسرائيلى واحد خارج الضفة والقطاع وإنما فقط إعادة صياغة مناطق تمرکز هذه القوات . لكن مشروع الحكم الذاتى تعثر بعد حادث اغتيال ظافر المصرى رئيس بلدية نابلس المعين فى ٢ مارس ١٩٨٦ ، بعد

حوالى ٣ شهور من تعيينه فى هذا المنصب ، والتهديد باغتيال من يقبل التعاون مع سلطات الاحتلال ، مما أدى إلى تخلى جميع المرشحين لمناصب رؤساء البلديات عن طلباتهم مؤقتا فى ذلك الوقت .

وإزاء ذلك برز إتجاه داخل حزب العمل مؤداه البدء فى تطبيق الحكم الذاتى فى قطاع غزة أولا ، تحت إشراف مصرى إسرائيلى مشترك ، وبالتنسيق مع بعض القيادات التقليدية فى غزة وعلى رأسها رشاد الشوا . وأسرعت السلطات الإسرائيلىة إلى تنظيم دورة خاصة لموظفين عرب من القطاع فى الدوائر الرسمية الإسرائيلىة فى تل أبيب ، للتدريب على شؤون الإدارة الداخلية والتعليم والصحة والضرائب وغيرها فى أبريل ١٩٨٦ . وكانت هذه أول مرة توفد فيها إسرائيلىين موظفين عربا من الأرض المحتلة إلى دوائرها الرسمية ، الأمر الذى رجح ارتباط هذا الإجراء بمحاولة التمهيد للحكم الذاتى فى القطاع أولا . لكن الرفض المصرى للمشاركة فى هذا المشروع ، دون موافقة منظمة التحرير والأردن ، أدى إلى إحباطه .

ولذلك عادت السلطات الإسرائيلىة للتركيز على الضفة من جديد ، واحتواء تأثيرات حادث اغتيال ظافر المصرى على استعداد بعض القيادات المحلية للتعاون وتجاوز منظمة التحرير . وقد أسفر هذا التحرك عن تعيين حافظ طوقان رئيسا لبلدية نابلس خلفا للمصرى . ثم تعيين ثلاثة رؤساء لبلديات الخليل (د . عبد المجيد الزير) ورام الله (خليل موسى خليل) والبيرة (حسن الطويل) . وقد أثارت هذه الخطوة ردود فعل احتجاجية عديدة فى الضفة ، وكان أهمها الاجتماع الطلابى الكبير فى جامعة بيت لحم فى ٥ أكتوبر واعتصام الطلاب فى فناء الجامعة . كما أصدرت معظم النقابات والاتحادات بالضفة بيانات أدانت فيها قرار التعيين باعتباره يهدف إلى تطبيق فكرة التقاسم الوظيفى بين الاحتلال الإسرائيلى والأردن والالتفاف على منظمة التحرير . وانسجمت ردود الفعل هذه مع موقف منظمة التحرير الذى أدان قرار التعيين ، فى الوقت الذى رحبت به الحكومة الأردنية . وأعلن مروان دودين وزير شؤون الأراضى المحتلة : (إننا ننظر إلى هذا التعيين بوصفه خطوة إلى الأمام فى اتجاه استئناف علاقاتنا مع قيادات هذه المدن) . لكن من المثير للانتباه أن يؤكد رئيس الوزراء الأردنى زيد الرفاعى أن منظمة التحرير سبق أن وافقت خلال اجتماعات اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة على مبدأ تعيين رؤساء بلديات فلسطينية فى

الضفة ، وأن رد فعلها المعارض لقرار التعيين يعتبر تراجعاً عن هذا الموقف . وإن كان وضع ذلك القرار في سياقه العام يفسر رفض المنظمة له حيث جاء في إطار سياسة إسرائيلية تسعى إلى دعم العناصر المعتدلة الموالية للأردن والعمل على إضعاف نفوذ منظمة التحرير . لكن الواضح أن ردود الفعل المعارضة لهذا القرار كانت أقل مما هو متوقع ، مما دفع سلطات الاحتلال إلى تعيين رئيس لبلدية عنتبا (طاهر حجازي) . وبذلك لم تبق سوى مدينة بيرزيت بدون رئيس فلسطيني لبلديتها .

وقرب نهاية العام ١٩٨٦ ، وفي إطار حوار داخل حزب العمل ، برز اتجاه لتطوير مشروع الحكم الذاتي في إطار تعاون إسرائيلي - أردني بحيث يمكن تقسيم الوظائف على النحو التالي :

- تكون إسرائيل مسئولة عن المسائل الأمنية العسكرية ، بينما يختص الأردن ، بالمسائل التي تدخل في نطاق المهمات البوليسية .

- ترابط وحدات من البوليس الإسرائيلي في المستوطنات ، وأحزاب أردنية في المدن العربية .
- تدار الموارد المائية بالاشتراك بين الطرفين .
ويكون لكل طرف حق استخدام « الفيتو » في حالة نشوء نزاع .

- حق المواطنين الفلسطينيين في الضفة وغزة في الاشتراك في انتخابات البرلمان الأردني ، وحق المستوطنين الإسرائيليين في الاشتراك في انتخابات الكنيست .

- وقف بناء مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة حالياً .

- تظل مسألة القدس ووضعها المستقبلية مفتوحة .
وتقبل إسرائيل مبدأ وجود رسمي أردني في المسجد الأقصى ورفع العلم الأردني عليه .

- تستمر الإدارة المشتركة لمدة خمس سنوات يقرر بعدها الفلسطينيون ما إذا كانوا يريدون الاتحاد الفيدرالي مع إسرائيل أم مع الأردن . وربما يكون هذا المشروع ، الذي لم يقرر رسمياً في نهاية ١٩٨٦ ، هو محور التحرك الإسرائيلي على صعيد سياسات الاستيعاب ، إذا نجح حزب العمل في الفوز بأغلبية مناسبة في انتخابات الكنيست القادمة وتشكيل حكومة عمالية قوية لأول مرة منذ ١٩٧٧ . ويتأمل جوهر هذا المشروع يمكن ملاحظة ما ينطوي عليه من خطر

استمراره مع مختلف مشروعات حزب العمل بشأن الضفة والقطاع منذ ١٩٦٧ على النحو التالي :

- إن نهر الأردن يشكل الحد الأمني لإسرائيل دون أن يكون بالضرورة حداً سياسياً . ويتطلب ذلك تجريد الضفة من السلاح وإجراء تعديلات ذات طابع أمني على الحدود مع الأردن .

- هناك ضرورة لحل المشحة الفلسطينية ، لكنها ليست لب الصراع والحل الملائم لها يكون من خلال ربطها بالأردن حيث يقيم الحشد الأكبر من الفلسطينيين ، وحيث لا مجال لدولة ثالثة بين النهر والبحر .

- التمييز بين ضرورة حل المشكلة الفلسطينية وبين التفاوض مع منظمة التحرير . فالحل يكون من خلال الأردن فقط مع إشراك ممثلين لفلسطيني الضفة والقطاع في المفاوضات على أن يكونوا ضمن الوفد الأردني أو ملحقين به .

- ضرورة وجود شريط حدودي عازل على نهر الأردن تشكله مستوطنات الغور ، وحيوية السيطرة على المرتفعات المحيطة به لتوفير حدود آمنة قابلة للدفاع عنها .

- يوفر هذا الحل الوسط الاقليمي حاجزاً أمام الخطر السكاني ، حيث يلغى أية إمكانية لتحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية .

ج - سياسات القمع :

وبهذا المعنى تعتبر سياسات الاحتواء السياسي هي الوجه الآخر لسياسات القمع التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد أي نوع من التحركات الفلسطينية ، التي تشكل عقبة أمام انجاز هذه السياسات الاستيعابية لأهدافها . وتتميز أساليب القمع الاسرائيلية بثباتها النسبي منذ عام ١٩٦٧ ، بعد أن أثبتت فعاليتها في مواجهة المقاومة الداخلية في الضفة والقطاع .

وهي تنقسم بشكل عام إلى أساليب قمع فردية وأخرى جماعية . ويتم اللجوء إلى أحدهما أو كليهما حسب مقتضيات الموقف وتقدير سلطات الاحتلال . وقد شهد العام ١٩٨٦ غلبة نسبية لأساليب القمع الفردية وأهمها :

- حملات الاعتقالات التي لم تتوقف طوال العام .
والتهم التقليدية التي توجه للمعتقلين هي الاشتباه في مساندة الأعمال الفدائية ، أو الانتماء لفصائل فدائية ، أو حيازة أسلحة بطريقة غير قانونية . وكان الهدف من توسيع نطاق الاعتقالات هذا العام هو الحد من فعالية العناصر المنشطة المؤيدة لمنظمة التحرير بما يتيح قدرا أكبر من حرية الحركة للعناصر الموالية للأردن والمتعاونة مع سلطات الاحتلال . وتتم الاعتقالات في العادة بموجب قوانين الطوارئ الموروثة عن فترة الانتداب البريطاني ، والتي تسمح لسلطات الاحتلال باعتقال أى شخص دون محاكمة لمدة ستة شهور .

وعندما يتم تقديم المعتقلين للمحاكمة ، يندر أن يحصل المعتقل على حق الخروج بكفالة أو توكيل محام للدفاع عنه . وحتى عندما يتولى محامون أمناء الدفاع ويتمكنون من دحض الاتهامات الموجهة للمعتقلين ، يمكن للمحكمة أن تستند إلى « اثباتات أمنية » ولا تسمح لهم بالاطلاع على هذه « اثباتات » التي غالبا ما تكون المخابرات الداخلية « شين بيت » مصدرها ، مما يجعل مهمة الدفاع شبه مستحيلة .

- الأبعاد أو الطرد ، حيث عادت سلطات الاحتلال منذ منتصف ١٩٨٥ إلى سياسة أبعاد وطرده الفلسطينيين من الضفة والقطاع بعد أن كانت قد تخلت عن هذه السياسة منذ عام ١٩٨٢ .

- تقييد الحركة من وإلى الضفة والقطاع . فقد فرضت سلطات الاحتلال إجراءات صارمة على الحجاج الفلسطينيين الذين خرجوا لأداء فريضة الحج هذا العام وعددهم ٣٤٠٠ شخص ، حيث ألزمهم بالتوقيع على تعهد خاص يقرفيه كل منهم بالتبليغ عن أى اتصال له مع رجال المقاومة الفلسطينية خارج الضفة أو القطاع . ويعترف فيه بأن أى اتصال له مع رجال المقاومة يعتبر خرقا للقانون الاسرائيلي ، ويلتزم بالعودة في موعد اقصاه ٢٦ أغسطس (أى خلال عشرة أيام فقط بعد يوم الحج) . كما اتخذت سلطات الاحتلال هذا العام إجراءات جديدة بالنسبة لزوار الضفة والقطاع في ٢٦ مارس أى عشية يوم الأرض (٣٠ مارس) . وأهم هذه الاجراءات عدم السماح للزوار بدخول الضفة والقطاع الا بعد مضي ٣ شهور على آخر زيارة لكل شخص يريد زيارة المنطقتين . وأعادت السلطات الاسرائيلية على الجسور عددا كبيرا ممن لم تمض على زيارتهم هذه المدة .

وقد واكبت أساليب القمع الفردية هذه استخدامات أضيق نطاقا لأساليب القمع الجماعية ، وأهمها :
- هدم الاحياء ، وهو أسلوب يستخدم في العادة لارهاب السكان العرب ودفنهم إلى رفض ايواء الفدائيين أو إلى الارشاد عنهم . لكن جرى استخدامه في العام ١٩٨٦ في الغالب لمنع تكثيف الوجود العربى في منطقة المثلث بصفة خاصة . فقامت سلطات الاحتلال بهدم عدة أحياء سكنية في قرى السكة ويما وابتان والمرجة خلال شهور مايو ويونيو ويوليو . بحجة أن المباني السكنية أقيت فيها دون ترخيص مسبق .

- محاصرة المخيمات التي تنتشر فيها روح المقاومة لسلطات الاحتلال . وقد حظى مخيم الحزون القريب من مدينة رام الله ومخيم بلاطة بضواحي نابلس بالنصيب الأكبر من عمليات المحاصرة وحظر التجول هذا العام .

- اقتحام مقر المنظمات والاتحادات الشعبية الفلسطينية ، كما حدث عندما اقتحمت القوات الاسرائيلية في أكتوبر مقر نقابة عمال وموظفى الخدمات العامة في مدينة الخليل وحطمت محتوياتها وأثاثها .

- قمع الجامعات العربية من خلال استمرار القيود المفروضة على جامعات بيرزيت والنجاح وبيت لحم والخليل الاسلامية بصفة خاصة . وأهمها رفض الترخيص بادخال أى تطويرات على مرافقها ، وعدم السماح باقامة أية منشآت جديدة منذ سبتمبر ١٩٨١ في جامعة بيرزيت ومنذ مارس ١٩٨٢ في جامعة النجاح . كما شهد العام ١٩٨٦ تطورا آخر في سياسة قمع الجامعات العربية مؤداه تدخل القوات الاسرائيلية وإطلاق النار على مظاهرتين : الأولى لطلاب جامعة بيت لحم في ١٦ مارس بمناسبة الذكرى السابعة لتوقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية . والثانية لطلاب جامعة النجاح الذين تظاهروا في منتصف مايو ١٩٨٦ احتجاجا على مسيرة نظمتها حركة « جويش ايمونيم » في شوارع مدينة نابلس احتفالا بعيد « الاستقلال الاسرائيلي » . وكانت جامعة بيرزيت مصدر الشرارة التي فجرت أكبر انتفاضة في الأرض المحتلة هذا العام ابتداء من ٩ ديسمبر ، عندما فتحت قوات الاحتلال النار على طلابها الذين احتجوا على فرض الحصار على الجامعة مما أدى إلى استشهاد طالبين وأصابة ٢٤ آخرين .

وإلى جانب أسلوب القمع الجماعى ضد الجامعات

العربية في الضفة ، أصدرت سلطات الاحتلال قرارا في ٢٠ سبتمبر بعدم تجديد اقامة د . منذر صلاح رئيس جامعة النجاح بتهمة القيام بنشاطات تتنافى مع طبيعة منصبه ، بما يعنى عودته إلى المنفى مرة أخرى بعد أقل من عامين من عودته إلى نابلس ، منذ ابعاده مع ٢٠ أستاذًا آخرين في أكتوبر ١٩٨٢ لرفضهم التوقيع على قسم الولاء للإدارة الاسرائيلية . وترتبط اجراءات القمع الموجهة للجامعات العربية باستراتيجية اسرائيلية تهدف إلى اغلاقها أطول فترات ممكنة وتعطيل الدراسة فيها والهبوط بمستويات هذه الدراسة . والهدف هو دفع أعداد متزايدة من طلاب الأرض المحتلة القادرين ماليا للدراسة في الخارج ، الأمر الذى تزداد معه احتمالات عدم عودتهم . وبالتالي حرمان الحركة الوطنية الفلسطينية من العناصر المثقفة الأكثر وعيا في صفوفها . فثمة تصور اسرائيلي لدور هذه الجامعات يتلخص في أنها ليست سوى غطاء لمؤسسات تعمل لاعداد كوادرس سياسية في اطار منظمة التحرير . ورغم أن هذا التصور ينطوى على قدر من المبالغة في تصوير وجود علاقة مباشرة بين الجامعات ومنظمة التحرير وفي تفريغ وظيفة الجامعات العربية من الجانب التعليمي لقصرها على الجانب السياسى ، فالثابت أن هذه الجامعات لم تزل أهم المراكز المتقدمة للكفاح الوطنى السلمى في الأرض المحتلة . وهذا ما يفسر تصاعد القمع الاسرائيلي الموجه لها ، حتى أن احداها وهى جامعة بيرزيت لم تنتظم الدراسة بها في الشهرين الأولين من العام الجامعى ١٩٨٧ / ٨٦ (أكتوبر ونوفمبر) أكثر من ٢٠ يوما متفرقة .

د - سياسات الاستيطان :

شهد العام ١٩٨٦ التزام حكومة « الاتحاد الوطنى » بالاتفاقية الموقعة بين حزب العمل وليكود عند تشكيلها . والتي تنص على اقامة ١٣ مستوطنة في أماكن محددة خلال فترة عمل هذه الحكومة . وتعتبر هذه الاتفاقية بمثابة حل وسط للخلاف بين حزب العمل وليكود حول اتجاهات الاستيطان الاسرائيلي ، حيث يرى حزب العمل أن يبتعد الاستيطان الجديد عن مناطق الكثافات السكانية في الضفة والقطاع ، فيما يصير ليكود على نشر الاستيطان في كل مكان .

ولذلك ركز بيريز وأنصاره على دعم الاستيطان في

داخل اسرائيل نفسها هذا العام . فتم تشكيل لجنة تخطيط لاقامة ١٦ مستوطنة جديدة في منطقة الجليل برئاسة رئيس المجلس الاقليمى للمستوطنات الاسرائيلية (مسجان) بهدف تكثيف الوجود السكانى اليهودى في هذه المنطقة . كما قرر بيريز في ٢ يونيو ١٩٨٦ انشاء صندوق خاص لتطوير مشاريع الاستيطان في منطقة النقب وجمع مبلغ ١٠٠ مليون دولار لهذا الغرض من يهود الولايات المتحدة .

أما في الضفة فقد ركز بيريز على مشاريع اقامة طرق عريضة لربط المستوطنات اليهودية . وتم بالفعل افتتاح محورين بريين جديدين في منطقة القدس : الأول يربط الضواحي الاسرائيلية في مستوطنتي النبى يعقوب وجعفات زئيف مما يتيح الالتفاف حول بلدة شعفاط الفلسطينية . والثانى يربط حى راموت الاستيطانى جنوب القدس والطريق البرى السريع الذى يربط القدس بتل أبيب . وترتبط هذ السياسة بأفكار حزب العمل التى تتضمن دعم قوة المستوطنات القائمة في الضفة إلى أقصى مدى ممكن بما يتيح امكانية للمناورة بسحب القوات الاسرائيلية من مناطق الكثافات السكانية ضمن مشروع « الحل الوسط الاقليمى » الذى يتبناه . وفي نفس الوقت شهد العام ١٩٨٦ تقلصا ملموسا في مجال « الاستيطان الخاص » ، الذى تعود بدايته إلى أواخر السبعينات عندما قررت حكومة بيجين السماح للأشخاص والشركات الخاصة بشراء أراض في الضفة ، بغرض بناء مستوطنات جديدة خارج اطار الخطة الاستيطانية الحكومية ، وذلك في اطار محاولات الحد من تأثير أزمة الاقتصاد الاسرائيلي على حركة الاستيطان .

وكانت السنوات الماضية قد شهدت بالفعل جذب جانب كبير من الادخار الاسرائيلي الخاص نحو الضفة والقطاع لتوظيفه في انشاء مشاريع اسكان خاصة كبيرة . لكن منذ بداية ١٩٨٥ ، بدأت تتكشف عمليات تزوير وتلاعب ضد العرب وضد راغبى شراء الأراضى من اليهود على حد سواء من خلال تزيف مستندات وبيع أراض وهمية . وبلغ عدد الصفقات المزورة ما يقرب من ألف صفقة تناهز قيمتها ١,٥ مليون دولار ، مما أدى إلى تراجع واضح في حركة الاستيطان الخاص خلال عام ١٩٨٦ .

وشهد العام ١٩٨٦ خلافات محدودة بين حزب العمل وليكود حول بعض القضايا الاستيطانية ، وبالذات

فيما يتعلق بسعى ليكود إلى توسيع بعض المستوطنات القائمة في الخليل ، وهو ما لم تتعرض له اتفاقية الائتلاف بشكل واضح . وكان موقف بيريز أنه يجب بحث أية مشاريع تطوير استيطانية جديدة في الحى اليهودى بالخليل بشكل منفصل . كما عارض جاد يعقوبى وزير الاقتصاد في حكومة بيريز هذا الاتجاه ، ووصف تطوير الاستيطان اليهودى في الخليل بأنه سيؤدى لوضع العراقيين أمام التوصل إلى حلول سلمية في المستقبل ، وأبدى تخوفه مجدداً من أن يؤدى استمرار الادارة الاسرائيلية في الضفة إلى تحويل اسرائيل مستقبلاً لدولة ثنائية القومية ، وإلى تبديد المزيد من الموارد الاسرائيلية موضحاً أن توظيف ١٥٠ مليون دولاراً هذا العام (١٩٨٦) من أجل تطوير البنية الاستيطانية واقامة الطرق يأتى على حساب أهداف أخرى .

لكن ليكود اتخذ موقفاً أكثر تشدداً بعد تولى اسحق شامير رئاسة الحكومة في ١٩ أكتوبر ، حيث أكد في بيان حكومته أنه سيعمل على « توطين اليهود في أرض اسرائيل الكاملة دون التركيز على جزء على حساب آخر » . وأن كان قد أكد في نفس الوقت التزامه بأن تعمل حكومته وفقاً للخطوط الأساسية التى نص عليها الاتفاق الائتلافى ، وذلك خشية أن يؤدى تصاعد الخلاف مع حزب العمل إلى انهيار الحكومة قبل أن يحقق مآربه منها . والمتوقع أن يركز شامير على توسيع مستوطنات الضفة خلال فترة رئاسة الحكومة أكثر من السعى لبناء مستوطنات جديد . ولدى شامير خطة جاهزة بالفعل في هذا المجال ، وهى جزء من مشروع « دروبلس » لتحويل ١٩ مستوطنة إلى مدن كبرى بحيث تستوعب الواحدة ١٠ آلاف مستوطن ليصل عدد المستوطنين في أبريل ١٩٨٨ إلى ٢٠٠ ألف .

والملاحظ أن هناك قيوداً على قدرة حزب العمل على التصدى لاتجاهات ليكود الاستيطانية مبعثها التخوف من تأثير هذا الموقف على شعبية الحزب بين الأوساط المؤيدة للاستيطان ناهيك عن المستوطنين أنفسهم . وفى الوقت الذى كان حزب العمل يسعى لمحاصرة نزعات ليكود الاستيطانية التى تتجاوز أفكاره ، كان يعمل للتقرب من المستوطنين في الضفة لأغراض انتخابية . كما سمح رابين بعقد المؤتمر العام لحركة « هاتحيا » اليمينية المتطرفة في مستوطنة « كريات اربع » بالخليل . وسمح لحركة « جويش ايمونيم » الاستيطانية بعقد اجتماع دينى في قلب الحرم الابراهيمى الشريف

بالخليل أيضاً رغم معارضة مجموعة « الحمائم » داخل حزب العمل .

أما الجماعات اليمينية المتطرفة فقد كثفت نشاطها خلال العام من أجل المطالبة بدعم الاستيطان في الضفة . فأصرت حركة « هاتحيا » على عقد مؤتمرها في مستوطنة « كريات اربع » ليعلن قادتها أنهم اختاروا هذا المكان « لتثبيت موقفهم القائل بأن الخليل كالجليل جزء من أرض اسرائيل غير القابلة للتجزئة » . وقدمت جيئولا كوهين عضو الكنيست واحدى قادة الحركة مشروعاً بضم الضفة والقطاع في ٧ مارس رفضه الكنيست ، بعد أن حذر بيريز من أن الموافقة على هذا المشروع ستؤدى إلى حرب جديدة في الشرق الأوسط وإلى تحويل اسرائيل لدولة ثنائية القومية . فردت كوهين قائلة : (هذه أرضنا . وعلينا أن نرد على من يطلب منا الجلاء عنها باجابة واحدة : المزيد من الاستيطان بما ييسر لنا ضمها) . كما كثفت « أمنا » الجناح الشبابى لحركة « جويش ايمونيم » نشاطها الهادف إلى تجميع المستوطنين أنفسهم في إطار موقف ضاغط على الحكومة الاسرائيلية لتكثيف وتوسيع الاستيطان في الضفة والقطاع . وعقدت مؤتمراً لهذا الغرض في مستوطنة كفار دروم في القطاع في أبريل حضره ممثلون عن ٤٥ مستوطنة أخرى . وأدى النشاط الذى يقوم به المستوطنون إلى توتر الموقف بينهم وبين العرب في مناطق مختلفة من الضفة والقطاع .

جدول رقم (٥) تطور المستوطنات اليهودية في الضفة ٧٩ - ١٩٨٥

المنطقة	العدد في مايو ٧٩	أغسطس ١٩٨١	ديسمبر ١٩٨٣	ديسمبر ١٩٨٥
حول القدس	١٨	٢٤	٣١	٣٥
رام الله والبيرة	١٤	١٧	١٩	٢٢
الخليل وبيت لحم	١٣	٢٣	٤١	٢٨
نابلس وجنين وطولكرم	١٨	٣٣	٦٠	٧٩
وادي الأردن	٢٠	٢٢	٢٣	٢٨
المجموع	٨٣	١١٩	١٧٤	٢٢٢

* المصدر : Towards a Data Base Study of Palestinian Needs, West Bank Studies, Amman, April 1986, P. 53.

جدول رقم (٦) تطور مساحات الاراضى المصادرة فى الضفة لأغراض الاستيطان واغراض امنية اخرى « بالدونمات »

المنطقة	المساحة فى مايو ٧٩	اغسطس ١٩٨١	ديسمبر ١٩٨٣	ديسمبر ١٩٨٥
حول القدس	٩٧,٣٦٤	٣٧٥,٩٤٩	٤٦٤,٢٨٠	٤٨٢,٧٧٩
رام الله والبيرة	٣٦,٠٠٠	٧٩,٢٣٠	١٠١,٨٤٨	١١٤,٠٢٦
الخليل وبيت لحم	١٢٣,٥٠٠	١٧١,٥٧٨	٥١٣,٦٢٢	٥٩٣,١٦١
نابلس وجنين وطولكرم	٢٦,٨٥٠	١٧٧,٢٣٠	٣٠٢,٢٠٤	٣١٥,٣٥٤
وادي الأردن	٧٣,٧٠٠	١١٨,٦٠٠	٢٦٢,٣٠٠	٢٦٤,٣٠٠
	٣٦٧,٩١٤	٨١٧,٥٦٧	١,٦٤٤,٢٣٠	١,٧٦٩,٦٢٠

* المصدر السابق : ص ٥٣

جدول رقم (٧) تطور اعداد المستوطنين فى الضفة الغربية بدون مستوطنى القدس

العام	عدد المستوطنين
١٩٨٢	٢٠,٦٠٠
١٩٨٣	٢٧,٥٠٠
١٩٨٤	٤٢,٦٠٠
١٩٨٥	٥٢,٠٠٠

* المصدر السابق : ص ٥٥

٣ - تطور الكفاح الوطنى فى الأرض المحتلة

منذ أن خضعت الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال الاسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧ ، لم يتوقف الكفاح الوطنى فى المنطقتين .. وإن تباين الخط البيانى لهذا الكفاح صعودا وهبوطا من فترة لأخرى . وكان هذا الخط البيانى قد هبط بشكل ملحوظ ، وخاصة فيما يتعلق بالمقاومة المسلحة ، فى أعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان فى صيف ١٩٨٢ وما أدى إليه من ارتباك عام فى صفوف المقاومة الفلسطينية بعد الخروج من لبنان .

أ - تطور المقاومة المسلحة :

(انظر الجزء الخاص بالصراع العربى الاسرائيلى فى القسم الخاص بالصراعات الاقليمية) .

ب - الكفاح السياسى :

شهد هذا العام تنوعا فى أساليب الكفاح السياسى بدءا من المظاهرات الصاخبة وصولا إلى تقديم الشكاوى لهيئات دولية ، ووصل هذا الكفاح إلى ذروته مع نهاية العام عبر الانتفاضة الشعبية الواسعة طوال النصف الأول من ديسمبر ١٩٨٦ .

وتخرج المظاهرات والمسيرات الشعبية للاحتجاج على موقف أو إجراء اسرائيلى أحيانا ، ولأحياء ذكرى مناسبات وطنية أحيانا أخرى . وكانت أهم مظاهرات ومسيرات الاحتجاج هى :

- مظاهرة أول مارس ضد مشروع حزب العمل الخاص بالحكم الذاتى . وكان طلاب الجامعات « بيرزيت والنجاح وبيت لحم فى الأساس » وقودها الرئيسى .
- مظاهرة منتصف يونيو احتجاجا على المسيرات التى نظمها المستوطنون فى مدينة الخليل .

أما أهم مظاهرات ومسيرات احياء المناسبات فكانت في الذكرى العاشرة ليوم الأرض في ٣٠ مارس . فقد خرجت العديد من المظاهرات في الضفة في الوقت الذي خرجت ٣ مسيرات شعبية في الجليل والمثلث والنقب . وكانت هذه المسيرات الثلاث هي الحد المتفق عليه بين معظم المنظمات العربية داخل اسرائيل والتي تعمل في اطار « لجنة الدفاع عن الأراضي » وذلك بعد أن رفضت معظمها اقتراحا من القائمة التقدمية للسلام باعلان اضراب عام في جميع المدن والقرى العربية ، في ذلك اليوم ، مما أدى إلى قرار القائمة التقدمية بالانسحاب من اللجنة وعدم التعاون معها واتهامها بأنها « لم تقم خلال السنوات العشر الماضية بعمل جاد للدفاع عن الأراضي العربية » .

كما خرجت المظاهرات الشعبية احياء لمناسبات أخرى أهمها .

- ذكرى مذبحة صابرا (وشاتيلا) في ١٨ سبتمبر . وكانت مظاهرات صاخبة حيث قام المتظاهرون برشق السيارات العسكرية بالحجارة والقاء زجاجات حارقة على أتوبيس اسرائيلي كان يسير قرب مخيم الدهيشة عند بيت لحم .

- ذكرى مذبحة كفر قاسم في ٣٠ أكتوبر ، والتي راح ضحيتها عام ١٩٥٦ نحو ٤٧ شخصا منهم شيوخ وأطفال ونساء على أيدي حرس الحدود الاسرائيلي . وكانت مظاهرات سلمية .

- ذكرى وعد بلفور في ٢ نوفمبر . وكانت مظاهرات صاخبة حيث قام المتظاهرون بإشعال النار في اطرار السيارات وإلقاء الحجارة على السيارات الاسرائيلية .

كما شهدت مدينة القدس اضرابا عاما في ٢٨ يوليو احتجاجا على زيارة نائب الرئيس الأمريكى جورج بوش للمدينة وتجواله في شوارعها .

وحدث اضراب واسع في غزة يوم ١٦ أكتوبر احتجاجا على أعمال القمع والتنكيل التي تمارسها قوات الاحتلال ضد الأهالي بعد مقتل اثنين من المستوطنين بغزة مؤخرا ، حيث أغلقت المحلات التجارية وامتنع الطلاب عن الذهاب إلى المدارس .

وحدثت أيضا مجموعة اعتصامات جزئية في بعض مناطق الضفة وفي جامعة النجاح وبيرزيت . وكان أكبرها ذلك الذي قام به أهالي الخليل بمشاركة المؤسسات واللجان الوطنية في مقر الصليب الأحمر يوم

٢ يونيو احتجاجا على سياسة الابعاد والاعتقالات الادارية . ومن أهم ظواهر الكفاح السياسى في العام ١٩٨٦ اضرابات المعتقلين عن الطعام في سجونهم ، وبالذات سجون رام الله ونابلس وبئر سبع والخليل وعسقلان . وقد اتخذت شكلا منظما في كثير من الأحيان . فما أن يبدأ اضراب في أحد السجون حتى تشارك فيه معظم السجون الأخرى تضامنا مع رفاقهم . وواكبت ذلك حملة تضامن شعبية مع المعتقلين وخاصة في شهرى سبتمبر وأكتوبر . وكانت أهم مظاهر هذه الحركة :

- تنظيم مسيرات احتجاجية في اتجاه مقر الصليب الأحمر في مختلف مدن الضفة والقطاع .

- قيام العديد من الهيئات والمؤسسات والاتحادات الشعبية الفلسطينية باصدار بيانات تضامنية مع المعتقلين تتضمن مطالبة سلطات الاحتلال بوقف اربابها ضد المعتقلين .

- اعتصام عشرات السيدات الفلسطينيات من أمهات السجناء يوم ١٩ أكتوبر في مقر الصليب الأحمر بالقدس بدعم من منظمات المرأة .

- قيام لجنة مواجهة القبضة الحديدية ، التي تضم في عضويتها أعضاء من القانونيين اليهود ، باصدار عدة بيانات للمطالبة بوقف الاعتقال الادارى والضغط على الحكومة الاسرائيلية لمعاملة المعتقلين كأسرى حرب .

كما لعبت المنظمات النقابية المختلفة ، التي تسيطر فصائل فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية بالاضافة إلى التيار الاسلامى على معظمها ، دورا هاما في الكفاح السياسى على مختلف المستويات ، وإن كان ذلك قد جاء كما يبدو على حساب دورها في حماية المصالح الاقتصادية لأعضائها في مواجهة تدهور شروط العمل في الضفة . ومن أبرز التطورات التي شهدتها العمل النقابى هذا العام الاتفاق الذى تم بين فصائل فتح والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعى الفلسطينى خلال اجتماع ممثليها في براج في سبتمبر ، والذي تضمن تنسيق نشاط العناصر النقابية المرتبطة بهذه الفصائل بغرض السعى لانهاء مرحلة انعكاس الخلافات الفلسطينية في الخارج على العمل النقابى في الداخل .

وكان توجيه مذكرات للهيئات الدولية هو أدنى أشكال الكفاح السياسى . وقد حظيت وكالة غوث اللاجئين بالجزء الأكبر من هذه المذكرات ، التي توضح ممارسات

سلطات الاحتلال التي تقود إلى تدهور أوضاع المعيشة وبالذات لسكان المخيمات .

والملاحظ أن الكفاح السياسى لم يقتصر هذا العام على مواجهة ممارسات سلطات الاحتلال ، وإنما امتد أيضا لمواجهة أنشطة الحركات اليمينية المتطرفة والمستوطنين سواء على الصعيد الاستيطانى أو على صعيد الانتهاكات المتصاعدة للمقدسات الاسلامية هذا العام . فقد أدت الممارسات الاستفزازية للمستوطنين والحركات المتطرفة مثل هاتحيا وجويش ايمونيم ، بمباركة من قيادة حيروت ، إلى ردود فعل شعبية وخاصة في منطقة الخليل التي شهدت معظم هذه الممارسات ، مما أدى إلى تفاقم التوتر بين العرب وبين المستوطنين الاسرائيليين الذين بلغ عددهم في الضفة الغربية هذا العام نحو ١٣٠ ألفا منهم حوالى ٨٠ ألفا في القدس الشرقية وحدها . ولذلك شهد هذا العام تصاعدا ملموسا في عمليات مهاجمة المستوطنين ، والتي أخذت في الغالب شكل رشق سياراتهم بالحجارة أو طعنهم بالمدى ، مما أدى إلى اتجاه المستوطنين للبدء في تشكيل « حرس مدنى » ، لحماية سياراتهم المسافرة بين المدن والقرى العربية ، في أول أكتوبر ١٩٨٦ ، وتهديد بعضهم بمهاجمة مدينة الخليل وطرده السكان العرب منها أو القيام بأعمال انتقامية ضدهم .

كما يتميز هذا العام بتصاعد ردود الفعل العربية لانتهاكات المقدسات الاسلامية ازاء كثافة التصعيد الاستفزازى الذى تمارسه الحركات الاسرائيلية المتطرفة . فمنذ بداية يناير ١٩٨٦ وهناك حملة اعتداءات على المسجد الأقصى والحرم الابراهيمى بالخليل وصلت إلى حد قيام نواب حركة « هاتحيا » ومعهم أعضاء لجنة الشئون الداخلية بالكنيست وعدد من الحاخامات المتطرفين بمحاولة اقتحام الأقصى والصلاة فيه . كما حاولت مجموعات من حركة « كاخ » اقتحام الحرم المقدس أكثر من مرة مع ترديد هتافات معادية للعرب ، فضلا عن محاولات مستمرة من أعضاء حركة « أمناء جبل الهيكل » بزعامة الحاخام جوشون شلمون دخول الحرم المقدس ورفع علم مستوطنة « يميث » التي أزيلت من سيناء في ساحة الأقصى . وأدت هذه الانتهاكات إلى ردود فعل عربية غاضبة أخذت شكل مظاهرات كبيرة تهتف « بالدم والنار تعود يا أقصى » ، واستبسال في منع الاسرائيليين من اقتحام المسجد ، واضراب عام في أنحاء المدينة يومى ١٤ و ١٥

يناير . والملاحظ أن بعض هذه التحركات الشعبية تمت بمعزل عن الهيئات الاسلامية شبه الرسمية في القدس مثل المجلس الاسلامى الأعلى الذى يرأسه الشيخ سعد الدين العلمى ، واللجنة الوطنية العربية التي يرأسها ابراهيم نور ، واللجنة الوطنية للبلديات العربية . فقد اقتصر دور هذه الهيئات في الغالب على اصدار البيانات التي تحث السلطات الاسرائيلية على احترام المقدسات الاسلامية ، والمطالبة بانسحاب حرس الحدود الاسرائيلي من الحرم القدسى ، والتحذير من أن الاستفزازات الاسرائيلية من شأنها أن تؤدى إلى نشوب حرب دينية .

وكانت الروح التي خيمت على ردود الفعل العربية لانتهاكات المقدسات الاسلامية في بداية العام هى التي حركت الانتفاضة الشعبية الواسعة في نهاية العام ، في مواجهة القمع الاسرائيلى المتصاعد الذى بلغ ذروة جديدة بقتل الطالبين جواد جمعة (٢٥ سنة) وصائب سليمان (٢٢ سنة) بكلية العلوم في جامعة بيرزيت يوم ٤ ديسمبر ، واصابة نحو ٢٤ آخرين من الطلاب . وتعتبر هذه أول انتفاضة شعبية واسعة في الأرض المحتلة منذ الانتفاضة ضد « روابط القرى » العميلة للاحتلال عام ١٩٨٢ . وتعكس أحداث الانتفاضة الأخيرة الأهمية الخاصة للجامعات العربية في مسلسل القمع الاسرائيلى ، والدور المتميز لهذه الجامعات في الكفاح الوطنى . فعشية الصدام بين طلبة بيرزيت وقوات الاحتلال ، كانت السلطات الاسرائيلية قد عطلت الدراسة في جامعة بيت لحم لثامن مرة في العام الجامعى الذى بدأ في أكتوبر ، وأغلقت معهدى المعلمين في رام الله وقلندية ، ووجهت انذارا أخيرا باغلاق جامعة النجاح بحجة العثور على منشورات تحريضية ضد الاحتلال . وصدام بيرزيت نفسه جاء بعد خمسة أيام من فرض الحصار على الجامعة بسبب سلسلة تجمعات نظمها الطلاب احتجاجا على العنف الارهابى الذى مارسته جماعات المستوطنين والجماعات اليهودية المتطرفة ضد عرب القدس طوال النصف الثانى من شهر نوفمبر ، والتي شملت احراق وتدمير العديد من المنازل والسيارات والمحلات التجارية العربية والاعتداء بالضرب على المئات من العرب .

وتفيد معظم ردود الفعل الاسرائيلية للانتفاضة ، التي استمرت نحو أسبوعين ، أنها جاءت مفاجأة لسلطات الاحتلال التي لم تتوقع هذا الحجم والانتشار في كل مدن الضفة الغربية تقريبا ، فضلا عن امتدادها

ودعت للعودة إلى العمل السرى مسترجعة في ذاكرتها مخزن ذكريات ولادة الثورة ، أيام كان العمل السرى عمادها وأساس نضالها بما هيأه لها من جدية وفعالية وحماية الذات ، وعندما كانت الكفاءة لا الولاء هي معيار التقدم للقيادة . وكان صلاح خلف (أبو اياد) أبرز المعبرين عن هذا الخط حيث طرحه أكثر من مرة خلال هذا العام ، وخاصة عقب حركة « أبو الزعيم »^(١) ، حيث أعلن صراحة أنه (أحيانا تقوم حول بعض الأشخاص خلافات مرجعها قضايا كثيرة ابتليت بها كل الثورات ، وهي الولاء والثقة الشخصية أو الكفاءة ؟ وحين كان يتم تغليب الولاء والثقة على الكفاءة كان يقع الخطأ . وقضية أبو الزعيم يجب أن تحسم قضية الولاء والكفاءة وتقود الحركة إلى أصولها للبحث عن الكفاءة والتحرر من مظهريات العمل العلني) .

كما أثرت ، بمناسبة قضية « أبو الزعيم » ، مسألة تجييش منظمة التحرير من زاوية أن العسكريين الذين دخلوا المنظمة أدوا إلى تجييشها ، بينما الكفاح في حاجة إلى فدائيين لا يعرفون المظاهر . وطرحت في هذا الإطار مسألة العودة إلى الفدائي الحقيقي الذي يموت ولا يعرف الناس اسمه ولا يعرف هو الرتب والنياشين والامتيازات . لكن الواضح أن طرح فكرة العودة للعمل السرى يضع منظمة التحرير ازاء اختيار حاسم بين هذا الطريق وبين الانجازات الدولية التي حصلت عليها خلال سنوات العمل الدبلوماسي . ورغم أن فكرة العمل السرى لا تعطى اهتماما كبيرا للعمل الدبلوماسي ، ولا يعتمد بناؤها المنطقي على الاعتراف الدولي الواسع بمنظمة سياسية ، فهي لا تتجاهل أهمية الرأي العام العالمي والتوجه له لكن بالانجازات العملية على الأرض المحتلة . فالاعتراف الدولي بلا عمل عسكري لا يفيد النضال الفلسطيني الذي يتحمل بمقتضاه كل مثالب العلنية من شعارات اعلامية وبيانات مطنونة تصك الأسماع ادعاء وتقائرا بينما طريق السرية المطروح هو البديل لكل ذلك حيث هناك عمل صامت دعوب لا يعلن عنه إلا الأعمال العسكرية والتفجيرات والانجازات على الأرض دون انتظار شكر أو حفلات تكريم . ووراء ذلك تكمن فكرة أن الفخ الذي وقعت فيه الثورة الفلسطينية حينما تحولت فصائل المقاومة من مقاتلة العدو إلى

إلى قطاع غزة وبالذات منطقة خان يونس ، وإلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ، وبالذات مدينة الناصرة كبرى المدن العربية في هذه المنطقة . وأبدت بعض المصادر الاسرائيلية دهشتها من الانضباط العالي الذي تميزت به الاضرابات التجارية والدراسية ، ومن حجم المظاهرات التي لم تشهدها الضفة الغربية منذ انتفاضة يوم الأرض عام ١٩٧١ ، ومن الحماسة التي حركت بعض المتظاهرين للدخول في مصادمات دموية مع قوات الاحتلال ، وكلها ظواهر غير متكررة كثيرا في السلوك النضالي الجماهيري في الأرض المحتلة . والواضح أن هذه الانتفاضة تعكس تفاعل عدة مسببات أهمها :

- تصاعد الاجراءات القمعية لسلطات الاحتلال متواكبة مع أعمال العنف الاستفزازية للمستوطنين ، التي وصلت إلى مستوى غير مسبوق في القدس خلال النصف الثاني من نوفمبر ١٩٨٦ ، مما أدى إلى تعميق مشاعر الغضب العربي في أنحاء الأرض المحتلة .

- الروح المعنوية المرتفعة من جراء صمود المقاتلين الفلسطينيين ونجاحهم في صد الهجمات المتتالية على المخيمات خلال الأسبوعين السابقين على الانتفاضة .

- شيوع مشاعر القلق من التحركات الأردنية في إطار التنسيق مع الحكومة الاسرائيلية في الأرض المحتلة .

ج- مسار الكفاح الوطني الفلسطيني :

والملاحظ أن الحديث عن صعود وهبوط الكفاح المسلح الفلسطيني في الأرض المحتلة يتعلق بالكم لا الكيف في أغلب الأحوال . فبعد أن أخفقت حركة المقاومة في بناء مناطقها القاعدية داخل الأرض المحتلة ، ثم فقدت القواعد التي أقامتها خارجها في الأردن ولبنان ، أصبح من الصعب تحول الكفاح المسلح إلى الأداة الرئيسية في الصراع ضد اسرائيل . وتضاعفت هذه المشكلة بسبب طبيعة تركيب منظمة التحرير والاتجاه إلى النشاط العلني والاهتمام بالعمل الدبلوماسي .

ويبدو أن ثمة ادراكا متزايدا لهذا التصور في أوساط بعض القيادات الفلسطينية في الفترة الماضية ، وبالذات بعد الظروف الصعبة التي وصلت إليها المقاومة منذ خروجها من لبنان وتفاقم أزمتها الذاتية وتزايد تدهور علاقاتها مع معظم القوى العربية . وترتب على ذلك بدء ظهور موجة من النقد الذاتي ركزت على الآثار الناجمة عن حالات الاستعراضية والعلنية التي أوقعت المقاومة نفسها فيها . وتبنت بعض قيادات فتح هذا النقد ،

(١) انظر القسم الخاص بالمصالحة الوطنية الفلسطينية .

احتراف السياسة والمناورة الدبلوماسية أفقدها ميزتها وادخلها في دوامة الصراعات التي تدور فيها الأنظمة العربية .

لكن فكرة العودة للسرية تقتضى عملية تطوير وإعادة بناء هائلة في كيان منظمة التحرير وجميع الفصائل بحيث تعود بها إلى الجذور ، أى إلى استراتيجية التحرير . كما أنها تقتضى بدء محاولة جديدة تتركز فيها كل الجهود وتبذل في سبيلها التضحيات من أجل إقامة مناطق قاعدية للمقاومة داخل الأرض المحتلة لأن هذا هو الضمان الوحيد لتصعيد الكفاح العسكرى دون اعتماد على عوامل خارجية . ولأن هذا الهدف يقتضى بناء علاقة حية وطيدة مع جماهير الأرض المحتلة التي تعتبر بالنسبة للفدائيين بمثابة البحر بالنسبة للسماك كما تقول عبارة ماوتسى تونج الشهيرة ، فمن شأن تصعيد الكفاح العسكرى الدفع في اتجاه بناء هذه العلاقة تدريجيا بما يعنيه ذلك من تطوير النضال السياسى في نفس الوقت . فرغم أن الأرض المحتلة شهدت دائما أشكالا متنوعة للنضال السياسى ضد الاحتلال ، إلا أن معظمها يأتى من موقع رد الفعل لاجراءات اسرائيلية وليس من موقع المبادرة الخلاقة . ولذلك ظلت امكانات ومستويات النضال السياسى في الأرض المحتلة دون الحد الذى يسمح بتوقع امكانية قيام عصيان مدنى على نطاق واسع في لحظة محددة تواكبه ضربات مسلحة مركزة على نحو

يضع أجهزة الاحتلال في مأزق . ففكرة العصيان المدنى لم ترد في أفق النضال السياسى الفلسطينى منذ أن فشلت المحاولة الوحيدة التي جرت في الشهور التالية للاحتلال مباشرة . وقد شملت تلك المحاولة اضرابات واسعة وامتناعا عن دفع الضرائب واغلاقا للمدارس ومقاطعة للبضائع الاسرائيلية وتوقيعا لعرائض الاستنكار والاحتجاج . لكن هذه المحاولة لم تكتمل بسبب عجز القيادات السياسية التقليدية وانفصالها عن الجماهير ، وتواطؤ بعض القيادات شبه الاقطاعية وعلى رأسها الشيخ على الجعبرى ، والاجراءات السريعة التي اتخذتها سلطات الاحتلال وبالذات ابعاد العناصر الفاعلة بأوامر ادارية إلى الضفة الشرقية .

وهكذا يبدو أن هناك ثلاثة شروط على الأقل لنجاح فكرة العودة للسرية كحل لأزمة النضال الفلسطينى :

- أن يكون هدفها الرئيسى العمل على اقامة القواعد الارتكازية الآمنة للمقاومة داخل الأرض المحتلة .

- أن تقترن بتحريك مكثف لدعم وتوطيد ارتباط المقاومة بجماهير الأرض المحتلة .

- أن ترتبط باعادة بناء جميع الفصائل على أسس جدية في داخلها وعلى قاعدة الوحدة الوطنية فيما بينها .

ثانيا : منظمة التحرير الفلسطينية

١ - مشكلة المصالحة الوطنية

ظلت مسألة الوحدة الوطنية إحدى المسائل المطروحة على المقاومة الفلسطينية منذ نشأتها باعتبارها ضرورة حيوية للنضال المسلح والسياسي معا . لكنها تطرح في هذه المرحلة في إطار آخر هو إنقاذ هذا النضال ، بعد التدهور الذي طرأ على العلاقات الفلسطينية بشكل متسارع في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ . فرغم أن ذلك الغزو لم ينجح في تحقيق نصر حاسم ، إلا أنه قاد إلى سلسلة من التداعيات انتهت بتبلور جناح داخل حركة « فتح » يطالب باصلاحات جذرية في الحركة وفي منظمة التحرير . ولم تقلح محاولات صيانة الوحدة الوطنية الفلسطينية عبر المجلس الوطني السادس عشر بالجزائر في فبراير ١٩٨٣ إلا لشهور . وبعدها تصاعد الخلاف داخل « فتح » إلى حد الانشقاق . وتدخلت قوى عربية لتعميم الانشقاق على مستوى منظمة التحرير . فانضمت ثلاث فصائل للمنشقين على « فتح » ، وهي : الجبهة الشعبية - القيادة العامة ، ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية - قوات الصاعقة ، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني . وكونت هذه الفصائل « التحالف الوطني في مواجهة قيادة « فتح » ومعها جبهة التحرير العربية فحسب قبل أن ينضم إليها الجناح الأكبر في « جبهة التحرير الفلسطينية » . بينما اتخذت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية في البداية موقفا مميزا عن الفريق فيما أطلق عليه « التحالف الديمقراطي » .

وإزاء هذا الانقسام اضطلعت الجزائر واليمن

الديمقراطية بدور الوساطة في اتجاه حوار بين قادة فتح - وهي قيادة منظمة التحرير في نفس الوقت - وبين التحالف الديمقراطي ، بعد رفض التحالف الوطني المشاركة في الحوار الذي استمر حتى منتصف ١٩٨٤ ، وتم التوصل إلى اتفاق عدن - الجزائر ، وإلى تفاهم بشأن عقد المجلس الوطني في الجزائر . لكن التحالف الوطني رفض عقد اجتماع للجنة التنفيذية للمنظمة التحضير لهذا المجلس ، وأصر على تنحية ياسر عرفات من قيادة المنظمة أو اعترافه علنا بأخطائه وتعهده بتغيير منهج منظمة التحرير كلية . وإزاء ذلك اعتذرت الجزائر عن عقد دورة المجلس الوطني في غياب فصائل « التحالف الوطني » انطلاقا من أنها « لا تستطيع أن ترى الساحة الفلسطينية تتمزق على أرض المليون شهيد » . وإزاء ذلك عمدت قيادة « فتح » إلى عقد المجلس الوطني السابع عشر بعمان في نوفمبر ١٩٨٤ ، بمشاركة جبهة التحرير العربية وجناح من جبهة التحرير الفلسطينية وجميع الاتحادات الشعبية ، مع حضور أعضاء الجبهة الديمقراطية كمراقبين . وأدى عقد هذا المجلس ثم توقيع اتفاق عمان في فبراير ١٩٨٥ مع الأردن إلى تكريس الانقسام الفلسطيني . وحدث تغير جديد على الخريطة الفلسطينية بإنضمام الجبهة الشعبية إلى فصائل « التحالف الوطني » لتكوين « جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني » في دمشق . وسيطر مناخ الانقسام على العمل الفلسطيني طوال عام ١٩٨٥ .

أ - مناخ إيجابي :

لكن مع نهاية ١٩٨٥ والأيام الأولى لعام ١٩٨٦ ،

شهدت الساحة الفلسطينية تكون ملامح مناخ إيجابي في اتجاه المصالحة الوطنية . فقد تصاعدة دعوات وجهود التصالح على أثر اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير ببغداد في منتصف ديسمبر ١٩٨٥ ، وقيامه بتشكيل لجنة من أماكن التجمع الفلسطيني للاتصال بكافة الأطراف ، لتحديد مواقفها من مسألة الوحدة الوطنية أو المصالحة أو « إعادة اللحمة لمنظمة التحرير » بالتعبير السياسي الفلسطيني .

وجاء تجميد الأردن لاتفاق عمان في ١٩ فبراير ليدفع هذا المناخ الإيجابي للأمام . فقد أدى هذا الإجراء الأردني إلى انتشار روح التفاؤل بين الكثيرين على الساحة الفلسطينية ، بما فيها بعض القطاعات المعارضة لقيادة منظمة التحرير . وقام هذا التفاؤل على أساس الاعتقاد بأن تجميد اتفاق عمان سيؤكد لقيادة المنظمة أنها لا تستطيع أن تتجاوز الرؤية الأردنية للتسوية ، وأنه لا يمكنها أن تمضي بعيدا في المراهنة على الموازين الدولية والعربية لتعطيلها شيئا ، وأن عرفات لم يعد قادرا على الإفادة من التناقضات الرسمية العربية التي أصبح حلها يأتي في الغالب على حساب منظمة التحرير . ومن هذا الإطار برزت فكرة أن تجميد عملية التنسيق بين الأردن ومنظمة التحرير سيخدم مسألة عودة العلاقات الفلسطينية إلى طبيعتها ، أو على الأقل سيضعها على طريق التحسن ووقف التدهور . فوفقا لهذه الرؤية كان التنسيق الأردني الفلسطيني ، الذي استند إلى اتفاق عمان ، محورا رئيسيا مباشرا في انقسام الساحة الفلسطينية ، حيث اعتبرت كافة القوى المعارضة لقيادة المنظمة أن التنسيق مع الأردن بمثابة « انحراف » من القابلين به والموقعين عليه عن الخط السياسي لمنظمة التحرير ، واقتربا خطرا من التسوية الأمريكية ، وتفريطا في وحدانية التمثيل الفلسطيني بقبول فكرة التمثيل المشترك مع الأردن ، وفي هدف الدولة الفلسطينية المستقلة بقبول الاتحاد الكونفدرالي مع الأردن . كما استند ذلك المنطق التفاؤلى ، من وجهة نظر بعض الفصائل الفلسطينية ، إلى أن رفض قيادة المنظمة الاعتراف بالقرار ٢٤٢ يسجل لصالحها بعد أن أكدت عمليا حفاظها على الخط الأحمر الفلسطيني وعدم تجاوزه ، مع الأمل في أن يمتد هذا الموقف على استقامته نحو الخط المعاكس .. أى الاتجاه إلى قوى المعارضة الفلسطينية والقوى العربية والدولية الأخرى . وكانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني أكثر الفصائل التي أبدت تفاؤلا بإمكانية

تحقيق المصالحة الوطنية . وشهدت العاصمة التشيكية براج لقاء سريرا ، عرف بعد ذلك ، في آخر فبراير ١٩٨٦ بين محمود عباس (أبو مازن) ممثلا لقيادة المنظمة وبين ممثلين للجبهة الديمقراطية قدموا مشروعا مبدئيا لتحقيق المصالحة وافقت عليه قيادة المنظمة مبدئيا مع بعض التحفظات على ما تضمنه من جوانب تنظيمية . وقد نص ذلك المشروع على :

- إلغاء اتفاق عمان بشكل رسمى من قبل منظمة التحرير ، على أساس أن خطاب الملك حسين نص على تجميد التنسيق مع المنظمة وليس على إلغاء الاتفاق .
- تشكيل قيادة جماعية لمنظمة التحرير تجنباً للانفراد بصناعة القرار الفلسطيني .

- عقد دورة جديدة للمجلس الوطنى ، والإعداد لانتخاب مجلس وطنى جديد على أساس المشروع المرحلى لمنظمة التحرير .

وقام الاتحاد السوفيتى في ذلك الوقت بدور هام في تشجيع اتجاه المصالحة الوطنية . وكان أبرز مؤشرات دعوة منظمة التحرير إلى حضور المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى في فبراير ١٩٨٦ ، والاهتمام بأن يرأس الوفد فاروق القدومى رئيس اللجنة السياسية للمنظمة وأن تمثل فيه الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعى الفلسطينى .

ب - التفاؤل يتبدد :

لكن مناخ التفاؤل بقرب المصالحة الفلسطينية بدأ يتراجع بعد الرد الهادئ لمنظمة التحرير على خطاب الملك حسين^(١) يوم ٨ مارس . فقد جاء ذلك الرد مخيبا لآمال الذين تفاعلوا بأن موقف الأردن سيدفع قيادة المنظمة إلى تغيير سياستها القائمة على التحرك من أجل حل سلمى عن طريق عمان وواشنطن ، وإلى إعادة الجسور مع الفصائل الفلسطينية المعارضة لها . وصدر بيان عن الجبهة الشعبية في ٩ مارس يعلن أن (خيبة أمل الشعب الفلسطينى نجمت من أن الرد الذى قدمته قيادة فتح لم يبلغ اتفاق عمان ، وهو أقل ما يتوجب للرد على الملك حسين وإخراج منظمة التحرير من مأزقها الخطر) . كما انتقدت الجبهة الديمقراطية بيان الرد

(١) انظر القسم الخاص بالعلاقات الفلسطينية - العربية .

المعركة . ومع ذلك فمن المستبعد حدوث نزاع مسلح بين الفلسطينيين . فهدفنا هو محاربة العدو وليس شعبنا) .

ورغم ذلك كان من أهم نتائج معركة المخيمات استعادة قدر من المناخ المتفائل الذى شهدته الساحة الفلسطينية فى بداية العام ، واستمرار الأمل فى عقد اجتماع للمصالحة بين الفصائل فى الجزائر فيالصيف لاستئناف الحوار المقطوع بينها .

جـ - فتح . . والانشقاق الجديد :

وفى الوقت الذى كانت محاولات تحقيق المصالحة الفلسطينية مستمرة ، واجهت حركة « فتح » انشقاقا جديدا - يمينيا هذه المرة - تزعمه أحد ضباطها ورئيس استخباراتها سابقا : العميد عطا الله (أبو الزعيم) ، ومعه مجموعة من ضباط جيش التحرير الفلسطينى المقيمين بالأردن وعلى رأسهم العميد نعيم الخطيب قائد « قوات بدر » . وكانت مقدمات الانشقاق قد بدأت عقب تجميد الأردن لاتفاق عمان ، حيث بدأ أبو الزعيم فى انتقاد موقف قيادة المنظمة بشكل غير مباشر . كما استقبل الملك حسين العميد نعيم الخطيب فى ٢١ فبراير ليعلن بعدها عن تأييد « قوات بدر » لخطاب الملك .

وفى أول أبريل ١٩٨٦ اتخذ التمرد شكل الانشقاق بقيادة أبو الزعيم ، الذى كان من المقربين لعرفات وشغل منصب رئيس الاستخبارات العسكرية الفلسطينية قبل تعيينه نائبا لرئيس هيئة أركان القوات الفلسطينية (أى نائبا لعرفات) فضلا عن رئاسته للمجلس العسكرى « لفتح » وعضويته لمجلسها الثورى والمجلس الوطنى الفلسطينى . وكان إبعاد أبو الزعيم عن مواقعه هذه مطلبا أساسيا لحركة الإصلاح داخل « فتح » فى مايو ١٩٨٣ قبل انشقاقها . فقد تضمنت لائحة المطالب الإصلاحية التى طرحتها هذه الحركة بندا يطالب بتنحية عدد من الضباط منهم أبو الزعيم بتهمة الفساد والإساءة إلى الثورة . والجدير بالذكر أن جميع القوى التى انتقدت عرفات كانت تأخذ عليه حمايته لهذا الرجل . وكان رد عرفات هو المزيد من تعزيز مواقع أبو الزعيم ومكانته ، حتى أنه اختاره بالذات لمرافقته عند خروجه من بيروت عبر البحر من بين جميع الضباط الفلسطينيين الذين كانوا معه . كما عينه عرفات مسئولا للساحة الأردنية بعد توقيع اتفاق عمان . وقد ساعده هذا الموقع على القيام بحركة

على خطاب حسين ، وأعلنت أنه (يخل بتعهد قيادة المنظمة فى براج بأن تقوم فى نهاية اجتماعات تونس بالإعلان عن إلغاء اتفاق عمان) .

لكن كان واضحا أن الجبهة الديمقراطية تراهن على أن ذلك البيان ليس الكلمة الأخيرة داخل « فتح » انطلاقا من الخلافات التى حدثت بين كبار قادتها فى تونس قبل صدور البيان والرد .

ورغم ذلك ظلت القيادة الجزائرية تواصل محاولاتها الهادئة إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية بدعم سوفيتى واضح تأكد بعد لقاء الزعيم السوفيتى جورباتشوف مع عرفات فى أول أبريل ببرلين الشرقية ، وهو أول لقاء بين عرفات والقيادة السوفيتية منذ حوالى عامين .

وجاء التحرك العسكرى لقوات « أمل » الشيعية اللبنانية ضد المخيمات الفلسطينية فى بيروت فى أبريل ١٩٨٦ ليدفع فى اتجاه أول تنسيق واقعى على الأرض بين مختلف الفصائل الفلسطينية منذ الخروج من لبنان . فقد تكاثفت جمع الفصائل الفلسطينية التى لها وجود فى المخيمات فى مواجهة هجمات « أمل » . واتخذت الجبهة الشعبية بالذات موقفا حاسما ضد حركة « أمل » وحملتها مسئولية تجدد القتال وخرق الاتفاقات المعقودة بينها وبين جبهة الانقاذ لوقف معارك المخيمات فى يونيو ١٩٨٥ . وأعلنت الشعبية أن « الاقتتال الفلسطينى - الفلسطينى فى المخيمات مرفوض ويمثل خطا أحمر لن تشارك فيه إذا نشب وسندينه إعلاميا وسياسيا » . كما رفض زعيمها جورج حبش الاتهام الموجه لجماعات موالية لعرفات بتفجير القتال فى منطقة المخيمات ، وقال : « لقد واجهنا هذه النغمة فى حرب المخيمات العام الماضى ، والاتفاق الذى أبرم بين جبهة الانقاذ وبين « أمل » فى يونيو ١٩٨٥ أوقف تلك الجولة من الحرب . ولو كانت جماعة عرفات تريد الاستمرار فلماذا توقف القتال بعد إبرام الاتفاق الذى لم تكن طرفا فيه » . لكن معظم فصائل جبهة الانقاذ ظلت حريصة على عدم ترجمة التنسيق العسكرى بين مختلف الفصائل الفلسطينية فى حرب المخيمات إلى تحالف سياسى ، وبالذات « حركة فتح - المجلس الثورى » . فقد أعلن زعيمها أبو موسى أنه : (لم يكن هناك تحالف فى هذه المعركة . لكن الهجوم العنيف الذى شنته « أمل » خلق حالة من الدفاع الذاتى فى مواجهة تهديد بالموت دفع الجميع إلى القتال جنبا إلى جنب . لكن الخلافات الأساسية كانت موجودة قبل وأثناء وبعد

الانشقاق ، التي بدأت تتبلور عندما قام أبو الزعيم بزيارات إلى التجمعات والمعسكرات الفلسطينية في الأردن لألقاء كلمات تحمل منظمة التحرير مسؤولية انهيار اتفاق عمان ، حتى وصلت إلى مستوى الانشقاق الرسمي بعد أن اتخذت القيادة الفلسطينية قرارا سريا في منتصف مارس (عرف فيما بعد) . بإحالة عدد من كبار ضباط جيش التحرير إلى التقاعد وعلى رأسهم « أبو الزعيم » . وعندئذ سعى أنصاره للسيطرة على معسكر الكرامة ، الذي يضم قوات فتح التي خرجت من بيروت للأردن عام ١٩٨٢ ، قرب الزرقاء ، وعلى مكاتب منظمة التحرير بالأردن . وقد أوضح أبو الزعيم مبررات انشقاقه خلال مجموعة التصريحات التي أصدرها خلال تلك الفترة . ويمكن تلخيصها على النحو التالي :

- أن الخلاف مع القيادة تفاقم منذ الخروج من لبنان . فقد كان هناك تيار من العسكريين داخل « فتح » يعترض على التخطيط في القرارات وعدم وضوح الرؤية وأبرز مثال على ذلك هو الموافقة على عقد اتفاق مع الأردن والتحرك سلميا على أساسه ، ثم التراجع عن الاتفاق بصورة ظهرت معها المنظمة كما لو أنها عاجزة عن اتخاذ أية خطوة إلى الأمام .

- أن العمل الفلسطيني أصبح على مفترق طرق . ولابد من موقف فلسطيني صريح وواضح يقوم على استكمال المسيرة التي بدأت بتوقيع اتفاق عمان .

- أن عرفات هو الذي جاء إلى عمان ووقع الاتفاق مع الأردن : « فلماذا يصبح عرفات وطنيا عندما يوقعه وأصبح عميلا عندما أطلب باستئنائه ؟ » .

- « لا أطلب بتفويض أحد نيابة عن الشعب الفلسطيني . كل ما أقوله أن الذين ضيعوا الأرض عام ١٩٦٧ يمكن أن يتفاوضوا لاسترجاعها . وعلى المنظمة إذا كانت لا تريد التفاوض أن تظل بعيدة » .

- لابد من التصحيح داخل الاطر الديمقراطية لحركة « فتح » . ومنذ خمس سنوات لم تعقد الحركة مؤتمرها . حدث انشقاق ، وتم الخروج من بيروت ، وفصل عشرات الكوادر ، وعقدت اتفاقية مع الأردن وانهارت دون أن يعقد مؤتمر الحركة .

وعقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة اجتماعا ببغداد في ٨ أبريل لمواجهة حركة الانشقاق هذه . وأكدت على القرار السابق الخاص بإحالة عدد من مجموعة « أبو الزعيم » للتقاعد ، وتجريد معظمهم من رتبهم العسكرية ، وإغلاق معسكر قوات الكرامة والطلب إلى

جنوده وضباطه العودة لمنازلهم في انتظار أوامر جديدة مع الإبقاء على رتبهم ورواتبهم . كما قررت أن يقوم عرفات بصفته القائد العام للقوات الفلسطينية بفصل أبو الزعيم و ٨ من العناصر العسكرية التي تعمل معه ، وعلى رأسهم نعيم الخطيب ، وأن يكون هذا القرار ساري المفعول إذا لم يمثل أبو الزعيم لقرار يقضى بمغادرته الأردن خلال ٤٨ ساعة .

لكن في نفس الوقت سعت قيادة المنظمة إلى الإقلال من أهمية هذه الحركة الانشقاقية . وانعكس ذلك في تصريحات قياداتها التي دارت حول الأفكار التالية :

- أن ما صدر عن أبو الزعيم لا يستحق الحديث . وحتى لو وقفت دول بكاملها وراء جماعة أبو الزعيم فإنها تراهن على خيول خاسرة .

- أن أبو الزعيم استغل الخلافات بين منظمة التحرير والأردن لتحقيق مطامح شخصية .

- هناك شجرة أسمها الثورة الفلسطينية . وإذا سقط منها ورقة أولم تسقط فهذا أمر طبيعي .

- أن الانشقاق بمثابة انقلاب تليفزيوني لا قيمة له . كما حرصت قيادة المنظمة على إظهار عدم اعتقادها في أن أبو الزعيم قام بحركته بتنسيق مع الأردن . ورغم القرارات الصادرة من قيادة منظمة التحرير ضد مجموعة أبو الزعيم ، فقد عقد اجتماعا لمجموعة من الضباط الفلسطينيين المناصرين له (٤٠٩ ضابطا) في أول يونيو ، وأعلن أنهم يمثلون المجلس العسكري « لفتح » ، وأنهم قرروا عزل عرفات ونائبه خليل الوزير من مناصبهما العسكرية وسلطاتهما في الحركة وانتخابه قائدا عاما لقوات العاصفة - الجناح العسكري لفتح . كما أكد أبو الزعيم عزمه على الإسراع في عقد المؤتمر العام لحركة « فتح » بعمان وانتخاب لجنة مركزية جديدة للحركة . لكن الواضح أن تحرك أبو الزعيم مات بسرعة لإفتقاده التأييد الحقيقي داخل « فتح » ، ولإدراك الحكومة الأردنية محدودية وزنه على الساحة الفلسطينية وعدم مراهنتها عليه .

د - تعثر المصالحة الوطنية :

وعلى عكس ما توقعته بعض الأطراف الفلسطينية عندما تفجرت هذه الحركة الانشقاقية داخل « فتح » ، فإنها لم تؤد إلى دفع قيادة منظمة التحرير خطوة جديدة ، في اتجاه التصالح مع الفصائل الراديكالية . ورغم أن الظروف التي خلقتها حرب المخيمات في شهر

يونيو ساعدت على استعادة جانب من المناخ التفاؤلى بالمصالحة الفلسطينية ، إلا أن هذا المناخ أخذ في الانحسار بسرعة بعدها . وبدأ يتضح أن هذا التفاؤل لم يرق على قاعدة حقيقية . فعندما رحبت معظم الفصائل بالدعوة الجزائرية للمصالحة من حيث المبدأ ، لم يكن هناك جديد حقا في هذا الترحيب المبدئى لأنه لا يعنى الموافقة على الولوج في طريق الحوار مباشرة . فقد وضعت معظم الفصائل شروطها لتحقيق مبدأ اللقاء ، بينما أصرت قيادة « فتح » على ألا تكون هناك شروط مسبقة . وكان ذلك الإصرار على اللاشروط ، في تلك الظروف ، بمثابة شرط في حد ذاته . وبذلك يمكن القول بأن دعوة المصالحة الوطنية تحطمت على صخرة الشروط والشروط المضادة .

وكانت الجبهة الديمقراطية أكثر الفصائل مرونة في عرض شروطها ، التي اقتصررت على إلغاء اتفاق عمان والحوار على أساس اتفاق عدن وقرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطنى . بينما أضافت الجبهة الشعبية شروطا أخرى ، بالإضافة إلى إلغاء اتفاق عمان ، وهى إلغاء مجلس عمان (الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى بعمان) وكل ما ترتب عليه ، وإلغاء منظمة التحرير ، وتبنى خط سياسى واضح على أساس ميثاق المنظمة وبرنامجه الوطنى ، وتشكيل قيادة جماعية موثوقة للمنظمة . وأكدت الجبهة الشعبية أن هذه شروط مسبقة لا بد من الاستجابة لها قبل الموافقة على بدء الحوار الفلسطينى الشامل .

أما بقية فصائل جبهة الانقاذ الوطنى (فتح - المجلس الثورى ، والجبهة الشعبية - القيادة العامة ، وجبهة الصاعقة ، وجبهة النضال الشعبى الفلسطينى) فقد اتخذت موقفا متشددا أبرز ملامحه :

- الإصرار على إسقاط عرفات وليس فقط تغيير نهجه السياسى .

- رفض أن يكون اتفاق عدن - الجزائر أو قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطنى أساسا للوحدة الوطنية .

- الدعوة لأن يكون الميثاق الوطنى للمنظمة هو الأساس الذى تبنى عليه استراتيجية جديدة للمنظمة .

وبدا أحيانا أن هذه الفصائل تفضل وحدة وطنية فلسطينية بدون اللجنة المركزية « لفتح » ، ولا تعتبر قيادات « فتح » ضمن القوى الوطنية الفلسطينية ، وتريد إخراجها من منظمة التحرير حتى لو تطلب الأمر إعادة بناء المنظمة من جديد . والمنطق الذى يستند إليه موقف هذه الفصائل أن المنهج التجريبى لقيادة المنظمة ، الذى ساد العمل الفلسطينى طوال عشرين عاما ، يفقد هذه القيادة أهليتها في الاستمرار في تصدر العمل الفلسطينى .

وعلى هذا النحو يتضح أنه كانت هناك أربعة مناهج فلسطينية تجاه المصالحة الوطنية هذا العام :

أولها :

الاتجاه الذى مثلته الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعى الفلسطينى ويتلخص في طرح شروط محدودة يمكن لقيادة « فتح » الاستجابة لها .

وثانيها :

الاتجاه الذى مثلته الجبهة الشعبية . ويتلخص في طرح شروط مبدئية أكثر مما طرحته الديمقراطية ، لكن على قاعدة إمكانية اللقاء مع قيادة « فتح » في التحليل النهائى .

وثالثها :

الاتجاه الذى مثلته بقية فصائل جبهة الانقاذ . ويتلخص في طرح شروط تعسفية بعضها يستبعد قيادة فتح أصلا من عملية التوحيد .

ورابعها :

الاتجاه الذى مثلته قيادة فتح . ويتلخص في رفض الشروط المسبقة والإصرار على الحوار غير المشروط ، مع إبداء الاستعداد أحيانا لقبول شروط الجبهة الديمقراطية وخاصة إلغاء اتفاق عمان . ويمكن تفسير التباين في موقف فتح بين رفض الشروط المسبقة نهائيا وبين الاستعداد لقبول بعضها أحيانا بوجود خلافات تحت السطح داخل اللجنة المركزية لفتح رغم النفى المتكرر لها من قبل بعض قياداتها . لكنها خلافات في إطار وحدة الحركة ، وقد أكد صلاح خلف (أبوأياد) وجود هذه الخلافات في ندوة عقدها مع جريدة « القبس » في ١٨ أبريل ، وقال : (إذا لم تكن نختلف مع بعضنا البعض لكانت هذه الحركة قد دمرت وحدثت فيها انشقاقات كثيرة . نحن نختلف ضمن الوحدة . فما دمت لا أشك في وطنية أبوعمار فلماذا لا أخالفه في

- العودة إلى روح اتفاق عدن باعتباره إطارا مقبولا للوحدة التنظيمية لمنظمة التحرير .
- العمل على تطبيع العلاقات مع سوريا .

ورغم أن الجبهة الشعبية رحبت بهذا البيان ، إلا أنها أكدت ضرورة التزام قيادة فتح بما جاء به قبل تحقيق المصالحة لا بعدها . ووصف جورج حبش بيان براج بأنه « خطوة تسعى للوحدة الوطنية ، لكنها خطوة ناقصة ولا توفر الأسس السياسية اللازمة لاقامة الوحدة الوطنية على أسس صلبة وراسخة ، خاصة وأن نصوص هذا البيان تتضمن عودة لسياسية « نعم » بسبب عدم الالغاء العلني والفوري لاتفاق عمان » .

ولذلك ظلت الاتصالات تدور ، بعد بيان براج ، بين الفصائل الخمسة المشار إليها ، حيث عقد ممثلوها اجتماعا في تونس في ٢٢ أكتوبر . وكان هذا أوسع اجتماع فلسطيني منذ انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني بعمان .

لكن تصاعد حرب المخيمات واشتداد أوارها منذ أواخر أكتوبر أوجد أوسع وحدة فلسطينية على الأرض ، حيث تلاحم أنصار مختلف الفصائل دون تمييز في مواجهة هجمات « أمل » على المخيمات وحصارها لمخيمى الرشيدية بصور وشاتيلا ببيروت . لكن هذه الوحدة على الأرض لم تترجم إلى تطوير الحركة السياسية في اتجاه المصالحة الوطنية إلا على نطاق محدود يتمثل في تجدد الحوار بين فتح والجبهة الشعبية من خلال لقاء خليل الوزير (أبو جهاد) وجورج حبش ببراج ، ثم بموسكو في الفترة ١٧ - ٢١ نوفمبر . لكن هذا اللقاء ، الذي بدأ في براج ، انتهى بتأكيد حبش على ضرورة إلغاء اتفاق عمان فورا وقطع العلاقات السياسية مع مصر والأردن قبل أن تعلن الجبهة الشعبية استعدادها للمشاركة في دورة جديدة للمجلس الوطني . والمرجح أن انتقال المتحاورين بعد ذلك إلى موسكو كان بهدف إشهاد القيادة السوفيتية على موقفى الطرفين . وانتهى ذلك الحوار بأن أعلن أبو جهاد أنه سينقل وجهة نظر الجبهة الشعبية إلى قيادة فتح . ويستفاد من موقفى الطرفين (فتح والشعبية) في الأيام التالية أنه لم يحدث تقدم بخصوص المسائل الخلافية التى طرحها حبش ، رغم تصاعد التنسيق العسكرى بينهما ومع بقية الفصائل على أرض معركة المخيمات . وقد استمر هذا التنسيق ولم يتأثر بالتباعد السياسى الذى أثارته اتفاقات وقف إطلاق النار المتعددة التى تم التوصل إليها

بعض التكتيكات التى قد أراها أحيانا من وجهة نظرى غير صحيحة ، وقد يراها هو من وجهة نظره منتهى العقل . لكن هذه الخلافات تظل على أرضية الثقة لأننى عندما أفقد ثقتى في أبوعمار ، سأعلن ذلك دون تردد) . كما أوضح صراحة أنه كانت هناك ثلاثة تيارات داخل قيادة فتح تجاه اتفاق عمان من البداية . التيار الأول يتلخص في العمل على كسب المكان في الأردن والمناورة على أساس إمكانية عدم الوصول للطريق المسدود مع الأردن ، بسرعة بسبب حاجة كل من الطرفين للآخر . والتيار الثانى كان مؤمنا حقا باتفاق عمان وإمكانية العمل من خلاله . والتيار الثالث عارض الاتفاق على المستوى الاستراتيجى والتكتيكى .

هـ- المصالحة الجزئية :

وبالنظر إلى خريطة الشروط والشروط المضادة تجاه قضية المصالحة الوطنية الفلسطينية نجد أن إمكانات هذه المصالحة تكاد تنحصر في المدى القريب بين قيادة فتح ومعها جبهة التحرير العربية وجبهة التحرير الفلسطينية من ناحية والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعى الفلسطينى من ناحية أخرى . وكانت الجبهة الديمقراطية قد انتقدت شروط فصائل جبهة الانقاذ صراحة حيث أعلن زعيمها نايف حواتمة : (إن أى فصليل يعلن أنه يرحب بالوحدة الوطنية ، ثم يعلن أنه لا حوار إلا بإزالة أسباب أو مسبب الأزمة التى عانت منها منظمة التحرير في السنوات الأخيرة فكأنه يضع العربى أمام الحصان ويعطل إمكانية الحوار الوطنى) .

ولذلك كان من الطبيعى أن تظل هذه الأطراف الخمسة هى المعنية أساسا بالاتصالات المتعلقة بالمصالحة الوطنية رغم تعثر خطواتها . فقد تصاعدت الاتصالات بين الفصائل الخمسة ، وبالذات فتح ، والديمقراطية ، والشيوعى الفلسطينى ، وبالذات منذ صدور بيان براج في ٥ سبتمبر الذى وقعت عليه الأطراف الثلاثة بدعم مباشر من الاتحاد السوفيتى . وهو يتضمن ٤ نقاط رئيسية :

- إلغاء اتفاق عمان في اجتماع استثنائى للمجلس الوطنى الفلسطينى .
- إلغاء قرارات وتوصيات الدورة السابعة عشرة للمجلس ، والعودة إلى قرارات الدورة السادسة عشرة في الجزائر .

الخميس ، على نحو يحول دون خطر الاستقطاب ويساعد على أن تحسم قيادة « فتح » موقفها في اتجاه الغاء اتفاق عمان ، الأمر الذي يمهد لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني خلال ١٩٨٧ .

٢ - العلاقات بين منظمة التحرير والعالم العربي

ظلت العلاقات الفلسطينية مع الأقطار العربية ، وبالذات أقطار الطوق أو المواجهة مع إسرائيل ، إحدى أهم المشكلات التي تواجه حركة المقاومة . وقد تأثرت استراتيجية وتكتيكات المقاومة بهذه العلاقات خلال الفترة التالية لحرب ١٩٦٧ . فبعد أن عجزت عن إيجاد قاعدة ارتكاز للكفاح المسلح داخل الأرض الفلسطينية المحتلة في تلك الحرب (الضفة والقطاع) ، لجأت إلى إقامة هذه القاعدة في الأقطار المجاورة وبالذات الأردن ولبنان . وأدى ذلك إلى خلافات بين المقاومة والنظم الحاكمة في هذه الأقطار . وتطورت هذه الخلافات في اتجاه الصدام الذي بدأ في الأردن في سبتمبر ١٩٧٠ ، وانتهى بخروج المقاومة في يوليو ١٩٧١ . وبعدها استقر العمل الفدائي في لبنان باعتباره الحلقة الأضعف والدائرة الأكثر استيعابا للعمل العربي بمختلف أشكاله ، حتى كان الغزو الإسرائيلي في صيف ١٩٨٢ الذي استهدف القضاء على الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان .

وشهدت الفترة التالية للخروج الفلسطيني من لبنان الانشقاق الكبير في حركة « فتح » في يوليو ١٩٨٣ ، وحصول المنشقين على دعم عدد من الفصائل الفلسطينية فيما عرف باسم « التحالف الوطني » الذي اتخذ جانب سوريا عندما تأزمت علاقاتها بقيادة منظمة التحرير إلى حد القطيعة الكاملة . وبينما اتخذ « التحالف الديمقراطي » موقفا متميزا عن « التحالف الوطني » ، إلا أن مواقفه ظلت أقرب إلى الموقف السوري ، وخاصة مع التطور الإيجابي الذي طرأ على علاقة منظمة التحرير بالأردن ومصر منذ أوائل ١٩٨٤ ، لتبلغ ذروتها بعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان في نوفمبر ١٩٨٤ في غياب معظم الفصائل ، ثم توقيع اتفاق عمان في ١١ فبراير ١٩٨٥ والذي لعبت مصر دورا رئيسيا في التوصل إليه .

خلال شهر ديسمبر ولم يقدر لها أن ترى النور . فقد قبلت جميع الفصائل الفلسطينية باستثناء قيادة فتح ، عقد هذه الاتفاقات مع حركة « أمل » عبر الوساطة الإيرانية . ووقعت ثمانية فصائل على هذه الاتفاقات ، الأمر الذي دفع قيادة فتح إلى رفض الالتزام بها . لكن ظروف الحصار الذي تعرض له مخيمان فلسطينيان ظلت عامل ضغط في اتجاه توحيد بنادق مقاتلي كافة الفصائل بحكم وحدة الحال ، وفي اتجاه استمرار الأمل في ترجمة هذا التوحيد القتالي إلى توحيد سياسي ، وخاصة عندما أعلن أحمد جبريل زعيم الجبهة الشعبية - القيادة العامة أن اجتماع مخيم الرشيدية من شأنه إذا حدث أن يغير خريطة التحالفات الفلسطينية - الفلسطينية ، والفلسطينية - العربية . ومع ذلك ظل الوضع مجمدا على صعيد الوحدة السياسية للفصائل بالمعنى الشامل . ولم يحدث أى تقدم بين فتح وفصائل جبهة الانقاذ باستثناء ما تم مع الجبهة الشعبية وقد وقف تردد قيادة فتح في إلغاء اتفاق عمان عقبة أمام دفع التقدم المحدود مع الجبهة الشعبية إلى خطوة أبعد حتى عام ١٩٨٦ .

ويبدو أن قيادة فتح لم تزل مترددة في الاقدام على الالغاء الرسمي لاتفاق عمان ، ولا تشعر بحاجة لهذا الالغاء مقابل مصالحة جزئية لا شاملة ، خاصة وأن المصالحة الجزئية قائمة في الواقع إلى الحد الذي يحول دون تهديدها بالعزلة . ومن ناحية أخرى فثمة اعتقاد لدى بعض قادة فتح بأن مصالحة جزئية تتخذ شكلا رسميا بين الفصائل الخمس ستكون ضارة على صعيد المصالحة الشاملة مستقبلا ، لأنها ستؤدي في الغالب إلى افتقار الجبهة الديمقراطية بالذات للمزية التي تتمتع بها الآن وهي علاقتها الحسنة مع جميع الأطراف وقدرتها على إبقاء الجسور مفتوحة إلى حد ما بين معظم الفصائل . فإذا دخلت في مصالحة رسمية مع قيادة فتح ، فمن المرجح أن تفقد رصيدها لدى فصائل جبهة الانقاذ . وسيؤدي ذلك في الغالب إلى مزيد من الاستقطاب في الصفوف الفلسطينية ، التي ستتقسم في هذه الحالة إلى معسكرين متنافرين تكاد تستحيل المصالحة بينهما مع ثبات الظروف الحالية ، بعكس حالة السيولة النسبية الراهنة التي يرجع الفضل فيها إلى صلات الجبهة الديمقراطية بمختلف الأطراف ، والتي تتبع الفرصة لانجاز خطوة هامة على صعيد الوحدة الوطنية بانضمام الجبهة الشعبية إلى الفصائل

وأصبحت هذه العلاقة المتجددة لقيادة منظمة التحرير مع الأردن ومصر ، بالإضافة إلى علاقاتها الوثيقة بالعراق ، هي محور تحركها العربى فى نهاية العام الماضى فى مواجهة ارتباط بقية الفصائل بسوريا وليبيا .

أ - انهيار اتفاق عمان :

وقد بدأت قيادة منظمة التحرير عام ١٩٨٦ برهان على العلاقة الفلسطينية الأردنية كمدخل لمشاركة المنظمة فى عملية التسوية من خلال تمثيل مشترك مع الأردن . وانعكس ذلك على موقفها من سوريا الذى ازداد تشددا فى نفس الوقت الذى كان ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة يستعد لجولة مفاوضات حاسمة مع الملك حسين حول الشروط الأمريكية للاعتراف بمنظمة التحرير والدخول فى حوار معها . ورغم المرونة العالية التى أبدتها قيادة المنظمة فى هذه المفاوضات ، إلا أنها تحطمت على صخرة الإصرار الأمريكى - الأردنى على الاعتراف الصريح بالقرار ٢٤٢ ، الأمر الذى لم يكن بمقدور قيادة المنظمة أن تستجيب له . ورغم الضغوط التى تعرضت لها ، فقد أصرت فى النهاية على أن القرار ٢٤٢ يتجاهل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، كما أن الاعتراف به يفقد المنظمة آخر ورقة بين يديها ، لأنه يعنى اعترافا مجانيا بإسرائيل . وأدى ذلك إلى رد فعل أردنى اتخذ شكل تجميد اتفاق عمان والتنسيق السياسى مع منظمة التحرير ، وذلك فى خطاب مطول للملك حسين فى ١٩ فبراير ١٩٨٦ . وركز ذلك الخطاب على التمييز بين منظمة التحرير وبين قيادتها . وأبقى الباب مفتوحا للتعاون مع هذه القيادة إذا استجابت للنصائح الأردنية ، حيث أكد أنه غير وارد بالنسبة للأردن أن يبدأ مفاوضات مباشرة مع إسرائيل ، لكن مع عدم استبعاد التعامل مع قيادة فلسطينية بديلة . وكان هذا هوجوهر الخطاب الأردنى ، الذى أعقبه على الفور تصعيد للتحرك على الصعيد الفلسطينى داخل الأردن وفى الضفة الغربية . وكان الهدف الرئيسى لهذا التحرك هو ممارسة ضغط على قيادة منظمة التحرير . ولم يكن السعى إلى خلق قيادة بديلة مطروحا ضمن أولويات التحرك بسبب إدراك طبيعة التوازنات داخل الأرض المحتلة والشعبية الكبيرة التى تتمتع بها منظمة التحرير مما يجعل من الصعب إيجاد بديل فعال حقا للمنظمة . ولذلك فالملاحظ أن الملك حسين كان يكرر إصرار الأردن على كون المنظمة هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى خلال استقباله

لوفود القادمة من الضفة ولإعلان تأييدها لخطاب ١٩ فبراير .

وفى الوقت الذى تباطأت فيه قيادة المنظمة فى إعلان الرد الرسمى على هذا الخطاب ، قامت مصر بالدور الرئيسى فى محاولة الوساطة بين الأردن والمنظمة ، وهى الوساطة التى شاركت فيها أيضا العراق والسعودية . وكانت الوساطة المصرية المكثفة تنبع من حرصها على إيجاد أساس لعدم الاعتراف بوصول عملية التسوية القائمة على اتفاق عمان إلى طريق مسدود بعد سنة كاملة من الدوران فى نفس المكان . واعتمدت الوساطة التى قامت بها مصر على علاقاتها التى توطدت مع الطرفين فى نفس الوقت . وكانت هناك خلافات داخل قيادة فتح حول الرد على خطاب الملك حسين . وبعد جدل طويل نسبيا تغلب الخط الداعى إلى عدم إغلاق باب المراجعة مع الأردن . ولذلك جاء رد المنظمة فى صورة مرافعة قانونية دفاعية لينفى مسئوليتها عن الفشل الذى منيت به عملية التسوية ، وتحميل واشنطن هذه المسئولية لأنها رفضت الاعتراف بالمنظمة وبالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى ، وأصرت على اعتراف المنظمة المسبق بالقرارين ٢٤٢ و ٢٣٨ دون القرارات الأخرى للأمم المتحدة . لكن البيان لم يوجه إدانة لأمريكا ولم يستخدم لهجة حادة ، وكأنه يريد ترك الباب مفتوحا لاحتمالات المستقبل . وهذا ما يفسر أيضا امتناعه عن إلغاء اتفاق عمان وتأكيد حصر المنظمة على مسار إيجابى للعلاقات الأردنية الفلسطينية . ورغم أن البيان - الرد شدد فى مطلعه على حق الشعب الفلسطينى فى اختيار ممثليه وعلى أن نضال الشعب الفلسطينى لا يقبل الإحالة إلى الغير ، وأن أية محاولة للفصل بين المنظمة والشعب غير مجدية ، إلا أن البيان فى محصلته النهائية اكتفى بصيغة العتاب المهدب ، ونفى وجود خلاف حقيقى مع الأردن حيث أوضح أن القراءة المتأنية لخطاب الملك حسين تقول أن الخلاف هو بين المنظمة والولايات المتحدة فى الأساس . فأمريكا وإسرائيل هما اللتان تمنعان الشعب الفلسطينى من ممارسة حق تقرير المصير وليس الأردن .

ب - وساطة مستمرة :

وهكذا ففى خلفية هذا البيان كان هناك اعتقاد لدى التيار الغالب فى اللجنة المركزية لفتح بأن التنسيق مع الأردن لم يصل إلى نهاية الطريق ، وأن قنوات الاتصال ستبقى مفتوحة من خلال مكاتب منظمة التحرير وفتح

الباقية في عمان ، ومن خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة المعنية بشئون الأرض المحتلة ، إلى حين إيجاد صيغة سياسية تعيد الأمور بين الطرفين إلى سابق عهدها . وكان الموقف مناسباً لكي تنطلق منه محاولات الوساطة بين الطرفين . لكن هذه المحاولات اصطدمت بالموقف الأردني الذي ظل متشدداً ومفضلاً ممارسة الضغوط على قيادة المنظمة . وشملت هذه الضغوط إجراءات للتضييق على أنشطة حركة فتح في الأردن مثل إبعاد بعض عناصرها التي لا تحمل جوازات سفر أردنية واعتقال بعض الضباط ورفض دخول بعض العناصر التي سبق أن غادرت الأردن بطريقة مشروعة . وانتهزت السلطات الأردنية فرصة صدور بيان عن المجلس الثوري لحركة فتح بتونس في أول يونيو ينتقد الموقف الأردني من منظمة التحرير ، وقررت إغلاق ٢٥ مكتباً لفتح في الأردن وطرد خليل الوزير (أبو جهاد) . والملاحظ أن قيادة فتح حرصت على تسليم المكاتب بهدوء للسلطات الأردنية التي امتنعت بالكامل عن أي تدخل عند نقل الأوراق الفلسطينية من هذه المكاتب . ومرة أخرى سعى الرد الفلسطيني على هذا القرار إلى الحفاظ على جسر مفتوح مع الأردن . فرغم نفي أن يكون بيان المجلس الثوري لفتح هو سبب القرار الأردني وتأكيد أنه كان معداً وجاهزاً للتنفيذ ، كانت هناك إشارة واضحة إلى ضرورة المحافظة على علاقات أوثق مع الأردن وعدم تصعيد الموقف . لكن في نفس الوقت سعت قيادة منظمة التحرير ، مع إدراكها لعدم جدوى الوساطة ، إلى إعادة تقييم سياساتها في الأرض المحتلة بهدف الحيلولة دون نجاح التحرك الأردني في إضعاف صفتها التمثيلية هناك . وبلغت حرب الكلمات ضد الأردن في الصحف الموالية للمنظمة في الضفة مستوى قريباً مما كانت عليه خلال وبعد أزمة ٧٠ - ١٩٧١ . وبدأ الموقف بين حسين وعرفات أشبه بالحرب الخفية التي يتصارع فيها كلاهما على كسب الجماهير الفلسطينية والتأييد العربي والدولي لموقفه عبر سباق محموم . لكن الملاحظ أنه عندما تفجرت قضية أبو الزعيم ، حرصت قيادة المنظمة على إعلان عدم اعتقادها في وجود صلة مباشرة للحكومة الأردنية بتحريك « أبو الزعيم » . كما أكدت قيادة المنظمة ، في تلك المناسبة ، أن العلاقات الأردنية الفلسطينية تمر بفترة انتظار هادئة بعد خطاب الملك حسين ورد المنظمة عليه ، وأن الأبواب لم تغلق حيث توجد وساطات مستمرة . وعلى عكس توقعات بعض المراقبين وقتها ،

تأكد بعد ذلك أن المسؤولين الأردنيين كانوا يدركون حجم حركة « أبو الزعيم » وحقيقة سمعته بين الفلسطينيين ، ولذلك لم يتورطوا في دعم حركته بل ولم يكن لديهم وقت كثير له كما أكدت مصادر فلسطينية . ولم تهتم الصحف الأردنية بإبراز أخبار تحركه ، لكن السلطات الأردنية تركته في نفس الوقت يقوم بتحركه في حرية كاملة . وكان تعليق مسئول الأردن ، عندما يسألون عن موقفهم من هذا التحرك ، أنه من الشئون الفلسطينية الداخلية .

ورغم تشدد الموقف الأردني تجاه منظمة التحرير ، ظلت الوساطة بينهما من أبرز القضايا المطروحة في اللقاءات الأردنية - المصرية . ورغم أن هذه الوساطة لم تحقق تقدماً ملموساً في اتجاه عودة التنسيق بين الطرفين ، فقد بدت قرب نهاية العام بعض مؤشرات على بدء حدوث تغير في الموقف الأردني . وكان أهمها إعادة افتتاح خمسة من مكاتب فتح التي كانت قد أغلقت في شهر يونيو ، واستقبال الملك حسين ورئيس وزرائه زيد الرفاعي لمسؤولين فلسطينيين أهمهم عبد الحميد السايح رئيس المجلس الوطني ، وعبد الرزاق اليحيى عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة ، وهاني الحسن المستشار السياسي لعرفات خلال شهر أكتوبر . ثم كان خطاب الملك حسين في افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة الأردني في أول نوفمبر ، والذي أكد فيه على عدد من النقاط الإيجابية تجاه منظمة التحرير ، وأهمها : - أن الأردن ليس بديلاً عن منظمة التحرير ، وليس وكيلاً عن الشعب الفلسطيني ، ولا يقبل أن يكون كذلك .

- أن وقف التنسيق مع قيادة المنظمة لا يؤثر على موقف الأردن الذي يعتبر أن المنظمة هي المؤسسة التي تمثل الشعب الفلسطيني .

- أن الأردن ملتزم بقرارات القمم العربية السابقة ، وخاصة قرارات قمة الرباط ١٩٧٤ وفاس ١٩٨٢ .

ومع ذلك فقد أعاد الخطاب التأكيد على أهمية القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وهما محور خلاف الأردن مع منظمة التحرير . وقد أوردهما الخطاب كأساس لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام ، بما يوحى بأن اعتراف المنظمة بها شرط لمشاركتها في هذا المؤتمر . كما أن التعهد الذي

تضمنه الخطاب بدعم ومساندة الشعب الفلسطيني قد ورد عليه استثناء هو عدم تعارض هذا الدعم مع أمن الوطن (أى الأمن الأردني) باعتباره جزءا من الأمن القومى العربى .

ومن جانب منظمة التحرير أكدت تصريحات قيادتها الصادرة فى نفس الفترة أن العلاقة الأردنية الفلسطينية لا يمكن أن تنقطع ، رغم أن بعض التصريحات التى استنكرت تعيين إسرائيل ثلاثة رؤساء بلديات فى الضفة فى أول أكتوبر انطوت على انتقادات مباشرة للدور الأردني فى هذا التعيين . لكن بشكل عام كان هناك تأكيد من الأردن وقيادة المنظمة على أن اتفاق عمان قائم رغم تجميده . ومع نهاية العام أصبحت الوساطة بين الطرفين تركز على إمكانية الاتفاق على أن يكون اعتراف منظمة التحرير بصيغة معدلة للقرار ٢٤٢ يتم الاتفاق عليها ثم تطرح دوليا .

ج - الوجود الفلسطينى فى لبنان :

تميز عام ١٩٨٦ بعودة وتصاعد معارك المخيمات العنيفة بين العناصر الفلسطينية المسلحة فى هذه المخيمات وبين حركة « أمل » الشيعية . فبعد أن تم احتواء هذه المعارك التى انفجرت فى يونيو ١٩٨٥ عبر اتفاق بين « أمل » وجبهة الانقاذ الوطنى الفلسطينى ، عادت لتتجدد فى أبريل ومايو ١٩٨٦ . ولم يفلح اتفاق آخر بين الطرفين فى منع تجددتها فى أكتوبر . ومن متابعة البيانات الصادرة من قيادة منظمة التحرير وحركة أمل ، يتضح مدى ما وصل إليه العداء بين الطرفين . فالمنظمة اعتبرت ما يجرى فى المخيمات محاولة لتصفيتها والقضاء على المخيمات نفسها ليس فقط سياسيا وعسكريا ولكن أيضا بشريا . والمقصود بذلك أن حركة « أمل » تهدف من وراء حرب المخيمات إلى تهجير أعداد متزايدة من الفلسطينيين من لبنان أو على الأقل من الجنوب وبيروت إلى الشمال ، وذلك ضمن خطة تستهدف فرض سيطرة أمل الكاملة على الجنوب وبيروت الغربية بلا منازع . بينما اعتبرت حركة أمل أن هذه المعارك لا تخدم سوى قيادة عرفات والمتعاملين معه على الساحة اللبنانية . وطالبت « العقلاء من الشعب الفلسطينى بعدم الانجرار وراء مثل هذه المعارك التى يفجرها أنصار عرفات » . وكان تقييم جبهة الانقاذ لهذه المعارك أن حركة أمل استغلت حادثا عابرا للمطالبة

بسحب السلاح من مخيمات الجنوب وبالذات فى مدينة صور ، ونفت وجود خطة شيعية لتهجير الفلسطينيين من مخيمات الجنوب .

وقد اندلعت معارك المخيمات هذا العام فى ظروف مختلفة عن معارك يونيو العام الماضى ، لأنها جاءت مواكبة للحديث الذى شاركت فيه مختلف الأطراف عن دعم الوجود العسكرى الفلسطينى ليس فقط فى الجنوب ولكن أيضا فى بيروت . فتلتقى البيانات الصادرة من معظم الأطراف على أن عددا كبيرا من المقاتلين الفلسطينيين عادوا إلى لبنان عن طريق المطار أو موانئ صور وصيدا ، أو عن طريق البر عبر منطقة الشوف الخاضعة لسيطرة الحزب الاشتراكى التقدمى . لكنها حذرت من التضخيم فيها ، قالت : (كل ما نقصده حين نتحدث عن العودة إلى بيروت وجنوب لبنان هو أن المقاتلين الفلسطينيين الذين أرغموا على السفر بعد الحصار الإسرائيلى واحتلال جزء كبير من لبنان - وكان بينهم الكثير من أبناء المخيمات - بدأوا فى العودة إلى أهلهم وإلى مخيماتهم ليواصلوا حياتهم بصورة طبيعية ، مع العلم أن جميع هؤلاء يحملون وثائق شرعية صادرة عن جهات رسمية لبنانية . وبالطبع فإن وجود هؤلاء المقاتلين فى المخيمات يترتب عليه انخراطهم فى حياتها بما فى ذلك الدفاع عنها فى وجه المؤامرات التى تستهدفها) .

وقد تردد فى بداية العام ١٩٨٦ فى العديد من الصحف العربية أن هناك تفاهما بين قيادة المنظمة والرئيس الجميل على عودة المقاتلين إلى لبنان ، وأن الجميل يريد استخدام العودة الفلسطينية للبنان لإضعاف الدور السورى ودور حركة أمل . وتردد أيضا أن اتصالات سرية جرت بين الجميل وبين عدد من قادة فتح ، وبالذات « أبوأياد » المعروف بأنه أجرى اتصالات قديمة معه فى بيروت .

لكن الطرفين لم يلبثا أن تبادلوا نفي هذه الاتصالات . فأعلن أبوأياد أن (الاتصالات المباشرة مع أمين الجميل مقطوعة منذ فترة طويلة . لكن هذا لا يعنى أننا بين فترة وأخرى لا نتبادل الآراء ووجهات النظر من خلال بعض الأصدقاء المشتركين . وإذا كان تبادل الآراء بهذه الطريقة يعنى اتصالا مباشرا ، فإن الاتصالات بينى وبين أمين الجميل لم تنقطع أبدا رغم الاختلاف فى وجهات النظر . أما أن يرتبط ذلك بالحديث عن عودة فدائيين للبنان عن طريق ميناء جونبة ، فهذا كذب واقترأ) .

تنظيمه على نحو يكفل توحيد العمل الفلسطيني واللبناني .

وتعتبر قوى السنة اللبنانية وحدها تقريبا المدافعة عن الوجود الفلسطيني في لبنان ، ومعها التنظيم الناصري في صيدا . وقد لعبت حركة التوحيد الإسلامي السنية في طرابلس بقيادة سعيد شعبان دورا هاما في دعم الوجود الفلسطيني قبل هزيمتها على أيدي بعض الميليشيات المرتبطة بسوريا ثم تصفيتها على أيدي القوات السورية نفسها مباشرة في ديسمبر . كما تدافع القيادة الدينية السنية التقليدية عن الوجود الفلسطيني . ويرفض المفتي حسن خالد أن تقتصر دعوة جمع السلاح على الفلسطينيين ويدعو إلى تطبيق ذلك على الجميع . ويبدو أن هذا الموقف يرتبط بخشية القيادات السنية من أن يؤدي عزل سلاح الفلسطينيين وتقليص وجودهم العسكري إلى أحكام سيطرة أمل والشيعية على بيروت الغربية .

د - الترحال بين العواصم العربية :

شهدت الشهور الأولى من العام عدة اتصالات سرية بين ممثلين سوريين ومندوبين عن قيادة منظمة التحرير ، وخاصة بعد انهيار اتفاق عمان وفي إطار المناخ الايجابي النسبي لاتصالات المصالحة الوطنية^(١) في تلك الفترة . فقد طرأت وقتها متغيرات جديدة بالنسبة لسوريا أهمها عودة الأوضاع الى التأزم في لبنان ، وفشل الاتفاق الثلاثي الذي رعته سوريا بين أمل والكتائب والاشتراكي التقدمي ، وبروز العامل الفلسطيني من خلال العودة الفدائية كعامل خلط للأوراق السياسية في الساحة اللبنانية ذات الأولوية المتميزة في السياسة السورية . وأدت تلك التطورات الى ظهور توقعات بأن تنضج موقفا سوريا أكثر استعدادا للتكامل مع قيادة منظمة التحرير ، وخاصة بعد فك التنسيق الأردني الفلسطيني الذي أعطى لسوريا فرصة التعامل مع طرفين كل على حدة ، وبعد لقاء عرفات مع الزعيم السوفيتي جورباتشوف في برلين أول ابريل ١٩٨٦ ، حيث حصل عرفات على وعد سوفيتي ببذل الجهد من أجل تحقيق مصالحة سورية فلسطينية .

لكن الاتصالات السورية مع منظمة التحرير لم تسفر عن أي تقدم رغم التقارب الذي حدث بين مناصري

كما نفت المصادر الرسمية للرئيس الجميل أن يكون قد أجرى أي اتصال مع أي مسئول فلسطيني منذ خروج المقاومة من بيروت باستثناء الاتصالات المعلنة التي جرت في مؤتمرات أو لقاءات عامة . وأكدت هذه المصادر أن الموقف الرسمي اللبناني من اتفاق القاهرة ١٩٦٩ ومن الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان ما يزال هو الموقف الذي عبر عنه الجميل في رسالته إلى عرفات في نوفمبر ١٩٨٢ ، التي طلب فيها سحب القوات الفلسطينية من لبنان وإعادة تنظيم الوجود الفلسطيني المدني على أساس احترام حق الفلسطينيين الذين دخلوا لبنان عام ١٩٤٨ بالبقاء على أرضه إلى أن يتم حل قضيتهم أسوة بما يجري في الدول العربية الأخرى . كما تضمنت تلك الرسالة أن السلطات اللبنانية تنوى تنظيم وضع الجنوب على أساس اتفاقية الهدنة بصرف النظر عن أية اتفاقات أخرى لاحقة ، وأن هذا هو الأساس الذي اعتمده لبنان في مجلس الأمن عند الاتفاق على القرار ٤٢٥ الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من جنوب لبنان واحترام الدولتين لاتفاقية الهدنة بينهما . وجدير بالذكر أن عرفات كان قد رد على رسالة الجميل في حينها مشيرا إلى أن اتفاق القاهرة ١٩٦٩ تم التوصل إليه بناء على وساطة عربية وبرعاية الجامعة العربية ، ولا يمكن إلغاؤه من طرف واحد . والملاحظ أنه رغم الخلاف الكبير بين الجميل والكتائب وبين أمل . فهناك حد أدنى من الاتفاق بينهما على تفسير أسباب معارك المخيمات . فالجميل يعتبر أن ما يجري في المخيمات وحولها هو نتيجة غياب القوى الأمنية الشرعية المسؤولة عن ضبط الأمن في بيروت الغربية والجنوب . أما حركة أمل فتتحدث بلغة لا تختلف كثيرا رغم أنها هي التي تسيطر على أجزاء واسعة من أحياء بيروت الغربية . فتري أمل أن مسؤولية أمن المخيمات يجب أن تتحملها السلطات الأمنية الشرعية اللبنانية من جيش وقوى أمن داخلي كما هو حال المخيمات في البلاد العربية التي بها وجود فلسطيني . ومن وجهة نظر أمل ، فإن محاربة إسرائيل لا تتم من مخيمات بيروت والجنوب ، وأن الدور الحقيقي في مواجهة إسرائيل تقوم به المقاومة الوطنية اللبنانية في الجنوب .

ويسعى الحزب الاشتراكي التقدمي بزعامة وليد جنبلاط إلى الموازنة بين علاقاته مع أمل وبين موقفه من الوجود الفلسطيني في لبنان ، حيث امتنع عن المشاركة في أي هجوم على هذا الوجود رغم دعوته إلى إعادة

(١) انظر القسم الخاص بالمصالحة الوطنية الفلسطينية .

المنظمة وأنصار جبهة الانقاذ الموالية لسوريا خلال معارك مخيمات بيروت في أبريل ومايو ١٩٨٦ والذي تحول الى وحدة قتال شاملة في معارك مخيمات نهاية العام . وكانت العلاقة المتنامية لقيادة المنظمة مع مصر من أسباب تعثر تحقيق تقدم في الاتصالات مع سوريا . فقد تضمنت الشروط السورية لبدء حوار رسمي مع قيادة المنظمة قطع علاقاتها بمصر وإدانة سياستها التي لا تزال ملتزمة بكامب ديفيد . لكن الواضح أنه كان من غير المتصور أن تضحى قيادة المنظمة بعلاقاتها الايجابية مع مصر ، رغم ما يكتنفها من بعض جوانب الخلاف السياسي ، مقابل علاقة غير مضمونة مع سوريا ، خاصة وأن مصر هي التي تقوم بالدور الرئيسي في الوساطة بين الأردن وبين قيادة المنظمة التي ما تزال تنظر الى العلاقة الأردنية الفلسطينية كأهم مدخل لها الى عملية التسوية .

وكانت زيارة عرفات للقاهرة في أول مايو ١٩٨٦ مؤشرا على حرص قيادة المنظمة على علاقاتها مع مصر . فبعد انهيار اتفاق عمان والمشكلات التي يواجهها الوجود الفلسطيني في تونس ، أصبحت القاهرة وبغداد أهم عاصمتين عربيتين بالنسبة لقيادة منظمة التحرير : القاهرة لمكانتها ودورها في الوساطة مع الأردن وموقفها الايجابي المدافع عن كون منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وبغداد لكونها المقر البديل المحتمل في حالة اضطرار قيادة المنظمة للخروج من تونس . وقد تم نقل العديد من كوادر الثورة الفلسطينية وعسكرييها إلى بغداد خلال هذا العام والعام الماضي ، حتى أصبحت بغداد مع الجزائر وصنعاء والخرطوم أهم مراكز للوجود العسكري الفلسطيني في العالم العربي ، بالإضافة إلى بيروت وعمان حيث يواجه هذا الوجود مشكلات عديدة . بينما تظل دمشق هي أهم مركز للوجود العسكري للفصائل المعارضة لقيادة المنظمة .

وكان الموقف السوري تجاه قيادة منظمة التحرير أيضا من عوامل عرقلة المبادرة الجزائرية الخاصة بالمصالحة الفلسطينية . فقد أصرت سوريا على عقد اجتماع المصالحة في دمشق وكذلك المجلس الوطني الفلسطيني الذي يعقب هذا الاجتماع ، مع اشتراط أن يسفر هذا المجلس عن تعديلات جذرية في صلاحيات رئيس منظمة التحرير تشمل توزيع هذه الصلاحيات على ثلاثة نواب له بهدف الحد من هيمنته على القرار

الفلسطيني . لكن هذا الموقف مجرد عامل مساعد على عرقلة المبادرة الجزائرية ، حيث يظل تباعد الرؤى بين الفصائل الفلسطينية نفسها ، والشروط المضادة التي طرحتها العامل الرئيسي في عرقلتها .

لكن الاتصالات السورية مع قيادة منظمة التحرير استؤنفت قرب نهاية ١٩٨٦ . وتم أكثر من لقاء على مستوى مسئولى الأمن والمخابرات .

كما حدث لقاء بين عبد الحليم خدام وفاروق القدومي . لكن لم تؤد هذه الاتصالات أيضا إلى تقدم ملموس رغم مناخ التفاؤل الذي أحاط بلقاء عرفات مع القذافي على هامش قمة عدم الانحياز الأخيرة بهراري في سبتمبر ، وما أثاره من توقعات بشأن المساهمة في أحداث قدر من التقارب بين قيادة منظمة التحرير وبين سوريا . لكن يبدو أن التشدد السوري من جانب والمبالغة في شعار « استقلالية القرار الفلسطيني » . من جانب آخر يحولان دون حدوث تقدم في العلاقات بين سوريا وقيادة المنظمة . ويبدو أيضا أن شعار « استقلالية القرار الفلسطيني » يتم استخدامه أحيانا على نحو يتجاهل أن القضية الفلسطينية هي قضية عربية قومية لا قضية قطرية ، وأن النضال الفلسطيني لا يستطيع وحده حسم المعركة في غياب الدور العربي . لكن ظروف التضييق والحصار التي يواجهها النضال الفلسطيني ، بغض النظر عن اتجاهاته ، في الأقطار العربية يغذى الفكر القطري في صفوف المقاومة وبالذات لدى كوادرها الجديدة . ومن أهم مظاهر التضييق الجديدة هذا العام المشكلات التي أثارها السلطات التونسية حول الوجود الفلسطيني خلال شهر أكتوبر ، مما دفع قيادة المنظمة إلى إلغاء الوجود العسكري في تونس كلية . ورغم أنه قد أمكن احتواء المشكلة عند هذا الحد ، إلا أنها أثارت جدلا في صفوف منظمة التحرير حول احتمالات تجدد المضايقات التونسية لكن بصدور المقر الرسمي لمنظمة التحرير الكائن الآن في تونس . وبرز في هذا الجدل اتجاه يدعو إلى التخلي عن تحديد مقر ثابت لقيادة المنظمة في عاصمة عربية معينة . ولم يسفر هذا الجدل عن نتائج محددة . لكن مع نهاية العام كانت قيادة منظمة التحرير قد نقلت من تونس كل ما له علاقة بالأمور العسكرية أو الأمنية ، بحيث لم يبق هناك سوى المقر الرسمي لقيادة المنظمة ومقر الدائرة السياسية والدائرة الاعلامية للمنظمة . ويوجد حاليا حوالي ٤٠٠ عنصر وكادر فلسطيني مع عائلاتهم ، بحيث يبلغ مجموع الفلسطينيين المقيمين بتونس هذا العام

نحو ألف شخص ، بعد أن وصل عددهم من ٧ - ٨ آلاف شخص عقب الخروج من بيروت عام ١٩٨٢ .

هـ - الوجود البشري الفلسطيني في العالم العربي :

ويظل الوجود الفلسطيني في الأردن هو الأكثر كثافة خارج الأرض المحتلة حيث يعيش هناك نحو ربع الشعب الفلسطيني الذي تشير الإحصاءات التقديرية الفلسطينية إلى أنه يقدر بنحو ٤,٤ - ٤,٦ مليون عام ١٩٨١ ، بمعدل زيادة سنوى يتراوح بين ٢,٥ و ٣٪ . ويوضح الجدول رقم (٨) التوزيع الجغرافي للفلسطينيين عام ١٩٨١ وفقا لمصدرين : إحصاءات المجموعة الإحصائية الفلسطينية بدمشق ، وتقديرات الباحثة الديمجرافية الفلسطينية جانيت أبو الغد .

جدول رقم (٨)
التوزيع الجغرافي للفلسطينيين عام ١٩٨١

مكان الإقامة	تقدير المجموعة الإحصائية	تقدير جانيت أبو لغد
الضفة الغربية	٨٣٣,٠٠	٨١٨,٣٠٠
قطاع غزة	٤٥١,٦٠٠	٤٧٦,٧٠٠
فلسطين المحتلة ١٩٤٨	٥٥٠,٨٠٠	٥٣٠,٦٠٠
الأردن	١,١٤٨,١٨٠	١,١٦٠,٨٠٠
سوريا	٢٢٢,٥٢٥	٢١٥,٥٠٠
لبنان	٤٩٢,٢٤٠	٣٤٧,١٠٠
الكويت	٢٩٤,٩٠٨	٢٧٨,٨٠٠
العراق	٢٠,٦٠٤	٢٠,٠٠٠
ليبيا	٢٣,٧٥٩	٢٣,٠٠٠
مصر	٣٤,٣٠٤	٤٨,٥٠٠
السعودية	١٣٧,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠
الإمارات	٣٧,٠٠٠	٣٤,٧٠٠
قطر	٢٤,٢٣٣	٢٢,٥٠٠
البحرين	—	—
عمان	—	—
باقي الدول العربية	٥١,٠٠٠	٤٨,٢٠٠
الولايات المتحدة	١٠٥,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠
بقية العالم	١٤٠,٠٠٠	١٣٦,٣٠٠
	٤,٥٦٦,١٦٣	٤,٣٩٠,٠٠٠

حيث انخفض تقدير جانيت أبو لغد عن تقدير المجموعة الإحصائية بنحو ١٤٥ ألفا . وهو فارق ضخم ربما يرجع إلى أن تقديرات الفلسطينيين في لبنان تعاني من الارتباك الناجم عن الحرب الأهلية الطويلة والغزو الاسرائيلي ومعارك المخيمات والآثار المترتبة على كل ذلك ، فضلا عن أنها تقديرات تخمينية من الأساس حيث لا يوجد إحصاء سكانى في لبنان منذ ١٩٧٣ . ورغم أنه لم يحدث خلاف ملموس بين التقديرين بخصوص أعداد الفلسطينيين في المناطق الأخرى ، إلا أن هذا لا يؤكد بالضرورة دقتها . فمعظم هذه الأرقام تقديرية وتنطوى على جانب تخمينى ، وبعضها يعانى من آثار عدم تفرقة بعض الأقطار بين الفلسطينيين الحاملين لجنسية أردنية وبين الأردنيين . ويكاد يكون البلدان الوحيدان اللذان يتميزان بدقة أرقام الفلسطينيين فيهما نسبيا هما سوريا والعراق ، بسبب وجود تعداد شبه منتظم للفلسطينيين . وكذلك تتميز أرقام الفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وفى الضفة الغربية وقطاع غزة بدقة تعود إلى وجود إحصاءات إسرائيلية منتظمة ، لكن دون حساب احتمالات وجود اتجاه إسرائيلى للتلاعب بهذه الإحصاءات . فالمعروف في علم السكان أنه قليلا ما تكون الإحصاءات خالية من التحيز سواء بطريق العمد أو نتيجة الأخطاء الواردة باستمرار . وعندما يكون الأمر متعلقا ببلد ظل منذ بدء جمع المعلومات بالمعنى الحديث ، موضعاً للخلاف والصراع بين أطراف متنازعة ، تزداد احتمالات التحيز .

وبالنسبة للنشاط الاقتصادى الذى يمارسه الشعب الفلسطينى ، فقد حدث تغير كبير فيه على مدى السنوات الممتدة منذ ١٩٤٨ . فقبل الاحتلال الاسرائيلى فى ذلك العام ، كانت غالبية الفلسطينيين (الثلثان تقريبا) من الفلاحين مع وجود أقلية شبه إقطاعية بالغة الثراء . بينما كان الثلث الآخر حضريا يشمل العمال والبورجوازية الصناعية المحدودة والتجار والمقاولين والموظفين . لكن بعد ١٩٤٨ أخذ الشعب الفلسطينى يبتعد عن الزراعة . وتكرس ذلك بعد ١٩٦٧ . فباستثناء فلسطينى الأردن الذين يعمل نحو ٨٠٪ من المشتغلين منهم بالزراعة والغابات والصيد ، تضاعلت أعداد الفلسطينيين العاملين فى هذا المجال ، كما يوضح الجدول رقم (٩) (بالنسبة المئوية) . كذلك يوضح الجدول رقم (١٠) النسب المئوية للعاملين الفلسطينيين فى بعض الأقطار العربية حسب المهنة .

وملاحظ أن التباين بين التقديرين طفيف لا يتجاوز ٤٠ ألفا فى المتوسط ، فيما عدا التقدير الخاص بلبنان ،

جدول رقم (٩)

النشاط الاقتصادي للفلسطينيين تبعاً للقطاع والتوزيع الجغرافي

النشاط الاقتصادي	الضفة	القطاع	الأردن	سوريا	لبنان	الكويت	السعودية
زراعة وغابات وصيد	٢٤,٢	١٧,٣	٧٩,١	٨,٠	٢١,٢	٢,٢	٣,٤
صناعة	١٦,٤	١٧,٣	٣,٨	٢٢,٢	١١,٨	٢٩,٥	١١,٥
تشبيد وأشغال عامة	٢٣,٤	٢٦,٤	١,٤	١٧,٨	١٣,٨	١١,٢	١١,٢
تجارة ومطاعم وفنادق	١٢,٤	١٢,٤	٤,١	١١,٢	١٤,٤	١٥,٢	٧,٣
نقل وتخزين ومواصلات	٤,٩	٦,٧	٢,٣	٥,٦	٦,٦	٦,٦	٢,٦
خدمات عامة	١٤,٣	١٢,٨	٩,٣	٢٨,٤	٢٠,٩	٦,٦	٦١,٦
مجالات أخرى	٤,٠	٥,٣	—	٦,٧	١٥,٧	—	٥,٠

المصدر : د. محمد النخال ، الشعب الفلسطيني ، مجلة شئون عربية ، العدد ٤٤ ، ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ١٤٤ .

جدول رقم (١٠)

النسب المئوية للعاملين الفلسطينيين في بعض الأقطار العربية حسب المهنة

المهنة	سوريا ١٩٨٠	لبنان ١٩٨٠	الكويت ١٩٧٠	العراق ١٩٧٨	السعودية ١٩٧٤	مصر ١٩٧٦	الإمارات ١٩٧٥
مهندسون وفنيون	١٢,٧	٨,٧	٢٠,٠	١٧,٥	٥٦,٠	١٦,٨	٣٢,٥
مديرون وذو أعمال إدارية	٠,٦	٠,٢	٠,٧	٢,١	٢,٥	٤,٤	٥,٠
أعمال كتابية	٨,٨	٣,٤	١٨,١	١٣,٥	٥,٤	١٤,٦	٢١,٥
بيع وشراء	٨,٢	١,١	٨,٢	٧,٢	٢,٨	١٧,٧	٥,٦
خدمات	٧,١	١٢,٧	١٠,٢	٨,١	٣,١	٧,١	٢,٨
زراعة وصيد	٨,٦	١١,١	٢,٣	٠,٥	٣,٩	٣,٧	٠,٧
مجالات إنتاج	٥٤,٥	٢٣,٧	٤,٢	٤٢,٩	٢٦,٣	٢٣,٢	٣١,٩
مقاولون	—	—	—	٠,٩	—	—	—
	٠,٤	—	٠,٣	٧,٣	—	١٢,٥	—

المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

الذي قد يكون له تأثير على انخفاض حجم المجتمع الفلسطيني هناك وانخفاض مستواه .

كما يلاحظ الاتجاه العام إلى انخفاض الأهمية الزراعية وتعزيز الأهمية الوظيفية المهنية والفنية ، والإدارية بالنسبة للفلسطينيين في الأقطار العربية باستثناء الأردن . ويمكن تفسير حالة الأردن جزئياً بضرورات حياة المخيمات الأكثر بؤساً وعدم إمكانية الحصول على أعمال خارج نطاق الزراعة . كما يلاحظ الاتجاه العام لتعزيز الأهمية البروليتارية للفلسطينيين في إسرائيل والأرض المحتلة .

وتكشف هذه الجداول عن التمزق الذي أصاب التركيب الطبقي الفلسطيني ، وعن النمط المتفكك للأعمال المتخصصة التي يشغلها الفلسطينيون في البلاد المختلفة ، رغم أن الشعب ككل يحتوى على تكوين متوازن نسبياً من المهارات والكوادر الوظيفية التي غدت متنوعة من العمل معاً لخلق اقتصاد وطني . ويلاحظ أن العديد من الفلسطينيين الذين يعملون في أقطار الخليج ، وبالذات السعودية والكويت والإمارات ، يشغلون أعمالاً مهنية وفنية هامة . لكن احتمالات انخفاض أعدادهم مستقبلاً وحلول عاملين محليين محلهم واردة مع انتشار التعليم في هذه البلاد ، الأمر

القسم السادس
أثر انخفاض أسعار النفط
على الاقتصاديات العربية

يدرس هذا القسم بإيجاز شديد تطورات الاقتصاديات العربية ، ويمكن للقارئ أن ينظر إليه على اعتبار أنه تأمل مستقل لبعض أهم خصائص وتطورات الاقتصاديات العربية سواء كانت مأخوذة ككل أو مأخوذة في تنويعاتها القطرية . على أنه يمكن النظر أيضا إلى هذا الجزء من التقرير على أنه تفصيل أدق لبعض الجوانب الاقتصادية التي تؤثر على العلاقات السياسية العربية والتي تناولناها في عجلة في الأقسام الأولى من التقرير .

ويركز القسم الاقتصادي من هذا الجزء من التقرير العربي على نتائج وانعكاسات انخفاض عائدات النفط على الاقتصاديات والعلاقات العربية من زوايا متعددة . ففي البداية تقدم الدراسة تشخيصا لما هو جوهري في تطور الاقتصاديات العربية تحت تأثير العامل النفطى سواء في مرحلة صعوده أو مرحلة هبوطه . ويرتكز هذا التشخيص على معيار أساسى لتقدير وتقويم هذا التطور وهو الدرجة والكيفية التى أثربها صعود وهبوط أسعار

وعائدات النفط العربى على قاعدة ودولاب الانتاج السلعى وخاصة في مجال الزراعة والصناعة التحويلية . ويعيد هذا القسم تنبيه الأمة إلى النتائج المبررة لتعقد مشكلة الزراعة العربية التى استفحلت اقتصاديا وأصبحت مصدرا كبيرا لأزمة سياسية واجتماعية هيكلية . وينتهى هذا الجزء من القسم الاقتصادي بآثاره بعض التساؤلات حول واقع ومستقبل السياسات الاقتصادية في البلدان المصدرة للبترول بصورة خاصة .

ويتلو ذلك التقييم العام جزء خصص لتناول تأثيرات انخفاض عائدات النفط على الأقطار العربية الفقيرة . ويشتمل هذا الجزء على دراسة لثلاثة جوانب أساسية لهذه التأثيرات وهى تحويلات العاملين المهاجرين في البلاد المصدرة للنفط إلى أقطارهم العربية الأم ، والمساعدات المالية الثنائية إلى الدول العربية الفقيرة ، وأخيرا التجارة البينية العربية . وهى ثلاثة محاور رئيسية للعلاقات بين مجموعة الأقطار العربية الغنية ومجموعة الأقطار العربية الفقيرة .

أولا : الاتجاهات العامة

١ - غياب ارادة ودوافع التنمية العربية المستقلة :

لقد اتاح ارتفاع أسعار وعائدات النفط العربى ، فرصة استثنائية تاريخيا من منظور توافر التمويل الضرورى لتحويل الاقتصاد العربى المتخلف التابع إلى اقتصاد صناعى حديث مستقل . وكان هذا ممكنا فى حال توجيه الموارد النفطية وتعبئة الموارد غير النفطية فى اتجاه غايته انجاز التنمية العربية المستقلة فى إطار التكامل الاقتصادى العربى . ونشدد بداية على أن صياغة سياسة (استراتيجية وتكتيك ، وخطط وبرامج الخ . .) تستهدف انجاز هذه التنمية ، كان من شأنه أن يحرر الاقتصاد العربى من قيود وأعباء التبعية الاقتصادية الشاملة . (انظر : الاقتصاد العربى بين التبعية والاستقلال فى حقبة النفط) .

أن تصفية التخلف الاقتصادى العربى تعنى تغيير بنية الاقتصاد ، وتمثل عملية التصنيع المستقل جوهر هذا التغيير الهيكلى ، كما يعتبر التكامل العربى شرطا موافيا للأسراع بالتنمية والتصنيع . ونلاحظ منذ البداية حقيقتين أساسيتين ، الأولى ، أن الاقتصاديات العربية لم تشهد تطورا غايته انجاز التنمية والتصنيع فى إطار الاستقلال ، والثانية ، أن العالم العربى لم يعرف تقدما فى اتجاه تحقيق التكامل الاقتصادى العربى .

والواقع أن تحديد ما يعنيه تحول البلدان العربية إلى بلدان متقدمة ، يفترض ادراك أن ظهور ما نسميه بالبلدان الصناعية المتقدمة . الرأسمالية والاشتراكية ، كان بالأساس نتيجة استكمال مهام الثورة الصناعية . ولقد تحققت هذه الثورة عبر العديد من الحلقات

لقد طبعت حقبة النفط بطابعها تطور بنية الاقتصاد فى العالم العربى . وبداية فاننا نعرض لإبعاد غياب التوجه العربى للتنمية المستقلة وأسسها الضرورية . ثم نقوم من ناحية بتحليل تطور هيكل الناتج المحلى العربى الاجمالى ، ومن ناحية أخرى بدراسة تطور قطاعى الصناعة التحويلية والزراعة . ويتركز التحليل على الاتجاهات الرئيسية لهذا التطور من منظور الأثر الناجم عن تطور أسعار وعائدات النفط العربى . وهنا يتم التحليل على مستويين للاقتصاد العربى ، الأول : المستوى القومى ، والثانى : على المستوى القطرى ، مع التركيز على عدد من البلدان النفطية وغير النفطية . ويشمل التحليل ثلاث فترات من حقبة النفط . الأولى : حتى منتصف السبعينات (١٩٧٠ - ١٩٧٥) ، وذلك لتحديد الأثر المباشر لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية ، وللتعرف على نقاط انطلاق تطور هذا الاقتصاد فى حقبة النفط . والثانية ، حتى بداية الثمانينات (١٩٧٥ - ١٩٨٠) بهدف تعيين الأثر متوسط المدى لارتفاع أسعار النفط ، وانماط التصنيع والتنمية فى سنوات الازدهار النفطى . والثالثة ، حتى منتصف الثمانينات (١٩٨٠ - ١٩٨٤) بغرض استشراف الأثر الناجم عن اتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض ، والتعرف على محصلة أثر حقبة النفط (فى صعودها وهبوطها) على الاقتصاد العربى . ويبقى أن هذا التحليل مقيد بالمادة المتاحة ، والاختيار التحكمى لفترات الدراسة .

والأشكال والمراحل ، وأثمرت بنية اقتصادية وصناعية حديثة متكاملة . وفي ظروف البلدان المتخلفة - وبينها البلدان العربية - فإن عملية التنمية والتصنيع ، وإن كانت تتجه إلى نفس الهدف ، فإنها تنطوي على حلقات وأشكال ومراحل متميزة . وينجم هذا التمايز ، موضوعيا ، عن نقاط الانطلاق المختلفة ، التي تحدت خصائص هيكل الاقتصاد واختلالات التخصص اللامتكافئ وتعين هذه الخصائص والاختلالات مضمون ظاهرة « التخلف الاقتصادي » لاقتصاديات العالم الثالث المعاصرة - عربية وغير عربية - التي الحقت على أساس القهر الاستعماري بالاقتصاد الرأسمالي العالمي .

أن عدم تصفية التخلف والتبعية في العالم العربي في حقبة النفط ، يرجع بدرجة كبيرة ، إلى مفاهيم التنمية التي تم تبنيها ، وغياب أو أضعاف الدور القيادي لقطاع الدولة في التصنيع ، وتكريس أو معاودة الانخراط في السوق الرأسمالية العالمية الخ . . . ونكتفي هنا بتوضيح هذه الجوانب الثلاثة :

أ - أن التنمية الاقتصادية لا تساوي تصفية الفقر الجماهيري ، وأن كانت تثمر هذه التصفية ، إذ تؤمن النمو المتواصل لمستويات معيشة السكان على أساس تطور الانتاج القومي من السلع والخدمات وهو الأمر الذي جرى تجاهله في حقبة النفط . وانجاز هذه التنمية لا يمكن أن يتم ضمن الحدود الخانقة سواء للقبول بالتخصص وفقا لنظريات النفقات والقدرات « النسبية » باعتبارها معطيات أبدية ، أو بالتسليم بحتمية « الدفعة القوية » للتنمية من قبل رأس المال الأجنبي أو بتبني « تنمية بديله » تستند إلى التراجع عن أولوية تطوير الصناعة الحديثة المستقلة لصالح الانتاج الصغير والقطاع الأولى وصناعات التصدير . . الخ ، كما هو الحال وفق نماذج التنمية التي عرفتة الحقبة النفطية .

ب - في ظروف الضعف التاريخي للقطاع الخاص في العالم العربي ، وتفضيله لأوجه النشاط غير الانتاجي الأعلى ربحية والاسرع عائدا والأكثر أمنا ، فإنه لا يمكن أن يترك له قيادة التنمية ، وهنا يتوقف انجاز التصنيع المستقل على الدور القيادي لقطاع الدولة ، انطلاقا من مقدمة موضوعية تتمثل في ملكية « الدولة » فعليا لأهم موارد الثروة المادية ، النفطية وغير النفطية . والأهم أن هذا الدور بمقدوره وحده أن يؤمن تنمية

متسارعة لبنية اقتصادية وصناعية متناسبة ومتوازنة ، ومترابطة على أساس التصنيع ، ويحد من تبديد الموارد والطاقات والسنوات ، لكن هذا كله لم يعرفه العالم العربي في ظل التحولات الليبرالية في حقبة النفط بأهدار الشروط الضرورية لتحقيق الدور القيادي للقطاع العام وبالرهان على القطاع الخاص .

ج - أن انجاز التنمية والتصنيع في العالم العربي قد يرتهن - في البداية - بتشديد الاعتماد على الخارج ، سواء لاستيراد المواد أو المعارف التكنولوجية ، أو لتصريف جانب من المنتجات ، أو لتلقي جانب من التمويل الخ . . بيد أن تجنب الوقوع في براثن التبعية . يتوقف على ضرورة المساومة الجماعية للبلدان العربية - مع غيرها من البلدان النامية - من أجل تحسين شروط نقل التكنولوجيا والتبادل السلعي والتمويل الدولي الخ . . بشرط الاستناد أساسا إلى تبعية الموارد القومية المادية والتكنولوجية الخ . . والاعتماد على النفس قطريا وقوميا . بيد أن الأمور سارت في عكس هذا الاتجاه في ظروف سياسات الباب المفتوح في حقبة النفط ، وزادت التبعية الاقتصادية العربية خطورة وحدة .

أن الابتعاد عن الاتجاه نحو التنمية والتصنيع ، على أساس الاستقلال ، في العالم العربي في حقبة النفط ، على الرغم من العديد من المؤشرات الجزئية غير المترابطة للنمو الاقتصادي والصناعي كما سنرى ، يمكن تحديده وفقا للعديد من الحقائق والمؤشرات نقتصر هنا على ابراز ثلاث منها :

الحقبة الأولى : أن نقاط انطلاق ومراحل انجاز التنمية المستقلة والتصنيع المستقل متنوعة فقد يتم الانطلاق في ظروف البلدان المختلفة - عربية وغير عربية - من تطوير الزراعة أو تحديث البنية الأساسية ، أو تطوير صناعات احلال الواردات ، أو انشاء صناعات التصدير أو تنمية الصناعات الخفيفة ، أو اقامة الصناعة الثقيلة أو بناء صناعة الآلات الخ . . ويتوقف الأمر على العديد من المعطيات الداخلية والخارجية ، الموضوعية والذاتية ، والأهم أنه يرجع إلى المرحلة التي بلغها تطور الاقتصاد والصناعة في هذا البلد أو ذاك ، وعلى الموارد المحلية المتاحة . لكن هذه البدائل والمراحل لا تستغرق مجمل عملية التنمية والتصنيع وانما لابد وأن تعود جميعا إلى اقامة اقتصاد حديث مترابط . ورغم أن العالم العربي بتنوع موارده وتفاوت اقطاره ، كان بمقدوره أن يحقق خطوات حاسمة على طريق التنمية

المستقلة والتصنيع المستقل بالمزج بين جميع هذه البدائل والمراحل ، فان تطور الاقتصاد والصناعة في حقبة النفط لم يجر على هذا الأساس وتجاه هذه الغاية .

الحقيقة الثانية : أن التنمية المستقلة في البلدان العربية ، وغيرها من البلدان المتخلفة ، تعنى الاتجاه نحو اقامة اقتصاد قومى « ذاتى المركز » . أى اقتصاد تتربط وتتكامل فيه عضويا مجمل القطاعات والفروع ، وتراجع فيه أوزان القطاعات منخفضة الانتاجية ، ويتسم بالقدرة على النمو الذاتى المتواصل ، وتتم فيه عمليات اعادة الانتاج على أسس قومية من حيث الأساس ، ويمكنه اشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية . ومثل هذه التنمية المتجهة إلى السوق الداخلية - فى إطار أوسع يكفله اندماج الأسواق القطرية العربية فى سوق قومية واحدة - تؤمن تصفية الأساس الموضوعى للتجزئة الاقتصادية العربية ، أى التوجه التصديرى والاستيرادى العربى تجاه السوق العالمية ، وتكفل تكاملا عربيا متكافئا وشرطا مواتيا للتعامل مع العالم الخارجى بشروط أفضل . لكن التوجه الخارجى طبع بطابعه جهود الانماء الاقتصادى العربى فى حقبة النفط ، وتعمقت مظاهر التجزئة بدلا من التكامل ، وتعاضم نمو القطاعات غير الانتاجية ومنخفضة الانتاجية واشتد ترابط قطاعات وفروع الاقتصاد والصناعة مع الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، واستمرت السوق العالمية أساس استمرار الانتاج الجارى ، والموسع ، فضلا عن تأمين اشباع الحاجات الاستهلاكية الضرورية وغير الضرورية .

الحقيقة الثالثة : أن التصنيع يمثل الرافعة المركزية لأى محاولة للتنمية المستقلة ، سواء قصدنا ، معناه الضيق ، أى أولوية تطوير الصناعة التحويلية ، وخاصة صناعة السلع الوسيطة والآلات والمعدات الخ . . أو معناه الواسع ، أى رفع انتاجية مجمل فروع الاقتصاد ، وخاصة الزراعة ، باستخدام التكتيك الحديث والأساليب التكنولوجية والتنظيمية الصناعية . ويقتضى انجاز التصنيع المستقل ، من ناحية ، اقامة مؤسسات الانتاج الصناعى الكبير المستندة إلى التكنولوجيا الأحدث ، مع تطويع تلك المستوردة ، وبناء التكنولوجيا الوطنية ، ومن ناحية أخرى ، أولوية اقامة صناعات الصلب والكيمياويات الأساسية والآلات الخ . . أى تلك الفروع الصناعية التى تؤمن التشابك القطاعى والتكامل القومى والنمو

الذاتى المتواصل فى إطار السوق الداخلية . وأخيرا ، فان هذا التصنيع ، لا يستبعد ، بل يستوجب تطوير الزراعة والانتاج الصغير على أساس الترابط الأوثق مع الصناعة الحديثة ، واقامة البنية الأساسية الانتاجية والاجتماعية للنقل والمواصلات ، والتعليم والصحة والخ . . كما يتطلب تطوير انتاج وتوزيع الكهرباء من المصادر الرخيصة باعتبارها القاعدة الضرورية من الطاقة الحديثة اللازمة للصناعة . وباعتبار هذا كله حلقات ضرورية من حلقات اعادة الانتاج الموسع على أسس قومية ، بيد أنه رغم قيام هذه أولئك من الصناعات الحديثة مثل الصلب والبتروكيمياويات الأساسية الخ . . وحتى أسبقية تطور الصناعة الثقيلة ، فى العالم العربى فى حقبة النفط ، ورغم إعلان التنمية على أساس تطوير الزراعة والانتاج الصغير ، فضلا عن الانفاق الواسع غير المسبوق على تطوير البنية الأساسية والكهرباء الخ . . فان التوجه الخارجى للصناعات الجديدة كان أساس قيامها ، فى البلدان النفطية ، أو غاب هدف بنائها كحلقة للترابط الصناعى المحلى فى بلدان أخرى ، وفى كل الحالات لم تؤمن هذه التطورات تكاملا عربيا قطريا أو قوميا ، وتراجعت نسبة الاكتفاء الذاتى العربى من أهم المنتجات أو بقيت منخفضة .

٢ - تنامى العلاقات وتدهور التكامل فى العالم العربى :

أن تجاهل هدف التكامل الاقتصادى العربى وإضعاف أسسه وقنواته فى حقبة النفط يمثل الوجه الآخر للاحجام عن التوجه نحو انجاز التنمية العربية المستقلة وإضعاف دوافعها ومقوماتها . ونشير بداية إلى أن هذا التكامل كان من شأنه التعجيل بهذه التنمية ، والافادة من مزايا تقسيم عمل دولى متكافئ بين البلدان العربية ، فى عدد محدود من البلدان العربية ذات السوق الداخلية الكبيرة نسبيا ولو من حيث الامكانية . لكن هذا التكامل المتكافئ يمثل الأساس الضرورى الذى بغيابه يعجز عن انجاز التصنيع فى الكثير من البلدان العربية ، وبينها غالبية البلدان النفطية العربية ، ويصبح لا بديل أمامها فى ظل الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية القائمة سوى التكامل غير المتكافئ مع البلدان الرأسمالية المتقدمة .

أن التكامل الاقتصادي العربى ، من شأنه أن يوفر السوق الواسعة التى تمثل شرط قيام الحجم الأمثل للفروع الصناعية الحديثة وتصريف منتجاتها ، وأشباع المتطلبات الضرورية للأمن الغذائى العربى وعلى أساس رشيد لتكلفة الفرصة البديلة ، وتغطية حاجات دول العجز من قبل دول الفائض فيما يتعلق بالتمويل أو العمالة باعتبارهما شرطين ضروريين للتنمية . كما يؤمن التعاون العربى فى اتجاه التكامل القدرة على الاعتماد الجماعى على الذات بصدد بناء قاعدة تكنولوجية عربية ، من ناحية ، وإمكانية تحسين شروط العلاقات الاقتصادية العربية - الخارجية على أساس المساومة الجماعية ، من ناحية أخرى . وكان غياب الاتجاه نحو تحقيق هذا التكامل والتعاون ، من شأنه حرمان الاقتصاديات العربية من كل هذا المزايا التى توافرت مقوماتها مجتمعة فى حقبة النفط .

ونلاحظ هنا ، أن الاتجاه إلى الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولى فى إطار التكامل ، قد عرفته البلدان الصناعية المتقدمة ، من خلال العديد من الحلقات والأشكال والمراحل . ولكن فى كل الأحوال ، كان الاتجاه نحو التكامل يوفر دائما استفادة أعلى من تدويل الاقتصاد ، ومثل شرطا مواتيا للانتقال إلى مراحل أعلى للتصنيع ، واستهدف إنجاز مهام أرقى للثورة العلمية التكنولوجية . وفى المقابل ، فإن ما يميز التكامل بين الاقتصاديات المتخلفة هو الاستفادة من مزايا تدويل الاقتصاد ، ولكن نقطة انطلاقه هى ولوج المراحل الأولى للتصنيع والامساك بالحلقات الابتدائية للثورة العلمية التكنولوجية . وتظهر خطورة المهام الملقاة هنا على عاتق التكامل الاقتصادى العربى ، من أن غايته النهائية لا بد وأن تتجاوز بالضرورة إلى بلوغ أعلى مستويات التقدم الصناعى التكنولوجى العالمية .

إن تحقيق التكامل الاقتصادى تم بواسطة إزالة الحواجز التى تعوق تطور الإنتاج الصناعى الحديث فى البلدان الرأسمالية المتقدمة . وذلك بإزالة العقبات أمام تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال وقوة العمل وغير ذلك فيما بينها . أو من خلال العمل الاقتصادى المشترك المخطط لإنجاز مهام التنمية والتصنيع ومواجهة المشكلات الاقتصادية وتصفية تفاوت التطور فى البلدان الاشتراكية ، وذلك بتطوير التعاون والتخصص فى مجال الإنتاج خاصة الصناعة إلى جانب تنمية العلاقات فى مجالات البحث العلمى التكنولوجى وتوسيع التبادل

السلعى وغيرها فيما بينها .

وفى ظل أوضاع تخلف الاقتصاد والصناعة الذى يسم الاقتصاديات التابعة العربية وغير العربية ، والاندماج على أسس غير متكافئة مع الاقتصاديات الصناعية المتقدمة فى إطار السوق الرأسمالية العالمية ، فإن التكامل الاقتصادى من شأنه أيضا أن يمثل رافعة لتطوير الإنتاج والصناعة ، لكن الأمر هنا يتضمن بدوره مهام وأدوات وخطوات تتميز سواء بالمقارنة مع البلدان الرأسمالية أو الاشتراكية التى حققت تقدمها على طريق التكامل الاقتصادى استنادا إلى روافع ولتحقيق مصالح مختلفة .

والواقع أن حقبة النفط قد شهدت تطورا هاما فى العلاقات العربية البينية . وقد ارتبط هذا ، من ناحية ، باتجاه العديد من البلدان العربية نحو الأخذ بأشكال متباينة من « الانفتاح الاقتصادى » الذى استهدف جذب جانب من أموال النفط العربى . ومن ناحية أخرى ، بتعاظم قدرة « دول النفط » مع ارتفاع أسعاره وعائداته ، على توسيع وخلق قنوات متنوعة سمحت بتنامى التدفقات المالية إلى غيرها من البلدان العربية « خاصة دول الانفتاح » وهكذا ، على سبيل المثال ، بلغت قروض مؤسسات التنمية العربية (الوطنية والأقليمية) المقدمة من بلدان الفائض المالى إلى بلدان العجز المالى حوالى ١٠,٤ مليار دولار فى آخر عام ١٩٨٤ مقابل ٣٤٣ مليون دولار خلال السنوات من ١٩٦٢ حتى ١٩٧٣ . وزادت تحويلات العاملين المهاجرين من البلدان ذات الفائض النسبى للسكان إلى البلدان ذات العجز النسبى للسكان بين عامى ١٩٧٥ - ١٩٨٠ من حوالى ٢,٥ إلى ٧,٢ مليار دولار ، وفى منتصف عام ١٩٨٢ ، بلغت رؤوس أموال المشروعات العربية الصناعية المشتركة التى قامت فى حقبة النفط التى تم حصرها وباستبعاد تلك التى شارك فيها رأسمال أجنبى نحو ٤,٨ مليار دولار . لكن هذا وغيره لم يكن يعنى التقدم على طريق التكامل الاقتصادى العربى ، الأمر الذى ظهر بشكل واضح فى تطور التجارة العربية البينية ، سواء من حيث ضالة نسبتها إلى إجمالى التجارة الخارجية العربية ، أو فى هزال وتراجع أهمية السلع المصنعة والغذائية المتبادلة .

أن هذا كله ، يطرح ضرورة التعرف على تطور الاقتصاد العربى فى حقبة النفط . وهنا نلاحظ بداية أن هذه الحقبة شهدت تطورا هائلا لمستويات الدخل

والاستثمار والإنفاق والناتج في البلدان العربية النفطية مقارنة بالبلدان غير النفطية . وقاد هذا التطور إلى تفاوت حاد بين هاتين المجموعتين من البلدان العربية طبقا لهذه المؤشرات . وهكذا على سبيل المثال ، فإن متوسط نصيب الفرد الناتج من الناتج المحلي القطري في دولة الإمارات بلغ حوالى ١١٩ مثل نظيره في الصومال في عام ١٩٨١ . ووصل نصيب السعودية من إجمالي الاستثمارات العربية إلى حوالى ١٤١ مرة نظيره في اليمن الديمقراطي في نفس الفترة ، كما بلغ الإنفاق السعودى على الخدمات الاجتماعية حوالى ٢,٣ مرة مثيله في إحدى عشرة دولة عربية غير بترولية في عام ١٩٨٠ . لكن هذه النسب لا تعنى تفاوتاً في مستوى النمو الاقتصادي أو تبايناً في جهود التنمية بنفس القدر في العالم العربى ، تماماً كما أن تحقيق أعلى مستويات الاستهلاك والإنفاق في البلدان العربية النفطية استناداً إلى تعاضل « الفائض الريعى » لم يكن من شأنه أن يخرجها من محيط البلدان المتخلفة إلى مركز البلدان المتقدمة . بيد أن هذا كله ، لا ينفى واقع الأثر الكبير لحقبة النفط على ما شهده العالم العربى من تغيرات هامة في بنية الاقتصاد العربى من حيث أوزان القطاعات وفي خريطة هذا الاقتصاد من حيث مواقع الدول .

٣ - تطور هيكل الاقتصاد العربى في حقبة النفط :

أ - خلال الفترة الأولى ، هبط نصيب الصناعة التحويلية من ٩,٩ إلى ٦٪ من الناتج المحلى العربى الإجمالى . ورغم ضعف تطور هذا الفرع الصناعى عشية الانقلاب النفطى ، وتكريس هذا الضعف في حقبة النفط ، فإن هذا الهبوط الحاد نسبياً في نصيبه من الناتج يرجع أساساً إلى الطفرة في أسعار النفط وإلى عدم ظهور أثر التطور النسبى اللاحق للصناعة التحويلية العربية ونلاحظ أن نصيب صناعة الاستخراج (النفطية كلية على وجه التقريب) ، قد زاد من ٢٣,١ إلى ٥٠,٢٪ في نفس الفترة . وهو الأمر الذى أعطى حقبة النفط اسمها ذاته وطبعها بطابعه .

وخلال الفترة الثانية ، ارتفع نصيب الصناعة التحويلية بدرجة طفيفة إلى ٦,٦٪ من الناتج المحلى

العربى الإجمالى . وتراجع نصيب صناعة الاستخراج أيضاً بدرجة ضئيلة إلى ٤٩,٨٪ من نفس الإجمالى . وقد عكس هذا نفس الاتجاهات السابقة . وإن برز هنا بشكل خاص وصول أسعار النفط في هذا العام إلى أعلى مستوياتها في حقبة النفط ، الأمر الذى حجب جزئياً التطور الذى شهده الاقتصاد العربى في هذه الفترة .

وأما خلال الفترة الثالثة ، فإن الوزن النسبى للصناعة التحويلية يرتفع إلى ٩,١٪ من الناتج المحلى العربى الإجمالى ، وإن بقى أقل من مستواه قبل الانقلاب النفطى . ويمكن تفسير هذا الارتفاع جزئياً بتطور هذا الفرع الصناعى في حقبة النفط ، وخاصة في سنوات الازدهار النفطى . لكنه يرجع بالأساس إلى هبوط عائدات النفط (مع انخفاض الأسعار والإنتاج) ، الأمر الذى ظهر في التراجع الحاد لنصيب الصناعة الاستخراجية إلى ٢٨,٤٪ من الناتج ، بيد أن الانخفاض الأخير لم يغير واقع استمرار الطابع الغالب لتخصص الاقتصاد العربى ، باعتباره اقتصاد تصدير للخام النفطى من حيث الأساس أضف إلى هذا ، أن التطور الذى شهدته الصناعة التحويلية العربية كان يرجع بالأساس - كما سنرى - إلى تطور صناعات تصدير المنتجات البتروكيمياوية نصف المصنعة ، إلى جانب تلك التى قامت للاستفادة من الوفورات الناجمة عن استخراج النفط والغاز الطبيعى العربى .

ب - وخلال الفترة الأولى ، تدنى إسهام الزراعة في الناتج المحلى العربى الإجمالى من ١٥٪ إلى ٩,٤٪ ، وعكس هذا ، من ناحية ، الارتفاع الحاد لنصيب صناعة الاستخراج ، ومن ناحية أخرى ، ضعف تطور الزراعة العربية في اقتصاديات غلب على تخصصها في إطار السوق العالمية تصدير خام النفط أو أهملت متطلبات تطوير وتحديث الزراعة . وعكس هذا بروز الانكشاف الغذائى العربى الذى احتدمت مظاهره في الفترات اللاحقة لحقبة النفط .

ونلاحظ هنا ، أن نصيب الزراعة من الناتج قد واصل الانخفاض في الفترة الثانية . وتدنى إلى ٦٪ ، ثم ارتفع بدرجة محدودة إلى ٧,٦٪ في الفترة الثالثة ، الأمر الذى فاقم التبعية الغذائية ومثل قيداً على التنمية المستقلة .

جـ - في الفترة الأولى ، تراجع الوزن النسبي لقطاع الكهرباء (والغاز والمياه) من ١,٦ إلى ٠,٨٪ وزاد نصيب قطاع التشييد ، وإن بدرجة طفيفة ، من ٥,٦٪ وفي الفترتين الثانية والثالثة ، استقر نصيب الكهرباء تقريبا بينما تواصل نمو قطاع التشييد وبلغ ١٢,٤٪ في منتصف الثمانينات ، ويبدل هذا ، من ناحية ، على ضعف تطور القاعدة الحديثة للطاقة في المنطقة العربية كما يشير ، من ناحية أخرى ، إلى الاتجاه نحو زيادة الإنفاق الواسع - الحكومي أساسا - على تطوير البنية الأساسية ، الإنتاجية والاجتماعية . ونلاحظ هنا ، أن ضعف تطور هذين القطاعين في بداية حقبة النفط ، جسد محدودية تطور الأسس الضرورية للتعبيل بالتنمية والتصنيع . وعكس النمو اللاحق ، في حالة التشييد ، تزايد أرباح شركات المقاولات الأجنبية التي تعاضد الاعتماد عليها ، ومن ثم خلق قناة إضافية لنهب الثروة العربية ، المتاحة من حيث الإمكانية للتصنيع والتنمية . كما عكس استمرار الضعف ، في حالة الكهرباء القيود الواردة على تطور هذا القطاع استنادا إلى استخدام المصادر المائية أو الفحم أو الطاقة النووية في الاقتصاد العربي ، أي المصادر التي من شأنها توفير الطاقة الرخيصة للتنمية والتصنيع .

د - وفي الفترة الأولى ، رغم تراجع وزنها النسبي زاد نصيب قطاعات الخدمات الإنتاجية أو التوزيع (التجارة والمال والنقل وغيرها) إلى نحو ٢,٧ مرة نصيب الصناعة التحويلية في نهاية الفترة مقارنة بنحو ٢,١ مرة في بدايتها واستمرت نفس الاتجاهات في الفترتين الثانية والثالثة ، مع تضخم في الفترة الأخيرة لقطاعات التوزيع لتبلغ ٢١,٦٪ من النتائج . ويشير هذا ، من ناحية ، إلى تضخم هذه القطاعات ذات التوجه الخارجى ، والمتوائمة مع احتياجات تصدير الخامات وتصريف الواردات ، وإن بدرجات متفاوتة في العالم العربى . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا يوضح تفاقم الاتجاه نحو تعاضد قطاعات التداول في حقبة النفط بدون التناسب الضرورى مع نمو قطاعات الإنتاج . وارتبط هذا من ناحية ، بتضخم النشاط المصرفى الذى وسع قنوات تحويل الموارد المالية العربية إلى الخارج ومن ناحية ثانية ، بتورم قطاع التجارة

الذى غلب فيه نشاط الاستيراد الاستهلاكى . لكنه عكس تطورا إيجابيا في قطاع النقل والمواصلات العربى ، وإن جرى هذا التطور بالأساس وفق الحاجات القطرية ، وغاب معه هدف الترابط الضرورى على النطاق القومى ، باعتباره مقدمة لازمة لقيام السوق العربية الموحدة .

هـ - وفي الفترة ، الأولى تقلص بدرجة حادة نصيب قطاعات الخدمات غير الإنتاجية من ٢٥ إلى ١١,٤٪ في هذه الفترة . وفي الحالين بلغ هذا النصيب نحو ضعف الوزن النسبى للصناعة التحويلية . الأمر الذى نجم عن ضعف قدرة الأخيرة على استيعاب الفائض النسبى لقوة العمل العربية ، وأما تقلص نصيب هذه القطاعات من الناتج في الفترة المشار إليها ، فإنه يمكن تفسيره بأن مستويات الإنفاق الحكومى ، لأغراض الدفاع وغيره من أوجه الاستهلاك العام لم يكن قد وصل بعد إلى تلك المستويات المرتفعة اللاحقة في حقبة النفط ، ونكتفى هنا بالإشارة إلى أن نصيب هذه الخدمات غير الإنتاجية من الناتج زادت قيمته بنحو ١٣,٥٪ سنويا في الفترة الأولى ، مقابل ٤٤,٢ و ١١,٤٪ في الفترتين الثانية والثالثة ، وإن كان من حيث القيمة المطلقة بلغ في نهاية الفترة الثالثة نحو ٧,٨ مرة مقارنة بالفترة الأولى .

وأخيرا فإنه من الهام أن نلاحظ أن نصيب أهم القطاعات السلعية في الاقتصاد العربى ، أى الصناعة التحويلية والزراعة ، قد هبط بحدة مع الارتفاع الكبير لنصيب صناعة الاستخراج في الفترة الأولى ، حيث هبط من ٢٤,٩٪ إلى ١٥,٤٪ . وأما في الفترة الثانية فقد استمر هبوط هذا النصيب ، من ناحية ، مع استمرار دور العامل السابق ، ولكن بالأساس نتيجة ضعف تطور هذه القطاعات الإنتاجية الرئيسية ، أساس التنمية المستقلة . ويتأكد هذا ، من استمرار نصيبها في نهاية الفترة الثالثة (١٦,٧٪ من الناتج) ، أقل بكثير من مستواه في بداية الفترة الأولى ، رغم التراجع الكبير في وزن صناعة الاستخراج مع انخفاض الأسعار والعائدات وقد مثل هذا الأساس الموضوعى لاحتدام التبعية الاقتصادية (التجارية والغذائية والتكنولوجية والمالية) العربية في حقبة النفط .

٤ - تطور الصناعة التحويلية العربية في حقبة النفط :

لقد ارتفع الاستثمار العربى الإجمالى بحوالى ٥٨ مليار دولار فى النصف الأول من السبعينيات ، إلى نحو ٢٨١ مليار دولار فى النصف الثانى من السبعينيات . وارتبط هذا بزيادة نصيب الصناعة التحويلية من ١٨ إلى ٢١,٣٪ من إجمالى الاستثمار . وأما فى النصف الأول من الثمانينات ، فقد هبط النصيب المخطط إلى ١٦,٢٪ ، والأرجح أن يكون المنفذ فعليا أقل من هذه النسبة مع التراجع الحاد للتقديرات الأولية نتيجة انخفاض أسعار وعائدات النفط .

ولقد قدمت البلدان العربية النفطية النصيب الأعظم من إجمالى الاستثمار العربى . وما يهمنى هنا ، هو أن هذه البلدان جاءت فى المرتبة الثانية طوال السبعينيات ، من حيث نصيب الصناعات التحويلية فى إجمالى استثماراتها مقارنة بالقطاعات الأخرى . وسبقها فى الترتيب فى نفس الفترة البلدان العربية غير النفطية متوسطة الدخل . لكن البلدان العربية النفطية شغلت المركز الأول فى النصف الثانى من السبعينيات بدلا من المركز الثانى فى نصفها الأول ، وذلك من حيث حجم الاستثمار الذى خصص للصناعة التحويلية مقارنة بغيرها من البلدان العربية . واستمرت نفس الاتجاهات فى خطط النصف الأول من الثمانينات .

ولقد انعكس هذا الهيكل لتوزيع الاستثمار الإجمالى والصناعى على بنية الناتج المحلى العربى . وتوزيعه النسبى ، سواء على المستوى القطرى أو القومى بين بداية السبعينيات ومنتصف الثمانينات كما رأينا من قبل . وبشكل خاص ، فإن النصيب المنخفض نسبيا للاستثمار فى الصناعة التحويلية (رغم اتجاهه للارتفاع قبل معاودة الانخفاض) فى جميع البلدان العربية لم يكن له أن يترك أثرا كبيرا على تغير بنية الاقتصاد العربى لصالح هذا الفرع الصناعى . وأما النصيب المرتفع نسبيا للاستثمار فى الصناعة التحويلية لصالح البلدان العربية البترولية فقد ترتب عليه تقدمها - على حساب البلدان العربية غير البترولية - من حيث الأنصبة فى الناتج العربى للصناعة التحويلية ، وهكذا ، تقدمت السعودية إلى المركز الأول بين البلدان العربية من حيث نصيبها من الناتج المحلى الإجمالى فى منتصف

الثمانينات (٢٢,٨٪) بدلا من المركز الثانى (١٠,٥٪) فى مطلع السبعينيات ، مع تراجع ترتيب مصر من المركز الأول (٣١,٨٪) إلى المركز الثالث (١٢,٦٪) ، وارتبط هذا بهبوط الوزن النسبى للصناعة التحويلية فى مصر من ١٧ إلى ١٤٪ من ناتجها المحلى فى نفس الفترة . وبينما خرجت كل من المغرب وسوريا من بين البلدان العربية الخمس الأولى فى مجموعة الدول العربية فى أول الفترة من حيث نصيبها فى الناتج المحلى العربى المتولد فى هذا الفرع الصناعى ، فقد تقدمت كل من العراق والإمارات لتشغلا مواقعهما .

ونلاحظ هنا ، أن نصيب الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى السعودى لم يتعد ٧,٥٪ ، الأمر الذى دفع بها إلى المرتبة الثانية عشرة بين الدول العربية وفق هذا المؤشر وأما فى باقى البلدان العربية الخمس الأولى ، فإن نصيب الصناعة التحويلية إلى الناتج القطرى لم يتجاوز ١٤,١٪ فى مصر و ١٢,٨٪ فى الجزائر و ٨,٧٪ فى الإمارات و ٦,٢٪ فى العراق وذلك فى عام ١٩٨٤ . ويبدو مغزى هذا واضحا على المستوى القومى إذا أدركنا أن هذه البلدان الخمسة قدمت حوالى ٦٨٪ من الناتج العربى للصناعة التحويلية .

وأما عن البنية الفرعية للصناعة التحويلية ، فتشير بشكل غير مباشر إلى أسبقية تطور الصناعة الثقيلة إن نصيب الصناعات التحويلية عدا الغذائية والغزل والنسيج مثل ٩٠٪ فى عام ١٩٨٤ وبشكل غير مباشر أيضا يشير تراجع هذه النسبة مقارنة بعام ١٩٧٠ إلى التنوع النسبى لقيمة الصناعة ، وزاد هذا النصيب فى الجزائر من ٣٨ إلى ٦٦٪ وفى مصر من ٤٣ إلى ٥٤٪ بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٤ ولكن لا ينبغى المبالغة فى مغزى هذا التطور . لقد رأينا استمرار الضعف النسبى للصناعة التحويلية ، وحتى تزايد هذا الضعف بالنسبة لأكثر البلدان العربية تقدما صناعيا من الناحية النسبية أى مصر فى مطلع حقبة النفط .

واتسمت البنية الصناعية بدرجة أكبر من التنوع ، مع وزن نسبى مرتفع ، مقارنة بغيرها من الدول العربية ، وهى تلك البلدان التى تطورت فيها الصناعة قبل عهد النفط (مثل مصر) على حين كانت قليلة التنوع رغم وزنها النسبى المرتفع فى إجمالى الصناعة التحويلية العربية وهى تلك التى شهدت تطورا بمعدلات أسرع فى هذا العهد (مثل السعودية) أن العالم العربى لم يعرف صناعة إنتاج الآلات سوى فى شكل إنتاج بعض آلات الورش أو التجميع والتصنيع الجزئى

لوسائل النقل والجرارات الخ . ويظهر الضعف الشديد لصناعة الآلات العربية ، بشكل غير مباشر ، من أن نسبة الاكتفاء الذاتى لم تتعد ١٠٪ من السلع الرأسمالية فى عام ١٩٨٢/٨١ . وبافتراض نسب تشغيل عالية تصل إلى ٨٠٪ فإن فجوة الطلب فى العالم العربى بلغت نحو ٥٠٪ من الصلب فى بداية الثمانينات ، وأما أكثر البلدان العربية المنتجة والمصدرة للحديد ، وهى موريتانيا ، فقد صدرته جميعه خاما ولم تعرف تصنيعه . ولم تتجاوز طاقة إنتاج البتروكيماويات العربية (نصف المصنع أساسا) ٣,٧٪ من الإنتاج العربى عام ١٩٨٣ ، واستمرت فجوة الطلب العربى مرتفعة فى العديد من منتجاتها . ولم يتم تصنيع سوى ٣٣,٨٪ من خام الفوسفات العربى ، ورغم توافر الخامات المحلية فإن التصيب العربى لم يتعد ٤٪ من الإنتاج العالمى للألمونيا فى بداية الثمانينات . وكان تراجع الوزن النسبى للصناعات الغذائية والغزل والنسيج سببا فى الانخفاض الكبير للاكتفاء الذاتى العربى منها .

إن ضعف التقدم على طريق التصنيع ، من زاوية توفير أحد مقوماته الأساسية ، يظهر فى ضعف تطوير الإنتاج الزراعى وصناعة استخراج الخامات المعدنية . ونكتفى هنا بالإشارة إلى أن منتجات الأخيرة تتجه بالأساس للتصدير خاما وتكاد هذه الصناعة تعتمد كلية على التكنولوجيا والخبرة الأجنبية ، وتفتقر إلى التمويل الكافى للكشف والاستخراج . والواقع أنه باستثناء استخراج الفوسفات فى المغرب والحديد فى موريتانيا ، فإن هذه الصناعة تلعب دورا ثانويا . ويظهر ضعف هذه الصناعة على المستوى العربى من أن نصيب موريتانيا والمغرب معا فى هذا الفرع الصناعى كان أقل من ٠,٦٪ من الناتج المحلى العربى المتولد فى هذا الفرع الصناعى وذلك فى عام ١٩٨٤ وهكذا خلال حقبة النفط بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٤ بقى نصيب الصناعة التحويلية من الناتج المحلى العربى ثابتا تقريبا ، وقدمت صناعة استخراج النفط التصديرية (خاما بالأساس ونصف مصنعة جزئيا) نصيبا أكبر ، وزاد نصيب القطاعات غير الإنتاجية وشبه الإنتاجية ، وتراجع نصيب القطاعات السلعية إذا استثنينا قطاع التشييد وتبرز مخاطر هذا التطور من التراجع الأشد للزراعة .

لقد أصبح العرب رهائن للنفط حين بدا لهم أنهم قد ملكوا زمام أمره . ذلك أن « العامل النفطى » كان أكثر العوامل حسما سواء فى سنوات إزدهاره حين رهن

العرب عليه تطورهم ، أو فى سنوات كسادهم بعد أن ارتبطت به مصائرهم ، وكان أبعد العوامل أثرا على مجرى تطور الصناعة والتصنيع سواء فى لحظة ارتفاع أسعاره وإنتاجه وعائداته وفوائضه ، أو فى زمن تراجع هذا كله وفى الحالين وفق ما عرضنا لمفهوم التصنيع المستقل ، فقد دفع بعيدا عن مجراه رغم ما ظهر من منشآت صناعية عملاقة ، حديثة تكنولوجيا هنا وهناك بفضل مال النفط .

وحمل النفط إلى بلدان النفط من النمو بعض مظاهره السطحية ، وبقي التخلف الاقتصادى والصناعى سائدا رغم بعض التطورات المتفرقة هنا وهناك . فضلا عن أن الكثير من « الثروة » جرى تبديده فى أوجه الإنفاق العام والخاص غير الضرورى ، وأن الكثير من « المال » تم للغرب استرداده بأشكال مباشرة وغير مباشرة ، فإن صناعات التصدير التى أقيمت للتصريف فى السوق الرأسمالية العالمية لم يكن لها أن تخدم تصنيعا مستقلا وقد نشأت مثقلة بكل ألوان التبعية ، منعزلة عن بقية فروع الاقتصاد الوطنى ، وجاءت تنويعا ظاهريا لبنية الاقتصاد النفطى .

وأتى النفط إلى « بلدان الانفتاح » من العون - الإنمائى وغير الإنمائى - ما ساعد فى جزء من الزمان والمكان العربيين على تخفيف جزئى لبعض أعباء الأزمات التى فاقمها الانخراط فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وكان هذا العون ذاته سببا فى التراجع عن محاولة التصنيع المستقل ، طالما أنه دفع إلى - أو كان ذريعة ل- - تبنى سياسات « الانفتاح » ، التى أثمرت تعميق أسباب تبديد ونهب القليل المتاح لتمويل التصنيع . ولم يكن من شأن صناعات إحلال الواردات . وصناعات التصدير - التى تطورت ، بما فيها بعض الصناعات الثقيلة ، أن تدفع نحو التصنيع المستقل ، طالما أن تكامل حلقات البنية الصناعية والاقتصادية لم يكن غاية إنشائها .

وفى زمن الصعود النفطى ، فإن قطاع الدولة نهض بالعبء الرئيسى فى تطوير أهم الصناعات الجديدة العربية ، سواء فى بلدان النفط أو الانفتاح . وكان هذا ضرورة موضوعية لإعادة توزيع « الفائض القومى » لصالح من استحوذ فعليا على ما تمتلكه « الدولة » وقرارا سياسيا لضمان الحد الأدنى من فرص العمل والدخل والمعيشة لغالبية المنتجين ، والأهم أنه مثل ضمانا لاستمرار الإنتاج الجارى والموسع شرط عدم تقويض هيكل المجتمع ذاته ، الذى أخذ سوس المضاربة

والتهريب والفساد ينخر في عظامه ، من أجل تعظيم ثروات فردية وجدت سبيلها « الأمن » خارج البلاد . ومع سنوات الهبوط النفطي . زاد العجز في موازنات الحكومات العربية غير البترولية بنحو ٧١٪ بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ، وتحول فائض موازنات الحكومات العربية إلى عجز وزادت القروض العربية من ٤٧ إلى ٥٨ مليار دولار بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣ ، ووصلت المديونية للبلدان العربية إلى أكثر من ١٣٦ مليار دولار في آخر ١٩٨٤ ، وهبط فائض الميزان التجاري للبلدان العربية البترولية بنحو ثلاث مرات بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣ . وأثمر هذا كله إلى تراجع - من الناحيتين المطلقة والنسبية - لمخصصات الاستثمار الحكومي في البلدان العربية بترولية وغير بترولية بما في ذلك الصناعة التحويلية .

ولقد أعلن أن القطاع الخاص منوط به تنفيذ ما صار صعبا على الحكومات تنفيذه ، ومن أجل المزيد من تشجيع « القطاع الخاص » يبدو منطقيا أن تتعمق التحولات الليبرالية ، ولكن مع الاتجاه الخطر - الذي من شأنه تعميق الاعتماد على الخارج وإضعاف القدرة على مواجهة الضغوط الخارجية - نحو نزع صمام « أمان » لعب دورا في السنوات الماضية في الحيلولة دون المزيد من التردى نقصد الاتجاه نحو خفض وزن قطاع الدولة الذي شهد من قبل تغييرا في دوره بالتحويل عن قيادته لمحاولة التصنيع المستقل . في انتظار رأس المال حين ينفض عن نفسه صفة « الجبان » ويتحلى بنخوة « الوطنية » .

إن معاودة الاتجاه - أو اختيار الاتجاه - نحو التصنيع العربي المستقل بدءا من لحظة ما قبل حلول حقبة ما بعد النفط ، طالما أن عملية أفوله ستمتد لسنوات من منظور « الثروة » والأهم من زاوية « الأثر » ، يشترط أمورا لا تبدو مطروحة في اختيار أصحاب القرار السياسي والاقتصادي العربي . ونقصد هنا الاتجاه نحو استعادة السيطرة الوطنية على المراكز الرئيسية للاقتصاد والصناعة ، وإقامة علاقات اقتصادية خارجية متوازنة ومواتية لدفع التصنيع المستقل ، وتوفير الشروط المواتية للدور القيادي للقطاع العام في التصنيع ، وإعادة صياغة مجمل السياسة الاقتصادية والارتقاء بأشكال التخطيط الاقتصادي بما يستجيب لمتطلبات التصنيع ، تطوير العلاقات الاقتصادية العربية القائمة في اتجاه التكامل الاقتصادي والصناعي العربي ، وتحويل توجه البناء

الصناعي والاقتصادي القائم - بما في ذلك البناء الجديد في حقبة النفط وخاصة في الصناعات الثقيلة والبنية الأساسية - نحو التكامل القطري والقومي ... الخ . أي باختصار ما جرى التراجع عن بعضه في حالات ولم يكن موضع بحث في حالات أخرى في عالمنا العربي . وهي جميعا أمور ممكنة في حال توافر الإرادة السياسية ، والاستعداد لتحمل أعباء مثل هذا الاتجاه ، لكنها أيضا أمور تتوقف على الفعل السياسي للشعوب العربية نفسها صاحبة المصلحة في تحقيق الهدف الاستراتيجي : التصنيع المستقل .

٥ - أزمة الزراعة العربية : معوقات التطور :

تتمثل معوقات الانتاج الزراعي في الوطن العربي في مجموعة متشابكة من العوامل الطبيعية والاجتماعية ، أدت إلى قصور الانتاج عن تغطية حاجاته الغذائية خاصة في مرحلة الحقبة النفطية ، وتعد أهم هذه المعوقات هي :

أ - ضيق الرقعة الزراعية العربية حيث تقدر بحوالى ٥٠ مليون هكتار ، وبالرغم من هذا الضيق فإن ما يزرع منها لا يزيد سنويا عن ٣٢,٥ مليون هكتار أى بنسبة ٦٦٪ ، اضافة لذلك فإن الزراعة العربية تقوم في أغلبها على مياه الأمطار حيث تصل الرقعة الزراعية المطرية إلى حوالى ٨٠٪ من الرقعة الاجمالية وتزيد نسبة الاعتماد على مياه الأمطار في البلدان التي تزرع الحبوب لا سيما القمح وهي سوريا والمغرب وتونس والأردن مما يؤدي إلى تعرض الانتاج لتقلبات كبيرة تبعا لمدى وفرة ومدى انتظام سقوط الأمطار ، ومدى مناسبتها للانتاج ، هذا اضافة إلى أن مستوى الغلة المطرية يعد عامة أكثر انخفاضا بالمقارنة مع الغلة الاروائية . وتنخفض الانتاجية الزراعية العربية إلى ما دون المستوى العالمي وحتى دون المستوى السائد في العالم الثالث ، فمحاصيل الحبوب وهي التي تعد أهم المحاصيل العربية من حيث المساحة المزروعة منها ، يبلغ متوسط الانتاج العالمي للهكتار ١,٩ طن بينما متوسط الانتاج العربي لا يبلغ سوى ١,١ طن بانخفاض قدره ٤٢٪ عن المتوسط العالمي . وبالنسبة للقمح يصل متوسط الانتاج العالمي للهكتار إلى ١,٦٥ طن بينما المتوسط العربي ١,١ طن ، وتبلغ انتاجية الشعير في الأقطار العربية نحو ٥٠٪ فقط من المتوسط العالمي .

وتقدر الموارد المائية المتاحة للدول العربية من المصادر المختلفة بنحو ٢٣٨ مليار متر مكعب والمستغل منها لا يتجاوز ١٦٥ مليار متر مكعب والمتاح من المياه يمكن من التوسع في الرقعة الزراعية وذلك بما لا يقل عن عشرة ملايين هكتار وبذلك تتيح هذه الموارد المائية مضاعفة الرقعة المروية ، بل أن العديد من الخبراء قد اكتشفوا أن الطبيعة الراهنة للزراعة العربية مهددة للمياه ، حيث أن متوسط مياه الري للهكتار حاليا تتجاوز ١٢ ألف متر مكعب ويمكن بترشيد الاستخدام تخفيض هذا المعدل إلى ٧٥٠٠ متر مكعب فقط وهو ما يسمح أن تبلغ الزيادة في المساحة المحصولية المروية ١٦٠ ٪ أى من ١٠,٥ مليون هكتار إلى ٢٦,٧ مليون هكتار ، ومن اجمالى المساحة غير المستغلة فإن ٩٤ ٪ منها تتوزع على خمس دول عربية هي السودان ٣٠,٤ ٪ ، والصومال ٢٧ ٪ والجزائر ١٣,٣ وموريتانيا ١٢,٢ ٪ والمغرب ١٠,٨ ٪ ويلاحظ أن معظم الأراضي القابلة للزراعة تتركز في بلدان العسر العربى ، بل وفي بلدان تعاني من المجاعة وهي بلدان تشكو من عدم توفر الاستثمارات اللازمة لتنمية الموارد الزراعية غير المستغلة .

ب - نقص استخدام مستلزمات الانتاج الزراعى حيث تنخفض الكميات السمادية المستهلكة عن المتوسط السائد في البلدان المتقدمة بكثير ، كما أن استخدام الآلات الزراعية في العالم العربى محدود ويعمل على الحد من انتشاره ، نقص القدرة التمويلية لغالبية الدول العربية ذات الامكانيات الزراعية الكبيرة ، كما أن الهيكل الحيازى العربى يتميز بسيادة المساحات القزمية وتشقت الحيازات بما يجعله غير قادر على استيعاب الآلات ، هذا اضافة إلى نقص الأجهزة الفنية المرتبطة بالتشغيل والصيانة والتدريب اللازمة لهذه الآلات .

ج - أن السياسات التسعيرية والتسويقية المتبعة في العالم العربى لا تشجع على انتاج السلع الأساسية ، ذلك أن اتباع سياسات تسعير تعمل على نقل جزء كبير من القيمة المضافة بواسطة القطاع الزراعى لدعم سكان المدن وخاصة في السلع الأساسية ، أو نقل هذه القيمة المضافة إلى يد الدولة عبر تحديد أسعار تصدير سلع التصدير الزراعية ، دفعت المزارعين إلى الاتجاه لزراعة المحاصيل ذات الدخل النقدى الأكبر بدلا من زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية ، وهو ما زاد من تبعية الدول العربية في مجال هذه السلع .

د - عمل ازدياد الهجرة من الريف إلى حضر البلدان العربية ، أو من ريف بلدان العسر العربية إلى بلدان النفط على ارتفاع تكلفة الزراعة مما أدى إلى عزوف المنتجين عن تطوير الانتاج والأمثلة على ذلك كثيرة أهمها اليمن الشمالى ومصر .

هـ - أنه مع زيادة الهجرة (الداخلية أو الخارجية) ومصاحبة ذلك لفورة البناء والتشييد التى بدأت في كل من البلدان النفطية وغير النفطية ، زادت المضاربة على الأراضي كنشاط رئيسى وهو ما دفع إلى ازدياد الزحف العمرانى على الأراضي الزراعية على الرغم من ضيقها ، وقد شهدت الكثير من البلدان العربية ذات الامكانيات الزراعية الكبيرة أو الضئيلة هذه الظاهرة ، فيقدر أن المساحة الزراعية في مصر قد تقلصت بنحو نصف مليون فدان ، كما أن البحرين وهى بلد محدود الامكانيات الزراعية تقلصت فيها المساحة الزراعية لنفس السبب بحوالى ٥ ٪ ما بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ .

و - إن الانتاج الحيوانى في العالم يتصف بتخلفه الشديد ، ذلك أن أغلب المواد الرعوية تقع في السودان والصومال وموريتانيا والجزائر ، والانتاج الحيوانى الضعيف يرتبط بنمط الرعى السائد في المنطقة ، فالحيوانات تعيش أساسا على المواد الرعوية في المناطق الجافة وشبه الجافة وإلى حد أقل على محاصيل العلف المتاحة . ويعد نظام الرعى البدوى هو النظام السائد في تلك الأقاليم ولا يعرف الانتاج الحيوانى الخاضع لنظام المؤسسات باستثناء انتاج الدواجن - وفي أغلب الحالات فإن ملاك القطعان لا يمتلكون مساحات المراعى مما يؤدى بهم إلى الرعى الجائر وتدمير التربة .

ز - ربما كان من أهم أسباب اتساع الفجوة الغذائية هو ضعف الاهتمام الموجه لقطاع الزراعة ابان الحقبة النفطية ويبدو ذلك من الاستثمارات التى وجهت لهذا القطاع في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ بلغت الاستثمارات الزراعية ٢٥,٥ بليون دولار من أصل استثمارات كلية ٢٨٣,٦ بليون دولار أى ما نسبته ٩ ٪ من الاجمالى وفي الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ بلغت الاستثمارات حوالى ٦٢,٨ بليون دولار من أصل استثمارات كلية بلغت ٦٨٤,٧ بليون دولار أو ما نسبته ٩,٢ ٪ من الاجمالى اضافة لذلك فإن أهم الاستثمارات هى تلك التى حدثت في البلدان التى لا تتمتع بامكانيات زراعية كبيرة ، بينما عجزت أهم البلدان العربية من حيث الامكانيات الزراعية عن القيام بحجم استثمارات مناسب .

وهم الانماء القومى وفشل المواجهة القطرية :

برغم كل المبررات التى تحض على تنمية العمل الزراعى العربى المشترك ، وبرغم تبنى هذا العمل نظريا من قبل أعلى المؤسسات السياسية العربية فإنه لم يبذل جهد عربى حقيقى نحو تحقيق الأمن الغذائى العربى . فبعد تبنى مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٠ لميثاق العمل الاقتصادى العربى المشترك فإن قراراته لم توضع موضع التنفيذ ، إذ لم تحترم العديد من الدول ميثاق العمل الاقتصادى كما أن الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية تقدمت بمشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى قدر لها نحو ٢١,٥ بليون دولار يتم استثمارها فى مشروعات عربية خلال السنوات الخمس ١٩٨١ - ١٩٨٥ قد أهمل ولم ينفذ واستبدل بمشروعات للأمن الغذائى يقوم بتنفيذها بعض المالىين العرب ، ولم تقم أى دولة عربية بدفع ما تعهدت به لتمويل عقد التنمية وانقضت السنوات الخمس دون المباشرة فى تنفيذ الخطة ، بل أثيرت الشكوك حول جدوى مثل هذه الخطة . وضعت منظمة التنمية الزراعية العربية خطة لمشاريع الأمن الغذائى العربى المشتركة ، وقدرت التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات وعددها ١٥٤ مشروعا حتى عام ٢٠٠٠ بنحو ٣٣,٢٥ بليون دولار ، وقد تم توزيع الاستثمارات على أربع فترات زمنية مثلت فيها الفترة الأولى من ١٩٨٠ - ١٩٨٥ الأهمية الأكبر إذا كان نصيبها نحو ١١,٨ بليون دولار (٣٥,٥٪ من الاستثمارات الكلية) بينما بلغ نصيب المرحلة الثانية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ نحو ٧,٧ بليون دولار (٢٣,٢٪ من الاجمالى) والثالثة ١٩٩١ - ١٩٩٥ نحو ٧,٨ بليون دولار (٢٣,٤٪) وأخيرا المرحلة الرابعة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ نحو ٦,١ بليون (١٨,٣٪ من الاجمالى) ، وقد قدر أن هذه المشروعات ستكون كفيلة برفع نسبة الاكتفاء الذاتى إلى درجة تحقيق فائض فى بعضها وعلى الرغم من هذه الآثار الايجابية المقدرة لبرامج الأمن الغذائى وزيادة الانكشاف الغذائى إذا لم يتم القيام بتنفيذها ، إلا أن المتابعة الأولية لمستوى تنفيذها كانت مخيبة للأمال إذ يشير أحد تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى عام ١٩٨٤ بأنه قد مضى ما يزيد على ثلاث سنوات من تبنى هذه المشروعات من قبل وزراء الزراعة العرب على الرغم من ذلك فإن الخطوات التنفيذية كانت محدودة لا تتعدى انشاء

بعض المشروعات المحدودة مثل اعادة تعمير مشاريع السكر فى السودان ، وبعض مشروعات المخزون الغذائى فى الدول العربية ، والموافقة على تمويل بعض دراسات الجدوى ، وتظل هذه الجهود محدودة للغاية بالمقارنة بعدد المشاريع المتضمنة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ .

اضافة لذلك أهملت صناديق التنمية العربية التى نشأت أغلبها خلال الحقبة النفطية القطاع الزراعى اهمالا واضحا ، فمن ناحية التوزيع القطاعى للقروض التى منحتها هذه الصناديق ، مثلت القروض الزراعية أقل نسبة يحصل عليها أى قطاع ، كما أن متوسط حجم القرض كان أقل فى حالة القروض الموجهة للقطاع الزراعى ، ويوحى صغر حجم القرض الزراعى بالمقارنة مع قروض القطاعات الأخرى بأن الصناديق مالت إلى الحد من مساهمتها فى المشاريع الزراعية الكبيرة .

الأساليب القطرية :

اعتمدت جهود تنمية الزراعة فى الوطن العربى اذا على التوجه القطرى على حساب التوجه القومى ، وأيا كان أسلوب المواجهة فإن القطاع الزراعى لا شك أنه قد لاقى اهمالا بالغيا خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ مع تصاعد دور ووزن النفط ، فانخفض وزن القطاع الزراعى النسبى فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى العربى خلال هذه الفترة ، كما يتضح عدم الاهتمام بالزراعة فى الوطن العربى فى ضالة النصيب النسبى من الاستثمارات التى وجهت للقطاع الزراعى كما سبق الاشارة لذلك ، بل أن الوضع يزداد سوءا إذا ما القينا نظرة على نصيب كل دولة عربية من الاستثمارات العربية المنفذة لادراك وزن كل دولة فى الاستثمار الزراعى خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ .

فى الفترة الأولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ يتضح أنه من بين ثلاثة عشر بلدا عربيا تتوافر عنها البيانات ، كانت ليبيا هى أهم البلدان العربية من حيث حجم الاستثمارات المنفذة إذ استأثرت وحدها بحوالى ثلث اجمالى الاستثمارات ، وجاءت مصر بعد ليبيا بحجم استثمارات بلغ ما يزيد قليلا عن خمس اجمالى الاستثمارات المنفذة ، ثم جاء بعد البلدين بنسبة كبيرة كل من تونس والسعودية والمغرب ، ويلاحظ كذلك الضالة البالغة للنصيب النسبى من الاستثمارات الزراعية فى البلدان العربية الأقل نموا فى السودان وموريتانيا والصومال واليمنيين بالاضافة إلى الأردن .

فى الفترة الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥ يبدو فيها واضحا

الثقل النسبي للسعودية إذ أنها قامت وحدها باستثمار ما يقرب من نصف اجمالي الاستثمارات ثم ليبيا التي حازت الخمس ، أما قائمة البلدان غير البترولية فقد انخفض نصيبها النسبي بشكل واضح فمصر انخفض نصيبها إلى ١٤,٥٪ ثم نجد أن قائمة البلدان الأخرى وهى عشرة بلدان تراوحت فيها النسبة بين ٤٪ و ٥,٥٪ وهى تضم بلدان غير هامة زراعيًا كالكويت ، كما تضم أهم البلدان ذات الامكانيات الزراعية كالسودان والمغرب وتونس والصومال وموريتانيا .

التجربة السعودية :

كان الارتفاع الكبير فى نسبة الاستثمارات الزراعية السعودية ، ١,١٦ بليون دولار فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ إلى ١٤,٤٤ بليون دولار (لاحظ أن اجمالى ما كان يزعم تقديمه لبرامج الأمن الغذائى العربية التى أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى تلك الفترة ١١,٨ بليون دولار وهو ما لم ينفذ) فى الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، إثر اتجاه السعودية لتنفيذ برنامج لتحقيق الاكتفاء الذاتى السعودى من القمح ، وقد ارتفع الانتاج السعودى من القمح من حوالى ١٥٠ ألف طن عام ١٩٧٩ مقدما نسبة تزيد قليلا عن ١٠٪ من الاستهلاك السعودى الاجمالى حتى وصل هذا الانتاج إلى حوالى ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٨١ ثم ٣٥٠ ألف طن عام ١٩٨٢ وتضاعف هذا الرقم ليصل إلى ٧٠٠ ألف طن عام ١٩٨٣ ثم ما قدر بحوالى ١,٣ مليون طن عام ١٩٨٤ . وقد تقلصت الواردات بالطبع فى الاتجاه العكسى فمن حجم واردات بلغ ١,٤ مليون طن عام ١٩٧٩ انخفض إلى ٣٠٠ ألف طن عام ١٩٨١ ثم إلى حوالى ١٥٠ ألف طن عام ١٩٨٤ مقدما فى هذا العام نسبة ١٠٪ فقط من اجمالى الاستهلاك أى أن السعودية قد وصلت إلى نسبة تبلغ ٩٠٪ فى الاكتفاء الذاتى من القمح فى هذا العام . واتبع البرنامج السعودى أسلوب دعم القطاع الزراعى وحفز المزارعين على زراعة القمح فتقوم الحكومة بشراء طن القمح من المزارعين بحوالى ١٠٠٠ دولار للطن بما يقدر على الأقل بحوالى ستة أمثال السعر العالمى للقمح ويكلف هذا البرنامج حوالى ١٠٠٠ مليون دولار فى العام ، بل ومن المقدّر أنه وصل إلى ١,٣ - بليون دولار فى العام المالى ٨٣ / ١٩٨٤ وبعد الشروع فى تنفيذ هذا البرنامج قدر أن حوالى ٢٧٥ ألف هكتار تمثل ٦٠٪ من الأراضى الصالحة للزراعة بالسعودية خصصت لانتاج القمح فى عام ١٩٨٢ بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز

١٢٪ فى عام ١٩٨٠ . وتثار عدة انتقادات للتجربة السعودية :

أولا : من حيث نظام الرى المستخدم واهداره للمياه ومدى قابلية المياه المتوافرة لاستمرار زراعة القمح مستقبلا ، وثانيا : أنه بالرغم من هذا الدعم المكثف فإن بعض المنتجين لا يحقق أرباحا جيدة نظرا لانخفاض انتاجية الهكتار كما أنه يثار الشك فى قابلية استمرار هذا الحجم من الانتاج فى حالة تخفيض الدعم المقدم للمزارعين وهو ما تخطط له الحكومة السعودية خاصة فى أعقاب انهيار أسعار النفط ، ثالثا : قبل كل هذه الانتقادات وبعدها فهل من المنظور القومى يعد أمرا مرغوبا فيه تحقيق اكتفاء ذاتى بمثل هذه التكلفة بينما كان من الممكن تحقيق نتائج أفضل باستثمار هذه الأموال فى بلدان ذات امكانيات زراعية أفضل وفى مشروعات عربية مشتركة حيث كان من الممكن تحقيق عائد أكبر بتكلفة أقل .

لكن التجربة السعودية تلخص كل ما حدث فى فترة الحقبة النفطية من ضعف الارادة السياسية والرغبة فى الانماء القومى فبدلا من توزيع الاستثمار بشكل ينسجم مع توزيع الموارد القومية الزراعية فى المنطقة والتى هى موزعة بطريقة عادلة حيث نصيب البلدان الأقل نموا فى نسبة الأراضى الصالحة للزراعة هو الأكبر ، فانه فى اطار التوجه القطرى عجزت البلدان الأكثر قدرة على تحقيق نتائج جيدة فى مجال الزراعة عن استثمار ما هو كفىل باستغلال امكانياتها ، وفى الوقت ذاته كانت البلدان العربية قليلة الامكانيات الزراعية هى أكثرها استثمارا فى مجال الزراعة لأنها بلدان فوائض مالية ، كما أن الاستثمارات التى خصصت لقطاع الزراعة كانت هى الأكثر انخفاضا من بين اجمالى الاستثمارات فى جميع القطاعات الانتاجية حيث أهمل القطاع الزراعى اهمالا واضحا وليس غريبا إذا أن أصبح العالم العربى فى نهاية الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ أكثر اعتمادا على الخارج فى الحصول على غذائه خاصة من المواد الأساسية ، وأكثر انكشافا وتعرضا فى أمنه الغذائى .

٦ - السياسات الاقتصادية والمالية :

من المفترض أن تدهور أسعار وعائدات النفط كان لابد وأن يحتم التحول عن سياسات التوسع الاقتصادي الهائل في النصف الثاني من السبعينات ونحو سياسات انكماشية وسياسات تقشفية في الثمانينات وخاصة النصف الثاني من الثمانينات . وبالفعل فإن معظم الدول العربية قد أعلنت عن اجراءات تقشفية . فالسعودية قررت تأجيل الميزانية لعدة أشهر بسبب تراجع الإيرادات البترولية من جانب والتأثيرات السلبية لحرب الخليج من جانب آخر . وفي تونس والجزائر ولبنان والسودان تقرر خفض الدعم الحكومي للسلع الغذائية الرئيسية . كما قررت السعودية اتخاذ عدد من الاجراءات لتحميل القطاع الخاص جزءا من المسؤولية التمويلية للنمو الاقتصادي بما يتطلبه ذلك من تقديم اعانات انتاجية ومعاملة تفضيلية للمنتجات الوطنية ورفع الحماية الجمركية تجاه السلع المنافسة وتقديم القروض والاعفاء من الضرائب ... الخ . وبصفة عامة تركز الدول العربية في خطط النصف الثاني من الثمانينات على ضغط الانفاق العام وخاصة أن التحسن الطفيف في أسعار النفط (حيث ارتفع سعر البرميل في نهاية عام ١٩٨٦ إلى نحو ١٦ دولارا للبرميل) لا يبشر بتحسين الإيرادات نتيجة لتخفيض الكميات المصدرة ، ولذلك فإن الاتجاه الحالي هو الاستمرار في اتخاذ المزيد من الاجراءات التقشفية والتصحيحية التي تم اتخاذها في الأعوام الثلاثة الماضية وجوهرها هو تخفيف الأعباء على الموازنات العامة وتقليص الانفاق العام .

وقد لعبت تلك السياسات التقيدية دورا محدودا في تخفيض حدة الارتفاع في النفقات العامة وبالتالي في تخفيض حدة العجز المالي الذي بدأ في الظهور في ميزانيات بعض الدول المصدرة للنفط منذ ١٩٧٨ ، وبخاصة في السنوات ٨٢ - ١٩٨٦ . وقد وصلت نسبة العجز في الميزانيات العامة للدول العربية في عام ١٩٨٢ إلى ٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، أو تراوحت هذه النسبة بين ٣٪ في حالة الامارات إلى ٢٠٪ في قطر (عام ١٩٨٤) ، وظلت الكويت وليبيا تحقق فائضا في الموازنة العامة طوال النصف الأول من الثمانينات نتيجة فعالية الاجراءات والسياسات الانكماشية (انظر الجدول المرفق) .

وحاولت الدول المصدرة للنفط تغطية العجز في الموازنات العامة عن طريق السحب من الاحتياطيات المالية وغطى هذا المصدر نحو ٥٠٪ من هذا العجز المالي عام ١٩٨٤ ، بينما وفر الاقتراض من الجهاز المصرفي نحو ٤٢٪ من العجز . ويلاحظ بالتالي أن الدول العربية الغنية لم تحاول أن تجعل توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية وسيلة أساسية لاستعادة التوازن في الموازنات العامة . وبصورة أشمل فإن الأدوات الضريبية لم تشكل وسيلة مفضلة لدى الحكومات العربية اجمالا . ففي حالة الدول الفقيرة كان تمويل العجز يتم أساسا من خلال الاقتراض الخارجي والمنح التي لا ترد ويلى ذلك عامة الاقتراض من الجهاز المصرفي . ويوضح ذلك الواقع مدى فشل الحكومات العربية في تصحيح الاختلال المالي الهيكلي من خلال اتباع وسائل وسياسات مالية ناجعة وداخلية وعلى المدى الطويل .

على أنه بالرغم من اتباع هذه السياسات التقيدية في معظم الدول العربية فإن فعاليتها كانت عامة محدودة . فيلاحظ أنه في مجموعة الدول النفطية الغنية ظل الانفاق العام على حالة من الثبات النسبي للأرقام المطلقة خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٥ . وبذلك اقتصر نجاح السياسات التقيدية على وقف التصاعد المستمر للنفقات العامة ، والتي تصل إلى مستوى شديد الارتفاع بالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول .

أما في الدول العربية الفقيرة . فقد واصلت النفقات العامة ارتفاعها المستمر منذ ١٩٧٥ خلال النصف الأول من الثمانينات مع درجة من التفاوت في نصيب هذه النفقات من الناتج المحلي الاجمالي بين دول هذه المجموعة .

والواقع أن جزءا من هذه النتيجة يعود إلى مواصلة الارتفاع في نفقات الدفاع ، خاصة في الدول العربية الغنية . وتتراوح نسبة هذه النفقات ما بين ٢٣٪ و ٢٦٪ من اجمالي الانفاق الجاري للدول العربية ككل طوال الفترة ٨٠ - ١٩٨٤ ، وذلك بالمقارنة بنسبة ١١ - ١٣٪ من اجمالي الانفاق الجاري للشئون الاقتصادية و ٤٩ - ٥٦٪ منه للانفاق على الشئون الاجتماعية والخدمات ، خلال نفس الفترة . ولم يؤثر انخفاض عائدات البترول على هذا التوزيع الوظيفي للنفقات العامة في الدول الغنية الارتفاع طفيف في نصيب الانفاق على الشئون الاقتصادية بهدف تدعيم القطاعات السلعية ، وذلك على حساب النفقات الاجتماعية .

والأنشطة التقليدية التي يبرز فيها وخاصة التجارة والنقل والمواصلات والمال .

على أن أهمية إبراز هدف تعظيم دور القطاع الخاص يكمن في تعبيره الرمزي عن جملة من التحولات الليبرالية في الإدارة الاقتصادية لمختلف الدول العربية الغنية منها والفقيرة . وفي واقع الأمر فإن سياق هذه التحولات يعكس درجة تجاهل الضرورات الاقتصادية والاجتماعية التي كان من شأنها أن يحتم الانعطاف نحو مزيد من الرقابة والسيطرة العامة على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في وقت يتدهور ويتذبذب فيه بشدة المصدر الأساسي للثروة والصرف الأجنبي : أى قطاع النفط ، ويمكن تفسير ذلك بأسباب سياسية وغير اقتصادية وهي بصورة جوهرية المحافظة على جوهر الروابط السياسية المتينة مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة من ناحية وعلى الاستقرار السياسي من ناحية أخرى . وتتضح هذه الأهداف من حقائق أساسية وأهمها أن تحقيق التوازن العام يجرى في جانب السيطرة على الانفاق العام ولا تبذل جهود حقيقية لزيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة القاعدة الضريبية . وأن جهود تخفيض الانفاق العام لا تتفق في مداها وعجلتها مع مدى الانخفاض الهائل في عائدات البترول ، وأن الواردات من السوق الرأسمالية العالمية تطرد في الزيادة ولا تتجه إلى الانخفاض إلا على نحو هامشي واستثنائي وتتركز أساسا في الواردات من السلع الاستثمارية وأنه لا يبدو أن السياسات العامة في الدول النفطية بصورة خاصة تتجه إلى استخدام الوسائل الكمية والجمركية للسيطرة على الواردات .

وهناك أقطار عربية معينة اتجهت إلى زيادة الانفاق على شئون الدفاع بالرغم من انخفاض العائدات البترولية ، وربما كان أكثر هذه الأقطار اهتماما بالانفاق الدفاعي هي السعودية التي ارتفع فيها هذا الانفاق إلى نسبة ٣٢٪ في ميزانية عام ٨٤ - ١٩٨٥ بالمقارنة بنسبة ٣٠٪ عام ١٩٨١ وهي نفس نسبة هذا الانفاق في مصر والأردن وسوريا ولبنان والصومال واليمن الشمالي واليمن الجنوبي في نفس العام .

والواقع أن العبء الأساسي لجهود تخفيض الانفاق الحكومي أو ابقائه على ما هو عليه من حيث الأرقام المطلقة قد وقع على مجال الاستثمار أكثر مما وقع على مجال الانفاق الجارى . لقد كانت الدول العربية النفطية الغنية قد تمكنت من تخصيص استثمارات في النصف الثانى من السبعينات تقارب سبعة أمثال ما خصصت خلال النصف الأول من نفس العقد . وفي النصف الأول من عقد الثمانينات قفزت الاستثمارات المخططة إلى أكثر من ضعف مثيلتها في النصف الثانى من السبعينات (وتركزت ٨٠٪ من هذه الاستثمارات في الدول العربية النفطية الغنية) . ومع ذلك فإن السياسات العامة قد اتجهت إلى إيقاف العمل في العديد من مشروعات النمو الاقتصادى والغاء العديد من بنود الاستثمار بحيث أن المنفذ فعلا من خطط الاستثمار لم يتعد نحو ٦٠٪ من المقدّر في هذه الخطط في نفس الفترة .

وقد استمرت أولويات الخطط في الفترة ٨٠ - ١٩٨٥ على ما كانت عليه في الفترة السابقة . حيث جاء قطاع الصناعة والتعدين في المقدمة يليه قطاع النقل والمواصلات ثم البناء والتشييد والصحة والتعليم وأخيرا الزراعة والرعى . وقد انعكس ذلك كما قدمنا على استمرار ركود الزراعة العربية . على أن قطاع الصناعة والتعدين قد شهد خلال هذه الفترة عددا كبيرا من المشروعات الملغاة نتيجة انخفاض عائدات النفط . أما أهداف الخطط الاستثمارية فقد استمرت أيضا على ما هي عليه نظريا أى توسيع وتنويع الهيكل الاقتصادى وتقليل الاعتماد على البترول وتخفيض العجز في الميزان التجارى وتنمية الموارد البشرية وتمكين القطاع الخاص من القيام بدور رئيسى في النمو والاستقرار الاقتصادى . ومع ذلك فإنه يمكن القول بأن هذه الأهداف لم يتم تحقيقها إلا عبر تراكمات كمية طفيفة ولم تصل في حالة أى قطر إلى مستوى التحولات الهيكلية ، حتى بالنسبة لهدف تعظيم دور القطاع الخاص في غير القطاعات

جدول رقم (١١)
العجز أو الفائض في الموازنات الحكومية ١٩٧٥ - ١٩٨٤
نسبة العجز أو الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الجزائر	١٠,٤٥ -	٦,٢٢ -	١٢,٢٠ -	١٥,٢١ -	١١,٦٢ -	٤,٢١ -	٣,٥٥	٤,٧٦ -	٥,٩١ -	٠,٠٠
العراق	٣,٢٩ -	١,٨١	٧,٠٠	٠,٠٠	٣٦,٩٣	-	-	-	-	-
الامارات	١٨,٨٤	٢٠,٨١	٦,٧٩	٢,٠٢	٧,١٩	٨,٦٩	٤,٠٨	٢,٩٣ -	٥,٠٢ -	٣,١٨ -
السعودية	١٤,٤٦	٥,٤٠	١,٤٦	٦,٥٢ -	٨,٠٥	٢١,٤٢	١٥,٨٨	٠,٢٩	٨,٠٥ -	١١,٩٦ -
قطر	٣٠,٠٢	٢٩,١٠	٨,٧٠	١٥,٦٥	٢٢,٧٦	١٦,٠٩	١,٩٤ -	٢,٣٦ -	٢,٤٢ -	٢٠,٢٩ -
الكويت	٥٢,٧٢	٥٥,٧٣	٤٢,٥٤	٣٤,٢٢	٣١,٣٢	٤٠,٦٢	٨,٤٠	١٢,٤٨	٧,٨٩	٣,٩٨
ليبيا	٣,٣٢	٤,٦٣ -	٢,٦٦	١١,٠٩ -	٠,٦٤	١٥,٦٩	٣٦,٦١	٨,٦١	١٦,٢٥	٢٤,٩٨
البحرين	٩,٩٩	٠,٨٧ -	٥,٤١ -	٣,٤٧ -	٢,٨٠ -	٩,٦٦	١٢,١٦	٥,٠٨ -	٥,٦٤ -	٠,٠٠
عمان	٥,٥٣ -	٩,٠٩ -	٨,٠٥	٣,٧١ -	٩,٣٨	٣,٥٦	٧,٤٧	٤,٨٥ -	٨,٨٣ -	١١,٩٨ -
الأردن	٦,٦١ -	٢٠,٥٦ -	١٣,٨٤ -	١٤,٩٦ -	١٦,٦٣ -	١١,٢٨ -	٨,٥٢ -	٦,٩٢ -	١٢,٨٦ -	١٠,٠٢ -
تونس	٢,٩٢ -	٤,٧٠ -	٦,٩٤ -	٨,٠٧ -	٦,٥١ -	٢,٨١ -	٢,٥٨ -	٥,٣١ -	٥,٤٩ -	٧,٧٦ -
سوريا	٧,٤٥ -	١٥,٥٦ -	٨,٩٠ -	٩,٠٦ -	٢١,٥١ -	٩,٩٠ -	٦,٢٠ -	٩,٢٨ -	٨,٥٠ -	٨,٩٨ -
لبنان	٢,٩٦ -	٨,٣٤ -	٧,٠٤ -	٧,١٠ -	٨,٩١ -	٤,٧٠ -	٧,٤٨ -	١٤,٥٢ -	٢١,٦٢ -	٢٥,٨٤ -
مصر	٢٨,٤٠ -	٢٠,١٥ -	١٧,٢٩ -	٢٤,١٠ -	١٦,٢٧ -	١٧,٦٤ -	١٥,٦٣ -	١٩,٣٠ -	١٩,٤١ -	٢٣,٥٤ -
المغرب	٨,٢٣ -	١٣,٥١ -	١٣,٦٧ -	٩,٦١ -	٥,٢٢ -	١٠,١٦ -	١٢,٣٤ -	١٢,٠١ -	٧,٤٤ -	٥,١٤ -
السودان	٦,٢٨ -	٩,٤٠ -	٨,٣,٣	٩,٠٩ -	١٢,١٥ -	١٥,١٣ -	٧,٦٢ -	٨,٦٥ -	٩,٨٠ -	٩,٨٣ -
الصومال	١,٠٦ -	٢,١٣ -	٢,٠٧	٦,٣٠ -	٩,٦٩ -	١٢,٨٥ -	٦,٣٦ -	٧,٥٠ -	٤,٤١ -	٠,٠٠
موريتانيا	١٠,٢٩ -	١١,٩٣ -	١٨,٢٢ -	٨,١٧ -	٢,١٢ -	٨,٧٤ -	٦,٥٢ -	٩,٩١ -	٥,٦٢ -	٥,٤٥ -
اليمن الشمالي	١,٦٣	٣,٥٣	٦,٣١ -	٩,٧٨ -	٩,٥١ -	٢٦,٠٨ -	٢١,٧٥ -	٣٣,٥٨ -	٢٨,٣١ -	٢١,٤١ -
اليمن الجنوبي	١٦,٩٢ -	١٤,٤٢ -	٢١,٥٨ -	٢٠,٤١ -	٢١,٩٤ -	١٩,٢٩ -	٢٧,٦٩ -	٢٧,٨٥ -	٣٤,٧٣ -	٣٩,٣٧ -
المجموع الكلي	٥,١٠	٢,٨٠	٠,٣٣	٥,٥٦ -	٤,٩٤	١٢,٠٢	٨,٢٠	٢,٨٦ -	٥,١٧ -	٦,٢٩ -

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد / ١٩٨١ ص ٣٢٩ للسنوات ٧٥ - ١٩٧٩ ، ولل سنوات ٨٠ - ١٩٨٤ التقرير الاقتصادي العربي الموحد / ١٩٨٥ ص ٣٢٩ .

ثانيا : الآثار على الدول العربية الفقيرة وعلى العلاقات العربية

١ - آثار تدهور العائدات على تحويلات العمالة العربية :

تعانى جميع الدول العربية المصدرة للعمالة من عجز دائم فى موازين عملياتها الجارية كما اتضح مما سبق ، وهو عجز نتج فى معظم الحالات عن النمو الكبير فى وارداتها السلعية فى الوقت الذى عجزت فيه صادراتها عن تحقيق زيادات ملموسة . وبذلك تمثلت النتيجة فى عجز موازين التجارة للدول العربية غير البترولية وهو عجز اقترن فى معظم الحالات بعجز مماثل فى ميزان الخدمات (باستثناء حالات قليلة منها مصر بسبب إيرادات قناة السويس والسياحة ، وفى ظل هذا الوضع أصبح تصدير العمالة مصدرا متزايدا الأهمية للحصول على النقد الأجنبى اللازم لسد جزء من العجز فى المدفوعات الخارجية عن طريق ما يبعث به العاملون المغتربون من تحويلات إلى دولهم الأم .

ومن وجهة نظر الدول المصدرة للعمالة أصبحت السياسات الاقتصادية تتجه بشكل متزايد منذ ١٩٨٣ لتعظيم هذه التحويلات وتشجيع العاملين بالخارج على تحويل أكبر قدر من مدخراتهم . وفى حالات كثيرة اتضح لمتخذي القرارات الاقتصادية أن هذا العامل يكاد يكون الوحيد من بين بنود مصادر النقد الأجنبى الذى يمكن التأثير عليه وزيادته . ومن ثم أصبحت تحويلات العاملين بالخارج محورا لعدد من السياسات المالية والنقدية والتجارية التى تستهدف جذبها وزيادتها عن طريق تقديم الحوافز والتيسيرات بأنواع شتى .

وكما هو الحال بالنسبة لمعظم الاحصاءات العربية ، فإنه يصعب التوصل إلى أرقام معقولة فى دقتها عن التحويلات ، وهو أمر يعزى ليس فقط لاختلاط تحويلات العاملين بغيرها من التحويلات الخاصة إلى خارج أوداخل الدولة المعنية ، ولكن لأن الاحصاءات إن توافرت - لا تغطى سوى جانب محدود من هذه التحويلات هو الذى يتم عن طريق البنوك فهناك مبالغ كبيرة تأخذ طرقا أخرى غير رسمية ولا يتم حصرها بحيث أن التحويلات التى ترد للدول المصدرة للعمالة عن طريق القنوات الرسمية لا تزيد طبقا لكثير من التقديرات عن ٥٠٪ فقط عن جملة التحويلات . وتشير الدراسات التى أجريت فى هذا الصدد إلى أن التحويلات الرسمية لا تشكل سوى ٤٠ - ٥٠٪ من التحويلات الفعلية فى حالة الأردن ، وأنها تبلغ نحو ٥٠٪ فى حالة مصر والسودان مقابل ١٠٪ فقط فى حالة الجمهورية العربية اليمنية . وإزاء ذلك تتسم التقديرات الخاصة بتحويلات العاملين فى الخارج بكثير من التناقض يعكس درجات شمولها والافتراضات التى بنيت عليها وأسعار الصرف التى احتسبت على أساسها .

وفى ١٩٧٣ قدرت جملة التحويلات التى بعث بها العمال المغتربون إلى دولهم العربية الأم (مصر - السودان - الأردن - شطرى اليمن) بنحو ٣٥٣ مليون دولار أمريكى سرعان ما ارتفعت بنحو النصف فى العام التالى مباشرة لتصل إلى ٥٢٥ مليون دولار ، ثم تضاعفت فى عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ لتتجاوز فى الأول ١,١ مليار دولار وفى الثانى ٢,٢ مليارا . وفى حين أنها

استمرت في الزيادة بعد ذلك فإن معدلات الزيادة كفت عن اتخاذ شكل الطفرات السابقة بحيث قدرت في ١٩٧٧ بنحو ٢,٩ مليار دولار وفي ١٩٧٨ ، بحوالى ٤,٥ مليار ارتفعت إلى ٥,٣ مليار في ١٩٧٩ ثم إلى ٦,١ مليار دولار في ١٩٨٠ وهو أعلى رقم لها على الإطلاق . وبذلك تكون تحويلات العاملين من الدول المذكورة قد ارتفعت بأكثر من ١,٦ مرة بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٠ وهو ارتفاع يعكس العوامل التى سبق تفصيلها وعلى الأخص ما تعلق منها بارتفاع حجم العمالة ومستوى الدخل .

وتتفق هذه الفترة تاريخيا مع الحقبة التى شهدت ارتفاعا مستمرا فى أسعار البترول وفى عائداته وفى فوائض موازين مدفوعات الدول العربية المصدرة للبترول والمستوردة للعمالة وهى الفترة التى أصبحت معها هجرة العمالة إلى الدول العربية النفطية إحدى الظواهر الأساسية فى العلاقات العربية / العربية ، وقد ترتب على ذلك أن تخلت دول المغرب العربى بصورة تدريجية عن موقعها النسبى كأكبر منطقة يساهم عمالها المغتربون فى التحويلات القادمة إلى الدول العربية . ففى ١٩٧٣ كانت تحويلات المغتربين من دول المغرب العربى (ومعظمهم فى أوروبا الغربية وإن وجدت أقلية تونسية فى ليبيا) تساهم بنحو ٦٧٪ من إجمالى تحويلات العمالة العربية التى تعمل فى غير دولها مقابل ٣٤٪ ، للعمالة من الدول سابقة الإشارة إليها أى دول المشرق العربى . ومع ازدياد الطلب على العمالة فى الدول الخليجية وليبيا تكفلت عمالة دول المشرق العربى (وتونس جزئيا) بالاستجابة فى حين لم تعد هناك موجات جديدة من هجرة عمالة دول المغرب العربى فى ظل ظروف الدول الأوروبية آنذاك اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . وبذلك فسرعان ما أخذ الموقف فى التبدل بحيث تعادل نصيب عمال دول المشرق ودول المغرب العربى من التحويلات فى ١٩٧٥ ليشهد عام ١٩٧٧ ارتفاع نصيب دول المشرق إلى الثلثين وهو نصيب استمر فى الزيادة باطراد خلال السنوات التالية .

وخلال نفس الفترة طرأت تحولات أخرى كان قطباها مصر واليمن العربية . ففى ١٩٧٣ كانت العمالة اليمنية المهاجرة تبعث بتحويلات تقدر بنحو ١٣٥ مليون دولار وهو رقم يمثل ٣٨٪ من إجمالى تحويلات العمال العرب فى دول الخليج العربى وليبيا ، ويعكس الوجود التقليدى للعمالة اليمنية فى السعودية بصفة خاصة . على حين كان نصيب مصر ٨٥ مليون دولار فقط بنسبة ٢٤٪ من

إجمالى تحويلات عمالة دول المشرق فى الدول الخليجية . إلا أن السنوات ١٩٧٤ - ١٩٨٧ شهدت تبادلا مستمرا للمواقع بين مصر واليمن العربية كأكبر الدول العربية استقبالا لتحويلات عمالها المغتربين وإن استحوذتا معا على ثلثى إجمالى هذه التحويلات . ومع تصدر مصر لقائمة الدول العربية المستقبلة لتحويلات عمالها المغتربين منذ ١٩٧٨ فإن اليمن العربية تأتى تالية لها رغم ما شهدته تلك السنوات من زيادة كبيرة فى تحويلات العمال الأردنيين بصفة خاصة ، وهى ظاهرة تعزى لزيادة تحويلات العمال المغتربين الذين يعملون فى الأردن باعتبارها دولة مصدرة ومستوردة للعمالة فى ذات الوقت . وتشير التقديرات إلى أن التحويلات الواردة للدول المصدرة للعمالة قد انخفضت بنحو ١٠٪ فى ١٩٨١ ثم بنسبة ٩٪ فى ١٩٨٢ لتقتصر فى العام الأخير على ما يقرب من ٥ مليارات دولار .

ومن ناحية أخرى ، فإن محاولة النظر إلى تحويلات العمالة العربية المهاجرة كتدفقات خارجة من الدول المستوردة للعمالة تظهر بعض النتائج الهامة . فبين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٧ قدرت إجمالى تحويلات العاملين المغتربين فى الدول المستوردة للعمالة وبما فيها الجزائر والمغرب والأردن واليمن الشمالى باستثناء الامارات والعراق) بنحو ٢,٥ مليار دولار سنويا فى المتوسط . وقد ارتفع هذا الاجمالى إلى ٥,٢ مليار دولار فى ١٩٧٨ خص الدول العربية المصدرة الرئيسية للعمالة (مصر - السودان - سوريا - الأردن - شطرى اليمن) نحو ٨٧٪ منه ويبدو أن التغير الذى طرأ على هيكل العمالة المغتربة فى دول الخليج العربى انعكس بشدة على تحويلات العمالة العربية الوافدة من الدول المشار إليها (دول المشرق العربى) . فمن ناحية أولى استمرت تحويلات العمالة الوافدة إلى الدول العربية البترولية فى الزيادة المستمرة حتى ١٩٨٣ بحيث بلغت فى ذلك العام نحو ١٠ مليارات دولار وهو ما يمثل تقريبا ضعف ما كان عليه فى ١٩٧٨ : إلا أن ، الزيادة فى تحويلات العمالة العربية اتجهت للانخفاض بعد ١٩٨٠ كما سلفت الإشارة ومن ثم اتجه نصيبها من إجمالى التحويلات إلى التراجع بحيث اقتصر على ٧٣٪ فى ١٩٨١ و ٥٨٪ فقط فى ١٩٨٢ وبافتراض استمرار انخفاض نصيب تلك الدول فى ١٩٨٣ فإن تحويلات العمالة العربية كان يتوقع ألا تتجاوز ٥ مليارات دولار ، إلا أن الأرقام تشير إلى ارتفاعها إلى نحو ٦,٧ مليار دولار بنسبة ٦٨٪ من إجمالى تحويلات العمالة المغتربة

في الدول العربية (باستثناء العراق والامارات) . ولا شك أن غياب الأرقام الخاصة بالعراق عن قائمة التحويلات من الدول المستوردة للعمالة ساهم في أحداث هذه النتيجة غير المنطقية ، خاصة وأن تحويلات العاملين المصريين في جميع الدول (بما فيها العراق) قد ارتفعت في ١٩٨٣ بأكثر من ٦٨٪ عن العام السابق لتقل إلى ٣,٣ مليار دولار طبقا لبيانات البنك الدولي بنسبة تقترب من ٤٩٪ من إجمالي تحويلات العمالة العربية في دول المشرق . وفي حين تفسر هجرة المصريين إلى العراق بمعدلات كبيرة جزءا من هذا الارتفاع فإن العودة النهائية لكثير من المصريين العاملين في الخارج (وعلى الأخص في ليبيا) تفسر الجزء الآخر ومن ثم يكون رقم التحويلات المذكور متضمنا ليس فقط جزءا من تيار الدخل السنوية لهؤلاء العاملين وإنما أيضا مدخراتهم النقدية التي قاموا بتركيبها أثناء عملهم في الدول العربية ، وهو استنتاج يؤكد أيضا ارتفاع تحويلات العاملين في ليبيا (مغتربين وغيرهم) بنحو ٣٧٪ في ١٩٨٣ لتقترب من بليونى دولار .

وإذا كان الاتجاه العام لتحويلات العمالة العربية المهاجرة إلى دول النفط العربية يتجه إلى الانخفاض سواء كرقم مطلق أو كنسبة من تحويلات جملة العاملين المغتربين في هذا الدول ، فإن الأمر يختلف من دولة لأخرى فيما بين الدول المستوردة للعمالة والدول المصدرة لها .

فالسعودية قد احتفظت دائما بموقعها على رأس قائمة الدول العربية النفطية التي تستعين بالعمالة الوافدة وبالتالي التي تخرج منها تحويلات هؤلاء العاملين حيث قدرت هذه التحويلات في ١٩٧٨ بنحو ٢,٩ مليار دولار زادت تدريجيا إلى ٤ مليارات في ١٩٨١ ثم قفزت بنسبة ٣٧٪ لتتجاوز ٤,٩ مليار دولار في ١٩٨٢ ويبدو أن اتجاهها الصعودى قد توقف في ١٩٨٣ حيث بلغت ٥,٢ مليار دولار بنسبة ٥٣٪ من إجمال التحويلات من الدول المستوردة للعمالة (بما فيها الجزائر والمغرب والأردن واليمن الشمالية وباستثناء العراق التي لا تتوافر أرقام عنها) .

وقد جاءت ليبيا في المرتبة الثانية حيث قام العاملون المغتربون فيها بتحويل ٥٤٦ مليون دولار في ١٩٧٨ وهو رقم ارتفع في ١٩٨٢ إلى ثلاثة أمثاله وجاوز ٢,١ مليار دولار في ١٩٨٣ وهو ما يعزى للعودة النهائية لكثير من المصريين والتونسيين العاملين فيها في ذلك العام .

وفي حين أن عام ١٩٨٢ كان في الغالب العام الأخير الذى تحقق فيه تحويلات العمال المغتربين قفزات كبيرة في معظم الدول العربية المستوردة للعمالة (السعودية - الكويت - الأردن) - فإن عمان تكاد تنفرد باستمرار زيادة التحويلات المتدفقة منها خلال عام ١٩٨٣ (بنحو ١٩٪) بحيث شكلت نحو ١٨,٤٪ من مدفوعاتها الجارية في ذلك العام وهى أعلى نسبة بين الدول العربية البترولية الأخرى حيث تبلغ النسب المقابلة ١٣,٧٪ في ليبيا و ٧,٧٪ في البحرين و ٧٪ في الكويت و ٦,٢٪ في السعودية وذلك في عام ١٩٨٣ .

أما الدول العربية المصدرة للعمالة فإن الوضع فيها أكثر تماثلا (باستثناء سوريا) فتحويلات العاملين أصبحت تمثل نسبة كبيرة من الناتج القومى الإجمالى لهذه البلاد ومن حصيلتها من العملات الأجنبية ، وأصبح عدد متزايد من الأسريعتد على ما يحصل عليه من تحويلات من الخارج . وفي حالات كثيرة أصبحت قدرة هذه الدول على الاستيراد متوقفة على التحويلات الواردة إليها (وليس على حصيلة صادراتها السلعية) وأصبحت السياسات النقدية وسياسات الصرف تستهدف أساسا اجتذاب هذه التحويلات وليس زيادة الصادرات السلعية . وبذلك فإن انخفاض التحويلات يعنى بالنسبة لهذه الدول بأنها دول ريعية ، استفادت من النفط الذى لا يوجد على أرضها (أو بالإضافة إلى ما يوجد منه على أرضها وهو يؤكد صفتها الريعية في هذه الحالة) عن طريق تصدير العمالة بدلا من تصدير السلع .

وتشير الأرقام إلى أنه في عام ١٩٨٣ كانت تحويلات العاملين بالخارج من الدول العربية المصدرة للعمالة (باستثناء سوريا) تساهم بنسب تتراوح بين ٢٥,٢٪ (السودان) و ٦٨,٨٪ (اليمن العربية) من متحصلات هذه الدول من العملات الأجنبية .

ففى مصر قدرت تحويلات المصريين العاملين في الخارج (نقدية وعينية) على النحو التالى مقارنة بحصيلة الصادرات والواردات السلعية (بالمليون دولار أمريكى) .

التحويلات	الصادرات السلعية	إجمالي السلعية
٨٢ / ٨١	٣١٠٠	٤٤٠٠
٨٣ / ٨٢	٣٧٥٠	٣٨٠٠
٨٤ / ٨٣	٣٨٠٠	٤٢٠٠
٨٥ / ٨٤	٣٥٥٠	٣٩٠٠
٨٦ / ٨٥	٣٥٠٠	٣٤٠٠

وبذلك أصبحت تحويلات المصريين العاملين في الخارج تفوق قيمة الصادرات السلعية منذ ١٩٨٦/٨٥ وتساهم في تمويل نحو ٣١٪ من الواردات ، ومع توقع استمرار انخفاض هذه التحويلات خلال السنوات القادمة (واستمرار أسعار البترول عند مستويات أقل مما كانت عليه قبل مطلع ١٩٨٦) ، فإن حصيلة مصر من النقد الأجنبي ستكون أكثر انخفاضا ومن ثم تكون قدرتها على الاستيراد أكثر ضعفا .

وإذا كانت مصر قد اهتمت منذ بداية السبعينات باجتذاب تحويلات عمالتها في الخارج عن طريق تقديم المزايا والتيسيرات النقدية التي تدور في النهاية حول السماح بتحويل هذه المدخرات بأسعار صرف أكثر انخفاضا للجنه المصري وعلى الأخص من خلال نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، فإن الدلائل تشير إلى توقع انتهاء نفس السياسة في الوقت الذي تتجه فيه هذه التحويلات للانخفاض .

أما بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية فإن تحويلات عمالها المغتربين ما زالت تحقق زيادة من عام لآخر وإن اتجه معدل الزيادة للانخفاض في السنوات الأخيرة بحيث اقتصر على ١٠٪ في مقابل زيادة بنحو ١٤٪ في ١٩٨٢ . إلا أن أرقام تحويلات العاملين اليمنيين في الخارج قد بلغت نحو ١,٢ مليار دولار في ١٩٨٣ وهو رقم يمثل نحو ٦٩٪ من إجمالي متحصلاتها من العملات الأجنبية في ذلك العام وحوالي ٣٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي . ويبدو أن الأرقام الخاصة باليمن - على ارتفاعها - أقل من التحويلات الفعلية وعلى الأخص في ضوء إجراء معظم التحويلات عن طريق الوكلاء غير الرسميين الذين يقومون بالوساطة بين العاملين اليمنيين في الخارج (السعودية) وبين أسرهم داخل البلاد في ظل قصور النظام المصرفي عن تقديم خدماته خارج المدن الكبيرة . ورغم أنه يمكن اعتبار العمالة اليمنية في السعودية (وتحويلاتهما) أحد مظاهر العلاقة

الخاصة بين السعودية واليمن (لأسباب سياسية وقبلية) فإن التغير في هيكل العمالة في السعودية خلال السنوات المقبلة لصالح العمالة عالية المهارة والتخصص قد يؤدي إلى انخفاض كبير في عدد وتحويلات العمالة اليمنية الوافدة إليها وعلى الأخص أن الجزء الأكبر منها يمارس أعمالا ومهن تأتي في مقدمة المهن التي يتم حاليا الاستغناء عنها .

وتقدم الأردن نموذجا مركبا . فالعمالة الأردنية في الدول الخليجية ساهمت في تقديم نحو ٢٩٪ من مصادر النقد الأجنبي في ١٩٨٣ حيث بلغت تحويلاتها نحو ١,١ مليار دولار أمريكي وهو رقم تدور حوله تحويلاتها في السنوات الأربع ١٩٨٣/٨٠ إلا أن العمالة الوافدة إلى الأردن قامت بتحويل مبالغ متزايدة خلال نفس السنوات بلغت ٤٠٣ ملايين دولار في ١٩٨٣ بزيادة نسبتها ٢٠٪ عنها في ١٩٨٠ . وفي ١٩٨٤ ارتفعت تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج بنحو ١١,٥٪ لتتجاوز ١,٢ مليار دولار ، كما ارتفعت أيضا تحويلات العمال المهاجرين إلى الأردن بنحو ١٨٪ لتصل إلى ٤٧٥ مليوناً . ويعكس كلا الرقمين ظاهرة مؤقتة سادت ذلك العام قد يفسرها عودة كثير من الأردنيين العاملين في الدول النفطية من ناحية واستغناء الأردن عن جزء من العمالة الوافدة إليها كرد فعل لهذه العودة من ناحية ثانية ، وهو الأمر الذي انته بانخفاض رقمي التحويلات إلى البلاد وخارجها في ١٩٨٥ إلى مليار دولار و ٤.٣ ملايين دولار على التوالي .

ويشير ذلك كله التساؤل حول مستقبل تحويلات العاملين من أبناء أقطار دول العجز العربية الأساسية . والواقع أن هذه التحويلات تتوقف ليس فقط على الطلب على العمالة في الدول العربية المصدرة للنفط وإنما أيضا على مستوى دخولهم القابلة للتحويل وعلى السياسات المالية وسياسات الصرف الأجنبي في الأقطار المصدرة والمستوردة للعمالة على السواء .

أ - فمن حيث الطلب على العمالة يمكن رصد مجموعة من العوامل التي تعود إلى هبوط حاد في الطلب على العمالة العربية ونحو إحلالها بصورة متزايدة بالعمالة الآسيوية . ومن هذه العوامل ما يلي :

(١) يبرز في البداية اتجاه عام لتخفيض الانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري للحد من عجز الموازنات العامة في محاولة لوضع النفقات العامة في مستوى لا يزيد كثيرا عن الإيرادات العامة في معظم

الدول العربية البترولية . وقد أدى ذلك إلى إعادة نظر واسعة في برامج ومشروعات التنمية بحيث تم إرجاء تنفيذ الكثير منها أو تقليص الانفاق عليها .

(٢) اقترن بذلك اتجاه عام واسع أيضا للحد من التوسع الائتماني في الدول العربية البترولية وسواء تعلق الائتمان بما يتم الحصول عليه من الجهاز المصرفي أو المؤسسات التي درجت على تقديم القروض بشروط ميسرة لأغراض بناء المساكن وإنشاء الشركات والصناعات المختلفة . وقد أدى ذلك إلى موجة من الركود الاقتصادي النسبي تفاوتت حدتها من دولة لأخرى مؤدية في كل الحالات إلى تقليص الطلب المحلي بما في ذلك الطلب على العمالة الجديدة .

(٣) وتوافقت التغيرات الأخيرة في أسواق النفط مع قرب اكتمال ما بدأت الدول العربية في إقامته خلال السنوات السابقة من هياكل أساسية ضخمة شملت شبكات الطرق والمواصلات والموانئ والمطارات والمياه والكهرباء فضلا عن الأبنية الإدارية ومباني المدارس والجامعات والمستشفيات وغيرها . وفي ظل ضخامة ما تمت إقامته أصبح مبررا أن يتم التوقف عن إقامة المزيد من هذه المشروعات ، وهو ما يعنى تقليصا للطلب على بعض أنواع العمالة كما سيرد فيما بعد . الا أن أهمية هذه النقطة تبرز من كون ٢٥٪ على الأقل من العمالة الوافدة في الدول الخليجية تعمل في قطاع التشييد والبناء ، وأن هذه النسبة تصل إلى نحو ٤٠٪ في حالة السعودية .

(٤) وإلى جانب الاتجاه العام لتقليص الطلب على العمالة الأجنبية يبرز اتجاه آخر لمزيد من إحلال العمالة الأجنبية (حالة العمالة الآسيوية) محل العمالة العربية فقد ارتفع رقم العمالة الأجنبية في دول الخليج العربي وليبيا بمعدلات كبيرة بحيث أصبحت تمثل نحو ربع اجمالي قوة العمل فيها ونحو ٣٥,٤٪ من اجمالي قوة العمل الوافدة في ١٩٨٠ ، وهي ظاهرة لها خطورتها على الأوضاع الاجتماعية والسياسية في هذه الدول وعلى الأخص الامارات والكويت وقطر والبحرين .

الا أن العوامل التي تدفع في اتجاه انخفاض الطلب على العمالة الوافدة بصفة عامة والعمالة العربية بصفة خاصة تقابلها من ناحية أخرى عوامل تحدث تأثيرا مضادا من شأنه بقاء الطلب الكلي على العمالة عند مستويات لا تقل كثيرا عنها في أوائل الثمانينات :

(١) فمعظم المشاريع التي اقيمت في الدول العربية البترولية وبدأت العمل ستظل في حاجة ماسة إلى من يديرها من غير الوطنيين في الأجل القصير على الأقل . مثال ذلك تشغيل وإدارة شبكات الاتصالات والموانئ والمطارات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومشروعات الكيماويات والمستشفيات فضلا عن أن صياغة المعدات والآلات في مثل هذه المشروعات لن يمكن للمحليين القيام بها الا بعد فترة ليست بالقصيرة .

وتثير هذه النقطة مسألة هيكل العمالة الوافدة المطلوب للدول العربية البترولية خلال السنوات القادمة ومدى اختلافه عن الهيكل الحالي أو ذلك الذي كان سائدا في النصف الأول من السبعينات . ومن ثم فإن التغير الأساسي الذي سيطرأ خلال السنوات القادمة سيكون محله التركيب النوعي للعمالة الوافدة وليس فقط عددها . وإذا كان سيتم الاستغناء تدريجيا عن العمالة الماهرة ونصف الماهرة أو غير المتخصصة أو حتى في بعض التخصصات (المعلمين إلى مستوى معين على سبيل المثال) فإن هناك تخصصات ستستمر الحاجة إليها لبعض الوقت وقد يكون لاستمرار الطلب على هذه التخصصات (أو زيادته في بعض الحالات) آثار بالنسبة لتحويلات العاملين إلى دولهم الأم تغطي جزءا ملموسا من الآثار الناجمة عن انخفاض العدد الكلي للعمالة الوافدة كظاهرة عامة .

(٢) ومن ناحية أخرى يبدو أن جانبا هاما من العمالة العربية الوافدة إلى الدول البترولية يعمل في المجالات العسكرية وبعض الأنشطة المرتبطة بها مثل بعض التخصصات الهندسية والفنية الدقيقة . ويمكن افتراض أن الطلب على خدمات هذه الفئات لا تسرى عليه أساسا الاجراءات التي اتخذت لتخفيض العمالة الوافدة ، وعلى العكس يتوقع أن ترتفع اعداد العمالة العربية الوافدة إلى الدول البترولية للعمل في هذه الأنشطة .

(٣) ومن ناحية ثالثة فإن ظروف الحرب العراقية الإيرانية تجعل من العمالة المهاجرة إلى العراق عنصرا أساسيا لاستمرار الانتاج ، نتيجة استيعاب نسبة هائلة ممن هم في سن العمل في الأعمال العسكرية المباشرة أو غير المباشرة . ومن ثم فإن استمرار الحرب يعنى عدم انخفاض الطلب على العمالة الوافدة إلى العراق (معظمها عمالة مصرية تشير أكثر التقديرات تحفظا أنها لا تقل حاليا عن مليون) . كما أن انتهاء الحرب

بدوره يعنى بدء حركة تعمير يتوقع أن تستوعب المزيد من الأيدي العاملة التي ستفد. آنذاك إلى العراق من الدول العربية المصدرة للعمالة .

(٤) هناك عامل رابع يتمثل في الاحلال القطاعي لقوة العمل المستوردة . فقد انخفض مستوى العمالة في قطاع التشييد ولكن تعاظم هذا المستوى في فروع الخدمات الشخصية . ويتوقع أن يستمر هذا التعاظم في الأمد المنظور .

أن التوازن بين العوامل التي تعزز الطلب على الأيدي العاملة المستوردة من بلاد فائض العمل وتلك التي تخفض منه يختلف من قطر لآخر . ومع ذلك فإن الدراسات الجادة التي قام بها بعض الخبراء العرب وخاصة دراسات د . نادر فرجاني تؤكد أن التصورات التي تقوم على افتراض انهيار الطلب على العمالة العربية المهاجرة في الأقطار العربية الأساسية المستوردة لهذه العمالة ليس له ما يبرره في الاحصاءات المتاحة . ويمكن القول بأن الطلب الاجمالي سوف يتراخى تدريجيا حتى يصل إلى مستوى توازني لن يقل كثيرا عن المستويات الحالية .

ب - أما من حيث الدخل فلا شك أنه سوف يتعرض لهبوط ملحوظ في اجماليه . ولا شك أن قدرة دول الخليج على اجتذاب العمالة الوافدة كانت تستند أساسا إلى المستويات المرتفعة للأجور (بالمقارنة بالدول الأم للمهاجرين) والمزايا العينية (السكن المجاني أو المدعم ، السفر للدولة الأم مرة سنويا ، الانتقال . . الخ) فضلا عن الاعفاء الضريبي للأجور والمرتبات ، وسواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو الخاص فقد شكلت هذه المزايا عوامل جذب للعمالة بصفة عامة وللعمالة المدربة مرتفعة المهارة بصفة خاصة حتى أوائل الثمانينات .

الا أنه مع موجة التراخي في النشاط الاقتصادي في الدول العربية البترولية بدأ التنافس بين المؤسسات والشركات في القطاع الخاص في الزيادة بحيث يقدر أن العطاءات التي قدمت في قطاع التشييد والانشاء خلال ١٩٨٦ قومت في المتوسط بنحو نصف قيمة العطاءات المماثلة قبل ٣ سنوات فقط . وبذلك كان من الضروري أن تلجأ المنشآت إلى تخفيض عناصر التكلفة بحيث يقتصر الانخفاض في الأرباح على أقل ما يمكن ، وكانت الأجور وما يرتبط بها هي المجال الطبيعي للتخفيض . . ومن ثم فانه يقدر أن الوظيفة التي كان أجر الأساسى

لها يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ دولارا شهريا في ١٩٨٢ أصبح أجر القيام بها حاليا يتراوح بين ٨٠ - ١٠٠ دولار فقط ، مع تخفيض مرات الأجازة (مدفوعة الأجر) إلى الدولة الأم من مرة في السنة إلى مرة واحدة كل عامين أو ثلاثة أعوام .

ومع ذلك فيبدو أن الانخفاض في أجور العمالة العربية المهاجرة كانت أقل في معدلاتها من اجمالى العمالة في دول الخليج والسعودية . وتشير التقارير إلى أن نسبة الانخفاض لن تتجاوز ٢٥٪ مما كانت عليه عام ١٩٨٢ . ويتخذ هذا الانخفاض صورا متعددة منها المباشر أى تخفيض الأجور الأساسية النقدية ، ومنها غير المباشر أى اخضاع الدخل للضرائب والحد من المزايا غير النقدية مثل خدمات السكن وتذاكر السفر ، بالإضافة لزيادة الرسوم الادارية التي يخضع لها العاملون .

ج - ويلاحظ أن هذه الآثار المباشرة لانخفاض عائدات البترول يمكن أن تخلق منافسة شديدة بين الدول المستوردة والمصدرة للعمالة في مجال التحويلات . فمن مصلحة الدول المستوردة للعمالة أن تخلق أو تزيد القيود التي تحد من حجم تحويلات العاملين فيها خارجها . على حين أن الدول المصدرة قد دأبت على اتباع الوسائل الكفيلة باغراء واجتذاب أكبر حجم ممكن من هذه التحويلات من أبنائها العاملين في الدول العربية الأخرى . فقررت ليبيا تخفيض ما يسمح للعمالة الوافدة بتحويله إلى الخارج إلى ٥٠٪ بعد أن كان ٩٠٪ قبل ١٩٨٤ . كما أن النسبة المسموح بتحويلها في الجزائر هي بين ٥٠٪ و ٦٥٪ وقررت العراق في مطلع عام ١٩٨٦ وضع مزيد من القيود بحيث يتم تخفيض المبالغ التي يمكن تحويلها في المتوسط من ١٨٠ دولارا إلى ٧٥ دولارا شهريا . وقد أدى هذا الاجراء الأخير إلى عودة كثير من المصريين العاملين في العراق ودعا ذلك الحكومة المصرية إلى التدخل لدى الحكومة العراقية خشية اتساع نطاق العودة . ولا يستبعد أن تلجأ مزيد من الدول العربية إلى فرض مزيد من القيود خلال السنوات القليلة المقبلة . وهذا من شأنه أن يزيد الصعوبات المالية لدى الدول العربية الأخرى المصدرة للعمالة والتي تعتمد على هذه التحويلات .

٢ - المساعدات المالية الثنائية (العربية - العربية) :

يقدر اجمالى ما قدمته الدول البترولية العربية إلى الدول النامية في شكل مساعدات تنمية ميسرة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٤ بنحو ٧٥ مليار دولار أمريكى شاركت في تقديمها ٧ دول عربية هى الكويت وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة والجزائر والعراق وليبيا وطوال هذه الفترة تكفلت ٣ دول عربية بتقديم الغالبية العظمى من هذه المعونات وهى السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة .

الا أن عام ١٩٧٤ يمثل البداية الفعلية لظهور المساعدات الرسمية العربية ، حيث بلغت جملة المساعدات التى قدمت في ذلك العام نحو ٤,١ مليار دولار وهو رقم يمثل ضعف قرينه في العام السابق مباشرة . ورغم التقلبات الطفيفة في أرقام المساعدات العربية في بعض السنوات فانها اتجهت للزيادة طوال السنوات التالية من السبعينات إلى أن أقصى رقم لها في ١٩٨٠ وهو ٩,٦ مليار دولار أمريكى . ويلاحظ أن ذلك تحقق في نفس العام الذى بلغت فيه الفوائض الاجمالية لموازين العمليات الجارية لدول الأوبك أقصى رقم لها (١١١ مليار دولار) . ألا أن ذلك لا يدفع للقول بوجود علاقة مباشرة وخطية بين رقم الفائض واجمالى المعونات حيث أسفر عام ١٩٨١ عن هبوط الفائض الى النصف تقريبا في حين لم تتجاوز نسبة المعونات ١٢٪ لتصل إلى ٨,٤ مليار دولار . كما أسفرت موازين العمليات الجارية عن عجز بنحو ٦,٧ مليار دولار في ١٩٨٢ وانخفض اجمالى المعونات العربية بنحو ٢٠٪ لتقتصر على ٦,٧ مليار دولار (وهو رقم يماثل رقم العجز في ذات العام) . واستمر هذا الاتجاه في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ حيث بلغت جملة المعونات العربية الميسرة ما يقدر بنحو ٥,٢ مليار و ٤,٥ مليار دولار على الترتيب . وبذلك تكون المعونات العربية قد انخفضت إلى أقل من نصف ما كانت عليه في ١٩٨٠ .

وفي حين يعكس هذا التطور ما شهدته السوق الدولية للبترول من انخفاض في أسعاره منذ ١٩٨٣ بصفة خاصة ، وهو انخفاض أدى كما سلفت الإشارة إلى هبوط فوائض دول الأوبك (ومعظمها هو في الواقع فوائض دول البترول العربية) ، فإن التطور المشار اليه في حجم المعونات العربية لا يعبر عن واقعها ، حيث

لا تعلن بعض الدول عادة (السعودية) عن كل المعونات التى قدمتها ، فضلا عن أن دول البترول الخليجية تقدم منذ ١٩٨١ معونات إلى العراق لتعويضه عن انخفاض صادراته البترولية والمساهمة في تمويل حربه مع ايران .

وقد بلغ متوسط نسبة المعونات الميسرة إلى الناتج القومى الاجمالى للدول العربية المانحة نحو ٣,٤٪ في المتوسط خلال السنوات ١٩٧٤ - ١٩٨٠ ، إذ يتم تقديم الجزء الأكبر من المساعدات المالية العربية . نحو ٨٥٪ - في صورة ميسرة وتبلغ نسبة المنح التى لا ترد نحو ٥٠٪ من اجمالى المساعدات . وتأخذ هذه المساعدات شكلين رئيسيين : الشكل الأول هو المساعدات الثنائية وهى ترتيبات بين الجهة المانحة للمعونة والدول المتلقية لها وقد تكون هذه المساعدات الثنائية إما من خلال علاقة بين الحكومات مباشرة ، وإما أن تتدفق من خلال صناديق تنمية أهمها الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، وصندوق أبوظبي للانماء الاقتصادى العربى والصندوق السعودى للتنمية ، والصندوق العراقى للتنمية الخارجية . وقد بلغت رؤوس أموال هذه الصناديق نحو ١٢ بليون دولار أما الشكل الثانى فهو المساعدات المقدمة من خلال مؤسسات متعددة الاطراف مثل الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى والبنك الاسلامى للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية في أفريقيا .

وما يهنا هنا هو التركيز على المساعدات العربية العربية وهى كذلك تتم إما على نحو ثنائى أو من خلال مؤسسات متعددة الأطراف .

أ - المساعدات الثنائية العربية / العربية :

تحصل الدول العربية ذات العجز على الجزء الأكبر (نحو ٧٠٪) من المساعدات الرسمية الثنائية التى تقدمها الدول العربية البترولية . بل أن تقديم هذه المساعدات كان يقتصر في البداية على الدول العربية ثم امتد بعد ذلك ليشمل الدول الاسلامية والدول النامية الأخرى . وقد اتجهت المساعدات الثنائية العربية - العربية إلى التزايد بصفة عامة منذ ١٩٧٤ حتى ١٩٨٠ حين بلغت أقصى رقم لها وهو ٤,٦ مليار دولار بزيادة ١١٨٪ عنها في ١٩٧٤ الا أن هذه المساعدات بدأت في التراجع خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ لتقتصر في العام الأخير على ٣,١٥ بليون دولار ، وتشير بعض المصادر

في هذا الصدد إلى أن العراق يحصل على قدر كبير من المساعدات الثنائية من الدول الخليجية وعلى الأخص السعودية .

وبرغم أن البيانات والاحصاءات الخاصة بالمساعدات العربية (وعلى الأخص المساعدات الثنائية) يصعب التوصل إلى أرقام دقيقة لها سواء لاختلاطها بمساعدات دول الأوبك ككل أو لعدم اعلان بيانات كافية عنها من حيث التوزيع الجغرافي والأغراض التي استخدمت فيها هذه المعونات - على الرغم من ذلك فإن تتبع تطور هذه المساعدات يوضح ما يلي :

(١) كان حظ الدول العربية الأكثر فقرا ضئيلا من اجمالي المساعدات العربية الثنائية طوال الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٢ ، وقد كان أكبر رقم تحصل عليه واحدة من هذه الدول في عام واحد هو ٢٩٤ مليون دولار حصلت عليها اليمن العربية في عام ١٩٨٠ الذي كان بدوره عام الذروة بالنسبة للمعونات العربية .

(٢) تضمنت الأرقام ما خصص لدعم دول المواجهة مع اسرائيل بعد عام ١٩٦٧ وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في حجم المعونات الثنائية التي حصلت عليها بعض الدول العربية مثل مصر (في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦) وسوريا والأردن (في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠) .

(٣) هبطت جملة المساعدات الثنائية في عام ١٩٧٦ - الأمر الذي يعزى أساسا إلى قيام الدول المانحة بتوجيه جزء من مواردها إلى صندوق الأوبك الذي انشئ في ذلك العام . وقد استمر رقم المعونات في الهبوط إلى أن عاود الزيادة في عام ١٩٧٩ بتأثير ما حصلت عليه سوريا والأردن بالدرجة الأولى في ضوء مقررات مؤتمر القمة العربية في بغداد .

(٤) من بين ٧ دول عربية مانحة للمعونة يتركز الجزء الأكبر في المعونات التي تقدمها دول الخليج العربى . ورغم عدم توافر بيانات عن التوزيع الجغرافي للمساعدات الثنائية المقدمة من كل دولة عربية إلى الدول الأخرى ، فإن دول الخليج العربى قدمت في ١٩٧٥ نحو ٩٢٪ من اجمالي المساعدات العربية الثنائية إلى كل دول العالم وارتفع نصيبها في ١٩٨١ إلى نحو ٩٥٪ وتشير بيانات عام ١٩٨٢ إلى أنها قدمت أكثر من ٩٩٪ من هذه المعونات . ويشار في هذا الصدد إلى أن السعودية بمفردها قدمت نحو ٧٣٪ من المساعدات الثنائية في ١٩٨١ ونحو ٧٠٪ في ١٩٨٢ .

(٥) عكست أرقام المساعدات الثنائية الاتجاه العام لهبوط مساعدات التنمية العربية ككل بصورة واضحة . ففي حين هبط اجمالي المساعدات الميسرة المقدمة من الدول العربية إلى جميع دول العالم في ١٩٧٣ بنحو ٣٩٪ عما كان عليه في ١٩٨١ فإن نسبة الانخفاض في المساعدات الثنائية بلغت أكثر من ٤٦٪ . ويعكس ذلك التأثير الشديد للمساعدات الثنائية بالأوضاع السائدة في الدول المانحة والموارد التي تخصصها لتقديم المعونات سواء عن طريق الحكومات مباشرة أو عن طريق الصناديق القطرية .

(٦) تتسم المساعدات الثنائية العربية بالتركيز الشديد في توجيهها نحو عدد قليل من الدول العربية مع اختلاف في هذه الدول من عام لآخر . ففي ١٩٧٤ حصلت مصر وسوريا والأردن على ١٦١٥ مليون دولار من جملة المساعدات الثنائية العربية أى بنسبة ٧٦٪ على حين تقاسمت ١١ دولة عربية باقى هذه المعونات . وفي ١٩٨٠ حين بلغت هذه المساعدات أقصى رقم لها لوحظت نفس الظاهرة حين حصل الأردن وسوريا على ٦٠٪ من اجمالي المساعدات وأن كانت النسبة قد انخفضت قليلا (٥٩٪) في ١٩٨٢ . وتعكس هذه الظاهرة المبالغ التي تلتزم الدول العربية البترولية بتقديمها لدول المواجهة مع اسرائيل طبقا لمقررات القمة العربية .

ب - المساعدات متعددة الأطراف :

مع انشاء صناديق التنمية الاقليمية والسابق الاشارة إلى أهمها بدأت الدول العربية البترولية توجه إلى هذه الصناديق والمؤسسات جزءا متزايدا من مواردها كى تقوم باعادة تقديمه إلى الدول المتلقية للمعونة . الا أن الدول العربية مازالت تفضل الاعتماد على المساعدات الثنائية كأسلوب أساسى لتقديم المعونة ، بحيث أن النسبة التي توجه للأجهزة متعددة الاطراف لا تتجاوز ٢٥٪ من اجمالي المساعدات التي يقدمها الكويت وتدور حول ١٠٪ بالنسبة لكل من السعودية والامارات العربية المتحدة . ألا أن السنوات الأخيرة شهدت اتجاه ما تخصصه الدول العربية للمنظمات متعددة الاطراف للتزايد كنسبة من اجمالي المساعدات - فقد كانت هذه المنظمات تحصل على ٧,٧٪ فقط من جملة المساعدات في ١٩٨١ ارتفعت إلى ١٦,٧٪ في عام ١٩٨٢ ثم إلى ١٧,٨٪ في ١٩٨٣ . ومن ناحية أخرى فإن الأرقام المطلقة لهذا النوع من المساعدات تبدو أكثر

استقراراً عن مثيلتها بالنسبة للمساعدات الثنائية وتتجه إلى الارتفاع كقاعدة عامة . فقد خصصت الدول العربية لهذا الغرض نحو ٥١٩ مليون دولار في ١٩٧٥ ارتفعت إلى ٦٥٠ مليوناً في ١٨٦١ ثم إلى ١١٢٢ مليوناً في ١٩٨٢ . ويعكس ذلك ازدياد الدور الذي تقوم به الصناديق والأجهزة متعددة الأطراف في تقديم المعونة ، وذلك على الرغم من انخفاض ما خصص لهذه الأجهزة في ١٩٨٣ إلى نحو ٩٦٦ مليون دولار .

يتحدد مستقبل المساعدات المالية العربية خلال السنوات القادمة إلى حد كبير بقدرة الصناديق والمؤسسات متعددة الأطراف على زيادة حجم ما تقدمه من مساعدات في الوقت الذي لا يتوقع فيه للمساعدات الثنائية أن تحقق مثل هذه الزيادة في ظل استمرار الظروف الحالية في السوق الدولية للبترول .

ويكاد يكون هناك اتفاق على أن السنوات القادمة ستشهد استمرار انخفاض مساعدات التنمية العربية بنوعيتها الثنائية ومتعددة الأطراف . وتلقى أطراف كثيرة (مثل السعودية والكويت) على المؤسسات متعددة الأطراف مسئولية الاستمرار في توفير التمويل اللازم للدول غير البترولية من مواردها الذاتية خاصة بالنسبة للمؤسسات التي دفعت رؤوس أموالها بالكامل أو بنسبة كبيرة منها . ويشار في هذا الصدد إلى أن الظروف التي انشئت فيها هذه المؤسسات قد لا تتكرر ، ومن ثم يكون مطلوباً إخضاع عملياتها لإعادة تقييم شاملة تأخذ في الاعتبار الظروف الراهنة ككل بما فيها انخفاض المعونات الثنائية . ويبدو أن الفترة القادمة ستشهد تغيرات كبيرة في دور هذه المؤسسات الجماعية والطريقة التي تدار بها والمعايير التي يتم على أساسها تقديم المساعدات فضلاً عن الأشكال التي ستتخذها هذه المساعدات .

كما يتوقع من ناحية أخرى أن تشهد الفترة القادمة تطوراً آخر يتمثل في زيادة دور المؤسسات المشتركة التابعة لجامعة الدول العربية والتنسيق بينها وبين المؤسسات والصناديق متعددة الأطراف ، وهو تطور آخر ذو مغزى حيث أنه باستثناء صندوق النقد الدولي ، فإن المؤسسات الأخرى التابعة للجامعة العربية لا تقدم مساعدات للتنمية وإنما تتعلق أنشطتها بتسهيل التبادل التجاري والمدفوعات والاستثمار المباشر بين الدول الأعضاء . هذا الاتجاه قد يشكل محورياً للعلاقات العربية - العربية في مجال تدفق الأموال باعتبار

المساعدات ليست سوى إحدى صور هذا التدفق وأن الصور الأخرى قد تكون أولى بالاهتمام من قبل الدول البترولية التي يشير بعضها إلى أن عصر المعونات الميسرة قد انقضى وأنه يتعين تطوير العمل العربي على أكثر من محور أهمها الاستثمار المباشر والمشاركة في رؤوس أموال المشروعات القطرية والتوسع في إقامة المشروعات العربية المشتركة التي تعمل على نطاق إقليمي .

ويبدو من تتبع نشاط الصناديق العربية (القطرية والجماعية) خلال السنوات الأخيرة اتجاهها واضحاً على طريق تحقيق المتغيرات السابق ذكرها . فالنشاط التمويلي لهذه الصناديق يتراجع من عام لآخر بدأ من عام ١٩٨٢ إلا أن درجة التراجع تبدو كبيرة في الصناديق القطرية (الكويت - أبوظبي) عنها في الصناديق الجماعية (البنك الإسلامي - الصندوق العربي) الأمر الذي يعكس استقراراً نسبياً تتمتع به الصناديق الجماعية وإن كان استنفادها لمواردها الحالية سيحد من قدرتها على تقديم التمويل خلال السنوات القادمة ما لم تتم زيادة رؤوس أموالها المدفوعة أو تقديم موارد جديدة إليها .

أما بالنسبة للمساعدات الثنائية الحكومية العربية - العربية فهي بطبيعة الحال خاضعة لتطور العلاقات العربية . فاستبعدت مصر من قائمة الدول العربية المتلقية لهذا النوع من المساعدات بعد مؤتمر وزراء الخارجية والمال العرب في ١٩٧٩ على حين زاد نصيب سوريا ومنظمة التحرير ثم العراق . على أن عام ١٩٨٦ قد شهد تحولاً جذرياً بامتناع الكويت عن دفع هذه المساعدات لسوريا ومنظمة التحرير وتخفيض الدول العربية الأخرى لهذه المساعدات على أن التحول الأكبر سوف يتمثل في إعادة مصر إلى قائمة الدول المتلقية للمساعدات الحكومية وخاصة من جانب الكويت ودول خليجية أخرى في مقابل استبعاد سوريا .

٣ - التجارة البينية العربية :

تتسم التجارة العربية البينية بالمحدودية الشديدة ، حيث لم تتجاوز نسبتها إلى جملة التجارة العربية نحو ٧٪ في المتوسط خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٣ ، في الوقت الذي بلغت فيه معدلات التجارة البينية للمجموعات

الاقتصادية الدولية الأخرى مستويات مرتفعة وصلت إلى ٦٠٪ لدول السوق الأوروبية المشتركة و ٦٥٪ لمجموعة دول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) على سبيل المثال .

وبالإضافة إلى محدوديتها تتسم التجارة العربية البينية بتركزها من حيث عدد الدول المشاركة فيها ، حيث تسيطر ٤ دول عربية هي السعودية والكويت والعراق والامارات العربية على نحو ٧٥٪ من حجم الصادرات العربية البينية ، كما يتركز نحو ثلثي نشاط الاستيراد البيني في ٦ دول عربية هي السعودية

والعراق وسوريا والأردن والمغرب والبحرين . وهذا التركيز الجغرافي لتجارة الصادرات والواردات بين الأقطار العربية يقابله تركيز سلعي شديد إذ تكاد التجارة العربية - العربية تقتصر على عدد من المواد الأولية وهي البترول والمواد الغذائية والحيوانات الحية . ويشكل البترول وحده ٧٠٪ من حجم الواردات العربية البينية . ومع ذلك فإن ارتفاع وانخفاض أسعار صادرات البترول كان محدود الأثر على حجم التجارة وأهميتها النسبية ضمن إجمالي التجارة العربية .

ويوضح الجدولان رقمي (١٢ ، ١٣) تطور حجم التجارة العربية وهيكلها السلعي

جدول رقم (١٢)
تطور حجم التجارة البينية العربية (بالمليون دولار)

صادرات واردات

عام	إلى الدول العربية	الصادرات نسبة مئوية	إلى الدول العربية	الواردات	نسبة مئوية
١٩٧٥	٤,٥	٧٢,٢	٤,٥	٣٩,٩	١١,٣
١٩٧٦	٥,٧	٨٩,٥	٥,٧	٤٥,٤	١٢,٦
١٩٧٧	٦,٧	٩٩,٧	٦,٧	٦٣,٢	١٠,٦
١٩٧٨	٦,٤	٩٨,٥	٦,٤	٧٥,٢	٨,٥
١٩٧٩	٨,٤	١٤٧,٦	٨,٤	٩٨,٩	٨,٦
١٩٨٠	١١,٩	٢٣٢,٨	١١,٢	١٠١,٥	١١,٠
١٩٨١	١٠,٨	٢١٥,٩	١١,٠	١٤٢,٥	٧,٧
١٩٨٢	١٢,١	١١٦,٣	١٣,١	١٤٣,٨	٩,١
١٩٨٣	١٠,١	١٣٧,٩	١٠,٦	١٢٩,٦	٨,٢
إجمالي	٧٦,٦	١٢٦٠,٤	٧٧,٦	٨٣٩,٦	٩,٢

المصدر : محسوب من التقرير الاقتصادي العربي الموحد . اعداد مختلفة .

جدول رقم (١٣)
تطور التركيب السلعي للتجارة البينية العربية (نسبة مئوية)

١٩٨٢		١٩٨٠		١٩٧٥	
واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
١٤,٤	١,٠	١٦,٤	١,٤	٢٠,٠	٢,٣
١٢,٦	٩٧,٠	١٠,٧	٩٥,٥	٩,٠	٩٣,٠
٤,٧	٠,٦	٥,٧	١,٠	٦,٧	١,١
٢٧,٣	٠,٩	٣٢,٢	١,٤	٢٨,٩	٢,٦
٤٠,٦	٠,٥	٣٤,٦	٠,٧	٣٥,٠	٠,٩
٠,٤	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٤	٠,١
الأغذية والمشروبات					
المواد الخام (شاملة البترول)					
المنتجات الكيماوية					
السلع المصنعة					
آلات ومعدات النقل					
سلع غير مصنعة					

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥

الحساب على الدول المؤسسة وهي مصر وسوريا والعراق والأردن) .

ج - مجموعة دول المغرب العربي : وهي تسهم بنسبة ضئيلة في التجارة العربية البينية لا تتجاوز ٢٪ للصادرات و ١٤٪ للواردات ، وذلك نتيجة ارتباطها بعلاقات تجارية خاصة مع دول السوق الأوروبية المشتركة وخاصة فيما يتعلق بحاصلاتها الزراعية كالحمضيات والزيتون فضلا عن منتجات الصناعات التصديرية التي أقيمت في تونس والمغرب بصفة خاصة بهدف التصدير للسوق المذكورة .

أما الاتجاه الهبوطي للأسعار العالمية للبترول فقد سبقه وصاحبه تحول الدول الرأسمالية المتقدمة عن السوق العربية وتخفيض حجم وارداتها البترولية منه في اطار محاولاتها المستمرة لتقليل اعتمادها على بترول الأوبك فضلا عن ترشيد استهلاكها من الطاقة . وقد ترتب على ذلك انخفاض حجم الصادرات العربية الكلية بنحو ٥٩,٢٪ خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ . أما صادرات البترول العربي إلى السوق العربية خلال تلك الفترة فقد ظلت تتمتع باستقرار كبير من حيث الكمية ، بحيث اقتصر التراجع في قيمتها على نحو ١٦٪ نتجت

هذا ويمكن تقسيم الدول العربية من حيث نصيبها الحالي في التجارة العربية البينية إلى المجموعات التالية :

أ - مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي : وتحتل مركز الصدارة ، إذ تسهم بنحو ٧٦٪ من الصادرات العربية البينية وتحصل على نحو ٥٠٪ من الواردات العربية البينية ويرجع ارتفاع نصيبها النسبي من الصادرات إلى اعتمادها على تصدير البترول ، أما فيما يتعلق بارتفاع نصيبها من الواردات البينية فيرجع إلى وجود البحرين ضمن دول المجلس حيث تقوم وحدها باستيراد نحو نصف البترول المتداول في السوق العربية - وتحصل عليه أساسا من السعودية - لتقوم بتكريره وإعادة تصدير كميات كبيرة منه لدول المجلس الأخرى . بل انعكست هذه العلاقة بين هاتين الدولتين بالارتفاع على حجم التعامل الداخلي بين دول المجلس بحيث أصبحت المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء تمثل نحو ثلثي تجارتها الكلية .

ب - دول السوق العربية المشتركة : وتحتل المكانة الثانية من حيث نصيبها في اجمالي التجارة العربية البينية حيث تستأثر بنحو ١٥٪ من الصادرات العربية البينية و ٢١٪ من الواردات العربية البينية (يقتصر

أساسا عن انخفاض الأسعار وكانت المحصلة ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات البينية ضمن جملة الصادرات العربية من ٥,١٪ عام ١٩٨٠ لتصل إلى ٧,٣٪ في عام ١٩٨٣ وهو أعلى معدل لها خلال السنوات العشر الماضية .

ومن ناحية أخرى لم يترتب على تراجع الأسعار العالمية للبتروال انخفاض ملموس في حجم الواردات العربية الاجمالية ، بل على العكس ارتفعت قيمتها من ١٠١,٥ بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٢٩,٦ بليون في عام ١٩٨٣ ، الأمر الذى يعكس اعتماد الدول العربية على العالم الخارجى للحصول على احتياجاتها السلعية المختلفة وعلى رأسها المواد الغذائية من ناحية ، واتجاه الأسعار العالمية للسلع الصناعية (التى تشكل أكثر من ثلثى الواردات العربية) إلى الارتفاع من ناحية أخرى . الا أنه كان من الطبيعى أن ينعكس انخفاض أسعار البتروال في انخفاض قيمة الواردات العربية

البينية لتقتصر على ١٠,٦ بليون دولار في عام ١٩٨٣ ، مقابل نحو ١١,٢ بليون في عام ١٩٨٠ ، وترتب على ذلك تراجع الأهمية النسبية للواردات البينية ضمن جملة الواردات العربية من ١١٪ إلى ٨,٢٪ خلال نفس الفترة .

وبذلك يتضح أنه سواء تعرضت الأسعار العالمية للبتروال للارتفاع أو الانخفاض فان الظاهرة السائدة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية العربية هى الاعتماد المتزايد على السوق الدولية خارج نطاق السوق العربية وأن ارتفاع الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية في حالة حدوثه يأتى كتعبير عن انكماش فرص التصدير إلى أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة . ويعنى ذلك أن الاقتصاديات العربية تتكامل أساسا مع السوق الرأسمالية وأن صادرات البتروال قامت بدور في تعميق هذا التكامل والاندماج .



جمهورية مصر العربية

القسم الأول

علامح عامة

كان عام ١٩٨٦ بالنسبة لمصر - عاما مثقلا بالمشكلات والتحديات ، سواء فيما يتعلق بالأوضاع الداخلية أو العلاقات الخارجية . وإذا كانت الملامح الأساسية للنظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى السائد الآن فى المجتمع المصرى وتوجهاته الخارجية ، قد تمت صياغتها فى السبعينات ، خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، أى حوالى منتصف السبعينات ، وأنطوت على تغيرات جذرية اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية عن المرحلة التى سبقتها ، فيمكن القول أن منتصف الثمانينات يمثل النقطة الزمنية التى استكملت عندها تلك الملامح الكبرى للنظام قسماتها ، وبدأت تنتج آثارها الفعلية . وبعبارة أخرى ، فنحن منذ منتصف الثمانينات نستطيع - بقدر غير قليل من الموضوعية - تقييم سياسات مثل الانفتاح الاقتصادى أو التعدد الحزبى ، وتقييم التوجهات والعلاقات الخارجية التى صاحبت تلك السياسات . ومن هذا المنظور يمكن فهم وتفسير تطورات عام ١٩٨٦ مثلما حاولنا فى العدد الأول من التقرير

الاستراتيجى فهم وتفسير الكثير من تطورات ١٩٨٥ .

والنقطة الهامة الأخرى هنا ، لدى النظر إلى الفترة المشار إليها من التاريخ المصرى المعاصر ، هى انقسامها بين نمطين للحكم فى إطار نفس النظام السياسى ، أى حكم الرئيس السادات حتى سبتمبر ١٩٨١ وحكم الرئيس حسنى مبارك منذ أكتوبر ١٩٨١ . وكما ذكر فى التقرير الاستراتيجى الأول فإن « استمرارية الطابع العام لخريطة القوى الاجتماعية والاقتصادية ومواقفها السياسية ، كما كانت عليه فى ظل الرئيس السادات ، لا تنفى أن مجيء الرئيس حسنى مبارك إلى السلطة حمل تغييرا فى طبيعة القيادة السياسية ، وأن هذا التغيير أوجد مجموعة من الضوابط لترشيد النظام فى إطار الحفاظ على مساره العام » .

فى هذا السياق ، يمكن - فيما يتعلق بعام ١٩٨٦ - رصد مجموعة من الاتجاهات العامة ، المؤثرة على التوجهات الاستراتيجية العامة لمصر ، وذلك فى مجالات الاقتصاد ، والسياسة الداخلية ، والسياسة الخارجية :

أولا : فى المجال الاقتصادى

خيم الإحساس بوطأة الديون الخارجية ، وعبء تسديدها لسنوات عديدة قادمة ، على الحياة العامة فى مصر عام ١٩٨٦ . وبالرغم من اشتراك مصر فى هذه المشكلة - أى مشكلة الديون الخارجية - مع الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالث ، فضلا عن تعديها الميدان « الاقتصادى » إلى كافة الميادين السياسية والاجتماعية ، إلا أنه كان من الطبيعى أن تثار التساؤلات حول مسئولية سياسة الانفتاح الاقتصادى فى تفاقم هذه المشكلة ، وحول إمكانيات ترشيد هذه السياسة ودعمها ، بما يمكن من رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد المصرى بحيث يتم تقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجى ، فضلا عن تسديد الديون وفوائدها المرتفعة . وهكذا ، وفى الوقت الذى استمرت فيه الجهود الحكومية الرسمية لمواجهة المعدلات المتزايدة للتضخم ، وتخفيف أعباء المعيشة عن كاهل الطبقات المتوسطة والدنيا ، ومحاربة الأنشطة الطفيلية ، والمظاهر المختلفة للفساد سواء فى القطاع العام أو الخاص ، شهد العام نفسه جهودا لتشجيع النشاط الإنتاجى الزراعى والصناعى ، وتوجيه مزيد من الأموال للاستثمار ، والحد من الاستهلاك ، فضلا عن جهود منظمة لاجتذاب رؤوس الأموال الخارجية ، خاصة رؤوس الأموال العربية ، والتى برز منها

عام ١٩٨٦ رؤوس الأموال الخليجية . على أن هذه الجهود الأخيرة لم تصل فى عام ١٩٨٦ إلى الحد الذى يمكن معه القول بحدوث تغيير إيجابى حاسم نحو حل أى من المشكلات الأساسية للاقتصاد المصرى . وفى واقع الأمر ، فإن حدة هذه المشكلات وحيويتها يجعل منها مشكلات أوسع بكثير من المجال الاقتصادى المحض . ومن المنظور الاستراتيجى العام للدولة المصرية يمكن القول أن المشكلات الاقتصادية الراهنة ، والتى زاد الإحساس بها عام ١٩٨٦ ، تعكس مخاطر مباشرة على المصالح القومية المصرية ، وعلى الأمن القومى المصرى ، وعلى وجه التحديد ، فإن الاعتماد الغذائى الشديد على الخارج خاصة بالنسبة للقمح ، والديون المتفاقمة وفوائدها الباهظة ، فضلا عن الارتباط المتزايد غير المخطط بالتكنولوجيا الأجنبية المتقدمة خاصة فى المجالات غير التقليدية (مثل الطاقة النووية) .. تقدم أمثلة واضحة لما يمكن أن تحمله المشكلات الاقتصادية من قيود على الإرادة المصرية ، خاصة فى تعاملها مع البلاد المانحة للغذاء والمعونات ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا : فى مجال السياسة الداخلية

الأمن المركزى ، فإن الأمر لم يكن كذلك دائما بالنسبة لأحداث الاحتجاج الأخرى .

إن هذا ينقلنا إلى الخطر الثانى الذى يهدد التوجه الديمقراطى فى مصر وهو ضعف قنوات التعبير النظامية أمام بعض الفئات والقوى السياسية . ومرة ثانية ، فإن الكثير من وقائع عام ١٩٨٦ يمكن أن تعزى إلى تلك المشكلة ، فلا يمكن القول أن توفير تلك القنوات خاصة من خلال التنظيمات النقابية والحزبية - سوف يعنى تزايد أليا فى قوة وفاعلية تلك القوى ، بل - على العكس - فإنه قد يساعد على إظهار فاعليتها وحجمها الحقيقى ، الذى قد لا يكون بالضرورة بالفاعلية أو الحجم الذى تتصور به فى ظل الحرمان من الشرعية .

إن هذه « المخاطر » التى تكتنف تطور الاتجاه المعلن نحو الديمقراطية ، هى التى تفسر أيضا أكثر من سلوك أوسمة للنظام السياسى عام ١٩٨٦ ، وعلى سبيل المثال ، فإن مد العمل بقانون الطوارئ لا يعكس فقط الشعور بعدم كفاية القوانين العادية لمواجهة بعض الأعمال الضارة بأمن الدولة ، وإنما يعكس أولا الشعور بوجود احتمالات حقيقية لنشوب مثل تلك الأعمال ، ويرتبط بذلك أيضا تردد الدولة فى حسم كثير من المشاكل السياسية وتركها - بدلا من ذلك - للحسم من جانب السلطة القضائية ، بما فى ذلك الفصل فى شرعية الوجود العلنى لقوة سياسية معينة .

على أن القضاء على التحديات السالفة لا يعنى بالضرورة حماية وازدهار الديمقراطية . إن تقليل حدة

من الناحية السياسية ، وإذا سلمنا بأن التوجه الاستراتيجى للنظام ظل مرتبطا بشعار « الديمقراطية » قبل أى شعار آخر ، يمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد تحديات خطيرة لذلك التوجه . وكان تمرد جنود قوات الأمن المركزى فى ٢٥ و ٢٦ فبراير ١٩٨٦ أول وأهم تلك التحديات ، ولكن سلسلة غير قصيرة من أعمال الاحتجاج والعنف شهدتها أيضا عام ١٩٨٦ ، مثلت اختبارا صعبا للتوجه الديمقراطى ، وهددت الاستقرار السياسى .

ولقد اتسم رد الفعل الشعبى لأحداث الأمن المركزى بقدر كبير من النضج والوعى مما دلل على أن « التربية » الديمقراطية - أيا كانت نواحي القصور أو التجاوز فيها - لم تكن أبدا ذات عائد سلبي بل - على العكس - كانت الديمقراطية هى التى حمت مصر فى تلك الأيام العصيبة . ولكن أحداث الأمن المركزى ألقت أيضا الضوء الكاشف على حقيقة أساسية وهى أن الخطر الأول الذى يهدد التوجه الديمقراطى فى مصر إنما يتمثل فى المظاهر الفجة للتفاوت الطبقي والظلم الاجتماعى والتى تنعكس فى الظروف المعيشية الصعبة لقطاعات واسعة من المواطنين ، فى أسفل السلم الاجتماعى . إن هذه المظاهر هى التى تفسر أيضا حركات الإضراب والاعتصام التى قامت بها جماعات من العمال والمهنيين (وربما كان أهمها إضراب عمال السكك الحديدية) فى عام ١٩٨٦ . وفى حين كان رد الفعل الحكومى متسما بكثير من الموضوعية وضبط النفس فى مواجهة أحداث

التفاوتات الاجتماعية وتخفيف الظروف الاقتصادية الصعبة ، وإتاحة المزيد من وسائل التعبير المنظم للقوى السياسية ، يضع أسسا أكثر رسوخا للممارسة الديمقراطية ، ولكن بقاء تلك الديمقراطية واستمراريتها ، إنما يرتبط بمدى « فاعلية » النظام الديمقراطي التعددى فى إنجاز الأهداف الكبرى على كافة الأصعدة أمام الدولة المصرية . وبعبارة أخرى ، فإن الديمقراطية التعددية ، ليست هدفا فى ذاتها ، وإنما هى وسيلة لتحقيق ازدهار الوطن والمواطن اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ، من خلال ترشيد النظام السياسى ، والارتقاء بمستوى أدائه . هنا ، نواجه - فيما يتعلق بعام ١٩٨٦ - ببعض الملاحظات سواء بالنسبة للسلطة الحكومية أو للقوى السياسية خارج الحكم ، أو هما معا :

من الناحية الأولى يمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد أكثر من مظهر لضعف أداء الجهاز الحكومى ، أو قلة كفايته .

وعلى سبيل المثال ، فقد انشغل الرأى العام فى مصر عام ١٩٨٦ بقضايا تسرب الاشعاع النووى من أحد الأجهزة العلمية بجامعة القاهرة ، وحدث عدة انفجارات أو حرائق فى أكثر من مدينة بسبب حالات من الإهمال أو عدم الانضباط ، والأخطاء التى شابت مشروعات الصرف الصحى بمدينة الاسكندرية وأدت إلى تلوث مياه الشاطئ ، وظهور شكوك خطيرة حول ممارسات بعض شركات توظيف الأموال ، التى اجتذبت - تحت شعار المعاملات الإسلامية - ملايين الجنيهات من مدخرات المواطنين بحيث لم تتنبه الدولة لمخاطرها إلا فى وقت متأخر للغاية .. الخ . لقد لعبت أحزاب وصحف المعارضة دورا هاما فى الكشف عن جوانب القصور الحكومى فى تلك القضايا وغيرها - بصرف النظر عن بعض التجاوزات أو المبالغات - ولكن فاعلية هذا الدور الرقابى لأحزاب المعارضة إنما يرتبط باستعداد الجهاز الحكومى - وقدرته - على تلافى تلك الأوجه للقصور ، بما فى ذلك إدخال تعديلات أساسية على أدائه .

- من الناحية الثانية ، وفيما يتعلق بالقوى السياسية خارج الحكم - سواء فى إطار أحزاب المعارضة أو خارجها ، وكجزء من النظام السياسى ككل - يمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد تطورات بطيئة على طريق « فرز » و « تمايز » القوى

السياسية المختلفة ، وهو ما يفترض أن يكون تطورا إيجابيا نحو تبلور هذه القوى ، ووضوح أهدافها ومبادئها ، الأمر الذى يمكن أن ينعكس على دورها فى النظام السياسى مستقبلا . وفى مواجهة ما يمكن أن نسميه « اتجاه ثورة يوليو بدون ناصرية » الذى بلوره الحزب الوطنى الحاكم ، تمايزت أكثر وأكثر فصائل الناصريين ، فضلا عن تمايزها عن قوى اليسار الأخرى ، وهو ما يحمل أيضا تأثيرات بعيدة المدى على حزب التجمع . وأخذ الاقتراب أو الابتعاد عن القوى « الإسلامية » خاصة الإخوان المسلمين ، يلعب دوره فى فرز وغربلة التيارات المختلفة داخل أحزاب العمل والأحرار ، بعد أن أنهار التحالف المؤقت مع حزب الوفد . وفى حين استمر هذا الأخير فى لعب دوره كأكبر أحزاب المعارضة بلا منازع ، فإن عجزه عن تجاوز عقدة الصراع التاريخى مع ثورة يوليو وممارستها ، يضع قيودا حقيقية على تطوره ، ولكنه يسهم فى مزيد من تحديد هويته الاجتماعية والفكرية .

وأخيرا ، فإن قدرة أطراف العملية السياسية فى مصر على الخضوع لمقتضيات النظام التعددى بدت ضئيلة فى أكثر من مناسبة فى خلال عام ١٩٨٦ . وفى حين أصرت الحكومة على موقفها المتمسك بالقائمة المطلقة كنظام تجرى على أساسه انتخابات مجلس الشورى ، وأجريت بالفعل الانتخابات وسط مناخ شعبى يتسم باللامبالاة ، ويضع شكوكا قوية على حجم المشاركة فيها ، فإن أحزاب المعارضة لم تجد فى جعبتها سوى « المقاطعة » . وأيضا ، وبمناسبة تقييم قانون الانتخابات ، لم تتحرك الحكومة لتغييره إلا عقب صدور رأى هيئة مفوضى مجلس الدولة بعدم دستوريته .. وفى المقابل ، فإن قوى المعارضة التى طالبت بحل مجلس الشعب ، لم تبد من النشاط والفاعلية ما يدل على قدرتها على مواجهة نتائج هذا الحل وخوض انتخابات جديدة قبل الأوان .

ثالثا : فى مجال السياسة الخارجية

من القوة العراقية كعنصر فى المواجهة ضد إسرائيل ، وإنما أيضا عن انشغال باقى القوى الإقليمية فى المنطقة (خاصة السعودية وسوريا) بمواجهة الخطر الإيرانى المتصاعد ، فضلا عن ذلك ، فإن حسم الصراع فى الخليج لمصلحة إيران يعنى تجريد الصراع العربى - الإسرائيلى لمصدر أساسى من مصادر أهميته الدولية - المقترنة بقربه من الخليج - وتجمد احتمالات التسوية لصالح الوضع الراهن ، المواتى لإسرائيل أساسا . إن ذلك التزايد فى عناصر قوة إسرائيل - حتى فى ظل علاقات السلام معها - ينطوى على تهديد كامل للأمن القومى المصرى ، لا يمكن إغفاله .

- إن حدوث انتصار إيرانى يعنى - ثانيا - أن تدعم - من بين التيارات « الإسلامية » الناشطة فى المنطقة ، أكثر تلك التيارات تعصبا وتشددا ، بما يحمله ذلك من احتمالات للانشقاق الدينى والطائفى فى المنطقة كلها ، ولا يتصور أن تكون مصر بمنأى عن ذلك كله ، خاصة مع السعى الإيرانى المخطط لخلق مواطنىء نفوذ لها فى البلدان العربية والإسلامية .

- والانتصار الإيرانى سوف يفتح الباب للطموحات الاقتصادية الإيرانية فى منطقة الخليج الغنية ، بما يعنيه ذلك مباشرة من حرمان مصر من مصادر هامة للتمويل وللتعامل الاقتصادى ، يمكن أن تسهم فى حل المشكلات الاقتصادية فى مصر . وفى الواقع ، فإن هذا الأثر السلبى الاقتصادى يقترن أيضا

حدد التقرير الاستراتيجى العربى الأول خمسة مجالات للاستراتيجية القومية المصرية ، يمكن تتبع التوجه الاستراتيجى العام للدولة بشأنها ، وهى : مواجهة الخطر الإسرائيلى - وتأمين العمق الأفريقى لمصر - والالتزام القومى العربى - ودعم العلاقات مع بلاد العالم الثالث والعالم الإسلامى على وجه الخصوص - ثم الحياد بين الشرق والغرب .

وإذا كان المفترض هو أن هذه التوجهات الاستراتيجية العامة للدولة المصرية تتعلق بالحفاظ على الأمن القومى المصرى والمصالح القومية المصرية ، بأوسع معانيها ، فيمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد بعض التطورات التى تنبئ عن تهديدات محتملة - ولو فى المدى البعيد - للأمن المصرى ، ومصالح قومية مصرية .

● أن أبرز هذه التطورات تتعلق باستمرار الحرب العراقية الإيرانية ، والآثار التى يمكن أن تنجم عنها . وعلى وجه التحديد ، فإن ما شاهده عام ١٩٨٦ من توقعات متزايدة بإمكانية حدوث تغير ملحوظ فى تلك الحرب لصالح الطرف الإيرانى ، يمكن أن يصل إلى تحقيق انتصار إيرانى ما ، كان لابد وأن تثير القلق من زاوية الأمن المصرى والمصالح المصرية :

- فحدث انتصار إيرانى أولا - من وجهة النظر المصرية - إضافة - ولو بطريق غير مباشر - لرصيد القوة الإسرائيلىة الواقعة على الحدود الشرقية لمصر . أن هذه الإضافة سوف تنجم ليس فقط عن الحد

بمجرد استمرار الحرب واستنزافها لموارد البلدان الخليجية .

- ويرتبط بهذا كله التأثير على هيبة مصر ومكانتها العربية والإسلامية والدولية ، وهى هيبة ومكانة تمثل فى ذاتها رصيذا قويا للدولة المصرية يسهم فى تقوية موقفها فى كافة علاقاتها الدولية .

أن هذه الرؤية للمخاطر المحتملة المترتبة على حرب الخليج لابد وأن تدخل فى الاعتبار لدى صانع القرار المصرى فيما يتعلق بتحديد السياسة المصرية إزاء الحرب العراقية الإيرانية ، دون أن يعنى ذلك بالضرورة المبادرة بأى موقف عدائى تجاه إيران ، أو التدخل فى شئونها الداخلية .

فإذا كانت الحرب العراقية الإيرانية قد أسهمت - بشكل غير مباشر - فى تكثيف الخطر الإسرائيلى ، فإنها تكون أيضا قد أسهمت بشكل مباشر فى إبراز أهمية الإلتزام القومى العربى لمصر ، أو على وجه التحديد : إبراز أهمية العلاقة المصرية - العربية ، بالنسبة لطرفيها . وبدا الرباط قويا بين الأمن القومى المصرى ، والأمن القومى العربى ككل ، كما بدا أن المصالح الحيوية المصرية إنما تلتقى مع مصالح أطراف عربية ، فى مواجهة المخاطر المشتركة .

على أنه يمكن القول أن المجالات الأخرى للاستراتيجية القومية المصرية ، أى : تأمين العمق

الأفريقى لمصر ، ودعم العلاقات مع بلاد العالم الثالث - والعالم الإسلامى على وجه الخصوص ، ثم العلاقات بين الشرق والغرب ، شهدت كلها تطورات إيجابية هامة من وجهة النظر المصرية :

- فالتوجه المصرى تجاه أفريقيا ، اكتسب زخما قويا فى السنوات القليلة الماضية ، وتوج عام ١٩٨٦ بحضور مصرى نشط فى كافة المؤتمرات واللقاءات الأفريقية ، وتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون الاقتصادى والفنى والثقافى مع بلدان القارة ، بما يتيح ذلك من دعم الوجود المصرى فيها .

- والأمر نفسه ينطبق على التوجه المصرى إزاء بلاد العالم الثالث ككل ، خاصة من خلال المشاركة الدبلوماسية فى ميادين التعاون الاقتصادى (مجموعة ال-٧٧) وحركة عدم الإنحياز ، والمؤتمر الإسلامى . وفى هذا الإطار ، يبدو صدور إعلان القاهرة للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية فى أغسطس ١٩٨٦ تطورا ذا دلالة على عودة التوجه المصرى النشط على صعيد العالم الثالث .

- أيضا يمكن القول ، أن « الحياد بين الشرق والغرب » كأحد توجهات الاستراتيجية القومية المصرية ، اكتسب دفعة إيجابية مع التطور الملحوظ الذى شهدته العلاقات المصرية - السوفيتية عام ١٩٨٦ - والذى لم تحل دون حدوثه العلاقة الخاصة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية .

القسم الثانى

السياسة الداخلية

أولا : سلطات الدولة

١ - السلطة التنفيذية :

أ - رئيس الجمهورية :

طبقا للدستور المصرى ، يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويضع - بالاشتراك مع مجلس الوزراء - السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها . ويمارس رئيس الجمهورية مهامه من خلال « رئاسة الجمهورية » كمؤسسة مستقلة بذاتها ، تنقسم إلى ثلاثة قطاعات : الحرس الجمهورى ، والأمانة العامة ، ومكتب رئيس الجمهورية (أنظر الشكل رقم ١) .

الحرس الجمهورى هو قطاع عسكرى محض ، ويتألف من وحدات عسكرية تتبع قائد القوات العسكرية برئاسة الجمهورية الذى يتبع رئيس الجمهورية مباشرة ، وتقوم هذه القوات بمهمة حماية رئيس الجمهورية . أما القطاع الثانى فهو قطاع إدارى ويسمى بالأمانة العامة ويندرج تحته الياوران ويقوم بمهام يكلف بها فى داخل الجمهورية أو خارجها ، وجهاز الأمناء الذى يختص بالمراسم ، وأخيرا الشئون المالية والإدارية . ورغم أن هذين القطاعين يدخلان ضمن تشكيل « مؤسسة الرئاسة » إلا أن دورهما لا يتعدى الوظائف الإدارية أو العسكرية . ولكن « مكتب الرئيس » يمكن اعتباره « مؤسسة الرئاسة » بالمعنى السياسى ، حيث ينقسم إلى مدير مكتب رئيس الجمهورية وهو حلقة الاتصال بين رئيس الجمهورية شخصا وجميع الأجهزة الأخرى فى الدولة ، وفى أغلب

الأحيان يكون مدير المكتب من أحد كبار ضباط القوات المسلحة . وبجانب ذلك يوجد منصب مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ، الذى يتركز أغلب نشاطه فى مجال السياسة الخارجية ، سواء عن طريق حمل رسائل من الرئيس إلى رؤساء دول أجنبية أو المشاركة فى مباحثات مع وفود أجنبية أو عربية . وبعد ذلك نجد سكرتارية الرئيس التى تنقسم بدورها إلى سكرتارية خاصة ويتولاها أيضا ضباط من القوات المسلحة ومنصب سكرتير الرئيس لشئون المعلومات والمتابعة . وقد شهد عهد الرئيس حسنى مبارك نمو مشاركة وزارة الخارجية فى مؤسسة الرئاسة .

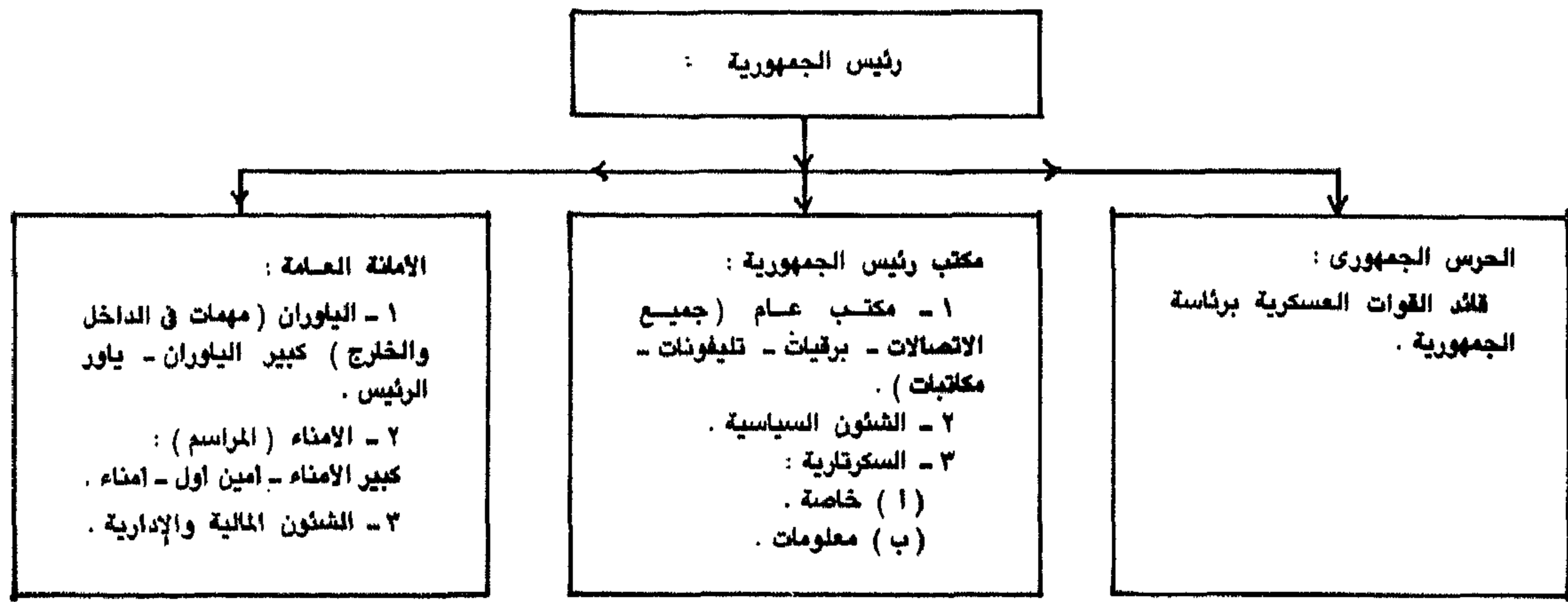
وإذا نظرنا إلى الأجهزة الأخرى التى تتبع رئيس الجمهورية مباشرة كما هو مبين فى الرسم رقم (٢) أى مستشارو ومساعدو رئيس الجمهورية والمجالس القومية المتخصصة والمخابرات العامة ، فإن المخابرات العامة التى يتم تجنيد معظم أفرادها من بين صفوف القوات المسلحة يكون لها الصدارة فى عملية تقديم المعلومات إلى رئيس الجمهورية . ولا يتسم أسلوب الرئيس حسنى مبارك بالتوسع فى مناصب المستشارين والمساعدين ، كما أن دور المجالس القومية المتخصصة فى التأثير على عملية صنع القرار ينحصر فى الدراسات التى تقدمها .

فإذا انتقلنا إلى مناصب رئيس الجمهورية فلا شك أن أهم منصب هو منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الذى يضع القوات المسلحة تحت الإشراف المباشر له ، ومعنى ذلك أن القيادة العامة للقوات المسلحة تتبع

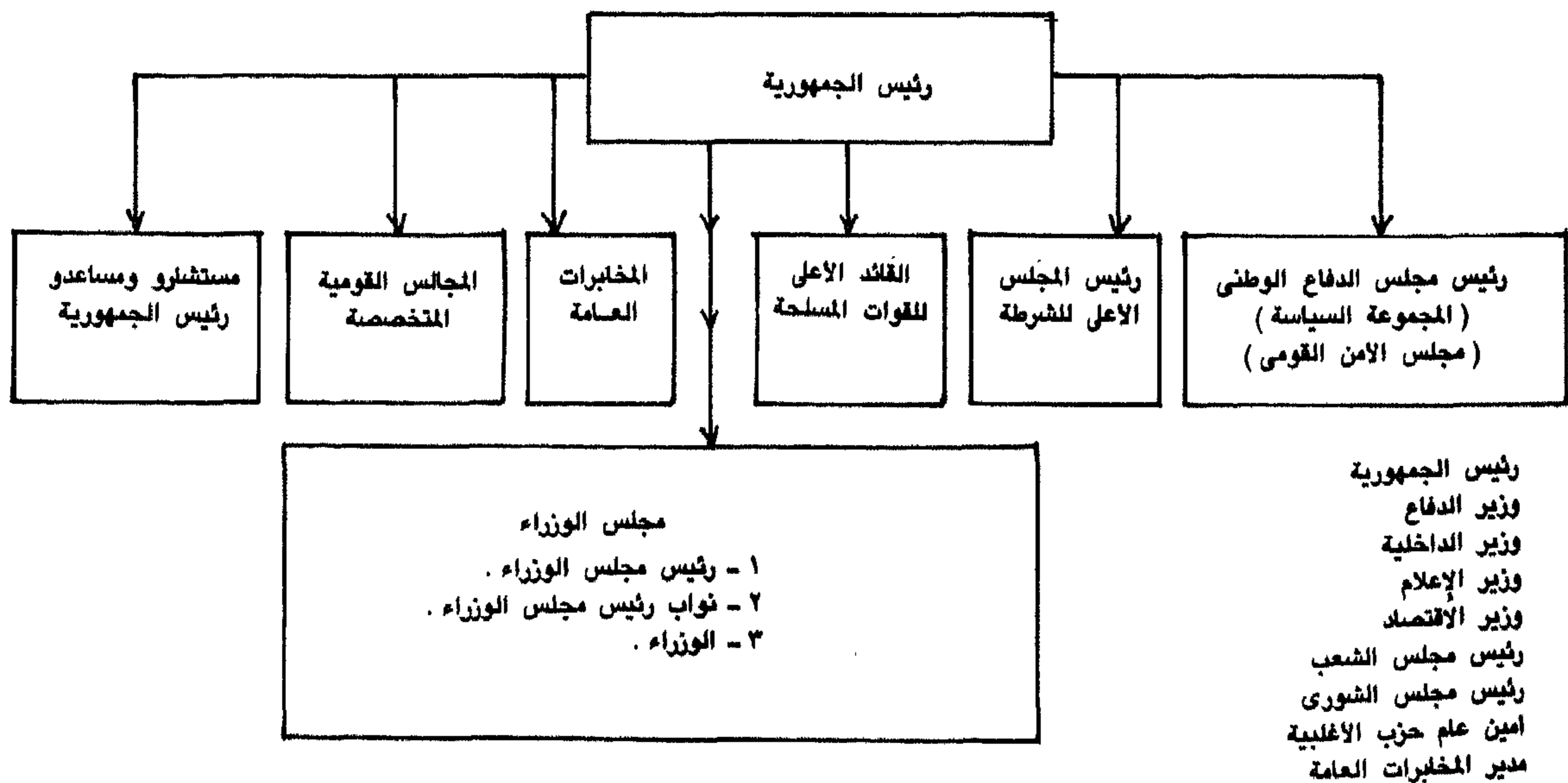
الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها . وقد حل مجلس الدفاع الوطنى محل مجلس الأمن القومى سابقا الذى كان يتكون من رئيس الجمهورية ، ووزراء الدفاع ، الداخلية ، الإعلام ، الاقتصاد ورئيسى مجلسى الشعب والشورى وأمين عام حزب الأغلبية ومدير المخابرات العامة الذى يتولى سكرتارية المجلس ويدعو لانعقاده ولم يجتمع هذا المجلس منذ فترة .

رئيس الجمهورية مباشرة كما أن جميع ترقية ضباط الجيش إلى رتبة لواء فأعلى يجب أن تصدر بقرار جمهورى بناء على ترشيح القائد العام أى وزير الدفاع . كما يرأس رئيس الجمهورية جهاز الشرطة من خلال رئاسته للمجلس الأعلى للشرطة ، وبذلك يكون رئيس الجمهورية المسيطر على جميع أدوات حفظ الأمن والنظام فى البلاد داخليا وخارجيا . وأخيرا يوجد مجلس الدفاع الوطنى الذى خصه الدستور بالنظر فى الشئون

شكل رقم (١)



شكل رقم (٢)



رئيس الجمهورية
وزير الدفاع
وزير الداخلية
وزير الإعلام
وزير الاقتصاد
رئيس مجلس الشعب
رئيس مجلس الشورى
أمين عام حزب الأغلبية
مدير المخابرات العامة

التجول ، ثم اجتماعه برؤساء الأحزاب جميعا بعد الأحداث مباشرة ، مما أكد حرص الرئيس مبارك على تأكيد مظهره كرئيس لكل المصريين ، فضلا عن لفت نظر أحزاب المعارضة إلى أن هذه الأحداث تهدد الجميع وليس الحزب الحاكم فقط . ولا شك أن هيبة قوات الشرطة اهتزت بشدة ، ولذا حرص الرئيس مبارك على أن يستعيد تلك الهيبة المفقودة بالاشادة بالروح الوطنية للشرطة ودحض أى تشكيك فى اخلاص وولاء ضباط الشرطة .

وإذا كان الرئيس مبارك قد حرص مع أحداث الأمن المركزى على احاطة أحزاب المعارضة بالصورة العامة لتطور الأحداث والاستئناس بآرائها ، إلا أن موقف الرئيس مما أسماه بتجاوزات المعارضة وحدة انتقاده لها ، انما سار فى اتجاه متصاعد . وكان من أهم نقاط الخلاف الجديدة الدعوة التى أطلقت فى بعض صحف المعارضة بتخفيض حجم الميزانية العسكرية .

وقد ارتبط بقضية الديمقراطية وحرص الرئيس مبارك عليها حرصه أيضا على الاستمرار فى تدعيم سلطة القضاء فأكد الرئيس على استقلالية القضاء فى أكثر من مناسبة ، وحضر مؤتمر العدالة الأول الذى نظمه نادى القضاة .

وقد استحوذت القضية الاقتصادية على اهتمام الرئيس مبارك وخاصة قضية الدعم ، وحرص الرئيس طوال العام على دحض أى مزاعم حول الغاء الدعم وتبديد أى مخاوف لدى الجماهير حول اتجاه الحكومة فى هذه المسألة ، وأكد الرئيس أن الدعم باق وإن كل ما جرى كان مجرد مناقشات فقط لاستطلاع رأى ومشاركة الجماهير فى الوصول إلى قرار سليم يرضى عنه الشعب . وفى إطار المشكلة الاقتصادية أيضا حرص الرئيس على ابراز اهتمامه الشخصى ببناء البنية الأساسية (المرافق العامة مثلا) التى أهملت طوال الفترة السابقة على أساس أنها حجر الزاوية فى أى تنمية اقتصادية قادمة .

وقد شهد عام ١٩٨٦ نهاية خمس سنوات من حكم الرئيس مبارك وبداية العام السادس له وهو العام الأخير بحكم الدستور . إلا أن أسلوب الاحتفال بهذه المناسبة ربما كان مؤشرا على نية الرئيس إعادة ترشيح نفسه العام التالى والاعلان عن بدء الحملة الانتخابية بصورة غير رسمية .

(١) الرئيس مبارك والأوضاع الداخلية :

حرص الرئيس حسنى مبارك منذ اليوم الأول لتوليهِ رئاسة الجمهورية ، على تكريس ثلاثة ملامح للنظام السياسى فى مصر فى عهده ، وهى : احترام سيادة القانون ، وتأكيد الديمقراطية السياسية - خاصة حرية التعبير ، ثم الحرص على الاستقرار السياسى .

وقد ارتبط مبدأ سيادة القانون بتأكيد هيبة القضاء المصرى باعتباره السلطة الوحيدة القادرة على اتهام المواطن وإدانته أو تقييد حريته بل كان القضاء هو الجهة المحايدة التى أمكن من خلالها حل الخلاف أو النزاع بشأن كثير من القضايا ذات الطابع السياسى . كذلك تبدى التأكيد على سيادة القانون من الدعوة المبكرة للرئيس مبارك لمحاربة الفساد ، وإلى الطهارة والنقاء الثورى . وشهدت سنوات حكم مبارك محاكمة الكثير من المسئولين عن الفساد . وتوازى مع ذلك تأكيد استقلال السلطة القضائية ، وهو الأمر الذى ارتبط بعودة المجلس الأعلى للهيئات القضائية كمجلس ذى طابع قضائى صرف ، وكذلك بإسباغ الحصانة على النيابة العامة .

من ناحية ثانية ، تكاد تجمع كافة القوى والتيارات السياسية فى مصر ، على أن مصر أخذت تتمتع - فى ظل حكم الرئيس مبارك - بدرجة من حرية التعبير ، ربما لم تشهدها إلا قليلا فى تاريخها المعاصر . وتتم ممارسة حرية التعبير من خلال الصحافة بالدرجة الأولى ثم من خلال الممارسات العلنية المشروعة للأحزاب القائمة .

وبحثا عن الاستقرار اللازم لنمو وتقدم المجتمع المصرى أصر النظام السياسى فى ظل الرئيس مبارك على عدم إجراء التغيير فى المناصب التنفيذية إلا فى أضيق الحدود .

أما عام ١٩٨٦ على وجه الخصوص ، فقد بدأ بأزمة سياسية أمكن احتواؤها بسرعة إلا أن آثارها ظلت باقية لفترة طويلة وهى تمرد وحدات من قوات الأمن المركزى فى بعض محافظات الجمهورية ، كان أهمها محافظتا القاهرة والجيزة . وقد تدعمت صورة الرئيس شخصيا بعد أحداث الأمن المركزى بسبب سرعة قراره بانزال وحدات من الجيش إلى شوارع القاهرة وعلان حظر

(٢) على الصعيد الخارجى :

أما تصور الرئيس مبارك لدور مصر فى مساندة الدول العربية فى مواجهة المخاطر الخارجية فقد صايف ثلاثة تطبيقات أساسية ، أولها ، دعم مساندة العراق فى مواجهة التهديد بالغزو الإيرانى لأراضيه - بصرف النظر عن العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين ، وثانيها : مساعدة السودان فى مواجهة مأزق الحرب الأهلية ، عسكريا وسياسيا ، وثالثها هو ابداء استعداد مصر للاسهام فى توفير وسائل ضمان أمن دول الخليج العربى الصغيرة فى مواجهة التهديدات الخارجية وحملات الارهاب والتخريب الداخلى .

أما بالنسبة للنشاط الخارجى للرئيس مبارك فى عام ١٩٨٦ على وجه الخصوص ، فيمكن القول أن الوضع الاقتصادى الصعب فى مصر ، نتيجة انخفاض دخل البترول وتحويلات المصريين بالخارج ، والسياحة ، قد طبع ذلك النشاط أكثر من أى شىء آخر ، وقام الرئيس بجولة فى أربعة بلاد (ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بريطانيا) فى شهر يوليو بهدف اقناع تلك الدول باستخدام نفوذها لدى البنك الدولى والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تخفيض عبء الديون على مصر هذا العام وإعادة جدولة ديون مصر لتلك الدول . وقد استجاب وزراء خارجية وتجارة دول مجموعة السوق الأوروبية المشتركة جزئيا لمطلب الرئيس مبارك وتقرر إعادة جدولة ١٥٠٠ مليون دولار من أصل خمسة آلاف مليون دولار طلب الرئيس مبارك إعادة جدولتها . كما قام الرئيس بجولة مماثلة فى شهر ديسمبر زار خلالها خمس دول أوروبية (فرنسا ، ألمانيا ، رومانيا ، اليونان ، وإيطاليا) . واستحوذت قضية الديون المصرية على جانب أساسى من مباحثات الرئيس مع نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أثناء زيارته لمصر فى شهر أغسطس حيث تركزت مطالب مصر فى ضرورة خفض سعر الفائدة على القروض العسكرية والحصول على دعم واشنطن لموقف مصر أثناء مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وأخيرا طلب زيادة قيمة المساعدات النقدية المحولة إلى مصر وكان من المفترض أيضا أن يذهب الرئيس مبارك إلى واشنطن فى شهر سبتمبر ١٩٨٦ إلا أنه أعلن عن تأجيل الزيارة ، وكانت مشكلة فوائد الديون أحد أسباب ذلك التأجيل ، وذلك لاتاحة فرصة أكبر لدراستها .

● وقد ارتبط نشاط الرئيس مبارك مع الولايات المتحدة - إلى جانب الناحية الاقتصادية - بمشكلة

ورث الرئيس حسنى مبارك الكثير من المشكلات فى علاقات مصر الخارجية ، سواء مع البلاد العربية أو مع بلاد العالم الأخرى . وفى حين كان تحقيق الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى المصرية ، ثم من بقية الأراضى العربية ، هو الشاغل الأول للجهود الخارجية للرئيس مبارك خلال السنوات الخمس السابقة ، فإن هذا لم يكن على حساب السعى لترتيب علاقات مصر الدولية كى تكون فى خدمة المصالح المصرية ومتطلبات التنمية فى مصر . وفى هذا الاتجاه ، أعيد تكييف علاقات مصر بالقوتين العظميين فى العالم : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وتم عبور الفجوة فى العلاقات المصرية السوفيتية بالرغم من استمرار العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة . كما عمد الرئيس مبارك ، من خلال نشاط سياسى ودبلوماسى مكثف ، إلى استعادة مكانة مصر فى الساحة الدولية ، وقد تحقق ذلك بوجه خاص فى استرداد مصر لعضويتها الكاملة فى منظمة الدول الإسلامية ، وإيقاف كافة الأصوات التى تطالب بتجميد عضوية مصر فى مجموعة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وانتقلت الدبلوماسية المصرية من موقع الدفاع إلى موقع المشاركة الكاملة فى تحقيق أهداف هاتين المجموعتين الدوليتين .

أما على الصعيد العربى ، فقد اتجهت سياسات وتحركات الرئيس مبارك إلى إعادة التأكيد على الانتماء العربى لمصر ، واحترام مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية فى العلاقة مع البلدان العربية ، ثم دفع التضامن المصرى العربى بقوة إلى الأمام . فقد رفض مبارك سلخ مصر عن هويتها وانتمائها القومى العربى ، ورفض الانسياق وراء حملات الكراهية المتبادلة . ووجد مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية أهم تطبيقاته فى ظل رئاسة مبارك فى الموقف من ثورة ابريل ١٩٨٥ بالسودان ضد نظام حكم الرئيس السابق جعفر نميرى ، وفى رفض تورط مصر فى أى أعمال عدائية ضد ليبيا ، ثم فى رفض المشاركة فى فرض أى حل للمشكلة الفلسطينية على الشعب الفلسطينى من خلال مباحثات الحكم الذاتى التى توقفت نهائيا منذ عام ١٩٨٢ .

طابا بين مصر واسرائيل واحلال السلام في المنطقة فقد كان الجانب الأمريكى حريصا على اتمام اتفاقية مشاركة التحكيم بين مصر واسرائيل وسرعة انجاز لقاء بين الرئيس حسنى مبارك وشيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلى قبل أن يسلم الأخير مهام منصبه إلى اسحاق شامير . وقد ربط الرئيس بين عقد لقاء قمة بينه وبين بيريز وبين اتمام اتفاقية مشاركة التحكيم ، وكان له ما أراد ، وحصل الرئيس على موافقة بيريز على عقد مؤتمر دولى لحل مشكلة الشرق الأوسط وهو ما عد مكسبا سياسيا لمصر وتنازلا من الجانب الاسرائيلى . إلا أن جهود الرئيس مبارك في حمل كل من الملك حسين عاهل الأردن وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على نبذ الخلافات بينهما واعادة الحياة إلى الاتفاق الأردنى الفلسطينى لم تأت بالنتائج المرجوة بسبب تخلى الطرفين عن الاتفاق . وعلى صعيد آخر استمر الرئيس مبارك في مطالبة ياسر عرفات بالبحث عن صيغة للاعتراف بالقرار ٢٤٢ مقابل حصول الفلسطينيين على حق تقرير المصير في نفس الوقت الذى استمر فيه بجهوده مع الولايات المتحدة الأمريكية لحثها على الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير مع دعوة دول السوق الأوروبية المشتركة لأن تلعب دورا أكبر في دفع عملية السلام بالشرق الأوسط واقناع الرأى العام الغربى أن حل مشكلة الارهاب لن يكون إلا عن طريق احلال السلام الشامل . وقد رحب الرئيس مبارك بزيارة شيمون بيريز للمغرب ، إلا أنه يبدو أن القيادة المصرية أصبحت لديها قناعة متزايدة بضرورة مشاركة الاتحاد السوفييتى أيضا في جهود السلام بالمنطقة ولومن خلال مؤتمر دولى تحضره جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وإذا كان الرئيس مبارك قد حصل على موافقة بيريز على مبدأ المؤتمر الدولى إلا أن شقة الخلاف ما تزال واسعة بين مصر واسرائيل حول صيغة ذلك المؤتمر والأطراف المشاركة فيه ، خاصة مع تولى رئيس وزراء اسرائيل جديد معروف عنه التشدد والتصلب .

ب - مجلس الوزراء :

كان عام ١٩٨٦ هو الأساس عام وزارة الدكتور على لطفى ، التى تشكلت في سبتمبر من العام السابق له (أى عام ١٩٨٥) واستمرت حتى أوائل شهر نوفمبر ١٩٨٦ . وطوال شهورها الأربعة عشر ، فإن التعديل الوحيد الذى طرأ عليها كان هو الخاص بمنصب وزير

الداخلية عقب أحداث تمرد جنود الأمن المركزى . ويبدو من استعراض نشاط مجلس الوزراء عام ١٩٨٦ أن نشاطه أنصب على المجال الداخلى بصفة عامة ، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية ، أما السياسة الخارجية فظلت بالأساس من نصيب رئاسة الجمهورية مع وزارة الخارجية .

وإذا كانت مشكلة « الدعم » قد أخذت تمثل باطراد احدى المشاكل الأساسية التى تواجهها أى وزارة في مصر ، فإن وزارة الدكتور على لطفى لم تشذ عن ذلك . وفي هذا الصدد أعلن رئيس الوزراء أن حل مشكلة الدعم لن يكون الا بتحويله إلى دعم نقدى يتمثل في زيادة المرتبات أو تطبيق نظام الكوبونات لصرف السلع المدعمة وأن ذلك سينفذ خلال السنوات الأربع القادمة تدريجيا ، وهو ما يتفق مع تخفيض اعتمادات الدعم في الموازنة الجديدة ، كما أعلن أيضا أن الحكومة قد أجرت مجموعة من الدراسات تهدف إلى تحديد مستحقى الدعم حتى تضمن وصوله إليهم وأن هذه الدراسات قد خلصت إلى وجود ٦ مؤشرات تحدد مستحقى الدعم وهى : دخل الأسرة من واقع البيانات الموجودة لدى مصلحة الضرائب إذا كان المواطن خاضعا لضريبة الایراد العام ٢ - عدد أفراد الأسرة . ٣ - المهنة التى يشغلها رب الأسرة ٤ - الملكية العقارية ٥ - ما تملكه الأسرة من الأجهزة المعمرة ووسائل المواصلات كالسيارات وأخيرا قيمة استهلاك الكهرباء خلال العام . وبجانب قضية الدعم شملت أهم القرارات الاقتصادية التى اتخذتها الوزارة الغاء القرار ١١٩ الذى كان يحدد أسعار السلع المستوردة ، وقرار توحيد سعر الصرف للعملات الأجنبية في سعرين فقط والموافقة على قوائم الأنشطة ذات الأولوية المطلوب الاستثمار فيها للقطاع الخاص المصرى والأجنبى والعربى وازالة معوقات التصدير أمام القطاع الخاص وتسهيل اجراءات عمل الرقابة على كافة الصادرات .

هذا وقد نالت وزارة الداخلية هذا العام اهتماما خاصا بسبب أحداث الأمن المركزى على أثر تمرد وحدات من قوات الأمن المركزى بمعسكراتها في ٧ محافظات وخروجهم وتعرضهم للمواطنين وممتلكاتهم خاصة في محافظة الجيزة وشارع الهرم على أثر اطلاق اشاعة بمد فترة التجنيد لهم لسنة أخرى رابعة . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أن حوادث أخرى متفرقة عديدة في المنصورة وكوم حمادة وقسم الخليفة نالت من

٢ - السلطة التشريعية :

نشاط المجلس :

خلال دور الانعقاد العادى الثانى للفصل التشريعى الرابع الذى امتد من ١٢ نوفمبر ١٩٨٥ حتى ١٧ يونيو ١٩٨٦ عقد مجلس الشعب ٦٧ جلسة عادية بالاضافة إلى ٣ جلسات مشتركة مع مجلس الشورى تم خلالها اقرار ١٨٤ مشروع قانون و ١٥ اقتراحا بقوانين و ٧٦ اتفاقية و ٤ قرارات جمهورية . وتمت الاجابة عن ٣٢٤ سؤالاً و ٩١ طلب احاطة و ١٧ استجوابا واستمع المجلس إلى ١٠ بيانات لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء . وتحدث خلال الدورة ٢٦٤ عضوا وتم اقرار ٣٠٧ تقريراً منها ٢١٠ للجان النوعية و ٩٥ تقريراً للجان المشتركة وتقريرين للجهاز المركزى للمحاسبات .

وبالنسبة للقوانين التى تم اقرارها بلغ عددها ١٨٩ قانوناً شملت القوانين الخاصة باعداد الموازنات والحسابات الختامية والخطة . ومن أهم القوانين التى أقرها المجلس فى المجال الاقتصادى قانون اعفاء النقد الأجنبى المودع فى بنوك القطاع العام من الضريبة على التركات ورسم الأيلولة ، وقانون بشأن اصدار سندات تنمية وطنية بالدولار الأمريكى وتعديل قانون بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة ، وتعديل قانون الضريبة على الاستهلاك ، وقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية ، وقانون تنظيم بعض حالات دعوة الجمهور إلى الاكتتاب العام . وفى مجال الهيئات القضائية أقر المجلس قانوناً بشأن تعديل قانون ادارة قضايا الحكومة . أما بالنسبة للقوات المسلحة والشرطة فقد أقر المجلس قانوناً بشأن انشاء الكلية العسكرية للعلوم الادارية بالقوات المسلحة ، وتعديلاً لبعض أحكام قانون الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف ، وفى مجال الانتاج الزراعى والثروة المائية أقر المجلس قانوناً بشأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين اصلاح الزراعى وتعديل بعض أحكام قانون نقابة المهن الزراعية .

أما فى مجال الطاقة فقد أقر المجلس قانون انشاء هيئة استخدام وتنمية الطاقة الجديدة والمتجددة . وفى مجال النقل والمواصلات أقر قانوناً بشأن تنظيم الارشاد

هئية رجال الأمن لدى رجل الشارع . مما دفع الرئيس مبارك إلى الاشادة بدور ضباط الشرطة قائلاً أن محاولات فئة محدودة يجب ألا تشوه دور رجل الشرطة الوطنى . ودفع الحكومة أيضاً إلى العمل على الاستجابة بشكل أكبر لمطالب ضباط الشرطة فضلاً عن تخفيض قوات الأمن المركزى بنسبة ١٥٪ . ولا شك أن اعادة الثقة فى قوات الشرطة أضحت المسئولية الأولى أمام وزير الداخلية الجديد . من ناحية أخرى ، فإن أحداث الأمن المركزى أسهمت أيضاً فى بروز دور القوات المسلحة فى حفظ الأمن والنظام وقت الأزمات ، إلى جانب دورها الأسمى فى الدفاع عن أمن البلاد .

هذا وقد قدمت وزارة على لطفى استقالته يوم ١٠ نوفمبر قبل بدء الدورة الجديدة لمجلس الشعب والشورى ، وتم تكليف الدكتور عاطف صدقى رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى بتشكيل الوزارة الجديدة . وقد دخل الوزارة عشرة وزراء جدد وخرج منها أحد عشر وزيراً بينما احتفظ واحد وعشرون وزيراً بمناصبهم .

ورغم توقعات سابقة عن الغاء بعض الوزارات إلا أن التشكيل الوزارى الجديد لم يخفض سوى وزارة واحدة ، ويرجع ذلك إلى دمج وزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى فى وزارة واحدة هى وزارة التعليم . وقد استمرت الوزارة فى الاحتفاظ بتقليد ضم أساتذة الجامعات حيث بلغ عددهم فى الوزارة الجديدة ١٧ وزيراً (١٦ وزيراً فى الوزارة السابقة) ، إلا أن الوزارة الجديدة أيضاً قد ضمت أكبر نسبة من الحقوقيين بداخلها منذ قيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢ حيث بلغوا ١٢ حقوقياً . كما أن معظمهم جاء من جامعة القاهرة ، مما يعكس الدائرة المحيطة بشخص رئيس الوزراء .

وجاء اختيار شخص رئيس الوزراء ليؤكد على استمرار أهمية المشكلة الاقتصادية بالنسبة للقيادة السياسية ، فهو كسلفه من رجال الاقتصاد ، كما أن له أفكاراً محددة سبق أن طرحت فى تقارير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى ، التى سبقت له رئاستها .

وقد حدد رئيس الجمهورية الأسباب التى دعت إلى تغيير الوزارة حين عبر فى خطاب التكليف للوزارة الجديدة عن الحاجة إلى « تحقيق معدلات أكبر للانجاز وقدر أكبر من التجانس والتنسيق داخل المؤسسات » .

أهم سمات هذه الدورة :

رغم تصريحات المسؤولين في بداية الدورة عن « ثورة تشريعية » يقوم بها المجلس لتجميع القوانين القديمة وإقرار قوانين تحل كل المتناقضات في المجتمع المصري إلا أن ذلك لم يتم ولم تصدر بعض القوانين التي سبق للمجلس أن أعلن عن قرب إقرارها مثل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية أو تعديل قانون الجمعيات التعاونية للاسكان أو قوانين الضرائب . كما انتهت الدورة دون مناقشة العديد من القضايا التي تم إدراجها في جدول الأعمال بالمجلس مثل السياسة التموينية والتعليمية وسياسة الحكم المحلي والاسكان والثروة الحيوانية والتصنيع ومشكلة رغيف الخبز والثروة السمكية وحجم الديون ومقارها وسياسة تصنيع الغزل والنسيج . كما اتسمت هذه الدورة أيضا باختفاء تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات من المناقشات حيث تمت مناقشة تقريرين فقط من أكثر من مائتي تقرير .

كما كان من سمات هذه الدورة أيضا كثرة الصدامات بين أعضاء المجلس من النواب من مختلف الأحزاب بما فيهم حزب الأغلبية وبين رئيس المجلس وكانت أبرز تلك المصادمات ما وقعت بين نواب المعارضة من حزب الوفد الجديد وبين المنصة ، والتي أخذت صورة الصراع الفكري بين أعداء ثورة ٢٣ يوليو والمدافعين عنها . وشهدت هذه الدورة استقالة رئيس لجنة الاسكان من رئاسته للجنة احتجاجا على عدم تمكنه من تقديم حل لمشكلة الاسكان وفقا لأسلوب عمل المجلس . كما كان من تقاليد المجلس أن تعقد اللجنة العامة للمجلس اجتماعا شهريا لتنظيم العمل بالمجلس إلا أنها لم تعقد سوى ثلاث جلسات فقط في هذه الدورة .

فإذا نظرنا إلى نشاط الأعضاء فاننا سنلاحظ أن معظم القوانين التي أقرت كانت مقترحة من قبل الحكومة أي أن نسبة القوانين التي تقدم بها النواب كانت قليلة للغاية ، كذلك فإن مشروع الخطة والموازنة اشترك في مناقشته ٣٢ نائبا فقط رغم أهمية الموضوع . بل أن المجلس لم يناقش البنود الكاملة لمشارطة التحكيم حول طابا . وحين أثير موضوع منح حق اللجوء السياسي للرئيس السوداني الأسبق جعفر نميري عن طريق استجواب قدم لرئيس الوزراء في هذا الشأن رأت المنصة أنه بناء على المادة ٥٣ من الدستور فإن رئيس

بمينا دمياط . وفي الاسكان أقر المجلس قانونا بشأن تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء . وفي مجال القوانين الخاصة بالعاملين أقر قانونا بشأن التجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق من مرتبات وأجور أو بدلات أو رواتب إضافية للعاملين بالحكومة والقطاع العام . كما أقر المجلس قانونا بتصحيح أوضاع العاملين بهيئة قناة السويس . كما وافق المجلس على ٣ مشروعات قوانين بمد تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون الأول تفويض في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال التسليح لمدة عام ينتهي في نهاية السنة المالية ٨٦/٨٧ والثاني تفويض في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الانتاج الحربي لمدة عامين بدءا من ٢٧ يونيو ١٩٨٦ والثالث تفويض في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال تأمين اقتصاديات البلاد لمدة عام . وقد عارض ٢٠ من نواب المعارضة هذه القوانين . كما وافق مجلس الشعب أيضا على قرار رئيس الجمهورية بمد العمل بقانون الطوارئ لمدة عامين رغم احتجاج المعارضة .

وقد قام المجلس بمناقشة عدة موضوعات مثل انتشار ظاهرة السموم البيضاء التي قدم بشأنها ٤٠ سؤالا ، وتوفير بدائل للطوب الأحمر ، والأعلاف ، والأرز ، وأمراض الكلى ، والأعلام ، والتعليم الفني ، وارتفاع أسعار الكهرباء . كما ناقش أيضا تقريراً من الجهاز المركزي للمحاسبات عن الأمن العام الداخلي وتقريراً عن الدعم . كما نوقشت عدة تقارير خاصة بترشيد الطاقة في الصناعة . وقد عقدت أيضا عدة جلسات استماع لدراسة ظاهرة مدعى الألوهية والنبوة للوقوف على آراء رجال الدين في هذه الظاهرة ومحاولة ادخال تعديلات على قانون العقوبات للتصدي لهذه الظاهرة .

وقد استقبل المجلس وفودا من الأردن والعراق ومن البوند ستاج الألماني والبرلمان المغربي ومجلس العموم البريطاني والجمعية الوطنية الفرنسية بالإضافة إلى وفود من اليابان والاتحاد السوفييتي ونيوزيلاند والدانمرك في نفس الوقت الذي قام فيه المجلس بإرسال عدد من الوفود إلى الخارج مثل مؤتمر اتحاد البرلمانات الأفريقية بالمغرب وبنين ومؤتمر الحوار العربي الأفريقي بالمغرب أيضا والمؤتمر الدولي بالمكسيك والمؤتمر البرلماني في أوتاوا بكندا .

الدولة وليس رئيس الوزراء هو الذى يمنح حق اللجوء السياسى ، لذا فلا يمكن استجواب رئيس الوزراء فى أمر يخص رئيس الدولة . وعلى هذا الأساس لم يتم ادراج الاستجواب فى جدول أعمال المجلس لأنه لا يدخل فى اختصاص الحكومة . بل وجاء الانهاء المفاجىء لدورة مجلس الشعب فى ١٧ يونيو فور مناقشة الميزانية بقرار من رئيس الجمهورية ليظهر إلى أى مدى تخضع السلطة التشريعية لتأثير السلطة التنفيذية ، رغم عدم استكمال مناقشة بقية الموضوعات ، مما أثار الكثير من التكهات حول أسباب ذلك الاسراع بفض الدورة .

وإذا كان من الممكن القول أن السلطة التشريعية أى مجلس الشعب خاضعة لتأثير السلطة التنفيذية سواء بحكم الدستور بما يتمتع به رئيس الدولة من صلاحيات فى مواجهة مجلس الشعب أو بحكم رئاسة رئيس الجمهورية للحزب الذى يتمتع بالأغلبية فى مجلس الشعب إلا أن نفس العلاقة لا توجد مع السلطة القضائية . حيث نشب خلاف بين السلطتين التشريعية والقضائية حين أصدرت محكمة القضاء الإدارى أحكاما لصالح ٣ من مرشحي حزب الوفد فى انتخابات مجلس الشعب فى مايو ٨٤ بتصحيح نتيجة الانتخابات وعلان فوزهم فى ثلاث دوائر مختلفة ولكن المجلس تمسك برأى اللجنة التشريعية فيه بأنه وحده له الحق فى الفصل فى صحة عضوية أعضائه . وقد استنكرت محكمة القضاء الإدارى رفض المجلس تنفيذ قرارها واعتبرت ذلك عدوانا صارخا على الدستور وعلى مبدأ حجية الأمر المقضى .

مجلس الشورى :

حدد الدستور مهام مجلس الشورى دون أن يكون له أى دور رقابى أو تشريعى . واعتبر المجلس منبرا لبدء الرأى فى بعض القضايا التى قد تطلبها الحكومة ، وقد تأخذ بها أو تتركها . ومن الممكن أيضا أن يلعب المجلس دورا فى تمهيد الرأى العام لبعض القوانين قبل طرحها على مجلس الشعب لاصدارها وذلك تقريبا ما حدث فى المطالبة بتوحيد سعر الصرف للعملة الحرة إلى سعرين فقط الذى أخذت به الحكومة بعد ذلك . وقد شهد المجلس اطلاق عدد من الدعوات للمطالبة بقانون جديد للاستثمار يعطى الأولوية للمستثمر المصرى والأنشطة الانتاجية والتصديرية والمطالبة بمراجعة دورية فى نظام الضرائب لتحقيق المزيد من العدالة .

وإذا استعرضنا نشاط المجلس ولجانه خلال هذه الدورة فانه يكون قد أنجز ٧ تقارير بالاضافة إلى تقريرين نهائيين و ٥٩ قانونا و ٩ معاهدات واتفاقيات . كما أن المجلس رصد العديد من المشكلات التى أوصى الحكومة أن تضعها فى الاعتبار عند وضع الخطة الخمسية القادمة وفى مقدمتها القوى العاملة والتدريب والتعليم والبحث العلمى والأمية والثقافة والادارة والقضايا الاقتصادية والاسكان . كما رشحت اللجنة العامة لمجلس الشورى الأعضاء المختارين من الشخصيات العامة لعضوية المجلس الأعلى للصحافة ، والأعضاء المختارين لعضوية مجالس ادارة المؤسسات الصحفية القومية والأعضاء المختارين لعضوية الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية وأقرها المجلس بالتصويت وهكذا أمكن استصدار قرار رئيس الجمهورية بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة . كما أجرى المجلس الانتخابات فى المؤسسات الصحفية القومية .

إلا أن أهم حدث خاص بمجلس الشورى عام ١٩٨٦ كان هو اجراء انتخابات التجديد النصفى فى شهر أكتوبر . وقد قاطعت جميع أحزاب المعارضة تلك الانتخابات احتجاجا على اجراء الانتخابات بنظام القائمة المطلقة .

كما أصدر رئيس الجمهورية قرارا بتعيين ٣٥ عضوا بالمجلس ، من بينهم ٢٠ عضوا دخلوه لأول مرة . وانتخب الدكتور على لطفى رئيسا للمجلس ، وسط توقعات بأن يشهد المجلس نشاطا ملحوظا فى دورته الجديدة .

٣ - السلطة القضائية :

كان القضاء يخضع دستوريا لمجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية وأنشئ فى عام ١٩٦٩ بهدف فرض السيطرة الكاملة للسلطة التنفيذية على السلطة القضائية ولكن فى عام ١٩٨٤ أعيد مجلس القضاء الأعلى الذى يتكون من رئيس محكمة النقض رئيسا وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام وأقدم اثنين من نواب رئيس محكمة

النقض وأقدم اثنين من رؤساء محاكم الاستئناف الأخرى . ويختص المجلس بنظر كل ما يتعلق بتعيين وترقية ونقل وندب واعارة رجال القضاء والنيابة العامة وكذلك سائر شئونهم ويجب كذلك أيضا أخذ رأيهم في مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة . ويكون للمجلس بأغلبية أعضائه تعديل مشروع الحركة القضائية بالنسبة للمسائل التي يشترط القانون موافقته عليها . وبذلك يحل مجلس القضاء الأعلى محل المجلس الأعلى للهيئات القضائية في كثير من الصلاحيات إلا أن وجود مجلس القضاء الأعلى لا يؤثر على وجود المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذي يظل قائما ليباشر باقى اختصاصاته وفي مقدمتها التنسيق بين الهيئات القضائية وقرار الموازنة المستقلة للهيئات القضائية والجهات المعاونة لها والنظر في شئون أعضاء باقى الهيئات القضائية من غير رجال القضاء .

ويعتبر عام ١٩٨٦ عاما حاسما على طريق استقلال القضاء ، وذلك بانعقاد المؤتمر الأول للعدالة الذى دعا إليه نادى القضاة وحضر جلسته الافتتاحية الرئيس مبارك تدليلا على حرصه على تدعيم القضاة والاستماع إلى مطالبهم . وقد ألقى رئيس نادى القضاة ورئيس المؤتمر كلمة نوه فيها بالمكاسب التى حققها القضاء فى عهد الرئيس مبارك من اسباغ حصانة القضاء على رجال النيابة العامة وهم قضاة تحقيق ، وتحصين منصب النائب العام لأول مرة ، واعادة مجلس القضاء الأعلى الذى أصبح يتكون من القضاة وحدهم ويستقل بتصرف شئونهم . كما نوه رئيس نادى القضاة برفض الرئيس مبارك لمشروع قانون يستثنى أفراد احدى الطوائف من اختصاص المحاكم العادية (أى الشرطة) وأيضا برفض الرئيس مبارك اسناد التحقيق فى أحداث الأمن المركزى إلى غير النيابة العامة وحرصه على أن يكون القانون العادى هو الحكم . غير أن رئيس نادى القضاة طالب بأن تستكمل السلطة القضائية ما تبقى من عناصر استقلالها بأن يكون لمجلسها الأعلى وحده دون غيره أن يتولى كافة شئون القضاء ويضع موازنتها وأن تدرج هذه الموازنات رقما واحدا ضمن الموازنة السنوية للدولة أسوة بما يجرى عليه العمل بالنسبة لموازنة السلطة التشريعية ، كما طالب أيضا بضرورة العمل على انتهاء كافة التشريعات والمحاكم الاستثنائية ، واعادة اختصاصات القضاء الطبيعى كاملة ، وأن تسرع الدولة من أجل وضع نص المادة الثانية من

الدستور موضع التنفيذ أى تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية وتبسيط نظام التقاضى وتيسير اجراءاته . وقد أعلن المؤتمر عدة توصيات أهمها يتمثل فى اصدار مشروعات القوانين المستمدة من الشريعة الاسلامية ومراجعة سائر التشريعات لتتفق فى أحكامها مع مبادئ الشريعة ، والغاء محاكم أمن الدولة ومحكمة القيم واعادة سائر اختصاصات المحكمة الدستورية العليا إلى القضاء والغاء المدعى العام الاشتراكى وقانون حماية القيم من العيب وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وقانون حماية الوحدة الوطنية ومحكمة الثورة وتعديل قانون الأحزاب وتنظيم اشراف القضاء على الانتخابات النيابية فى كافة مراحلها .

وقد احتفظ القضاء بدوره فى الحياة العامة كمنبر للتعبير عن الرأى فى مختلف القضايا من خلال حيثيات الأحكام المختلفة ، ورغم أن محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة رفضت الدعوى بوقف قرار دعوة الناخبين إلى انتخابات مجلس الشورى على أساس القائمة المطلقة إلا أنها أكدت أنه رغم العيوب الدستورية لهذا القانون إلا أنه يلزم للحكم بالغاء قرار دعوة الناخبين صدور حكم دستورى فى شأن دستورية قانون مجلس الشعب .

وكان أبرز حكم قضائى عام ١٩٨٦ من الناحية السياسية هو حكم المحكمة الدستورية العليا بالغاء العزل السياسى بشأن فؤاد سراج الدين وابراهيم فرج من حزب الوفد الجديد وبدء النظر فى قضايا عدم دستورية العزل السياسى الأخرى للذين ادانتهم محكمة الثورة عام ١٩٧١ والذين عرفوا باسم مراكز القوى . كذلك فان ما انتهت إليه هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا من عدم دستورية قانون الانتخابات بالقائمة الحزبية ، وعدم جواز حرمان المستقلين من حق الترشيح والانتخاب ، كان السبب الرئيسى وراء اسراع الحزب الوطنى بتقديم تعديل لذلك القانون فى الأيام الأخيرة من عام ١٩٨٦ ، وقراره فى مجلس الشعب .

ثانيا - الأحزاب السياسية

سياسية عام ١٩٨٦ ، قبل الانتقال إلى عرض موجز للأداء السياسى لتلك الأحزاب : فى البرلمان ، ومن خلال النشاط الجماهيرى والصحافة الحزبية ، ثم عرض لأبرز القضايا الداخلية والخارجية التى دار حولها النشاط الحزبى .

١ - التطور المؤسسى للأحزاب :

ربما كان انعقاد المؤتمر الرابع للحزب الوطنى الديمقراطى هو أبرز الأنشطة التى استهدفت التوجه نحو مزيد من « المؤسسية » على صعيد الأحزاب السياسية فى مصر عام ١٩٨٦ .

على أن استعراض التطور المؤسسى للأحزاب القائمة سوف يتم هنا من خلال أربعة معايير متعارف عليها فى دراسة الأحزاب « كمؤسسات سياسية » ، وهذه المعايير الأربعة هى :

- قدرة الحزب على التكيف والتطور المستمر فى مواجهة الظروف المتغيرة التى يمر بها .

- درجة التشعب والتعدد التنظيمى والوظيفى للحزب .

- مدى الاستقلالية التى يتمتع بها الحزب فى مواجهة المؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى .

- درجة التماسك التى يتمتع بها الحزب خاصة فى اللحظات الصعبة التى يمر بها .

كان الاعلان عن قيام الأحزاب السياسية فى مصر فى نوفمبر ١٩٧٦ سابقا على صدور قانون الأحزاب السياسية فى يوليو ١٩٧٧ ، وكان هذا القانون بدوره سابقا على التعديل الذى أدخل على الدستور المصرى فى مايو ١٩٨٠ والذى أصدرت بمقتضاه المادة الخامسة من الدستور تنص على أن : « يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب ، وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور . وينظم القانون الأحزاب السياسية » . وبذلك ، فقد شهد عام ١٩٨٦ اكتمال عشر سنوات على « الاعلان » عن قيام الأحزاب فى تجربتها الجديدة ، بعد انقطاع دام ما يقرب من أربعة وثلاثين عاما عن التجربة الحزبية السابقة ، أى تجربة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ويبدو أن مرور هذا العقد كان مناسبة لاثارة نقاش - لم ينته بعد - حول الممارسات الحزبية ، وتقييمها ، وطرق تطويرها .

ويمكن القول - بشكل عام - أن عام ١٩٨٦ لم يشهد تطورات هامة على صعيد الأحزاب السياسية القائمة رسميا ، ولكن هذه الاستمرارية - بما تعنيه من بقاء المزايا والعيوب معا ، بالنسبة لتجربة حديثة أو غير مكتملة - إنما تشير إلى نقطة ضعف لا نقطة قوة إذ كان المطلوب أو المفترض فى هذه المرحلة هو الاقتراب نحو مزيد من القوة والفاعلية للأحزاب ، وللنظام الحزبى . فى إطار هذا التقييم العام ، سوف نعرض هنا بإيجاز شديد للملامح العامة فى تطور الأحزاب القائمة كمؤسسات

ومن خلال هذه المعايير أساسا ، سوف يستعرض هذا الجزء أهم التطورات التنظيمية والفكرية في الأحزاب المصرية عام ١٩٨٦ .

ومن الناحية الرسمية شهد عام ١٩٨٦ استكمال حزبين من الأحزاب القائمة عشر سنوات من عمريهما وهما حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، وحزب الأحرار ، أما بقية الأحزاب فإن عمرها أقل من ذلك ، حيث تعود نشأة الحزب الوطنى الديمقراطى إلى عام ١٩٧٨ - كبديل عن حزب « مصر » السابق له ، كما يعود إنشاء حزب العمل الاشتراكى إلى السنة نفسها . أما حزب الوفد الجديد ، وبالرغم من قيامه رسميا عام ١٩٧٨ فإن قصر المدة التى مكثها عقب قيامه فى ذلك الحين (حوالى أربعة شهور فقط) تجعل من المنطقى أكثر العودة بنشاطه المستقرة إلى أغسطس عام ١٩٨٣ حين أكد شرعية وجوده من خلال معركة قضائية ضد لجنة الأحزاب السياسية . وقد ظهر حزب « الأمة » فى السنة نفسها ، بمقتضى حكم قضائى أيضا .

على أن دلالة العمر الزمنى للحزب ، على قدرته على الاستمرار وعلى التكيف مع المتغيرات السياسية ، تظل دلالة محدودة بالقياس إلى متغيرات أخرى لابد من أخذها فى الاعتبار ، مثل التغير فى القيادة العليا للحزب ، وتغير الأجيال القيادية فى الحزب ، فضلا عن التغيرات الوظيفية له . فى هذا السياق يمكن القول أن الحزب الوحيد الذى مر « بامتحان » التغير فى قيادته العليا ، بدون التعرض لخطر الانهيار أو التفكك إنما هو الحزب الوطنى الديمقراطى الذى انتقلت رئاسته عقب وفاة الرئيس السادات عام ١٩٨١ - إلى الرئيس حسنى مبارك . وفى واقع الأمر ، فإن الصلة الوثيقة بين الحزب الوطنى ، وبين جهاز الدولة ، جعلت قيادات الحزب تنظر لاستمرارية وجود رئيس الجمهورية على رأس الحزب ، ليس فقط كدلالة على استمرارية الحزب وقدرته على مواجهة الظروف المتغيرة ، وإنما أيضا على استمرارية واستقرار النظام السياسى برمته .

ولا يمكن القول أن أيا من الأحزاب القائمة الأخرى شهد تحديا حقيقيا لاستمراريته من خلال التغير القيادى فيه ، فقيادات الأحزاب التى هى كلها - بمعنى ما - قيادات « تاريخية » استمرت على رأس أحزابها ، بما فى ذلك قيادة رئيس حزب « الأحرار » ، الذى أثيرت عام ١٩٨٦ مشكلات قضائية وإدارية تتعلق بعمله الأصيل كرئيس لاحدى شركات القطاع العام . ولكن يظل من الحقيقى تماما أن اختفاء القيادات الحالية

المنشئة للأحزاب المعارضة هو تحد خطير ومعيار حاسم لمؤسسيها وقدرتها على الاستمرار ، سوف يكون على تلك الأحزاب أن تواجهه يوما ما .

على أن هذا التحدى يتعلق أيضا بانتقال القيادة فى الأحزاب إلى أجيال جديدة ، وبالرغم من أن مثل هذا التطور لا يمكن قياسه على مدى سنة أو سنتين ، إلا أنه يمكن القول أن عام ١٩٨٦ لم يشهد أى إرهابات هامة بذلك الشأن فى أى من الأحزاب القائمة . وبداية ، فإن مثل هذا التحدى يبدو مطروحا بالنسبة لحزب الوفد الجديد أكثر من أى حزب آخر ، بحكم استمرارية العناصر الوفدية القديمة على رأس الحزب ، وبالرغم من وجود عناصر كثيرة ، ضمن النخبة القيادية للوفد الجديد ، تعكس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى عرفتتها مصر بعد ١٩٥٢ مثل المهنيين وأساتذة الجامعات ، إلا أن عدم النقل الفعلى لمقالييد الحزب للجيل الجديد يجعل مسألة قدرة الحزب على الاستمرار والتكيف مسألة معلقة ، والأمر نفسه ينطبق على التغيرات القيادية الطفيفة التى حدثت فى الحزب الوطنى الديمقراطى ، عام ١٩٨٦ والتى تمثل أبرزها فى تعيين ثلاثة أمناء مساعدين جدد للحزب فى مايو من ذلك العام .

فإذا كان العمر الزمنى للأحزاب ذا دلالة ضعيفة فيما يتعلق بقدرتها على الاستمرار والتكيف مع الظروف المتغيرة فى السنوات العشر الماضية ، وإذا كان توالى القيادات والأجيال لم يختبر بعد على نحو جدى فى الأحزاب القائمة حتى الآن إلا أنه يمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد أكثر من دلالة على ضعف قدرة الأحزاب المصرية على التكيف « الوظيفى » وفقا للظروف المتغيرة ، لقد وجدت هذه الظاهرة تعبيرات مختلفة عنها فى أكثر من حزب .

- فالحزب الوطنى الديمقراطى ، بدا غير قادر على التخلص من روح التنظيم السياسى الواحد التى سبق أن سيطرت على الحياة السياسية المصرية منذ ١٩٥٢ إلى منتصف السبعينات ، وغير قادر على التكيف مع متطلبات التعددية السياسية . ومثلما ورث الحزب الوطنى الديمقراطى كثيرا من مقار وأموال وأيضا أعضاء وكوادر الاتحاد الاشتراكى ، فقد ورث أيضا تمثيل جهاز الدولة ، بالإضافة إلى بعض جماعات المصالح التى يعتمد نشاطها الاقتصادى بدرجة كبيرة على الدولة . وقد انعكس ذلك فى سيادة روح « الاحتكار السياسى » التى تجلت عام ١٩٨٦ فى مناسبتين

رئيسيتين : أولاهما ، المعركة حول انتخابات مجلس الشورى ، وتشبث الحزب الوطنى بنظام « القائمة المطلقة » وهو الأمر الذى قوبل بمقاطعة أحزاب المعارضة الخمسة جميعها لتلك الانتخابات . وفى حين أكدت أحزاب المعارضة أن جماهير الناخبين قاطعت تلك الانتخابات ولم تشارك فيها أصلا ، فإن وزارة الداخلية أعلنت أن ما يقرب من ١٢ مليون ناخب ، بنسبة حوالى ٨٢٪ قد شاركوا فيها ، وأن قائمة الحزب الوطنى قد حصلت على ما يزيد عن ٨٠٪ من أصوات الناخبين ، وجندت وسائل الاعلام والصحافة القومية لاثبات وجهة النظر الحكومية .

أما المناسبة الثانية فهى الجدل الذى نشأ فى الأيام الأخيرة من عام ١٩٨٦ حول عدم دستورية قانون الانتخابات ، وفى واقع الأمر ، فإن الأصوات العديدة التى ارتفعت سواء من داخل المعارضة أو من خارجها تدين قانون الانتخابات منذ سنوات لم تقابل من قبل بأى استجابة من الحزب الوطنى والحكومة القائمة . وكانت المناسبة التى دفعت الحكومة إلى السعى بسرعة لتغيير القانون ، هى رأى الذى انتهت إليه هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخابات بالقائمة الحزبية ، وعدم جواز حرمان المستقلين من حقوق الترشيح والانتخاب .

أما بالنسبة لحزب الوفد الجديد ، فإن عجزه عن التكيف مع الواقع الاجتماعى والسياسى الجديد فى مصر ، تجسد عام ١٩٨٦ فى مظهرين محددين : أولهما ، استمرار موقف الحزب المتسم بالتعصب الشديد ضد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والميل إلى إنكار أية منجزات لها ، وإذا كان من الصحيح أن بعض الاعلانات الحزبية الرسمية للوفد أكدت على اعتراف الحزب بالجوانب الايجابية للثورة ، فإن الروح السائدة فى جريدة الحزب ، وكذلك ما يطرح فى الندوات واللقاءات الجماهيرية يناقض ذلك . وفى العادة ، فإن كافة المثالب القائمة فى مصر تنسب إلى ممارسات ثورة يوليو ، وذلك ما دعا الحزب الوطنى ، والحكومة ، إلى الاهتمام فى عام ١٩٨٦ بإبراز الانتماء إلى ثورة ٢٣ يوليو ، وهو ما تبدى على وجه الخصوص قبل وفى أثناء عقد المؤتمر الرابع للحزب الوطنى ، وإلى إبراز عيوب النظام السياسى فى مصر قبل ١٩٥٢ الذى كان حزب الوفد القديم أبرز أركانه .

وربما يتصل بهذا - ثانيا - موقف حزب الوفد الجديد من القضية الاجتماعية . فالتراث السياسى القديم للوفد

ارتبط بالنضال من أجل « الاستقلال » أكثر من أى شيء آخر ، كما أن توجهاته الاجتماعية شابتها - خاصة فى مراحلها الأخيرة قبل قيام ثورة يوليو - سيطرة كبار الملاك عليه ، وهو ما ظهر فى موقفه حينئذ من قضية الإصلاح الزراعى . فى هذا الإطار ، فإن موقف حزب الوفد الجديد من المسألة الاجتماعية بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على ابتعاده عن السلطة يعكس درجة معينة من « الجمود » بمعنى إعطاء أولوية متقدمة للغاية للسياسة وللإصلاح السياسى ، مع ثانوية وغموض الموقف من المسألة الاجتماعية ، وإذا كان هذا الجمود يعكس طبيعة المصالح الاقتصادية والاجتماعية ذات السيطرة الفعلية على الحزب ، إلا أنه يتناقض مع ما يعلنه الحزب عن تمثيله لكافة القوى والطبقات الاجتماعية فى « الأمة » .

أما أزمة التكيف لدى حزب التجمع ، فترتبط بحقيقة الوزن الكبير الذى يتمتع به الماركسيون داخل هذا الحزب بالقياس إلى قوى التجمع الأخرى ، أى الناصريين والقوميين وما يسمى بالتيار الدينى المستنير . وبالمقارنة مع ظروف وخصائص نشأة القوى السياسية الماركسية فى الماضى القريب يمكن أن يرصد المراقب مظهرين لعدم التكيف مع الواقع الاجتماعى والسياسى الجديد فى مصر لدى حزب التجمع ، وهما : مشكلة التكيف مع ظروف العمل « العلنى » بالقياس إلى التقاليد القديمة فى العمل « السرى » ، ومشكلة التغيرات الهائلة فى القوى والطبقات الاجتماعية ، وفى طبيعة الدولة ودورها فى مصر فى السبعينات والثمانينات ، بالقياس إلى المقولات الفكرية والنظرية الشائعة ، والتى ما تزال نخبة التجمع تعكس - بشكل عام - التمسك بصياغاتها الكلاسيكية .

ومع ذلك ، فإن عدم حدوث تطور هام فى أنشطة حزب التجمع أو وزنه فى الحياة السياسية الفعلية فى عام ١٩٨٦ والأعوام السابقة ، يمكن أن يعزى أيضا إلى جمود النظرة الحكومية والاعلامية السائدة للحزب ، والاصرار على إبراز طابع « شيوعى » له باعتباره مرادفا لأفكار « الالحاد » « والصراع الطبقي » كأفكار تولد نفورا لدى الرأى العام الذى تسيطر أجهزة الاعلام الرسمية على تشكيله .

ولقد شهد عام ١٩٨٦ أيضا احتدادا ملحوظا فى لغة الحوار بين الأحزاب السياسية ، واتهامات عنيفة متبادلة بين الحزب الوطنى وأحزاب المعارضة ، الأمر الذى دفع كثيرا من القيادات السياسية والفكرية

الحكم المحلى ، ولذلك فإن المستويات العليا للحزب (أى المكتب السياسى ، والأمانة العامة) إنما يتداخل التعيين فيها والدخول إليها والخروج منها ، مع الحكومة نفسها .

وكما سبقت الإشارة ، فقد تمثلت أبرز الأنشطة التنظيمية للحزب ، فى عقد مؤتمره العام الرابع فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ يوليو ١٩٨٦ ، وتضمنت أعمال المؤتمر الاستماع إلى خطاب رئيس الجمهورية فى اليوم الأول للمؤتمر ، ثم انقسم المؤتمر إلى عديد من اللجان النوعية غطت كلا من : الشئون الخارجية - الدفاع والأمن القومى - التنظيم - المال والاقتصاد - التنمية الشعبية - التعليم والبحث العلمى - الزراعة والرى - التموين - الاسكان - الصحة - الشئون الاجتماعية - الثقافة والاعلام - القوى العاملة - الشئون الدينية - النقل والمواصلات - السكان - الصناعة والطاقة - الكهرباء - الشباب - والحكم المحلى . وقد استمع أعضاء كل لجنة إلى بيان من الوزير المختص ، وجرت بعض المناقشات ، قبل أن يعقد المؤتمر جلسته الختامية التى أقيمت فيها توصيات تلك اللجان .

أما تعدد الوحدات التنظيمية لحزب الوفد الجديد ، وأنشطته النوعية فيعود إلى حقيقة وزنه كأكبر أحزاب المعارضة ، ووجود قيادات إقليمية ذات جذور وفدية قديمة فى كافة أنحاء البلاد ، فضلا عن توافر كثير من القيادات المتخصصة فى المجالات النوعية المختلفة . وفوق ذلك ، فإن حزب الوفد هو الوحيد من بين أحزاب المعارضة الذى توجد له « هيئة برلمانية » لها ثقلها فى مجلس الشعب . وبشكل عام ، فقد شهد عام ١٩٨٦ نشاطا ملموسا (سواء على مستوى الأقاليم ، أو اللجان النوعية) لاستكمال الأبنية التنظيمية للجان الوفدية ، وضم أعضاء جدد إليها ، فضلا عن الاجتماعات المتوالية لها . وفى يونيو ١٩٨٦ صدرت اللائحة الخاصة بالنظام الداخلى للوفد ، التى أقرتها الجمعية العمومية فى الشهر التالى .

أما الشعب الاقليمى والوظيفى لحزب التجمع ، بالرغم من صغر الحزب ومحدودية عضويته ، فإنه يعود إلى الخبرة التنظيمية الجيدة المتوافرة لدى القطاع الماركسى المسيطر فى الحزب ، وإلى غلبة عنصر الشباب على عضوية الحزب والكثير من قياداته المحلية ، فضلا عن وجود عدد كبير من الكفايات الفكرية والعلمية المتخصصة فى المستويات القيادية للحزب ، تفسر قدرة الحزب على تقديم كثير من الأفكار والبرامج المحكمة فى

للتحذير من مغبة ذلك الوضع ، والدعوة إلى الالتزام بقواعد مقبولة للحوار بين القوى السياسية . ولا شك أن هذه الظاهرة تعكس عجزا عاما ، لدى الأحزاب جميعا ، عن التكيف والاستجابة لمقتضيات الممارسة الديمقراطية التعددية ، والتى تستلزم وجود حد أدنى من الاستعداد لسماع الآراء المخالفة واحترامها . وربما تجد هذه الظاهرة تفسيرها فى طبيعة التراث السياسى للقوى القائمة ، والذى يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . فليس هناك فى الأيديولوجيات المعلنة القديمة للتنظيمات الماركسية ، أو لمصر الفتاة ، أو للاخوان المسلمين ما يدل على أن الديمقراطية واحترام الأغلبية كانت أكثر من مجرد تكتيك للعمل السياسى والسعى للحصول على المزيد من النفوذ فى الساحة السياسية . كما أن الطبيعة العسكرية والسرية للضباط الأحرار جعلت اعتبارات الانضباط والولاء أكبر أهمية بكثير من الديمقراطية واحترام الآراء المخالفة . بل أن حزب الوفد القديم نفسه جسد السلطة المطلقة « للزعيم » التى تلغى أية ضوابط تنظيمية أو مؤسسية . فإذا لاحظنا أن القوى الحزبية فى الساحة السياسية المصرية اليوم ، تنتمى كلها - بشكل أو بآخر - لتلك القوى الخمس التى تبلورت منذ ما يزيد عن أربعين عاما ، بدت لنا حقيقة العجز عن التكيف مع الظروف المتغيرة ، كعقبة أمام التطور المؤسسى للأحزاب ، شهد عام ١٩٨٦ الكثير من ملامحها .

وطبقا للمعيار الثانى للمؤسسية ، أى الشعب والتعدد التنظيمى والوظيفى للحزب ، فقد حفلت الصحف الحزبية جميعا عام ١٩٨٦ بأنباء استكمال الأحزاب لأبنيتها التنظيمية سواء بشكل أفقى ، للتوغل إلى مزيد من المناطق فى كافة محافظات مصر ، أو رأسيا لاستكمال التشكيلات القيادية لها . ويتسق هذا مع حقيقة الوجود النظرى لهياكل تنظيمية ولجان إقليمية ونوعية لكافة الأحزاب . ومع ذلك ، فإن الواقع الفعلى كثيرا ما يختلف بشدة عن تلك المخططات الشكلية .

وبشكل عام ، يمكن القول بأن أكثر الأحزاب القائمة تشعبا فى هياكلها التنظيمية وتعددا فى أنشطتها النوعية إنما تتمثل فى أحزاب : الوطنى الديمقراطى والوفد ، والتجمع ، ولكن مناط هذا التنوع والتعدد يختلف بشدة من حزب إلى آخر .

فتعدد الوحدات التنظيمية للحزب الوطنى الديمقراطى ، وتنوع أنشطته النوعية ، إنما يترجم بشكل مباشر ، الهياكل الرسمية للحكومة ولوحدات

المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة .
ومع أن حزب العمل يملك أيضا - على الورق -
تنظيماته الاقليمية ، ولجانه النوعية المختلفة ، إلا أنه
يمكن - من ملاحظة نشاط الحزب عام ١٩٨٦ -
استنتاج أن نشاطه الاقليمي في بعض المحافظات خارج
القاهرة ، كان أبرز من نشاط لجانه النوعية ، وأن ذلك
النشاط الاقليمي إنما تركز بالدرجة الأولى على محافظات
الوجه البحري .

وبمقارنة حزب الأحرار بالأحزاب الأخرى من تلك
الزاوية ، وبالرغم من وجود هيكل تنظيمي عام للحزب ،
لم تظهر للحزب أنشطة ملموسة إقليمية أو نوعيا ، بل لم
يعقد حتى الآن مؤتمر قومي عام للحزب ، وإن أعلن عن
نية عقده عام ١٩٨٧ . ومع ذلك ، فإن دخول بعض
العناصر « الاسلامية » اقترن بزيادة وانتعاش نسبيين
في النشاط التنظيمي للحزب عام ١٩٨٦ .

المعيار الثالث لقياس مدى اقتراب الأحزاب من أن
تكون مؤسسات « سياسية حقيقية » ، هو معيار
« الاستقلال » ، والتمتع بهوية غير خاضعة لقوى
سياسية أو اجتماعية أخرى . وعادة يمكن رصد هذه
الاستقلالية من زاوية تمويل الحزب ، ومصادر تجنيد
أعضائه وقياداته ، والقيم والمعايير المسيطرة عليه . وفي
الواقع ، فإن أبرز نقاط الضعف المؤسسي لدى الحزب
الوطني الديمقراطي ترتبط بذلك المعيار تحديدا ، وذلك
من حيث عدم إمكان الفصل أو التمييز بين الحزب
وجهاز الدولة ، بحيث يصعب غالبا الحديث عن وجود
كيان « حزبي » مستقل أو متمايز . وبالرغم من أن عام
١٩٨٦ والأعوام القليلة السابقة شهدت محاولات من
جانب بعض القيادات الحزبية - الحكومية لتأكيد
استقلالية الحزب ، بل والسعي للوصول إلى أن تكون
الحكومة هي « حكومة الحزب » لا أن يكون الحزب هو
حزب الحكومة ، فإن عام ١٩٨٦ لم يشهد ما يدل على
تحقيق تقدم ملموس في هذا الاتجاه .

على أن مسألة الهوية أو الذاتية المستقلة للحزب
« كمؤسسة » تتخذ في أحزاب المعارضة أشكالا أخرى
ترتبط أساسا بحقيقة أنها تسعى كلها - بشكل
أو بآخر - لتقديم نفسها في صيغة « جبهوية » ، مستقلة
عن الارتباط أو الخضوع لقوة اجتماعية أو سياسية
واحدة . فالوفد يسعى لذلك باعتباره معبرا عن « الأمة »
بكافة عناصرها وطبقاتها واتجاهاتها ، والتجمع يسعى
إلى ذلك بحكم تعريف صيغته التجمعية ، بل والحديث

عن التجمعية كهوية مستقلة عن العناصر المكونة لها .
وسعى كل من حزبي العمل والأحرار لتحقيق ذلك من
خلال التوجه إلى القوى الاسلامية ، وخاصة الإخوان
المسلمين . وفي واقع الأمر ، فإن هذا التوجه نحو القوى
والتيارات السياسية - الاسلامية شاركت فيه كافة
الأحزاب بلا استثناء ، واتخذ في حزب الوفد صورة
التحالف الفعلي مع الإخوان قبل انتخابات ١٩٨٤ .

ويمكن القول بشكل عام ، أن مجمل الممارسات
الحزبية عام ١٩٨٦ المتعلقة بذلك الشأن وخاصة التوجه
نحو التيارات الاسلامية لم تفض إلى دعم الأحزاب
كمؤسسات سياسية قوية ، وذات هوية خاصة بها تعلو
فوق القوى المكونة لها ، بقدر ما أدت إلى التهديد بفقدان
الخط الواضح لدى بعض الأحزاب (وبالتحديد :
الوفد ، والتجمع) أو إلى التهديد بفقدان « الهوية »
المستقلة والذويان في « التيارات الاسلامية » بحكم
الضعف الأصلي لتلك الأحزاب (وبالتحديد : العمل
والأحرار) . وفي ذلك السياق ، يبدو مفهوما التعثر الذي
أصاب فكرة انضمام بعض عناصر « الإخوان
المسلمين » إلى حزب الأمة في عام ١٩٨٦ ، بحكم أنها
تعنى في الحقيقة انضمام حزب الأمة إلى الإخوان ،
وليس انضمام الإخوان إليه !

وفي ضوء المعيار الرابع للمؤسسية ، أي تماسك
الحزب وقدرته على مواجهة التفكك والانشقاق ، خاصة
في ظروف التغير القيادي وظروف تفجر الخلاف في
الاتجاهات والآراء بين أعضاء الحزب وقواه المختلفة ،
فإن معظم الأحزاب تعرضت لذلك الاختبار في عام
١٩٨٦ بشكل أو بآخر ، ومع ذلك فإن طبيعة هذه
الاختلافات بالنسبة للحزب الوطني الحاكم ، تختلف
عنها في أحزاب المعارضة . فبالنسبة للحزب الوطني ،
يكمن المصدر الرئيسي لتماسكه في ارتباطه بالسلطة
السياسية العليا في الدولة ، وبالتالي ، فإن أي مظهر
للانشقاق أو الخلاف في داخله غير مرتبط بصراع
ما حول السلطة ، يكون ذا تأثير ضعيف على تماسك
الحزب مثل ظروف إحالة عضوين من أعضاء مجلس
الشعب ، من الحزب الوطني إلى لجنة القيم في يناير
١٩٨٦ ، على أن صحف المعارضة تحدثت أكثر من مرة
عن اختلافات وشقاق داخل الحزب الوطني ، دارت
كلها حول المنافسات المتصورة على تولى مناصب قيادية
في الدولة ، أو في الحزب ، كما يتصور أن الخلاف حول
تعديل قانون الانتخابات ، وكيفية هذا التعديل في آخر
عام ١٩٨٦ لم يكن بعيدا عن الحزب الوطني .

وقد ظهرت أبرز مظاهر الاختلاف داخل حزب الوفد مع قرار الهيئة العليا للحزب فصل أربعة أعضاء من الحزب ، منهم عضوان بمجلس الشعب ، في أكتوبر ١٩٨٦ ، وقد أعلن أحدهم نيته لتشكيل حزب جديد « يكون أكثر احتراما للديمقراطية في داخله » . أما القضية التي اتهم فيها أحد محرري جريدة الوفد بتقاضى رشوة من أحد رجال الأعمال والتي أحاط بها ضجيج إعلامى كبير في حينها ، فلم تكن بدورها ذات تأثير يذكر على التماسك الداخلى للحزب .

أما اختبار التماسك الذى تعرضت له الأحزاب الأربعة الباقية (التجمع - العمل - الأحرار - الأمة) فقد ارتبط بتأثير حركة القوى السياسية غير الحزبية ، أى القوى الإسلامية (خاصة الإخوان المسلمين) والناصرية . وكما سبقت الإشارة فقد شهد عام ١٩٨٦ صورا مختلفة لتزايد النفوذ الإسلامى فى حزبى العمل والأحرار ، وفى حين أدى دخول عناصر إسلامية وإخوانية معروفة إلى حزب الأحرار إلى إحداث تغييرات على أفكار الحزب وتوجهاته السياسية فإنها أسهمت أيضا فى إحداث انشقاقات هامة داخل الحزب فضلا عن إقالة رئيس تحرير صحيفة الحزب وتغيير توجهها السياسى . أما التوجه الإسلامى المتزايد لدى حزب العمل ، والذى طبع عام ١٩٨٦ صحيفة الحزب بشكل خاص ، فلم يواكبه - حتى آخر ١٩٨٦ - تأثير سلبي ملحوظ على تماسك الحزب ، الذى رفع منذ البداية شعاره : الله - الشعب . ومن ناحية أخرى ، فإن ما شهدته عام ١٩٨٦ من زيادة فى نشاط القوى « الناصرية » وتقدم فى مشروعها نحو إقامة « حزب ناصرى » إنما سوف يحمل تأثيرات بنائية لا شك فيها على حزب التجمع ، الذى يشكل « الناصريون » أحد دعائمه الأساسية .

٢ - صور النشاط الحزبى :

تمارس الأحزاب المصرية - سواء فى الحكم ، أو المعارضة - دورها فى النظام السياسى ، من خلال ثلاث قنوات وهى : مجلس الشعب - النشاط الجماهيرى ثم الصحافة الحزبية .

النشاط البرلماني للأحزاب :

استمر نواب الحزب الوطنى فى لعب دورهم داخل مجلس الشعب بصفقتهم أساسا نوابا لحزب الأغلبية الحاكم ، ولذلك فإن فعاليتهم بالمجلس ترتبط بالدرجة الأولى بالدعم الذى يقدمونه - بحكم الأغلبية التلقائية فى المجلس - لمواقف الحكومة وسياساتها ومشروعات القوانين المقدمة منها - من ناحية ، كما ترتبط من ناحية ثانية بدورهم فى مواجهة أو إحباط مواقف المعارضة المرحجة للحكومة وخاصة من خلال الاستجابات . على أن نواب الحزب الوطنى كان لهم إسهامهم أيضا فى تقديم كثير من مشروعات القوانين ، والأسئلة وطلبات الإحاطة عام ١٩٨٦ ولكن ربما كان أكثر تلك الإسهامات حساسية وإثارة للجدل ، هو تقديم الحزب - من خلال أمين التنظيم فيه - اقتراحا بمشروع قانون بتعديل قانون انتخابات مجلس الشعب يجمع بين نظامى الانتخاب الفردى والانتخاب بالقائمة الحزبية . وقد استطاع نواب الحزب الوطنى - بحكم الأغلبية الآلية التى يتمتعون بها فى المجلس - تمرير القانون فى جلسة المجلس التى عقدت فى ٣٠ ديسمبر ١٩٨٦ بالرغم من انسحاب كافة نواب المعارضة ورفضهم لذلك المشروع . على أن العجلة التى قدم ونوقش بها هذا المشروع ، وما يشوب ذلك من احتمالات للقصور وعدم الدستورية ، تفسر موقف الرفض أو التحفظ التى أبدتها ليس فقط أحزاب المعارضة ، وبعض القيادات الفكرية والاعلامية المستقلة ، وإنما أيضا بعض العناصر البارزة فى الحزب الوطنى نفسه . أى أن هذا التعديل ربما أضاف عنصر تعقيد جديد إلى الجدل حول قانون الانتخابات أكثر من حسم ذلك الجدل أو تهدئته .

أما المعارضة الوفدية فقد أعلنت فى بداية العام رفضها لبيان حكومة د. على لطفى الذى قدمته فى أواخر ١٩٨٥ على أساس أن هذا البيان - وفقا لما قاله زعيم

المعارضة - أمام المجلس في ٢٥ يناير ١٩٨٦ « جاء عاما ، وتضمن آمالا وأمانى دون أن يحدد الوسائل التى تحقق هذه الآمال والأمانى » . وجاء على لسان زعيم المعارضة الوفدية أيضا فى جريدة الحزب فى ١٧ يوليو ١٩٨٦ أن نواب الوفد قدموا ٦٨٩ سؤالاً وطلب إحاطة حتى ٢٢ مارس ١٩٨٦ لم يدرج منها إلا ٥٪ أو أقل ، فضلا عن عدة استجوابات و ١٢ اقتراحا بمشروعات قوانين . وتناولت أبرز الاستجوابات التى قدمها نواب الوفد عام ١٩٨٦ قضايا : السياسة الاعلامية - ومقاومة الفساد - وتلوث البيئة - وغيوب عقد بناء قصر العيني - وبقاء الرئيس السودانى السابق جعفر نميرى بالقاهرة ، كما قدم مشروع بقانون لمقاومة الفساد ، فضلا عن مشروعات بقوانين مدرجة من دورات سابقة أبرزها المشروعات الخاصة بالمزايا التى حصلت عليها أسرتا الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات ، وإلغاء قانون العزل السياسى ، وإلغاء قانون الانتخابات بالقائمة .

وقد اتسمت ممارسات نواب الوفد فى الدورة البرلمانية التى انتهت فى ١٧ يونيو بحدة الجدل اللفظى مع رئيس مجلس الشعب وممثلى الحكومة ، والتركيز فى الهجوم على أشخاص بعينهم ، ولكن هذا لا ينفى خطورة كثير من القضايا التى أثرت ، والتى أمكن من خلالها إلقاء الضوء على نواح معينة لقصور الأداء الحكومى .

أما الأعضاء الأربعة الممثلون لحزب العمل فى مجلس الشعب (بمن فيهم رئيس الحزب) فقد نشطوا طوال فترة انعقاد المجلس فى تقديم الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجواب حول العديد من القضايا الداخلية والخارجية . وربما كان تعديل قانون الانتخابات باعتباره « لا يعبر عن التمثيل الحقيقى للشعب المصرى ، فى مقدمة المسائل التى شغلت نواب الحزب سواء فى يناير ١٩٨٦ (استثنافا لمناقشة الموضوع فى العام السابق) أو فى ديسمبر ١٩٨٦ عند تقدم الحزب الوطنى بمشروع تعديل القانون .

النشاط الجماهيرى للأحزاب :

يقصد بالنشاط الجماهيرى للأحزاب كافة الممارسات التى تسعى الأحزاب من خلالها إلى الاتصال المباشر بجماهير المواطنين بهدف حشد التأييد لأفكارها وبرامجها ، وأبرز أشكال هذا النشاط الجماهيرى تتمثل فى المؤتمرات الشعبية ، والندوات ، واللجان التى تشكل

بغرض تحقيق غرض سياسى محدد ، وزيارات قيادات الأحزاب لمناطق جماهيرية معينة ، وتنظيم الاحتفال بالأعياد والمناسبات الوطنية والعامية .

وربما كانت المشكلة الأساسية التى تعاني منها كافة الأحزاب فى مصر هى ضعف الاقبال على نشاطها الجماهيرى بالرغم من الاعلانات المنتظمة فى الصحافة الجزبية عن ذلك النشاط ، وفيما عدا بعض المؤتمرات التى يعقدها رؤساء بعض الأحزاب وقياداتها البارزة ، والتى يعد لها إعدادا جيدا ، وتعد فى ظرف سياسى مناسب ، فإن ضعف الاقبال يظل هو القاعدة العامة عام ١٩٨٦ .

ولا يبدو أن الحزب الوطنى الديمقراطى قد شهد عام ١٩٨٦ نشاطا جماهيريا متميزا ، بالرغم من عقد بعض المؤتمرات الشعبية فى الأقاليم ، فضلا عن الأنشطة التى تمت فى إطار اللجان النوعية التى تناظر الوزارات القائمة ، وكذلك فى إطار « الأمانات العامة » للحزب . أما النشاط الجماهيرى للوفد فقد تم غالبا من خلال الندوات التى عقدتها اللجان المتخصصة ، مثل لجان الاعلام والقوى العاملة والشئون الدينية ، فضلا عن لجان المحافظات ، ولكن الاقبال الجماهيرى الاستثنائى كان - بالأساس - من نصيب المؤتمرات التى تحدث فيها زعيم الحزب ، والتى عقدت عام ١٩٨٦ أكثر من مرة خارج القاهرة .

ونشط حزب العمل فى عقد الندوات ، كما تمت بشكل مكثف زيارات رئيس الحزب للأقاليم خاصة الوجه البحرى ، كما اهتم الحزب بإصدار عدد من البيانات فى مناسبات سياسية معينة ، وبشكل عام ، فقد غلب على أنشطة حزب العمل الاهتمام بالقضايا العربية .

أما بالنسبة لحزب التجمع ، وفصلا عن الندوات والمؤتمرات الشعبية التى عقدت فى أكثر من موقع ، فقد اهتم أيضا بتكوين اللجان المكرسة لأغراض سياسية محددة مع زيادة الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية ، وطرح وجهة نظر الحزب الخاصة حولها .

وشهد حزب الأحرار إحياء لبعض النشاط الجماهيرى بعد انضمام عناصر « إسلامية » إليه ، ولذلك فقد غلب الطابع الدينى على الندوات القليلة التى عقدها عام ١٩٨٦ .

الصحافة الحزبية :

ما تزال الصحافة الحزبية هي أهم الوسائط التي يمكن من خلالها للأحزاب المصرية أن تعبر عن آرائها وعن منظورها الخاص للأحداث ، فضلا عن الاتصال بال جماهير الشعبية . فالعمل البرلماني مقصور على الحزب الوطنى الحاكم وعلى حزب الوفد المعارض ، بالإضافة إلى مشاركة جزئية من حزب العمل بواسطة أعضائه الأربعة المعينين ، والأنشطة الجماهيرية تظل محصورة في حدود ضيقة بفعل قيود فعلية وقانونية . ويمكن القول بشكل عام أن عام ١٩٨٦ كان عاما حافلا بالنسبة للصحافة الحزبية بمعنى اشتداد حدة بعض حملاتها ، سواء بشأن قضايا محددة أو في مواجهة بعضها بعضا ، أو بمعنى حدوث تغيرات حاسمة في بعض توجهاتها الفكرية والسياسية وهو ما يعكس غالبا التطورات السياسية العامة التي تمت في مصر .

وتعتبر صحيفة « مايو » عن الحزب الوطنى الحاكم ، ومع ذلك فلا يمكن على الإطلاق اعتبارها المعبر الرسمي عن التوجهات السياسية للحكومة المصرية ، فتلك المهمة الأخيرة تضطلع بها - بدرجات متفاوتة - الصحف القومية . أما المهمة الأساسية التي تقوم بها « مايو » فتتمثل تحديدا في توجيه النقد إلى أحزاب المعارضة ، وتتبع أنباء خلافاتها أو انشقاقاتها ، والرد على ما يرد في صفحاتها . ولا يخرج تحليلها للسياسات الحكومية عما يرد في الصحف القومية ، فضلا عن تقديم أحاديث أو حوارات مطولة مع كبار الوزراء والمسؤولين . وبالعكس اختفاء الأخبار الخارجية تقريبا في جريدة « مايو » ، وكثرة الأعمدة الثابتة فيها لبعض صحفيي الصحف القومية ، الطابع « التكميلي » الضمنى لتلك الصحيفة مع الصحف القومية . وتمثلت أبرز المواد التي تضمنتها جريدة « مايو » عام ١٩٨٦ في الحملة المكثفة التي شنتها ضد حزب الوفد ، وضد رئيسه على وجه التحديد ، وهي حملة لم تمنعها أيضا من شن الهجوم على القوى الناصرية المعارضة ، وكذلك حملتها لتأييد انتخابات مجلس الشورى ، ولكن لا يمكن مع ذلك كله القول بأن « مايو » كانت تمثل في عام ١٩٨٦ أو ما قبله وثيقة أساسية أو مصدرا يعتد به للتعرف على أنشطة الحزب الوطنى الحاكم ، وتطورات التنظيمية ، أو على توجهاته السياسية ، والقوى والاتجاهات المتفاعلة فيه .

أما جريدة « الوفد » فقد سطرت عام ١٩٨٦ صفحات جديدة مطولة في حملتها المستمرة منذ اليوم الأول لصدورها على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالرغم من نشر الصحيفة لكلمة في ذكرى الثورة في ٢٤ يوليو ١٩٨٦ تتحدث عن غياب الديمقراطية باعتبارها الخطيئة الكبرى لقادة الثورة ولكنها تذكر أيضا : « أن الوفد لا يستطيع أن يتجاهل الانجازات البارزة التي حققتها ثورة يوليو في المجال الداخلى عن طريق بناء قاعدة صناعية واقامة المشروعات الكبرى كالسد العالى مما أدى إلى تغيير جذرى في الخريطة الاجتماعية ، وفي المجال الخارجى قادت مصر حركات التحرير في العالم الثالث وتصدت لكل محاولات الهيمنة الخارجية على المنطقة » . على أن الخط الأساسى الذى ظل يطبع صحيفة الوفد عام ١٩٨٦ هو السعى المتكرر والدوران في حلقة مفرغة لم تنته بعد لتعقب أية منجزات يمكن أن تنسب لثورة ٢٣ يوليو والرئيس عبد الناصر ، وفسحت الصحيفة صفحاتها على وجه الخصوص لعدد من المقالات - بمناسبة مرور ثلاثين عاما على حرب ١٩٥٦ - تركز على علاقات الثورة بالقوى الخارجية وتقدم معركة ١٩٥٦ باعتبارها فشلا للثورة ونجاحا للإسرائيليين والأمريكيين ! وفيما عدا ذلك ، أهتمت الوفد بالتأكيد على ضرورة الإصلاح السياسى والدستورى وتوسيع نطاق الديمقراطية ، وإدانة التعذيب في السجون ، وكشف نواحي القصور في الأداء الحكومى ، والتركيز على مشكلات القطاع الخاص . وقدم كتاب الصحيفة البارزون اسهامات هامة في مناقشة قضايا الانفاق العسكرى ، ونقد انتخابات مجلس الشورى ، ونقد الكيفية التي تم بها تعديل قانون الانتخابات في أواخر العام . وفيما عدا ما يتصل بالعلاقات السودانية - المصرية ، لم تتضمن صحيفة الوفد معالجات واسعة لقضايا السياسة الخارجية المصرية . وأخيرا ، فقد عالجت الصحيفة مسألة اتهام أحد محرريها في قضية للرشوة على نحو اسهم في احتواء الأزمة بالنسبة لها ، وأن أثارت تلك الأزمة تساؤلات هامة حول قضايا صحفية عامة ولا تتصل بصحيفة الوفد على وجه الخصوص .

وكان عام ١٩٨٦ هو العام الأول لجريدة الشعب (الناطقة باسم حزب العمل) في ظل رئاسة تحريرها التي تولت المسئولية في ديسمبر ١٩٨٥ ، وكان التأثير المباشر لذلك التغيير على الجريدة هو طبعها بطابع « اسلامى » متميز وعالج العديد من الكتاب الذين

يعكسون هذا الطابع الكثير من القضايا الثقافية والسياسية خاصة من زاوية المقابلة بين الاصلية والمعاصرة ، والعلمانية والدينية . وبرزت عام ١٩٨٦ أيضا حملات الجريدة لتقصي الحقائق في ايران ، وادانة بعض الممارسات في البنك العربى الأفريقى بمصر ، والحملة ضد انتخابات مجلس الشورى وضد تعديل قانون الانتخابات . وعلى عكس جريدتى « مايو » و « الوفد » ، أفردت « الشعب » حيزا واسعا للقضايا الخارجية عموما ، والقضايا العربية على وجه الخصوص .

وإذا كانت قضايا السياسة والديمقراطية تطفى على معالجات صحيفة الوفد وكانت قضايا الثقافة والهوية تطفى على معالجات صحيفة « الشعب » ، فان القضايا الاقتصادية والاجتماعية ظلت تحتل عام ١٩٨٦ مركز الصدارة في اهتمامات صحيفة « الأهالى » الناطقة باسم حزب التجمع . وعلى وجه الخصوص عالجت الصحيفة بأسهاب موضوعات الدعم ، والحفاظ على القطاع العام وعلاقات مصر مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وركزت الصحيفة على قضايا أضراب عمال السكك الحديدية ، والعقد المبرم مع شركة جنرال موتورز لتصنيع سيارات الركوب فى مصر ، وما اعتبرته نفوذا متزايدا لرجال الأعمال فى مصر . وعلى الصعيد السياسى شاركت « الأهالى » صحف المعارضة الأخرى فى اداة انتخابات مجلس الشورى وتعديلات قانون الانتخابات ، وممارسات التعذيب فى السجون . واتسمت « الأهالى » أيضا - مثل صحيفة « الشعب » - بالاهتمام بالقضايا الخارجية ، وأن كان ذلك من وجهة نظر حزب التجمع . وفى هذا السياق برزت عام ١٩٨٦ تحقيقات « الأهالى » عن الأوضاع فى أفغانستان ، وعن اليمن الجنوبى وأحداث يناير ١٩٨٦ هناك ، فضلا عن تشديد الحملة ضد الولايات المتحدة واسرائيل .

أما صحيفة « الأحرار » فقد شهدت تغييرا حادا ثانيا فى مضمونها وتوجهها السياسى فى أقل من أربعة شهور . كان التغير الحاد الأول فى أواخر ديسمبر عام ١٩٨٥ مع تعيين رئيس تحرير جديد لها ، وغلبة ما اعتبر طابعا ناصريا « عليها ، ثم كان التغير الحاد التالى فى أواخر شهر مارس ١٩٨٦ مع إقالة رئيس التحرير الجديد ، لقد جاء هذا التغيير مواكبا للتغير الذى شهده الحزب نفسه بدخول بعض العناصر « الاسلامية » ، وانعكس هذا مباشرة على الجريدة التى حولت مسارها للدفاع عن التيارات الاسلامية والهجوم

على ما سعى بالعلمانية وامتلاأت على وجه الخصوص باخبار جماعة الإخوان المسلمين ، وفى هذا السياق ، لم يكن غريبا أن أهم ما تضمنته الجريدة من مواد حول السياسة الخارجية انما تمثلت فى بعض التحقيقات والمقالات التى قدمت ما اعتبرته « نظرة موضوعية » للأوضاع فى ايران وموقفها فى حرب الخليج وهاجمت النظام العراقى بشدة .

٣ - التطور الوظيفى للأحزاب :

ما لم يكن الحزب فى الحكم ، يفترض أن تكون مهمته الأساسية هى الرقابة على الحكومة . فضلا عن ذلك ، وسواء أكانت فى الحكم أم خارجه ، يفترض أيضا أن تشارك الأحزاب جميعها فى ادارة الصراع السياسى سلميا فى المجتمع ، وفى أفران الكوادر السياسية ، وتمثيل المصالح الاجتماعية والسياسية المختلفة .

ومن الناحية الرسمية ، فان الحزب الوطنى هو الحزب الحاكم فى مصر ، ورئيس الجمهورية هو رئيس الحزب الوطنى . وكما سبقت الإشارة فان وضع حدود فاصلة فى مصر بين الحزب الحاكم والحكومة تبدو مسألة عسيرة ، ويصعب - بالتالى - تقييم أداء الحكومة باعتباره أداء حزب فى الحكم . ولذلك ، فان هذا الشق من تقييم الأداء الحزبى عام ١٩٨٦ انما يدخل فعليا ضمن تقييم أداء السلطة التنفيذية فى ذلك العام .

ولا شك أن فرصة ممارسة الدور الرقابى انما اتاحت لحزب الوفد ، بفضل تمثيله المتسع نسبيا فى مجلس الشعب ، بشكل يفوق بكثير احزاب المعارضة الأخرى ، ومع ذلك ، فقد حاولت هذه الأخيرة ممارسة هذا الدور من خلال الصحافة الحزبية ، والأنشطة الجماهيرية ، كما سبقت الإشارة . على أن فعالية الدور الرقابى لأحزاب المعارضة فى مصر سواء تم من خلال مجلس الشعب أو خارجه انما تظل محلا للتساؤل وهى ترتبط بطبيعة وممارسات النظام السياسى ككل ، وليس فقط الأحزاب أو النظام الحزبى . وعلى أى الأحوال ، فقد أثارت أحزاب المعارضة فى عام ١٩٨٦ العديد من الانتقادات لممارسات الحكومة سواء على الصعيد الداخلى أو الخارجى ، كما سبقت الإشارة . ولا شك أن أكثر تلك الانتقادات حساسية وأثارة للجدل انما تمثلت فيما أثير عن « الانفاق العسكرى » فى مصر ، وضرورات ترشيده ، وتخفيف نطاق السرية المحيط به .

على أنه من الصحيح أيضا أن السمة الغالبة للنقد الذى أبدته احزاب المعارضة للحكومة ، انما هى التركيز على جوانب القصور المختلفة فى السياسات والممارسات الحكومية داخليا وخارجيا ، والاهتمام بالقاء الضوء على تلك الجوانب السلبية ، وبشكل مثير ومبتسر أحيانا ، الأمر الذى كثيرا ما يكون على حساب الدراسة الموضوعية للقضايا المختلفة فى سياق الواقع المصرى الراهن وتعقيداته الكثيرة ، وفى حين حفلت صحف الاحزاب المعارضة ، ولقاءاتها الجماهيرية ، عام ١٩٨٦ بطوفان الاستنكار والرفض لعدد من الممارسات الحكومية ، مثل : رفض المساس بالدعم - والتحذير من المساس بالقطاع العام - وإدانة معوقات الاستثمار - وفضح الأوجه العديدة للفساد ، وكشف مشكلات الاسكان والصحة والتعليم . . . والتحذير من مخاطر التبعية والشركات متعددة الجنسية ، ومخاطر التطبيع مع اسرائيل . . . ومشكلات العاملين المصريين فى العراق . . الخ ، فإن الدراسة العلمية لكل من تلك المحاذير والمخاطر وتعقيداتها المتشابكة ، واقتراح البدائل العملية فى مواجهتها قليلا ما تمت . وفى واقع الأمر ، فإن الرغبة فى تحقيق مكاسب سياسية سريعة كثيرا ما أغرق الأحزاب بالذهاب بعيدا فى ذلك الاتجاه ، حتى بشأن القضايا الفنية التى يفترض أن يلعب الخبراء والمتخصصون دورا أساسيا فى حسمها ، مثل قضايا بناء المفاعلات النووية ، وتجديد توربينات السد العالى ، وإنشاء الصوب الزراعية . لقد أسهمت الممارسات الحزبية فى عام ١٩٨٦ فى المبالغة فى تسييس هذه المسائل ، على نحو أصبح من الصعب معه على رأى العام تبين أوجه الصحة أو الخطأ الفنى بشأنها .

ولا يمكن القول حتى الآن أن الأحزاب السياسية فى مصر - حتى بعد مرور عشر سنوات على « اعلان » قيامها - تمثل الحلبة الرئيسية للصراع السياسى السلمى فى المجتمع ، وهو الأمر المفترض فى نظام التعدد الحزبى . ومرة ثانية ، فإن هذا الوجه للقصور لا يرتبط بالأحزاب فى ذاتها بقدر ما يرتبط بالنظام السياسى ككل . ومع ذلك ، فإن فعالية الاحزاب فى أداء هذه الوظيفة ، انما ترتبط بقدرتها على التطور « كمؤسسات » سياسية كما سبقت الإشارة ، كما ترتبط بقدرتها على أداء وظيفتين هامتين : افراز الكوادر السياسية ، وتمثيل المصالح الاجتماعية والسياسية العديدة فى المجتمع .

وربما كان مرور عشر سنوات غير كاف تماما ، لاختبار قدرة الاحزاب السياسية على افراز الكوادر والقيادات السياسية الجديدة . ولكن تظل المسألة فى مصر تختلف فى الحزب الحاكم عنها فى احزاب المعارضة . ففى الحزب الحاكم تهبط القيادات على الحزب من جهاز الدولة أكثر مما تتكون فى ظروف العمل الحزبى ، فضلا عن أن القيادات والكوادر التى قدمها الحزب . انما تعود جذورها فى الأغلب إلى التنظيم السياسى الواحد ، والسابق للتعدد الحزبى . أما بالنسبة للاحزاب المعارضة واتساقا مع ما سبق ذكره بشأن توالى الاجيال فيها ، فإن وجود شخصيات تاريخية على رأسها ، وسيادة نمط القيادة « الأبوية » ، وتفشى مظاهر الشللية والعلاقة الشخصية والعائلية . . ربما تكون أسبابا تحول دون بروز كوادر سياسية جديدة ، أو لقصره على عناصر محدودة .

أما فيما يتعلق بدور الاحزاب فى تمثيل مصالح قوى اجتماعية وسياسية معينة ، فربما يمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد تطورات ملموسة على هذا الصعيد خاصة ونحن نتحدث عن احزاب فى مرحلتها التكوينية ، أيا كانت أصولها القديمة ، وذلك بسبب التغيرات الجذرية الشاملة التى حدثت فى البنية السياسية والاجتماعية المصرية طوال العقود الأربعة الماضية .

أن سعى الحزب الوطنى الديمقراطى لعقد مؤتمره العام الرابع فى يوليو ١٩٨٦ رافقه اهتمام ملحوظ بتحديد الهوية الفكرية للحزب ، وهو ما يعكس بشكل أو آخر الطابع العام للقوى الفاعلة التى يعبر عنها ، والواقع أن هذا الاتجاه نحو تبلور هوية الحزب الوطنى انما تم عام ١٩٨٦ عبر مواجهتين سياسيتين : المواجهة مع حزب الوفد الجديد ، والتى أكد فيها الحزب الوطنى على انتمائه لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ودفاعه عنها ضد قيم وأوضاع العهد السابق عليها ، والمواجهة مع القوى « الناصرية » التى نشطت عام ١٩٨٦ والتى بدأ منها التزام الحزب الوطنى بـ ٢٣ يوليو دون الناصرية . ولذلك كان من المنطقى تماما ، أن الأطار الفكرى للحزب الوطنى صدر مؤكدا على المبادئ الستة لثورة ٢٣ يوليو وعلى بيان ٣٠ مارس ومغفلا أية إشارة إلى « الميثاق الوطنى » . أن هذا التوجه الفكرى يعكس حقيقة أن بيروقراطية الدولة المسيطرة (سواء فى الحكومة أو القطاع العام أو المحليات) وعديد من الشرائح العليا للطبقات الوسطى المسيطرة فى الريف تقع فى مقدمة

القوى التى يعبر عنها الحزب الوطنى الديمقراطى .

أما حزب الوفد الجديد ، وبالرغم من كل شعاراته عن تمثيل « الأمة » بكافة عناصرها وتياراتها ، فلا يمكن القول أنه استطاع فى عام ١٩٨٦ الخروج من الدائرة الضيقة التى حصر نفسه فيها ، أى دائرة الدفاع عن مصالح القوى المسيطرة القديمة ، التى أضرت بها ثورة يوليو ١٩٥٢ . وعلى عكس كثير من التوقعات المتفائلة بعودة الوفد ، فإن دفاع الحزب أيضا عن مصالح كبار التجار والمستوردين فاق بكثير دفاعه عن مصالح قوى الرأسمالية المنتجة أو مصالح الفئات الوسطى فى المجتمع عموما . وموقف الحزب عام ١٩٨٦ من القرارات الاقتصادية المختلفة ، ومن قضايا المدينة الحرة فى بورسعيد يبدو دليلا على ذلك .

أما أحزاب « العمل » و « التجمع » و « الاحرار » و « الأمة » ، فإنها تظل تعبر عن التيارات الفكرية والسياسية السائدة بين الفئات الوسطى فى المجتمع بشكل عام ، والتى تتراوح بين اليسار والوسط واليمين .

وفوق ذلك ، لعب حزب التجمع وصحيفته « الأهالى » ، دورا ملحوظا فى الدفاع عن مصالح العمال عام ١٩٨٦ ، وخاصة من خلال عرض وجهة نظر التجمعات العمالية التى قامت باضرابات عام ١٩٨٦ وعلى رأسها عمال السكك الحديدية ، كما دافع الحزب عن حقهم المشروع فى الاضراب . وفى المقابل فإن توجهات حزبى العمل والاحرار اتجهت للتعبير عن آراء وأفكار كثير من القوى « الاسلامية » خاصة فيما يتعلق بقضية تطبيق « الشريعة الاسلامية » أكثر من أى شئ آخر .

ولقد ترافق - مع ذلك كله - فى عام ١٩٨٦ ما يمكن اعتباره مزيدا من تبلور الاتجاهات « الخارجية » للأحزاب القائمة . فالحزب الوطنى الديمقراطى أهتم - عشية عقد مؤتمره الرابع - ببلورة الخطوط العامة فى

سياسته الخارجية باعتبارها امتدادا للخطوط العريضة للسياسة الخارجية المعلنة لثورة يوليو فى إطار الدوائر العربية والاسلامية والأفريقية ، فضلا عن دائرة عدم الانحياز - ولم ير برنامج الحزب الوطنى فى الحرص على سياسة السلام مع اسرائيل تناقضا مع مساندة الحق المشروع للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، ولا فى العلاقة الخاصة الوطيدة مع الولايات المتحدة تناقضا مع مبدأ الحياد الإيجابى .

ولاتختلف المبادئ المعلنة لحزب الوفد عن تلك المبادئ العامة ، اللهم فيما يتعلق بالتركيز على العلاقات الخاصة المصرية السودانية . ومع ذلك ، فإن الموقف الحذر لصحيفة الوفد فى معالجة قضيتى العدوان الأمريكى على ليبيا ، واسهام شركة جنرال موتورز الأمريكية فى صناعة السيارات بمصر ، أثار انتباه الاحزاب الأخرى .

أما حزب التجمع فقد حرص دائما على الدفاع عن العلاقات السوفيتية المصرية وبرزت عام ١٩٨٦ جهود صحيفة الأهالى للدفاع عن الحكم القائم فى أفغانستان وابرار الجانب الإيجابى للوجود السوفيتى هناك ، كما أهتمت الجريدة نفسها بإيضاح الصورة فى اليمن الجنوبي ، وتنقيتها من الشوائب التى علقت بالحكم هناك عقب الاحداث الدامية التى وقعت فى بداية العام .

على أن أبرز التطورات على صعيد التوجه الخارجى للأحزاب السياسية المصرية عام ١٩٨٦ ربما تمثلت فى الجهد الذى بذله حزبا « العمل » و « الاحرار » من خلال صحيفتيهما ، لتقديم ما اعتبراه نظرة « محايدة » أو « موضوعية » للأوضاع فى ايران ، ولوقفها فى حرب الخليج . وفى الواقع ، فإن هذا الجهد عكس إلى حد ما ميلا لتقديم ايران باعتبارها نموذجا طيبا للحكم « الاسلامى الصحيح » ، وفى ضوء الأوضاع السياسية العامة فى مصر والقوى السياسية المتباينة على الساحة فيها ، يكون هذا التطور جديرا بالملاحظة والتركيب .

ثالثا - جماعات المصالح

تقديم :

العام نوعين من العلاقات أولهما علاقات تحالف وتعاون بين بعض الجماعات ، وثانيهما علاقات صراع خفي أحيانا وواضح في أحيان أخرى بين البعض الآخر .

وإذا كان الميل نحو التعاون والتحالف قد ميز جماعات رجال الأعمال في حركتها للضغط نحو تحقيق مصالحها ، فقد شهدت الساحة في عام ١٩٨٦ صراعا واضحا بين هذه الجماعات واتحاد الغرف التجارية ، والغرف الصناعية . وقد اتضح ذلك في هجومها على جماعات ورجال الأعمال واتهامها « بعدم الشرعية » ، وتكريس الانشقاق « وتهديد تضامن الجماعة » .

الملاحظة الرابعة ، تتعلق بطبيعة العلاقة بين جماعات المصالح والاحزاب السياسية . فأحدى الوسائل التي تعتمد عليها هذه الجماعات للتعبير عن مطالبها وبلورة مصالحها ، هو تمثيلها داخل الاحزاب السياسية والبرلمان . وتشير البيانات المتوفرة إلى أن بعض هذه الجماعات - خاصة جماعات رجال الأعمال - تضم من بين أعضائها ، عددا من أعضاء الاحزاب السياسية . ويمكن القول أن الجماعات الأخرى - الأكثر عددا والأقل قوة - مثل الغرف التجارية ذات علاقة أضعف بهذه الاحزاب ، ووجودها شبه غائب ، باستثناء القيادات والرئاسات التي تحتل مواقع هامة داخل لجان الحزب الوطنى ، وينطبق ذلك على اتحاد نقابات عمال مصر .

بهذه الملاحظات الأربع السابقة تتبلور الملامح العامة لحركة ونشاط جماعات المصالح في المجتمع المصرى ، كما تتضح الصورة الاجمالية لها . ويتناول الجزء التالى

كان عام ١٩٨٦ نقطة انتقال هامة في مسار جماعات المصالح في مصر . ويمكن ابداء بعض الملاحظات العامة المبدئية التى تبرر هذه المقولة ، قبل الانتقال إلى تحليل أنشطة جماعات المصالح :

الملاحظة الأولى أن الجماعات التى أظهرت درجة أكبر من الفاعلية ، ونجحت في التأثير على القرار السياسى ، كانت تلك التى لها صلة مباشرة بمجال السياسة الاقتصادية . ولا شك أن التغير الذى لحق بهذه السياسة مع بداية السبعينات ، واتجاهها نحو مزيد من الحرية لقوى السوق ، انعكس على الجماعات القائمة كما انعكس أيضا على خلق انماط جديدة لجماعات المصالح لم يعرفها المجتمع المصرى من قبل . وفى هذا الاطار ، فإن النشاط الذى ابدته جماعات رجال الأعمال ، قابله نشاط أقل من جانب الغرف التجارية والصناعية ، والنقابات العمالية .

الملاحظة الثانية ، تتعلق باتجاهات تطور علاقة الحكومة ببعض جماعات المصالح ، وقد كشف عام ١٩٨٦ عن اتجاهين متناقضين أولهما تطور ايجابى مع بعض هذه الجماعات وأهمها رجال الأعمال ، وثانيهما تطور سلبى مع جماعات أخرى ومن أهمها نقابات العمال ، وبعض النقابات المهنية مثل نقابة المحامين .

والملاحظة الثالثة ، تتعلق بطبيعة علاقة هذه الجماعات بعضها البعض الآخر . فقد شهد هذا

عرضا لابرز أنشطة هذه الجماعات خلال ١٩٨٦ ، مع التركيز على الجماعات التى أظهرت حيوية أو شهدت أحداثا هامة .

وأهم جماعات المصالح التى نشير اليها هنا :

- جماعات رجال الأعمال .
- الغرف التجارية .
- نقابات العمال .
- النقابات المهنية .
- نوادى هيئات التدريس بالجامعات .

١ - جماعات رجال الأعمال :

هناك عاملان أساسيان ارتبطا بظهور انماط جديدة من هذه الجماعات ، أولهما التزايد النسبى فى حجم الحرية الممنوح لهذه الجماعات ، وثانيهما التوجه الاقتصادى الجديد نحو مزيد من الحرية لقوى السوق . فى هذا الإطار ظهرت جماعات جديدة فى النصف الثانى من السبعينات وأوائل الثمانينات ، واتسمت على وجه العموم بفعالية ملحوظة . من هذه الجماعات : جمعية رجال الأعمال المصريين ، واللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية ، واتحاد البنوك ، والمجلس المصرى الأمريكى لرجال الأعمال ، وغرفة التجارة الأمريكية .

ويمكن القول على وجه العموم ، أن هذه الجماعات تبلور دورها وتأكدت فاعليتها فى السنوات الأخيرة واستندت على عدد من مصادر القوة لم تتوفر - إلى حد كبير - لغيرها من الجماعات . وتمثلت أولى هذه المصادر فى التزاوج الملحوظ بين الثروة والعمل السياسى . فهذه الجماعات تضم فى حقيقة الأمر كبار رجال الأعمال المصريين أصحاب الثروة والنفوذ ، والكثير منهم مارس من قبل العمل السياسى ، وبعضهم رؤساء وزراء ووزراء سابقون . وهذه الجماعات أيضا تضم فى عضويتها أعدادا محدودة لا تتجاوز ثلاثمائة عضو ، وهو ما يسمح بدرجة عالية من التجانس والتفاهم ، ويسمح فى النهاية ببلورة مصالح محددة واضحة . ولا يمكن اغفال التمويل الضخم ، والمستقل فى نفس الوقت عن الحكومة مما يوفر قدرا كبيرا من الاستقلال وحرية الحركة .

واعتمادا على مصادر القوة هذه ، انطلقت جماعات رجال الأعمال تدافع عن مصالحها التى ترتبط أساسا بسياسة الانفتاح الاقتصادى . وتأكدت فى الأعوام الأخيرة الفاعلية التى اتسمت بها حركة هذه الجماعات ، وشهد عام ١٩٨٥ أقوى مواقف جماعات رجال الأعمال للدفاع عن مصالحها ازاء القرارات الاقتصادية المعروفة بقرارات يناير ، وانتهت المعركة بإلغاء هذه القرارات وتغيير وزير الاقتصاد .

وخلال عام ١٩٨٥ ، عبرت هذه الجماعات عن مطالب محددة تتلخص فى دعم القطاع الخاص وتوفير التسهيلات الادارية والضريبية والجمركية لرجال الأعمال ، وتحديد دور القطاع العام واطلاق حرية قوى السوق . كما طالبت هذه الجماعات بتعديل القوانين العمالية ، ومراجعة الحقوق والواجبات الواردة فيها . وقد انتهى العام « نهاية سعيدة » بالنسبة لهذه الجماعات وعلاقتها بالحكومة ، إذ صدر قرار رئيس الوزراء بتشكيل لجنة مشتركة من الحكومة ورجال الأعمال تكون مهمتها تبادل الآراء حول السياسات والأوضاع الاقتصادية ، كما نص القرار على أن اللجنة سوف ترفع توصياتها إلى رئيس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأنها ووضعها موضع الاعتبار عند وضع الخطوط الرئيسية للسياسات الاقتصادية . وتضم اللجنة نائبين لرئيس الوزراء ، وخمس وزراء ، و ١٤ من رجال الأعمال .

بالتشكيل السابق لهذه اللجنة المشتركة ، بدأ عام ١٩٨٦ وهو يحمل ملامح التفاهم بين الحكومة ورجال الأعمال ، الا أن تضمين اللجنة أحد عشر عضوا من جمعية رجال الأعمال المصريين قد عمق من بذور الخلاف بين الجمعية والغرف التجارية والغرف الصناعية من جانب ، وبينها وبين اتحاد نقابات العمال من جانب آخر . وعبرت الغرف عن موقفها فى مذكرة احتجاج قدمتها إلى السيد رئيس الوزراء ، وتطالب فيها بإعادة النظر فى تشكيل تلك اللجنة والاكتفاء بالأجهزة القائمة أعمالا لمبدأ الشرعية والديمقراطية .

ومن ناحية أخرى فقد كان لتشكيل هذه اللجنة المشتركة مع رجال الأعمال رد فعل بالنسبة لاتحاد نقابات العمال ، الذى اجتمعت هيئة مكتبه وأعلن فى الأيام الأولى لعام ١٩٨٦ « ضرورة الاستعداد لمواجهة الحملة الشرسة التى يشنها بعض رجال الأعمال » . ووسط هذا الهجوم وهذه الانتقادات تصدت الحكومة

للدفاع عن تشكيل هذه اللجنة المشتركة ، وعن جمعية رجال الأعمال المصريين .

وفي واقع الأمر فإن عمل جمعية رجال الأعمال كأداة للضغط على الحكومة ، لا يعتبر مسألة سلبية في حد ذاتها ، لأن وجود هذه الجماعات وغيرها من جماعات المصالح الأخرى يعنى بالضرورة أن هناك مصالح فئات وقطاعات ينبغى حمايتها والضغط من أجلها ، وهو أمر ينطبق على الغرف التجارية والصناعية ونقابات العمال والنقابات المهنية . الخ من الجماعات القائمة في المجتمع ، وإنما السلبية التي تحيط بحركة ونشاط هذه الجماعات هي عدم التوازن فيما بينها سواء من حيث مصادر القوة المتوفرة لها أو من حيث درجة الاقتراب والحوار مع صانع القرار .

وإذا كانت جمعية رجال الأعمال المصريين - كغيرها من جماعات المصالح - تعتمد على عدد من الوسائل التي تحقق بها أهدافها ، فإن ابرز هذه الوسائل عام ١٩٨٦ كانت تنظيم اللقاءات مع الوزراء والمسؤولين عن السياسة الاقتصادية ، واعداد المذكرات التي تتضمن وجهات نظرهم .

وقد قامت الجمعية بتنظيم وعقد مؤتمر دولي لرجال الأعمال في الأسبوع الأخير من شهر أبريل ١٩٨٦ ، حضره ١٣٠ من رجال الأعمال المصريين . وافتتح رئيس الوزراء هذا المؤتمر ، وشرح القرارات الاقتصادية التي استهدفت معالجة الميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات . وحضر المؤتمر عدد من الوزراء والمسؤولين بالحزب الوطني ، واتجهت المناقشات نحو ابراز دور القطاع الخاص ، وتوضيح سياسة الدولة بخصوص الدعم . كما اتجهت المناقشات نحو التأكيد على تشجيع الاستثمارات الأجنبية .

ومن الملاحظ في مثل هذه المناسبات ، خاصة التي يحضرها رجال أعمال أجانب ، اختلاط المناقشات الاقتصادية بالمناقشات السياسية ، وقد حضر المؤتمر المشار اليه وزير الخارجية المصري الذي وجه له البعض أسئلة حول السياسة الخارجية المصرية .

وقد ذكر المستثمرون في مناقشتهم خلال هذا المؤتمر أن اقبالهم مرهون بالغاء كثير من السياسات التي لا تزال الحكومة تتبعها بخصوص القطاع العام والدعم ، وأن البديل المطروح لهذه السياسات تحرير السوق الداخلي وتركه لقوى العرض والطلب وفتح الباب أمام القطاع الخاص .

ولعل أهم المواقف الفعلية التي يجب دراستها في إطار تحليل جماعات المصالح في مصر عام ١٩٨٦ ، هو ما تعلق برودود افعال الجمعية للقرارات الاقتصادية الهامة التي أعلنت عنها الحكومة في شهر أغسطس ١٩٨٦ ، والتي اتجهت بالأساس نحو تنظيم الاعفاءات الجمركية والتعريفات الجمركية وفقا لقواعد محددة ، وتعديل بعض قواعد وقانون الاستيراد ، مع اعلان قائمة بالسلع المحظور استيرادها والغاء لجان الترشيح . وفي ١٩٨٦/٨/٢٤ ، وبعد أيام قليلة من صدور القرارات السابقة ، عقد ممثلو جمعية رجال الأعمال المصريين لقاء مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، تم فيه استعراض ملاحظات الجمعية على القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ المنظم لعمليات الاستيراد والتصدير .

واعتبرت الجمعية أن الاتجاه نحو تعديل (نسب) الرسوم الجمركية واحتساب سعر الدولار على أساس ١٣٥ قرشا بدلا من ٧٠ قرشا وما ورد بقرار السيد وزير الاقتصاد رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ ، هو اتجاه محمود في سبيل توحيد سعر الصرف للعملات الحرة لكن لا بد ألا تحمل السلع المستوردة (خصوصا السلع الأساسية ومستلزمات الانتاج) بأعباء جديدة تنعكس على سعر السلعة النهائي في الأسواق . .

ومن ناحية أخرى قدمت الجمعية مذكرة إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في يونيو ١٩٨٦ حول مناخ الاستثمار في مصر وكيفية قيام الهيئة بدور أكثر فعالية في مجال الاستثمار . وقد استعرضت المذكرة المناخ الاقتصادي السلبي الذي يسود اجواء الاستثمار في مصر ، ومنها صدور سلسلة من القرارات والقوانين المعوقة لاستثمارات القطاع الخاص والمشارك وتدخل الأجهزة الرقابية ، والغاء حق المشروعات المقامة وفق أحكام قانون الاستثمار في الاستيراد مباشرة دون العرض على لجان الترشيح ، وعدم اتساق القرارات المالية والاقتصادية ومحاسبة المشروعات الاستثمارية بالأسعار العالمية للطاقة .

وفي إطار الحديث عن جماعات رجال الأعمال ، يجدر الإشارة إلى اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية . وهي جماعة لها أهداف مشابهة للجماعة السابقة ، وتضم حوالي ١٧٠ من كبار رجال الأعمال بالاسكندرية ، يعمل معظمهم في مجال الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية ، وتضم عددا من

رؤساء مجالس إدارات كبرى شركات القطاع العام بالاسكندرية . واللافت للنظر بخصوص هذه الجماعة هو حرصها على التأكيد على انتمائها لغرفة تجارة الاسكندرية .

وكان عام ١٩٨٥ قد انتهى بمؤتمر كبير نظمته لجنة رجال الأعمال بالاسكندرية (في شهر نوفمبر) وحضره السيد رئيس الوزراء وعدد كبير من الوزراء ، طرح فيها رجال الأعمال تصوراتهم بخصوص السياسة الاقتصادية كما طرحوا مطالب محددة تتعلق بالاستيراد والتصدير والمحاسبة الضريبية والجمركية . وقد استمرت الجماعة خلال عام ١٩٨٦ في تنظيم اللقاءات والندوات مع المسؤولين عن السياسة الاقتصادية ، واعداد المذكرات التي تطرح مطالبهم .

كما برز خلال ١٩٨٦ نشاط جماعة لها طبيعة خاصة ، وهى غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة . وهذه الغرفة هى أحد فروع مجلس غرف التجارة الأمريكية وقد حصلت على موافقة الرئيس السابق أنور السادات أثناء زيارته لواشنطن في أغسطس ١٩٨١ . وفي أعقاب وفاته قابل رئيس غرفة التجارة الأمريكية الرئيس مبارك في القاهرة وتم بالفعل إنشاء الغرفة والحصول على موافقة الحكومة المصرية . وفي ٢٤ أكتوبر ١٩٨٢ قام ١٢٧ عضوا من ممثلى الشركات الأمريكية بحضور الاجتماع الرسمي الأول بصفتهم الأعضاء المؤسسين . وتتبنى غرفة التجارة الأمريكية أهدافا مماثلة لأهداف جماعات رجال الأعمال في مصر ، وذلك بالإضافة إلى طبيعتها الخاصة المرتبطة بتنمية وتعميق الارتباط بالشركات الأمريكية .

الأمريكية - عددا من القرارات الاقتصادية الهامة التي تهدف إلى الإصلاح المالى والاقتصادى ، وحضر هذه الندوة وزير الاقتصاد ومحافظ البنك المركزى .

وقد اعتادت الغرفة في اللقاءات الشهرية التي تنظمها ، استضافة الوزراء والمسؤولين ، خاصة في قطاع الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء . ومن التطورات الهامة التي لحقت بأنشطة الغرفة ، أنه تقرر التوسع وإعطاء تسهيلات في قبول شركات القطاع العام المصرى في عضوية غرفة التجارة الأمريكية بهدف دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وأمريكا . وهذا الاتجاه بخصوص قبول شركات القطاع العام - أو بعبارة أدق قياداتها - هو اتجاه سائد في جماعات رجال الأعمال على وجه العموم ، وهم يشكلون نسبة لا بأس بها في عضوية هذه الجماعات (نسبة ٧٪ من أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين) ويؤكدون على وجه العموم ظاهرة الجسور الممتدة بين القطاع العام وتشكيلات الانفتاح الاقتصادي .

في ضوء هذا العرض لأهم أنشطة جماعات رجال الأعمال عام ١٩٨٦ ، يمكن القول أن هذه الجماعات قد اتسمت - على وجه العموم - بفعالية ملحوظة ، فقد نجحت في بلورة مصالح أعضائها بشكل محدد وطرحت مطالب لها طابع واحد ومحورها إطلاق آليات السوق ودعم القطاع الخاص وتقليص القطاع العام . وهذه الجماعات توفر لها عدد من عناصر القوة كفلت لها التأثير والضغط على صانع القرار من أهمها الثروة والنفوذ والاستقلال عن الحكومة .

٢ - الغرف التجارية :

بدأ عام ١٩٨٦ بصراع واضح بين الغرف التي تمثل القاعدة العريضة من التجار ورجال الأعمال (٣ مليون عضو من القطاع العام والقطاع الخاص) وبين جمعية رجال الأعمال المصريين (٣٠٠ عضو) بعبارة أخرى تبلور الصراع بين القلة الغنية في القطاع الخاص والأكثريّة الأقل ثروة ونفوذا داخل الغرف التجارية والصناعية . . بدأ الصراع في شكله الخارجى حول الشرعية المستمدة من القانون باعتبار أن الغرف هى التنظيمات الشرعية المعبرة عن رجال الأعمال ، بينما حصلت جمعية رجال الأعمال على شهادة ميلادها من

وقد وصل عدد أعضاء الغرفة إلى حوالى ٣٤٠ عضوا ، عدد كبير منهم أعضاء في جمعية رجال الأعمال المصريين ، والمجلس المصرى الأمريكى ، وغيرها من جماعات رجال الأعمال . وقد لفتت غرفة التجارة الأمريكية الانتباه خلال عام ١٩٨٦ بنشاطها واللقاءات والاتصالات التي عرضت من خلالها وجهات نظر المستثمرين ومطالبهم في مصر . ففي ٢٢ فبراير استقبل الرئيس مبارك أعضاء الوفد المشترك للغرفة ، وبحث معهم العديد من القضايا المتعلقة بجذب مزيد من الاستثمارات الأمريكية لمصر . وفي ٢٥ مارس من عام ١٩٨٦ أعلن رئيس الوزراء المصرى - في غرفة التجارة

وزارة الشؤون الاجتماعية ، واستنادا على قانون الجمعيات . إلا أن هذا الصراع في حقيقته بعيد عن الاعتبارات القانونية ، فهو صراع من أجل الفاعلية . فجمعية رجال الأعمال المصريين وغيرها من جماعات رجال الأعمال ، استمدت شرعيتها من فاعليتها ومن تنظيمها الدقيق المستقل وهو ما كفّل لها النجاح . بينما الغرف التجارية تعتمد في تمويلها بالأساس على ما تقدمه لها الحكومة سنويا ويدير بميزانية الدولة ، مما جعل إدارة هذه الجماعات في النهاية يتم باعتبارها جزءا من أجهزة الدولة البيروقراطية . ومن ناحية أخرى فإن جماعات رجال الأعمال تدار بطريقة ديمقراطية ، فهي تجرى انتخابات سنوية لاختيار رئيس مجلس الإدارة والأعضاء كما تخضع في مناقشة أمورها وقضاياها لأسلوب ديمقراطي بينما القانون يعين رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية بقرار يصدر من رئيس الجمهورية ، وفي نفس الوقت يصدر قرار وزاري بتعيين عدد من أعضاء الغرف ، وهذا الوضع يؤثر بلا شك على قدرة الجماعة على الحركة ، كما أنه أدى إلى ازدواجية بين الغرف والاتحاد العام وخلق صراعات داخلية بينهما . وهناك عشرات من المواقف لم تستطع فيها الغرف ككل اتخاذ موقف موحد ، وهو ما يفقدها التضامن . إلا أنه للانصاف لابد أن نتذكر أن زيادة حجم الأعضاء في أى جماعة للمصالح يجعل من الصعب تجميع ثم بلورة هذه المصالح بشكل محدد . قضية الفاعلية إذن وفتح قنوات اتصال مباشرة مع الحكومة هو مضمون الخلاف بين هذه الجماعات . وفي إطار الحديث عن هذه القنوات ، لابد من التنبيه إلى أن رئيس اتحاد الغرف التجارية هو في نفس الوقت مسئول عن أمانة النشاط التجارى والصناعى بالحزب الوطنى ، وهو ما يفترض درجة أكبر من المشاركة - من جانب أعضاء الغرف - في صنع السياسات التى تمسهم ، إلا أنه تبين من مراجعة مواقف الغرف وردود أفعال أعضائها لقرارات السياسة الاقتصادية في عام ١٩٨٦ ، إن هذه المشاركة كانت تتم بعد مرحلة صدور القرار من خلال مناقشتها مع المسئولين وإعداد المذكرات . ومن أهم القرارات التى أمكن مراجعتها في هذا الشأن ، والتى تمس مصالح التجار من أعضاء الغرف ، القرار رقم ١٢١ الذى ألغى القرار الشهير ١١٩ الخاص بتحديد هامش الربح والذى تم تجميده من قبل بعد معارضة التجار . أيضا هناك قرارات أغسطس ١٩٨٦ وإلغاء لجان الترشيح .

ويأتى عام ١٩٨٧ ليكون عاما ساخنا بالنسبة للغرف التجارية ، التى ستشهد انتخابات أعضاء مجالس الغرف ، كما سيتم تشكيل مجالس إدارات الشعب التجارية التى انتهت دورتها ، ومن أهمها شعبة المقاولات وشعبة الصيدليات . ويمكن القول أن هناك ثلاثة موضوعات أساسية تحتل مكانها على جدول الأعمال المنتظر للغرف عام ١٩٨٧ ، وهى :

- إصدار قانون الغرف الجديد ، وهو مشروع معد بالفعل منذ عام ١٩٧٨ إلا أنه لم يحدث اتفاق حوله سواء بين الغرف ، أو بينها وبين الحكومة . فالغرف تسعى من جانب إلى تقوية أوضاعها والحصول على مزيد من الاستقلال عن السلطة التنفيذية ، بينما نصوص المشروع المقترح تعكس رغبة الحكومة في تقوية قبضتها على الغرف واعتبارها جهازا بحثيا تابعا لوزارة التموين .

- تمثيل الغرف التجارية في المجالس المحلية ، فالغرف تنازع هذه المجالس حقها في التدخل ومناقشة القضايا التى تتعلق بالتجارة ، وتطالب بأن تكون ممثلة داخل المجالس المحلية باعتبارها صاحبة الحق الأول في تقرير ما يتعلق بمصالح التجار .

- القضية الثالثة - وهى الأهم - تحقيق مزيد من الفاعلية للغرف ودرجة أكبر من التضامن بين أعضائها ، وذلك في مواجهة الأنماط الجديدة من جماعات رجال الأعمال ، والتى تنازعها الغرف في شرعيتها وتمثيلها لرجال الأعمال .

٣ - نقابات العمال :

مع نهاية عام ١٩٨٥ بدا أن اتحاد نقابات العمال الذى كان غائبا عن الساحة لفترة قد أفاق من غفوته ، وأعلن عن ضرورة اليقظة والدفاع عن مصالح العمال . ويبدو أن الصحوة التى تحققت لبعض الجماعات ، والحيوية والنشاط التى اتسمت بها جماعات أخرى في العام المنصرم دقت ناقوس الخطر وفجرت شعورا عاما بعدم التوازن بين الجماعات والنقابات ، وبتميز جماعات رجال الأعمال الذين عبر عنهم العمال « بأصحاب الأعمال » كما وضح أن هناك قدرا من التحالف والاتفاق بين الغرف التجارية والصناعية من جانب ونقابات العمال من جانب آخر .

إن بداية ظهور نقابات العمال في مصر يعود إلى أوائل هذا القرن ، ومع تعددها إلا أنها لم تحصل على الشرعية القانونية سوى في سبتمبر ١٩٤٢ بصدر القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ والذي تعرض لتعديلات متتالية ، من أهمها - في هذا المقام - ما جاء به عام ١٩٧٦ بشأن اختصاصات الاتحاد العام لنقابات العمال وهى . . « إبداء الرأى فى مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتنظيم شئون العمل والعمال » . ويعنى هذا أن القانون يعترف باتحاد نقابات العمال كجماعة تعبر عن مصالح أعضائها ، وأن هذا القانون قد فتح قناة للاتصال بين اتحاد العمال والحكومة . إلا أن الشرعية القانونية لا ترتبط بالضرورة بالممارسة والواقع ، فهناك سمات معينة تؤثر على فاعلية النقابات العمالية وتحدد دورها وموقعها . من أهم هذه السمات أن الاتحاد العام لا يمثل كل العمال ، فنسبة تمثيلهم لا تتجاوز ٢٥٪ من عددهم (عدد الأعضاء ثلاثة ملايين بينما يزيد العدد الإجمالى لعمال مصر عن ١٢ مليون عامل) . ومن ناحية أخرى فإن المجلس التنفيذى لا يمثل كل حركة العمال فى مصر ، فقد لا توافق بعض النقابات على توصيات المجلس وتتخذ مسارات مختلفة ، وهو ما يعكس عدم توفر التضامن والاتفاق بين نقابات العمال ، ويؤثر بالسلب على فاعلية الاتحاد . وأخيرا فإن من السمات الهامة التى تحد من فاعلية النقابات العمالية ، والتى تفسر الأزمة التى تعاصرها الآن ، تدخل السلطة عن طريق الوزارة المختصة فى الاستقلال المالى للنقابات العمالية وكذلك طريقة انتخاب رؤساء النقابات العمالية ورئيس الاتحاد العام . فمجلس إدارة النقابة هو الذى يختار رئيسا له وليس الجمعية العمومية للنقابة ، وبالمثل فإن مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات العمال (أعضاؤه ٢٥ عضوا) هو الذى يختار رئيسا له من بين أعضائه دون أن يكون للقاعدة العمالية رأى فيه .

هذه السمات الفريدة للنقابات العمالية أثرت على فاعليتها ، كما أثارت مشكلة الشرعية بالنسبة لقيادات الاتحاد العام ، ومدى تمثيلها لمصالح العمال بشكل مستقل عن الحكومة . أثرت أيضا هذه السمات على ظهور ازدواجية فى الحركة العمالية وعلى قنوات التعبير المتاحة للعمال . . فقد لجأوا فى حالات كثيرة إلى قنوات غير شرعية للتعبير عن مطالبهم وآرائهم مما بلور فى النهاية - فى عام ١٩٨٦ - أزمة داخل الاتحاد العام

للعمال سواء فى علاقة العمال بالنقابات التى تمثلهم أم فى علاقة النقابات بالحكومة .

لقد شهد عام ١٩٨٦ نوعين من المواقف والمطالب العمالية : النوع الأول ، عام يتعلق بقضايا قومية لكنها تمس مباشرة العمال ، من ذلك مواقفهم من الدعم والقطاع العام . أما النوع الثانى من المواقف والمطالب فهو خاص ، يتعلق بمصالح فئوية من ذلك الأجور والتأمين والأرباح وكذلك علاقة الادارة بالعمال داخل الوحدات المختلفة .

وبخصوص قضية الدعم أكدت النقابات على استمرار موقفها السابق ، وهو ضرورة عدم المساس بال جماهير الكادحة ومحدودى الدخل مع ضرورة أخذ رأى الحركة النقابية العمالية فى أى إجراء بذلك الشأن . كما طالبت النقابات بتدخل وزير الاقتصاد ومناقشة الدعم غير المباشر الذى يظهر بعض شركات القطاع العام على أنها خاسرة بسبب تحميل الشركات بتكاليف كان يجب أن تتحملها الميزانية العامة للدولة . وبخصوص القطاع العام أكد العمال فى مناسبات ومواقف مختلفة على تمسكهم بالقطاع العام وضرورة القضاء على المعوقات التى تعترض سبيله . وفى نفس الوقت أكدوا على ضرورة قيام القطاع الخاص بدور إيجابى لدعم الاقتصاد الوطنى .

وهكذا فإن المواقف السابقة للحركة العمالية من الدعم والقطاع العام ، أعيد التأكيد عليها فى مناسبات مختلفة . إلا أنه من الواضح أن العمال ونقاباتهم لم يطرحوا البدائل ، ولم يناقشوا داخل اتحادهم مشروعات محددة تتفق ووجهة نظرهم وتلائم ظروف الاقتصاد القومى ، وهذا بعد سلبى ينبغى أن تتنبه له الحركة العمالية وتبلور من داخلها اتفاقا عاما حول شكل محدد ينقلها إلى أبعاد أكثر إيجابية وأقوى فاعلية . أما النوع الثانى من المطالب التى طرحها العمال خلال عام ١٩٨٦ فهو يتعلق بمصالح فئوية ، وتدور أساسا حول الأجور والأرباح وعلاقة الادارة بالعمال . وعلى هذا المستوى يمكن إبداء عدد من الملاحظات : - أن العمال فى تعبيرهم عن هذه المصالح الفئوية كانوا أكثر نشاطا وحيوية وفهما لمطالبهم ، وهو أمر طبيعى لتعلق هذه المصالح بالحياة اليومية للعمال . - أن العمال داخل وحدات القطاع العام والقطاع الخاص عبروا بدرجات مختلفة عن مصالحهم واحتجاجهم على الادارة وتوزيع الأرباح . - بدأت الازدواجية بين مواقف العمال والنقابة فى

مناسبات عديدة وظهرت « الرابطة » كحلقة وسطى بين العمال والنقابة أكثر فعالية في التعبير عن مصالح الأعضاء ، كما أظهرت درجة أكبر من التضامن وربط المصالح المتجانسة .

- لجأ العمال في وحدات إنتاجية مختلفة بالاتفاق مع النقابة التي تمثلهم ، أو إنطلاقاً من مصالحهم الخاصة ، إلى الاضراب والاعتصام في عدد من المواقع ، وهو ما يعكس إلى حد كبير سخط العمال على القنوات الشرعية التي تمثلهم والفشل في تحقيق مطالبهم من خلالها .

- إن علاقة الحكومة بالنقابات العمالية والحركة العمالية ، تتسم بنقاط ضعف متعددة ، ولعل أحداث ١٩٨٦ تعكس بوضوح طبيعة هذه العلاقة . وبدا أن فتح الحوار مع العمال من جانب الحكومة يأتي في أعقاب الأزمات والمشاكل لكنه ليس سمة عامة للعلاقة بين الطرفين .

ولقد تمثلت هذه الأزمة في النقابات العمالية والحركة العمالية خلال ١٩٨٦ في عدد من المظاهر ، من أبرزها :
- ما يواجهه العمال في قطاع الغزل والنسيج - وتمثلهم نقابة عمال الغزل والنسيج - من مشاكل أساسية ، سواء في القطاع الخاص (توقف المصانع) أو في القطاع العام (انخفاض الانتاج ومشاكل أجور وأرباح) . والعلاقة بين القطاعين هامة وحيوية . فمصانع القطاع الخاص (١٠٠ ألف عامل) مهددة بالتوقف وهو ما يهدد مستقبل العمال ومستقبل هذه الصناعة الهامة . وهذه المصانع كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على التشغيل لحساب القطاع العام ، وعندما تقلصت شيئاً فشيئاً المنتجات المطلوبة لوزارة التموين من القطاع العام ، تقلصت بالتالي احتياجات هذه الشركات من التشغيل لدى القطاع الخاص . وهكذا ارتبط مصير القطاعين معاً وطالب عمال القطاع الخاص بأن تتحمل الدولة مسؤولياتها إزاءهم .

وفي هذا السياق اعتصم عمال شركة اسكو في يناير ١٩٨٦ وتدخلت قوات الأمن عدة مرات لفض الاعتصام الذي تم احتجاجاً على حساب الأرباح وأسلوب معاملة الإدارة والمؤسسات التنفيذية لهم .

- من الواضح أن الحوار مع القنوات الشرعية للعمال غير مرفوض ، لكن هناك ما يحول دونه أو يجعله بلا جدوى . يؤكد ذلك اعتصام أكثر من ٥٠٠ عامل بشركة اتيكو بمقر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

بسبب امتناع الإدارة عن صرف رواتبهم وتصفيتهم من ٣٠٠٠ إلى ٩٥٠ عامل .

وكان عدد من العمال بشركات الاستثمار الأجنبي في مصر قد تقدموا بشكاوى ضد الإدارة ونظام صرف المرتبات والأرباح داخل هذه الشركات ، واعتصم بعضهم داخل الوحدات الانتاجية مطالبين بتدخل الاتحاد العام للعمال وتدخل المسؤولين .

- أما أهم مظاهر الأزمة التي مرت بها اتحادات العمال في تعبيرها عن مطالب العمال ، فتمثلت في إضراب سائقي قطارات السكك الحديدية في يوليو ١٩٨٦ . فقد خاطب السائقون المسؤولين منذ عام ١٩٨٢ (وصل عدد سائقي القطارات إلى ٥٦٠٠ سائق) مطالبين بمراجعة أوضاعهم الوظيفية وإنشاء صندوق للتأمين عليهم ضد الحوادث وزيادة بدل المبيت . ثم اعتصموا داخل مقر الرابطة التي تمثلهم قبل أسبوع من إضرابهم ، لكنهم لم يتمكنوا من مخاطبة المسؤولين ، مما دفعهم إلى إعلان الاضراب وتوقف قطارات السكك الحديدية عن الحركة . وكانت لهذا الحادث آثار هامة ، فالرابطة تبنت مطالب السائقين بينما وقفت ضدها النقابة العامة ، وعمال النقابة العامة لعمال السكك الحديدية أعلنوا تأييدهم لزملائهم من خلال اجتماعهم وأرسلوا برقيات للمسؤولين للافراج عن زملائهم في حين أعلن رئيس النقابة عن أسفه لما حدث . وفي الوقت الذي تخلت فيه اللجنة النقابية للعاملين بالسكك الحديدية عن مسؤوليتها في الدفاع عن السائقين ، قامت نقابة المحامين بتشكيل لجنة من المحامين للقيام بهذه المهمة . كما قامت النقابة بالطعن في قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٣٣ (بتاريخ ١٦ يوليو) والذي ينص على حل الرابطة العامة لقائدي القطارات ومساعدتهم . وأخيراً ، وفي إطار الحديث عن النقابات العمالية وأهم أحداث ١٩٨٦ ، من الأهمية بمكان الإشارة إلى موقف العاملين والنقابة العامة للصناعات الهندسية من مشروع جنرال موتورز . فقد اعترضوا على قبول العرض المقدم من الشركة المذكورة ، وأعلنوا أن العاملين بشركة النصر للسيارات على استعداد للمنافسة العالمية بقدراتهم وإمكانياتهم الخاصة ، وأشاروا إلى ما حققته الشركة من تطور في الانتاج وما أسهمت فيه من خلق صناعات مغذية . وقد أعلنت نقابات العمال وعدة شركات أخرى ، تضامنها مع عمال شركة النصر للسيارات في مواجهتهم لمشروع جنرال موتورز . وعقدت

النقابة العامة للصناعات الهندسية اجتماعات لدراسة آثار المشروع الجديد على الشركة والعاملين ، وطالب العمال بأخذ رأى النقابة فى مثل هذه الخطوات والقرارات الهامة ، وطالبوا أيضا اتحاد العمال باتخاذ موقف واضح لمساندة أكثر من ١٢ ألف عامل بالشركة . ويمكن القول بشكل عام أن تطورات وأحداث عام ١٩٨٦ بلورت بعض المطالب العمالية المشتركة من أهمها :

- رفع القيود على الحريات النقابية .
- تعديل القوانين العمالية لتوفير الحماية الكافية للعمال وتمكينهم من المشاركة فى إدارة منشأتهم .
- تعديل لوائح الأجور وتثبيت الأسعار لتوفير احتياجاتهم المعيشية .

وقد عكس آخر انعقاد للجمعية العمومية العادية ، للاتحاد العام لنقابات العمال (حيث يحمل عام ١٩٨٧ انتخابات جديدة ودورة جديدة للنقابات والاتحاد) . هذه المطالب ، حيث طالبت الجمعية العمومية بتعديل قانون حماية القيم من العيب بما يلغى اختصاص المدعى الاشتراكى فى الاعتراض على المرشحين للمنظمات النقابية . كما طالبت الجمعية بدراسة جيدة لقرار الدعم لضمان وصوله إلى مستحقيه الحقيقيين ، وتدعيم موقف الشركات الوطنية وعدم استبدالها بمشروعات مشتركة .

وهنا يثور تساؤل مشروع : هل يشهد عام ١٩٨٧ مزيدا من الفاعلية لنقابات العمال ووعيا أفضل بالعمل النقابى ؟

٤ - النقابات المهنية :

تأتى نقابة المحامين على قمة النقابات المهنية التى شهدت خلال عام ١٩٨٦ أحداثا وتطورات هامة سواء على مستوى النقابة والعمل النقابى ، أو على مستوى العلاقة مع السلطة التنفيذية ، كما كان لها مواقف قومية واضحة من قضايا الحريات .

بخصوص التطورات التى شهدتها نقابة المحامين على مستوى العمل النقابى فقد تمثل أهمها فى صراعات وخلافات داخلية كادت تهدد وحدة وتضامن النقابة ، وهى أهم مصادر قوتها . فقد أنقضى عام ١٩٨٥ وقد أعلنت معظم نتائج الانتخابات الفرعية فى المحافظات ،

الا أن العام قد أنقضى ولم تتم انتخابات نقابة القاهرة . وأتت الأيام الأولى من عام ١٩٨٦ لتبرز تطور الصراع بين نقابة القاهرة والنقابة العامة للمحامين ، وتبلور فى نفس الوقت الصراع بين فريقين يؤيد أولهما تقسيم نقابة القاهرة ويرفض الثانى هذا التقسيم ويطالب بوحدة النقابة ووحدة الحركة .

واللافت للنظر فى هذه الصراعات الداخلية بنقابة المحامين ، أن أطراف الخلاف داخل النقابة أعضاء فى حزب الوفد ، بل وربما أطراف فى خلافات داخله .

الحدث الثانى الهام الذى ميز عام ١٩٨٦ بالنسبة لنقابة المحامين تمثل فى الصدام بين المحامين والشرطة ، والذى تطور إلى اعتصام المحامين وإعلان الإضراب لمدة يوم للاحتجاج على ما سُمى « بالاعتداءات » التى وقعت على المحامين . وقد بدت بوادر الأزمة منذ شهر مارس ١٩٨٦ ثم تصاعدت بعد ذلك مع صدور قرار مجلس نقابة المحامين - عقب اجتماع طارئ - بالدعوة إلى إضراب عام للمحامين يوم ٢٨ مايو للاحتجاج على مسلك رجال الشرطة . وتضمن بيان وزعته النقابة ، احتجاج المحامين على مد حالة الطوارئ واستنكارهم « الاعتداءات التى وقعت على المحامين » والمطالبة بإلغاء كافة القوانين الاستثنائية .

ومع وجود هذه الصراعات الداخلية بنقابة المحامين ، ومظاهر الصدام مع الشرطة ، إلا أن عام ١٩٨٦ حفل بمواقف النقابة الايجابية للدفاع عن الحريات والاهتمام بالقضايا القومية ، وهو خط لازم نقابة المحامين تاريخيا .

وقد تبنت نقابة المحامين الدفاع عن عمال السكك الحديدية الذين نظموا إضراب يوليو ، وتم تشكيل لجنة للدفاع عن المتهمين ، والدفاع عن أعضاء الجماعات الاسلامية المعتقلين . كما أصدرت النقابة قرارا بعدم السماح لأى محام يتراجع عن المتهمين فى قضية حرق اندية الفيديو أمام المحاكم العسكرية ، وشطب أى محام يتراجع أمام هذه المحاكم .

فى هذا الإطار أيضا أصدر مجلس نقابة المحامين بيانا يدين فيه بشدة ما قيل عن مشروع قانون تقدمت به وزارة الداخلية حول محاكمة رجال الشرطة وينص على أن تختص محكمة خاصة بمحاكمتهم . وأعلن مجلس نقابة المحامين بخصوص أحداث الأمن المركزى « أنها شكلت صدمة لكل مصرى » ، وأنها تعود إلى

أسباب اجتماعية واقتصادية ويجب تفصيلها في موضوعية وتحري. وحذر المحامون من اتجاه عبرت عنه بعض الأقلام ، يهدف إلى توجيه الاتهام والادانة إلى هذه الجهة أو تلك . وطالب بالوقوف بحزم أمام النغمة التي ترددت أن حرية الأحزاب والمعارضة وصحافتها كانت وراء تحريك الأحداث .

يأتى بعد ذلك الحديث عن نقابة المهندسين التي تأسست عام ١٩٤٦ ويصل عدد أعضائها اليوم إلى حوالى ١٦٠ ألف مهندس . وهى نموذج لجماعة مصالح تركز على الخدمات النقابية من تأمينات وصحة واسكان . ولم تشهد النقابة خلال عام ١٩٨٦ تطورات أو أحداثا هامة باستثناء حكم محكمة القضاء الإدارى بالغاء انتخابات الشعب السبع بنقابة المهندسين والتي جرت فى أبريل ١٩٨٥ . والملاحظ خلال عام ١٩٨٦ وجود حركة تعبئة للمهندسين داخل النقابة للاستعداد لانتخابات النقيب والتجديد النصفى فى عام ١٩٨٧ . وقد تكونت لجنة تدعى لجنة المطالبة بحقوق المهندسين تمثل اتجاهها معارضا للنقيب الحالى الذى يقضى الدورة الثالثة كنقيب .

وبالنسبة لنقابة الصيادلة ، فقد استمر عام ١٩٨٦ الخلاف الذى نشب بينها وبين مصلحة الضرائب حول أسس محاسبة الصيدليات .

وقد تم تنظيم لقاءات بين ممثلى نقابة الصيادلة وقيادات الحزب الوطنى وبعض المسئولين من أجل حل المشكلة حتى تم الاتفاق فى شهر فبراير . الأمر الثانى اللافت للأنظار بخصوص نقابة الصيادلة عام ١٩٨٦ هو التنافس الشديد الذى اتسمت به الانتخابات الفرعية لنقابة الصيادلة وبدأت محاولة احياء العمل النقابى والدور النقابى .

٥ - نوادى هيئات التدريس بالجامعات :

شهد عام ١٩٨٦ انعقاد المؤتمر الثانى والعشرين لنوادى أعضاء هيئة التدريس . ومن الأحداث الهامة التى شهدتها هذا العام ، اجراء انتخابات تجديد ثلثى أعضاء مجلس ادارة نادى هيئة التدريس جامعة القاهرة ، ولهذه الانتخابات فى نادى جامعة القاهرة أهمية خاصة ، إذ استطاع تخطى الحدود الضيقة لمفهوم النادى الاجتماعى وهو ما كان سائدا منذ

الستينات - حين اقتصر نشاطه فى معظم الأحوال على بعض الندوات الثقافية والأنشطة الاجتماعية . الا أنه منذ انتخابات مارس على وجه التحديد ، نجح النادى كتجمع مهنى ثقافى فى التعبير عن رأى الجامعة من القضايا العامة والقضايا الجامعية .

وقد انحصر التنافس فى انتخابات أبريل لهذا العام بين قائمة اليسار وقائمة التيار الاسلامى الذى فاز بكل المقاعد . ويرى المراقبون أن هذه الانتخابات اتسمت بالحيوية التى عادت إلى النادى منذ مارس ١٩٨٤ ، كما أنها جرت فى جو من النزاهة من جانب كل الأطراف معلنة انتهاء عصر تدخل ادارة الجامعة ومجالس الادارة واتسمت أيضا الانتخابات بالتحول التدريجى من التنافس إلى الاستقطاب ، وطرفاه التيار الاسلامى والتيار اليسارى الذى اشتملت قائمته على ناصريين وماركسيين ومرشحين بدون انتماءات ايديولوجية محددة .

خاتمة :

لا شك أن التقييم الاجمالى لظاهرة جماعات المصالح فى مصر ، والحيوية التى اتسم بها بعضها ، يحمل مؤشرات ايجابية ، فهى ترتبط من جانب بالمناخ الديمقراطى ، وترتبط من جانب آخر بدرجة عالية من الوعى بالمصالح والانتماءات . وهى تستطيع بالفعل - وفى الأجل الطويل - أن تكون خلايا جيدة للممارسة الديمقراطية وقرار الاختلاف وتبادل الرأى وارساء الحوار البناء . وهى أيضا وسيط بين الحكام والمحكومين ، الا أن الأمر مرهون بالحفاظ على التوازن بين الجماعات وفتح قنوات اتصال متوازنة مع الحكومة ، فلا يسمح لجماعة بالاقتراب من صانع القرار اعتمادا على مصادر قوة خاصة ، وتحرم جماعة أخرى من الاقتراب ولا تجد اذانا صاغية لها .

أن استمرار عدم التوازن بين الجماعات - سواء فى قوتها أو فى اقترابها من الحكومة - يشكل الخطر الأساسى الذى يحمله المستقبل ، ويسمح للقلة أن تحقق مصالحها على حساب الأغلبية مما يعمق من الخلافات والفجوات بين القطاعات والفئات الاجتماعية المختلفة .

كما تتعدد محاولات خلق جماعات مصالح جديدة وانماط جديدة ، وهى ظاهرة غير سلبية فى حد ذاتها ، لكنها يجب أن ترتبط بحركة المجتمع ككل ، وفعالية كل القوى فى التعبير عن نفسها ، وتلك مسئولية الحكومة من جهة ومسئولية الجماعات من جهة أخرى .

وفى هذا الاطار العام يمكن القول أن هناك خطرين إضافيين يهددان العمل النقابى فى مصر ، أولهما الأزمات الداخلية التى تواجهها بعض الجماعات والتى تتضح فى الصراعات الداخلية وازدواجية الحركة وتمثل

خطرا على وحدة الجماعة وتضامنها ، وقد بدا هذا الخطر واضحا بالنسبة لنقابة المحامين بالرغم من تاريخها الطويل فى العمل الوطنى ، وبالنسبة لنقابات العمال ولها هى الأخرى تاريخها الطويل الذى يجب أن تستفيد من خبراته . والخطر الثانى يتمثل فى غلبة المطالب الفئوية والمصالح الفئوية بالمعنى الضيق على نشاط أى جماعة للمصالح . وليس عيبا أن تسعى أى نقابة أو جمعية إلى حماية مصالح اعضائها ، لكن على ألا يكون ذلك فى غياب رؤية قومية شاملة للمصلحة العامة .

رابعاً : القوى المحجوبة عن الشرعية

يقصد بالقوى المحجوبة عن الشرعية ، تلك القوى السياسية الموجودة فعليا فى المجتمع المصرى والتى يحجب عنها النظام السياسى - من خلال أساليب سياسية وقانونية - حق الوجود الشرعى . ويتجسد هذا الحجب عن الشرعية ، فى ظل النظام السياسى الراهن فى مصر ، فى حرمانها من حق تشكيل احزاب سياسية .

وفى الوقت الحاضر ، تتمثل أبرز هذه القوى فى الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية الاعتراضية كالجهاد والقطبية والتكفير والهجرة ، وحزب التحرير الاسلامى ، والتوقف والتبين والتبليغ الخ . . . وهناك القوى الكامنة للمسيحية السياسية ، كظاهرة دينية وسياسية . ولا يسمح النظام السياسى ، والقانونى باعطاء شرعية قانونية لهذه القوى على أساس أن القانون لا يسمح بقيام احزاب على أساس دينى او طائفى .

وثمة منع للأحزاب الماركسية كالحزب الشيوعى المصرى وبعض الجماعات الماركسية والتروتسكية

الصغيرة . وذلك على أساس ان القانون يمنع قيام احزاب على أساس طبقى . والقوى الناصرية على اختلاف تجمعاتها محجوبة عن شرعية تمثيل مبادئ ثورة يوليو ١٩٥٢ وذلك - لأن الحزب الوطنى الديمقراطى يجد شرعيته فى تمثيل مبادئ الحزب الوطنى القديم ، وهى مبادئ الكفاح الوطنى ، ضد الاستعمار ثم مبادئ ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وحركة ١٥ مايو .

ومن ثم فلا يرى الحزب محلا لما تعلنه القوى الناصرية من تمثيلها لمبادئ وأفكار ثورة يوليو فى مواجهة مبادئ وأفكار الحزب الوطنى الديمقراطى . ونهدف من دراسة وتحليل القوى المحجوبة عن الشرعية إلى تحقيق عدة أهداف :

- فهذه الدراسة تسمح - أولا - بتحديد المسافة بين الشرعية القانونية الشكلية ، وبين ما يمكن أن يسمى بالشرعية السياسية ، والاجتماعية والثقافية ، على ساحة الفكر والعمل السياسى فى مصر ، والتعرف على ضوابط العمل السياسى القانونى وحدودها الحقيقية .

- بحث الأشكال المختلفة للانتفاف حول ضوابط الشرعية القانونية الشكلية من جانب تلك القوى السياسية خارج إطار الأحزاب .

- رصد وتحليل خريطة هذه القوى بشكل عام ، وخريطة كل تيار على حدة والعوامل المؤثرة على نشاطه ونموه ، ومشكلاته الداخلية ، والخارجية .

- معرفة الأساليب التي تتبعها القوى المحجوبة عن الشرعية في مواجهة النظام السياسى ، والقوى الحزبية الأخرى ، وسياسات النظام تجاه هذه الجماعات القانونية ، وسياسيا ، وأمنيا .

- الكشف عن النماذج البديلة « للخطاب السياسى » فى المجتمع المصرى ، خارج خطاب السلطة السياسية ، والخطابات السياسية للأحزاب المسموح لها بالوجود القانونى .

ومن بين القوى المحجوبة عن الشرعية فى مصر ، سوف نركز هنا على قوتين تحديدا ، وهما : الجماعات الاسلامية ، والناصريون .

ويستند اختيار هاتين القوتين إلى أنهما - بمعايير نسبية - أكبر القوى المحجوبة عن الشرعية من حيث الحجم والظهور السياسى فى المجتمع .

١ - قوى الاسلام السياسى :

أ - تقديم :

ليس الاسلام السياسى ظاهرة جديدة أو وافدة على المجتمع المصرى ، بل - على العكس - يمكن القول أن الاسلام السياسى هو أحد الثوابت الأساسية فى التكوين الحضارى والسياسى للمجتمع المصرى . وفى المقابل ، فإن ظاهرة الحدأة على النمط الغربى لم تكن سوى نتاج للتحديث السلطوى للنظم والقيم والعلاقات الاجتماعية منذ مطلع بناء الدولة الحديثة ، بل أن القيم الغربية - خاصة فيما يتعلق بتكوين الدولة والمجتمع - لم يتم تأسيسها كنظام مقبول الا منذ عام ١٩٢٣ - مع اقرار دستور ١٩٢٣ - وهى فترة حديثة نسبيا . وقبل ما يزيد على المائة وخمسين عاما الماضية كانت القيم والأفكار الاسلامية هى السائدة ، والتي تطبع السلوك الاجتماعى والسياسى للصفوة والجمهير ، وبصرف النظر عن مدى تطابق الفكر والنظام والسلوك للنخبة

والجمهير مع الاسلام فى أصوله وثوابته ، وايا كانت المسافة بين نقاء الأصول وبين مظاهر التدين الشعبى ، الذى تم فيه الخلط بين التصورات الشعبية والممارسات اليومية للناس ، وبين الاسلام كعقيدة وكشريعة . ومن هنا أدت الموجة الغربية كما تجسدت فى تبنى الأطر الغربية للحياة كأنساق للقيم ، والسلوك ، وكأنساق للضبط الاجتماعى متمثلة فى قبول القانون الغربى الحديث بديلا عن نظام الشريعة إلى حدوث ازدواجية نظامية وقيمية فى المجتمع المصرى .

أن ذلك يعنى أنه لم يكن هناك رقود ثم بعث للظاهرة الاسلامية السياسية ، بل أن الظاهرة كانت موجودة على مستوى الاعتقاد الجماهيرى ، أو السلوك الجماعى للأغلبية ، أو جزءا من خريطة القوى السياسية ممثلة فى الإخوان المسلمين أو فى جماعات الدعوة أو الأسوة الحسنة ، كالشبان المسلمين أو الجمعيات الدينية - المشهرة وفقا للقانون وتحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية - ليس هذا فحسب بل كانت القوى الاسلامية جزءا أساسيا فى الصراع السياسى مع كافة التيارات السياسية الأخرى منذ الثلاثينيات ، والأربعينيات وحتى اللحظة المعاصرة .

ولا شك أن تكوين جماعة « الإخوان المسلمين » على يد الشيخ حسن البنا فى نهاية عقد العشرينات من هذا القرن ، كان هو العلامة الأكثر بروزا فى تطور الاسلام السياسى فى مصر المعاصرة .

ومع الصراع الضارى الذى شهدته الحياة السياسية المصرية بين هذه الجماعة وبين النظام السياسى المصرى بأحزابه ومؤسساته ، أصبح الاسلام السياسى جزءا من ديناميات الصراع التى دارت رحاها فى ظل النظام شبه الليبرالى حتى قيام نظام يوليو عام ١٩٥٢ . وقد استخدمت فى هذا الصراع أساليب عديدة ، وانعكس ذلك على كافة اطرافه ، على نحو سمح بتعديل كل طرف لاستراتيجياته فى المواجهة أو التهادن ، أو التعاون . واستطاع كل طرف أن ينفذ إلى الطرف الآخر ، ولكن أبرز هذه الملامح تمثلت فى انتهاج أساليب عنيفة من كلا الطرفين أما بالاغتيال لعناصر - توصف بأنها خائنة للوطن وللدین - أو بالاعتقال الجماعى ، والعنف والتعذيب . ومع سقوط النظام الملكى وبناء نظام يوليو ١٩٥٢ دخلت جماعة الإخوان معترك الصراع العلنى مع قادة النظام الجديد ، وأفكاره ، الأمر الذى تكررت معه دورة العنف والقمع ، والاعتقال . ومع أحداث عام ١٩٦٥ ، بدأت

تتجلى ملامح نمط جديد من الاسلام السياسى يمكن أن نطلق عليه الاسلام الاعتراضى أو الكفاحى أو الاحتجاجى ، حيث سيطرت مفاهيم جذرية فى التعامل مع الحياة السياسية والاجتماعية الحديثة . لقد عكس ذلك ديناميات التطور الداخلى لجماعة الاخوان ، والفصام الذى حدث فى هيكلها التنظيمى بين « الجهاز السرى » وبين القيادة الايديولوجية . ولكن الاخطر من ذلك كان هو التحولات الايديولوجية ، لدى بعض القيادات الفكرية وعلى رأسها « سيد قطب » ، الذى أخذ يؤسس لتصورات ، وأبنية نظرية تمثل قطعا مع أفكار مؤسس الحركة ، ومفكرها الأوائل . وقامت هذه المنظومة الجديدة من الأفكار على رفض المجتمع المصرى المعاصر بدعوى جاهليته وعدم التزامه بالأصول الاسلامية ، واعتبار العقائد الحديثة مجرد تصورات باطلة ، وضالة ، وخارجة عن شرع الله . لقد كانت تلك هى البيئة الفكرية والعقائدية التى شكلت المصادر المعرفية ، والدينية للأجيال الشابة داخل حركة الاخوان ، سواء فى الخارج بمعرفة بعض الشخصيات التى تلقت هذه الأفكار الجديدة ، أو داخل السجون تحت اشراف سيد قطب .

وفضلا عن أفكار سيد قطب نفسها ، تم الرجوع أيضا إلى منابعها التاريخية لدى فرق الخوارج ، أولدى جماعة « جماعات اسلامى » الباكستانية - فى شبه القارة الهندية ، رغم اختلاف السياق الاجتماعى ، والسياسى ، والثقافى بين الحالتين المصرية ، والباكستانية ، حيث تبنى سيد قطب بعضا من أفكار أبو الأعلى المودودى .

وقد خرج النظام السياسى الناصرى من هذا الصراع ظافرا لوقت محدود من خلال استخدام العنف جهاز الدولة وألته الدعائية .

ورغم الكمون النسبى للاسلام السياسى ، الا أنه مع هزيمة عام ١٩٦٧ وضعف المشروع الناصرى الوطنى ، وعدم قدرته على حل معضلاته الداخلية أو على مواجهة اسرائيل والغرب فى الحرب ، تقدم الاسلام السياسى إلى الامام ليلعب دوره الدفاعى ، وكأداة للاعتصام الجماعى فى مواجهة هزيمة الخارج ، وسقوط نظام كان يطرح نفسه كبديل عن الاسلام السياسى فى نظر البعض ، أو كطرح غير متناقض معه فى نظر البعض الآخر .

وفى واقع الأمر ، فإن النظام نفسه سعى لاستخدام

الظاهرة الدينية كأداة للالتفاف حول التساؤلات وردود الأفعال الجماعية الناشئة عن الهزيمة .

ومع مقدم السبعينيات ، وتولى الرئيس السادات للسلطة أسهمت السلطة السياسية فى إدخال الإسلام السياسى فى الساحة السياسية كجزء من عمليات الصراع مع القوى الناصرية ، والقومية ، والماركسية . لإحداث ترتيبات وتوازنات جديدة فى الخريطة السياسية المصرية .

ثم أدى نموذج الانفتاح الاقتصادى بما أدخله من أنماط سلوكية ، وقيمية مفارقة للجماعة إلى اعتبار الإطار الدينى وسيلة للهروب من المجتمع الدنيوى ، الذى يطرد الأغلبية من ساحته إلى ما وراء حدود الفقر .

وتفاعلت التطورات السابقة مع متغيرات أقليمية ساحقة فى تأثيراتها ، أولها فورة عوائد النفط ، التى أحدثت اختلالا فى هيكل التوازن الأقليمى وبروز دول النفط المحافظة التى ترفع لواء الإسلام السياسى - تجاوزا وغطاء - كالسعودية وبعض بلدان الخليج . وبدأت تظهر كعامل مؤثر على صعيد الصراعات الإقليمية ، والداخلية فى البلدان العربية ، كما بدأت تبرز بعض العلاقات التاريخية مع الإخوان المسلمين ، وبعض القوى المحافظة - الأمر الذى ظهر فى شكل دعم مباشر أو غير مباشر لهذه القوى .

وفى الوقت نفسه ، تراجعت الأيديولوجيات الراديكالية التى فقدت زخمها القديم ، ووهج الستينيات ، وتأثيره على أجيال عديدة من المثقفين والشباب العرب على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية .

وبدأ الصراع عنيفا وداميا بين النظام السياسى وبين الحركة الإسلامية التى بدأت فى تجميع أشلائها ، وإعادة تنظيم كوادرها القديمة ، والسعى نحو بناء أطر تنظيمية جديدة ، وكسب عضوية أجيال من الشباب سواء من ذوى الثقافة الدينية التقليدية ، أو من أبناء المدارس الحديثة - ذوى الثقافات الانتقائية - التى تلقوها وفقا لسياسة التعليم السائدة ، وبدأ جيل جديد ومختلف من أبناء الحركة الإسلامية ينخرط فى العمل السياسى الإسلامى السرى ، والعلنى ، وتجلت أولى موجات الجماعات الاعتراضية بحادث الفنية العسكرية ابريل ١٩٧٤ . الذى قام به نوعية جديدة من شباب الجامعات تحت قيادة الفلسطينى صالح سرية ، وأحد أبرز منظرى الإسلام الراديكالى ، وتبنى هؤلاء أفكار الهجوم على الدولة الحديثة ، والتشكيك فى كافة الرموز

والقيم وأنماط السلوك السائدة في المجتمع المصري والعربي ، والإسلامي ، والدعوة لتأسيس معايير جديدة في الحكم على الثقافة السائدة ، سياسية كانت أو اجتماعية أو أدبية ... الخ .

واستطاع النظام السياسي - من خلال العنف القانوني - مواجهة هذه الحركة ، ولكن سرعات ما تبين فشل هذه الاستراتيجية بصعود جماعة « المسلمون » والتي اشتهرت باسم « التكفير والهجرة » يوليو ١٩٧٧ .

وكان شكرى مصطفى زعيم الجماعة ، وأميرها ، وفيلسوفها أحد أبناء جماعة الإخوان ، ولكنه انفصل عنها ، وبدأ تكوين رؤيته الخاصة للمجتمع ، والعالم حول أفكار التكفير ، والمجتمع الجاهلي ، والهجرة .. الخ . وكان أبرز مظاهرها صعود فقه سياسي إسلامي يمكن أن نطلق عليه تعبير فقه « فحص الإيمان » ، ويقصد به مجموعة من الأفكار والمعايير العقيدية التي تستخدم في الحكم على الفرد ، وهل هو مسلم من عدمه ، حتى لو كان مسلم الديانة والأبوين . وأصبحت دائرة اعتقاد المسلمين ، وإيمانهم جزءا لا يتجزأ من النسق الفكرى لجماعة « المسلمون » ، لفرز دائرة ومجتمع المسلمين .

وهكذا انتشرت أفكار تدعو إلى تكفير المسلم إذا ما ارتكب المعصية ، وضرورة الانفصال عن المجتمع الكافر .

ووقع الصدام العنيف والدموى بين جماعة « المسلمون » ، وبين النظام السياسى بعد اختطاف وقتل وزير الأوقاف الشيخ محمد الذهبى ، وإعدام قادة الحركة ودخول أبرز أعضاء التنظيم إلى السجن بعد الحكم الجنائى عليهم .

على أن السياسات الرسمية للتعامل مع الفكرة الإسلامية السياسية عجزت عن المواجهة الفاعلة مع جماعات إسلامية من نوع جديد ، وأفكار مختلفة ، وتصورات لم تألفها أجهزة الأمن و « كوادرها » أو الأجهزة الإعلامية . كما بدأت الهوة ما بين المؤسسة الدينية الرسمية ، وبين تلك القوى الجديدة تتسع . وهكذا أخذت بعض هذه الجماعات تنتشر في الجامعات الكبرى كالقاهرة ، وعين شمس ، والاسكندرية ، وأسيوط ، فضلا عن الجامعات الإقليمية بل وبعض المدارس الثانوية .

وكان توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، علامة على القطيعة الشاملة بين النظام وبين الجماعات

الإسلامية السياسية . ووصلت الأمور في نهاية السبعينات إلى مفترق طرق تاريخى للنظام والمجتمع والدولة المصرية وللأفكار والأيدولوجيات الوضعية على اختلافها ، وبدأت جماعات إسلامية تتعامل مع جماعات إسلامية أخرى لتبرز إمكانية لتشكيل جماعات أكبر ، وتشققت بعض الجماعات لتظهر جماعات أخرى صغيرة .

ووصل المأزق إلى قمته بأحداث سبتمبر ١٩٨١ باعتقال قوى المعارضة الوطنية ، وأقسام من الجماعات الدينية ، وخاصة من الإخوان المسلمين . ولكن القوى الدينية السياسية الجديدة برزت على الجانب الآخر بإطلاق الرصاص على الرئيس أنور السادات .

وفي واقع الأمر ، فإن الثورة الإيرانية كانت عاملا معجلا ومنشطا للجماعات الإسلامية ليس فقط في مصر وإنما أيضا في تونس والمغرب والسودان ... الخ . حيث برزت كنموذج لإمكانية إسقاط نظام الدولة من خلال الجماهير ، والمساجد والعمل الحركى النشط . وأسقطت أمامهم هيبة الأنظمة المتعاملة مع الغرب ، وأمدتهم بروافد مرجعية جديدة ، تتحدث عن المستضعفين في الأرض ، والعدالة الإسلامية ، وأعادت من جديد إلى الذهنية الإسلامية الجماعية الغرب كرمز للتحدي الإسلامى .

وهكذا ، فإن ظاهرة المد الإسلامى المعاصر ليست مجرد تعبير عن ردود أفعال ولا عن فراغ دينى ، ولا عن عجز مؤسسات الدين التقليدية فحسب ، ولكن الذى لا شك فيه أن هناك امتلاء دينيا مستمر تاريخيا ، والمؤسسات الإسلامية الرسمية عاجزة ، لأنها غير قادرة على مواجهة تحديات الحياة المعاصرة بتجديد الإسلام - كاجتهاد وكفقه - ليوكب هذه المتغيرات الكاسحة التى تواجه كافة الأيدولوجيات والمذاهب الفلسفية والسياسية ، والأديان الأخرى وضعية كانت أم سماوية .

ب - جماعات الإسلام السياسى :

ينطوى الحديث عن « جماعات الإسلام السياسى » ، كقوى محجوبة عن الشرعية ، في سياق المجتمع المصرى المعاصر على تفرقة ضمنية أولية بين تلك القوى وبين المؤسسة الإسلامية الرسمية التى تحظى بالشرعية . ويقع على رأس هذه الأخيرة الأزهر ، كما تضم العديد من جمعيات أو منظمات « الأسوة الحسنة » و « الدعوة الإسلامية » .

ولقد أصبح الأزهر مؤسسة ضمن المؤسسات الرسمية للنظام السياسى المصرى منذ أن قام محمد على بتصفية الأساس الاجتماعى لعلماء الأزهر ، ضمن عملية بناء شرعيته لحكم مصر ، وربط الأزهر بالدولة المصرية . ومنذ ذلك الحين والأزهر يلعب دوره فى إضفاء الشرعية على مؤسسات النظام السياسى القائم أو سياساته . وفى هذا السياق أيضا لعب الأزهر دوره فى نقد جماعات الإسلام السياسى غير الشرعية ، ومحاولة مواجهتها ، بالتنسيق مع أجهزة الدولة الأخرى .

وفى إطار المؤسسة الإسلامية الرسمية يوجد أيضا جماعات الوعظ والأسوة الحسنة التى تمارس نشاطها تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية ، وتستهدف تقديم الخدمات الأهلية والدعوة للتعاليم الأخلاقية والدينية للإسلام . ومن بين هذه الأخيرة « الجمعية الشرعية » و « الشبان المسلمين » كذلك فإن جمعيات « الطرق الصوفية » العديدة تتمتع بالشرعية ، وتعمل تحت إشراف ورقابة الدولة .

وفى مواجهة هذه الأشكال الرسمية والشرعية للإسلام ، تقدم جماعات الإسلام السياسى غير الشرعية إسلاما « اعتراضيا » يقوم على مناهضة النظام السياسى ، وينتقده فى الشكل والمضمون ، ويقوم على رفض مؤسسات الأسوة الحسنة ، أو المؤسسة الأزهرية باعتبار أن الأخيرة جزء من مؤسسات النظام ، ويعاونه ، ويساعده ويواليه فى حين أن أسلوب الجمعيات الإسلامية الرسمية غير فعال ، ولا يؤدى دوره المنوط به ، وهو العمل على تطبيق شرع الله فى الدولة ، والمجتمع .

وفى هذا النطاق يمكن التفرقة بحسب النشأة التاريخية بين الإخوان المسلمين ، وبين الجماعات الاعتراضية التى انتشرت فى السبعينات ، والثمانينات ، كحزب التحرير الإسلامى ، وجماعة « المسلمون » ، والجهاد ، والسماوية والفرماوية ... الخ . أولئك الظاهرة التى نشأت حديثا ، وهى ظاهرة « فقهاء الغضب الإسلامى » ، وهى عناصر تبلور دورها فى إطار انتمائها للمؤسسة الإسلامية الرسمية ، ولكنها استطاعت من خلال مواهبها الخاصة فى الخطابة والوعظ أن يكون لها دورها النقدى فى مواجهة خطاب السلطة السياسية وأن تكتسب شعبية خاصة ، وقد استطاعت فى أثناء حكم الرئيس السادات توجيه النقد الشديد له وللدولة ، واعتبار أن عدم تطبيق الشريعة الإسلامية هو الحد الفاصل بين تأييد النظام

أو رفضه .. وقد كسب بعض هؤلاء شعبية واسعة مع القبض عليهم فى أحداث سبتمبر ١٩٨١ . وقد كشفت الوقائع عن استخدامهم للمساجد كبؤر تعبئة للرأى العام المسلم ، مما كان له أثره فى دفع ظاهرة المد الإسلامى إلى الأمام . وكان القبض على هذه النوعية من الأئمة والوعاظ أحد الأسباب الدافعة للافتاء بخروج السادات عن الملة ، بكل مترتبات ذلك ، بما فيها اغتياله فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

والخريطة الراهنة للجماعات الاعتراضية مع إضافة مكانة وأدوار فقهاء أو أئمة الغضب الإسلامى الراديكالى تتكون من جماعات عديدة تركز على بعضها فيما يلى :

- الإخوان المسلمون .
- حزب التحرير الإسلامى .
- جماعة « المسلمون » (التكفير والهجرة) .
- السماوية .
- الجهاد .

(١) جماعة الإخوان المسلمين :

هى الجماعة الأم من حيث النشأة التاريخية فى نهاية عقد العشرينيات من هذا القرن ، وهى الأكثر تجربة وتراثا على مستوى التنظير والسلوك سواء فى التعامل مع القواعد الجماهيرية أو مع النظام السياسى المصرى - فى أطواره المختلفة . وهى الجماعة الأم بحسب أن غالب الجماعات الصغيرة الأخرى - أو الأكثر « راديكالية » - خرجت من عباءة الإخوان المسلمين ، أى من عناصر وكوادر إخوانية ، كان لها تحفظات على الإخوان التنظيم ، أو الممارسة ، أو القيادة ، فانخرطت فى جماعات أكثر جذرية ، أو من خلال مناح فكرية جذرية اختلفت مع التيار الأيديولوجى المسيطر ، وشكلت بعد ذلك مصدرا لأفكار جديدة . فجماعة « المسلمون » على سبيل المثال - أصولها إخوانية وتلقت تعاليمها فى سجون النظام الناصرى على يد الشيخ على عبده إسماعيل ، وتعاليم الأستاذ سيد قطب ، والجماعة المصرية لحزب التحرير الإسلامى ارتبطت برؤية تاريخية معينة لصالح سرية للإخوان المسلمين .

وتكمن أهمية الإخوان على ساحة الفكر والعمل السياسى فى مصر كذلك فى أنها المركز الأم لكافة الجماعات الإخوانية الأخرى فى السودان وفى المشرق العربى - سوريا ، والأردن ، ولبنان - وبعض الجيوب الصغيرة فى الكويت ، والسعودية ومشيخات الخليج العربى وفى تونس . كما أن ثمة رابطة بين القيادات

المصرية الإخوانية ، والأبنية التنظيمية الإخوانية عبر القومية في أوروبا وأمريكا .

وفي دائرة الإخوان المسلمين شبه العالمية هذه ، ثمة مجال أوسع للحركة ، والتجنيد ، والتعبئة ، وثمة شواهد على إجادة بعض فنون ومهارات اللعبة السياسية الدولية والداخلية ، كما يكمن في هذا المجال الأقليمي والدولي مستودع للخبرات الحركية ، والدعم الإعلامي والمالي في حالات الصراع أو العمل داخل كل وحدة أقليمية على حدة .

وثمة جانب آخر في الحركة ، يكشف عن - أهمية البعد الأقليمي والدولي - وهو استفادة الحركة من قياداتها المهاجرة في الخليج ، والسعودية ، وخبراتها المالية والاقتصادية . وهو ما تمثل في إقامة شبكة اقتصادية داخلية - لها علاقاتها بالمؤسسات المالية الخليجية - وأخذت هذه الشبكة في التنامي تدريجيا وبعضها يحاول تطبيق النسق الإخواني في علاقات العمل .

والإخوان كجماعة - وتنظيم - هم في داخل الحلبة السياسية رسميا ، وهم خارجها أيضا ، واستطاعت قياداتهم الاستفادة من ميزتى العمل العلنى والعمل السرى من الشرعية عبر قنوات موجودة فعلا ، ومن عدم الشرعية . وقد استغلوا ذلك في التأثير على لغة الخطاب السياسى الحزبى ، وفرضوا - من خلال الاستعانة بالموجة الإسلامية العاتية - مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية في الدستور المصرى في فترة حكم الرئيس السادات ، وعلى البرلمان - بصرف النظر عن مدى جديته في تطبيقه - وعلى قانون الأحزاب السياسية ، وعلى الأحزاب السياسية المختلفة . وهم بذلك ساهموا في إشاعة السيولة ، وعدم الوضوح في أيديولوجية الأحزاب السياسية ، ولكنهم استطاعوا أيضا إشاعة البعد الدينى في لغة السياسة والشارع معا .

ويوضح نشاط كثير من العناصر الإخوانية في النقابات العامة كنقابة المحامين ، ولجنة الشريعة داخلها أو نقابة الأطباء ، ونقابة المهندسين ، مدى التغلغل الإخوانى داخل الأوساط المهنية التى تمثل أقساما واسعة من أبناء الطبقة الوسطى .

وقد امتد التأثير الإخوانى إلى نوادى أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات المصرية الكبرى كجامعة القاهرة وجامعة أسيوط ، من خلال طرح دور مهنى -

شبه نقابى ، لأعضائها وتقديم الخدمات لهم . مع استخدام هذا الوعاء في طرح الأيديولوجية الإسلامية . أما الاتحادات الطلابية فإن السيطرة عليها ليست من الإخوان ، ولكن من التيار الدينى « الراديكالى » خارج إطارها .

ويحاول الإخوان في تعاملهم مع النظام السياسى ، والسلطة السياسية المصرية أن يبرزوا وجهها معتدلا قادرا على الحوار ، وتميزا عن الجماعات « الراديكالية » التى تعلن جاهلية المجتمع بما يمكنهم من أن يكونوا بمثابة أدوات للتهدة واحتواء الحركة ، الإسلامية « الراديكالية » .

وهم في ذات الوقت يحاولون مع الجماعات الصغيرة والكفاحية ، أو الجهادية بتعبير أدق - أن يطرحوا عليهم تراثا من الخبرة ، والإمكانات ، والدعم . ولا بأس من طرح بعض العناصر لخطاب راديكالى وجهادى - يستهدف إقامة جسور ثقة مع هذه الجماعات .

أولا : للحفاظ على تماسك الجماعة الداخلى من التصدع كما حدث في الستينيات .

وثانيا : للاستفادة من هذه الورقة كعنصر ضغط على النظام السياسى ، في لحظات المناورة ، أو المساومة السياسية ، أو الصراع . وحتى اللحظة الراهنة فإن تحليل معطيات الخريطة السياسية للجماعات الدينية الجهادية لا يعطى نتيجة حاسمة بقبول هذه الغواية ، أو برفضها على نحو مطلق ، فثمة تمايز ورفض ، بل وتنازع على مستوى الحركة ، إلا أن ثمة استمرارية في المحاولة من جانب الإخوان ، خاصة في ظل انتشارهم داخل الهياكل الرسمية القومية والوسيطه وهو عامل ضغط يستخدم أيضا في الحوار أو الصراع أو المناورة مع الجماعات الإسلامية .

ويلاحظ المراقب لنشاط الإخوان بروز مفردات في اللغة السياسية قوامها أن ثمة « طلاقا بائنا » مع العنف ، وقبولا بمنطق الحوار .

وفي مقابل هذه المزايا الحركية للجماعة ، ثمة عناصر ضعف وتفكك تفعل فعلها في تركيبها القيادية ، والتنظيمية . فلا زالت تواجه بمشكلة أساسية وهى تقلص رأس الهرم التنظيمى ، بوفاة عدد من القيادات التى شكلت جيل الآباء المؤسسين أو التاريخيين للحركة ، ناهيك عن أن أعضاء مكتب الإرشاد طعنوا في السن ، بكل ما يطرحه ذلك من آثار كالبطء في الحركة ، وسلفية التفكير ، وعدم القدرة على احتواء التمردات

الداخلية ، أو أفكار الأجيال الجديدة ، التى قد تخرج عن المفاهيم التقليدية للإخوان المسلمين . وهو ما حدث قبل ذلك فى الستينيات بالشقاق والصراع الأيديولوجى الضارى الذى تم بين مؤيدى أفكار سيد قطب ، وعلى عبده إسماعيل فى السجون ، وبين جيل الحرس القديم للإخوان .

ولا يقلل من ذلك ظهور قيادات من جيل الشباب فى العقد الثالث أو الرابع من المحامين والأطباء ، إلا أن هؤلاء يعوزهم النضج السياسى ، والحنكة التنظيمية ، واللمعان الفكرى وهو ما تبرزه كتاباتهم أو متابعة سلوكهم السياسى فى الندوات ، والمؤتمرات السياسية . ويبدو أن صراعا قد وقع داخل الأعضاء الباقين من الحرس القديم حول منصب المرشد العام بعد وفاة المرحوم الأستاذ/ عمر التلمسانى المرشد العام الثالث . وكان المعيار الذى رجح فى ظل غياب قيادة تاريخية لها وزن فكرى وحركى هو معيار السن ، و « الثبات فى المحنة » فى الحقبة الناصرية ، مما أدى إلى تولى الشيخ/ حامد أبو النصر قيادة الحركة .

(٢) حزب التحرير الإسلامى :

لا يعنى طرح بعض تأثيرات هذا الحزب على الصعيد الأيديولوجى أنه يمثل بالضرورة ثقلا حركيا فى خريطة العمل السياسى الإسلامى فى مصر ، وذلك إذا ما قورن بتواجده على خريطة المنظمات الإسلامية فى العالم العربى ، سواء فى بعض بلدان المشرق أو فى تونس مثلا ، فهو أقرب إلى الجماعات الصغيرة فى المرحلة الراهنة .

وقد نشأ هذا الحزب على يد الشيخ تقى الدين النبهانى ، كأحد الردود أو الاستجابات العربية على جماعة الإخوان المسلمين فى مصر ، وفى إطار هذا الحزب ، وضع د . صالح سرية الفلسطينى تصورا خاصا لحركة الإخوان ، ولجوانب الاختلال فى مسارها التاريخى ، وبنائها التنظيمى .

ويبدو أنه حمل تصوره هذا فى وثيقة مكتوبة - لم تنشر حتى الآن - إلى بعض قيادات الإخوان ، فى محاولة منه لطرح أفكار جديدة للعمل السياسى والحركى فى إطارها .

ولكن الغالب أن تصورات هذه لم تلق قبولا ، أو أدنا صاغية لدى بعض قيادات حركة الإخوان ، حيث كان الإخوان فى مرحلة تعاون مع النظام السياسى المصرى ، أبان حكم الرئيس السادات .

والثابت أن صالح سرية شكل جماعته التى أطلق عليها إعلاميا (جماعة الفنية العسكرية) التى كانت تؤمن بالعمل العسكرى المسلح ، وتعتقد وفقا لتصوير نخبوى أن تغيير رأس القيادة السياسية كفى لأحداث تغيير بنىوى فى النظام .

وقد تمكن صالح سرية من اختيار كادر مدرب وواع من عناصر تمثل الفرز الأول للإسلام السياسى المقاتل الذى ظهر على الخريطة السياسية المصرية والعربية فى السبعينيات ، والثمانينات .

ولكن فشل عملية الفنية العسكرية ابريل ١٩٧٤ ، والسعى إلى اغتيال رجال الحكم فى مبنى الاتحاد الاشتراكى العربى - آنذاك - لم يعن أن هذه الرؤية فى العمل الإسلامى السرى قد تلاشت ، وعلى العكس فإن المغامرة العسكرية الجهادية المتمثلة فى اغتيال رأس النظام السياسى - كوسيلة للتغيير ، تبناها تنظيم الجهاد فى أوائل الثمانينات ونفذها بإغتيال الرئيس السادات .

أما على الصعيد الأيديولوجى ، فيمكن التعرف على أفكار جماعة صالح سرية من خلال ما ورد فى كتابه « رسالة الإيمان » الذى طبع ، وما يزال يروج خاصة بين الأوساط الطلابية .

وفى صلب هذه « الرسالة - الخطاب » يقال أنها أطول رسالة من نوعها فى تشخيص الكفر الذى وقع فيه المسلمون عن علم أو عن جهل بسبب الظروف الجديدة التى وقعوا فيها ودراستها فى - نظر كاتبها - هى أهم ألف مرة من دراسة قضايا العقيدة التى كتبت فى الماضى لأن تلك القضايا لا وجود لها اليوم ، ولا تشكل خطرا كبيرا على المسلمين وأن الخطر يكمن - فى تصوره - من الردة الجماعية التى لا عاصم منها إلا الله .

وإذا تجاوزنا بعض الأفكار العقائدية حول أصول الإسلام وقواعده ، فإن نظرة هذه « الرسالة » بشأن أمور الحكم ، والدولة تؤصل لكثير من الأفكار التى تميزت بها جماعات الإسلام السياسى فى العقد الماضى .

وتتمحور هذه النظرة حول فكرة أصولية مفادها « أن الحكم القائم فى جميع بلاد الإسلام هو حكم كافر لا شك فى ذلك ، والمجتمعات فى هذه البلاد كلها مجتمعات جاهلية » .

(٣) « جماعة المسلمون » : التكفير والهجرة :

تكمّن أهمية هذه الجماعة في أنها خرجت من معطف الإخوان المسلمين مباشرة كتعبير عن أفكار سيد قطب بالذات بالرغم من وجود إنتاج فكري خاص لمؤسس الجماعة شكرى مصطفى الإخوانى الشاب الذى قبض عليه في منتصف الستينيات .

أن أحد الجذور الفكرية لهذه الحركة ترتبط بتحليلها للمجتمع المصرى وسط عمليات العنف التى وقعت في المعتقلات والسجون في الحقبة الناصرية ، في منتصف الستينيات والتساؤل حول مدى إسلامية المجتمع ؟ ورجال النظام الناصرى ؟

وفي مواجهة ما طلب من المعتقلين الإخوان من تأييد للحكم في أحداث أول يونيو ١٩٦٧ ، أعلنت مجموعة صغيرة من شباب الإخوان أن رئيس الجمهورية كافر كبن جوريون وأشكول ولا فرق بينهما ، وهذه جاهلية مصرية اختلفت مع الجاهلية الإسرائيلية ، والإسلام برىء منهما . وتم عزل هذه الجماعة بعيدا عن الآخرين ، وبعد انتهاء مدة العزل خرجت عناصرها معلنة فكرها الجديد ومفاده أن باقى الإخوان قد كفروا لأنهم أيدوا الحاكم الكافر ، وأن المجتمع بأفراده كفروا لموالاتهم للحاكم الجاهلى ولا تنفعهم صلاة أو صيام . وأن الخروج من حالة الكفر يكون بالانضمام إلى جماعتهم ومبايعة إمامهم ، وكان شابا من علماء الأزهر هو الشيخ على عبده إسماعيل .

وهكذا بدأ هذا الغرس الجديد من الأفكار في النمو في قلب حركة الإخوان ليس كمجرد رد فعل لموقف من الحكومة والدولة في ظروف الحرب فقط ، وإنما كتعبير عن إنشقاق عميق في الحركة ، ومواقف أخذت تتبلور إزاء العالم الحديث ، وإزاء أجيال الآباء المؤسسين للجماعة . ومن هنا جاء إصرار القيادات التقليدية للإخوان على ضرورة احتواء هذه الجماعة والرد على أطروحاتها ، وهو ما تم ، ولكنه لم يؤد إلى حصر هذا المصدر الصغير للانشقاق الأيديولوجى ، الذى تحول فيما بعد إلى مشكلة واجهت الحركة بعد نشأة جماعة شكرى مصطفى .

وبدأت تظهر في النصف الثانى من السبعينات ، بوادر هذه الجماعة ، من خلال دعوتهم إلى اعتزال

أما المذاهب السياسية المعاصرة كالاشتراكية والديموقراطية ، والوطنية والقومية ... الخ . فهى « كفر صريح » إذ أن الديمقراطية على سبيل المثال منهاج للحياة مخالف لمنهاج الإسلام ، ففي الديمقراطية الشعب هو صاحب السلطة في التشريع يحلل ويحرم ما يشاء ، في حين أن الشعب في الإسلام لا صلاحية له في تحليل الحرام وتحريم الحلال ، ولو أجمع الشعب كله على ذلك . فالجمع بين الإسلام والديمقراطية إذن كالجمع بين الإسلام واليهودية مثلا ، كما أنه لا يمكن أن يكون الإنسان مسلما يهوديا في نفس الوقت ، لا يمكن أن يكون مسلما ديمقراطيا ؛ وقل مثل ذلك عن كل المناهج الأرضية الأخرى .

وهكذا فإن النزعة للتكفير التى جاءت من سيد قطب - والمودودى - أثرت على بعض العناصر كصالح سرية ، ثم ظهرت فيما بعد في جماعات أخرى .

ولكن ثمة ظهور لفكرة « الجماعة الإسلامية الحققة » من خلال مفهوم « الجهاد » كفرض عين على كل مسلم ومسلمة ، لأن الجهاد إلى يوم القيامة ، وهو واجب لتغيير الباطل حتى ولو لم يكن كافرا .

وتتكاثر بنية الأفكار السابقة برفض المؤسسات الحديثة كالأحزاب والجمعيات ورفض المبادئ العقائدية باعتبارها أشكالا كفرية ومن ثم فكل من اشترك في حزب عقائدى فهو كافر لا شك في كفره ، وهذه الأحزاب - من وجهة نظر هذه الجماعة - تشمل الأحزاب الشيوعية أو حزب البعث الاشتراكى أو حركة القوميين العرب أو الحزب القومى السورى أو الاتحاد الاشتراكى العربى وأمثالها . وذلك تأسيسا على أن هذه الأحزاب لها عقائد ومناهج مخالفة لعقائد ومناهج الإسلام . وإذا كانت « جماعة الفنية العسكرية » ، قد انتهت كشكل تنظيمى ، أو انخرطت بعض عناصرها في جماعات أخرى ، إلا أن عناصرها الأيديولوجية استمرت في الجماعات الأخرى - مع إدخال عناصر جديدة أو حذف بعض العناصر في بنية خطابها لدى جماعات أخرى .

ولكن تظل أهميتها كامنة في كونها كانت تعبيرا تنظيميا مبكرا عن رفض أجيال جديدة للأفكار المحافظة ، والدعاوية للإخوان ، كما أن مؤلفات الجماعة يتم تداولها بين شباب الحركة الإسلامية المنضمين إلى تنظيم الجهاد ، أو هؤلاء المستقلين ، وبشكل سرى .

استدعت الموروث التقليدي في الرد على الخوارج باعتبار أعضاء الجماعة من الخارجين على الدين .

إن أفكار هذه الجماعة لم تكن متاحة أمام الرأي العام ، بل يبدو أن أجهزة الأمن أيضا لم يكن لديها تصور لمجمل هذه الأفكار خاصة وأنها كانت تروج من خلال عدة كتب منسوخة بخط اليد بين أفرادها . وكان أهم هذه الكتب مؤلف « الخلافة » لشكري مصطفى - الذي لا يزال من الأدبيات السرية للحركة ، والذي يعطى لنا بعضا من فكرها ، وخاصة تصورات شكري مصطفى مقارنة بأفكار سيد قطب ، والمودودي والخوارج .

إن نقطة الانطلاق في أفكار الجماعة ، كانت نقد الحركات الإسلامية السابقة ، بما فيها حركة الإخوان المسلمين ، على أساس أن هذه الحركات قامت على أساس التعايش الكامل مع « الجاهلية » بل والبناء على أبنيتها والتلقى من مناهجها التعليمية وأسسها الاجتماعية !

وكما كتب شكري مصطفى فإن هناك فارقا كبيرا بين « إدخال الواقع في الحساب لمعرفة الضرورة وتقديرها بقدرها وأخذ ما لا بد منه من الرخص كمرحلة ، مع خطة الانفصال والتميز عنه من ناحية وإزالته من ناحية أخرى ، فارق كبير بين هذا وبين بناء الخطة على أساس « بقاءه والتعايش معه ... لقد ظنوا أن العدو إنما هو الهيئة الحاكمة ... وليس الكيان الاجتماعي والتشريعي كله !! وأنهم ربطوا حياتهم المعيشية والوظيفية والمالية والتربوية والتعليمية والثقافية والسياسية بل والدينية والعبادية ربطوها بالواقع الجاهل المسيطر لا ينفصل وأخضعوها له ، بل وأفنوا عمرهم في خدمته عاجلا أو آجلا .

وترفض الجماعة فكرة المرحلية في العمل الإسلامي الحركي وذلك لبلوغ الهدف وهو الحكم بما أنزل الله ، وتوجه نقدا للاتجاه التدرجي في خطاب الإخوان وجماعات إسلامي الباكستانية - آنذاك - وبعض الجماعات الاصلاحية الأخرى ، بزعم أنه طرح خاطيء انطلاقا من أنهم « أخطأوا حين ظنوا أن الجاهلية تقلع حجرا حجرا وأن التسليم لله يكون لبنة لبنة » .

وترى الجماعة أن ثمة تصورا مغايرا لأسس العمل الإسلامي غير أسس الحركات الإسلامية الأخرى انطلاقا من سيرة الرسول ﷺ ، يقوم على الترك والاعتزال وأن الكيان الكافر لإزالته - لا بد أن يواجه

المجتمع ، ورفضه والهجرة منه ، ولكن هذه الأحداث لم تسترع اهتمام السلطة السياسية في ظل الرئيس السادات التي كانت تستخدم التيار الديني في لعبة التوازن السياسي في المجتمع . ومع أحداث يناير ١٩٧٧ التي أبرزت الجوانب السلبية للسياسات الاقتصادية للنظام والسخط الجماعي إزاء الفوارق الطبقيّة ، رفعت الحكومة أصبع الاتهام - في مواجهة التيارات الراديكالية ، وبالتحديد الماركسيين ، وذلك تحت تصور أن التيار الماركسي وبعض قوى اليسار الأخرى كالناصرين هي مصدر التهديد الرئيسي للنظام السياسي في ظل التناقضات الاجتماعية التي أخذت تستفحل في ظل سياسة الانفتاح .

ولكن ما أن شارف شهر يوليو عام ١٩٧٧ على منتصفه حتى بدأت نذر التهديد - النسبي - للنظام تأتي من التيار الديني ، ومن جيل جديد للحركة الإسلامية ، ذي توجهات جديدة على المستوى الفكري ، والحركي ، ربما تخالف تلك التي تعامل معها النظام من قبل ، وتمثل هذا التهديد في ظهور جماعة « المسلمون » ، أو « التكفير والهجرة » على نحو ما اسمتها أجهزة الإعلام والصحافة الرسمية آنذاك عقب اختطاف الجماعة للشيخ محمد حسين الذهبي وزير الأوقاف في ذلك الوقت ، وأحد علماء الأزهر البارزين والذي سبق وأن تناول البناء الفكري للجماعة بالنقد والدحض انطلاقا من نظرية هذه الجماعة في تفسير نصوص القرآن الكريم ، وقد ضمن وجهة نظره في كتيب أصدرته وزارة الأوقاف وتم توزيعه على أئمة المساجد ووعاظها ، كجزء من سياسة الوعظ والدعوة الرسمية .

وكان اختطاف الشيخ الذهبي ، مؤشرا على تحدى هيئة جهاز الدولة والسلطة السياسية ، من جانب الجماعة - كجزء من التيار الديني - مما أظهر أن ثمة جوانب أساسية لعدم الاستقرار السياسي تفعل فعلها في المجتمع .

وكان فشل المفاوضات الخاصة بالإفراج عن بعض العناصر المقبوض عليهم من الجماعة في مقابل الإفراج عن الشيخ المخطوف ، إيذانا بالصدام العنيف مع الدولة خاصة مع قتله - تحت صياغات دينية وأحكام قال بها أعضاؤها - وأندفعت أجهزة الأمن لمطاردة أعضائها ، والقبض عليهم .

ولقد واجه النظام السياسي هذه الحركة من خلال استخدام المؤسسة الدينية الرسمية (الأزهر) ، التي

بكيان مسلم خير منه إذ الواقع لا يزول بفكرة وإنما بواقع أشد منه .

وهكذا فإن بناء الكيان الإسلامى خارج الإطار الجاهلية هو أحد مهام العمل الإسلامى الحركى ووجود كيان إسلامى متجمع على نفسه خارج ضغوط الجاهلية هو هدف شرطى - لظهور الإسلام ، تسعى إليه الحركة الإسلامية من أول يوم .

وليس هناك من دليل قاطع على استمرارية هذا التنظيم ، أم أنه حل نفسه ، ولكن ثمة شواهد على قبول بعض العناصر الدخول فى حوار من داخل السجن مع بعض العلماء . وهناك احتمال أن هذا الفكر يتداول بين أحاد من المؤمنين به بعد أن عصفت الدولة بالجماعة . أو أن ثمة تحولا إلى فكر الجهاد الذى ركز على العمل الحركى ، والعنف ، - الذى له تبريراته الدينية - فى التعامل مع النظام والدولة . وأن قوى مختلفة دينية رسمية - أو مستقلة - قد عارضت هذا الفكر ، وقدمت فى هذا الإطار أطروحات دينية مضادة . ولكن يبدو أن دور الإخوان بالذات كان كبيرا فى التصدى له مع طرح فكرة أن سبب ظهور هذا الفكر هو التعذيب الذى ساد أيام الناصرية وأنهم الأقدر على مواجهته لو أتيحت لهم الفرص الشرعية .

(٤) السماوية (جماعة الشيخ طه السماوى) :

هذه الجماعة هى أيضا من الجماعات الصغيرة التى ظهرت فى نهاية العقد الماضى فى ميدان العمل السياسى الإسلامى ، وكان لرائدها الشيخ طه السماوى ، دور بارز فى كافة النشاطات التى مورست ، وتم التحفظ عليه ، وخضع للعديد من تحقیقات النيابة العامة . وقد برز نشاط الجماعة فى الدعوة مع آخرين إلى المسيرة الداعية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، رافعة المصاحف ، والتى لم تتم ، وتم الرجوع عنها لتهدئة الصراع مع الدولة ، عندما ظهر أن الأمر سيؤخذ بالعنف والصدام . ثم ظهرت فى عام ١٩٨٦ فى قضية حرق نوادى الفيديو ، باعتبارها رمزا ، من رموز « الكفر والفساد فى البلاد » .

وخارج إطار بعض التحقيقات الصحفية التى نشرت مع الشيخ طه السماوى لا يوجد سوى كتاب صودر للحركة يشرح رؤيته للأوضاع القائمة . وفى هذا الكتاب لا تظهر فكرة المشروع ، أو البرنامج الخاص بمسألة تطبيق الشريعة الإسلامية ، بل أن مطلب إعداد مشروع أو برنامج - من وجهة نظرهم - من قبيل محاولة

الجاهلية « إخراج دعاة الله بمطالبتهم ببرنامج مفصل للحكم ، وليس على المسلمين أن يشغلوا بالهم بهذا لأن المشكلات القائمة الآن فى المجتمع المصرى (الجاهلى) هى مشكلات وليدة هذا المجتمع ، ذلك أن هذا المجتمع بغير شريعة الله هو مجتمع جاهلى » .

ويقوم خطاب طه السماوى على رؤية أخلاقية تتمحور حول ضرورة مواجهة شرب الخمر وتبرج النساء وغير ذلك من أنماط السلوك الاجتماعى ، التى تعد خروجاً عن المعايير الصارمة التى تفرضها القيم ، وفى تحليل طبيعة المشكلات التى يواجهها النظامان الاجتماعى والسياسى يقول بأن المشكلة هى « أن الحاكم لا يريد أن يقيم البلاد على نور الإسلام . وسأضرب مثلاً ، فالله يقول فى كتابه العزيز « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق ، من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » . ومن وجهة النظر هذه - فإن حكم الله ظاهر ، وهو أن هناك جزية يجب أن يدفعها من يرفضون الإسلام ويقيمون فى دولته حتى يكون الإسلام هو الدين الأعلى والأسمى » .

وواضح أن هذا التصور يطرح المسألة الطائفية أو الدينية وكأن قضية العلاقات بين المصريين المسلمين ، والمصريين الأقباط هى إحدى أولويات النظام الاجتماعى والسياسى ، أما مشكلات التخلف فى مجتمع نام ، ويعانى من اعتلالات هيكلية تواجه عمليات التحديث فلا تدخل ضمن مكونات خطاب السماوى ، لأن المشكلة الرئيسية ، والمصيبة الكبرى ، هى مصيبة الكفر .

وهكذا ، فإن هذه الوجهة من النظر تدور فى إطار الاهتمام بالعقيدة وتطبيق شرع الله والاحتكام إليه للخروج من دائرة الجاهلية والكفر دون أن تطور هذا التصور إلى التعامل مع فكرة بناء المؤسسات ، وشكل الدولة الإسلامية المطروح .

(٥) جماعة الجهاد :

عرفت البلدان العربية والإسلامية ، فى إطار « الصحوة الإسلامية » المعاصرة ، أكثر من تنظيم باسم « الجهاد الإسلامى » ، أما جماعة « الجهاد » فى مصر ، فقد ظهرت على مسرح السياسة المصرية فى عام ١٩٧٨ ولكن قوتها - وأيضاً شهرتها الواسعة - إنما بدت عقب قيامها باغتيال الرئيس الراحل أنور السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، والمواجهة الدامية التى

ثلث ذلك في مدينة أسيوط بين عناصر « الجهاد » ورجال الشرطة .

ووفقا للكتب والمنشورات الأساسية لهذه الجماعة ، والتي وضعتها بعض قياداتها البارزة مثل محمد عبد السلام فرج وعمر عبد الرحمن ، وغيرهما ... ، فإن أيديولوجية الجماعة تدور حول مفهوم « الجهاد » كفريضة غائبة عن حياة المسلمين المعاصرين ، ينبغى العودة إليها .

ويحدد أحد المؤلفات السرية للتنظيم « الجهاد » بأنه « حتمية يفرضها الشرع » « حتمية تمليها طبيعة هذا الدين .. حتمية تدفع إليها الجاهلية .. حتمية يحكيها التاريخ » .

« فالجهاد حتمية يفرضها الشرع .. تمليها عدة فروض شرعية لا يتم أى منها في هذا الزمان إلا بالجهاد ..

- يملية الإجماع المنعقد على وجوب خلع الحاكم الكافر .

- يملية الإجماع المنعقد على وجوب قتال أى طائفة ذات شوكة تتمتع عن شريعة أو أكثر من شرائع الإسلام حتى تلتزم به .

- يملية الإجماع المنعقد على وجوب تنصيب خليفة للمسلمين .

- يملية الإجماع المنعقد على وجوب الدفاع عن ديار الإسلام واسترداد ما استولى عليه الكفار منها .

- يملية الإجماع المنعقد على وجوب تخليص أسارى المسلمين في السجون والمعتقلات في كل بقاع الأرض .

ويبدو الطابع المقاتل في أيديولوجية الجهاد في اعتباره مؤسسا على « أن الإسلام ليس مجرد عقيدة في القلب فقط حتى نقنع بحكايتها باللسان والدفاع عنها بالقلم والبرهان ثم نمضى قائلين : « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » لا .. هذا فهم أعوج مبتور .. إن الإسلام منهج حياة ، إنه شرع الله الذى جاء ليسير حياة الخلق .. لذا فنحن لا نكتفى بخطبة أو موعظة نقول فيها (عقيدتنا) وندافع عنها وكفى .. أو نتعلم بعض المناسك والشعائر وكفى .. لابد أن ننطلق بهذا الدين دعوة باللسان ، وحجة بالبيان ، ودعوة بالحسنى ، وجهاد بالسيف أما اللسان والبيان والحسنى فللقلوب والعقول ، فإن اقتنعت فيها ونعمت ، وإن أبت فالجزية والصغار وعلو أحكام الإسلام على الديار ، فإن اقتنعت

واستكبرت وعاندت ولم تسلم لنا القياد فالسيف .. السيف .. حتى تنزاح هذه الطواغيت .

ويبدو أن الجماعة تستكمل بين الحين والآخر عناصر خطابها السياسى من خلال دراساتها أو مجلتها السرية « كلمة حق » والتي توزع على كوادرها النشطة ، أو في إطار الدائرة المحيطة بها من المؤمنين أو المتعاطفين مع أطروحاتها ، وخاصة بين شباب الحركة في الجامعات المصرية . وأبرز هذه الدراسات ، هى المتعلقة بنقد النظام السياسى المصرى مع نزعة لاستيعاب لغة التحليل السياسى المعاصر في صياغة أفكار وأطروحات الجماعة لايجاد صلة مع القوى الشابة فضلا عن السعى للتواصل مع لغة الحوار السياسى الراهن في المجتمع .

ويتناول أحد المؤلفات السرية للتنظيم ، أحكام الحاكم ، الحاكم المسلم العادل ، والحاكم الظالم أو الفاسق ، والحاكم المبتدع ، والحاكم الكافر ، وتفصيل من لم يحكم بما أنزل الله ، والحاكم المستبدل بشرع الله ، ويتجاوز هذا الكتاب فحص إيمان المسلم ، إلى فحص شرعية الحاكم ، ويقرر : أن خلاصة القول في الحاكم الكافر هو أن الأمة أجمعت على أن الامامة لا تنعقد لكافر . . فلو طرأ على الوالى أو الخليفة كفر سقطت طاعته وخرج عن حكم الولاية ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل . .

أما خلاصة القول في الحاكم الذى يترك الحكم بما أنزل الله في واقعة ، عصيانا فيتمثل فيما يلي : « إذا ترك الحاكم المسلم الحكم بما أنزل الله في واقعة أو أكثر ، على سبيل المخالفة ، والعصيان ، لا على سبيل الجحود والنكران . ولا على سبيل الاستبدال فهو مسلم عاص ليس بكافر ، أما أقوال العلماء في الخروج عليه فهى أقوالهم في الخروج على الحاكم الجائر . . فحكمه حكم الحاكم الجائر .

أما الحاكم المستبدل لشرع الله « فاستبدال الشرع كفر في أى مجال من المجالات ، وبأى صورة من الصور ، وتحت أى دعوى من الدعاوى ، قليلا كان أو كثيرا ، بتحليل الحرام أو تحريم الحلال ، أو تعطيل بعض الشرع أو تغيير العقوبة ، واشنع صورة استبدال مصدر استخراج الأحكام كأن يجعل مرد الأمر إلى الدستور بدلا من القرآن أو السنة » .

. أما القوانين الوضعية فهى كفر بواح . والحاكم المستبد يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله فلا يحكم سواء في قليل ولا كثير أو يخلع .

والمختصين أن الجهاد والايخوان المسلمين هما طرفا الصراع داخل الحركة الاسلامية ، رغم الحوار الذى يجرى بين الحين والآخر فيما بينهما .

ج - الجماعات الاسلامية والنظام السياسى ١٩٨٦ :

لا شك أن ثمة تباينا فى موقف الجماعات الاسلامية من النظام السياسى المصرى ، ومؤسساته السياسية والحزبية ، ومدى مشروعيتها التعامل معه .

فهناك تيار أول يرفض النظام وأحزابه ومؤسساته ويشكك فى شرعيته عند الصميم تحت مسميات شتى مثل « الواقع الجاهلى » ، « والكفر البواح » ، أو « الخروج عن الملة » ، واستبدال شرائع الله ، وهو تيار عتيد من جماعة الفنية العسكرية ، والجماعة الاسلامية ، والجهاد . وترتب على هذا الموقف عزوف عن الانخراط فى العمليات الحزبية والسياسية - كالانتخابات العامة - الخ ، ومقاطعتها والعمل خارج إطاراتها الرسمية والشرعية من الناحية القانونية .

أما التيار الثانى ، فهو اعتدالى يحاول السيطرة على النظام وتحويله من خلال الاقرار بشرعية وجوده فى غير ما يخالف الشريعة الاسلامية ، ولا يقول بعدم شرعية الحاكم أو مؤسسات الحكم . ولكنه يطالب الحاكم والدولة بتطبيق الشريعة ، والسماح للاخوان والتيار الاسلامى بالحق القانونى فى أن يكون ممثلا على ساحة العمل السياسى المشروع ، وعلى أساس أن الاخوان هم القوى المعتدلة ، والأكثر خبرة من الناحية السياسية ، والقدرة على استيعاب الجماعات الراديكالية فى الساحة الاسلامية وترويض خيوطها . وترتب على ذلك نتيجة هامة مفادها أن الاخوان لا يرون غضاضة فى العمل وفق قواعد اللعبة السياسية للنظام السياسى ، ومنها القبول بالتحالف مع هذا الحزب أو ذاك .

وقد شهدت ساحة الفكر والعمل السياسى فى مصر عام ١٩٨٦ عددا من التفاعلات الأيديولوجية والسلوكية بين النظام السياسى وبين الجماعات الاسلامية ، ولم يقتصر الأمر على المواجهة بين هذين الطرفين ، ولكن دخلت بعض الأطراف الأخرى ، كالقوى العلمانية ، التى نشأت فى أكنان المدارس السياسية والحزبية الحديثة .

والثابت أن الصراع بين القوى الدينية ، والأحزاب والجامعات السياسية الحديثة قد تقنع هذه المرة ، وراء قناع الصراع بين العلمانية والفكر الاسلامى . وحاول

ويصل هذا الطرح ذروته بالهجوم الضارى على فقهاء المؤسسة الدينية الرسمية بمقولة أنهم جزء من « البلاء الذى نزل بساحتنا - نحن المسلمين - إن السلاطين قد وجدوا المئات من علماء السوء على استعداد لبيع دينهم فى مقابل دراهم معدودة ومناصب حقيرة .

ويتناول (خطاب الجهاد) - موقف فقهاء السلطة من قضية الافتاء ، وكيف أنهم يستخدمون فى إضفاء الشرعية أو تسويق سياسات وسلوك السلطة السياسية وأطروحاتها الأيديولوجية . وأنهم « يفتون بالشيء ونقيضه ويأتون بالفتوى وضدها .

أما جوهر الخلاف مع الاخوان المسلمين كما تطرحه جماعة الجهاد - بحسبانها الجماعة الاسلامية - فيتمثل فى أن هدف الجماعة هو إزالة الحكم « العلمانى » وإقامة الحكم الاسلامى ، ومنهجها فى ذلك هو الجهاد ، أما ما يتبناه الاخوان فهو عدم جواز الخروج على هذا الحاكم بل وجوب طاعته والالتزام بالدستور القائم والتحرك من خلال المؤسسات التى يرسم إطارها هذا الدستور ، وأن المخالفات التى يصنعها الحكم القائم لا تستوجب الخروج عليه .

ورغم أن واقعة المنصة قد أدت إلى دخول عناصر من جماعات إسلامية صغيرة إلى تنظيم الجهاد ، إلا أنه يبدو أن بعض هذه الفصائل - وإن حلت نفسها - لا زالت داخل الجماعة تحاول أن تقرأ الخطاب - الجهادى مؤسسا على رؤيتها السابقة ، وتأسيسا على أسانيد خاصة . ومنها يرى المراقبون أننا إزاء تنظيم غير متجانس - تجانسا مطلقا - على الصعيد الأيديولوجى ، وعلى الصعيد الحركى على مستوى المناطق - جهاد الوجه البحرى ، وجهاد الوجه القبلى مثلا ، وهم على مستوى العمل الجماهيرى يجرون حوارات مع بعض القوى السياسية الأخرى فى الجامعات ، بقصد التأثير فى الآخرين ، فضلا عن استخدام أسلوب المواجهة فى المظاهرات السياسية الجماعية . وفى المعارض الاسلامية ، وحلقات النقاش التى تقام حولها وكذلك فى المساجد المنتشرة فى الكليات الجامعية . ولا شك فى أن التنظيم يستفيد من دوره التاريخى فى حوادث المنصة ، وأسيوط والمنيا فى إثبات « شرعيته » داخل الحركة الاسلامية ، وأنه الأجدر باستيعاب طاقة الشباب الغاضبة التى لم تستوعبها الحركة السياسية والحزبية الرسمية .

وأخيرا فإن الذى لا خلاف حوله بين المراقبين

التيار الدينى أن يدخل فى مجادلات ، وحوارات ذات طابع علنى - ويتم الحشد لها - بين ممثلين له ، وبين ممثلين للفكر العلمانى .

ومن الملاحظ أن النقابات ، والمنظمات الوسيطة التى استطاع التيار الاسلامى دفع ممثليه إليها ، قد لعبت دورا محوريا فى سلوك الجماعات الاسلامية ، وخاصة الاخوان المسلمين ، كما فى نقابة الأطباء ونقابة المحامين وبعض نوادى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية كالقاهرة وأسيوط .

وثمة نزوع إلى التحرك الجماهيرى من خلال أسلوب التظاهرات ، وخاصة فى الجامعات ، ومن خلال جماعة الجهاد ، التى تنزع إلى الاتفاق والمساومة مع القوى الأخرى ، وهو ما يؤكد على أن انخراط بعض الجماعات الاسلامية فى العمل السياسى اليومى ، يعنى أن القوانين الموضوعية للعمليات السياسية سوف تؤثر على طبيعة هذا العمل ، وتتأثر أيضا بأطرافه وبأوزانهم النسبية ، وهو ما قد يعطى انطبعا بأن الخلافات بين الاخوان ، والجهاد قد تقرب منها قوانين الحركة السياسية الموضوعية ، على الرغم من المنافسة السياسية الناشئة بينهما .

والأداء السياسى للحكومة لا يزال واقعا أساسا فى إطار النظرة الأمنية الفنية لإدارة الصراعات السياسية التى لا تتجاوز عوارض الوقائع والأحداث إلى جذورها وأسبابها الهيكلية العميقة .

وحتى بعض الأساليب الحديثة نسبيا كإجراء حوارات مع ممثلين للجماعات الدينية من خلال بعض البرامج التليفزيونية أو الحوارات فى السجون ، يتناقض تأثيرها بفعل الطابع المصطنع فى الأداء والتدخل بالحذف ، وتوجيه الأسئلة والحوار ، الأمر الذى أفقد مثل هذه المحاورات كثيرا من مصداقيتها .

ليس ذلك فحسب ، بل أن زيادة مساحة البرامج الدينية فى كافة قنوات النظام الاتصالى الرسمى ، وخاصة الاذاعة والتليفزيون ، والصحف القومية لا تؤدى إلى اجتذاب قاعدة المؤيدين والمريدين للجماعات الاسلامية ، وإنما تؤدى إلى زيادة هذه القاعدة ، أو على الأقل زيادة دائرة القوى الشعبية غير العادية لها .

فضلا عن أن أطروحات أجهزة الاعلام الحكومية يشوبها سلوك رد الفعل التبريرى ، دون أن يكون لها خطابها الاسلامى التجديدى والعقلانى ، والذى يحاول وصل ما انقطع من تقاليد « الاجتهاد » ، التى

استطاعت تاريخيا تطوير وتجديد الفقه الاسلامى . ولكن أغلب النصوص الاسلامية فى الجهاز الاعلامى الرسمى ، يغلب عليها السلفية ، والنقل والتكرار ، والانشغال بالقضايا الجزئية التقليدية .

ونستطيع أن نقرر - مع بعض التحفظ - أن بعض القضايا التى طرحتها الجماعات الاسلامية ، أو التى كانت طرفا فى الصراع حولها كانت ذات طابع قومى ، ولكنها مع ذلك أغفلت الدخول فى قضايا قومية أساسية : الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى ، وقضايا الديون الخارجية . الخ .

ويمكن هنا الإشارة فى ضوء الملاحظات السابقة - إلى بعض قضايا الصراع والتفاعل بين الجماعات الاسلامية والنظام السياسى فى مصر عام ١٩٨٦ على النحو التالى :

(١) قضية سليمان خاطر :

كان الاعلان عن انتحار الجندى المصرى سليمان خاطر فى سجنه ، بعد إدانته بقتل عدد من السياح الاسرائيليين عند حدود مصر الدولية قرب طابا ، أول القضايا التى دار حولها جدال ساخن بين الحكومة وقوى المعارضة فى بداية عام ١٩٨٦ . وقد حاول التيار الاسلامى ، بكافة أجنحته ، ألا يكون بعيدا عن الحملة التى شنتها قوى المعارضة - كل من زاويتها الخاصة - للتشكيك فى ظروف الوفاة والاشادة بالجندى الراحل . ويبدو من مراقبة الأنشطة التى تمت فى ذلك الحين ، أن كلاما من « الاخوان المسلمين » و « تنظيم الجهاد » حاول لعب دور فى مظاهرات طلاب الجامعات على وجه الخصوص .

ويظهر من تحليل منشورات وزعت فى بعض الجامعات الاقليمية تعبيرها المؤشر عن أفكار تنظيم « الجهاد » ، والتأكيد على مفاهيم وحدة « الأمة الاسلامية والعقيدة الاسلامية ، وإدانة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، كل ذلك فى لغة سياسية حديثة متأثرة بشكل مباشر بالصياغات والأفكار التى برزت مع الثورة الايرانية مثل « الطاغوتية » و « الاستكبار » .

على أن المناسبة نفسها شهدت وجود منشورات ذات صياغة تقليدية أقرب إلى أفكار الاخوان المسلمين ، وتحدث عن « المؤامرة اليهودية » ضد الأمة الاسلامية ، وضرورة الاعداد للمعركة الفاصلة ضدهم .

(٢) تمرد الأمن المركزى :

لم تشأ جماعات المعارضة الاسلامية أن تكون بعيدة عن وقائع الأيام الخمسة الأخيرة من شهر فبراير ١٩٨٦ التى شهدت تمرد جنود الأمن المركزى وأثارها العميقة . وفى واقع الأمر ، فإن اتجاه أغلب أعمال العنف نحو ملاحى شارع الهرم التى ينظر إليها كتعبير عن الخروج على تعاليم الدين ، أدى إلى أن يرفع البعض - خاصة داخل أجهزة الأمن - أصبع الاتهام إلى الجماعات الدينية بالذات ، ولكن ذلك الأمر لم يثبت ، بأى شكل رسمى - سواء ضد الجماعات الدينية أو ضد غيرها من القوى السياسية المعارضة .

على أن ذلك لا ينفى أن تلك القوى كلها عبرت عن آرائها فيما حدث وطرحت تقييماتها لأسبابه ودلالاته . وفى هذا السياق أصدرت جماعة « الجهاد » بياناً هاماً وزع فى الجامعات تحدث عن اتساع جهاز الأمن المركزى كأداة فى يد النظام « العلمانى » فى مواجهة غضب الجماهير ، وعن تنشئة أفراد هذا الجهاز على أساس تسميم أفكارهم ضد الاسلام والشباب المسلم . وأكد البيان فى نهايته « أن إرادة الله التى حطمت شارع الهرم بالأمس ، قادرة على أن تحطم كل صور الفساد ، صغيرها وكبيرها ، وأنه ليس هناك من مخرج إلا الاسلام » .

(٣) مؤتمر العدالة الأول وتطبيق الشريعة الاسلامية :

كان انعقاد مؤتمر العدالة الأول فى ٢٠ أبريل ١٩٨٦ بتنظيم من « نادى القضاة » (الهيئة شبه النقابية للجماعة القضائية المصرية) مناسبة برز فيها الوزن الواضح للتيار الاسلامى وسط رجال القانون والقضاء فى مصر . وكانت الشريعة الاسلامية ، والمفاضلة بينها وبين القانون الوضعى ، فى مقدمة القضايا المركزية التى دار حولها حوار صاخب فى لجنة التشريع بالمؤتمر . وركزت بعض الأوراق محل البحث فى المؤتمر على تنفيذ الحجج الداعية لتأجيل تطبيق الشريعة الاسلامية - خاصة ما يتعلق بالحدود والقصاص - بل وتنفيذ الحجج الداعية للتدرج فى التطبيق . وقد ووجه هذا التيار بتيار آخر اعترض على المنطق الشكلى والمبسط الذى تطرح به قضية تطبيق الشريعة ، وشدد على أهمية تقدير الظروف الموضوعية المتغيرة للتطور الاجتماعى والسياسى والاقتصادى عند معالجة تلك

القضية الهامة . وقد تضمنت توصيات المؤتمر الدعوة « لاصدار مشروعات للقوانين مستمدة من الشريعة الاسلامية » وتهيئة المناخ العام اللائم لتطبيق أحكام الشريعة .

(٤) الحركة فى الجامعات المصرية :

مثلت الجامعات المصرية إحدى الميادين الأساسية للعمل الاسلامى السياسى فى السبعينات والثمانينات ، والثابت أن التيار الاسلامى وجد فى بداية السبعينات دعماً من الدوائر الحكومية وأجهزة الأمن ، على أن يساعد ذلك على مواجهة حركة القوى السياسية الأخرى ، مثل « الماركسيين » و « الناصريين » بين طلبة الجامعة ، خاصة فى ظروف التوتر السياسى والاجتماعى التى سادت مصر قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ . على أن التحولات العميقة - اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً - التى شهدتها المجتمع المصرى بعد حرب ١٩٧٣ وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، قدمت ظرفاً موضوعياً مواتياً لنمو وازدهار تدريجى فى قوة التيار الاسلامى ، على حساب التيارات السياسية الأخرى ، بين شباب الجامعات ، انعكس فى بدء سيطرة هذا التيار على الاتحادات الطلابية ، وغيرها من أشكال التنظيم الطلابى . ولم تكن هذه السيطرة فرصة فقط لطرح الأفكار والشعارات الاسلامية ، وإنما أيضاً لتقديم خدمات عديدة للطلاب المحتاجين وسط الظروف المعيشية الصعبة ، بما فى ذلك توفير زى الطالبات المحجبات بأسعار زهيدة .

وقد كان التيار الاسلامى السائد فى السبعينات أقرب إلى جماعة الاخوان المسلمين ، وبعض الجماعات الأخرى ، ولكن جماعة « الجهاد » بدأت دخول الساحة الجامعية مسلحة بسلوك أكثر ديناميكية فى العمل السياسى . كما كانت تلك الجماعة أكثر ميلاً للحوار مع القوى الأخرى - خاصة الناصريين .

وقد كانت قضية « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » ، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالاختلاط والعلاقة بين الجنسين داخل الجامعة ، على رأس اهتمامات الجماعات الاسلامية - مثلما كانت كذلك دائماً . ووجدت هذه القضية فى عام ١٩٨٦ وما قبله أرضية شديدة الخصوبة ، تتمثل فى الضغوط الاقتصادية وما يرتبط بها من المشكلات الاجتماعية والأعباء النفسية خاصة بين الشباب ، التى صاحبت الانفتاح الاقتصادى . وطرحت جماعة الجهاد فكرة

« الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كفريضة إسلامية » ، يلزم معها - على أعضاء الجماعة وكوادرها - أن ينشطوا في نهى جموع الطلاب عن الاختلاط وغيره من « المنكرات » ، ورفض الدعاوى حول الحرية الشخصية بذلك الشأن .

أما أهم القضايا حول الدولة الإسلامية والنظام السياسى ، التى طرحتها الجماعات الإسلامية داخل الجامعة فكانت تدور حول قضية « الخلافة » وهو ما بدا فى أوضح صورة فى أسبوع « الخلافة الإسلامية » الذى نظّمته جماعة الجهاد فى جامعة القاهرة فى مارس ١٩٨٦ . ودارت كثير من المقولات التى طرحت حول فكرة « أن الفتن قد تتابع على الأمة بعد أن سقطت الخلافة عام ١٩٢٤ » ، وأن خير أمة أخرجت للناس قد تعثرت أمام مؤامرات الحلف الشيطانى الذى يضم النصارى واليهود والعلمانيين المرتدين . على أن الدعوة لاهياء « الخلافة » لم يصاحبها تحديد لظروف هذا الاحياء فى الظروف الدولية الراهنة ، أو لشكل النظام السياسى الإسلامى فى الأقطار الإسلامية .

(٥) عنف الجماعات الإسلامية :

شهد عام ١٩٨٦ عديدا من أحداث العنف التى نسبت إلى الجماعات الإسلامية ، خاصة فى بعض محافظات الصعيد مثل أسيوط والمنيا . فأسيوط ، بما تتسم به من تركيب سكانى مكثف للأقباط والمسلمين معا ، مثلت باستمرار موقعا مناسباً لعمليات الاثارة الدينية والتحريك الجماهيرى ، فى مواجهة « الآخر » الدينى ، أو فى مواجهة الدولة . ولم يكن مصادفة أن شهدت مدينة أسيوط أخطر حوادث الصدام مع القوى الإسلامية غير المشروعة (تنظيم الجهاد) عقب اغتيال الرئيس السادات فى سبتمبر ١٩٨١ . وفى مواجهة النشاط الإسلامى - السياسى المتنامى حرصت الدولة على استخدام كافة الوسائل لمحاصرة آثاره السلبية ، بما فى ذلك من إشراف وزارة الأوقاف على المساجد الأهلية بالمحافظة - وهو الأمر الذى كان محلاً للنزاع مع الجماعات الإسلامية عام ١٩٨٦ . كذلك شهد ذلك العام التوترات التى حدثت فى أسيوط عقب مصرع أحد الطلاب برصاص أحد رجال الشرطة لدى محاولته لصق إعلان لحدى الجماعات الإسلامية . كما صاحبت التوترات منع أجهزة الأمن بعض الوعاظ ذوى النشاط السياسى من إلقاء الخطب ، وكذلك التدابير التى اتخذتها السلطات لمحاصرة النشاط السياسى للطلاب ،

بما فى ذلك تغيير نظم الاختبارات الدورية . كذلك شهدت محافظة « المنيا » عام ١٩٨٦ نشاطا ملحوظا للجماعات الإسلامية التى نجحت فى إرغام المحافظة على سحب تراخيص بيع الخمور فيها ، فضلا عن ممارسة عديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى ركزت - فى جانب هام منها - على استنفار المسلمين أو « المجتمع المسلم » ضد الجماعة القبطية فى المحافظة ، ممهدة المسرح لتوترات طائفية متصاعدة محتملة .

أما فى مدينة القاهرة ، فإن أبرز مظاهر عنف الجماعات الإسلامية عام ١٩٨٦ وقعت صبيحة يوم ٢٦ يونيو حيث اشتعلت النيران فى وقت واحد فى عدد من محلات الفيديو . وقد وجهت أجهزة الأمن تهمة إشعال تلك الحرائق إلى بعض الجماعات الإسلامية ، خاصة جماعة طه السماوى ، وأثارت عمليات التحقيق مع المتهمين ومحاكمتهم قضية التعذيب الذى تعرضوا له ، وقضية عدم دستورية محاكمتهم أمام المحاكم العسكرية ، مما يلقي الضوء على الجوانب السلبية الخطيرة ، فى أسلوب تعامل الدولة والنظام السياسى مع تلك الجماعات ، والآثار بعيدة المدى لذلك الأسلوب . .

٢ - القوى الناصرية :

١ - تقديم :

أصبحت الناصرية واحدة من الحركات السياسية ، ذات الوجود الملحوظ فى العالم العربى ولكنها تتخذ فى كل بلد رموزا وأساليب للعمل تتفق مع تركيبته الاجتماعية وطبيعة الصراع السياسى فيه .

وبشكل عام ، فإن الناصرية - كفكرة وحركة - تواجه الآن تحديات عميقة سواء بشأن تطوير وتجديد أفكارها وأساليب عملها ، أو بشأن حل أزماتها الداخلية والتنافس بين مجموعات ، أو بشأن التعامل مع البيئة الوطنية والاقليمية والعالمية المتغيرة .

أما فى المجتمع المصرى فإن دراسة الناصرية تكتسب أهمية خاصة لأكثر من سبب :

فالجماعات الناصرية من أبرز القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية ، لما تعلنه من تمثيلها لثورة يوليو

١٩٥٢ ، وتطرح بالتالى تحديا على النظام القائم وهل يمثل استمرارا لمبادئ ثورة يوليو ، أم أنه يمثل انقطاعا عنها . وفى حال السماح بحزب ناصرى فسوف يكون على الحزب الحاكم أن يصوغ اطارا ايديولوجيا يختلف عن الطروح الناصرية الايديولوجية .

وفى ذات الوقت سوف يكون أيضا على بعض الأحزاب السياسية القائمة ، أن تعيد بلورة خطابها السياسى سعيا وراء الخصوصية والتبلور الايديولوجى والسياسى .

إن الجماعات الناصرية - تنتظمها أجيال عديدة - ولكن تجربة جيل السبعينيات متميزة ، ومن ثم فهى حركة شابة فى قوامها التنظيمى ، والحركى .

وربما لا توجد قوى سياسية أخرى على ساحة الصراع السياسى لديها نموذج تاريخى قريب ، انطوى على إنجازات هائلة ، ومثالب قاتلة ، وبالتالى فإن الاطار المرجعى للناصرية ، ورموزها التاريخية تعتمد على مجموعة من الذكريات القريية التى تستخدمها فى الجدل السياسى .

إن النزاعات الجيلية والفكرية التى تسود الجماعات الناصرية فى مصر ، تمثل حالة خاصة تختلف عن الجماعات الماركسية المحجوبة عن الشرعية . ولا توجد حتى الآن دراسة علمية باللغة العربية عن تركيب الجماعات الناصرية فى مصر ، وديناميات التنافس ، والصراع بينها فى المرحلة الراهنة .

ب - الجماعات الناصرية فى مصر :

لا يمكن وضع خريطة للجماعات ، والقوى الناصرية وتفسير عوامل تشرذمها التنظيمى ، إلا من خلال بحث المصادر المختلفة لوجودها على ساحة العمل السياسى فى مصر ، استنادا إلى التسلسل التاريخى للأجيال الناصرية . فالجيل الأول من « الحرس الناصرى » تتركز خبراته فى كونه جزءا من البيروقراطية العسكرية أو الادارية ، أو التكنوقراط ، ومن ثم لم يختبر العمل السياسى الجماهيرى ولم تكن لدى غالبية خبرات التنظيمات السياسية السرية ، أو التفاعل الجماهيرى المباشر بعيدا عن اطرارات الدولة الرسمية . ومن ثم ظلت الأغلبية بعيدة عن أية مظاهر للعمل السياسى ضد الدولة أو ضد السياسات الرسمية للنظام سواء فى ظل رئاسة أنور السادات أو حسنى مبارك بل إن بعضهم لم يتصور

لنفسه دورا خارج الدولة . ومع أن متغيرات ساحقة شملت النظام الاجتماعى والسياسى فى مصر ، إلا أن تحليلاتهم السياسية ، وتصوراتهم للمشاكل والأزمات تعكس بالأساس الأفكار والمصطلحات ، والحلول التى تعودوا عليها عندما كانوا جزءا من السلطة الناصرية .

أما الجيل الثانى فهو جيل منظمة الشباب ، وتنظيم طليعة الاشتراكيين ، وقد تكون هذا الجيل من خلال الممارسة السياسية الرسمية ، سواء من خلال التدريب والتنشئة السياسية لمنظمة الشباب الاشتراكى ، أو من خلال العمل السرى فى تنظيم طليعة الاشتراكيين داخل الاتحاد الاشتراكى . وهذا الجيل بعضه اعتزل العمل السياسى وهاجر إلى البلاد النفطية ، والبعض الآخر انخرط فى العمل السياسى داخل أجهزة الدولة ، وأحزابها السياسية الرسمية فى ظل حكم الرئيس السادات ، وهو عدد محدود ، ولكن من الملاحظ أيضا أن الرئيس السادات تعامل مع عناصر كانت جزءا لا يتجزأ من السلطة الناصرية فى الستينيات .

والجزء الحى من هذا الجيل يعمل الآن داخل اطار عملية بناء وتأسيس الحزب الناصرى الذى يقوده فريد عبد الكريم أحد أبرز وجوه الاتحاد الاشتراكى فى عقد الستينيات . وتحاول بعض هذه العناصر أن يكون لها دور كبير باعتبارهم حلقة وصل بين الجيلين الأول والثالث .

أما الجيل الثالث من الناصريين فيمكن أن يطلق عليه « جيل السبعينيات » .

ويتميز هذا الجيل - بمجموعاته المختلفة - بالحيوية السياسية والقدرات الحركية ، ولكنه يتسم بضعف نظرى وفكرى إذا ما قورن بثقافة نظرائه من الماركسيين ، والتقدميين بشكل عام .

هذا الجيل من « الناصريين » لم يشارك فى التجربة الناصرية ، ولم يكن طرفا لا فى إنجازاتها ، ولا إخفاقاتها ، وهو الأمر الذى يمثل متغيرا أساسيا فى فهم ناصرية الثمانينيات . وترد على مجموعات هذا الجيل عدة ملاحظات :

- فهذه المجموعات نشأت فى الجامعات ، وكلياتها وأسرها السياسية ، ونشاطاتها ، وندواتها ولم تتلق تدريباً سياسياً ، وتنظيماً ايديولوجياً متكاملًا فى

غالبيتها ، وخاصة بعد نهاية منظمة الشباب مما سوف يشكل عنصرا في الأزمة المستقبلية .

- إن النشأة خارج الاطر الرسمية ، أدت إلى عدم انسحاب التناقضات والصراعات القديمة بين جيل الحرس القديم - وبقاياها - وبين جيل التنظيم الطليعى ومنظمة الشباب ، إلى داخل جيل السبعينيات ، ولكن سرعان ما امتدت آثارها اليهم فيما بعد .

- ابتعاد هذا الجيل عن التجارب التنظيمية الثورية ، أدى إلى اعتبار مشكلة البناء التنظيمى وتحسينه ضد الاختراق ، أحد مشاكل الحركة .

- عدم وجود نظام متكامل للأفكار الناصرية ، أو وجود معايير مرجعية لحسم الصراعات الفكرية - على محدوديتها - جعل مسألة الايديولوجية محورا من محاور الصراع فى الثمانينيات .

وقد تكونت مجموعات هذا الجيل من خلال عدة أوعية تنظيمية شرعية أولها الاتحادات الطلابية فى الجامعات ، وثانيها : نوادى الفكر الناصرى ، التى سرعان ما انتشرت فى الجامعات ، بما فى ذلك الندوات الشهيرة التى عقدت فى جامعة عين شمس ، ثم ثالثا ، « الجمعية العربية لتخليد عبد الناصر » ، وقد لعبت - ولا تزال - دورا فى عمليات التعبئة والحشد والدعاية فى الفترة التى خلت من أية أشكال تنظيمية رسمية يمكن أن تستوعب الجماعات الناصرية .

على أن الاختلاف بين الأجيال الناصرية ، واختلاف ظروف نشأة مجموعاتنا المختلفة لا يكفى لتفسير حالة الانقسام والتشرذم التى تتسم بها :

فرفض انشاء أى مؤسسة سياسية ناصرية كان عاملا من عوامل الانفصال والانقطاع الجيلى ، والسياسى بين شتات الفرق الناصرية .

وهناك أيضا دور العوامل الذاتية داخل الجماعات ، والميل نحو الزعامة ، وشخصنة القيادة فى الحركة ، الأمر الذى يعكس محاولة لتمثيل أو تقليد دور عبد الناصر وشخصيته الكارزمية .

وفضلا عن ذلك ، لا يوجد تراث نظرى ناصرى يسمح بتنظير الخلاف السياسى ، والصراعات السياسية بين الجماعات المختلفة ، وهو ما يجعل جذور الخلاف فى بعض الأحيان ذاتية ، ويتم تكييفها نظريا فيما بعد .

ولا يمكن أيضا اغفال ظاهرة المستقلين الناصريين خارج إطار المجموعات ، ولكنهم أيضا يمثلون محورا لعمليات التنافس والنزاع عليهم لاجتذابهم لهذه المجموعة أو تلك .

أما على الصعيد الفكرى ، فيستطيع المراقب رصد ثلاثة اتجاهات تسود - على وجه الخصوص - بين جيل السبعينيات :

الاتجاه الأول أن الناصرية هى ماركسية العالم الثالث ، وهذا الاتجاه تبلور من خلال القراءة فى الأدبيات الماركسية ، والراдикаلية ، ومحاولته البحث عن صيغة وطنية وعربية للاشتراكية ، ويعتبر الناصرية هى هذا الشكل ، والصيغة المصرية والعربية لها . وربما يرجع ذلك إلى التعامل الجبهوى فى الجامعة ، وخارجها ، أو إلى بعض العلاقات مع الكادرات الماركسية .

ويرفض هذا التيار أى حوار مع الجماعات الاسلامية فى حين يلتزم بالتحالف مع الفصائل اليسارية ذات المنابع الماركسية ، ويقف ضد حزب الوفد وغيره من الأحزاب اليمينية .

كذلك فإنه يجد تمايزه الايديولوجى - فى رفضه لفكرة الرأسمالية الوطنية كجزء من صيغة تحالف قوى الشعب العامل - تأسيسا على أن هذه الرأسمالية أثبتت تاريخيا انها مستغلة ، ولها علاقاتها وروابطها التابعة بالرأسمالية العالمية ، وانها مسئولة مسئولية تاريخية عن نظام الانفتاح الاقتصادى .

وهناك اتجاه ثان أكثر تأثرا بكتابات المفكر القومى الدكتور عصمت سيف الدولة ، وينزع إلى انشاء حركة عربية واحدة وایجاد روابط عضوية مع الجماعات الناصرية المتناثرة على الخريطة العربية . وهذه المجموعة تعرضت لانشقاقات داخلية ووجهت بعدة ضربات أمنية لها ، بما فى ذلك حكم القضاء على بعضهم بتأنيهم على بعض الأفعال السياسية .

وهناك ثالثا مجموعة ناصرية ذات وجه جبهوى ، ومشروع قومى ، تميل إلى ابراز عناصر الخصوصية فى المشروع الناصرى باعتباره مشروعا للخصوصية مصرى وعربى ، واسلاميا ، فضلا عن أنها مجموعة لها اجتهاداتها النظرية ، ولها أساليبها المتميزة فى العمل السياسى ، حيث تميل إلى المرونة والتعامل مع المتغيرات الواقعية ، والسياسية بكفاءة نسبية - بالمقارنة مع بعض الجماعات الأخرى .

ج - الحركة الناصرية ومسألة بناء الحزب :

يعد هذا الموضوع من أهم قضايا دراسة الحركة الناصرية في مصر لاعتبارات عديدة :

أولها : أن الناصرية كان لها موقفها من الفكرة الحزبية ، ومسألة التعددية السياسية ، والقائمة على رفض الأحزاب السياسية على أساس أنها كانت عاملاً محورياً في الفساد السياسى قبل ١٩٥٢ ، فضلاً عن سماتها السلبية والواردة في الوثائق الناصرية . ثم أنها قامت على طرح فكرة « تحالف قوى الشعب العامل » .

ثانيها : إن الجماعات الناصرية - الشابة - لا زالت مترددة أزاء مسألة التعددية الحزبية ، بين قبولها على سبيل التكتيك السياسى لبناء الحزب الثورى أو اعتبارها استراتيجية ، والقبول بها كوسيلة للاحتكام السياسى للجماهير إذا ما زالت القيود التى علق بها مؤسسيا وقانونيا ودستوريا .

ويمكن القول أن المحاولتين الرسميتين الحاليتين لإقامة حزب سياسى ناصرى من داخل النظام القانونى - والسياسى - الراهن للأحزاب السياسية تمثلت في محاولة إنشاء « حزب تحالف قوى الشعب العامل » ، ومحاولة إنشاء الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، وسوف نتناولهما في ايجاز على النحو التالى :

حزب تحالف قوى الشعب العامل :

قام كمال أحمد ، وهو من الجيل الوسط ، وكان عضواً سابقاً في مجلس الشعب عن احدى دوائر محافظة الاسكندرية بمحاولته لتأسيس حزب لقطع الطريق على الجماعات الأخرى التى بدأت في مناقشة مسألة الحزب العلنى ، ولجذب القوى الأخرى إلى الإطار الذى بدأ في صياغته ، وفي ذات الوقت خشية أن يحاول الحرس القديم السيطرة على عملية إنشاء حزب ناصرى لا يكون له وللشباب دور كبير فيه .

وفي هذا السياق قام بأعداد برنامج - اقرب الى رؤية الوسط - وذا طابع اصلاحى محدود ، واعتمد في الدعوة لفكرة إنشاء حزب « تحالف قوى الشعب العامل » على استقطاب المجموعات الناصرية ، من خلال الحوار معها .

وقد انتقد البعض هذه المحاولة لأنها قامت على أساس محلى وقامت على مجموعة الاسكندرية التى تدين

بالولاء لوكيل المؤسسين ، فضلاً عن أنه يؤيد الحزب الوطنى ويعتبره حليفاً له ضد حزب الوفد .

ويقال أن له بعض الأنصار في المنصورة ، ولكن تواجهه محدود . ولكن الجماعات الناصرية في القاهرة تتعامل مع هذه المحاولة الأولى لإنشاء حزب على أساس أنه في حالة التصريح بقيامه - قضائياً وسياسياً - ستنضم إليه ، وتسيطر عليه ، ومن هنا كانت مشاركة بعض ممثلى هذه الجماعات في التأسيس .

وفي ١١ أغسطس ١٩٨٣ تقدم وكيل المؤسسين إلى رئيس لجنة شئون الأحزاب - المنصوص عليها في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ - عن نفسه وبصفته نائباً عن ستين مواطناً بإخطار كتابى عن تأسيس « الحزب الناصرى - تنظيم تحالف قوى الشعب العامل » وبتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٨٣ أصدرت اللجنة قرارها برفض قيام الحزب على أساس إن الاعلان السياسى وبرنامج الحزب ونظامه الداخلى تدل بوضوح على أنه يقوم على النظام الشمولى ولا يؤمن بالديموقراطية أو بتعدد الأحزاب طبقاً لما جاء في الدستور . وإن ما جاء ببرنامج الحزب يتعارض مع الشرعية الدستورية التى يقوم عليها نظام الحكم في مصر ويرمى إلى عودة الشرعية الثورية التى تستبجح أى تغيير عن غير السبيل الدستورى لمواجهة ما أسماه التحدى الكبير الذى ينتظر الأمة العربية .

وأن الاشتراكية العلمية التى ينادى بها الحزب هى بعينها الماركسية التى تختلف عن النظام الاشتراكى الديموقراطى الذى يقوم عليه الأساس الاقتصادى للبلاد طبقاً للمادة الرابعة من الدستور .

وقد طعن قضائياً في القرار الصادر من لجنة شئون الأحزاب السياسية ولا زالت القضية منظورة ويبدو أن ثمة اتجاهات شائعة لدى كافة الفرق والجماعات الناصرية على أن السماح بقيام الحزب الناصرى - تنظيم تحالف قوى الشعب العامل - قضائياً أو سياسياً - سيدفع الجميع إلى الانضمام إليه ، ولكل أهدافه ومراميه .

الحزب الاشتراكى العربى الناصرى (تحت التأسيس) :

بعد رفض لجنة شئون الأحزاب السياسية لطلب إنشاء الحزب الناصرى - تنظيم تحالف قوى الشعب العامل - كانت الفرصة مواتية لدى قوى ناصرية فاعلة

د - الجماعات الناصرية والنظام الحزبي في مصر :

أدى رفض الدولة الاقرار بحق التنظيم المستقل للناصرين ، إلى فرض قيود معينة على النمو الطبيعي للحركة على المستويين الايديولوجي والتنظيمي ، ولكنه في ذات الوقت قد طرح أساليب مختلفة للعمل الناصري في اطار الظروف القائمة :

الناصرية والحزب الوطني : النزاع حول الشرعية والرموز :

كما قلنا فيما سبق بأن الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم يرفض انشاء الحزب الناصري لأسباب موضوعية مبعثها أن هذا الحزب يطرح نفسه باعتباره الاستمرار « الطبيعي » « والتاريخي » لمبادئ ثورة يوليو ، وفي المقابل ، فإن الحزب الوطني يرى أن شرعيته مستمدة من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأن رموزه المعلنة مستقاة من هذه الثورة ومبادئها ، مع بعض التعديلات التي بادر بها الرئيس السادات ، ومن ثم فإن الاقرار بوجود الحزب الناصري يعنى أن الحزب الوطني لا شرعية له .

ومع فترات الانتخابات ، عادة ما يسعى الحزب الوطني للتفاوض مع بعض العناصر الناصرية « المعتدلة » للانضمام إليه ودخول الانتخابات على قوائمه .

ولكن يظل الحزب الوطني مع حزب الوفد من وجهة نظرة الناصريين رموزا لليمين السياسي والاجتماعي في مصر ، على الرغم من أن قلة ناصرية ضئيلة ترى أن عدوها الأول هو حزب الوفد ، وأن ثمة امكانية للتحاور مع الأخوان ، والتيار الاسلامي والحزب الوطني .

الناصرية ، والتجمع : أزمة الصيغة :

كانت صيغة التجمع الوطني التقدمي - ولا تزال - صيغة مطروحة لتجميع القوى التقدمية والمستنيرة في اطار حزب سياسي . وكان بعض الناصريين جزءا من منبر اليسار ، وهو الجذر التاريخي للحزب . ورغم أن هذه الصيغة من الماركسيين القوميين ، والناصرين ، والتيار الديني المستنير ، كان من الممكن أن يكون بوتقة لحوارات خلاقة بين هذه الفصائل ، إلا أن القيود القانونية والأمنية والسياسية على حركة هذا الحزب كانت قوية ، فضلا عن ذلك ، كانت للناصرين

لتطوير التفكير السابق بضرورة انشاء حزب سياسي ناصري ، ينشأ من خلال الخريطة السياسية ، وليس من أعلى كما تم مع بعض الأحزاب السياسية الأخرى ، وتلافى الانتقادات والقصور الذي شاب المحاولة الأولى ، برنامجيا وتنظيميا . ومن هنا قام الأستاذ فريد عبد الكريم المحامى ، وأحد الكوادر البارزة للعمل السياسي وال جماهيري في الستينيات ، وعدد آخر بالأعداد لانشاء « الحزب الاشتراكي العربي الناصري » . وكان اختيار فريد عبد الكريم أمرا ذا دلالة لأن جيل السبعينيات يثق فيه ، ويقدر تاريخه السياسي وصموده في محنة السجن بعد أحداث مايو ١٩٧١ كما أن « الحرس القديم » لا يعترض عليه ، باعتباره كان جزءا من خريطة العمل السياسي الناصري ، في التنظيم السياسي - الاتحاد الاشتراكي - فضلا عن كونه مارس العمل مع مجموعة تنظيم طليعة الاشتراكيين ، ومنظمة الشباب الاشتراكي .

وقد تقدم وكيل المؤسسين السيد فريد عبد الكريم المحامى بطلب التصريح بانشاء حزب تأسيسا على أن « غيبة الحزب الوطني والرسمي للناصرين وحرمانهم من الممارسة الديموقراطية سوف يؤدي إلى ظواهر سلبية لا يرضاهم أحد مثل استقطاب بعض عناصر التيار الناصري الشاب إلى تيارات أخرى خطيرة وغير شرعية مما يفوت على مجتمعنا فرصة اخماد موجات العنف التي ما زالت تهدده ، كما قد يلجأ البعض - تحت تأثير اليأس من امكانية الممارسة الديموقراطية - إلى النشاطات الخارجية على القانون . وأخيرا ، قد يقع البعض منهم في أسر السلبية والعزوف عن المشاركة الفعالة في الحياة العامة وفي صنع مستقبل وطنه ، و « الأمور الثلاثة بعضها خطير ، والأغلب فيها عزل الناس عن الدولة وانعزال الدولة عنهم » .

وقد شكل الحزب هيكله التنظيمي ، ولجانه المتعددة كلجنة الاعلام والعمل الجماهيري ، ولجنة وضع البرنامج ، ولجنة شئون المؤسسين ، ولجنتيه المركزية ، وأمانته العامة .

ولكن المهم في هذا السياق هو رصد العلاقة بين عملية انشاء الحزب ، وبين الجماعات الناصرية المتنافسة ، وبيان ما إذا كان الحزب سيكون أداة توحيد وضبط لايقاع الحركة وبوتقة لصهر الخلافات الذاتية ، والموضوعية أم سيكون مسرحا للنزاع والتنافس بين تلك الجماعات .

انتقاداتهم حول تمثيلهم في داخل المستويات التنظيمية للحزب ، وعن تعبيرهم سياسيا عن أنفسهم كفصيل متميز في جريدة الحزب ، وخاصة من الأجيال الشابة . وثمة لوم ، وعتاب موجه للفصيل الماركسى في الحزب ، وحول ممارساته السياسية وحول سياسات الحزب ، وبعض مواقفه العربية .

ولا شك في أن انشاء الحزب الناصرى سيؤدى إلى خروج عناصر من حزب التجمع إلى الحزب الجديد ، إلا أن ذلك قد يؤدى إلى التمايز وإلى تحول حزب التجمع إلى حزب لليسار الماركسى .

الناصرىون وحزب العمل الاشتراكى :

بالرغم من أن حزب العمل يضم بالأساس بقايا

جماعة مصر الفتاة ، إلا أن الاطار الفضفاض للحزب ، دفع بعض العناصر الناصرية التى فشلت فى الانضواء فى حزب التجمع التقدمى الوحدوى ، إلى الدخول إلى حزب العمل بحثا عن دور ، ومكانة أكبر فى التمثيل ، ولكن هذه العناصر تم تحجيمها مع نمو الحزب ، وتعاضم التيار الدينى فى داخله .

وفى خارج الاحزاب القائمة ، حاول الناصريون أن يكون لهم دورهم - أسوة بالتيار الاسلامى - فى النقابات المهنية كالاطباء والمهندسين ونوادى هيئات التدريس بالجامعات ، وهى محاولات كان لها نصيب من النجاح اختلف من نقابة إلى أخرى ، وأن برزت فى نقابة الصحفيين والمحامين ، فضلا عن نشاطهم الملحوظ فى الجامعات .



القسم الثالث
الأوضاع الاقتصادية

كانت مشكلة نقص الموارد المالية الخارجية أهم مشكلات الاقتصاد المصري في عام ١٩٨٦ . وارتبط هذا بنقص أسعار وعائدات البترول ، وما صاحبه من نقص لتحويلات العاملين المصريين في الخارج ، فضلا عن ضعف المتحصلات الأخرى من النقد الأجنبي ولقد انعكس نقص المتحصلات الخارجية ، متضافرا مع قصور تعبئة المدخرات المحلية ، في العديد من الظواهر الانكماشية . وبوجه خاص فإن انخفاض الاستثمار القومي ، وتراجع معدلات التنفيذ للخطة الخمسية الجارية في أعوامها الأخيرة ، كان أهم هذه الظواهر . واشتد المغزى السلبي لهذا كله ، إذ انعكس بالأساس على قطاعات الانتاج السلعى ، حيث لم تتحقق معدلات النمو المستهدفة لها مع قرب نهاية الخطة الجارية .

وانطلاقا من الأهمية الاستثنائية لمشكلة تمويل التنمية الاقتصادية ، وتحديدًا فيما يتعلق بتنمية القطاعات الانتاجية ، فإن هذا التقرير يتناول أهم التطورات الاقتصادية في مصر خلال عام ١٩٨٦ من هذا المنظور . وهنا تشمل متابعة هذه التطورات تحليل نتائج الخطة الخمسية الجارية ، وعجز موازنة الدولة ، وعجز ميزان المدفوعات ، ودور الجهاز المصرفى . وفى معالجة التطورات فى السياسة الاقتصادية يتناول التقرير دور القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص والتطورات فى العلاقات الاقتصادية الخارجية . وفى هذا كله يجرى عرض لاتجاهات الإصلاح الاقتصادى ، وأثرها على مواجهة مشكلة تمويل التنمية .

أولا : نتائج الخطة الخمسية

مثلت قضية الانتاج فى عام ١٩٨٦ أهم القضايا الاقتصادية فى مصر ، ويرجع الاهتمام الواسع الرسمى والشعبى بهذه القضية إلى أن قصور الانتاج يكمن خلف جميع المشكلات الاقتصادية الداخلية والخارجية . وتعتبر زيادة الانتاج الرافعة المركزية ليس فقط لتجاوز هذه المشكلات ، وإنما أيضا لتحقيق التقدم الاقتصادى وتأمين التحرر من الاعتماد على الخارج . ويكفى لتبيين ادراك خطورة هذه القضية ، أن نشير إلى احتلالها مكان الصدارة من خطاب الرئيس مبارك بتكليف وزارة عاطف صدقى فى نهاية ١٩٨٦ ، فيؤكد الخطاب فى أولى فقراته على ضرورة تعبئة كافة الموارد الداخلية والخارجية

بما يخدم « قطاعات الانتاج » ، وإطلاق الطاقات المتوفرة لدينا لـ « الأغراض الانتاجية » ، وتقديم المزيد من التشجيع لـ « الصناعة الوطنية » فى القطاعين العام والخاص ، واستخدام الطاقات الوطنية المتاحة فى مجال « الزراعة الوطنية » فى القطاعين العام والخاص ، واستخدام الطاقات الوطنية المتاحة فى مجال « الزراعة والصناعة » للحد من الواردات وزيادة الصادرات وتحقيق طفرة ملموسة فى برنامج استصلاح الأراضى وزيادة الغلة الرأسية لـ « الانتاج الزراعى » . الخ . على هذا الأساس ، فإن تطور « قطاعات الانتاج » لابد وأن ينال الأولوية فى متابعة التنمية الاقتصادية فى

مصر خلال عام ١٩٨٦ . وهنا ، فإن التحليل يأخذ ثلاثة محاور أساسية ، الأول : تحليل المستهدف والمنفذ في استثمارات الخطة الخمسية الجارية . والثاني : تطور هيكل الاقتصاد القومى حتى العام الأخير للخطة الخمسية الجارية . والثالث : انجازات النمو الاقتصادى خلال السنوات الخمس الأولى لحكم الرئيس مبارك .

ويتيح مثل هذا التحليل امكانية التعرف على أبعاد أزمة الانتاج التى احتدمت مظاهرها ، ومدى نجاح محاولات الإصلاح التى جرى تبنيها ، وهنا استنادا إلى البيانات الرسمية بشأن تطور بنية الاستثمار الثابت ومعدلات النمو الاقتصادى ، إلى جانب هيكل الناتج المحلى وهيكل العمالة حتى عام ١٩٨٦ .

١ - استثمارات الخطة الخمسية :

يوضح تطور حجم وتوزيع الاستثمار الثابت معدلات النمو الاقتصادى واتجاهات التغير فى بنية الاقتصاد كما توخاها مشروع الخطة الخمسية الجارية فى ظل الأوضاع الداخلية والخارجية المعطاه . وأما التنفيذ الفعلى لبرنامج الاستثمار ، فإنه يحدد النمو والتغير فى هيكل الناتج والعمالة كما جرى هذا التطور فى الواقع . ونكتفى هنا ، بالإشارة إلى أهم سمات التوزيع القطاعى - المستهدف والمنفذ - لاستثمارات الخطة الخمسية الجارية . ونلاحظ استنادا إلى الوثائق التى حددت اطار الخطة أو تابعت تنفيذ هذه الخطة وإلى البيانات الواردة فى جدول رقم (١) :

أولا : أن مشروع الخطة الخمسية الجارية قد تميز عن مشروعات الخطط الخمسية الثلاث التى سبقتها (والتى وضعت بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨١ وأن لم يراى منها طريقه للتنفيذ) . ونقصد بهذا التميز ابراز ضرورة تصفية اختلال هيكل الاقتصاد القومى المتمثل فى تراجع الوزن النسبى لقطاعات الانتاج (القطاعات السلعية) وهو الأمر الذى من شأنه أن يوفر المقدمة الضرورية لتصفية الاختلالات بين الموارد والحاجات القومية السلعية والمالية والبشرية . الخ . أى أنه أساس التخفيف الضرورى لمخاطر تعاظم الاستيراد والمديونية والبطالة . الخ . وهكذا ، فإن المستهدف لقطاعات

الانتاج والبالغ ٥٠,٤ ٪ فاق مثيله فى مشروع الخطة الخمسية ١٩٨٤/٨٠ والذى لم يتعد ٤٢,٨ ٪ ، وفى المقابل تراجع المستهدف لقطاعات الخدمات الانتاجية (قطاعات التوزيع) إلى ٢٠,٥ مقابل ٣٠ ٪ وزاد بدرجة طفيفة لقطاعات الخدمات غير الانتاجية (السيادية والاجتماعية) إلى ٢٩,١ مقابل ٢٧,٣ ٪ . بيد أنه فى حال المقارنة بالاستثمار المنفذ فعليا خلال الفترة ٧٧ - ٨١ / ١٩٨٢ ، يلاحظ أن نصيب قطاعات الانتاج قد استمر ثابتا تقريبا فى الخطة الخمسية . وبينما زاد النصيب المخطط للزراعة والبتروى والكهرباء فقد تراجع هذا النصيب للصناعة التحويلية والتعدين والتشييد . وفى عام ١٩٨٦ تأكدت نفس الاتجاهات تقريبا ، مع ملاحظة تراجع أنصبة الكهرباء ، والخدمات غير الانتاجية .

ثانيا : أن القطاع العام قد تحمل العبء الأكبر من اجمالى الاستثمار المستهدف والمنفذ سواء فى الخطة الخمسية الجارية أو فى الاستثمار المنفذ خلال السنوات السابقة لها . ولقد جسد هذا واقع أن القطاع العام يمثل ضمانة تنفيذ برامج الاستثمار ، طالما أنه يخضع لقرارات الزامية . على حين أن تنفيذ ما يخطط للقطاع الخاص - وأن كان يتأثر بمدى كفاية ادوات التشجيع والتوجيه - فإنه يتحدد أساسا بالقرار الفردى الاختيارى ، والأهم أن معدلات الاستثمار الأعلى للقطاع العام قد عكست - كما سنرى - أسباب استمرار الوزن الكبير للقطاع العام فى الاقتصاد القومى . ونلاحظ هنا ، أن القطاع العام قدم ٧٧,٢ ٪ من اجمالى الاستثمار الثابت المنفذ خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية الجارية بزيادة طفيفة عن النصيب المستهدف له فى الخطة (٧٦,٥ ٪) . ورغم هذا الوزن النسبى المرتفع فقد جاء أقل من نصيب هذا القطاع خلال السنوات الخمس السابقة للخطة حيث بلغ ٨٠,٩ ٪ . ولكن ما يبدو هاما ، هو أن نسبة المنفذ إلى المستهدف كانت أعلى للقطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص . وشهد عام ١٩٨٦ هبوطا فى القيمة المطلقة والنسبية لاجمالى الاستثمار المنفذ مقارنة بالمستهدف ، وبشكل خاص ظهر هذا الهبوط بالنسبة للقطاع العام .

ثالثا : أن قطاع الصناعة التحويلية والتعدين - عدا استخراج النفط - قد استوعب النصيب الأكبر من الاستثمار سواء لدى المقارنة مع قطاعات الانتاج أو مجمل قطاعات الاقتصاد القومى . لكن هذا النصيب المرتفع نسبيا للصناعة من الاستثمار القومى لا يعكس

اختيارا لاستراتيجية تنمية اقتصادية تعطى الأولوية للتصنيع ، أى تربط أسبقية نمو الصناعة التحويلية بما يكفل تحقيق ترابط بنية الصناعة والاقتصاد .

ويبدو هاما أن نلاحظ أن وثائق خطط التنمية الاقتصادية السابقة للخطة الأخيرة أعلنت صراحة رفضها أولوية التصنيع ، وأخذت من مشكلاته ذريعة للتراجع عن استكمال البناء الصناعى القائم . وسواء فى سنوات الخطة الجارية أو السنوات السابقة لها اتجه الاستثمار الصناعى بالأساس إلى مشروعات الاحلال والتجديد واستكمال المشروعات التى بدأ تنفيذها ، أو إلى صناعات الأسمدة ومستلزمات البناء وعدد من الصناعات الاستهلاكية والوسيلة . ويبدو مثيرا للاهتمام هنا ملاحظة أنه رغم اشارة مشروع الخطة الجارية إلى مخاطر عدم كفاية الانتاج الصناعى ، تراجع نصيب الصناعة التحويلية والتعدين إلى ٢٠,٨٪ من اجمالى الاستثمار الثابت المنفذ مقابل ٢٤,٨٪ فى مشروع الخطة و ٢٨,٢٪ فى السنوات الخمس السابقة لها . وفى عام ١٩٨٦ تراجع المنفذ فى هذا القطاع مقارنا بالمستهدف فى الخطة .

وأخيرا ، يبدو هاما أن نلاحظ أن الاستثمارات التى نفذت فعليا فى قطاعات الخدمات الانتاجية خلال سنوات الخطة الجارية بلغت ٢٢,٣٪ من الاجمالى . وقد جاءت هذه النسبة أقل من مثيلتها فى السنوات الخمس السابقة للخطة ، لكنها زادت على النصيب الذى حدده مشروع الخطة والمقدر بنحو ٢٠,٥٪ . وقد ابتلع قطاع النقل والمواصلات والتخزين هذه الزيادة . واجمالا فان ايجابية هذا التطور تبرز من ناحية ، فى التراجع الضرورى لكى يتحقق التناسب بين الاستثمار فى البنية الأساسية الانتاجية والاستثمار فى قطاعات الانتاج طالما أن الأولى ينبغى أن تتطور بقدر احتياجات نمو الثانية . ومن ناحية أخرى ، فى استيعاب البنية الأساسية الانتاجية لزيادة الاستثمار دون غيرها من قطاعات التوزيع . كما يلاحظ أيضا ، وربما يمثل هذا أكثر التطورات سلبية ، أن نصيب قطاعات الخدمات غير الانتاجية ، وأن كان قد هبط فى الاستثمارات المنفذة إلى ٢٦,٣٪ مقارنة بتلك التى قدرتها الخطة ، فقد جاء أعلى من النسبة التى نالها فى سنوات ما قبل الخطة . وإذا كان الاتفاق العسكرى الضرورى للأمن القومى والانفاق على المرافق العامة اللازم لتجديدها ، قد استوعب الزيادة ، فان هذا قد تم على حساب الانتاج الذى يمثل

الأساس الضرورى لتأمين هذا كله على أسس قومية راسخة . أضف إلى هذا أن هذه الزيادة تمت على حساب تقلص نصيب الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة . . الخ . الأمر الذى يحمل آثارا سلبية بعيدة المدى على التنمية الاقتصادية وتطور الانتاج .

٢ - تطور هيكل الاقتصاد :

وتشير بيانات وزارة التخطيط إلى هبوط معدل النمو السنوى للنواتج المحلى الاجمالى بشكل متواصل خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية الجارية ، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢ / ٨١ . وفى عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ كان التراجع حادا وزاد معدل النمو المتوقع قليلا عن نصف مستواه المحقق فى أولى سنوات الخطة الخمسية الجارية . وفى مشروع خطة عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ قدر معدل للنمو يقل عن مستواه سواء بالمقارنة مع المستهدف فى الخطة أو المحقق فى السنوات التى سبقتها . وأما بشأن تفاوت معدلات النمو بين قطاعات الاقتصاد ، فان أول ما يبدو هو عدم نجاح الخطة فى تحقيق معدلات سنوية للنمو تزيد فى قطاعات الانتاج السلعى مقارنة بغيرها ، بغية تصحيح هذا الاختلال الرئيسى فى الاقتصاد المصرى . وهكذا ، يلاحظ ، أولا ، أن معدل نمو قطاعات الانتاج هبط بدرجة أكبر مقارنة سواء بمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٦ / ٨٥ أو بمعدل نمو نفس القطاعات بالعام الأول من الخطة ، ومقارنة بمعدل النمو المتوسط فى الخطة ، أو المحقق قبلها فقد جاء المعدل المستهدف لعام ١٩٨٧ / ٨٦ أدنى مستوى فى هذه القطاعات . ويعزى تراجع نمو الانتاج بالأساس إلى الهبوط الحاد لمعدل نمو قطاع البترول ومنتجاته ، حيث تراجع بنحو ٦,٩ مرة بين العامين الأول والرابع وقدر للعام الخامس بما يقل عن نصف مستواه قبل بداية الخطة .

ثانيا ، أن معدل نمو قطاعات الخدمات الانتاجية قد هبط عن المستوى المستهدف فى الخطة وبدرجة أشد مقارنة بما تحقق قبلها . وظهر التراجع بشكل حاد فى معدل نمو الناتج المحلى المتولد فى قناة السويس ، ورغم تحسنه مقارنة بالعامين الثانى والثالث للخطة فان

المستهدف والمتوقع لم يتعد ٢,٩ و ١,٦٪ في عامى ٨٥/ ١٩٨٦ و ٨٦/ ١٩٨٧ على الترتيب مقابل ٥,٤٪ طبقاً لأهداف الخطة و ١٦,٨٪ خلال السنوات الخمس السابقة لها . وفى المقابل زاد هذا المعدل فى قطاع التجارة عن مستواه ما قبل الخطة ، رغم هبوطه مقارنة بأهداف الخطة تحت تأثير عوامل الانكماش التى برزت فى العامين الأخيرين .

ثالثاً : أن معدل النمو للقطاعات غير الانتاجية (الخدمات السيادية والاجتماعية) قد ارتفع فى نهاية الخطة مقارنة ببدايتها ، وكان أعلى من القطاعات الأخرى الانتاجية وشبه الانتاجية ، وفاق حتى المستوى المحقق قبل الخطة . ويلاحظ أن هذه الزيادة تعزى بالأساس إلى الارتفاع الملموس لمعدل النمو فى قطاع الاسكان وقطاع المرافق العامة مقارنة بأهداف الخطة وبما تحقق قبلها . وكان هذا النمو دون إضافة إلى - أو على حساب - الانتاج السلعى .

أن هذا الهبوط لمعدلات النمو السنوية ، وتفاوتها بين قطاعات الاقتصاد فى غير صالح قطاعات الانتاج الأمر الذى يعزى إلى التراجع فى حجم الاستثمار المنفذ ونمط توزيعه القطاعى (قد انعكس على تطور هيكل الناتج والعمالة فى الاقتصاد القومى .

والواقع أن هيكل الناتج المحلى لم يتغير تقريباً رغم ما هدفت إليه الخطة الخمسية الجارية من رفع للوزن النسبى لقطاعات الانتاج إلى ٥٤,٨٪ فى عامها الأخير ، بدلاً من ٥١,٧٪ فى عام الأساس . وهكذا ، فى عام ٨٥/ ١٩٨٦ تراجع النصيب المتوقع لهذه القطاعات عن مستواه فى العامين الثانى والثالث من الخطة ولم يزد المستهدف فى العام الأخير ٨٦/ ١٩٨٧ عن مستوى عام ٨١/ ١٩٨٢ . ويعزى هذا من حيث الأساس إلى عدم القدرة على تحقيق هدف رفع نصيب قطاع البترول ومنتجاته إلى ١٨,١٪ ، بل تراجع المتوقع والمستهدف إلى ١٥,١ و ١٤,٧٪ فى عامى ٨٥/ ١٩٨٦ و ٨٦/ ١٩٨٧ . أضف إلى هذا تواضع زيادة نصيب الصناعة التحويلية والتعدين . وهبوط أنصبة الزراعة والتشييد والبناء فضلاً عن ثبات نصيب الكهرباء ، وذلك فى نفس العامين .

وفى المقابل فإن قطاعات الخدمات الانتاجية نالت نصيباً من الناتج المحلى الاجمالى يزيد بدرجة ملموسة فى العامين الأخيرين للخطة مقارنة بالمستهدف فى نهايتها ، ويساوى تقريباً نفس النصيب فى سنة الأساس .

ويلاحظ أن الناتج المتولد فى قناة السويس وأن تدنى إلى نصف مستواه فى سنة الأساس قدر فى العامين الأخيرين للخطة بأعلى من المستهدف فى نهاية الخطة .

وأما القطاعات غير الانتاجية ، فقد قدر أن يزيد نصيبها فى عام ٨٦/ ١٩٨٧ عن مستواه فى العام السابق له ، وعن نصيب المحقق فى سنة الأساس . وفى آخر عامين للخطة فإن نصيب الخدمات الاجتماعية قدر أن يزيد بدرجة طفيفة عن المستهدف فى الخطة ، ومساو تقريباً لسنة الأساس ، ربما للقيود الاجتماعية الواردة على الاتجاه لتقليص حاد لخدمات ضرورية مثل التعليم والصحة ، أولزيادة دور القطاع الخاص فى هذا المجال . وأما نصيب الخدمات الحكومية . فقد هبط المتوقع والمستهدف فى العامين المشار اليهما بدرجة طفيفة عن سنة الأساس ، وبدرجة أكبر عن المستهدف فى الخطة ، الأمر الذى قد يعزى إلى الاتجاه نحو تقليص نسبى للانفاق الحكومى غير الضرورى . ونال قطاع الاسكان نصيباً أعلى وأن كان بدرجة محدودة مقارنة بسنة الأساس وما هدفت اليه الخطة ، وما يشير بشكل غير مباشر إلى تفضيل الاستثمار الخاص للتوظيف فى ملكية العقارات المبنية مقارنة بالاستثمار الانتاجى .

وأما هيكل العمالة حسب قطاعات الاقتصاد ، فقد جسد استمرار العمالة ضعيفة الانتاجية وغير المنتجة . وهكذا ، على سبيل المثال ، رغم تراجع نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى بدرجة حادة بين عامى ٨٥/ ١٩٨٦ و ٨١/ ١٩٨٢ ، فقد زاد نصيبها من العمالة . وبين نفس العامين ارتفع الوزن النسبى للعمالة بنحو ضعف الزيادة المتوقعة للناتج فى قطاع الصناعة التحويلية والتعدين . ورغم ثبات وزن قطاع الكهرباء فى الناتج المحلى فقد ارتفع نصيبها من العمالة بنحو ١٨٪ . وانعكس التراجع النسبى فى الاستثمارات الموجهة لأعمال التشييد والبناء وفى معدلات نمو هذا القطاع - رغم ثبات وزنه فى الناتج الأمر الذى قد يفسره ارتفاع التكاليف والأرباح - فى الهبوط الحاد للعمالة فيه إلى ما يقرب من نصف مستواه .

وفى المقابل ، زاد نصيب قطاعات الخدمات الانتاجية من العمالة . وأدى الهبوط الطفيف فى الوزن النسبى للعمالة فى قطاع الخدمات الحكومية إلى انخفاض مقابل وأن كان محدوداً بدوره فى العمالة بقطاعات الخدمات غير الانتاجية . ولكن استمرار الوزن الكبير للعمالة غير المنتجة ، يظهر فى أن نصيب أنشطة الخدمات الذى

الذى زاد بدرجة ملموسة سعة الشبكات الكهربائية ذات الجهد الفائق والعالي . وأدى تطوير انتاج وتوزيع الكهرباء إلى زيادة نصيب الصناعة من الطاقة الكهربائية (عدا المولدة والمستخدمه داخل المصانع) بنحو ٣٠٪ عام ١٩٨٦ / ٨٥ مقارنة بسنة الأساس للخطة . وزاد نصيب الزراعة والرى والصرف بحوالى ٤٨٪ .

وارتبطت الزيادة الأخيرة ، باستمرار التوسع فى تنفيذ مشروع كهربة الريف ، واتساع استخدام التكنولوجيا الحديث فى الزراعة المصرية والانتاج الريفى . ويلاحظ اجمالا اتجاه معدلات النمو السنوى للكهرباء فى قطاعات الانتاج نحو الثبات أو الزيادة مقابل اتجاهها للانخفاض فى قطاعات الاستهلاك غير الانتاجى . بيد أنه فى نهاية العام الرابع للخطة مقارنة بسنة الأساس ، فإن هذا التحول الايجابى فى وظيفة هذا القسم الرئيسى من البنية الأساسية لم يحل دون هبوط نصيب الصناعة والزراعة فى استهلاك الكهرباء من ٦٠٪ إلى ٥٣٪ ويرجع هذا إلى المستوى الأعلى لمعدلات نمو الاستهلاك وزيادة ارقامه المطلقة فى القطاعات غير الانتاجية ، أضف إلى هذا أنه رغم الاتجاه إلى استخدام الطاقة المائية المتاحة فى توليد الكهرباء ، فإن المصادر الحرارية - من الموارد النفطية والغازية قدمت حوالى ٧٣,٥٪ و ١٨,٥٪ على الترتيب من الطاقة الكهربائية الجديدة . الأمر الذى يفاقم من مشكلات النضوب المتسارع للموارد القومية من النفط والغاز ، ويهدر الفرصة البديلة لتطوير الصناعات البتروكيمياوية ، كما يسهم فى خفض أهم مصادر مصر من النقد الأجنبى - أى صادرات البترول .

ويبقى هاما أن نشير إلى أن معدلات النمو السنوية المرتفعة للنتائج المحلى المتولد فى قطاع الكهرباء ، لم يكن لها أن ترفع من مساهمة قطاعات الانتاج السلعى فى اجمالى الناتج المحلى . ويرجع هذا إلى أن نصيب قطاع الكهرباء فى هذا الاجمالى لم يتجاوز ٦٥٪ - ٧٤٪ فى العامين الأول ، والرابع من الخطة الخمسية الجارية .

ولقد ارتفع الناتج المحلى بنحو ١٤,٤٪ سنويا فى قطاع النقل والمواصلات والتخزين خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة طبقا للنتائج المشار اليها وكان هذا بدوره أكثر معدلات النمو السنوية ارتفاعا فى جميع القطاعات سبه الانتاجية (قطاعات الخدمات الانتاجية) . وهنا أيضا كانت الانجازات ملموسة فى

وصل إلى ٢١,٦٪ من قوة العمل فى مصر موزعة حسب النشاطات الاقتصادية ، كان ينبغى أن لا يزيد على ١٣٪ - ١٥٪ فى عام ١٩٨٤ . وفى المقابل ، فإن نصيب قطاعات الانتاج من العمالة لابد وأن يتغير بالزيادة لصالح الصناعة . وهكذا ، فإن نصيب الزراعة من قوة العمل ، لابد ألا يتجاوز نحو ٢٥ - ٣٠٪ بدلا من نحو ٤٠,٦٪ وأن يتجه نصيب الصناعة للزيادة بحيث يبلغ نحو ٢٥٪ على الأقل بدلا من نحو ١٤,٢٪ ، وذلك باتخاذ عام ١٩٨٤ أساسا للمقارنة . وفعليا فإن هذا التغير المطلوب فى التوزيع النسبى لقوة العمل - كما يراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - يشير ، من ناحية ، إلى الاصلاح الحتمى فى هيكل الاقتصاد القومى ، ومن ناحية أخرى إلى الضرورة الملحة لزيادة الانتاج ورفع الانتاجية ، الأمر الذى لم تتمكن الخطة الخمسية الجارية من تحقيقه ، ودفع إلى المقدمة مرة أخرى المطلب القومى الملح بالتغلب على المشكلات التى حالت دون تحقيق ما توخته هذه الخطة فى مشروعها الأول .

٣ - انجازات النمو الاقتصادى :

وفيما بعد سوف نعرض للأبعاد والأسباب المختلفة للمشكلات السالفة التى تمثل نتاجا لاستراتيجية الانفتاح الاقتصادى فى واقعها الفعلى . ونكتفى هنا بالاشارة إلى أهم انجازات الخطة الخمسية ٨٢ / ١٩٨٣ - ١٩٨٧ / ٨٦ ، طبقا لتقارير المتابعة حتى بداية عامها الأخير .

لقد زاد الناتج المحلى - بالأسعار الثابتة - بنحو ١٣,٦٪ سنويا فى قطاع الكهرباء خلال الأعوام الأربعة الأولى للخطة ، طبقا للنتائج الفعلية للعامين الأولين ، والمبدئية والتقديرية للعامين الأخيرين . وكان هذا أعلى معدلات النمو السنوية فى جميع قطاعات الانتاج (القطاعات السلعية) وكانت الانجازات ملموسة بالفعل فى مجال تطوير قاعدة الطاقة الحديثة الضرورية لتطوير الانتاج القومى على أساس التكنولوجيا الحديث . وهكذا ، على سبيل المثال ، زاد انتاج الكهرباء بنحو ٨٣١٣ مليون كيلووات ساعة خلال السنوات الأربع الأولى للخطة . ومثلت هذه الاضافة حوالى نصف الانتاج القائم فى سنة الأساس . وتم تركيب وتشغيل محطات جديدة للمحولات وخطوط هوائية وأرضية للنقل ، الأمر

جانب زيادة انتاج مياه الشرب النقية بنحو الثلث ،
ونالت القاهرة والاسكندرية أى أهم المراكز الاقتصادية
والسكانية - النصيب الأعظم من هذا التطوير .

بيد أنه ينبغي أن نلاحظ ، من ناحية ، أن نصيب
المرافق العامة لم يتجاوز ٠,٣٪ من الناتج المحلى
الاجمالى و ١,٨٪ من هذا الناتج المواد فى القطاعات غير
الانتاجية . ومن ناحية أخرى ابتلعت النفقات السيادية
للادارة الحكومية القسم الأعظم من هذا الناتج ، بما فى
ذلك على حساب تراجع النصيب النسبى للخدمات
الاجتماعية والشخصية شاملة التعليم والصحة
وغيرها .

وعلى أية حال ، فقد أعلن أن مثل هذا التطوير
لقطاعات الطاقة والبنية الأساسية الانتاجية
والاجتماعية ، بعد مقدمة ضرورية وأساسا مواتيا
للخطة الخمسية القادمة (١٩٨٨/٨٧)
(١٩٩٢/٩١) . وأما تفسير ذلك ، فانه يتلخص فى
أنه قد انيط بالقطاع الخاص أن يقدم حوالى نصف
استثمارات الخطة القادمة ، أو ضعف نصيبه الفعلى فى
الخطة الجارية . وهنا يراهن على جذب القطاع الخاص
استنادا إلى الوفورات الخارجية الهائلة التى اتاحها له
نمط الاستثمار الحكومى واستفادة من الامكانيات المالية
الكبيرة التى يسيطر عليها هذا القطاع . أضف إلى
هذا ، عنصر الضغط الناجم عن احتدام مشكلة التمويل
الحكومى للتنمية الاقتصادية نتيجة تراجع إيرادات
الدولة .

ويبقى أن نشير إلى أن مشروع الخطة الخمسية
القادمة (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) يستهدف تحقيق
زيادة كبيرة نسبيا فى أنصبة قطاعات الانتاج بغير
مراعاة على قطاع البترول . وتتطلع الخطة أن يتم هذا
على حساب التضخم غير الضرورى فى أنشطة التجارة ،
ولكن الأهم على أساس التراجع فى الانفاق الواسع
الحكومى فى مجالات البنية الأساسية الانتاجية .

مجال تطوير البنية الأساسية الانتاجية . وهكذا ، على
سبيل المثال ، تم حتى نهاية عام ١٩٨٦/٨٥ ، بالمقارنة
مع الموجود فى عام ١٩٨٢/٨١ ، توريد حوالى ٢٢,٥٪ من
اجمالى القاطرات والوحدات و ١٢,٨٪ من اجمالى
العربات ، وزيادة أطوال الخطوط بحوالى ٤٪ وتجديد
٢٠,٦٪ من الخطوط القائمة ، إلى جانب استكمال أعمال
مشروع مترو الانفاق بالقاهرة وذلك بالنسبة للسكك
الحديدية وبالمقارنة مع الموجود فى عام ١٩٧٩ تم انشاء
ورصف حوالى ٢١,٦٪ من الطرق الرئيسية ، وتوسيع
١٥,٣٪ من الطرق ، إلى جانب انشاء العديد من
الكبارى فى القاهرة والأقاليم ، وذلك بالنسبة للنقل
البرى ، أضف إلى هذا أنه جرى انشاء العديد من
الأرصفة الجديدة فى الموانئ الموجودة . والانتهاى من
المرحلة الأولى من ميناء دمياط الجديد ، فضلا عن
تدعيم اسطول النقل البحرى والجوى للقطاع العام .
وأما بالنسبة لقناة السويس ، فقد استمرت عمليات
التكسيات والتوسيع والتدعيم ، إلى جانب تنفيذ المرحلة
الأولى لمشروع تطوير القناة للوصول إلى عمق يسمح
بعبور سفن حمولة ٣٥٠ ألف طن فارغة . وفى نفس
الوقت شهد قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية
تطويرا هاما ، انعكس فى زيادة السعة الاجمالية
للخطوط التليفونية بلغت ٦٦٤ ألف خط وبزيادة مثلت
حوالى ١٢٣٪ مقارنة بالموجود فى سنة الأساس . وإلى
جانب هذا ، جرت زيادة ملموسة فى سعة كابل الوجه
القبلى ، وشبكات سنترالات الوجه البحرى ، كما زادت
خطوط التلكس بحوالى ٨٤٪ . وجرى تطوير خطوط
الاتصال التليفونى بأوروبا والخليج وآسيا .

بيد أنه على الرغم من هذا ، هبط بشكل طفيف
نصيب قطاعات النقل والتخزين والمواصلات وقناة
السويس من اجمالى الناتج المحلى ، إلى ٩,١٪ فى نهاية
عام ١٩٨٦/٨٥ مقارنة بنحو ٩,٢٪ فى عام ٨١/٨٢ .
ويعزى هذا إلى هبوط الدخل المتحقق من
القناة ، وإلى استمرار النمو بمعدلات مرتفعة فى مجالات
التجارة والمال .

وكان معدل النمو السنوى البالغ حوالى ٢٠٪ فى
قطاع المرافق العامة هو أعلى المعدلات بين القطاعات غير
الانتاجية (الخدمات غير الانتاجية) . وجسد هذا
انجازا ملموسا فى مجال البنية الأساسية الاجتماعية .
وشمل هذا الانجاز انشاء شبكات ومحطات للصرف
الصحى ، واحلال وتجديد وتطوير تلك القائمة ، إلى

المصدر : تم حساب وتركيب الجدول من بيانات وزارة التخطيط . وثائق مختلفة .

(١) يشمل قناة السويس .	(٦) يشير إلى المال - ويبلغ المعدل ٦٩,٩٪ للتأمين .
(٢) يشمل المال والتأمين والمطاعم والفنادق والسياحة .	(٧) يشير إلى المال - ويبلغ المعدل ٨٠٪ للتأمين .
(٣) يشمل التأمينات الاجتماعية والخدمات الحكومية .	(٨) يشير إلى الصناعة التحويلية - ويبلغ المعدل ٢٠,٣٪ للتأمين .
(٤) يشير إلى المال - ويبلغ المعدل ١٦,٦٪ للتأمين .	(٩) يشير إلى المال - ويبلغ المعدل ٦٠,٥٪ للتأمين .
(٥) يشير إلى المال - ويبلغ المعدل ٩,٢٪ للتأمين .	

* يشير إلى الاستثمار الأجنبي فقط شاملا غير الموزع قطاعيا .

** حتى ٨١ - ٨٢ فعل : الخطة الخمسية : الميزن (متوقع) والخطة (مستهدف) .

ثانيا : عجز موازنة الدولة

١ - الاتجاهات العامة للموازنة :

لقد جسدت الموازنة العامة أهم ملامح السياسة المالية والنقدية في عام ١٩٨٦ كما في قبله من أعوام الخطة الخمسية الجارية . ولا نقصد هنا مجرد السياسة التي تؤمن تمويل جهاز الدولة للقيام بوظيفته الأمنية ، أو التي تقدم الموارد المالية الضرورية لقيام الهيئات العامة بالوظائف الاقتصادية والاجتماعية إلخ . . وإنما نعنئ أيضا الجديد الذي اعترى هذه السياسة في سياق سياسات الاصلاح الاقتصادي التي احتل الاصلاح المالي والنقدي جوهرها ، حتى كادا يصبحان مترادفين في الواقع . وهنا ، إزاء نقص الإيرادات مقارنة بالنفقات ، سواء على المستوى الاجمالي للموازنة ، أو على مستوى الموازنات الفرعية الجارية والرأسمالية والاستثمارية ، برز جوهر هذه السياسة في الترجيح بين المتطلبات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية إلخ . . وبين اعتبارات المدى المباشر والبعيد . بيد أن تحفظا هاما لابد من إيراد هو أن الحساب جرى في شرط استثنائي تأثرت فيه الموارد الخارجية التي يمكن أن تتاح للاستثمار الحكومي بالتغيرات في الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية والاقليمية . ومن هذا ، على سبيل المثال ، تراجع إيرادات البترول والقناة ، وتفاقم أعباء المديونية الخارجية مع حلول أعباء الاغراق غير المبرر في الديون في سنوات وفرة الموارد . أضف إلى هذا ، أن حجم الموارد الداخلية قد تحدد بالقيود الواردة على تقليص النفقات وتنمية الإيرادات العامة ، سواء كانت قيودا ذاتية تتمثل في الأولويات السياسية للدولة ، أو موضوعية تكمن في

احتدمت في عام ١٩٨٦ مشكلة توفير التمويل الضروري للتنمية الاقتصادية . وأخذت هذه المشكلة بأسبابها غير العرضية العديد من المظاهر . ويبدو هاما أن نؤكد أن استمرار اختلال هيكل الاقتصاد في غير صالح قطاعات الانتاج . رغم ما توخته الخطة الخمسية الجارية وفق عرضنا السابق ، ارتبط بعلاقة متبادلة للسبب والنتيجة بمشكلة التمويل . أى أن قصور الانتاج فاق مشكلة تمويل التنمية ، والعكس صحيح ، بيد أن الحلقة الرئيسية هنا يمكن الامساك بها . ذلك أن تعبئة الفائض الاقتصادي ، أو الموارد المالية القومية التي تزيد عن حاجة الاستهلاك الضروري ، وتوجيه هذه الموارد صوب هدف مضاعفة الاستثمار الانتاجي ، هو المقدمة الضرورية لتجاوز المأزق . وهنا ، يبدو منطقيا أن نبدأ ببحث مشكلات الاستثمار الحكومي الذي يعطى القسم الأكبر من الاستثمار القومي . ونلاحظ بداية أن الموازنة الاستثمارية طوال سنوات الخطة الخمسية الجارية وحتى عام ١٩٨٦ ، لم تتمكن من تحقيق التوازن بين الإيرادات المخصصة للاستثمار واحتياجات الاستثمار العام الذي مثل ٧٧٪ من إجمالى استثمارات هذه الخطة ويشمل البحث تطوير كافة بنود الاستخدامات والإيرادات العامة من وجهة نظر تأثيرها على هذا الاستثمار .

القرارات الانتاجية للمجتمع . وفي هذه الظروف ، فإن الحكم على الأداء الرشيد للسياسة المالية والنقدية ، كما تتجسد في تطور موازنة الدولة ، يستند إلى مدى التمسك بأولوية هدف تعظيم الاستثمار الانتاجي . ذلك أن الانتاج الوطنى هو الأساس الراسخ على المدى الطويل لتحقيق ما ينبغي لهذه الموازنة أن تحققه من أهداف قومية واجتماعية . ولكى تزيد الموارد الحقيقية للدولة زيادة مضطربة بما فى ذلك لقيام الدولة بوظائفها غير الاقتصادية لابد وأن تنمو مصادر الانتاج القومى الذى برهنت الخبرة التاريخية بما فى ذلك إبان الخطة الجارية على حتمية نهوض الدولة بأعبائه . ولا ينفى هذا بطبيعة الحال أهمية إجراءات ترشيد أوجه الانفاق دون ضغط على البنود الضرورية للانفاق ، وتنمية مصادر الايراد بغير ضغوط على أصحاب الدخول المحدودة .

وعلى أساس البيان المالى لمشروع موازنة الدولة فى سنوات الخطة الخمسية الجارية ، نلاحظ أولاً : أن الاستخدامات الجارية زاد نصيبها من إجمالى استخدامات الموازنة العامة سواء خلال سنوات الخطة الخمسية الجارية أو مقارنة بسنة الأساس . كما زادت نسبة الايرادات الجارية إلى إجمالى إيرادات الموازنة العامة . وأما فائض الموازنة الجارية فقد هبط بدرجة حادة من ٣٨,٧٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٢٪ ثم إلى ٣,٥٪ إلى العجز الكلى للموازنة العامة بين عامى ٨٥/١٩٨٦ و ٨٦/١٩٨٧ . وثانياً : أن نصيب الاستخدامات الاستثمارية من إجمالى استخدامات الموازنة قد تذبذب خلال سنوات الخطة المذكورة وتراجع مقارنة بسنة الأساس ، وهبط هذا النصيب من الناحيتين المطلقة والنسبية بين عامى ٨٥/١٩٨٦ و ٨٦/١٩٨٧ . وأما الموارد المتاحة للاستثمار فقد هبط وزنها النسبى لإجمالى إيرادات الموازنة سواء خلال الخطة أو مقارنة بسنة الأساس . وأخيراً فإن عجز الموازنة الاستثمارية - على الرغم من زيادة قيمته المطلقة - تراجعت نسبته إلى العجز الكلى للموازنة العامة نتيجة انخفاض الفائض الجارى وتزايد عجز موازنة التحويلات الرأسمالية . وبين العامين الأخيرين للخطة ارتبط هذا بنقص الموارد المتاحة للاستثمار بمعدل فاق خفض الاستخدامات الاستثمارية . وثالثاً : إن إجمالى التحويلات الرأسمالية قد ثبت تقريباً وزنها النسبى إلى إجمالى استخدامات الموازنة العامة سواء فى سنوات الخطة أو مقارنة بسنة الأساس . وفى المقابل زادت بدرجة محدودة نسبة الموارد المتاحة لتمويل التحويلات

الرأسمالية خلال سنوات الخطة ، وإن هبطت بدرجة ملموسة مقارنة بسنة الأساس ، وانخفضت من الناحيتين المطلقة والنسبية بين عامى ٨٥/١٩٨٦ و ٨٦/١٩٨٧ ، ورغم اتجاه نسبة عجز موازنة التحويلات الرأسمالية إلى العجز الكلى للموازنة العامة نحو الانخفاض خلال سنوات الخطة ، فقد اتجه للزيادة وفاق مستواه مقارنة بسنة الأساس وذلك فى عامى ٨٥/٨٦ و ٨٦/١٩٨٧ . رابعاً : اتجه العجز الصافى للموازنة العامة خلال سنوات الخطة نحو الانخفاض المضطرب من الناحية المطلقة ، ومن حيث نسبته إلى إجمالى موارد الموازنة . وتزايد بشكل متواصل إجمالى الفوائد والأقساط التى تتحملها موارد الموازنة العامة لخدمة الدين العام الداخلى والخارجى . ويبدو هاما بشكل خاص أن نلاحظ أن مدفوعات فائدة هذا الدين التى كانت أقل من مدفوعات الأقساط فى عام ٨١/١٩٨٢ ، تزايدت بمعدل أعلى طوال سنوات الخطة التى بلغت الفوائد نحو ٢,٢ مرة قيمة الأقساط فى عام ٨٦/١٩٨٧ (انظر : جدول رقم ٢) . وقبل الانتقال إلى تحليل مغزى هذه التطورات فى أهم بنود الموازنة العامة للدولة ، لابد من الإشارة إلى تباين الأرقام والنسب الموضحة أعلاه والتى تستند إلى مشروع الموازنة العامة ، مع تلك الواردة فى - أو المحسوبة من - ختامى هذه الموازنة . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن قيمة العجز الكلى فى ختامى الموازنة تزيد عنها فى مشروعها بنحو ١٨,٤٪ فى عام ٨٣/١٩٨٤ . وأما العجز الصافى فإنه يزيد فى نفس العام بنحو ٥٣,٤٪ بين مشروع وختامى الموازنة . بيد أن الملامح الأساسية لتطور الموازنة العامة للدولة يمكن التعرف عليها استناداً إلى مشروعها .

وفى ضوء ما سبق ، يمكن تعيين أثر الموازنة العامة على التنمية الاقتصادية وبشكل محدد ، يمكن تقييم أثر التغير فى أدوات السياسة المالية والنقدية كما يظهر من تطور بنود الموازنة على اعتمادات الاستثمار العام ومن ثم على تطور الانتاج . وهكذا ، استناداً إلى البيانات المتاحة ، يمكن أن نشير إلى عدد من النتائج .

٢ - اتجاهات الموازنة الجارية :

- إن اتجاهها إيجابياً يبدو من تحقيق فائض فى الموازنة الجارية . بيد أن ضآلة وتناقص هذا الفائض ، من ناحية ، وأساليب وغاية تحقيقه ، من ناحية أخرى ،

أمر تقلل مغزى هذه النتيجة . لقد ساهم في الوصول إلى هذه النتيجة هبوط القيمة النقدية والحقيقية ومتوسط نصيب الفرد من الدعم السلعي ، وهو ما يظهر من التراجع الحاد لنسبته إلى الإيرادات السيادية من حوالى ٤٠ إلى ١٩٪ بين عامى ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٧/٨٦ ومن ثم هبوط وزن هذا الدعم إلى إجمالى الانفاق العام وعجز الموازنة العامة . وإلى جانب الأثر السلبي لهذا التطور ، من منظور الاخلال بالضرورات الاجتماعية والسياسية التى أملت اتجاه الدعم إلى خفض أسعار عدد من السلع الغذائية الأساسية للطبقات الفقيرة فإنه يحمل أثرا سلبيا على متطلبات التنمية الاقتصادية من زاوية أضعاف القدرة الشرائية الجماهيرية في ظروف التضخم المتسارع أى زيادة ضيق السوق أمام المنتجات المحلية خاصة الصناعية .

- لكن ما يبدو هاما هنا هو أن مواجهة الأثر السلبي بعجز الموازنة العامة عن طريق خفض الدعم الضرورى تمثل حلا محدود الأثر ، وهو ما يبرهن عليه أن العجز قد تزايد على الرغم من هذا الخفض . أضف إلى هذا . أن ضرورة مثل هذا الدعم تختفى في حال علاج سببه العميق وهو قصور الانتاج المحلى عن حاجات الاستهلاك المتزايد ، وأن مثل هذا الاتجاه ربما يبدو مبررا في حال تحويل مخصصات الدعم تدريجيا لصالح الاستثمار الانتاجى العام ، وهو ما لا تشير إليه بنود الموازنة الأخرى . ولا ينفى هذا بطبيعة الحال ضرورة البحث عن السبل التى تحد من تعاظم استفادة الطبقات الغنية من الدعم ، سواء للاستهلاك النهائى ، أو - وربما هذا هو الأهم - لمضاعفة الأرباح الرأسمالية نتيجة استخدام المواد الغذائية المدعمة كمستلزمات للانتاج الحيوانى والصناعى دون قيد على أسعاره .

- إن تصفية دعم الأغنياء تكمل الاتجاه الإيجابى الذى اتخذت خطوة هامة على طريقه في عام ١٩٨٦ ، ولابد من مواصلته ونقصد التحول المنطقى إلى جعل الإعفاءات الجمركية استثناء ، بدلا من قاعدة كادت تشمل نحو نصف الواردات ، أى حرمان الموارد السيادية للموازنة بنفس النسبة من المتحصلات الجمركية التى تمثل أهم هذه الموارد . وفى نفس الاتجاه أيضا لابد من استمرار إجراءات ترشيد استخدام الأجهزة الحكومية للمستلزمات السلعية والخدمية التى شهد عام ١٩٨٦ المزيد منها ، وهو ما ساهم في هبوط قيمتها إلى الاستخدامات الجارية من ١٢,٤ إلى ٥,١٪ بين عامى ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٧/٨٦ .

- إن الزيادة المحدودة للإيرادات السيادية رفعت نسبتها إلى الاستخدامات الجارية ، بيد أن المزيد من هذه الزيادة لابد وأن تحقق عن طريق رفع معدلات الضرائب المباشرة على الأنشطة الخاصة غير الانتاجية ، ومحاصرة التهرب الضريبى من الممولين الأفراد في مجال الأعمال . أن البيان المالى حول مشروع موازنة ١٩٨٧/٨٦ وأن أكد على ضرورة زيادة حصيلة الضرائب عن الطريق الأخير حيث قدر المتهربون بنحو نصف عدد الممولين ، فإنه أكد على استمرار الإعفاءات الضريبية التى أضحت الأصل بينما الاستثناء هو الخضوع للضريبة ، فضلا عن ضالة عدد الممولين وانخفاض معدلات الضرائب المباشرة . وهنا تبدو السياسة المالية في مجال الضريبة قاصرة عن تحقيق هدف رفع الموارد السيادية بما يمكن من تغطية الانفاق الجارى الضرورى ويسهم في الاستثمار العام ، ودون المساس بمتطلبات تشجيع الاستثمار الانتاجى الخاص من الفروع الأساسية للانتاج .

- إن نسبة عالية من الإيرادات الجارية خلال سنوات الخطة ، مثلتها الإيرادات الحكومية من البترول والقناة . وانعكس تذبذب وتراجع هذه الموارد على فائض الموازنة الجارية . بيد أن الأمر الرئيسى هنا ، هو أن فائض البترول والقناة ، إلى جانب الفائض المتولد في الهيئات الاقتصادية وهيئات وشركات القطاع العام ، ساهم في تحويل عجز الموازنة الجارية إلى فائض . وكان هذا الاستخدام غير رشيد طالما أنه حرم الموازنة الاستثمارية من حساب هذه الإيرادات ضمن غيرها من الموارد المتاحة للاستثمار .

- إن زيادة الاستخدامات الجارية ، التى تمت منطقيا وفعليا على حساب الاستخدامات الاستثمارية ، كانت سلبية التأثير على متطلبات زيادة الانتاج القومى . ونكتفى هنا بالإشارة إلى ثلاثة قيود هامة ترد على محاولات تقليص هذه الاستخدامات .

الأول : أن نفقات التسليح المرتفعة واعتبارات الأمن القومى ، تجعل من المحذور خفض الانفاق العسكرى . ويتأكد هذا من استمرار حرص إسرائيل - التى تبقى مصدر التهديد الرئيسى لأمن مصر القومى - على زيادة تفوقها العسكرى .

والثانى : أن النصيب النسبى للانفاق الحكومى على الصحة والتعليم والبحث العلمى والخدمات الاجتماعية قد انخفض وبغض النظر عن سلبية هذا التطور ، فإن استمراره وتعمقه من شأنه أن يحمل أخطر الآثار

السلبية على أية محاولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

والثالث : أن الالتزام الحكومى بتعيين فائض الخريجين قد تراجع . وتكمن إيجابية مثل هذا التطور فى تقليص معدلات تزايد جيش البطالة المقنعة فى الإدارة الحكومية ، وعدم تحميل الموازنة أعباء أجور لا تقابلها زيادة فى الانتاج . بيد أن هذا الاتجاه يصطدم بضيق فرص العمالة المنتجة خارج القطاع الحكومى أمام هذا القسم الشاب والمتعلم والمؤهل من قوة العمل ، بما فى ذلك الاعداد المتزايدة من خريجي التعليم الفنى المتوسط والعالى .

بيد أن هذه القيود وغيرها لا تنفى إمكانية تقليص الانفاق العام الجارى ، سواء بالسعى إلى تقليص أعباء الديون العسكرية ، أو تقليل أعداد خريجي التعليم غير الفنى ، أو خفض وإعادة تأهيل شاغلي الوظائف غير المنتجة سواء فى الإدارة العليا أو الخدمات المعاونة الخ . . وغير ذلك من الاتجاهات التى تزايد الاهتمام بها فى عام ١٩٨٦ مع انخفاض الإيرادات العامة .

٣ - عجز التمويل الرأسمالى :

- إن اتجاهها سلبيا يعكسه نمو الدين العام الداخلى والخارجى واستمرار اللجوء إلى التمويل التضخمى . وكان عجز كل من الموازنة الاستثمارية ؛ وموازنة التحويلات الرأسمالية وراء هذا الاتجاه السلبى . ويرجع هذا بدوره إلى ابتلاع الانفاق الجارى لجانب هام من الموارد التى كان لابد وأن توجه للاستخدام الاستثمارى والرأسمالى . وإلى تراجع مساهمة الانتاج القومى فى توليد الفائض المتاح لإعادة الاستثمار . ونكتفى هنا بالإشارة إلى زيادة الديون الخارجية التى استخدمت لمواجهة العجز الرأسمالى بنحو ٤٢٪ بين عامى ٨٢ / ١٩٨٣ و ٨٦ / ١٩٨٧ وأما الانخفاض المتوقع فى الوزن النسبى لعجز التحويلات الرأسمالية فى العام الأخير فإنه يرجع إلى زيادة القروض والمنح الخارجية بنحو ٥,٧ مرة وإلى أنه رغم تراجع الاعتماد على التمويل التضخمى لتغطية العجز الصافى (الناجم عن قصور المديونية الجديدة - الداخلية والخارجية - مقارنة بالموارد المطلوبة لتغطية العجز الرأسمالى) فقد استمر هذا التمويل بالعجز يمثل ١٩,٤٪ من عجز

الموازنة الاستثمارية فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ طبقا لمشروع الموازنة ، وهى نسبة قد تزيد فى الحساب الختامى كما أوضحنا .

- إن زيادة الدين العام الداخلى والخارجى ، كانت بدورها سببا فى تكريس عجز الموازنة الرأسمالية ، المحملة بأعباء خدمة هذا الدين ، أى بسداد أقساطه وفوائده المتزايدة . ويكفى أن نشير هنا إلى أن نسبة هذه المدفوعات إلى الموارد المتاحة للاستثمار وتمويل التحويلات الرأسمالية قد زادت من ٦٩ إلى ١٠٢٪ بين عامى ٨١ / ١٩٨٢ و ٨٦ / ١٩٨٧ . وقاد هذا إلى خفض حجم الاستخدامات الاستثمارية فى الموازنة العامة . ويبدو هاما أن نلاحظ أن استخدام فائض بعض هيئات وشركات القطاع العام وغيرها من الهيئات الاقتصادية فى تغطية الانفاق الجارى ، لم يحرمها (مع غيرها) فقط من هذه الموارد التى يمكن أن تستخدمها فى الاستثمار وإنما أدى إلى اعتماد بعضها الآخر على الموازنة العامة فى تغطية العجز الجارى من خلال موازنة التحويلات الرأسمالية .

ولقد أشرنا إلى ما اتسمت به الاستخدامات الاستثمارية من تذبذب وانخفاض خلال سنوات الخطة ، نتيجة تقلب الموارد المتاحة للاستثمار واتجاهها نحو التراجع بين آخر عامين للخطة . ورغم هذا فقد اتجهت أساسا إلى مشروعات البنية الأساسية الانتاجية إلى جانب مشروعات التعمير فى المدن الجديدة ، على حساب إقامة المشروعات فى قطاعات الانتاج . وتبدو أولويات الاستثمار العام هنا قائمة على تأمين الوفورات الخارجية للقطاع الخاص . بيد أن الأخير لم يتحمل نصيبه من هذا الاستثمار ، رغم إفادته الأساسية منه ، فضلا عن عدم إقدامه رغم قدراته المالية الهائلة على الاستثمار الانتاجى . ويظهر احتدام مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية إذا لاحظنا أن القطاع الحكومى - الخدمى - قد استوعب حوالى ٤٠٪ من الانفاق العام الاستثمارى فى موازنة عام ٨٦ / ١٩٨٧ . ولم يتعد نصيب هيئات وشركات القطاع العام وغيرها من الهيئات الاقتصادية العامة حوالى ٦٠٪ من هذا الانفاق ، أو مالا يزيد عن نحو ١٥,٤٪ من إجمالى استخدامات الموازنة العامة . ويتضح الأثر السلبى لهذا التوزيع إذا أدركنا الانخفاض المطرد للقيمة الجارية لاستثمارات القطاع العام بين عامى ٨٤ / ١٩٨٥ و ٨٦ / ١٩٨٧ .

جدول رقم (٢)
تطور أهم بنود الموازنة العامة للدولة
في سنوات الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦

١٩٨٢/٨١	(١) ١٩٨٣/٨٢	(٢) ١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	(٣) ١٩٨٧/٨٦	أهم بنود الموازنة	
مليون جنيه /	مليون جنيه /	مليون جنيه /	مليون جنيه /	مليون جنيه /	مليون جنيه /		
٦٩٨٨,٢	٥٧,٦	٨٧٥٤,٠	٥٩,٨	٩٨٩١,٠	٦١,٠	١١٣٥٤,٥	٦٢,١
٧٩٣١,٠	٨١,٨	٨٦٩٣,٠	٨٨,٧	٩٩٧٤,٠	٨٩,١	١١٥٣٨,٣	٨٩,٦
٩٤٢,٨	٣٨,٧	(٦١,٠)	١,٣	٨٣,٠	١,٧	١٨٣,٨	٣,٤
٣٧٠٠,٠	٣٠,٥	٣٩٣٥,٥	٢٦,٩	٤٤٠٠,٠	٢٧,١	٤٨٦٥,٠	٢٦,٦
١٠١٣,١	١٠,٥	٨٣٤,٧	٨,٥	٤٠٥,٦	٢,٥	٨٤٨,٣	٦,٦
٢٦٨٦,٤	١١٠,٣	٣١٠٠,٨	٦٤,٠	٣٥٩٤,٤	٧١,٧	٤٠١٦,٧	٧٤,٤
١٤٤١,٠	١١,٩	١٩٥٥,٣	١٣,٤	١٩١٨,٣	١١,٨	٢٠٥٧,٧	١١,٣
٧٤٩,٦	٧,٧	٢٧٢,٣	٢,٨	٤١٧,٣	٣,٧	٤٩٠,٦	٣,٨
٦٩١,٤	٢٨,٤	١٦٨٣,٠	٣٤,٧	١٥٠١,٠	٢٩,٩	١٥٦٧,١	٢٩,٠
١٢١٢٩,٣	١٠٠	١٤٦٤٥,٢	١٠٠	١٦٢٠٩,٦	١٠٠	١٨٢٧٧,٢	١٠٠
٩٦٩٣,٧	١٠٠	٩٨٠٠,٠	١٠٠	١١١٩٧,٢	١٠٠	١٢٨٧٧,٢	١٠٠
٢٤٣٥,٦	١٠٠	٤٨٤٥,٢	١٠٠	٥٠١٢,٤	١٠٠	٥٤٠٠,٠	١٠٠
٣٠٢٨,٣	٣٣٤٥,٢	٣٧١٢,٤	٤٢٠٠,٠	٤٠٠٠,٠	٤٧٧١,١	الموارد التي أمكن تدبيرها لمواجهة العجز ^(١)	
٥٩٢,٨	(١٥٠٠,٠)	(١٣٠٠,٠)	(١٢٠٠,٠)	(٩٠٠,٠)	(٧٨٠,٠)	العجز الصافي للموازنة العامة ^(٢)	
٦,١	١٥,٣	١١,٦	٩,٣	٦,٠	٥,٤	العجز الصافي إلى موارد الموازنة %	
٦٠٣,٥	٩٥١,٩	١٢٣٦,٣	١٤٦٧,٣	١٥٨٢,٩	١٨٤٣,٤	فوائد الدين العام المحلي والخارجي	
٦١٥,٥	٧٤٨,٢	٥٢٥,٤	٦٦٩,٦	٧١٨,٣	٨٥٧,٢	اقتطاع الدين العام المحلي والخارجي	
١٢١٩,٠	١٧٠٠,١	١٧٦١,٧	٢١٣٦,٩	٢٣٠١,٢	٢٧٠٠,٦	إجمالي الفوائد والاقتطاع ^(٣)	
١٢,٥	١٧,٣	١٥,٧	١٦,٥	١٥,٣	١٨,٦	الفوائد والاقتطاع على موارد الموازنة %	

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنوات ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦.

ثالثا : أزمة ميزان المدفوعات

١ - تراجع المتحصلات الجارية :

لقد هبطت نسبة الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية خلال سنوات الخطة الخمسية الجارية . وهبطت نسبة هذه الصادرات إلى الإيرادات الجارية بدرجة أشد حدة . ولم يتحقق ما استهدفته الخطة في مجال تحسين الوضع في ميزان المدفوعات ، حيث زاد العجز التجاري وانخفض فائض المعاملات غير السلعية وطبقا للبيانات الرسمية فإن نسبة الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية وإلى الإيرادات الجارية التي بلغت ٥٤,٧ و ٤٧٪ سوف تهبط إلى ٤٥,٢ و ٣٤,٥٪ بين عامي ١٩٨٣/٨٢ و ١٩٨٧/٨٦ على الترتيب . ويبين تحليل بنود ميزان المدفوعات ، أن هبوط أسعار وعائدات تصدير البترول مثل أهم أسباب زيادة عجز المعاملات السلعية . بيد أنه من الهام أيضا أن نلاحظ هبوط معدل نمو الصادرات الصناعية من ٢٨,٤ إلى ٧,٣٪ بين عامي ١٩٨٤/٨٣ و ١٩٨٦/٨٥ رغم زيادة وزنها النسبي إلى الإيرادات الجارية ، وزيادة قيمتها المطلقة مقارنة بالصادرات الزراعية . وأما بالنسبة للأخيرة ، فإن معدل نموها كان سالبا بين نفس العامين المشار إليهما ، وارتبط هذا بتراجع وزنها النسبي إلى الإيرادات الجارية وهبوط قيمتها المطلقة .

ولن نتعرض هنا لمشكلات الانتاج في الصناعة والزراعة ، ومن ثم أسباب تراجع صادرات هذين القطاعين . وسوف نكتفى بالتركيز على توضيح أبعاد هبوط عائدات تصدير النفط وأثر هذا الهبوط على ميزان المدفوعات .

ونلاحظ أولا ، أن متوسط سعر برميل البترول المصري قد هبط من ٣٣,٦ دولار في عام

تناقصت القدرة على استيراد سلع الاستثمار الانتاجي في عام ١٩٨٦ . ويرجع هذا بصورة أساسية إلى تراجع الصادرات المصرية وبالتالي قصورها عن الوفاء بالحاجات الاستيرادية الضرورية . ولقد أثر هذا ليس فقط على استيراد ما يلزم للتوسع الانتاجي وإنما أثر أيضا على توفير ما يضمن استمرار الانتاج الجارى . ويعزى الأمر بدرجة أساسية إلى هبوط أسعار وعائدات النفط . لكنه يرجع أيضا إلى ضعف الصادرات الزراعية والصناعية . وإلى استمرار تناقص تحويلات العاملين في البلدان العربية ، وتذبذب إيرادات القناة والسياحة . بيد أنه إلى جانب هذا كله ، يلاحظ الأثر السلبي على الواردات الاستثمارية الناجم عن الوزن الكبير للواردات الاستهلاكية والمدفوعات الخدمية غير الضرورية . أضف إلى هذا تزايد قيمة المدفوعات لسداد أقساط وفوائد الدين العام الخارجى . ولقد احتدمت الآثار السلبية لأزمة ميزان المدفوعات على التنمية الاقتصادية ، طالما أنها قادت إلى اشتداد أزمة الديون الخارجية لتأمين الواردات ، وإلى زيادة عجز المدفوعات لسداد الدين الخ . . ودفع هذا إلى إصدار قرارات لترشيد المدفوعات الخارجية ، كان أثرها محدودا نتيجة استمرار الأسباب الأعمق لأزمة هذه المدفوعات ، ونقص من ناحية ، ضعف الانتاج السلعي المحلى والاعتماد على موارد خارجية غير مستقرة ، ومن ناحية أخرى ، استمرار الاتجاهات الأساسية للتوزيع الجغرافى ونظم الاستيراد .

ونتناول هنا ، من منظور تحليل أبعاد مشكلة التمويل المالى والامداد السلعي للتنمية الاقتصادية والاستثمار الانتاجى ، قضيتين أساسيتين :

الأولى : تراجع المتحصلات الجارية .

الثانية : انخفاض الواردات الاستثمارية .

١٩٨٠/١٩٨١ ، حين بلغ أعلى مستوى له ، إلى ٧,٣٥ دولار في أغسطس ١٩٨٦ حين وصل إلى أدنى مستوى له . أى إنخفض بنحو ٤,٦ مرة . ثانيا ، أن نسبة صادرات النفط ومنتجاته إلى اجمالي الإيرادات الجارية هبطت من ٢٥,٣ في عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٩,٤٪ في عام ١٩٨٥/٨٤ ، وقدر أن تنخفض هذه النسبة إلى ١٠,٩٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ أى تزيد بنحو ٢,٣ مرة . ثالثا ، أن نصيبا متزايدا من حصة تصدير البترول المصرى اتجه إلى تغطية حصة الشريك الأجنبى ومقابل انفاقه في مجال انتاج البترول ، حيث زاد هذا النصيب من ٤١,٠ إلى ٦٣,٣٪ من هذه الحصة بين عامى ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٦/٨٥ ، وقدر أن تصل هذه النسبة إلى ٩٥,٦٪ في ١٩٨٧/٨٦ . أى يتضاعف نصيبها بنحو ٢,٣ مرة . رابعا : لقد زاد انتاج البترول الخام من ٣٤,٥ إلى ٤٧ مليون طن بين عامى ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٥/٨٤ ، أو بنحو ٩,١٪ . وفى المقابل ، بين نفس العامين ، زادت نسبة الاستهلاك المحلى للبترول بنحو ١٠,٦٪ سنويا . وابتلع هذا الاستهلاك ٤٥,٣٪ من الانتاج في العام الأخير . وفى عام ١٩٨٦ هبط الانتاج إلى ٤٤,٣ مليون طن ، وزادت نسبة الاستهلاك إلى ٥٥,٣٪ بافتراض نموه بنفس المعدل المتوسط للسنوات السابقة .

وإذا غرضنا الطرف عن الآثار غير المباشرة لانخفاض أسعار وانتاج البترول ، مثل الأثر على تحويلات العمالة المصرية في البلدان العربية البترولية ، وعلى الدخل المتحصل من السياحة ، ومن القناة الخ .. فإن الأثر السلبي الناجم عن التقلص المباشر الحاد لعائدات التصدير يبدو جليا على التنمية الاقتصادية ، نتيجة التراجع الحاد في المتحصلات الجارية من النقد الأجنبى الضرورى لتغطية مستلزمات التنمية . ولقد تفاقم هذا الأثر السلبي ، من ناحية ، نتيجة الشروط غير الملائمة لعقود المشاركة البترولية ، الأمر الذى يطرح على بساط البحث ضرورة إعادة النظر بشأن هذه الشروط . ومن ناحية أخرى ، بسبب الاستهلاك المتزايد غير الرشيد لهذا المصدر الثمين الناضب للثروة القومية ، وهو ما يدفع بالحاح إلى دائرة انتعاش بحث سبل توفير استخدام الطاقة . وهكذا ، إذا افترضنا استخداما رشيدا للمتحصلات ، ودقة تضيق الواردات السلعية ، فإن حصة مصر من تصدير البترول لم تتجاوز ٢٨,٩٪ من الواردات الاستثمارية في عام ١٩٨٦/٨٥ ، ويقدر أن تنخفض هذه النسبة إلى ٢,٤٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ . وأما حصة الصادرات

السلعية - باستبعاد نصيب الشريك الأجنبى ونفقاته على البترول - فإنها تغطى ما لا يزيد عن ٥٢ و ٤٥٪ من الواردات الاستثمارية والوسيلة رغم انخفاض هذه الواردات خلال نفس العامين ، الأمر الذى رأينا أثره السلبي على معدلات نمو الاقتصاد والانتاج .

ولقد تقلصت المتحصلات من عوائد الدخل بين عامى ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٥/٨٤ ، ويتوقع أن يستمر هذا الانخفاض آخر عامين للخطوة . ورغم هذا فإن نسبة هذه العوائد - المتمثلة أساسا في تحويلات العاملين المصريين في الخارج - إلى الإيرادات الجارية ، قد ارتفعت خلال سنوات هذه الخطوة . وتظهر أهمية تحويلات العمالة المهاجرة من ارتفاع نسبتها إلى الإيرادات الجارية - باستبعاد الحصة الأجنبية من البترول المصرى - رغم تقلص قيمتها المطلقة . وهكذا ، زادت هذه النسبة من ٢١,٤ إلى ٣٠,٢٪ بين عامى ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٥/٨٤ ، وقدر أن تستمر عند المستوى الأخير تقريبا في عامى ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٨٧/٨٦ . الأمر الذى يشير إلى أهمية هذه التحويلات ، باعتبارها أهم مصادر النقد الأجنبى من ناحية ، ويبرز مخاطر تبديد هذه الحصة وأبعادها عن تغطية الواردات الضرورية ، وخاصة الاستثمارية والوسيلة ، من ناحية أخرى .

ونكتفى هنا بالإشارة إلى جانبين فيما يتعلق بتطور تحويلات العمالة المهاجرة . الأولى ، تناقص هذه التحويلات والأثر السلبي للاستيراد بدون تحويل عملة ، والثانية ، احتمالات المزيد من تراجع هذه التحويلات ، خاصة النقدية ، في ظروف عودة العمالة المهاجرة وانخفاض مدخراتها .

ونلاحظ ، أولا ، أن تحويلات العاملين في الخارج ، نقدية وعينية ، قد مثلت من ٧٧,٩ و ١٢٣,٩٪ بين عامى ١٩٨٥/٨٤ ، ثم ١٣٧,١ و ١٣٦,٩٪ في عامى ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٨٧/٨٦ وذلك من قيمة الواردات الاستثمارية في نفس الأعوام . وهكذا ، وإذا افترضنا أن هذه التحويلات قد خصصت لتغطية الواردات من سلع الاستثمار ، التى تقل قيمتها الفعلية إذا أخذنا بتصنيف أكثر دقة ، فإن تحويلات العمالة ، رغم تناقصها - كان يمكن أن تغطى قيمة الواردات الاستثمارية حتى عند مستوى أعلى من التوسع الانتاجى . بيد أن جانبا هاما من هذه التحويلات استخدم في غير أغراض الاستيراد الاستثمارى . كما

أن الواردات بدون تحويل عملة وبصحة المهاجرين أنفسهم ، قد استوعبت جانبا متزايدا من هذه التحويلات في استيراد سلع الاستهلاك . وإذا استبعدنا استيراد السلع الوسيطة وأغلبها مستلزمات البناء ، فإننا نلاحظ ، من ناحية أولى ، أن قيمة الواردات بدون تحويل عملة قد زادت من ٦٠,٥ إلى ٨١,٣٪ من تحويلات العاملين ، بين عامي ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٥/٨٤ . وقد أن تصل نسبة التحويلات العينية إلى نحو ٨٥٪ من اجمالي تحويلات المهاجرين في عام ١٩٨٦/٨٥ . ومن ناحية أخرى ، فإن نسبة الواردات من السلع الاستثمارية لم تتجاوز ١١,٩٪ من اجمالي الواردات بدون تحويل عملة في عام ١٩٨٥/٨٤ ، ولن تتعدى ١٤,٧٪ في ١٩٨٦/٨٥ إذا افترضنا ثبات معدل نموها مقارنة بالعام السابق له . ويشير هذا كله ، بشكل واضح إلى الأثر السلبي لعدم الاستخدام الرشيد لهذه التحويلات بعيدا عن الاستثمار الانتاجي ، الأمر الذي تزداد حدته مع اتجاه قيمتها الكلية نحو التناقص .

بيد أن أشد الآثار السلبية على الاستثمار الانتاجي في مصر . ربما يتعلق بذلك القسم من مدخرات العاملين في الخارج الذي لا يتدفق إلى البلاد عينا أو نقدا . ونقص ودائع المصريين في الخارج ، والتي تراوحت تقديراتها بين ٤٥ - ٨٦ مليار دولار ، والتي يمثل جانبا هاما منها ما يدفعه أصحاب الثروة النقدية المتراكمة في الداخل مقابل مدخرات المهاجرين بالنقد الأجنبي في الخارج . وأيا كان تقدير رأس المال النقدي المصري هذا في الخارج ، فإنه يمثل استنزافا هائلا لامكانية تراكم رأس المال الانتاجي في البلاد . أضف إلى هذا ما تؤكد معظم الدراسات من توجيه معظم التحويلات النقدية للعاملين إلى المضاربة العقارية والبناء السكني والانفاق الاستهلاكي فضلا عن الاكتناز والتوظيف غير الانتاجي . ونلاحظ ثانيا ، أن انخفاض أسعار ونتاج وعائدات البترول في البلدان العربية النفطية المستقبلية للعمالة المصرية المهاجرة أدى إلى انخفاض مستويات الانفاق الاستثماري . ودفع هذا بدوره إلى تراجع معدلات نمو هجرة وحجم فضلا عن دخول ومدخرات وتحويلات المهاجرين . ودفع في نفس الاتجاه عدم الاستقرار السياسي والعسكري في العراق ، واشتداد الأزمة الاقتصادية في الأردن ، وقيام ليبيا بترحيل العمالة المصرية . وتشير دراسة استندت إلى « مسح

الهجرة في مصر ١٩٨٥ » في المجلس القومي للسكان ، إلى أن الهجرة للعمل خارج مصر قد اتسعت خلال النصف الأول من الثمانينات وأن هذه الفترة شهدت خروج ٧٠٪ من اجمالي المهاجرين للعمل ، الذين مثلوا ٨٣٪ من المهاجرين في أول عام ١٩٨٥ . ويعزى هذا أساسا إلى ازدهار الهجرة إلى العراق ، ثم إلى معاودة ازدهارها إلى السعودية ، وأما عاما ١٩٨٥ و ١٩٨٦ فقد شهدا هجرة عائدة بسبب العودة الكبيرة من العراق ، وتقدر الدراسة أن النصف الثاني من الثمانينات سوف يشهد عودة حوالي مائة ألف مهاجر سنويا ، أي عودة نحو ٤٣٪ من العمالة المهاجرة في أول ١٩٨٥ ، حين وصل تيار الهجرة إلى قمة ازدهاره ، حيث بلغ عدد المهاجرين نحو ١,٢ مليون مصري طبقا لتقدير الدراسة وتشير دراسة أخرى للمجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ١٩٨٦ إلى أن حجم العمالة المصرية في البلدان العربية في عام ١٩٨٥ بلغ ١,٦ مليون عامل . وقدرت الانخفاض السنوي في حجم هذه العمالة بنحو ٤٠ - ٨٠ ألف عامل سنويا .

وفي كل الأحوال ، وأيا كانت التقديرات ، فإن عودة العمالة المهاجرة قد اشتدت في عام ١٩٨٦ ، وانعكس هذا كما رأينا على تحويلات هذه العمالة . وما يهمنا هنا ، هو الإشارة ، من ناحية ، إلى أن محدودية الأثر الايجابي الفعلي لهذه التحويلات بسبب أنماط استخدامهما ، بدأت تتضافر مع تقلص قيمتها المطلقة ، الأمر الذي ترك أثرا سلبيا سيزداد ، من زاوية نقص الموارد المتاحة - لتمويل الاستثمار الانتاجي . أضف إلى هذا تلك الأعباء الإضافية الاستثمارية الضرورية لاعادة التدريب بسبب تغير خصائص المهاجرين العائدين في اتجاه حراك مهني هابط وابتعاد عن العمل المنتج . وفي تقديرنا ، أنه في حال تصويب اتجاه التنمية لصالح أسبقية تطور قطاعات الانتاج ، فإن الهجرة العائدة ، تمثل اضافة هامة لقوى الانتاج الوطنية . ويتأكد هذا إذا أدركنا أن نسبة العائدين المشتغلين في قطاعات الانتاج وأصحاب المهن الفنية والعلمية والادارية تصل إلى نحو ٨٦,٤٪ من الاجمالي ولا تتعدى نفس النسبة ٧١٪ من قوة العمل غير المهاجرة في عام ١٩٨٥ ، فضلا عما تؤكد الشواهد من غلبة المستويات الأعلى للمهارة والخبرة للفترة الأولى من العمالة المصرية .

٢ - انخفاض الواردات الاستثمارية :

لقد انعكس اختلال هيكل الاقتصاد القومى المتمثل فى ضعف تطور ووزن الصناعة والزراعة على هيكل الواردات . وهكذا ، فإن نمو الواردات السلعية خلال السنوات الثلاث الأولى للخطة . وأن كان قد عكس ارتفاع أسعار الواردات وخاصة مع هبوط قيمة الجنيه المصرى ، فإنه جسد تزايد عدم كفاية الانتاج السلعى لتغطية الاستهلاك المحلى . ونلاحظ ، من ناحية ، أن استمرار الطابع المتخلف والمعتمد على الخارج للاقتصاد المصرى ، قد انعكس فى الاعتماد الكبير على الخارج لتوفير ما يلزم التنمية الاقتصادية والتصنيع من سلع وسيطة واستثمارية . ومن ناحية أخرى ، فإن تراجع وزن الانتاج السلعى ، فى ظروف زيادة أعداد ودخول السكان ، أدى إلى تعاظم الواردات الغذائية والاستهلاكية ، الأمر الذى جاء بدوره اضعافا للقدرة على توجيه الموارد لاستيراد السلع الانتاجية . أضف إلى هذا ، أن زيادة الميول الاستهلاكية وتزايد الانفاق على السلع الكمالية والمعمرة بما لا يتناسب مع مستوى التطور وحاجات التنمية ، دفع بدوره إلى ارتفاع الاستهلاك منها وكان خصما من امكانيات الاستيراد لأغراض الاستثمار الانتاجى .

وهكذا ، خلال سنوات الخطة الخمسية الجارية نالت الواردات الاستثمارية نصيبا أقل باستمرار من اجمالى الواردات مقارنة سواء بالواردات الاستهلاكية أو بالواردات الوسيطة . وفى عام ١٩٨٦/٨٥ ، بينما تراجعت قيمة الواردات الاجمالية بنسبة ٨,٧٪ والاستهلاكية بنسبة ٦,٨٪ والوسيطة بنسبة ٥,٠٪ فإن الاستثمارية تراجعت بنسبة أكبر منها جميعا . بلغت ١٦,٥٪ . وكان هذا يعكس تراجع اجمالى الاستثمار القومى ، وخاصة الاستثمار الانتاجى سواء لضرورات تغطية الحاجات الاستهلاكية الضرورية ، أو لضرورات استيراد المستلزمات لاستمرار الانتاج الجارى . كما أن هذا قد تم جزئيا لصالح استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية فى شكل مصنوعات نهائية أو مكوناتها وأجزائها . بيد أن الأمر الأهم هو استمرار الاتجاه لخفض السلع الاستثمارية مع تراجع المتحصلات من النقد الأجنبى . ويمثل هذا الاتجاه بدوره فى المدى

الطويل سببا لتعمق الحاجة إلى استيراد المنتجات الاستهلاكية الضرورية بسبب نقص مستلزمات تطوير الانتاج المحلى . ولقد استوعبت الواردات من السلع الغذائية الحصة الأكبر من المتحصلات الجارية الاجمالية . ومثلت ٣٤,٣٪ من اجمالى الواردات فى عام ١٩٨١ . ورغم هبوط هذه النسبة فى السنوات التالية للخطة ، نتيجة تراجع تكلفة استيرادها ، فإنها مثلت ٢٧,٣٪ من اجمالى الواردات فى عام ١٩٨٥ . وكان هذا يعكس الأثر السلبى الكبير لتزايد فجوة الغذاء وضعف التنمية الزراعية على امكانيات استيراد الآلات والمعدات الضرورية للتنمية . وتظهر خطورة هذا الأثر ، من أن أية محاولات لترشيد استهلاك واستيراد المواد الغذائية تبقى محدودة الأثر طالما أنه لا يمكن المساس بغذاء الشعب ، إلا فى حال تأمين هذا الغذاء بالانتاج المحلى .

كما مثلت الواردات من السلع الوسيطة ٢٧,٤٪ من اجمالى الواردات فى عام ١٩٨٢/٨١ . ورغم تراجع المتحصلات الجارية واجمالى الواردات السلعية ، وكل من الواردات الاستهلاكية والاستثمارية وإن كانت بدرجات متفاوتة ، فإن الواردات ارتفعت إلى ٢٨,٤٪ فى عام ١٩٨٦/٨٥ ، وقدر أن تزيد إلى ٢٩٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ . ويعزى هذا بالأساس إلى ضعف تطور الصناعة وعدم تكامل حلقاتها ، الأمر الذى يجعل استمرار الانتاج الصناعى الجارى رهنا باستيراد مستلزمات ومكونات الانتاج . أضف إلى هذا الواردات من الأسمدة الكيماوية ومواد البناء الخ .. التى تعكس ضعف العلاقات التشابكية بين الصناعة والزراعة والتشييد وغيرها من القطاعات .

وقد زادت الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة ، شاملة سيارات الركوب والأجهزة الكهربائية وغيرها ، من ٣١١,٦ إلى ٥٢٤,٢ مليون جنيه بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٤ على الترتيب . وبلغت نحو ٩٧,٤٪ و ١٥٢,٢٪ قيمة صادرات القطن الخاص التى مثلت أهم الصادرات الزراعية لمصر فى نفس العامين كما زادت نسبتها إلى اجمالى الواردات الاستثمارية من ١٩,٦ إلى ٢٦,٢٪ . وبين نفس العامين زادت الواردات من النسيج ومصنوعاته من ١٢١,٧ إلى ١٦٢,٥ مليون جنيه وهو ما ابتلع حوالى ٨٢,٣ و ٧٨,٧٪ من صادرات غزل ونسيج القطن والملابس التى مثلت أهم الصادرات الصناعية لمصر ، وزادت قيمتها من ١,٧ إلى ٢,٧ مرة

قيمة الواردات من الآلات والمعدات اللازمة لتطوير صناعة الغزل والنسيج . وبين عامي ١٩٨٥/٨١ كانت قيمة الواردات من الأسمنت وحديد التسليح - دون غيرها من مستلزمات التشييد - قد زادت من ٣١٧,١ إلى ٦٨٨,٨ مليون جنيه ، وزادت بذلك من نحو ٢٨٪ إلى ١٣٦٪ حصيلة مصر من صادرات البترول في عامي ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٦/٨٥ ، وحوالي ١٢,٣ و ٢٣,٦٪ من اجمالي الواردات الوسيطة في العامين الأخيرين .

والواقع أن هذا النمط غير الرشيد من الاستيراد ، قد غلب الاستهلاك المظهري على تطوير الانتاج الكفيل وحده برفع مستويات الاستهلاك والرفاهية على أسس قومية ، وفتح الباب لأضعاف الصناعة القومية بما في ذلك في أقدم وأقوى فروعها أي الغزل والنسيج . وجاء تدفق المصنوعات الجاهزة على حساب استيراد ما يلزم لانتاجها محليا وتحديث هذا الانتاج . وعكس تزايد استيراد مستلزمات البناء - بدرجة هامة - تفضيل التوظيف في البناء السكنى الفاخر بدلا من الاستثمار الانتاجي .

ولقد ارتبط هذا النمط الاستيرادي غير المواتي لتزايد الواردات الضرورية للتنمية الاقتصادية ، إلى حد بعيد ، بأنظمة الاستيراد التي استمرت طوال سنوات الخطة الخمسية الجارية حتى عامها الأخير ، وهكذا ، فإن محاولات ترشيد الاستيراد لم تعد جوهريا واقع استيراد ما لا حاجة إليه للتنمية بهدف استنفاد الحصص المتاحة من الموازنة النقدية . واستمر الاحتفاظ بالحصيلة المجنبة من الصادرات السلعية وغير السلعية في شكل ودائع للنقد الأجنبي مقابل فوائد رغم تراجع الواردات الاستثمارية . وفضلا عن ضعف الواردات الأخيرة ضمن نظام الاستيراد بدون تحويل عمله - كما رأينا - فإن المشروعات المنشأة طبقا لقانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أفادت من الاعفاءات الممنوحة لها في استيراد سلع تامة الصنع منافسة للانتاج المحلى وعلى حساب السلع الاستثمارية . واستخدمت الاعفاءات الجمركية لاستيراد السلع الكمالية والاستهلاكية في المناطق الحرة والمدن الجديدة . ومثل الاستيراد التجارى للسلع الاستهلاكية غير الضرورية جزءا هاما من الواردات بصحبة العائدين من الخارج ، على حساب افادة الاستثمار القومى من هذه المدخرات الخ .. ويتضح حجم الآثار السلبية لهذا كله إذا لاحظنا - على سبيل المثال - أن

الاستيراد خصما من حصيلة الصادرات غير المنظورة يبتلع كامل حصيلة القطاع الخاص ، وأن الاستيراد بدون تحويل عمله قد تضاعفت نسبته إلى اجمالى الواردات حسب أنظمة التمويل ، وأن الواردات لمشروعات الانتاج مثلت نحو ٣,٤ و ٢,٨ مرة الواردات الممولة بقروض خارجية طويلة الأجل ، وذلك بين عامي ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٥/٨٤ .

ولقد دفع هذا كله إلى اصدار عدد من القرارات لترشيد الاستيراد في عام ١٩٨٦ . وتضمنت هذه القرارات خفضا ملموسا للاعفاءات الجمركية ، وزيادة للرسوم الجمركية على ما يماثل المنتجات المحلية ، وخفضا لهذه الرسوم على الواردات الاستثمارية والوسيطة والغذائية ، ورفعاً لتكلفة استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية ، وحظرا لاستيراد عدد من السلع الأخيرة ، وتقليصا للمصروفات الحكومية في الخارج الخ ... بيد أن عدم كفاية هذه الاجراءات تظهر ، من ناحية ، في استمرار الأعباء المرتفعة لعدد من المستلزمات الهامة للصناعة مقارنة بأسعار المصنوعات المستوردة ، وقرار تعريفة منخفضة لواردات مشروعات الاستثمار والتعمير والاستصلاح والسياحة الخ ... التى يتسرب ضمنها جانب هام من الواردات غير الانتاجية . أضف إلى هذا استمرار تدفق السلع الاستهلاكية غير الضرورية والكمالية عبر الاستيراد بدون تحويل عمله والمناطق الحرة وبصحبة الراكب الخ ... وهو ما انعكس جميعه في النصيب الأعلى للواردات الاستهلاكية - رغم تراجع نصيب واردات الغذاء منها - مقارنة بالواردات الاستثمارية . بيد أن الأمر الأهم ، من ناحية أخرى ، إن استمرار اختلال هيكل الاقتصاد القومى في غير صالح الصناعة والزراعة ، يمثل ليس فقط أساس الاعتماد على الحجم الكبير من الواردات الضرورية الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية ، وانما يمثل أيضا السبب الأعمق لتزايد عبء الاستيراد نتيجة تناقص أوركود المتحصلات الربعية من تحويلات العمالة وتصدير البترول ودخل القناة والسياحة الخ وهو ما يمثل الأساس الأعمق لتزايد اللجوء للاقتراض الخارجى ، وتفاقم أعباء المديونية الخارجية .

جدول رقم (٣)
تطور أهم بنود ميزان المدفوعات في سنوات الخطة الخمسية الجارية
١٩٨٧/٧٦ - ٨٣/٨٢

١٩٨٧/٨٦		١٩٨٦/٨٥		١٩٨٥/٨٤		١٩٨٤/٨٣		١٩٨٣/٨٢		١٩٨٢/٨١		المتحصلات والمدفوعات
مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	
٣٤١.٥	٢٨٨٥.٠	٣٧.٢	٣٢٩٩.٠	٣٩.٥	٢٧٥٣.٤	٣٨.٣	٣٦٩٠.٨	٤٠.٠	٣٤٩٠.٧	٤٧.٠	٣٥٥٢.٢	● إجمالي الصادرات السلعية
١٠.٩	٩١٠.٠	١٥.٦	١٣٨٠.٠	١٩.٤	١٨٤٣.٩	١٨.٨	١٧٩٦.٧	٢١.٣	١٨٥٩.٣	٢٥.٣	١٩١٤.٦	منها - صادرات البترول ومنتجاته
٣.٢	٢٦٥.٠	٤.٦	٤١٠.٠	٥.٩	٥٦٣.٩	٥.٠	٤٨١.٠	٦.٦	٥٧٧.٨	٧.٤	٥٦٢.١	- صادرات الشريك الأجنبي
٧.٢	٦٠٥.٠	٥.٢	٤٦٣.٠	٣.٧	٣٥١.٧	٣.٤	٣٢٠.٠	٢.٦	٢٣٠.٠	٣.٠	٢٢٥.٠	- صادرات مقابل الإنفاق على البترول
٧.٢	٦٠٠.٠	٦.٣	٥٥٦.٠	٥.٤	٥١٨.٠	٥.٢	٤٩٦.٢	٤.٤	٣٨٦.٤	٥.٥	٤١٧.٧	الصادرات الصناعية
٥.٩	٤٩٠.٠	٥.٥	٤٩٠.٠	٥.٠	٤٧٥.٩	٥.٩	٥٦٦.٩	٥.٠	٤٣٧.٢	٥.٧	٤٣٢.١	- الصادرات الزراعية
٣٢.٨	٢٧٤٢.٠	٢٩.٩	٢٦٥٠.٠	٢٨.٣	٢٦٨٨.٥	٢٧.٣	٢٦٠٣.٥	٢٩.٩	٢٦٠٧.٦	٢٩.٩	٢٢٥٧.٨	● إجمالي الإيرادات الخدمية ^(١)
٨.٥	٧١٤.٠	٧.٨	٦٩٥.٠	٦.٦	٦٢٧.٧	٧.١	٦٨١.٨	٧.٧	٦٦٩.٦	٨.٤	٦٣٦.٢	منها - رسوم المرور في قناة السويس
...	٤٥٢	٣.٥	٣٣٢.٢	٢.٤	٢٣٢.٤	٢.٨	٢٤٧.١	٤.٢	٣١٧.٥	- السياحة
٢٨.٤	٢٣٧٥.٠	٢٧.٨	٢٤٧٠.٠	٢٨.١	٢٦٧٠.٧	٣١.٧	٣٠٣٠.٤	٢٧.١	٢٣٦٥.٥	١٩.٦	١٤٨٣.٢	● إجمالي عوائد الدخل المتحصلة
٢٧.٥	٢٣٠٠.٠	٢٧.١	٢٤٠٠.٠	٢٧.٣	٢٥٩٥.٧	٣٠.٩	٢٩٥٦.٣	٢٦.٧	٢٣٢٧.٥	١٩.٩	١٤٤٦.٣	منها - تحويلات العاملين في الخارج ^(٢)
٤.٣	٣٥٧.٠	٥.١	٤٥٠.٠	٤.٢	٣٩٦.٥	٢.٧	٢٥٧.٥	٢.٩	٢٥٤.٥	٣.٦	٢٦٩.٥	● إجمالي التحويلات الجارية
١٠٠.٠	٨٣٥٩.٠	١٠٠.٠	٨٨٦٩.٠	١٠٠.٠	٩٥١٩.١	١٠٠.٠	٩٥٥٢.٢	١٠٠.٠	٨٧١٨.٣	١٠٠.٠	٧٥٦٢.٧	● إجمالي الإيرادات الجارية
٦٦.١	٦٣٨٠.٠	٦٦.٥	٦٨٤٠.٠	٦٩.٣	٧٤٩٥.٩	٦٩.٠	٧٣٤٨.٨	٦٧.٤	٦٣٨٢.٥	٦٩.٩	٦٥٦٩.٠	● إجمالي الواردات السلعية
١٩.٧	١٩٠٠.٠	٢١.١	٢١٧٠.٠	٢١.٥	٢٣٢٨.٠	٢٢.٩	٢٤٤٤.٠	٢٠.٦	١٩٥٣.٥	٢٢.٨	٢١٤٢.٨	منها - الواردات الاستهلاكية
٢٩.٠	٢٨٠٠.٠	٢٨.٤	٢٩٢٠.٠	٢٨.٤	٣٠٧٢.٤	٢٧.٠	٢٨٧٥.٨	٢٧.٠	٢٥٦٠.٠	٢٧.٤	٢٥٦٩.٤	- الواردات الوسيطة
١٧.٤	١٦٨٠.٠	١٧.٠	١٧٥٠.٠	١٩.٤	٢٠٩٥.٥	١٩.١	٢٠٢٩.٠	١٩.٧	١٨٦٩.٠	١٩.٨	١٨٥٦.٨	- الواردات الاستثمارية
...	...	٢٧.٣	١٩٠٣.٤	٢٧.٨	٢٠٩٨.٠	٢٥.٧	١٨٤٧.٩	٣١.٠	١٩٦٨.٧	٣٤.٣	٢١٢٥.٠	سلع غذائية ^(٣)
...	...	٢.٢	١٥٦.٦	٢.٢	١٦٢.٥	٢.٣	١٦٢.٢	١.٨	١١٧.٢	٢.٠	١٢١.٧	نسيج ومصنوعاته ^(٣)
...	...	١.٠	٧٢.٩	٢.٧	١٩٧.٥	٣.٠	٢١٥.٣	٢.٨	١٧٧.٩	٢.٢	١٣٣.١	سيارات ملاكي ^(٣)
...	...	٩.٩	٦٨٨.٨	٧.١	٥٢٨.١	٧.٠	٥٠١.٥	٦.٦	٤٢٢.٣	٥.١	٣١٧.١	اسمنت وحديد تسليح ^(٣)
٢٢.٤	٢١٦٠.٠	٢١.٤	٢١٩٨.٠	١٨.٦	٢٠٠٩.٥	١٨.٥	١٩٧١.٧	١٨.٠	١٧٠٦.٢	١٧.١	١٦٠٦.٦	● إجمالي المدفوعات الخدمية ^(٤)
١.٥	١٤٠.٠	١.٦	١٦٠.٠	١.٩	٢٠٩.٥	٢.٠	٢١٦.٣	٢.٦	٢٤٨.٤	٢.١	١٩٨.٣	منها - السياحة وتحويلات الإعانات
١١.٥	١١٠٦.٠	١٢.١	١٢٤٩.٥	١٢.١	١٣٠٦.٩	١٢.٥	١٣٢٧.٧	١٤.٦	١٣٨٢.١	١٣.٠	١٢١٦.٥	● إجمالي عوائد الدخل المدفوعة ^(٥)
٨.٣	٨٠٠.٠	٧.٨	٨٠٠.٠	٦.٥	٧٠٥.٠	٧.٦	٨١٠.٣	٨.٠	٧٦١.١	٦.٦	٦١٩.٨	منها - فوائد على السلفيات والقروض
١٠٠.٠	٩٦٤٨.٠	١٠٠.٠	١٠٢٨٩.٠	١٠٠.٠	١٠٨١٤.٢	١٠٠.٠	١٠٦٥٠.٠	١٠٠.٠	٩٤٧٢.٣	١٠٠	٩٣٩٣.٧	● إجمالي المدفوعات الجارية ^(٦)
١٥.٤	١٢٨٩.٠	١٦.٠	١٤٢٠.٠	١٣.٧	١٣٠٥.١	١١.٥	١٠٩٧.٨	٨.٦	٧٥٤.٠	٢٤.٢	١٨٣١.٠	● العجز الجارى ^(٧)

المصدر : تم حساب وتركيب الجدول من بيانات : وزارة التخطيط (خطة التنمية الاقتصادية واجتماعية لعام ١٩٨٧/٨٦) ؛ البنك المركزي المصري (التقرير السنوى ، اعداد مختلفة) ؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الكتاب الإحصائى السنوى لعام ١٩٨٦) .

- (١) تشمل إيرادات الملاحة وسوميد وأخرى .
- (٢) تشمل الواردات بدون تحويل عملة .
- (٣) لسنوات ميلادية ١٩٨١ حتى ١٩٨٥ ومنسوبة لإجمالى الواردات السلعية .
- (٤) تشمل مقابل الإنفاق على البترول والملاحة والمدفوعات التجارية ومصروفات الحكومة وغيرها .
- (٥) تشمل حصة الشريك الأجنبى من البترول وغيرها .
- (٦) تشمل التحويلات الجارية .
- (٧) محصلة الرصيد السلبى للميزان التجارى والموجب للخدمات والتحويلات وعوائد الدخل ، والنسب للبندين الأخيرين إلى المتحصلات .

* عام ١٩٨٦/٨٥ (متوقع) ؛ ١٩٨٧/٨٦ (مستهدف) ؛ بقية الأعوام فعلى . والنسب محسوبة إلى إجمالى الإيرادات أو المدفوعات الجارية .

رابعاً : دور الجهاز المصرفي

١ - أوضاع الائتمان قبل الخطة الجارية :

أن جذب الأموال من الخارج ، وتطوير سوق المال والنقد ، وتحديث الخدمة المصرفية كانت الأهداف الأساسية المعلنة لالغاء احتكار الدولة للجهاز المصرفي ، وللتوسع الهائل للبنوك المشتركة والخاصة والأجنبية . ولقد تعددت الأسباب المعلنة لقيام هذه أو تلك من البنوك ، وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن قيام المصرف العربي الدولي أعتبر وسيلة لجذب فائض الأموال العربية ، وتأسيس فروع للبنوك الأجنبية أعلن بداية لخلق سوق مالي ونقدي عالمي وقيام البنوك التجارية المشتركة اعتبر تطويراً لامكانيات بنوك القطاع العام في التمويل ، وإنشاء بنوك الاستثمار والأعمال نظر إليه باعتباره أداة لتأسيس المشروعات الانتاجية ، وظهور البنوك الوطنية الخاصة جرى تبريره بضرورة مساهمة رأس المال في تحقيق الأمن الغذائي والاسكاني والكسائي . الخ ، ونشاط بنك فيصل الاسلامي بدا وسيلة لجذب ودائع الراغبين في توظيف غير ربوي . الخ .

ورغم نمو وتحديث وانتشار المعاملات المصرفية فإن « تحرير » الجهاز المصرفي ، قاد فعليا إلى تفتيت المدخرات وضياح الموارد وأضعاف تعبئة وتوجيه الادخار القومي بما يخدم تمويل الاستثمار الانتاجي ، وتعددت مظاهر الافلات من التشريعات المصرفية ومن الرقابة المركزية . واتجه التوظيف إلى المجالات التي تركز مشكلة تمويل التنمية وتفاقم اختلال هيكل الاقتصاد . واتسع نطاق تحويل المدخرات القومية إلى الخارج بدلا من جذب رؤوس الأموال الأجنبية . ودفع

استمرت في عام ١٩٨٦ محاولات ترشيد أداء الجهاز المصرفي . واتسمت بالثبات تلك التعديلات في السياسات والتشريعات الائتمانية التي استهدفت تعديل مسار الجهاز المصرفي بما يخدم تمويل التنمية الاقتصادية . واستقرت أدوات السياسة الائتمانية التي تبناها البنك المركزي المصري والمتجهة نحو الحد من استخدام القسم الهام من المدخرات القومية في البنوك العاملة في مصر بعيدا عن حاجات الاقتصاد القومي .

وفي هذا الإطار جرت تعديلات في قانون البنوك والائتمان وأصدرت قرارات من قير المركزي . وكان الهدف من هذا كله ، هو الحد من نزح الودائع المحلية إلى خارج البلاد ، وتوجيه الائتمان المصرفي نحو خدمة الاقتصاد القومي . وبشكل خاص ، فإن محاولات ترشيد أداء الجهاز المصرفي ، كانت انعكاسا لضرورات مواجهة احتدام مشكلة تمويل الاستثمار الانتاجي القومي العام والخاص . واتجهت هذه المحاولات إلى أضعاف الآثار السلبية للنشاط الائتماني للجهاز المصرفي ، وخاصة البنوك المنشأة وفقا لقانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

ويقتصر التحليل هنا على متابعة وتقييم دور الجهاز المصرفي وأثر السياسة الائتمانية ، من منظور مدى الاستجابة لحاجات تمويل الاستثمار الانتاجي وخاصة خلال الخطة الجارية .

هذا وغيره مما أشارت اليه الوثائق والتقارير والدراسات المصرفية إلى أدراك السلطات الائتمانية ضرورة ترشيد أداء الجهاز المصرفي بوضعه الجديد في ظل مواصلة تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي .

والواقع أنه حتى بداية الثمانينات ، تفاقمت الظواهر السلبية في القطاع المصرفي وكان على السياسة الائتمانية أن تصفى آثارها الضارة على الاقتصاد القومي . وبشكل خاص فإن أدوات هذه السياسة ، كان هدفها أن تحاول دفع الجهاز المصرفي للقيام بدوره في تمويل الاستثمار الانتاجي . وبدأ تصحيح إختلال هيكل الاقتصاد القومي وتعويض عجز موازنة الدولة ، مرتبطا إلى حد بعيد بانجاز الترشيح المذكور . وأما ضرورة هذا الترشيح ، فإنها تتضح من نتائج تحليل التوزيع النسبي لبنود المركز المالي للبنوك العاملة في مصر وفقا للبيانات المتاحة لعام ١٩٨٢ / ٨١ .

- أولا ، أن البنوك التجارية المشتركة والخاصة قامت بتوظيف الودائع المحلية إلى خارج مصر بدلا من جذب الأموال الأجنبية ، ويظهر هذا من مقارنة أرصدها لدى البنوك في الخارج بأرصدها لدى البنوك في مصر ، حيث بلغت الأولى ٢,٣ مرة حجم الثانية . كما اعتمدت هذه البنوك في تمويل قروضها على الموارد المحلية بدلا من السوق العالمية ، ويتضح هذا من مقارنة التزاماتها قبل البنوك في مصر بالتزاماتها قبل البنوك في الخارج ، حيث بلغت الأولى ٢,٨ مرة قدر الثانية . وأما ما حصلت عليه هذه البنوك من المدخرات المصرية بالنقد الأجنبي بما في ذلك عبر المشاركة في تجارة العملة فقد وظفته خارج البلاد ، وهو ما يشير إليه تقديم قروض بالنقد الأجنبي أقل بكثير من الودائع لديها بهذا النقد . واعتمدت في تقديم القروض بالنقد المحلي على المدخرات المحلية ، وهو ما يظهر من تقديم قروض أكثر من الودائع بهذا النقد . وتظهر هذه الاتجاهات أيضا من تحليل المراكز المالية لبنوك الاستثمار والأعمال .

- وفي المقابل ، فإن البنوك التجارية المشتركة والخاصة لم تسهم بالقدر الذي يتناسب مع الموارد المتاحة لها ، وبما يتفق مع الغاية المعلنة لانشائها ، في تطوير سوق المال في مصر . ويتضح هذا ، من ناحية ، في أن توظيفاتها في الأوراق المالية من أسهم وسندات محلية لم يتعد ١٪ من اجمالي أصولها ، ومن ناحية أخرى ، في أن هذه الأصول لم تتضمن أية مشاركة في إصدار

القروض المحلية المتوسطة والطويلة الأجل . وتبرز شدة ضعف هذا التوظيف في أن بنوك الاستثمار والأعمال المنوط بها قيادة هذا النشاط الاستثماري لم تتجاوز نسبة الأوراق المالية والاستثمارات ٨,٨٪ والقروض والسندات طويلة الأجل ١,٠٪ من اجمالي أصولها ، رغم غلبة الودائع الآجلة وودائع التوفير بالعملة الأجنبية بين ودائعها المتاحة للتوظيف . وبين هذه الموارد فإن حقوق الملكية لم تتجاوز ٥,١٪ من اجمالي الأصول ، الأمر الذي يبرز الضعف الشديد لمواردها الذاتية التي ينبغي أن تمثل أساس نشاط بنوك الاستثمار والأعمال في تأسيس المشروعات أو المشاركة فيها .

- ثانيا : أن بنوك الانفتاح - التجارية المشتركة والخاصة ، والاستثمار والأعمال ، والفروع الأجنبية - البالغ عددها ٦٧ بنكا ، نالت الأنصبة التالية من اجمالي موازنة البنوك العاملة في مصر ، مقابل أنصبة أربعة بنوك تجارية للقطاع العام . في جانب الموارد ، قدمت ٦٠٪ من حقوق الملكية و ٢١٪ من المخصصات مما يوضح ضعف مواردها الذاتية . وبلغ نصيبها ٧٩,٥٪ من الالتزامات قبل البنوك في مصر و ٣٦,٤٪ من الالتزامات قبل البنوك في الخارج ، وبلغت الالتزامات الأولى ٤,١ مرة الثانية لبنوك الاستثمار والأعمال ، مما يؤكد غلبة اعتمادها على التمويل المحلي . ونالت بنوك الانفتاح ٣٢,٩٪ من اجمالي الودائع ، ولكن ٥٠,٥٪ من الودائع بالعملة الأجنبية . وتراوحت نسبة الودائع من الداخل بين ٩٦,٧ و ٩٩,١ و ١٠٠٪ وذلك بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية والبنوك التجارية المشتركة وبنوك الاستثمار والأعمال على الترتيب . ومثلت الودائع بالعملة الأجنبية نحو ٦٠٪ ، وبلغت الودائع الآجلة نحو ٧٠٪ ، وذلك لاجمالي الودائع لدى هذه البنوك . أي أن هذه البنوك بما استحوذت عليه من موارد محلية ، كانت أقدر على المشاركة في تمويل حاجات الانتاج والاقتصاد . بيد أنه يتضح من تحليل جانب الاستخدامات ، أن نصيبها من النقدية والارصدة لدى البنك المركزي المصري لم يتعد ٢٥٪ . ولم يتجاوز أسهامها من الاستثمارات في الأوراق المالية ٩,٥٪ ، حيث لم يتعد نصيب بنوك الاستثمار والأعمال ٢,٥٪ من اجمالي الاستثمار . وبينما لم تسهم البنوك الأخيرة في تمويل الخزانة فإن البنوك المنشأة في ظل قانون الاستثمار مجتمعة قدمت ٢,٥٪ من هذا التمويل . ولم

يتجاوز أسهامها في السلف المقدمة للبنوك المتخصصة ١٨,٨٪ من اجمالي . وأما نصيبها النسبي من الأرصدة لدى البنوك في الخارج فقد بلغ ٥٨,٦٪ من اجمالي .

- ثالثا : أن البنوك المنشأة وفقا لقانون الاستثمار قدمت ٣٤,٦٪ من اجمالي القروض المخصصة . بيد أن سياستها في تقديم الائتمان المحلي لم تستجب لأولويات التنمية الاقتصادية في مصر ، وتحددت بالأساس بالسعى إلى تحصيل الأرباح العالية السريعة ، بغض النظر عن حاجات الاقتصاد القومي . وهكذا ، فإن نصيب الزراعة والصناعة لم يتجاوز ١٤,٢٪ من اجمالي قروض بنوك الاستثمار والأعمال بينما نالت التجارة والخدمات ٧٥,٣٪ واتجهت النسبة الباقية إلى غير قطاعات الأعمال وذلك في عام ١٩٨٢/٨١ . وأما البنوك التجارية المشتركة والخاصة فإن أرصدة القروض والخصم المقدمة منها حسب القطاعات بلغت ٢٣,١ و ٦٦,٩ و ١٠٪ على الترتيب في آخر يونيو ١٩٨١ وذلك إلى نفس القطاعات المشار إليها على الترتيب . واتجه القسم الأعظم من هذه القروض إلى القطاع الخاص ، الذي نال ٨٣,١٪ و ٩١,٥٪ من التركيز على تمويل استيراد السلع الكمالية وخاصة بدون تحويل عملة ، وعدم ارتباطه بنمو الاستثمار الانتاجي وانما تمويل الأنشطة التجارية والخدمية والاستهلاكية . ولم ينل القطاع العام (شاملا هيئات وشركات القطاع العام والهيئات العامة الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي ، إلى جانب الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة الخدمية) سوى ٨,١٪ من قروض البنوك التجارية المشتركة والخاصة و ١٥,٥٪ من قروض بنوك الاستثمار والأعمال في عام ١٩٨٢/٨١ . الأمر الذي يبرز مغزاه السلبي على احتياجات الاستثمار الانتاجي ، من ناحية ، طالما أن هذا القطاع يتحمل كما رأينا العبء الرئيسي في تمويل التنمية ، من ناحية أخرى ، حيث اضطر هذا القطاع إلى اللجوء للقروض قصيرة الأجل والقروض الأجنبية ، وذلك مقابل فوائد مرتفعة لتعويض ما ينقصه من تمويل رأسمالي وجارى .

- رابعا : أن بنوك القطاع العام التجارية لم تقم بدورها في تمويل الاستثمار الانتاجي والتنمية الاقتصادية ، على الرغم من انضباطها الأعلى للسلطات الائتمانية والنقدية المركزية مقارنة ببنوك الانفتاح . ويمكن أن نشير هنا إلى ثلاثة عوامل أساسية دفعت نحو

انخراط البنوك الأولى في نفس الممارسات السلبية التي عرضنا لها بالنسبة للبنوك الأخيرة . الأول ، تراجع تأثير بنوك الدولة في سوق الائتمان نتيجة تصفية سيطرتها وتراجع نصيبها من كافة الأصول والخصوم المصرفية ، شاملة الودائع والقروض ، وخاصة من الموارد القومية المتاحة للتوظيف بالنقد الأجنبي . والثاني ، تغيير دور بنوك الدولة ، وهو ما يمكن أن يشير إليه التزامها بما نص عليه برنامج صندوق النقد الدولي للثبوت ، بما في ذلك وضع سقف للائتمان الممنوح للقطاع العام ، وأسبقية نمو الائتمان للقطاع الخاص ، ورفع أسعار الفائدة على القروض المقدمة لقطاعات الانتاج . الخ . والثالث ، مساهمة هذه البنوك في تأسيس البنوك المشتركة والخاصة ، واندماجها في الممارسة المباشرة لتطور الائتمان في اتجاه يتجاهل الأولويات التي تفرضها المتطلبات الملحة للتمويل . في الاقتصاد القومي ، وخاصة تمويل الاستثمار الانتاجي . وهكذا ، على سبيل المثال ، وفق البيانات المتاحة لعام ١٩٨٢/٨١ ، لم تتجاوز توظيفات البنوك التجارية للقطاع العام في الأوراق المالية ٥,٣٪ من اجمالي أصولها . وفاقت أرصدها لدى البنوك في الخارج مثيلها في مصر . وأما زيادة التزاماتها قبل البنوك في الخارج مقابلها في مصر فقد عكست تزايد اعباء التمويل الأجنبي . ورغم تقديمها نسبة أعلى من القروض للقطاعين الصناعي والزراعي ، فإن نصيبها لم يتعد ٢٩,٨٪ من اجمالي قروضها إلى مختلف القطاعات . ومع أنها استمرت أكبر مقرض للقطاعين الحكومي والعام ، فإن ما قدمته لهما تراجع لصالح القطاع الخاص الذي ارتفع نصيبه من اجمالي قروضها إلى ٤٠٪ مقابل ٢٠٪ بين نهاية عام ١٩٧٨ ومنتصف عام ١٩٨٢ .

- خامسا : أن البنوك المتخصصة في عام ٨١/٨٢ لم توظف بدورها في الأوراق المالية سوى ٠,٦٪ من اجمالي أصولها . وإزاء نقص مواردها فقد مثلت التزاماتها قبل البنوك في مصر ٥٤,٩٪ من هذه الأصول . وتجاوز هذا البند بكثير مثيله في بنوك الاستثمار والأعمال التي تلتها في هذه النسبة . وكانت هذه البنوك الأكثر اعتمادا على القطاع الحكومي في رصيد الودائع لديها . وفي المقابل ، قدمت ٦٧,٧٪ من قروضها إلى القطاع الخاص . ونالت قطاعات الخدمات والقطاعات غير المشتعلة في مجال الأعمال ٥٣,٩٪ من اجمالي القروض . مساهمة بذلك بالأساس في تمويل

٢ - اتجاهات ترشيد الائتمان خلال الخطوة :

لقد اصدر البنك المركزى المصرى العديد من القرارات ، كما جرى تعديل التشريعات المصرفية ، وذلك من ناحية ، لاستخدام أدوات السياسة الائتمانية في الحد من التطورات السلبية في المجال المصرفي ، بما يكفل ترشيد استخدام القروض وتنمية الودائع الادخارية وتشجيع الاستثمار الانتاجي . ومن ناحية أخرى ، لمنح المزيد من الصلاحيات ، ووضع المزيد من الضوابط ، لتأكيد أو استعادة رقابة البنك المركزى المصرى على نشاط الجهاز المصرفي .

ونلاحظ ، أولا ، فيما يتعلق بجانب الاستخدامات ، أنه بعد سلسلة من رفع أسعار الفائدة المدنية بلغت ست مرات بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٠ وقادت إلى رفع تكلفة الاقتراض لقطاعات الانتاج بمادفع إلى تثبيت الاستثمار فيها ، تقرر اتباع سياسة بديلة منذ منتصف ١٩٨٢ ، أى مع بداية الخطوة الخمسية الجارية . واعتبارا من هذا التاريخ جرى تثبيت فئات أسعار الفائدة ضمن حدود دنيا وقصى للقروض المقدمة للقطاعات الصناعى والزراعى ، وتقرر نفس الأمر وأن كان عند حدود أعلى لقطاعات الخدمات ، وأما بالنسبة للتجارة فقد تم اقرار حد أدنى يرتفع عن القطاعات السابقة ودون حد أقصى باستثناء تمويل تصدير القطن . واستهدفت أسعار الفائدة التفاضلية الحد من ارتفاع تكلفة الائتمان المقدم للأنشطة الانتاجية ومن تزايد حجم الائتمان المقدم للأنشطة التجارية والخدمات . وتقرر في نفس الوقت استمرار أسعار الفائدة المدعمة على حساب الموازنة العامة للدولة لصالح القروض المقدمة إلى مشروعات الأمن الغذائى والاسكان الاقتصادى على أن يوفر البنك المركزى التمويل اللازم للبنوك التى يوكل اليها تقديم قروض ميسرة . أضف إلى هذا ، أن أدوات السياسة الائتمانية اتجهت إلى وضع الضوابط على التوسع في منح الائتمان للحد من التضخم والاستهلاك . وهكذا تقرر ألا يتجاوز التوسع في الائتمان الذى يقدمه أى بنك للقطاع الخاص نسبة معينة من أرصدة ودائعه لدى هذا البنك . ولم يعد يسمح بتوسع ائتمانى جديد للبنوك التى تجاوزت حدود التوسع الائتمانى المقررة ، واشترطت موافقة البنك المركزى على

الأنشطة غير الانتاجية ، وبدرجة هامة نشاطات المضاربة العقارية وتتضح ضالة اسهامها في تطوير الانتاج من ضالة نصيب الصناعة من القروض التى لم يتجاوز ١٦,٦٪ من الاجمالى . وتشير البيانات المتاحة حول الفترة من بين منتصف عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٥ إلى أن القطاع العام نال ٣٪ من اجمالى قروض بنك التنمية الصناعية ومن قروضه المتوسطة وطويلة الأجل بالعملة المحلية و ٥٪ من القروض الأخيرة بالعملة الأجنبية . ويتضح اسهامه المتواضع في تمويل المراكز الصناعية للاقاليم من استحواذ القاهرة والاسكندرية على ٦٩٪ من قروضه . وأما ضعف دوره في تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة فانه يبرز من أن القروض التى تبلغ قيمتها أقل من ٥١ ألف جنيه فأقل لم تتعد ١٢٪ من الاجمالى وذلك في عام ٨٤ / ١٩٨٥ .

- وأخيرا ، فان ضعف دور البنوك العاملة في مصر في تطوير سوق المال وتأسيس الشركات المساهمة ، يشير اليه بشكل غير مباشر ما رأيناه من الوزن المنخفض لاستثماراتها في الأوراق المالية إلى اجمالى أصولها . وتؤكد البيانات المتاحة حول المساهمات المباشرة للبنوك في رؤوس اموال المشروعات في نهاية ٨٢ / ١٩٨٣ ، أى في بداية الخطوة الخمسية الجارية ، من ناحية ، ضعف مساهمات هذه البنوك في النشاط التأسيسى للمشروعات حيث لم تتعد ٣٧٤ مليون جنيه أو حوالى ١,٣٪ من اجمالى أصولها ، ومن ناحية أخرى ، الوزن الأكبر لبنوك القطاع العام في هذه المساهمات حيث قدمت نحو ٧٢٪ من الاجمالى ، ومن ناحية ثالثة ، ضعف نصيب قطاعات الانتاج حيث لم يتجاوز نصيبها ٣٦٪ من المساهمات ، أو ٠,٥٪ من اجمالى أصول البنوك العاملة في مصر . ونلاحظ هنا ، أن مساهمات جميع البنوك في قطاع الصناعة لم تتعد ٩٨ مليون جنيه أو حوالى ٠,١٪ من أصولها ونحو ٢٦٪ من اجمالى المساهمات . وبلغ نصيب بنوك القطاع العام ٨٣٪ من مساهمات جميع البنوك في الصناعة . ولم يتعد نصيب البنوك التجارية المشتركة والخاصة ١١,٨٪ وبنوك الاستثمار والأعمال ٤,٧٪ من المساهمات في الصناعة . وأما بالنسبة للبنوك المتخصصة فانها قدمت نحو ٤,٧٪ من هذه المساهمات . وأما مساهمات البنوك مجتمعة في مشروعات الأمن الغذائى فانها لم تتعد ٠,٠٤٪ من اجمالى أصولها و ٩,٨٪ من اجمالى مساهماتها في المشروعات .

الخارج وتوجيهها لخدمة الاقتصاد القومى ، قرر البنك المركزى المصرى الزام البنوك « المسجلة » لديه بايداع ١٥٪ من مجموع أرصدة ودائع عملائها بالعملات الحرة لدى البنك المركزى (بسعر الايداع لمدة ٣ أشهر السائد فى سوق لندن) . ومن أجل الحد من الاعتماد على الموارد التضخمية ، اتجهت السياسة النقدية إلى الحد من التوسع النقدى بما لا يزيد الفجوة بين معدلات نموه ومعدلات نمو الناتج المحلى الحقيقى .

ونلاحظ ثالثا ، أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ (الخاص بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ وقانون البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى ١٢٠ لسنة ١٩٧٥) استهدفت مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن أضعاف سلطات التوجيه والرقابة من قبل البنك المركزى على نشاط البنوك العاملة فى مصر .

وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن التعديلات التى تضمنها القانون الجديد ، وأن سمحت بالتدرج فى العقوبات على البنوك المخالفة للقوانين والقواعد والاعراف المصرفية ، فقد أضافت حالات جديدة لشطب تسجيل هذه البنوك لديه . كما شددت العقوبات على مخالفة الأرصدة الواجب ابداعها فى البنك المركزى ، وعلى عدم الوفاء بمتطلبات نسبتي الاحتياطى والسيولة . واعطى القانون الحق للسلطات المختصة بالاعتراض على تعيين أى من أعضاء مجالس ادارة البنوك العاملة فى مصر . وبموجب هذا القانون اتخذ مجلس ادارة البنك المركزى ، بتشكيله الجديد وفقا للقانون ، عدة قرارات لتصحيح أوضاع بعض البنوك وفرض عقوبات مالية على تلك المخالفة لقراراته .

٣ - أثر اتجاهات الإصلاح على الائتمان المصرفى :

وفى عام ١٩٨٦ . على الرغم من هذه المحاولات لترشيد أداء الجهاز المصرفى ، استمرت نفس الاتجاهات غير المواتية لاحتياجات تمويل قطاعات الانتاج بما يكفل تصحيح الاختلال فى هيكل الاقتصاد ، وقد عبر النشاط المصرفى فى عام ١٩٨٦/٨٥ عن اتجاه انكماشى ، يشير ضمنا إلى أثر سلبي على مجمل الاقتصاد القومى . وفى تقديرنا أنه رغم محدودية أثر ما عرضنا له من اصلاحات جزئية فى سياسة الائتمان

القروض الجديدة التى تقدمها البنوك المتخصصة ، كما تقرر الا تتجاوز أرصدة مطلوبات أى بنك من شركات القطاع العام - باستثناء القروض لأغراض موسمية وقروض الأمن الغذائى - نسبة من ودائعها مماثلة للقطاع الخاص لدى هذا البنك . وتشجيعا للبنوك على الاتجاه نحو شراء الأوراق المالية الحكومية والمضمونة من الحكومة أضيفت هذه الأوراق إلى نسبة السيولة . وتم وضع حدود فرعية للمطلوبات من القطاع الخاص التجارى والقطاع العائلى بحيث لا تتجاوز الزيادة فى هذه المطلوبات نسبة معينة من الأرصدة القائمة لهما . ومد حظر منح الائتمان لأعضاء مجالس ادارة البنوك ليشملها جميعا ، كما وضع حد أقصى للائتمان الممنوح للعميل الواحد على الحكومة والقطاع العام . وشددت العقوبة على كل من يقدم للبنوك معلومات غير صحيحة بقصد الحصول على قرض دون وجه حق . وتقرر عدم منح قروض وتسهيلات ائتمانية لتمويل شراء وبيع السلع الاستهلاكية المعمرة وسيارات الركوب الخاصة ، كما تقرر عدم جواز المضاربة والتعامل فى المعادن الثمينة واستمر حظر تصدير البنكنوت من النقد الأجنبى قبل موافقة البنك المركزى . وأصدرت قرارات بضرورة متابعة استخدام التسهيلات الائتمانية فى الأغراض التى منحت لها . والزمتم البنوك بإبلاغ البنك المركزى ببيانات مركز أى عميل يتمتع بتسهيلات ائتمانية يتجاوز قيمة معينة .

ونلاحظ ثانيا ، فيما يتعلق بجانب الموارد ، أنه تقرر أسعار للفائدة الدائنة على الودائع الادخارية بالعملة المحلية تتراوح بين حدين أدنى وأقصى بهدف تنمية الودائع الادخارية . وحفزنا للبنوك على زيادة مواردها الذاتية أضيفت حقوق الملكية إلى مقام نسبة التوسع الائتمانى . وتشجيعا لبنوك الانفتاح على استقطاب ودائع النقد الأجنبى من الخارج لتمويل التنمية الاقتصادية وتنشيط سوق المال فى مصر أضيف رصيد الودائع التى تبلغ آجالها سنة فأكثر لدى البنوك الخارجية المشتركة فى رأس المال إلى مقام نسبة التوسع الائتمانى . واستبعدت مساهمات البنوك فى رؤوس أموال المشروعات والتوظيف فى الأوراق المالية من بسط النسبة . وبغرض إتاحة مزيد من الموارد المتوسطة الأجل التى تساعد البنوك التجارية على مقابلة توظيفاتها فى مجالات استثمارية لفترات طويلة نسبيا استبعدت الودائع لمدة سنتين فأكثر من مقام نسبة الاحتياطى القانونى . وبهدف الحد من توظيف البنوك لودائعها فى

فانه لولا محاولات الترشيح لاشتدت حدة الركود . وعلى أية حال ، فان البيانات المتاحة حول تطور نشاط البنوك العاملة في مصر في هذا العام ، مقارنة بالعام السابق له مباشرة ، تؤكد هذه النتيجة . ونقصد قصور دور هذه البنوك في حل مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية ، والدفع في اتجاه التوسع الانتاجي ، وأن تحسن الأمر نسبيا فيما يتعلق بنوك القطاع العام التجارية . وهكذا على سبيل المثال ، فان البنوك التجارية المشتركة والخاصة ، زادت من تحويل المدخرات المصرية إلى الخارج . وقد ظهر هذا في ارتفاع أرصدها لدى البنوك في الخارج بنحو ٨٠٪ ، وفي ارتفاع نصيبها من هذه الأرصدة لاجمالي البنوك التجارية وبنوك الاستثمار من ٣٢,٧ إلى ٤٠,٥٪ ، بينما نجد العكس بالنسبة لبنوك القطاع العام التجارية حيث هبطت النسبة الأخيرة من ٣٩,٧ إلى ٣٠,٢٪ ، وأما بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال فاننا نجد أيضا زيادة مطلقة ونسبية في أرصدها لدى البنوك في الخارج بين نفس العامين . ويظهر انكماش الائتمان المقدر من قبل بنوك الانفتاح ، في تراجع نسبة القروض إلى الودائع بالنسبة للبنوك التجارية المشتركة والخاصة ، وفي ثبات هذه النسبة تقريبا لبنوك الاستثمار والأعمال . ولقد هبطت هذه النسبة الأخيرة أيضا لبنوك القطاع العام التجارية . بيد أن تراجع هذه القروض يرجع بدرجة كبيرة إلى استبدال جزء من المستحق منها على شركات القطاع العام بسندات حكومية . وقد أدى هذا إلى زيادة توظيفاتها في الأوراق المالية والاستثمارات بنحو الضعف ، وارتفاع هذه التوظيفات إلى نحو ٦,٣ مرة مثيلها لبنوك الانفتاح . وأخيرا فان البنوك المشتركة والخاصة وبنوك الاستثمار أستمروا اعتمادها في تمويل نشاطها الاقراضى على التمويل المحلى ، وهو ما يشير إليه ، من ناحية ، زيادة نصيبها من اجمالي الودائع على حساب بنوك القطاع العام التجارية ، ومن ناحية أخرى ، زيادة نسبة ما نالته من الائتمان المصرفي للبنوك العاملة في مصر .

ولقد توزعت قروض جميع البنوك العاملة في مصر حسب القطاعات بحيث زادت القروض المقدمة من بنوك القطاع العام التجارية إلى الصناعة والزراعة ، وذلك بين عامي ٨٤ / ١٩٨٥ و ١٩٨٦ / ١٩٨٥ . وفي نفس العامين ، نلاحظ أنه رغم الزيادة المحدودة للقروض إلى قطاعي الانتاج المشار إليهما من بنوك الاستثمار والأعمال ، فإن قروضها إلى العالم الخارجى ارتفعت بنحو ٤,٣ مثل الزيادة الأولى .

وأما البنوك المشتركة والمتخصصة ، فإن قروضها زادت إلى قطاعي الانتاج السلعي الرئيسيين وارتبط هذا بنمو ما قدمته إلى قطاع الأعمال الخاص . ولقد زادت أيضا قروض البنوك المتخصصة إلى الصناعة والزراعة . ويلاحظ أن قروض بنك التنمية الصناعية قد توزعت في عام ٨٤ / ١٩٨٥ بحيث لم يتجاوز نصيب فئات القروض الصغيرة والمتوسطة (٥١ ألف جنيه فأقل) لم تتعد ١٢٪ والمشروعات الجديدة ٣٠٪ . وهكذا غلبت القروض للمؤسسات الصناعية الكبيرة للقطاع الخاص ، رغم احتدام مشكلات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ورغم التمويل الأيسر المتاح للمؤسسات الكبيرة من البنوك التجارية . أضف إلى هذا أن تقدير النسبة الأكبر من القروض لتمويل رأس المال العام يشير إلى قصور التمويل من البنوك التجارية ، وضعف مساهمة البنك الصناعى في أهم أوجه نشاطه ، أى تمويل تأسيس المشروعات الصناعية . وأخيرا ، فإن محدودية دور هذا البنك في تمويل الصناعة يؤكد تردى شروط إقراضه .

بيد أنه من الهام أن نلاحظ هنا ، أولا : أن نمو القروض المصرفية المقدمة إلى الصناعة والزراعة ، قد ارتبطت بدرجة كبيرة بالأسعار التفضيلية للفائدة التي ألزم بها البنك المركزى المصرى البنوك العاملة في مصر ، وبمحاولات إصلاح اختلال هيكل الاقتصاد القومى . وساهم تثبيت أسعار الفائدة المدينة بدوره في الحد من الميل الانكماشى في الاقتصاد المصرى ، وخاصة في قطاعات الانتاج . ويظهر هذا كله مغزى الخلاف مع صندوق النقد الدولى في مفاوضات ٨٦ / ١٩٨٧ حول مطلبه برفع أسعار الفائدة بما في ذلك للصناعة والزراعة .

ثانيا : أن هذا لا يعنى إنكار محدودية أثر الأسعار التفصيلية الثابتة وإطلاق سعر الفائدة الأقصى للتجارة على دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار الانتاجى ، طالما أن هذا يتوقف على العديد من العوامل الأخرى . بيد أن أثر هذه الأسعار يظهر بدرجة واضحة في التقلص النسبى للقروض المقدمة إلى التجارة والخدمات في عام ٨٥ / ١٩٨٦ .

ثالثا : أن تجاوز بنوك القطاع العام لنسبة الاحتياطي النقدي التي يحددها البنك المركزى وبدرجة أقل البنوك التجارية المشتركة والخاصة ، تشير إلى محدودية نمو القروض المقدمة إلى قطاعات الانتاج

زيادة الائتمان للقطاع الخاص . ويظهر الأثر السلبي على التنمية لهذا الاتجاه من تفضيل القطاع الأخير للأنشطة غير الانتاجية .

خامسا : أن القروض المقدمة إلى الصناعة والزراعة لا تعنى نمو الاستثمار في هذين القطاعين . إذ يتجه نصيب هام منها إلى التوظيف في أنشطة المضاربة والتجارة والخدمات ، الأمر الذى دفع البنك المركزى المصرى فى عام ١٩٨٦ / ٨٥ إلى إصدار تعليماته بضرورة متابعة استخدام القروض المصرفية فى المجالات التى تقدم إليها . حيث تعمقت هذه الظاهرة بالنسبة للقطاع الخاص بسبب غلبة هذه الاتجاهات فى نشاطه من ناحية ، وتهربا من الفائدة الأعلى للقروض المقدمة لغير قطاعات الانتاج .

مقارنة بالموارد المتاحة للجهاز المصرفى . ونقصد هنا ، ليس مجرد الاقراض المباشر لهذه القطاعات ، وإنما إمكانية تمويل سندات التنمية التى قد تصدرها الدولة . ويشير إلى نفس الاتجاه السلبي فى تمويل الاستثمار الانتاجى من قبل المصارف التخطى الكبير لنسبة السيولة للبنوك العاملة فى مصر للحد الأدنى الذى يحدده البنك المركزى المصرى . .

رابعا : أن تراجع نصيب قطاع الأعمال الخاص من بنوك القطاع العام التجارية بين عامى ١٩٨٢ / ٨١ و ١٩٨٥ / ٨٤ قد انعكس فى عام ١٩٨٦ / ٨٥ حيث عاود هذا النصيب الزيادة . ويبدو التطور الأخير للفترة حتى بداية الخطة ، حيث تضمن برنامج التثبيت المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى آنذاك على توجيه ٩٠٪ من

جدول (٤)
تطور أهم بنود المركز المالى
للبنوك العاملة فى مصر خلال سنوات الخطة الخمسية
١٩٨٧ / ٨٦ - ٨٣ / ٨٢

بنود المركز المالى				البنوك التجارية				بنوك الاستثمار والأعمال				البنوك التجارية				البنوك المتخصصة			
				القطاع العام				والفروع الأجنبية				المنشأة بقانون الاستثمار							
٨٦ / ٨٥				٨٥ / ٨٤				٨٤ / ٨٣				٨٣ / ٨٢				٨٢ / ٨١			
٧,٥	٥,٧	٥,١	٥,٩	٢,٤	٢,٨	٣,٠	٢,٣	٨,١	٧,٥	٧,٠	٥,١	٥,٦	٧,٧	٧,٤	٥,٣	٧,٥	٥,٧	٥,١	٥,٩
٢,٦	١,٣	١,٢	٠,٦	١٦,٥	٨,٢	٨,١	٥,٨	٤,٢	٣,٧	٣,٢	٠,٨	١,٦	١,٧	١,٦	١,٠	٢,٦	١,٣	١,٢	٠,٦
٠,٥	٠,٨	٠,٥	٢,٢	١٢,٠	٩,٢	٨,٨	٧,٠	١٦,١	١٦,٨	١٨,٥	٣٠,٥	٢٢,٩	٢٢,٧	٢٢,١	١٠,٩	٠,٥	٠,٨	٠,٥	٢,٢
٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٥	١١,٩	١٣,٢	١٥,٤	١٢,٥	٢٨,٥	٢٨,٠	٢٥,٠	٢٩,٩	٢٨,٠	٢٤,٣	٢٥,٩	٢٤,٩	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٥
٢٦,٣	٢١,٦	٢٧,٥	٥٤,٩	٤,٥	٤,١	٢,٧	٣,٢	٢٥,٦	٢٩,٧	٢١,٤	٢٥,٧	١٤,٩	١٢,٥	١٣,٦	١٦,٤	٢٦,٣	٢١,٦	٢٧,٥	٥٤,٩
—	—	—	—	١٦,١	١٤,٠	١٥,٣	١٤,٣	٢٧,٠	٢٤,٢	٢٤,٤	٢٤,٢	٥,٥	٥,٧	٥,٥	٥,٨	—	—	—	—
٧١٦	٦٢٣	٥٤٧	٣٣٧	١٧٩٨١	١٣٩٤٦	١١٥١٣	٨٠٩٩	٣٠٩٥	٢٠٤٨	١٨٤١	٩١٤	٨٨٩٤	٥٩١٠	٥٢٠٣	٣٠٧١	٧١٦	٦٢٣	٥٤٧	٣٣٧
١٣,٠	١٣,٨	١٩,٩	٢٥,٣	١٦,٨	١٥,٤	١٣,٤	٤١,١	٢,٤	١,٧	٠,٧	٢,٣	١,٩	٢,٧	٣,١	١٨,٢	١٣,٠	١٣,٨	١٩,٩	٢٥,٣
...	١٢,٣	١١,١	٩,٠	...	١,٨	١,٢	٠,٣	...	١,٥	١,٧	٢,٢
٠,٣	٠,٣	٠,٥	١,٦	١٨,٢	٢١,٨	٢٣,٣	...	١٠,١	١٠,١	٥,٩	٥,٤	١١,٨	١٣,٦	١٢,٥	...	٠,٣	٠,٣	٠,٥	١,٦
٣٦,٦	٣٩,٨	٢٧,٩	٢٧,٤	٢,٢	٨,٧	٨,٨	٥٨,٨	٢٨,٥	٢٩,٣	٣١,٨	٣١,٤	٢١,٣	٣٠,٢	٣٠,٠	١٨,٨	٣٦,٦	٣٩,٨	٢٧,٩	٢٧,٤
٤٩,٥	٤٥,٧	٥٠,٩	٢٤,٤	٥٦,٣	٥٤,٥	٥٣,٧	...	٥٢,٧	٥٢,٩	٥٣,٠	٥٧,٥	٥٢,٨	٥٢,٤	٥١,٨	...	٤٩,٥	٤٥,٧	٥٠,٩	٢٤,٤
٠,٦	٠,٧	٠,٨	١,٣	٠,٧	٠,٥	٠,٧	...	٦,٣	٦,٠	٨,٦	٣,٤	١,٢	١,١	٢,٦	...	٠,٦	٠,٧	٠,٨	١,٣
٢٠٩٩	٢٢٦٩	١٨٣٤	٩٨٣,٥	١٢٤٤٢	١١٧٢٢	٩١٤٨	٥٨٣٠	٤٣٥١	٢٨٥٠	٢٣٤٣	٨٥٠	٥٥٥٢	٢٨٦٩	٣١٩٠	٢٢٣٩	٢٠٩٩	٢٢٦٩	١٨٣٤	٩٨٣,٥
٢٩,٠	٣٠,٧	٢٨,٤	٢٩,٢	٢٢,٢	٢٨,٩	٢٣,٣	٦٢,١	١١,٥	١٤,٣	١٢,٩	٩,٠	٠,٤	١,٠	٠,٩	٨,١	٢٩,٠	٣٠,٧	٢٨,٤	٢٩,٢
٢٨,٩	٣٠,٦	٢٨,٣	...	٢٦,٧	٢٩,٦	٢٥,٥	...	٩,٧	١١,٨	١٠,٢	...	٠,٣	٠,٥	٠,٤	...	٢٨,٩	٣٠,٦	٢٨,٣	...
٠,٧	٠,٨	١,٠	٢,١	٢٥,٤	٢٢,٥	٢٤,٢	...	٥,٨	٥,٧	٣,٤	٦,٥	٤,٤	٦,١	٦,٧	...	٠,٧	٠,٨	١,٠	٢,١
٦٤,٩	٦٢,١	٦٣,١	٥٤,٦	٢٨,٧	٢٥,٥	٢٩,٢	٣٧,٩	٥٦,٦	٦٠,٠	٥٨,١	٧٦,٧	٩٠,٩	٨٨,٩	٨٨,٣	٩١,٥	٦٤,٩	٦٢,١	٦٣,١	٥٤,٦
٥,٣	٦,٣	٧,٤	١٢,٨	٢,٦	٢,٦	٢,٨	...	٢,٥	٢,٩	٤,٣	٦,٤	٣,٨	٣,٤	٣,٤	...	٥,٣	٦,٣	٧,٤	١٢,٨
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	١,١	٠,٥	٠,٥	...	٢٣,٦	١٧,١	٢٢,٦	١,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣
٤٥,٤	٣٩,٥	٤٠,٦	٢٩,٢	٢,٤	٢,٢	٢,٧	١,٥	١,٥	١,٦	٣,٠	١,٤	٣,٣	٣,٦	٢,٩	٠,٩	٤٥,٤	٣٩,٥	٤٠,٦	٢٩,٢
١٢,٨	١٤,٥	١٣,٥	١٦,٦	٢٤,١	٢٢,٣	٢٤,٠	٢٨,٣	١٤,١	١٢,٥	١١,٧	١٢,٨	٢١,٦	٢٨,٤	٢٧,٠	٢٢,٢	١٢,٨	١٤,٥	١٣,٥	١٦,٦
٠,٦	٠,٧	٠,٨	٠,٣	٤٠,٠	٤٠,٧	٣٩,٠	٣٩,٤	٣٢,١	٣٥,٢	٣٣,١	٥٣,٢	٢٨,٧	٣٢,٢	٣٦,٣	٤٧,٤	٠,٦	٠,٧	٠,٨	٠,٣
٢٥,٧	٢٨,٥	٢٧,٥	٤٠,٥	١٤,٣	١٢,٤	١٢,٥	٩,٤	٢٤,٤	٢٨,٢	٢٤,١	٢٢,١	٣٢,١	٣١,٤	٢٩,٢	١٩,٥	٢٥,٧	٢٨,٥	٢٧,٥	٤٠,٥
٥,٥	٦,٥	٧,٦	١٣,٤	٩,٢	١٢,٤	١١,٠	٢١,٣	٢٧,٩	٢٢,٥	٢٨,١	١٠,٥	٤,٣	٤,٤	٤,٦	١٠,٠	٥,٥	٦,٥	٧,٦	١٣,٤
٠,٦	٠,١	٠,١	...	٥,٤	٩,٣	٧,٧	...	١,٨	٢,٤	٢,٤	...	٠,١	٠,٤	٠,٥	...	٠,٦	٠,١	٠,١	...

المصدر : البنك المركزى المصرى : التقارير السنوية وبيانات المراكز المالية للبنوك .
* اساس حساب التاسب للبنود عدا القروض والودائع مختلف فى عام ١٩٨٢ / ٨١ عنه فى السنوات التالية .

خامسا : اتجاهات السياسة الاقتصادية

لم تشهد السياسة الاقتصادية تغييرا جوهريا في مصر خلال عام ١٩٨٦ . وحتى هذا العام وطوال سنوات الخطة الخمسية الجارية استمر تطبيق سياسة « الانفتاح الاقتصادي » في خطوطها الرئيسية . ونقصد بشكل خاص مواصلة السياسات « الليبرالية » تجاه القطاع الخارجى والقطاع الخاص والقطاع العام . وتمثلت أهم جوانب هذه السياسات في « تحرير » التبادل التجارى وأسعار الصرف والجهاز المصرفى والاستثمار الخاص الخ . . وارتبط هذا كله ، من ناحية بـ « تحرير » القطاع العام ، ومن ناحية أخرى ، بتغيير استراتيجية وركائز التنمية الاقتصادية . وفى هذا الاطار العام ، استمرت السياسة الاقتصادية في عام ١٩٨٦ تركز على محاور ثلاثة أساسية :

الأول : دعم الدور الجديد للقطاع العام . وكان هذا يعنى وقف برامج التصنيع الطموحة المرتكزة إلى سيطرة قطاع الدولة ، والكف عن صياغة مجمل السياسة الاقتصادية بما يستجيب لمحاولة استكمال البنية الصناعية على أساس الدور القيادى للقطاع العام الصناعى ، وتصفية احتكار وسيطرة الدولة في عدد من الفروع الاقتصادية ، وتزايد اتجاه التوظيفات الجديدة لقطاع الأعمال العام نحو المشروعات المشتركة ، وإضعاف القبضة المركزية - البيروقراطية على نشاط شركات القطاع العام ، والاتجاه المتزايد لممارسة نشاط وحدات هذا القطاع على أساس قوانين السوق ، وتوجيه هذا القطاع نحو تطوير البنية الأساسية الانتاجية وتوسيع الصناعات التى تقدم المستلزمات للزراعة والاسكان والصناعة الاستهلاكية الخ . .

الثانى : تشجيع نشاط القطاع الخاص . حيث نلاحظ من ناحية ، أن هذا القطاع يشمل رأس المال الخاص المصرى ، ورأس المال الأجنبى والعربى ، ورأس المال المشترك العام والخاص . . ويمتد نشاط هذا القطاع ليشمل كافة مجالات الاقتصاد القومى ، كما يتراوح حجم أعماله بين المؤسسات الرأسمالية الكبيرة وتلك المتوسطة والصغيرة ومن ناحية أخرى ، فإن السياسة الاقتصادية اتجهت نحو توفير كل ألوان الدعم والحماية لنشاط هذا القطاع ، وخاصة للمشروعات المنشأة وفق قانون الاستثمار ، والمؤسسات الكبيرة في مجال الأعمال . ورغم تأمين الوفورات الخارجية الهائلة لتشجيع الاستثمار الخاص الانتاجى ، فإن تخفيف أدوات التوجيه الحكومى لنشاط القطاع الخاص ، والمجال الواسع أمامه للاشتغال بالمجالات غير الانتاجية الأعلى ربحية ، مثل أساسا موضوعيا لابتعاد هذا القطاع عن التوظيف الانتاجى .

والثالث : تعديل العلاقات الاقتصادية الخارجية ، ولقد جرى هذا ، من ناحية ، بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية والنقد الأجنبى ودخول القطاع الخاص بشكل متزايد إلى تجارة الواردات السلعية وإلى مجال تداول وتوظيف النقد الأجنبى . ومن ناحية أخرى ، فقد تضمن هذا التعديل تقديم الامتيازات والاستثناءات لرأس المال الأجنبى والعربى بفرض تشجيع الاستثمار الأجنبى في مصر ، وفتح الباب أمام إنشاء فروع للبنوك الأجنبية وتأسيس بنوك الاستثمار والأعمال وإقامة البنوك التجارية المشتركة بهدف تطوير سوق المال والنقد المصرى . وتضمن إزاحة الحواجز

٢٤,٤٪ من المستهدف له خلال السنوات حتى ٨٥/١٩٨٦ وقدر له نصيب أقل من متوسط الخطة من استثمارات العام الأخير .

الثانية : أن القطاع العام كان أكثر استجابة للأهداف المعلنة للخطة الجارية ومن حيث توزيع الاستثمارات حسب قطاعات الاقتصاد ، قدم نسبة من الاستثمارات للقطاعات السلعية أعلى من المستهدف له ، ونالت هذه القطاعات النصيب الأكبر من استثمارات ، وأكد بهذا أنه أداة أكثر فعالية لتصحيح الاختلال في هيكل الاقتصاد القومي الذي يتسم بضعف قطاعات الانتاج . وهكذا ، خلال السنوات الأربع للخطة الجارية وحتى عام ٨٥/١٩٨٦ نالت القطاعات الأخيرة ٤٧,٨٪ من إجمالي استثمارات هذا القطاع ، وزادت استثمارات المنفذة بنحو ١,٨٪ عن المخطط له في هذه القطاعات . وفي المقابل لم يتعد نصيب القطاعات السلعية ٣٨,٣٪ من استثمارات وهو ما قل بنحو ١,٥٪ عن المخطط له . وإن كان من الهام أن نلاحظ من ناحية ، أن كلا من القطاعين عجز عن الوصول إلى المستوى المتوسط للاستثمار والمقدر لقطاعات الانتاج ، الأمر الذي تكمن أسبابه بالأساس في مشكلات التمويل للقطاع العام ، وتفصيلات الاستثمار للقطاع الخاص . ومن ناحية أخرى ، فإن القطاع الأول قدم ٣٠,٨٪ من استثمارات للخدمات الانتاجية وهو ما زاد عن المستهدف بنحو ٣٢,٦٪ حتى عام ٨٥/١٩٨٦ وفي المقابل فإن النسبة الأولى لم تتعد ٧٪ للقطاع الخاص ، وبلغت نسبة قصور استثمارات في هذه القطاعات عن المستهدف له ٥,٤٪ . وأخيرا ، فإن القطاع العام قدم نسبة أكبر من المستهدف للقطاعات الخدمية غير الانتاجية وإن كانت أقل من نسبة الزيادة لاستثمارات القطاع الخاص وهذه القطاعات . وكانت هذه الزيادة للأخير ، هي الوحيدة بين استثمارات في مجمل القطاعات .

الثالثة : أن الوزن النسبي الكبير لاستثمارات القطاع العام يرجع ، من ناحية ، إلى مشروعات الاحلال والتجديد وإعادة التأهيل والاستكمال والتوسعات ، ويعزى ، من ناحية أخرى ، وإن كان بدرجة أقل بكثير إلى المشروعات الجديدة . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن المشروعات الأولى نالت حوالي ٧٨,٣٪ من إجمالي استثمارات المستهدفة للعام ٨٦/١٩٨٧ . وربما يعود هذا إلى تعديل أولويات الاستثمار مع احتدام مشكلة التمويل . بيد أن الأولويات التي حددتها الخطة

أمام توسيع التبادل التجاري مع البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وأمام هجرة العمالة المصرية إلى البلدان العربية وغيرها ، وإلغاء الأسعار الموحدة الثابتة للصرف الأجنبي ، الأمر الذي جعل العرض والطلب أساس هذا كله . وقادت هذه التحولات في القطاع الخارجى إلى المزيد من التأثير بقوانين وتقلبات السوق الرأسمالى العالمى .

ويستوجب التعرف على المتغير في اتجاهات السياسة الاقتصادية في عام ١٩٨٦ ، تناوله بالمقارنة مع الثابت في هذه السياسة . ولقد تمثل المتغير هنا في تأكيد دعم القطاع العام مع تأكيد دوره الجديد ، ومواصلة تشجيع القطاع الخاص وبالذات في مجالات الانتاج . وفي القطاع الخارجى تزايدت جهود أحياء العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى والبلدان العربية وخاصة في ظروف تشدد صندوق النقد الدولى والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تسوية الديون الخارجية ومضمون برنامج « الإصلاح » .

١ - دور القطاع العام :

لقد استمر الوزن الكبير للقطاع العام في مجال الاستثمار والانتاج والتوظيف حتى عام ١٩٨٦ . وكان هذا يعكس إدراك الضرورة الموضوعية للدور الذى ينهض به هذا القطاع في الاقتصاد القومى . وأما عن ذلك الوزن وهذا الدور ، فإننا نكتفى بالإشارة هنا إلى عدد من الحقائق :

الأولى : أن القطاع العام كان أساس تنفيذ استثمارات الخطة الجارية . ومن حيث حجم الاستثمار القومى ، نفذ هذا القطاع نسبة أكبر من المستهدف له طبقا لهذه الخطة . وأكد بهذا دوره باعتباره ضمانة للنهوض بأعباء استثمارات التنمية الاقتصادية . وهكذا ، نفذ القطاع العام خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية الجارية حتى نهاية عام ٨٥/١٩٨٦ حوالى ٧٧,٢٪ من إجمالي الاستثمارات في الخطة ، بزيادة ٦,٦٪ عن المستهدف له . وفي عام ٨٦/١٩٨٧ ، قرر أن ينفذ هذا القطاع نحو ٧٠,٨٪ من إجمالي الاستخدامات الاستثمارية ، وهو ما يزيد عن نصيبه المقرر لسنوات الخطة الخمسية . وفي المقابل ، بلغ قصور الاستثمارات المنفذة للقطاع الخاص حوالى

الخمسية الجارية في مشروعها الأول ، تؤكد أن هذا هو النمط المستهدف لتوزيع استثمارات هذا القطاع . وبين استثمارات القطاع العام فإن الصناعات الخفيفة (الغذائية والغزل والنسيج والملابس) نالت ٤٧٪ من استثمارات شركات القطاع العام حتى ١٩٨٦/٨٥ . وتدل البيانات المتاحة على غلبة تطوير المشروعات القائمة بين هذه الاستثمارات وأما الصناعات الثقيلة (الكيماوية والمعدنية والهندسية الأليكترونية والتعدين والحراريات) فقد نالت النسبة الباقية الأكبر ، وكانت الأسبقية فيها للمشروعات الجديدة مع وزن متزايد للمشروعات المشتركة .

الرابعة : إن القطاع العام الصناعى استمر يقدم النسبة الأكبر من الانتاج الصناعى ، واستمرت سيطرته الفعلية فى الصناعة الثقيلة حتى نهاية الخطة الخمسية الجارية . ونلاحظ ، من ناحية ، أن القطاع العام فى نهاية العام الثالث للخطة قدم ٦٧٪ من قيمة الانتاج الصناعى ، وترتفع هذه النسبة بدرجة هامة إذا ما لاحظنا القيود المفروضة حكوميا على أسعار غالبية منتجاته . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا القطاع قدم ٩٤,٣٪ من منتجات الصناعة الكيماوية و ٨٤٪ من منتجات الصناعات المعدنية الأساسية ، مقابل ٧٦٪ فى صناعة الغزل والنسيج و ٦٧,٩٪ من الصناعات الغذائية . ويشير هذا ، أولا ، إلى طابع الدور المنوط بالقطاع العام أن ينهض به فى مجال الانتاج . أى إنشاء المشروعات منخفضة الربح أو بطيئة العائد أو عالية التكلفة التى تقدم وفورات خارجية هائلة للقطاع الخاص فى شكل تأمين السلع الوسيطة (الأسمدة والمواد البترولية وحديد التسليح والأسمنت والغزل الخ . .) بأسعار رخيصة . وهى المشروعات التى يحجم أو يعجز القطاع الخاص عن تنفيذها . أضف إلى هذا ما رأيناه من قيام القطاع العام بتطوير البنية الأساسية الانتاجية وتقديم خدماتها الرخيصة . وثانيا ، فإن هذا يدل على ضعف التوظيف الصناعى للقطاع الخاص ، رغم هذه الوفورات الخارجية وغيرها من ألوان التشجيع كما سنرى .

الخامسة : أن القطاع العام عاود الاتجاه خلال سنوات الخطة نحو النمو على حساب الاستثمار الأجنبى فى مجال الكشف عن البترول . وهكذا ، مع تراجع الاستثمار الأجنبى فى هذا المجال ، تزايد الاعتماد على القطاع العام ، وارتفع نصيب الأخير من إجمالى الاستثمار فى البترول من ٢١,٢ إلى ٣٢,٤٪ بين عامى

١٩٨٢ و ١٩٨٤ بما فى ذلك الكشف عنده ، فضلا عن دوره فى إنتاج وتكرير وتصنيع ونقل وتوزيع البترول . بيد أن البيانات المتاحة لا تمكننا من الحكم على استمرار هذا الاتجاه الهام . وتبرر هذه الأهمية من إمكانية تقليص النصيب الكبير المتزايد من حصيلة صادرات البترول المصرى الذى رأينا انتزاع الشريك الأجنبى له ، سواء فى شكل حصته كشريك فى الانتاج ، أو مقابل إنفاقه فى مجال البحث والكشف عن البترول . وربما يبدو أكثر أهمية ، ما يمكن أن ينهض به البترول من دور أكبر فى تمويل التنمية الاقتصادية فضلا عن أهميته الاستراتيجية .

السادسة : أن القطاع العام يقوم بدور اجتماعى هام فى المجتمع المصرى . ويتمثل هذا ، من ناحية فى توفير السلع الجماهيرية الصناعية بأسعار رخيصة نسبيا ، ومن ناحية أخرى ، فى تأمين فرص العمالة الواسعة لقسم كبير من قوة العمل ، وهكذا ، فإن العديد من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مثلت ، من ناحية ، حاجزا أمام إطلاق حرية التسعير لوحدة القطاع العام . وكان هذا إما تجنباً للاضطرابات اجتماعية سياسية فى حال الاتجاه إلى رفع لأسعار السلع الغذائية والاستهلاكية الجماهيرية ، أو خشية العواقب الاقتصادية لصعوبات التصريف إذا تجاوزت الأسعار القدرة الشرائية لمستهلكى هذه السلع من ذوى الدخل المحدود . وكانت هذه الاعتبارات بدورها عاملا هاما فى ارتفاع أعداد المشتغلين فى هذا القطاع . وكان هذا بدوره إما خشية النتائج الاجتماعية السياسية المترتبة على زيادة البطالة السافرة وخاصة فى ظل تراخى وتأثر النمو الاقتصادى الانتاجى ، أو تجنباً للآثار الاقتصادية المترتبة على تراجع القدرة الشرائية للسكان مع تراجع حجم دخولهم . ونلاحظ هنا ، أن القطاع العام قد استوعب حوالى ١,٦ مليون مشتغل ، ويزيد العدد إلى ٤,٨ مليون فى حال أخذ عمالة القطاع الحكومى فى الاعتبار بما فى ذلك الهيئات العامة الاقتصادية ، ويعنى هذا أن ما يقرب من نصف سكان مصر يعتمدون على الدخل المدفوعة من القطاع العام والدولة . أضف إلى هذا ، أنه رغم تأخر وعدم شمول قرارات تعيين الخريجين بالقطاع العام ، فإن العمالة به قد زادت بنحو ١٩٪ بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ، وهو ما يتجاوز نسبة نمو العمالة فى الاقتصاد القومى والتى لم تتعد نحو ١٢,٦٪ بين عامى ١٩٨١/٨٠ و ٨٣/١٩٨٤ .

وسوف نشير أدناه إلى مدى توافق هذا النشاط مع أولويات التنمية الاقتصادية . ونلاحظ في هذا الصدد أن اتجاهات ترشيد أداء هذا القطاع استهدفت العودة إلى الهدف الأول المعلن لسياسة الانفتاح الاقتصادي في ورقة أكتوبر ١٩٧٤ . ونقصد ما أشارت إليه من ضرورة توفير الضمانات والظروف التي تشجع استثمارات القطاع الخاص المصرى في مجالات الإنتاج ، والسعى إلى الحصول على موارد خارجية واستثمارات أجنبية لدعم الاقتصاد القومى والتعجيل بالتنمية الاقتصادية . ونكتفى هنا بالإشارة إلى عدد من الحقائق تتعلق بالتحويلات والتشريعات والاجراءات التى تضمنت بأشكال مباشرة وغير مباشرة تشجيع القطاع الخاص المصرى وذلك حتى عام ١٩٨٦ .

الأولى : أن القطاع الخاص قد أفاد من اجراءات تصفية سيطرة القطاع العام على قطاعات التجارة الخارجية والمال والتأمين ، وذلك بدخوله الواسع للعمل في هذه القطاعات . وكان تشجيع نشاطه في قطاعات أخرى شرط ميلاد نشاط الأعمال الخاص الكبير كما في الصناعة . وأما في القطاعات التى ساد فيها القطاع الخاص ، فقد أمن له تخفيف أدوات تدخل الدولة المزيد من الأرباح ، كما هو الحال في الزراعة والتجارة الداخلية . وأدى التراجع النسبى في نشاط الدولة في قطاعات الخدمات الصحية والتعليمية والبناء السكنى . . الخ . إلى إتاحة المزيد من فرص النشاط المربح للقطاع الخاص .

الثانية : أن إزالة العوائق الادارية على الهجرة للعمل في الخارج وسعت القاعدة الاجتماعية للقطاع الخاص بالمزيد من الملاك الصغار الجدد . والأهم أن هذه الهجرة قد اتاحت مع الغاء احتكار الدولة للصرف الأجنبى وتعاضم نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، مصادر هائلة لتراكم رأس المال النقدى لنخبة رجال الأعمال . واتسعت قنوات هذا التراكم بقيام المناطق الحرة ، وتدفق قدر متزايد من القروض الخارجية إلى قطاع الأعمال الخاص ، والتمويل الإضافى والامداد بالتكنيك الحديث الذى تحقق في عدد من الفروع على أساس المشاركة مع رأس المال الأجنبى الذى اتاحت له حرية الاستثمار في البلاد .

الثالثة : أن الدور الجديد الذى انيط بالقطاع العام القيام به جاء متوافقا مع مصالح القطاع الخاص .

وهكذا فإن أهمية دور القطاع العام في ظل الانفتاح الاقتصادى والخطة الأخيرة استمرت رغم تغيره . ويتضح الدور الهام لهذا القطاع في أنه ضمانة للنهوض بأعباء استثمارات التنمية الاقتصادية . وفي استجابته الأعلى لأولويات الاستثمار كما تحددها السياسة الاقتصادية وخطة التنمية . وفي قيامه بتنفيذ المشروعات عالية التكلفة أو منخفضة الربح أو بطيئة العائدة . وفي تطويره للبنية الأساسية الانتاجية والاجتماعية ، وبتقديمه المنتجات الوسيطة والخدمات الانتاجية بأسعار رخيصة للقطاع الخاص . وفي كونه صمام أمان في حال تراجع الاستثمار الخاص عن مجال حيوى اقتصاديا أو استراتيجيا . وفي تقليصه للاعتماد على الخارج باتجاهه للمشروعات التى تكفل قدرا أعلى من تكامل بنية الصناعة والاقتصاد . وأخيرا ، في ضرورته الاجتماعية السياسية بتقديم السلع الجماهيرية الرخيصة نسبيا وتوفير فرص العمالة لقوة العمل القائمة والجديدة .

٢ - تشجيع القطاع الخاص :

لقد تواصلت في عام ١٩٨٦ سياسة تقديم كل ألوان التشجيع للقطاع الخاص ، ولم تمس إجراءات ضبط نشاط هذا القطاع ومحاولات ترشيد أدائه ، تلك الامتيازات المتعاطمة التى تقدمها سياسات الانفتاح الاقتصادى له . ولقد امتدت إجراءات تشجيع القطاع الخاص لتشمل مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد . وكانت التحويلات « الليبرالية » في الاقتصاد القومى والعلاقات الخارجية الاقتصادية والسياسية تقدم للقطاع الخاص كل ما طالب به . ونقصد ليس فقط بذله كل التسهيلات المقدمة للقطاع العام وإنما تقديم ما فاقتها من ضمانات وامتيازات واستثناءات وإعفاءات الخ . . كما نقصد أيضا توسيع الروابط الاقتصادية بالسوق الرأسمالى العالمى مع دور أكبر للقطاع الخاص في نسجها . ولم يقتصر الأمر على إصدار التشريعات العديدة ، وإنما ما جرى من تحولات عميقة في بنية المجتمع تنسجم مع المصالح المباشرة لرأس المال الخاص . أضف إلى هذا تنوع وعمق العلاقات التجارية والمالية والتكنولوجية الخ . . التى أقامت جسرا متينا بين القسمين المصرى والأجنبى لهذا الرأسمال وانسجمت مع ألوان النشاط التى فضلها .

وربما كان يمثل هذا أحد أهم أسباب استمرار الوزن الكبير للقطاع العام رغم ما شهدته سنوات الانفتاح من حملة واسعة ضده ، ونقصد ، تحمل القطاع العام الأعباء الثقيلة التى نهض بها لتطوير البنية الأساسية الانتاجية - فضلا عن الاجتماعية - دون مساهمة فعالة فى تمويله من قبل القطاع الخاص عبر الضرائب أو غيرها . ولا تخفى أهمية الوفورات الخارجية الواسعة التى يؤمنها للقطاع الخاص تطوير الطاقة الكهربائية والنقل والمواصلات والرى والصرف والمرافق العامة . الخ . ومن ناحية أخرى ، فإن سياسة الأسعار الرخيصة فى بيع مستلزمات الانتاج والنشاط للقطاع الخاص قدمت المزيد من الوفورات الخارجية لهذا القطاع . أضف إلى هذا ما يتيح الانخفاض النسبى للسلع المدعمة ، بأشكال مباشرة أو مستترة من حفاظ على القدرة الشرائية للعاملين لدى هذا القطاع ، ومن ثم تأمين أسباب تصريف منتجاته فضلا عن الاستقرار الاجتماعى .

الرابعة : أن رأس المال الخاص الأجنبى والعربى والمصرى قد أفاد من الاستثناءات والامتيازات والاعفاءات الهائلة التى قدمها قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . وربما كانت أهم اتجاهات التعديل هى تحقيق ما طالب به رأس المال الحاص المصرى من المساواة فى المزايا مع رأس المال غير المصرى ، ومن ذلك ، السماح له بتأسيس البنوك التجارية الخاصة . كما انعكس هذا فى الوزن الكبير لرأس المال الخاص المصرى ، فضلا عن مساهمات رأس المال العام ، فى المشروعات الخاضعة لقانون الاستثمار ، الأمر الذى مكنها من الافادة بمزاياه التى دفعت لكثرتها إلى تسميته بقانون « الاستثناءات » . أضف إلى هذا ، ما أفاد منه رأس المال الخاص بصدور قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . ونقصد ما شمله هذا القانون من اعفاءات ضريبية وجمركية تماثل العديد مما تضمنه قانون الاستثمار ، كما نقصد ما قدمه قانون الشركات من مزايا متعددة تتعلق بإجراءات التأسيس والتمويل وحقوق الادارة العليا . الخ .

الخامسة : أن البيانات المتاحة تشير إلى المكاسب الهائلة التى جناها رأس المال الخاص المصرى فى سنوات الانفتاح الاقتصادى وحكم مبارك والخطة الخمسية . ولقد رأينا الحجم المتزايد والكبير من القروض والتسهيلات التى تلقاها القطاع الخاص مع

البنية الجديدة للجهاز المصرفى والتحولت فى سياسة الائتمان . ولقد زاد نصيب قطاع الأعمال الخاص من أرصدة الاقراض والخصم لبنوك القطاع العام التجارية من ٢٥,٥ إلى ٢٨,٧٪ نتيجة تراجع نصيب القطاع العام فى هذه الأرصدة بين منتصف عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . وبين نفس العامين زاد نصيب القطاع الأول من هذه الأرصدة للبنوك التجارية المشتركة من ٨٨,٩ إلى ٩٠,٩٪ . ورغم هبوط هذا النصيب لبنوك الاستثمار والأعمال من ٦٠ إلى ٥٦,٦٪ فإن هذا تم نتيجة زيادة هذه الأرصدة للعالم الخارجى (بخلاف البنوك) ومع هبوط نصيب القطاع العام . وأخيرا ، فيما يتعلق بالبنوك المتخصصة إلى جانب استثمار قطاع الأعمال الخاص بالتسهيلات الائتمانية الميسرة إلى الزراعة ومشروعات الأمن الغذائى والاستصلاح والقروض الميسرة إلى الاسكان ، نال هذا القطاع النصيب الاعظم من القروض الميسرة إلى الصناعة . ونلاحظ أن نصيب هذا القطاع من أرصدة الاقراض والخصم للبنوك المتخصصة زاد من ٦٢,١ إلى ٦٤,٩٪ بين منتصف عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . وأن بنك التنمية الصناعية قدم بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٥ نحو ٩٧٪ من قروضه المتوسطة وطويلة الأجل بالعملة المحلية و ٩٥٪ بالعملة الأجنبية لهذا القطاع . ونال نصيب الأسد كبار رجال الأعمال ، حيث وصلت نسبة القروض التى زادت على نصف مليون جنيه حوالى ٤٤٪ من الاجمالى فى نفس الفترة .

السادسة : أن القطاع الخاص على الرغم من كل هذه الأوضاع المواتية ورغم تعاظم قدراته المالية فضل تحويل أمواله إلى الخارج أو ممارسة الأنشطة غير الانتاجية . وهكذا ، على سبيل المثال ، نلاحظ أولا ، أن التوظيفات المالية المصرفية للمصريين فى الخارج قدرت بين ٤٥ - ٨٦ مليار دولار . أضف إلى هذا ما كشفت عنه أزمة شركات توظيف الأموال من نشاط ربوى واسع خارج البلاد بمدخرات المصريين ، ومن خسائر فادحة تتعرض لها هذه الثروة القومية . وبدأ متناقضا أن يبرر هذا بعدم كفاية تشجيع الاستثمار الخاص بافتقاد رأس المال الخاص الشعور بالاستقرار وعلى أية حال ، فإن هروب الأموال إلى الخارج ربما يمثل أحد أهم أسباب عدم الاستقرار ، باضعاف قدرات الاقتصاد القومى الانتاجية وبتقليص امكانيات رفع مستويات المعيشة الجماهيرية . وثانيا : أن القطاع الخاص لم ينفذ نصيبه

العسكرية والقصيرة الأجل ، وفي المقابل في بداية ٨٥/١٩٨٦ فإن نصيب البلدان الاشتراكية أعضاء الكوميكون لم يتعد ٦,٩ من الواردات بينما نالت ١٦,١٪ من الصادرات . ويفسر هذا النصيب الأخير إلى حد بعيد الاتجاه نحو توسيع العلاقات الاقتصادية مع هذه البلدان بهدف تنمية الصادرات المصرية . وأما نصيب البلدان العربية من واردات مصر فانه لم يتعد ٢,٨٪ ومن الصادرات ٥,٢٪ وهو ما يشير من ناحية ، إلى المستوى شديد الانخفاض لهذه العلاقات لأسباب موضوعية تتعلق بواقع تخلف وتبعية العالم العربى وإلى امكانية تنمية هذه العلاقات في حال تخفيف الأسباب السياسية التي أدت إلى تدهورها من ناحية أخرى .

ولقد شهد عام ١٩٨٦ تطورات هامة استهدفت تخفيف حدة اعباء ميزان المدفوعات وخاصة مواجهة أزمة الديون الخارجية ، وتنمية الصادرات السلعية ، وتمويل التنمية الاقتصادية ، وقد أخذت هذه التطورات اتجاهات ثلاثة هي :

السعى إلى جدولة الديون الغربية .
وتنمية العلاقات مع الاتحاد السوفيتى .
وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية .

أ - جدولة الديون الغربية :

لقد تعددت جولات المباحثات مع صندوق النقد الدولى بهدف الوصول إلى اتفاق حول برنامج للتثبيت وترجع أهمية الاتفاق إلى كونه جواز المرور الذى تقبله البلدان الغربية الدائنة من أجل بحث اعادة جدولة ديونها على مصر . واستند الصندوق في مباحثاته إلى صعوبة موقف مصر مع حلول آجال سداد اقساط وفوائد الديون المتراكمة بما قدر بنحو ثلاثة مليارات دولار سنويا . وتعثرت المباحثات مع الصندوق بسبب المعدلات المتسارعة التى طالب بها لتطبيق برنامج التثبيت وخاصة الغاء تعدد أسعار الصرف ورفع أسعار الفائدة المصرفية ورفع الدعم السلعى وأطلاق أسعار المنتجات والخدمات التى يقدمها القطاع العام وتقليص النشاط الانتاجى لهذا القطاع ، ورفع أسعار المحاصيل الزراعية . . الخ .

وقد أثير للنقاش على المستويين الرسمى وغير الرسمى العديد من قضايا الخلاف بين المفاوض المصرى وممثلى الصندوق . كما ساق البعض حججا ضد مبدأ اعادة الجدولة في نادى باريس حيث يواجه

المقدر في استثمارات الخطة وفضل التوظيف في الأنشطة غير الانتاجية كما رأينا . وتركز نشاط هذا القطاع في تجارة الاستيراد ، والمضاربة بالعقارات والتجارة الربوية للعمليات الأجنبية والتجارة بخدمات التعليم والصحة . . الخ . ورغم كل الوان الامتيازات المقدمة له نكص عن الولوج الواسع إلى مجال الصناعة وعن المساهمة الجدية في زيادة انتاج المحاصيل الغذائية والخامات الزراعية الضرورية .

وأخيرا ، فقد شهد عام ١٩٨٦ تقديم المزيد من الحوافز لدفع القطاع الخاص نحو الاستثمار الانتاجى . وقدر مشروع الخطة الخمسية الجديدة (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) أن يقدم القطاع الخاص نحو نصف الاستثمارات . بيد أنه في ضوء ما عرضناه فان استجابة هذا القطاع لأولويات التنمية الاقتصادية أمر يتوقف من ناحية ، على تعديل اتجاهات تشجيع استثماراته بما يدفعه لتفضيل قطاعات الانتاج وخاصة الصناعة ، ومن ناحية أخرى ، على رفع مستويات توجيه نشاطاته بما يبعده عن المجالات غير الانتاجية والتي تضر بالاقتصاد القومى .

٣ - العلاقات الاقتصادية الخارجية :

اتسمت العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر بالاستقرار من حيث الأساس في عام ١٩٨٦ . واستمرت التدفقات السلعية والمالية مع البلدان الرأسمالية المتقدمة هي الغالبة مقارنة بمثيلها مع البلدان الاشتراكية ومع البلدان النامية شاملة البلدان العربية . ومع بداية عام ٨٥/١٩٨٦ ، فإن الواردات من المجموعة الأولى من البلدان مثلت ٧٢,٦٪ من الاجمالى وأما الصادرات فقد مثلت ٥٨,٣٪ من الاجمالى . وكان هذا التفاوت بين نصيب هذه البلدان من الواردات والصادرات ، فضلا عن هيمنة صادرات البترول شاملا نصيب الشريك الأجنبى ، أحد أهم أسباب احتدام مشكلة المديونية الخارجية مع هذه البلدان في عام ١٩٨٦ . ونلاحظ هنا ، أن نصيب البلدان والمؤسسات المالية الدولية الغربية في مديونية مصر الخارجية بلغ حوالى ٦٤,٤٪ من الاجمالى في منتصف عام ١٩٨٦ . وترتفع هذه النسبة بدرجة كبيرة باضافة الديون

الدائنون مجتمعين الدائن منفردا ، وضد القبول ببرنامج التثبيت ذاته لعدم ملاءمته لاقتصاديات البلدان المتخلفة . بيد أن ما يهمنا هنا هو الاعتراضات على المطالب المحددة للصندوق . وهكذا ، أعلن أن الغاء تعدد أسعار الصرف أو تعويم وخفض قيمة الجنيه من شأنه إطلاق المزيد من التضخم وزيادة اعباء ميزان المدفوعات ، فضلا عن أنه اجراء تخلت عنه الدول الصناعية نفسها . وأن خطوات الاصلاح النقدي تعود فعليا إلى « تحرير » سعر الصرف للجنيه المصرى . وأن المشروعات الانتاجية - العامة والخاصة - التى تقاس المتاعب المالية بسبب اعباء ديونها المصرفية لا تستطيع أن تحتل الالعباء الجديدة برفع أسعار الفائدة المصرفية . وأن من شأن المزيد من رفع أسعار الفائدة أن يوسع دائرة الانكماش الاقتصادى القائم وأن يقلص التوظيف الانتاجى الضعيف أصلا إذ يرفع ربحية الايداع المصرفى مقارنة بالعائد من الاستثمار الانتاجى . وأن نصيب الدعم السلعى قد تراجع فعليا إلى اجمالى الاستخدامات الجارية ، ومن شأن الغاء ما تبقى بشكل فوري وشامل ، أن يزيد الالعباء على الطبقات الفقيرة الأمر الذى يمثل تفجيرا لأسباب عدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى .

وعلى الرغم من القبول برفع أسعار العديد من منتجات القطاع العام والحاصلات الزراعية ، فإن العديد من القيود تبدو حتى بهذا الخصوص ضرورية . من ناحية ، حتى يستمر التناسب بين هذه الأسعار والقدرة الشرائية الجماهيرية ، ومن ناحية أخرى ، لحدودية الأثر الناجم عن هذا على زيادة الصادرات نظرا لضيق قاعدة الانتاج القومى ذاته .

وعلى أية حال ، فانه حتى نهاية عام ١٩٨٦ لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الصندوق وذلك على الرغم من مساندة عدد من بلدان أوروبا الغربية الدائنة لمصر ، ادراكا منها لأهمية الدور الذى تلعبه وأهمية الاستقرار فيها ، ومن منظور المصالح الغربية الاستراتيجية والسياسية .

ويبدو أن تشدد الولايات المتحدة بشأن سداد فوائد الديون العسكرية على مصر كان حيز عشرة أمام الوصول إلى الاتفاق ومن ثم النجاح فى جدولة ديون مصر الخارجية . ذلك أن تسوية الديون المصرية للولايات المتحدة ، كانت أهم الديون التى حل أو ان سدادها متزامنا مع تراجع عائدات النفط وتحويلات المهاجرين

وغيرها من متحصلات مصر من النقد الأجنبى . وتلخص الأمر فى مطالبة الولايات المتحدة أما بالدفع الفورى لنحو ٤,٥ مليار للتخلص من أعباء سداد الفائدة التى وصل سعرها إلى نحو ١٤٪ أو سداد جزء من الفوائد وتأجيل الباقي ليسدد بدءا من عام ٢٠٠٩ بما يرفع اجمالى اعباء هذه الفوائد إلى ٩,٥ مليار دولار فضلا عن أصل الدين . وبدأ هذا أمرا فى غير مقدور المفاوض المصرى ، حتى وأن كان عبء التمويل الباهظ للخزانة الأمريكية سيتم ترحيله ليدفعه فيما بعد الشعب المصرى . وحتى نهاية عام ١٩٨٦ لم تخفف الإدارة الأمريكية تشدها ، ولم يتراجع المفاوض المصرى عن اعتراضه .

ب - العلاقات المصرية السوفيتية :

ولقد تعددت جولات المباحثات الاقتصادية بين مصر والاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٨٦ . وهدفت المفاوضات إلى توقيع اتفاق للتجارة والدفع للسنوات الخمس القادمة . وتوقيع بروتوكول للتبادل التجارى للعام القادم . كما حاول المتفاوضون من ناحية ، التوصل إلى تسوية للمشكلات المالية المعلقة بين البلدين ، ومن ناحية أخرى تحديد امكانيات المساهمة السوفيتية فى مشروعات الخطة الخمسية الجديدة للتنمية الاقتصادية فى مصر .

ونلاحظ بداية أن شوطا هاما قد قطعه الجانبان على طريق تصفية الخلافات بشأن الأمور الاقتصادية المعلقة بينهما . ونقصد هنا ، تحديد أسعار صرف محاسبية وأسعار للسلع المتبادلة لتسوية المدفوعات والمبادلات بما لا يضر بأى من الطرفين المتعاملين . أضف إلى هذا السعى إلى تسوية الديون العسكرية المصرية للاتحاد السوفيتى وفائض الميزان التجارى المتحقق لصالح مصر . واتجهت الجهود إلى تذليل الصعوبات الاجرائية طالما أن دوافع كلا الطرفين لتطوير العلاقات الاقتصادية القائمة تفوق القيود الواردة على مثل هذا التطوير . خاصة وأن الحديث لا يدور - فى المدى المنظور على الأقل - حول استئناف التعاون الاقتصادى الواسع السابق . ونكتفى هنا بالإشارة إلى عدد من الحقائق . الأولى ، أن تدهور العلاقات الاقتصادية بين البلدين حتى بداية حكم الرئيس مبارك كان يرجع بالدرجة الأولى إلى الحملة التى شنتها الحكومة المصرية على مجمل العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، لكن هذا لا ينفى أن الاتحاد السوفيتى بدوره قد أحجم عن تقديم المساعدات

كامب ديفيد مع قبول سوفيتى هذه المرة .

ج - العلاقات المصرية العربية :

شهد عام ١٩٨٦ جهودا مصرية وعربية مكثفة لحياء العلاقات الاقتصادية المتبادلة . واستند هذا على الجانب العربى من ناحية أولى ، إلى قبول غالبية البلدان العربية لواقع السلام المصرى الاسرائيلى الذى سبب تدهور هذه العلاقات ، ومن ناحية ثانية ، إلى حاجة بلدان الخليج لدور مصرى أكبر فى مواجهة مخاطر امتداد الحرب الايرانية العراقية اليها . كما ارتكز من ناحية ثالثة ، إلى حاجة أصحاب الأموال العربية إلى قنوات آمنة لتوظيف جانب منها فى أصول ثابتة . وأما على الجانب المصرى ، فإن هذا التطور استند أولا ، إلى التوجه العربى للرئيس مبارك وسعيه إلى تطوير العلاقات المصرية - العربية تسليما بحقيقة الانتماء العربى لمصر . وثانيا ، إلى السعى للاستفادة من تنمية العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية وما يمكن أن تساهم به فى مواجهة مشكلات تمويل التنمية ، وثالثا ، إلى السعى نحو عمل عربى مشترك ، على قاعدة التسليم باتفاقيات كامب ديفيد سواء فى مواجهة خطر العدوان الايرانى أو للتغلب على تعثر التسوية السلمية الشاملة لأزمة الشرق الأوسط .

وأما بصدد محاولات احياء هذه العلاقات فإننا نشير إلى حقائق ثلاث ، الأولى ، أن الجهود غير الرسمية التى بذلها رجال الأعمال العرب مثلت علامات هامة على طريق تطوير العلاقات الاقتصادية المصرية العربية . وهكذا - على سبيل المثال - تعددت زيارات ممثلى المستثمرين السعوديين والكويتيين وغيرهم إلى مصر ، وقرر اتحاد الغرف التجارية العربية عودة مصر رسميا إلى عضويته بعد تجميدها طوال تسع سنوات وقررت الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية احالة طلب باعادة عضوية مصر إلى الجامعة العربية للموافقة عليه . والثانية ، أن الاستثمارات العربية المباشرة إلى مصر استمرت تمثل وزنا هاما فى المشروعات المنشأة طبقا لقانون الاستثمار طوال سنوات المقاطعة ، ولم تنقطع العلاقات التجارية المصرية العربية ، وعادت السياحة العربية تدفقها إلى مصر فى الفترة الأخيرة ، والأهم أن تحويلات العاملين المصريين فى البلدان العربية استمرت تمثل أهم متحصلات مصر من النقد الأجنبى فى سنوات المقاطعة العربية لمصر . والثالثة ، أن أفاق تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر وغيرها من البلدان العربية

الكبيرة التى قدمها لمصر فى سنوات صداقتها معه وصدامها مع الغرب ، وخاصة فى ظروف الاصرار على ابعاده عن التسوية السلمية لازمة الشرق الأوسط . والثانية ، أن المصاعب التى تواجه الاقتصاد المصرى وخاصة مشكلات تمويل التنمية ، ومشكلات العجز فى الميزان التجارى ، والعقبات أمام تنمية الصادرات وتفاقم المديونية الخارجية . الخ . مثلت دوافع الجانب المصرى لتنمية العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى . وفى نفس الوقت فإن عملية اعادة البناء الواسعة وما تستوجبه من تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية بما يستجيب لاحتياجاتها وادراك أهمية العلاقات الاقتصادية كأساس لتنمية المصالح المتبادلة وتخفيف التناقضات السياسية وأهمية دور مصر الاقليمى والدولى . الخ . كانت أهم بواعث الجانب السوفيتى لتطوير العلاقات الاقتصادية مع مصر . والثالثة ، أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين قد شهدت كما تشير أرقام التجارة الخارجية ، تطورا ملموسا خلال سنوات حكم الرئيس مبارك . وقد مثل هذا نفعا متبادلا للطرفين ، حيث وفرت السوق السوفيتية امكانية واسعة لتصريف الصادرات وخاصة المصنعة المصرية التى تواجه بالمنافسة والقيود فى الغرب . ومثلت الواردات من الاتحاد السوفيتى سلع استراتيجية هامة للتنمية يصعب الاستغناء عنها أو استبدالها بواردات غربية فى ظل أزمة المدفوعات المصرية . وفى نفس الوقت فإن واردات الاتحاد السوفيتى من مصر تمثل بالنسبة للاقتصاد السوفيتى مصدرا هاما للعديد من السلع الضرورية للاستهلاك والانتاج .

وأخيرا ، فإن تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين رغم الحاجة الموضوعية المتبادلة إلى ذلك ، لن يصل فى المدى المنظور إلى تعاون واسع كما أشرنا وذلك لأسباب تتعلق بالجانب المصرى من حيث الأساس . ونقصد عمق الروابط السياسية والاقتصادية التى تربط مصر بالغرب بوجه عام ، والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص . ولكن هذه العلاقات قد شهدت فى عام ١٩٨٦ تطورا هاما استند إلى حد بعيد إلى قراءة موضوعية للجانبين المصرى والسوفيتى للأسباب الضرورية التى تدفع إلى تنمية العلاقات المصرية السوفيتية وخاصة الاقتصادية . وربما أسهم فى هذا الاتفاق على ضرورة انعقاد مؤتمر دولى لتسوية أزمة الشرق الأوسط تشارك فيه مصر لاستكمال ما بدأته فى

تنمية أهم جوانب العلاقات الاقتصادية العربية البينية
التي تطورت في حقبة النفط .

بيد أن ما شهدته عام ١٩٨٦ يبدو تطوراً إيجابياً هاماً
دون المبالغة في مداه ، طالما أنه يخلق أساساً لتطوير
الصلات الاقتصادية بما يحد وأن جزئياً من الاعتماد
على الغرب . ويبقى أن نؤكد على أن عمق الخلافات
السياسية بين الحكومات العربية لا ينبغي أن يخفى
حقيقة المنفعة المتبادلة الأكيدة للشعوب العربية في
الاستناد إلى امكانيات التعاون العربى للتعجيل بالتنمية
المستقلة .

محدودة بنفس القيود الواردة على تطور مجمل العلاقات
الاقتصادية العربية البينية . ونقصد من ناحية أن بنية
الاقتصاديات المتخلفة والمتراطة مع الاقتصاديات
المتقدمة لغياب أسباب تكاملها القوى والقطرى تخلق
قيدا موضوعيا على تنمية الروابط الاقتصادية العربية
المتبادلة . ويتوقف تجاوز هذه العقبة الأساسية على
تبنى استراتيجيات للتنمية تتجه إلى تحقيق التكامل في
بنية الاقتصاد والصناعة على المستويين القومى
والقطرى . ومن ناحية أخرى فإن تراجع أسعار النفط
وعائداته ، تقلص امكانيات استعادة أو تطوير التدفق
الواسع لرؤوس الأموال خاصة الحكومية ، ولتحويلات
العاملين في بلدان النفط . الخ . أى تحد من أفاق

■ ■

القسم الرابع
السياسة الخارجية

أولا - مصر والوطن العربى

أعلنتها من قبل بشأن عودة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية ، وهى السياسة التى قامت فى مجملها على عدم وضع شروط مسبقة لعودة هذه العلاقات وترك القرار فى عودة العلاقات للدول العربية نفسها مع عدم الضغط على أى طرف عربى فى اتجاه أو آخر .

لقد كانت المواقف العربية لعدد من دول الخليج والمغرب العربى وتلك التى أعادت بالفعل علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، والتى عبرت عن الاهتمام البالغ باستقرار الأوضاع السياسية فى مصر أثر اندلاع تمرد جنود الأمن المركزى فى نهاية فبراير ، واحدا من المؤشرات الهامة لما تكنه هذه الدول من تقدير للنظام المصرى وسياساته فى المجال العربى ، والتى أوضحت حقيقة انفراج علاقات مصر مع كثير من الدول العربية حتى دون أن يكون هناك علاقات دبلوماسية رسمية .

إلا أن بعض النظم العربية الأخرى ، سارعت إلى وصف تمرد جنود الأمن المركزى باعتباره مقدمة لحركة شعبية ضد النظام المصرى ، وضد سياساته المتمسكة بكامب ديفيد ، وهو ما عكس عجز هذه النظم عن رصد اتجاهات الحركة الوطنية المصرية ، كما عكس قراءة مغلوطة لطبيعة هذه الأحداث ، ولكنه دلل أيضا على وجود نظم عربية يهتمها دفع النظام المصرى إلى سلوك سياسى خارجى يتعلق تحديدا بالعلاقات مع إسرائيل بغض النظر عن طبيعة التوازنات العسكرية والسياسية الدولية التى تحيط بالحركة السياسية المصرية والحركة السياسية العربية على وجه العموم .

مع استتباب الأوضاع السياسية فى مصر بعد هذه

اتسمت تفاعلات مصر مع العالم العربى عام ١٩٨٦ بشيء من التميز لم تعرفه منذ بدء سنوات القطيعة وبلغ هذا التميز ذروته مع نهاية العام . والملح الأول الذى يمكن الإشارة إليه هو تعمق تيار الواقعية السياسية فى تحركات غالبية الدول العربية تجاه مصر . وهذه السمة الواقعية انطلقت من حقيقة أن التباعد العربى - المصرى له آثاره السلبية على كلا الطرفين دون استثناء ، وقد ساعد على ذلك أن سياسة مصر العربية فى الأعوام الخمسة الماضية حاولت تجنب الدخول فى معارك جانبية مع أى من الأطراف العرب حتى هؤلاء الذين توجد بينهم وبين مصر فواصل كبيرة فى الرؤية والسلوك ، كما أنها حاولت التمسك بسياسة اعلامية تعمل على طرح المشكلات العربية وفق صيغة لا تعلق فيها نبرات الانفعال والحدة . كذلك فإن السياسة المصرية حاولت الابتعاد عن نقاط الخلاف العربية وابرز نقاط الاتفاق وفضلا عن ذلك شهد عام ١٩٨٦ اهتمام مصر بالقضايا العربية المتفجرة سواء التى عالجتها باهتمام منذ سنوات مضت أو تلك التى تفجرت على نحو أو آخر فى غضون العام .

وقابلت الدول العربية من جانبها - فى غالبيتها وليس كلها - السلوك المصرى برد فعل ايجابى ، ومن هنا ظهرت التفاعلات المصرية - العربية وهى تتسم بالكثير من الانفراج والايجابية . ولم تمنع حقيقة أن مصر ليس لها علاقات دبلوماسية رسمية مع كثير من الدول العربية من وجود تفاعلات جدية بين مصر وهذه الدول . ويبدو من محصلة عام ١٩٨٦ فى هذا المجال ، أن الدبلوماسية المصرية قد حققت نجاحا فى سياستها التى كانت قد

الأحداث الطارئة اتجهت علاقات مصر مع عدد من الدول العربية نحو مزيد من الدعم والمظاهر التي تصب في هذا الاتجاه عديدة منها :

- إن الملك فهد ملك العربية السعودية نشرت له إحدى الصحف المصرية - (الأهرام في ٧/٧) - تصريحات خاصة عبر فيها عن اهتمام بلاده الخاص بمصر وبأمنها وبشعبها وبدور الرئيس مبارك في مختلف الاتجاهات . وفي إطار نفس هذه التفاعلات الإيجابية كان القرار السعودي في ١٠/٧ بمد مصر بـ ٢٠٠ ألف طن من القمح كهدية من الشعب السعودي إلى الشعب المصري . كذلك تم لقاء الرئيس مبارك أثناء وجوده في باريس مع الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض وشقيق الملك فهد في ١٣/١٢ ، وهو اللقاء الذي اعتبر دليلاً على قوة العلاقات بين البلدين على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بينهما . ثم تبع ذلك الاتفاق على إقامة معرض الرياض بين اليوم والأمس في القاهرة في منتصف عام ١٩٨٧ .

- تبادل الرسائل بين الرئيس مبارك ورؤساء دول عربية عديدة مثلما حدث مع رئيس دولة الامارات في ٣٠/٣ ، الرئيس اللبناني ٢٤/٥ ، أمير البحرين ٢٥/١٠ ، أمير الكويت ١/١٢ ، كذلك تلقى الرئيس مبارك رسالة من الملك المغربي في ١٠/٨ تضمنت شرحاً للقاء الحسن - بيريز وأيضاً أرسل الرئيس مبارك رسالة للملك المغربي في ١٩/١١ .

- استقبال مصر لمسؤولين عرب مختلفين مثلما حدث في ٢٠/٣ عندما حضر وزير الصحة الكويتي للقاهرة ، وفي ١٧/٤ عندما حضر للقاهرة مسئول جزائري التقى أثناءها بالمسؤولين المصريين ، واستقبال القاهرة للأمير فيصل بن فهد رئيس الاتحاد العربي لكرة القدم في ٢٠/١٢ ، وأيضاً في ٢٩/١٢ عندما استقبلت القاهرة محمد أبو العينين عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المغربي ومباحثاته مع مسئول الحزب الوطنى المصرى تعلقت بالتعاون الحزبى بين البلدين .

- عقد اتفاقيات متعددة بين مصر وأطراف عربية مثل الاتفاق مع المغرب للتبادل السلى في ١٢/٨ وقيمته ١٢ مليون دولار مناصفة بين البلدين ، والاتفاق الاعلامى بين مصر والبحرين في ٣٠/١٠ في أعقاب زيارة وزير الاعلام المصرى للبحرين .

- استئناف العلاقات النقابية بين مصر والجزائر حيث تم الاتفاق في ٢٢/١٠ بين النقابة العامة لعمال المناجم والمهاجر في مصر والتنظيم النقابى المماثل في الجزائر على استئناف العلاقات بينهما بعد أن ظلت مجمدة منذ نهاية عام ١٩٧٧ .

- عودة مصر إلى عضوية بعض الاتحادات العربية بعد تجميد دام لمدة ٩ سنوات مثل الاتحاد العربى لكرة القدم والذي تم على أثره انعقاد اجتماعات الاتحاد في القاهرة ، واتحاد الغرف التجارية العربية ، فضلاً عن انضمام مصر إلى اتحاد المقاولين العرب الذى يوجد مقره الرئيسى بالمغرب .

- الاتفاق بين مصر وعدد من الدول العربية على تنشيط العلاقات الاقتصادية وتنشيط الاستثمارات العربية ودعم التعاون البنكى ، وهو ما تم عقب مباحثات محافظ البنك المركزى المصرى وكل من وزير المالية الكويتى ونظيره الكويتى ١٠/١١ ، وأثر لقاءات وفد مصرى زار الامارات في ١٧/١١ وتقابل بالقيادات الاقتصادية والتجارية هناك وأيضاً عقب زيارة وفد رجال الأعمال السعودى للقاهرة لمدة أربعة أيام في ١٢/١٠ والتي انتهت إلى الاتفاق على تطوير العلاقات السعودية - المصرية في مجالات الاستثمار المتعددة وعرض فرص الاستثمار المتاحة في مصر أمام المستثمرين السعوديين .

- اقامة « أسابيع سياحية » مصرية في الكويت ٧/١٢ والاتفاق على استمرارها في كل من البحرين ودبى وأبوظبى والامارات وقطر لتنشيط السياحة العربية إلى مصر .

- استضافة مصر لبطولات رياضية عربية مثل عقد البطولة العربية الثالثة للناشئين في كرة السلة .

إن المظاهر السابقة تبرز أمرين ، أولهما تنامى العلاقات بين مصر وعدد من الدول العربية وثانياً شمول العلاقات للمجالات السياسية والاعلامية والاقتصادية والرياضية . وثمة ملاحظتان فيما يتعلق بالتفاعلات المصرية مع مجمل الدول العربية :

الملاحظة الأولى :

تتعلق بمسألة عودة مصر للجامعة العربية وهى المسألة التى كانت تظهر حيناً وتخبو حيناً آخر ، وكان ذلك بدوره مرتبطاً باحتمالات عقد قمة عربية ، وقد

اتسمت ببعض الخصوصية . وفيما يلي متابعة لهذه التفاعلات المصرية مع تلك الأطراف :

١ - مصر والأردن :

مثلت التفاعلات المصرية - الأردنية في عام ١٩٨٦ نمودجا طيبا لعلاقات مصر مع دولة عربية ، إذ شملت قضايا عربية عامة كالقضية الفلسطينية ، وقضايا ثنائية اقتصادية وعسكرية ، كما اتخذت عدة صور مثل تبادل اللقاءات بين الرئيس مبارك والملك حسين ، وبين رئيسى وزراء البلدين ، وبين رئيسى برلمانى البلدين ، فضلا عن توقيع عدة اتفاقيات للتعاون في مجالات مختلفة ، وحتى أن الخلافات التى ظهرت فيما بين البلدين عولجت بشئ من الهدوء السياسى ودون أى ضجيج اعلامى .

فيما يتعلق بالتسوية السياسية والجهود المبذولة لتحريك التنسيق الأردنى - الفلسطينى فقد دارت تقريبا كل اللقاءات المصرية - الأردنية بمستوياتها المختلفة حول الموقف الفلسطينى الراض لقرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ الصادرين من مجلس الأمن الدولى ما لم يتم تعديلهما ليتضمنا ما يشير للحقوق القومية للشعب الفلسطينى . وقد استند الأردن لذلك الموقف فى وقف العمل باتفاق عمان وفى تحميل المنظمة مسئولية تجميد عملية التسوية . وهو ما أعلنه الملك حسين فى خطابه فى ١٩/٢ .

ونظرا لما حملته هذه التطورات من احتمالات بوقف التنسيق الكامل مع المنظمة - وهو الأمر الذى تستند إليه مصر فى تحركاتها الدبلوماسية سواء ازاء أوربا أو الولايات المتحدة - فقد بدا أن الدبلوماسية المصرية تواجه مأزقا حقيقيا ، وهو ما ظهر فى التحفظ الرسمى وفى عدم التعليق الفورى على خطاب الملك حسين . وجاء أول تعليق على هذا التطور فى بيان وزير الخارجية المصرى أمام مجلس الشعب فى ٢٤/٢ مؤكدا أن خطاب الملك حسين يقتضى التفكير الموضوعى المتأنى لكل ما جاء به وأن أول ما يسترعى الانتباه فى هذا الخطاب هو تأكيد الملك حسين بأن مبادئ الاتفاق الأردنى - الفلسطينى ومرتكزاته ستظل تجسد القواعد والأسس التى تحكم العلاقات بين الشعبين الأردنى والفلسطينى .

عبرت الدبلوماسية المصرية عن اهتمامها بعقد قمة عربية ولكن دون أن يرتبط ذلك بالضرورة بمسألة عودة مصر للجامعة العربية ، والمشكلات التفصيلية التى تثيرها .

والواضح أن الدبلوماسية المصرية لم تعر هذه المسألة أى اهتمام ، بل أن الرئيس مبارك عبر عن غضبه فى مناسبات عديدة ازاء حال الجامعة العربية المتردى ووصفها بالعجز عن الحركة .

الملاحظة الثانية :

تتعلق بالتفاعلات المصرية مع عدد من دول الخليج ، التى أخذت فى التعمق فى الشهور الثلاثة الأخيرة من العام ١٩٨٦ ، وهى الشهور التى حملت معها نذر مخاطر عديدة على هذه الدول بفعل احتمالات اتساع رقعة الحرب بين ايران والعراق ، واصرار ايران على الاستمرار فى الحرب بما يعنيه ذلك من احتمالات لاعادة صياغة خريطة التوازنات العسكرية والسياسية فى المنطقة ، وهو ما تعتبره الدبلوماسية المصرية أمرا خطيرا . وجوهر الملاحظة يتعلق بوجود علاقة قوية بين زيادة المخاطر فى منطقة الخليج وبين تصاعد الاتجاه الخليجى إلى تعميق العلاقات مع مصر باعتبارها القوة العربية الوحيدة المؤهلة للعب دور مؤثر لعدم تردى الأوضاع فى الخليج سواء بدعم العراق عسكريا أو الوقوف بحزم مع الدول الخليجية والحفاظ على كيانها السياسى . وقد أشارت وكالة الأنباء الكويتية إلى هذا الأمر فى ١١/٣ حينما ذكرت أن الرئيس مبارك قد أكد فى رسالة لأمير الكويت مساندة الحكومة المصرية والشعب المصرى للكويت فى حالة تعرضها لأى عدوان أجنبى ، وذلك على أساس أن الأمن العربى كل لا يتجزأ . وبذلك يبدو أن تطورات حرب الخليج قد ساهمت فى مزيد من التقارب المصرى مع الدول الخليجية وهو ما يعكس حقيقة أن الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية التى تجمع بين مصر وهذه الدول تعد عاملا قويا فى ترسيخ التعاون المصرى - الخليجى . وقد اهتمت الدبلوماسية المصرية بالتأكيد على العلاقة القوية بين أمن مصر وأمن منطقة الخليج ، وعلى قوة الاهتمام المصرى باستقرار الأوضاع فى الخليج العربى .

وإذا كانت المؤشرات السابقة تدل على درجة أكبر من الانفراج بين مصر والعديد من الدول العربية على وجه العموم ، فإن تفاعلات مصر مع بعض الأطراف العربية

وقد عملت مصر بقوة في إطار الاتصالات مع الجانبين الأردني والفلسطيني فضلا عن الجانب الأمريكي على مواجهة الموقف والابقاء على قوة الدفع لعملية التسوية وعدم توقفها مما عكس أولويات الدبلوماسية المصرية في الشهور الأولى من عام ١٩٨٦ وسعيها إلى استمرار العمل وفق التنسيق الأردني الفلسطيني ، وعدم تحميل المنظمة وحدها مسئولية الجمود في عملية التسوية السياسية ومن هنا جاءت وساطات مصر بين الأردن والمنظمة والتي أكدها عرفات في تصريحات له في بلجراد ٣/٢٠ .

وفي هذا الواقع المتسم بالجمود تمت زيارة الملك حسين للقاهرة في ٣/٢٠ والتي استمرت بضع ساعات ، وكانت مسألة التباعد الأردني - الفلسطيني وإعادة العمل باتفاق عمان إحدى الموضوعات الرئيسية للمباحثات بين الملك حسين والرئيس مبارك وبعد أيام قليلة زار السيد ياسر عرفات القاهرة في إطار محاولة مصر إعادة استئناف الحوار والتنسيق الأردني - الفلسطيني ، ولقد وضع حرص مصر على ابقاء التنسيق الأردني - الفلسطيني في تصريحات للرئيس مبارك قبل لقائه مع المبعوث الأمريكي ميرفي في ١٠/٤ حين قال أنه إذا حدث سوء تفاهم بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فإن ذلك لا يعنى اطلاقا أن كل شيء قد انتهى ومؤكدا أن مبادرة الملك واتفاق عمان ما زالا قائمين .

وفي اللقاء الثاني بين الرئيس والملك حسين الذي تم في العقبة ١١/٥ شملت المباحثات تطورات عديدة كتعثر محاولات عقد القمة العربية في المغرب ، والغارة الأمريكية على ليبيا ، والعلاقات الثنائية بين البلدين وأيضا امكانية الحفاظ على التنسيق الأردني الفلسطيني . أما تطورات حرب الخليج فقد احتلت جزءا هاما في مباحثات الزعيمين في اللقاء الثالث بينهما في الاسكندرية ٦/٨ وهو الذي صدر عنه بيان مشترك جاء فيه أن الزعيمين أجريا محادثات مستفيضة تناولت الوضع العربي بشكل عام وركزت بشكل خاص على الأخطار الناجمة عن اصرار ايران على مواصلة حربها ضد العراق .

وحول نفس الموضوعات كان اللقاء الرابع في العاصمة الأردنية ٢٨/٢ لمدة ساعات قليلة ، وأثر اللقاء أكدت تصريحات الملك حسين على أهمية التنسيق العربي لمواجهة المخاطر وتجاوز العقبات ، كما أكدت

تصريحات الرئيس مبارك على دور منظمة التحرير الفلسطينية .

وبعد لقاء الرئيس مبارك وبيريز تم اطلاق الملك حسين على نتائج اللقاء والمواقف المصرية ازاء التطورات في المنطقة . وقد عكست التصريحات المصرية اتفاق مواقف مصر والأردن حول مفهوم المؤتمر الدولي واعتباره الطريق الأمثل لتسوية القضية الفلسطينية .

أما اللقاء الخامس بين الرئيس مبارك والملك حسين فقد جرى في الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر ١٩٨٦ واكتسب أهمية كبرى في ضوء التطورات التي أحاطت به ومست جبهات عديدة فلسطينية وخليجية ودولية . وكانت أبرز هذه التطورات هي جمود الموقف تماما بالنسبة للقضية الفلسطينية وضياح الأمل في إعادة التنسيق الأردني - الفلسطيني مرة أخرى في عام ١٩٨٦ ، وكذلك بروز انتقادات عربية وأيضا اسرائيلية لفكرة عقد المؤتمر الدولي والبدء بلجنة تحضيرية وهو ما اتفق عليه من حيث المبدأ بين الرئيس مبارك وبيريز ، وعدم تحمس الجانب الأمريكي للمؤتمر الدولي . وفي نفس الوقت أكد الملك حسين في خطابه أمام البرلمان الأردني في ١١/١ بأن الأردن ليس وكيلا عن الشعب الفلسطيني ولن يكون وأنه ليس بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وأن الأردن ملتزم بقرارات القمة العربية بما يعنى أن الأردن لن يدخل مفاوضات سلام دون مشاركة المنظمة أو نيابة عنها . أما حرب الخليج فكانت تشهد في ذلك الوقت تدهورا حادا بسبب تصاعد القتال وانتشار مخاوف حقيقية من احتمالات انتقال القتال إلى أماكن خليجية أخرى ، فضلا عن انكشاف الصلات السرية بين ايران والولايات المتحدة واسرائيل .

ولذلك فقد كانت كل هذه التطورات موضوعات أساسية في مباحثات البلدين ، ومن التصريحات التي ألقاها الزعيمان اتضحت نقاط الاتفاق وهي :

- إن البلدين أكدا على ضرورة عقد المؤتمر الدولي لمتابعة عملية السلام .

- ادانة الاتصالات السرية التي جرت بين الولايات المتحدة وايران وما تبعها من وجود شحنات أسلحة أمريكية حصلت عليها ايران ، واعتبار أن ذلك الموقف الأمريكي كسر لموقف الحياد المطلوب وسيؤدي إلى مزيد من تعقيد الموقف في الخليج وإلى استمرار

الحرب فترة أطول في وقت تتجه فيه الجهود إلى وقف الحرب بين البلدين ، وأن هذا التطور يشكل تهديدا للكيان العربى كله .

- ادانة سياسة الاستيطان التى أعلنها شامير بعد توليه رئاسة الوزارة الاسرائيلية ، واعتبارها تضر بشدة القضية الفلسطينية وتؤدى إلى تعقيد عملية السلام .

وقبل نهاية العام حدث اللقاء السادس والذي جاء عقب تطورين هامين وهما تصاعد حرب المخيمات في لبنان ، ودعوة مصر للمشاركة في مؤتمر القمة الاسلامية الخامسة في ٢٦ يناير ١٩٨٧ بالكويت . وأعلن وزير الخارجية المصرى في ١٢/٣٠ أن المباحثات أكدت تطابق وجهات النظر بين البلدين وانهما متفقان على عدم تجميد الموقف أمام مسيرة السلام وأن مصر وجدت استعدادا طيبا لدى الأردن فيما يتعلق بالحوار الأردنى - الفلسطينى .

أما على صعيد التفاعلات الثنائية فقد حاول البلدان إيجاد أرضية قوية للتعاون المشترك في المجالات الصناعية والتجارية ومجالات الاتصالات والمواصلات ، وكذلك في مجال التعاون البرلمانى . ويمكن القول أن عام ١٩٨٦ شهد قفزات هامة في هذا الصدد وهو ما تكشف عنه مجموعة اللقاءات التى تمت بين مسئولى البلدين ومجموعة الاتفاقيات المختلفة التى وقعت في المجالات العديدة . فقد عقدت اللجنة العليا المشتركة المصرية - الأردنية اجتماعين الأول في نهاية أبريل بالأردن ، والثانى في نهاية أكتوبر في القاهرة . وفي الجولة الأخيرة من الاجتماعات وقعت ثلاث اتفاقيات للتعاون في مجال التنقيب عن البترول وتبادل المجرمين ، ومكافحة المخدرات .

كما غطت اتفاقيات أخرى قطاعات السياحة والكهرباء والإعلام .

وفي شهر نوفمبر ١٩٨٦ تمت الموافقة على مشروع تأسيس الشركة المصرية الأردنية للاستثمار والتنمية برأسمال ٥٠٠ مليون دولار وتعمل في مجالات تصنيع الأعلاف وتربية الأسماك والمقاولات والنقل البحرى .

كما أمكن حل مشكلة العمالة المصرية التى تعمل في الأردن بدون تصاريح عمل .

وتدل النظرة السريعة على مجالات التعاون بين البلدين على أنها مجالات شاملة وأن علاقات مصر

والأردن في ١٩٨٦ قدمت نموذجا طيبا للتعاون الثنائى في المحيط العربى .

٢ - مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية :

تأثرت علاقات مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى حد كبير بمسألة تعثر الاتفاق الأردنى - الفلسطينى الذى أوقف الملك حسين العمل به في ٢/١٩ ، وهو الاتفاق الذى مثل حجر الزاوية في رؤية مصر لحل القضية الفلسطينية حتى بعد خطاب الملك حسين المشار إليه ، وقد انطلقت رؤية مصر - مشاركة بذلك رؤية الأردن - بأن على المنظمة أن تبحث الاعتراف بقرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ مقابل اعتراف إسرائيل بحق تقرير المصير على حد قول الرئيس مبارك في ١/٣٠ والذي اعتبر أنه إذا اعترفت منظمة التحرير بقرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ فستتم دعوتها لحضور المؤتمر الدولى ، وإذا دعيت فهذا يعد نوعا من الإرضاء للمنظمة ، وبذلك تبلور الموقف المصرى في بداية العام ، وقبل إنهاء الأردن العمل باتفاق عمان وفق الأسس التالية :

- أن اتفاق عمان هو قاعدة أساسية للتحرك نحو التسوية السياسية الشاملة .

- أن على المنظمة التوصل إلى صيغة للاعتراف بقرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

- بعد أن تصل المنظمة إلى هذا القرار يمكن حدوث اعتراف متزامن بين المنظمة وإسرائيل .

- أن تسعى المنظمة إلى المشاركة في المؤتمر الدولى للتوصل إلى التسوية السياسية .

وفي الأيام الأولى من عام ١٩٨٦ بدا أن مصر بمؤسساتها السياسية المختلفة تؤكد على دور المنظمة في معادلة الشرق الأوسط وأهلية قيادتها للقيام بدور إيجابى . وجاءت هذه المواقف المصرية الواضحة في وقت كانت تجرى فيه جهود مكثفة بين الأردن والمنظمة من جهة ، والأردن والولايات المتحدة من جهة أخرى بغرض التوصل إلى صيغة يمكن من خلالها أن تقابل الولايات المتحدة اعتراف المنظمة بقرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ باعتراف أمريكى بحق الشعب الفلسطينى بتقرير مصيره ، وهو الأمر الذى رفضه الجانب الأمريكى رفضا باتا ، وكان سببا في تعثر عملية التنسيق الأردنى - الفلسطينى .

ومع التعثر الذى بدأ فى الاتصالات الأردنية - الفلسطينية ، برزت مصر كمحور مشترك للاتصالات بين الأردن من ناحية ، والمنظمة من ناحية أخرى ، وبرز ذلك فى الاتفاق على حدوث زيارتين منفصلتين لكل من الملك حسين وياسر عرفات للقاهرة . فى الوقت الذى ذكرت فيه الأهرام ١٣/٢ أن مصر تجرى اتصالات دبلوماسية من أجل التوصل إلى صيغة توفيقية تربط بين حق تقرير المصير الفلسطينى والاعتراف بالقرار رقم ٢٤٢ ، أو بمعنى آخر التوفيق بين مطالب واشنطن وطموحات المنظمة القومية المشروعة . وجاءت هذه الاتصالات فى ظل بيان للخارجية الأمريكية صدر فى ١٠/٢ واعترف بأن القرار ٢٤٢ لا يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فيما اعتبر فاتحة لأن تتجاوز واشنطن مواقفها التقليدية المؤيدة لإسرائيل ، وأن يفتح الباب أمام الجانبين الأردنى والفلسطينى لتنسيق مواقفهما فى ضوء هذا التطور .

فى هذا الوقت تمت زيارة عرفات الأولى للقاهرة فى ١٣/٢ ومشيرا إلى أن مباحثاته مع الملك حسين توقفت بسبب التعنت الأمريكى وبسبب التحيز الأمريكى الأعمى لوجهة النظر الإسرائيلية التى تنكر حق الوجود وحق تقرير المصير لخمسة ملايين فلسطينى .

وفى هذه الزيارة الأولى التقى عرفات والرئيس مبارك ود . على لطفى رئيس الوزراء ، وفى اجتماع عرفات ود . على لطفى تم التباحث حول الصيغ الثلاث التى أقرتها المنظمة فيما يتعلق بموقفها من قرار مجلس الأمن الدولى ٢٤٢ ، وطلب عرفات أن تقوم مصر بعرض هذه الصيغ على الجانب الأمريكى .

وحول نفس الموضوعات دارت مباحثات مبارك وعرفات الذى أمكنه عرض وجهة النظر الفلسطينية فى أهمية الربط بين قبول قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .

وقد اكتسبت زيارة عرفات ومجموعة المسئولين الفلسطينيين أهمية خاصة فى سياق علاقات مصر والمنظمة ، فقد كانت القمة الثانية بين مبارك وعرفات ، وتعامل معها الإعلام المصرى الرسمى بشيء من رحابة الصدر حيث أتيح لعرفات أن يقدم وجهة النظر الفلسطينية كاملة مع عرض للضغوط الأمريكية التى مورست على قيادة المنظمة ، كذلك أتيح لعرفات أن يقابل قادة الأحزاب المصرية جميعها ، وعدد من الشخصيات العامة والصحفيين وبعض ممثلى الاتحادات النقابية

العربية والمصرية ، وفى إطار نفس الزيارة أمكن حل عدد من المشكلات المتعلقة بوجود الفلسطينيين فى مصر ، وقد بدأ أن الزيارة قد حققت ما تهدف إليه ولا سيما تعميق التفاهم المصرى - الفلسطينى وإقرار حق كل طرف فى أن تكون له رؤيته الخاصة بعملية التسوية دون ضغوط من الطرف الآخر ودون أن يكون لذلك أثر على قوة العلاقات التى تربط بينهما . وبالنسبة لمصر فقد دلت الزيارة على أن مسألة الرهان على عزل مصر قد أصابها الكثير من الفشل خاصة وأن المنظمة يهملها التزام مصر بهذا الدور القومى .

ومن مجمل ما أكدته الرئيس مبارك عقب المباحثات مع عرفات فى ١٦/٢ يمكن بلورة الموقف المصرى إزاء التعثر الأردنى - الفلسطينى وإزاء الجهود الفلسطينية ذاتها كالتالى :

- أن مصر تهتم بمساعدة الطرفين الأردنى والفلسطينى على التوصل إلى صيغة مرضية يمكن على أساسها عقد المؤتمر الدولى .

- أن مصر - بعد الاستماع لوجهتى نظر الطرفين يمكنها أن تقوم بدور الوساطة لمساعدتهما .

- أن مصر تهتم - فى هذه الأثناء - باستمرار التنسيق الأردنى - الفلسطينى .

- أن مسئولية قيادة المنظمة هى التوصل إلى الصيغة المقبولة فلسطينيا لقبول قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

وهذه الجزئيات الأربع وأن تضمنت استعدادا للتوسط بين الأردن والمنظمة إلا أنه يمكن القول أن صيغة هذه الوساطة المصرية لم تكن قد تبلورت فى خطوات محددة ويبدو أن ذلك كان منطقيا نظرا لأن الدبلوماسية المصرية لم تكن قد استمعت بعد لوجهة النظر الأردنية .

ومع اعلان الملك حسين وقف التنسيق الأردنى - الفلسطينى فى ١٩/٢ بدأ أن الدور المصرى أكثر ضرورة ولا سيما فى ضوء تمسك الدبلوماسية المصرية بمبدأ استمرار العمل باتفاق عمان ، وهو ما أثار احتمالات عقد لقاء قمة بين مبارك وحسين وعرفات .

ومع استمرار الموقف المتأزم بين المنظمة والأردن لم تتغير تقريبا عناصر الموقف المصرى وأن برز نوع من التأكيد على أهمية التمسك باتفاق عمان . وحتى أبريل كانت المؤشرات تدل على أن الدبلوماسية المصرية تعمل فى إطار رؤية متوازنة سواء تجاه الأردن أو تجاه المنظمة ، وفى ظل هذه الرؤية المتوازنة جاء لقاء عرفات .

مع الرئيس مبارك في ٢٤/٣ ، ٢٧/٤ وهما اللقاءان اللذان أثارا الاحتمالات حول وجود دور مصرى لتجاوز الأزمة الأردنية - الفلسطينية ومتابعة الاتصالات بين حسين وعرفات من ناحية ، وحث الجانب الأمريكى على التعامل بشكل إيجابى مع إحدى الصيغ الثلاث التى أقرتها المنظمة للربط بين قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ وبين الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطينى من ناحية أخرى . وقد استندت هذه الاحتمالات إلى واقعيتين : الأولى لقاء مبارك وحسين الذى تم قبل لقاء مبارك وعرفات في ٢٤/٣ بأيام قليلة ، والثانية هى قيام المبعوث الأمريكى ريتشارد ميرفى بجولة في المنطقة زار خلالها القاهرة في بداية مارس وأبلغ خلالها موقف واشنطن السلبي تجاه الصيغ الفلسطينية الثلاث .

انتهت زيارة عرفات الثانية في آخر أبريل ، كما استمرت عناصر موقف الأزمة الأردنية الفلسطينية - الأمريكية كما هى ، مما عكس جمودا حقيقيا في عملية التسوية السياسية وتمسك كل طرف بوجهة نظره ، كما عكس فشل أى دور للوساطة من أى طرف آخر . وبالرغم من هذه الدلالات التى تبلورت بوضوح منذ نهاية الثلث الأول من عام ١٩٨٦ ، إلا أن الاتصالات بين المسئولين المصريين والفلسطينيين لم تتوقف ، كذلك فإن مصر من جانبها لم تغير مواقفها تجاه مسألة دور المنظمة المركزى والضرورى لحل القضية الفلسطينية وعقد المؤتمر الدولى . وبالرغم من عدم قدوم عرفات للقاهرة منذ أبريل وحتى نهاية العام ، فقد أثبتت الأحداث تمسك الدبلوماسية المصرية بدور المنظمة وجاءت الأحداث التى أكدت فيها مصر هذا الموقف على النحو التالى :

- انتقاد مصر غير المباشر لوجهة النظر البريطانية التى عبرت عنها مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا أثناء زيارتها لإسرائيل في منتصف شهر مايو والتى دعت فيها إلى إنشاء منظمة فلسطينية بديلة ، وقد بلور د . عصمت عبد المجيد رفض مصر لهذه الدعوة البريطانية بقوله في ٢٨/٥ في حديث له لهيئة الإذاعة البريطانية أن مصر ترى دائما احترام استقلالية القرار الفلسطينى وأن يترك أمر اختيار القيادات الفلسطينية للشعب الفلسطينى نفسه ، وليس لأى طرف أو جهة أن تتدخل في شئونه .

- رفض مصر لفكرة إسرائيلية بعودة قطاع غزة للإدارة المصرية ، وهو ما كان محلا للاتفاق مع المنظمة مثلما أشار إلى ذلك صلاح خلف ٧/٨ باعتبار أن ذلك

لا يكفل حق الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أى جزء من التراب الفلسطينى ، وهو المطلب الشرعى للشعب الفلسطينى .

- استمرار الاتصالات الفلسطينية - المصرية سواء عبر إرسال الرئيس مبارك رسائل لعرفات كما حدث في ٨/٩ عقب مباحثات مبارك - حسين الرابعة والتى تمت في الاسكندرية في مطلع أغسطس ، أو عبر استقبال وفود فلسطينية والتباحث معها مثلما تم في ٨/٩ عندما قدم إلى القاهرة وفد فلسطينى برئاسة نائب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وتوجيه عرفات رسالة خطية إلى الرئيس مبارك في ٨/٩ ، وكذلك في ٢٤/١٢ عندما تباحث الرئيس مبارك وهانى الحسن عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح والمستشار السياسى لعرفات والذى قام بتسليم الرئيس مبارك رسالة خطية من عرفات حول دور مصر في دعم القضية الفلسطينية .

- التقاء مصر والمنظمة في موقفيهما المعلنين من ضرورة عقد المؤتمر الدولى للسلام ومشاركة المنظمة فيه والتأكيد على صيغة حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وهو ما بدا في كلمة مصر في مؤتمر قمة دول عدم الانحياز الثامن الذى عقد في هرارى في مطلع سبتمبر ، وأيضا في كلمة مصر أمام الأمم المتحدة في بدء مناقشتها لقضية الشرق الأوسط في ٢٢/١١ .

- ترحيب مصر باللقاء الفلسطينى - الإسرائيلى الذى تم في رومانيا في ١١/٧ بين وفد من الأحزاب اليسارية الإسرائيلىة ووفد فلسطينى ضم أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية ، وجاء ترحيب مصر باللقاء باعتباره متمشيا مع ما تنادى به الدبلوماسية المصرية من ضرورة الحوار والتفاهم على حد تعبير د . بطرس غالى في ٨/١١ .

- مطالبة مصر بوقف سياسة الاستيطان الإسرائيلىة التى أعلن عنها شامير بعد توليه رئاسة الوزارة الإسرائيلىة .

- إتخاذ مصر موقف أدانة لحرب المخيمات الفلسطينية التى اندلعت عدة مرات أثناء العام ، والدعوة إلى وقف هذه الحرب .

السودانى برئاسة الصادق المهدى مرحة بهذا الفوز باعتباره تعبيراً عن إرادة الشعب السودانى ، ومصر من جانبها لا تملك سوى احترام هذه الإرادة .

ومنذ مطلع العام ، وسواء قبل الانتخابات السودانية أو بعدها ، جاءت تفاعلات المثقفين المصريين والسودانيين أكثر نشاطاً من ذى قبل ودارت أكثر هذه التفاعلات حول كيفية صياغة علاقة مصرية سودانية تحقق مصالح الطرفين حكومة وشعباً ، وترضى عنها القوى السياسية المختلفة فى البلدين . فى هذه الحوارات طرحت القوى السودانية المشاكل المعلقة بين مصر والسودان كالتالى :

١ - مشكلة الحدود المصرية - السودانية والتي تعرف بمشكلة حلايب والتي يعتقد أن بها معادن وبترولاً ، وهى مشكلة أثرت فى وزارة عبد الله خليل عام ١٩٥٨ ثم خدمت دون حل خاصة منذ أن سحب السودان فى عام ١٩٧١ هذه المشكلة من مجلس الأمن الدولى .

٢ - مشكلة اتفاقية وادى النيل التى عقدت بين البلدين فى عهد إبراهيم عبود عام ١٩٥٩ ، وهذه الاتفاقية بنظر القوى السودانية مجحفة ومن الضرورى إعادة النظر فى بنودها .

٣ - مشكلة ميثاق التكامل السياسى والاقتصادى بين مصر والسودان الذى وضع ميثاقه فى ١٩٨٢ ، وهو التكامل الذى لم يعبر عن رغبة الشعبين المصرى والسودانى ، بل رغبة النظامين فى ذلك الوقت ، ولذلك لم يكن تكاملاً جدياً واقتصر على الشكليات والمراسم ، وجاءت المشروعات الاقتصادية غير ذات جدوى حقيقة لافتقارها إلى التمويل المناسب ، كما أنه استخدم فى حماية نظام الرئيس نميرى ضد القوى السودانية الوطنية التى سعت إلى إسقاطه فى مناسبات عديدة .

٤ - اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين والتي لعبت دوراً كبيراً فى توفير الغطاء الأمنى لنظام الرئيس نميرى ، فى وقت غابت فيه الحدود الفاصلة بين التهديدات الداخلية والتهديدات الخارجية والتي هى الموضوع الأسمى لعمل الاتفاقية .

٥ - قضايا تعليمية مرتبطة بدور فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم وبالمناهج الدراسية المصرية للطلبة السودانيين .

٦ - عدم اهتمام الجماعة الثقافية المصرية بالسودان وبإجراء دراسات جدية عنه .

٣ - مصر والسودان :

إذا كانت علاقات مصر والأردن قد مثلت نموذجاً لتنمية التعاون الثنائى عام ١٩٨٦ ، فإن الأمر يعد مختلفاً بالنسبة لمصر والسودان وتحديدًا منذ أبريل ١٩٨٦ ، حيث جرت الانتخابات السودانية والتي أسفرت عن فوز حزب الأمة بزعامة الصادق المهدى . لم تكن نتائج الانتخابات السودانية حداً فاصلاً فى تاريخ السودان وتطوره السياسى وحسب ، بل كانت أيضاً حداً فاصلاً فى تاريخ العلاقات المصرية - السودانية ، سواء على المستوى الرسمى بين الحكومتين المصرية والسودانية أو على المستوى الشعبى ولا سيما بين الأحزاب السودانية بمختلف اتجاهاتها والأحزاب المصرية جميعها . وفى أثناء الحملة الانتخابية للأحزاب السودانية طرح موضوع العلاقة مع مصر كأحد الموضوعات الهامة التى برزت حولها الفروقات بين الأحزاب السودانية وبعضها ، وكان القاسم المشترك بين هذه الأحزاب السودانية المتنافسة هو إعادة تشكيل العلاقة مع مصر على أسس جديدة تختلف عن تلك التى كانت موجودة طوال فترة الحكم السابق .

وكان لمصر من جانبها - حكومة وأحزاباً وإعلاماً رسمياً أو حزبياً - أداء مميز فى معالجة هذه الأفكار السودانية التى طرحت ، وحمل بعض منها أدانة صريحة ومباشرة لكثير من السياسات المصرية ، وحمل البعض الآخر أفكاراً مناقضة تماماً انطلقت من أهمية وأزلية العلاقة السودانية - المصرية . وبفوز حزب الأمة بأغلبية الأصوات الانتخابية وتولييه قيادة الحكومة السودانية كانت عملية إعادة تقييم العلاقات المصرية - السودانية بمثابة القضية الأم أو بالأحرى القضية الرئيسية بين البلدين ، خاصة وأن الحكومة العسكرية الانتقالية برئاسة سوار الذهب وقبل إجراء الانتخابات السودانية بأيام قليلة ، وتحت ضغوط الكثير من القوى الوطنية والحزبية فى السودان ، أقدمت على إلغاء العمل باتفاقيات التكامل المصرى السودانى نظراً لأنها وقعت فى عهد الرئيس السابق نميرى واعتبرت إحدى موارىث عهده المرفوضة سودانياً . وكانت الاستجابة المصرية الرسمية متفهمة لبواعث القرار السودانى ، وأيضاً جاءت ردود الفعل المصرية إزاء فوز حزب الأمة

وإذا حاولنا إلقاء الضوء على جملة القضايا التي كانت محلا لتفاعلات البلدين على المستوى الرسمي فسوف نجد أنها لم تختلف كثيرا عن القضايا التي تبادل المثقفون وممثلو القوى السياسية المختلفة في البلدين الحوار حولها ، وفيما يلي عرض لهذه القضايا والتفاعلات الرسمية حولها :

أ - قضية اتفاقيات التكامل :

احتلت هذه القضية جزءا هاما من الحوار السياسي بين قيادتي البلدين طوال عام ١٩٨٦ ، وكانت النقطة الأساسية في الطرح السوداني الرسمي أنه من الضروري إعادة النظر في مؤسسات وهياكل التكامل بين البلدين . وقابل هذا الطرح موقف مصري مؤداه أنه رغم الاعتراف بأهمية التكامل وضرورته للبلدين فإن مصر ترحب بالفعل بما يطالب به السودان من إعادة النظر في أسلوبه ، وفي ٣١/٣ صدر قرار الحكومة السودانية بحل مؤسسات التكامل دون التشاور المسبق مع الجهات المصرية ، وطبقا لما أذاعته وكالة الأنباء السودانية فإن الحكومة السودانية قررت حل المؤسسات التي أنشئت بموجب اتفاقية التكامل لعام ١٩٨٢ مع مصر ، وأن مجلس الوزراء السوداني قرر عرض الاتفاقية مرة أخرى على الجمعية التأسيسية التي سيختار أعضاؤها في الانتخابات الحالية للنظر في استمرار العمل بها ، وجاءت التفسيرات اللاحقة لهذا القرار بأنه لا يعنى انسحاب السودان من الاتفاقية وإنما تجميدها لحين عرضها على الجمعية التأسيسية . وجاء رد فعل مصر على هذا القرار وبه الكثير من رحابة الصدر وأعلن أنه يمكن للبلدين أن يتفاهما في أى قضية بما في ذلك التكامل وأنه سبق لمصر أن اتخذت عددا من إجراءات التقشف في مجال التكامل وأن مصر لا يهملها أشكال معينة للعلاقة وأن المهم هو جوهر تلك العلاقة .

وقد كان واضحا أن القرار السوداني جاء بفعل ضغوط الحملة الانتخابية التي كان يعيشها السودان في ذلك الوقت ، ووجود قوى سياسية عديدة رغبت في فك العلاقة الخاصة مع مصر .

وبعد انتهاء الانتخابات السودانية ، بدا أن الطرفين المصرى والسودانى قد اتفقا على إعادة النظر في عملية التكامل ، وهو ما أكدته وزير الخارجية السودانى بعد أول لقاء له مع الرئيس مبارك في ٢٦/٦ حين قال أن التكامل بين مصر والسودان يخضع - الآن - لدراسة

واعية وحقيقية وشرعية واقتصادية .

وبعد لقاء الصادق المهدي والرئيس مبارك أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا أعلن المهدي في ٢/٨ أن السودان سوف يقترح صيغة بديلة للتكامل .

وبإعادة النظر في اتفاقيات التكامل ، تكون أسس علاقات البلدين مرشحة لإعادة صياغتها ، والمأمول أن تأتي تعبيرا عن إرادة الشعبين من ناحية ، وأن تأتي بعيدة عن مطالب الاتفاقيات القديمة من ناحية ثانية . والمنتظر أن تكون هذه العملية هي جوهر التفاعلات الرسمية بين البلدين عام ١٩٨٧ .

ب - قضية تسليم الرئيس نميري :

تمثل هذه المسألة حجر عثرة لدى قطاعات سودانية عديدة في رؤيتهم لتنمية وتطوير العلاقات مع مصر ، وأثناء الحملة الانتخابية السودانية والتي جرت في شهر أبريل وضح أن هناك تركيزا على هذا المطلب من غالبية إن لم يكن كل القوى السياسية السودانية ، وتتلخص وجهة النظر السودانية بأن جعفر نميري بالنسبة لشعب السودان هو « مجرم » أساء في حق شعبه وأن على مصر أن تبادر بتسليمه إلى السودان لمحاكمته على أفعاله التي ارتكبها في حق الشعب السوداني . أما وجهة النظر المصرية فتقوم على أساس عدم تسليم الرئيس نميري وذلك لسببين :

الأول : إن عدم تسليم نميري كان مطلبا للحكومة السودانية المؤقتة والتي رأت أن بقاء نميري في مصر سوف يساعد على السيطرة عليه وعلى تحركاته .

الثاني : نابع من موقف مصر التاريخي من مسألة اللاجئين السياسيين والقائم على عدم تسليم اللاجئين السياسى تحت أى ظرف ، وهو الأمر المتفق عليه في الدستور المصرى في المادة ٥٣ . وحين أشيع أن الرئيس نميري يمارس في مصر دورا سياسيا ضد السودان ، حرصت مصر على نفى ذلك تماما في نفس الوقت الذي دعت فيه إلى أهمية تجاوز هذه المسألة والنظر إلى المستقبل . على أن الجانب السوداني لم يقنع بوجهة النظر المصرية ، وأقامت نقابة المحامين السودانيين دعوى أمام القضاء المصرى لتسليم نميري . وفي مباحثات الرئيس مبارك والسيد أحمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة السودانى اتفق على - كما أعلن ذلك الرئيس السودانى في ٧/٧ - أن الحكومتين السودانية

والمصرية سوف تلتزمان بما يقره القضاء المصرى بشأن تسليم الرئيس السابق نميرى ، وأن أوراق القضية قد سلمت إلى الحكومة المصرية كما سلمت الاتهامات والممارسات . وبهذا الاتفاق لم تعد مسألة تسليم نميرى مسألة سياسية ، وإنما أصبحت مسألة فقهية وقانونية والكلمة الأخيرة فيها للقضاء المصرى .

ج - العلاقات العسكرية :

كانت مسألة العلاقات العسكرية المصرية - السودانية مثلها مثل مسألة تسليم نميرى ، إحدى القضايا التى أثير حولها الكثير من الجدل بين القوى السياسية السودانية أثناء الانتخابات ، وتلخصت وجهة النظر السودانية فى اتفاقية الدفاع المشترك أنها قد استغلت لحماية نظام الرئيس نميرى ، وأثناء الانتخابات السودانية كان قرار الحكومة المصرية بإرسال شحنة من الأسلحة والذخائر المصرية قيمتها ٨ ملايين دولار كهدية للسودان وذلك فى إطار بروتوكول عسكرى قيمته ٣٠ مليون دولار ، ثم جاءت الشحنة الثانية فى شهر يوليو وضمت ٢٤ عربة مدرعة ومهمات عسكرية قيمتها ١٢ مليون دولار .

وحين أعلن الصادق المهدي فى ٧/٨ أن الحكومة السودانية تفكر فى إعادة النظر فى المعاهدة العسكرية مع مصر ، كانت وجهة النظر المصرية هى أن مصر ليست هى الطرف الذى طلب عقد المعاهدة وإذا كانت الحكومة السودانية تفضل إلغائها فليس لدى مصر أى اعتراض على ذلك .

د - العلاقة السودانية - الليبية :

أثيرت هذه القضية فى العلاقات المصرية - السودانية باعتبار أن من المحتمل أن يؤدى تطور العلاقات السودانية - الليبية إلى انعكاسات سلبية على علاقات مصر والسودان ، وأنه إذا كان من حق السودان حكومة وشعبا أن يصوغ علاقاته وتوجهاته الخارجية بما يتوافق مع أهدافه الوطنية ، فإن من حق مصر أيضا أن تضع فى الحسبان مصادر التوتر المحتملة ، خاصة فى ضوء التحركات الليبية الساعية إلى تأليب السودان ضد مصر ، مثلما ظهر أثناء زيارة العقيد القذافى إلى السودان فى منتصف سبتمبر ، وهى الزيارة التى شهدت تصريحات قاسية ضد مصر وشعبها أطلقها العقيد القذافى .

ويبدو أن القلق المصرى الرسمى هو الذى دعا رئيس

الوزراء الصادق المهدي إلى التأكيد فى ٩/٢١ بأن زيارة العقيد القذافى إلى السودان لن تؤثر على العلاقات مع مصر ، باعتبار أن علاقات السودان مع جميع جيرانه تقوم على أساس عدم التبعية لأى طرف أو محور . وإلى جانب القضايا السابقة دارت عدة تفاعلات رسمية بين الطرفين كان أبرزها :

- المباحثات الاقتصادية التى تمت فى الخرطوم فى شهر فبراير ، وفى القاهرة فى شهر يولية التى دارت حول إمكانية التوقيع على بروتوكول للتبادل التجارى إلى حوالى ٢٠٠ مليون جنيه .

- تبادل الزيارات الرسمية بين الجانبين ، وكانت أهم الزيارات التى قام بها مسئولون سودانيون إلى القاهرة بعد انتخابات شهر أبريل ، زيارة السيد أحمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة السودانى فى شهر يولية والتى جرت خلالها المباحثات الموسمية المصرية - السودانية ، وزيارة محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى السودانى والتى تقابل خلالها والرئيس مبارك فى ٨/٦ ، كما استقبل الرئيس مبارك فى ١١/١٨ السيد محمد الحسن عبد الله عضو مجلس رأس الدولة السودانى . وفى ١١/٢٤ وصل إلى القاهرة وزير الداخلية السودانى والذى تقابل مع رئيس الوزراء د. عاطف صدقى ووزير الداخلية المصرى . وفى ١٢/١٢ قدم إلى القاهرة السيد عثمان الميرغنى زعيم طائفة الختمية وراعى الحزب الاتحادى الديمقراطى ، وفى ٢٧/١٢ استقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية السودانى وتم بحث تنسيق مواقف البلدين فى إطار الاعداد للقمّة الاسلاميّة الخامسة التى عقدت بالكويت فى يناير ١٩٨٧ .

أما الزيارات التى قام بها مسئولون مصريون إلى السودان فتشمل زيارة وفد الأحزاب السياسية المصرية لحضور اجتماع الجمعية التأسيسية السودانية ، وقد شكل هذا الوفد المصرى من ممثلى الأحزاب الوطنى العمل ، الأحرار ، الأمة ، وحمل الوفد معه رسالة تهنئة من الرئيس مبارك إلى القادة السودانيين ، وجاء سفر الوفد المصرى تعبيرا عن الاهتمام الرسمى والحزبى بالانتخابات السودانية وبالتعامل مع قادة السودان من جميع الأحزاب والقوى السياسية . ثم زيارة وزير الاعلام المصرى إلى الخرطوم فى ١٢/٢ والتى تباحث خلالها مع نظيره السودانى حول تنسيق الاعلام بين البلدين .

٤ - مصر وسوريا :

لم يحمل عام ١٩٨٦ أى جديد بالنسبة لعلاقات التوتر والتباعد بين مصر وسوريا . كذلك فإن الاعلام المصرى لم يتعامل مع المواقف السورية المضادة للسياسة المصرية بشيء من الحدة أو العنف الملفت للنظر . وقد حرصت الدبلوماسية المصرية على التأكيد بأنه لا خلاف مع الشعب السورى ، وأن مصر لا توافق على السياسة السورية فى نقطتين وهما - على حد قول وزير الخارجية المصرى لمجلة النهار العربى والدولى فى ٥/٩ .

١ - محاولة استقطاب الحركة الفلسطينية وتسخيرها لأغراضها .

٢ - محاولة اعتبار لبنان امتدادا للسياسة السورية ، وقد أشار الوزير المصرى إلى إمكانية تحسين العلاقات مع نظام الحكم فى سوريا شريطة أن تغير سوريا سياستها تجاه القضية الفلسطينية وتجاه لبنان وعدم التدخل فى شئونه .

ونظرا لعلاقات مصر الوثيقة مع الأردن الذى تطورت علاقاته بصورة إيجابية مع سوريا فى مطلع العام ، فقد أثير احتمال أن يلعب دورا فى تقريب وجهات النظر بين مصر وسوريا ، إلا أن وزير الخارجية المصرى نفى حدوث ذلك . وقبل نهاية العام دعا الرئيس مبارك فى ١٢/٤ إلى التخلص من أسلوب السباب فى التعاملات العربية مشيرا إلى أنه لا يرى ما يبرر وجود قطيعة مصرية - سورية لأن اختلاف الاجتهادات والأساليب لا ينبغى أن يبرر القطيعة ولا يجب أن يكون سببا فيها . وفى هذه الاثناء كانت مصر الشعبية تتحرك فى اتجاه سوريا فى إطار محاولة لحثها على العمل على وقف حرب المخيمات الفلسطينية التى كانت تدور على أشدها فى كثير من المواقع اللبنانية بين القوى الفلسطينية وبين قوى لبنانية تؤيدها سوريا . وجاءت أولى الخطوات فى صورة برقية بعث بها زعماء أحزاب المعارضة المصرية الخمسة فى ١٢/٣ إلى الرئيس السورى حافظ الأسد وعدد من الزعماء والمسؤولين العرب طالبوا فيها بوقف الهجوم الدامى على المخيمات الفلسطينية فى لبنان . وفى ١٢/٤ سافر وفد من أحزاب المعارضة برئاسة المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل إلى دمشق

حيث تقابل هناك وعدد من المسؤولين السوريين واللبنانيين - وبعد انتهاء الزيارة ذكر المهندس ابراهيم شكرى أن وفد الأحزاب السياسية المصرية لم يكن يستهدف وقف إطلاق النار بين الفلسطينيين واللبنانيين ، بل كان يستهدف التعرف عن قرب على الأفكار ، والأوضاع اللبنانية ، مما عكس معارضة سوريا لأهداف وفد الأحزاب السياسية المصرية الأصلية والتى كانت تتركز حول دفع سوريا إلى العمل على وقف حرب المخيمات ، وبعد عودة الوفد الحزبى المصرى صدر بيان جاء فيه تأييده ضرورة تسليح المخيمات الفلسطينية - وهو عكس الموقف السورى والقوى اللبنانية التى تؤيدها - باعتبار أن ذلك ضرورة للدفاع عن النفس ، كما طالب البيان سوريا بأن تعمل على وضع حد لحرب لبنان وأن تسعى لاستقرار العلاقات اللبنانية الفلسطينية المناضلة .

ومن هذا البيان يتضح أن الوفد الحزبى بعد تعثر مهمته فى دمشق قد حمل سوريا مسئولية تدهور الأوضاع فى لبنان باعتبارها القوة العربية الأكثر تدخلا فى الشئون اللبنانية ، ويعد ذلك نقطة اتفاق رئيسية مع التفسيرات الرسمية للدبلوماسية المصرية حول تدهور الأوضاع فى لبنان .

٥ - مصر وليبيا :

لم تكن المواجهة الليبية - الأمريكية والتى تصاعدت خلال الثلث الأول من هذا العام بعيدة عن مصر - فمن ناحية كانت هناك اتهامات العقيد القذافى بأن مصر تشارك الولايات المتحدة فى الاستعداد للعدوان أو فى العدوان الفعلى على ليبيا ، ومن ناحية ثانية كانت مصر بدورها تنفى ذلك وترفض مشاركة الولايات المتحدة فى أى عمل يوجه ضد ليبيا .

وقد تبلور موقف مصر تجاه الأزمة الليبية - الأمريكية حول خليج سرت فى الأعراب عن القلق والدعوة إلى ضبط النفس والعمل على وقف كافة أعمال العنف والتوتر فى المنطقة ، وهو ما جاء فى بيان للخارجية المصرية فى ٣/٢٦ .

وإزاء تهديدات العقيد القذافى فى ٣/٢٩ تجاه مصر - بالإضافة إلى إيطاليا وأسبانيا - محملا إياها نتائج المواجهة مع الولايات المتحدة باعتبار أن هناك علاقات عسكرية مصرية - أمريكية ، أعلنت رفض هذه

التهديدات مؤكدة على عدم مشاركة مصر في أى عمل عسكرية ضد ليبيا تحت أى ظروف . وفى إطار تأكيد هذا الموقف الرسمى ذكرت « الأهرام » فى ٣١/٣ أن مصر رفضت ثلاثة عروض أمريكية للقيام بعمل عسكري مشترك ضد ليبيا ، وكانت هذه العروض الأمريكية قد نقلت إلى مصر فى يولية ٨٥ ، ديسمبر ٨٥ ، يناير ٨٦ . وقد استند « الأهرام » فى هذه المعلومات إلى المصادر الأمريكية نفسها .

ومع تصاعد المواجهة الليبية - الأمريكية والتي وصلت إلى ذروتها بقيام الولايات المتحدة بشن غارة وحشية على عدد من الأهداف الليبية فى مدينة طرابلس ١٥/٤ ، أعلنت مصر رسميا استيائها الشديد من الغارة الأمريكية وما نتج عنها من خسائر فى أرواح الأبرياء من أبناء الشعب الليبى الشقيق ، وطالب البيان المصرى الأمة العربية بتحقيق التضامن لحماية مصالحها وحقوقها ، وجدد البيان الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى لمكافحة الارهاب . كذلك أدانت الأحزاب السياسية ومختلف القوى الوطنية بمصر الهجوم الأمريكى على ليبيا ووصفته بأنه يمثل قرصنة دولية تهدد السلام العالمى وتمزق الشرعية الدولية وكافة المواثيق الدولية ، وقد حفلت الصحف القومية والحزبية بكثير من المقالات الحادة التى هاجمت العمل الأمريكى وأدانت أسلوب إرهاب القوة العظمى الذى تمارسه الولايات المتحدة . وفى الوقت الذى كانت القوى السياسية المصرية تدين فيه الغارة الأمريكية على طرابلس ذكرت « الأهرام » ٢٦/٤ أن مبعوثا ليبيا وصل إلى القاهرة وطلب التباحث مع الرئيس مبارك وأنه حمل معه رسالة من العقيد القذافى تضمنت ثلاثة مطالب أساسية من مصر وهى :

- أن تمد مصر ليبيا بكميات كبيرة من الأسلحة الشرقية أو الغربية دون تحديد لهذه الكميات .
- أن تقدم بعض هذه الأسلحة إلى ليبيا كهدية لها ، أما باقى الأسلحة فيسدد ثمنها فيما بعد بلا تحديد لموعد السداد .

- أن يتصل الرئيس مبارك هاتفيا بالعقيد القذافى لابلأغه بموافقة مصر على الطلبات الليبية .
وكان الرد المصرى على هذه الطلبات الليبية هو :
- أن يتم أولا بحث طبيعة العلاقات الثنائية بين مصر وليبيا قبل أى تعاون عسكري .

- أن يوقف العقيد الليبى معمر القذافى التدخل فى الشئون الداخلية المصرية أو توجهاتها السياسية .

- أن يعلن القذافى إدانته للارهاب وأن يخلق جميع معسكرات الارهاب القائمة فى ليبيا .

- ضرورة التوقف عن التدخل فى الشئون الداخلية للسودان الذى تعتبره مصر عمقها الاستراتيجى فضلا عن عدم التدخل فى شئون تشاد الذى يؤثر على الأوضاع فى السودان .

- أن مصر ترى أن أسلوب الزيارات السرية والمباحثات السرية التى تتعارض مع المواقف المعلنة ليس هو الأسلوب الأمثل لتحقيق التضامن العربى .
وفيما تبقى من العام لم يحدث أى اتصال مباشر مصرى - ليبى استهدف تسوية التوتر القائم بين البلدين فى حين استمر العقيد القذافى فى إدانة السياسة المصرية وبلغ هجومه الذروة حين أعلن أنه سيعمل على إسقاط النظام المصرى مع بقية الأنظمة الأفريقية التى تقيم علاقات مع إسرائيل وذلك لدى وصوله إلى العاصمة السودانية فى ٩/٩ ، وهى التصريحات التى أثارت استياء بعض القوى السودانية . كذلك ظهر هذا التوتر الليبى - المصرى جليا أثناء انعقاد مؤتمر القمة الثامن لدول عدم الانحياز الذى عقد فى هراى .

وتعبيرا عن معارضة مصر للوجود الليبى فى تشاد ، أكد د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية فى ١٦/١١ أن مصر تدين استمرار الاحتلال الليبى لتشاد وتؤيد كل ما يؤدى لدعم استقلال تشاد وسيادتها .

٦ - مصر والعراق :

شهد عام ١٩٨٦ تفاعلات مختلفة بين مصر والعراق تجاوزت موضوعى الحرب العراقية - الإيرانية وتعزيز العلاقات الثنائية لتشمل أيضا تفاعلات أخرى تعلقة بظروف المصريين العاملين فى العراق .

على صعيد الحرب العراقية - الإيرانية فإن مصر موقفا ثابتا يقوم على تأييد العراق ومساندته ، وفى نفس الوقت دعوة الطرفين المتحاربين إلى وقف القتال وبدء مفاوضات شاملة . وقد تبلور ذلك فى المشروع الذى قدمته مصر إلى مؤتمر عدم الانحياز الذى عقد فى نيودلهى فى شهر أبريل ، وتضمن المشروع المصرى الدعوة إلى الوقف الفورى لاطلاق النار وتطبيق مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة أو بالغزو المسلح ، وانسحاب كافة القوات الإيرانية من الأراضى العراقية إلى ما وراء الحدود الدولية ، وبدء مفاوضات بين

العراق ، باهتمام خاص فبعد قرار العراق بتخفيض نسبة التحويل المصرح بها للعاملين المصريين واجه الكثيرون منهم مشكلة الحصول على حقوقهم ، وخاصة في ضوء رغبة الكثيرين في العودة إلى الوطن . وكانت هذه المشكلات محورا لاتصالات مصرية عراقية ، أسهمت في حل أغلبها .

ومن بين القضايا المتعلقة بالعاملين المصريين في العراق تفجرت إحداها بعد أن عوملت إعلاميا بشيء من الاثارة ، وهي قضية إعدام عدد من المصريين العاملين في العراق لتورطهم في القيام بتزوير وثائق رسمية عراقية بغرض الربح . ونظرا لما أثارته هذه القضية لدى الرأي العام المصري فقد تمت اتصالات مكثفة بين الجانبين ، جاء على أثرها القرار العراقي بتخفيف حكم الإعدام على المصريين الذين تورطوا في عملية التزوير وتهريب الأموال ، كما أصدر الرئيس العراقي قرارا بالعفو عن عدد من المصريين الآخرين ، محكوما عليهم بأحكام بالسجن لمدة متفاوتة . وقد أثبتت الأحداث أن هذا الحادث الفردي لم يؤثر على قوة العلاقات القائمة بين البلدين .

٧ - مصر وعمان :

انحصرت التفاعلات المصرية العمانية الرسمية في حدثين رئيسيين وهما :

- تبادل الرسائل بين الرئيس مبارك والسلطان قابوس أثناء زيارة وزير خارجية عمان للقاهرة في ٣/٢٤ ، وتعلقت هذه الرسائل بالأوضاع المتفجرة في الخليج .

- المباحثات التي تمت بين الرئيس مبارك والسلطان قابوس في القاهرة في ٧/٧ ، كاستمرار للمشاورات المتبادلة بين البلدين حول القضايا العربية والدولية المشتركة .

الجانبين بإشراف الأمم المتحدة وإقرار الحقوق المشروعة للطرفين المتحاربين .

ولقد أثار موقف مصر المساند للعراق تكهنات حول وجود قوات مصرية تحارب مع الجيش العراقي ، وهو ما نفتته العراق على لسان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي ، ومع استمرار رفض إيران لمشروعات وقف الحرب مع العراق ، جاءت إدانة لجان الشئون العربية والعلاقات الخارجية والدفاع والأمن القومي بمجلس الشعب المصري في ٢/٩ للموقف الإيراني باعتباره يسد الطريق في وجه كل وساطة تحمل دعوة للسلام بين البلدين ، ويحمل كثيرا من الأخطار في وجه دول الخليج وأمنها القومي .

على صعيد العلاقات الثنائية تم توقيع صفقة متكافئة في ١١/٧ قيمتها ٢٠٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين وبموجبها ستسورد مصر من العراق الأسمدة والكبريت والأسمدة مقابل تصدير ملابس جاهزة وقطن وغزل وألومنيوم ومضخات للمياه ، كما تم توقيع بروتوكول للتعاون الاعلامي بين البلدين في أثناء زيارة وزير الاعلام المصري إلى بغداد في ٧/٧ .

وفي إطار المباحثات العسكرية جاءت زيارة وزير الدفاع العراقي إلى القاهرة في ١١/٨ حيث تباحث مع المشير أبو غزالة ، والتقى مع الرئيس مبارك ، وقد تناولت المباحثات تطورات حرب الخليج وتوقعاتها المختلفة ، وطلبت العراق من الأسلحة المصرية التي تم تلبيتها جميعا . وقد أسفرت المباحثات عن تشكيل لجنة مشتركة دائمة لاستمرار الاتصالات والمتابعة .

وأثر تكشف الاتصالات الأمريكية - الإيرانية زار سعدون حمادي رئيس المجلس الوطني العراقي للقاهرة في ١٧/١١ حيث بحث مع الرئيس مبارك والمستولين المصريين تطورات حرب الخليج .

وقد حظيت مسألة تحويلات المصريين العاملين في

ثانيا : مصر واسرائيل

الانسحاب الأخير للقوات الاسرائيلية من سيناء ، ورغم أن اسرائيل لم تثر هذه المشكلة عند انسحاب قواتها من سيناء عام ١٩٥٦ الا أنها زعمت في أبريل ١٩٨٢ أنه يوجد خطأ في موقع العلامتين رقمى ٩٠ و ٩١ على الحدود الأمر الذى أدى إلى توقيع اتفاق بين مصر واسرائيل في ٢٥ أبريل ١٩٨٢ وافق بمقتضاه البلدان على الانسحاب خلف المواقع المختلف عليها ، كما وافق الطرفان على حل الخلاف طبقا للمادة السابعة من المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، التى تنص على أن يكون حل أى نزاع عن طريق التفاوض ثم التوفيق أو التحكيم .

وبناء على ذلك ، أى أعمالا لاتفاقية ٢٥ أبريل ١٩٨٢ وتطبيقا للمادة السابعة من اتفاقية السلام دخل الطرفان فى مفاوضات استمرت ما يزيد على ثلاث سنوات ، ولكنها فشلت فى حل النزاع ، مما ترتب عليه ضرورة اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم . وفى حين رأت مصر اللجوء إلى التحكيم ، رأت اسرائيل اللجوء إلى التوفيق أولا ، ثم التحكيم إذا فشل التوصل إلى اتفاق عن طريق التوفيق .

ولقد استند طلب مصر اللجوء إلى التحكيم إلى الأسباب التالية :

- أن البند السابع فى اتفاقية السلام يجعل حل أى نزاع بين الطرفين يمر بمرحلتين فقط وهما التفاوض ثم التوفيق أو التحكيم وليس ثلاث مراحل وهى التفاوض ثم التوفيق ثم التحكيم .

- كما هو معروف دوليا فان التوفيق غير ملزم لأى من

بانتهاه آخر جولة للمفاوضات المصرية الاسرائيلية حول طابا فى ديسمبر ١٩٨٥ أضحى على اسرائيل أن تحدد موقفها تجاه التحكيم الدولى كوسيلة لتسوية النزاع . وقد أعلنت مصر أنها لن تستأنف محادثاتها مع اسرائيل إلا إذا وافقت الأخيرة على التسوية عن طريق التحكيم ، وذلك بعد أن استنفدت كل احتمالات التوفيق منذ سنة ١٩٨٣ ولم يبق الا اللجوء إلى التحكيم الذى يعتبر - على خلاف التوفيق - ملزما للطرفين .

وكان الرئيس حسنى مبارك قد أكد فى أكثر من مناسبة أن مطلب مصر هو احالة مشكلة طابا للتحكيم . ونظرا للبعد القومى للمشكلة ، كان هناك حرص على الاستئناس بأراء جميع أساتذة القانون والمتخصصين فى مصر ، أيا كانت توجهاتهم الفكرية أو السياسية . وقد اتفقت معظم الآراء على أن أحالة المشكلة للتحكيم الدولى هى السبيل الأمثل لحسمها ، استنادا إلى الحق التاريخى والوطنى ، والمدعم بالأسانيد القانونية التى تؤكد موقف مصر من علامات الحدود المختلف على مواضعها .

وخلال المفاوضات التى جرت منذ شهر مايو ١٩٨٥ بين الوفدين المصرى والاسرائيلى ، وبمشاركة الوفد الأمريكى ، طرحت عدة أفكار ومقترحات للتوصل إلى حل للمشكلة ، كما تم تبادل عدة رسائل شفوية وخطية بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلى شيمون بيريز لهذا الغرض ، وأكد الجانب المصرى باستمرار ، فى تلك المفاوضات والاتصالات ، على موقفه المحبذ للتحكيم الدولى .

والجدير بالذكر أن مشكلة طابا نشأت قبيل

الطرفين علاوة على أنه يتطلب إجراءات شبيهة بإجراءات التحكيم .

- أن النزاع ليس حول موضوع يمكن التوفيق فيه بل ينحصر في تحديد لموقع علامات على الطبيعة يستحيل معها التوفيق ، أى أنه خلاف يحسم عن طريق خبراء طبقا للمستندات التى سيتقدم بها الطرفان .

كذلك تجدر الإشارة إلى أن موضوع النزاع ليس خلافا حول خط الحدود الدولية ، إذ أنه سبق أن حدد خط اعترف به دوليا عام ١٩٢٤ ، كما اعترفت اسرائيل بنفس هذا الخط الدولى فى اتفاقية السلام الموقعة فى مارس عام ١٩٧٩ ، والتى ارفقت بها خريطة معتمدة من الدولتين توضح خط الحدود الدولية ، كما أن جميع الخرائط التى طبعت فى اسرائيل ومازالت متداولة حتى الآن تبين هذا الخط الدولى .

- أن التوفيق سىأخذ وقتا لا جدوى من اضاعته ، وستكون النتيجة فى النهاية هى اللجوء إلى التحكيم .

وكانت محصلة التطورات مع بداية عام ١٩٨٦ بشأن طابا هى القرار الذى اتخذه المجلس الوزارى المصغر للحكومة الاسرائيلية بتاريخ ١٣ يناير ١٩٨٦ والمتضمن أربع عشرة نقطة تتناول الموقف الاسرائيلى من المشكلة . وقد أبلغت مصر بتلك النقاط رسميا عن طريق السفارة المصرية فى تل أبيب مع رسالة شفوية من رئيس الوزراء الاسرائيلى للرئيس مبارك تتعلق بمضمون تلك النقاط .

وقد تم بحث ذلك الأمر فى اجتماع دعا اليه الرئيس مبارك صباح يوم ١٤ يناير ، وكان أهم ما جاء فى القرار الاسرائيلى هو البند الذى تصدره والذى نص على « أن مشكلة طابا ونقاط الخلاف الأخرى حول الحدود الدولية بين اسرائيل ومصر ستحل بوسيلة التحكيم » .

ولقد اعتبرت مصر أن اعلان الحكومة الاسرائيلية قبول التحكيم يعتبر خطوة ايجابية تؤدى إلى المساهمة فى حسم الخلاف ، مما يتيح ظروفأ أفضل لانجاح الجهود المبذولة لاحلال السلام فى المنطقة . على أن البنود الثلاثة عشر الأخرى التى تضمنها القرار الاسرائيلى المشار اليه ، غطت قضايا ليس لها علاقة مباشرة بمشكلة طابا وأسلوب حلها .

ودعت مصر الجانب الاسرائيلى إلى اجتماع لمناقشة تلك البنود وتوضيح الموقف بشأنها .

وفى حديث السيد وزير الخارجية المصرى يوم ١٩ يناير عام ١٩٨٦ أمام لجان الشئون الخارجية والأمن القومى والعلاقات الخارجية بمجلس الشعب أوضح أن مصر فى تعاملها مع أى طرف دولى لا تضع شروطا ولا تقبل شروطا وأن صياغة القرار الاسرائيلى تتفادى ايراد البنود الاضافية المشار اليها باعتبارها شروطا تقترب بالاستجابة لاحالة المشكلة إلى التحكيم ، وتوضح أن الحكومة الاسرائيلية استجابت للمطلب المصرى ، ووضعت تصورأ لطبيعة العلاقات المستقبلية بين البلدين من وجهة نظرأ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قبول مبدأ التحكيم يعتبر أعمالا لاتفاقية ٢٥ أبريل عام ١٩٨٢ وهذا يعنى أن الحكومة الاسرائيلية قد نفذت ما سبق أن التزمت به فى هذه الاتفاقية ومعاهدة السلام المصرية . وأنها لم تقدم تنازلا يمكن معه أن تطلب تنازلات مقابلة .

وقد أبلغت مصر ردها على النقاط الاسرائيلية يوم ١٦ يناير ١٩٨٦ وطلبت عقد اجتماع بين الجانبين لبحث الموقف ، وكان هذا اللقاء التاسع فى سلسلة اللقاءات المصرية الاسرائيلية حول حل مشكلة طابا وكان اللقاء الأول قد عقد فى مارس عام ١٩٨٢ .

ولقد كانت وجهة النظر المصرية هى أن موضوع التحكيم بشأن طابا يجب أن يظل موضوعا مستقلا قائما بذاته والا يكون فرصة لابتزاز مصر والحصول على تنازلات سياسية تحد من قدرة السياسة المصرية على التحرك على المستويين العربى والدولى .

كما رأى رجال القانون المصريون أن ربط اسرائيل موافقتها على التحكيم بشروط أخرى تتعلق بالعلاقات الثنائية بينها وبين مصر غير جائز قانونا ، وأن عملية الربط تمثل إخلالا بواجب تنفيذ الالتزام بحسن نية . أما العلاقات الثنائية فتخضع لاعتبارات اقتصادية وسياسية وثقافية خاصة بكل طرف وتخضع لتقديره وظروفه ، وتتم تسويتها بمفاوضات خاصة لا تتعلق بموضوع التحكيم فى طابا .

وكان هدف المباحثات (طوال شهور عديدة من عام ١٩٨٦) هو التوصل إلى « مشاركة التحكيم » التى تحدد شروط التحكيم بشأن طابا والأسئلة المحددة التى ستوجه إلى المحكمين ، وعدد وأسماء المحكمين أنفسهم . وبعد محادثات طويلة ومضنية ، شارك فيها الجانب الأمريكى تم التوقيع فى ١٠ سبتمبر ١٩٨٦ على

احلال السلام في الشرق الأوسط في خلال مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضية في نوفمبر ١٩٨٦ .

وعلى المندوب الاسرائيلي هذا الرفض بأن المؤتمر يهدف إلى فرض حل على اسرائيل أكثر من تشجيعه للحوار بين الأطراف المعنية ، وكرر أن اسرائيل تؤيد المباحثات المباشرة حول مشكلات محددة مع مفاوضين مسئولين .

والواقع أن البيان المشترك الذي صدر بعد لقاء مبارك وبيريز لم يتضمن أية إشارة إلى المؤتمر الدولي وأن تصريحات الرئيسين هي التي تناولت تلك القضية وسرعان ما وضع بيريز شروطا وتحفظات على ما قيل حول موافقته على فكرة المؤتمر الدولي بحيث سلب مضمونها . ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده قبل مغادرته اسرائيل إلى الولايات المتحدة ، أكد بيريز أن اشتراك الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الدولي المقترح مشروط بقبول موسكو استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل واتخاذ موقف ايجابي من مشكلة هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي . كما وأوضح بيريز في محاولة لتهذية المعارضة التي تتزعمها كتلة ليكود لمبدأ المؤتمر الدولي ، أن هذا المؤتمر لن يعقد في القريب العاجل ، كما سيتوقف تماما في جميع مراحله على الموافقة الاسرائيلية ، وأن اسرائيل يمكنها الاعتراض في كل مرة ترى فيها أن ذلك ضروريا .

وفي خطابه أمام الكنيست قبل تبادل المناصب مع اسحاق شامير قال بيريز أنه يرجو أن تلتزم الحكومة التي سيراأسها شامير بفكرة « المنتدى » الدولي ، وأن المحادثات جارية مع الأردن من خلال الولايات المتحدة للأعداد للمفاوضات ، التي يجب أن تتم ولوحتى في مراحلها الأولى في إطار منتدى دولي ، والا فان الأردن والفلسطينيين ومصر سيفرضون المشاركة .

وجدير بالذكر أن بيريز تعمد أن يجعل فكرة المؤتمر الدولي التي يرفضها الليكود أكثر قبولا بعدم ذكر كلمة « مؤتمر » واستخدم كلمة « منتدى » بدلا منها . وأوضح بما لا يدع مجالا للشك أنه حتى لو شاركت في هذا المنتدى الدول الكبرى ، فانه لن يكون أداة لفرض تسوية سلمية من الخارج . وأوضح بيريز أيضا أن هذا المنتدى لن تكون له أي سلطات الزامية أو اجبارية ، كما أنه لا يستطيع أن يلغى أو يبطل أية اتفاقيات تتوصل

الاتفاق النهائي حول مشاركة التحكيم . وكانت أكثر النقاط إثارة للجدل في المباحثات تتعلق بصيغة السؤال الذي يوجه إلى المحكمين ، والتي تمسك الجانب المصري بأنها - أي الصيغة - يجب أن تطلب الكشف عن حق موجود ، لا أن تنشئ حقا جديدا .

لقاء مبارك . . بيريز :

عادت الصحف الاسرائيلية إلى الحديث عن عقد لقاء قمة بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلي حينئذ شيمون بيريز منذ مطلع عام ١٩٨٦ وذلك عندما أرسل الرئيس مبارك رسالة شفوية إلى بيريز رأى فيها الأخير قواعد طيبة للتوصل إلى اتفاق شامل مع مصر يسمح بتحسين العلاقات بين البلدين .

وكان الرئيس مبارك قد أوضح قبل ذلك مرارا أنه لا يمانع في لقاء بيريز ، ولكن هذا اللقاء لا يمكن أن يكون ذا جدوى قبل تسوية الخلافات المعلقة بين البلدين وفي مقدمتها مشكلة طابا . وبالفعل ، جاء لقاء مبارك - بيريز بعد ساعات قليلة من اعلان التوصل لاتفاق مشاركة التحكيم في ١ سبتمبر ١٩٨٦ ، والذي كان أول لقاء بين زعمي مصر واسرائيل منذ عام ١٩٨١ أي منذ تولى مبارك السلطة .

وقد أكد البيان المشترك لمباحثات مبارك وبيريز أن عام ١٩٨٧ سيكون عام مفاوضات السلام ، وأن الطرفين سيبدلان أقصى جهودهما في هذا العام لتسوية المشكلة الفلسطينية وأقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط .

وصرح الرئيس مبارك عقب تلاوة البيان المشترك أنه خلال زيارة بيريز للاسكندرية لم يتم التوصل إلى حل نهائي للمشكلة الفلسطينية ولكن تمت مناقشة قضايا كثيرة متعلقة بالمشكلة الرئيسية ، كما وافق الطرفان على المؤتمر الدولي للسلام ، وناقشا فكرة تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر ووافقا عليها ، الا أن هناك بعض المشاكل التي تحتاج إلى وقت لمناقشتها وسيظل الطرفان على اتصال حتى يتم التوصل لحل لهذه المشاكل .

وفي حين قابلت أحزاب وقوى المعارضة في مصر اللقاء المصري - الاسرائيلي بالرفض أو الفتور ، فان قبول رئيس الوزراء الاسرائيلي لفكرة « المؤتمر الدولي » أثارت هناك أيضا ردود فعل معاكسة كثيرة .

كذلك فقد رفضت اسرائيل عقد مؤتمر دولي بشأن

اليها الأطراف المعنية وستجرى المفاوضات بين لجان مشكلة من ممثلي اسرائيل وكل طرف من جيرانها .

وبجانب أن بيريز لم يشر إلى « المؤتمر الدولي المتفق عليه مع الرئيس مبارك في اجتماع القمة ، فإنه لم يشر أيضا إلى الشعب الفلسطيني كما أشار في الماضي ، كما لم يذكر اشتراك الفلسطينيين الذين ليسوا على علاقة بمنظمة التحرير والذين اعترفوا بحق اسرائيل في الوجود وكفوا عن الأرهاب ، في محادثات السلام كما فعل ذلك ضمينا من قبل . وصرح بيريز أن حل المشكلة الفلسطينية يأتي في إطار أردني - فلسطيني ولم يذكر كلمة فيدرالية أو كونفدرالية أو حل وسط اقليمي .

وبذلك فإن بيريز ترك الكثير الذي لم يتحدث فيه ، بل تراجع عن الصيغ والتركيبات اللغوية التي كانت سببا في وصف مدة رئاسته بأنها فترة لها توجهات نحو السلام تختلف عن توجهات وسياسات الليكود .

- التطبيع (العلاقات الثنائية) :

يتلخص الموقف الرسمي لمصر من التطبيع في أن معاهدة السلام مع اسرائيل أصبحت أمرا واقعا ، لهذا فإن الحكومة المصرية تحترم هذه المعاهدة وتتوقع من اسرائيل أيضا احترامها .

وبالرغم من وجود عدد من الاتفاقيات الثنائية بين مصر واسرائيل ، إلا أن هذا لا ينفي أن هناك اختلافا في نظرة كل من البلدين لهذه الاتفاقيات . فمصر ترى أن تلك الاتفاقيات تنظم العلاقات بين البلدين عندما تكون هناك فائدة متبادلة للطرفين في مجالات معينة كالزراعة أو السياحة أو التجارة ، ولكن هذا لا يعنى اجبار أحد الطرفين على اعطاء مزايا للطرف الآخر أو لاقامة علاقات خاصة أو متميزة بل تكون هناك علاقات مماثلة للعلاقات الثنائية بين كل دول العالم والتي تقوم على الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة . كذلك فإن مصر لا تحبذ استخدام لفظ « تطبيع » لأن هناك الآن بالفعل علاقات مع اسرائيل .

على المستوى الحزبي ، استقبل الأمين العام للحزب الوطني وفدا من حزب العمل الاسرائيلي الذي سلمه دعوة لزيارة اسرائيل وتوقيع بروتوكول تبادل لزيارات بين الحزبين .

كما قبل الحزب الوطني الديمقراطي دعوة حزب العمل الاسرائيلي لحضور مؤتمره الذي عقد في أبريل

١٩٨٦ وهو المؤتمر الذي حضره د . بطرس غالي على رأس وفد الحزب الوطني . ولقد استقبل شيمون بيريز ، د . بطرس غالي الذي نقل اليه رسالة شفوية من الرئيس حسنى مبارك . وكان جوهر الكلمة القصيرة التي ألقاها د . غالي أمام مؤتمر حزب العمل الاسرائيلي أن السلام لا يمكن أن يقوم فقط على المعاهدات ولكن يجب أن يستند إلى احساس شعبى وادراك عام بأن تلك المعاهدات ستفتح الطريق لاقرار الحقوق المشروعة للشعوب والعيش في أمن وعدل وسلام .

وجدير بالذكر أن الحزب الوطني الديمقراطي لم يوجه الدعوة لحزب العمل الاسرائيلي لحضور المؤتمر الرابع للحزب الوطني ، وأرسلت سكرتارية حزب العمل الاسرائيلي احتجاجا إلى الحكومة المصرية على عدم توجيه الدعوة !

أما على مستوى التعاون الثنائى فيبدو أن أهم المجالات التي غطاها ذلك التعاون شملت الزراعة ، والسياحة ، والتبادل التجارى .

في المجال الزراعى شمل التعاون اشتراك علماء من الجانبين في اجراء التجارب العلمية لتحسين السلالات الزراعية والحيوانية ومقاومة الآفات ، وحضور دورات تدريبية ، وتبادل الزيارات بين خبراء البلدين . وقد تمت أغلب هذه الأنشطة بالتعاون مع الجهات الأمريكية المناظرة .

وفي المجال السياحى ، تبادل وزيرا السياحة في البلدين الزيارات عام ١٩٨٦ حيث تم في الزيارتين عقد اتفاقيات تتعلق بتنشيط السياحة بين البلدين ، والتعاون في ميدان التسويق السياحى ، والتنسيق مع أجهزة السياحة في البلدان الأخرى ، وفي الولايات المتحدة بوجه خاص .

وقد اثيرت - فيما يتعلق بالسياحة المصرية إلى اسرائيل قضية « دير السلطان » الموجود في القدس والذي تطالب مصر بعودته إلى الكنيسة القبطية .

وجدير بالذكر هنا أن الأنبا شنودة ، بطريرك الكرازة المرقسية في مصر لم يربط السماح للاقباط المصريين بالحج إلى القدس باعادة دير السلطان فقط ، وإنما أعلن أيضا أنه لا يمكن أن يدخل الاقباط القدس الا مع اخوتهم المسلمين في مصر والعالم العربى والاسلامى .

أما في المجال التجارى ، فقد بادر الاسرائيليون

باقترح صور عديدة لتنشيط التعاون التجارى والاقتصادى بين البلدين ، ويبدو أن من أهم الاقتراحات التى طرحت بهذا الصدد السماح بفتح فروع للبنوك الاسرائيلية فى مصر ، وقد اعتذرت الحكومة المصرية عن تلبية الطلب الاسرائيلى على أساس كثرة البنوك الاستثمارية فى مصر ، فضلا عن أن حجم التجارة بين البلدين لم يصل إلى الحد الذى يجعل من انشاء البنوك المشتركة ضرورة ملحة .

على أن الأمر الهام ، فيما يتعلق بمسألة « تطبيع » العلاقات بين مصر واسرائيل ، هو حقيقة « الرفض الشعبى » فى مصر ، بشكل عام ، لذلك التطبيع ، خاصة مع استمرار المواقف الاسرائيلية المتعنتة بشأن القضية الفلسطينية ، ومصير الأراضى المحتلة . وهذا الرفض هو ما يفسر احجام الغالبية العظمى من المنشآت التجارية المصرية استيراد وبيع المنتجات الاسرائيلية . كما شهد عام ١٩٨٦ احتجاج احدى اللجان الشعبية ، وهى

« لجنة الدفاع عن الثقافة القومية » على دعوة اسرائيل لعدد من اساتذة التاريخ المصريين للمشاركة فى الاحتفالات الاسرائيلية بمرور ثمانمائة عام على هزيمة الصليبيين فى حطين المقرر عقدها فى ١٩٨٧ ، كما أعلنت نقابة الاطباء فى مصر رفض المنح الدراسية المقدمة من اسرائيل للطلبة المصريين . . طالما تواصل اسرائيل عدوانها على العالم العربى » واتخذت أيضا نقابة الصحفيين والمحامين فى مصر مواقف مشابهة .

وأخيرا ، فقد شهد عام ١٩٨٦ وقوع حادث اطلاق النار على بعض العاملين فى الجناح الاسرائيلى فى سوق القاهرة الدولى فى ٢١ مارس ، مما أدى إلى مصرع احدى السيدات واصابة ثلاثة آخرين . وقد أدانت الحكومة المصرية الحادث ، وأرسل الرئيس مبارك رسالة تعزية إلى الحكومة الاسرائيلية ، التى لم تر بدورها - فى ذلك الحادث ما يبرر أى تغيير فى سياستها ازاء مصر .

ثالثا : مصر والعالم الغربى

القضايا تقريبا ، سواء ارتبطت بالتسوية للقضية الفلسطينية أو مواجهة أعمال العنف المعروفة باسم الارهاب الدولى أو تدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين أو تحقيق مطالب مصر الخاصة بخفض فوائد الديون العسكرية المستحقة عليها للولايات المتحدة ، فضلا عن الغضب المصرى ازاء ما أعلن عن وجود اتصالات أمريكية - إيرانية ومبيعات سلاح أمريكية لايران تمت بطريقة سرية .

ولعل تأجيل الرئيس مبارك لزيارته التى كان مقررا اتمامها فى خريف ١٩٨٦ قد عكس مثل هذه التباينات فى وجهات النظر المصرية - الأمريكية .

١ - التفاعلات المصرية - الأمريكية ١٩٨٦

حين انتهى عام ١٩٨٥ بأزماته الحادة التى عكست نفسها سلبا على العلاقات الثنائية المصرية - الأمريكية ، جاءت بداية عام ١٩٨٦ محملة بآثار تلك الأزمات . وتكاد تكون الصورة هى ذاتها فى نهاية عام ١٩٨٦ مع فارق جوهري هو أن أزمة نهاية عام ١٩٨٥ ارتبطت بفعل أمريكى ماس بالكرامة الوطنية المصرية ، فى حين أن أزمة نهاية عام ١٩٨٦ تلخص حصاد عام كامل من تباين وجهات النظر بين البلدين ازاء كافة

إن تقدير حجم وطبيعة هذه الأزمة المصرية - الأمريكية ، يرتبط أساسا بالسياق العام الذى تدور فيه تفاعلات البلدين ، والذى تصطلح الدبلوماسية المصرية على وصفه « بالعلاقات الخاصة » ، والتي تعنى اعترافا بدور الولايات المتحدة الهام على صعيد التسوية السياسية للقضية الفلسطينية ومؤازرة مصر اقتصاديا .

وعلى الرغم من هذه الصيغة التى تدور فيها التفاعلات المصرية - الأمريكية فقد أثبتت أحداث عام ١٩٨٦ ، أن تلك « العلاقة الخاصة » لا تعنى بالضرورة - من وجهة النظر المصرية - التصديق على أطروحات وأفكار الإدارة الأمريكية ، كما أنها أيضا من وجهة النظر الأمريكية لا تعنى مراعاة الإدارة الأمريكية دائما لمطالب مصر أو النظر إلى مشكلاتها فى ضوء الدور المصرى الهام فى منطقة الشرق الأوسط على وجه العموم . ومن هنا تبدو « العلاقة الخاصة » المصرية - الأمريكية فى أرض الواقع كما شاهده عام ١٩٨٦ أقل مما يعنيه هذا المفهوم للوهلة الأولى نظريا .

فعلى صعيد التسوية برزت الخلافات بين البلدين حول انعقاد المؤتمر الدولى - ففى حين ترى مصر أن المؤتمر الدولى هو الاطار الأمثل لحل القضية الفلسطينية ، تدعو واشنطن إلى أهمية اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والأردن دون أن يكون لمنظمة التحرير - التى تصر مصر على اشتراكها فى المؤتمر الدولى حال الاتفاق عليه - أى دور مباشر ، على أن يكون الوفد الأردنى مطعما ببعض العناصر الفلسطينية التى ترضى عنها واشنطن واسرائيل . ولن يكون جديدا القول إن الإدارة الأمريكية قد رددت طوال عام ١٩٨٦ نفس الرؤية الاسرائيلية عن التسوية ، ولم تقم بدور جدى فى سبيل تقريب وجهات النظر العربية والاسرائيلية ، وهو ما يفترضه - على الأقل نظريا - دور الطرف الثالث فى حل الصراعات الدولية . والتفاعلات التى تمت فى عام ١٩٨٦ تبرز هذه الحقيقة دون لبس .

فمع بداية العام ، وفى سياق استمرار الخلافات الأردنية الفلسطينية وبرز التحليلات حول دور واشنطن الحاسم فى فشل صيغة التعاون الأردنى الفلسطينى ، عبر رفض المقترحات الفلسطينية التى قدمت إلى الملك حسين ، بدا أن مصر تواجه الأمر على مستويين أحدهما يتعلق بالاصرار على ضرورة استمرار التنسيق الأردنى - الفلسطينى على أساس صيغة اتفاق عمان ،

والثانى محاولة اقناع الطرف الأمريكى بأهمية دفع عملية التسوية . ويدل حصاد عام ١٩٨٦ على مدى الصعوبات والتحديات التى واجهتها الدبلوماسية المصرية فى هذا الشأن . وكانت أولى اللقاءات المصرية - الأمريكية التى تناولت هذه القضية المباحثات التى جرت بين وزيرى خارجية البلدين فى واشنطن ٢٩/٣/١٩٨٦ وهى المباحثات التى أظهرت ثبات كل طرف على موقفه . حين كانت كلمات المتحدث الرسمى للخارجية الأمريكية مشيرة إلى أن « ردود المنظمة على الأسئلة الأمريكية ليس بها جديد » ، أشار وزير الخارجية المصرى إلى أن مصر تحرص على أن يكون التوقف « الحالى » مرحليا وليس نهائيا ، ومؤكدا أن دور الولايات المتحدة - من وجهة النظر المصرية - يعد رئيسيا .

وفى سياق عملية التسوية السياسية ثمة ملاحظة أساسية وهى أنه رغم كثرة التفاعلات بين مسئولى البلدين فى عام ١٩٨٦ ، فإن هذه المباحثات واللقاءات لم تؤت ثمارها فى تحريك عملية التسوية بأية صورة ، ويمر العام دون ملاحظة تغير فى مواقف البلدين التى كانا عليها فى نهاية عام ١٩٨٥ . وعلى صعيد هذه التفاعلات تجب الإشارة إلى مباحثات ميرفى مع المسئولين المصريين بمن فيهم الرئيس مبارك فى ١٠ ، ١١ ابريل ، وفى الرابع إلى السابع من سبتمبر وهذه المباحثات ارتبطت تحديدا بدفع الجانب المصرى إلى ابداء قدر من المرونة فى مباحثات طابا بين مصر واسرائيل تمهيدا لاتمام لقاء مبارك - بيريز والذى تم بالفعل فى العاشر والحادى عشر من نفس الشهر .

كذلك هناك مباحثات ميرفى ووزير الخارجية المصرى فى نهاية سبتمبر على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولقاء د . عصمت عبد المجيد فى الثالث من أكتوبر مع وزير الخارجية الأمريكى شولتز . وفى كل هذه اللقاءات المصرية - الأمريكية كانت التسوية السياسية هى الموضوع الرئيسى ، ومع ذلك لم يحدث أن تقاربت وجهتا نظر البلدين ، وكلمات د . عصمت عبد المجيد عقب هذه اللقاءات كانت تؤكد نفس الموقف المصرى من حيث الالتزام بفكرة المؤتمر الدولى الذى يجب أن يشارك فيه الاتحاد السوفيتى إلى جانب الولايات المتحدة ، فى حين يصر الجانب الأمريكى على تبنى فكرة اسرائيل الخاصة بالمفاوضات المباشرة .

ويعد لقاء بوش نائب الرئيس الأمريكى مع الرئيس

مبارك في ٨/٤ أحد أهم التفاعلات المصرية - الأمريكية في عام ١٩٨٦ والذي تناول قضايا العلاقات الثنائية وتحريك عملية التسوية السياسية . وأهمية زيارة بوش جاءت من عدة اعتبارات ، الأول منها انها كانت الزيارة الأولى للقاهرة لمسئول أمريكي كبير منذ أكثر من عام قبلها ، والثاني أن مصر كانت إحدى محطات جولة بوش في المنطقة (إلى جانب الأردن واسرائيل) . وثالثا تعثر مفاوضات طابا بين مصر واسرائيل ، ولذلك شغلت المباحثات حول طابا حيزا أساسيا في المباحثات المصرية - الأمريكية . والجهد الأمريكي الذي سبق زيارة بوش مباشرة للقاهرة كان يهدف للتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق بين مصر واسرائيل ، مع تبادل مجموعة من الرسائل والمذكرات والخرائط تضم كملاحق للاتفاق ، وتتعلق بالنقاط والبنود المختلف عليها بين مصر واسرائيل ، ليتم التداول حولها في وقت لاحق فيما يشبه تجربة اتفاقية كامب ديفيد التي جرت على هذا النحو بين الرؤساء كارتر والسادات وبيجين عام ١٩٧٩ . إلا أن الجانب المصري لم يوافق على الاقتراح الأمريكي على أساس أن من الأفضل التوصل إلى اتفاق دون ثغرات .

أما الجانب المتعلق بالتسوية السياسية الشاملة للقضية الفلسطينية فهو كسابقه الخاص بطابا - في ذلك الحين - لم يشهد تغيرا يذكر ، ويبدو من التصريحات التي أدلى بها بوش بعد لقائه بالرئيس مبارك أنه كرر عناصر الموقف الأمريكي المعروفة والتي يمكن اجمالها في :

- الدعوة إلى اجراء مفاوضات مباشرة تشمل اطار عمل مؤتمر دولي للسلام يسمح بالتقدم نحو التسوية ، دون تحديد دور ووظيفة هذا الاطار للمؤتمر الدولي ، ومن يشترك فيه من القوى الكبرى ، ومن هم أطرافه العرب .

- أن حل المشكلة الفلسطينية يجب أن يتم في اطار العلاقة مع الأردن وعلى أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وهو ما يستبعد عمليا منظمة التحرير الفلسطينية حتى في حالة قبولها قراري مجلس الأمن المشار إليهما .

- أن المفاوضات المباشرة يجب أن تسفر عن اتفاقات سلام بين الأطراف المعنية ، وذلك على أساس الاعتراف المتبادل بين جميع الدول والقوى بالمنطقة .

- أنه لا توجد أية بوادر ايجابية في الموقف السوري ، وأن أى لقاء بين الأردن وسوريا لا يحتم وجود سوريا ، وبما يعنى استمرار الموقف الأمريكي باستبعاد سوريا من المشاركة في عملية التسوية السياسية والتركيز في المرحلة القادمة على مفاوضات أردنية - اسرائيلية مباشرة .

- إن السلام الشامل لن يتم التوصل إليه خلال عام أو عامين ، ولكن خلال فترة لا تزيد على عشر سنوات ، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة تمهيد لعدم حدوث تغيرات هامة خلال العامين القادمين الباقيين في فترة رئاسة ريجان الثانية .

فيما يتعلق بالشق الاقتصادي من تفاعلات مصر والولايات المتحدة ، ونعني به المعونات الاقتصادية ، فقد احتلت جزءا هاما من تفاعلات البلدين طوال عام ١٩٨٦ ولن تكون هناك مبالغة إذا وصفت بأنها كانت الجزء الأهم وذا الأولوية الأولى . ويعود ذلك إلى عمق الأزمة الاقتصادية التي تواجهها مصر ، والدور الذي تقوم به المعونة الأمريكية في سد جزء من فجوة السيولة النقدية التي تواجهها الحكومة المصرية ، وأيضا للانتقادات الرسمية وغير الرسمية التي وجهت لنظام المعونة الأمريكية والتي دارت في معظمها حول قلة العائد الحقيقي الذي يحصل عليه الاقتصاد المصري رغم ضخامة كمية المعونة المقررة لمصر ، وانفاق جزء كبير منها على رواتب الخبراء الأمريكيين الذين تلزم مصر بالتعاون معهم لتوجيه المعونة إلى المشروعات المختلفة .

ولقد تميزت تفاعلات البلدين الاقتصادية عام ١٩٨٦ بأمرين : أولهما حرص الجانب الأمريكي على تأكيد عدم خفض المعونة الأمريكية لمصر عن مستواها في العام السابق ، والثاني هو سعي مصر إلى اعادة تركيب بنود المعونة ، ولا سيما زيادة الشق الخاص بالسيولة النقدية واقساح حرية أكبر للجانب المصري في تحديد الأولويات الاقتصادية التي توجه إليها المعونة الأمريكية .

وقد بدا الوعي الأمريكي بالاعتبارات السياسية والاستراتيجية فيما يتعلق بالمعونة المقدمة لمصر ، عندما طالب ميرفي لجنة الاعتمادات في مجلس النواب الأمريكي في ١٩/٤ باعتماد مبلغ ٢ مليار ، ١١٥ مليون دولار كمنح ومساعدات عسكرية واقتصادية لمصر ، باعتبار أن مصر القوية المستقرة - على حد قول المسئول الأمريكي - هي دعامة الاستقرار في الشرق الأوسط ،

مشيرا إلى أن ١,٣ مليار دولار من هذه المعونة سيعد منحة عسكرية لتطوير القوات المسلحة المصرية وتجديدها والاستغناء عن الأسلحة القديمة ، فضلا عن تمكين مصر من الحصول على الأسلحة الأمريكية التي تحتاجها . وبالنسبة للشق الاقتصادي من المعونة ذكر ميرفى أن حجمه هو ٨١٥ مليون دولار وأنه يستهدف تصحيح ميزان المدفوعات المصرى .

وتعبيرا عن اهتمام الطرفين المصرى والأمريكى بهذا الجانب من العلاقات الثنائية فقد شهد عام ١٩٨٦ عدة لقاءات ومباحثات مكثفة سواء فى القاهرة أو واشنطن تركزت حول بنود المعونة الأمريكية وكيفية توجيهها ، فضلا عن دراسة الموضوع الأهم وهو خفض فوائد الديون الأمريكية العسكرية المستحقة على مصر والتي تستنزف جزءا كبيرا جدا من حجم المعونة وتساهم فى مزيد من عجز ميزان المدفوعات المصرى .

ففى ٢٩ ابريل تقابل الرئيس مبارك مع رئيس هيئة المعونة الأمريكية فيما أكد الأخير أن الادارة الأمريكية قد طلبت زيادة المعونة الاقتصادية لمصر بالنسبة للعام القادم بحوالى مليار دولار وأن الكونجرس الأمريكى يبحث ذلك فعلا ، وأنه بالرغم من تعميم برنامج خفض المساعدات الأمريكية لأمريكا عام ١٩٨٦ ، بنسبة ٤٪ إلا أن مصر استثنيت من هذا التخفيض ، وحول فكرة ايجاد مشروع للمعونة الأمريكية لعدد من دول المنطقة قال رئيس هيئة المعونة الأمريكية فى ٥/٥ أن هذا المشروع ما يزال فكرة ولن يكون بديلا عن برنامج المساعدات الحالى ، وهو يهدف إلى تمويل المشاريع ذات الطبيعة الاقليمية التى تخدم دول المنطقة جميعا ولا تركز على بلد واحد .

ومن التحركات التى عكست الأولوية التى تحتلها مسألة المعونة فى العلاقات المصرية - الأمريكية هناك زيارتا المشير أبوغزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع اللتان تمتا فى شهرى يونية ونوفمبر ، ومباحثات الوفد الاقتصادى المصرى مع المسئولين الأمريكين فى واشنطن والتي تمت فى شهرى يونية وأكتوبر .

بالنسبة لزيارة المشير أبوغزالة الأولى التى تمت فى شهر يونية فقد مثلت الحدث الأهم فى التفاعلات المصرية الأمريكية فى النصف الأول من ١٩٨٦ ، وهذه الأهمية نبعت من شمول هذه المباحثات لموضوعات مختلفة اقتصادية وسياسية وعسكرية ، فضلا عن لقاءات المشير أبوغزالة مع عدد كبير من المسئولين

الأمريكين وأعضاء من مجلس الشيوخ الأمريكى . وبشكل تفصيلي ، شملت المباحثات المجالات الآتية :
- التعاون العسكرى بين مصر وأمريكا واقتصاديات الدفاع حيث أكد الطرفان الالتزام بمواعيد توريد الأسلحة طبقا للجداول المتفق عليها . ونظرا لأن الديون العسكرية وفوائدها المستحقة على مصر تمثل عبئا ثقيلا على الاقتصاد المصرى فقد طرح أبوغزالة أهمية اتخاذ قرار سريع يؤدى إلى تخفيف عبء فوائد الديون العسكرية . وكان الرد الأمريكى أن هذا الموضوع يدرس فى اطار دراسة شاملة عن الديون المستحقة للولايات لدى ٢٥ دولة أخرى .
ومن جهة أخرى ، أكد المشير أبوغزالة أن موضوع القواعد العسكرية لم يفتح للنقاش مع أى مسئول أمريكى .

- المجال الثانى خاص بمواجهة العنف السياسى المتعارف على تسميته ، بالارهاب ، وما طرحه المشير أبوغزالة أمام المسئولين الأمريكين جاء فى اطار رؤية مصر بأن انتشار الارهاب فى المنطقة قد أثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية فى مصر ، وأن فقدانها لنصف إيراداتها من السياحة هو ضريبة دفعتها دون مبرر ، فى حين أن المقابل الأمريكى كان محدودا . ولم تنتج عن المباحثات أية اشارات تفيد اتفاق الطرفين حول تعريف هذه الظاهرة أو سبل علاجها .

- المجال الثالث هو الخاص بتحديد المعونة الأمريكية لمصر ، ووجهة النظر المصرية قامت على المطالبة بأن تعامل الادارة الأمريكية مصر فى مجال المنح والمعونات بنفس الطريقة التى تعامل بها اسرائيل ، بأن تكون المعونات كلها منحة نقدية حتى يتاح لمصر سرعة التصرف والاستفادة من سعر الفائدة .

الزيارة الثانية للمشير أبوغزالة تمت فى النصف الثانى من نوفمبر وجاءت فى ظل عدة تطورات هامة أولهما قرار الرئيس مبارك فى ٢٢/٩ بتأجيل زيارته إلى الولايات المتحدة والتي كان مقررا لها أن تتم فى نهاية سبتمبر ، وكان زيارة المشير أبوغزالة جاءت بديلا عن زيارة الرئيس مبارك ، الثانى التوصل إلى اتفاقية مشاركة التحكيم بين مصر واسرائيل واتمام لقاء الرئيس مبارك وبيريز ، والثالث أنها جاءت فى نفس الوقت الذى أقر فيه مجلس الشيوخ الأمريكى طلب الادارة الأمريكية بتحويل المعونة المقدمة إلى اسرائيل

المركزي مع المسؤولين الأمريكيين ، وكذلك مسئول صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والتي تمت في واشنطن في شهرى يونية وأكتوبر ، فقد عبرت عن الحرص المصرى على تأمين معونات وقروض لمواجهة العجز في الميزانية المصرية .

وفي اللقاءات الأولى التي تمت في ٢٦ يونية كان الطلب المصرى من الادارة الأمريكية هو الحصول على المنح الاقتصادية أو جزء كبير منها في حالة سيولة كاملة ، وقدر ما تحتاجه مصر بحوالى ٥٠٠ مليون دولار نقدا . كما تم بحث اجراءات الاصلاح الاقتصادى المصرى التي قامت على أساس مواجهة العجز في الميزان الحسابى وخفض الانفاق ، بالاضافة إلى التخفيف من عبء الفوائد العسكرية المستحقة للولايات المتحدة ، وامكانية خفض قسط الديون العسكرية إلى ٢٠٠ مليون دولار سنويا بدلا من ٥٠٠ مليون دولار .

وقد تلا هذه المباحثات ، قرار الادارة الأمريكية بمنح مصر ١١٠ مليون دولار نقدا من جملة المساعدات الاقتصادية التي تحصل عليها حتى نهاية سبتمبر عام ١٩٨٦ .

وفي الأول من أغسطس - وقبل يوم واحد من وصول بوش إلى القاهرة - كان قرار اللجنة العامة للاعتمادات بمجلس النواب الأمريكى الخاص ببرنامج المعونة الخارجية الامريكية لعام ١٩٨٧ ، والذي أقر حصول مصر على ٨١٥ مليون دولار منحة اقتصادية منها ١١٥ مليون دولار كتحويل نقدي بالاضافة إلى ١,٣ مليار دولار منحة عسكرية ، لتصل بذلك جملة الاعتمادات المقررة لمصر في عام ١٩٨٧ إلى ٢,١٢ مليار دولار ، بالاضافة إلى برنامج المعونة الغذائية البالغ ١٩٥ مليون دولار . وقد ربطت اللجنة قرارها الخاص بالسيولة النقدية المطلوبة في المنحة المقررة لمصر ، بمدى تحسن ميزان المدفوعات وتنفيذ مصر برنامج الاصلاح الاقتصادى ، وهو شرط لم يكن موجودا في الأعوام السابقة . ويمكن القول أن هذا الشرط عكس رغبة الولايات المتحدة في عدم الوصول بمعاملة مصر إلى درجة قريبة من معاملة اسرائيل التي أقر لها الحصول على المعونة الاقتصادية في صورة سيولة نقدية دون شروط من أى نوع . كذلك يجىء هذا الشرط ليضع قيودا على الحكومة المصرية فيما يتعلق باستخدام المعونة الاقتصادية مستقبلا بل وربما يتيح للادارة الأمريكية تدخلا مباشرا في الاجراءات الاقتصادية التي تقدم

إلى هبة لا ترد وتبلغ قيمتها ١,٢ مليار دولار كمعونة اقتصادية إلى جانب ١,٨ مليار دولار معونات عسكرية ، فضلا عن اتخاذ قرارات بشأن تخفيض الفوائد على الديون العسكرية الاسرائيلية المستحقة للخزانة الأمريكية والتي تبلغ حوالى ١٠ مليارات دولار ، وهو الاجراء الذى يوفر للخزانة الاسرائيلية حوالى ٧٠٠ مليون دولار في العام الواحد ، ذلك كله في نفس الوقت الذى أصرت فيه الادارة الأمريكية على مواقفها المتصلبة ازاء المطالب المصرية بشأن تخفيض فوائد الديون العسكرية المستحقة على مصر .

إلى جانب هذه التطورات التي عكست أهمية زيارة المشير أبو غزالة في نوفمبر ١٩٨٦ أشارت مصادر اعلامية أمريكية إلى مطالب أمريكية مضادة للمطالب المصرية الاقتصادية ، وهذه المطالب شملت حسم التحفظ المصرى المعلن حول مرور السفن وحاملات الطائرات النووية وناقلات الغاز المسال في قناة السويس ، واستئناف مناورات « النجم الساطع » ، والحصول على تسهيلات عسكرية في قاعدتى رأس بناس (على البحر الأحمر) وغرب القاهرة . وثمة مؤشرات إلى أن الدوائر المصرية اعتبرت مثل هذه المطالب الأمريكية تؤثر على الأمن المصرى ، وتتجاوز عدة اعتبارات تتمسك بها الدبلوماسية المصرية حاليا مثل رفض وجود قواعد عسكرية على الأرض المصرية ، وأهمية توافر ضمانات معينة للتعاون العسكرى المشترك بين البلدين . وأثناء المباحثات أشير إلى أن البدائل الأمريكية المتاحة للرد على المطالب المصرية هي تعويم سعر الفائدة أو خفضها بنسب مختلفة ، وعلى الصعيد العسكرى الثنائى تقرر تشكيل لجنة مصرية أمريكية تتولى دراسة امكانية انتاج أسلحة أمريكية في مصر وقيام شركات أمريكية بافتتاح فروع لها للانتاج الحربى في مصر .

وبالنسبة لموضوع فوائد الديون العسكرية بدا أن المحاولات المصرية لم تثمر كثيرا إذ ظلت الردود الأمريكية كما هي ، وفي تعليق للرئيس مبارك ذكر في ١١/٢٩ أن مباحثات المشير كانت ايجابية ولكن من منطلق واقعى لن يعلن عن طبيعة نتائج هذه المحادثات قبل أن تتلقى مصر ردا مكتوبا .

أما مباحثات د . الجنزورى وزير التخطيط ، ود . عاطف عبيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ، ود . صلاح حامد وزير المالية ، وعلى نجم محافظ البنك

عليها مصر مستقبلا ، تحت دعوى معرفة مدى تحسن أداء الاقتصاد المصرى قبل اقرار المعونة النقدية لمصر . وثمة ملاحظة أخرى وهى أن قيمة المعونة النقدية كانت أقل بكثير من المطلب المصرى الذى حدد احتياجات مصر بما قيمته ٥٠٠ مليون دولار نقدا . والايجابية التى جاءت فى القرار بعد ادخال عدة تعديلات عليه هى أنه أصبح لمصر الحق فى اصلاح الأسلحة الأمريكية التى تحصل عليها فى أية دولة أوروبية من دول حلف الاطلنطى ، بما فى ذلك عمرة الطائرات ، ولم تعد مصر بذلك ملزمة باجراء هذه الاصلاحات فى الولايات المتحدة التى ترتفع بها نفقات اصلاح وصيانة الأسلحة عن مثيلتها فى الدول الأوروبية .

وقد جاءت مباحثات الوفد الاقتصادى الثانية فى أكتوبر ١٩٨٦ لتدور حول نفس المطالب المصرية الخاصة بفوائد الديون العسكرية وزيادة السيولة النقدية فى إطار المعونة المقررة لمصر فيما ظلت الإدارة الأمريكية تتمسك بالقول بأن موضوع خفض الديون لا يتعلق بمصر وحدها وأنه يتم دراسته فى إطار من السرية الشديدة نظرا لحساسيته .

وقبل أن ينقضى العام وفى إطار التعاون الاقتصادى جددت فى ١٠/١١ اتفاقية التعاون العلمى والتكنولوجى لمدة ٥ سنوات قادمة فى مجالات الزراعة والصحة والطب والسكان والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة والتكنولوجيا . وفى إطار هذه الاتفاقية تم رصد ١٣ مليون دولار من الجانب الأمريكى لدعم برنامج خاص للبحوث المشتركة لخدمة التنمية فى مصر على مدى ٨ سنوات . وفى ١١/١٥ أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون العلم والتكنولوجيا أن قيمة الاعتمادات الخاصة بتنفيذ اتفاقية التعاون العلمى بين مصر والولايات المتحدة تصل إلى حوالى ٢٠٠ مليون دولار يخصص منها ١٣١ مليون دولار لمشروعات التنمية الزراعية واستنباط سلالات جديدة للنباتات ، وفى ١١/٢٠ وقعت اتفاقية تمويل مشروع جديد لمنح السلام الدراسية التى تقدمها الولايات المتحدة وتتكلف ٤٢ مليون دولار لتغطية المنح حتى عام ١٩٩٠ .

وقبل أيام قليلة من انتهاء العام بعث الرئيس ريجان برسالة إلى الرئيس مبارك يبلغه فيها بالقرار الذى اتخذته الإدارة بموافقة الكونجرس على حل مشكلة الديون العسكرية لمصر ، وذكرت صحيفة الأهرام فى ١١/٢٠ أن القرار هو تخفيض سعر الفائدة على الديون المستحقة إلى سعر الفائدة السائد ، وتأجيل سداد

الفارق بين السعريين إلى حين موعد سداد الدين الأصلي الذى يستحق فى عام ٢٠٠٩ ، وبحيث تدفع أقساط الفوائد فقط بالسعر الجديد والفارق فى نهاية المدة . وعلى أى الأحوال فإن حقيقة الرد الأمريكى فضلا عن الاستجابة المصرية للرد الأمريكى ، يتوقع أن تكون محور لتفاعلات البلدين طوال العام القادم ١٩٨٧ .

إلى جانب المحاولات السابقة فثمة مجال آخر دارت حوله بعض تفاعلات البلدين ، وكشف بدوره عن تباين فى وجهات النظر ، وهو مواجهة أعمال العنف السياسى التى يطلق عليها « أعمال الإرهاب » . ونقطة الاتفاق التى يشترك فيها البلدان هى أهمية مواجهة هذه الأعمال وضرورة احتوائها ، وفى نفس الوقت فإنهما يختلفان حول الوسيلة المثلى فى هذه المواجهة . ففى حين تفصل الرؤية الأمريكية - وأيضا الإسرائيلية - بين أحداث العنف السياسى التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط فى نهاية عام ١٩٨٥ وطوال عام ١٩٨٦ وبين التطور العام الذى تشهده القضية الفلسطينية ، فإن رؤية مصر تنطلق من وجود علاقة وثيقة بين الأمرين ، ولطالما أشار المسئولون المصريون - فى مناسبات مختلفة - إلى أولوية تحريك عملية التسوية السياسية باعتبارها أحد المداخل الهامة والأساسية فى احتواء مظاهر العنف السياسى وفى محاصرة أسبابه .

وموضع الخلاف الثانى بين الرؤيتين المصرية والأمريكية حول أعمال العنف السياسى يكمن فى شمولية الرؤية المصرية التى تدين جميع أعمال العنف السياسى بما فيها تلك التى تقدم عليها إسرائيل تجاه الشعب الفلسطينى سواء فى الضفة الغربية المحتلة أو فى أماكن تجمعاته المختلفة ، فى حين تركز الرؤية الأمريكية على أية أعمال عنف سياسى عربية المصدر باعتبارها النماذج الوحيدة للعنف السياسى المرفوض والواجب مواجهته ، ومن هنا كانت مواقف الولايات المتحدة داخل المنظمة الدولية لمنع إدانة إسرائيل لسلوكها العنيف ضد الشعب الفلسطينى ، وهى المواقف التى قابلها قدر من الرفض المصرى وإن كان فى أدنى صوره .

الجانب الثالث الذى يظهر الخلاف بين الرؤية المصرية والرؤية الأمريكية - الإسرائيلية فى هذا المجال يتعلق بمضمون ودور إعلان القاهرة الذى أصدرته قيادة منظمة التحرير ممثلة فى ياسر عرفات فى صيف ١٩٨٥ من القاهرة ، وهو الإعلان الذى لم يحظ بأى اهتمام لدى كل من إسرائيل وأمريكا باعتباره صادرا عن

منظمة مرفوضة أصلا وغير مؤهلة لاعتبارها طرفا أساسيا في عملية تسوية القضية الفلسطينية . ويرتبط بذلك اختلاف حول الوسيلة الأمثل لمواجهة أعمال العنف السياسى ، حيث دعت القاهرة إلى عقد مؤتمر دولى يناقش « الإرهاب » ويبحث في جذوره وهى دعوة لم تجد أذانا صاغية من الولايات المتحدة .

ولقد أثبتت الأحداث التى وقعت طوال عام ١٩٨٦ أن التباين فى الرؤية المصرية عن الأمريكية على النحو المشار إليه ، قد استتبعه بالضرورة انفصال بين جهود البلدين ، وقد وضع ذلك فى أثناء تصاعد المواجهة الليبية - الأمريكية فى النصف الأول من العام والتى وصلت إلى ذروتها بقصف الطائرات الأمريكية لمدينة طرابلس الليبية فى منتصف أبريل .

وبالرغم من توتر العلاقات بين مصر وليبيا ، فإن مصر حاولت أن تنأى بنفسها عن الإجراءات الأمريكية العسكرية والاقتصادية التى اتخذت فى مواجهة ليبيا ، وحين قامت واشنطن بتجميد أرصدة ليبيا لديها أكد المشير أبو غزالة أن هذا شأن أمريكى محض ، وأن مصر لن تهاجم أحدا وأنها ترغب فى السلام وتعمل من أجله ، وأن مصر ضد أى نوع من الإرهاب .

ومع استمرار المؤشرات على رغبة الولايات المتحدة فى القيام بإجراء عسكري ضد نظام العقيد القذافى ، فى الوقت الذى قامت فيه الطائرات الإسرائيلية باختطاف طائرة مدنية ليبية وأجبرتها على الهبوط فى إسرائيل ، ومعارضة الولايات المتحدة أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بإدانة عملية الاختطاف الإسرائيلية ، فى ذلك الوقت نادى مصر بأهمية أن تتخذ الإدارة الأمريكية موقفا أقرب إلى الحياد وأن تعمل على مواجهة الإرهاب بكل أنواعه وصوره ، فيما بدا أن مصر لا تؤيد أى إجراء عسكري أمريكى ضد ليبيا ، وهو ما وضع بعد أن قصفت الطائرات الأمريكية طرابلس فى منتصف أبريل ، إذ اعتبرت مصر أن الغارة الأمريكية تدعو إلى الاستياء الشديد لأن الإجراءات العسكرية لا تستطيع وحدها أن تقضى على أعمال الإرهاب أو توقف حوادث العنف أو تقدم حلا شافيا لأى مشكلة دولية أو تخفف حدة التوتر الدولى .

ولقد وضع التباين بين موقفى مصر والولايات المتحدة فيما يتعلق بأحداث العنف السياسى وأعمال الإرهاب حين تأكد أن مصر قد رفضت المشاركة فى التنسيق مع الولايات المتحدة لمواجهة نظام العقيد

القذافى ، بالرغم من التوتر بين مصر وليبيا . كما وضع هذا التباين حين كشفت الاتصالات الأمريكية - الإيرانية ، وأن الإدارة الأمريكية قد أمدت إيران بكميات من الأسلحة وقطع الغيار وهو ما رآته مصر إخلالا بالموقف الحيادى الذى كانت الولايات المتحدة تعلن التمسك به ، كما أنه يعمل على استمرار التعنت الإيرانى ورفض إنهاء الحرب بالطرق السلمية .

وإزاء الانتقادات المصرية الرسمية أو تلك التى حفلت بها وسائل الإعلام المصرية القومية والحزبية معا ، كانت رسالة الرئيس ريجان إلى الرئيس مبارك فى ١١/١٥ والتى تضمنت شرحا للموقف الأمريكى حول الاتصالات مع إيران والموقف من حرب الخليج ، وجاء فى رسالة الرئيس ريجان أن قرار حظر تصدير الأسلحة لإيران لا يزال ساريا وأن الهدف من شحنها هو التمهيد لخلق جو من الاعتدال فى إيران وأرسل الرئيس مبارك فى ١١/٢٤ رسالة إلى الرئيس ريجان تضمنت التقييم المصرى للصفقة الأمريكية لإيران والتأثيرات السلبية التى أحدثتها على حرب الخليج .

وقد وضع التباين فى مواقف البلدين فى نهاية شهر سبتمبر حينما أعلنت مصر تأجيل زيارة الرئيس مبارك لواشنطن والتى كان مقررا لها أن تتم فى نهاية سبتمبر ، وشملت المبررات المصرية التى أعلنت بأن الدراسة التى تعدها وزارة الخزانة الأمريكية لتخفيف الفائدة على الديون العسكرية لمصر لم تقترب من نهايتها ، وأن القاهرة رأت إتاحة الفرصة كاملة لإتمام هذه الدراسة حتى تصبح جاهزة لإتخاذ القرار السياسى المناسب بشأنها .

- كذلك من المفيد أن تتم زيارة الرئيس لأمریکا بعد إجراء انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكى فى نوفمبر ٨٦ حتى تتاح الفرصة للقاء القيادة الجديدة والأعضاء الجدد للكونجرس .

- وأخيرا قيل أن مصر رأت من الأفضل استغلال الفترة الزمنية الباقية حتى نهاية عام ١٩٨٦ فى بلورة الآراء التى طرحت فى المنطقة لدفع عملية السلام حتى يمكن التوصل إلى اتفاق على إجراءات تنفيذية محددة بالنسبة لعقد المؤتمر الدولى لحل المشكلة الفلسطينية .

ويدل تباين المواقف المصرية عن المواقف الأمريكية على وجود فجوة بين البلدين إزاء العديد من القضايا سواء كانت تتعلق بالعلاقات الثنائية أو قضايا أخرى أكثر شمولاً كالتسوية السياسية أو مواجهة أعمال

العنف السياسى . وبالرغم من هذه الاختلافات التى كشفت عنها تفاعلات عام ١٩٨٦ فلا يمكن الانتهاء إلى أن علاقات البلدين قد وصلت إلى مفترق طرق ، ويتضح ذلك من حرص قيادتي البلدين على البحث فى كيفية حل نقاط الاختلاف بشئ من الهدوء والحذر ، فضلا عن أن المصالح المشتركة - سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية - تعد الأهم والأرسخ على الأقل فى حدود السنوات القليلة القادمة .

٢ - مصر وأوروبا الغربية سنة ١٩٨٦

شهد عام ١٩٨٦ اتصالات مصرية - أوروبية مكثفة دارت أساسا حول حل المشاكل الاقتصادية فى مصر ، بالإضافة إلى الحوار المستمر بشأن مشكلة الشرق الأوسط وإزالة الجمود الذى أصابها .

ولا شك أن دور مصر المتميز فى الشرق الأوسط والوطن العربى كان دائما حافزا لإثارة اهتمام الدول الأوربية بها ، ويدعم الاستقرار الاقتصادى والسياسى فيها .

ولقد تأكد هذا فى زيارة السيد كلود شيسون ، المفوض العام لدول السوق الأوروبية المشتركة بمنطقة البحر الأبيض ودول الشرق الأوسط ، إلى القاهرة . التى استقبله فيها الرئيس حسنى مبارك . وكان هذا اللقاء جزءا من برنامج زيارة شيسون لمصر الذى التقى خلالها بجميع الوزراء المعنيين بالعلاقات مع السوق الأوروبية المشتركة والمشكلات الاقتصادية .

والواقع أن علاقة مصر مع السوق الأوروبية المشتركة (التى تضم الآن اثنتى عشرة دولة) هى علاقات قديمة ترجع إلى أكثر من عشرين عاما . وقد تدعمت هذه العلاقات وتعددت الزيارات المتبادلة بين ممثلى مصر والسوق الأوروبية ، كما تدعمت علاقات مصر الثنائية بكل دولة من الدول التى تتألف منها المجموعة الأوروبية ، فضلا عن وجود علاقة سياسية متميزة بين مصر وعدد من الدول الأوروبية الهامة فى المجموعة مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا .

وقد قام الرئيس مبارك بجولة عاجلة فى شهر يوليو ١٩٨٦ زار خلالها باريس ولندن وبون وروما واستغرقت هذه الجولة يومين التقى خلالها مع الزعماء : ميتران وتاتشر وكول وكراكسى .

وتناولت مباحثات الرئيس فى تلك الجولة عددا من القضايا المتصلة بالتعاون الاقتصادى بين مصر والمؤسسات الدولية المعنية ، إلى جانب زيادة حجم المعونات التى تقدمها المجموعة الأوروبية لمصر ، لمساعدتها على الاستمرار فى عملية التنمية وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى . وشملت المباحثات أيضا استعراض التطورات الأخيرة فى منطقة الشرق الأوسط والجهود المبذولة لتحريك عملية السلام وإخراجها من مرحلة الجمود التى انتهت إليها .

كما سافر فى أوائل سبتمبر رئيس الوزراء المصرى إلى باريس ولندن فى رحلة أجرى خلالها محادثات مع المسئولين الفرنسيين والبريطانيين تتناول التعاون بين مصر وكلا البلدين فى برنامج التنمية المصرية وتبادل الآراء حول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية . كذلك زار المشير عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع العاصمة البريطانية وأجرى هناك محادثات تناولت أوجه التعاون العسكرى بين مصر وبريطانيا .

ولقد أكدت السيدة مارجريت تاتشر على استعداد بريطانيا لتقديم كل المساعدات الممكنة لمصر كما أعربت عن تأييدها ودعمها لمصر باعتبار أن مصر لها دور مثمر فى المنطقة بالإضافة إلى دورها البناء فى تحقيق سلام عادل فى المنطقة .

وفى الفترة من ١٦ إلى ١٨ سبتمبر ، قامت السيدة مارجريت تاتشر بزيارة لمصر بدعوة من الرئيس مبارك . واكتسبت هذه الزيارة أهمية خاصة لأنها أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء بريطانى لمصر منذ الزيارة التى قام بها تشرشل فى نهاية الحرب العالمية الثانية . وتم خلال الزيارة بحث تطورات القضية الفلسطينية فى ضوء الاتفاق الأردنى الفلسطينى ، ومشكلة الحرب العراقية الإيرانية ، والقضايا الاقتصادية الدولية ، ووسائل دعم التعاون بين مصر وبريطانيا فى كافة المجالات . وقد قامت خلال الزيارة بوضع حجر الأساس لعدد من مشروعات الخدمات التى تمولها بريطانيا من أهمها مشروع الصرف الصحى بالقاهرة الذى يتكلف ٤ مليارات جنيه .

وفى إطار الزيارات المتبادلة والعلاقات الثنائية بين مصر والدول الأوروبية - قام د . رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب بزيارة لألمانيا الغربية (فى شهر يونيه) التقى فيها بالمسئولين بألمانيا وعقد مباحثات مع رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ووزير خارجية ألمانيا ونائب

مستشار ألمانيا الغربية . كما التقى بمجموعات من الأحزاب المختلفة .

وفي ديسمبر ١٩٨٦ قام الرئيس مبارك بجولة زار فيها خمس دول أوروبية هي : فرنسا - ألمانيا الاتحادية - رومانيا ، اليونان ، وإيطاليا . ولقد أكدت هذه الدول حرصها على تخطي مصر للمشكلة الاقتصادية التي تواجهها في الوقت الراهن . وأهمية عقد المؤتمر الدولي للسلام - وضرورة ضمان الاستقلال والوجود لجميع دول منطقة الشرق الأوسط .

وقد كانت زيارة الرئيس مبارك الأخيرة لباريس هي أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس مصرى للعاصمة الفرنسية منذ عام ١٩٣٢ . وتركزت الموضوعات التي طرحت للمناقشة في قضيتين أساسيتين تعلقت أولاهما بالسياسة الخارجية وتم فيها مناقشة قضية السلام في الشرق الأوسط وفكرة عقد المؤتمر الدولي كسبيل لحلها ، كما تم مناقشة حرب الخليج ولبنان .

أما القضية الثانية فتعلقت بالجانب الاقتصادى وتركزت المباحثات على الموقف الاقتصادى المصرى بصورة عامة والصعوبات التي تواجهها مصر بسبب أعباء أقساط الديون التي يتعين سدادها خلال سنوات ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، مما جعل مصر تطالب بإعادة جدولة هذه الديون لتسهيل عملية السداد . ولقد تفهمت فرنسا لموقف مصر الاقتصادى ولعبت دورا هاما في تفهم صندوق النقد الدولى لهذا الموقف المصرى .

وفي ألمانيا الغربية ، أكد المستشار ، هيلموت كول على التزام ألمانيا ببذل كل الجهد والعون المتاح لدعم مصر والوقوف إلى جانبها ، وأسفرت المباحثات عن توقيع اتفاقية اقتصادية تحصل مصر بمقتضاها على ٥٠ مليون مارك ألماني منحة لا ترد مساهمة من ألمانيا في برامج خطة التنمية المصرية .

وفي رومانيا اجتمع الرئيس مبارك مع الرئيس الرومانى نيكولاي شاوشيسكو حيث تبادلوا وجهات النظر حول كافة القضايا في منطقة الشرق الأوسط . كما تم بحث الجهود التي تبذلها مصر ورومانيا لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط كما تناولت المباحثات سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين . وفي البيان المشترك الذى صدر عقب المباحثات أكد الرئيسان على ضرورة اتخاذ خطوات عملية بالتأكيد على أهمية تشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر دولى تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة وبإشراك جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة

التحرير الفلسطينية .

وعلى الجانب الاقتصادى تم توقيع اتفاقية لتقديم قرض لمصر قيمته ١٠٠ مليون دولار لتمويل عدد من المشروعات الصناعية والزراعية .

وفي اليونان أجرى الرئيس مبارك مباحثات مع رئيس وزراء اليونان أندرياس باباندريو استعرضا فيها تطورات الموقف في الشرق الأوسط وسبل عقد المؤتمر الدولى للسلام فضلا عن قضايا الأمن والسلام في البحر المتوسط . كما تناولت المباحثات العلاقات الثنائية بين البلدين لتعميق وتطوير هذه العلاقات على أساس توطيد الصداقة التاريخية بين مصر واليونان .

وفي إيطاليا اجتمع الرئيس مبارك في ختام جولته الأوروبية مع بتيانو كراكسى رئيس وزراء إيطاليا الذى أعلن أن بلاده ستؤيد الموقف المصرى المعتدل في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولى ، وأكد أن إيطاليا ستسعى إلى مساعدة مصر على الخروج من أزمتها الاقتصادية وأنها سوف تلعب دورا إيجابيا في المؤسسات الاقتصادية الدولية من أجل تخفيف أعباء الديون المصرية للحفاظ على معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح الشعب المصرى .

وتندرج هذه الزيارة في إطار المشاورات المستمرة بين القيادتين المصرية والإيطالية . ولقد تناولت المباحثات تنشيط الدور الأوروبى في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط وتوطيد العلاقات الثنائية بين البلدين .

٣ - مصر واليابان ١٩٨٦

ترتبط اليابان بمصر بعلاقات وطيدة ، كما تعود العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين البلدين إلى عام ١٩٢٤ . ولقد كانت مصر دائما محط اهتمام اليابان في الشرق الأوسط ، ولكن منذ زيارة الرئيس حسنى مبارك لليابان عام ١٩٨٣ وضحت وتأكدت معالم هذا الاهتمام وتعاضمت العلاقات المتبادلة بين البلدين في مختلف الميادين وبصفة خاصة في مجال المساعدات الاقتصادية ، وشهدت الفترة الأخيرة خطوات إيجابية ونشطة في طريق تدعيم العلاقة بين مصر واليابان . ففي مطلع عام ١٩٨٦ سلم رئيس الحزب الليبرالى الديمقراطى رسالة للرئيس مبارك من رئيس الوزراء اليابانى ناكاسونى ، وفي لقاء الرئيس مبارك ببعثة الصداقة اليابانية تسلم رسالة أخرى من ناكاسونى .

ولقد تناولت الاتصالات قضية الشرق الأوسط وآخر التطورات بصددتها ، وفيها أكدت اليابان على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط وعلى تأييدها للتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات للاتفاق الأردني الفلسطيني .

وفي أعقاب قمة طوكيو أكدت اليابان على ثبات سياستها في الشرق الأوسط ، وأعلن ياساهيرو ناكاسوني أن سياسة اليابان الثابتة في الحفاظ على علاقات صداقة مع العالم العربي التي تعتمد عليه اليابان في إمدادها بالبترول لن تتغير .

وعلى الجانب الاقتصادي ، يأتي حجم المعونات اليابانية لمصر في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية . وفي سبتمبر سنة ١٩٨٥ وصل ما التزمت به اليابان في شكل مساعدات تنمية رسمية إلى حوالي ١٥٠٠ مليون دولار أمريكي (قروض حكومية ميسرة ومنح ومساعدات فنية) ، كما قدمت تسهيلات ائتمانية تصديرية طويلة الأجل لتساعد في استيراد المعدات اللازمة لاستكمال الاحتياجات .

ولقد زادت الصادرات اليابانية لمصر خلال السنوات الخمس الأخيرة وقاربت أن تصل إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه ، وفي عام ١٩٨٥ بلغت قيمة تلك الصادرات ٧٣١ مليون دولار . ورغم هذا فإن حجم الاستثمار الياباني بمصر لم يسهم إلى حد كبير في العلاقات الاقتصادية المتزايدة بين البلدين ، حيث كانت

نسبة نصيب اليابان في الاستثمار بمصر حوالي ٣٪ فقط . ولم تزد رؤوس الأموال اليابانية التي ساهمت في مشروعات مصرية عن ٣٥ مليون جنيه ، رغم وجود اتفاقية مصرية - يابانية وقعت سنة ١٩٧٧ لضمان الاستثمارات اليابانية في مصر علاوة على الضمانات الموجودة أصلا في قانون استثمار المال العربي والأجنبي .

وفضلا عن ذلك لاحظ المراقبون الاقتصاديون أنه بين كل البنوك الأجنبية التي فتحت في مصر في أعقاب سياسة الانفتاح ، لم يظهر بنك ياباني واحد . ويرى هؤلاء المراقبون أن رؤوس الأموال اليابانية هي الأكثر حذرا بين كل رؤوس الأموال العالمية ، ولذا فإن المعونات الحكومية شيء ورؤوس الأموال شيء آخر .

وقد برز من بين المشروعات التي أنجزت في إطار المعونة اليابانية مشروع مستشفى الأطفال الجامعي الذي اتفق في يوليو ١٩٨٦ على توسيعه ، ومشروع استصلاح مائة وعشرين ألف فدان بمحافظة الاسماعيلية ، ومشروع توسيع محطة كهرباء أسيوط . أما على الصعيد الثقافي والفني ، فقد نشطت أيضا العلاقة بين البلدين ، وكانت أبرز مظاهرها قيام اليابان ببناء دار الأوبرا الجديدة بالجزيرة بالقاهرة ، وشهد عام ١٩٨٦ أكثر من صورة للتعاون بين البلدين في مجالات الموسيقى والفنون الشعبية .

رابعاً : مصر والاتحاد السوفيتي

الصداقة والتعاون على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شئون الدولة الأخرى .

وقد كان ملفتا للنظر أن خصص التلفزيون المصري في شهر نوفمبر أكثر من برنامج عن الاتحاد السوفيتي في عيده القومي ، وذلك للمرة الأولى بعد انقطاع أكثر من خمسة عشر عاما ، وتحدثت البرامج بإسهاب عن المنجزات السوفيتية في كافة المجالات الزراعية والصناعية والفضائية والعلمية ، فضلا عن الاشادة بالاتحاد السوفيتي باعتباره دولة عظمى في عالم اليوم . لقد وضع خلال عام ١٩٨٦ أن البلدين حريصان على دعم التفاعلات بينهما من منطلق وجود مصالح متبادلة ، فمصر بالنسبة للاتحاد السوفيتي تمثل أحد مفاتيح المنطقة العربية وأحد مفاتيح منطقة الشرق الأوسط ، وفي هذا الإطار تجب الإشارة إلى الحيوية التي أخذت تدب في السياسة الخارجية السوفيتية منذ مجيء جورباتشوف إلى قمة السلطة السوفيتية ، واعتماد مبدأ تدعيم العلاقات مع العديد من دول العالم بغض النظر عن نظامها الاجتماعي والاقتصادي وفلسفتها السياسية ، أو بعبارة أخرى التخفيف من المؤثرات الأيديولوجية على توجيه السياسة السوفيتية الخارجية . وبالنسبة لمصر فإن موقفها استند إلى حقيقة أن الاتحاد السوفيتي له دور هام في تحقيق الاستقرار الدولي وكذلك في تسوية القضية العربية ، فضلا عن أن مصر سعت في السنوات الخمس الماضية إلى تحقيق قدر من التوازن في علاقاتها الدولية ، ولم يكن منطقيا - في إطار هذه الرؤية أن يتم تجاهل الاتحاد السوفيتي ، مع التأكيد بأن تطوير العلاقات المصرية - السوفيتية لا يعنى بالضرورة ابتعادا عن العلاقات الخاصة مع

شهد عام ١٩٨٦ نشاطا ملحوظا في تفاعلات مصر والاتحاد السوفيتي ، بحيث يمكن القول أن بعضا من الدفاء قد بدأ يدب في أواصر العلاقات المصرية - السوفيتية ، وأن مصر من جانبها قد طرحت جانبا الحساسية التي زاد عمرها عن عشرة أعوام وغلفت إلى حد كبير كل حديث مصري - رسميا كان أم غير رسمي - عن العلاقات المصرية - السوفيتية .

ولدى محاولة وصف طبيعة العلاقات المصرية - السوفيتية في خلال عام ١٩٨٦ ، يمكن القول أنه عام العودة إلى العلاقات الطبيعية بين البلدين كانت لهما طوال خمسة عشر عاما تجربة غنية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية . وفي الحقيقة فإن تفاعلات عام ١٩٨٦ لا ترقى إلى تفاعلات أى من الأعوام الخمسة عشرة ما بين ١٩٥٥ وحتى ١٩٧٠ ، إلا أنها بالمقارنة بما كانت عليه تفاعلات البلدين طوال حقبة السبعينات ، تعد بمثابة تحول كفي إيجابى من الصعب تجاهله . وقد ارتبط بذلك ، التغير في طبيعة التعامل الاعلامى - شبه الرسمى والرسمى - المصرى مع الموضوعات السوفيتية حيث تقلصت إلى حد كبير المعالجات الاعلامية الحادة وبرزت المعالجات الموضوعية .

كذلك فإن المناسبات التي شهدت وجود مبعوث أو وفد سوفيتي بالقاهرة ، صارت مناسبات للاشادة الاعلامية الهادئة بدور الاتحاد السوفيتي المساند للجهود المصرية في سبيل التنمية ، والدعوة - وفقا لرأى صحيفة الأهرام في ٢٣/٦ أثناء وجود د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية في موسكو - إلى إزالة أى جفاء بين الدولتين والاتجاه إلى تدعيم علاقات

القوة الكبرى الأخرى أى الولايات المتحدة .

إن حرص البلدين على تنمية علاقاتهما الثنائية إنما ترجم في تدعيم جوانب الاتفاق بينهما والابتعاد قدر الامكان عن جوانب الاختلاف ، وهو ما أكده أعضاء وفد مجلس السوفيتى الأعلى الذين زاروا مصر في منتصف مارس ١٩٨٦ ، ردا على زيارة أعضاء مجلس الشعب المصرى الذين زاروا موسكو في يولية ١٩٨٥ ، وفي إشارة إلى أهمية مصر في سياق التفاعلات الدولية السوفيتية ترأس هذا الوفد نائب رئيس مجلس السوفيتى ، واستمرت الزيارة ثمانية أيام ، وبالرغم من ارتفاع مستوى تمثيل الوفد ، فإنه لم يتطرق إلى تفاصيل خاصة بالعلاقات بين البلدين ، وذلك تجنباً لاثارة نقاط اختلاف ، وكانت تصريحاتهم مع المسؤولين المصريين وأعضاء مجلس الشعب المصرى مركزة على الجوانب الايجابية في العلاقات بين البلدين .

والملاحظ أن تبادل زيارات الوفود لم يقتصر على الوفود الحكومية أو الحزبية وإنما امتد ليشمل تبادل زيارات وفود بعض النقابات المهنية والعمالية .

ففى عام ١٩٨٦ ، استقبلت مصر وفد الحقوقيين السوفيتى في ١٥ / ٤ بدعوة من اتحاد المحامين العرب الكائن بالقاهرة ، واستقبل د. المحجوب رئيس مجلس الشعب الوفد السوفيتى ، وفي ١٧ يونية وصل وفد من اتحاد عمال المناجم في الاتحاد السوفيتى إلى القاهرة بدعوة من النقابة العامة للعاملين بالمناجم والمهاجر ، وتمت محادثات بين قيادتي النقابتين حول توثيق الصلات بينهما ، كما عقدت مباحثات في القاهرة بين نقابتي التجارة في مصر والاتحاد السوفيتى في ٤ نوفمبر هى الأولى من نوعها بعد انقطاع لمدة عشر سنوات ، وتقرر خلالها توقيع بروتوكول للتعاون النقابى بين البلدين يقضى بتدعيم العلاقات الثنائية وتبادل الخبرات والمعلومات والزيارات والتدريب .

وقبل أن ينقضى العام ، استقبلت القاهرة الوفد التعاونى السوفيتى بدعوة من الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المصرى وتم الاتفاق في ٢٨ / ١٢ على توقيع اتفاقية سنوية لاستيراد منتجات مصرية تتضمن الموبيليا والملابس الجاهزة ، المفروشات والجلود على أن تستورد مصر السلع التى تحتاجها من الاتحاد السوفيتى .

من ناحية أخرى فقد تم تبادل العديد من الرسائل بين الرئيس مبارك والرئيس جورباتشوف ، حملها مبعوثو الرئيسين إلى البلد الآخر . كما تم تبادل زيارات

كبار المسؤولين ، وجرى خلالها بحث ودراسة آفاق العلاقات الثنائية ، كذلك الدور السوفيتى في حل القضية العربية . وهنا تجب الإشارة إلى أن كلا الموقعين المصرى والسوفيتى يتفقان في الخطوط العريضة لتسوية القضية الفلسطينية حيث يدعوان معا إلى مراعاة الحقوق الفلسطينية وإلى وحدة الفصائل الفلسطينية وإلى أهمية عقد المؤتمر الدولى الذى تحضره الأطراف المعنية إلى جانب القوتين العظميين فضلا عن الاتفاق في عدد من النقاط الدولية الأخرى مثل محاربة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا والسعى إلى الحد من الانتشار النووى .

وفي ٧ أبريل بحث فلاديمير بولياكوف مدير إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية السوفيتية تطورات الموقف في الشرق الأوسط مع كل من د. عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرى والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، والدكتور أسامه الباز مدير مكتب الرئيس مبارك في حين أكد د. بطرس غالى أن مصر يهتما بتنشيط العلاقات المصرية السوفيتية وأن ذلك لا يشكل أى خط جديد أو تغييرا في مواقف مصر ، وقد حرص الاعلام المصرى على التأكيد بأن هذه الاجتماعات تأتى تمشيا مع السياسة الخارجية لمصر التى تستهدف إقامة علاقات طيبة مع جميع دول العالم ، وذلك على أساس الصداقة وعدم التدخل في الشئون الداخلية والاحترام المتبادل والعمل من أجل السلام وكسب المزيد من التأييد للقضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية . وفي ٢٣ يونيو التقى د. بطرس غالى مع ادوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتى في موسكو وجاءت هذه المباحثات لتعبر عن تطور ملحوظ في العلاقات بين البلدين ، بالرغم من أن الزيارة كانت مقررة سلفا ، وجاءت في إطار مشاركة مصر في المؤتمر السوفيتى الأفريقى الذى نظمته أكاديمية العلوم السوفيتية لدراسة القضايا الأفريقية ، وعلاقات الاتحاد السوفيتى مع دول القارة الأفريقية .

وقد تباحث الوزير المصرى مع الوزير السوفيتى في تنمية العلاقات بين البلدين وسبل تجاوز عوائق الماضى ، وطبيعة الدور السوفيتى في حل القضايا العربية .

وفي ٣٠ / ٧ جرت في القاهرة مباحثات بين مصر والاتحاد السوفيتى وجاءت هذه المباحثات في إطار التنسيق الذى قامت به موسكو مع عدد من دول المنطقة العربية بشأن القضايا المختلفة التى تضمنها جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى عقد في

سبتمبر ١٩٨٦ ، وفي هذه المباحثات عرض الوفد السوفيتي أفكاره الخاصة بشأن المبادرة السوفيتية لتسوية القضية الفلسطينية والتي تضمنت دعوة لعقد مؤتمر دولي يسبقه لجنة تحضيرية تضم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

وفي ٢٣ أغسطس وصل إلى القاهرة فلاديمير بتروفسكى نائب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي ، وتباحث خلال زيارته لمصر مع د. على لطفى رئيس الوزراء آنذاك والمسؤولين في الخارجية المصرية ودارت المحادثات حول الدور السوفيتي في جهود السلام بالشرق الأوسط .

وأثناء انعقاد دورة الأمم المتحدة في شهر أكتوبر التقى د. عصمت عبد المجيد وشفرنادزة في نيويورك ، وفي منتصف أكتوبر وصل فلاديمير بولياكوف المسئول عن شئون الشرق الأوسط بالخارجية السوفيتية إلى القاهرة للمرة الثانية في غضون عام ١٩٨٦ ، والتقى بالمسؤولين في وزارة الخارجية المصرية ، ودارت المباحثات حول الأفكار المطروحة حول انعقاد المؤتمر الدولي والعلاقات بين الدولتين ، وفي أثناء هذه الزيارة تقابل الرئيس مبارك والمبعوث السوفيتي فيما يعكس الاهتمام الذي تبديه مصر بالدور السوفيتي وإلى أهمية تنشيط العلاقات بين البلدين ، واكتسبت زيارة بولياكوف هذه أهمية خاصة في ضوء التطورات الدولية والاقليمية التي كانت سائدة آنذاك وأهمها :

١ - لقاء الاسكندرية الذي تم في ٩/١١ بين الرئيس مبارك وشمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل والذي تم فيه الاعلان على موافقة بيريز على فكرة عقد المؤتمر الدولي على أن يسبق ذلك عقد لجنة تحضيرية لتنسيق أعمال المؤتمر . والجدير بالذكر أن فكرة اللجنة التحضيرية هذه تتفق مع الرؤية السوفيتية التي دعت إلى هذا الامر في سياق مبادرتها لحل القضية العربية التي أعلنت في منتصف عام ١٩٨٦ .

٢ - لقاء القمة الذي عقد بين الرئيس جوبارتشوف والرئيس ريجان والمعروفة باسم قمة ريكيافيك ، وإحدى مهام بولياكوف كانت إبلاغ الرئيس مبارك بنتائج هذه القمة ، فيما عكس حرص القيادة السوفيتية على التنسيق السياسى وتعميق درجة التفاهم المتبادل مع القيادة المصرية حتى ولو في حدودها الدنيا عبر الاطلاع على النتائج .

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، أظهرت الاحصائيات التجارية عن الشهور التسعة

الأخيرة من عام ١٩٨٥ ، والتي نشرت في مارس ١٩٨٦ أن هناك زيارة في السلع المتبادلة بين البلدين بنسبة ٢٠٪ .

وبصفة عامة فإن التبادل التجارى بين مصر والاتحاد السوفيتي يشير منذ بداية الثمانينات إلى الثبات النسبى ، إذ بلغ حجم التجارة في عام ١٩٨٢ ما قيمته ٤٣٥ مليون جنيه استرلينى ، وفي عام ١٩٨٣ بلغ حجم التجارة ما قيمته ٥٥٧ مليون جنيه استرلينى وفي عام ١٩٨٤ بلغ حجم التجارة ٤٩٨ مليون جنيه استرلينى منها ٢٤٦ مليون جنيه استرلينى صادرات مصرية ، ٢٥٢ مليون جنيه واردات سوفيتية .

وطوال عام ١٩٨٦ عقدت عدة جولات من المباحثات الاقتصادية في كل من موسكو والقاهرة استهدفت توقيع اتفاق تجارى طويل الأجل (لمدة خمس سنوات) لزيادة حجم التبادل التجارى وزيادة الصادرات المصرية إلى الاتحاد السوفيتي ، ومن خبرة العلاقات الاقتصادية المصرية السوفيتية أظهرت السوق السوفيتية أنها سوق تتمتع بالاستقرار بالنسبة للعديد من المنتجات المصرية مثل الزيوت العطرية ومستحضرات التجميل وغزل القطن والموالح والأثاث ومنتجات الجلود ، فضلا عن أن الاتحاد السوفيتي يعتبر المورد الرئيسى لمصر للأخشاب ، والورق والفحم ، والأسماك المجمدة .

ويمكن بلورة أهمية الاتحاد السوفيتي بالنسبة للصادرات والتجارة المصرية في عام ١٩٨٦ والسنوات القادمة - والتي يتم التركيز فيها على أهمية الانتاج والتصدير للخارج - في :

- ترجمة الاستقرار الذى ساد علاقات البلدين خلال السنوات الأربع الماضية إلى علاقات اقتصادية أكثر نشاطا وازدهارا .

- توفير قطع الغيار اللازمة لتجديد خطوط الانتاج ومشروعات الاحلال والتوسع للمصانع المصرية التى وردها الاتحاد السوفيتي لمصر فى الستينيات .

- أن الاتحاد السوفيتي هو الدولة الوحيدة التى تتعامل مع مصر من خلال اتفاقيات دفع وتجارة طويلة الأمد ، ولا شك أن لذلك أهمية خاصة فى الوقت الراهن الذى تأثرت فيه حصيلة مصر من العملات الحرة ، كما أن الاتحاد السوفيتي يمثل سوقا مستقرة للصادرات المصرية التقليدية .

وقد عقدت أكثر من جولة من المباحثات الاقتصادية

المسألة بالاتفاق مبدئيا على الحلول الوسط وترك لمباحثات موسكو ١٩٨٧ اتخاذ القرار النهائي بشأنها .

الجدير بالذكر أن الديون المصرية العسكرية للاتحاد السوفيتي تصل إلى حوالي ١٥٠٠ مليون دولار ، كما تصل الديون الاقتصادية المدنية إلى ٣٠٠٠ مليون دولار على هيئة قروض طويلة الأجل ، وكانت مصر قد جمدت هذه الديون عام ١٩٧٧ لمدة عشر سنوات وأصبحت تستحق الدفع في العام القادم ١٩٨٧ ، ومن هنا فسوف تحتل قضية تسوية الديون المصرية أولوية قصوى في علاقات البلدين ، وأن كان يمكن القول أن هناك حرصا متبادلا على إيجاد حل يرضى الطرفين . وقد قامت مصر بسداد جزء من ديونها العسكرية في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ ولم يعرف حجمها بعد ، كما أن هناك فائضا قدره ٥٠٠ مليون جنيه استرليني لمصر عن صادراتها إلى الاتحاد السوفيتي متراكمه خلال السنوات الماضية .

وعلى أي الأحوال وبالرغم من الاختلاف حول توقيع الاتفاق التجاري طويل الأمد ، فقد وقع الجانبان بالقاهرة في ١٦ ديسمبر اتفاقا تجاريا لعام ١٩٨٧ بحيث يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٥٢٥ مليون جنيه استرليني .

المصرية - السوفيتية ، وعلى الرغم من التفاؤل الشديد الذي أحيط بهذه المباحثات فإنها لم تسفر عن التوصل إلى اتفاق تجاري طويل الأجل عن السنوات ١٩٨٧ وحتى ١٩٩١ ، على أن يتم التباحث في شأنها بموسكو في عام ١٩٨٧ . وعلى الرغم من عدم الاتفاق هذا فقد حرص ممثلو البلدين على التأكيد بأن الأمر لا يعدو أن يكون اختلافات في وجهات النظر حول تسوية بعض المسائل المالية ، وأن من شأن مباحثات موسكو القادمة التوصل إلى حلول بشأنها ، ويمكن بلورة وجهات النظر المختلفة كالتالي :

- أن مصر تسعى إلى أحداث نوع من التسوية المالية تكون بمثابة نقطة بداية لمزيد من العلاقات التجارية والاقتصادية ، ولما كان لمصر فائض تجاري بين الصادرات والواردات المصرية من الاتحاد السوفيتي ، فإنها طلبت ضرورة تحصيل هذا الرصيد المستحق على أن تستخدمه في استيراد سلع سوفيتية .

- أما وجهة النظر السوفيتية فقد ركزت على أهمية تقنين الديون والاتفاق حول كيفية السداد ، ومن هنا فقد طلب الجانب السوفيتي استخدام الرصيد المقرر لمصر من الفائض التجاري مقابل تسديد الديون المصرية وقد انتهى الطرفان إلى أهمية تسوية هذه

خامسا - مصر والعالم الثالث ١٩٨٦

١ - مصر وأفريقيا (منظمة الوحدة

الأفريقية) :

شهدت القارة الأفريقية نشاطا سياسيا مكثفا على امتداد الفترة منذ انعقاد مؤتمر القمة عام ١٩٨٥ وحتى انعقاد القمة الأخيرة في يوليو ١٩٨٦ ، وتوالى المؤتمرات الخاصة بأفريقيا على نحو جعل بعض المراقبين يطلقون على عام ١٩٨٦ « عام أفريقيا » .

- كان المؤتمر الأول هو المؤتمر الطارئ الذى انعقد في نيويورك في إطار الأمم المتحدة في أواخر شهر مايو . ولقد بدأ الاعداد لهذا المؤتمر منذ عامين في إطار منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للمجلس الاقتصادى الاجتماعى للأمم المتحدة . واستغرقت هذه الدورة الطارئة أربعة أيام كان الغرض منها تعبئة رأى العام الدولى ، للحفاظ على اهتمام المجتمع الدولى بالقضايا الأفريقية . وكان الهدف أيضا هو اعداد ورقة عمل وبرنامج للانعاش الاقتصادى طويل المدى لأفريقيا التى تعاني من مشاكل متعددة أهمها القحط والديون المتراكمة والهجرة والجفاف والتضخم .

ولقد شاركت مصر في اجتماعات دورة الأمم المتحدة الخاصة بالأزمة الاقتصادية في أفريقيا جنبا إلى جنب مع وفود من ١٥٩ دولة من أعضاء الأمم المتحدة في أول اجتماع تخصصه الجمعية العامة لبحث الأزمة الاقتصادية الأفريقية .

وقام الوفد المصرى بدور بارز في هذه الدورة وطالب بالابتعاد بقدر الامكان عن التورط فيما يسمى بصراع الغرب والشرق من أجل التوصل إلى توافق في الآراء

حول الوثيقة الختامية للدورة ، كما لعب الوفد المصرى أيضا دورا هاما في المفاوضات التى دارت بين وفود الجمعية العامة للتغلب على الخلافات التى نشبت بين الدول الأفريقية والاشتراكية والغربية . وأعلن الوفد المصرى تأييده لإنشاء نظام اقتصادى عالمى جديد . وقد اختتمت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الدورة الخاصة بمشكلات أفريقيا الاقتصادية باصدار بيان جماعى يتضمن برنامجا مدته خمس سنوات للانقاذ الاقتصادى لدول القارة ، وتعهدت الدول غير الأفريقية في هذا البيان بتزويد أفريقيا بالموارد الكافية لمساندة جهود التنمية فيها . ولقد وصف البيان الختامى بأنه فرصة لبداية جديدة للتعاون بين الدول الأفريقية وبين شركائها من أجل التنمية .

- وفى إطار التحرك المكثف الذى قامت به الدول الأفريقية على الساحة الدولية عام ١٩٨٦ عقد في باريس في ٢٠ يونيو في إطار الأمم المتحدة ومجموعة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية المؤتمر الثانى الخاص بجنوب أفريقيا وكان الغرض منه العمل على فرض عقوبات على النظام العنصرى في جنوب أفريقيا وأن تكون هذه العقوبات الزامية للمجتمع الدولى .

وقد أعلنت مصر في هذا المؤتمر على لسان الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية أدانة كل أشكال الفصل العنصرى التى تمارسها سلطات حكومة بريتوريا العنصرية ضد الشعوب الأفريقية ، وطالبت مصر بوقفه قوية من قبل المجتمع الدولى للتصدى لهذه الأعمال غير الانسانية ، كما طالبت بضرورة تجنيد الرأى العام العالمى لزيادة ادراكه لابقاء المأساة

الأفريقية ، والالتزام باستراتيجية تقنع الرأى العام بفرض عقوبات جبرية ضد التفرقة العنصرية ، والعمل الجاد من أجل التوصل لحل لمأساة جنوب أفريقيا .

- وارتبط بهذا المؤتمر أيضا المؤتمر الدولى للاستقلال الفورى لناميبيا الذى انعقد فى فيينا من ٧ - ١١ يوليو . ولقد شاركت مصر فى هذا المؤتمر بوصفها عضوا فى مجلس ناميبيا ، وهو المجلس المشكل للدفاع عن قضية ناميبيا ، وأيضا بوصفها عضوا فى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة . ولقد انعقد هذا المؤتمر تنفيذا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك بعد أن استعادت المنظمة دورها فى العمل من أجل الاستقلال الفورى لناميبيا .

وكان الهدف من مؤتمر فيينا حشد وتعبئة الجهود الدولية وراء قرار مجلس الأمن ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ الذى أقر فيه المجلس خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . كما هدف المؤتمر أيضا إلى تدعيم المساندة الدولية لنضال شعب ناميبيا من أجل تحقيق حق تقرير المصير والاستقلال تحت قيادة منظمة سوابو (منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا) الممثل الشرعى والوحيد له .

- وانهقد أيضا فى كينشاسا المؤتمر الوزارى الرابع لمجموعة « الاندوجو » التى تضم دول حوض وادى النيل العشر ، وهى مصر والسودان وأوغندا وأثيوبيا وكينيا وزائير ورواندا وبوروندى وأفريقيا الوسطى وتنزانيا .

المجلس الوزارى الأفريقى للتحضير لمؤتمر القمة الأفريقية :

وشاركت مصر فى المجلس الوزارى الأفريقى الرابع والأربعين بأديس أبابا فى الفترة من ٢١ وحتى ٢٥ يوليو ١٩٨٦ للتحضير لمؤتمر القمة الأفريقى الثانى والعشرين الذى عقد فى الفترة ما بين ٢٨ و ٣٠ يوليو ١٩٨٦ . ومثل مصر فى المؤتمر وفد برئاسة الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية .

وناقش المجلس القضايا السياسية والاقتصادية والتعاون الفنى والعلمى ، وتقرير السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية عن الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ، ومتابعة القضايا التى نوقشت فى مؤتمرات عام ١٩٨٦ ومديونية الدول الأفريقية وبرنامج الانعاش الاقتصادى لأفريقيا الذى صدر فى مايو خلال الدورة

الطارئة للأمم المتحدة ، بالإضافة إلى الحملة الدولية لفرض عقوبات اجبارية ضد بریتوريا .

ولقد أعلنت مصر تأييدها لإنشاء قوة دفاع أفريقية تدعم الأمن والاستقرار فى القارة كلها ولكنها أكدت أن تكوين هذه القوة المشتركة يتطلب التنسيق الجيد والاعداد المسبق لتنفيذ الفكرة .

مؤتمر القمة الأفريقى :

ارتبطت أهمية مؤتمر القمة الأفريقى الثانى والعشرين ، بالتحرك الدولى المكثف الذى قامت به الدول الأفريقية طوال عام ١٩٨٦ . فلقد تجمعت نتائج كل المؤتمرات ووضعت أمام رؤساء دول وحكومات أفريقيا وكان على الرؤساء القيام بعملية تقييم شامل لهذه التحركات الهامة والأحداث العالمية بأبعادها الأفريقية والدولية .

ورأس وفد مصر فى مؤتمر القمة الرئيس حسنى مبارك الذى أجمع القادة الافارقة على اختياره نائبا لرئيس المنظمة لمنطقة شمال أفريقيا وعضوا فى هيئة مكتب مؤتمر القمة ، مما يعد تعبيرا عن تقدير القارة الافريقية لمصر ولدور رئيسها . وأكد الرئيس مبارك أن مصر ستظل تعمل لصالح القارة الأفريقية لأنها من الأعضاء المؤسسين فى منظمة الوحدة الأفريقية وأنها لا يمكن أن تتخلى عنها اطلاقا وأن مصر حريصة على بذل كل الجهود دائما لوحدة أفريقيا وحل مشاكلها .

وعقد الرئيس مبارك سلسلة من المشاورات واللقاءات المكثفة مع رؤساء الدول الأفريقية ورؤساء الوفود المشتركة فى القمة الأفريقية وذلك ضمن جهود مصر لتطوير علاقاتها المستمرة مع دول القارة .

وقد وافق الزعماء الافارقة أيضا بالاجماع على اختيار الرئيس حسنى مبارك والرئيس الشاذلى بن جديد رئيسين للجنة تحرير أفريقيا خلال الدورة الجديدة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وسيتولى الرئيسان مسئولية متابعة جهود دعم حركات التحرير بجنوب القارة وتقديم تقارير عنها وعن دعمها إلى الاجتماعات القادمة للمنظمة .

وفى الكلمة التى ألقاها الرئيس مبارك أمام القمة الأفريقية أكد أنه لا بديل أمام القارة كلها الا الاعتماد على النفس ، ودعا إلى مواصلة الحوار مع الدول المتقدمة للتوصل إلى صيغة تخفف عبء الديون عن الدول

الأفريقية المدينة . كما أوضح الرئيس مبارك أن فرض العقوبات الشاملة ضد نظام جنوب أفريقيا هو الطريقة الوحيدة للقضاء على التمييز العنصرى . وأشاد الرئيس بالدور الذى تلعبه أفريقيا لاقرار الحقوق الفلسطينية واقامة السلام العادل فى الشرق الأوسط وتأمين طريق التنمية للجميع . وحدد الرئيس مبارك قضيتين رئيسيتين تستحقان اهتمام القارة وتؤثران على أى تحرك من أجل الوحدة والاستقرار ، أولاهما قضية التحديات الاقتصادية أمام أفريقيا ، والثانية ضرورة مواجهة العدوان المتصاعد لنظام جنوب أفريقيا العنصرى بحزم أكبر .

ولقد تجلت فى مؤتمر القمة الأفريقى ملامح عودة مصر إلى دورها ومسئوليتها الأفريقية ، ونجاح السياسة المصرية - فى إعادة الروابط الأفريقية ، وفتح آفاق جديدة للتعاون السياسى والاقتصادى والفنى مع بلاد القارة .

وفى هذا السياق ، أهتمت مصر بالاحتفال - رسميا وشعبيا - بيوم أفريقيا ، وأدانت بشدة عدوان نظام بريتوريا على زيمبابوى وزامبيا وبتسوانا فى مايو ١٩٨٦ . كما عقد بالقاهرة فى ٢٢ - ٢٦ سبتمبر مؤتمر الطرق الأفريقى السادس ، فضلا عن عقد الدورات التدريبية للدارسين الأفارقة ، والتى برز منها عام ١٩٨٦ الدورة التى عقدت للكوادر الزراعية من ٢٢ دولة أفريقية فى يوليو من نفس السنة بتمويل وتنظيم الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا .

٢ - مصر ومجموعة الـ ٧٧ :

شهدت القاهرة فى الفترة من ١٣ إلى ٢٣ أغسطس ١٩٨٦ انعقاد مؤتمر مجموعة الـ ٧٧ التى تضم بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

ووجه الرئيس حسنى مبارك كلمة إلى المؤتمر أكد فيها على أهمية التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية من أجل تدعيم قوتها التفاوضية ومن أجل أرساء قواعد النظام الاقتصادى والتنمية التى تقدمها إلى الدول الأفريقية فى مجال التدريب وتبادل الخبرات من خلال أنشطة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، كما أشاد بتجربة التعاون الثلاثى بين الهند ويوغوسلافيا ومصر .

وجاء اعلان القاهرة الثانى « فى ختام اجتماعات مجموعة الـ ٧٧ مؤكدا رغبة الدول النامية فى مواجهة مشاكلها الاقتصادية والسياسية بما يتفق مع متطلبات شعوبها ، وأهمية السعى إلى تحقيق مزيد من حرية الحركة لرأس المال والموارد البشرية والعلمية والتكنولوجية عبر حدود البلدان النامية . كما أشار البيان إلى أهمية الشروع دون ابطاء فى مفاوضات لتوفير البنية الأساسية الضرورية فى مجالات النقد والمال والتجارة والصناعة . كما أكد بيان القاهرة ضرورة حل المنازعات السلمية بين الدول النامية بالوسائل السلمية وعزم هذه الدول على مناصرة الشعوب المظلومة وفى مقدمتها الشعب الفلسطينى وشعب جنوب أفريقيا .

٣ - مصر وحركة عدم الانحياز :

عقد فى نيودلهى الاجتماع الوزارى لمكتب تنسيق حركة دول عدم الانحياز على مستوى وزراء الخارجية فى الفترة من ١٦ إلى ١٩ أبريل ١٩٨٦ ، وهو الاجتماع الذى سبق مؤتمر القمة على مستوى الرؤساء والذى عقد فى نهاية أغسطس فى هراى عاصمة زيمبابوى .

ورأس وفد مصر فى الاجتماع الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .

وكان انعقاد هذا الاجتماع الوزارى عشية الهجوم الأمريكى على ليبيا مصادعا المجلس الوزارى لدول الحركة إلى عقد اجتماع طارئ أدانت فيه الدول غير المنحازة استخدام القوة فى العلاقات الدولية وكذلك الارهاب على المستوى الفردى والجماعى والدولى ، وقرأ د . عصمت عبد المجيد أمام المجلس البيان الذى أصدرته الحكومة المصرية فى هذا الموضوع .

ولقد لعب الوفد المصرى دورا نشيطا فى ذلك الاجتماع الذى أسفر عن صدور اعلان سياسى وآخر اقتصادى .

وقد أبرز الاعلان السياسى قضايا الشرق الأوسط وحرب الخليج والقضية الافغانية فانتقد التحالف الأمريكى الاسرائيلى مؤكدا أن السلام فى منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه الا بانسحاب اسرائيل من كافة الاراضى العربية المحتلة مؤيدا فكرة عقد مؤتمر دولى

للسلام في الشرق الأوسط ، أما بالنسبة لحرب الخليج فقد وجه الاعلان نداء إلى العراق وايران بوقف اطلاق النار فوراً وبدء مفاوضات سلمية بين الجانبين بإشراف الأمم المتحدة وقرار الحقوق المشروعة للطرفين . ودعا الاعلان فيما يتعلق بالقضية الافغانية إلى انسحاب القوات السوفيتية من الأراضي الافغانية .

أما الاعلان الاقتصادي فقد دعا إلى اقامة نظام نقدي جديد يضمن استقرار معدلات أسعار العملات مطالباً باعادة تحديد حقوق السحب الخاصة بناء على احتياجات التنمية في دول العالم الثالث .

وكان الاجتماع الوزاري هو الاجتماع الأخير لحركة عدم الانحياز تحت رئاسة الهند كما كان اعداداً جيداً لمؤتمر القمة الثامن حيث اعتبر اعلان نيودلهي بمثابة جدول الأعمال الأساسي لمؤتمر القمة .

وقد عقد في مدينة هراري عاصمة زيمبابوي في الفترة من ٢٦ - ٢٧ سبتمبر ١٩٨٦ مؤتمر القمة الثامن لدول عدم الانحياز الذي حضرته وفود من ١٠١ دولة ، وشاركت مصر في المؤتمر بوفد برئاسة الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .

وقد احتفل قادة ورؤساء عدم الانحياز بالذكرى الخامسة والعشرين للحركة ، وأصدرت القمة اعلاناً بهذه المناسبة أكدت فيه الالتزام بمبادئ وأهداف سياسة الحركة التي تضمنها اعلان بلجراد عام ١٩٦١ وطورتها مؤتمرات القمة بعد ذلك . ودعا الاعلان إلى استمرار الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية مؤكداً أن الحركة أصبحت عاملاً مستقلاً لا يمكن الاستغناء عنه في العلاقات الدولية وأكد التزام الحركة بتعزيز التنمية والتعاون الاقتصادي بين الدول النامية .

وقد طالب الوفد المصري في المؤتمر بضرورة عقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة لبحث مشكلات الإرهاب الدولي ، وأكد أن مصر ضد الإرهاب بجميع أشكاله .

كما أعلنت مصر تأييدها لاقتراح روبرت موجابي الذي يدعو إلى تشكيل لجنة للاتصال بالدول الصناعية الرئيسية من أجل اقناعها بفرض عقوبات اقتصادية ضد جنوب أفريقيا .

وطالبت مصر بتوجيه نداء يطالب باجراء مفاوضات غير مشروطة لإنهاء حرب الخليج والانسحاب إلى الحدود الدولية ، ومطالبة ايران بالاستجابة لنداءات السلام ، وقد أعلنت مصر أنها لا تتخذ موقفاً مضاداً لايران وأن السلام العادل الذي تؤيده لا بد أن يحافظ على سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل من الدولتين وعلاقات حسن الجوار والتعايش .

من ناحية أخرى ، أقرت اللجنة الاقتصادية المتفرعة عن مؤتمر هراري الاقتراحات التي تقدمت بها مصر بشأن مؤتمر الدول النامية (مجموعة ال-٧٧) الذي عقد في القاهرة ، باعتباره علامة مميزة على طريق تكثيف التعاون الاقتصادي بين الدول النامية وكذلك الترحيب بإعلان القاهرة الصادر عن هذا الاجتماع .

وقد حدد د . بطرس غالي في كلمته موقف مصر من القضايا الأساسية الأخرى المطروحة وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، وقال أن أنكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يؤثر على استقرار المنطقة ويشغل طاقات كل العرب وأن التسوية الشاملة والعادلة للمشكلة الفلسطينية يجب أن تستند إلى أقرار وتلبية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وخاصة حقه في تقرير المصير في ضوء ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وبيانات مؤتمر عدم الانحياز ، كما تستند على مبدأ التلازم الوثيق بين الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وبين تحقيق السلام . وأوضح د . غالي أن نجاح المؤتمر الدولي للسلام يتوقف على الدور الجدي الذي يجب أن تضطلع به الاطراف المعنية في المؤتمر بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

سادسا : مبادئ ومجالات الدبلوماسية المصرية :

بأحجام مختلفة - بالنشاط الدبلوماسى المصرى الخارجى ، وهذه القضايا هي :

١ - قضية المعونات الخارجية :

عادة ما يشار فى أدبيات السياسة الخارجية إلى معضلة المعونات والاستقلال السياسى ، حيث ثمة علاقة عكسية بين قدرة الدولة على اتخاذ قرار سياسى بإرادة مستقلة وبين مدى احتياجها للدعم الاقتصادى الخارجى .

وبالنظر إلى تفاعلات الدبلوماسية المصرية خاصة مع القوتين العظميين والدول الأوروبية الفاعلة يتضح قدر كبير من التركيز على الحصول على معونات اقتصادية من هذه الدول أو على تسهيلات ائتمانية وقروض ، أو على الأقل إعادة جدولة الديون المستحقة على مصر بشروط ميسرة ، فضلا عن السعى لدى بعض هذه الدول (ولا سيما الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا) لتدعيم موقفها التفاوضى مع المؤسسات التمويلية الدولية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

وقد تجسد ذلك الاهتمام الدبلوماسى المصرى فى عدة أمور منها زيارات وفود مصرية عالية المستوى إلى الولايات المتحدة ، وقيام الرئيس حسنى مبارك بزيارة عدة دول أوروبية مرتين فى غضون العام لم يفصل بينهما سوى أشهر قليلة ، والدخول فى مفاوضات مع الهيئات التمويلية الدولية عدة مرات أصاب معظمها التعثر ، وأيضا التباحث مع غالبية الدول المقرضة لمصر لإعادة جدولة الديون ، فضلا عن إجراء مباحثات

على الصعيد المعلن والرسمى لم تختلف أهداف الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٦ عن العامين السابقين ، وهذه الأهداف تمثلت فى ثلاثة أهداف رئيسية وهى الاستقرار والسلام والتنمية . وهناك ارتباط قوى بين تلك الأهداف ، فلا يمكن لبلد أن يتابع مسيرة تنميته المستقلة بدون استقرار سياسى ومؤسسى ، وهذا الاستقرار بدوره مرهون باستقرار الأوضاع الإقليمية والدولية ، ومن هنا تأتى أهمية « السلام » الذى يعنى - وفق المنظور الرسمى المصرى - تسوية قضايا التوتر الرئيسية فى المنطقة وخاصة القضية الفلسطينية وما يرتبط بها من بؤر أخرى للتوتر الإقليمى .

فى إطار هذه الرؤية الرسمية ، تتابع جهود الدبلوماسية المصرية على الصعيد العربى ، الدولية ، الإفريقية . ومثلما تمت الإشارة إليه تفصيلا لم تكن تفاعلات مصر مع الدول المختلفة ، أو فى إطار حركتى عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، على قدم المساواة ، بل كانت هناك اختلافات نابعة من طبيعة العلاقات التى تربط مصر بكل طرف ، وأيضا لاختلاف قدرة مصر على الحركة الفاعلة تجاه كل قضية .

ولقد ظهر أن تحويل هذه المبادئ الثلاثة إلى حركة فاعلة قد تأثر بعدة عوامل مثل المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، واستمرار التزام الدبلوماسية المصرية باتفاقيات كامب ديفيد ، وهو الأمر الذى قابله رفض من أطراف عربية ودولية ، حاولت وضع عقبات كثيرة أمام الانفتاح المصرى على العرب .

وتكشف مراجعة نشاط الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٦ عن وجود أربع قضايا أساسية استأثرت -

اقتصادية مصرية - سوفيتية لتنشيط التبادل التجارى ووضع برنامج للحصول على بعض الدعم الإنمائى السوفيتى وإعادة جدولة الديون السوفيتية العسكرية والمدنية ، وكانت تلك المباحثات من الأمور المميزة لعام ١٩٨٦ .

وقد أتى التكثيف الشديد للنشاط الدبلوماسى المصرى المرتبط بالمعونات الاقتصادية ، فى سياق وضع داخلى تراكمت فيه المشكلات الاقتصادية الحادة مع النقص الشديد فى موارد النقد الأجنبى (السياحة ، دخل قناة السويس ، تحويلات العاملين المصريين بالخارج) . وربما كان تعثر عديد من محاولات التوصل إلى أطر تعامل جديدة سواء مع الولايات المتحدة أو مجموعة الدول الأوروبية يعود إلى التعارض بين الحاجة المصرية للمعونات والقروض ، وبين الضغوط التى مارستها الأطراف المانحة والدائنة على السلطات المصرية ، والتى حاولت قدر الإمكان الحفاظ على استقلالية القرار المصرى . أن أبرز الأمثلة هنا هو الموقف الأمريكى الذى جاءت طلباته المختلفة - سواء ارتبطت بمواقف مصرية محددة تجاه إسرائيل ، أو الحصول على تسهيلات بذاتها ، أو دعوة لمصر للمشاركة مع الجهود العسكرية لضرب النظام الليبى - مواكبة للمعونة الاقتصادية التى تمنح لمصر .

إن الحفاظ على الإرادة المصرية واستقلالها سوف يظل مرهونا بالتححر التدريجى من القروض الخارجية والمعونات الاقتصادية من الدول الكبرى وغيرها من المنظمات الدولية ، وما دامت هناك حاجة للدعم الخارجى فإن استقلالية القرار ستواجه دائما بتحديات كبرى قد تنجح مواجهتها أحيانا وقد تفشل فى أحيان أخرى .

٢ - قضية التسوية السياسية :

بالرغم من أن قضية التسوية السياسية قد أثرت على صعد مختلفة وطوال العام ، فإن « الجمود » ظل هو السمة الأساسية لهذه القضية ، والتى لم تشهد تغييرا فى أى من عناصرها الرئيسية ، اللهم ترسخ عدم الاهتمام الدولى والعربى بها وتقلصه إلى أضيق الحدود . وظلت الحركة الدولية التى ظهرت طوال العام

حول هذه المسألة دون مضمون ودون صدق ، وتوارت المبادرات الحقيقية . ولم تكن مصر من جانبها بعيدة عن هذا المناخ العام لعملية التسوية ، وبالرغم من أنها إحدى القضايا المحورية فى الحركة السياسية الخارجية المصرية سواء إزاء إسرائيل أو تجاه العرب أو فى نطاق التفاعلات مع القوتين العظميين ، فقد انحسر الجهد الدبلوماسى المصرى طوال عام ١٩٨٦ فى تكرار العناصر الرئيسية للموقف المصرى من عملية التسوية ، وهو الموقف القائم على أساس عقد المؤتمر الدولى الذى يجمع بين أطراف الصراع الرئيسيين إلى جانب أعضاء مجلس الأمن الدولى الخمسة فضلا عن مركزية دور منظمة التحرير الفلسطينية فى هذا المؤتمر وبالصيغة التى ترضى المنظمة والأردن معا . وإلى جانب التأكيد على هذا الأمر فإن الدبلوماسية المصرية لم تتقدم بمبادرات محددة فى هذا الشأن على عكس عام ١٩٨٥ الذى طرحت فيه القيادة السياسية بعض الأفكار بشأن تنشيط الحوار الأمريكى - الفلسطينى .

وإذا كانت فكرة المؤتمر الدولى - والتى تمثل حجر الزاوية فى الرؤية المصرية لعملية التسوية السياسية - قد أحدثت فتورا سياسيا مع الإدارة الأمريكية وأيضا إسرائيل - حتى بعد زيارة شيمون بيريز للقاهرة فى منتصف سبتمبر - فإن الردود قد اختلفت تماما بالنسبة للعلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، حيث عبر الموقف المصرى المؤيد لعقد المؤتمر الدولى عن نقطة اتفاق أساسية مع الدبلوماسية السوفيتية تجاه قضية الصراع العربى الإسرائيلى .

وفى سياق عملية التسوية السياسية ، تبرز أهمية التوصل إلى اتفاق التحكيم بشأن طابا وهو الأمر الذى دارت حوله معظم التفاعلات المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٨٦ . وكان المضمون الذى حرصت عليه الدبلوماسية المصرية من وراء تقليص حجم التفاعلات مع إسرائيل حتى الانتهاء من اتفاق التحكيم ، هو التأكيد بأن عودة الأرض المصرية إلى السيادة المصرية هو فوق كل اعتبار آخر ، مع ملاحظة أن هذا المضمون ظل فى إطار التمسك بمعاهدة السلام مع إسرائيل وبنودها ، وما تم التوصل إليه بشأن طابا فى أبريل ١٩٨٤ .

وإذا كان التوصل إلى اتفاق التحكيم بشأن طابا يعد من منظور الأهداف المصرية المعلنة منطويا على قدر من النجاح ، فإن العبرة ستكون بمدى قدرة الممثل المصرى فى عملية التحكيم - ومن ورائه الأجهزة المصرية

الرسمية - على إقناع اللجنة بصحة وسلامة الموقف المصرى . وذلك تحد كبير سيستمر طيلة عام ونصف قد تحدث فيها العديد من المناورات الإسرائيلية المضادة وغير الملتزمة بروح المعاهدة المصرية - الإسرائيلية ، وهو ما يشير إلى أهمية التحسب لذلك في سياق التفاعلات بين مصر وإسرائيل .

٣ - الانفتاح المصرى - العربى :

تبلور أثناء عام ١٩٨٦ اتجاه عربى يتسم بمزيد من الإيجابية تجاه مصر ، قابله في نفس الوقت انفتاح مصرى رسمى وشعبى فى آن واحد . وقد تسارعت الخطوات والإشارات العربية الإيجابية تجاه مصر ومواقفها السياسية المختلفة وتجاه بعض أزماتها الداخلية - مثلما ظهر أثناء تمرد جنود الأمن المركزى فى فبراير على وجه التحديد ، الأمر الذى عكس قدرا من الدفء على كثير من علاقات مصر العربية .

وقد سارت الدبلوماسية المصرية من جانبها على خطا دعم الانفتاح العربى إزاءها ، وذلك من خلال التأكيد على جملة من المواقف إزاء القضايا العربية المختلفة أبرزها الاتفاق مع غالبية الدول العربية فى فكرة المؤتمر الدولى لحل القضية الفلسطينية ، وعدم تجاوز دور منظمة التحرير الفلسطينية ، والوقوف وراء العراق فى حربه مع إيران ، ودعم الموقف الخليجى القائم على عدم إحداث أى تغيرات جوهرية فى عناصر التوازن الأقليمى ووضع أسس عامة للاتفاق العربى . وفى هذا السياق تجب الإشارة إلى ما أبرزه الرئيس مبارك عدة مرات من أن مصر لا تهدف إلى العودة إلى الجامعة العربية أو استعادة الجامعة العربية إلى القاهرة . وبالرغم من أن هذه الإشارات جاءت فى إطار نقد قوى لعدم فاعلية الجامعة العربية فى حل بعض القضايا ، فإنها أحدثت أثرا إيجابيا لدى بعض الدول العربية ، والتي تتحرج

رسميا من عودة الجامعة العربية إلى القاهرة - إذا ما أعيدت عضوية مصر إليها وأصرت مصر على ذلك - نظرا لما قد يسببه هذا الأمر من مشكلات تقترب على التواجد فى القاهرة التى توجد بها سفارة لإسرائيل . وعلى الصعيد الثنائى بين مصر وعدد من الدول العربية فإن السمة الرئيسية كانت هى اتجاه مصر إلى تنشيط علاقاتها الاقتصادية مع بلدان مثل الأردن تحديدا ، ومحاولة حصر الخلافات مع السودان ولا سيما فى ظل قيادته الجديدة إلى أضيق مساحة ممكنة ، وكذلك مراعاة مصر لحق الشعب الليبى فى مواجهة أى عدوان خارجى عليه ، بالرغم من التوتر بين مصر والنظام الليبى الحاكم .

٤ - العنف السياسى (الإرهاب الدولى) :

بالرغم من انتشار وتعدد حوادث العنف السياسى فى المنطقة العربية وعدد من البلدان الأوروبية فإن مصر لم تكن هدفا مباشرا لهذه الأحداث ، ولكن نظرا لتأثيرات هذه الأحداث فى مجملها على مناخ الأوضاع فى المنطقة - ومن ثم على عائدات السياحة لمصر فإن الدبلوماسية المصرية اعتبرت نفسها معنية بالاهتمام بهذه القضية اهتماما مباشرا . وقد ظهر ذلك فى الاعلان عن أهمية ضبط النفس أثناء تفاعلات الأزمة الأمريكية - الليبية ، وكذلك إدانة الغارة الأمريكية على مدينة طرابلس الليبية ، ثم تبلور الاهتمام المصرى بصورة محددة بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب ، والسعى لدى الدول الأوروبية - خاصة إيطاليا وفرنسا - لتبنى هذا الاقتراح المصرى وتحويله إلى حقيقة تمهيدا إلى صياغة مجموعة من الأسس والخطوات العميقة ، إلا أن الاستجابات الأوروبية لم تكن إيجابية بالقدر الكافى ولذلك لم ير الاقتراح المصرى النور حتى الآن .

القسم الخامس

الدفاع والقوة العسكرية

أولا : السياسة العسكرية المصرية

٥ - تأمين الملاحة في البحر الأحمر باعتباره شرياناً حيوياً .

٦ - معاونة السلطة المدنية في حالات الكوارث والدفاع المدنى وحماية الشرعية الدستورية بالاشتراك مع قوى الأمن الداخلى .

وقد أكد البيان على ضرورة أن تكون القوات المسلحة قوة رادعة وقادرة على المحافظة على استقلال واستقرار الدولة ، وأن تطوير سياسة التسليح ، والتصنيع الحربى ورفع كفاءتهما يمثل هدفاً رئيسياً من أهداف القوات المسلحة لتكون الدرع الواقى للأمن القومى المصرى .

إن هذه الأهداف المعلنة للسياسة العسكرية المصرية تجمع بين الاتجاه إلى الداخل والاتجاه إلى الخارج ، والاهتمام بالدور الأفريقى جنباً إلى جنب مع الدور العربى . ولكن بعض هذه الأهداف مثل مواجهة التأثير على العلاقات المصرية الأفريقية وعلى أمن منابع النيل ودعم ومساندة السودان وتأمين الملاحة في البحر الأحمر - يحتاج إلى تنسيق دفاعى مع دول مختلفة أفريقية وعربية ، لم يتحقق إلى نهاية عام ١٩٨٦ مما يجعل تحقيقه أمراً شديداً الصعوبة . كما أن قدرة القوات المسلحة على الحفاظ على مناخ السلام في المنطقة في ظروف الاعتداءات الإسرائيلية على تونس وجنوب لبنان ، والتعنّت الإسرائيلى حيال الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة وزيادة التوتر على الحدود السورية الفلسطينية ظلت محدودة ، وخاصة في ظروف معاهدة السلام مع إسرائيل . كما يلاحظ أن تأكيد الدور المصرى عربياً وأفريقياً اقتصر على تقديم المعونة والخبرة والدعم للدول الصديقة وهو تعبير غير محدد

تميز عام ١٩٨٦ بعدة مظاهر أساسية عن الأعوام السابقة يمكن تلخيصها في الآتى :

- الإعلان عن مهام القوات المسلحة في مؤتمر الحزب الوطنى .

- إثارة ترشيد الإنفاق العسكرى على نطاق واسع .

- استخدام القوات المسلحة للتغلب على حوادث الشغب فيما عرف بحوادث الأمن المركزى .

- قلة المعلومات المنشورة عن تدريب القوات المسلحة وعن مهامها لصالح باقى أجهزة الدولة .

مهام القوات المسلحة (الأهداف السياسية العسكرية) :

ذكر المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة أمام لجنة الدفاع والأمن القومى بالحزب الوطنى أن أهداف السياسة العسكرية المصرية تتمثل في الآتى :

١ - الحفاظ على درجة استعداد القوات المسلحة لتكون قادرة على مواجهة العدوان المحتمل ، والحفاظ على مناخ السلام بالمنطقة .

٢ - مواجهة أى نفوذ يهدف إلى التأثير على العلاقات المصرية الأفريقية بوجه عام أو التأثير على أمن منابع النيل بصفة خاصة .

٣ - دعم ومساندة السودان الشقيق لردع أى تهديد لأمنها القومى .

٤ - تأكيد الدور المصرى عربياً وأفريقياً لتقديم المعونة والخبرة والدعم للدول الصديقة .

وإن كان يعطى فرصة كبيرة للمناورة في تقديم المعونة العسكرية وفقا لظروف وأوضاع القوات المسلحة .

ويشير التأكيد على أن تكون القوات المسلحة قوة رادعة ، جدلا عسكريا عن الردع وكيفية تحقيقه . ويرجع ذلك - أولا - إلى أن الطبيعة السياسية الاجتماعية للصراعات في المنطقة - وخاصة الصراع العربى الإسرائيلى - والقيم التى يدور حولها تضيق من مجالات الردع . إذ أن طبيعة الاستعمار الاستيطانى والصراع ضده تدور حول الوجود نفسه والإرادة السياسية وهى أمور يصعب تحقيق الردع فيها ، كما أن الردع يفترض فهم الجانب المطلوب ردعه لإشارات الجانب الرادع ، وعقلانية قراراته ، وهى أمور لا تتوفر عادة في مثل هذا الصراع وفى المنطقة . كما يرجع ذلك - ثانيا - إلى تضخم القوة العسكرية الإسرائيلية بمعاونة الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يجعل من الصعب تصور تحقيق الردع في الاتجاه الإسرائيلى ، كما يرجع ذلك - ثالثا - وأخيرا - إلى تدخل القوى العظمى في المنطقة سواء في الغرب أو الجنوب مما يجعل من الصعب تصور تحقيق الردع ضد تهديدات تدعمها دول عظمى .

وفي مجال التطبيق فإنه يمكن ملاحظة الآتى :

١ - أنه لم يحدث خلال عام ١٩٨٦ ما يمكن اعتباره عدوانا أو تهديدا بعدوان على مصر .

٢ - أن مناخ السلام في المنطقة كان غير مستقر لدرجة كبيرة إذ شهدت نهاية عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٦ توترا شديدا في البحر المتوسط نتيجة حادث الباخرة « أكيلي لاورو » ، وخطف الطائرة المصرية المدنية ، والاعتداء الإسرائيلى على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، وخطف الطائرة المصرية إلى مالطة ، وحوادث المقاومة العربية في فلسطين المحتلة ، وفي جنوب لبنان ، والمناورات البحرية الأمريكية أمام الشواطئ الليبية ، ثم الهجومان الجويان الأمريكان على ليبيا ، والتهديدات الإسرائيلية لسوريا ، ثم الهجمات الإيرانية على العراق .

٣ - أنه رغم عدم حدوث مؤثرات على العلاقات المصرية الأفريقية بوجه عام ، أو على أمن منابع النيل ، إلا أنه نتيجة لظروف الصراع في جنوب السودان فإن تنفيذ « قناة جونجلي » عند منابع النيل ما يزال متوقفا ، كما أن الدعم الأثيوبى لقوات جيش تحرير شعب السودان لم يواجه بواسطة القوات المسلحة المصرية .

٤ - اقتصر الدور المصرى عربيا وأفريقيا على تقديم الخبرة لكثير من الدول العربية والأفريقية وتقديم أسلحة إلى السودان ، وبيع أسلحة وذخيرة إلى العراق ، وتبادل الخبرة العسكرية مع الأردن .

٥ - رغم أنه صدرت تصريحات من قيادات سياسية وعسكرية بارتباط الأمن القومى لمصر بأمن العراق ، ورغم احتلال إيران خلال عام ١٩٨٦ لجزء من الأراضى العراقية فقد اقتصر دور القوات المسلحة المصرية على الدعم بالأسلحة والمعدات والذخيرة ، والخبرة .

ترشيد الانفاق العسكرى :

تميز عام ١٩٨٦ بكثرة ما كتب في الصحف عن حجم الانفاق العسكرى . وقد ظهر ذلك أساسا في أحاديث ومقالات في بعض صحف المعارضة حول حجم الانفاق العسكرى في مصر وامكان تخفيضه ، قابلتها أحاديث من رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ومقالات في الصحف القومية وجريدة الحزب الوطنى عن أهمية الحفاظ على قوات مسلحة قوية وقادرة على الدفاع عن أمن الوطن والقيام بدورها القومى .

إن مناقشة الانفاق العسكرى في مصر لابد أن تضع في الاعتبار عدة نقاط :

- إن حجم الانفاق العسكرى في مصر غير معلن ولا تناقش تفصيلاته .

- أن أمن مصر القومى مرتبط بدرجة كبيرة بأمن المنطقة ككل بحكم موقعها الجغرافى وبحكم موقعها من الأمة العربية ، وحيوية مياه النيل بالنسبة لها .

- إن مصر تواجه تهديدات قوية وأن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وحدها لا تلغى أن إسرائيل تمثل التهديد الرئيسى المباشر على أمن مصر .

- أن ضعف مصر العسكرى يؤدى حتما إلى تحكم القوى العظمى فيها .

- أن الانفاق العسكرى لمصر قد انخفض بدرجة كبيرة في الفترة ما بين عامى ١٩٧٥ - ١٩٨١ مما أدى إلى خلل هيكلى في القوات المسلحة استوجب تداركه

(جدول (٥) يوضح تقديرات الانفاق العسكرى
لمصر منذ عام ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥) .

وهكذا فإن مناقشة الانفاق العسكرى فى مصر
لا تستطيع أن تتطرق إلى التفاصيل نتيجة للافتقار إلى
بيانات دقيقة عن حجم الانفاق وأوجهه والبدائل المتاحة
لترشيد الانفاق إلا أنه يمكن ملاحظة الآتى :

١ - إن هناك مبررات قوية للاحتفاظ بقوات مسلحة
مصرية قوية تكون منوطة بالمحافظة على أمن
المجتمع وقيمه من الأخطار الخارجية .

٢ - إن هناك ضرورة لسد الثغرات والخلل الذى
حدث بالقوات المسلحة خلال الفترة من عام
١٩٧٥ إلى عام ١٩٨١ .

٣ - أنه حدث ترشيد للانفاق فى بعض أوجه الانفاق
المظهرية وخاصة فى مجال الاستعراض .

٤ - أنه قد حدث تخفيض للانفاق العسكرى خلال
عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ فى بعض أوجه الانفاق
يخشى أن يكون له تأثير سلبى على قدرة القوات
المسلحة .

٥ - إن المصادر الخارجية لاحتياجات القوات
المسلحة ليست بالضرورة هى التى تساعد على
خفض الانفاق العسكرى ، كما أن شروط
بعضها كانت مجحفة فى فترة ماضية .

٦ - إن سياسة بناء القوات المسلحة ، وبالتالى
تكلفتها قابلة للنقاش .

استخدام القوات المسلحة للتغلب على حوادث الشغب :

أضطرت الحكومة إلى الاستعانة بالقوات المسلحة
لمواجهة التمرد الذى حدث بين جنود قوات الأمن والأمن
المركزى فى نهاية شهر فبراير ١٩٨٦ . وقد كان القرار
ضرورياً نتيجة لما حدث من انهيار فى القوة المكلفة
بالمحافظة على الأمن الداخلى ، خاصة وأن هذه القوة
مسلحة .

وقد اتسمت استجابة القوات المسلحة لمهامها
الجديدة بالسرعة والتنظيم بدرجة كبيرة كما قامت

بتأدية المهام التى كلفت بها فى حفظ النظام ، وفرض
حظر التجول ، وتصفية مراكز التمرد بفاعلية ،
وذكاء ، ودون خلط بين المتمردين وباقى المواطنين
مما أدى إلى اطمئنان أفراد الشعب إلى القوات
المسلحة ، والتعاون معها فى تأدية مهامها . وقد ترك
أسلوب القوات المسلحة فى تنفيذ مهامها فى هذه
الفترة العصبية أثراً طيباً وانطباعاً جيداً فى نفوس
المواطنين . كما بذلت جهود طيبة وناجحة لازالة أية
آثار سلبية كان يمكن أن تترسب لدى أفراد الشرطة
فى أعقاب هذه الحوادث .

وربما كان اتخاذ القرار باستخدام القوات المسلحة
موضع مناقشة من حيث التوقيت . إذ بدأ تنفيذ القرار
بعد وقوع التمرد بفترة طويلة نسبياً ، وكان يمكن أن
يكون أكثر فاعلية لو اتخذ القرار مبكراً ، كما كان يمكن
أن يمنع انتشار التمرد . وفى نفس الوقت فإن الاضطرار
إلى استخدام القوات المسلحة فى أغراض الأمن الداخلى
يعتبر خطوة اضطرارية إلى الوراء ، لم تلجأ إليها
الحكومة منذ حوادث عام ١٩٧٧ ، إذ من المفضل أن
تتفرغ القوات المسلحة لمواجهة الأخطار الخارجية .

توفر المعلومات عن القوات المسلحة :

اتبعت السلطات العسكرية المصرية خلال هذا العام
سياسة تحدد حجم المعلومات المنشورة عن القوات
المسلحة ، وبرز ذلك بصفة خاصة فى مجال المعلومات
المنشورة عن تدريب القوات المسلحة وكذا نشاطها
لصالح باقى أجهزة الدولة . وإذا كانت المعلومات
الخاصة بتدريب القوات المسلحة يمكن أن تتعلق بأمن
القوات المسلحة فإن نشاطها لصالح باقى أجهزة الدولة
لا يمكن أن تكون له علاقة وثيقة بالأمن . ويغلب أن ذلك
ناتج عما يتعرض له هذا النشاط أحياناً من انتقاد من
أحزاب وصحف المعارضة . وعموماً فإن قلة المعلومات
عن القوات المسلحة تقلل من امكانيات الرقابة الشعبية
على نشاطها .

استبدال الكيف بالكم :

أعلن خلال عام ١٩٨٦ أكثر من مرة أن مصر قد
نجحت فى تنفيذ سياسة استبدال الكيف بالكم ، ومؤدى
هذه السياسة الاعتماد بدرجة أكبر على معدات تحتاج
إلى أفراد أقل وبدرجة كفاءة عالية بحيث يمكن لمعدة
واحدة أن تؤدي ما كانت تؤديه عدة معدات أخرى

بنفس الكفاءة أو بكفاءة أفضل . ولا شك أن لهذه السياسة مزايا كثيرة ، وخاصة في مجال القدرات العسكرية الناتجة إلا أن هناك بعض المشكلات التي تثيرها أهمها :

١ - أن مجال التفوق العددي على التهديدات المحتملة أكبر بكثير من مجال التفوق النوعي نظرا لارتباط بعض هذه التهديدات بمعدات ذات نوعية أعلى مما تزود به مصر . وقد كانت الاستفادة بمجال التفوق العددي بمهارة في عام ١٩٧٣ من أهم أسباب ما تحقق من نجاحات .

٢ - أن الاعتماد على الكيف في الفترة الحالية يزيد من درجة الاعتماد على مصادر خارجية تقوم بالامداد بالمعدات أو بالأجهزة المتطورة فيها .

٣ - أن تشغيل وصيانة واصلاح هذه المعدات يحتاج إلى عدد كبير نسبيا من الفنيين ذوي المهارات العالية ، في حين أنه يصعب الاحتفاظ بهم في القوات المسلحة لتوفر مجالات أكثر عائدا خارجها .

٤ - أن خسائر القتال في المعدة الواحدة تقلل بدرجة كبيرة من القدرات القتالية للوحدة أو التشكيل ، كما أن خسائر القتال في أفراد التشغيل والصيانة والاصلاح يصعب تعويضها .

٥ - أن أسعار مثل هذه المعدات وتكاليف صيانتها واصلاحها عادة ما تكون شديدة الارتفاع ، وتزداد قيمتها ماديا وسياسيا في حالة الحاجة إلى تعويض الخسائر أثناء وبعد القتال .

ولذا فإن الأمر يحتاج إلى موازنة بين الكيف والكم ، بحيث تزود القوات المسلحة بمعدات حديثة وبأعداد تحقق تناسبا مع ما يواجهها من تهديدات ، مستغلة ما يتوفر لدى مصر من وفرة في القوة البشرية ، وأن تكون هذه المعدات مما تصنعه مصر دون الاعتماد على مصدر خارجي أو بأقل اعتماد ممكن عليه ، أو أن يتوفر لديها احتياطي كبير نسبيا من المعدات وقطع الغيار الحساسة بحيث يمكنها سد الخسائر في ظروف استمرار القتال لفترة زمنية طويلة نسبيا .

ويلاحظ أن هناك محاولة من القوات المسلحة لتحقيق هذه المطالب وأنها حققت في هذا المجال نجاحا ملموسا . وقد كان اختيار الطائرة هوك أى للانداز المبكر بدلا من الطائرة « أو اكس » والطائرة

« ميراج ٢٠٠٠ » بدلا من « ف - ١٥ » والطائرة البرازيلية « توكانو » للتدريب ، وغير ذلك ، أمثلة على هذا الاتجاه خاصة مع الاتفاق على تصنيع كثير من أجزائها ..

المدن العسكرية :

عمدت القوات المسلحة بعد عام ١٩٧٣ إلى انشاء معسكرات على هيئة مدن عسكرية لاعادة ايواء القوات المسلحة بعد أن ظلت هذه القوات تتمركز في مناطق انتشار ميدانية ومواقع دفاعية خاصة في الفترة ما بين عام ١٩٦٧ و ٧٣ . وكانت القوات المسلحة قد بدأت في انشاء بعض هذه المدن منذ نهاية الخمسينات بالاضافة إلى الاستفادة من معسكرات جيش الاحتلال البريطاني وجيوش الحلفاء بعد الجلاء في عام ١٩٥٦ .

وقد أذيع في خلال عام ١٩٨٦ أنه قد تم تنفيذ ١٢ مدينة عسكرية حتى الآن وافتتحت في شهر أكتوبر من السنة مدينتان عسكريتان بمنطقتي جنيفة والشلوفة شمال مدينة السويس كما أذيع أن خطة البناء تشمل ١٧ مدينة بمناطق العامرية ودهشور ، ووادي الملاك وأنشاص وعجروود والهاكستب بالاضافة إلى مدينتي جنيفة والشلوفة سابقتي الذكر . وأغلب هذه الأماكن كانت مناطق لمعسكرات جيوش أجنبية في فترة الاحتلال ، وبعضها مدن بدىء في انشائها قبل عام ١٩٦٧ ولكنها تأثرت بظروف القتال وحرب الاستنزاف ، والبعض الباقي كان مناطق لتمرکز بعض القوات فيما بين عامي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ورؤى الاحتفاظ بقوات فيها .

المناورات المشتركة :

أثيرت شكوك حول استمرار القوات المسلحة المصرية في تنفيذ مناورات مشتركة مع القوات الأمريكية خلال عام ١٩٨٦ على أثر حادث اعتراض الطائرة المدنية المصرية بطائرات من الأسطول السادس الأمريكي واجبارها على الهبوط في قاعدة « سيجونلا » في أكتوبر ١٩٨٥ . إلا أن القوات المسلحة المصرية قد اشتركت في المناورات المشتركة مع القوات البحرية الأمريكية عام ١٩٨٦ والتي سميت « رياح البحر » وهى المناورات المشتركة المخططة التي تجرى بالتناوب عاما بعد عام مع مناورات « النجم الساطع » وتتعرض هذه المناورات للنقد سواء من أحزاب المعارضة ، أو بعض الدول العربية الأخرى وخاصة سوريا وليبيا .

تعارض المصالح المصرية والأمريكية ، ويزيد من خطورتها العلاقات العسكرية الأمريكية الاسرائيلية المعروفة .

كما أن المناورات تجرى في اطار « عملية مشتركة » للقوات ، وهى ما يعنى احتمال قيام قوات مصرية وأمريكية بعملية مشتركة داخل المنطقة .

ولا شك أن القوات المسلحة تحقق بعض الفوائد التدريبية من اجراء مثل هذه المناورات ، إلا أن المناورات المشتركة - وخاصة ما أذيع عنها - له جوانب سلبية مفترضة ، مثل إنها تسمح للقوات الأمريكية بدراسة دقيقة وعملية لبعض نظم الدفاع عن الدولة وخاصة الدفاع الجوى مما يعرضها للخطر في حالة

جدول رقم (٥)

تقديرات الانفاق العسكرى المصرى

من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٥

أولاً : مقدرا بملايين الدولارات الأمريكية وفقاً لأسعار عام ١٩٨٠ ومعدلات الاستبدال ومقارناً ببعض دول المنطقة

مسلسل	الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
١	مصر	(٣)٤٢٦٧	(٣)٣٧١١	(٣)٣٨٨٣	(٣)٢١٧٩	(٣)٢٠٦٨	(٣)١٤٦٤	(٣)١٤٨٨	(٣)١٦٧٩	(٣)١٨٨٣	(٣)١٩٤٨	(٣)١٨٦٨
٢	العراق	٢٢٤٧	٢٥٨٤	٢٧٠٠	٢٥٥٦	(٣)٣٢٣٥	(٣)٣٢٥٣	(٣)٣٨٨٥	(٣)٥٩٨١	(٣)٧٧٩١
٣	سوريا	١٣٩٠	١٤٠٩	١٣٨٨	١٥٠٥	٢٥١١	(٣)٢١٤٤	(٣)٢٠١٨	(٣)١٨٤١	(٣)١٩٠٦	(٣)٢٠٤٢	(٣)٢٠٣٦
٤	ليبيا	(٣)١٣١٠	(٣)٢٠١١	(٣)٢٣١٢	(٣)٢٩٢٤	(٣)٣٧٩٩	(٣)٢٢٧٦	(٣)٢٤٣٩	(٣)٣٥١٨
٥	اسرائيل	(٣)٤٤٤١	(٣)٤٤٣٥	(٣)٤٤٣٧	(٣)٣٩٣٩	(٣)٤١٥٤	(٣)٤٢٥٦	(٣)٤٥٦٥	(٣)٤٣٨٢	(٣)٤٩٥٩	(٣)٤٣٧٧	(٣)٤٠٠٠

.. معلومات غير مقيدة أو غير قابلة للتطبيق .

(١) معلومات غير مؤكدة .

(٢) تقديرات ذات درجة عالية من احتمال الخطأ .

المرجع : SIPRI Yearbook 1986, pp. 234, 236. 1985. pp. 273. 275.

ثانياً : مقدرا بملايين الجنيهات المصرية ووفقاً للأسعار الجارية

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
مصر	١٦٣١	١٥٦٤	١٨٤٥	١١٥٠	١٢٠٠	١٠٢٥	١١٥٠	١٤٩٠	١٩٤٠	٢٣٥٠	٢٥٥٠

المعلومات عن الأعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٣ غير مؤكدة والباقي يحتمل درجة عالية من الخطأ . المرجع السابق ص ٢٣٩ ،

ثالثاً : مقدرا كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى .

مصر	٢٣,٤	٢١	٢٠,٥	١٠,٣	٨,٥	٦,٢	٦,١	٦,٦	٧,٤	٨,٢	..
العراق	١١,٧	١٠,٧	١٠,٤	٢٣,٢	٣٣,٧
سوريا	١٦,٢	١٥,٢	١٥,٣	١٤,٥	٢١,١	١٦,٢	١٤,١	١٣,٦	١٣,٨
ليبيا	٦,٢	٨,٣	٨,٦	١٤,٢	١٢,٧	٩,٢	١٢,١	١٤,٤	١١,٨
اسرائيل	١٥,٢	١٥,٣	١٤,٥	٢١,١	١٦,٢	١٤,١	١٣,٦	١٣,٨

ثانيا : سياسة التسليح المصرية عام ١٩٨٦

عليها عام ١٩٨١ . وتعاقبت مصر على شراء ٥٦٠ صاروخ « سايد ويندر » جو/جول دعم الكفاءة القتالية لطائراتها من طراز « ف - ١٦ » التي سبق لها وأن حصلت عليها وتبلغ قيمة هذه الصواريخ ٤٢ مليون دولار . كذلك تم التعاقد مع الولايات المتحدة مؤخرا على إقامة خطين لتصنيع الطائرات « ف - ١٦ » الأمريكية ، وإنتاج محركاتها وجميع قطع غيارها .

وللمحافظة على كفاءة الطائرات الشرقية التي عانت من قرارا الحظر السوفيتي لارسال قطع الغيار فقد أدخلت تطويرات على تلك الطائرات من ناحية القدرة على حمل كمية تسليح أكثر تطورا مما جعل هذه الطائرات مختلفة تماما فقد طور نظام التسليح بالطائرات ميج - ٢١ الروسية باستخدام نظام جديد للتسليح من الغرب كما تم تطوير جهاز التنشيط والضرب بنفس الطائرات وذلك بتزويدها بالحاسبات الآلية وكاميرات الفيديو تمشيا مع تكنولوجيا الثمانينات . بالإضافة إلى تطويرات شملت الطائرات الهليكوبتر من طراز « مى - ٨ » والطائرات الصينية من طراز « ف - ٦ » وغيرها . وفى إطار تطوير الكفاءة القتالية للسلاح الجوى المصرى أدخلت خلال عام ١٩٨٦ تعديلات على الطائرات « الميراج - ٥ » فزادت من كفاءتها القتالية .

من ناحية أخرى وتمشيا مع سياسة دعم الانتاج الحربى لتحقيق الاكتفاء الذاتى ، يجرى حاليا تصنيع بعض أجزاء ومكونات جميع الطائرات التى تستخدم فى مصر بالإضافة إلى تجميع طائرات « الفاجيت » و « الجازيل » وتصنيع أجزاء من الطائرات الهليكوبتر « سوبر بوما » .

استمرت سياسة التسليح فى مصر خلال عام ١٩٨٦ فى الاتجاه نحو تحقيق ثلاثة مهام رئيسية :
- المحافظة على كفاءة الأسلحة والمعدات الموجودة فعلا وإطالة أعمارها ورفع قدرتها الفنية بما فى ذلك الأسلحة السوفيتية الصنع .
- الحصول على أسلحة ومعدات حديثة ومتقدمة من دول مختلفة .

- زيادة قدرات الانتاج الصناعى الحربى بما يقلل من الاعتماد على المصادر الخارجية .

وتحقق هذه المهام أهدافا رئيسية . فهى توفر للقوات المسلحة أكبر قدر ممكن من القدرة القتالية مع تقليل الاعتماد على الخارج ، كما تتيح فرصة أكبر لتشغيل عدد من العاملين المصريين ، وكذا استخدام الخامات المحلية بكفاءة أكبر واكتساب الخبرة الفنية فى مجال صناعة وتشغيل واستخدام وصيانة الأسلحة والمعدات المتطورة ، فضلا عن تحقيق عائد اقتصادى وسياسى بفتح أسواقا للصناعة الحربية المصرية .

وقد تبلورت تلك المهام الثلاث فى سياسة تسليح القوات المصرية بجلاء خلال عام ١٩٨٦ فى كافة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة :

(أ) القوات الجوية :

شهد عام ١٩٨٦ استمرار تدعيم وتطوير السلاح الجوى المصرى فقد تسلمت مصر طائرتين للانداز المبكر من طراز « هوك آى جرومان E-2c » من الولايات المتحدة . ووصل إلى القاهرة أيضا خلال عام ١٩٨٦ الفوج الأول (عشرون طائرة) من الطائرات الفرنسية « ميراج - ٢٠٠٠ » وهى الدفعة الأولى التى تم التعاقد

(ب) القوات البحرية :

خلال عام ١٩٨٦ لم يحدث تغيير في قوة السلاح البحرى المصرى سواء من ناحية الكم أو النوعية ، وقد سبق وأن أدخلت وحدات بحرية وأسلحة حديثة للمحافظة على الاستعداد القتالى للوحدات البحرية حيث أدخلت صواريخ « هاربون » الأمريكية على الوحدات البحرية . كما انضمت لنشات المدفعية الصينية والفرقاطات الصينية التى كان متعاقدا عليها مع جمهورية الصين الشعبية كذلك الفرقاطات الأسبانية وطوربيدات بحرية بريطانية ، وبالنسبة لتطوير كفاءة الوحدات البحرية ، هناك تكهنات بأن المملكة المتحدة تتولى عملية تطوير الغواصات الصينية الخمس من طراز (Whiskey class) ..

(ج) قوات الدفاع الجوى :

استمرت عملية تطوير أنظمة الدفاع الجوى عام ١٩٨٦ بإجراء عمليات الصيانة لمعدات الدفاع الجوى . ونجحت الخطة المصرية فى إجراء العمرة الخاصة بمعدات الدفاع الجوى الشرقية بهدف الحفاظ على كفاءتها القتالية أطول فترة ممكنة حتى يمكن أداء دورها دون الحاجة إلى إرسالها للخارج . فقد استطاعت مصر القيام بعمرة كاملة لصاروخى « سام - ٢ » و « سام - ٦ » حيث تم تجديد عناصر كاملة فيهما .

وفى مجال تطوير المعدات تعمل قوات الدفاع الجوى على تحسين خصائص المعدات الموجودة لديها سواء الشرقية أو الغربية ، قديمة أم حديثة ، بإجراء البحوث المتنوعة التى تنتهى بالوصول إلى التعديلات المقترحة تنفيذها . لذا فإن التجارب الأولية تجرى حاليا على نظام الدفاع الجوى المصرى « سيناء - ٢٣ » وسيخضع هذا النظام لعمليات الاختبار تمهيدا للبدء فى استخدامه بالقوات المسلحة . أيضا أجرى تطوير جديد على أحد نظم المدفعية المضادة للطائرات وهو نظام « نيل - ٢٣ » الذى يستخدم فيه المدفع ٢٣ مم الثنائى المضاد للطائرات والمصنع محليا ، وقد تم تطوير هذا المدفع فى اتجاهين بحيث يتم تحميله على مجنزرة M113 ليعطى خفة فى الحركة وقدرة على المناورة إلى جانب تزويده بأحدث أجهزة قيادة النيران وأجهزة التشويش والنظام الجديد مزود بأجهزة رادار إرشادية وهو ثمرة التعاون

مع شركة « طومسون » الفرنسية ، كذلك تمت المرحلة الأولى من ميكنة وآلية القيادة والسيطرة التى تحقق الانذار بأى تهديد عسكرى فى مدة زمنية بالغة القصر ، وتم ذلك بوصول طائرات الانذار المحمول جوا « هوك أى جرومان E-2c » ويتم حاليا تدريب الضباط على مشروع القيادة والسيطرة الآلية تمهيدا للانتفاع بذلك النظام خلال الفترة القادمة .

كما تم إجراء رماية على أسلحة من إنتاج محلى كالصاروخ « عين الصقر » والمدفع المضاد للطائرات عيار ٢٣ مم والصاروخ قصير المدى « كروتال » بعد أن تم تعديله فى مصر . بالإضافة إلى دعم شبكة الانذار القومية بأجهزة تعمل بحسابات أليكترونية ودوائر رقمية لا تتأثر بظروف الاعاقة والتشويش .

من ناحية أخرى ركزت قوات الدفاع الجوى على تنويع مصادر السلاح حتى لا يتكرر ما حدث من الحظر السوفيتى على المعدات أو قطع الغيار ولذا فقد تعاقدت قوات الدفاع الجوى على شراء أحدث النظم العالمية العربية والشرقية . وقد وصلت بالفعل بعض هذه النظم مثل النظام « سكاي جارد » . والذى أدخل عليه ستة عشر تعديلا وأطلق عليه نظام « أمون » المصرى كذلك تم التعاقد مع الولايات المتحدة على شراء ثلاثة أنظمة رادارية قيمتها الاجمالية ٢١٤ مليون دولار اثنان منها من طراز (AN/TPQ-37) والثالث رادار تكتيكى طراز (AN/TPQ-36) .

(د) أسلحة ومعدات المشاة :

لم تشهد الفترة محل الدراسة تغيرا كبيرا سواء فى نوعية أو كمية معدات وأسلحة المشاة وإن كانت قد استمرت عملية التطوير لزيادة خفة حركتها وقدرتها على المناورة ودعم قوتها النيرانية وإمكانياتها القتالية على مسرح العمليات . فقد تم إحلال الهاون المصرى المطور عيار ٨٢ مم بدلا من الهاون عيار ٨٢ مم الروسى والصينى لما يتميز به الهاون المصرى من زيادة فى المدى بالإضافة إلى خفة الحركة والقدرة العالية على المناورة . وفى مجال زيادة ميكنة القوات والحصول على خفة حركة عالية لوحدات المشاة داخل مسرح العمليات ، يجرى التخطيط لتسليح بعض الوحدات بالمركمة « فهد » ويجرى الآن استكمال إمداد وحدات وتشكيلات المشاة بنظارة للرؤية السلبية ، والتى تستخدم لتوفير إمكانية

الرؤية الليلية لدعم كفاءة القتال الليلي .

وتجرى أيضا الآن التجارب داخل مصنع « قادر » للصناعات الديناميكية بالتعاون مع إدارة المشاة لتطوير المركبة « م ١١٣ » لمواكبة التقدم التكنولوجي العالمي وذلك بزيادة تدريبها بتركيب دروع إضافية من الصلب ، وقد نجحت التجارب حتى الآن .

كذلك استكملت وحدات المشاة المقذوف الموجه المضاد للدبابات الفردى (ميلان) وقد تم تحميل الصاروخ على عربة جيب لتحقيق خفة الحركة وسرعة المناورة والقدرة على الاختفاء . وفي هذا الصدد تعاقدت مصر مع إحدى الشركات البريطانية على مقلدات الرماية الخارجية للمقذوفات الموجهة م / د « ميلان » للمحافظة على كفاءتها بصفة مستمرة .

(هـ) المدرعات :

لم تطرأ زيادة على تعداد الدبابات خلال عام ١٩٨٦ وتم تأجيل صفقة الدبابات M 60 الأمريكية التى سبق التعاقد عليها . ولعل أبرز ما شهدته سلاح المدرعات هو القرار الخاص بتصنيع دبابة جديدة ، والتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة لتصنيع الدبابة الأمريكية M 60 فى مصر . وجاء هذا الاتفاق بعد دراسة وتقييم للدبابات الحديثة حيث كان الاختيار محصورا بين الدبابة الألمانية « ليوبارد » والدبابة البريطانية (GIAT) والدبابة الأمريكية « م - ٦٠ » وقد وقع الاختيار على الدبابة الأمريكية « م - ٦٠ » ، وبدى بالفعل فى تركيب مصنع الدبابات ، ينتظر أن يبدأ الإنتاج خلال فترة تتراوح بين عام ونصف وعامين ، وقد خصص القرض العسكرى الذى حصلت عليه مصر من بريطانيا خلال عام ١٩٨٦ لإنشاء هذا المصنع . ومن ناحية أخرى استمرت عملية التطوير للمدرعات سواء الشرقية أو الغربية القديمة أو الجديدة خلال عام ١٩٨٦ . فقد زودت الدبابة M 60 A3 بجهاز رؤية حرارية يمكن عن طريقه تحقيق الرؤية فى الظروف الصعبة ، واكتشاف الأهداف ليلا والتعامل معها على مسافات أكثر من ٣٠٠٠ متر ، وهو ما يدعم قدرة الدبابة M 60 على القتال الليلي .

استمر أيضا إدخال التطويرات على المدرعات الشرقية وخاصة الدبابات للحفاظ ليس فقط على

قدرتها ، بل وإلى دفع قدرتها القتالية الفنية (قوة النيران - خفة الحركة - الوقاية) حتى تتمشى مع الأجيال الحديثة من الدبابات . فقد انتهت التجارب المكثفة التى أجريت على دبابة التجارب ت - ٥٥ المجهزة بالمدفع ١٠٥ مم علاوة على تعديل أجهزة الرؤية الليلية ونظام إدارة النيران ونظام الاتصال اللاسلكى .

أيضا يجرى إجراء الاختبارات الأولية للاستفادة بالمدفع ١٠٥ مم والذى سينتج فى مصر (فى مصنع ١٠٠ الحربى) لإدخاله على الدبابة « ت - ٦٢ » بدلا من المدفع ١١٥ مم وينتظر الانتهاء من هذه الاختبارات فى المدى القريب علاوة على الاشتراك مع شركة ألمانية لتصميم جهاز رادار نيران للدبابة « ت - ٦٢ » ستجرى اختبارات مع المدفع ١٠٥ مم بعد إنهاء إقراره وبذلك تقف فى مصاف الدبابات المتقدمة عالميا .

(و) المدفعية :

بالرغم من أن عام ١٩٨٦ لم يشهد سوى زيادة طفيفة فى قطع المدفعية والتى بلغت ٢٥٠٠ قطعة وهو رقم لا يتجاوز كثيرا ما كان عليه فى العام الماضى ، إلا أن الأمر الأكثر أهمية فى هذا الصدد هو أن جميع أنواع المدفعية يتم إنتاجها الآن فى مصر سواء تلك التى يتم جرّها أوتأيتة الحركة ، وكذلك مدفعية الميدان الصاروخية ، وجميع أنواع الذخيرة المستخدمة فى المدفعية ، بل وتم فعلا تحقيق اكتفاء ذاتى وتصدير فائض إنتاج المدافع إلى الخارج .

وفى مجال التطوير تم إجراء العديد من التجارب لتطوير الرؤوس المدمرة لبعض الصواريخ المضادة للدبابات المستخدمة فى المدفعية لزيادة قدرة الاختراق للدروع الإضافية وقد نجح العسكريون المصريون فى رفع كفاءة الأسلحة المضادة للدبابات فأصبحت تخترق الدروع مهما كان سمكها أو قوتها . ويجرى الآن تطوير المدافع الشرقية بأيدٍ مصرية صميمة ، وقد طال مدى هذه المدافع المستخدمة فى القوات المسلحة من ٢٠ إلى ٤٠ كم علاوة على إطالة مدى المدفع ١٣٠ مم باستخدام القاعدة الباثقة بالتعاون مع إحدى الشركات الفرنسية للاستفادة من الخبرة الفرنسية فى هذا المجال .

وفى مجال تحديث وحدات المدفعية لرفع كفاءتها القتالية تم إدخال المدافع ذاتية الحركة مثل المدفع ١٥٥ مم (هاوترز) وإمداد وحدات المدفعية بأجهزة

تحت الحمراء ، والطائرات بدون الطيار ، ومعدات متطورة تحدد أماكن الأهداف المعادية بدقة متناهية . واستخدمت الحاسبات الآلية في استخراج بيانات المدفعية مثل أجهزة التليروميتر وعربات المساحة التي تحدد أماكن الأهداف المعادية بدقة متناهية .

قياس السرعة الفوهية للمقذوفات والدانات لزيادة دقة الاصابة للأهداف يصلح مع جميع الأعيرة المستخدمة بالمدفعية ويتميز بالدقة العالية ، علاوة على تطوير أجهزة المسار والمساحة الشرقية بتحميلها على عربات جيب جديدة بالاشتراك مع المصانع الحربية . وأدخلت أيضا في وحدات المدفعية المعدات التي تعمل بالليزر والأشعة

جدول رقم (٦)
مشتريات مصر من الأسلحة سنة ١٩٨٦

الدولة الموردة	نوعية الصفة	مشتريات الصفة	الكمية	القيمة	وضع الصفة
الولايات المتحدة	صواريخ	صواريخ جو/جو سايدويندر AIM-9c ، قطع غيار	٥٦٠	٤٢ مليون دولار	عرض على الكونجرس مايو ١٩٨٦
	رادار	أنظمة رادار طراز AN/TPQ 37 مزودة بأجهزة معاونة ومساندة	٢	٢٤ مليون	عرض على الكونجرس في نوفمبر ١٩٨٥
	مدرعات	دبابات طراز M 60 A3	٣٦ دبابة	٦٨ مليون دولار	عرضت على الكونجرس في ديسمبر ١٩٨٥ والغيت في ديسمبر ١٩٨٥
	طائرات ف	مدافع رشاشة معدات دعم	٢ من ٤٠	١,٥ مليون دولار	بداية الاستلام أكتوبر ١٩٨٦
فرنسا	طائرات	ميراج ٢٠٠٠	٢٤	غير معروف	المفاوضات من ١٩٨٦ إلى نهاية ديسمبر ١٩٨٥
	مساعات	نظام ملاحه للطائرات ميراج ٢٠٠٠	١	غير معروف	اعلن ذلك في نوفمبر ١٩٨٥
	مقلد للطائرات	مقلد طائرات ميراج ٢٠٠	٢٠	غير معروف	بدا التسليم في يونيو ١٩٨٦
المملكة المتحدة	مدفعية	مدافع دبابات عيار ١٠٥ مم طراز L7 A3	غير معروف	١٢,٨ مليون	وقعت الصفة في يوليو ١٩٨٥
	انظمة اتصالات	انظمة ربط المعلومات طراز Farranti Computer System	٢	١ مليون دولار	ذكر التعاقد في نوفمبر ١٩٨٦
	هدف	معدة دعم ارضي لتحديد الهدف جويا طراز BTT-3 Bonshee	٧٠	١ مليون دولار	ذكر الطلب في نوفمبر ١٩٨٦
		وانظمة تتبع ، مبيئات لتصحيح المسافات ومجموعات تكسينية للمقذوف (TOW)			

جدول رقم (٧)
مبيعات الأسلحة المصرية سنة ١٩٨٦

الدولة المتلقية	نوعية الصفة	مشتريات الصفة	الكمية	القيمة	وضع الصفة
العراق	متنوعة	اسلحة صغيرة ، ذخيرة ، هاونات ، قطع غيار دبابات	غير معروف	غير معروف	استمرار الامداد مايو ١٩٨٦
السودان	صواريخ	صواريخ مضادة للدبابات من طراز Swingfire	٢٥٠	منحة	ذكر ان تسليمه تم في مايو ١٩٨٦
	متنوعة	٢٤ حاملة جنود من طراز وليد وذخيرة ومعدات	غير معروفة	٣٠ مليون دولار	ذكر ان التسليم تم في ابريل ١٩٨٦

ثالثا - تدريب القوات المسلحة المصرية خلال عام ١٩٨٦ :

- استخدام الذخيرة الحية في مرحلة أو أكثر من المشروعات التدريبية .

المناورات المشتركة :

أجريت خلال هذا العام مناورتان مشتركتان مع قوات أجنبية ، وتميزت أساسا بأنها قوات بحرية مع اشتراك عناصر من الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والأسلحة المختلفة :

■ أجريت مناورة بحرية مع القوات البحرية الفرنسية في شهر مايو ١٩٨٦ وكانت المناورة محدودة الزمن والحجم ، وجاءت في إطار توثيق التعاون بين مصر وفرنسا ، والأغلب أن المنظور المصرى لهذه المناورة يتركز في توثيق التعاون العسكرى ، خاصة وأن فرنسا تعتبر أحد مصادر التسليح المصرية ، كما قد تكون مدخلا أكثر اتساعا إلى التكنولوجيا الغربية ، أما المنظور الفرنسى فيغلب عليه تقوية النفوذ الفرنسى في أفريقيا والعالم العربى .

■ أجريت مناورة بحرية مع الأسطول السادس الأمريكى في نهاية شهر أغسطس من العام وقد استغرقت المناورة ثلاثة أيام وأجريت في عرض البحر شمال السواحل الليبية واشتركت فيها من الجانب المصرى سفن السطح ، وطائرات مقاتلة مصرية ، وبعض القوات البرية وقوات الدفاع الجوى بين الساحل الشمالى ، وبنى سويف ، ومن الجانب الأمريكى اشتركت مجموعة حاملات للطائرات . وقد اشتملت المناورة على قتال بحرى ، وجوى ، كما اشتملت على التدريب على صد ضربة جوية شاملة قامت بها طائرات الاسطول السادس على نظام الدفاع الجوى المصرى ، ومن الناحية التدريبية فإن المناورة تفيد من حيث التعرف على وسائل القتال البحرى والجوى ، ورفع مستوى تدريب الوحدات المشتركة فيها ، واختبار نظام الدفاع الجوى ، والتدريب على التغلب على الاجراءات الالكترونية المضادة ، والتنسيق بين عناصر المقاتلات ، والدفاع الجوى الأرضى ، ووحدات الحرب الالكترونية ، واختبار بعض نظم القيادة والسيطرة .

اتسم تدريب القوات المسلحة المصرية هذا العام بقلة ما نشر عنه بحيث اقتصر على الاجراءات التدريبية التى حضرها رئيس الجمهورية وكبار قادة القوات المسلحة . ولا يعنى هذا أن تدريب القوات المسلحة قد اقتصر على ما أعلن عنه ، ولكن يعنى أن قيادة القوات المسلحة قد ارتأت عدم الاعلان عنها . وهكذا فإن تدريب القوات المسلحة المصرية قد استمر فعلا خلال العام بنفس معدلاته السابقة ، مع بذل عناية خاصة لتدريب القيادات وحل مشاكل السيطرة على القوات المسلحة باستخدام نظم السيطرة الآلية ونظم المعلومات .

واشتمل ما أعلن عنه على بيانات عملية عن استخدام النظم الجديدة التى أدخلت في الخدمة في الفترة الأخيرة وخاصة المقاتلات والقاذفات المقاتلة من طراز « ميراج ٢٠٠٠ » و « ف - ١٦ » ونظم الدفاع الجوى « هوك » ، و « نيل - ٢٣ » ، « سيناء - ٢٣ » والتعديلات التى أدخلت على نظم الدفاع الجوى السوفيتية المتقدمة . ومن الطبيعى في مثل هذه الحالات أن يكون أداء القوات المشتركة في التدريب عاليا حيث تجرى له تجارب سابقة .

وأعلن خلال العام عن اجراء ثلاث مناورات (مشروعات تدريبية) في منطقة القناة وأخرى في المنطقة العسكرية الشمالية ، وواحدة بالمنطقة العسكرية المركزية ، ورغم ندرة ما أذيع عنها فإنه يمكن استنتاج أنها تسير في نفس اتجاه التدريب السابق ، وهو ما يمكن أن يتمشى مع طبيعة أوضاع القوات المسلحة واحتمالات اشتراكها في صراعات مسلحة وأهم ما يميزها :

- التدريب على العمليات والمعارك المشتركة باسهام عناصر من جميع الأسلحة في المشروعات المشتركة والتدريب على تنظيم التعاون فيما بينها .

- الاهتمام بالمعارك التصادمية والمتحركة ودور المدرعات وقوات الابرار الجوى فيها .

- التدريب على استمرار أعمال القتال نهارا وليلا .

رابعاً - نشاط القوات المسلحة لصالح باقى أجهزة الدولة :

مشروعات استصلاح ١٤٥٥٠٠ فدان منها ٥٥٠٠ فى جبل المغارة بسيىاء ، و ٨٠ ألف فى وادى الفارغ بواى النطرون ، ٦٠ ألف فدان فى وادى الريان بالفيوم .
- طرحت القوات المسلحة ٥٠ ألف فدان لشرق العوينات على القطاع الخاص والشركات العالمية لزراعتها .

● فى مجال السياحة :

- تأسيس شركة « ذهب » للسياحة بمشاركة مؤسسة صندوق الجلاء للقوات المسلحة ، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية برأسمال ٢ مليون جنيه تزاوّل الشركة النشاط السياحى وأعمال الوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل البرى .

● فى مجال الأمن الغذائى :

- افتتاح مصنع للجبن بالنوبارية بطاقة انتاجية ١٣ ألف طن سنوياً بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى للقوات المسلحة ويطرح الفائض للقطاع المدنى . وهذا المصنع جزء من مجمع صناعى زراعى متكامل تنشئه القوات المسلحة .

- أيضاً سيتفتتح ثلاثة مصانع لتجهيز وتجميد الخضر فى وقت واحد فى النوبارية والبساتين والتل الكبير وتوفر ٢٠٪ من التالف والفاقد تبلغ تكاليفها ٣,٥ مليون جنيه .

الأقمشة والكساء :

افتتاح مشروع « الأسر المنتجة » للقوات المسلحة بجهاز الخدمات العام ويشترك فى المشروع أربعة آلاف أسرة منتجة من أسر الضباط وضباط الصف ويصل انتاج المشروع إلى ١٥ مليون قطعة ملابس جاهزة تقدر أسعارها بـ ٥٠٪ من مثيلاتها فى السوق ، وسوف تطرح من خلال مشروع كساء العاملين بالدولة .

خلال عام ١٩٨٦ استمرت القوات المسلحة المصرية فى استراتيجيتها الرامية إلى تأكيد فاعليتها كجهاز قادر على خدمة القطاع المدنى من خلال ما تقوم به من مشروعات وما تقدمه من خدمات تكاد تتسع لتشمل العديد من جوانب الحياة المدنية ، وإذا كان المستفيد الأول من تلك المشروعات هم أفراد القوات المسلحة وعائلاتهم ، وذلك بتحقيق اكتفاءهم الذاتى من السلع والخدمات إلا أن هناك قدراً كبيراً من المشروعات خاصة الكبرى كتشبيد الكبارى وتجديد شبكات التليفونات . الخ . تقوم بها القوات المسلحة بهدف تخفيف العبء عن المواطنين وعن الحكومة وذلك باختصار عاملى الوقت والتكلفة ، وتتمثل أهم المجالات التى أسهمت فيها القوات المسلحة خلال ١٩٨٦ فى الآتى :

● فى مجال الاسكان :

- التخطيط لإنشاء مدينة عسكرية لعائلات الضباط بمنطقتى « سيدى برانى » و « مرسى مطروح » والبدء فى إنشاء مدينة عسكرية بمنطقة « هاكستب » .
- افتتاح مدينة « جنيفة » فى السويس التى اقيمت ضمن خطة القوات المسلحة لبناء عدد من المدن العسكرية .

● فى مجال الانشاءات الهندسية :

- البدء فى إنشاء نفق وكوبرى علوى بمنطقة « مصر الجديدة » شرق القاهرة لتخفيف حدة الاختناقات بهذه المنطقة ، فضلاً عن كوبرى للمشاة بمنطقة القناطر الخيرية .

- الاشتراك مع شركة صينية لإقامة « مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات » على مساحة ٦٠ فداناً بتكاليف ٧٧ مليون جنيه بقرض طويل الأجل من الصين وينجز المشروع فى ثلاث سنوات .

● فى مجال استصلاح الأراضى :

- أعلن عن تكليف كتائب « شباب التعمير » بتنفيذ ٣

التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٦

لم تكن بعيدين عن الحقيقة حين قررنا فى مقدمة التقرير الاستراتيجى العربى الأول لعام ١٩٨٥ ، أن صدوره « يمثل حدثا فكريا ينبغى أن نتوقف عنده قليلا لنتأمل دلالاته » . ويبدو مصداق ذلك فى الترحيب الواسع المدى بصدوره فى الدوائر العلمية والسياسية فى مصر والعالم العربى ومراكز الأبحاث الدولية .

ولو تأملنا التحليلات والعروض التى نشرت فى الصحافة المصرية والعربية لادررنا أن التقرير الاستراتيجى العربى قد لى حاجة موضوعية لصناع القرار والسياسيين والباحثين والمثقفين والمهتمين بشكل عام . ذلك أننا نعيش فى عالم يسوده صراع الأيديولوجيات ، التى ترسم فى ضوءها استراتيجيات الدول . ونحن فى الوطن العربى - ونتيجة لموقعه الاستراتيجى الفريد - نجد أنفسنا فى مواجهة مستمرة وممتدة مع استراتيجيات الدول العظمى . التى لها مصالح حيوية تسعى بكل الوسائل إلى الحفاظ عليها . والوطن العربى منذ استخلص نفسه من نير الاستعمار والاحتلال فى الخمسينيات انغمس بعمق فى خوض معارك متداخلة : معركة النهضة التى تهدف إلى تحقيق التنمية للجماهير والوصول إلى آفاق المعاصرة ، ومعركة التحرر واستقلال الإرادة التى تسعى إلى القضاء على كل صور الهيمنة الأجنبية ، ومواجهة الاستعمار الاستيطانى الاسرائيلى بكل ما يحمله من مخاطر على الأمن القومى العربى ، وأخيرا وقد يكون أولا معركة الوحدة العربية ضد كل المشاريع الأجنبية والخطط الإقليمية التى تقاوم حشد طاقات الأمة العربية وبرزوز العرب كقوة فاعلة على المستوى الدولى .

غير أن الذى نريد أن نركز عليه فى هذه المقدمة أن صدور التقرير الاستراتيجى العربى لم يكن سوى خطوة أولى من خطوات مشروع متكامل ، سيتلوها عقد المؤتمر الاستراتيجى العربى سنويا . وسيعقد المؤتمر الأول فى عمان عاصمة الأردن فى سبتمبر ١٩٧٨ والهدف هو صياغة خلاقة للعقل الاستراتيجى العربى بما يسمح للوطن العربى بمواجهة التحديات الكبرى الماثلة فى الأفق أمامنا مع قدوم القرن الحادى والعشرين .

من المقدمة .

يطلب من وكالة الأهرام للتوزيع

شارع الجلاء - القاهرة ت : ٧٥٨٢٠٣

سعر النسخة خارج جمهورية مصر العربية .

١٥ دولارا أو ما يعادلها